

للصرات قال آخره اذا اعطاه آخرته والاحرة ما يستحق على عمل الغير ولهذا يدعى به يقال آخرك الله وعظم الله آخرك  
 وفي كتاب العيني آخره لو كى وآخره ليحاروا فهو مؤخر وفي الاساس آخرى داره فاستأخرتها وهو مؤخر ولا نقل مؤخر فانه سطا  
 وقسح فل وانس آخره فاعل هو اقول اه وأما دليلها من الكتاب فهو قوله تعالى حكاية عن شعيب على أن آخرى  
 ثمانى حجج وشريعة من فلانتر له ما اذا قصها الله عليهما من امر انكار ومن السنة قوله عليه الصلوة والسلام أعطوا الآخر  
 أخرته قل أن يصح عرفه ومن اذخاج فان الامة تجتمع على حوارها وسبب المنكر وعنه الحاخة لان كل انسان لا ينجذ ما يشري  
 به الدين مؤثرت للضرورة وأما ركها فهو الاحتجاب وله ول والارضا بينهما وأما شرط حوارها فثلاثة أشياء آخر معلوم  
 وعين معلوم وبذل معلوم وبخاسه اذ مع الحاخة فبذل المصلحة وأما حكمها فهو وقوع الملك في الدين ساعة ساعة وأما العاطفها  
 فبمقدرة بلطافين ماضين أو غير واحد مما عسى الماضى والآخر عن المستقبل كقوله آخرك وأعزتك بمسعة دارى صه بكدا  
 وتعتد بالمال على كفى البيع وفي التتار سانية بمسعة الادارة معر لفظ ككواستأخر داراسة فلما انصبا المدة قال رها للتأخر  
 فرعها في اليوم والاعطيك كل شهر ألف درهم ومجعل في قدر ما عمل مساعده المثل فان سكن شهر ابقى بها فل المالك الى  
 آخر ما ذكر وصفتها ما عقد لاهم وفي العانة وشئت في الاحارة حصار الشرط والرقعة والعبك كفى البيع اه وأما دليلها من  
 عقد الاحارة بمسقة فامة العيني مقام المصلحة ولهذا الوصاف العقد الى المانع فمستحربان قال آخرك سامع دارى بكدا شهرا وانما  
 يصح اسامه الى العيني والمرا من المصلحة من يكون مقصود من العن فلو استأخر ثانيا لا يسطا ولا تحلس عليها ولا سلام أو دانه  
 لير عليها في داره ويطن الناس أسهالها وألحها لها حسنة من بديه أو آية صهها في يتنه تحمل ما ولا يستعملها فالاحارة في جمع ذلك  
 فاسده ولا آخره لان هذه المصلحة غير مقصودة كدائى الخلاص في الحسن الثالث من الدواب كفى البيع اه فالرحمة الله عزوما  
 صبح ثمانى آخره لان الاحرة من المصلحة فتعبر من المبيع ثم ان كانت الاحرة عساحار ان يكون كل من بدلا عن المبيع ولا  
 يعكس حتى صبح آخره مالا يصح ثمانى كالمصلحة فاما لا يصح ثمانى صبح آخره اذا كانا على الحسن كاسانى وفي الجواهر  
 عند من انسب وأخر احد مما صه من شريك على أن يحيط معه شهر على أن ينجذ آخرى في الشهر الثاني لم يحسب  
 اسبب في العند الواحد متعاقب في الصفة ولو كان في العدين حار اه وان كدب الاحرة فراهم أو دانه لا بد من ثمانى العند  
 والصفة وان به حيد أو ردى وان كانت القود من حيلة انصرف الى غالب بعد البلدان كدب الاحرة مكملا أو دور وما يخرج الى سن  
 العند والصفة وكان الابقاء هذا اذا كان له حمل ومؤنة عند الامام والافلا بجماع الى سان مكان الابقاء وان كانت ثمانى أو غير ثمانى  
 فالشرط من العند والداخل والصفة لانه لا شئت في المدة الا بهذا هذا اذا لم يكن مشارا له وفي الهداية وما الاصلاح ثمانى  
 أيضا كالاغيان التي ليست من دوات الامثال كالحياوان واشياء مثلافها اذا كانت معه بصلح آخره ولا بصلح ثمانى كما اذا  
 استأخر دارا شرب معين فانه لا بصلح ثمانى فقرر في كتاب السوع اذ اذ له وال ثمانى محص كالدرهم والدينار ومسح محص  
 كالاغيان التي ليست من دوات الامثال وما كان يهما كالسكيل والمورون فان في العباة وهو نظر لان الفايضه يبيع وليس فيها  
 الا العين من الحاسين فاذا لم بصلح العيني ثمانى كان يباعا لاني وهو ماطل وأحد بان المراد بالثمن ما نلت في المدة واذا  
 كدب الاحرة فلما قدر أو رخص فل المص فالاحرة العلى لا غير وان كدبت فبايه فيه المصلحة كدب عن أنى يوسف  
 وكدا اذا كان الثمن مكيلا أو مورا فانه قطع عن أبدى الناس اه وأما اذا كانت حيوانا لا يحور الا اذا كان معسا فل  
 رحمه الله عز والمصلحة تعلم بان المدة كالسكى والزراعة فصيح على مده معلومة كدب أى مدة كانت لان المدة اذا كانت  
 معلومة كانت للمصلحة معلومة فيحور طالت المدة أو قصرت أو تأخرت بان كانت مده أو مدها نلت بان كانت متصلة  
 بوقت العقد ولان المانع لا يصير معلومة الا نصرت المدة وقال بعضهم لا يحور أن نصرت الى مده لا يعيش اليها  
 لان الغالب كالمصلحة في حق الاحكام فصار كائنات مده فلا يحور وده كان يسمى الماضى أو عصبه ونص العبداء  
 يحور صرب المدة الى لا يعيش الى مثلها ومنهم اخصاف قال في الحاييه رحل فل لآخر آخرك داني عدا بذرهم ثم  
 آخرها اليوم وعدا وعدا من غيره فانه أيام خفاء العبد وأراد المستأخر الاول أن يصح الاحارة الثانية اختلف  
 أحماسا في رواية يصح الاحارة الثانية وه أحد نصير وفي رواية ليس له أن يصح وه أحد القه أبو جعفر والبقية

أو الثالث وشمس الله الخلة في عقله المعنوي فسوى الأول مدته وأبقى ما بقي له وفي الولوالجه آخر داره أحارمه مصاف  
 ما نزل أحرك دارى منه سوال وهما في زمان ماعها من آخره ليعم موقوف على أحارمه المساحر وفي الخلاصة آخر ملك  
 دارى عدا دامؤثر معها اليوم وينفع الأحرار فالرجعة لفة في قولهم رد في الأوفى على ثلاث سنين يعني لا راد على  
 هذه الله حرم من سوى المسأخر أي ملكه إذا نزل الله وذكره بعد الخلة في حوار الزبادة على ثلاث سنين  
 أن بعد عودا كل سنة على سنة وكتب في الكتاب أن فلان من ثلاث سنين وقع كذا كذا سنة في كذا  
 كذا عمدا وذكر صدر الإسلام أن الخلة فيه أن رفع الأمر إلى الحاكم حتى يحرم هذا إذا لم يصح الوافى على منه  
 فلو يصح الوافى على منه فهو على ما شرط فصر المدة وأطالب لأن شرط الوافى راعى كذا فعلة الشارح وفي الخاتمة وإن  
 كان الوافى شرط أن لا يؤخر أكثر من سنة يجب مراعاة شرطه ولا يعني بخوار هذه الأحرار كبر من سنة وادى النسخه  
 إذا كان كاتب أحارمه أكثر من سنة أصبح للعقراء بعد نؤثر أكثر من سنة أن لم يشرط الوافى شيئا قال الفقه أبو يوسف  
 أن مؤثره في الثلاثة ولا يؤخرها أكثر من ذلك والصدرا لهذا حاشا الذين كان يقولون في الصاع بالحوار في ثلاث سنين  
 إذا كان كاتب الصلحة في عدم الحوار وفي غير الصاع يعني بعدم الحوار ما راد على سنة إلا إذا كان كاتب الصلحة في الحوار وهذا أمر  
 مختلف باختلاف الزمان والمواضع والمراد بعدم الحوار عدم الصلحة وقبله وصح وسمح ذكره الفقيه وأحارمه الوافى ومال النعم  
 لا يجوز إلا بالمرئى لا يؤخر بدون حرم الملل بلزم المسأخر عام الأحرار وعما للصوى كذا فاصحان وإذا أسأخر الوافى  
 فرجعت الأحرار لا تصبح الأحرار وإن راد آخره ملها بعد معنى بعض المدة ذكر في مائة أهل سميرف نه لا يصح العقد  
 وذكر في شرح الطحاوى أنه يصح العقد ويحدد على ما راد ولو كان الأرض بحال لا يمكن مسجها أن كاتب مبروعه لم يصح  
 وفي الزبادة يجب على انتهاء الله هذا إذا راد بعد الكل وفي شرح الطحاوى أي أبقى الأمل لا يصح العقد رجعت آخره للثقل  
 ولا يربادنه على الروايات وفي المروحات في باب من يجب الأحرار ستمعن آخره لا يرحل والمراد وقع على الآخر وعلى  
 أولاده فاعنى المسأخر في عماره العزل باسم المؤخر قال ابن الأثير لا يؤخر ولاه على الوافى كان على المسأخر آخره مله ولا يرجع عما  
 أبقى وإن لم يكن له ولاه على الوافى كان مملوكا ولا يرجع شيء له وقد وقع حادثة المعنوي ووافى شرط في كذا وقع في  
 لا يؤخر وقسم من مسجود ولا ن ظالم ولا من حاكم فاحظر الناظر الوافى منهم عموما الأحرار قدر آخره الملل هل يجوز هذا العقد لأن  
 الوافى انما يصح حرقا على الأحرار والصاع وعدم حصول الدفع للعقراء ولا يشور فأنه سألوا وأحداهن قول صاحب الوافى  
 إذا نرد الوافى مده وإن كان يقع الفسار في غيره من شرط الوافى ونؤثر خلافه والرجعة لفة في قولهم ما يصح كذا لا يصح  
 على صبح الوافى وساطة يعني المصلحة في المصلحة وماذا كرم اصصع والخاصة كذا في المؤلف وكذلك استنحار الذبابة  
 للمحمل والركوب ولاه إذا نال المصروع والصنيع وقد مضى به وحسن الخط والمحفة ومن ترك على الذبابة والصدرا  
 المحمول عليها والمساواة صارت المصلحة معلومة أمسهه وصح العقد ومن هذا النوع الاستنحار على العمل كلفه صاره ويعود به  
 نعلم فساد أحارمه دواب الله لا يفي في دار النعم من الوافى والموضع فالرجعة لفة في قولهم لا بأساره كذا لا استنحار على بل هذا  
 الطعام إلى كذا يعني يكون المصلحة معلومة بالأساره كذا كذا إذا عظم الأحوال والمكان للمعول المصروف المصلحة معلومة  
 وهذا النوع فر من النوع الأول فالرجعة لفة في قولهم لا بأساره كذا لا استنحار على بل هذا  
 مع يعني الأحرار ذلك نفس أحد سواء كاتب عسا ودمنا وإنما لا يمكن العمل أو شرطه وأما دفعه المعنوي وعده وهي  
 المصلحة أو ما يمكن من الاستدعاء فمسلم الذين المسأخر في المدة اه كذا الشارح والظاهر من إطلاق الماسن والشارح أن  
 الأحرار تلك التي يمكن من الاستدعاء في الله سواء استعمل في الله ولا وحالها معنى الخلاصة حسبها أسأخر ذبابة ليركها إلى مكان  
 كذا مثلا استنحارها «لم حسب الأحرار اه والظاهر من إطلاق المؤثر أن الأحرار يجب استنحارها المصلحة سواء كان  
 ذلك في مده الأحرار وهذا من الأحرار سواء أسأخرها ليركها في المصر وأحارمه ويحلف ما ذكره بعض العلماء حسب قوله  
 ذكره ومسا في ركها إلى ذلك المكان ومعنى المدة لم يجب الأحرار اه وفي العا بعد إذا أسأخرها ليركها سارح المصر ولو  
 كان ليركها في المصر رجعت في سنة يجب الأحرار هل في المحظ والممكن من استنحار في سائر الله الملك في ألبا في لوجوب

الاجرة وكذا الممكّن في غير الممكّن لا يكتفي لوجوب الاجرة ولو قل وجهه انه قد ادى أو الممتنع من المدة واستوى لكان أولى  
 وقال الامام الشافعي فمالك من الغنم وتسلمه بعد تسليم العين المستأجرة لانه قد مضى له عند معاوضة وقتضى  
 المساواة بينهما وذلك بتقابل البدلين في الملك والتسليم وأحد البدلين وهو المصلحة للبصر نحو ما مضى العقد لاستحالة ثبوت الملك  
 في المعلوم ولو ذلك الاجرة للكل من غير بدل وهو ليس من قضية المعاوضة فتأخر الملك فيه ضرورة حوار العقد لان المصلحة عوض  
 لا يثبت برأى والمصلحة أعاجلت موحدة في حق الانجاب والقبول وبانت للضرورة يتقدم بقدرها لا يقال لو لم يحل للمدوم  
 موحدة في حق العقد والاجرة لما حار الاجار بالدين لا ما قولنا بما حار الاجار بالدين لان العقد لم يستوفى في حق المصلحة فلم يرد بها  
 في المدة واعيا يشترط في حق الارتباط وعدا انعقاد العقد وهو رمان حدوثها يصير هي مقصورة ولا يكون دينا بدني أصلا ولو كان  
 العقد يعقدي حتى المصلحة لم تحار الاجارة بالدين المؤجل أصلا كما يجوز التسليم ولو حار أن يجعل المدوم كاللستوى فخر  
 ذلك في السلم أيضا وادعائها أو واشترط نجيتها فذلك التزمه بمسألة وأصل المساواة التي اقتضاه العقد قال في العباة واعتصم  
 بأن شرط التحجيل فسد لانه يتخلل مقتضى العقد وبه مفسدة لأحد المتعاقدين وله مطالبة فيفسد العقد والخواب أن كونه  
 مخالفا لما لا يمكن من حيث كونه اشارة أو من حيث كونه رخصة والا لول السلم وليس شرط التحجيل باعتباره والثاني  
 عموما فان تحجيل البدل يشترط له ان يتخلل من حيث المعاوضة وفي المحيط وحينئذ لا مؤخر من المانع حتى يستوفى الاجرة  
 ويطلبه ما وحده وحقه المستحق ان الحاكم يجعل اه ولو احرار امة مضافة واشترط تحجيل الاجرة حيث يكون الشرط مازلا ولا يلزم  
 التحال في لان امتناع وجوب الاجرة ليس يقتضي العقد بل بالتصريح بالامانة الى وقت في المستقبل والمصاف الى وقت لا يكون  
 موحدا قبل ذلك الوقت ولا يتغير هذا المعنى للشرط وما يمكن فيه انما لا يجب لاقضاء العقد المساواة وقد يقال بالتصريح لا يقال  
 يصح الاراء عن الاجرة بعد المدوم في ملك المصالح وكذا يصح الاراء ان والكفاية ما لو كان الترخيص امرأه نكح داره رخصة وسلم  
 ليس لها ان تمنع نفسها ولو لم تكن المصلحة لمقتضى نفسها لا ما تناول لا يصح الاراء عن الثاني لعدم وجوبه كالمصاف خلاف الدين  
 المؤجل لانه ثالث في المدة دار الاراء عنه والحيث على قول محمد انه وجده من دار الاراء عنه كالأراء عن الفحص بعد اخرج  
 والرهن والكفاية للونينة فلا يشترط به حقيقة الوجوب الا ترى أهمها حاران في البيع المشروط به الخيار والدين الموقوف  
 وحار الكفاية بالترك واعلم يكن للمرأة أن تحبس نفسها بعد تسليم الدار الهاله أو في ماسمى طارضاها وفي المحيط ولو وهب  
 لمؤخر آخر من زمان هل يجوز قال محمد ان استأجره رخصة لا يجوز وان استأجره بمشاهدة يجوز اذ دخل رمضان ولا يجوز قبله وعن  
 أبي يوسف لا يجوز الا بعد مضي المدة ولو مضى من السنة نصفها ثم أراد عن الجميع أو وهو ما فيه رأى عن الكل في قول محمد وعنه  
 أبي يوسف برى عن اصعب ولا يرأس المصاف اه وعنه المؤلفات له لا تملك لان لسط محمد في الجامع الاجرة لا تملك من العقد  
 قال صاحب الهابة الاجرة لا تملك للعقد معناه لا تملك تسليمها وأدائها مجرد العقد وليس واضح لان في وجوب التسليم لا يستلزم  
 في الملك كالتسليم فانه يملكه المشتري مجرد العقد ولا تملك تسليمه ما لم يقص الثمن والعوالب أن يقال معناه لا تملك لان الحداد كمر  
 في الجامع الصغار ان الاجرة لا تملك وما لا تملك لا تملك الا بقاءه فمن قلت فادام تسليم في الوجوب في الملك كان أعظم منه ذكر العام  
 وارادة الخاص ليس مجرد شائع لعدم دلالة الاعم على الخاص أصلا وقال صاحب الهابة الاجرة لا تملك للعقد قال تاح الشريعة  
 أي وجوب الاداء أما من الوجوب فيفسد مقتضى العقد وقال صاحب الكفاية المراد من الوجوب لوجوب الاداء وبيان ذلك  
 اجبالا بعد ذلك أما الجا الأول ان الاجرة لو كانت عدا فاعتقده المؤخر قبل وجود أحد المعاني الثلاثة لا يفتق ولو كان من الوجوب  
 ثابتا مع الاعتراف في كافي البيع اه وادالته تملك من العقد ليس له أن يباله الاجرة وفي المحيط لو طالبه بالاجرة عينا وقص ما  
 لتصميمه تحجيل الاجرة وقال ايضا وادالته بوجده الامور بأحد الاجرة يوما وما في العقار وفي المسافات كل مرحلة وفي  
 المتق رحل استأجره بملك وفي الري يدر اهم أي القديس يجب على المستأجر أن يترك الكوفة لانه مكان العقد فيصرف مطلق  
 الدراهم الى المعارف فيهارق النعابة واذن الاجرة الى رها الا يترك الاستدرا ولو كانت الاجرة عينا فأغارها ثم أودعها الى رها  
 الدار فهو كالتحجيل اه وفي شرح الطحاوي الاجرة لا تخلو اما ان تكون مكملة أو مؤجلة أو مدحقة أو مكملة وان كانت  
 مكملة فان له ان يتركها وان كان يطالب بها وان كانت مؤجلة فليس له أن يطالب الا به الاحل وان كانت مكملة فله أن يطالب عند كل

عم وإن كانت مكسورة ما تقدم بيان ذلك في العقار وفي المسافة إذا امتنع من الجبل فبأن يحضر عليه اه للمعنى وفي السقاية استأجر  
 حانوتاً مدة معاونة مستأجر معلومة وسكن خرب الخانوت في بعض المدة وتعمل وكان يمكنه الانتقال فلم يعمل وسكن المدة ثم لم يجز  
 الاجرة ولو استأجر له يعمل هذا إلى موضع كدليل من بعض الطريق وأعاد إلى مكانه الأول فلا أجر له استأجر دابة إلى مكانه فلم يركبها  
 ومضى راخلاً كان بعد عذر في الدابة فعليه الاجرة وإن كان فعذر في الدابة لا أجر عليه طال ما لا حرة بعد المدة فقال قصرت في  
 العمل فذلك بعض الاجرة وقال لم يقصر فيه الاجرة كاملة استأجر له العمل فله أجره فإذا هو جرح قال أبو يوسف لا أجر له وقال محمد  
 إن علم أنه جرح فلا أجر له وإن لم يعلم فلا أجر وفي الحريق من الفصل السابع والعشرين في الاختلاف لو اختلف المستأجر والأجر  
 بعد شهر والمناخ مع المسأجر وقال لم يقصر على فتحه وقال المؤرخ بل قدرت على فتحه وسكنت ولا يثبت عليك الحكم الحال وإن أقام  
 بيته بالسنة يثبت له المنزل اه وفي القبة تسلم المتاح في المصروع الحلية قصص وفي السواد ليس بقصص وفي فتاوى الولوالجي  
 ولو استأجر داراً على عهده ثم وهب العدم المستأجر قبل القصص وقال المستأجر قبلت كان ذلك انقلاباً لمراد المصنف الاجارة  
 للمجرة لأن المصنف لا يملك الاجرة بها شرط التحويل وقوله أو بالاستيلاء أو بالتفكك منه يبيى يجب بالاستيلاء للمعنة أو  
 بالتفكك وإن لم يستوف وفي الهدية وإذا قصص المستأجر الدار فعليه الاجرة وإن لم يسكن قال في النهاية وهذه مقيدة بقبولها أخذها  
 التمكن فإذا لم يتمكن بأن سده المالك والأحدى أو سلم الدار مشعولة عثماناً لعب الاجرة الثاني أن تكون الاجارة صحيحة فإن  
 كانت فاسدة فلا بد من حقيقة الانقاع والثالث أن يتمكن إعماله أن يكون في مكان العقد حتى لو استأجر حالاً لكونه فاسداً  
 في بعد حين صحت له فلا أجر عليه والرابع أن يكون متمكناً من الاستيلاء في المدة ولو استأجر دابة إلى الكوفة في هذا اليوم  
 وذهب بعد مضي اليوم بالدابة لم يركبها بحال الاجرة لا بما عاينها بعد مضي المدة وفي المحيط أمر رجل أن يستأجر له داراً سنة  
 كاملة فاستأجرها وتسلمها لكل وسكنها خمسة قال أبو يوسف لا أجر على المؤجر والاجر على المأجور وقال محمد الاجرة على  
 المؤكل لأن من وكله كقصصه والمؤجر عاصم بالسكن فلا يجب عليه أجر قال رحمه الله بخلافه عاصم منه سقطت  
 الاجرة يعني إذا عاصم العين للمستأجر في جميع المدة عاصم سقطت الاجرة ولو لم يعمها فقدره زال والتفكك من الاتباع وهو  
 شرط لوجوب الاجرة كما بين رجل تسحب باعصم قال صاحب الهداية مسح وقال غير الاسلام في فتاواه والفصل لا يفسح فإذا  
 أراد المأجر أن يسكن بقية المدة ليس للمؤجر منعه اه وفي قاضي حان أيضاً عاصم المعصوم منه إلى العاصم وقال البارداوي إن لم  
 يخرج معناه في عليك كل شهر مما ندره في كان العاصم مسكراً ويقل الدار إلى ويسكن مدة فأقام المعصوم منه البيعة  
 أهله منعه في له الأجر عليه إن كان مقراً له في المسمى اه وفي الولوالجي رجل دفع ثوباً إلى قصاب ليقتصره فاستأجره فباعه  
 القصاب الثوب ثم جاءه بمقصوراً وقال هذا على وجهي إن قصرت قبل الخلوده لاجر وإن قصرت بعد الخلوده لا أجر له ولو كان صاعاً  
 والمساءله عاقلان صعه قبل الخلوده لاجر وإن صعه بعد فرب الثوب بالخيار إن شاء أحد الثوب وأعطاه قيمة ما راد فيه وإن شاء  
 ترك الثوب وصممه ثوباً أيضاً اه وفي التشرحية رجل استأجر دابة إلى مكان معلوم فباع نصف المدة أسكر الاجارة لزمه  
 من الاجرة ما قبل الأكار ولا يلزم ما بعده وهو قول الثاني وقال محمد لا سقط عنه الاجرة بفعل الأكار ولو كان عبداً والمستأجر عاقلان  
 وقيمة العبد يوم العقد أسكن ثم الجود أنف فذلك العبد يده بعد ما مضت السنة فالاجرة لازمة ونحو كل الاجرة ويجب عليه  
 قيمة العبد يومه أي أن يكون هذا على قول محمد وعلى قول الثاني لما محمد فقد اسقط الاجرة وفي المحيط عرفت الارض أو انتفع بها  
 الشرب أو مرض العبد سقط من الاجر فقدره لموات التمكن من الاتباع في المدة ولو استأجر داراً سنة فلم يسكنها إلا حتى مضى  
 شهر لم يكن لاحد من الامتناع عن التسليم في الثاني لأن الاجارة وإن كانت عبداً واحداً حقيقة لكنها عقد متفرقة مصافة إلى ما يوجد  
 من المصعة ومن المشايخ من قال هذا إذا لم يكن في مدة الاجارة وقت يرغب في الاجارة لأجله فإن كان وقت يرغب في الاجارة لأجله  
 زيادة رغبة كخانوت في سوق رواجه في بعض السه أو دار يمكنه تستأجر سنة لاجل الموسم ولم تسلم في الوقت الذي يرغب لأجله فانه يغير  
 في بعض السه أو دار يمكنه تستأجر سنة لاجل الموسم ولم تسلم في الوقت الذي يرغب لأجله فانه يغير  
 وقعت الاجارة مطلقة ولم تعرض في الوقت وجوب الاجرة فلهما حرماد كرهوا الاصل فيه أن الاجارة معاوضة والمالك في المنافع يتبع  
 ثوبه رمان العقد وكذلك المالك في الاجرة على ما يشاؤ وكان الامام أو لا يقول في جميع أنواع الاجارة لا نحب الاجرة حتى يستوفى المصعة



ثم رجع لما ذكرها وكان القياس أن نحب الاسرة ساعة وساعة إلا أنه يقضي إلى الحرج وركبها لمدا وفي الخلاصة امرأة أحرقت  
 دارها من زوجه ثم أسكنها فيهم الاعب الاسرة ولو استأجر دارا شهر أو سكن فيها مع صاحب الدار إلى آخر الشار فقال المستأجر لأدفع  
 الاسرة لعدم التخلية فعليه من الاسرة مقدار ما يده لوجود الحيلة فيها اهـ ولوعر بالقاء التفرعية لكان أولى ليقبض به متبرع  
 على الاسرة ما هو المتسكن قال رحمه الله في ولولحياط والعصار بعد الفراغ من عمله في معنى اذا وقعت الاحارة مطلقا عن وقت وحوب  
 الاسرة فلا عمل أن يطلب بعد ما ذكر المؤلف وأطلق في قوله بعد الفراغ فادأ أنه لا فرق بينهما اذا عمل في يومه أو في بيت المسأجر  
 كاد كره صاحب الهداية وصاحب التحرير يدور كرى الميسوط والتوائد الطاهر بقوله الحيرة وقد سويح الاسلام وشرح الجامع  
 الصغرى لمصر الاسلام وفاسيخا والفرق الثاني اداسا في بيت المستأجر مع الاسرة له بحسبه حتى اذا مرق الثوب بعد ما حاط به نفسه  
 يستحق الاجرة بحسبه واستشهد في الاصل لمدا اذا استأجر انسانا ليبنى له حائطا فليس بحسبه ثم اهدم له أو ماني فهذا يدل على  
 أنه يستحق الاجرة ببعض العمل الآن بشرط فيه التسليم إلى المستأجر ونقل هذا عن الكسري وحرمه في عادة البياض وكان  
 هو والذهب في سكني الدار وقطع المسافة صار مسلما له مع تردد تسليم الدار وقطع المسافة وفي الحياطة ونحوها لا يكون مسلما  
 اليه الا اذا سلمه الى صاحبه حقيقة وفي الحياطة في منزل المستأجر يصل التسليم بمجرد العمل ادهو في منزله والمبرل في يده ولا يحتاج  
 إلى تسليم يده ويعرف توريع الاجرة بقول أهل الخبرة بها والحيط والارة على الحياض حيث كان العرف ذلك ول رحمه الله  
 في ولولحياط بعد اخراج الخبر من السور في معنى اذا أطلق الاسرة ولم يبين وقتها ولا حيارا أن يطلب بها بعد اخراج الخبر من السور  
 لأنه لا يخرج قد فرغ من عمله فذلك المطالبة كالحياطة اذا فرغ من العمل حتى اذا خبره في بيت المستأجر لانه صار مسلما اليه  
 بمجرد الاخراج فيستحق الاجرة وان كان في منزل الحيار لم يكن مسلما مجرد الاخراج من السور ولا بد من التسليم إلى يده وفي  
 الحياطة استأجر دابة ليطحن عاها كل يوم عشرة أقدرة فوجدها لا تطبق الاحسة فلا خيار وعليه الاخر بحسب ما عمل من  
 الايام ولا يحط من الاجر شيئا لان الاحارة وقعت على الوقت لا على العمل فلا تورع الاسرة على العمل وفي المسئلة اسكال على قول  
 الامام لأنه اذا استأجر حمارا ليخزنه اليوم بدرهم يكون فاسدا والعرق أن مقدار العمل في باب الطحن في العرف والعادة لا بد من  
 تعليق النقد والعمل وإعمايد كربيان قوة الدابة في وقت الاحارة على الوقت وفي الخبر يذ كرم مقدار العمل لتعليق الصعد ما عمل  
 لا لبيان قوة الحمار فيصير العند مجع ولا يصعد قال رحمه الله في فان استأجره فاحرقه فلا اجر ولا ضمان عليه في معنى اذا أخرج  
 الخبر من السور ثم احرقه اذا خبر في منزل المستأجر لانه مجرد الاخراج صار مسلما ولا يجب عليه الضمان اذاهلك بعد ذلك  
 بالاجماع لأنه ذلك بعد التسليم وواحد في التسور قبل الاخراج قال في النهاية يصمن لانه حياطة يده وان كن الحمار يخزن في منزل  
 بحسبه لا يستحق الاجر بالاجماع ولا يجب عليه الضمان عند الامام وعند صاحب الضمان واذا صار ضامنا فمالك الحيار ان شاء  
 ضمنه دقيقا بمثل دقيقه ولا أجر له وان شاء صممه قيمة الخبر وأعطاه الاجر ولا يجب عليه ضمان الحطاب والملاح لان ذلك صار مستهلكا  
 قبل وجوب الضمان عليه وحين ما وحب عليه الضمان كان وماذا قال رحمه الله في ولولحياط بعد العرف في معنى لاطلاق أن يطلب  
 بالاجرة بعد العرف لان العرف عليه وهذا اذا طبع له ولية أو المرص فان كان يطبخ قدرا خاصا فليس عليه العرف لان العادة لم تخبر  
 به والمعتبر هو العرف وفي التناحر حانة وان استأجر دابة للحمول في الأكاف والحوالي بغير العرف ولول كوب في اللجج والسر  
 يعتبر العرف وفي داخل الطعام المنزل واسراج الجمل يعتبر العرف واحشاء التراب على القبر على الحفار وحمل الثوب على القصار  
 قال رحمه الله في ولولحياط بعد الاقامة في معنى اذا استأجره ليصير له لسان أرضه يستحق الاجرة اذا أقامه عند الامام وقال  
 لا يستحق حتى بشرجه لان التشريح من تمام عمله لانه لا يؤمن عليه الصدا الا به ولا نهو الذي يتولا مدة المعتاد كالمشروط  
 وقولهم استحسن ولا الامان بالعمل قد تم بالاقامة والاتعاق به يمكن وثمرة الخلاف تظهر فيها اذا أقصد المطر ونحوه بعد الاقامة  
 فعنده نحب الاجرة وعندهما لا يجب هذا اذا لن في أرض المستأجر لانه يصير مسلما اليه بالاقامة والله التشريح على اختلاف الاصليين  
 ولولين في أرض نفسه لا يستحق الاجرة حتى يسلمه اليه وفي الجوهر قوة الفائدة الخلاف تظهر فيها اذا أنلف الابن قبل الدشر وقد  
 الامام ذلك من مال المستأجر وعند همام مال الاجر والتشريح أن يركب بحسبه على بعض بعد الجفاف قال رحمه الله في ومن لمعه  
 أثر في العين كالصباغ والفصار يحبسها بالاجر في معنى لذن كران يحبس العين اذا عمل حتى يستوفى الاجر لان المعقود عليه وصف

في الخلق فسكان له حتى الحسن لاسيما بعد الدليل كأي السبع قال في النهاية القصار اذا ظهر عمله باستعمال النشأ كان له حق الحسن وان لم يكن له بعد الادارة الدور احتلوا فيه ولا يصح أن له الحسن على كل حال لان البياض كمن مستورا وقد ظهر منه له بعد ان كان هالكا وقال في ريس له الحسن لانه صارت متصلا تلك الآخرة كمن لم يصبها من ورع له اربعة بدر من عدة ترافعه المأمور صار قاصا ماله له ملكه فصار كما اذا صنع في بيت المستأجر قلنا اتصال العمل بالحل ضرورة اقامة العمل فلم يكن راصيا بما الاتصال من حيث انه يسلم بل رصاه في تحقيق عمل المنع وعوهم في الاثر في الخلق لا دلالة له في العمل لانه وكان مضافا اليه وليس هذا كصحة في بيت المستأجر لان العيني في هذا المستأجر فيكون راصيا بالمسلم لانه كان يمكنه التجرد عنه بان يعمل في غيره وفي الخلاصة اذا اذ كانت الاخرة مؤجلة وقد فعل العمل فليس له الحسن اه والمراد بالآخرة ان يكون الاثر متصلا بعمل العمل كالمشاء والصنع وقيل ان يرى ويعاين في عمل العمل وثمرة الخلاف يظهر في كسر الخطر حتى وان من العبد فليس له الحسن على الاول وله الحسن على الثاني قال رحمه الله في وان حسن فصاع فلا ضمان عليه ولا شيء كما انما عاهد الضمان وان العيني أمامي يذره وله حسن العيني شرعا لم يكن به متعديا فلا يجب عليه الضمان ولا يجب الاخر لان المقود عليه ذلك قبل التسليم وهو بوجه وسقوط الدليل كأي السبع وهو قول الامام أحد وعندهما يضمن العيني لاحقا كانت مضمونه عليه قبل الحسن ولا يسقط ذلك بالحسن وصاحب العيني خيار ان شاء صممه قيمته غير معمول ولا أخر له لان العمل لم يسلم اليه وان شاء صممه قيمته معمول ولا أخر له لان العمل صار مسلما اليه بتسليم بذله ولو اختلف الاجر الثوب ويتغير صاحب الثوب في التصميم كما تقدم في المصبرات فان حسن العيني من ليس له حق الحسن فملكته صممه ضمان العاصم والمؤثر يحبر ان شاء صممه قيمته معمول ولا أعطاه الاخير أخره وان شاء صممه قيمته غير معمول ولا بدلي الاجر اه وفي الفتاوى في الآلية صاحب نسح ثوبه ما له في أحد الآخرة فقال له صاحب الثوب اذهب الى مالك فادفعه من الجماعة فدفع لك الآخرة فاحتسب الثوب من بدل النسخ في الرجاء قال ان كان الخائنك دفع الثوب له وورعه له الخائنك على وجه الزهر وهلك الثوب هلك الآخرة وان دفعه اليه على وجه التوبة فذلك هلك على الآخرة على حاله لا تسلم العمل الى صاحبه فيقر عليه الآخرة وفي المتقى خائف عمل ثوب آخر فتعاقب الآخرة ليأخذها في الخائنك أن يدفعه حتى بأحد الآخرة فتعرق من بد صا حله لضمان على الخائنك وان تعرق من بد صا على الخائنك نصف ضمان اخرج اه وفي الحاشية ولو جاء الخائنك الثوب الى صاحبه فقال له رب الثوب اسلك حتى أفرغ من العمل وأعطيك الآخرة فسرقت منه لا يضمن اه وفي الحاشية السمسار اذا باع شيئا من الثياب ما يرضى وأمسك الثمن حتى يقد الآخرة فسرقت منه الثمن لا يضمن اه وفي الحاشية رجل أقرض أخا دراهم فاستأجره دار مدة معلومة مائة ومئة ومئة ومئة وفي الآخرة بعض الدين قصاصا ومدة الاجارة هل للقرض أن يحسن العيني بعد انقضاء المدة قال ليس له المدح وفي السعاق لو تزوج امرأة على سبكي دارسة وسلم الدار اليها ليس لها أن تحبس بها ساعه اه وفي الولو الحية اذا أخر داره مدة وعجل الآخرة ولم يسلم الى المستأجر حتى مات الآخرة وأصبح العبد لا يكون المستأجر ولاية الحسن في الآخرة المحلة ولو كانت الاجارة فاسدة وقصحا للعقد نسب الفساد ليس للمستأجر أن يحسن العيني بالدين السابق وفي الخلاصة وفي الاجارة الفاسدة المستأجر حق الحسن لاسيما في الآخرة المحلة قال رحمه الله في من لا أثر له في كماله والملاح لا يحسن الآخرة في يمين ليس له أن يحسن الآخرة لا المحل ولا في العاقبة لا في المدة كذا أكد أحمد له فقال له صاحب الحل أمسك عندك فذلك فلا ضمان عليه ولا خلاف قال رحمه الله في ولا يستعمل عمل غيره ان يستعمل غيره اذا شرط عليه أن يعمل بمسألة لان المقود عليه العمل من محل معين فلا يقوم غيره بمقامه كذا ان كان المقود عليه المسعة كذا اذا استأجر رجلا للخدمة شهرا لا يقوم غيره بمقامه في الخدمة ولا يستحق به الاخر قال رحمه الله في وان أطلق له أن يستأجر غيره في لان الواجب عليه عمل مطلق في دمه ويمكن الايهام بدمه وغيره كالأمور نقض الدين قال رحمه الله في وان استأجره ليعمل بعماله فمات بعضهم عنه عن بقوله الاخر خصا به في لانه اوى بعض المقود عليه فيستحق الاجر بحسبه قال الفقيه أبو جعفر الخنذري حديثا اذا كانوا معلومين حتى يكون الاخر معلوما منهم وان كانوا غير معلومين يجب الاجر اه وفي الخلاصة واذا كانوا غير معلومين فالاجارة فاسدة وفي النهاية فتلخص الفصل اذا استأجره

في المصراع يحمل له الحنفية من اشرية فذهب ولم يجد الحنفية فعاد ان كان قال استأجرت منك من المصراع حتى أحل الحنفية من القرية  
بحسب وصف الاشر بالذهب وان قال استأجرت منك حتى أحل الحنفية من القرية لا يحسن شي لان الاحارة على الجمل لا غير وفي الاول  
على الذهاب والجل وعز الى الدسيرة ووردى هشام عن محمد بن أنس ومثله في السبعة اه كلام الشارح وفي التنازعية من باب  
ما يستحق المهر من استأجره ليجعل له كذا كدام المظنورة فذهب ولم يجد المظنورة واستحق نصف الاجرة اه فظاهر انه لا فرق  
كما ذكره الشارح قال رحمه الله ولا بأس لحامل الاستأجر لحمل الاستأجر ليعني اذا استأجره ليجعل  
انما ماله الى ولا ينكأ وليذهب بكتابه اليه ويحيى بحوا فذهب ووجهه ولا يباين ووردى له لانه نقض المقة وعليه بازد فصار  
كأنه لم يفعل ولا يستحق الاشر وقال روله الاشرى الطعام لان الاجرة بمقابلة حل الطعام الى مكة وقد روى بالنسب وط عليه فاستحققت  
الاجرة وقال بحمله الاشر للذهب في نقل الكتاب لانه اوى بعض المقة وعليه فله الاجرة بمقابلة الحواط والمقل ولم يوجد ولم يأت  
بالعقد وعليه ولا بأس له كما ونقض الحياطة بعد الفراغ من العمل ولو وجد عائداه وكما ووجهه ميتا تعدر الوصول اليه ولو  
ترك الكتاب هناك لم يوصله اليه اولى وروته في الاشرى الذهاب لانه اتي ناقص ما في وسعه قال في الحياطة ولو استأجره وسو لا يبلغ  
رسائله الى ولا ينسب بعد ادائه ولم يزل يبع الاشر لان الاشر ينقطع المسافة لانه اتي عاى وسعه وأما الاستماع فليس في رسعه ولا  
يقابله الاشر وفي الخلاصة ولو استأجره ليل في الرسالة الى ولا ينسب بالضرورة والرجل ولم يجد المرسل اليه أو وجده لم يكن له باع الرسالة  
ورجع في الاشر اه أقول له لم يبع الرسالة لعدم تكتم من التسليم فعدرد قال في الخلاصة والفرق بين الرسالة والكتاب ان  
الرسالة قد تكون سرا لا يرى المرسل أن يباع عليها غيره أما الكتاب فعدرد من قال الشيخ الامام شمس الانعام الحارثي لانس الفرق  
بل محاسن وفي الحكم اه وفي الحياطة استأجر حياط اليحيى بقية ما قد مضى ففقد رسله فلأن يقصر ما ثوب ولا بأس له لا يملك  
قبل التسليم ولا يبيع الحياط على أن يبعده فان كان الحياط فتحة يبيع على عود استأجره لا لحامل طعام الى موضع كذا أو في السبعة  
اسنان ولا بأس له ولا يبيع لانه يبيع السبعة وان ردها الملاح بنفسه لانه الردة ولو استأجره سبعة فذه حله فباعته المتدق  
انما البحر يرك السبعة حتى يمد الى موضع ذلك المكان ولو استأجره سبعة لحل طعام الى موضع كذا فباعته السبعة الموضع أو  
بعصره هال الخ الى الموضع الذي أكثر اه وول يجد ان كان صاحب الطعام معه وعليه الاشر كأد أو بعصره يتدرب ما لمع وان لم يكن  
صاحب الطعام معه فلا بأس عليه لانه انتقص الحل بالردة ولم يستوف المقة وعليه وكذا لو اكتمر دعلا الى موضع كذا فباعه ما سار بعض  
الطريق جرح فردة الى الموضع الذي خر حسه فله من السكر اه بقدر ما سار لانه صار مستوف المقة بنفسه ولا يقطع عنه السدل  
بعد التسليم قيد بقوله للحواط لانه لو لم يستوف المقة للحواط قال الحدادى ولو تركه حتى يوصله اليه حيث كان عائنا أو الى قرية  
حيث كان ميتا استحق الاجر كذا لانه لا يشرط عليه الحواط فدفعه اليه ولم يقرأه حتى عاد من غير سوابه الاجر كذا لانه اى  
بما في رسعه ولو لم يبعده أو وجدته ولم يبعده بل رد الكتاب ولا بأس له ولو نسي الكتاب هناك لا يستحق أجرة الذهاب اه والله تعالى أعلم

في باب ما يجوز من الاحارة وما يكون حلالا فيها

قال في النهاية لماد كرم فذات الاجارة ذكر في هذا الباب ما هو المقصود منها وهو بيان ما يجوز من عقود الاحارة وما لا يجوز وفي  
غاية البيان لما مرع من ذكرا الاجارة وشرطها وقت استحقاق الاخر ذكرا ما يجوز من الاجارة ما سلف الاعطى وتقيده وذكر  
أيضا من الاعمال ما يباحه خلافه من الاحارة وما لا يباحه خلافه قال رحمه الله في صحيح اجارة الدور والحوايت بلا بيان  
ما يعمل فيها اه والقياس أن لا يجوز هذه الاجارة حتى يبين ما يعمل فيها لان الدار تصلح للسكنى ولغيرها وكذلك الحوايت  
تصلح لاشياء مختلفة فينبغي أن لا يجوز حتى يبين ما يعمل فيها كما استدل على الارض للرراعة والذباب ليس وجه الاستحسان  
أن العمل المتعارف فيها السكنى والمتعارف كالنسرط ولان اجارها لا تختلف باختلاف العامل والعمل جارحارتها مطلقا  
بخلاف الاراضى والسياب لانهما يختلفان وعارة المؤلف أحسن من عارة صاحب الهداية حرت زادلكى لسانه عما  
أورد على هذا اللفظ قال تاج الشريعة في قوله للسكنى صله الدور والحوايت لانه لا يستحار بيتي ويجوز استئجار الدور والحوايت  
المعدة للسكنى لان يقول رمان العقد استأجرت هذه الدار للسكنى لانه لو بصر على هذا وقت العتد لا يكون له أن يعمل فيها غير السكنى  
اه كلامه قال صاحب غايه ايان وعور أن يتعلق قوله للسكنى بالاستحار أى يجوز استئجار الدور والحوايت للسكنى وله أن

يعمل فيها كل شيء لانها الساء ولا يفسد وهو الطاهر من كلام القديري اه وقول باج الشريعة لو بس على السكى ليس له ان  
يعمل غيرها كما سياتى ليس بطاهر لانه لو عمل غيرها عاها و نفع من السكى بان حرق فيها راء وغيره عكورا لان التقييد فيها لا يتعاوت  
لا يعتبر ولو استحق المستأجر من هذا المستأجر وقد هلك عنه وصممه يرجع على الذى أحرقه ولا أحرقه فيها استعمله لان الاحرة  
والصبيان لا يجتمعان فلرحمة الله <sup>١</sup> ولأنه يعمل فيها كل شيء <sup>٢</sup> فلهذا كرامى أنها لا تختلف باختلاف العامل والعمل <sup>٣</sup> لان  
يعمل فيها ما شاء عند الاطلاق ولأن يسكن عهدها ولا ينزح ولا ينزح كثرة السكان لا يصير مائل بردى عزارتها لان خراب المسكن  
يترك السكان ولأن يسكن عهدها ما لا يدخل الحيوان فى عمله فيها ما لا يدخل العمل كالوصوء والاعتقال وعسل النياب وكسر  
الخطب لان ذلك كله من تواع السكى وذكر فى النهاية أنه لا يدخل الحيوان فى عمله لان الدار لم يصبها ولو كان فيها أثر اه ويربطها على الباب  
فان أحرقه من الدار ولم يصبها السكى وليس للمؤجر أن يدخل داره فانه الدار بعينها أثرها ولو كان فيها أثر أو روعة فسدت لا يجر  
على اصلاحها ولو بسى المستأجر ان يورى الدار المستأجرة فاحترق شيء من الدار لم يصب كذا فى الخلاصة وفى المحيط ولأن ربط  
الدابة ان كان فى الدار صفة أو ما كان صفة فلا بد أن يسكنها وحدها فلهذا يترك امرأته معهن لانه لا يشرط لأفائدة  
فيه اه وفى الخلاصة وادار له الدابة فصررت اسما وأهدمت الخائطة لم يصب اه قال رحمه الله <sup>٤</sup> <sup>٥</sup> لانه لا يمكن حداثا أو  
فصا أو أوطحانها لان يصاب الرضى واسمها فى هذه الاشياء صررا طاهرا لانه يوهن الساء ويتقيد العقد بما وراءه اذ دلالة  
والمراد بالرضى رضى الماء واشور وأما رضى الدار فلا يصب معها الا ما انصر بالساء وفى الحدادى رضى الحدادى رضى الحدادى رضى الحدادى رضى الحدادى  
وله أن يكسر فيها الخطب الكسر المعتاد وله أن يقطع فيها الطبخ المعتاد وان راد على العادة بحيث يوهن الساء وليس له ذلك اذ رصا  
صاحب الدار يرى أن يكون الحق على هذا المعيل فظهر أن الحاصل كل ما يوهن الساء وفيه صرر ليس له أن يعمل فيه الا اذا  
وكل ما لا يضر فيه عار غنى العقد واستحقاقه ولا يتعرض المؤلف لسان ما يجب عليه اذا فعل ذلك ونحن نبيه فلو أقعد حدادا  
فهو المء عمله وحسب الصبيان لانه تعد ولا أحرق لان الصبيان لا يجتمعان ولو لم يدم ربح عليه الا حرقا واستحقاقا والقياس  
أن لا يحل لان هذا العمل غير داخل تحت العقد ووجه الاستحسان أن المعقود عليه هو السكى وفى الحدادة وأحوالها السكى وريادة  
فيصير مستوفيا بالمعقود عليه ويجب عليه الا حرقا بغير ماله أو استأجره دابة ليحمل عليها قدر ما هو اولى ما راد عليها  
وسلمت الدابة فانه يجب عليه الا حرقا ولو احتلف المؤجر والمستأجر فى استراط ذلك كان القول للمؤجر لانه لا حرق الا حرقا ولو اقاما الدابة  
كانت دابة المستأجر أولى وفى الخلاصة ولو استأجر ليقعد فصار اقله أن يقد حدادا ان كان صررها واحدا وفى المحيط أو كان صرر  
الحداد اقل وان كان أكثر وليس له ذلك وكذلك الرضى اه وبهذا الدور لان استئجار الساء وحده لا يورى طاهر الرواية لانه لا يتفق  
به وحده فى العينة يرى عوار استئجار الساء وحده اذا كان يتفق به كالحاد للستبر ولو أحرق للمستأجر من المؤجر لم يجر والاصح  
أن العقد يفسخ بالاحارة فلرحمة الله <sup>٦</sup> <sup>٧</sup> والاراضى للزراعة ان بين ما يورع فيها أو قال على أن يورع ما شاء <sup>٨</sup> يعنى يجوز استئجار  
الارض للزراعة ان بين ما يورع فيها أو قال على أن يورع فيها ما شاء لان مسعة الارض مختلفة باختلاف ما يورع فيها الا ان منه ما يبيع  
كالرسم فى ديار ما يصر كالتمتع <sup>٩</sup> فلا بد من يابها أو يقول له ازرع فيها ماشئت كيلا يعرض الى المنازعة ولو لم يبين ولم يقل له ازرع  
فيها ما شئت فسدت الاحارة لاحاله ولو ورعها لا تعود صحيحة فى القياس وفى الاستحسان بحسب المسمى وتنفق صحيحة لان  
المعقود صار صحيحا معلوما بالاستعمال وصار كما لو استأجر ثوبا ولم يبين الا لاسي ثم افس اسما عادت صحيحة لما ذكرنا وفى النية  
استأجر ارضا على أن يورع فيها ما شاء فلهذا يورع فيه لغيره غير بيعا وتخويفها وفى الحويزة ولا مانع من استئجار الارض  
للزراعة فسدل ردها ان كانت معتادة للزراعة مثل هذه المدة الى عقد الاحارة عليها وان حاد من الماء ما يورع به العنص فالمستأجر  
ما حيار ان شاء نفس الاحارة صكها وان شاء لم يفسد من كان عليه من الاخر بحسب ما يورى منها اه وفى القية ولو استأجرها  
ولا يمكنه الزراعة فى الحال لا احتياجا الى السقي وكزى الامهار أو عوى الماء فان كان يحال تمكنه الزراعة فى مدة العقد فسدل ولا فلا  
كما لو استأجرها فى الشتاء تسعة أشهر ويمكن رزاعتها فى الشتاء حاربا لم تكن من المدة ما لم تكن الا شفاعا أو أصلا ان كانت  
مسحة فالاحارة فائدة وفى مسئلة الاستئجار فى الشتاء يكون الاجر مقابلا لكل المدة لا بما يتفق به بحسب قيل عما يتفق به اه  
واعلم أن الارض لا يحصر استئجارها للزراعة والساء والعرض كما يوهن المسون فقد صرح فى الحداد ان الارض تستأجر للزراعة

وغيرها وقال في غاية البيان أراد به الرزاة السماء والعرض وطلع آخر والخرب وعوذلك من سائر الانتفاعات بالارض اه  
 فادعرت ذلك بغيرك صحة الاجازات الواقعة في زمانه انما يستأجر الارض من قبله ومن احاطه بذلك الزمان الاسرة فالحسن  
 منها المفسر او اشبهها بالماء وأمكن رعايتها ولا يملك في حقها لانه لا يستأجر الارض لراعاة خصوصه حتى يكون عدم رعايتها  
 تبصيح وهو في الوالدية استأجر اربابها فيها الاجارة فائدة ثم هي على وجهين ان كان للتراث فبما قيمة ويكنى الله وان  
 لم يكن له قيمة فلا تنسج عليه والابن له ومن ضمن ضمن الارض ان قصت وفي فتاوى قاضي الهادي ان اجارة الارض المسعولة مبرع العير  
 ان كان الررع عني ان كان مارة لا يجوز ان يؤسر مالم يستحصل الررع الا ان يؤسر هذه زيادة الى المستقل وان كان الررع بعير مستند  
 شرعي تحت الاجارة لان الررع في هذه الموردة واجب القلع فان المؤجر في هذه الموردة فادع على تاسيم ما يؤجره ويحرم صاحب الررع  
 على قلعه سواء أدرك أم لا لانه لا حق لصاحبه في ابقائه اه والدار المشعولة تمنع الساكن الذي ليس بمسأجر تصح اجارتها وابتداء  
 المدة من حين تسليمها فارة كدائي القية وفي الخلاصة ولو أجرة الارض المروعة ثم سلمه بعد ما عر وعده بقبلا جازا ولو قال  
 المستأجر استأجر منك الارض وهي فارغة وقال المؤجر لابل هي مشعولة برعي يحكم الحال كدائي المتني وفي فتاوى المصلي القول  
 قول الآخر اه والمستأجر الترتب والطريق لانه لا يتبع عقد الاجارة اهم ما علف المبيع لان المقصود من الاجارة لا الاتعاف  
 ولهذا يصح بيع الخشن المعبور والارض المسبعة وفي شرح الفوائد وان أجرة المستأجر كثر على المستأجر فان كانت الاجارة من حسن  
 ما المستأجر به ولم يرد في الدار شيئا لا يطالب به الزيادة ويصدق فيهما ان راء شيئا آخر طام له الزيادة أو غير خلاف منس المستأجر به  
 والكس ليس بزيادة قال رحمه الله (ولبيان والعرض من بين مائة) يعني حارسه حار الارض السماء والعرض من بين مائة لان المسفعة  
 معلومة والمدة معلومة فتصح كالأجرة المستأجر حال الرراعة وفي المحيط دفع أجرة له ليبرع أشجارا على أن تكون الارض والشجر  
 بينهما ماسعين لم يجز والشجر لرب الارض وعليه قيمة الشجر وله أجرة ما عمل ولا يؤسر بقلعه وهذه اجارة فائدة لانه عمل أجرة  
 ما يخرج من العمل وعلى رب الارض قيمة الاشجار لانه صار مستقرا للاشجار به وتقايصها لهما كما واستقرض الاشجار  
 لا يجوز فيكون فر صاها سدا وحب الملك اذا اتصل به القصد وفي القية من الوقت ولا يجوز استئجار السيل ليدي به عرفه لعه  
 الا ان يردى الاجرة لا يصير بالناه وان كان لا يرع المستأجر الا على هذا الوجه من غير زيادة في الاجرة اذا قال القيم أو  
 الملك أدت له في عمارتها فمعه ما به يرجع عليه وعلى الوقف هذا اذا كان يرجع منه الى الوقف والملك وان كان يرجع الى  
 المستأجر وفيه صرر كاللوعة والتتوية لا يرع الا بشرط الرجوع قال رحمه الله في ذلك من المدة فله ما سلمه فارة ثم  
 يدي اذا تمت مدة الاجارة فلع السماء والعرض وسلم الارض الى المؤجر فارة لانه يجب عليه تربيته او تسليمه الى صاحبه فارة  
 وذلك قلعه الى الحال لانه ليس له غاية فعمل خلاف ما اذا كانت للراعاة وانتم المدة للررع لم يدرك حيث يترك على حاله الى الحصاد  
 ما هو المثل لانه غاية معلومة فاما من اعاد الحاديين وخلاف ما اذا كانت أحد المتعاقدين في المدة والررع لم يدرك حيث يترك بالاجرة  
 على حاله الى الحصاد وان طلعت الاجارة وكان تركه للمسمى وانما العقد على ما كان أولى من القصد واعاد به بخلاف ما اذا عصب  
 أرضا ورعها حيث يؤمر بالفتح وان كان له نهاية لان ابتداءه وله وقع طبا والظالم يجب اعدامه لا تفرده والقياس أن يتلغ في الامور  
 كلها لان الارض ملكه فلا يؤسر به بزيادة ووجه الاستحسان وهو الفرق بين السماء والعرض والزرع ما تقدم وفي القية والخلف  
 استأجر ارضا وقفا لبيني فيها أو برع ثم تمت مدة الاجارة فله مستأجر أن يستقيم مارة المثل اذ لم يكن في ذلك ضرر ولو اقر  
 للموقوف عليه الا القلق فليس له ذلك اه ومن ههنا علم حكم الاستحكار وهذا وارد على اطلاق المؤلف وفي المحيط واذا انتهت  
 المدة وفي الارض عراس أو روضة يؤمر بالفتح لانه ليس لها نهاية قال رحمه الله في الان يبرع المؤجر قيمته مقابل ما يملكه به  
 اذا تمت المدة يجب عليه قلع السماء والعرض الا ان يبرع المؤجر قيمة ذلك الى آخره هذا اذا كانت الارض تنقص بالفتح لان  
 الواجب دفع الضرر عنهما فيدفع الضرر عن صاحب العرض والسماء يدفع القيمة له وعن صاحب الارض بالتملك بالقيمة وان كانت  
 لا تنقص فليس له ذلك الا اذا صاحبه استقرها ثم ان ثبوت الملك وعدم الرجوع وليس لرب الارض أن يملك العراس حبرا على  
 صاحبه اذ لم يكن في قلعه مضار فاحش قال رحمه الله في أو يرضى بتركه فيكون للسماء والعرض لمدا والارض لمدا لانه لان الحق  
 لرب الارض بتركه ذلك مارة أو بغير أجرة فان تركها عارية فلا أن تؤجر حال الحاشي وفي القية من الوقف في الدار به برادن

القوم ويرجع اليه بصر ما يؤمنون بغيره فيتم على دفع اعيه لاني ويجوز استأجر الوصف عن الاسرار والكريم به مراد اذ لم يكن  
 بصر ما يؤمن الوصف ويجوز للمولى الاذن في ارض اوقفها بغير تدبير احياءة لوجه الله في الرطة كالشجر في وقد تقدم بيانه  
 والرجعة في الرطة برك مارة للعل ان من يدرك في وقد تقدم بيانه بخلاف موت أحدهم قبل ادراك الرطة فانه يترك ما لم يسمي  
 على حاله في الحصاد والمسير كالسحر وفي القصة والمراد قول الفقهاء بترك مارة للمل الى الحصاد نقد أو قضاء ولا يجب  
 الاخر الا اذا تمهما وما يصح منه اه قال رحمه الله في الدابة للركوب والجل والنزول ليس في يسي يجوز استئجار هذه  
 الاسيا ما زاد كذا عبي الزا كوالجل وأطلق في الحامض معاملة قيد بالركوب ليحترق عباد استأجرها كما تقدم وما ليس  
 ليحترق عباد استأجر ان يورس من ذلك كما تقدم وفي الصغيرة استأجر دابة ليحمل عليه احطه من موضع كذا الى مرلة  
 وكان كذا ربح مركها فقلت الله قال أبو بكر الزاري يضمن لانه استأجره ليحمل دون الركوب فكان عاصد للركوب وقال  
 الفقيه أبو الليث في الاستحسان لانه من لان إعادة حرت بين الناس بذلك فصار ما دون اوقفه ثم شرع في أمهاتارة بكون  
 مطلقا وبارقة بكون مقيدة قال رحمه الله في فان أطلق أركب وألست من شاء في يسي اذا أطلق له الركوب واللس حارة أن يركب  
 الدابة وليس النوب من شاء المراد ما لا خلاف أن يقول على أن يركب من شاء وألست من شاء اه كلام الشارح وفسر الاخلاق  
 من دامح السر ينع صاحب الدابة وفسر صاحب الدابة والكفاية ومعراج الدابة الاطلاق بان يقول استأجره للركوب ولم  
 يرد عليه أو أليس ولم يرد عليه اعلم أن استئجار الدابة والنوب على ثلاثة أصناف الأول أن يقول عند العقد استأجرتها للركوب أو  
 لللس ولم يرد عليه وأما في أن يردى قوله على أن يركب من شاء وألست من شاء والثالث أن يقول على أن يركب أو أوفلان  
 أو أليس أو أوفلان في الوجه الأول بعد العقد لان الركوب وألست محتان احتلافا فاحتشأن أن يركب شعما ومعت المدة  
 سقط محبة وعك المسمى استحسانا لانه ارفع للوجه لاسد وهو الخلفا ولا ضمان عليه ان هلك لانه غير متعهد في الوجه  
 الثاني لصح العقد ويحتمل ويضمن أول من يركب سواء كان المستأجر أو غيره لانه يضمن من الاصل فصار كانه نص عليه ابتداء  
 وفي الثالث ليس له من مقد لان العيب مقيد فاد اعدى صار صامسا وحكم الجمل حكم الركوب في جميع ما ذكرنا في فاصيخان  
 استأجر المرأة در عاتله ثلاثة أيام كان انبوب طله كل طمان طله في الايام والليلي وان كانت صيابة ناسه في المهارى أول  
 الحمل وآخوه وليس طمان ناسه كل الليل فان لست كل الليل ومات فيه حتى جاء البار مرت من الصبان ان لم يتحرك اه  
 وفي الثاني استأجر دابة ليحمل عليه لم يحمل سلبا ارحلا ليضمن ولو استأجر دابة ليحمل عليه او ما بين مقدرا لم يعمل به  
 يجوز ولأن يعمل عليها مقدر المتحمل وفي المحيط بمقد فاسد فاد اعمل علم مقدر ما يعمل به ودخا ترا ويحب المسمى  
 استحسانا فله ان المشي في قوله ما شاء مقيدة فمدرجها في المحيط استأجر نوب ما يلبس ليهب الى مكان كذا ولم يذهب الى ذلك  
 الموضع وله في عرد ذلك الموضع يكون عمالا ولا آخر عليه وقال الفقيه أبو الليث عدى أنه غير مخالف ويجب الاخر لان هذا خلاف  
 الى خبره وان هذا كمن استأجر دابة ليهب الى موضع كذا او كها في المصطفى وحاشا في مخالفة لان الدابة لا يجوز ايجارها الا اذا بين  
 المكان وفي انبوب لا يحتاج الى بيان المكان اه وفي الخلاصة واد اسكارى قوم مشاة اذ اعلى أن المكاري يحمل عليها من مرض  
 مهم أو من أحمى عليه مهم فله فاسد قل غير رجعة الله في وان قيد برك ولاس خلاف مهم في يسي اذا أعطيت لان التقيد  
 مقيد فمعت فاد اعدى صار صامسا للمعدى لان الناس يتمايون في الركوب واللس ولا آخر عليه لان الأخر والصبان لا يتمايان  
 وكذا الأخره عليه ان سلم خلاف فاد اعدى استأجر حوانا أو فاد عدي فقلرا أو سدا احييت يجب الاخر لانه لم يسمي أن يركب بخلاف كذا  
 في غاية البيان واستعمن كلامه أنه لا يقد ليس له الا حارة الا حارة كذا اعام وليس له الا بداع في الاو ولا ضرورة دون الثاني  
 كذا في اصول العبادى كذا اعمى الجارى الطريق قل رجعة الله في ومثله ما يختلف المستعمل في يسي يضمن مثله في كل شيء  
 يختلف باختلاف المستعمل اذا كان مقيد او حال للمد كرامس المعنى قال رحمه الله في وفيما لا يختلف بطل تقييده كالمو شرط سكي  
 واحده أن يسكن غيره في يسي في الاختلاف باختلاف المستعمل كالمو شرط سكي لا يغير تقييده حتى اذا شرط سكي واحده أن  
 يسكن غيره لان التقييد لا يبعد لعدم العاوت وما يضر بالثناء كالحدا والتصار والفلحان عارح كالمو واللفظ طاق كذا اعد عدي  
 وعبداني يوصف مثل اللس لاختلاف الناس في مصه وشرف أو تاده واختيار مكانه قال رحمه الله في وان سمي بوعا وتندرا ككر



ونصف القيمة اذا اهلكته قبله وفي المحيط اذا عطلت احد النواحي عن الركوب فعليه الاحرار كاملة ونصف القيمة كان الرديف  
 أسبق أو تأخر أو انما الاحرار فلا منه استوفى المقنود عليه وأما الصبيان فلا في التلف حصل ركبوهما ولم يسي من عليهما الصبيان  
 فالملك بالخيار ان شاء ضمن الرديف وان شاء ضمن المستأجر وان لم يصرح لم يضمن وان ضمن الرديف يبرح ان كان  
 مستأجرا والا فلا وفي الحاية عاذا أراد صاحب الدابة أن يضمن الرديف نصف القيمة كماله ذلك وفي التنازل حاية استأجر دابة  
 ليحمل علم عشرة أفرس فأحرق حمار غيره حمل عليها عشر من وتلفت بخير الدابة في التصميم ان شاء ضمن الثاني ورجع على  
 الأول لانه عزمه وان ضمن الأول لا يرجع على الثاني اه وأقول ينبغي أن يفصل ما بين علم المستأجر لحمار كد يسي من الأول لا يرجع  
 على الأول وان علم به ملكه ولم يعلم يسي من رجح وأطلق المؤلف في الاراد فيقول ما اذا أردت في كل المدة أو بعضها أو في  
 المحيط استأجر دابة داهيا ورأى حالها فلو كان داهيا وحمل عليها ما عاها أو أردت أسرا عاها فعليه أحرق مثلها في الداه لان الاحارة  
 وقت فاحدة علم الداه في الرجوع ركبها انما هي ملكة فعليه نصف القيمة ولما راد من الحمل ويعرف ذلك بالرجوع الى أهل  
 الحرة وهذا ادم رك على الحمل أما اذا رك عليه يضمن جميع قيمتها لا يتحمل نفقه وتقل الحمل عليها ولو استأجر حمل الولد منها  
 وتلفت ضمن بقدر الولد وكذا لو ركب الدابة حمل ولدها فعليه اوقيد ما عطل لاهم ولو سلفت بجمع عليه الا سق تماما قال رحمه الله  
 في مال والزيادة على الحمل المسمى ما راد يضمن ادا استأجر دابة ليحمل علم اخر الحمل عليها أكثر منه فعطت يضمن ما راد لتقل  
 لاهم اهلكته ما دون وغيره ونقسم عليها هذا اذا كانت الدابة تطبق ذلك ولو كانت لا تطبق مثله يضمن جميع القيمة لعدم الادن  
 فيه هذا اذا حمل المسمى واد عليه وان حمل عليها غيره اهلكته ورجع عليه جميع القيمة لعدم الادن قال الاكل ونقص عاذا  
 استأجر ثورا ليطحن عليه مقدرا اراد فذلك يضمن جميع القيمة وان كانت الزيادة من حسه وقرق يسيه انما المالح يكون شيئا  
 فشيئا فاد اطحن القدر المسمى فعدا تسي الادن ويطحن غيره معه فقد تعدى فيضمن جميع القيمة قيد كونه واد في العتاد لانه ان  
 راد على المسافة فذلك يضمن جميع القيمة لعدم الادن في الزيادة وقيد كونه حمل علم الراد الدابة لو كان هو الذي حمل  
 عليها ولا صبيان على المستأجر قال في النسيعة استأجر دابة ليحمل عليها عشرة محام من الحطة حمل في الخوا في عشر من من الحطة  
 وأمر السكاري أن يحمل هو عليه الحمل هو ولم يشاركه السكاري فذلك لا ضمان عليه أصلا ولو جعل ذلك عليها رب الدابة  
 والمستكاري حية او صغارا على ظهر الدابة فذلك الدابة ضمن المستكاري ربع القيمة هذا اذا كان في حوله واحد ولو جعلها في  
 حولتين وحمل كل واحد منهما حولا وصغارا على الدابة جميعا لا يضمن المستأجر شيئا ويجعل حمل المستأجر ما كان مستحقا له بالقد  
 اه وفي الحطة هذا اذا حمل المستأجر أولا وان حمل رب الدابة ولا ثم المستأجر فذلك ضمن نصف القيمة وفي الاصل اذا استأجر  
 دابة ليركبها فليس من اليباس أكثر مما كان يلبس وركب الدابة فذلك ان ليس ما يلبس الناس فلا ضمان عليه وان لبس ما لا يلبس  
 الناس ضمن ما راد عساه وفي الحاية استأجر دابة ليركبها السبا فركبها امرأته أو رجلا سرح فذلك لا ضمان عليه ولا على  
 الزاكي الا أن يعلم أن مثل الدابة لا تطبق ذلك فيضمن جميع القيمة وفي الاصل استأجر حمارا سرح فأسرجه سرح لا يسرح به مثله  
 فهو ضمن مقتدر ما راد ما عا في الروايات ان كان أحص من الأول ومثله فلا ضمان عليه هذا اذا كانت الدابة تركب بمثله وان كانت  
 لا تركب بمثله يضمن جميع القيمة وفي قاصيه ان وان بلغت فيه الاجرة عاها ولو علم أنها تطبق فلعلم تمام الاجرة واد اهلكته  
 ضمن ولا يجب الاجرة هذا اذا حمل الاول والثاني ياد في حوله واحد ولو جعل الزيادة في حوائق مسفرة وحملها ضمن القيمة وفي المحيط  
 استأجر دابة ليحمل عليها امرأته فوالت فحمل ولدها معها عليها يضمن بقدر الولد قال رحمه الله في مال الصرب والسكح يضمن أي يضمن  
 اذا هلك منها ما في الحرب السكح صرب الدابة للحام وهو أن يحميها الى نفسه وهذا عدا الامام وقال لا يضمن ادا حمل فعلا متاد  
 لان المطلق يدخل تحت المعارف وكان حال كالمأذون وهو الامام أن المعارف مقيدة بشرط السلامة لان السوق يتحقق بدونه وانما  
 تضرب للمالعة وهذا خلاف ما لا يضرب لعدم المستأجر للخدمة حيث يضمن بالاجاع والفرق طمأنه يؤمر ويوصي لهمه فلا  
 ضرورة الى صر به طاهر ما في الهداية أن للمستأجر الصرب ولا ثم عليه وفي غاية البيان ان صرب الدابة يكون متعاقبا للضمان وفيها  
 موحا أن الامام رجح الى قوليه وأما صر دابة نفسه فعلى التسمية لا يضر بها أصلا وان كانت ملكة ثم قال لا يضمن صارب الحيوان  
 فيما يجاح الب للتأديب وبما صر فيه اراد عليه وعلى هذا الخلاف المذكور صرب الاب والوصى للصبر اذا لم يجاور صرب مثله



للتأديب حيث تحب الذب عن الكفاية عند وعدها لا تحب الذب إلا عن الصريح لا صلاح الصريح متعارف وفيه مسعة فكان كصرب  
المعلم بل أنى يختلف من رب الروح لا يملعة نفسه ويشترط في السلامة وللإمام أن مسعة الصريح لا واقع له لقيام العصبية بينه ما لا ترى  
أن الشهادة جملة جملة كنهاته لنفسه وبخلاف صرب العلم بأن الآداب من الآداب صحيح لما من الولد لا يوافق أصح كان الآداب  
معبداً لا يصان على الدين وليس له أن يصرب أخاه الصريح على ترك الصلاة وأطلق في الصرب والكبح وهو محمول على ما إذا كان سبب  
أدن صاحبهم في التنازع استأجرها ليركبها فصر بها هات فان كان بادن صاحبها وأصاب الموضع لا يصح بالاجماع وفي الغشابة  
فان عرفت في السير ضمن اجتماعاً والمعلم والمؤدب وأستاذ الحرفة يصح بالصرب فان كان بادن لم يصح اه وفي جامع الفصولين  
استأجر حمار الجمل مناع ولم يكن صاحب المناع معه مخرج الجاني الطريق فترك الحمار صاحبه وترك المناع لم يصح للصحة  
والعسر قال رحمه الله بخلافه في النزاع السرح والأكف أو الامراع عملاً لا يصرح مثله يعني أو استأجر حماراً مناعاً وأسرجه  
سرح لا يصرح مثله الجواب وأوقفه بذلك فقلت يصح جميع القيمة لأن الآداب يتناول ما يصرح مثله دون ما لا يصرح مثله فيكون  
له ما يفرق بينه وإن أسرح سرح لا يصرح مثله لا يصرح وقوله عملاً لا يصرح مثله يعني ما يصرح لئلا كذا لا يصح من مطلقاً سواء  
كان يركب مثله أو لا وهذا قول الإمام وقال الأكف كالسرح مطلقاً لا يصح إذا كان يركب مثله إلا إذا كان رائداً على السرح  
الذي عليه فيضمن بقدر الزيادة كأي السرح لا بهو والسرح سواء والحوا أن الحسن يحتل لأن الأكف لا يحمل والسرح  
للكرب وكذا يسهل أحدهما على طهر الدابة لا يسهل الآخر فصار كاختلاف الخطوط والتعبير قال في النهاية كذا في الإحار أنه  
يصح بقدر ما زاد وهو قولهما في المشايخ من قال ليس في المسئلة روايتان عن الإمام وممن من قال عن الإمام روايتان في رواية  
يصح بقدر ما زاد وفي رواية يصح جميع القيمة وهو الأصح ونكلموا في معنى قولهما يصح بحسبه قال بعضهم إذا كان السرح  
يأخذ من طهر الدابة فزاد سرحين والأكف قدر أربعة أشبار فيضمن بحسبه وقيل يعتبر ما زور قال قاضي صبحان وهذا إذا استأجر  
الحمار سرحاً ولو استأجره ياباً فالمسئلة على وجوده استأجره من السدائل البلد لا يصح لأن الجار لا يركب بينهما إلا سرح  
أو أكف فان استأجره ليركب في المصر فان كان من دوات المقامات فكذلك فاعلم عادة أن لا يركب عرباً ما وإن كان من العوام  
الذين يركبون في المصر بما فعل يصح اه أقول ينبغي أن يقال فيما إذا استأجر من القرية إلى القرية فإن كان المستأجر من  
جرت العادة أن يركب من القرية إلى القرية يارباً كما يشاهد في يارباً فإذا أسرحه فيضمن والآداب في المحيط استأجر حماراً بعير  
لجام فأجابه لنجام مثله لا يصح لأن اللجام وضع للحمط ولا بد لراكبه فيه فيضمن مادام اللجام دلالة إلا إذا كان الجار لا يركب مثله اه  
وفي التنازعية ولو هلك المستأجر عند المستأجر فاستحقه ما رحل فيضمن المستأجر قيمة ذلك ويرجع على المؤجر كما ضمن اه  
قال رحمه الله بخلافه في طرق غير ما عليه وتعاوناً يصح بحسب الصالح إذا عين السكاري طر يقاوسك هو غيرها وكان بينهما  
تفاوت فإن كان المسالوك أوعز أو أهدأ أو أخوف بحيث لا يسلك لأن التقييد حينئذ مفيد فإذا طالب حيث فقد تعدى فيضمن  
قيمتها إن هلك وإن لم يهلك وبلغ فيه الآخر استحساناً لا تمناع الخلاف ولا يلزم اجتماع الصمان والاحرة لأنها في حالتين وتطير به العدد  
المحجور عليه إذا أسرحه فان تسبى العمل يجب على المستأجر الضمان وإن سرح عليه الآخر وإن كان الطريق يسلكه الناس  
وهذا المتاع فلا ضمان عليه لأن الظاهر فيما يسلكه الناس عدم التفاوت قال في الهداية والكل على هذا إذا لم يكن بين الطريقين تفاوت  
لأن عدم عدم التفاوت لا يصح التعيين لعدم الفائدة إما إذا كان بينهما تفاوت فيضمن لصحة التقييد فلا خلاف في ذلك لا يسلكه  
الناس فان قلت ما الفرق بين هذا حيث أسلم بحسب الآجر وبين ما إذا استأجره لركوب معين فإن ركبه غيره وسلمت حيث لا أسرح  
عليه كفي الخلاصة والحدادي والتناوي العشائية قلت الفرق أنه هذا واق من وجه لأن المقصود وصول المتاع إلى ذلك المكان وهذا  
لم يحصل المقصود لأن المتاع ودركوب العين ولم يحصل ولا ينبغي أن قوله وتناووا ليس بقيد احترازي لا بد لو ذهب إلى مكان غير ما عليه  
يصح ولو كان أقرب إلى السباع استأجره لركوب معين كذا في موضع كذا في المكان أقرضته منه وعطفت ضمن قيمتها اه رادى المحيط  
في باب الرعي وليس له فلا أسرحه لأن رب طريق يصعد الدابة السير فيها يروا الصعو وتناول طريق لا يسلك الدابة السير فيها أشهر السهو ولها  
فاحتلت حصن المسعة فاستمرى جنس آخر ولا يجب الإجزاء فيه رواية تخالف ما تقدم وفي خلاصة ولو لم ينهاه إلا أنزاله لم يرتحل  
حتى أقعد المظر المتاع يصح إذا كان المظر عاملاً في الخلاصة إذا أقعد المظر المتاع على طهر الدابة وأسرف لا يضمن قال رحمه الله

هو حوله في البحر السهل وإن سمع في البحر يعني عليه أن يتوجه إلى البحر نحو البحران ذلك لما شئ من وإن سلم له  
 الأسرى في الخلافة ولو كان البحر يسلكه الناس ولهذا أطلقه المؤلف قال الإخاء السماع بلع الشد يد وثوله السهل عائذ إلى  
 المسائل التي قدمت كاهم قوله بالمرص له قال رحمه الله يجوز ررع رطة وأدى بالمرص منه يعني إذا قيد عليه ما يبرع  
 حصة ررع رطة يجب عليه ما يقصان الأرض لأن الرطة أكثر صرنا من الحصة لا مثاب عروقه ما فيه وأكثر الحاجة إلى  
 سقيها فكان حلالا قال شر لا خلاف الحسن ويجب عليه الفصال بخلاف ما إذا استأجر دابة للركوب أو الجمل فأردف غيره وأرد  
 حيث يجب عليه من الصمان بحسبه لا به تلب ما هو مأدود فيه وما هو غير مأدود فيه قال رحمه الله يجوز لأخر يعني ولا يجب  
 الآخر لأنه لما حال ما رعاها واستوى للمعنة بالمص ولا يجب الآخر لأن الصمان والآخر لا يجتمعان وإن ررع فيه ما هو أقل  
 صرر من الحصة لا يجب الصمان ونحو الآخر لأنه خلاف في حذر ولا يصير به عاصيا أو قول من يرى أن رجع قوله ولا أسر لجميع المسائل  
 التي قيد في أو القيد مقيد إذا حالف قال رحمه الله يجوز بحياطة فداء وأسر قميص وله قيمة فهو له أحد الفداء ودفع آخر مثله يعني  
 إذا أسره أن يحيط به في حياطة فداء قرب الدوب الخيار إن شاء صممه قيمة فهو به وإن شاء أحداه ودفع له أسره مثله أي مثل الفداء  
 الفداء القوط الذي يلبسه الأراك مكان القميص وهو دوطاق واحد قال طه بن العباس القميص إذا قدم من قبل كان قباه طاقا إذا  
 حيط حاسا كان في حياطة الفداء لا به لو حاطه عرفاء لا يفتق له خيار بل صممه القيمة حيا أو قبل له الخيار في الشكل ووجهه ما ذكرناه  
 قميص من وجهه لا به فكمه منه والاتماع به الاتماع القميص فصار موافقا من هذا الوجه وهو مخالف من حيث القطع فيجب أن يكون كرا  
 وإذا أحد الفداء يدفع أسره مثله لا يتجاوز به المسمى ولو حاطه قميما مخالفا لما وصفته به فدا إذا أحداه وله أسره مثله لا يتجاوز به المسمى  
 ولو حاطه سراويل وقد أسره بالهاء يعني من غير خيار للفاوت في المعنة والمهينة وقيل يحبر وهو الأصح لو حاد الاتحاد في أصل  
 المعنة وهو البتر فصار كإدفع لرحل عاصدا أسره أن يصير له شأ من الأواني فصر به له خلافه فانه يحبر في التناحية إذا أسره  
 أسنا أن يقش اسمه في وجهه فلف ففقد اسمه غيره صم من الحرام وفي العمانية وإن شاء صاحب الحزام أحداه وأعطاء مثل أسره  
 ثم له لا يراد على المسمى ولو دفع إلى بخار بأمره أن يقش كذا ففعل غير ما أسره له وله الخيار أن تقدم وإن أسره الأقبالا فلا  
 وإن أسره أن يحمر له يدا صر بالخيار إن شاء أعطاء ما رادت الحصرة فيه ولا أسره وإن شاء صممه قيمته ولو دفع ثم به إلى  
 صانع ليصغه برعرا فصد به بغير مسمى فصاحب الثوب الخيار إن شاء صممه قيمة ثوبا أبيص وسلمه إليه وإن شاء أحد الثوب  
 وأعطاء أسره مثل ثم له لا يتجاوز به المسمى وفي العمانية لو احتاض في كيفية الصنع قبل العمل مخالفا وبمسح العقد وإن بعد العمل  
 فاقول لرب الثوب ولو دفع إلى حائله عر لا يبدعه كذا خالف فاما أن يكون الخلاف من حيث التدريس ومن حيث الصفة ولا يتخلو  
 أما أن يكون إلى زيادة أو نقصان في المصول كاه صاحب الثوب الخيار إن شاء ترك الثوب وصدمه عر لا وإن شاء قسمته إن الثوب  
 وأعطاء أسره مثل لا يتجاوز به المسمى وفي الخلاصة حل دفع إلى حياطة ثوبا فقال أقطعه حتى يصل القدم وكه حصة أشبار وعصره  
 كذا شاء به ما فافان كن قدر أصعب ونحوه فليس نقصان وإن كان أكثر يسميه ولو قال للتخياط انظر إلى هذا الثوب إن كفا في  
 قميصا أقطعه وحطه بدرهم فقطعه ثم قال لا يكعبك يضمن الثوب ولو قال انظر بك قميصي قميصا قال نعم قال أقطعه فقطعه ثم قال  
 لا يكعبك لا يضمن وإنه أعلم

### باب الأحارة الفاسدة

لما فرغ من بيان الأحارة الصحيحة شرع في بيان الفاسدة وفي بيان ما يكون مفيدا ولا ينبغي أن ذكر الأحارة الفاسدة بعد صحيحها  
 لا يحتاج إلى معدة وهي في عملها كما لا ينبغي وبغير ما فاسد دون الباطل لكثرة وقوعه وقد خلاف ما ترجم له وكان عليه أن يقول  
 الفاسدة العقد المشتعل على مسفة لاحد المتعاقدين أو وجهه له لأن العقبه تطير الأحكام والعقود ما كان مشروعا بإجله دون وصعور بين  
 الفاسد والباطل فرقهما فالباطل ما ليس مشروعا أصلا وحكمه أن لا يجب فيه بالاعتمال أسر بخلاف الفاسد فانه يجب فيه  
 بالاستعمال الآخر كذا في الحق الثاني وفي جامع الفصولين بين البيع الفاسد والأحارة الفاسدة فرق في هاتين الفاسد من البيع بملك ما تنص  
 والفاسد من الإجارة لا يملك ما تنص حتى إذا قدمها المستأجر لا يملكها ولو أسرها عاير المثل ولا يكون عاصيا وليس لأدول أن  
 يتعين هذا العقد كذا في الخلاصة قال رحمه الله يجوز بعد الإجارة الشرط قال في المحيط كل جهة التمتع السع بعد الإجارة

لا في الحقيقة المتشككة في البطل أو المبدل تنص الى المانع وكل شرط لا يصح فيه العقد وبيده معاملة لاحد المتعاقدين يعني الى  
المرزعة فيمسه الا حارة وفي احيانية العساة قد يكون له في المانع ما لا يبيح على العمل وقد يكون له في قدر النفع ما لا  
لا يبيح المدة وقد يكون له البطل أو المبدل وقد يكون بشرط فاسد مما يقتضي العقد فله اعتبار فيه أجرة المثل لا راد  
على المسمى ان سمي والا حارة المثل العام المانع وفي المانع لأجرة الأجرة والعين غير معدومة في هذا المسمى أو سواه كسواء  
أو واحدة أو ما لا اقل اه قال الشارح لا يبعد السبع الا يرى ابراهم قال وتصح قصد ما يشرط وفي الخلاصة من استأجر دارا  
شهر العشرة على انه ان سكن فيها يوما فمشمرة فمشت الا حارة وكذا لو استأجر دارا على سبعة على انه ان حل كذا فاحرقه  
كدا وان حل كذا فابجرت كذا وكذا لو استأجر ارض على انه ان روج كذا فاحرقه كذا اه وفي المبيع لو استأجر دارا كذا  
على ان يجرها فاحرقه فمشمرة ولا يبيح ان المراد بالشرط العساة هو الذي لا يلازم العقد كما في البيع اما الشرط الملازم به  
لا يبعد العساة وهذا هو ان الاجارة الواقعة في مصر في الوقف في زمانا على ان المضمون وكافة الكاشفة على المستأجر وسه  
كما يبيح في كل رجة انية (وله أثر في ذلك لا يشك في المسمى) لا يبيح ان العقد العساة في الاجارة له حكمان وهو دفع المسمى  
اذا اتفق ووجوب الدفع مقدم على وجوب أجرة المثل فكان علمه ان يقدم الحكم المتقدم على التأخر ولكن اهتم بالصالح  
فقدمه وترك فيه اوهو ان يقول فان اتفق دار الاثر وأثار سواه لا يتجاوز به المسمى الى ان العساة ليس له في المسمى أو لعدم  
السمية فلو كان العساة لواحد منها ساءت أجرة المثل العام المانع وكذا اذا كان معه معلوما فمشمرة عه ولا يبيح ان يسمي دارا  
أو ثوبا أو عشرة دراهم أو الطاهر من كلام المانع والشارح ان العساة اذا كان ابرجته المثل العام المانع بل لا يبراد  
على المسمى وليس كذلك لانه اذا كان المثل معلوما فمشمرة لاحد المتعاقدين بحسب المثل العام المانع كذا في قاصي جان وغيره  
فكأن لو استأجر دارا أو غيره مما لم يعلم بشرط ان يجره وكذا اذا استأجر دارا بشرط ان لا يجره فاحرقه فمشمرة ويحب عليه  
ان سكنها أجرة المثل بالعام المانع وقد روي في الشارح بحسب المثل العام المانع في الشكل اذا كان العساة له في البطل أو لعدم  
السمية ولما ان المانع غير متعومة بنفسه لان القوم يستعملون سابقا للاحراق ولا يشاء له ان يتمكن اسراره فلا يتقوم واما يتقوم  
بالعقد الشرعي بالضرورة فاذا فمشت الاجارة وحسب ان لأجرة الأجرة لعدم العقد الشرعي الا ان العساة من كل عهده ملحق  
بمشمرة لكونه تعاه ضرورة فيكون له قيمة في قدر ما وجد فيه شبهة العقد وهو قدر المسمى فيجب فيه المسمى بالعام المانع  
وباراه على المسمى لم يوجد فيه عقد ولا شبهة عقد فلا يتقوم وبقى على الاصل قوله وله أثر الطاهر من قول المؤلف وله أثر  
مشمرة هو الواجب وليس كذلك في جمهور الشارحين الواجب في الاجارة العساة الا ان من أجرة المثل ومن المسمى وهو في  
التخبرة وفتاوى قاضي خان في كل رجة انية (فالأثر دارا كل شهر بدرهم صبح في شهر واحد الا ان يسمى الشكل) لان  
كله كل اداء خات على محمول وأقراده غير معلومة الصنف الى الواحد لكونه معلوما وسد في الباقي للحالة كما اذا مانع  
صرة من طعام كل قفيز بدرهم فانه يجوز في قفيز واحد وهذا قول الامام وفيهما واقفاء في الشهور وأجاز انتهى العقدى الشكل  
في الصبره والفرق طما ان الشهور لا نهاية لها والصبره متناهية فتدفع الحقة السكيل وادأتم الشهر الاول لكل واحد منهما  
نقص الاجارة بشرط حضور الآخر وان كان غائبا لا يجوز بالاجماع وقيل يجوز عند أبي يوسف قال ناسح الشريعة لو كان فاسدا فاما  
بقي من الشهور لجاز التسخير في الحال قال قلت الاجارة من العقود المصافة وادعقاد الاجارة في أول الشهر فمشت الابعاد كيف  
تفسح اه ولما ان ان يقول اتم قررت في الاجارة الصحيحة اما عند ساعة فصاعة وسار التسخير فيها بشرط ما في المستقبل  
يدين ان يكون هنا كذلك واحتلف الشارح في كيفية الصبح لكل واحد منهما في رأس الشهر لان رأس الشهر في الحقيقة عبارة  
عن الساعة التي يهل فيها الهلال ولا يمكن التسخير بعد ذلك لصح وقت اخبار والصحيح في هذا أحد البارق الثلاث ان يقول الذي  
يريد التسخير قبل مضي الوقت فمشت الاجارة فيتوقف هذا التسخير الى انقضاء الشهر فإذا انقضى الشهر وأهل الهلال عمل  
التسخير حينئذ عمله وبذلك لا يبعد عدا في وقته لان التسخير اذا لم يجد معاداً يتوقف الى وقته وبذلك يقول أبو الصرخي  
سلام أو يقول الذي يريد التسخير في هذا الشهر فمشت العقد ورأس الشهر فينتسخ احق عدا هل الشهر أو ينتسخ الذي  
يريد التسخير في الميزه التي يهل فيها الهلال في يومها كذا في البراءة مختصر او ظاهر الرواية ان لكل واحد منهما خيار في ليلة الاولى



لان الصفة نرفت عليه قبل القيام بخلاف ما لو استأجر حماما سنة فلم يسلمه الى المستأجر حتى مضى سهران ولم يتقنع وامتنع  
 المستأجر من القمص فانه يجبر على البئس ولا يتغير لان الصفة هما عرفت في حق المصاع ولا وجب ثبوت الخيار وهناك في  
 النص واداهم الحمام قبيل المص فلا خيار ولواهم عدم أحد الحمامين بعد القبض فالتاقي لازم حصته لان الصفة نرفت بعد  
 القيام استأجر حماما وعندها يقوم عليه فله عدم الحمام بعد قصدهما فله ترك العبد لانه عجز عن استعمال العبد فاستأجره له  
 وان هلك العبد فليس له ترك الحمام لان هلاك العبد لا يوجب خلافا لمصلحة الحمام استأجر الحمام ودخل دورة أو أحده من  
 رب الحمام يجوز استئجاره استأجر حماما بغير قدر واستأجر القدر من آخر فافسك القدر بعد شهر فاحرق الحمام لارثة دون أسرة  
 القدر لانه يمكنه ان يستأجر قدر غيره ويستعمله في الحمام استأجر حماما شهر فاعمل فيه من الشهر الثاني فلا يجوز عليه في الشهر  
 الثاني وروى عن أصحابنا ان عليه أسرة الشهر الثاني لا يعرف قال رحمه الله (والجواب) أي صار أخذ أسرة الحمام لما روى أنه  
 عليه الصلاة والسلام استحجم وأعلى أسرته وبه جرى التعارف بين الناس من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم الى يومنا هذا  
 فانه قد اجمعا وقالت الظاهرية لا يجوز لما روى أنه عليه الصلاة والسلام مضى عن عصب النمس وكسب الحمام وقدر الطحان  
 فله أخذ الخدم منسوخ لما روى أنه عليه الصلاة والسلام قال له رجل ان لي عبلا وزنا عجايبا فأطعم عيالي من كرهه قال نعم  
 وأغناهم بالصحة بالخوار لان العادة جارية بها فوافق بعهده لعدم حرج بان عقده فيه قال رحمه الله (لا أسرة عصب التيس) يعني  
 لا يجوز أخذ أسرة عصب النمس لقوله عليه الصلاة والسلام ان من السحت عصب النمس ومهر النسي ولانه عمل لا يقدر عليه  
 وهو الاحداث فلا يجوز أخذ الاجرة عليه ولا أحد المال بمقابلة الماء وهو يحسن لافعية له فلا يجوز والمراد بها استئجار النمس  
 ليزن على العنم ويحبها بأجر أمال فعمل ذلك من غير أجر لانه لا به يبقى السمل وفي المحيط ومهر النسي في الحديث هو أن  
 يؤجر امرأته على الرأب أو أحده من المهر وهو حرام عندهما وعند الامام ان أحدهم يبيع عتدها في رايته ثم أعطاها شيئا وهو حرام  
 لانه أحدهم يبيع حرق وان استأجرها لغيري بها ثم أعطاها مهرها ومأثرها لها لا بأس بأحده لانه في الحارة فاسدة فيقبضه وان كان  
 السبب حراما قال رحمه الله (والاذا كان المصحح والامانة وعلم القرآن والفقهاء) يعني لا يجوز استئجار هذه الاشياء وقال الامام  
 الشافعي يجوز لانه استئجار على عمل غيب فمعتن عليه وكونه عمادة لا ينافي ذلك الا ترى أنه يجوز الاستئجار على ساء المصحح  
 واداء الركعة وكتابة المصحف والعتق ولما قوله عليه الصلاة والسلام اقرؤوا القرآن ولا بأس بكروانه وقال عليه الصلاة والسلام  
 لعنان اني وقاص لا أحسد على الاذان أجرا ولا ان القرية تقع للعامل ولا يجوز أخذ الاجر على عمل وقع له كجنى الصوم  
 والصلاة ولأن المعلم محال لا يقدر عليه المعلم الأعنف من جهة العلم فيكون ملتزما ما لا يقدر على تسليمه ولا يجوز بخلاف ثناء  
 المسجد وأداء الركعة وكتابه للمصحف والعتق فانه يصدق عليها الا حبر ٧ وكذا الا حبر يكون لا أثر لوقوع الفعل عنه نيابة  
 ولهذا اشترط أهلية المأمور به ما بل أهلية الأمر حتى حاروا ان يستأجر الكافر بهما ولا يجوز فيما نحن فيه كذا قالوا وينتقص هذا  
 بما ذكره في باب الخلع عن العبران المصحح يقع عن الأمر وان لا لسان ان يعمل ثواب عمله لغيره قيد ما فعل الطاعة لانه لو استأجره  
 ليعلم ولده المكتوبة والسوء والطلب والذهبي يجوز بالاتفاق كذا في التناحية وفي الكبرى يعلم العرائض والحساب والوصايا ما حر  
 يجوز وفي الحديث لو استأجره ليعلم ولده الشعر والادب ادان به مدة جاز ويستحق المسمى ادان به نفسه تعلم أو لم تعلم واذا لم يذكر  
 له مدة فالعتق فاسد ويستحق أجر المثل اذا تعلم اه وفيها أيضا ويجوز الاستئجار على تعليم الصفة والتجارة والهدم والساء والطهر  
 وأما به ذلك فاداه أجره عنده ليعلمه كذا على اعطاء المولى شيئا ميعيا فهو جائز وان شرط المعلم على المولى ان يعطيه في كل شهر كذا  
 ويقوم على غلامه في تعلم كذا هو حائر واداه لا يشترط كل واحد منهما شيئا فله ما عجز وتعلم قال المعلم في الاجرة على رب العبد كذا  
 وقال سيد المعلم في الاجرة على المعلم بطريق ذلك الى عرف تلك البلدة فان كان سيد العبد هو الذي يعطى فالاجرة عليه وان كان المعلم  
 هو الذي يعطى فالاجرة على المعلم اه قال رحمه الله (والعتوى اليوم على حوار الاستئجار لتعلم القرآن) وهذا مذهب المتأخرين  
 من مشايخ بلخ استحسنوا ذلك وقالوا أصحابنا لا يقدمون الجواب على ما شاهدوا من قلة الحفاظ ورغبة الناس فيهم ولان الحفاظ  
 والمعلمين كان لهم عدلا يابى بت المسال وافقادات من المتعلمين في محاربات التعليم من غير شرط وهذا الزمان فقل ذلك واشتغل الحفاظ  
 بمعايشهم فلم يمتنع لهم باب التعليم بالأجر لسبب القرآن فافتوا بالجوار والاحكام تحتب باختلاف الزمان وكان مجتهد من الفضيل

هي ما أن الأحرار تحب و تحسن عليها وفي الخلاصة إذا أحد العلم من الصبي شيئا من المأ كولي أو دفع الصبي ذلك إلى ولد العلم لا يعمل له  
 خلاف من الحصر لأن ذلك عليك من أب العير اه وفي الحادي للكرايفي إذا استأجره ليخدمه عدة السراي ولم يسم له أحرار  
 ليس له أن يأخذ أول من حبة وأر بعين درهمين ثم أمانا داسمي أحرارهم ماسمي لكن يأنم السأجر إذا عقد على أقل من سنة  
 وأر بعين درهمين لأن السأجر من تمام السأجر ما بقي من تمام السأجر بشرط أن يكون ثوابه موقوف له مدة ولا يأنم وكذا إذا قال أقرأ  
 فقد ما قدرت عليه وليس له إلا أن يقرأ ما أراد له حقه كأي السوط أقول وهذا في عرفهم فأما غير ما يجوز ذلك وفي  
 الخلاصة رجل استأجر قوما يجمعون حجارة ويسألون ميتا كان في موضع لا يخدم من بعده غيرهم ولا من بعده فلا أحرارهم وإن كان  
 حيا كغيرهم فلهم الأحرار وفي المحيط استأجر الأمام رجلا ليقتل مرتدا أو أسيرا أو لاستيفاء القصاص في النفس لم يجز عدهما  
 ولو استأجره لاستيفاء العاصي فمادون النفس يجوز ولو استأجر معه محال يقرأ فيه لم يجز وإن قرأ فيه فلا أحرار عليه والقاضي كالأمام  
 ولو استأجر العاصي رجلا يقوم عليه في مجلس القضاء شهر حار ولو استأجر من له القصاص رجلا ليقتل له فلا أحرار له لا يجوز وهذا  
 العقد عند الأول والثاني ويجوز عند الثالث وفي قاضي جان أهل التمة إذا استأجر وادعيا ليحييهم أو ليصرب القاقوس لهم  
 لا يجوز ولو استأجر المحوسب من المال قيمه لا بأس به لأن الاستماع بالمراسح اه وفي النهاية يعني يجوز الاستئجار على تعلم الفقه  
 وفي الرصدي زمانا يتأجره الأمام والمؤذن والمعلم أحد الأحرار ومثله في الدخيرة ولا يجوز استئجار كسب الفقه والتفسير والحديث  
 لعدم التعارف قال القاضي راداه أقول وفيه كراهي وحده الاستحسان نظر قوي بيان ذلك هو أن مقتضى الدليل الأول أنه  
 لا يمكن تحقيق ماهية الأحرار وهي عليك المنافع بعوض في الاستئجار على تعلم القرآن ويطاؤه مائة على عدم القدرة على تسليم  
 ما لزمه المؤخر من المدة فكيف يصح استحسانه والاستحسان هو تحقيق ماهية الأحرار كالأجبي وهذا محل تنكيب فيه العبارات  
 أقول والجواب أن الأحرار في تعلم القرآن والقدر على أمر من على التلخيص والدعيل في العباس نظروا إلى التلخيص وسعوا التلخيص  
 ما عا له فقالوا لا يمكن وفي الاستحسان نظروا إلى التلخيص وسعوا التعليم ما عا له فقالوا الجواب فاحتلفت الجهة والأدان والامانة  
 دخلا معا فدرهانه جيد وفي الظاهرية ومشايع بلع أمورا وكذلك إذا صر له مدة وعدم عدم الاستئجار أصلا يجب أحرار المل  
 اه وفي الملتقط ولو استأجر بالوصي من دفع الطبيعة حرة عليه وحسن عليه اه قال رحمه الله لا يجوز ولا يجوز على العباء والوحد  
 والملاهي لا لأن المصية لا يفتقر إلى تحققها بالنقد فلا يجب عليه الأحرار من غير أن يستحق عليه لأن المادة لا تكون الأعد  
 الاستحسان وإن أعطاه الأحرار وقصده لا يخلو له ويجب عليه رده على صاحبه وفي المحيط من كتاب الاستحسان إذا أحد المال من  
 غير شرط يباح له وفي المحيط دعى استأجر من مسلم أودى بدمعة يخل فيهما لم يجز لأن صلاة الدمى معصية وإن كانت طاعة في رجمه ولو  
 استأجر المسلم من المسلم مسجدا للصلي فيعلم لم يجز لأن المسجدا لا يملك ولو استأجر دمي دار من مسلم فأعده دمي يملك لنفسه لم يجز فان  
 جمع الجباغة وصر بالقاقوس فاصحابهم معه ولو أراد بيع الجرباها كان في السودان لا يبيع وأما في سوادخراسان فأنهم يسمعون  
 من ذلك لأن العاقل فيها المسلمون مسلم يشرب الخمر داره ويجمع القوم معهم من ذلك ولا يخرج من داره وكذا الذي لو استأجر  
 مسلما ليرحمه الخمار ويجوز عند الأمام خلافا لما استأجر دمي مسجدا ليحمله ليجتأروا ويجوز لأن نيل الميت والدم لا ملامة  
 الذي عن الناس مباح مات ميت من المشركين واستأجر وأمسك ليحمله إلى بلد آخرى قال أبو يوسف لا أحرار وقال محمدان  
 هم الأحرار ما حية لا أحرار له لأنه نقل ما يجوز له وإن لم يعلم له الأحرار وفي الحاشية العتوي على قول محمد اه ولو استأجره ليعقل  
 الميت للمشرك إلى المقررة يجوز كذا المحيط وفي المصبرات العاصي حرام في جميع الأديان وصحكا إذا أوصى بجاهه ومعصية عدما  
 وعند أهل الكتاب لا يجوز وكرمنا الوصية للمعصين والمعيات وقال طاهر الدين من قال لقرني زمانا أحسنت عند رآته  
 يكفر وفي الكندي رجل جمع المال وهو كان ملزما معيها ليدخل به ذلك إن كان من غير شرط يباح له وإن كان بالشرط يردّه  
 على آصهاه وإن لم يعرف يتصدق به وفي العناية وأما المصية فتعني أن يستأجر مائة ومعصية أو لتعليم العباء وفي فتاوى أهل سمرقند  
 استأجر رجلا ليحمله من مارا أو طسور أو ر بطا فعمل بطيله الأجر إلا في أيام في الإعاقة على المصية ولو استأجر المسلم ليعني له  
 بعة أو كسبة حار ويطيب له الأحرار ولو استأجره امرأة أو ليكتب طاقرا أو أغيره حار ويطيب له الأحرار إذا كان بالشرط وهو أعتاد  
 الخطا وقدره ولو استأجره مسجدا ليحمله ليجز أوله بقدر لأشبهه حار أو ليعمل على قول الأمام خلافا لما وفي المحيط السارق أو

العاصب لو استأجر - لا يحمل المذنب أو المسروق لم يخرج لأن مثل مال المبرم معيبة اه وفي شرح السككي ولا تخور الا حارة على  
 شيء من النساء واللاه والروح والمراسر والفلل ولا على الحد أو قراءة الشعر ولا عرو ولا آخر في ذلك هذا في النبل اذا كان لاهو وأما  
 اذا كان امبره فلا بأس به كمثل العرافة وطبل العرس وفي الاحساس ولا بأس أن يكون ليلة العرس وفي يصر به بشرة العرس  
 وفي الوالو الخ في رجل استأجر رجلا ليصير النبل ان كان لله ولا يتجور وان كان للفرس والقنابل يتجور قال رحمه الله يجوز وسد احارة  
 المشاع الامن السريك اه اطلق في قوله وهذا الى آخره فمثل مشاعا احتمل القسمة أو لا تختم له او هو قول الامام وقال يتجور بشرط  
 بيان نصيبه وان لم يكن لا يتجور في الصحيح لهما أن المشاع مفعلة وسليمة مكي التحلية أو بالهاين في مزار كذا اذا استأجر من سريك  
 أو من رجلين وكالشيوع الظناري من مات أحد المشأجر بن وكلاهما برة وإذا حار عارة المشاع فاولى أن يتجور حاربه فان تأثر المشاع  
 في مع الترم أو في من تأثر في مع المعاوضة لا ترى أن حنة المشاع لا يتجور وبيع المشاع حائر ولا إمام أن المصود من الاحارة  
 الاتماع والاتماع للمشاع لا يمكن ولا يتصور سليمة بخلاف المبيع فان المصود فيه الملك لا ترى أنه يتجور ببيع الخش وبهو ولا  
 يتجور حاربه والتعليق اعتبرت تسليما محل تحس من الاتماع وفي المشاع لا يتجور من الاتماع ولا من المصن وكيف جعل تسليما  
 ولا يعتبر بالهاين لانه يشق حكما ذلك المفعة يمار اليه عند الحاجة الى القسمة بعد الملك وغلاب ما اذا أحره من سريك لانه  
 لا شيوع في حقه اذا الملك في يده ولا عمة لاحته لان السب بعد اتحاد الحاجة على أنه روى عن الامام أنه لا يتجور لان اسدباء المفعة  
 التي تناولها العقد لا يتأثر الامبره او هو مفعلة نصيب سريك وذلك بعد ذلك قد كس استأجر أحد روى المقرص لعرض الثياب  
 ويختلف ما لو أجز من رجلين لان المقدأ أصبح الى الكل ولا شيوع فيه وانما الشوع يظهر لتمر في الملك فيما بينهما وفي اذامات  
 أحدهما المصح العقد في نصيبه وبق في نصيب الآخر وأما الشوع بعد التقص فلا يصح والعار به ليست بالزومة فلا يصح التسليم  
 وعند التسليم حارا لاتماع بجميعه لو حو دانه في ذلك فصار كله عارية ولا شيوع وفي المعنى الفتوى في اجارة المشاع على قوطها  
 وقال ابن فرقة الفتوى في اجارة المشاع على قول الامام وفي الحلية احارة المشاع فيما يقسم وفيه لا يقسم فادق في قول الامام وعليه  
 الفتوى اه وفي المذهب واداسكن يجب أجز للكل على قول الامام وفي التهذيب والشوع الظناري لا يفسدها اجامها كما اذا أجز  
 كلها ثم فساخت في المصنف أو مات أحدهما أو استحق بعد ما بقي في الباقي وفي الصعري وطريق حوارها في المشاع أن ياتحها حكم  
 لتصيرها متفقا عليه المرافعة أو بعد العقد فادامات أحد المؤجرين ملكت الاحارة في نصيبه ونسقي في نصيب الخي صحبة وفي الحلية  
 فان رضى وارث الميت وهو كبير أن يكون حصته على الاجارة تورض المشأجر جاز وان كانت احارة المشاع لكم امن الترميك  
 وفي العيان يترسل أن أجز ارضهما من رجل حار وان فسح أحدهما وصا المشأجر أو مات لا سلطان في المصم الآخر وفي الاصل ولو  
 اعتأجر عولم من لا يرضى في ذلك يجرى في قول الامام وعندهما يتجور قال الطهلاوي يرضى بدين أن لا يتجور بالاجماع وفي الموارل  
 أنه يتجور قال القاضي أبو علي السقي وبه كان يفتي شيخنا وفي العتابة ولو كان الساهر لرحل والعمره لرحل آخر صاحب النساء  
 ساءه من صاحب العرصة اختلف المشأجر فيه والفتوى على أنه يتجور وفي الخلاصة لو استأجر العرصة دون النساء يتجور وفي المحيط  
 لو استأجر غلا أو شجر البسطة عليه نيا أو يشدها الغلبة ذكر القندوري أنه يتجور وذكر السكرجي في محضره أنه لا يتجور لان هذه  
 ليست مفعلة مفعلة من الشجر ولو استأجر شاة ليجلب لسا أو وصفها بالية قد وفي المحيط لو استأجر حائلة البضع عليه احد أو يلى  
 عابها ستر أو يضع فيه ويد الا يتجور والحال امم للبناء فقد استأجر ما لا يتنفع به ولا يتجور احارة البناء وحده ولو استأجر طر بقاتر فيه  
 لم يجر عند الامام ويتجور عند هامة يجوز لصح استئجار الطر مارة معلومة في العيان أن لا تصح لاهما ردى استهلاك  
 عين وهو المبنى فصار كاستئجار البقرة والشاة لشرب لهما والديتان ليا كل ثمرته والاستحسان أن يتجور ودليله قوله تعالى فان  
 أرضن لكم فاتوهن أجورهن والاجاع في ذلك وجرى التعامل به في الاعصار وتحققها عقد يرد على التري واللى مانع لها وقال  
 بعضهم العقد يرد على البهي والترية واخذمة تاعدها اليه مال شمس الاية وقال هو الاصح والاول أشبه بالغة وأقرب اليه وقال في  
 السككي وهو الصحيح والطر المأرأة ذات اللبي سواء كانت مسلفة أو كافرة حرة أو أمة أو مبردة أو أم ولد أو مكاتبة كذا في فاضل روى  
 ابن فرشته ولو عجزت المكاتبة وردت في الرق يحكم أبو يوسف بقاء العقد أو ساهه بخدوى المحيط لو أجزت الامة العاسرة أو الكافرة نفسها  
 طر احرار لان الاجارة من التجارة ولو رضع الصبي حارة الطر أو نادى بها اهلها الا جاز كامل لان الطر عمده لا جبر المشترك ولو استأجر

الطائر مثلاً فمرت ولا لا حواس حسها ولو شرط عليها ان رجع الصبي بنفسها فارتفعته عن ذكر فعلها الاخر لان اشتراط الرضا  
علمها مع هذا لا يبعد ولو اختلفا فقال هل اعدت ارضيتها بل ان سارت وقت ارضيتها من ارضية الى اخرى فلول اولها مع  
بمعها لان الظاهر يشهد بها وان اختلفا لينة فليست بينهما لا هاشقة وان شرطوا عليها الرضا الصبي في منزل الاب فليس لا يشترط  
غرض به لان الرضا في منزل الاب هو لا يصح وليس لهم ان يحسوا الطائر في منزلهم ان لم يشترطوا ذلك اه ولا ينبغي ان لا بد  
من ان تكون المدة معلومة وطولها في التحرك بدو لا بد ان يكون المدة معلومة وما حار في استئجار العبد للخدمة حار في الطائر  
وما سأل هناك بطل هذا في الاصل وادارت هذه الاشارة بطل بعد ذلك ان شرط في عقد الاشارة ان رجع الصبي في منزل الاب  
اعتروا ولم يكن هناك شرط بطلان العرف ان كانت ترصد في منزل الاب او في غيرها فيمثل به والافاء الخيار ان شاءت اوصعت  
الصبي في منزل الاب او في غيرها اه حال ذلك فان قلت الطائر احصا في ارضيته ترك قلت هو احصا في بدل عليه لظن المذنب  
هل لو صاع الصبي من هذا او وقع مات أو سرق من حلى الصبي أو ثيابه نفي لم يصح الطائر لاجتماعه الا حيا لخاص وذكرك في السجدة  
ما يدل على انه كما يكون مشتركا كيجوز ان يكون احدا قالوا أوصت بنفسها لهوم غير الاول ولو لم يعلم الاول فارتفعت كلاهما  
صح وبصر المرصعة أمية واحدة بنفسها وطولها الاخر كما لا على العريقين رجا يدل على انها متحدة بها معافاة لمناجب الاخرة كاملا  
طرا الى انها مشتركة وبأن طرا الى انها خاص حال رحمة عتق ونوطاها هو كسوتها عتق وهذا عند الامام وقال لا يجوز وهو القياس  
وحده وطولها الاخر مع قوله فصار كاد استأجرها للمسح والخير والخيانة لا يهيى الى المارة عتق اعادة حررت بالرضا عتقها  
شبهة على الاولاد بل اعظم ما طلعت ورواه على مرادها والجهالة اعان مع اذا أوصت الى المارة عتق اطلاق في طعامها او كسوتها  
وشمل ما داد بين حسنها أو لم يبين قال الخلداني اذ لم توصف ذلك فلهذا الموسط وفي الخاصة واداب بين حسن الثياب أو وضعها  
وعرضها ودين كيل الطعام وصفتها حار لا يماهى اه وفي المحيط لو اشتريت طعامها وكسوتها عند سنة أو شهر وسمت دراهم مسماة  
عند الطعام ولم تصف شيئا من ذلك حار استحقاقا عند الامام وقالوا معنى بسميته الدراهم ان يحول الاخره دراهم ثم يدفع الطعام  
مجان الدراهم فيكون مدها على التقدير سمي بدل الدراهم طعاما واداب كيل الطعام وصفتها حار بالاهاق سواء كان حادا او مؤحلا  
ولا يشترط ان يذكر ان لا يولى الكسوة يشترط بيان الاحل لانها لا تفت بوصفها في الدمة الا مؤحلا كعدا في الشارح وغيره ولم يذكر  
المؤلف بل يجب عليه احو الطائر وعن سبيل ذلك قال في حاصي حان استأجر طائرا ليرصد ولده شهر ورايات الاباق لم يصح  
أرضيه وأما عليك الاخر فأرضيته شهر بعد ذلك قالوا ان لم يكن لاصحير مال حين استأجرها كانت الاخرة عليه من ماله واذا مات  
بطلت فاذا قال الم ذلك وعدمه ولم يكن وصيا كان ذلك على الم ولو كان لاصحير مال حين استأجرها لا بطل الاشارة عتق الاب  
واذا اتمعت الطائر الرضا والصبر لا يأخذ بندي غيره فاصحير على ان يرصد باخرة مثله اقلوا هذا اذا عتقت مادن الروح واداعقت  
غير ادبه فله روح معها واذا استأجر القاصي طائرا للينيم كل حسا واداب كل للرصد ام وليس له مال فأخرة ارضاه على اقراره  
بقدر ميراثهم معه وكذا لا ان يستأجر أمه ليرصد ولده شهره وأخته اه حال رحمة الله ولا يبيع الروح من وطئها لانه  
حقه ولا يمكن المستأجر من ان يطلو هذا كل الروح ان يصح هذا العتق ان لم يعلم به سواء كان يشبه احوالها كان زوجا بين  
الناس أو لم يشبه وهو الاصح كما ان يجمعهم ان اخرجوا وان عتق الصبي من الدحول عليها لان الارضا والسهر مذهب حاطاها كان له  
ان يجمعهم ذلك كما يجمعهم الصيام بطوعا لكن اذا انت الروحية فامر احوالها ليس لها ان تعسح لاسمها لا يصدق ان حق  
المستأجر كما اذا قربت المسكوة المرق لا تصدق في حق بطلان المسكاح والمستأجر ان يجمع روحهم من دخول يته وفي الاصل اذا  
عتقت بغير اذن الروح والزوج لا يشبه ذلك فليس له حق المسح في الصحيح والمرأة اذا كانت من الانثى وأوصت بهها طائرا  
فقالوا يه حق المسح لدمه العازع سم وفي الظاهر يه ولولى الصبي ان يجمع اقراره الطائر من المكث في منزله وما لى يارة اذا كان يؤدى  
ذلك الى الاحلال بالقيام بمصالح الصبر لمحق المم والافلا قال رحمة الله في ان حرمت أو حلت فصحت في بعض ادا حلت المرصعة  
أو حرمت فتعسخ الاشارة لان لمن الحلى والمرصعة يصير الصبر وهي ايضا يضرها الارضا فكل طاولهم الخيار ولو تانيا اعيى  
لها لاهل الفصح وكما اذا كانت سارقة وكذا اذا كانت فاحرة طاهر خوروا بخلاف ما اذا كانت كافرة قال في الهابة ولا بعد ان  
يقول عيب العجور في هذا وق عيب الكسر لأن كسر حار اعتقاده لا تترى به كل في ساء بعض الرسل كاسر أى نوح ولوط







سببته وهو حرام كما عرف في موضعه قال رحمه الله (لا كإحارة السكينة بالسكينة) يعني لا يجوز إحارة السكينة بالسكينة لأن الإحارة ما يدرأه  
يحرم النساء وأوليه أسرارهم من كسبه بخلاف ما سمع لم لا يجوز إحارة سكينة دار السكينة دار أسرى دولة في حواد أطلب العسكره  
وأصنافك الخيرة والست الخيرة أي وكان ملكه وباعدت أن إحارة السكينة بالسكينة بالدين كسب الدين بالدين بسببه قال  
صاحب العناية في هذا الاستدلال بحث من وجهين الأول أن السكينة تكون عن اشتراط أصل في العقد وأصل للمعنة فيما نحن فيه  
ليس كذلك والثاني أن السكينة لا يتصور في ماله موجود في الأصل عاين كذلك وما نحن فيه ليس كذلك فإن كل واحد منهما  
ليس بوجوده وإنما يتصور في شأنا وأحب عن الأول أنه لما أقدمنا على عقدنا تأخر العقد وعمله فيه وحدث شأنا شيئا كان  
ذلك أبلغ في وجوب الأخير من المشروط فالحق به لاله احتياطاً عن شبهة الحرمة وعن الثاني أن الدين لم يصح له البناء مقام فيه  
العين مقام المعنة ضرورة تنحى العقود على دون ما يصح له العقد ما فيه ولزم وجود أحدهما حكماً لعدم الآخر فيسحق السكينة  
وفي الشارح والأولى أن قال أن الإحارة أحيث على خلاف القياس للحاجة ولا حاجة إلى استحضار المعنة معمقة من حسنها ولو  
استوفى أحدهما للمعنة في المسئلة فعليه أن المثل في ظاهر الرواية وذكر الكرخي عن أبي يوسف لا ينعى عليه وجه ظاهر الرواية أنه  
استوفى المعنة لعقد فله يجب أن المثل وعنده الشافعي يجوز هذا العقد اهـ قال رحمه الله يجوز أن استأجره لجل طعام يقيمها فلا  
أجر له نعم لو استأجر أحد الثمر فكيف صاحبه لجل طعام يقيمها لا يستحق المسمى ولا أن المثل لأن العقد يرد على ما لا يمكن  
تسليمه لأن العقد يرد على جمل المصنف شاعراً بذلك غير متصور لأن الجمل فعل حسي لا يمكن وجوده في الشائع ولهذا يحرم وده الحارمة  
المشتركة ومصرها وإذا لم يقدم لم يجب إلا أصلاً ولاه ما من شيء يجعله لا وهو شره فيه بخلاف ما لو استأجر داراً مشتركة بينه  
وبين غيره ليضع فيها الطعام حيث يجوز لأن العقد عليه المعنة ويستحق تحقيق تسليمها بدون وضع الطعام بخلاف العقد  
المشترك حيث يجوز استئجاره ليحيطه قيمه السكنى المتعود عليه استعماله وصيب الآخر وهو أمر حكيم يمكن إيفاءه في الشائع  
وخلاف إحارة إنشاء عبد الإمام حيث عيب فيها آخر المثل لأن فساد العقد لا يضر عن التسليم وإذا سكن ثمنه عنه وقال الإمام  
الشافعي يجوز وفي العيون والكبرى كل شيء استأجره أحد ههنا صاحبه عما تكون العمل فيه لها فانه لا يجوز أن عمل فلا أجر له  
وذلك مثل العارية يعني لو استأجره ما به مشتركة لجل طعام يقيمها فلا أجر له وكل شيء استأجره أحد ههنا صاحبه عما يكون العمل  
فيه لها فهو حرام ولو استأجره الخواص والنفقة والدائر قال في الدرر المنيرة والفتوى على ما ذكر في العيون وفي الواو استأجر رجلين ليحمله  
له عند الحاجة إلى منزله بدهم فحملها أحد ههنا فله نصف الدرهم وهو متعلق إذ لم تكونا يترتب العمل وكذلك استأجرهما  
لما جازت أو أحقر ثمرة لو كانتا يترتب العمل في العمل يجب الآخر كله ويكون بينهما وفي الأصل استأجره قوماً ليحضر واليه سرداً إحارة  
معيضة فعملوا وتعارفوا في العمل أن كل من سيرا قسم الآخر بينهما على عدد الرؤس وإن كان أحدهما يقيم على قدر العمل وإن  
لم يعمل أحد ههنا لم يصح وأعدسة طفت حفته وفي الثانية لجل يث على نهر حده آخر محجور متاعها أو وضعها في البيت وأشركا  
على أن يطلع صاحب البيت ما حصل فلهما نصفه حار وهو شره كالتقيل وليس البيت والمتاع آخر قال رحمه الله يجوز كراهه  
استأجره من المثلين يعني لا يجوز استئجاره لثمنه كالأجر في مسئلة الرهن لأنه ملكه والمثلين ليس مالك  
حتى يترفع فلا يأتى به تملك المالك عوضاً لأن التملك من غير المالك محل والرائي عما يمكن من الاستعاضة عن حيث أنه ملكه  
ومن انتفع بملكه لا أجر عليه قال رحمه الله يجوز استأجره أو صاوم يترفع كراهه أو رأى شيء يترفعها بعض الأصل فله  
المسمى لأن الأرض تترفع لرعاية ولغيرها من النساء والمرايح وصب الخبز وكذا ما يروى فيها يترفع كراهه ولا يجوز العقد حتى  
يبين ما روى ربيع حسنة وأدروى ربيع الأصل حار متحماً لأن الخيالة ارتفعت قبل تمام العقد فيقبل حاراً قال  
صاحب العناية في حل قوله قبل تمام العقد يقبض الحكم أقول لا يخفى على ذي بابل أن جعل العقد تاماً يقبض الحكم عما  
لاتسببه العطفة السليمة من العقد يصح من الأصل بقص الحاكما فكيف يتصور أن يترفعه وبتمام الشيء من أثر بقائه  
والحق أن المراد بقوله قبل تمام العقد قبل تمام منه العقد قال في النهاية فإن قيل لا يرتفع الخيالة بمجرد دارعاه لم يرفع  
ما هو المراد للبناء وهو احتمال أن يرفع ههنا يرفع الأرض فكيف يرفع إلى الخواص يتحقق شيء احتمالاً مقسداً لعقد  
ولأن العقد عليه إذا كان محمولاً لا يتعين الاتعيب ما هو مانع الإصرار بالآخر ولا يرفع به أحد ههنا لثبات الأصل إحارة العقد

عند انشاء المانع لان العقود صحيح عند الامكان والمانع الذي قد احدثه ما عساه رفع المانع عنها وينبغي ان يستفاد المانع  
 برول هذا انه وفيه المانع الذي قد احدثه ما عساه رفع المانع عنها وينبغي ان يستفاد المانع  
 من الكتابات متى اذا كان معه فله الحق في ابطال هذه المسئلة مسكروه مع قوله والارض الرزاعه ان من مازرع لانا بول  
 الاول ما عساه ما صح من العقود ذكرها هنا عساه ما عساه من العقود قال لا كل لا مال هذه المسئلة مسكروه مع ما ذكره  
 اول لما لا في ذلك وضع الفعوى وهذا وضع الجمع المسئلة من على رباذه فله الحق في ابطال هذه المسئلة او ان القسار  
 المازرع على ما عساه ولوجه الله (وان اساحر جازا الى مكة ولم يسم ما يحل في مال من المالكين فليس له ان يسم) لان العن  
 امانه في يده وان كان الاخره فاسفه لان عساه يصير ما يصح لكونه مشروعا من وجه فلا يصح ما لم يسمه فاد احدى  
 صمن ولا حركه له ولوجه الله (وان طلع مكة فله المسمى) لان العباد كان له ما يحل ما عساه ما عساه من ذلك فاقبل  
 بمحاذير والموصلين ولو اساحر داه وحده الاخره في ماء الطريق حب عله احر ما رك قبل الاسكار ولا يحق  
 لاحر لما عساه سدا في يوسف لانه ما عساه ما عساه الاخره والحيان لا عساه وان لم يجد عساه الاخره انه قال وجه الله  
 (وان اساحر قبل الزرع والحل في عساه الاخره دوما لفساد) اد الفساد في ان يرفع الحياه بالمعنى المازرع والحل في وقت  
 حكم الاخره الباسه معها قبل ما عساه وجوب الاخره عند الاسمهال فكان ينبغي ان يسم على وجوب الاخره  
 بعد الاستعمال فلما قدم الاحر لكر وقوعها فالحق ولا ينبغي ان يرفع المانع واحسوا عساه ان لم يشا فالحق عله ان  
 لا يسمه بذلك ولو قال وعلمها ان يرفعها وان يسمها لكان أولى لان يرفعها واحسها عساه اول وقتها تعالى اعم

في ما عساه الاخره

لما عساه من ذكر نواع الاخره بمحذاتها فاسدنا سر في بيان الصانع لانه من حله العوارض التي تربط على عساه الاخره  
 فيصاح في سادها كذا في عاهه السابق ولا ينبغي ان الاخره على عساه من خاص ومشارك فسرع المؤلف من ذلك ولا ينبغي ان  
 معنى بيان الاخره امانا وسما ولو لم يكن به اه ذلك بل معناه امانا الصانع فطالرم ان لا يصح عنوان الثابت على قول  
 الامام امانا لانه لا بيان عساه على أحد من الاخره المشترك والخاص فالوجه الله (الاخره المشترك من يعمل لغير واحد)  
 في الاكل والاشغال عن وجه هدم المشترك على الخاص دورى اه يعني ان السؤال عن وجهه بعدم المشترك بوجه على  
 بغير العكس ولا يصح سوى الاحصار صاحب الثبانه فان فله عساه المشترك بقوله من يعمل لغير واحد بغير هذا  
 على عساه انه لا دور لان حد حكم لا مرفه الاسم يعرف الاخره المشترك ولو كان عارفا بالاخره المشترك لا تصح الى هذا  
 الشر ما ولو لم يكن عارفا به فله ذلك لا يصح له يعرف الاخره المشترك لانه يحتاج الى السؤال عن لا يصح الاخره حتى  
 يعلم من هو فلا يصح يعرف ان يقول هو الاخره المشترك وهو عساه الدور على نعم هو كذلك الا ان هذا يعرف هذا الحق عساه  
 أسهر منه في مفهوم المعنى أو هو يعرف معلما به كره لانه ذكر في هذا استحقاق لاحر بالعمل بقوله  
 أو استفاد العقود عله في باب الاخره حتى يصح عساه كانه قال وما عساه ما ان الاخره هو الذي يستحق الاخره ما استفاد  
 العقود عله في باب الاخره المشترك الى ما كلامه واعترض ما حلوط فيه حائل من أوجه اما اوله لان قوله في اول الخواص  
 نعم كذلك اعترف بربور الدور وما تسليم الدور معنى فساد ولا يمكن اصلاحه وأما الثاني فاذن كون الاخره المشترك عساه  
 وما ذكره في الشرع ما أسهر منه مجموع ولو كان كذلك فما يصح الخواص اذ استل عن يستحق الاخره حتى يعلم وأما الثالث  
 فلا ان المذكور في باب الاخره حتى يستحق عساه محض بالاحر المشترك طالما لا يكل يعرف بالاحر المشترك تسليم الدور لانا  
 لا يعلم من يعمل لغير واحد حتى يعرف الاخره المشترك فيكون مرفه المعروف وقوله على مرفه المعروف به وهو الدور وأحسن  
 ما به قد علم مما عساه حتى يستحق الاخره بالعمل فم سوف عساه على مرفه المعروف وقال بعضهم الاخره المشترك من يعمل لغير  
 واحد كالخياط والصماح اه ومان ذلك ان معنى الاخره المشترك من لا يحق عله ان لا يحق من واحد عمل لغيره اول عمل  
 ولا يصرط ان يكون عامل لغير واحد بل اذا عمل لواحد فهو مشترك اذا كان يحق عله لا يسمع ولا يسمع عله ان يعمل لغير واحد هل  
 السارح والاولى ان يقال الاخره المشترك من يكون عساه واردا على عمل معلوم بمان عمله ليس من العن والخاص من يكون

العقد وأرداعه مسمومة ولا يصير مفاعله معاومة إلا بد كرامة والمساقة ومفاعله مسمومة في حكم العيب في المشترك المقنود عليه  
الوصف التي يحدث في العيب بفعله ولا يحتاج إلى ذلك كرامة ولا يمتنع عليه التقيد وحكم الاحبر المشترك أن يقتل العمل لعدم  
واحد والخاص لا يتكفل بعمل لغير واحد وفي الأصل مفعله المشترك من يقع العقد على العمل المعلوم فيصح بدون بيان  
المدّة والأجرة على المدّة لا تصح إلا ببيان نوع من العمل وإذا جحد بين العمل والمدّة يعتبر الأول ولو استأنس وأعيان برعى له سمه  
المعلومة بدرهم شهرا في وأجبر مشترك إلا إذا صرح في آخر كلامه بما يدل على إصاص بان قل لا برعى عم غيري وإذا ذكر  
المدّة أو لأعوان يستأنس وأعيان شهرا برعى عمه المعلومة بدرهم فهو أحبر خاص إلا إذا صرح في آخر كلامه بما يدل على إصابه  
مشترك بان يقول أرفع عني وعمي غيري قال رحمه الله (ولا يستحق الأجرة حتى يعمل كاستثمار والصاع والحياض والساح)  
لأن الأجرة عقد معاومة يقتضي المساواة بينهما كما تقدم أقول لا ينبغي أن هذا احترازا لغيري في نفع رب المشترك ولم يرد  
عليه قل صاحب العاية وقيل قوله من لا يستحق الأجرة حتى يعمل معرودا والتعريف بالمعنى لا يصح بعد عامة المحققين والحق  
أن يقال أنه من التعريفات التفسيرية وفي العناية المشترك الحال والملاح والخائف والسحاب والصناع والقصار  
والراعي والحجام والبراق والبائس وأغماره قال رحمه الله (والمحتاج في يده غير مصمون بالخلاص) يعني لا يصح ما ذكر  
سواء ذلك سبب يمكن الاحتراز عنه كالسرقة أو عمالا يمكن كالحرف في العال والعار المكاره وهذا عند الامام وقال لا يصح  
إذا هلك بما يمكن التحرر عنه لأن عليا وعمر ضمما ولأن المقنود عليه الحفظ وعما ذكر لم يوجد الحفظ التام كالأربعة إذا  
كانت أسارى وكما هلك بعدة ولا في حصة أن النص حصل ما ذكره ولا يكون مصمومًا عليه كالوديعة والديرة ولهذا لا يصح  
فيما لا يمكن التحرر عنه كالثوب والعصب ولو كان مصمومًا عليه لما احتلف الحال ولا سلم أن المقنود عليه هو الحفظ بل العمل  
والحفظ تبعًا بخلاف الوديعة بأسرة لأن الحفظ وجه مقصودا بخلاف ما إذا لم يعمل لأن العقد يقتضي سلامة المقنود  
عليه وهو العمل فإذا لم يكن سلبًا ممن وقد روي عن عمر وعلى أسما كانا لا يصحان الاحبر المشترك وهو قول إبراهيم  
السخي فيتمارض ضمهما الرواية فلا تهم حجة وقيل هذا اختلاف عصر وروايان الاحتلاف موجود بين الصحابة  
وبين أئمتنا رضي الله عنهم ومعنى الاحتلاف أن عدما الحفظ مقنود عليه وما لا يتوصل إلى الواحدة إلا به يكون واحدا لوجه  
فيكون العقد وأرداعه وعنده لا يكون وأرداعه وقد تقدم أن يقولها يعني في هذا الزمان لتعبر أحوال الناس وإن شرط  
الصالح على الجبر فإن كان فيما لا يمكن التحرر عنه لا يجوز إلا بجماع لأنه شرط لا يقتضيه العقد وإن كان فيما يمكن التحرر  
عنه يجوز عندهما حلالة الإمام وفي الرواية أسد الغنية أبو الميثاق في الاحبر المشترك قول الامام وبه أهي وفي المراجعة والمعاملة  
المتوى على قولها مكان الضرورة وفي السراحيبة وأفي بعضهم بالصلح على بعض القيمة فيما هلك في بدا الاحبر المشترك فيما  
يمكن الاحتراز عنه في عمله وقيد بالهلاك ليعتذر عن اخلاصه في المحيط دفع إلى قضاة أو يكتصره مد ليطلب ثوبه فدفع إليه  
التصاثر بإطاعة الله فهو ضامن له وكل من أخذ شيئا لله لم يكن له فهو ضامن ولو كان صاحب الثوب أرسل رجلا ليأخذ  
ثوبه ولا ضمان على الرسول وإن أخذ الرسول الثوب بعينة التصاثر فرب الثوب بالخيار إن شاء ضمن الثوب أو الرسول وأيهما  
ضمن لم يرجع على الآخر أه وفي المفترقات وإذا ضمن عدما أن كان الهلاك قبل العمل ضمن قيمته غير معمول  
ولأجر عليه وإن كان بعد العمل فرب الثوب إن شاء ضمنه قيمته غير معمول ولا أجر عليه وإن شاء أعطاه قيمته معمول  
ويعطي أجره قل في شرح الطحاوي معناه يحيط عنه قدر الأجرة ولو ادعى الرد على صاحبه وماله يسكر القول قول  
الاحبر عند الإمام ولكن لا يصدق في دعوى الآخر وعدما القول قول صاحب الثوب قال رحمه الله (وما تلتف من عمله كالتخريف  
الثوب من دقة وزلق الجبال وانقطاع أخيل يسمى يشيده الخن وعرق البنية من مصلها مصمون) فالحاويات المسائل كلها  
وقال الإمام الشافعي وزفر لا يضمن لأنه مأذون فيه فصار كالعيب لاساق والامر المطلق يقتل العمل موعوب العيب  
والسليم ولا يمكن التحرر عن ادق العيب ولما أن التلت حصل بفعل غير مأذون فيه لأن المأذون فيه هو السليم دون  
غيره عرق وعادة فيضمن وفي المحيط ولو تحرق لقتصره في العمل أو لعدم معرفت بالمعمل يضمن عندنا وعد زفر وقيد  
بقوله بعدد فمثل عمله بنفسه وعمل أخيه لأنه عمل حكما قل في المحيط ثم لا جبر المشترك إنما يضمن ما تلف في يده بشرائط

برتبة الاول أن يكون في يد ربه ووقع في اليد ولم يكن له نصرة على ذلك كحوسب السبعة من موح أوريج أو عمل صديقه  
 لاصحاب على الملاح السابق أن يكون على العمل هذا اليه ما ربحه فلو لم يكن عمل العمل لعلنا الله بأن كان رب الملاح  
 اليه أو ركه فأنكرت السبعة على الملاح لم يضمن وإنما التائب وهو أن يكون المضمون مما عور أن يضمن ما بعد  
 وهو اسحق دانه على عدمه أو كبر فلا يضمن على المكاري فيما عظم من سوق أو قوده على الخطأ لو يضمن وعمل أسر  
 انصار لاسمه دانه على انصار لاهل الاحير لان التلف حصل من عمل القضاة ولو وطع ثوما فحرق سطران كان  
 يوطئه لاصحابه لانه ماذون دلالة وإن كان لا يوطئ مان كان رفقاً صم ولو وقع من يده صراح فاحرق ثوبان القضاة  
 أو جمل سدا فوقع على ثوب البصرة فحرقه على انصار على الاسناد وإسأحر رجلان لخدمته فوقع شيء من يده من متاع الفت  
 ففعل لاصم ولو وقع لآخر على ربه وذهب عند الاستد محرق ضمن الآخر لانه ليس بمأذون فيه ودكر في الأصل انملت  
 المدفوع من يد الآخر ما سبباً فصاحبه على انصار ولم يعدل بين ثوب القضاة وعنده ومتابها فصلا فقالوا ان وقع  
 على ثوب الودعه امتداه وحرقه ضمن الآخر وإن وقع على ثوب البصرة امتداه ضمن الاستد دون الآخر لانه انما سلب  
 امتداه على ثوب الودعه ففعل عمل سدا ماذون فيه فضمن فاما اذا انملت على ثوب القضاة امتداه فهو عمل ماذون فيه الآخر  
 فضمن الاسناد وعلى هذا التفصيل اذا سلب آتياً وهو لو سلب الصم على ساطع للصم فحرق من مثيه لم يضمن  
 لانه ماذون فيه وكذا لو سلب الاواني فانكرت سلفاً ما اذا وقع آتيه من الاواني فاصفها يضمنها لانه ليس بمأذون  
 فيه ولو حجب انصار ثوما على حبل فرب حوله خرجه على ضمان على الجاني والزاهي اذا ما في المم فلت أو وطع امها  
 ففعل ان كان أحسراً مبركاً ضمن وإن كان أحسراً عاماً فلا يضمن عليه أه محصراً وقوله من دعه أي دعه حبيبة  
 أو حكا كدق أحده وقوله كر لي الخيال هل في الجمع الصغير امتياز جالا ليحمل له حكماً الى موضع كذا فرائ  
 الخيال ساء الطريق ان حصل بحايه يده ضمن وإن حصل عالم على الاحرار ص لا يضمن عند الامام عندهما ضمن  
 وفي اندحاره هذا اذا لم يرس في سلة الطريق ولو ركب رحله فعد ما تقي الى المكان المبروط فلا لاس ولا ضمان عليه وهو  
 قول محمد أحسراً وعلى قوله أولاً ضمنهما أيضاً في الوالدية ولو عرفت السباء فاستد الجبل أو رأسه السمس ففقد  
 ولا ضمان على قول الامام وعند أبي يوسف ضمن وفي الأصل امتياز دانه ليحمل عليها شيئاً ففقد الدابة فوقع الخن أو  
 الملوكة لايضمن الملوكة وضمن الجاني فلو انما ضمن الملاح اذا كان الضمى لاصطح لخطه الملاح لانه لو كان يطلع له  
 لايضمن الملاح ولو لم يمداه على فطره وفيها حجر وسب فوقع فيه حمله ففقد يضمن وفقد رأى الجاني المستأجر لانه لو لم  
 يستأجره هل في الخيط استأجره ففقد ففقد حمله على حماره فلو ركب حماره فوقع فانكسر الفدر من كان الحمار  
 طوى حمله ذلك ولا ضمان عليه وإن كان لا يطيعه يده يضمن أه قوله واسطاع الحبل الذي يشده الحبل فالجاني الأصل  
 اذا انقلع حبل الحمار رصف الخن ولبس ضمن فيه بقوله يده على الخن لانه لو كان الحبل امحاً للملاح لا يضمن قال في العناية  
 ولو جرح حبل صاحب الملاح ففقد لم يضمن وقال في الهداية وقيل الحبل من فله اهتمامه فمكّن من صفعه ولقاتل أن يقول  
 بعدم أن الاحرار مسترك لا يضمن ما ينسب يده ان كان الملاك مستب يمكن الاحرار وفرق بأن الصغيرها في سن العمل  
 فضمن وهناك في سن الخطأ فلا يضمن ولو دلب الملاح للجمال اجله ففقد ففقد لم يضمن لان التسليم اليه لم يضمن  
 ولو جرحه ثم استعان في موضعه رب الملاح فوضعه ففقد ضمن على أبي يوسف ولم يضمن عند محمد ولو فال اجل أهمها  
 ششها بدوهم وجد الصم ففقدهم ففقداهما فله نصف آخرهما ونصفها ان هلكا ولو جرحا أحدهما أولاً فموتوا في الثاني  
 ونصفها ان هلكا فله نصفه من الملاح فله حاديه فوقها وأهلها فلا لاس ولا ضمان لانه ليس بمال ولو  
 استأجره ليحمل حمله ففقد الدار حمله الى ولان فاهها في نصف الظن في ثم دفع مالها الى فلان فلا لاس لانه لم يملكها ماداه  
 الضمان وفي الواقع استأجره ليحمل كذا في طريق كذا ففقد في طريق آخر ففقد المالك ففقد لم يضمن قوله  
 وسرق السعيه من مده اطلق في قوله من مدها فظاهر أنه يضمن سواء كان رب الملاح معه أو لم يكن وليس كذلك قال  
 الاصل الملاح اذا احسب الآخر وسرقه السعيه في موح أوريج أو طرأ فوقع وفي الحاية أو سرق شيء وضع سلمها أو سرق

ليس في رسعه دفعه فلا ضمان عليه وإن حصل العرق من أمر يمكن التحرز عنه فكذلك عند الإمام وعندهما يصح  
 وإن حصل العرق من مده وصاحب المتاع معه لم يضمن وفي الأصل وإن كان صاحب المتاع في السبعية أو كونه وعروت  
 السبعية من مده ومما حقه فلا ضمان إلا أن يخاف أن يضع فيها شيئاً أو يعمل فيها فعلاً متعمداً العبد وهذا بخلاف ما إذا أحرث  
 البداية فسقط المتاع فذلك وصاحب المتاع معاً فإن لا يجزى به من أهـ والمراد بالحمل السبعية التي عده وفي النسخة استأخر  
 سهينة ليحمل عليها الامتعة هذه فادخل الملاح عليها أمتعة أخرى بمصره وعرفت وهي كانت تنطبق ذلك لم يضمن الملاح  
 أهـ قال رحمه الله **ع** ولا يضمن من يبي آدم **ع** عن عرق في السبعية أو سقط من الدابة ولو كان يسوقه وقوده لأن آدم لا يضمن  
 ما عقد وأما يضمن بالزيادة قيل هذا إذا كان كماً عن يستملك نفسه وبرك وحده والأهـ وكذا عتق والصحيح أنه  
 لا ورق فالرحمة الله **ع** وإن أسكر بدن في الطريق ضمن الحمل قيمته في محل حله ولا آخر أهـ وفي وضع الأسكر وأخره  
 بحسبه **ع** أما الضمان فلا يملك به له لأن الداهل تحت العتد عمل غير متعمد والمفسد غير داخل فيضمن على ما يباين وأما الخيار  
 فإنه إذا أسكر في الطريق من واحد تبين أنه وقع تعدياً من الإثناء من هذا الوجه ولو به آخر وهو أن الإثناء الحمل حصل بأمره  
 فلم يكن منه دياراً عامه لرفع تعدي الكسر فيميل إلى أي الخطين شاء فإن مال إلى كونه متعمداً يضمن الإثناء وصمه قيمته ولا يحل  
 وإن مال إلى كونه مآذوياً في الإثناء وأما حصل التعدي عند الكسر صمه قيمته في موضع الكسر وأعطاه الآخر بحسبه  
 قال في شرح الطحاوي ومناه أسقط قدر الأجرة هذا إذا أسكر فصعده من رفق وعثره من عشر به رصعه فإن رجه الناس لا يضمن  
 عند الإمام ولا يحل له وعندهما يضمن قيمته في موضع ما أسكر الكسر ولا يضمن الإثناء من عليه إلا ما يباين في التتارسية  
 هذا إذا أسكر الدين بخيانة يده أما إذا حصل لاحتياجه يده فإن كان أمراً لا يمكن التحرز عنه لا ضمان عليه إلا جاع وإن هلك الأمر  
 يمكن التحرز عنه فكذلك عند الإمام وعندهما يجب الضمان ولو لم يكن التحرز عنه لا ضمان عليه إلا جاع وإن هلك الأمر  
 الكسر الدين به ما انتهى به إلى يده وله الأجر ولا ضمان عليه وهذا قول محمد آخر أما على قول أبي يوسف وهو قول محمد أولاً يجب  
 أن يكون ضامناً أهـ وقد تقدم قال رحمه الله **ع** ولا يضمن سحاج أو دابة أو راع لم يمتد الوضوح للعتاد **ع** لانه الإثم بالعقد صار  
 واجباً عليه والفعل الواجب لا يجامعه الضمان كما إذا حشد القاضي أو عرروا من المصروب بذلك إلا إذا كان بكماله التحرز عن ذلك  
 كدق الثوب ما يمكن تقييده بالسليم بخلاف المصدوعه فإنه يضمن على قوة الطمع وصحة ولا يضمن ذلك نفسه ولا ما يمتد له الخرح  
 ولا يمكن تقييده بالسليم وهو غير الساري فسقط اعتباره إلا إذا جاور للعتاد فيضمن الزائد هذا كما أنه المملك وإن هلك يضمن  
 نصبة الدية المص لانه هلك بما ذوق وعبر ما ذوق فيضمن بحسبه حتى لو أن الختان قطع الحشفة وهو عموه وكل من يحسب عليه الدية كالأمة  
 وإن مات وجب نصف الدية وهي من أندر المسائل وأعرسها حيث يحسب إلا أكثر الزور والملاك الأقل وفي شرح الطحاوي لو قطع  
 الحشفة فعليه القصاص ولو قطع بعض الحشفة فلا قصاص عليه ولم يرد كرم يجب عليه وفي الصغرى يجب حكومته عدل وفي الخلاصة  
 السكحل إذا أصاب الدواء في عين رجل فذهب ضوه لم يضمن كاختلاف الادعاء فإن قل رحلان له ليس بأهل وقال رحلان هو  
 أهل لم يضمن فإن كان في جانب السكحل واحد في جانب الآخر ثمان ضمن ولو لم يحصل السكحل دأو بشرط أن لا يذهب نصره  
 فذهب لم يضمن أمره لئلا يقلع منه فقلعه ثم اختلعه قال أمرئك أن تقلع غيره وقال الخياط أمرتني بقلع هذا القول قول الآخر أهـ  
 وفي الظهورية ولو برغ واختلعه لقول الأكرمو يضمن التاليع أرض السس وفي الخلاصة ولو قطع أمره ولكن سن آخر متصل بهذا  
 السن سقط ضمه ومظاهر عبارة المؤلفان الضمان ينتهي بعدم الجوارفة وذكر في الجامع الصغير وحجامة العبد بأمر المولى حتى إذا لم  
 يكن بأمر المولى يجب الضمان قل في الكافي عبارة المختصر بالغة لعدم استجاوزها كثة عن الأدن وعبارة الجامع الصغير ما تفتق  
 بالأدن ما كثة عن التجاوز فصار ما يطق به هذا ما بالمسكت عنه الآخر ويستفاد مجموع الروايتين استبراط عدم التجاوز  
 والأذن لعدم وجوب الضمان حتى إذا عدم أحدهما أو كلاهما يجب الضمان أهـ قال رحمه الله **ع** ولا يضمن صاحب المتاع في الأجر تسليم  
 ماله في المدة وإن لم يعمل يكن المستوفى بغير شهر الخدمة أو لغيره العثم **ع** يعني الأجير الخاص يستحق الأجر تسليم نفسه في المدة  
 عمل أو لم يعمل قل الأكل وما يرد على نيف الأجير المشترك يرد عليه على تعريف الخاص أهـ وسبب الأجير خاصاً وحده لانه  
 يختص بواحد وليس له أن يعمل لغيره ولأن ما معه صارت مستحقة لغيره والأجر مقابل ما في نفسه ماله يجمع مانع من العمل

كل رضى والمطر وعود ذلك مما عجم الحكم ولم تخرج المؤلف لما ادعى العمل لعدد من من ذلك قال في المحط ولو آخر بمسمن سمر  
وعمل للزول والثاني اسحق الاخر كما لا على كل واحد منهما ولا تصدى بى و تأم اه قال صاحب الهداية والآخر معادل المتألف  
ولهذا نص الاخر عليه وان بعض العمل قال صاحب الهداية نص على النسخة لقول في خلاف الاخر للمشرك هه روى عن محمد  
في حناط حاط بوب رحل و هه رحل قبل ان يصير ما التوب فلا آخر لاجتماع لانه لم يفسد العمل الى رب التوب ولا يحيط الحياض ان  
ان بعد العمل لا يلوأ سبل كان حكم المعد الذي وقع في ذلك قد انتهى تمام العمل وان كان الحياض هو الذي تقص وهله ان بعد  
العمل لا ينافيه ما ذكرناه لم تحصل منه عمل ومثله الاسكاني المخرج حتى اذا أراد الملاحج رد السبيبة مع من ذلك واعا يكون آخر  
حاصدا اشترط عليه ان لا يرضى لغيره اود كركله اولا هه به جعله حاصلا اول كلامه حسب كركله اولا وهو لرضى سبه يستل ان  
يكون لا يسمع العقد على العمل فيصير مشركا ويحمل ان يكون لسان نوع العمل فان الاحارة على المدد لا يصح ما لم ينوع العمل  
فلم يصير حكم الكلام الاول ما لا يحال ولو قدم ذكر العمل وأثر المدد ان قال اربع سبي يدريهم شرا كان أحيما مشركا لا به جعله  
مشركا كاول كلامه مانع العقد على العمل وقوله مشركا لا يكون لا يباع العقد على المدد فيكون حاصوا بحمل ان يكون  
لنفذ العمل في المدد فلا يسمع اول كلامه ما لا يحال ما لم يصرح بخلافه في المحيط فاذا كان حاصلا فاشاء أو اكلمها سمع أو سرفت  
في سرفلاص على الراي لانه آمن لا يسمع من الآخر عساها لان المعد عليه تسليم نفسه وقد وجدته ولهذا الوصل به ولم تأمره  
بالرضى بحال الآخر وهو يصدق فيما يدعيه من الهلاك مع التمس ولو سلم الى الراي عند اقراره ان يريده والرضى بطقه فله ذلك  
استحسانا لان المسح على الراي يدري ما يظن لارضى أعام بمساحي فساقى فالتروا سنا آخر حال رصاع صى فإرادان رصع صا  
آخر ليس له ذلك لان المعد وقع على العمل وبغيره يادى عمل ولو كان الراي أخر ما مشركا كالكل حكمه حكم الطلوع على المعد المسح  
ولا يري بدعيه ولو يرضى الاو ذوا مانع مما سقط من الآخر كسائه ولو شرده عليه في الاول اذ صبح استحسانا لان هذه الحياه  
غير مقصيه الى المار عه راع مشرك حاط الاعام فلتول في التمس للراي مع عيها من جعل صاحبه وان جعل الراي ينص قيمة  
الكل لان الخطأ اسما لك شرط على المشرك ان يأتى بعلامة المسكين لم تأت فهو ضامى وليس للراي ان يرى هلى العم الانادن  
ماله كيانا فل يخط صم لان هه البس من الراي هه رى الفحل بدون فعله لم يضمن عند الامام وعند جماهيم لا يملك  
الاحرار عسدت واحدة خاف على الباقي ان يباعا فلا ضمان عليه عند الامام لانه ترك حفظها بعرضه وعنده جماهيم ولو يرضى عى  
وهو تأم لم يضمن عند الامام وعند جماهيم ولو دفع الراي شاة حوفا عليها صم قسم اليوم للرخ قال مشايخنا هه اذا كان رضى  
حيار او ان كان لا يرضى لا يضمن لانه مأذون فيه في هذه الحياه عطف بعض العم فقال المالك شرطت عليك ان ترضى في مكان كذا  
غير هذا المكان وقال الراي شرط هذا المكان له ولو قول المالك والتمس للراي هه اعدا امام وعنده جماهيم ولا يأخذ  
المصدق من الراي فان أخذ منه فلا ضمان لانه ليس في وسعه دفع السلطان والهلاك اذا كان ضامرا لا يمكن التهرع ولا يضمن  
بالاجماع جعل الآخر له ما وصوفها فلا حارة فاسد لاجتماعه في الدين والضوف والراي ضام لما أصاب من لها وصوفها اه  
محصر اهل رحته يجوز ان يضمن ما يلقى منه أو فعله كذا أما الاول فلو ان العبي أمانة في يده لانه قسمه ائدان مالهما فلا يضمن  
بالاجماع وهذه اظاهر على قول الامام وكذا عده هه اذن سمى الآخر للمشرك كان نوع استحسان وقد تقدم وجهه والآخر  
الخاص بعدم لى نسب المستأجر ولا يسل الاعمال من غيره فاحداه التماس وأما الثاني فلان المانع صارت بماله للمستأجر وأمره  
بالصرف الى ملكه فصع وصار فاشعه وصار فعله بماله لانه فعله نفسه وذن البدل ليس عساها العمل فبدل له أنه يستحق  
الآخر وان لم يعمل وهذا ان المبيع مفعته وهي سليمة واعا خرق في العمل الذى هو تسليم المبيع وذلك يبرمعه وعليه فلم يكن  
ضمن سيأما هو عليه ولا يشترط فيه السلامة فلا يضمن ما لم يل اذا ادعى العساها فقص ما ساعدى كالودع في المحيط وعلى هذا  
التفصيل فى الضمان ما يبد لشار وأخيره كالأصناف قال رحمه الله يجوز صرح تردده بالآخر يرد يد العمل في التوب بواو ما  
في الاول كى يعنى يجوز ان يعمل الآخر برددانين نسيتين ويجعل العمل مترددا في التوب بى نوعي العمل بان يقول ان حطت هه سيا  
فدريهم أو روبا فدرهمين أو صعه نصفه فدرهم و رعبان فدرهمين أو يجعل العمل مترددا بى ما يبان بان يقول ان حطته  
اليوم فدرهمين وان حطته عند نصفه فدرهم يجوز في الاول دون الثاني وهو معنى قوله واما في الاول ويجوز بالرددين ثلاثة أشياء



ولا يجوز بين أكثر كما تقدم ولو قال المؤلف رحمه الله تعالى وصح ترديد الاخر ترديد العمل بعوار ما في الاول فإدور الاربع لكان  
أولى لانه ينهم من الاطلاق ايه يصح أو أكثر من الاربع وهذه احوار التعيين الا أنه لا بد في البيع من اشتراط الخيار وفي الاجارة  
لا يشترط ذلك والفرق ان تحقيق الجهة في البيع لا يرتفع الا بانبات الخيار بخلاف الاجارة وانه يشكك صاحب السبيل هذا  
الفرق حيث قال أقول الجهة التي في طرف الاخرة ترفع كذا كمال التي في طرف العين المستأجرة فهي ثالثة وخصي الى المارعة  
فيجب أن لا يصح بدون شرط اليقين اه وهذا التخصيل في الرمان قول الامام وقالوا الشرطان حائزان وقالوا الشرطان  
فاسدان لان الحياطة شئ واحد وقد كثر ما تلته بدلان فيكون محمولاً ولا طمان ذلك اليوم للتوقيت وعند التعلق ولا يجتمع في  
كل يوم تسميتان وللاامام في الاول قال فارسيان وميا قسمي نوعين معلومين من العمل وسعي لكل منهما بدلا معلوما فيجوز  
للاامام ايضا اذا كان التردد في الزمان كذا اليوم للتخصيل والعقد للاصافة والكلام لحقيقته حتى يقوم دلائل المحار وقد هام  
الدليل على ارادة المحار في كذا اليوم وهو التخصيل لان مرادهما الصحة وهو متعين في المحار لان عين العمل مع التوقيت مقصد  
فان عين العمل يوجب كونه أجرا مشتركا وتعين الوقت يوجب كونه حاصا وينهما يوافق ولا يجتمعان فتعين المحار في لا يصح  
عمله على التخصيل وفي العقد يتم الدليل على ارادة المحار بل قام الدليل على ارادة الحقيقة وهو الاصافة يعني في التعليق وتركا على  
حقيقته فاما كان ذلك اليوم للتخصيل ود كذا للاصافة لم يجتمع في اليوم الاستتلا واحدة فلم يصح اذا حاطه اليوم فله درهم  
واجتمع في عقد تسميتان فوجب حله على الاصافة وهذا ايضا ما قدمه من انه ان كان العمل أولا فالرمان لعوار الرمان أولا فالعمل  
لعوار في الاول أحبر مشترك وفي الثاني أحبر خاص فاما حاطه في عقد له أحرمته لا يراد على نصف درهم بحرف الفارسية والرومية  
لاهما عقدان يجتمعان لم يجتمعا فترقا ويشكك على ما عال به في اليوم والعقد مسئلة الراعي فاجمع بينهما في ذلك الوقت والعمل  
وصح الاجارة الاتفاق ولا يشمل الوقت على غير معناه الحقيقي في قول أحدنا يعتبر أحبر مشترك ان وقع كذا العمل أولا وأحبرا  
وحده ان وقع كذا الوقت أولا كذا كرى في الشهيرة والمحيط قال صاحب الكافي وفي المسئلة اشكال على قول الامام حيث جعل  
ذلك اليوم للتخصيل بهما حتى أحار العقد وفي مسئلة الحياطة جعله للتوقيت وأفسد العقد والحوار ان ذلك اليوم حقيقة للتوقيت  
فيجعل عليه حتى يقوم الدليل على المحار وهو نقصان الاخر سببا لأحبره فسد لسبب الحقيقة ولم يعمم هناك وكان التوقيت  
مرادا فسد العقد وقوله ترديد الاخرة قيد انما في لانه لا فرق بين ترديد الاخرة وبينها مقال في المحيط العرائي لوقال ان حطه  
اليوم فذلك درهم وان حطه عدلا فلا أجر لك قال محمد بن الامام ان حاطه في اليوم الاول فله درهم وان حاطه في اليوم الثاني فله آخر  
مثله لا يراد على درهم في قولهم جميعا لان اسقاط الاخر في اليوم الثاني لا يثنى وخو به في اليوم الاول وفي التسمية في اليوم الاول  
لا يثنى أصل العقد فكان في اليوم الثاني عقد لا تسمية فيه فيجوز المثل اه ملطه وفي التناحية بعد ان كذا هذا الشرع  
هذا اذ جع بين الامر بين ولوا فرد العقد على اليوم بان قال ان حطه اليوم فذلك درهم ولم ير على هذا خاطي في العلم يد كذا محمد  
هذا في شئ من الكتب وكان الفقيه أو نكر السخي يتول على قولها يستحق أحوال المثل اذا حاطه في عقد وعلى قول الامام لقائل ان  
يقول يجوز لقائل ان يقول لا يحد ذلك وان يقول هذا العقد فاسد على قول الامام لانه جمع بين الوقت والعمل ولم يسم قرية  
على امار اذ الوقت للتخصيل ما حو التول بالصفة وفي النهاية ان حطه اليوم فذلك درهم وان حطه في عقد فلا يثنى ذلك فسد العقد  
لا يشرط القمار وقيل يصح في اليوم ويفسد في العقد ولوقال حاطه اليوم فحساب درهم وما حاطه عدل فحساب نصف درهم  
يفسد لانه يجوز ولوقال حاطه من هذه الثياب وميا فسد او فارسي فسد لانه لا يفسد للجهة وهذا التخصيل في صورة المتى هو  
المذكور في الخامع السوبر وسكني البقية عن أبي التسم الصغار يعني ان يفسد العقد في اليوم والعقد لا خلاف فان حاطه في العقد  
وله آخر مثله لا يراد على درهم ولا ينقص من نصف درهم وهذا يشير الى أنه يجوز ان يزاد على نصف درهم وهو رواية الاصل وفي  
المستدرر واثنان وصح التدوير رواية في جماعة وهو الصحيح وهو المذكور في المتن لم يتعرض لما اذا حاطه في اليوم ونصفه  
في عدو يحسن نفي ذلك قال في العاية ويحاطه نصفه في اليوم ونصفه في العقد في اليوم نصف درهم وفي العقد مثله لا يراد على  
نصف درهم ولا ينقص عن ربع درهم وقوله زمان في الاول قيد انما في لانه لا يرد في الاخرة كذلك وأطلق في قوله زمان في الاول  
وشمل ما اذا قسم الاول وأثر العقد وقدم العد وأثر اليوم يصح العقد في العد ويقضى في اليوم قال في العاية ولو بدأ بالعد ثم اليوم

وعند الامام الصحيح هو الاولى وفي حارة الاصل لوقال ان حله اليوم فلك درهم وان لم تصرعه منه اليوم فلك نصف درهم ذكر  
الخلاف على عموما كفي الملقى قال رحمه الله في رد المحتار والبيت والبيتا معناه وجلا في معنى يجوز ان عمل الاجرة مردد في  
الملك ما يقول ان سكت حداد او درهمين وان سكت عطار او درهم او مرددين ساقين في الدنانير أو بين ساقين ما يقول ان  
ذهب الى بعد انكسره والى الكوفة مكدا أو ان جلت قبل انكسره وان جلت حديثا فلكه وهذا قول الامام وعندهما لا يخور  
هذه الاجارة طمان الاجرة والسعة بخير لثان لان الاخرى في الخير الحاضر بحسب التسليم من غير عمل ولا بدري أي العليل بقدر  
ولأن التسمية بين عيب وقت السلم خلاف حيطة الروية والعارسية لان الاجارة لا تصح فيه الا بالعلم وانه ترفع الحيلة  
وعلى الترتيب في اليوم والدلالة بعدهما كسنة الروية والسارسية ولا يصح الا بالعلم العمل فعند ذلك هو معلوم هذا  
هو السادة فان قلت ما الفرق على قولهما بين الترتيب في العمل والزمان حيث حوواها وسما في البيت والملك والامام حوواها  
ومع في الزمان قلت قالوا المماثل في السكة فاحتجعا والامام قال هو روى بان قالوا المماثل في السكة فاحتجعا والامام حوواها  
شئين متعارفين وجعل لكل واحد منهما اسماعلا موحدا في حوواها كجاء الروية والعارسية والاجارة تعقد الا بتعاين الظاهر  
ان يستوي المانع وعند الاستبعاد ترفع الخلق على الترتيب في اليوم والمدة على ما تقدم وهذا بخلاف الترتيب في شئين ما يقول  
أشرك هذه الدار كل شهر بمائة أو هذه الدار بمائة أو هذه الدار ثلاثمائة ولا يجوز بين أكثر من ذلك لما تقدم وفي  
الكسرى واحتلف الملتزم على قول الامام في حصة الدنانير والدار اسلم ولم يسكن ولم يعمل عليها ولم يركبها قال بعضهم بحسب أقل  
الاخرى وهو الملقان ادى العليل والارثم شكوك فيه فلا يصح الشك وقال بعضهم ادوا حلة التلحم ولم توجد المنفعة حصل  
السلم لما ادبس أحدهما ولو من الآخر فيجب نصفه أو كل من الحداد والقصار ونصفه أو الجال ونصفه أو الركوب وفي  
التسارية وذكر الكسرى من استأجره من بعد الدار الصرة خمسة والى الكوفة عشرة فان كانت المسافة الى الصرة نصف  
المسافة الى الكوفة فالمستأجر وان كان أقل أو أكثر لا يجوز على قول محمد وقال الامام حوواها حوواها عن محمد اذا قال  
لعمري ان جلت هذه الحصة الى موضع كذا او درهمين وان جلت هذه الاخرى الى موضع كذا او درهمين فلهما الى ذلك الموضع  
فله درهمان وهو مخالف رواية ان مائة له قال رحمه الله في رد المحتار بعد استأجره للخدمة لا بشرط في لان مطلق العتد  
تناول الخدمة في الامانة وهو الاصل والاعب وعلمه عرف الناس فانصرف اليه فلا يكون له ان يبقه الى خدمة السفر لانه أشق ولان  
مؤنه الردي للمولى فيلحقه ضرر بذلك فلا يملكه الا بانه يخلو للعبد للمولى عند منعه حيث لا يتقيد بالخسر لان مؤنه الردي  
عليه لم يوجد المعروف في حقه لا يقال لما يملك المستعير ان يباشر به كالقولي لا ما قول المولى اعطاك ذلك لانه ملك الرقية قيد  
تأويله ولا يباشر فادان له ان يستعمل فيادون السعير في المحيط استأجره بعد العتد ولم يبين مكان الخدمة ان يستعمله  
بالكوفة دون خارج الكوفة قال شمس الأثرية لا يباشر بالعقد ولان يخرج الى القرى وأهله المصر ويستعمله الى المشاء  
الاجرة وليس له ان يصره وله ان يكلفه انواع الخدمة وخدم جميعا وأهله وأطلق في قوله ولا يباشر وهو مقيد بما ادان يمكن  
تمهين المسر وقد صرف بذلك لان المعروف كالشروط ولو ما في صانعها ولا عيبه ان سلم لان الصهان والاخر لا يجتمعان  
وفي المحيط لا يكلفه اعدا والطح والحيطة وعلف الدواب قال تسيير ان يعقده حياط المحيط للسان أو حمارا لا يخلو للسان لانه  
ليس من الخدمة بل من التجارة وما اذا ساط لوجوه له فله ذلك لان من أنواع الخدمة ولو دفعه الى حائك ليعمله النسيج واشترط  
عليه ان يحرق في ثلاثة اشهر لم يحرق لان التحريق ليس بعلم معلوم ولو أخرج عتد دسمة فاعتق العبدى حلالا السنة جاز عتقه والعبد  
الخيار ان شاء أحرار العتد عتاقا في وله أن ما من من الستون شاء فسخ وليس للعبد ان يقص الأجرة الا لو كان من المولى فان كان  
المولى قص الأجرة حلالا فاعتق العبدى حلالا البتة فان أحرار العتد فبما في سلم ذلك للعبد ولو كان العبد هو الذي أجز نفسه  
مادى المولى ثم اعتق العتد فالحيار كانت قد ان الا ان العبد هو الذي يقص الأجرة وفي العتدية وان قبض المولى جميع الأجرة فقل  
عتقه فذلك لان ان يمكن على العبد من وان كان صرف الى عتده والصلح لانه كسب عتده وأما قوله استأجره ان  
كلامه مدكر لانه لو استأجره ثمة لا بد فيه من تفصيل أو استأجره المرأة ذكر لتحمله لا بد فيه من تفصيل أو استأجره ثمة لا بد فيه  
من تفصيل ولو أخرج عتد دسمة فأقام العتد من مولاه عتقه قبل الاجارة فلا يجزئ فاعاد ولو قال العتد مانع وقد فسحت الاجارة

ولم يقيم به ورفع العائض الى مولاه فأحضر على العمل وأقام يستأجره وان المولى أعتقه قبل الاجارة ولا حرم له ان لا يبيع  
 وسعت كان الشجر للعد ولو كان غير بالغ وادعى العتي وقد أضره وقال وسعت ثم عمل الاجارة لأمه اه مختصرا في استراحة  
 ويكره للرجل أن يستأجر امرأة لخدمته كانت أمة وإن كان له عيال ولم بأس بذلك اذا كان ثقة وبه بقي ولو استأجر رجل  
 امرأة له لخدمته لا يجوز ولا شرط لو لم يسل الشجر والخياطة يجوز ولو استأجر المرأة أضره ولا يجوز ولا شرط عليه لو حرم  
 ولو استأجر امرأة لخدمته لا يجوز ولا شرط لو لم يسل الشجر والخياطة يجوز ولو استأجر امرأة له لخدمته لا يجوز ولا شرط عليه لو حرم  
 لا يجوز ولو حرمه ولو استأجر عمة وهو كحرمه أو أخته وهو كحرمه لا يجوز وفي فتاوى الفصلي لا يجوز إجارة المسلم  
 بنفسه من كاد في الخدمة وبما عدا الخدمة يجوز ودكر في صلح الاصل ادعى على سائر اوصاله على خدمة عده سنة كإنه أن  
 يخرج بالعد الى أهله قال شمس الأئمة الخواني لم يرد استأجره الى أهله السهر وأما الرتبة وأفعيل مصر وقال شمس الأئمة  
 السرخسي في مسئلة الصلح ان يسافر بخلاف مسئلة الاجارة اه ويطلب الرق قال رحمه الله يجوز لأحد المستأجر من عده  
 محجور عليه أن أضره لعمله اه يعني لو استأجر رجل عدا محجورا عليه من نفسه ففعل وأعطاه الآخر ليس للمستأجر أن يأخذ  
 منه والقياس له أن يأخذ منه لأن عده المحجور عليه لا يجوز بيعه في ذلك المستأجر لانه لا يستعمل بغير عاصله ولهذا يجب عليه  
 ضمان قيمته اذا هلك وما وقع العيوب لانهما عينا فبيد المدفوع على ملكه فله ان يترده قياسا وفي الاستحسان لا يترد  
 لان المصروف من العبد في هذه الحالة نافع على تقدير السلامة ضار على تقدير الهلاك والدفع مأدون فيه فيملكه العبد فيخرج  
 الآخر عن ملكه بعد ما سلم فعلى حتى المولى لانه اذا حاز حصل للمولى الآخر ولو لم يجر صاعدا ما وقع العبد فعلى القول  
 بالحوار وصح قبض العبد الأحره ولا يترد بخلاف ما اذا هلك العبد في حاله الاستعمال فانه يجب على المستأجر قيمته ولو اضمن  
 صار عاصدا من وقت الاستعمال فيصير مستورا فيسقط عنه نفسه فلا يجب عليه الأحره اه في المحجور عليه اذا استأجر نفسه وسلم  
 فان الأحره لانه غير موعود بحمايته وفي النهاية الاخر الذي يجب في هاتين الصورتين هو أحر المثل وان أعتقه المولى في نصف  
 المدة تمت الاجارة ولا خيار للعبد وأحر ما مضى للمولى والأحره في المستقبل للعد وفي قاضي بيان الأب والجد ووصوهما اذا أضر  
 عدا الصبي سبى ثم نزع العلام لم يكن له أن يفسح والتي اذا أضره وسلم ثم لم يملكه أن يفسخ الاجارة اه وفي المحط المكاتب  
 اذا أضر عده ثم غفر المكاتب رد في الرق ولا حارة فاقية في قول أبي يوسف وقال محمد تنتقض اه وفي التناحية ولو أضر  
 الرجل عدا ثم استعق وأجاز المستعق الاجارة فان كانت الاجارة قبل استيفاء المفعة حاز وكانت الأحره للمالك وان أضر بعد  
 استيفاء المفعة لم تعتبر الاجارة ولا أحر للعاقدة وان أضر في بعض المدة فالملكي له والباقي للمالك عدا أبي يوسف وقال محمد اجرة  
 ما مضى للمالك وما بقي في المدة للمالك اه قال رحمه الله يجوز لا يضمن عاصدا العيصما كل من أضره اه معناه اذا عصب رجل  
 عبدا فاحضر العبد نفسه فأخذ العاصب من يده العبد الأحره فأكلها فاصاب من عليه عبد الامام وقال عليه صباه لانه أكل مال  
 الغير بغير إذنه ولا وأول له والامام ان الصبا انما يجب خلاف مال حرز متقوم وهذا ليس بغير لان الاسرار يكون بيده وأبوه  
 مائمه وهذا ليس بيده ولا يذماته لان العاصب ليس شائعه ولا العبد العبد وما في يده في بد العاصب فلم يكن محروما  
 ولا ضمان عصار بغير المال المسروق في بد السارق بعد القطع ولان الأحره يملك المفعة والنقل حكمه حكم المذل ولو أكل العاصب  
 المفعة لا يضمن فكذلك ابدل ما تروى دين أصليان توفر فيه حكمه ما في حجاب المالك عدا نقدا الاخر في يده فقل المالك أحق به  
 ورخصا جاب العاصب في حق الضمان وثقل الاضمان عليه اذا أكل الأحره بخلاف ولد العاصب حيث يجب على العاصب صباه  
 بالاعلاف تعديا لانه ليس ببدل المفعة بل هو جزء الام فيصنعه المفعول كلام ولهذا لو استولى العاصب لا يكون الولد له ولو أضر  
 العبد كان الاجرة له قبل رحمة اه (ولو وحده اه أحده اه يعني لو حفر العبد ما في بد العبد من الأحره أحده لانه أحده من  
 ماله ولا يبرم من بطلان التقويم بطلان المالك كذا في المسروق بعد القطع وعلما بقي متقوما حتى لا يضمن بالاعلاف وبقي للمالك  
 فيه حتى يأخذ المالك قال رحمه الله يجوز قبض العبد أضره اه يعني لو قبض العبد الأحره من المستأجر جاز فيه الاجماع  
 لانه المباشرة للعد وحقو القتل عليه فيصير لكونه مأدونا في التصرف السابق وهذه مكررة مع قوله ولا يأخذ مستأجر من عده  
 محجور الى آخره لانه ذو صحة القص ومع الأخذ في تكرار ملازمة فتأمل قال رحمه الله يجوز لأحر عده خذ الشهور

شهران مرة وشهر خمسة صح والاول بأربعة لا يملكه اول شهران مرة انصرف الى مايلي العقد محرر بالصح  
 كما يمكن عليه لان الاوقات في حق الحائز غير لاوقات في حق المبيع ان لا يكمل فلا يملك ان لا يكمل ان لا يكمل ان لا يكمل ان لا يكمل  
 انصرف الاول الى مايلي انصرف الثاني غير بالاحراز لا يملكه الاوقات اليه فصار كما هو مقرر به قال صاحب الشريعة دون قلت هذا  
 التعليل انما يستقيم اذا انكر الشهر وصار عرفه وله حد من ذلك رأيت في السقوط وغيره استأجر عدا شهرين شهران مرة وشهر  
 خمسة فقال المستأجر استأجر تسعة اشهر من الشهرين فيصرف قوله هذين الشهرين الى الشهرين من الشهرين اه  
 وقال صاحب العينية قبل في هذا الكلام على انه قد ذكر مكررا وهو الاول المذكور في الكتاب ليس كذلك وأجب ان المذكور  
 في الكتاب قول المسأجر واللام فيه للمعنى كلام المؤجر من التكليف وكان الاول ان يقول ولو قبل احارة عند الى آخره ولو قال  
 ذلك لكان أولى وكان سلم من الاعتراض فتأمل قال رحمه الله في الواحدا في امان الصدوم صح حكم الحال في معنى لو استأجر  
 عند شهر مثلا ثم قال المستأجر في آخر الشهر اني اؤمض في المدة وأستأجر المولى ذلك أو استأجره الى أول المدة فقال اصاه  
 فسل ان ما في ساعة من حكم الحال فيكون القول قول من شهد له الحال مع غيره لان القول في الدعوى قول من شهد له الظاهر  
 ووجوده في الحال يدل على وجوده في الماضي فيصلح الظاهر من حياوان لم يصلح حجة كما اذا احتلها في بان ماء السادون وهذا  
 اذا كان الظاهر يشهد للمستأجر فظاهر لانه لا سكال له لانه ليس فيه الادوم الاستحقاق والظاهر يصلح له ان كان يشهد للمؤجر  
 فيه اشكال من حيث انه يستحق الاخره فالظاهر وهو لا يصلح للاستحقاق وحواله به يستحق السب السابق وهو العقد واعا  
 الظاهر يشهد على ما شاء واستمر له الى ذلك الوقت فلم يكن مستحقا عند هذا الظاهر وهذا الاحتمال متقاعلى ووجود سبب الوجوب  
 فقد أقر بالوجوب عليه واذا انكره يكون متعاضدا له فيلحق بالاحقة وعلى هذا الاعتق حار في هذا ولا بد فقال لا غنى في قل  
 ولا في دهرس وقال المولى اعقبها بعدد وهو من فاق القول قول من الولد في يده لان الظاهر يشهد له وكذلك في محله في عمرة  
 واحتل في المرة معها كان القول قول من في يده الفقرة وهذا كما اذا انعق على فدر الاخره واحتل في الوجوب فلو احتل في قدر  
 الاخره واساقى الوجوب قال في ماري فاصحاح ولو احتل في الاخر فقال الصاع علمته بدهرم وقال صاحب الثوب بدافين  
 فاهما أقام البينة فملت بيته وان أقامها قيمة الصاع وان لم يكن لها قيمة بغير ما اراد الصاع في قيمة الثوب فان كان درهما أو  
 أكثر يؤخذ بقول الصاع فيعطي درهما بدعيه بانه ما صعه بدافين وان كان ما اراد الصاع فيه أقل من دافين كان القول  
 قول رب الثوب مع غيره على ما ادعى الصاع فان كان ر دافين قيمة الثوب نصف درهم يعطى الصاع نصف درهم مع غيره كما تقدم  
 وان كان يقص الصاع الثوب كان القول قول صاحب الثوب اه قال في المحيط وغيره واذا احتل شاهد الاخره في مقدارها فان  
 كانت الحاجة الى القضاء للعقد قبل اداء ما لمعقود عليه فالشهادة ماطلة سواء كان بدعي أقل المال أو أكثرهما فان كانت الحاجة  
 الى القضاء بالندين بان وقع الاحتلاف بعد الاستيعاء وقد تقدم ولو احتل في عين الممعة فشهد أحد همال الكوب والاخر الجان  
 أو قال أحد همال عمران وهل الآخر يصغر لم يسل الشهادة هذا ان انعق على العين للمؤجرة فلو احتلها فيها قال في المحيط ولو احتلها  
 في العين المؤجرة بان هل المؤجر أمرك هذه البينة وقال المستأجر بل هذه يتحالفان ولو احتل في حسن الاخره وأقاما البينة وكل  
 بينة ثبتت الزيادة تسلب بينة كل فيما بدعيه ولو احتل في المسافة فقال أحد همال ثلثي دياره الى الحاسكا وقال الآخر لى ليس  
 يتحالفان وأيهما أقام البينة قبل بينة وان أقامها جميعا أحدين رب الدابة في اسات الاخره وبينة المستأجر في اثبات زيادة  
 المسافة قال رحمه الله في القول لرب الثوب في القميص والقضاء والجرة والصفرة الاخره وعدمه في يعنى اذا احتل رب الثوب  
 والخياط في المحيط بان قال رب الثوب أمر بك ان تعمل قضاء وقال الخياط قيسا أو في الوضوع بان قال رب الثوب أجز وقال  
 الصاع أصغر أو في الاخره بان قال صاحب الثوب علمته بغير أسرة وقال الصاع أسرة كان القول قول رب الثوب وظاهر العبارة  
 أنه لا فرق بين كون رب الثوب معروفا وليس ما بهما أو لا والذي يقتضيه البطر ان كان معروفا وليس ما بهما ان يكون القول قول  
 الخياط وان لم يكن معروفا أو حال الحال يكون القول قول رب الثوب اما اذا احتل في الخياط والصاع فلا ان يستأجره فهو  
 أعز بكميته لانه اذا أنكر لادن أصلا كان القول قوله فكذلك اذا أنكره لادن الوصف بانع للاصل لكنه يملك لانه ادعى عليه  
 شيئا أو أقر به لزمه فاذا أنكره يحتمل فاذا حلف الخياط ضامن وصاحب الثوب بحران شاء صممه أو ما غير معروفي ولا أنكر له أو قيمته

معمولا وله أثر مثله لا يتجاوز به المسمى على ما يباين عن عمد انه يصح ما اراد الصبح فيه لاسال حده مكررة مع قوله ولو اخلعا  
في الاحار قبل الاستيعاء الى آخره لا يمول هناك انما على نوع العمل واختلاف الاسرة وهما اساعلى الاحار واخلقى نوع  
العمل فلا تكرار وأما اذا احتل في الاسرة فلا المستأجر يسكنه يقوم عمله ووجوب الاحار والصبح بعده فكان البول للسكن  
وجدا قول الامام وقال الثاني ان كان الصباح حرمه على أى معاملاته بان كان يدفع اليه سبأ للعمل ويقامعه عليه فله الاحار والادلا  
وقال محمدان كان اصباحه مع وفاءه الصبغة الاحار كان اعول قوله والا فلا له لما فيه ان كان ذلك حرم ذلك محرمي النصب  
عليه اعتباره اظهر المقاصد وقوطا السحنان والقباس قول الامام والفتوى على قول محمدان فله حده مسكر مع قوله وبحيطة  
فهاء وأمره يقميص فالجواب ان ذلك باعتراف الصبان وهذا اعتبار أن العول لرب الثوب عبد الاحلاف ولم يسكر اروي التارحية  
ولو اختلف هو والعصار في آخر الثوب فقال العصار لم يدفع درهم وقال رب الثوب عمله بصره فان احتله قبل الشروع في العمل  
تخالفوا وادان كان بعد الفراغ من العمل فالقول قول رب الثوب ولم يحكم منه ارادت العصار فيه ٥١ والله اعلم

### بَابُ مَسْحِ الْإِحَارَةِ

ذكر المسح آخر الان مسح العقد بعد وجوده لاحاله فاستدكره آخر افعال رجه انه يذو يمسح بالعبس أى يمسح الاحارة بالعبس  
وطاهر قوله يمسح فأداهما لا توقف على رص الآخر ولا على القضاء وفي السارحية وادان يحس العدر هل يمسح بمسحه أو يمسح الى  
الصبح اشارات الكتب متعارفة في بعضها يمسح بعض العدر وه أحد بعض المشايخ وفي عامه انحاح الى المسح وعليه عامة  
الشافعي وهو الصحيح وقيل العقد يمسح بدون الرضا فيل هو الصحيح وبعض المشايخ قال ان كان العدر يجمع المص يمسح بمسحه  
ولا يحتاج الى القضاء وان كان لا يجمع المص يحتاج الى القضاء اه وفي الر يادت رفع الامر الى القاضي ليمسح الاحار فله شمس  
الاكثر واياه الر يادت أصبح كذا في الخلاصة وفي الخلف المعبر بشرط الصبغة الصحيح الرضا والقضاء اه وأطلق المؤلف في العيب وقيل في  
الدين ان هذا ان كان العيب بما يصير لا يتقاع بالمستأجر فان كان لا يصير لا يتقاع به في العقد لا ر ما ولا يحلر للسأجر كالعقد المستأجر  
ذهب إحدى عيبيه وذلك لا يصير بالحكمة أو سقط شعره أو سقط في الدار المسأجرة حائط لا يتقاع به في سكنها الى آخره خلاف  
ما اذا كان العيب الحادث بما يصير لا يتقاع به اذا كان يصير لا يتقاع بالقبض ان رجع الى العقود عليه وأوجهه الخيار فله أن  
يمسح ثم اعلى المسح اذا كل المؤخر حاصر اه ان كان عا سا حداث المستأجر ما يوجب حق المسح فليس للسأجر أن يمسح  
لان مسح العقد لا يجوز الا بحضور العاقدين أو من يقوم مقامهما ولو كان لا يصير بها فليس له المسح كالعقد المستأجر اذا ذهب  
أحدى عيبيه وهي لا يصير بالحكمة أو اذا اراد اسقط منها حائط لا يتقاع به في سكنها وان كان يؤخر في السكنى أو الخدمه كالعقد اذا  
من من أو اداه اذ رت أو اذا اراد اسقط منها حائط يمسح به في السكنى ولو اسأجر دار من سقط من أحد حها حائط أو مسح مانع  
من أحد حها أو وحدي أحد حها عيب يقص السكنى فله أن يركه ما جعما اذا كان عده عليه ما عده واحد اه قال الشارح لان  
العقد يمسح سلامة البدل فادالم يسلم فاشتره فله أن يمسح بكل البيع والمعمود عليه هذا للمنافع وهي تحدد ساعة فساعة لها  
وخدمين العيب يكون حاد ناقص الفصل في حق مانع من المنافع فيوجب حيار الفسخ فدا فعل المؤخر ما رال به العيب فله حيار  
للسأجر لان المؤخر قد راد قبل الفصل والعقد يتجدد ساعة فساعة فلم يوجب فماني في عقد فسخ احتيازا للمسح وادان  
استوى للمستأجر المنفعة مع العيب يلزمه جميع البدل وفي الطبرية وذلك اما ان يكون من قبل أحد العاقدين أو من قبل  
المعمود عليه وفي التخر يد اما ان يجمع الاتقاع أو يقص الاتقاع بالمسح ولما تنوع العيب الى هذه الارواع شرع بمن انواع  
فقال رجه انه يجوز ان الدار واقفعا ماء الصبغة والرجى يمسح المسح الاحارة هذه الاشياء ولويين المؤخر الدار وأراد  
المستأجر أن يسكه في بقية اللدة فليس له أن يتبعه من ذلك وكذا ليس للمستأجر أن يجمع منه وفي الوارد بين المؤخر الدار كلها  
قبل المسح فله مستأجر أن يمسح اعتقاد شاء وهو محال فالتقدم ولو اسطاع ماء الرجي والبيت وفي ما يتبعه به لغير الطحن فعليه  
من الاحار حصته لانه بقي شيء من المعمود عليه فاذا استوه لزمه حصته وقوله وخرب الدار الى آخره يفيد ان الاحارة تفسح  
هذه الاشياء وفي الحجرة الاحارة الرجي لا يمسح بانقطاع الماء وفي الخامة فان بي الدار بعد المسح فليس للمستأجر أن يسكه  
وفي التارحية والسبينة المستأجرة اذا انقصت وصارت ألواحهم أعيدت مسحه أخرى ليجر تسليمها للمستأجر اه ومثل اسطاع ماء

الرضى امكان الخروى التارسية ولو اسأحه يبرع اوصه منده ثم بدانه ان لا يروع كن عدرا ولو اسأحه ارضا ليرعها  
 معرفت اوتوت اوسعت كان ذلك عن اى فسجهاوى الاهنى استأخر ارضال روعها شأه ماه ووعها ذلك وأساب الروع آفة  
 وذهب رقت الراعة تلك لروع فازداد ان يروع ماهو اقل منه ضررا او مثله فله ذلك والاصحت ولومه ما مضى من الاسرة قيد  
 ما فطناع الرضى لحدودى القصاص الى الرضى فان كان القصاص فاحشاه حتى السح وان كان غير فاحش فليس له حتى الفصح قال  
 الدورى اذا صار للجن اقل من نصف الحقة اولا فمواش قال رحمه الله يجوز مسح موت أحد المتماقين ان عتدها  
 لعمه دل الشارح وفيه اشارته الى انه لا يحتاج الى حكم الحاكم اه والطاهر ان فيه اشارة اليه قال فى الميبد والمريد وقال  
 به صمهم لانك يروع الامر الى القاصى ويقضى ما يصح ولا يحتاج الى ذلك الى الدعوى والقصاص الى ذلك طر نقان أحد هما ان يروع  
 الامر الى القاصى بالفصح الثانية ان يبيع العين المؤجرة وعك الماتى فيها الصحة واساس الاول وهى طر يفهما راء الهبر وقال  
 السامى لا تنطل بموت أحدهما ولو ان التقيد بقدر ساعة فساعة حسب حدوث المسعة فادامات المؤجر انتقل الملك الى الوارث  
 وسعته اليه والمافع المستحقة ما عقدته المبالغة للمؤجر وقد مات وهو مفسح قال فى الثانية يروقص عما اذا استأجر دابة الى  
 مكان معين مات صاحب الدابة وسط الطار بق كان للمستأجر ان يركبها الى المكان المسمى وقد مات أحدهما او عقدته هالفه  
 وأحت بان ذلك للمصرورة وأنه يخاف على نفسه وماله حيث لا يجد دابة اخرى فى وسط المعارة ولا يكون ثم فاص يروع الامر اليه  
 حتى قال بعض مشائخنا من وحده ما عاى اخرى يحمل علمها متاعه يتقص أو وحده قاص يتقص اه وفى المحيط اذا مات رب الدابة  
 نظر القاصى ماهو الاصلح لا يورق ان رأى بيع الحل وبعطه الثمن أسع للورثه فعل وان رأى ابقاء الامارة فان كان ثمة فالاصل الاقاء  
 وان كان غير ثمة فالاصل فسخها فان فسخها وأقام البعثة أو فاه الكراءه عليه بحساب ما بقى ولو انفق المستأجر على الدابة شيئا  
 لم يحسبه الا اذا كان بادن الماتى اه وفيه اشارة الى ان أحدهما يروع يترك الى الحادو تكون على المستأجر أو رعى  
 ورثه ما بقى من الاخر لهما كما يصح بالاعادة تنق بالاعادة اه وأطلق فى الموت فشمع الموت الحسكى كالارزاد وكذا فى المحيط  
 وفى النجيرة وإذا سكن بعد الاصحاح بمر عقد الفصح ان كانت معدة ثلاث اعماله بمره أو ثلث والافلا لاه عاصم قال رحمه الله  
 يجوز ان عقده بالعمرة لا كوكيل والوصى والمتولى فى الوقت يجوز يبيع لا يصح بموت أحدهما اذا كان عقده بالعمرة كذا كرم لبقاء  
 المستحق عليه والمستحق لو مات العقود له ان يطلب كرم ادا مات أحد المستأجرين أو المؤجر من نطقت الامارة فى سببه  
 وبقيت فى نصب الحى وقال فر مطلق فى نصب الحى أيضا لان الشيوع مانع من محبة الامارة فليادك فى الانشاء لاقى الفناء  
 لانه يفسخ فى الفناء ما لا يفسخ فى الانشاء وأطلق فى الوكيل فشمع الوكيل بالاحباب والوكيل بالاستئجار قال فى النجيرة وأما  
 الوكيل بالاستئجار اذا مات تنطل الامارة لان الوكيل بالاستئجار يوكيل شراء المافع فيصير مشتري اليه ثم يصير مؤجرا من الموكل  
 اه اقول لم هذا اذا لم يسل الى الموكل أم الوكيل لا ينطل فتدوره وفى الطاهر نقا محرر خلا ان يستأجر دارا فبها سلة للموكل فاستأجرها  
 للمأور وسلمه فزاد ان بعدهم فملا كرم حتى تمت السلة قال ابو يوسف لأوع عليه ولا على الأمر وقال بتجديك الاخر على الأمر  
 ولم يشعر لما اذا فسخ الناظر الاخر ثم شيئا أو غيره من مات فمقوله اذا كان الوقف اهلوا له العله للناس فاس وقضى الاخره مختلة  
 ثم مات فسل انتهاء المدة وفى الفتاوى وغيره لادى انتقل له الحق أو بأحد من المستأجرين أو من اكل اليه الموت فان كان الميت  
 ترك ما لا يرجع فذلك على ماله وان لم يترك ما لا يرجع للمستأجر فشيء وصاح عليه وان كان الناظرى وقص غير أهلى مات بعده  
 البعض قبل اتماء المدة لا يصح ذلك عليه ويرجع على حقة الوقف وفى مال الميت المتروك قال رحمه الله يجوز مسح بخيار الشرط  
 يضى اذا شرط المؤجر أو المستأجر خيار السروط وشرط كل منهما خيار السروط ثلاثة أيام فلان يفسح الاخره فمعهما وقال الامام  
 الشافعى لا يصح شرط الخيارى الاخره لان المستأجر لا يمكنه رد العقود عليه كما ان كان الخيار له وان كان المشروط له الخيار  
 المؤجر لا يمكنه التسلیم أيضا على الكمال لان المافع تحدث ساعة فساعة ولما أنه عقد معاوضة ولا يحجب قصصه فى المجلس ويحتجمل  
 الفسخ بالالة فبحر وشرط الخيار فيه بالسبع ولا ان خيار شرط فى البيع للترقى فكذلك فى الاخره لانها تهم بعتة من غير ساقفة  
 تأمل فيمكن أن يقع غير موافق فيحتاج الى اقالة له يجوز اشتراط الخيار فيه بخلاف الكساح لانه ليس بمعاوضة فلا يصح شرط  
 الخيار فيه وتلافى الصرى والسلم فلا يصح شرط الخيار فيه ماله به مع علم القاص المستحق بالاعتد والعقد بهما موجب للقبض

في المجلس وفوات بعض المعقود عليه لا يمنع الرد بالعيب فكذلك الشرط للصحة لا يمكن فسح البيع في جميع  
 البيع والصورة لا تترى أن المستأجر يحضر على القضاء بعد مضي موصى المدة من غير شرط الخيار للصورة وفي البيع لا يجزى  
 عليه بعد هلاك بعضه لعدم الضرورة وقد تشبه في البيع أنه يشترط حضور الآخر في المصحح وقد تقدم الصحيح هناك قال  
 رحمه الله يجوز خيار الرؤية في أي موصح خيار الرؤية وقال الامام الشافعي لا يجوز واستحار ما لم يره لاجلها قلت الخياطة العامة  
 الجوار إذا كانت معصية للزنازع وحده لا يعصى إليه لأنه لم يوافق رده فلا يمنع الجواز فأدرك أنه ثبت خيار المصحح لأن العقد لا يتم  
 ما زالوا صابدون العلم وقال عليه الصلاة والسلام من اشترى ما لم يره فلا خيار إذا رآه ولأن الأجرة شراء المصانع فتناولها  
 الحديث قال رحمه الله يجوز فسخ العذر وهو غير أحد العاقدين عن المصطفى في موحه لا تتحمل ضرر رائد لم يستحق به يمكن  
 استأجر رجلا ليقطع صرصة فسكن الوضوح يجوز يعني تفصح الأجرة بالعذر الذي هو الشرع عن المصطفى في موحه العقد لا تشمل ضرر  
 رائد لم يستحق بالمعقود أي نفس العقد كمن استأجر الخ و قال الامام الشافعي لا تنسخ ما لا اعتبار الا بالبيع لأن المادع عنده عمله  
 الاعيان كما تقدم وقد فسر العذر في التحريم حديث قال والعذر أن يحدث في العين ما يمنع الاتقاع به أو ينقص المدفعة وفسره في  
 الهداية كما فسر المؤلف وفي المحيط وكل عذر يمنع المصطفى في موحه شرعا كمن استأجر رجلا ليقطع صرصة فسكن الوضوح تنقص  
 الأجرة من غير بعض لأنه لا يذوق في فناءه فتنتقص ضرورة وكل عذر لا يمنع المصطفى في موحه العقد شرعا لكن لا يمكنه المصطفى إلا  
 بضرر زائد بمره ما به لا ينتقص إلا بالنقص وهل يكون قضاء القاضي والوصي شرط في القضاء كقوله في الربادات وحده قضاء  
 القاضي شرط قال شمس الأئمة السرخسي هو الأصح وذكر في المبسوط والخامع الصعبر أنه ليس بشرط ويؤيد العاقد بالنقص وهو  
 الصحيح وقد تقدم الكلام عليه وفي الخلاصة وإن أهدم منزل المؤجر وليس له عمل آخر وأراد أن يسكن البيت المؤجر ويصح الأجرة  
 ليس له ذلك ولو استأجره كانا لبيع فيه ويشترى فأراد أن يترك هذا العمل ويعمل غيره فهذا عذر اه وفي المحيط ذكر في فتاوى  
 الأصل أن عيباً له العمل الثاني على ذلك الدكان ليس له انقص وهو المستأجر لبيع الطعام ثم بدله أن يأخذ في عمل آخر فليس يعتبر  
 في الأصل وقال في الأصل إذا استأجر حائراً لبيع فيه الطعام ثم بدله أن يسكن في سوق الصيارف فهو عذر وفي التحريم بدله أن يسكن  
 في عمل أو صناعتهم بدله أن يترك ذلك العمل فإن كان ذلك العمل ليس من عمله وهو عما يعاب به كان له أن يفسخ اه ومن الأعداء  
 المرحبة بفسخ شرعاً واستأجره ليقطع يده لا كونه فيها بغير أمر اه وفي التتارحية ولو استأجره لأجحة وأقصدهم بدله أن لا يعمل  
 كان عذراً ولو امتنع الجائر عن العمل في عده الحاله بغيره عليه قال رحمه الله يجوز أو ليطبخ له طعاماً للوليمة فاحتاجت منه يجوز يعني بحوله  
 أن يفسخ العقد في هذه المسئلة لأنه لا يمكنه المصطفى لا تتحمل ضرر رائد لم يستحق بالعقد ويطبق به ما لو استأجر ليطبخ له طعاماً  
 لتقوم الأمراً والحاح في تقديم الأمير والحاح في التتارحية استأجر رجلاً ليطبخ له وليتقطع قبضاً أو يني يتنا ثم بدله أن لا يعمل  
 كان عذراً قال رحمه الله يجوز أو حائراً ليطبخ فيه فأفلس أو أخره ولم يدين بدين أو يني أو مقرر ولا مال له غيره يجوز يعني لو استأجر  
 حائراً ليطبخ فيه فأفلس كان عذراً في المصحح ولم يذكر المشرح الذي يستحق به الأفراس وسد كذلك وقوله حائراً مثلاً قال في  
 الجامع الصعبر استأجر الخياط غلاماً ليطبخ معه فأفلس الخياط أو مرض وقام من السوق فهو عذر يفسخ به وتأويل المسألة إذا كان  
 يحيط لنفسه أما إذا كان يجيد باجراً أو من مال الخياط الخياط والمخيط والمقرص فلا يتحقق الإفلاس فيه وقال محمد في الخياط  
 الذي يحيط لغيره ماجة لا يتحقق الإفلاس إلا بان تظهر حياته للباس فيمتنع عن تسليم الثياب إليه اه فظاهر أن الإفلاس في  
 التاجر مان يظهر ذلك فيه فيمتنع الناس من معاملته وله أخره ولم يدين بدين بدين يعني له أن يفسخ في هذه الحالة وإما جامع بين  
 هذه الأمور ليعين أنه لا فرق في ثبوت الدين بين العيان والبيان ولا فرق في ما يلم بالدين في الكل فيجوز عليه ويلزم عليه كما تقرر  
 في كتاب الدعوى قال الشارح ويحصل الفسخ بالرغم إلى القاضي والقضاء به وقيل بيع أو لا فيحصل الفسخ في ضمن البيع قال  
 رحمه الله يجوز أو استأجر دابة لفسر فيها ففسر أو لا للمكاري يجوز يعني لو استأجر دابة لفسر عليها ثم بدله أن لا يفسر فهو عذر يفسخ  
 به ولو لم يكن للمكاري لا يعتبر لأن المستأجر يلزم ضرورة ومشفقة ورعاية بما قصد كالحج وطول العزم والمكاري لا يلزمه ذلك  
 الضبر ولاه يمكنه أن يتعدى و يرسل غيره وكذا الوضوح من لماد كذا وروى السكري أنه عذر في حق المكاري لأنه لا يبرر وعن  
 ضرر ولأن غيره لا يشق على دوابه مثله وقوله دابة ودابة مثله مثال قال في الأصل استأجر عذراً ليجده في الضرر داراً

ويكفيهم بدله السهم فهو عدله أي يمسح به ولو بدلا من السعداء والدار فليس بعدوا ولا يصح فان قال المؤخر للقاضي انه لا يريد  
السهم وقال المستأجر أنا مؤثر بدله السهم للتأمينية وللمستأجر مع من تسافر فان قال مع فلان وفلان فانقضى سألطما هل يجرس  
معكم المستأجر وهل استعد السهم فان قال نعم فالأصل العاقبة بحاصل المستأجر فانتهاك عرفت على السهم واليه  
مال التكري والندوي ولو خرج من المصير مما يحتمل فندتحت فاقصدا للسهم الذي د كوت كدائي الخلاصة وعبرها  
وفي الخلاصة فان لم يترك السهم ولكن وحده أو حصصا منها فبدا ليس بعدوا ولو اشترى سيرا ولا أراد الجول فيها فبدا ليس بعدوا  
ولو اشترى اندوهو بعدد قدر رجعتة بخر ولو اشترى حصصا أو أرض مستأجرة أو مستعمرة فاحتقرت في أرض غيره لم يصح له  
حصص الزرع حقه والحاصل جمع حصيدة وحصيد وهما الزرع المحمود والراد ههنا ما بقي من أصل الزرع في الارض ولا ينبغي ان  
هذه المسئلة حقها ان تدكر في الحيايات وطبدا ذكر في الطبابة مسائل متشورة واعلم ان بعض لان هذه الاشياء تسبب وشرط  
الصافي انه ندى ولم يوجد فصار كالجوهر شرا في ملك نفسه فتطلبه انسان علفا ما دارى شيهما في ملكه فاصاب انسانا  
حيث يصح لانه ماسر فلا يشترط فيه التعدي لان الماشية عليه فلا يسل حكمها بعدو والسب ليس بعله فلا بد من التعدي  
ليتضح ما له واحدا في الحاصل في مثله مباح ولا يضاف التصالبه قال شمس الآلاته السرحى هذا اذا كانت الزاوية عبر  
معارفه فان كانت مصلحه به يصح لانه يعلم انها لا تستقر فلا بعدو فيصن وفي الخاتبة لو كانت الزاوية عبرا كذا يصح  
استحسانا ود كفي في الهامة معر يا الى التمراسي لو وضع جرة في الطريق فاحرق شيئا ضمن لانه متعدد ما يوضع ولو رفعته الزاوية  
الى شيء فاحرقته لا يصح لان الزاوية سمحت فله ولو أخرج الحداد الحد يدس النار في مكانه فوضعه على ما يطررق عليه وضره  
بالظفره وخرج شرار النار الى طرف العامة وأحرق شيئا ضمن ولو لم يصرمه ولو كس أخرج الزاوية فاحرق شيئا لم يصح  
ولو سقى أرضه سقيا لا تحتمل الارض فتعدي الى أرض غيره ضمن لانه لم يكن متعديا عما فعله بل متعديا قال جواهر راده  
وشمس الآلاته السرحى اذا أوقد نار اعطيا في أرضه بحيث لا تحتمل وتعدي الى الزرع غيره وأخذه يصح لانه له اه وفي  
السعية فرقها بين الماء والنار وقال اذا أوقد نار اعطية في أرضه فتعدي فاحرق شيئا لا يصح لان النار من شأنها  
الطود بخلاف ما زاد اطلاقا من ماء بحيث لا تحتمل فانه ضمن لان الماء من شأنه السيلان وفي فتاوى أهل سمرقند أوقد في النور  
نارا لا يحتمل فاحرق بيته وتعدي الى بيت حاره فاحرقه ضمن وفي فتاوى العسلى رجل يجرى ملكه أو في ملكه عبره سار فوقت  
شرارة من بابه على ثوب انسان فاحرقته ضمن وفي الذواجر عن أبي يوسف ان من من النار في موضع له المرو ووقعت الزاوية فاحرق  
شرارة في ماله انسان لا يصح وان مر بها في موضع ليس له حتى المرو يطران هت منها الزاوية لا يصح وان وقعت منه شرارة  
ضمن وفي التتمة سألت والدي عن الدصار بدق البيات في حانوته وانهدم فاحرق حاره هل يصح فقال يصح لانه مباشر قال  
رجحانه بخر ولو أوقد سباط أو صناع في حانوته من يطرخ عليه العمل بالصمصح بخر وهذا استحسان والعياض أن لا يصح  
وقد هذه المسئلة ان تدكر في كتاب الشركة ووجه الاستحسان ان هذه شركة الصانع وليست بما حارة لان تفسير شركة  
الصانع ان يكون العمل عليهما وان كان أحدهما متولى العمل بمحاقفه والآخ متولى القول لوحاقته واذا وجد ماله سليل  
الى الحوار وهو متعارف بوجه التولى لصحته فيكون العمل واحدا عليهما والآخ بينهما على ما عرفت في موضعه قال الشارح  
وقول صاحب الهداية هذه شركة الوحد فيه نوع اسكال فان شركة الوحد أن يشاركوا على أن يشترى بوجوهها ويبيعا وليس  
في هذه الشركة بيع وشراء واعلم ان شركة الصانع قال في العياضة شركة القليل هي أن يشتركا على أن يتقمل الاعمال وهما  
ليس كذلك انهما اشتركا في الحاصل من الآس وليست شركة صانع وأحببت ان الشركة في الخارج تنصى الشركة في التقليل  
فثبت فيه اقتضاء ادليس في كلامهما الاتخصيص أحدهما بالتقليل والآخ بالعمل وتخصيص الشيء ماله كذا في الحكم عفا  
علاه فانما الشركة في التقليل اقتضاء اه وفي التنازحية دفع الآخر مقرة بالعلف ليكون الخارج بينهما صميين والخاتمة  
اصحاب القرة وعياضه أجرة مثل المدفوع اليه ونعم العلف وشبهه لودفع الساحة الى آخر بالصم ولودفع بذرا العليق الى  
امرأة بالصم فقامت عليه حتى أدركت بالعليق لصاحب الدرد وعلى صاحب المدفوعة العلف وأجرة مثلها وفي فتاوى أبي الليث  
دفع الى امرأة قد دردد الفوم عليها فسقطت على أبي العليق بينهما صم فان فو ثمرة المصارب وكل العليق لصاحب الدرد وعليه آخر



المحل ونحو الادوارى ولوعص من آخر دود العرويص النحاح فامسكه حتى خرج العلق والفرح قال شمس الائمة الحلوانى ان  
 خرج معه وهو لصاحبه وحل له عمر بنى مصر آخر فقال لرجل اذهب اليه وطالبه بالنس وادافصه فلك عشرة ففعل فله آخر  
 مثله اه ولما قل ان يقول هذه مكرره مع قوله فميسر وعمل ان اشرك حياتان واحباط وصاع فلما ذكره كرهك شركة  
 الصانع فصدا وهما بنى ما دافع العقد على شركة الصانع صفا فهذا الاعصار لا تكرار قال رجهاته في ولو اسأخ حلا  
 ليعمل عليه بملوا راء كنى الى مكنة صح وله التحمل للمعاد في والعصا أن لا يجوز للجهالة وهو قول الامام الشافعى ووجه  
 الاستحسان ان هذه الجهالة رول منصرف الى المعارف وله المعارف من الخل والاراد العطاء وعبر ذلك عما هو معلوم عند أهل  
 العرف لا يقال هذه مستكرره مع قوله وان استأخ حجاز اولم يسم ما يحمل فله ان لم يكن ما يحمل فكأن الجهالة فافنه وهما  
 بنى ما يحمل فكأن يسيرة لانه بنى الخل ولم يسم قدره قال رجهاته في ورؤى به أحب في يعنى رؤى به المكارى التحمل والزاك  
 وما يذهبها أحب لانه يعلم الجهالة وأقرب العلم ليعنى الرضا قال رجهاته في ولما دار راد فكل منه ردعوصه في يعنى اذا  
 استأخ رجلا ليعمل عليه مقدار من الزاد فكل منه فى الظرف بنى ردعوصه وقال بنى الشافعه لا رد لان عرف المسافر من  
 اهمها كاون الزاد ولا يردون والمطلعي يحمل على المتعارف بحرف الماء حيث يكون له الزد من العرف سوى رده ولما انه اسحق  
 عليه حمل مقدار معلوم فى جميع الظرف بنى فله ان يستوفيه فصار كالماء والعرف مشترك فان بنى المسافر من ردون ولا يلزم  
 عرف المعص أو يحمل ففعل من لا يرد على اهم استعدوا فلا يلزم عه ويردعوصهم وهم المحامون اليه قال رجهاته في ووضح  
 الاحارة وفسحها في لان الاحارة سعة ساعة وساعة وهذا معنى الاضافة وفسحها بغيرها كما اذا أضاف الاحارة الى رخصان  
 وهو فى شعبان وكذا اذا أضاف الفسخ الى شوال وهو فى رخصان وفى اتمه اذا قال أحسبك هذه الدار عدا محور ولو قال اذا  
 جاء عه قد أحسبك هذه الدار ما طل لانه يعلى وهو لى بكر عورى اللفظى ولا خطر فى هذا الى الاحارة وبه هى وعن ابن سبابة  
 عن أنى رخصان أحسبك دارى تكدا اذ اهل كذا يجوز فى الاحارة ولا يجوز فى السهم قال رجهاته في والمرارة والمعاملة في يعنى  
 ووضح المرارة أضافا للافه الى المستعمل كما اذا قال وهو فى شعبان رارعتك أرضى من أول رخصان تكدا ووضح أضافا للمعاملة  
 وهى المسافاة قال سقاييتك يستنى من أول رخصان وهو فى شعبان تكدا لان المرارة والمعاملة احارة فمعنى بالاحارة هل  
 رجهاته في والمساربه واوكله في لانها من باب الاطراف وكل ذلك يجوز اضافة قال رجهاته في والوكالة له في لا لها الزام للبال  
 ابتداء فتحوزا صافتها وعليقها بالمشروط كل سكر لكس فيها عليك لظاله فلا يجوز بعلها بالشرع المطلق بل بالشرط المتعارف  
 قال رجهاته في والايضاء والوصية في والايضاء اقامة الشخص مقام نفسه والوصية هى التملك وكلاهما مضاف الى ما بعد  
 الموت لانهم لا يكونان الامم حين اداء الاضاء الى الحال لا يتصور الا اذ اعمل محاراض الوكالة قال رجهاته في والصاء والامارة في  
 يجوز بعلها بالمشروط وادافهما الى الزمان لانها ما يوصيه وهو نص حصن خاز بعلها بالسر والاصل فى ذلك انه عليه  
 الصلوة والسلام أمر بدين حارنه ثم هل ان فى يد خمر وان فى يد خمر فمعدناته من رواحه قال رجهاته في والطارى  
 والعتى والوف مصاف في لا يحى ان قوله مصاف نص على الحال وهو قد ليد كورات كاه ودر الكلام ونصح كل واحد  
 مباحال كونه مصاف الى الزمان المستقل قال رجهاته في والاسم واخريه وفسحه والفسقة والسرقة واله والسكران والرجحه  
 والصلح عن مال واواء ابنى في يعنى هذه الاشياء لا يجوز اضافة الى الزمان المستقل لانها عليك وهذا ممكن بغيرها في الحال  
 فلا حاجة الى الاضافة وقد تقدم والله تعالى اعلم

### في كتاب المكاتب

هل فى الهابة أو رد الكفانة بعد عقد الاحارة لماسة ان كل واحد منهما بعد استعاد منه المال عقابه بالنس بماتى الى رجه  
 يحتاج فيه الى ذكر العوض بالانجاب والقول بطرف الاضاء وهذا رضى البيع ولطارى والعتا وهذا مستدرك لانه  
 رد على ان يقال انه وقع الاحراز بهذا التبدد كره من غير ذلك الاشياء اشترته أيضا فامسكه بخصيص بانك اشترته بالتد كرودم  
 الاحارة لان المنافع نمت لها حكم المال لصورة حلال الكفانة والكلام فى المكاتب من أوجه الاول فى معناه لغة الباقى فى  
 معناه شرعا والثالث فى ركه والارابع فى شره حواره والخمس فى دليله السادس فى حكم حكمها والسابع فى صفة وانما





قبل الكتابة العسدة على لامة في حاشي المولى بل انفسح ولم لا يعمل افساده على الوطء دليل على السحج من بهالة عن الوطء المحرام  
 فلما استراط الوطء لصعد في الكتابة من بعض على انه انطق هاستوفيا بالمطرطه علم ان يكون فصاعلي بشرير العتد لاعلى وسجده  
 وجاه دليل على الفصح واقل قول للدلالة مع الصريح والحق حتى لو هفت الكتابة سب آخر لا ما شرط الوطء وهما وطم ان يجعل  
 ذلك فصحا اه ولوحي المكتات على انسان خطأ فانه يسمى بالاقول من قيمته ومن أرض الخباية تتعذر الدعوى فان اعتقه المولى  
 من غير علم بالخباية فله الاقل من قيمته ومن أرض الخباية ولو غير ورد في الرق حكمه كالرقيق كما علم في مكانه وان حى جناية  
 حنا فصل أن حكم عليه بالخباية الاولى لا يحكم عليه الا بيمين واحدة وان حكم عليه بالخباية الاولى حتى حى ثانيا فانه يلزمه قيمة اخرى  
 لانه لما حكم عليه بالخباية الاولى فقد انتقلت الخباية من رفته الى هفت فصارت اثنا عشر في الخباية الستة افرق من حداد بين مادا  
 حمر المكتات ثم اقل قارة الطرقي فوقع هو انسان فوجب عليه أن يمين في قيمته يوم حمره فادار وقع فيه آخر لا يلزمه أكثر من  
 قيمة واحدة سواء حكم الحاكم بالاولى أو لم يحكم ووجه الفرق أن هذا الخباية واحدة وهي حمر البئر عتق من مائة قدم ولو سقط حائله  
 المائل على انسان بعد الاشهاد عليه بنفسه قتل عليه ان يمين في قيمته وادار وحدي دار المكتات قبيل فعله ان يمين في قيمته  
 او اصاب قيمته أكثر من القيمة من مائة عشرة دراهم فان حى حياية عبدان قتل انسانا قتل به فان حى غير المكتات عليه فان  
 كان حسا فلا رسله والأرض أرض العبد أما كون أرضه ولا أرضه وأحق عاقبه وأما كون أرضه أرض العبد فلا عتد  
 ما بقي عليه درهم كذا في الدائع محصر فالرجاء الله في وان كانه على جرأ وحدر بر كوش ووع في الكتابة العسدة بعد الصبيحة  
 لان العسدة تتلوا بالصبيحة يمي لو كانت المسلم عده المسلم أو الكافر في دار الاسلام على جرأ وحدر بر فالكتابة فاسدة لان الحمر  
 والحمر راسين على حق المسلم فلا يصلح عوضا بعد العتد لان سمية ما ليس بمعتق وفي سق ما يحتاج في اليه تسمية الدل توجب  
 فساد العتد كالعبد ولو أدى الحجر لا يعق ولو أدى القيمة عتق اه والظاهر أن المسلم ما تفرق وكل دمياني كتابة عده المسلم على جرأ  
 حمر به الكتابة فاسدة لانه لو كان كافرا أو مسل بعد فسادت بالاسلام في المقاء وفي الأشداء أولى ولو كانت عده الكافر على جرأ  
 أو حمر به والظاهر انها صحيحة ويعتق باء ذلك ولا سعاية عليه أحل من فوطم بئلك ان يوكل فيما لا يملكه وفيه مائة ولو ناعلى شر  
 أو حمر به لانه لو كانه على مئة أو دهم فالكتابة باطلة فان أدى لا يعق الا اذا قل ان أدبت الى فانت حر فيعتق لاجل اليمين لا لاسل  
 الكتابة كذا في شرح النحاوي أصاوفي الحجة لو كانت على جرأ وحدر بر عتق بأداء القيمة قبل ابطال القاضى لان الكتابة اذا  
 فسد بعد الفاسدة لكونه ليس على ما اعتقدت الكتابة على القيمة فيعتق بالعتق بأدائها اه وفي المتن لو كانت على ألف  
 وروى من الحمر فهي فاسدة وفي المسوط لو كانت على ألف على ان كل واحدة ذلك بد وهي فاسدة وان ولدت في الفاسدة ثم أدت  
 عتق ولدها فهو في شرح النحاوي والفرق بين الحائرة والعسدة ان في الفاسدة الأولى ان يردده الى الرق ويصنع الكتابة بعد  
 رساه وفي الحائرة لا يصح ابرسا العبد والعتد ان يصح في الحائرة والعسدة جبهه بمرصا المولى وفي المسوط ولو كانت كساية  
 فاسدة ثم مات المولى فأدى المكتات الى ورثته عتق استحصا اه قيدنا بدار الاسلام لان المسلم الذي كان في دار الاسلام لو دخل  
 دار الحرب فكاتب عده المسلم والكافر على جرأ وحدر بر فالحكم كالمو كان في دار الاسلام وكاتب من يعلم بالاحكام ولو قدر برأه  
 أحسن في دار الحرب ولم تعلمه الاحكام فكاتب على جرأ وحدر بر فالظاهر انها صحيحة ويعتق باء ذلك ولا سعاية لانه يعتبر بالجهل  
 في هذه الحلة قال رحمه الله في أرغلي قيمته أو عين لغيره في معنى الكتابة فاسدة اذا كانه على قيمته مئة أو على عين لغيره أما  
 على قيمة مئة فانما يحرم في العتد لا ما احتمل اختلاف المقيمين وحسبها كذلك محمول فصار كالمو كان على ثوب أو دابة لان  
 الثوب والدابة أساس محملة وما هو محمول الحفس لا يثبت في القيمة حتى في السكاح ولان موصو العتد كتابة العسدة القيمة  
 ما تصيب عليها ولا يثبت لو كانت على عده يجوز ويحب عليه عند وسط أو قيمة ولو أتى أحد القيمة بحمر عليها ولو كانت الكتابة  
 على القيمة فاسدة فلا يصح ذلك لانه لو قال القيمة في مسئلة الكتاب ثبت قصد او فساد كرت متصفا ويحتاج الى ان يسمي ما لم يتنازع  
 في القصد وفي الحجة ان أدى القيمة عتق لاها وان فسد حتى تطبيق العتق بالاداء حتى تصادق على ان المؤدى قيمته ثبت ذلك  
 ما تصادق وان احتمل ان افق انسان من المقيمين على شيء يجعل ذلك قيمة فان احتمل ان افق احد هما تأتب الآخر لا أكثر  
 لا يعق ما لم يؤد اوصى قيمته ولو كانت مئة على حكمه أو حكمه لم يحرم ولا يعق بأداء قيمة احدا فلو افرق قوله أو على عين لغيره

كالشوب والمعدود برهما من المكيل والورون غير القديس والمراده شئ يتعين بالتعيين حتى لو كتب على دراهم أو دنانير  
 وهي امبره تحوز الصك كتابة لاها لا تتعين بالتعيين وعن الحسن نحو الكتابة على مال العبد وجه ظاهر الرواية أن العين في  
 المداوصات معقود عليها والقدرة على تسليم المدة وعليه شرط للصحة في العقود التي محل البيع وتسلم تلك العين ليست في  
 فسخه وانصح سميته خلاف ما إذا كان الدل غير معين لأنه معقود عليه ولا يشترط القدرة عليه ولو أجاز صاحب العين ذلك  
 روى عن محمد أنه لا يجوز وهو ظاهر الرواية كذا في العناية وعن الإمام أنه يجوز إن لم يجر غيراً بعد الاجارة بحسب تسليم  
 العين وعدم الاجارة بحسب تسليم القيمة وروى الثاني عن الإمام أنه لو ملك القيمة وأدى لم يعتق إلا أن يكون قاله للمولى إن  
 أدت فأتى سرود كصاحب الاملاء أنه يعتق بالبيع قال المولى أن أدت إلى فأتى سر أو لم يقل كما لو كان على حر وحماد كـ  
 عن الإمام أن العين لم يصح بدلا في هذا العقد بسميته لأنه لا يشترط على نفسه ولا يصدق بالعقد أصلاً قال رحمه الله **ب** أو عتاة  
 ليرد عليه سيده وصفاً منه **ج** قوله فهد هذا حر قوله وإن كتب على ما لم يرده عليه سيده وصفاً فالكساة فاسدة  
 على قول الإمام ومحمد وقال أبو يوسف الكتابة صحيحة وتسم الماتعة على قيمة المكاتب والوصيف الوسط هما أصاب الوصيفة الوسط  
 يسقط عنه ويكون مكاتباً وتقس الماتعة عاتقاً لأن كل ما جاز إرادته العقد عليه حارساً من العتاة والكتابة ولهما بدل  
 الكتابة نحو قول القدر فليصح كذا إذا كتبه على قيمة الوصيف هذا لأن الأصل المدكور صحيح فيما ادّعى الاحتشاء من غير أن  
 يؤدي إلى فساد العقد وهما استثناء السهم من الدراهم غير صحيح لأن الوصيف لا يمكن استنائه من الداهية إلا باعتار القيمة  
 وتسمية القيمة بفساد العقد ولأن هذا العقد يشتمل على الكساة والبيع لأن ما كان من الداهية يرد إلى الوصيف الذي يرد للمولى  
 بيع وما كان من عتاة الرقعة المكاتب هو مكاتبه فيظل له المثلث وهو صفقة في صفقة فلا يجوز لأهله عنها وإذا كانه على  
 حيوان وبين حسبه كالعبد والفرس ولم يمس منه تركاً أو هدى ولا الوصف له حيداً وردى حارب الكتابة ويصرف إلى الوسط  
 ودر الإمام الوسط ما قيمته أرعون وقالوا على قدر علاء السرور حصه ولا يطر في قيمة الوسط إلى قيمة المكاتب ويجزى على  
 قول قيمته وانما يصح العتمة مع الخالة لا ما ينسبة فصار كالمكاتب وحصل الأصل الحصاد ولها أن يقول مقتضى هذا التعليل  
 أن لا يصح الكتابة قياداً كانه على ما به على أن يرد عليه عتامة ما لأن قيمة العين محو له جهالة فاحشة ولهذا لو كتبه عليها  
 لم يصح وقصر حواها إذا شرط على أن يرد عليه عتامة ما لم يصح بالاحاق بقوله في الكسوة والدرور والفرز وفي المدسوط ولو كانه  
 على جراً وسرر فسد فإن أداه قبل أن يتراعى إلى القاضى وقد قاله أن أدت فأتى سر ولم يقل فله يعتق وتلزم قيمة نفسه وإدائه  
 المكاتب المال قبل سألوا الأجل فأبى المولى أن يقبله بحره على القول اه قال رحمه الله **ب** هـ فإن أدى الجرع عتق **ج** لأن العتد  
 يعقده وإن كان فاسداً فاعتق بالاداء يعنى إذا كان قبل انقضاء القاضى وفي العناية فإن أدى الجر والجر برعتى وقال رحمه لا يعتق  
 إلا بإدائه قيمة الجر وأطاق في قوله يعتق فشم ما إذا قل أن أدت فأتى سر أو لم يقل وعن أبي حنيفة يعتق أن قال أن أدت وإن  
 لم يقل لا يعتق وطيره ما إذا كانه على ميتة أو دم فله لا يعتق إلا في صورة التعليق لصا في ظاهر الرواية يعتق بإدائه الجر وكذا الخبر بر  
 والفرق بين الخبر والخبر بر والميتة والدم أن الجر والخبر بر مال في الجلة والميتة والدم ليس بمال أصلاً عند أحد فلم يعقده العقد أصلاً  
 فاعتبر بهما معنى الشرط لا غير ذلك التعليق قال ابن فرشته هذا إذا كان السيد مسلماً لأن أسكاف إذا كان عتده الكافر ثم  
 أسلم لا يعتق بإدائه الجر **هـ** وفي شرح الطحاوى فإذا أسلم أو أسلم أحدهما يعتق بإدائه القيمة ولا يعتق بإدائه الجر والفرق بين المسلم  
 والكافر حيث قال في السلم العقد فسد ويعتق بإدائه الجر وفي الكافر صحيح فأقول المسلم لا يعتق بإدائه الجر إذا أسلم لما كان الجر  
 في حقه ليس عال فاعطاه من حاله إرادته التعليق على الاداء يعتق بالاداء والكافر لما كان في حقه مالا فاعطاه إقتفاء التعليق  
 في حقه بل إرادة العرض والإسلام أتى كونه عرضاً والتعلق منتف فلا يعتق بإدائه قيمة الجر قال رحمه الله **ب** ورسمي في قيمته **ج**  
 يعنى إذا اعتق بإدائه الجر وحده عليه أي يسمى في قيمته لأنه وحده عليه ودقته له ساد العتد وقد تعذر الإذلة عتق فيجب عليه كفى  
 البيع الفاعل إذا اعتق المشتري العبد وأطلقه قال رحمه الله **ب** ولم يقص عن المسمى وزيد عليه **ج** هذه المسئلة لا تعلل لها  
 بمسألة الجر بل مسألة مستدة ومعها كاتب عتده على ألف وحدته ما إذا أوعى ألف وحدته فالحكمة ناداه وليه لا تصح بدلا  
 فاعقد فاسد فإذا أدى الألف عتق فإن كان الألف قدر قيمته لم يبق للمولى عليه سبيل وإن كان قيمته أكثر رجع عليه السيد



بل الجزير بالعين والمسلم لا يبيع من وضع يده عليه ككلو عصب الذي حريرا فأسلم فله ان يرد منه بدل العاصب ولو كان الحرير  
غير معين فأسلم أحدهما يتنقل الى القيمة نفس المكاتب أحدان قوطم قيمة القتيبي تقوم مقام عيه وهذا من خواص هذا  
الكتاب والحدثة الذي هذا المبدأ قال وجامعة يجوز عتق نفسه بها يعني يعنى نفس قيمة الحر لان الكتابة عقد معاوضة  
وسلامة أحد الموصين لاحدهما توجب سلامة العوض للاستر وادأى الحر عتق أيضا لنفسه الكتابة التعليل ما اذا الحر كما اذا  
كتب المسلم عبده على حر كما تقدم قال في المكاتب هذا ذكره بعض المشايخ كالقاضي طيهر الدين الشيرازي ونعم الدين الافندي  
والسرخسي والنسائوري وفي شرح الجامع الصغير وفي شرح الطحاوي والقرائني ولو أدى الحر لا يعتق ولو أدى التهمة به  
لان الكتابة انتقلت الى القيمة ولم يبق الحر بدلا في هذا العقد لان العقد صحيحا وقع صحيحا على الحر ابتداء وبقي بعد الاسلام  
على قيمته صحيحا على حاله فخرج الحر عن كونه بدلا فيه ضرورة واداءه غير الدل لا يعتق بحرف مسألة المسلم حيث يعتق باداءه الحر  
لان العقد فيه العقد فاسد لا يعتق باداء الدل المشروط لما فيه من معنى التعليل ويصم لولا قيمة نفسه وقد تقدم فرق آخر  
وفرق في النهاية بقرئ ثالث حيث قال فان قلت ما الفرق بين هذا وبين ما اذا كاتب المسلم عبده على الحر ابتداء حيث يعتق بالعبد  
بأداءه الحر والى وقع الاشتراك ولو يباحث فيه وهو ما اذا كاتب الصراقي عبده الكافر على حر ثم أسلم أحدهما ثم أدى الحر  
لا يعتق مع ان القياس يسي ان يعتق باداءه الحر بالرقي الاولى لان العقد في الاشتداء تأ كاد ابتداءه على الحر قلت الفرق بينهما  
هو ان الكتابة في عقد المسلم على الحر انعقدت مع العباد فاعتق باداء الدل المشروط لما فيه من معنى التعليل لما ذكرنا ويكون  
عليه قيمة نفسه وأماهما فالكتابة انعقدت صحيحة على تدبير اذا بدل اصح اذاؤه وقلت القيمة مقام الخلق ولم يوحدهما معنى  
التعليل باداءه الحر حتى تعتق باداءه الحر الى هذا أشار الامام القرائني في الجامع الصغير اه والله تعالى أعلم

بما لا يجوز للمكاتب أن يبعده وما لا يجوز

الظاهر ان اكتفاء المصنف في عنوان هذا الباب بما يجوز للمكاتب أن يبعده لكونه المقصود بالبيان لا فقد ذكر في هذا الباب  
كثيرا مما لا يجوز للمكاتب أن يبعده قل صاحب العناية لما ذكر أحكام الكتابة الصحيحة والفاصلة فشرع في بيان ما يجوز للمكاتب  
وما لا يجوز ومن حوار التصرف ينبغي على العقد الصحيح اه قال رحمه الله للمكاتب البيع والشراء والسعر في لان مقصود  
السيد من العقد الوصول الى بدل الكتابة ومقصود العبد من الوصول الى الحرية وذلك بما يحصل البيع والشراء وقد لا يتقاسم  
في الحصر فاحتاج الى السهم ويملك البيع والمخاطبة لان عادة التجار يعطونه اطهارا للمساخنة واستحالة ما لقلب الناس وقد يخاف  
في صفقة يربح في أخرى وأفاض إطلاقه أنه يملك أن يبيع بالقد والسيئة والعين العاقش واليسير عند الامام وعندهما لملك ما له من  
العاقش كالماء المأدود له لو راد في الفس أو حله بسبب عيب حار ولو حله من غير عيب لا يجوز وشراء المكاتب وبيعه من  
مولاه حار واذا اشترى شيئا من مال المصاربة ولا يربح فيه حار ولا يبيع المولى ما اشترى من مكانه مراعاة ما بين لقيام شبهة  
لملك له فيه ولو أوصى بعين من ماله ثم عتق فاجار الوصية حار كذا في المحيط وفي المسوط ولو باع من مكانه درهمين درهمين  
لا يجوز لان هذا امر يجر الزاوا المكاتب في كسبه بغير الحر والمكاتب في حق الشفعة فيما يستحقه أو يستحق عليه كالحرف اه  
ولا يقال هذه الأحكام علمت من قوله خرج من يده دون ملكه فيكون نكرا لا لا نقول علمت هناك وان رهن أو أرتهن أو أحر  
أو استأجر فهو حار وليس له ان يقرض مالا لا يقرض مالا لا يكون مكررا فاما لو في المسوط ولو رهن في المكاتب أو مرق  
منه تحب القطع لانه يحتاج اه قال رحمه الله يجوز ان لا يخرج من المصرف ان عده وصليته وهذا الكلام متصل بما  
قبله يعني ان يسافر وان شرط المولى عليه ان لا يخرج من البلد كالموصى له بوعلى التصرف دون غيره كل ذلك تام لان هذه  
لشرط مخالفة لما تقتضيه عقد الكتابة لان مقتضاها فك يحرم البعد على وجه الاستعداد والاحتصاص بنفسه ومبايعه نفسه  
واكتسابه وان لا يتحكم عليه احد ويحصل المال بآتي وحشاء فكاتب هذه الشروط مطلقا والمهر مطعته تحصيل المال قال الله تعالى  
وأخرون بضربون في الارض يتصرفون من فصل ابقوا الكتابة لا يمتل بالشروط العارضة كما تقدم الا اذا كان داخل في صلب  
العقد وهو أن يكون في الدل مثل أن يشترط خدمته أو مكانته على حر أو حرير فيعسده العقد لان الكتابة تنسبه البيع من  
حيث انها تختم الفسخ قبل أداء الدل فيعسده العقد او لم يدر في صلب العقد وتنسبه البيع كالحرف من حيث انها لا تختم

فصنع بعد الاداء لامه اذ مال على حق المولى ومبادله مال بغير مال في حق العدل انه لا يملك نفسه ولا يهدد العقد بالسرقة  
اذ لم يكن في صل العقد كنهما قاي في العتاق والمكس في صل العقد وان يدخل في أحد المدينين والذي ليس في صل العقد  
هو الذي ليس في صل الكسنة لانهما يتقاه وتغير عليه بعض العلماء على قوله ولا يملك نفسه بل يملك نفسه في كل ما يملكه من الخرج وسوقه من الخرج  
من الخرج وتخصيصه في كل ما يملكه من الخرج وتغير عليه بعض العلماء على قوله لا يملك نفسه بل يملك نفسه في كل ما يملكه من الخرج وسوقه من الخرج  
كونه داخل فيهما في تخصيص الشيء وقد يكون ما سارح عنه أحد من كذا اذ هو ما اذ كان الخرج وان امتلك فأنزل  
قول رجحانه في خروج المولى في كل ما يملكه من الخرج وتغير عليه بعض العلماء على قوله لا يملك نفسه بل يملك نفسه في كل ما يملكه من الخرج وسوقه من الخرج  
سواء لا يملكه من الخرج وان كان وما كسب من الخرج في كل ما يملكه من الخرج وتغير عليه بعض العلماء على قوله لا يملك نفسه بل يملك نفسه في كل ما يملكه من الخرج وسوقه من الخرج  
العب فيكون على المولى من روليس في مفسودها وتخرج بنفسها المال واعماله والخصم والاعمال في كل ما يملكه من الخرج وتغير عليه بعض العلماء على قوله لا يملك نفسه بل يملك نفسه في كل ما يملكه من الخرج وسوقه من الخرج  
المفسود منه كسب المال في كل ما يملكه من الخرج وتغير عليه بعض العلماء على قوله لا يملك نفسه بل يملك نفسه في كل ما يملكه من الخرج وسوقه من الخرج  
لا يملكه من الخرج وان كان في كل ما يملكه من الخرج وتغير عليه بعض العلماء على قوله لا يملك نفسه بل يملك نفسه في كل ما يملكه من الخرج وسوقه من الخرج  
حسب لا يجوز وان كان في كل ما يملكه من الخرج وتغير عليه بعض العلماء على قوله لا يملك نفسه بل يملك نفسه في كل ما يملكه من الخرج وسوقه من الخرج  
بما ذكرناه وأما في كل ما يملكه من الخرج وتغير عليه بعض العلماء على قوله لا يملك نفسه بل يملك نفسه في كل ما يملكه من الخرج وسوقه من الخرج  
وقته ما هو والسفة في المحيط روح عنه دأماً فأعقق فاعلم لم يجر لان هذا العقد لا يحسن له حال وقوعه لان الكسنة تخرج في كل  
الخروج الى كسب وهذا ليس من كسب في كل ما يملكه من الخرج وتغير عليه بعض العلماء على قوله لا يملك نفسه بل يملك نفسه في كل ما يملكه من الخرج وسوقه من الخرج  
فأما في كل ما يملكه من الخرج وتغير عليه بعض العلماء على قوله لا يملك نفسه بل يملك نفسه في كل ما يملكه من الخرج وسوقه من الخرج  
ولا يجوز هذه الكسنة بصدقة ووصيته وكسبته في كل ما يملكه من الخرج وتغير عليه بعض العلماء على قوله لا يملك نفسه بل يملك نفسه في كل ما يملكه من الخرج وسوقه من الخرج  
ما لا يملكه من الخرج وتغير عليه بعض العلماء على قوله لا يملك نفسه بل يملك نفسه في كل ما يملكه من الخرج وسوقه من الخرج  
المكاتب على ولده المولى في الكسنة بحسبته في كل ما يملكه من الخرج وتغير عليه بعض العلماء على قوله لا يملك نفسه بل يملك نفسه في كل ما يملكه من الخرج وسوقه من الخرج  
وصاروه والخصم في كل ما يملكه من الخرج وتغير عليه بعض العلماء على قوله لا يملك نفسه بل يملك نفسه في كل ما يملكه من الخرج وسوقه من الخرج  
اقراره عليه في كل ما يملكه من الخرج وتغير عليه بعض العلماء على قوله لا يملك نفسه بل يملك نفسه في كل ما يملكه من الخرج وسوقه من الخرج  
وكذلك ان كل ما يملكه من الخرج وتغير عليه بعض العلماء على قوله لا يملك نفسه بل يملك نفسه في كل ما يملكه من الخرج وسوقه من الخرج  
يكاتب عدده لان الكسنة عددها كسب المال في كل ما يملكه من الخرج وتغير عليه بعض العلماء على قوله لا يملك نفسه بل يملك نفسه في كل ما يملكه من الخرج وسوقه من الخرج  
مفسدة والكسنة لا يملكه من الخرج وتغير عليه بعض العلماء على قوله لا يملك نفسه بل يملك نفسه في كل ما يملكه من الخرج وسوقه من الخرج  
مثله ولا يملكه من الخرج وتغير عليه بعض العلماء على قوله لا يملك نفسه بل يملك نفسه في كل ما يملكه من الخرج وسوقه من الخرج  
مال وقيل العتق على اداء المال لان فيه اثمات الخربة مقصودة في الزيادة من كل ما يملكه من الخرج وتغير عليه بعض العلماء على قوله لا يملك نفسه بل يملك نفسه في كل ما يملكه من الخرج وسوقه من الخرج  
المكاتب أمة فكتبتهم في كل ما يملكه من الخرج وتغير عليه بعض العلماء على قوله لا يملك نفسه بل يملك نفسه في كل ما يملكه من الخرج وسوقه من الخرج  
مكاتب المكاتب لا يملكه من الخرج وتغير عليه بعض العلماء على قوله لا يملك نفسه بل يملك نفسه في كل ما يملكه من الخرج وسوقه من الخرج  
انزل حق المكاتب في كل ما يملكه من الخرج وتغير عليه بعض العلماء على قوله لا يملك نفسه بل يملك نفسه في كل ما يملكه من الخرج وسوقه من الخرج  
ويؤدى المكاتب الاعلى بدل الكسنة الى المكاتب الاسفل لان محمول السلب اقر بالحق طارحاً هو وجب كسبه بمثل ما كان  
وبدل الكسنة من حمله اكنه متى جاز محمول السلب على المكاتب الاسفل لان محمول السلب اقر بالحق طارحاً هو وجب كسبه بمثل ما كان  
يؤدى مكاتبه الى المكاتب الاعلى ثم المسئلة لا يملكه من الخرج وتغير عليه بعض العلماء على قوله لا يملك نفسه بل يملك نفسه في كل ما يملكه من الخرج وسوقه من الخرج  
يكون ولا يملكه من الخرج وتغير عليه بعض العلماء على قوله لا يملك نفسه بل يملك نفسه في كل ما يملكه من الخرج وسوقه من الخرج  
حواصراً حلالاً ولا يملكه من الخرج وتغير عليه بعض العلماء على قوله لا يملك نفسه بل يملك نفسه في كل ما يملكه من الخرج وسوقه من الخرج  
أحد مما لا يملكه من الخرج وتغير عليه بعض العلماء على قوله لا يملك نفسه بل يملك نفسه في كل ما يملكه من الخرج وسوقه من الخرج  
كسب محمول السلب وان عجزت المكاتب فقد صارت أمة للمكاتب والمقر عبدها وصار احمي للمكاتب وان عجز احمي عتقت



المكانة وصار المجهول مع المكاتب عدين طالان المكاتب أو رفقة لمجهول النسب ومجهول النسب أو رفقة جميع اكسائه  
للمكانة وتصار المكاتب مقر رفقة المكاتب والمكانة لما قبلت للمكانة من المكاتب وهذا أمر رفقة بها ما كان قد احتتم  
أمرها وأمر المكاتب ساسي على إقرار مجهول النسب وآخر الإقرار بناسح لا وطه مالا لا آخر ودأول ولم يوجد الدلائل  
فصح مصار الاعتبار لإقرار مجهول النسب لانه آخرهما هذا كحل مجهول النسب أو ماله ملكه لعد رجل وأقر مولى العدو هو  
مجهول النسب أنه ماله ملكه لهذا المقر فصح ما جاءه لو كان لعد مجهول النسب أو ماله ملكه للمكانة وهو المكاتب أو  
للمكانة ماله ماله ماله لو كان للمكانة له مختصراً قال رحمه الله **في الولاء** إن أدى مدعته **في** لأن الولاء على  
أعتق وعتيقه المكاتب الأول وهو أهل الولاء لعد عتق الثاني وكان ملكه تاماً به عند ذلك فثبت له ضرورة وفي شرح  
الطحاوي وإن أدى به باعتقائه وقت ولاؤه من المولى في الأصل وإن عر الأول ورد في القول يؤد الثاني مكانته بعد بقي الثاني  
مكتبا على حاله ويظهر العد المأثور إن هذا إذا لم يرد الثاني مكانته أيضاً وهو على وجهين إن ترك الأول مالا كترأسوى  
لعد عتقه ولو كان الأول لم يصر ولكن مات قبل الأداء لم يؤد الثاني مكانته أيضاً وهو على وجهين إن ترك الأول مالا كترأسوى  
مأ على المكاتب الثاني وبه وفاة مدل الكتابة وفي هذا الوجه لا تمسح كتابته فيؤدي كسائه ويحكم بحر يته في آخر جزء من أسراه  
حياته وما بقي يكون لورثته الأسرار وإن لم يكن له وارث فله ولا يؤد الثاني مكانته إلى وارث المكاتب الأول وإذا أدى وعتيق كان  
ولاؤه لأن المكاتب حيث يرت ورتته المدكور الثاني إدامات لم يترك وفاء سوى ماترك على المكاتب الثاني وهو لا يخلو من وجهين  
إن كان مكتبة الثاني أول مكانته الأول في هذا الوجه تنفس مكانة الأول ويحكم بحر عد أو بقي الثاني مكانته المولى وإن كان  
مكانته الثاني مثل مكانة الأول أو أكثره وهذا الوجه لا يخلو أما إن حل مكانته الثاني وقت موت الأول فتمسح كتابته الأول  
فيؤدي الثاني إلى المولى ويحكم بحر يته الثاني للحال ومحرمة الأولى في آخر جزء من أسراه حياته وما بقي من مكانته الثاني  
تكون لورثته المكاتب الأول إن كان له وارث شر ويكون ولاؤه الثاني للمكاتب الأول لا مولى المكاتب الأول وإن حل المكاتب الثاني  
بعد موت المكاتب الأول إن كان له وارث وإن لم يلب المولى المصح من القاصي حتى حلت الخواص به كالحواص فيما إدامات الأول  
وقد حل ما على الثاني وإن طالب من القاصي المصح مسح كتابته الأول فظهر قول المؤلف لوال أو عتقاً مع إدامه مكانته ما كان  
أولى بغيره أن الولاء له في الحالتين وفي نوادر من سماعه عن محمد إدامات الأول وقد حل ما على الثاني وقد ترك وفاء الأبهدين على  
الناس ولم يصرح الدين حتى أدى الأسفل إلى الأعلى ينطرق الولاء والميراث إلى يوم أدى الكتابة اه وفي المحيط فإن مات الأول عن  
أب ولم يترك إلا ما على الثاني ومات الثاني وترك والده لو أدى الكتابة يسبى فبأنقى على أسفه يؤدى إلى المولى من مكانته الأول  
فإن فصل شيء يكون لأن الأول ويحكم بحر يته في آخر جزء من أسراه حياته وعتيق الولد الأول مع عتيق أبه ولاؤه الثاني لأن الأول  
ولو اشتري المكاتب امرأه فمكاتبها حار لتهامه لو كان ولدت فهو معها في الكتابة ومع الأب أيضاً خلاص ماله أو كسائه وعندها هو  
زوجها كتابته واحدة فوالت فله وليندفع الام كالحر قال رحمه الله **في الولاء** إن أدى الثاني قبل أن يعتق الأول  
كان الولاء لسيد الأول لأنه كان لا يعتق فحل المكاتب معقاً لكونه رقيقاً فيلحقه فيه أقرب الناس إليه وهو موله كما لو اشتري  
العد المأدوم له شيئاً فله لا يملك لعدم الأهلية ويلحقه فيه موله لأنه أقرب الناس إليه ولو أدى الأول بعد لا يتحول عتيق المعتق إلى  
غيره بخلاف حر الولاء ولأن الجارية فإن مولى المخارية هناك ليس عتق مباشرة بل تسليماً اعتباراً عتاق الأصل وهي الأم والأصل  
أن الحكم لا يضاف إلى السيد الأعبد بعذر الإصفاة في العله والتعد بعد عتق الأب وإذا أعتق رأت الصلوة فيحول  
الولاء إلى قوم الأب وقال في المحيط **في الولاء** العتاق متى تمت على أحد لا يحتمل النقل إلى غيره كالسب قال رحمه الله **في الولاء**  
لا إن **في** يبي لا يملك الزوج ولا إن لا يبيع تسليماً من شغل دمه بالمهر والعقود لم يطلق له إلا عقود توصله إلى التحصيل  
مقصوده وهو عتقها كمن مال على ما يبايع تلك التزوج بادن المولى لأن الحرة لا تملك ما في حوزها من ناقاتها ما لم يملك  
ملكه في رفقة وفي الحاشية المكاتب لا يملك وطء أمته فإن وطئها ثم استحققت بواحد للمكاتب بترها في الحال قال رحمه الله  
**في الولاء** والتصدق بالبلعسر **في** لا نوع برع وهو ليس من أهله لأن السيرة من ضرورات التجارة لا تملك بحد من صياقة  
وأجرة ليحتمل عليه المباسر وإن فمكته لأن من ملك شيئاً ملك ما هو من ضروراته وتواضعه ولا يهرص له تبرع ابتداء وكذا



فكذلك هذا الحكم واللام أن للمكاتب كسوا ليس له ملك حقيقة ولو حو ما ينفيه وهو الرق ولهذا لو اشترى أمة ولد له يسد كساحه  
 ويحور دفع الركة اليه ولو وحده كسوا والكسب يكتفى بالثقة في الاولاد لا ترى في القاصر على الكسب يحتاج بمقتضى الولد والوالد ولا  
 يكتفى في غيره حاجتي لا بخاطب الاحصاف في الاولاد الا ترى في القاصر على الكسب يحتاج بمقتضى الولد والوالد ولا  
 هذه قرينة منه في الاعمال في حق بعض الاحكام كحل الخلية وحران التماس من الحاميين وقول الشهاده قد دفع الركة اليه وتنسبه  
 الولاد في حق حرمة المناخة وروح البتة وحرمة الجمع بين اثنين ممن وألحقها ما لا يدرى العقوق في الاعمال في الكتابة وتوزيع على  
 الشبهين حكمها العمل على هذا الوجه ولو في العمل على العكس وفي الدخيرة ولو اشترى العمة والعمة فالياس أن يصير أمته في الكتابة  
 وفي الاستعانة لا يكتب عليها اه قال رحمه الله في ولده اشترى أم ولد معه لم يحز بيعها بغيره يعني لو اشترى روحه مع ولد معها لم يحز بيعها  
 لأن الولد لا يدخل في الكتابة امتنع بيعه لماد كراهة تنعنه أمه فامتنع بيعها لا بأس به ولا يدخل في كتابته حتى لا يمتنع بعثته ولا  
 يمتنع النكاح لا يملكه عليه او كذا الكتابة اذا استر روحها بغير ان طلقا ينفعه كسوا كان لا الحرة لم يثبت من جهة ما على ما اذا  
 قيدت له مع لا يملكها بدون الولد حار له بيعها عند الامام وقال ليس له أن يبيعها لأم أم ولد كذا اذا اشترى أم ولد وحدها  
 بدون الولد ان القياس ان يحور البيع وان كان معها الولد لان كسب المكاتب وقوف بين أن يؤدي فيكون للمكاتب وبين  
 ان يحز فيكون لأولى ولا يتعلق بهما لا يتحمل المسح وهو أمة الولد لأن بيعها امتنع نفع الولد ومائت سبعاينت نفع الرافط  
 المتزوج ولو ثبت بدور الولد ثلث اثناء والقياس يبيع ولا يحز أن يهدى حال الحياة واماني حال الموت فلي البيع فادامات  
 المكاتب وقته اشترى حاتم ولد له والاسماية عليه مالكن ان أدى ما على المكاتب عدا الوت عتقا وادام يكن معها ولد فقالت أما  
 تؤدي جميع المال حال لم يقبل منها ولو لم يبيعها عند الامام وفي نوادر بشرع أن يوسع مكاتب اشترى امرأته قد حل بها وولدت  
 ولها بعد الشراء مات المكاتب عن غير وفاة فالولد يسمى بها على أبيه وفي المصبرات وادامات الولد حياة المكاتب ثم مات  
 للمكاتب فان أدت بدل الكتابة حين موته عتقت والارث في الرق ولا سعاية عليها وفي الهداية وادام له ولد من أمته دخل في كتابته  
 فكان حكمه حكمه وكسبه وفي البيع اشترى حارة فوطئها خات ولد فاعتز به ثم مات عن فان ترك معه أمه ولد آخر  
 اشترى في الكتابة قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى ادمات المكاتب ليس للمولى بيعهم ولا سعاية بهم فان أدى الولد المولود في الكتابة  
 الدليل عتق وعتقوا جميعا وان تحز رد في الرق وردها في الرق الآن يقر ولو اعصى يؤدي المال الساعة فيقبل ذلك منهم قبل قضاء الناصي  
 لغير المولود في الكتابة وان أدى مال الكتابة والمكاتب مال كثير كان التروك في قياس قول الامام للمولود في الكتابة وفي قياس  
 قول زفر بنون الجميع مسه وفي الولد الحية ولدت مكاتبه ولدا واشترى ولدا آخر ثم مات يسمى المولود في الكتابة على الجحوم  
 وما كسبه الولد المشتري أحد أو حو ما أدى من كتابته وما بقي وهو يبيع ما يصفه ولده ولو له أن يواشر المشتري ما صر القاصي  
 وان لم يكن لها الا المشتري أدى الكتابة حال موتها حاد والارث في الرق في قول الامام وقال كسب كل واحد منهما له خاصة  
 ويسميان على الجحوم وان ترك الولد المشتري دون المولود في الكتابة يسمى على جحومه على قولهما وعلى قول الامام ما أن يؤدي  
 حالا ويرد في الرق اه قال رحمه الله تعالى عتق وان ولده ولد من أمته نكاح عليه وكسبه له لانه ما بدعوت تحت النسب فيقتضيه  
 في الكتابة وكان كسب الولد له في حكمه ولو كان كسبه له وكذا ولد المكاتب ولد دخل في كتابته كما سدر كره قال  
 في العارية واعتز على غيره ان المكاتب لا يملك التسري في أبيه ولد من الامة حتى يدخل في الكتابة وأوجب بان معنى قول الامام  
 لا يجعل له وطء أمه لكن ان وطئ وادعى النسب ثبت قال في المسوط جارية ميسر ومكاتب ولدت له فادعاه المكاتب قال الولد  
 ولده والحارة أم ولد ويصن نصف عقرها ونصف قيمتها ولا يضمن من قيمة الولد شيئا لان المكاتب كالحرة ولا يضمن ولو ولدت  
 المكاتب من روحها حل الولد في كتابتها لان الاوصاف العارة للشرعية في الامهات كالتهدير والاستيلاء والحرة بالرق تسرى  
 الى الاولاد قيدت قوله كسب عليه ليميد أن الام لم تقصر مكانة قال تاح الشريعة فان قلت ادانت له حقيقة الحرية ثبتت للام  
 حقا وهما متساويان في حق الحرية فيسبى ان ثبت لأم حقها لا تعطى رتبتها عن الولد قلت الكتابة أحكام معا عدم حوار البيع  
 وثبت للام هذا الحكم دون الكتابة لانها طرقت فان قلت لم لا تصير مكانة نفع الولد قلت لان العدة ما ورد عليها واعتز عليه  
 بان عدم زروا قد علموا لا يقتضي أن لا تصير مكانة نفع الولد وانما ينتهي أن لا تصير مكانة اصله لا ترى انه لو اشترى أمة واداه

تكتاب عليه وان لم ير العقد عليه لم يوافق الجواب الثاني عن السؤال اى بقاءها لا تصير مكانة تعاقبها ولا تعاقبها وتساوي  
الولد في اخاوية المكاتب لا يملك ولد أمته فان وطئها ثم استحققت الامة بولادته المكاتب بعقرها في الحال في الابدات مكاتبان  
بينهما جارية نعمات بولده فادعيه من النسب معها ويصير الولد مكاتباً بهما اذا أدى أحد ههما عليه عتق لولد شرط العتق  
في حقه وعتق الحر من الولد تعاقبه وفي عيب الآخر مكاتباً فلا يرضى الامام وعدهما اذا أدى أحد ههما عتق حين عتق  
نفسه من الولد عتق نصيب الثاني من الولد ولا يمان على الولد ولا سعاية عليه وصارت الجارية كاهن ولد له عليه قيمة نصيب  
الآخر سواء كان مومراً أو صغيراً الوفاق المؤبد يدخل في كتابته كإسباني كان أولى من قوله مكاتب عليه لان هذا  
أقوى بدولاً من المشتري في الكساة لانه يقيم مقامه ويسمى على محوهم والدخول بعبدة قوته على مكاتب قبيح كإسباني قال رحمه  
الله يجوز ان روح عدده من أمته وكانهما فولد دخل في كتابته وكسها لم يملك لان الولد ينسج الام في الاوصاف الحكيمة وكان  
مكاتباً معاً فمكاتباً حتى يكس من الاب لانه حر خاف صر كسها فهي غير المشقة الاولى ولو قتل هذا الولد استوفى قيمته  
للام دون الاب مادام كرا على ما اذا قلنا الكتابات على أنفسهما وعلى والدهما الصغير يقتل الولد حيث تكون قيمته بينهما ولا  
تكون الام أحق به لان دحوله في الكتابة هذا التول بعور القبول وحدهما فلا يكون أحدهما أولى من الآخر وفي بعض نسخ  
الهداية دخل في كتابتهما وكسهما والاوجه دخل في كتابتهما ما لان فائدة الدخول هو الكس كداف السعاية قال بعض المصلاء  
فيه تأمل ادخروا يقال فائدة ان يمتنع بعتها محاسنها كسباً ولا قول هذا ليس شيء لان المراد ان فائدة دخول الولد في كتابة  
الاب هو كون الكس له لا عبرة لانه لا ينسج الاب في الرق والخربة فتأمل وعدل عن قوله تكسب عليه الى قوله دخل في كتابته  
ليبين ان هذا أقوى حالاً من المشتري في الكساة لانه لو مات المكاتب مملوكاً في كتابته على محوها قال رحمه الله يجوز مكاتب  
أو مأمور يسحب بادن حرة ربحها فولدت فاستحققت فولدها بعد ذلك يعني لو تزوج مكاتباً أو عبد مأمور له في التجارة حرة ربحها  
بادن المولى فولدت فاستحققت فالولد يرقى وليس له أن يأخذه بالقيمة عند الامام والثاني وقال الثالث ولدها من القيمة يعطيهما  
للمشتري في الحال اذا كان تزوج بادن المولى واذا كان يبرأ منه يعطيهما بعد العتق ثم ربح هو مخلص من قيمة الولد على الامة  
المستحققة بعد العتق اذا كانت هي المارة وكذا اذا عر عبد مأمور أو عبد مأمور له في التجارة أو مكاتب ربح عليه بعد العتق فله  
يعتق حق المولى وان عر حر ربح عليه في الحال وكذا لو كان مكاتباً وكذا حكم المهر فان المشتري ربحه في الحال ان كان العرواح  
بادن المولى والا فبعد الخربة وليس له أن ربح على أحد المهر كاعلم في موضعه وحكم العرواح بشت الماتر ربح دون الاحرار ما عدا حرة  
لخدمته تزوجها ربحه الخربة الا اذا لم يمتد على قولها وصار معروراً كالحرة ولها ان مولودين رقيقين فيكون رقيقاً لان الولد  
ينسج الام في الرق والخربة كما تقدم وتزك هذا في الحر ما جاع الصحابة رضى الله تعالى عنهم والعبد ليس في معنى الحر لان حق المولى  
وهو المستحق في الحر محو وقيمة واحق في الحال في العبد قيمة متأخر قال ما بعد العتق فتعلقوا بالحق اعدم المساواة فكذلك و  
هذا هو هذا مشكل جداً لان دين العبد اذ الرمة بعد أن فيه المولى يظهر في حق المولى ويطلب منه في الحال ولذا كرهوا ان يزوجها  
بادن المولى داعياً يستقيم هذا اذا كان التزوج بغير اذن المولى فلا يملك المهر في حق المولى ولا يلزمه المهر ولا قيمة الولد في الحال  
ويشهد لهذا المعنى ما سذكره والجواب ان المكاتب ثبت له سرقة اليد والمأذون فك السيد حرة فثبت له ما ثبت لأجير وأعطيناها  
حكم الاحرار ولم يتضمن ما أذن فيه المولى السكاح فتوقف صحة ذلك على اذنه لان التوقف لاجل لان ضمن ذلك السيد لا يمان  
صار اية كالحرة محلولة بسنة البيع لان اذن السيد في تناول البيع ولو كان فاسداً فارقا فيه بقوله ربحها لان المكاتب لو كان عالماً  
بحال المرأة لا يصير معروراً بالاجماع قال رحمه الله يجوز ان وطئ أمته فاستحققت أو ابتزها فاستحققت فالتفرقة في المكاتب  
كأن يشتري المكاتب أمته شراء فاسداً وطئها ثم ربحها حكم العبد على النافع وجب عليه العتق في الحال وكذا العبد المأمور له في  
التجارة لان هذا من باب التجارة والتصرف فلو بيعت محبها وارة فاسداً والكتابة والاذن يقتضي ما من البيع والشراء موعينهما  
فكانا مأمورين فيما كاتوا كليلهما فيظهر في حق المولى في حاله في الحال قال رحمه الله يجوز ان يكسح أحد همد عتق في ربحي  
لو تزوج المكاتب امرأة بغير اذن المولى فوطئها يؤخذ العتق بعد العتق وكذا المأمور له في التجارة لان التزوج ليس من  
الاكتساب ولان التجارة لان الكتابة كالكتابة ولا يظهر في حق المولى ولا يملكه في الحال بخلاف الفصل الاول ومختلف

مالدا اشترى أمة ووطئها فاستحققت حيث يؤاخذ بالعقر في الحال وفيما نحن فيه وحسب العقر باعتبار شبهة السكاح وذلك ليس من  
التجارة في شيء ولا من السكس ولا يبدل بالآدم ولا عقد السكناة ويؤثر ما وجد فيه إلى ما بعد العلق لعدم ولاية العراثة بهذه  
البارين وفي الأصل إذا وقع المكاتب على امرأة كان عليه الحد وهذا طاهر فإن ادعى شبهة فسقط عنه الحد فإذا سقط الحد وحسب  
العقر كان المهر ثم يؤاخذ بهذا المهر في الحال ولا يتأخر إلى ما بعد العلق وإن كانت مطاوعة لا يؤاخذ بالمهر للحال وطاهر هذا ما قالوا في  
الجبون إذا وقع على امرأة فوطئها فإن كانت مكرهة فإنه يجب عليه المهر وإن كانت مطاوعة لا يجب عليه المهر هذا إذا ادعى سكاحا  
وأنتكرت فإن صدقته لا يؤاخذ بالمهر في الحال سواء كانت مكرهة أو مطاوعة

فصل في ذكر هذه المسائل في فصل على حده لا اختصاصها بالمحكام بحال ما سبق قال رحمه الله في ولدت مكاتب من سيد لها منته  
على أن كانت أمة أو غيرت وهي أم ولد في المولى لما دأبها عاصرت أم ولد معه فلقها واحتاجت إلى عالة بدل وهي السكناة وأحله نكير  
بدل وهي أمومية الولد فتحت أرباب مسامحة ولا تحتاج إلى تصديقها إلا بما علقه كونه علقا ما إذا ادعى ولطارية المكاتبه حيث  
لا يثبت نسبه من المولى إلا بالتصديق المكاتبه لا بملك المكاتبه حقيقة في ملك المكاتبه وإعماله حق الملك فيحتاج في ما إلى تصديقها فإذا  
ثبتت على السكناة أحلت عقرها من سيدها وأدانت المولى عقت بالاسيلا وسقط عهدها بالسكناة لأن العلق حصل لها بعير  
بدل بالاسيلا وقال صاحب الشريعة فإن قلت ينبغي أن لا يسقط عهدها لأن الاكساب سلم لها وكذا أولادها التي اشتراها بعد  
السكناة وهذا آية نفاء السكناة قلنا السكناة شبه المعاوضة وانظر إلى ذلك لا يسقط الدليل ونسبه الشرط والطار إليه يسقط قلنا  
بسلامة الاكساب عملنا بجهة المعاوضة وقلنا سقوط الدليل عملا بجهة الشرط وردناه قد قرر مرارا أن العمل بالنسب بين أمة  
يتصور وبما يمكن الجمع بين الحجتين وهذا ليس كذلك لأن جهة كون السكناة معاوضة يستلزم عدم سقوط الدليل ووجهه كونه شرطا  
يستلزم السقوط والسقوط وعدمه متباينان فعلا لا يمكن اجتماعهما في محل واحد وما في الآراء بين يوحى ما في الملام وبين ولا يمكن  
اجتماعهما والصواب في الخواص أنه أعاد سلم لها الدليل لأن السكناة أصبحت في حق الدليل وبقيت في حق الاكساب والأولاد  
لأن الفسخ للدليل طاهر والمهر وما ذكرناه وإن ماتت وركت ما لا يؤدي كتمانها به وما بقي لولدها ميراثا لا يثبت عتقه إلى آخره  
من أجرة عتقها وإن لم تترك مالا فمساوية على الولد لا به حر وإن ولدت ولدا آخر لم يثبت نسبه من غير دعوى حرمة وطئها عليه وولد  
أم الولد أم يثبت نسبه من غير دعوى إذا كان وطئها حلالا وإذا حُرِّت بفسها وولدت بعد ذلك ولدا في مدة يمكن العلق بعد  
الفسخ يثبت نسبه من غير دعوى إلا إذا انقضت صرحا ولو لم يدع الولد الثاني ومات من غير ولاء سعى هذا الولد بدل السكناة لأنه  
مكاتب فعلا ولو مات المولى بعد ذلك عتق وطلعت عنه السعاية لأنه عبدة أم الولد وأطلق في قوله مكاتبه فشهد ما إذا كانت معروفة  
بالعتق ومكاتبه مع أخرى وما ذكرناه خاص بالأولى قال في المحيط وحل كاتب حار يتي مكاتبه واحدة ثم استولد أحد هما فالولد حر  
والأم مكاتبه كما كانت ولا خيار لها لأن الاستيلاء حصل في ملكه فعلى حر أو أمه قلنا لا خيار لها لأنه لا يمكن ردها إلى الرق بدون  
الأخرى ولو ولدت أحدهما فاستولد المولى البنت صار أم ولد له والولد حر بعير القيمة وليس لها أن تنكره ما عتق والد السكناة  
لأنها تابعة لأمه وإذا اندفع وصح السكناة نصير أم ولد له فلو قال بعد معرفته وسلم وفي البسوط إذا ادعى المولى حل المكاتبه  
فصرح أنسان بطل ما بعد ذلك يوم قالت - ما يثبتنا في في الولد عتقه لأنه لا يثبت بدعوى فكأن ميراثه ولا ترث شيئا ولكنها  
تأخذ العدة وإن اختارت المصير على المكاتبه له فلو قال ولولادى حملها فصرح آخر بطل ما عتق حبيبها ما عتق إلى آخره وكان  
أولى لأنه لا بد من حكم ما إذا ولدت فاعادها الأولى وفي البسوط أيضا ولدت مكاتبه من مولاهما ثم أقر المولى إياها أمة فعلى أن لا يصدق وإن  
صدقه في ذلك لأن حتى أمومية الولد قد ثبت لها فلا يصدق أن في البطالها فإن قال المدعى بتمسكك بالف ولم يصدق الثمن وقال المولى  
روحتي والأمة مرفوعة لمدعى فعلى المولى المهر المستوفى قصاصا من الثمن وليس عليه قيمة في الأم ولا في الولد وإن لم تكن معروفة  
أم المدعى ضمن القيمة ألا ترى أنه لو أكره البعير لم يتمكن من استرداده فيصن قيمتها بعد أن يحلف بانهما ما اشتراهما مع ما يدعيه  
من الثمن أم وقد يقول مكاتبه من سيدته ما لا يدعونه عن أمة المكاتب فإن صدقته ثبت النسب ويضمن قيمة الولد وتعتق قيمته يوم  
الولادة قلنا إذا جازت به لستة أشهر من حين اشتراها ولو جازت به لأقل فادعاه المولى لا تصح دعواه وتؤكد إذا اشترى المكاتب علما  
من السوق لا تصح دعواه إلا بالتصديق المكاتب عبد كاتمه وكاتب العتق أمة ثم ولدت المكاتبه ولدا فادعاه مولى المكاتب فالمستزعة على

وسواء ائمان صدق في ذلك أو كذبه أو صدقة أو كذبه أو كذبه الآخر فان حاتم ما ولد لتأشيرها كثر قد صدق في ذلك أو صدق  
 المكاتب تحت النسب منه وان كذب في ذلك أو كذبه المكاتب لا يثبت النسب والعبرة هاتين من المكاتب دون المكاتب والعبرة  
 فيما تقدم تصديق المكاتب دون المكاتب بحسب العسر لها قال رحمه الله في وان كذب ما ولد وأمد من صبح لا في ملكه ثبات في كل  
 واحد منها وان كانت أم الولد ممتزجة بعد الامام وعقد اثبات هذه المكاتب على المثل وان ملكه معها محرم وان لم يكن متقوما  
 عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فكان أحد العوض عن كذا قصاص وعقد الكتابة ليرد على المملوك خلاصته الى التوصل الى ملك  
 السيد الخال والخبر في المال أو المولى هذا العبر حالها ما لو كذا يدور في كذا ما يملك المكاتب في الحال والمال وكذا  
 الأولى قال في الهداية ولا ياتي بها لهما ما إذا حيا حتى قال صاحب العينية لا يقال أحد مما يتصل به العتيق بل والآخر لا يدل  
 والعتيق لا يثبت لهما كذا كما يتبين لان لا ياتي بهما لهما حتى عتيق لهما على سيد السبل وعورس ما إذا أراد  
 الوحدة السحوية فميرس كذا في العتيق الكتابة لم لا كذا وان أراد الودعية فلا تاتي في المحظ ومن كذا أم وأمه  
 على خدمتها أو رهنه لآخر فأراد قوله على خدمتها أو رهنه أن تصرا حتى يحدث ما أو رهنه ما أن كذا ما على أن تصرا حتى يحدث ما  
 أو رهنه ما أو رهنه لا بد كذا الخدمة بدون المدة لا يصح وكذا الرقة لا يتصور أن تكون بدلا لأن الشيء الواحد لا يصح  
 أن يكون بدلا وملاو ولا يوطئ ما كذا ما العبر لان العقر والأرض عر له الكسب قال رحمه الله في وعنت محامو عتيق  
 أي عنت عتق المولى بعد شيء بلهما وسقط عنها بدل الكتابة لانه اعتق مالا سفلاد وتسلم لها الأولاد والا كذا لهما  
 عتب وهي كذا ومالكه منع من ثبوت ذلك العبر فصار فيه كذا إذا اعتقها المولى في حال حياته وان انصحت الكتابة  
 في حياها سبب الحرية في حي الأولاد والا كذا لان الفسخ لغيره والمطرح كذا ولو أوتى الدل قبل موت المولى عنت  
 بالكتابة كذا الى وقت الاداء والملاذء مرر ولا يطل قال صاحب غايه البيان ونقلت أن يقول العتيق ايضاً حياها وحققها  
 حصل لان النكاح في العبر لان الكسب حصل لها قبل موت المولى وكذا ما فيه ولم عتيق قبل موت المولى بل حينئذ يسمى  
 أن يكون الكسب للمولى لا لهما قال رحمه الله في ويؤسى المهر في ثلثي قيمته أو كل السبل عتبه فغيره في يسي يومات من كذا  
 ولا مال له غيره فهو الخيار أن يسي في ثلثي قيمته أو جميع بدل الكتابة وهذا عند الامام وقال الثاني يسي في الأقل منها وقال  
 الثالث يسي في الاول من ثلثي قيمته وثلثي بدل الكتابة والخلاف في الموصي في الخيار وفي التدار أو يؤرسم مع أبي حنيفة  
 مع المصدر ومع محمد في أبي الخيار والكلام في الخيار يسي على محرمي الاعتقاد وعنده ففسده لما كان مضمورا في ما وراء  
 الثلث عند أبي حنيفة الكتابة هو كما كانت قبل عتيق الثلث فتوجه لعقده هاتان كتابة مؤجله وسعاية مجزئة فيتحيز للنفقات  
 من الامور وعندهما العتيق لا يتحرر لانه عتيق كله بمعنى ثلثه وظلت الكتابة فلم يثبت الخيار والدليل ما مر في كتاب العتيق  
 واعرض عليه ما في الاعتناق لما يتحرر أعدهما لما عتيق ثلثه عتيق كله فأنصحت الكتابة فوحت السعاية في ثلثي قيمته  
 لا غير وأحب ما في حكمنا صحة الكتابة بطرا لهما فيصاها كذلك فله ما يكون لها أول فيحصل المطر بوجوه لها وأما  
 التدار فعندهما الاستسقط عنه من بدل الكتابة شيء وعنده محمد يسقط عنه ثلثه لان الكتابة صادفت ثلثه وعتيق ثلثه بالتدبير  
 فسدط ما ياتيه من السبل ولها ان المال قول ما يصح مقابلته به وما لا يصح فأنصحت كذا على ما لا يصح والتدبير بوجوب  
 استحقات ما رهنه لا عماله ولا يتصور استحقاته الكتابة وهذا اختلاف ما لو رهنه كذا لان السبل هناك مقابل بكل الرقة ان لم  
 يستحق شيء من الرقة عند الكتابة فإذا عتيق بعض الرقة بعد ذلك بالتدبير وسقط حصته من بدل الكتابة فقدره أماما  
 والكتابة وقعت بعد التدبير وبإثبات الثلث قد سقطت فكان السبل ما إذا التفتين ضرورة وليس هذا كذا أدى في حياته لان  
 استحقات الثلث قد سقط بالتدبير وفي المصنوع لو كذا عند المأذون المدينين والعمراء بعضها لهما انصحت ائمال حقهم وهذا  
 أحد المولى الكتابة ثم علموا فلهام أحداهم المولى لانه كسب عند ما دون مدينين والعمراء أحق ما كسبه قبل الكتابة فكذا  
 عند ما خلاص ما لو صرف على عسده المادون المدينين صرية مال صبح وما إذا أحد المولى من الصرية مسلم لان الصرية بدل  
 المفعة والمولى ان يستوي المفعة بالاستخدام فكذلك الصرية بدلا عنه وان بقي من دينهم شيء ضمن له المولى قيمته ويسمى  
 نقيه دينهم ولا يرجع المولى على العدة ما أدى وكذا لو قضى للمولى دينهم حارت الكتابة ولم يرجع على العدة ما أدى من دينهم أمة

مأذونة في التجارة وعليها دين فولدت فكاتب السيد الولد وعتقه فظاهر ما ورد في الكتابة وفي العتق يصح المولى قيمة الولد قال  
 رحمه الله يجوز ان يدرم مكانه صح لا به تلك تحجير العتق فيملك التعليق بشرط وهذا التصرف بافع له لا حبالا ان يموت المولى  
 هل اداء بدل الكتابة فيعتق عاما او يشترع اداء بدل الكتابة فيعتق مدرا قال رحمه الله يجوز ان يدرم عتق مدرا في ماله او يدرم  
 الموصوله قال رحمه الله يجوز ان يدرم عتقه او يدرم عتقه معسرا في ماله ان لم يكن ماله المولى معسرا في ماله او يدرم عتقه  
 مدين ان يدرم عتقه في ماله او يدرم عتقه في ماله او يدرم عتقه في ماله او يدرم عتقه في ماله او يدرم عتقه في ماله او يدرم عتقه في ماله  
 وعنده وقد مر بيانه وأما المقدار هنا فمن عليه لان بدل الكتابة مثال لكل الرقة ان لم يستحق شي من الحرية قبل ذلك فاذا  
 عتق بعض الرقة مجازا بعد ذلك سقطت حصته من بدل الكتابة بخلاف ما اذا قدم بالتدبير لانه سلم له مديرا للثلاثين فيكون بدل  
 الكتابة مقادرا لما لم يسلم وهو الثلث على ما يابا قال رحمه الله يجوز ان أعتق مكانه عتق في ماله ملكه قائم فيه وهو الشرط له وود  
 العتق قال رحمه الله يجوز ان يسقط بدل الكتابة في ماله لانه لم يحصل العتق وقد حصل مدونه وكذا المولى كان يستحقه مقادرا  
 بالتحجير وقد فات ذلك بالاعتاق عاما والكتابة وان كانت لازمة من حاب المولى لكتابتها تصح بالتراضي بالاجماع وقد وجد من  
 المولى بالاقدم على العتق ومن العتق حصول عتقه بغير عوض قال رحمه الله يجوز ان كاسه على التمسك وحده فصاحه على نصف حال  
 صح في القياس ان لا يجوز لانه اعتياص عن أحسن وهو ليس بمال والدين مال ولهذا لا يجوز مثله بين الحرب والى مكاتب  
 العتق وان لم يحرر كان وادلك في عقد المعاوضة عرجا وعقد المعاوضة لا ينقص بالمهر والطلاق المتبادل للمال  
 وأوجب ما ن ذلك على خلاف القياس بالنسبة وكذا ان تقول قوله والدين مال مقصود بقوله لو حلف به ليس له مال وله دين على  
 ملى أو معسر لم يثبت الا ان يقال ذلك في الإيمان فتأمل ووجه الاستحسان ان الاحل في حق المكاتب مال من وجه لانه لا يقدر  
 على الاداء الا به فاعطى له حكم المال وبذل الكتابة من وجه غير مال حتى لا يصح الكتابة به فاعتدلا بخلاف العقد بين الحرب  
 لانه عقد من وجه فكذا ما وان الصلح يمكن جعله فسخا للكتابة السابقة وتحييد العقد على حسن حاله قال بعض  
 الافاضل في قوله الاجل في حق المكاتب مال فيه مسافهة طاهرة اذ قد سبق ان الاستقراض حائر وهذا الاعتبار يثبت الكتابة  
 حالا وأقول هذه المسافهة انما تطهر ان لو أرادوا ان يقرروا على الاداء الا به في القدرة للمكة وهي اداء ما يتسكن به من الاداء وأما  
 اذا أرادوا بذلك في القدرة المبسرة وهو ما يوجب اليسر على الاداء كما هو الطاهر فلا يكون للمسافة محال اظهر ان اليسر على  
 الاداء لا يكون الا بالاحل فتأمل قال في المحيط ولو صالحه من الكتابة على عين حار لان بدل الكتابة بغيره النفس والاستبداد بالنفس  
 قبل النقص حائر ولا يترتب قصها في المجلس كذا في المتن عن محمد لهما اذ قد قاع عن عين مدين ولو كانه على وصف أبيض فصاحه  
 على وصفين أبيضين يناديه بآراءه صالحه على دين معين فيحور ولو استأجر المولى مكانه معا عليه سنة بخدمته تحت الإجارة  
 وعتق العبد للحل لان مولاه ملك بدل الكتابة بالتعجيل فبرئت دتمه عنه من خدمه المكاتب شهرا ثم ماتت انتمت الإجارة  
 وروى المكاتب من مئة ما خدمه والباقي دين عليه اه (فروع) اذا احتلف المولى والعد فمال العد كانتى على ألف وقال على  
 ألفين أو احتلما في جنس المال القول قول العد مع بيعة وعلى للمولى البيعة واداجعل القاضي القول قول العد مع بيعة وأثره  
 المال وأقام المولى البيعة بعد ذلك على ألفين لمه ألفان ويسمى فيهما وان لم يقيم البيعة فاسى ألفا وعتق ثم أقام بعد ذلك في  
 الاستحسان عتق وعليه ألف أخرى وفي الظهيرية ولو أقام البيعة فالبينة بينة للمولى لانهما تمت الزيادة لان المكاتب اذا أدى  
 مقدار ما أقام به البيعة يعتق وفي الوالوية ولو ادعى كتابة فاسدة والأخر حائرة فاقول قول من يدعى الحائرة والسنة بينة من  
 يدعى العاسدة وفي البهيرة اذا ادعى المكاتب اسم وقت فاسدة بأن قال كانتى على ألف وطل حرا وأسكر المولى ذلك التول  
 قول المولى ويبرم المكاتب الكتابة وكان يدعى ان لا يقصى بحوار الكتابة قول الأمر لان المكاتب ان يكرهه ويستخ  
 الكتابة لا تسمى الى ما ذكر في الشهادة اذا أقام للمولى البيعة على العد به كانه مال وأسكر العد بذلك فالتقاضي لا يقصى بيعة المولى  
 وحواب ما ذكره من ان الزيادة التي تقول انه ليس للمكاتب ان يميز نفسه من غير قصه القاضي قال رحمه الله يجوز ان يدرم عتقه  
 كاتب عتقه على ألفين الى سنة وقيمته ألف ونحو الورثة أدى ثلثي البدل حالا والساقى الى أحله وأورد رقيقا في بيعي المريس  
 اذا كاتب عتقه على ألفين الى سنة وقيمته ألف ودمه فبات المولى ولا مال له غيره فانه يؤدي ثلثي الألفين حالا والساقى الى أحله وأورد

وقيما وهذا عند الامام اثنى يوسف وقال محمد يؤدى ثلثي الالف حلا والباقي الى آمله أو يرد وقيما لان لا وليا يترك الزيادة من  
 يكافه على وجهه فكان له ان يؤخر الزيادة وهي ألف درهم بطريق الأولى وصار كالمسألة التي يصار اليها على ألف الى خمسة  
 حار وان لم يكن له مال آخر فصار كمن مؤجلا كما في باب الخلع وطه الى جميع المعنى بدل الرقعة حتى جرى عليه أحكام الامثال من  
 الاحكام السبعة وغيرها حتى الورثة متعلق بالمدل كله فكذلك بالمدل بخلاف الخلع لان المدل فيه لا يقال المال وان لم تكن الزيادة  
 بالمدل فكذلك لا يتعلق بالمدل وبما فيه ان الحفلة لا لا حل فيعتبر في جميع الثمن رخصة من البلشعدهما وعنده الاجل فصار على  
 القيمة يصح من رأس المال ويعتبر في قدر العينة من الثقل قيدها وقيمتها لأنه لو كان العكس في الثمانية وان كانه على  
 ألف الى ستة وقيمتها ثلثان ولم يخرج الورثة أدى ثلث القيمة حالا أو يرد رقتين وقولهم جميعا لان الحفلة في القدر وهو واقطاف ألف  
 درهم والتأخير وهو بأحسبه الالف ولم يصح قصره في ثلثي القيمة لا في الاستقاط ولا في حق التأخير اهـ وفي المحيط من رخص  
 كانه عيده على قدر قيمته حيث لا مال غيره يقال على ثلثي المدل والثلث مؤجلا كما هو فان لم يعمل بردي الرق وقبضه أيضا  
 لو كان عنده في الصحة ثم أقر في مرضه باستمارة بدل ما صدق لان حق الورثة لم يكن متعلقا بالعقد فصح اقراره بالاستمارة  
 كمن باع مائة دينار في الصحة ثم أقر باستمارة في المرض ولو كان عليه دين يحيط به يفتل في ثمنه ويعتق العبد رحمه ويؤخذ  
 بالسكينة ولو قال انت فساو هذا العبد فصح الوصية لانه يملك عقده فملك الايصاء ومن كاسب عده في مرضه ولا مال له غيره  
 فأمره الورثة في حياتهم فاهم الا قضاء بعد موته ولو كاسب عده في محنته على ألف وقيمتها خمسة فمقتضى عده الموت ولم يشأ شيئا  
 حتى مات سعى في ثلثي قيمته عدها وتسلل الكفارة وقال الامام يسى في ثلثي قيمته وان شاء سعى في ثلثي ما عليه من السكينة  
 فان قصص المولى حسنة ثم اعتقه في مرضه فان كان الموصى بالكالم بحسب المعنى مما أدى وصار مال الكفارة ما بقي في يسى في  
 ثلثي كفايته لان ثلثي كفايته وثلثي ما بقي من كفايته سواء وعنده يسى في ثلث قيمته ولو أدى المكاتب المائة ثم اعتقه في  
 مرضه سعى في ثلثي المائة بالاجتماع اهـ وفي شرح الطحاوي من أعتق مكاتبه وهو مريض بطلان كل من خرج من الثلث شق  
 بخلافه وان كان لا يخرج من الثلث ولم يخرج الورثة بطلان ثلثي قيمته والى ثلثي بدل الكفارة وله الخيار يسى في أيهما شاء عند الامام  
 وطاهر قوله عند أم ملكه كامل له والمالك العقد منه ليعتبر عما اذا كان بين صحيح ومريض قال في المحيط وان كان العبد  
 بين رخصتين مرض أحدهما وكاه الصحيح ما به حار وليس للوارث ابطاله وكذا اذا أدركه في النقص وقص بدل السكينة  
 ثم مات المريض لم يكن للوارث ان يأخذ منه شيئا وفي الخامع مكاتب أقر لولاه في محنته ألف درهم وقد كان المولى كانه على ألف  
 وأقر المكاتب في محنته لأحد من مرض المكاتب وفي يده ألف فقضاها المولى من المكاتب فمات من ذلك المرض وأيسر  
 له مال غيرها فالألف تقسم بين المولى والأحصى على ثلاثة أسهم سهمان للمولى وسهم للأحصى ولو ان المكاتب أدى الالف الى المولى  
 من البس الذي أوثر به فمات فالأحصى أحق بمهدة الالف وتسلل دين المولى ومكاتبته وان مات عن غيره فمات على  
 ملك المولى ويسلل دين المولى رخصته ولو لم يقصص المولى الالف ومات وتركها في الأحصى ولو ترك المكاتب اساءة له في الكفارة  
 فالأحصى أحق بمهدة الالف أيضا ويبيع المولى من المكاتب البس والكفارة وإذا أدى الابن الكفارة والدين لا تنقض القضاء  
 للأحصى ولو ان رجلا كاسب عده على ألف درهم في محنته وأقره أحصى ألف درهم ثم مرض المكاتب وأقره المولى ألف  
 درهم بمعاينة السهود فسقطت من المكاتب وفي بدل المكاتب ألف درهم أخرى فقضاها المولى فالأحصى أحق بمهدة الالف  
 ما لو اشترى المكاتب في مرضه عده من المولى بالدرهم ولرجل أحصى على المكاتب ألف فملك العبد وفي بدل المكاتب ألف  
 درهم لا يعتق قضاها المولى من ثمن العبد فمات المكاتب في مرضه ذلك ولم يترك وقاه فاقصص المولى من ثمن العبد لا يسلم للمولى  
 وان كان البيع وقصص الثمن بمعاينة السهود فيسقط الالف ويدفع الى الابن وفي الفرق ان صورة القرص المائة طاهرة فيقدم  
 المولى ولم يظهر في صورة البيع فقدم الأحصى فتأمل وفيه أيضا كاسب عده على ألفين وله اسان حزان ومما وارثاه مرض المكاتب  
 وأقر لاحد الابن ألف درهم وأقر للمولى دين ألف درهم فمات وترك ألفي درهم فالأحصى أحق بالالفين يستوي أحد هاهنا  
 الكفارة والأخرى من الدين فان ترك أحدا من الفلين يسد ابدين الابن اهـ والفرق هو انه ادارك الفلين أمكن تصويره بعينه  
 مؤنه سرائرا الى صورة المؤدى وان احتلت بوجه الدفع فقدم المولى لانه عقد الكفارة على صورة الدين بخلاف ما اذا ترك الأقل



لم يكن ذلك فقد سلم الابن فتأهل والرحمة الله عز وجل وان كسبه على ابي له سنة وقيمة اهلان ولم تشر الورثة ادى الى القيمة حالاً  
 والاردر فيقال وهذا الاجماع وقد تقدم بيانه قال رحمه الله عز وجل كتاب عن عبد الله بن ابي عتيق وان قبل العبد فهو  
 مكاتب يحرم الاحتساب الشارحون في صورتها قال بعضهم قال سألوا العبد كاتب عبدك على ألف درهم على ان اديت لك ائتما  
 وهو سر فكسبه المولى على هذا يقتضي مادته بحكم الشرط اذا قبل العبد مائة مائة يعني هذا العقد هو ان ادى في حق ما يتنع  
 العبد وهو ان يعتق عداؤه الشرط وموقوف على احارة من له الاجارة فاذا قبله صار مكاتباً لان الاجارة في الانتهاء كالاذن في  
 الابتداء وهل له منهم صورتها ان يقول كاتب عبدك على ألف درهم ولقبك على ان اديت لك ألف درهم فهو سر فاذا ادى  
 لا يعتق قياساً لان العتق وقوف والموقوف لاحكامه ولو لم يرد التعليق وفي الاستحسان يقتضي وجه الاستحسان انه لا يصح رعي  
 العبد في عتقه مادام الاحس ولا يرجع الدافع على العبد لانه حصل له مقصوده وهو عتق العبد وقيل يرجع على المولى ويسترد مادام  
 ان اداه بضمان لان ضمانه كان باطلاً كالموصن في الصحبة فانه يرجع عما ادى فهذا أولى وان اداه بعد ضمان لا يرجع لانه نزع  
 به هذا اذا ادى عنه بدل الكتابة كلها وان ادى عنه البعض فله ان يرجع سواء اداه ضماناً او بغير ضمان لانه لم يحصل له عرض وهو  
 العتق فكان حكم الاداء موقوفاً فيرجع ولو ادى قبل احارة العبد ثم اجار ليس له ان يرجع سواء ادى البعض والكل الاداء اداه  
 عن ضمان لان ضمانه فاسد فيرجع بحكم كسبه فان قيل ما ليرجع هذا من البيع من دفع العتق على اقرار المحبر  
 فياله وبيعاً عليه وهذا لم يتوقف فيه اياه وال جواب ان ماله هذا اسقاط محض وهو لا يتوقف على القول وفي الشارح ولو قال العبد لا قبل  
 فادى عنه الاجنبي الذي كاتبه لانه لا يجوز ولا يرد رده ولو ضمن الرجل لم يلزمه شيء لان الكسبه بعد الكسبه لا تخور وفي المحيط  
 ولو كان هذا العبد باطلاً التاتل وكذا لو كان ابن صبي بعد الرجل واحد فكسبه عن ابيه لم ير له لاولاد به في اسمه الصبر اذا  
 كاتب عبد الغير وان ادى عتق العبد في الفصول كلها لا باعتبار ما بالكتابة مادته في حق ماله وفي التتارحانية رجل كاتب عبد الغير  
 ماسر صاحب العبد على ألف درهم ثم خط عنه صحته لم يلغ المولى فاحار له الكتابة بحسب ما تولى ولو كان له ائتم لم يلغ المولى فاحار  
 فاحته باطله ولو ان رسل كاتب عبد الغير بغير اذنه على ألف درهم فادى العبد ائتم لم يلغ المولى فاحار له الكتابة حارث الكتابة  
 ولا يجوز ابدع ولا يعتق بذلك الدفع فان اجار المولى الكتابة والدفع وذلك حارث في قول أبي يوسف وفي المكاتب بدفعه ولا تخور  
 اجارة لقصر في قول الامام وما كسبه بعد الكتابة قبل الاجارة ذلك الكتاب على كل حال اذ وفي شرح الطحاوي ولو كان لرجل  
 عبد عاتق من مولاة فقال كاتب عبدك العاتق على ألف درهم اعلى وجهه ان امان يشترط الصمان او لم يشترط اما اذ لم يصمن  
 ذلك كتابة حارثة ويتوقف على اجارة العبد فان اجاره ورضه ائتم وان رده فطل ولأولى هذا الرجل ادى في ان يحجر العبد وقيل  
 ان ينسخ حارث عتق العبد وليس له ان يسترد ذلك في الاستحسان اه قال رحمه الله عز وجل كتاب الحاضر والعائت وقيل الحاضر  
 صحح يعني اذا كاتب عبد من احد هما حارث والآخر غائبان قال العتق لانه كائن في ماله عن بعض وعن فلان العاتق فكاتبهما  
 فقبل الحاضر حارث وفي المحيط ولو كاتب عبد الحاضر او آخر عائتاً وقيل الحاضر حارث استحسان اه فظهر انه لا فرق في البداية بين ان  
 تكون من السيد او من العبد والقياس ان يفسر الحاضر مكاتباً وحده لانه عقد الكتابة على نفسه وعلى العاتق فيسند عليه  
 ويتوقف في حق العاتق على اجارته كما اذا كان ماله وماله غيره او كاتبه وعده وعده غيره وحده الاستحسان ان المولى حاطب الحاضر  
 قصد اوجده للعائت تمامه والكتابة على هذا الوجه مشروعة كلامة اذا كونت دخل في كتابته ولها المولى في الكتابة والمتتري  
 فيها والمصوم البهائي العقد بتمامه حتى يعتقوا اذ اتموا وليس عليهم شيء من الدليل ولان هذا التعليق العتق اداء الحاضر والمولى ينفرد  
 به في حق العائت فيسند من غير توقف ولا قول من العائت كما وكاتب الحاضر ماله ثم قال ان اديته الى اعلان سر فانه يصح من غير  
 قول الحاضر فكسبه اهدا اذا امكن جعل العائت تمنا استعنى عن شرط وضاه ويصير له الحاضر ويطلب الحاضر بكل الدليل  
 ولا عبرة بما عاتق العائت ولا رده ولا يؤخذ العائت بالدليل ولا شيء منه ولو اكتب شيئاً ليس للمولى ان يأخذه من يده ولو اراه المولى  
 او ربه مال الكتابة لا يصح لعدم وجوبه عليه ولو اراه الحاضر او ربه مال الكتابة عتقوا ولو ائتم العائت ستم عن الحاضر حصته  
 بخلاف الولد المولود في الكتابة حيث لا يسقط عن الامتناع من الدليل بعقته وكذا ولدها المتحرى ولو ائتم العائت ستم عن الحاضر حصته  
 وسقط عن الحاضر حصته من الدليل ويؤدي العائت حصته حالاً او رد رقيقاً لان الاحل لم يشد في حق العائت وفي المحيط وان مات

انما لم يدفع عن الخاص منى ود كرمصام لا يبيع العاصم بغير الخاص اه والرحمة تعالى **﴿**ولو ائتمنا ادى عتقاكم **﴾** أى  
 ائتمنا ادى بدل الكتابة عتقا وهو شرط عتقهما ويرى المولى على القول اما اذا دفع الخاص فلا ينال البذل عليه واما اذا دفع العاصم  
 فلا ينال به شرف الحرية فيجوز للمولى على القول لكونه مضطرا كما اذا ادى له المالكته فانه يجبر على السؤل وان لم يكن البذل  
 عليه وكبير الرضى اذا دفع الله من الى المرتين عبر على القول لما احتل استخلاص حقه وان لم يكن عليه دين فى المحيط ولو كانت  
 عدى من كتابه واحدة فربما احدى مما جعل لا يبيع الخى بالم يؤد جميع الكتابة كما لو مات احدى مما استعاضه او قبل وان ترك المقتول  
 كسالى رده احدى المولى من جميع البذل وعتقا لان كسبه معنى بمسوق الورقة فلم يصرف شيئا وادان التحق بذل الحرب احدى الخاص  
 بجميع البذل ويرجع على المرتد فتمت اعادة والرحمة الله **﴿**ولو لا يرجع على صاحبه نسي **﴾** يعنى لا يرجع واحدهما عما ادى  
 من البذل على الآخر اما لمصر فلا يفسى دين بهه واما العاصم فلكونه ادى بغير امره وليس مضطربا لانه يطلب بهما متبدا  
 على وجه الرضى فلا مضطر من جهة قال فى المحيط كتاب عدى على ألف مسحة كتابة واحدة فراد احدى مما استعاضه درهم ولم  
 يسأل الآخر الا باده فانه يلزم الرأى لمصالح البادة ويكون عليه حالا ويعتقان باداء الالب لان الرأى اذ تم التحق بأصل العتد لان  
 الكتابة المحضة تليق والتعليق لا يجتنب التعير فاذا ادى احدى مما لا يرجع بها على الآخر لا بد بوجه ولو ادى احدى مما استعاضه وصحها  
 بالزيادة كما عليه بهما بالاصالة وصحها بالكتابة قال رحمه الله **﴿**ولو لا يؤخذ العاصم نسي **﴾** يعنى لا يطالب المولى العاصم بذل  
 الكتابة لانه لا دين عليه لانه لم يلزم له نسي وانما دخل فى الكتابة تعا عاصم نظير ولد المالكته قال رحمه الله **﴿**وقوله لعلى **﴾** يعنى  
 قول العاصم ورد له ولو ان الكتابة قد بدعت وقت من غير قوله ولا يتر بعد ذلك قوله ولا رده يكن كمل يداعى غيره بصير  
 امره فلهه فاحارنه باطله ولا تشعر حكمه حتى لو ادى لا يرجع قال رحمه الله **﴿**وان كاتب الامة عن هسها وعن اثنين صبر **﴾** لما  
 صح بخر هذا استحسان والقياس أن لا يجوز وقد كررنا وجهه فى مسئلة العاصم لان هذه مثلها فى جميع ما ذكرنا من الاحكام لما ان  
 الام والاب الرقيق لا يملكه على ولده ويكون دخول الولد فى كتابتهما كشرط لا لولاية كدخول العاصم فى كتابة الخاص وقول  
 الاولاد وردهم لا يصر وفى المحيط كتاب عتده وامرأته على انفسهما واولادهما الصغار ثم ان اسما قبل الولد فيتمت للأبوين  
 ولو عاى الاب فاد المولى اسدعاء الولد فى منى من الكتابة لم يكن له ذلك ولا سبيل للأبوين على كسب الولد لانه مكاتب أصلا يحل  
 للمولى فى الكتابة لا بدخل به افكان كسبه سوا يدفع حصته عن الابوين ان اعتقه السيد وان مات الابوان ادى حالا والارد  
 فى الرقاب دفعت الكتابه هو كبر وان قسوه وهو صبر نسي على عومها فثبت الاحل فى حقه تعاها ولولا كد ذلك الكبير اه  
 ود كرا لا مثال وليس تبد قال فى المحيط كتاب عتده على نفسه وولده الصغار استجسا وان ردى الرق رد الولد فى الرق وان  
 مات الاب سعى الاولاد وان كانوا اصغارا عسى من ردى الرق لتحق العبر عن الاداء فان قالوا سعى لا يتم فى قوطم ولولم  
 يصر واوسى لعصم ادى لم يرجع على اخوته نسي لانه ادى عن أبيه لاس اخوته فان طهر للسكاتب لم يكن له ان يا حتما ادى  
 لانه ادى ما لم يكن مطالبا له وللمولى احدى كل واحد منهما اداء جميع بدل الكتابة لانه قائم مقام أبيه وان أغنى المولى نفسه  
 دفعت حصته عن الباقي ولو كانوا كرا فكتبه على نفسه وعليهم ميراثهم وادى عتقا ولا يرجع عليهم كراى الصغار اه  
 قال رحمه الله **﴿**ولو ادى لم يرجع **﴾** لساد كراى مسئلة العاصم واوغنى الام بقى عليهم من بدل الكتابة فحسبهم يؤدون بها  
 الحال عارف المولى فى الكتابة والمشرى حيث نسي بعتها ويطلب المولى الام بالبذل ودوم ولو اعتقهم سقط عن احصتهم وعليها  
 الباقي على عومها وليس له ان يبيعهم ولو اؤأهم عن الدين أو ودهم لا يصح وطا يصح ويقتضى معها الماد كراى كتابة الخاص  
 مع العاصم والله تعالى أعلم

### باب كتابة العبد المشترك

لما فرغ من كتابة عتده مشترك شرع فى كتابة العبد المشترك لان الاصل عدم الاشتراك قاله فى غاية البيان وقال أكثر الشراح  
 ذكر كتابة الاسين بعد كتابة الواحد لان الاسين بعد الواحد قال رحمه الله **﴿**عنه لما ادى احدى مما ليها ان يكاتب حصة  
 ما نصوبه من بدل الكتابة فكتاب وقص بعصه ففكر فى مقصود التماس **﴾** يعنى اذا كان العبد بين اثنين ادى احدى مما  
 ليها ان يكاتب حصة واقص المولى له لما اولى من نصيب صاحب الطهانية حيث قال بن رجلي لان المولى يستوى به المالك

والموت فبشمل ما اذا كان بين رجلين أو امرأين أو رجل وامرأة وقال في العباة وفائدة الادن ان لا يكون له حق النسخ كما  
يكون له الادن بادن وفي الاصل وعامة المشايخ لم يشترطوا لصحة النسخ القضاء والرضا والامام العلامة عجم الدين السبكي شرط له القضاء  
أو الرضا اهـ وهذا هو قول الامام وقالوا مكاتب طما والمقصود به ما اوله ان الكتابة تتحرى عند الامام وعند ههنا تتحرى كما  
ذكر في الاعتناق وفي الشارح وفائدة ادنه المقصود ان يقطع حقه فيما قدسه ويحتص به القاض لان ادنه بالمعنى اذن لعهده ما لاداه  
اليه الا اذا هما قبل الادنه فيصح صهيبة لانه يرجع اليه بعد اهـ وحده قول الامام ان المكاتب نصف كسبه فلذا اذن للمكاتب ان  
يصرفه بدينه صح ادنه وتم بقضائه فيه ههنا المقصود بالتناص فان غير المكاتب لا يرجع الاذن بذلك وان لم يحصل مقصوده  
وهو الحرية لان المترع عليه هو العبد ولو يرجع رجع على العبد والمولى لا يستوجب على عده ديناً بخلاف ما اذا ترفع شخص  
بقضاء الخن ثم استعنى أو ذلك قبل القص أو أصبح السبع أو ترفع بقضاء مهر وحصلت العرقه من جهة المرأة حيث يرجع  
بالمهر والغنى لان ذمة البائع والمرأة صلحت لوجوب الدين المترع عليها فأمكن الرجوع ولو كان الشريك المأذون من رضاء أو ذى  
من كسبه قبله صح من الثلث لانه يرجع بعينه ما هو في الاول بالمعنى فالترع بالمعنى يعتبر من جميع المال وباله من الثلث وحده  
قولهما ان الادن لكسبه يصيبه اذن كتابته كذا فلذا كانت صاركه مكاتباً يصيبه بالاصالة ويصيب شريكه بالوكلة وهو مكاتب طما  
والمقصود بينهما قيد بقوله اذن لا يلو كاتمه بغير اذن شر يكه صار يصيبه مكاتباً ولما كات ان يصح الاجماع قبل ان يؤدى بدل  
الكتابة دفعا لغير رضى يصح بخلاف ما اذا ناع صهيبة حيث لا نسخ لانه لا ضرر فيه لانه لم يخرج صهيبة من بدو بخلاف العتق  
ولعل في العتق بالشرط حيث لا يفسح لانه لا يقلل الفسخ وفي العتابة اعترض بانه الكتابة لما ان يعتبر فيه اعمى المعاوضة أو معنى  
الاعتناق أو معنى يعلني العتق باده المال ولو وحده شئ من ذلك من أحد الشرى يكون بغير اذن شر يكه ليس الاثر ولا ية الفسخ من  
أين ذلك الى الكتابة وأجيب بان الكتابة ليست عيا الكل واحدهم حاولا عيا شتمل عليه ما عي حوراً ويكون فيها ولا ية الفسخ  
لمعنى يوجه وهو الحاق الضرر ولو أدى بدل الكتابة عتق صهيبة خاصة عند الامام الحامي ولما كات ان يأخذ من الذى  
كاته نصف ما قبض لانه كسب عند مشترك بينهما ثم يطران كات كله الصلح يرجع على المكاتب شئ مما أخذ منه شريكه لا بد من  
له بدل نصيبه وان كات نصيبه فقط بالترجع على المكاتب مما أخذ منه شريكه لان الكل كان بدل نصيبه ولم يسل له نصيبه ويرجع  
عليه به وعند ههنا لاداء عتق كات ويرجع اليه كات على شر يكه ان كان موصراً والا فلى العبد كما لو اعتقه وله ان يأخذ نصف ما بقي من  
الا كات لانه كسب عيه مشترك ولو كاتمه اليه كات عتاقه فبما بعد الاول صر مكاتباً طما ما عدا الامام فطما لا رها لتحرى  
وأما عندهما فلان السا كات كان له ان يصح فلذا كاتمه كان فسخه نصيبه وأيم مافض شيئاً من بدل نصيبه لا يشاركه الاثر  
فيه وتعلق نصيب كل واحد منهما بجميع بدل الكتابة للمسمى في كتابته فان اثنى لهما معا فلولاه لهما عدهم وان قدم أحدهما  
صار كسباً بهما أو عتقاً أحدهما عتق نصيبه عند الامام ويصيب صاحبه مكاتباً ولا ضمان ولا سعيه الا ان يجر للمكاتب فيحجر  
السالك بين نصيبين العتق والاعتناق واستنداهم العبدان كل العتق موصراً وان كان معصراً اثنى الاعتناق والاستعانة وعند  
اثنى نصيب العتق ان كان موصراً أو ينسب العبدى نصف قيمته ان كان معصراً وعند الثالث نصيب الأقل من قيمة نصيبه ومن  
بدل الكتابة في البسار ويسى في الاعسار وان كاتمه كتابة واحدة لا يعق باده نصيب أحدهما اليه ويعتق باعتناق وارائه  
وهبة نصيبه لانه لم يبق له قبله حتى يكون حكمه حكم المسئلة الاولى في التصمين والسعاية والعتق والاختلاف فيها واستيفاء نصيبه  
لم يبرأ لان المقصود حقه ما لو طار رجع عليه شر يكه به ولا يعق حتى يؤدى اليه بكل وحكمه ظاهر وفي الخط وان كات نصيبه بغير  
اذن شر يكه لم يبرأ شر يكه حتى كات نصيبه باذن الاول ثم علم فليس له الفسخ لان حق الفسخ اعمايت لسا كادع الضرر عه  
والضرر هنا يدع بالفسخ لانه يعق نصيبه مكاتباً ما يأخذ أحد ههنا عدا يله لا يشاركه صاحبه فيه ويصيب كل واحد منهما  
مكاتب كتابة على حدة وإذا كاتب كل واحد شر يكه الى ان قل فوهبة نصف بدل الكتابة لم يعق نصيبه ولو وهب جميع نصيبه عتق  
نصيبه والقرآن يدل الكتابة دين واحد حتى وهب نصف مطلقاً يصرف الى الصف شاعلمن الصبيح ولا ترفع البراءة للعبد عن  
جميع حصته واعتاق البراءة عن نصف حصته وموتى وهب حصته موهبة لا تختمل الا نصيبه خاصة فبرأ العبد عن جميع حصته  
فيبقى بخلاف سائر الذين ادوا ههنا أحد الشرى يكون نصيبه من مطلقاً يصرف الى نصيبه لان الدين مفتوح بما يجازيه ويحجز

قد باع أحد شركيي جميع أحدتهم هذا نصف حيث يصرف إلى نفسه خاصة من أجل نصيبه شرى بكم ليصح في حقه فصار  
 وجوده الجاني نصيبه شرى بكم عصبه واحدة اه قيد قوله وصم لا يلزم أن تنسب قولنا انتشارا بانه كاتب نصيبه  
 ما من شرى بكم ولما من نصيبه في قول الامام الخواصيه كما قالوا من له في كتاب نصيبه جميع ما كرام من الاحكام الذي  
 فصله أحدهما لا يكون إلا من نصيب المكتات في نصيب المكتات وانما في أنه متى أذى غنى سبب  
 المكتات وما في قوله فصار نصيبه مكتات سببا اه قول رجوه في أنه متى سببا كتابها فوضنا أحدهما فوالت فقام  
 ومن آخر فوالت فدعا وصحرت هي أم ولد لولد لولم يعرف لشرى بكم نصف قيمتها ونصف غيرها وصم شرى بكم غيرها فوضه  
 فوالت وهو ابنته وهما في قول الامام وعندهما هي أم ولد لولد لولم يعرف لشرى بكم نصف قيمتها لشرى بكم عبد الثاني  
 وعبد الثالث الا من نصيب النسيئة ومن نصيب ما بقي من ثلث المكتات ولا يثبت نصيب الولد الآخر من الآخر ولا يثبت له الولد  
 بالنسيئة وغيره الفقرط وهذا الاحكام على سبيل عرق الاستيلاء في المكتات فعد به نصرا وعندهما لا يضر واستيلاء النسيئة  
 لا يضر بالاحكام والاستيلاء لا يضر به نصرا بالاحكام ولا يعرف هذا فقوله عنده اذا ادعى أحدهما الولد تحت دعونه في نصيبه وهي  
 تسكن لصحة الاستيلاء وصار نصيب أم ولده ولم يثبت نصيب صاحبه في نصيب الآخر مكتات على حاله ولا يثبت نصيب صاحبه  
 وصارت كتابها أم ولده لان الاستيلاء حينئذ لم يكن لكونه فلا تسأل وقد أمكنهما كذا في الامة للشرى بكم كل من المكتات  
 تحت عمل الصبح والاستيلاء لا يحمل من حق الاستيلاء فكملها وصحاح المكتات في حق التملك والمكتات لا تسع في الاستيلاء  
 المكتات وسبق في بارواه ولولا لما عتقه في الكفارة خلاف ما اذا استولد مدره شرى بكم فانه لا يكتفى ويتصر على نصيبه لانه لا يملك  
 تخليصه اذ التدبير مع العدل والامام أن الاستيلاء يقبل التحرر اذ اوقع في محل لا يثبت القل كالدره من اسباب اذا استولفها  
 أحدهما فانه نصرا ونصيب الاستيلاء على نصيبه والمكتات عند لزم كالتدبير فادعاءات تولد بعد ذلك وادعاء آخر ادعى نصيب  
 ولده له به ما يصدق دعواه ويثبت نصيبه فادعاءات بعد ذلك جعل كافي المكتات لم تكن وتبين به أن الامة كتابها أم ولد لولد لولم  
 التمسى لتكمل قائم والمنازع من السكيميل المكتات وقد رآنا في فعل المستضي ٤٤ من وقت رجوعه فيصم للآخر نصف قيمتها  
 لانه ذلك نصيبه لتكسب الاستيلاء ونصف غيرها وصم شرى بكم قيمة الولد الولد نصيبه لكونه موطيء الامة المير فقرمه كمال العمر  
 قال في العباية نصي أن لا يصم شرى بكم قيمة الولد عند الامام لان حكم الولد حكمه مولا لقيمة لام الولد عنده فكذلك الامام وأجيبان  
 هذا على قولنا ما على قول الامام وليس عليه ضمان قيمة الولد وليس هذا الخواص في شرى بكم ولا ينجي أن قوله في كتابها ليس بقيد  
 احرار في قوله كتابها أحدهما فوالت فدعا فالحكم كذلك عندهما قول في الحيد ولو كان نصيبه نصيبه شرى بكم ثم علفت  
 منه في أم ولده وهي مكتات على حالها عندهما لان كتابها صارت أم ولده وتلك نصيب شرى بكم المصان لان المكتات لا تنصرا  
 سندهما فمضم نصف قيمتها أو نصف غيرها لشرى بكم ونصف غيرها لها ولعل على قول الامام قيل لا يصح الكل أم ولد لان  
 الاستيلاء لم يرد حق المص في نصيب المستولد لالحال ولا يصح شيئا لشرى بكم من نصيب جميع العقر للمكتات وقيل نصيب الكل أم ولده  
 لان الاستيلاء في نصيبه على الحد لقيام ملكه فيه فيملكه كما المستولد فيصم نصف قيمتها ونصف العقر لشرى بكم ونصف المكتات  
 ولو وصفا لشرى بكم كتاب وعلفت به هي أم ولده والمكتات حائزة ولا يثبت نصيب المكتات بالاستيلاء عنده وقيل يعني أن تسع  
 المكتات نصيب الاستيلاء وعندهما حكم نصيب صاحبه مكتات لان كتابها صار مكتات مكتات الاول وصارت كتابها أم ولده ولو كانت العبير  
 اذن شرى بكم واكتسب مالها واذن فعرفت ثم اكتسبت مالا من حصر غير المكتات فله نصف كسها قول اداء البدل وكسها بعد  
 اداء لها وعندهما هي حرة فكأن لها واذن نصف المؤدى من المكتات ولو ولدت المكتات فتا فوالت البيت ولدا فادعاء أحدهما  
 صحيح الاستيلاء ومن عرفت المكتات صارت الت أم الولد لولم ينجي ويصم لشرى بكم نصف قيمتها ثم علفت لان بغير الام صارت  
 حرة فيشتمكها المستولد ومن وقت العلق وان لم ينجي واعتق الشرى بكم الآخر الت بعد العلق صح ولا سعاية عليه أم ولده حرة عند  
 الامام وعندهما ان أدت الت علفت ولا سعاية وان عرفت البيت والام فالت كأم الولد بين شرى بكم اشتبهما أحدهما  
 مكتات بينهما فوالت فاعتق أحدهما الولد غنى نصيبه وان اعتق الام غنى نصيبه الآخر فالت والام وان عرفت فشرى بكم الولد اختيارات  
 الثلاث مكانة بينهما فوالت فتا فوالت بمسما ما عتقت الت وحدها والام مكانة على حالها ولو كانت الام هي التي ولدت مسمما

عاتقت وعتق ولدها وان عثرت ثم ولدت منها فالولد الاول رقيق لان السكينة افسخت الشعر في حقه ما صار ارقين ثم  
 صارت أم ولد الاول مسعبل ولا يرى حق الحرية اه قال رحمه الله في رأى دفع العقر الى المكاتبه صرح في رأى دفع العقر  
 الى المكاتبه حار لانه حقه حال عيام الكتابة فادعرت رد الى المولى قال في العباية يعنى اذا دفع قبل الشعر وهذا قول الامام  
 وعندهما صارت أم ولد الاول ولده كل المهر لان الوطء في دار الاسلام لا يحلوعن الصبان الحائر وأولد الراس واتى الحد لشبهة  
 فيجب العقر ولو عثرت فردت في الرق ترد الى المولى لظهور اختصاصه بها اه وفي المسوط كاتب جاريته ثم مات عن ابنين  
 فاستولدها أحداهما فهي بالخيار ان شاءت عثرت بهما وهي أم ولده ويضمن نصف قيمته ونصف عقرها لشرى به وان ساءت  
 مضت على كتابها أو أخذت عقرها وسقط الحد لشبهة حق الملك قال رحمه الله في وان دور الثاني ولم يطأ فافسخت نطفى التدبير  
 وهي أم ولد الاول في هذا الاجماع أماعدهما فلا ينسب المستولد على كاهل العقر وأماعده فلا ينسب لغيره ان كاهل أم ولد  
 للاول وأنه لم يمكن له فيها ملك كما هو والمك شرط لصحة التدبير بخلاف موت السبل لان الملك من حيث الظاهر كاف ولهذا  
 لو اشترى أمة فدورها ثم استحققت بطل التدبير ولو استولدها فاستحققت لم يطل وكان الولد ارقينته فسد كاهها وهي أم  
 ولد للاول لانه يملك نصيب شريكه ويكمل الاستيلاد للامكان قال رحمه الله في ومن شريكه نصف قيمتها في لانه يملك  
 نصفها بالاستيلاد على ما ينشأ فسل ذلك قال رحمه الله في ومن نصف عقرها في لانه وطن حار به مشتركة بينهما فيجب عليه  
 العقر بحسبه وقد ينشأ من قبل قال رحمه الله في والولد الاول في لان دعواه قد مضت على ماسر وهذا الاجماع وهذا متكرر  
 مع قوله وهي أم ولد وأجيب بان ذلك في ذات الامة وهذا في الاولاد فلا مكرار واعتراض باختلاف الموضوع بان هذا بوجه  
 ان الثاني وطنى وادعى والموضوع حلاله فلو قال يتم الاستيلاد للاول لسل قال رحمه الله في وان كاسها فخرها أحداهما  
 موسرا ففحرت ضمن لشريكه نصف قيمتها ورجع به عليها في وهذا اعسلى حبيقة وقال لا يرجع المقتن عليها ويستعسها  
 الساكت ان كان المقتن معسرا والاصل في هذا ان الاعناق لا يتجرأ عندهما والكتابة لا تمنع العتق فعمقت كلها للمحال  
 وافسخت الكتابة فالحكم عندهما ما تقدم ومن أصل الامام ان العتق عنده يتجرأ خا رعناك الصف فلا يؤثر الفساد  
 نصيب الساكت فلا يضمن العتق قسلا العقر لم يمد طهور آخر الاعناق فيها فادعرت طهر أثر العتق وكان للساكت الخيارات  
 المذكورة في العتق وهي ان كان موسرا فله ان يعتق أو يستعس أو الصبان فادعس كان المقتن ان يرجع على العبد وان كان  
 المقتن معسرا كان له خيار العتق أو الاستعساء على ما ينشأ في العتق وعلى هذا الخلاف لو درها واستولدها فادعرت طهر أثرها  
 فيضمن قيمتها موسرا كان أو معسرا لان هذا صلب تلك وعندهما لا يتجرأ ان فصارت كلها أمال ولد أو مدبرة وضمن لشريكه  
 نصف قيمتها في الحال موسرا كان أو معسرا لانه ضمان تلك فلا يختلف بين اليسار والاعسار ويضمن العقر في الاستيلاد قال  
 رحمه الله تعالى في عتقها مدبرة أو مدبرة أو غيرها ثم حرره الآخر موسرا للمدبر ان يضمن المقتن نصف قيمته في وهذا اعسلى الامام ووجه  
 ان التدبير يتجرأ عنده فيقتصر التدبير على نصيب المدبر لكن يصد به نصيب الآخر فيشتت خيار التمهين والأعتاق أو  
 الاستعساء على ما عرف من مذهبه فادعرت لم يقتل حيار التمهين والاستعساء فيتنصر على نصيبه لانه يتجرأ عنده  
 لكن يصد نصيب الآخر فانه ان يضمنه نصيبه وله خيار العتق والاستعساء فادعس منه يضمنه مدبرة وقد عرف قيمة  
 المدبرة ما به واذا ضمنه لا يملكه الصبان لانه لا يقبل النقل من ملك الى ملك كما اذا عصب مدبرة وأقن وضمن العاصب قيمته  
 فانه لا يملكه كذا هدا قيد بوله ثم حرره الآخر فسل انه قن لانه لو لم يكن قنا قال في المحيط مكاتب بين رجلين در أحداهما صار  
 الكل مدبرا له وهو مكاتبه عندهما ويملكه القيمة للشريك موسرا كان أو معسرا لان التدبير لا يتجرأ عندهما فديره  
 لان سبب شريكه فادعرت ملكه بملك ضمان القيمة وضمان القيمة لا يختلف باختلاف اليسار والاعسار واحتلوا انه يضمن  
 قيمته مكاتبنا أو قنا فيسل يضمن نصف قيمته قنا لانه تنفسخ الكتابة في نصيب شريكه لان فسخ الكتابة لا يتجرأ وقيل  
 يضمن قيمته مكاتبنا لان الفسخ انما لا يعتدل التجرا لضرورة تصاد الاحكام في محل واحد وذلك لا يوجد عا فان الكل قد  
 صار مدبرا من جهة المدبر وعسلى في حبيقة التدبير يتجرأ فيصير بصره مدبرا فافتد اجتمع في النصيب الحريه الكتابة  
 والتدبير وفي النصيب واحد وهو الكتابة فادعرت أدى عتق فان مات المدبر عتق وعندهما في الكل اجتماع سنا الحرية

الكسابة والتدبير لان من قال مسحح يقول بالسخن حتى التفتك لصورة صحة التدبير ولا يظهر المسحح في حق حكم آخر وهو  
الغنى باء بدل الكسابة ولا يخفى ان هذه المسئلة تشكر روح قوله عند قوسين ودرأ أحد هما وسر والآخر ومثل هذا لا يطبق بهذا  
المختصر وأيضاً على هذه المسائل ما احتج فندره وفي المحيط أمت كتاب ما عدا ولا ولا في الكسابة والغنى للزول ولوقال  
أمت كتاب ولا ولا ولا في المسئلة والكسابة والمسئلة الثاني قال رحمه الله في وان سره أحد هما ثم دهر الآخر لا يصح المقتضى  
لا لا لا وكان له الخيارات السانسة فاداد ولم يقل له حابر التصمين وفي خيار الغنى والاستسقاء وهذا عند الامام وعندهما  
تدبر ان في ما لا لا الاعتاق لا تتحرأ عند هما فيقتى كره فلم يصادف التدبير الملك ويصم قيمته ان كان موسراً لان هذا  
هو ما اعتاق في حلف من اليسار والاعشار والله تعالى أعلم

في باب موت المكاتب وعمره وموت المولى

تأخر ما أباح حكم هذه الاشياء طاهر المناسب لان هذه الاشياء متأخرة عن عقد الكسابة فكذلك ما أباح أحكامها قال رحمه الله  
في مكاتب عمر عن عمه وله مال سئل لم يخبره الخا كمال بله أيام في بطر للحاسبين والثلاثة هي المدة التي صرنا لأمهال الاحترار  
كاهمال اخضم للرفع والمدين للقضاء ولا يراد عليه قال صاحب الصباغة والمدين بالحر عطا على كاهمال أقول هذا حسب الظاهر عن  
صحيح فنعلا ما لا شك أن المدين معطوف على اخضم والمعنى وكاهمال المدين لاجل القضاء ويقبل قوله في الامهال بمجرد قوله  
هل في السداع فان عمر عن عمه فان كان له مال حاصر أو عاين قال في مال على اساس أو قال يحيى في القاطلة بماله القاضي الى  
الثلاثة أيام اذا شغل المدة مسدوب قال في الدامح يتطرب يومين أو ثلاثة استحسانا الواجب لا يخبر فيه ولا يخفى أن السهم هو  
الذائع وسمى به الوقت المصروب ثم سمي به ما يؤدى من الوطيفة قال رحمه الله في والاخره ومعهها أو سيده برصاء في  
ادام يكن له مال سئل في بله أيام مسح القاضي الكسابة أو مسح المولى برصاء المكاتب وهذا عند الامام وعند  
لا يخبره حتى سوائى عليه عثمان لقول على رضى الله تعالى عنه اذا تولى على المكاتب عثمان يرد في الرق والاخره لا يبرك  
ماتة يس كالجور ولا به عند رفاق حتى كان التأجيل فيه ستة ولهما ما روى عن عمر رضى الله تعالى عنه فسجها بغير المكاتب  
عن نظم ورده الى الرق والاخره كالرفوع ومراواه عن علي لا في المسح اذا عزم عن عمل هو سكوت عنه وأعاد قوله أو  
سيده برصاء ان الكسابة لازمة من حاسب المولى غير لازمة من حاسب العبد فأورد العبد ان يخبر نفسه وبسبح الكسابة وأنى  
المولى ذلك ولقد عد ذلك في الزاوية الصحيحة والزاوية السامية امهالاً من حاسب العبد لا يصاب لئس له ان يقسمها بغير رصا المولى  
والمراد قوله فسجها بغير الخا كهم حكيم بكسر لانه واجب عند طلب المولى وله ولاية ذلك وان لم يرص العبد ولا بد من القضاء كالرد  
بالعسر وطاهر قوله مكاتب عمر عن عمه صادق عاددا كاسبه وحده أو مع غيره وليس كذلك بل هو خاص عاددا كاسبه وحده قال  
في المحيط ولو كان عدى كسابة واحدة فمهر أحد هما فرده التام في الرق والقاضي لا يعمل بكسابة الآخر معه ثم أدى الآخر الكسابة  
عنا جميعاً لانه لم يصح رد الاول في الرق مادام الآخر قادر على أداء بدل الكسابة وطدا لوعلم القاضي بكتابة الآخر لا يرد حتى  
يحتسماً ولو كاسب المولى ان عدا لها كسابة واحدة فمهر في الرق حتى يجمع المولى ان لانه اداعا أحد هما كان الفسخ في  
نصف الآخر متعلماً ولومات المولى عن ورنه فله ضمهم الردي الرق فضاء وليس له ذلك بغير قضاء لان بعض الورثة ينصب حصماً  
عن الميت فماله وما عليه وفي المحيط كاسب عده كسابة واحدة فارتد أحد هما وحتى مدار الحرب فمهر الخاص لم يرد القاضي في  
الرق وان يرد لم يكن رد الاخر حتى يورع مسلماً يرد الى مولاه فلو قال في كسابة واحدة لكان أدنى اه قال رحمه الله  
في رد ادأحكام الرق في يدي اذا عزم الى أحكام الرق لان الكسابة قد أصبحت وفكاً فخر كان لاجل عقد الكتابة ولا يبق  
بدون العقد ولا يخفى أن المؤلف قل وعاداً أحكام الرق ولم يشل عاداً الى الرق لانه فيه ما قال رحمه الله في وما في يدي سيده في لانه  
ظهر ان كسبه عده اذا كان موقفاً عليه أو على المولى على تقدير الاداء كان له وعلى تدبير العهر كان للمولى وقد تحقق العهر فكان  
لمولاه قال رحمه الله في وان مات له مال لم يصح في وهذا قول ابن مسعود وانه ادعاهما وقال يدين ثابتمسح الكتابة  
عمومه وبه أحد الامام الشافعي له ان العقد لا يبق لقي لتحصيل العتق بالاداء وقد تعدد اثنان في ذلك وهذا لان العتق لا يجوز  
أن يشك العتق قبل الموت أو بعده مقتضراً أو مستنداً لاجل الاول لعدم شرطه وهو الاداء والتي لا يسق شرطه ولا إلى

الثاني لان الميت ليس بعمل فزول العتق عليه لان العتق اثبات قوة الميت وهو لا يتصور في الملكية بخلاف ما اذا مات المولى  
 لانه ليس بمعتق ودفعه بل عاقد والعقد يطل عتق المنة ودفعه لا يموت العاقد ولان المولى يصلح ان يكون معتق بعد الموت كما اذا  
 قال أنت حر بعد موتي ولما ان الكتابة عقد معاوضة لا تشفع موت أحد المتعاقدين وهو المولى ولا يفسخ موت الآخر وهو  
 العبد كالسبع ولان قضية المعاوضة المساواة اذا بقي العقد بعد موت المولى لحاشته الى الولاة وغيره حاران بقي بعد موت  
 العبد لحاشته الى الحرية ليتوصل الى حرية أولاده ولومات عامر اسبح الكتابة ولو قد فو اسان بعد الاداء يلزمه الحد وقيل  
 الاداء لا يلزمه الحد لان العتق ثبت مستندا الى آخر جزء من أسراء حياته فلا يظهر الاستناد في حق هذا الحكم قل رحمه الله  
 يجوز تؤدي كتابته من ماله في بيعي يؤدي من حلقه فيكون أداءه الحلية كادائه نفسه فان قيل الاداء فعل والاستناد يكون  
 في الأحكام الشرعية فلما لم يكن فعل الثابت معاها الى حسي الثبوت وهذه الاضافة شرعية لا يرى من رى صيدا مات  
 قبل ان يبيعه ثم صابه ماله كاله حتى يورث عنه والمالك ليس بأهل لكن لما صح البيع والمالك ثبت بعد تمام البيع  
 ونجما به الاضافة اليه وهو ليس بأهله ثبت الملك من حين الامكان وهو آخر جزء من أسراء حياته فكذاها وفي الأصل اذ مات  
 للمالك عن وفاء وعليه ديون لا يجبي سوى بدل الكتابة وله مال يورثه وصايا يسدأ من تركته بدني الاحسي ثم بدل  
 الكتابة ويطل وصاياه وما بقي يقسم بين ورثته وان لم يبق بعد قضاء الدين شيء يسدأ بدل الكتابة لا يسدأ ماله وان لم يترك مالا  
 الاذ يباع الى الناس فاحسب المولى في الكتابة وهو رد الرق فاداسح الدين بعد ذلك فذلك للمولى اه قال رحمه الله يجوز حكم  
 لعقته في آخر حياته في بان يقام الترك للموحد منه في آخر حياته مقام التخليه بين المال والمولى وهو الاداء المستحق عليه  
 وما بقي فهو لورثته قال بواذر شرع الثاني مات مكاتب عن وفاء وله أولاد من أمته ماتت بعض قبل الاداء فادى ماله عليه وبقي  
 مال فهو ميراث ولا يرث الابن الميت وما تركه الابن الميت فهو لأمه وأخوته ولو كان الولد معه في عقد الكتابة ثم مات بعد أبيه ثم  
 أدبت الكتابة لم يرث أمه وفي بواذر ابن جماعة عن محمد مكاتب مات وترك له ابنا وله في الكتابة وترك أبي درهم بيا على الناس  
 فاكتب الابن ألف درهم وأداه في كتابة أبيه ثم خرج دين الابن له أح فان الالف ميراث يسما ولا يرجع الا من مما أدى  
 في الآلين وان لم يؤد الابن ذلك من ماله فان أبي يؤدي ذلك من مال الاب وفي المتقي مكاتب مات وله دين على الناس وله مولود ولدى  
 الكتابة يسمى في الكتابة على عبوه ماله اسح ان أيضا ثم مات أحد الابن الحرين ثم خرج مالا مكاتب على الناس فادبت من  
 ذلك بدل الكساة فالعاصل بين الولد الآخر والمولى في الكتابة ويرث الابن الحر إذا جاء الذي مات بعد موت الاب والابن المولود  
 في الكتابة لا يرث من أخيه الذي مات بعد موت الاب وفي التنازع حايمة مات الرجل عن مكانه وله ورثة كوروا مات ثم مات المكاتب  
 عن وفاء يؤدي من ذلك بدل الكتابة ويكون بين الورثة التنازع والاثبات ما فضل بعد ذلك وليس للمكاتب وارث في ذلك كور  
 من ورثة المولى دون الالف وفي المحيط مات المكاتب عن وفاء يسدأ ماله من بدل الحياية ثم بدل الكتابة ثم عمر امرأة تزوجها  
 بغير إذن ولاء ثم الناق ميراث بين أولاده الذين عتقوا بعتقه والذين كانوا أحرارا قل له الابن دون عن احتجعت يسدأ بالاقوى  
 ودين المداينة أقوى من دين الجباية لا بد عوض من كل وجه ودين الحياية عوض من وجه لا يسدأ له لس عال ولله الاية كقل  
 القرض ودين الجباية أقوى من بدل الكتابة لانه لا يمسقط الجيز ودين الكتابة أقوى من دين المهر لا يمسح مادن السيد والمهر  
 وجب بعدة محجور عليه وان مات عن وفاء دين المولى يسدأ بدني المولى ثم بالكتابة والناق ميراث فان لم يوف المدين والكتابة بدأ  
 بالكتابة لانه اذا بدأ بهما يتزوجوا الولد المولى في الكتابة والولد المكاتب معه كتابة واحدة سيأتي في الارث لانهما يتقنان معه  
 في آخر جزء من أسراء حياته فان كان الولد معتردا بالكتابة فادى بعد موت الاب بعد قضاء مكاتبه الاب وقيل له رث لانه كان عبدا  
 يوم مات الاب فلم يبق لعقته واعتاق بعد موت أبيه كآب عبد امشتر كآب عبد ادن شريكه فمات العبد وترك كسافه سيات عاجرا  
 عند الامام لان نصه يصير مكاتب ولا سبيل لواحد منهما على كسبه وعندهما كله مكاتب ويكون كل الكسب ملكا له فيؤدي  
 من كسبه ويضمن المكاتب نصف قيمته لشريكه اه قال رحمه الله يجوز ترك ولدا ولدى كتابته ولا وفاء على كسبه على  
 شرمه فان أدى حكم بعته وعق أبيه قبل موته في وظهر اذلاق المثل انه لا فرق بين ماله والبدني كتابته من أمته وأرأه العبر  
 وظهر العلة تنقيده الاول لان اولد دخل في كتابته وكسبه في حلقه في الاداء وصار أدائه كآب أبيه حتى كأنه ترك ودمع

الولد والظاهر من قوله يسي ان الولد المولود فيه الامدان يكون مادرا على السبي ليس كذلك فدل على الكافي لو كانت مت على  
 انه لا يولد ثلاثة ايام فولدت في مدة الحيلار وماتت في وقت الولد يسي حياره وعند الكتابة عند الامام والثاني ولدان يسيها زاد انا حار  
 يسي الولد على عموم الام وادى ادى عتقا لام في آخر سر من آخر حياته واعتق ولدها وهذا استحسان وعند الثالث تبطل  
 الكتابة ولا يصح احراز المولى وهو القياس في الحيا ولو ترك أم ولدهم ما ولد لانواع واستست في الكتابة على عموم المكاتب وان  
 لم يكن معها ولدانها عند الامام لان حرية أم الولد لاجل الولد فادام يكي وله تمنع وعبد مما تنازع ويؤدي بدل الكتابة بعدموت  
 المكاتب كما كان معها ولو دل على حل على أولاده المولودين في الكتابة يحرم ولهم ذوا ولهم عانهم وبالحاصر في الرق حتى يرجع  
 العائ لان الفصح على الخاصر ومسح على العائ وقد تعدر في حق العائ فتعدر في حق الخاصر أيضا في الرق والحيه وادام مات  
 المكاتب عن ولده مولود في الكتابة وولدته متري معها فعد محما يسيان في عموم الام فاصل في يد كل واحد منها بعدموت الام  
 فهو له خاصة وعند الامام المولود يسي على عموم الام ويؤدي بدل الكتابة وهو المطلب ويسي الولد المشتري ويأخذ من كسبه  
 ويؤخره من الفاضي وما فصل يكون ميراثا في الام فيكون بينهما في الاصل الولد المولود في الكتابة يسي في ديون الاب  
 قال رحمه الله **ولو ترك ولدته متري على الدل حال اورد رقيقا** وظاهر اطلاق المتن انه لا فرق في المشتري بين ان يكون  
 ولد بعد الكتابة او قبلها وسياتي بيان وهذا عند الامام وعند محما يسي على عوجه كما لو ولد في الكتابة لانه صار ميراثه حتى حار  
 للولي اعتاقه كما يجوز اعتاق المكاتب نفسه بخلاف سائر اقسام المكاتب فانه لا يملك اعتاقه ولا ايمان الا حل بشت بالشرط  
 في القيد بشت في حق من دخل تحت الكتابة والمشتري ثم بدخل تحت العتد لانه لم يصف اليه القيد ولم يبرحه اليه لكونه  
 مسلا وقت الكتابة واورد عليه انه قد مر في اول فصل المكاتب ان المكاتب اذا اشترى اياه او ادخل في كتابته وايضا  
 لو لم يبرحه اليه لما اعتق عنده مادام بدل الكتابة حال او اوجب ان المراد بدخول الولد المشتري في كتابة أبيه ليس لسراية حكم  
 عند الكتابة الذي جرى بين المكاتب ومولاه اليه بل يعمل المكاتب مكاتب الولد ما شرته اياه بتحقيق العتد وان عتق الولد المشتري  
 عنده مادام بدل الكتابة حال لان السراية ايضا لضرورة المكاتب اذ ذلك بمنع من مات عن وفاء وقد فصح عنه  
 في الكافي حيث قال وكان يسي ان يباع بدميته لوفات للتزوج ولكن اذا عمل واعلى من ساعته صار كانه مات عن وفاء بخلاف  
 لفلود في الكتابة لانه من ماله بعد الكتابة قال رحمه الله **ولو ان اشترى امه مات وترك واهو وناسه** لا يملك ادى بدل  
 الكتابة حكم بعتقه في آخر سر من آخر حياته فيمنعه ولده في ذلك فيكون من من فطره انه مات عن ولده حر وقديناه  
 قال رحمه الله **ولو كذا كان هو وابنه مكاتبين كتابة واحدة** لا يملك ادا احدهما كتابة واحدة فاحكم بعتق واحدهما في وقت  
 بعتق الآخر في ذلك الوقت ضرورة اتحاد العتد على ما يسه فبغير سر مات عن اخر ولومات المكاتب وترك ثلاثة اولاد حر  
 ومولود في الكتابة وركب معه عقد واحد وصيا ترعه اولاده لادام كذا دوسنا وبذلك الوصي بيع العروس دون العفار والبراهم  
 والدا ميراثا لان بيع العروس من باب الخط دون المقار والبراهم والدنا ميراثا لان قبل اداء الكتابة لا يرثه لان ارثه ليس  
 من حقوق كتابة أبيه ولا يظهر الاحتمال في حقه قال رحمه الله **ولو ان ترك ولدا من حره ودينيه وفاء** مكاتبه حتى الولد فقضى  
 له على غايه الام لم يكن ذلك فسادا للمكاتب لان التمساع عوج الحياه على موالى الام لان المكاتب وان ترك مالا وهو الدين  
 لا يحكم بعتقه الا بعد اداء بدل الكتابة وكانت الحياه عليهم فاداقصى به القاضى عليهم كان التمساع سر والمكاتب فشي الكتابة على  
 حالها فادام ادى بعد ذلك بدل الكتابة عتق المكاتب وطهر لاس ولا يفي حاسب الاب فيسحر اليه ولاؤه ولاه مخرج طهر والعقري وكانوا  
 مصلرين فباعوا فوافاهم الزوج بذلك على موالى الاب ولا يرجعون بذلك على ولي الحياه قال رحمه الله **ولو ان احتصم موالى الام**  
 وموالى الابني لانه فقضى لموالى الام فهو قضاء الجبر **لا مادام كانت الخصومة في نفس الولد** ان مات الولد بعدموت الاب قبل  
 خروج الدين وقضى ميراثه لمولى الام طلعت الكتابة لان القاضى يقضى تكون الولا على الام لان الخصومة وقعت في الولا ومن  
 ضرورة التمساع فصحت الكتابة لان الولا من جانب الام لا يثبت الادانته انما تمس حاسب الاب انما يتقدر بمسح الكتابة لانها  
 لو كانت باقية يمكن ان يثبت من حاسبه الاداء ولو خرج الدين بعد ذلك يكون لمولى المكاتب ميراثا عن عتده لان صيانة  
 القضاء عن الانتفاص واجب بالاجماع ومسح الكتابة بعدموت المكاتب مختلف فيه فكان مسح الكتابة أولى



من بعض القضاة لأن القضاء بالعدل لا يصح وبالعصاة طهر الحرم مطلقاً حتى لو ظهر مال بمقدار العدل وأحده المولى لا يكون  
 بدلاً عن الكتابة بخلاف ما قبل اسماء قال في المحيط وإدامات المكاتب عسراً وترك ولد اسرافطهر للمكاتب ودبعت أدبت بها  
 كتابته ولا يتحول ولاء الولد إلى ولي الأب لأن المودع أقر بشيئين أقر بانه ملك للمكاتب وأقر بأن ولاءه تحول فأقراره على نفسه  
 صحيح فيصدق به وأقراره يتحول الولاء إلى غيره لا يصدق فيه ألا ترى أن المولى لو أقر بانه استوفى منه بدل الكتابة قبل موته  
 لا يصدق في حق تحول الولاء إليه وإلى الأب فكذلكهما وأما إدامات لا عن وفاة ولادته فاحتلوا في قضاء الكتابة قال الاحكامي  
 تمسح حتى لو تظوع له إنسان مائة بدل الكتابة عنه لا تسلمه وقال أبو الليث لا يصح ما لم يصح القاضى بخره حتى لو تظوع  
 إنسان عنه قبل القضاء بالصحيح جاز ويحكم منه في آخره من أسراء حياته قال رحمه الله **و** لو ما أدى المكاتب من الصدقات  
 وغرط السيد **و** لأن الملك يدل وتدل الملك كتمثيل العبد فصار كعبد آخرى واليه أشار إلى صلى الله عليه وسلم بقوله في  
 حق مرة هي طاعة لله ولما هدته حين أهدى إليها وكانت مكاتبه فإن فصل أن ملك الرقة كان للمولى فكيف يتحقق تمثيل  
 الملك فقامت الرقة مع لوانى مقابلة الملك اليد حتى لو كان للمكاتب أن يبيع المولى من التصرف في ملكه ولم يكن للمولى أن يبيع  
 المكاتب من التصرف وبالجبر يعكس الحال وليس هذا إلا تمثيل الملك للمولى وليس كان ولا يملك مثله غيره بدل العبد فصار  
 كالعقيد **و** يوت عن صدقة أحد هاتين طيب ذلك لورثة العلى لما ذكرنا وكذا إذا استوى العقيد بغيره ما أحسن من الرقابة وكذا  
 أن السليل إذا وصل إلى ملته وفي يده مال من الصدقة لأن الحرم عليه ابتداء الأحناف فيه من الدل ولا يرحص من غير ضرورة  
 ولو أباح الفقهاء في أوائله ما شئى عين ما أحسن الرقابة على أن الملك لم يتبدل ولك أن تقول الحرم ابتداء الأحناف آخره فعلى  
 هذا لو أباح الفقهاء في أوائله ما شئى يستحق أن يطيب له لأنه لم يوحدهما ابتداء العمل الحرم المقر بالادلال قلنا لم يوحدهما  
 الأحناف بدالصدق وحدهما الأحناف بدالعقيد وقد بحث في حقهما ما سألنا في ذلك أن يقول ليس الحرم نفس الأحناف  
 فقط بل نفس الأحناف المقرين بالادلال فيسبى أن لا يكون حيثما يظهر المستترى شراء فاعاد الاطبيب الأمانة ولو ملكه يطيب  
 ولو عجز للمكاتب قبل الأداء إلى المولى يطيب للمولى عند محمد لأن المولى يملك ما في يده ملكاً مستقلاً حتى يفتقر أحارته وعند  
 أبي يوسف لا يطيب له لأنه لا يملك المولى كسبه ملكاً مستقلاً وأما فيه نوع ملك فيتم كد العجز ولم يتحدده ملك ولهذا  
 لا يتنقص أحارته بالجبر كجنى العبد المأدون إذا عجز عليه والصحيح أنه يملكه بالإجماع لما ذكرنا أن الحرم ابتداء الأحناف ولم يوحدهما  
 من المولى الأحناف **و** هل رحمه الله **و** لو أن حتى عند فكأنه سيده ما حالها فمردوع أو هدى **و** يعنى المولى بالخيار أن شاء  
 دفع أحد وإن شاء فداءه لا أرض له لو كانه وهو لا يملك بالخيار له قيمته لأنه لم يصح بمختار اللهاء المكاتب من غير علم وقدمت  
 الدفع بغير علم من غير أن يصير مختاراً للهاء فيجب عليه الأقل من قيمته ومن الأرض كما إذا اعتقه أو ذره أو استولى الأمانة أو أبعده  
 بغير ما شئى من غير علم **و** إلا أن المانع من الدفع على شرف الزوال فلم ينتقل حق ولي الحياة من العبد إلى القيمة فادعز زال المانع  
 فيستجبر بين الدفع والصداء على القاعدة **و** قال رحمه الله **و** (وكذا أن حتى مكاتب لم يقص به فحرم **و** حكمه كالأولى لأنه  
 لما عجز صار قناً وجباية التزيم بعجزه المولى بين الدفع والصداء على ما عرفت وقبل أن يصير محلاً الأقل من قيمته ومن الأرض لأن  
 دونه متعذر وهو أحق تكسبه من المولى وموجب الحناية عند تعذر الدفع يحسب على من يكون له الكسب ألا ترى أن حياجه المندر  
 وأم الولد توجب على المولى الأقل من قيمته ومن الأرض لما به أحق تكسبه ما ولو شئى حياجه بعد الحكم عليه لاولى فهو كالأولى  
 وإذا احتجعت الحنايات في وقت قبل القضاء لم يضره إلا القيمة واحدة كداني الميسوط وفيه وإذا شئى العبد للمكاتب ثم عتق فهو على  
 سبيله وإن عجز فالحيار للمولى وإن كل العبد وإسراً ثم مكاتبين كتابته واحدة قولت فقتله المولى وقيمتها كثر من الكتابة فهو على  
 المولى في ثلاث سنين أو قتل المكاتب فلكل يجب في ثلاث سنين وإن كانت الكتابة قد حلت قال رحمه الله **و** فإن قصى به عليه  
 في كتابته بشرط ودين يباع فيه **و** يعنى إذا قصى عوجب الحناية على المكاتب في حال كتابته وهو الأقل من قيمته ومن  
 الأرض في فودين عليه يباع فيه لأن الحق انتقل من الرقة إلى القيمة بالقضاء وهذا بعد علمنا الثلاثة وقيل يوفى بغيره عليه قيمته  
 ولا يباع وهو قول أبي يوسف وألا لأن المانع من الدفع وقت الحناية موجود وهو الكتابة ولا تعتبر كناية المندر وأم الولد ولما كان  
 الأصل في حياجه العدم المانع وأما إيصار إلى القيمة عند تعذر الدفع والمانع مما مردد لا احتمال أن يفسخ الكتابة فلا يشتد الاتقاف

عن المرحب الأصلي الانقضاء والصلح عن الرضا والموت عن الوفاء وهو بطريق المعصوب إذا أنى لا يجب عليه القيمة الا انقضاء  
حتى لو رجع قبل القضاء يكون مولود وإن رجع بعد القضاء يكون للمعصوب وكذا المبيع إذا أنى قبل النقص لا يبطل البيع  
الا انقضاء وكذا إذا قبل لأن القيمة تقوم مقامه خلاف الفهر وأما الولد لا يملك ان ينقل المصح قال رحمه الله يجوز أن مات السيد  
لم يصح الكتابة لا ساقى المهد ولا سطل موت السيد كالتبدير وأما الولد والدين وكلاهما لا يملك فيه إدامات الطالب ولأن الكتابة  
لا قبل الاستئصال ملك الثوار فتبقى على حكم ملك الولي قال رحمه الله يجوز يؤدي المال إلى الورثة على نحو ما لا يجوز لأن السحوم  
حتى لا يحد أحل وهو حق للثلاث فلا يملك موت الطالب هذا إذا كانه وهو صحيح ولو كانه وهو مريض لا يصح تأجيله إلا من  
الرب وقد ذكرناه والثوارث يورثون بمقتضى ما يكون قصده ميراثه فيص المورث ويقع على ملكه ثم يصير  
الثوارث فأنصاع منه في ملكه بالآثار كمال الدين وفي الحقيقة ولو أدى المكاتب بدل الكتابة إلى الورثة دون الوصي وعلى الميت  
دس يحيط به أولاً بحيث لا يعتق لأن حق القصد للوصي لا للثوارث لأن الوارث وإن ملك ما قصص إذا لم يكن الدين مستعراً  
والوصي والعمراء أن يفسد ملكهم بشراء الدين فلم يدفع الحق للميت له حق القصد فلا يرأس بدل الكتابة كما دفع إلى أحس  
وإن أدى إلى الوصي عتق وإن لم يكن في التركة دس لأنه قائم مقام الميت وإن لم يكن على الميت دين ودفع إلى الورثة ونقاسه وأحار  
لأن طم حق القصد وإن أدى إلى مذهبهم لم يعتق ما لم يصل إلى الكل بخلاف الدفع إلى الوصي يوجب العتق وصل إلى الورثة فحقهم أم لا  
لأنه ثابت عن الميت بالتمسك ولو أدى المكاتب إلى العمراء وعليه دين يحيط حار وعتق لأنه دفع الحق إلى من له حق القصد  
ولو أدى الوصي للمولى لسان معاً على المكاتب دفع المكاتب اليه يفتق لأنه دفع الحق إلى مستحقه قال رحمه الله يجوز أن سرور وعتق  
مخافاً يعني لو أعتقه جميع الورثة عتق والقياس أن لا يعتق لأنهم لم يملكوه وحسب الاستحسان أن يجعل إراءه عن بدل الكتابة  
لأنه حرمه وقد جرى فيه الآثار فيكون الاعتاق منهم إراءه وأقرار بالاستبراء فلم يبق عليه دين فيعتق إراءه قد مشه كإدراكه  
المولى عن بدل الكتابة ويشترط أن يصفوه في مجلس واحد حتى إذا أعتقه بعضهم في مجلس لم يعتق وقيل يعتق إذا أعتقه المارقون  
مالم يرجع الأول وهو رواية هشام عن محمد قال رحمه الله يجوز أن سرور بعض لم يصدقته يعني لو أعتقه بعض الورثة لا يعتق منه  
شيء لأنه لم يملكه ولا عتق في ملك ولا يملك أن يجعل إراءه واستبراء لأن إراءه بعض واستبراء لا يوجب عتقه باعتدال ثبوت  
العتق من جهته ولا يبرأ من الدين أيضاً لأن إراءه لم تثبت الاقتصار فإبطال المتعصى بطل المتعصى ولو قصص واحد نصيب الكل  
معتراً منهم لا يعتق إلا إذا أحارواقمه أو قصص ما أمرهم وفي الحقيقة لو وهب أحدهم لكتاب نصيبه في رقتة حار ولا يعتق لأنه  
لو أدى نصيبه لا يعتق فكذلك إذا أراءه ما لم يفتق فان عمر رديقا فاصيب الواهب في رقتة ثابت لأنه عاقدنا ما يصحح الكتابة فصار  
كغيره انهم لم يملكوا المولى ألا ترى أنه إذا وهب المولى بعض الكتابة ثم عمر رديقا فلولي فكذلكها وأنه تعالى أعلم بالصواب وإليه  
المرجع والمآب

### كتاب الولاء

أورد كتاب الولاء عقب المكاتب لأن الولاء من آثار المكاتب والملك الزفة عند أداء بدل الكتابة وهو وإن كان من آثار  
العتق إلا أن موحات ترسب الكتب السابقة المكاتب إلى هذا الموضع فوجب تأخير كتاب الولاء عن كتاب المكاتب  
لأنه يعدم الأثر على المؤثر والكلام فيه من وجوه الأول في استنفاقه والثاني في بيان دليله والثالث في سنده والرابع في معاملة  
والخامس في معناه عبد الله تعالى والسابع في تركه والسابع في شرطه والثامن في حكمه أما الأول فهو مشتق من الولاء وهو  
القراب وهو حصول الثاني عقب الأول من غير فصل أو من الموالاة يقال ولي الشيء إذا حصل بعده من غير فصل وهو معاملة من  
الولاية بالفتح وهو البصرة والمخند دليله قوله صلى الله عليه وسلم الولاء مني أعتق وقوله عليه الصلاة والسلام الولاء لجة كاحمة النسب  
وسمه الاعتاق لأن المولى أتم على عدم الاعتاق قال الشارح والأصح أن سنده العتق على ملكه لأنه يضاف إليه والإضافة دليل  
الاحتصاص ولأن من ورث منه عتق عليه ولأوله ولاعتاق من جهته وأما معاملة فهو عبارة عن المعاونة والبصرة  
أو عبارة عن المرافعة والمصادقة وسمى الولي ولي التامر وتعاونه عليه وصديقه وعبد الله تعالى عبارة عن التناصر سواء كان  
بالاعتاق أو بعد الموالاة ولهذا قال في المتوسط والمطلوب بكل منهما التناصر كذا في النهاية وأورد عليه بأن المذكور في المتوسط

بدل على كون التناصير غيرهما لانهما ادلا على على العطن أن المطلوب الشيء لا يكون معه بل يكون أمرا ماعاراه قلى  
 العاية وعرفى عرف الفهاء عائرة عن ناصر نوح الارث والعقل اه واماركة فقوله أعنته أو ملك القرى وأعنت  
 الموالاة ويستترط كون المعتق أهلا للولاء وهو أن يكون أهلا للارث وهو كونه حرا مسلما وأولاده يكونون أهلا للمصونة  
 لاهل المرأة وحكمه أن يعقل الحياة سال حياة معتقه والارث منه بعد ممانه قتل رجحانه على الولاء لمن أعنت ولو شديرا وكثافة  
 واستيلاد ذلك قريب من الحاروبيا وهو عدمه بقا لول الشكل لأن الرقيق هناك حكما الأثرى انه لا يشت في حق كثير من  
 الاحكام التي يختص بالاحياء نحو العشاء والشهادة والمالك في الاموال وكثير من العادات فكان الاعناق احياءه لثبوت أحكام  
 الاحياء به كلاحياء المالبذ فثبت به كإثبات الولاء وطرا سمي ولاد بعنة لقوله تعالى وادقول لدى أتم الله عليه المهدى  
 وأعنت عليه الماعتاق والمرأة في هذا كالحرج وقوله الولاء لمن أعنت صادق بما اذا أعنت في دار الاسلام أو في دار الحرب وحلى  
 سنيله في دار الحرب أولم يحل وليس كذلك لانه اذا أعنت في دار الحرب وحلاد لم يكن له عليه ولاد حتى اذا خرج اليه مسلما لا يربنه  
 ولم يكن له عليه ولاد وعدمه أي بوسم يربنه ويكون عليه الولاء ولو قال مسلما ولو رقيقا كافر في دارها لكان أحسن ولو أدى  
 المكاتب بعد موت المولى معتق فولاؤه للمولى فيكون له مصته المذكور وقوله لمن أعنت يعنى ولو حكامه حل العبد الموصى بعنته  
 ونشرائه وأعنته الوصى بعد موته فولاؤه لعصه المولى وكذا مد رده وأمهات أولاده بعد موته ويكون ولاؤه له وفي شرح  
 النجاشي اذا أمر غيره باعتاق عبيد فاعتق في حال حياته أو بعد وفاته يكون عن الأمر والولاء ولو قال لغيره اعنت عندك عبي  
 على ألب درهم فاعتق فاعتق يكون عن الأمر استعسا والولاء له ولو قال أعنت عندك عبي ولم يذكر الدل فاعتق عن  
 المأمور والولاء له في قولنا وفي قولنا أي بوسم عن الأمر والولاء له ولو قال أعنت عندك على ألب درهم ولم يقل عبي فاعتق فانه  
 يشترط على قول العبد فان قيل في المجلس الذي علم به له المال والافلا والولاء يورث اه ويشمل قوله لمن أعنت في الدمي لان الدمي  
 أهل للولاء كالمسلم وفي المحيط حر في أعنت عبيد فلا يتناولان أعنت في دار الحرب أو في دار الاسلام فان أعنت في دار الحرب وكان  
 العبد مسلما فولاؤه له لانه لا يسترى وان كان كافرا فلا ولاد له عليه لان الولاء ببيعة المعتق واعتاق الحر في عسده المسلم يصح  
 بالاجماع وعسده الكافر لا يصح عند الامام ومحمد اذ لم يحل سنيله وان حلى سنيله صح العتق لكنه لم يتم العتق في حو والارق  
 وان صح في حق ارنه المالك لان كون الحر في داره سب لرقه فاذا أعنت الحر في عسده الكافر في دار الاسلام صح عتقه وكل  
 معتق جرى عليه ارق بعد العتق انتقص به ولاؤه حر في أعنت عبيد في دار الحرب ثم حر حاملين للعبد أن يوالى من شاء لان  
 العتق لم يصح مسلم مستأمن في دار الحرب وأسلم هناك أعنت عبيدا اشتراه هناك ثم أسلم عبيد لم يكن مولاه قياسا وله أن يوالى من  
 شاء عندهما وقال أبو يوسف أحله مولاه استحسانا حر في اشتري عبيدا في دار الاسلام فاعتقه ثم ربح فاسترق فاشترى العبد  
 فاعتقه وولاء الاول للأخر وولاء الآخر للأول قال رجحانه على وشروط السائتة لمو على لو أعنت المولى عسده وشروط أن لا يربنه  
 كالى الشرط له والكونه محال للحكم الشرع وبه كالى السب اذا شرط أن لا يربنه قال رجحانه على ولو أعنت حاملا من زوجها  
 الفن لا يشترط ولاد الحمل عن موالى الأم أي بدم لأن الجبين عتق عتق أمه وعتق أمه مقصود فكذا هو بعتق مقصودا لانه هو  
 جبر الأم والمولى أوقع الاعتاق على جميع أحرانها وأوردان هذا المحللاد كرى في كتاب الاعتاق فاهم هناك قالوا وان أعنت  
 حاملا عتق جاهلته جاهداه هو متصل بها فأوردوا انه يعتق تبعها لا قصدا وهذا مسمى لما ذكرهها والاصل في هذا قوله عليه  
 الصلاة والسلام الولاء لمن أعنت وانما يعرف كون الحمل موجودا عند العتق بان تلده لأقل من ستة أشهر من وقت العتق وكذا اذا  
 وابست ولجس أحد هما لأقل من ستة أشهر والأخر لا كثر منه ويه ما أقل من ستة أشهر لا يامينا أن الاول كان موجودا عند  
 العتق فادتاو الاعتاق الأول تناول الآخر ضرورة وصار معتقها والولاء لا يشتمل من المعتق وقوله من زوجها الفن مثال  
 وكذا لو كان زوجها مكاتب أو مديرا وقوله من زوجها صادق محال قيام السكاح أو بعده وما بعد السكاح لا يتلقى فيه هذا التفصيل  
 فكان عليه أن يقول ولو أعنت حاملا من زوجها الفن حال قيامه وجاءت به لأقل من ستة أشهر قال رجحانه على فان ولدت بعد  
 عتقها لا كثر من ستة أشهر فولاؤه لمولى الأم لأن الولد سر وها فيه بها في الصفات الشرعية الأثرى انه بعتق في الحرية وعبرها  
 فكذا الولاء عند تعدد رجله تبعه للاب لرقه وفي التناصير ولدت فتالت المرأة ولدت بعد عتق خمسة أشهر فولاؤه لمولى الام

وقال الروح سعد عنك نسمة أشهر فولاؤه لمولى قال تقول قول الروح اه فالرحمة الله **ع** فان أعنى العبد **ع** وهو الأب  
**ع** وحز ولاه انه موال **ع** لان موالى الأم لم يعنى الولد هما محدوده بعد اعتاقها وانعاس اليه تبعا للامام لتعديسه الى الأب  
فاذا أعتق الأب أمكن نسمة اليه فعليه تعالى أولى من حله معا للام لاى الزلاء كالتب قال عليه الصلاة والسلام الولاء لثمة  
كاحمة النسب واسم الى الآباء فكذا الولاء ينتقل الى موالى الابادار الى المانع كوله للأمة ثبتت منه من قوم الأم ماذا  
أ كذب منه ينتقل الى الاب والى المانع وفى الكفاي قلم الولاء كالتب والنسب لا ينتقل الفصح بعد ثبوته فكذا الولاء  
لا يقبل الفصح بعد ثبوته قلنا لا يمسح ولكن حدث ولا أرى منه فقدم عليه كما قولى الاخ انه عصا فادأحدث من هو  
أولى منه كالان لا يطل عصوته ولكن يقدم عليه أو رد هل ادأعلم لم يمسح ولكن قسم عليه لرم أن يرث مولى الأم عند  
انقطاع مولى الأب بعد انتقال الولاء عن موالها الى مواله ولم يرو عن أحد منهم يروون بعد انتقال الولاء عنهم هذا اذ لم تكن  
معتقة فان كانت معتدة فماتت بولد لا كثر من ستة أشهر من وقت العتق ولا قبل من سنتين من وقت المراق لا ينتقل ولاؤه الى  
مولى الأب لانه كان موجودا عند اعتاق الأم فصاحبه الاعتاق ضرورة فلا ينتقل الى موالى الأب وفى التارخية محلا ما اذا  
أعتق الأم حال قيام الكساح ثم جاءت بالولد لسته أشهر فصاحبه ابقى المستلة محلا كان ولا الولاء لمولى الأم وكذا اذا كانت  
عن طلاق رحى وقصحات بالولد لسته أشهر كان ولاه هذا الولد لمولى الأم وهذا الذى ذكرناه اذا لم يرث ما قصده العدة فان  
أقرت بأصحاء العدة ثم جاءت بالولد لافل من ستة أشهر بعد الاقرار وتتمام السنتين منذ طلقتها فان ولاه الولد لمولى الأم وان  
جاءته لا كثر من سنتين منذ طلقتها فان ولاه الولد لمولى الأب فى الجامع الصغير اذ روح معتقة بعد فولدت أولادها عن  
الولاد فعتلهم على موالى الأم لانهم عاقلة لانهم ولهم فان عن الأب بعد ذلك ولاه الأولاد على نفسه ولا يرجعون على عاقله  
الأب محلا ولد الأمة اذ اعتقل عنه قوم الأم ثم كذب للمانع منه حيث يرجعون على عاقلة الأب والفرق ان النسب من  
وقت العلوق لاس وقت الاكساب والاكساب تبين ان عقله كان على قوم الأب وقد أحر قوام الأم على الدوم ويرجعون  
عليهم وفى المولى حين عقل قوم الأم كان ثابتهم وانما أنت قوم الأب معصورا على زمان الاعتاق فلا يرجعون له قال سلت  
كافرة على بدرسل فاعتقت عدا فارتدت فخلعت بدلو الحرب فسمى أنوها فاشتراه رجل فاعتقه لم ير له ولاه ولا لها لها بغيره  
الميت ولو لم يرد والمستلة بمخاله فولد المرأة لعتى العبد رجل مسلم أعتق فسلمه فباعه من الاسلام فامته وفاضل العبد دون  
المولى فولد العبد لمولاه على حاله وان كان له عشرة من المسلمين فعقله عليهم وميراثه لهم وان لم يكن ميراثه لبيت المال وعقله  
عليه وقيل عقله على نفسه قال رحمه الله **ع** يعنى زوج معتقة فولدت فولد ولدها لمولها وان كان له ولاه الموالاة **ع** يعنى  
وان كان للأب ولاه الموالاة وهذا عند أنى حصة وعقد وقال أبو يوسف حكم الأب حكم أبيه فى الزوجين وقوله يعنى مثال  
بالسنة الى المولى وفى المجهل معتقة تزوجت رجل فلابحس حصة أوجه اما أن يكون عبدا أو مكاتباً أو معتقاً أو مولى الموالاة  
أو عربياً أو عجمياً فان كان عبداً أو مكاتباً فولد ولدها لمولى الأم لانه تعد رانسات الولاء من الأب لعهدة الاهلية وألحق ولاؤه  
بالأم كسب ولد الأمة وان أعتق الأب اس ولاه ولده الى مواله لانه صار أهلاً للولاء وقال المانع وان كان معتقاً فولد  
الولد لمولى الأب لانه استوى الخاسن وتزوج حاب الأبوة وان كان مولى الموالاة فولدت منه فهو مولى لمولى الأم عندها  
وقال أبو يوسف الولد لمولى الأب لهما وان ولده العتق أقوى من موالى الموالاة لان ولده العتق لا يحتل الفصح وولاه  
الموالاة يحتل الفصح فربح الآ كذا فى قوى على الأصعب وان كان عجمياً وهى مسئلة للفق قال ان كان العجمي له أب  
فى الاسلام فعند أبي يوسف ولاه الولد لمولى الأب واحتكام المشايخ على قولهما قيل ولاؤه لمولى الأب بعدهم جميعاً وقيل لمولى  
الأم وهو الأصح ولا يبرأ أحد الولاء اه قيد كونهما معتقة لان العجمي لو تزوج نحرية فولدت له ولداً فانه ينسب الى قوم  
أبيه دون أمه وفيدما يكون الروح عجمياً فان العربى اذ تزوج معتقة فان ولده منها ينسب الى قومه دونها وقيد القدرى  
معتقة العرب وأطلق المصنف وهو الصواب لان ولده العتق قوى معتق شرعاً ولا يختلف بين أن يكون من العرب أو من العجم  
ولو كانا معتقين أو عجميين أو عربيين فالولد تابع للأب والاجماع وغرة الخلاف على ما ذكر المصنف ظاهرهما ادلمات الولد وترك  
عنه أو غيرهما من دوى الارحام ومعتق أمه أو عصمة معتقة كل المال لعتق أمه أو عصمتها عندها وعبدان أبي يوسف يكون





ولا يجر بعضهم بعضا فان سبى اسمه واعتق لم يحر ولا يه فان سبى أبوه واعتق حر ولا الابن لان الاس يسبى الى الاب فكذا  
 في المولاة فان كان لها ابن والاس لم يسبب لكن أسلم فولاه وحل وصبي الحد فاعتق لم يحر الحد ولاه الا أن يحر ولاه  
 فيه يحر حتى لو كان الاسفل مولاياحيا والحد معتق لا يحر الا أن يسلم الاوسط فيحره الحد فيحره غيره أسلم الحر في ولم يوال  
 أحدا ثم اعتق أبوه حر ولاه ولو أسلم أبوه ووالى رجلا لم يحر والى دمي مسلمة أو دمي حار وهو مولا له لا يحر وإن يكون للدمي  
 على المسلم ولاه العتاقة فكذا ولاه المولاة فان قلت قال في المحيط دمي والى مسلمة فاعتق لم يحر لان الارث باعتبار الماصر  
 والتاصر في غير الترتيب اعلموا بالناس فهذا يبعد أن المولاة لا تكون بين المسلم والدمي قلنا فيكون بينهما لكن الارث اعما  
 يكون حيث لا مبيع وحيث لا مبيع هو واختلاف الدين وان أسلم على مدح في ووالاه مد كره في الكتاب واحتلق وافي ادا  
 اعتق الحر في عبده المسلم قيل يصح لانه يحرور أن يكون للحر في على المسلم ولاه العتاقة فكذا ولاه المولاة وقيل لا يصح لانه عقد  
 المولاة مع الحر في التناصر وقد نهى عن ذلك خلاف الدمى اه وفي المسوط رجل اشترى من رجل عبدا ثم شهد ان السانع كان  
 اعتقه فهو حر ولاؤه موقوف اذا سمع السانع ذلك فان صدقه السانع بعد ذلك طهره المولى وكذا ان صدقه الورثة بعد موته وفي  
 التناحية رجل من أهل البصرة أعتق عبدا فقصص الذي يهدو خلق مدار الحرب فاحد واسترق فصار عبد الرجل واراد معتقه ان  
 يوالى رجلا لم يمكن له ذلك لان مولى العتاقة لا يملك ان يوالى أحدا فان اعتق مولا يواسي الدهر فانه يره وان حتى حباة عقل عن  
 نفسه ولا يعقل عنه مولا هكذا كره في عامة الروايات وفي بعضها قال يره ويعقل عنه وادأقر الرجل بالولاة لا حر وصدقه يصير مولى له  
 يعقل عنه يره فان كان له ولاد كافر فكذا بوالا ب ويا أقره قولا أو بوا مولى لعل آخر وصدقه فان في ذلك فهم مصدقون  
 حتى أنفسهم وان قولا أعتق ولان أولاد وكل منهما يدعي اياه للعتق لا يلزم الصدق وإن أقر بعد ذلك لحد هما عليه وألغيرهما  
 يحرور اقراره على قولهما وعلى قول الامام لا يحرور اذا أقر الرجل انه مولى امرأته عتقته فقالت المرأة لم أعتقك لكن أسلمت على  
 يدي وواليتي فهو مولاها فاذا أراد التحول عما الى غيرها في قياس قول الامام ليس له ذلك وفي قولهما ذلك أقران فلا مانع  
 وأسكر فلان قول ما عتقته ولا أعزرك فأقر المقر لاسان آخر لا يصح اقراره عبد الامام وعدهما يصح وفي المحيط ولا يحرور بيع  
 ولاه المولاة ولاه العتق لانه ليس بمال قل رحمه الله وهو آخر ودوى الارحام في الميراث غير دوى الارحام فانه له  
 وفي المحيط ولوا دعي رجل ولاه المولاة وأقام البينة وادعي آخر مثل ذلك وأقام البينة فلتأخر أولى لانه يحتل المسح خلاف ولاه  
 العتاقة اه قل رحمه الله في قوله لا يتحول الى غيره محض من الآخر ما لم يعقل عنه في لان العقد عبر لازم كالوصية والوكالة  
 ولكل واحد منهما أن يفسخه بغير الآخر فان كان الآخر عائلا لا يملك فسخ وان كان غير لازم لان العقد تم طما كمال الشركة  
 والمضاربة والوكالة لا يبري عن ضرر لانه رعايت الاسفل فيأخذ الاعلى ميراثه فيكون مضموعا عليه أو يعقل الاسفل عبدا  
 على حسان ان عقل عبده على المولى الاعلى فيجب عليه وحده فيفسد بذلك ويرى المسح الا شحصر من الآخر خلاف  
 ما اذا عقد الاسفل المولاة مع غيره بغير محصر من الاول حتى يصح وينسخ العقد الاول لانه مفسح حكمي فلا يشترط فيه العلم كفي  
 بالوكالة والمضاربة والشركة لان المولاة كالسبب اذا انتس شخص باني كونه مع غيره فيفسح ضرورة والمرأة في هذا كالمحل  
 وقوله ما لم يعقل عنه لانه اذا عقل عنه ليس لأن يتحول الى غيره لتأ كنه يتعلق حتى العبرة لحول المعقود به والاتصال العسوة  
 ولان ولاية التحول قبل أن يعقل عنه بغير ما عتقته انه عقد تبرع فاذا عقل عنه صار كالعوض في الهبة وكذا لا يتحول ولده بعد ما تحلل  
 الخبايا عن أبيه كذا ان عقل عن ولده لم يمكن لكل واحد منهما أن يتحول الى غيره لانهما كمشخص واحد في حكم الولاء قل  
 رحمه الله في قوله لا يملك أن يوالى أحدا لان ولاه العتاقة لازم لا يحتل القص بعد ثبوته ولا يفسخ ولا ينفذ معه لانه لا ينفذ  
 لان الارث بولاة العتاقة مقسم على الارث بولاة المولاة الا ترى أن شخصاً مات وترك مولى عتقه ومولى موالاه كان المال للعتق  
 قل في المسوط ولومات الاعلى ثم مات الاسفل فميراثه للمد كور من أولاد الاعلى دون الامات على نحو ما ينافي ولاه العتاقة قال  
 رحمه الله في قوله والى امرأة فولدت تبعية لها في يني ولدت ولاه لا يبري لأب وكذا الواقرت اباها مولاة فلان وسعها ولد صغير  
 لا يعرف له أب صح اقرارها على نفسها وبنتها وله هافيه وهذا بعد الامام وقال لا يتبعها ولد هافيه في الصورتين وقد تقدم بيان ذلك  
 في مروج عبد الحر في خروج مستأنف في تحار قولا ولاه واسلم ببيعة الامام وعك شمه على مولاة وكذا الواسم العبد في دار الحرب

وسرح ناسر المولود لانه لم يفتى عليه المرح بادن المولى وان خرج من اعمامه وسرح ورواى من شاء الاد اعقل عنه يت المالم  
والله اعلم بالصواب

### في كتاب الاكراه

أورد الاكراه سقيب ولاد للوالد لان في كل منهما حال المحاطب من الحرمة الى الخل فان ولاد الموالاة يعبر حال المحاطب الذي هو  
المولى الاعلى من حرمة ساول مال المولى الاسفل يسمون الى حله الارث وكذلك الاكراه يعبر حال المحاطب الذي هو المكروه من  
حرمة المباشرة الى حله كذا في عامة المواضع والكلام فيه في مواضع الاولى معاملة والثاني عند العقهاء والثالث في ترك  
والرابع في دليله والخامس في شرطه والسادس في حكمه وهو في العقصارة عن حل انسان على من يكره يقال كرهت ولا  
اكراهني حلت على امر يكره وهو عند العقهاء مباح في تركه لفظا الذي يفيد ودليله من الكتاب قوله تعالى الامن اكراه  
الآية ومن السنة ما ورد في صفوان الثاني كان في جماعة امرأته وأحدث المرافقة فكتبتا وحلت على صدره وقالت لأدحك أو  
نظمتي فاشدها فأتى فظلمها بالانسان ذلك الى التي صلى الله عليه وسلم فقال لاله في الطلاق وشرطه سبأ في الكتاب  
وحكمه اذا حصل به العاقل أن ينقل الى المكروه فيما يصلح أن يكون آله للمكروه ويحل كانه فعله بنفسه كجاء حتى والا كراهه بوعا  
ملحي وغير ملحي فالملحي هو الكمال بما يحاي على نفسه وعصوه فانه يعدم الرضا وبوجه الاختار وبغير الملحي  
هو القاصر وهو أن يكره بما لا ينافي على نفسه ولا على نفسه وعصوه من أعضائه كالاكراه بالهرم الشديد أو القيد أو الخس فانه  
يعدم الرضا ولا يوجب الاختار ولا يعدم الاختار وهذا النوع من الاكراه لا يوجب الاكراه في الرضا كالبيع والامارة  
والاقرار والاول يؤثر في الشكل ويصاف فعله الى المكروه فيصير كانه فعله والمكروه آله فيكون فعله بنفسه من غير اكراه أحد  
وذلك مثل الاقوال والاكل لان الانسان لا يأكل كل شئ غيره ولا يشكهم لسان غيره فلا يضاف الى غير التشكك والاكل اذا كان فيه  
ايات يضاف اليه من حيث انه لا ينافي صلاحية آله فيمضي اذا كرهه على العتق يقع كانه واقعه باختياره ويكون الولاء  
ويضاف الى المكروه من حيث انه لا ينافي بوجع اليه فيمضي ثم اعلم أن الاكراه لا ينافي أهلية المكروه ولا يوجب وضع الخطأ عنه  
حال لان المكروه معني بالانقضاء بحق الخطأ والدليل عليه أن أفعاله مترددة بين مرض وحظر وبإختيار وحرمة ويأثم بارتد يؤسر  
أخرى فيحرم عليه فعل النفس وقطع الطرف والزنا ويقتصر عليه أن يمنع من ذلك ويثبت عليه أن يمنع وبإحاله الاكراه  
أكل الميتة وشرب الخمر ورحصه ما سراه كالكفر والاف مال الغير واعداد الصوم والحياة على الاحرام وهذا دليل على أنه  
محاطب قال رحمه الله فيقول فعله الانسان بغيره بدول به الرضا رادى المسبوط أو يفسده اختياره من غير أن يعدم به  
الاهلية حتى المكروه أو يفسده الخطأ ود كرى الايصاح أن الاكراه فعل بوجع من المكروه يحدث في الحل معنى لم يره  
مدى على الفعل الذي يملكه ود كرى الواو أنه عبارة عن تهديد غيره على ما هدمه كره على أمر بحيث يفتي به الرضا وقوله  
فدول به الرضا هم مع كونه مع فساد اختياره أو مع عسسه وهو اشارة الى بوع الاكراه أن الشائع في عامة الكتب من الأصول  
والفروع هو أن الاكراه بوعا ود كره الاسلام الردوى فقال الاكراه ثلاثة أنواع نوع يعدم الرضا يفسد الاختار وهو  
الملحي ونوع يعدم الرضا ولا يفسد الاختار وهو الذي لا يلحق وهو نوع آخر لا يعدم الرضا وهو أن يعدم الرضا بوعا أو بوعا  
وربما وهذا النوع الثالث آخره للمؤلف ود كرشيع الاسلام في المسبوط أن القسم الثالث غير داخل في هذا المعنى شرعا لعدم  
ترتب أحكام الاكراه عليه شرعا ود كرهه أن القسم الثالث داخل في معنى الاكراه لعله وأطاق في الانسان فشمع الذي والمحمول  
والمعقود كذا في قاصي حان وقال فيه أيضا ولوا كره الصبي أو المحمون أو للعتود رجلا على قتل آخر فقتله فالدية على خاتمة الصبي  
والمحمون والمعتودى ثلاث سنين قال رحمه الله في شرطه مقبرة للمكروه على تحقيق ما هدمه سلطانا كان أو لم يكن وحرف المكروه  
وقوع ما هدمه في معنى شرط الاكراه الذي هو فعل كانه لا يعدم لان الاكراه اسم لفعل بغيره الانسان بغيره فيقتي به رضاه أو يفسد  
به اختياره مع نفاذ الاهلية ولا يفتق ذلك الامن القادر عند حروف المكروه لانه يفسد به ما يحا وهو يكون ذلك لا يصير ملحا وما روى  
عن الامام أن الاكراه لا يتحقق الا من السلطان وذلك محمول على ما شهد في زمانه من أن القدرة والمنة معصرة في السلطان  
وفي زمانها كان لكل معصده قوة ومعة لعدا الزمان فاختار على ما شهد به يفتي لانه ليس فيه اختلاف يظهر في حق المحنة





وان كان في الاكراه لا يبيد ملكه فاسد والاطلة لا تحيد الملك قبل الفسخ ماض الوصع وتعيده بعد حاسوبا كانت صحيحة أو فاسدة  
فيصرف الاكراه في كل واحد منهما الى ما يثبت بحقه من أصل وضعه وان قصص مكرها فليس ذلك ماحرة عليه بل ان كان قائما  
في يده لفساد العقد وان كان هالكا لا بأدوم شيئا لأن الثمن كان أمانة في يد المكره لانه أحدهم المشتري لا في سبيل التملك ولا  
بحسب الصانع وفي المحيط ومن مكره من المعادى أو مشروعه له سره فاحدهم ان يقص العقد من غير حاسوبه ومن ليس بمكره  
ولا مشروط له شرط فاسد فليس له قصه الا بالقاء أو الرضا في أو أجاز الأخر العقد من الصانع بعد الوفاء وان كان كلاهما مكره أو  
مشر وطاله شرط فاسد فاسكل واحد منهما من غير قصه ولا رضاء ولا قبل الفسخ لا يقضي ولو باع المشتري المكره من آخر  
بأمره الثاني من آخر حتى بذلته الا يذى في أي يبيع العود ذكاه أو أي عقد حار حار العقد ذكاه الا أنه لا حار بعين العقد وقدره ان  
الاكراه وصار ما تارة أصليا حار العقد الاول حار العقد ويأخذ من الثمن من المشتري الأول ولو لم يترك خصم فان خصم الاول  
بعد السكك تصيبه وان خصم غيره حار البيع التي بعده ونظا ما قبله والعرق بين الحارقة والتضمين أن البيع كان موجودا  
والمانع من العود حقه وقدره الا حارة أو ما زاد لم يكن مسقطا حقه على ما زاد أجازا أو يبيع الفصولي حيث لا يجوز الا  
الذي أحار المالك ولا يجوز ما قبله وما بعده لان كل واحد منهما باع ملك غيره فلا يعد الملك بعد الحارة يملكه من آخر شر أو يطل  
التقية فان أعتى المشتري الثاني فلا مكره من خصم أي الثلاث شاء لان كل واحد منهما أسدث سبب الصانع باله يده عن ملكه  
والمسبريان قص كل واحد منهما ما له بغيره وفي الثانية لو أعتى المشتري الآخر قبل حار البيع حار الصانع على الذي أعتقه فان أجاز  
الناصح البيع الاول بعد ذلك لا يصح حارته وفي الثانية لو أعتى المشتري الاخير أو كان له الحار ان شاء خصم المشتري الاول وان شاء  
خصم غيره فان خصم المشتري الاول حارته أعتاها وان خصم غيره يجوز كل بيع بعده ويطل كل بيع كان قبلها وفي فاصحة ان  
ولو كان النافع مكرها والمشتري غير مكره فبالا المشتري بعد الفسخ مصت البيع لا يصح ولو قبل قبل الفسخ صح قصه ولو كان المشتري  
مكرها والناصح غير مكره فاسكل واحد منهما القرض قبل الفسخ بعد النص يكون للمشتري دور النافع قال رحمه الله وان ذلك  
المسعى في هذا المشتري وهو غير مكره والناصح مكره من قيمته النافع لانه قصه محكم عقد فاسد فكان مضمونا عليه بالتقية وقد  
نقوله والمشتري غير مكره قال فاصحة ان ولو كان للمشتري مكرها دون النافع فذلك المشتري عنده من غير قدمه به ملك أمانة  
ا ه ولو بالخصم بذله كان أولى لانه يشمل الثاني والثاني قال رحمه الله وهو المكره لأن يضمن المكره لانه له ما رجع  
الى الاول وان لم يكن له الحق المتكامل لعدم الصلاحية لان التكامل لمسان الميراث يمكن فصار كأنه دفع مال النافع الى المشتري  
فخصم أهم ما شاء كاله صواب العاص فان خصم المكره رجع المكره على المشتري بالقيمة لانه نداء الصانع ملكه وقام  
مقام المالك المكره فيكون بالمالك من وقت وجود السبب الاستعداد ولو ضمن للمشتري ثمن ملك المشتري فيه ولا يرجع على  
المكره لانه ملكه المراء والنقص غير انه رجع هو على سقوط حق المكره من المصح فادامه قيمته بعد ملكه فيه كسائر  
البياعات العادة قال رحمه الله في ذلك على أي حكم حبره ويستقوهم وتوجب حبره محض أو صوم أو قيد لم يحل وحل يقتل وقيل  
يعنى لو أكره على هذه الاشياء عمدا فعلى نفسه أو عموه كالصرب لا يبعه أن يتعمد عليه وعاصف يبعه ذلك لان حرمه  
هذه الاشياء بمقيدة بحاله الاختيار وفي حاله الضرورة مقاة على أصل الحل لقوله تعالى الاما لصر رتم الى فاستنى حاله الا لصرار  
لانه فيها مباح والاصطرار يحصل بالاكراه للمحضى وهو ان يخاف على نفسه أو عموه ولا يحصل ذلك ما صرب بالسوط ولا بالخس  
حتى لو حارب ذلك منه وعاصف على طبعه مباح له ذلك أو قول في قوله يباح له ذلك اشكال قوي فان المباح ما استوى طرفاه فعله وتركه كما  
تقرر في علم الاصول وفيما نحن فيه اذا حجب على النفس أو على عضو كان طرف الفعل احتمال فرضا كما صرح به في كل الاصول من  
كون ذلك فرضا تامل فوالقول بعبر ما تخاف منه على نفسه أو عموه لم يهتص والا فافترض الى آخره لكان أولى وقد رجع عنهم  
مادى الخبر وهو أن دعوى سوطا فان هدد به وسعه ان يقدم وان هدد بدونه لا يبعه لان مادون ذلك مشروع بنظر طريق الشرير قلنا  
لا وجه لاعتز به ما رأى وأحوال الناس بحساسة فهم من يحمل الصرب الشديد ومهم من يوت مادى منه ولا طريق سوى الرجوع الى  
رأى المتلى فان علب على طبعان تلف النفس أو العصب يحصل به وسعه والا فاولاد اقل ما يبيع من طرف الجرح هل يحد أم لا هل في المحيط  
واذا شرب الجرح لا يحد لان ما لا الاكراهين ثبت حقيقة الحاجة الشرب حاله لضرورة راحة معادته شربا لا ماحرة الشبهة كافية لاسره

الحدود انه وفي المسوطة الاكراه على المعاصي أنواع نوع وحصل له فعله وبسبب على تركه وقسم حرام فعله ما توم على اياه وقسم مباح فعله وبأنهم على تركه الاول الاكراه على احراء ككفر وشتم محمد صلى الله عليه وسلم وعلى ترك الصلاة وكل ما تاتت بالسكاب الثاني كما لو كره المقتل على أن يقتل مسلماً أو يتطعم عصفه أو يصبره صراً يتخاف منه التلف أو يشتم مسلماً أو يؤذيه أو على الزنا الثالث لو كره على الجروماد كرمه فله رحمه الله (وأتم صر) يعني اذا كره على ما تقدم بقتل ووقع فلم يفعل حتى قتله أو قطع عوصا ثم لان السائل في هذه الحالة مباح والاف النفس والعصا بالامتناع عن المباح حرام فيتم الاياه الم تعلم الاذاعة في هذه الحالة لا ياتهم لانه موضع الخفاء وقد حدث له احتراق النار ولا ياتهم كالحمل بالخطاب في دار الحرب أو في اول الاسلام في حق من أسلم فيها وعن أبي يوسف لا ياتهم مطلقاً لانه رخصة اذا الحرمه فائمه ويكون أحد المبررة في المباحة الاصل ارمستثناء فلا يكون الامتناع عزيمة بل مصلية قال في العباية فان قيل اضافة الاثم الى ترك المباح من باب فساد الوضع وهو فساد الخواص ان المباح بما يتحور تركه والايمان به اذ لا يرتب عليه محرم وهو ما ترتب عليه محرم وهما رب عليه قبل النفس المحرم فصار الترك حراماً لان ما أفضى الى الحرام حرام اه اقول والذي يظهر ان الاثم ليس على ترك المباح بل على ترك العرص كما تقدم بصره اه قال في المحيط والاصل ان من اتى سلبين بختاراً هو مباح وأيسرهما والمسال على أو بعدة أوجه الاول لو كره قتل على أن يتطعم يده نفسه فهو في سعة من فعله لان القطع أحول من التتل لان الظاهر ان القطع يقتصر ولا يبرى ولذا حاح التطعم عند الاكراه اذا حاف المالك على نفسه الثاني لو كره على قبل نفسه لا يباح له الثالث لو كره على القاء بصره في الدار أو في الماء أو من سطح ان كان لا يبرحوا الخلاص والحاجة من ذلك يباح له والا فلا بد ان كان الاضرار بالدار أشد من السيف والرابع على اكراهه بالقتل بالسياط على قتل نفسه بالسياف مباح اه القتل بالسياف أشد من القتل بالسيف قال رحمه الله وفي الكفر وادلاف مال المسلم بقتل وقطع لاسميرهما برخص محرم يعني لو كره على ككفر والكفر وادلاف مال انسان بشئ محاف على نفسه أو على اعضائه كقتل وقطع الاطراف برخص له احراء ككفر الكفر على اسانه وقلبه مطعش بالاعمال ولحديث جمار بن ياسر حين اتى به انه عليه الصلاة والسلام قل له كيف وجدت قلبك قال مطعشاً بالاعمال قل فان عاد واهداى عدلى الى الضلالة ولا يان بهذا الاظهار لا يعوت حقيقة الايمان لاني التلذذ في هذه الحالة لا يدل على تبدل الاعتقاد لقيام التصديق به برخص له احياء نفسه وفي المحيط وغيره وهذه المسئلة على ثلاثة أوجه أحدها أن يكون قلبه مطعشاً ولم يخطر على باله فئى سوى ما كره عليه والثاني أن يحصل له الحرام بالكفر مما يصح بالكذب بالبرص كعرقه فيما يصح وقال أردت الحرام مما يصح كذا ولم أرد ككفر مستقبلاً في هذا لا يكفر قضاء ولا يكفر ديانة الثالث أن يقول لم يخطر ببالى ككفرى المعاصي وأودت الكفر مستقبلاً فهذا يكفر قضاء وديانة اه وفي المحيط على هذا التفصيل اه اذا كره على أن يصلى لأصليب أو يسجد وفي الظاهر به لو كره على أن يسجد لأصليب فالمسئلة على ثلاثة أوجه الاول اذا خطر ماله أن يصلى لله تعالى لأصليب وفي هذا الوجه لا يكفر في القضاء ولا في اليكف وبين الله تعالى سواء كان مستقل القصد أو لم يكن مستقبلاً الثاني أن يقول لم أصل لله تعالى وصليت لأصليب وفي هذا يكفر في انصاء وفيها يرضه وبين الله تعالى الثالث أن يقول لم يخطر ببالى وصليت لأصليب مكراهى في هذا لا يكفر في القضاء ولا في اليكف وبين الله تعالى وفي الاصل لو كره على شتم محمد صلى الله عليه وسلم فهو على ثلاثة أوجه الاول أن يقول لم يخطر ببالى شتم وشتم مكراهى وفي هذا لا يكفر قضاء ولا ديانة الثاني أن يقول شتمت رسول الله صلى الله عليه وسلم وشتمت محمد مكراهى وفي هذا لا يكفر قضاء ولا ديانة الثالث أن يقول شتمت رسول الله صلى الله عليه وسلم وشتمت محمد مكراهى وفي هذا لا يكفر قضاء ولا ديانة الرابع أن يقول شتمت رسول الله صلى الله عليه وسلم وشتمت محمد مكراهى وفي هذا لا يكفر قضاء ولا ديانة الخامس أن يقول شتمت رسول الله صلى الله عليه وسلم وشتمت محمد مكراهى وفي هذا لا يكفر قضاء ولا ديانة السادس أن يقول شتمت رسول الله صلى الله عليه وسلم وشتمت محمد مكراهى وفي هذا لا يكفر قضاء ولا ديانة السابع أن يقول شتمت رسول الله صلى الله عليه وسلم وشتمت محمد مكراهى وفي هذا لا يكفر قضاء ولا ديانة الثامن أن يقول شتمت رسول الله صلى الله عليه وسلم وشتمت محمد مكراهى وفي هذا لا يكفر قضاء ولا ديانة التاسع أن يقول شتمت رسول الله صلى الله عليه وسلم وشتمت محمد مكراهى وفي هذا لا يكفر قضاء ولا ديانة العاشر أن يقول شتمت رسول الله صلى الله عليه وسلم وشتمت محمد مكراهى وفي هذا لا يكفر قضاء ولا ديانة الحادي عشر أن يقول شتمت رسول الله صلى الله عليه وسلم وشتمت محمد مكراهى وفي هذا لا يكفر قضاء ولا ديانة الثاني عشر أن يقول شتمت رسول الله صلى الله عليه وسلم وشتمت محمد مكراهى وفي هذا لا يكفر قضاء ولا ديانة الثالث عشر أن يقول شتمت رسول الله صلى الله عليه وسلم وشتمت محمد مكراهى وفي هذا لا يكفر قضاء ولا ديانة الرابع عشر أن يقول شتمت رسول الله صلى الله عليه وسلم وشتمت محمد مكراهى وفي هذا لا يكفر قضاء ولا ديانة الخامس عشر أن يقول شتمت رسول الله صلى الله عليه وسلم وشتمت محمد مكراهى وفي هذا لا يكفر قضاء ولا ديانة السادس عشر أن يقول شتمت رسول الله صلى الله عليه وسلم وشتمت محمد مكراهى وفي هذا لا يكفر قضاء ولا ديانة السابع عشر أن يقول شتمت رسول الله صلى الله عليه وسلم وشتمت محمد مكراهى وفي هذا لا يكفر قضاء ولا ديانة الثامن عشر أن يقول شتمت رسول الله صلى الله عليه وسلم وشتمت محمد مكراهى وفي هذا لا يكفر قضاء ولا ديانة التاسع عشر أن يقول شتمت رسول الله صلى الله عليه وسلم وشتمت محمد مكراهى وفي هذا لا يكفر قضاء ولا ديانة العشرون أن يقول شتمت رسول الله صلى الله عليه وسلم وشتمت محمد مكراهى وفي هذا لا يكفر قضاء ولا ديانة الحادي والعشرون أن يقول شتمت رسول الله صلى الله عليه وسلم وشتمت محمد مكراهى وفي هذا لا يكفر قضاء ولا ديانة الثلاثون أن يقول شتمت رسول الله صلى الله عليه وسلم وشتمت محمد مكراهى وفي هذا لا يكفر قضاء ولا ديانة الأربعون أن يقول شتمت رسول الله صلى الله عليه وسلم وشتمت محمد مكراهى وفي هذا لا يكفر قضاء ولا ديانة الخمسون أن يقول شتمت رسول الله صلى الله عليه وسلم وشتمت محمد مكراهى وفي هذا لا يكفر قضاء ولا ديانة الستون أن يقول شتمت رسول الله صلى الله عليه وسلم وشتمت محمد مكراهى وفي هذا لا يكفر قضاء ولا ديانة السبعون أن يقول شتمت رسول الله صلى الله عليه وسلم وشتمت محمد مكراهى وفي هذا لا يكفر قضاء ولا ديانة الثمانون أن يقول شتمت رسول الله صلى الله عليه وسلم وشتمت محمد مكراهى وفي هذا لا يكفر قضاء ولا ديانة التسعون أن يقول شتمت رسول الله صلى الله عليه وسلم وشتمت محمد مكراهى وفي هذا لا يكفر قضاء ولا ديانة المائتين أن يقول شتمت رسول الله صلى الله عليه وسلم وشتمت محمد مكراهى وفي هذا لا يكفر قضاء ولا ديانة

أن يكون مسلحاً كما كل الجية وشرب الخمر وأتيسار في آذنه قد يجرأ وسيراً وتقدمه من كفر مائة من بعد إيمانه وشرح  
 في الكفر صدراً عليهم عصم الله ولم يعد اسم علم الأسماء كره وقوله مطلق بالإيمان منه تعالى ما أباح إجراء كله الكفر  
 على ما فهم منه إلا كراهه وانما دفع عنهم العذاب والعصم وليس من ضرورة نفي العصب وهو حكم الحرمة لانه ليس من  
 ضرورة عدم الحكم عدم العلم بخلاف أن يكون العصب مع قيام العلم بالوحدة للعصب وهو الحرمة فلم يثبت المباحة إجراء  
 كله الكفر كذا في النهاية وعراه إلى المتوسط سبيل الإسلام اه قال رحمه الله يجوز للمالك أن يضمن المكره لأنه هو  
 المأمور بالمكره وآله له فيما يصلح آله وله وجهان في مقتله يفتل غيره ويجوز له مقتله لا يرحس في مقتله يفتل غيره  
 بالقتل لا يرحس له القتل لأحياء نفسه لأن دليل الرحمة حوى اللب والمكره والمكره عليه سواء في ذلك نفسه  
 المكره ولأن من المثل لم يجرى في هذا لا يباح لضرورة ما في كذا لا كراهه وهذا لا راع فيه وأطلق في قوله غيره فمثل الحر  
 والمذنب وغيره وعدده وفي المحيط ولو كره مقتله إن يقتل عبده أو يقطع يده لم يضره ذلك فإني قتل يام ويقتل المكره في  
 القتل ويضمن نصف قيمته لأن دمه حرام ماضى المطرة ولو كره يقتل على أن يقتل أمه أو ابنه فقتله لم يجره عن الميراث ولو  
 كان المكره أمه المسلول أو ابنه يجره عن الميراث لأن المائر القتل هو المكره ولو كره يقتل على أن يضر رجلاً بمحبة  
 فضره وبني بغيره كراهه فقتل جميعاً لأن إحدى الضررتين بغيره كراهه فصار مقتله إليه والأخرى مقوله إلى المكره  
 ولو كانت إحدى الضررتين بمصاة عزمه آله كل واحد منهما نصف القيمة في ثلاث سنين وإن كان إلا كراهه بخمس أو قيد فالتصان  
 على الصواب فودا كان أردية لأن الأكره الخس لا يمتد كراهه في حقه هذه الأحكام وفيه أيضاً ولو كره يقتل على أن يضر  
 رجلاً بمثل عبده فقتله كراهه فقتل القاتل لأن الأكره بالقتل لم يضره كراهه ولأنه قول لا يضره عدم الرضا فيكون اللب  
 مصفاً إلى الفعل دون الأكره بخلاف المأمور بالقتل حيث لا يضمن لأن المأمور لا يملك الاعتناق إلا بالادن فصار المقتل مثلاً لمقتل  
 الأكره ويضمن النصف عملاً إلى الأكره ولو كره المولى يقتل يضمن قيمته استحقاقاً ويقتضى العادل قياماً وجه  
 الاستحقاق أن الأكره أفسد بالأكراه لغوات الرضا معترضة وجه وفعل المأدود كعمل الأكره فأورث شبهة فلم يحسب النقصان  
 فأوحى الله صوابه من المهر ولو كره المولى يقتل على بيع عبده وتسلمه والمشتري بالقتل على الشراء والقبض ثم كره  
 المشتري على فله بثلث والمولى أن يقتل المكره قياساً لأن المشتري مكره على القتل فصار فعله مكره ولا إلى المكره ويضمن قيمته  
 استحقاقاً لأن العبد مملوك للمشتري والمائع فيه حتى الاسترداد فكان القصاص للمائع من وجه والمشتري من وجه فكان المشتري  
 للقصاص محمياً ولا يملك بكون أحدهما حتى استبقاء القصاص فأوحى القيمة على المكره ماله للمائع لأن المائع حتى الاسترداد وقد  
 أطل المشتري هذا الحق عليه بالقتل بغير رضاه ولو كره خمس أو قيد على البيع والقبض والمشتري على الشراء يقتل ثم كره  
 المشتري على فقتله يقتل فله نصف قيمته ولو كره يقتل المكره بالعقد فصار المائع في طاعة في القبض مكره في الشراء فذلك  
 المشتري العبد لعقد فادركه مضموناً عليه بالقيمة وقوله صارمة ولا إلى المكره فصار المكره قابلاً لعدم إيجاب القصاص ولو  
 كره المشتري على الشراء بخمس والمائع يقتل ثم كره المشتري على القتل يقتل فقتله فإلى الخيار إن شاء ضمن المكره قيمة  
 عبده وإن شاء ضمن المشتري لأنه طاعة في القبض وقد فقهه المكره يقتل المشتري فيجب القصاص اه قوله بالقتل يشمل ما إذا صرح  
 بذلك وإن قال إن لم يقتل فقتل أو دل الحال عليه فإن عبده على طه فقتله ولم يصرح به بذلك في جامع الفتاوى لوقاله يقتل فلا  
 أو على طه فقتله فقتله هو كراهه فادقتله يقتضيه من المكره قال رحمه الله يجوز أن يقتله أمه في لأن الحرمة باقية لما  
 ذكرنا وأتم بمأسرته لأن الأم تكون بمنته والمكره لا يصلح أن يكون آله له في حقه وكذا لو كره على الرأيا يرحس له لأن فيه  
 قتل النفس بالبيع لأنه محرم ولأنه ليس له أب ولأن فيه إفساد الميراث بخلاف حجاب المرأة حيث يرحس لها مالا كراهه  
 المحرم لأن نسب الولد لا يقطع فلم يكن في معنى القتل في حاتم بخلاف الرجل وطناً أو حب الأكره الفاسد وره الخلد حتى يهدا دون  
 الرجل قال رحمه الله يجوز ويتضمن من المكره فقط في وهذا قول الامام محمد وقال رحمه الله القصاص على المكره دون المكره  
 لأن المصاحص يحس على العاتل والقاتل هو المكره حقيقة لانه للمائر وطناً يتعاقب الأم به ولأن القتل فعل حسي وهو لا يجرى فيه  
 إلا بعد دليله بالفعل وقال الشافعي يحس القصاص عليه ما قال أبو يوسف لا يحس القصاص على واحد منهما وطناً به يجوز على القتل

اطعمه بنار الحية فيه فيصير له لنفسه المكروه فيما يصلح أن يكون آله له وهو الابلا فيقتص منه خلاف الام لانه باعتار الحباية  
 على دينه وهو لا يصلح أن يكون آله له وفيما تم المكروه قال في الهاية سواء كان الامر بالعاقلة أو معتوها أو محموبا أو مديا فالقود  
 عليه وعزا الى المسوط ونفسه شيخ الاسلام علاء الدين عبد العزيز الى السهو ونقل عن أبي اليسرى مسوطه لو كان الامر صديا  
 أو محموبا لم تحب القصاص لان الفاعل في الحقيقة هو الصبي والمحمول وهو ليس بأهل العقوبة كداني الاكل وفي المحيط لو أكره  
 على أن يقتل رجلا أو يكفر مائة مالى وسعه الكفر دون القتل لان الكفر رخص في حالة الاضطراب دون القتل فانه لا يرحص  
 بحال ولو قيل لم تكفر المكروه دون اغتيل فيسا لانه قتل بما اختار اطاعا ويضمن الدية استحصا بما ماله في ثلاث سبب ان لم يكن  
 عالما ان الكفر سبه يقتل به وقيل لا يقتل بذلك الدليل المورث للشبهة قائم وهو حرمة الكفر ولو أكره على أن يقتل أو يأكل  
 الميتة أو يشرب الخمر فيقتل القاتل دون المكروه لان كل الميتة وشرب الخمر رخص حاله الاضطراب قال رحمه الله يجوز على  
 اعتناق وطلاق فدل وقوعه يعني لو أكره على اعتناق وطلاق فاعتق وطلق وقع العتق والطلاق لأن الاكراه لا ينافي الاهلية على  
 ما يبينه وعدم صحة بعض الاحكام كالبيع والأجارة والأقارب يرعى واحج الى النصف وهو كونه يشترط فيه الرضا ومع الاكراه  
 لا يوجد الرضا فأما العتق والطلاق ولا يشترط فيه الرضا فيقع الأثر في العتق والطلاق يقعان مع الحرل لعدم استراط الرضا بهما  
 بخلاف البيع وأحواله وفي المسوط وكل تصرف يصح مع الحرل كالطلاق والعتاق والسكاح يصح مع الاكراه ولو أكره الرجل  
 على الاكراه يصح ما كان المسمى مثل مهر المثل أو أقل جاز ولا يرجع على المكروه شيء لأنه عوضه مقبل ما أصرح به وان كان  
 المسمى أكثر من مهر المثل فله زيادة ماله ويحب مقدار مهر المثل لأنه ذات الرضا في الزيادة لا اكراه وان أكره المرأة على السكاح  
 فلا شيء على المكروه لأنه لا يملك عليه المصنع ولا ضمان على منتقب المصلحة ولا نه عوض المهر ولا يصد الرضا بلا فان كان الروح  
 كدوا والمهر مهر المثل حار وان كان أول عازر وح باختيار ان شاء أم طاهر مثلها وان شاء فارقها ان لم يدخل بها ولا شيء عليه وان  
 دخل بها وهي بكره فله مهر مثلها وان دخل بها وهي طائفة فهو رصاصه المسمى الا أن يكون المولى حتى تكمل مهر مثلها  
 عند الامام لا دلالة لها وان فارقها قبل الله حول لا يملكها لأن العرق جاء من قبلها وفيد قوله على اعتناق لانه لو أكره على العتق  
 من غير اعتناق كذا أكره على شراء دى رسم محرم منه فاشترى يعتق عليه كحباية فانه لا يرجع شيء وكذا لو أكره على شراء من  
 حاب بعتقه وكذا لو أكره على شراء أمة وابنته بالسكاح فاشترى فعتقت عليه شيء لانه عتق من غير اعتناق قال رحمه الله تعالى  
 يجوز ورجع بقيته يعني رجوع المكروه على المكروه بقيمة المصد لأن الابلاف مفسوسة اليه والمكروه آله له فيه ويرجع بقيمة المصد  
 عليه وموسرا كان أو مفسرا لأن ضمان الابلاف لا يختص بالفساد والاعسار بخلاف ضمان الاعتناق على ما تقدم ولا ضمانا على  
 المصد لأن الضمان لا يختص بالفساد ولا يختص بالفساد كفى معتق المصنع أو لعلق حتى العبر به كعتق الزاهر الموهون وهو مفسر  
 أو حتى الرخص مده وعليه دى ولم يخرج من الثالث ولا يرجع للمكروه على المصد ما ضمن لانه ضمان وحس عليه به له ولا يرجع به  
 على غيره وأطلق المؤلف في الرجوع وهو مقيد بما اذا قال ردت قولى عتقا مستقلا كالمسمى أو قال لم يعطى سالى سوى  
 الاثنيان بطلونه ما ناوله خطر سالى الا حصار فأخبرته وبما مضى كادما وأردت ذلك لانشاء الحر بعتق المصد فضاء لا ديانة ولا يضمن  
 المكروه شيئا لانه عدل عما أكره عليه فكان ظاهرا لا يفر ولا يصد في عهده الاحبار كادما فان قيل ينبغي أن لا يضمن  
 المكروه لأنه لا يملك بوض وهو الولاء والابلاف بوض كالأبلاف وأجيب بأن الولاء مذهب العتق على مالك المولى فكيف يكون  
 المكروه موصولا لكن لا يكون عوصالا اذا كان العوض مالا كادما أكره على أن يأكل طعام البهائم كله فلا ضمان على المكروه وأدعوه  
 ما هو حتى حكم المال كفى منافع المصنع والولاء ليس بمال لأنه غير له نسب الأثرى ان شاخدى الولاء اذ ارادها لا ضمان ورد  
 هذا مما اذا أكره المولى على شراء دى محرم ورجع منه فعتق عليه فان المكروه لا يرجع هالك بقيمة المصد على المكروه لانه حصل له  
 عوض وهو صلة الرحم كداني الدائع ولا ينبغي أن الرخص له ليست عال كالأولاد أم الحقيقة فظاهر وأما حكمه ولأنه لا يملك به أحد  
 كذا لو أن ما دفع البضع عنه التحول وفي المحيط ولو أكره على أن يعتق على أقل من قيمته على مائة وقيمتها ألف والمصد غير مكروه  
 يقع تمام قيمته ثم ان شاء ضمن المكروه بقيته ثم رجع هو على المصد بمائة السعاية لانه ماداه الضمان قائم مقام المولى وان شاء المولى  
 ضمن المكروه مائة ثم رجع شفعائه وأخذ من المصد مائة لان السيد طاع في الرام المال والمكروه يملك عليه تمام مائة بغير

عروض فاحتمل به انه كره على ان من سجد على آلهة أو سمع وصفه أو حصل من ساء من المكروه فسمه تعالى وفي  
 آية ورجع المكروه على الصديق إلى سمع وصفه أو حصل وان ساء أحد الصديق كان له لأن الحجة ولو أكره حديثي  
 قول الصديق على مال لم يمتنع ومن فكر المكروه لما ساعد به رد على كره أحدهما على سمع فاسمعه أو أكرهه على  
 سدهما من كان المكروه مؤثرا ضمن فسمه بهما وان كان معصرا ضمن فسمه بهما للمكروه وبني العبدان حتى ربما  
 فسمه لأن المكروه في حق المكروه متعلق وفي حق السالك بمقتضى وعبد الامام بعض المكروهات من وادها على  
 المكروه السالك وركن مؤثرا من أحد ركنين سرية وولد كماله وان احراز لاساق أو السماعه وولد من  
 السرية ولو قيل صدر دلحا كره على سمعه وهو علم الخيانة ضمن المكروه فسمه واما ما تولى فسمه على أن الخيانة  
 لا يمتنع في هذا الاعيان ولا كان كراهة عند من أوفد من التولي الحياه في الله ولا ضمن المكروه سألان هذا الا كراه  
 لانها كراهية في حق الايمان والمال ومصار كراهية في حق ايمان المال ولو أكره على أن بعض عبده عن رجل ينفذهم فسمه  
 الف فاعى وفي الف الف عطف على ساء ضمن المكروه وان ساء ضمن للفم عنه فلو ضمن الاول رجع على الفم عنه ولو له  
 للفم وول سكر حتى وان رجع على الفم عنه لانه على السبع رجع المكروه فصل التسليم لا يمتنع الملك وأحسن ان  
 الا كراهة ورد على له في الاعيان مع لى في ضمن طلب الاعيان ولو ورد على السبع اماره صما وساء ولا كراهة لا يورثها من  
 صما وساء ومقرى الصبي ماله رضى الصبي ولو أكره محض نكاح السمعة على الفم عنه دون المكروه ولو أكره الفم  
 بالنسب وان كان ما خلفه فسمه عن مكروه وله كان الا كراهة على عكس هذا ضمن المكروه فسمه لا يورث ومن لم يمتنع للفم  
 عنه ساء ولا له الفم عنه لان كراهة لا يورثه فمصر الفاعل هو المكروه والاعيان وان رجع في ملك الفم فقد انقلب المكروه  
 بالاعيان على حق الاسترداد بمصره ولو أكره على ان يدر عبده نكاح الف قدر ما تولى الخمار ان ساء ضمن المكروه فسمه  
 ورجع المكروه على فاني السدير فسمه مدرا وان ساء ضمن النابل فسمه مدرا ورجع على المكروه فسمه السدير ولا يرجع  
 المكروه به على ايمان له كره على الاعيان محض أو قد لم ضمن المكروه ساء ومن النابل قد فماد هذا الا كراهة غير  
 معصية في حق ايمان المال ولو أكره تولى بالنسب والاعيان محض ضمن ايمان فسمه فما ولا يرجع على المكروه نكاح فان ضمن  
 المكروه رجع به على ايمان له وهما التولي من المكروه فسمه رأيا فسمها كان للمكروه ان رجع على النابل فسمه ولو أكره تولى  
 محض والنابل لا يورثه فماد فماد محض للمكروه فسمه السدير ومن النابل فسمه مدرا والمكروه لا ضمن شيا التولي ولو أكره سئل على  
 أن يفل من رجل عن عبده على آله فسمه جميعا ويرب الصبايح فماد كان لولاه النابل ولا ضمان عنه ولا على المكروه لان  
 قول الصديق عنه فسمه من ساء وسمها واعيانا والمصري مكروه في جميع ذلك والمكروه لا ضمن شيا التولي ولو أكره على أن  
 بعض يصف عبده فاعى على كماله ضمن عبدا الامام وعندهما ضمن لان سده الفم سحري وعندهما لا سحري ولا كراه  
 على اعيان الصفا كراهة على اعيان الكل وله أكره على أن بعض كراهة فاعى يصفه ضمن عبدها وعبد الامام سعى في نصف  
 فسمه ومن المكروه نصف فسمه اه محض اساميل هذا مع ما سدى السبع اذا كره على سبع السك فاع الصفا كان سكرها  
 حبها وان سبع الصفا أسد صر رامن سبع السك واعيان السك أسد صر رامن عن الصفا وطلب السك ولرجحة  
 يخرى صفا الهوان لم يمتنع يعني لو كره على ان يلقى امرأته فطلبه فاسفل الورود ضمن المكروه فسمه الهوان لأن ما عليه كان على  
 شرف السقوط بوقوع امرأته من جهتها فسمه كذا رداد ومسل اس الروح وقد أكره ذلك اطلاق فكان هرر النابل  
 فماد هرر روى المكروه وكان متعلقا بوجع به عليه أطلق في الرجوع وهو مفسد اذاهل وقد تبت هذا في الحال كالمطل  
 من أول اذاهل انسان بمطلومه أما اذاهل أو اذاهل احراز كذا فمع فماد اذاهل ولا ضمن المكروه شيا لا يمتنع على كراه  
 عليه فماد طامعا في ذلك ولا يصدق فماد ولا ضمن المكروه لانه فماد هذا اذا كان للهوى سعى وان لم يكن سعى فسمه  
 فماد عنه ساء به من المنفعة ولو أكره على انه يصف عبده أو يلقى امرأته فماد رجع الاول من فسمه العبد من سبع الهوان  
 لان يصير ركن سد فماد لا يورثه ولو كان ذلك بعد التحول لا يمتنع على المكروه لان لا يمتنع عليه ساء ولو أكره على الدوكل  
 ما يعلق واعيان فاعى اوكل وقع اسحساها ولما س ان لا يصح اسوكل لان اوكله يفل الهوان فماد ام كراهة كالبيع

وأما مثله وجه الاستحسان أن الكراه لا يمنع انعقاد البيع ولكن بوجوب فساده فكذلك التوكيل يستقيم مع الكراه والشروط  
العامة لا تؤثر في الوكالة لأنها من الاستقانات ورجوع الموكل على المكروه عام عليه ولا ضمان على الوكيل لأنه لم يوجبه  
الكراه ولو أكره على التصريح ولم لا لا يستعمل الفسخ ولا يعمل فيه إلا الكراه ولا يرجع على المكروه بما له لأنه لا ضمان له في  
الدنيا وكذا الجمين والتأهل لا يعمل فيه مما لا كراه له لا يستعمل الفسخ وسواء كان الجمين على الطاعة وعلى العصية وكذا  
الرجعة والأبلاء والولي فيه ما كان لأن الرجعة استدامة السكاح والحلت السكاح والأبلاء على ما لم يكن الجمين ولو ما لم يضمن أو مئة  
أشهر ولم يكن دخل ما لم يضمن المهر وليس له أن يرجع على المكروه لأنه كان متمكناً من الشيء في المدة وكذا الخلع لأنه مطلق  
ولو أكره على أن يتحمل كل عاقل بملكه حراً المستعمل فعمله ثم ملكه ولو كان على غيره ولا ضمان على المكروه لأن العوض جعل  
باعتبار صريح من حيث هو وإن أكره على أن يعاقب عتقه فعمله لا يملكه من حيث هو وإن كان صليت فعتقه حراً أو كانت أشرقت  
ثم فعل المكروه هذه الأشياء عتق العبد وعزم المكروه فيه لأنه لا يملك من هذه الأفعال وكان ملحقاً ولو أكره على أن يكره فعمله  
لم يرجع بذلك على العتق أكره لأنه أمره بالخروج عن عتقه ولمه ولو أكره على عتق عبده عن كفارة فعمله عتق وعلى المكروه فيه  
لأنه لم يملك عليه أن يضمن عبداً مبيعاً عن كفارة معينة فهو لا كراه منه عليه ولا يخرجه عن الكفارة لأنه في معنى العتق بعوض  
ولو قال أنا أكرهه عن القيمة حتى يخرجه عن الكفارة لم يخرجه ذلك لأن العتق مدع عن بحر عن الكفارة والموجود بعد ذلك إراءه عن  
الدين وهو لا يتأذى به الكفارة ولو لم أعتقه حين أكرهه وأنا أكرهه يده عن الكفارة لو أعتقه كراهه أكرهه عن الكفارة وليس  
لأن يرجع بقيمة العبد على المكروه ولو أكره على الرافعي يملك عليه الحد في قول الإمام ألا وهو قول من يرجع وقال لا يجب  
عليه الحد إذا أكرهه السلطان وإن أكرهه غيره يجب وقال لا يجب عليه الحد في الوجهين وهذا احتلاف عصر و زمان على ما جاء  
من قبل وفي موضع شرط الحد ووجه المهر سواء كانت مكرهة على العمل أو أداته بذلك أما الأول فظاهر لأنها ترض بسقوط  
حلتها وأما الثاني ولأن أداتها ولو لم يملكها فمكروهة عن ذلك شرعاً قال رحمه الله في دعوى الزدء لم يضمنه من أمره به يعني لو أكره على  
الزدة وأجرى كره الكفر على لسانه وقلمه مطع من لسانه لم يضمن أمره لأنه لم يملكه من حيث هو ولو قال عتقه فعمله عتق ولو قال  
لم يضمن به أمره لساناً أولى وأحرى ولأن الكفر يملك قبل الاعتقاد ولم يتبدل اعتقاده حيث كان قلبه مطمئناً بالاعتقاد  
حتى لو ادعت المرأة ذلك وأكسر كل القول فله الاستحسان والقياس أن يكون القول قولاً حتى يبري يسهل لأن كلمة الكفر  
سبب لحصول البنوة بها فيستوي الظاهر والمكروه كاتمة الطلاق ووجه الاستحسان هذا اللفظ غير موصوف عاقرة و عاقل  
العرقه عاقل باعتبار الاعتقاد والا كراه دليل على عدم العيب فلا تنجس العرقه ولهذا لا يملك عليه الكفر بخلاف ما إذا أسلم بكرها  
حيث يحكم عليه بالاسلام لأنه وجبه أحد الركنين في الركنين الآخر احتمال من محاسب الوجود احتياطاً لأن الاسلام يعاين  
ولا يملك عليه ويظهر الكفران فإن لم يملكه يسهل ولا يصح رد به لعدم الفصل البيان الحكم أما فيما بينه وبين الله تعالى فإدالم يعتقد  
فليس يؤمن وعدم إيمانه الزوجية إذا قل لم يخطئ ما لم يخطئ ويوم ما لم يخطئ فليس يؤمن ما لم يخطئ فليس يؤمن ما لم يخطئ فليس يؤمن ما لم يخطئ  
ولم يؤمن ما لم يخطئ فليس يؤمن ما لم يخطئ فليس يؤمن ما لم يخطئ فليس يؤمن ما لم يخطئ فليس يؤمن ما لم يخطئ فليس يؤمن ما لم يخطئ  
أردت ما لم يخطئ فليس يؤمن ما لم يخطئ فليس يؤمن ما لم يخطئ فليس يؤمن ما لم يخطئ فليس يؤمن ما لم يخطئ فليس يؤمن ما لم يخطئ  
على الله عليه وسلم في إيمانه المرأة وعدمه على هذا التفصيل ولو قل ما لم يخطئ فليس يؤمن ما لم يخطئ فليس يؤمن ما لم يخطئ فليس يؤمن ما لم يخطئ  
وقلمه مطع من لسانه كره في حال رجوعه في حرمه طرف الإنسان كرهة نفسه في حرمه ولو أكره على قطع يد الإنسان قطع يده  
لا يرجع لملكه فليس يؤمن ما لم يخطئ فليس يؤمن ما لم يخطئ فليس يؤمن ما لم يخطئ فليس يؤمن ما لم يخطئ فليس يؤمن ما لم يخطئ فليس يؤمن ما لم يخطئ  
ما لم يخطئ فليس يؤمن ما لم يخطئ فليس يؤمن ما لم يخطئ فليس يؤمن ما لم يخطئ فليس يؤمن ما لم يخطئ فليس يؤمن ما لم يخطئ فليس يؤمن ما لم يخطئ  
لأنه حاية إذا قل أن لم يخطئ فليس يؤمن ما لم يخطئ فليس يؤمن ما لم يخطئ فليس يؤمن ما لم يخطئ فليس يؤمن ما لم يخطئ فليس يؤمن ما لم يخطئ  
وسمه وإن كان قطع يده لا يسهل ولو أكره على قطع طرفه يسهل له قطعه بخلاف ما إذا أكره على قطع يده حيث لا يسهل له  
فإنها لأن الأطراف يملكها مالك الأم والوالى حتى صاحب الطرف حتى يملك له قطعها إذا أصابها كراه ولو أكره على أن ياتي  
بده في السار أو على الإنشاء من الحبل فعمله وكان الانشاء بحيث لا ينجو ولكن فيه نوع تخفيف في الجوار إن شاء فعمله وإن شاء

لم يعمل عند الامام ولو اني معه في النار فاحترق على المكروه بامصاص وعنده لا يسرو ولا يعمل واوهله لثلاثين مسك من  
 رأس الخيل أو اضعفك بالسيف فانني معه عاب ومضاني حبيبة نعم الدنيا على حاله المكروه لا تلوأثير لا ينجس عليه القصاص  
 لا يعقل بالمثل بل هو له لمدة على الدالة فكما اذا اكره عليه وعنده الثاني نعم الدنيا على المكروه في ماله وعند محمد يوجب القصاص  
 ولو قال لا تخرط على فقتله نعم الدنيا في ماله في الصحيح ولو اكرهت المرأة على الزوج فهو ربيصة واكثر ثم زال الاكراه فربحت  
 المرأة ولم يرض الزوج فثبوتها مراا عندنا في حبيبة وفيهم من الخلل وقال لا يسر ذلك لان المهر حالص حتمها حتى ذلك اسقاطه وقت  
 ثباتها في المهر

أوردنا في غيرنا لا كراهة في كل واحد منهما من حيث هو ولا يفتقر إلى غيره على وجه الاستتار إلا أن كراهة كل واحد من  
ثانيهما لا يوجب سلبا عن الآخر أصلا صحيح ولا يوجب كراهة خلاف الآخر والآخر لا يمنع من قولك حرة على القاسي فيحجر حجر إذا  
معهم من التصرف في ماله ولذا سمى الخطام حجرا لأنه منع من البيت ومنه قوله تعالى في ذلك قسم لذي حجر أن يذبح العتق وفي  
الشرع عبارة عن مع خصوص في حق شخص مخصوص وهو الصبر الرقيق والحدود وحده الثلاثة سلبا للحجر وألحق به  
الثلاثة لأنهم أحر القس المساح والطيب المأهل والمكاري للفس من محاسن الحجران فيه سبعة على خلق الله وهي أحد طرق  
الديانة الآخر العظيم لأمارة وتحقيق ذلك أن الله تعالى حاق الوري وفرق بينهما في البهي جعل بعضهم أولى من الآخر في الرأى ومنهم  
أعلام الهدى وما صاحب الدين في بعضهم معنى ما سأل الردي وما يرجع إلى العائلات كالحسن والمعتو والرقيق والصبر وركب الله  
في البشر العقل والهدى وركب في الملائكة العقل دون الهدى وركب في البهائم الهدى دون العقل فمن علم عقله على هواه كان  
من أفضل الخلق ومن علم هواه على عقله كان أرذل من البهائم ودليله ما روي أنه عليه الصلاة والسلام يحجر على معاد وقسم ماله  
لغير ماله لأن تصرفه لا يسل من هوى البطر والمصلحة فانه يحجر عليه قال رحمه الله **هو مع من التصرف لولا لافعله لا يعرف** وركب  
رحموني **يحيى يحجر عليه** هذا لاسباب المذكورة وأعرض عليه بأن هذه المصروفات بعيد حصر المعنى في هذه الثلاثة لأن ذكر  
الأفراد بعيد وليس كذلك بل يحجر على كل من المساح والطيب المأهل والمكاري للفس بالامتناع والتسبي والمعمل والمحبوب  
على قولهما وعليه الفتوى كقبي البراءة بقوله في دليل النثر **يحيى يحجر على** أي تعبير راد وتقييد فأنه لا تعريض به في قسوس  
حيث تقييد المطلق وأصل النثر من المطلق الحقيقة وهو لا يتناول ما أراد أن يعرف المصروفات عليه أن يستطاع الزيادة أو ربه  
ومحذور من الإفلاس ليكون مما لا تنفع علمه أو يقول بسبب بوجه ولا يفي أن الرق لمن سلبا للحجر في الحقيقة لأنه كما  
يحتاج كمال الرأى والعقل وإنما يحجر عليه من المولى قوله لا فعلا وأفعلا بل يتناول به حكم مبدئى بالثبوت أما إذا كان الفعل في ماق  
به حكم مبدئى بالثبوت فهو محذور وعليه في حكم ذلك الذي يدرى بالثبوت كالمصروف والمحرور وأن أدرك أقل فهو محذور وعليه  
بالنسبة لحكم الزمان وهو الحد والنسبة لحكم القتل وهو العصاص كما في الخويرة قوله قولنا مكررة في سياق التي تخص  
عنه ما قالوا الأفراد لا دوالها ما مرددين المصروف والصبر وكلينع والشرع ويوجب الحجر من الأصل بالاعدام في حكم قولنا تخص  
صروا كالفلاخ والعناني في حق الصبي والمحبوب دون الصبي فأن إطلاقه يقع ولو لم يوجب الحجر فيما يخص معصيا كقولنا الهبة والعتبة  
والأدعة قوله لا لأنه لا مكررة في سياق التي فيجوز ما تقدم ذكره من قبل الإطلاق والعناق والمعتو عن القصاص واليمين والسرقة والامن  
الأدوال المختصة بالسرقة والنسبة ليس بشرط لا اعتبارا شرعا كما هو حواشي مواضع لاسباب ما سألنا من حيث الأصل فيقول في كتب  
حكمت ما عديم من الصبي والمحبوب مع أن التصدي ليس بشرط في اعتبارها إذا صدرت مع تمام الأهلية وأوجب بان من ذكره هذا  
بما تقدم وما ذكرنا ليس له قصد فيه وافتقر الخال **هو قال رحمه الله** **هو لا يصح تصرف** وعبد بلادى ولوى وسيد **هو** لأن  
المنع عدم القتل إذا كان غير مبرر وإن كان غير مبرر له ما من لعدم الاعتدال وهو الباطل فيجوز فيه الضرر ولا يجوز إلا إذا  
له الولي فيصح حينئذ لغيره صاحب المصلحة لا الولي فإذا أخذ له بمصلحة وتصرف ما عليه إذا كان ما عاقلا وإن كان صغيرا ما عليه  
للولي وفي السراية لا يصح لغيره لا يقع البيع إلا مع الولي أو بالتصريح وأما الذي لم يصح ولأولاد القاصي لا يصح بالتصرف صح تصرفه  
لغيره الله **هو لا يصح تصرف المحبوب** الخال **هو** يعنى لا يجوز تصرفه حال ولأولاد الولي لأن صحة العارية لا يوجب وجوب  
تغييره فصار كبيع السلوى وإن كل من يارثه يبيع أخرى وهو في حال أدامه كالعقل والمعتو كالمصروف العاقل في تصرفه لا يوجب وجوب



الكافي عنه وهو النقص العقل وقيل هو المذهب من غير جنس واختلاف في تفسيره احتشاه كثيرا وأحسن ما قبله هو  
 من كان قليل العلم فاسد الدين لأنه لا يضرب ولا يشتد كما يفعل المحبون فالرحمة به ومن عقدهم وهو يعتزله بغيره الولي  
 أو يصحبه في معنى من عقد البيع والشراء من هؤلاء المحجورين وهو يعتزله أي وهو يقل أي البيع سالب والشراء حال ويعلم  
 العين الفاضل من اليسير ويقصد به تحصيل الرخ الرأبذة فالولي بالخيار إن شاء أحاره وإن شاء رده فإن قيل هذا البيع يستقيم  
 وأما الشراء ويستقيم لأنه لا يتوقف بل يعتمد على المشتري قلنا أعانته على المشتري إذا وجدنا كسرا للصولي وهما بعد  
 معاذة المعدم إلا أنه أو لتضرر الولي يتوقف الشكل قال في العاية الأفعال الموجودة حسا وشهادة فاما ما شرط في اعتبارها  
 شرعا المقصود من العقل أحيب وجهين أحدهما الأقوال الموجودة حسا ليست عين مدلولها بل دلالات عليها ويمكن تحمل  
 المدلول عن دليله فيمكن أن يعمل الموجود بمرله المعدم خلاف الأفعال فالوجود معها وعينا فعد ما حدث لا يمكن أن تحمل  
 غير موجوده الثاني القول في بقاء صدق كذا ويقع جذا وهزا فلا بد من العقد خلاف الفعل قال في قيل قوله بصرف صبي  
 وعدها مع يقيدان عقدهما لا ينعقد وقوله ومن عقدهم وهو يعتزله بغيره الولي أو يصح به يقيدان عقدهما معا فاما  
 فالجواب إن المراد بقوله لا يصح ما لا يصح وهو شائع في عبارة الفقهاء فإن قيل كان يمكنه أن يقول ومن عقدهم ما يلحق التثنية دون  
 الجمع معي الصبي والعقد قلناه هم من قوله المذهب عبر المذهب الذي عزله الصبي والعقد قلناه غير ملحق الجمع قال في العاية أراد الصبي  
 والمجنون الذي هو صبي ويعني فانه بغيره الصبي قال ابن مرشده الولي هو العاقل والولي الذي في مال الصبي كالاب والجد  
 والنوصي ولا يجوز ما دون العلم والإمام والاحاد وأدفع الأمر إلى القاضي لا يجوز ما لأن يكون النفس قائما أو حال كالاب لا يجوز ما لأن يكون  
 يصح رعة أو عتنة وأراد المصنف والنفس قائم في يده رده وإن كان المحجور استهلك الثمن بطران استهلك في العتقة وما يتصوره فإن  
 القاضي يعنى المدافع مثله وإن استهلكه بما يحتاج إليه فإن صرفه في وجوه الفساد يصح المحجور مثله عند الثاني وعند محمد  
 لا يصح كمدان التتار حاية والطاهر أن الولي إذا علم بالبيع كلعاصي قال رحمه الله ولا أن تلفوا شيئا أصموا ولا هم عبر محجور  
 عليهم في الأفعال إلا يمكن أن يجعل القتل غير القتل والقطع غير القطع باعتبار في حقه فثبت عليه موجب لتحقيق السبب ووجود  
 أهلية الوضوب وهي السنة لأن الإنسان بولسوله ذمة صاحب الوضوب الحق إلا أنه لا يبال بالأداء إلا عند القدرة كالمسك لا يبال  
 بالدين إلا إذا أسس وكان المطلب بالأداء إذا استيقض حكما نقاله الشارح فظاهر أن الوضوب يتأخر إلى البلوغ والعقود في  
 الحدادى يصح كالمصن الحر البالغ العاقل فظاهر أنه يصح في الحال ويؤيده ما قل في العاية حين أن يوم لو انقلب على قارورة  
 إنسان فكسر هاتجب عليه الضمان في الحال اه ولو أن الصبي أو المحجور أو العبد استهلكوا مالا صمو المالك في الحال وفي التتار حاية  
 إذا أودع صبيًا أو عبدا مالا فاستهلكه لا يضمن الصبي ولا العبد في الحال على قول محمد وقال أبو يوسف يضمن إلا أن العبد إذا أخذ  
 بعد العتق والصبي يؤاخذ بعد زوال الحجر لأنه لا أودعهم سلطانهم عليه وفي الأول يسلطهم فيصنع في الحل الصبي في ماله والعبد  
 يدهم المولى أو يدهبه قال رحمه الله ولا ينفذ أقرار الصبي والمجنون في لأن اعتبار الأقوال في الشرع موطأ بالأهلية وهي  
 معدومة فيهما حتى لو نعتا بأقرارهما حكم شرعى كالخدا لا يعتبر أيضا الأمن حيث أنه لا ينفذ فيجب الضمان لا يتبدل هذا على من قوله  
 قول لا ماقول بطريق النصيب والتصریح أن بلغ منه فلنأذكره قال رحمه الله ولا ينفذ أقرار الصبي في حقه لا في حق مولاه ولو أقر  
 بماله لم يعد الحرة في لأنه أقرار على غيره وهو المولى لما أنه وما يدهم ملكه وأقرار الرجل على غيره لا يقبل فإذا اعتق زال المانع  
 ففسح به لوجود سبب الأهلية وظاهر العبارة يعود للأقرار مطلقا سواء مكنت بعد ذلك أو قال مطلقا أو حقا ولذلك قال في المحيط ولو  
 أقر باستهلاك ودعية ثم صلح فسار أخلا للأقرار فأقر أنه استهلكه في حال فساد له لم يضمن عند محمد خلاف ما لو أقر بقتل على هذا  
 الوجه حيث يلزمه في ماله كالمشهود ذلك منه والرقان استهلكه الوديعة لم يفت معانية وباليعة لم يصدق عند محمد فكذا إذا نعت  
 بالأقرار والقتل لو صدر منه ما فاعتبه بحسب الأهلية على العاقبة وكذا إذا نعت بالأقرار بيمين ماله ولو أقر رجل بماله ثم صلح مان صاؤ هلا  
 وقال أقرت بها ما طالع لم يلزمه وإن قال كان حقا يلزمه وإن قال كان مالا لم يلزمه منه من أقرار بعد الصلاح ولا يلزمه وكذا الصبي المحجور عليه  
 لو أقر أنه استهلك مال إنسان فغير أنه ثم قال بعد البلوغ كان حقا أو مالا ولو قال لم يرسل بعد الصلاح أو صرفني في حال فسادى وقال الآخر  
 لا بل في صلاحك واستهلكته لقول قول رب المال لأن يقيم المحجور اليعة على ذلك والرقان في الأول أقر أن الاستهلاك وحده

من وادعى الادب السلفه واستكره المال ذلك لما قال في رصك فكون القول قول المحجور عليه وعلى رب المال الله بخلاف  
 النامه قال رحمه الله يجوز لو اقر حذوا وهو ذم في الحال لا ينعى على أصل الخبر به في حقه ما لا يمس - حواص الاناسه وهو  
 ليس بمأثوم من حبه انه آتى لمن حبه انما لم يصبه انما لم يصبه انما لم يصبه انما لم يصبه انما لم يصبه انما لم يصبه انما لم يصبه  
 قال صلى الله عليه وسلم لا تأكلن من ثمره حتى ياتيكم منه ثمره انما لم يصبه انما لم يصبه انما لم يصبه انما لم يصبه انما لم يصبه  
 والخاص فلما لم ياتي على أصل الخبر به في حقه ما لا يمس - حواص الاناسه وهو ذم في الحال لا ينعى على أصل الخبر به في حقه ما لا يمس  
 اصبره ينسب أن صح اقراره فمقتضى يقال ان الصبح يحمل أنه روى على غير هذه الصورة دفعا للمعارض قال رحمه  
 الله تعالى لا ينسب اليه لا يجوز عليه سب السلفه سب الامام وقال أبو يوسف ويحمد بن محمد بن عليهما لا يلام ما روى  
 ابن عمر بن الخطاب الصلاه والسلام ذكره رجل جحد في البيع فقال من ياتبع فعل لا يلامه رواه البخاري وسلم في رواه غيره  
 فعله لا يجوز عليه ولا يلامه على كامل الفعل لا يرى أنه مطلق ولا يجوز عليه كالمسند وطعنا قوله تعالى فان كان الذي عليه الخي سبها  
 أو صغرها ولا ينسب اليه ان هو اصل له وله ما فعل وهذا من في اسباب الولايه على الصغره وما روى الله عليه الصلاه والسلام يجوز  
 على معاذي الله اسبه والمراد ان الصادق عليه وهو حقه يعزى الى اسبه وحمله على العمل بخلاف وجوب السرعه وله مع قيام  
 العمل وقد علم في عرف الفقهاء على مدبره وبالله على خلاف مقتضى السرعه والعمل اه وفي الاصل والخبر نسبت الصادق  
 والصفه فهو نوعان احدهما لحقه في العمل وكان سبه الفل لا يمتد الى التصرف فيه وجوز عليه العاصي على قولنا والى ان  
 يكون سبها مصداقاً له انما ليس بان يجمع أهل السر والصدق في داره وظاهرهم وسعيهم ونصرف في الصفه ويسمع بان  
 الخثره والقضاء عليهم أو في احراز بان ينعى جميع ما في ١ مسجداً وأسبغته وحجر العاصي عند صاحبه صابغته له وانفعالي  
 أن الخثره عليه بالنسب لا نسب الانصاف العاصي واحتملوا في الخبر نسبت الصادق واسبه قال أبو يوسف لا نسب الانصاف العاصي  
 وعندهما من نسب الصفه ولا يوجب على قضاء العاصي قال في لمخط القضاء بالخثره ليس بقضاء بل قوى لعدم سرائط القضاء  
 وهي الدعوى لا تسلك حتى لو وجد الدعوى ولا حكار مان وهب الصفه ماله من اناسي رسل الله وصار فعوا لمحب دفعه  
 على عارضة فرفعوا أمرهم الى العاصي وأخبروه انه يعنى ما سبها وصلوا منه الخثره على العاصي يحصر السبب والموجود له فادعى  
 عليه من وجوب عليه الصفه ان ما به في هذا الرجل فاسره رده عليه فبقي العاصي بالرد عليه بقصد قضاء اه وفي الهندس  
 واداد حصر الدعوى قضاء العاصي صار مسدداً عليه فلا يمتد تصرفه بقصد القضاء دهموا والامام أيضاً اه وفي المني لو جرح  
 عليه فاص فرجع ذلك الى فاض آخر وأطلقه حار اطلاقه لان الخثره من الاول قوى لمقتضى شرعه كما تقدم قال صاحب الهدايه  
 ولو نسب اليه من نفس القضاء بخلافه ولا يمس امضاء فاض آخر حتى ابرم لان الاختلاف اذ وقع في نفس القضاء لا يبرم  
 ولا يصير مجمعا عليه حتى يصبه فاض آخر بخلاف ما اذا كان اذ خلاف موجودا فعل القضاء فانه القضاء الاول وحده سطره فكون  
 مجمعا عليه اه قال السارح رحمه الله فان لم يمتد ما هو له من سطره موجودا من الصفه فعل قضاء الله صلى وفي الاصل والخبر نسبت  
 الصفه لغير الخثره بان من يلامه وجوه الاول ان الخثره على الصفه على في ذاته أما الخثره نسبت اليه فليحق العزم الثاني المحجور  
 عليه نسب الصفه اذا عصى ما لو وجب عليه له ماله اذا أدى لا يرجع به على المولى لعدم رول الخثره والمقتضى عليه ما لا يمس اذا  
 أعين ما عصى به وهو سب عليه الصفه هذا أدى روح عما أدى على المولى مدبر وال الخثره الثالث المحجور عليه بالنسب يجوز  
 اقراره بعدم ال الخثره كدحال تمام الخثره فيما تحدث من المال والمحجور عليه بالنسب لا يجوز اقراره لاني حال الخثره ولا مدبر وال الخثره  
 لاني المال لعائم لا الخثره وادار الصفه سبها حاله لعل رول الخثره من عرفاء العاصي فمقتضى أبو يوسف لا يزل انما الصفه  
 وعند محمد بن رول من عرفاء وفي نوادر هشام عن محمد بن الصفه المحجور اذ ابروح اسمه الصغره أو أضاف الصغره لم يخبر وفي الترازه  
 والله وفي قولنا ما قال حمله في ان ما عصى به لم يدفع له ماله حتى بلغ حواص من سبها بعد تصرفه فيه ويدفع اليه  
 ماله ان بلغ المده بمسار الخثره حياء بالامام وعندهما لا يدفع اليه حتى يؤمن منه الرد ولا يجوز تصرفه فيه أو يذوق قوله تعالى فان آدم  
 منهم رد اذ ذموا لهم أو لم يمسحوا اليه حتى لا يدفع من حواص الرد ولا يجوز فعله ولا يلام قوله تعالى وتوا الياسي أموا لهم والمراد منه بعد اللوع  
 ولان حاله لا نوع وقد عارفه الله ما عاراً ر الصا فصد ما محسن وعسر من سبها يبري عن أبي خثره قال سب ل الرجل اذا

بلغ حساو عشر من ستة وقد قال أهل الطائفة ادخل حساو عشر من ستة فقد طهر رشده لانه طلع من حيث تصور ان يصير به حد الان أدنى ما يبلغ فيه العلم انا عشر سنة فيولد له ولد أسنة أشهر ثم الولد يبلغ اثني عشر سنة فيولد له ولد أسنة أشهر فقد صار بذلك حدا والاية الثانية فيها تعليق الشرط والتعلق بالشرط لا يوجب العلم عند عدم الشرط على أصلنا على ما عرفت في موضعه وانتمريه مع الثاني على قول الامام وينتأى على قوله ما زاد انا على ما بعده وان كان فيه مصلحة أحارة الحاشا لانه مكلف طاهر ولد في بصره كالاعتاق والطلاق ولو لم ينع قبل حصر العاصي عليه حارة عن أبي حنيفة لان السبي ليس محصورا وانما يستدل عليه بالعيون في انصرافه وذلك يستعمل لانه يجوز ان يكون للبعيد محورا ان يكون حيلة على الاستحلاب فلو كان المحاصر في ادبار ودلائب حكمه الانقضاء القاضي بخلاف الحضور والصبر والتعدي وعدم التجدد لا يجوز لان علة الحظر السبه وقد تحقق في الحال فيترتب عليه موجه بعرفنا كالمصا والمخوف والتمتع بخلاف الحظر ما دس لانه لحق العير لانه من ظلمهم ولو قصي قاص في بيع سفيه ما طائل أو أحارة ثم رجع ذلك الى قاص آخر لا يرى ما رآه الاول فيبني أن غير القصاص الاول فاذا أنقضه ورجع الى ثالث انقض القصاص الثاني لان قضاء الاول قضاء فيها هو مختلف فيه فبعد قضاؤه لا يسجد ويصير متفقا عليه والثاني قضاء بخلاف الإجماع فلا سجد ولو كان الاول قصي ما حذر عليه ثم رجع وقصى ما طلقه فجار قضاء الثاني لان قضاء الاول ما حذر كان أقوى وإذا أسار العاصي رجع المصد وله المشتري عن دفع الفسخ عليه يبرأ المشتري بالدفع اليه وان نهى ودفع لم يبرأ ودفع اثنى ثانيا وإذا طلق المشتري أحرته به وهما المشتري عن الدفع اليه فدفع قبل الدبر يرى وبعد الدبر لا يبرأ كلو كين اذا عر له الموكل بخلاف ما اذا أحر شرط أن لا يدهم له الفسخ لانه لم يصرا وما دام دفع فاذا دفع لم يبرأ علم أو لم يعلم وإذا أدن له التامى أن يبيع ويشترى حار به وقصه بخلاف الاباد أدن له لا يصح ادن لانه بعد البلوغ انقضت ولايته وإذا باع مما لا يتعاض فيه لا يجوز لان الحاماة تبرع وباعتعاض فيه محذور ولو قال القاضي لاهل السوق أجبر ما يثبت منه البينة ولا أجبر ما يثبت منه الاقرار يعمل بهذا التخصيص في حقه ولو أدن العاصي على هذا الوجه يصير مادوا في انواع كالأول أو أدن له في الفرع الذي في سائر التجارات لان التخصيص بما يصلح اذا كان معقدا وانما يكون معقدا اذا كان يحصل له صيانة المال وهذا التخصيص لا يحصل ولو قال لاهل السوق أدن له ولا أجبر من بيعه وشرائه الا ما قامت عليه البينة ولا حين اقراره فهو كإقال في العصى والعهد المأذون له أجبر ما بقيت عليه البينة ولا حين اقرارهما يلزمهما الا اقرارا كالبينة والفرق ان المصدق في التخصيص فيه صيانة المال فكان التخصيص معقدا في العصى المصلح والعهد المصلح التخصيص غير معقدا لهما حافظان لما طلقا لم يندرجا في التنازع ما يثبت حكمه في العصى في حقه بغير واحد سواء كان عدلا أو غير عدل عندهما وعنده الامام لا يثبت حتى يخرجه رحلان أو رحلا وإسرا مان اه وادخله رشيدا ثم صر سفيما على هذا الخلاف وإذا أعنى عبدا عتق عبدا وقال الثاني لا يعتق لما ان كل كلام لا يؤثر فيه اهل لا يؤثر فيه السبه وكل تصرف يؤثر فيه اهل لا يؤثر فيه السبه فيه قال في العباية وفيه بحث من أوجه الاول أن السبي اذا حدث في يمينه وأعتق رقبة لا بعده القاضي وكذا لو تذر يدي أو غيره لم يندفع فلهما لا يؤثر فيه اهل ولا يؤثر فيه الحجر بالسبه والثاني أن اهل اهل اذا أعنى عبده عتق ولم يجب عليه سعة والمحمور عليه خلافه والخواص الاول أن القضاء بالخروج التصرفات المالية فارجع الى الالاف يستلزم عدم تنفيذ الكفارات والسر لان تنفيذها أصاغة المقصود من الحجر اه وادخله عندهما على العبدان يسي في قيمته عند محمد وهو الصحيح ولو حو في الظاهر بعد وسمى العبد في قيمته وعوقول أن يوسم أو لا وفي قول أبي يوسف الأسير وهو رواية عن محمد ليس عليه سعاية لانه لو سبي يسي لمعتقه وللعق لا يبرمه السعاية لحق مفتقه بحال ما وانما تفرمه السعاية لاجل العير ولودر سارت يبرمه عبده الا أن الدر لا تجب عليه السعاية مادام المولى حيا فادامات المولى ولم يؤنس منه الرشده سبي في قيمته مدرا وان سادت حار يشه بركه فادعاه ثم نفسه منه وكانت الامة أم ولده والولد حر لان في الحاقه بالمصلح في الاعتقاد توفيره للطر لا احتياجه اليه ويلحق هذا الحكم بالريس المديون وتعتق من جميع ماله بتموته ولا نسبي ولا ولدها في شيء بخلاف ما اذا أعنته لمن غير ان يدعي الولد ولم يكن معها ولد فقال المحمور عبده أم ولدي كانت بمنزلة أم الولد لا يندفع على بيعها فادامات المولى سعت في كل قيمتها بمنزلة المريس اذا قل لانه هذه أم ولدي وليس معها ولد لاهل اذا كان معها ولد فموت سب الولد بمنزلة الشاهد بخلاف ما اذا لم يكن معها ولد لانه لا ساعد معه وان تزوج امرأة أحرار السكاح لانه لا يؤثر

فيه الخزل ولا يورثه السبع وداستي لها من اجرامه مقدار مهر مثلها ونيل البعيل وادامتها قبل ان تدخل وحب سب  
 مقدار مهر التل من السبي وكذا الورج ارفع سواه اورج كل يوم واحد وصلها في الاصل والراب وسه ان  
 يصرف في مال السبعه بادن العاصي وفي فاحش من سبي او نكر الخبي عن محجور وقت سبسه عنه قبل وقته مائل  
 الا بان له العاصي وهل هو ناطم لا تخور وسه وادا اذن له العاصي انه على الخط اسماء مسرفه سبها مطلقا ورجها  
 على مال وفيل وقع المظالم حيا ولا يراه المال اسماء لان السبعه محجور عن المال وادفع ما يقع الاحتاج وقع سباري المذقي  
 وادفع الوصي الى اوارب حيا اذرك وهو فاسد وهو حيا وهو بريء عن الضمان يخرج الركام من مال السبعه ومن عليه  
 وعلى ولده وعلى زوجته ومن حب لسبعه من ذوي ارحامه من ماله لان اساءه ولده وزوجه من حوائجها الاصله والا نفاق  
 على ذوي الارحام واجب عليه حقا لم يرد السبعه لا يظلم حقوق الناس ولا حقوق الله تعالى الا ان العاصي يدفع اليه قدر لكاه  
 لسبعه باسمه على الصبر لان الواجب عليه الا ما وهو عاذه عن فعله فعله وهو عاذه ولا يحل ذلك الا بسبه ويدفع  
 العاصي معه اسماء كماله صرهما الى غير المصروف سبب العاصي السبعه الى اسماء لسبعه الى سبب حيا لا لا صلاح فيها الى  
 السبعه فاكفي فيها فعل الامير في المحل ولا يصدق انه في سبه الا نسبه اذا والد والوالد والروح والمولى وكذا المرأة في سبي  
 الولد لان سبه الوالدين والمولى من سبب السبعه وهو صدق فيه وسبه غيرهم سبب باعتبار القرابة والعسر والمخاض فلا شب  
 الاقرار ولو حلف رجس او يكره من يدينه ويصدقه وطاهر من امرائه كغير من سبه وعنه ما اليوم وادا اراد حجة الاسلام  
 لا يسمع منها الا بها راحه ما يحب الله تعالى اسماء وليس له فيها صغر في النقص هو ملحق بالصلح اذ لا يسمه فيها وكذا العمرة  
 واحة ما يحب الله تعالى وان اصطاد في اسماءه او حيا او فعل ما يثبت فيه الصوم صام ولم يدفع فيه ما لا يورث في العاصي ان يصر  
 اذا ابتلى ما يدين على ان ليس ان يدفع او يصدق عنه فلا بأس بذلك ولا يراه الامير بمراد من العاصي وان يثبت في امرائه او فعل  
 ما لا يخور فيه الصوم فهذا لازم ولا يؤيده حتى يصلح لانه غير العبد عاذه والعبد اذا حرم بادن مولاه فارتكب سببا من  
 محظورات الاحرام فان كان حرامه الصوم فانه صوم وان كان المال سائر والكفارة في سبه لا يدفع الا ان يصلح ولو جامع  
 به الا في وقت فصل الطواف لم يرد منه وما في ان يصلح ولو دفع في حجة الطواف لم يرد فرج الى اذله ولم ينفط طوافه الصدر  
 لا يسمع به في الرجوع الطواف وان طاف حسنا ثم رجع لم يدفع اليه سبه العود عليه بانه بطوافه حسنا وساه الطواف الصدر  
 قد انحصرت حجة الاسلام بسبب هدي لم يحل به كماله المأذون لانه لا يصح له فيه ولو احرز منحه لم يوجب دفع اليه من السبعه  
 مقدار ما كان في يده وسال له ان سب ما خرج ماسا الا ان يكون العاصي وسع في السبعه فعال انا كرمي بذلك البعيل وادفع  
 على سبي فلا يسمع من ذلك لانه ليس فيه اسراف وادامه من رادق سبب ما دامه الحاح ولو حصر في حجة الطواف لا يسمع سبي  
 الا ان يسلع موضع الضرورة ولا يسمع من القران ولا من السبعه اراد سبي هدي أولا لانه احدث في السبعه ولا يسم العاصي السبعه  
 اليه لانه الى سبه لسبه عليه في الظرفي كلاس سبب وسبب في لسعه ون وصي وصي في القران وأبواب احذر حذر  
 ذلك من سبب ما به نهي اذا كان له وابوب اسد حيا والعاصي ان لا تخور وسبه كمالا تخور بمرأته وحده الاستحسان ان انخر  
 عليه نهي النظر له لكسبه لسبه ما به نهي كلاله على عسره وذلك في حياته لانه يعدم الثلث بعد وفاته حال اسعما عنه هذا  
 اذا كان الموصي به واقفا وصار حيا في اخره والصلاح يحاوله وصيه بالجمع اولسا كس او ساء المساحد والارواق والماطر  
 والخسور وما اذا اوصى بغير العرب عبد الامير قال بغير حجة الله تعالى المحجور عليه ثم له الصبي الا في اربعة اشد هاهنا  
 يصرف الوصي في مال المضي حيا وفي مال المحجور عليه مائل الثاني انما المحجور عليه وبديرة وملافة وسكاحه سائر من  
 مال المضي لا تخور قال في المحظور واداء عهده صح ولا يسم في هذين السببين ما دام حيا وادامات اسمي في سببه مدرا فان  
 مشا حيا اذا كان اهل الصلاح يقدرون هذا بوصيه اسرافا من كثرة لا يصدق اسرافا بل يجمعه واداسا لاسمي في سبه  
 اذا كان يخرج من الثلث انه هل رجه الله تعالى في ذوقه نهي لا يخرجه سبب فسق وهو يعطى في قوله لا يسمع وهل  
 الانام اشافي حذر عليه الفسق كالسبعه ورجاله وعصمه له وعندهما الخرج على اسميه مسبا له ثلثه والعاصي مصلح لما به  
 قد حل عب قوله تعالى فان آسمهم سدا ودفعوا اليهم مواطهم لان رسد انكره فم فساو له لانه ان الرشيد المذكور

في الآية المار به الإصلاح في المال بالدين لان الكافر لا يحجر عليه والعق الاصل والطارئ سواء قال رحمه الله يجوز بيعه  
يعني لا يحجر على المائل وهو ليس بمسلم ولا يقصد له لكن لا يمتدنى الى التصرفات الراجعة وهذا قول الامام وقال أبو يوسف  
ويحمد والامام الشافعي يحجر عليه كالمسلم صيانة لما لو بطر له لان اهل منقطلوا من النبي صلى الله عليه وسلم المحر عليه  
فاقرهم على ذلك ولم يسكر عليهم فدل على انه مشروع قلنا الحديث دليل للامام لانه عليه الصلاة والسلام يحرم بذلك واعا  
قال قل لاسلامه الحديث ولو كان مشروعا لاساهم اليه قال رحمه الله يجوز دين وان طلب عрмаؤه يعني لا يحجر عليه نسب  
الدين ولو طاب عрмаؤه المحر عليه وهذا عند الامام لان في المحر عليه اهدار أهليته والخاصة بالهائم وذلك صريح عظيم ولا يجوز  
وعندهما يحجر عليه بسبب الدين وعلى قولهما الفتوى كذا في قاصيحتان من باب الخطيان وفي الكافي والاسلام في المحر بالدين  
في موضعين أحدهما أن يركبه دين مستغرق للماله أو يريد على أمواله وطلب العرما من اقاصي أن يحجر ويحصر عليه  
ومنع من البيع والتصرف والاقرار حتى لا يصير بالرماء وفي النوادر مسئلة المحر بسبب الدين مائة على مسئلة القضاء بالافلاس  
والافلاس عندهما يمتدنى في حال حياته فيمكن القاضي القضاء بالافلاس وفي العاية واداقصي المحر بسبب الدين يختص  
بالمال الموجود في الحال دون ما يحدث من الكسب أو غيره حتى لو تصرف في الحادث بعد واداقصي المحر بسبب الدين صار  
حال هذا المحرور عليه كحال مريض عليه بدون الصحة وكل تصرف يؤدي الى اسفل حق الرماء المحر يؤثر فيه وفي التثارة  
يشترط علم المحرور عليه حتى يصير محجورا عليه وفي النوادر واداقص الرجل في الدين يسمى القاضي أن يشهد به قد حصر عليه  
في ماله حتى يتقضى ديونه الى حسن فيها قال رحمه الله يجوز حسن لبيع ماله في دينه لان قضاء الدين واجب عليه والمماطلة ظلم  
فيجب عليه الحاکم دفع المظلمة وايضا لا يلحق المستحقة ولا يكون ذلك كراهة على البيع لان المقصود من احسن الجمل على  
قضاء الدين بأي طريق كان عند أبي حنيفة ولا اذا طلب عرما المعلن المحر عليه يحجر عليه القاضي وباع ماله ان امتنع من بيعه  
وقسم ماله بين العرما ومنعه من تصرف يصير بالرماء كالأقرار وبيعه ما قل من قيمته لاروى أن معاد كدب فاع رسول الله  
صلى الله عليه وسلم ماله وقسمه بين عرماة المحض ولان في المحر عليه نظر العرماة لئلا يحققهم الصر بالادرار والتلحثة  
وهو ان يبيعه من انسان عظيم القدر لا يمكن الاتراعه منه أو بالقرار له ثم يتبع به من حيثته على ما كان ولان البيع واجب  
عليه لا يفاء فيه فاذا امتنع باب القاضي ماله وان كان معسر الا يؤخره ليقضى من آخرته ديسه أو كانت امرأة لا يروى عنها يتقضى  
ديها من مهرها وتحسن لتقضى الدين من مهرها وأي طريق كان والفتوى على قولها انه قال رحمه الله يجوز لولماته درهم ودينه  
درهم قضى فلا بأس به وكذا اذا كان كالا همد ما ير لان الدائن أن يأخذ منه درهمه ادا طهر عمن حقه فكان القاضي معياله  
قال رحمه الله يجوز لولماته درهم وله دايبر أو بالعكس يبيع من دينه وهذا ما لا جاع أما عند جما طاهروا عند الامام فاستحسن  
به والقياس أن لا يجوز للقاضي بيعه لاد كرامان هذا الطريق عبر متعين لضاء الدين فصار كالعروض وحده الاستحسان  
انهم ايتحدان حسنا في التهمة والمالية ولذا يضم أحد همالى الآخري الى كرامة محتلمان في الصور حثيقة وحكما أما حقيقة طاهر  
وأما حكما فلا نه لا يحجر يبيعهما بالعصل لاختلافهما فسلطوا الى الاتحاد يثبت للقاضي ولاية التصرف والسلطان الى الاختلاف  
يسكت عن الدائن فله الاستدعاء لعملا التثبيتي قال رحمه الله يجوز لبيع عرصة وعقاره يجوز وهذا عند الامام وهو اطلاق صادق بحال  
الحياة والموت قال في الحويزة يبيع القاضي عرصة وعقاره بعد الموت بالاجماع وعندهما يبيع القاضي ذلك وعليه الفتوى كذا في  
البرار بقصد هما يبدأ القاضي يبيع العقود لاسهام مفيدة لتقليب ولا يتنعغ لعيها فان فعل شي من الدين يبيع العروض فيها لاسها  
مفيدة لتقليب والاستراح فان لم يربح هما بالدين يبيع العتار لان العقول مفيدة للبي عادة ولا يبيعه الا عند الصر ورده هذه الطريقة  
احدى الروايتين عند همارق الرواية الاخرى عند هما يبدأ القاضي يبيع ما يمتدنى عليه التوى من عرصة ثم ما يمتدنى عليه التلف  
منه ثم يبيع العقار وتركه عليه دست ثياب من ثياب ماله ويبيع الباقي لانه به كفاية وقيل يترك دستا لانه اذا غسل ثيابه لا بد من  
ثياب باليهما فلو اذا كان لمدبون ثياب باليهما ويكتفى بدونها يبيع ثيابه ويقضى الدين معص ثمنها ويشترى بها ثوبا  
يلبس لان قضاء الدين فرض عليه فكان أولى من التحمل وعلى هذا اذا كان له سكن ويحكمه أن يتخري بذون ذلك يبيع ذلك  
للسكن ويوفى بعض ثمنه الدين ويشترى بالباقي مسكيا سكن فيه وعن هذا قال مشايخنا يبيع ما لا يتجنح اليه في الحال حتى

بيع المسد في الصيف والظم في الشتاء وأن أقر في حال حرجه بحال لم يمد ذلك بعد قضاء الدين بخلاف ما إذا استهلك مالا غيره  
حيث راحم صاحب المال المستهلك أو ما لا يدور لانه فعل حسى وهو شاهد ولما لو قلنا لو كان سلب وجوب الدين الذي  
أقر به ثابعا عند التام في بطلانه وشهادة الشهود شارك الرماء ولو استعاد ما لا آخر بعد انقضاء اقراره فيه لان حق الرماء  
تعلق بالمال المرحور وقت الحرج دون الخادب ومعنى على المحجور وعلى روحه وأولاده الصغار ودورى أرحامه من ماله لان حاجته  
الاصيلة مقدمة على حق الرماء وفي التناحر حايبه اذ اعطى الزوج وظلت روحته من القاصي أن يبيع جميع القاصي عندهما وفي  
الحاجة ولو حرج القاصي على رجل وعليه ديون محملة فتصير المحجور دين العصى يشتركه الباقيون ذلك ويقسم عليهم فان  
كان المحجور رأسوف في العلم والذكورة فله القاصي أن يبيع بالمعروف وفي البيع المحجور عليه اذ تزوج امرأة وزاد في مهر  
مثلها حارج مهر ما لا يدهم الخواص الاصلية وفي الذخيرة اذ اداناع القاصي مال المدين أو أوصيه بالدين الذي ثبت عليه ببيعة أو اقرار  
وصاح الخى أو أوصيه العين المسبية فالعدة على من باع لاحل له على القاصي وأوصيه اه قال رحمه الله في رد الاسلحى يعنى لا يحجر  
عليه بسبب الافلاس بل بحسب حى يظهر له مال فان لم يظهر له مال أخرجه من الخس وقد كررنا الخس وما يحسب فيه من الدين  
وكيفية الخس وقد روي عن عدى والملازمة وصمها في كتاب القضاء واذ أخرجه من الخس لا يحول بغيره بين عرمانه بعد  
الاحراج بل يلازموه عدى ان حبيبه له عليه الصلاة والسلام لصاحب الحق اليد واللسان أراد ان يلبذ للملازمة والمال من التناقص  
وبأحدون فصل كسبه وشتم عليهم بالخس لا تتواءم في حقهم في الثقة ولو قدم العصى على العصى في القضاء حار لانه تصرف  
في الحاصل المسكوك ثم على لاحد حق في ماله وبما حقه في دمه فله أن يؤخر من يشاء من عرمانه كره في الرابة وقال أبو يوسف ومحمد  
اذا أفسده الحاكم حال يسهو بين عرمانه إلا أن يسموا البيت أن لا ماله لوله تعالى وإن كان دوسر عسرة فطروا الى ميسرة وقد ثبت  
عسرة فوجب التطاير وفي الحديث قال محمد لم يدعنى أبى يعقوب في يته أو يتحد حجه وفي رواية أخرى لرب الدرس أن يعلم مدونه  
للمصر حيا أو حيا وإن كان الماروم لا ميسرة إلا من يده لم يكن له أن يبعه من الدخايل والخيء قال رحمه الله في جواب أفسس متاع  
عين فاستعارة أسوة الرماء محجى يعنى لو أسرى متاعا فليس والمتاع في يده فله أن يبعه فله أن يبعه فله أن يبعه فله أن يبعه فله أن يبعه  
المتاع ما دون المتاع وإن كان فصل العصى فليس أن يحبس المتاع حتى يمتنع الفتن وكذا اذ أقضه بغير إذن المانع كالأمر يسترد  
ويحسبه ماثن وقال الامام الشافعي المتاع فليس العتد وأحب متاعه فصل القنص وفعده لما أخرجه الامام مسلم عن أنى هريرة  
قال عليه الصلاة والسلام من أدرك ماله بعينه بعد رجل أفسس أو عده السان قد أفسس هو وأحق من غيره ولأن المشتري يدفع  
عن تسليم إحدى بدلى العتد وهو الفتن فيشت المتاع حق السبع كما دأب عن تسليم المبيع والخامع بينهما معقصة معاوضة  
فيقتضى المساواة ولما قوله تعالى وإن كان دوسر عسرة فطروا الى ميسرة فاستحق الطر الى ميسرة لا آية فليس له المطالبة قبلها ولا فسخ  
بدون المطالبة ماثن وهذا لان الدين صار مؤحلا الى الميسرة بأحيل الشارع والمخز عن الدين المؤجل من المتعاقدين لا يجب له  
خيار المصح بل مضى الاحل فكيف ثبت ذلك في بأحيل الشارع وهو أقوى من تأجيل ما واخواب عن الحديث أنه قال من  
وحد ماله بوجه ائمال المشتري لا مال المتاع وما يصح أن يكون حجة ان لو قل فأصله رجل عين مال فله كان باعته من الذي رده  
في يده لم يمتنع منه وأحق به من كل الرماء وهو بطريق مروي عن سمرقاه عليه الصلاة والسلام قال من مرق ماله أو صاع له  
متاع فوجه له في بدو رجل بعينه هو وأحق به وبيع المشتري على ما منه الفتن وراود الطحاوي وقوله وعقد معاوضة فيقتضى المساواة  
قلنا يقتضى التسوية بينهما في الملك وهو لكل واحد منهما ما وثق سلماه ببيع التسوية في القنص فتدليل ذلك بالتأجيل الى  
الميسرة ولو قل ولو لم يتعاقدوا في ماله الى آخره كان أولى ولا فائدة شرط التسليم والادس فتأمل والله تعالى أعلم  
في فصل في حد النواع في النواع في اللغة الوصول وفي الاصطلاح انتهاء حد الصبر ولما كان النقص أحد أصناف الخرج ووجب بيان  
النهاية بهذا الفصل قال رحمه الله في نواع العلام بالاحتمال والاحمال والارال والاشي يتم له ثمانية عشر سنة في العلم  
بالص مائة السام أما الاحتمال فليس روى عن علي بن أبي طالب قل جعلت من رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يتم بعد احلام  
ولا قوم الى الليل وراه أو نوداود والحبل والاحمال لا يكون الامع الارال وأما السن فلما روى عن ابن عمر قال عرست على  
رسول الله صلى الله عليه وسلم بزم أحدنا ما لن أرفع عشرة سنة فليحرق وعرست عليه يوم الخندق وأما ان خمسة عشرة سنة



ولو أدن رجل نصف عبده كل مأذون كان لا بد من الأدن لا يتجرأ ولو أدن أحد السريكين ثم اشترى نصيب الآخر فتصرف  
وهو لا يملك ما يبيع من عبده الأول ولو علم بتصرفه في جميع الرقعة ولو أدن أحد لا يملكه ثم ملكه له لا يبيع ما أدنا ولو أحسب  
شريكه أهل السوق أنه لا يرضى بأذن شريكه ثم رأى العبد يتصرف لم يصر مأذوناً استحقاقاً ما زال أحد هاتين الشريكتين لم يملك  
فأذن له فهو مأذون كله لأن الأدن على الأصغر كأنه قال صاحبه أقدم الجميع العبد قال في السكينة إسقاط الحق وهو حق  
المولى في ماله الكسب والرقعة فانه متعقل حتى يصير ماصواً بالحق المولى ولا أدن أسقطاً حتى قال صاحب الإصلاح والإيضاح  
المراد من حق المانع ولا ينافي كونه حق للمولى بل يقتضيه لأن حق المانع التعلق بالعبد وهو حق للمولى لاحق غيره فإن معنى حق  
المانع هو منع التصرف على أن يكون لاصفاً بياضاً ومعنى حق المولى هو حق المولى على أن تكون الاضافة بمعنى التام  
وبين الحق الذي هو منع العبد عن التصرف عما يكون للمولى لا يصير له فكان حقه قطعاً وأما ما يوافقه من أن أدن قوله لأن  
حق المولى لا يسقط لأدنا أنه لا يسقط به أصلاً مع وجوده وإن أراد ذلك أنه لا يسقط به في الحظ كجاء على المولى على بدنه ورقته  
فلم ذلك إلا أنه لا يحدى فعلاً لا بد من المراد الأسقاط إسقاطاً مطلقاً بل المراد إسقاطه في الجملة وأما اختصاص حق المولى بأذن العبد  
فلا يصر له المقصود بالذات في كتاب المأذون بيان أذن العبد وأما بيان أذن الصبي فعلى سبيل التسمية وهو وإن يكون مقدار  
ماد كرى مغير المأذون في الشرع على ما هو المقصود بالذات في كتاب المأذون وهو أذن العبد وقيل إن أدن إسقاط  
الحق عسلته من الحق رفته وهو مع وجوده ولو كان كذلك فصحت رفته وأقره وهو معهما من التبرعات وليس كذلك قطعاً ولو أدن  
أنه إسقاط وفك في الحظ فهو مسلم لكن لا يثبت له المدعى أدنا يلزم منه إسقاط وفك في جميع التصرفات حتى يكون مأذوناً في جميعها  
فقبل المراد إسقاط وفك في بعض معين من التصرفات فلا يرد القس بالتبرعات ولقولك أنك لا تجزئ مع إسقاط في نوع لكان أولى  
فتأمل قال رحمه الله ولا يشترط ولا يتخصص في معنى لا يشترط زمان ولا مكان ولا يشترط صريح من أنواع التجارة عدا  
لما ذكرنا من تفسيره وقال الإمام الشافعي وهو عورة عن توكيل وإمانة فيمضيهما ويتخصص ويعد ما يتصرف أهلية  
منه وحق للمولى قد استنته والساقط لا يعود كأدنا صبي المستأجر أو زوج عده من شخص بعينه دون غيره والأسقاط لا يقل  
التقييد دون غيره كالمأذون والعتاق ولو أسلم السامع المبيع إلى المشتري قبل قد التفتن على أن يتصرف فيه بوعا من التصرف دون  
غيره فانه لا يعتد بتقييده لأنه إسقاط حقه فلا يقل التقييد بخلاف أذن التام فانه يملكه ولو كبد كره فاصبحان في فتاواه كذا  
ذكره السراح وفي المحيط عور الأدن الصبي العاقل في التجارة من الأب والقاضي ولا يجوز تخصيصه بوع دون نوع كالمأذون لا يقال  
لو كان إسقاطاً للملكة منه لا ما قول ليس بأسقاط في حق ماله بحد فيكون المسمى امتناعاً بما لا يوجد لا يقال له ليس بملك لحكم  
التصرف وهو الملك فكيف يكون أهلاً للمنع التصرف والسبب غير مشروع لذاته بل لحكمه فاذن لا يترتب عليه حكمه لا يكون  
مشروعاً كالمأذون الصبي لا ما قول حكمه ملك اليد وهو أهل لذلك كالمسكاب قال في العباية وصح المصنف كونه إسقاطاً عند باقوله  
ولما لا يتصل بالذات ثم قل ما قيل قوله فك الحق واسقاط الحق مذ كور في حيز المصنف فكيف حار الاستدلال عليه وأجيب  
بأنه حين أحد هاتين حكمته الشرعي هو نعم به فكان الاستدلال عليه ليس باستدلال وإنما هو قس صحيح للقل بما يدل على أنه  
عند ما يعرف بذلك كما أنكره عليه الثاني أنه من حيث كونه حكماً لا من حيث كونه تصرفاً قال في المحيط فبيع من المولى وشترى  
منه ويطلبه باعاً المتش على وجهه لو امتنع بحسن ولو قال أدن لك في الحياطة أو الساعة أو في عمل آخر فهو مأذون في جميع الأوقات  
مالم يحصر عليه ولو قال أنحرى الرد ولا تنحرى البحر لا يصح بهيه ولتأهل أن يتولى أن أدن قوله ولا يتخصص بنوع دون نوع أنه  
لا يتخصص بذلك لأنه لم يقيد بوع وهو مسلم لكن لا يحدى طائلاً لأن ما نحن فيه صورة التقييد وإن أدنا به لا يتخصص بوع  
دون نوع وإن فيه بذلك وهو مجموع كيف وجدنا يتوقف تمامه على أول المسئلة هو أن يكون الأدن بوع من التصرف أذنا في جميعها  
فيؤدي إلى المصادرة على اللطوب قل صاحب العباية ونوقص بالأذن في المسكاب رعاية الحجر وإسقاط الحق وأذا أدن له أن يتزوج  
ولا بد ليس له أن يزوج غيرها وأجيب أن المسكاب تصرف عاقل للمولى لأنه لا يجوز إلا بالتوى والرق أن يحرم العبد من أهل الولاء ولا  
يجزئه المولى على المسكاب محض عارف البيع والأذن على بوعين عام وخاص فالعالم أن يتولى لعهده أدن لك في التجارة أو في  
أنحر ولو قال أدنا أنحر ما حر يصير ما حر ما في التجارة تركه والوقال اكتسبه وأدنا ذلك وقوله أدنا العاقل ما حر يصير ما حر ما في التجارة أو في



ألعافان من لان حوائب الامر بالواو كالعاء بخلاف ما اذا قال أذألعافا أنت حر ولو أذن لعده ولم يعلم العبد بالاذن ولا أحد من الناس  
تصرف ثم علم لم يحز لعدم علمه ولو قال لقموا بهوه فصار موه ولم يعلم العبد بذلك فهو مأذون ود كرى إلى يادان لو قال لرحل ربع عندك  
هذا من ابي الصغير فباعه منه وقبل الاس ان علم ماسي الاب حار وان لم يعلم لم يحز من الاذن على الروايتين والفرق بين الروايتين ان  
اذن الصبي توكيل وليس بادن في التجارة لانه موصو اليه عقد واحد فهو يصنع عقودا واحدة لا يشت الاذن وفي مسئلة المأذون اذن  
لا توكيل لانه موصو اليه عقود متكررة فيجب وان يشت الاذن صما للامر بالمبايعه في عقود متكررة بدون علمه وان لم يشت  
مقصودا خلاف العقد الواحد ولو لم يبايعه أحد منهم وبايعه من لم يأمره المولى لم يصير مأذونا لان الاذن انما يشت في صبي أمره  
بالمبايعه ولو دفع له حمارا ليكرهه وبيعه عليه صار مأذونا والاذن يصح تعليقه بامتناع شرط واضافته الى الرمان كإطلاق واخره والعزل  
لا يصح تعليقه ما ولا اضافة ما كالتكاح واما الاذن الخاص فلا يكون به مأذوما كإلزامه ببيع دسراة ثوب بالكسوة أو تخم للكل لان  
هذا استخدام ولا بد من فاصل بين الاستخدام والتجارة وهو ان الامر بعقد مصة بعد مصة استخدام والامر بعقد متعدد بعد  
تجارة لانه يبدل على التارخ ولما بين المؤلف الاذن الصريح شرع في الاذن دلالة اه قال رحمه الله يجوز يشت بالسكوت بان رأى  
عده يبيع ويشترى يشت الاذن للسكوت المولى عند ما يبيع ويشتري ولم يتقدم قرية تشبه ولا فرق في ذلك بين ان يبيع  
عيشا ولو كالمولى أو لم يره ماله أو يعبر اذنه بمحاجا أو فاسدا كندى الهداية وغيرها وقال قاضي حان في مساواه ان رآه يبيع عينا  
من أعيان المالك فسكت لم يكن اذا ما كذا الرهن اذ رأى الزاهد يبيع فسكت لا يطل الرهن ويرى الطحاوي عن أصحابنا ان رصا  
أو يطل الرهن كذا نقله الامام الى ما يي وظاهر كلامه أنه فهم المخالفة بين كلام الهداية وقاضي حان وليس كذلك فقول قاضي حان  
لا يصير اذا ما أى حتى ذلك التصرف الذى صادف السكوت ويصير اذا ما يبعده و يدل عليه ذكر الرهن قال في السانغ والاذن  
يسرى الدلالة كما اذا رأى عده يبيع ويشترى يصير مأذونا في التجارة عدا ما لا في البيع الذى صادف السكوت وقال مجتهد الله  
وهذا بمنزلة ما لو رأى المولى عبده المسلم يشتري الجرا أو الحمار فسكت يصير مأذونا في التجارة وان كان لا يجوز هذه الاشياء فسكتا هما  
فكسبه بخو رجل كلام قاضي حان على خلاف ما ذكره محمد بن الاصل وفي المحيط الرهاقي قال محمد بن الاصل اذا نظر الرجل الى عده  
وهو يبيع ويشترى ولم يره عن ذلك يصير العبد مأذونا في التجارة عند علمنا ان ذلك لا ينافى ما رأى عده يبيع عيشا من أعيان ماله يصير  
مأذونا في التجارة ولكن لا يجوز بيعه مال المولى وفي قاضي حان اذن الصعري في التجارة وأنه يأتى صح اذن القاضي اذ رأى عده  
يبيع ويشترى فسكت لم يكن اذا ما فهم بعض أهل العصر ان سكوت القاضي اذ رأى عده يبيع ويشترى لا يكون اذنا بخلاف  
سكوت المولى كما فهم الامام الرياني كما تقدم وليس كذلك بل المراد لا يكون اذا ما في السكوت عده و يكون اذنا الذى لعده كما تقدم  
ولو أمره المولى ان يبيع متاع غيره يصير مأذونا ولو رأى عده يشتري شيئا يبيع في حابونه فسكت حتى باع متاعا كثيرا من ذلك كان  
اذا ما لا ينفذ على المولى يبيع العبد ذلك المتاع ولو رأى المولى عده يشتري شيئا بذرهم المولى أو دما يره فلم يره يصير اذا ما فان كان هذا  
الظن من مال المولى كان للمولى ان يره ولا يطل البيع بالاستد اذ لو اذن وحدا أحد اذ هو الى عده ماله لا يبيعه فباعه والمولى يراه ولم يره  
كان اذا ما يجوز ذلك البيع على صاحب المتاع واحتفظوا في هذه البيع قبل ترده الى الامر وقيل الى العبد وفي المحيط وان لم يره المولى  
حار البيع والعده على صاحب المتاع لان عده العبد المحجور متى توكل عن غيره مكن على الموكل ولو اشترى عده اعلى انه اخيار  
فرد يصرف فلم يره فان خلفه دين فهو متص للبيع والا فلا وان تم البيع فهو محجور وعليه الفرق ان الاذن لا ينافى خيار السانغ لان  
الاذن مع خيار البائع يحتتمعان ويعترفان في باع عده اذ ما على أنه اخيار في العدم اذ ماله في مدة اخيار فلم يكن اذن السانغ  
متنافيا بخياره ففي خياره واما الاذن مع خيار المشتري لا يحتتمعان فان من اشترى مأذونا على أنه اخيار بطل الاذن وان أذن  
المشتري باختيار سقط خياره وان كنى العدا كتب شيئا فهو للمشتري فان كتب بعد النقص طاب وقبل النقص تصدق به  
فقبل هذا فلو اذن العدا امام السكيب للسانغ اه وقال الامام الشافعي وورر لا يشت الاذن فسكوت المولى بهاد كريا لان السكوت  
يقتل الرضا اذ لا يشت بالثك كالأمر أى اجيبا يبيع ماله فسكت ولم يره مأذونا أى العاصي الصبي والمعتوه ولم يكن له مالى أو عدهما  
وكذا اذا رأى العبد يتزوج أو الامة تتزوج وكذا لو اذن مال غيره وهو يطل لم يكن ذلك اذا قلنا عده التصرفات مبنية على عادات  
الناس وقد سرت العادة أن من لا يرضى تصرف عبده يباهه ويؤذنه فذا سكت دل على رضاه وصار ماله لاجل دفع الضرر وصار

كسوت التي عليه الصلاة والسلام عند امرها به وكسوت السكر والشمع والولي القديم على ما يرى في القسم بين العامين بحلف  
 ما اذا اكره لا ما لو حلفنا حارة حصل ضرر عظيم وحلف التناقي فانه لا حق له في ما لم يملك يكون سكنه اذ ما لم يملك ان التصريح  
 مالي العانة فان قيل عين هذا التصرف الذي يراه يبيع فيه غير صحيح فكيف يصح عهده بحلف من العسر واليسر الذي يراه يبيع  
 عتق بار التملك على ما تسمى في الحال فلا يشتري غير ما ليس محققا لان الذي قد يباعه وقد لا يباعه فصيح فيه البس في ما لم يملك  
 ولم يتقدم قرية مبيعة قال في المحيط لو قال لاهل السوق ادل ايتهم عدلي هذا يتجرع في لا أدن له ثم اذ يتجرع فسكت لا يصبر ما ذواله  
 لانه متى أعلمهم بالبي لم يصبر ما ذواله ما كسوت اه ولو عير بان قال بعد الكسوت لك ان اولى قال رحمه الله فان أدن له عاملا انصرف  
 شيخ نعيمه يبيع ويشتري ويوعر ما له من الاصول لا يباعه هذا التصرف لو قال بان أدن يعقود لا يعقل لك ان اولى لانه بعيد الادن العلم  
 والخاص والعارف بينهما ولا يباع من الاول مما لا يباع اذ قال لعهده أدت لك في التجارة يكون عاملا ان التصرف باسم حسن على  
 بالالف واللام وكان عاملا في جميع الاعيان كما لو اعطى العبد نوما وأمره بولاه يبيعه كان اذ لا يملك ان يملك حله على  
 الاستخدام فاذا صار ما ذواله في جميع العداوات كان له ان يبيع ويشتري وان كان فيه عين فاحش عند الامام وقال لا يجوز عمالا  
 يتما في فيه لا يترع ولهذا يجوز من الاب والوصى والقاضي ولان المقدوس من المحارة الاستباحة حارة ولا ممان ان هذه  
 تحارة لا يترع لانه وقع في ضمن عقد المحارة الواقع في ضمن شيء له حكم ذلك الشيء بخلاف الاب والوصى والقاضي لان تصرفهم  
 مقيد بالطرولان البيع بالعين الفاضل من صنع المحارة لاستحباب قلوب الناس ليرحموا فصحة أخرى وعلى هذا الخلاف  
 بيع الشيء والمفتد للمأدون له ولو مرض من العبد للمأدون لو حاق في فيه يعتبر من جميع المال اذ لم يكن عليه دين وان كان عليه  
 دين في جميع ما بقي بعد الدين لان الاقتصا في الخرج على الثلث لاجل الورثة ولا وارث للعبد ولا يقال للمولى بركة التوارث لا تأقول  
 وصى لسقوط الدين فصار كوارث اذ اسقط حقه بخلاف عزمائه لا يملكهم برصا وبسوط حقه فلا يملك ما يملكه في حقه وان كان  
 الذي يحيط ما عني به يقال لا يشتري اذ جميع المحارة والا فرد البيع كأي الخرج اذا كان المولى يبيعها وان كان مريضا لا يبيع  
 محاله العبد الامن بثلث مال المولى كتصرفات المولى بفسه لان المولى باعتدائه الادن بعد مراضى اقامه مقام نفسه فصار تصرفه  
 كتصرف للمولى والقاضي من المحارة غير الفاضل فيه سواء ولا يملك الكل الامن الثلث قال في المحيط ولو اشترى المأدون عدا  
 شراء فاسدا فاعل عنده كات الله له ولا يصدق به ولو لورده على نائبه لم يصدق الله ويصدق القاطع ما وقيل عند الامام لا يرد الله  
 لان الاصل عنده ويكفي الكسب ان كان له الثلث في الاصل وعندهما الكسب حتى حدث قبل بقر الملك بدور التناهي بدوران  
 الاصل خلاف ذلك المسئلة لانه حين حدث الكسب في يده لم يملك له حو الملك وهو حتى الاستدراج حتى يسري الحق الى  
 الكسب والفرق بين النافع والمأدون وان استعاذ كل واحد منهما الكسب عما حدث ان العبد ليس من اهل الصدقة فلا يصدق  
 والمائع من اهلها فيصدق ما اشتري من العديدا فاسدا ثم باعه من مزارب العبد جار ولم يكن فصح البيع الاول كقول باع من  
 أحسب ولا يشت القصد بالشك ولو باع حارة بعد دفع الحار به ولم يخص العبد حتى حدث بها عيب فلا يجوز امان تعيب ولو  
 هلاك العبد او بعد وكل وجه لا يجوز من ثلاثة أو خمسة ان يبيع ما في حيا به أو بفعل المشتري أو بفعل أحسن اما اذا حدث بها  
 عيب باقة فما ورثة بان ذهبت عيبتها هلاك العبد للمأدون اختيارا شاء فنص حار به ولا يقع خصاصها وان شاء منه قيمة حار به  
 يوم قصها لان الحارة به حين قصت كانت مضمونة بالعبد لا بالقيمة لان القصد ان حدث في ملك صحيح للشترى والمالك متى كان  
 صحيحا كان مضمونا وعلى القاص ضمان عتده وهو الف والارصاف لا يرد بالعقد فلا يرد به ان المقد لانه وسب على ومشتري  
 الحارة به رد الحارة به كقص سليمة عن العيب وكل عليه ورفقتها يوم قصها لا يرد على المشتري في ضمانه يوم القصد ولو هلك العبد  
 ثم ذهبت عيبتها فان أحد هاضمه نصف قيمتها لان العبد لها هلك صارت الحارة مضمونة على المشتري بالقيمة ولان القصد انما  
 حدث بعد عدا الملك فيها لان الملك قد قص في الحارة به هلاك العبد والمالك الفاسد مضمون على القاص بالقصد لا بالعقد  
 والارصاف يرد ما لقص فتعذر به ان القصد كأي الزهر والعصب وأما اذا نصبت ففعل المشتري بان قطع يدها ووقفا عيبتها او  
 كولو تعيبا فتعذر به في التصديق لان المشتري حتى على ملكه وحياة المالك على عاكو كهدو لم يخلف بدلا فصار كأنه مات ما في  
 سوا به وان تعيبت ففعل أحسب بان قطع يدها ووقفا ان شاة فاحار شاة وعقرها وادنت من غير سيدها فان كان قبل هلاك

العبد لم يكن للعبد الا قيمته يوم العقد لانه لما حلك العبد فقد البيع في الحارية ووجب على المشتري الحارية رددها للعبد وقد عجز  
 عن رددها حكما كما لا يحدث بعد القص ريادة متصلة من الحارية في ملك صحيح ومثل هذه الريادة تمنع اصحاب الملك في الاصل فاذا  
 تقرر وسع البيع في الحارية صار للمشتري عاشر رده قيمتها وان كان بعد هلاك العبد أحد الحارية وعقرها وولدها وارثها  
 شاء من المشتري وان شاء من الخاني لان الريادة المعصلة لا تمنع اصحاب البيع في ملك فاسد كما وقع البيع في الحارية فاسدا في  
 الابتداء ثم حدث منها ريادة متصلة كان للبايع حق الاسترداد في الاصل فصرى ذلك الحق الى الراي فثبت ان شاء من المشتري لان  
 القصاص لو حدث اقساه به كان له تصيبه فاذا حدث فعليه ان يولي وان شاء ضمن الخاني لان الخاني صار حايبا على ملكه لاعادة  
 الحارية الى قديم ملكه بالسبح لو حدث بها عيبان أحدهما قبل هلاك العبد والثاني بعده كما فعل هذا القياس لان العيبين  
 لو حدثا قبل هلاك العبد يتعذر المأذون حتى لو احتار أحد الحاربه لا يكون له ضمان القصاص ولو حدثا بعده هلاك العبد متى أخذ  
 الحاربه فله نصيبان نصيب العيبين جميعا فاذا حدث أحدهما قبل هلاكه والاخر بعده هلاكه كان لكل واحد منهما حكمه  
 هذا كما لا ينبغي الحاربه في يده يشترها وأما اذا حدث فيها ريادة فلا يجوز امان كانت الريادة متصلة كالولد والارض أو كانت  
 متصلة كالسهم والجمال فان كانت متصلة فان ولدت فسل هلاك العبد من مات العبد بغير ان كان الولد قائما ليس للمأذون أحد  
 الحارية لان الريادة المتصلة الحادثة بعد القص في ملك صحيح تمنع اصحاب العقد في الاصل وان هلك الولد والارض كان للعبد ان  
 يأخذ الحاربه ولا يتبعه مقصان الولادة والحماية ان شاء وان شاء ضمنه قيمتها لان المانع من اصحاب العقد قدر ترفع وهو الريادة  
 فصارت كاسلم تكن والقصاص قائم لان الولادة في بيات آدم سبب القصاص وأنه عيب على كل حال فله ان يصمم قيمة الحاربه  
 ولو كان مكان الحاربه شاة فتحت في يده فسل هلاك العبد لم يكن للعبد حيار وبأحد الشاة له لا نقصان لان الولادة في البهايم  
 ليست عيب وان هلكت الريادة بفعل أحدي وهو كما كان الولد قائما لان الولد مات وأحلف بدلا والعائت الى حلب كالفالم حكما  
 وان هلك بعد المشتري ان راعى المشتري ولدا الحاربه ثم هلك العبد لم يكن للمأذون على الحاربه سبيل لان الولد يسلم  
 للمشتري من وجه فانه لو لم يبرث منه ادمات ولم يكن له عصاة أقرب منه فيؤدي الى الراف لا يجوز فصح العيب في الحاربه فان مات  
 الولد المتعلق وترك ولدا كان للعبد ان يأخذ الحاربه ان شاء ولا يتبعه مقصاها وكذلك ان ترك ولدا لا يتعذر ولاؤه المشتري بان كان  
 المتعلق روح مائة رجل وحدث من ادماته أو اعتق مولى الامة الولد لان المانع من فسخ العقد في الحاربه هو الولد وقدر ال هذا المانع  
 في حجاب وهذا الريادة من حصائص مسائل هذا ويجب حفظها وكذلك اذا قتل الولد المشتري فله الحيار بين الفسخ والتصميم  
 وهذا لا يشك على الرواية التي قال بان الولادة عيب لارم في سات آدم وذلك لان القتل عبره الموت لان المقتول ميت باحله ولومات  
 انولدي يدمشتري الحاربه يتعذر المأذون وكذلك اهداها لغيره لا يشك على الرواية التي قال بان الولادة ليست عيبا اذا لم توحب قصاها  
 لان الولد مات ولم يحجب بدلا لان المشتري حتى على ملكه الصحيح وحماية الملك على ما يملكه قدر قصاها كومات الولد حجبها  
 والحواب عنه أن الولد مات وأحلف بدلا من دمه لان حاية المشتري على الولد انما تكون ملاقيه ملكه كما دام ملكه في الحاربه  
 متقرا فاما اذا اصبح ملكه في الحاربه بان أحد الحاربه ولم يصممه القصاص كانت الحماية على الولد ملاقيه ملك المأذون من وجه  
 لان الولد تم للحاربه لانه متولد ومتمرع عنها ولهذا ملك سبب ملك الحاربه وانما صاها الملك في الاصل بوجه اصحاب الملك  
 في التسع فصار حايبا على ملك المأذون على هذا الاعتبار ويصمم قيمة الولد من وجه فصع أن الولد مات وأحلف بدلا من وجه  
 ويتعذر ان شاء أو راعى قيمة الولد يأخذ الحاربه وان شاء لم يبرته وصمم قيمة الحاربه أو أمادا كانت الريادة متصلة ان اردادت  
 الحاربه حسا وحالا أو ذهب الياس الذي عينا قبل هلاك العبد أو بعد أحد هارز يادتها وقيل عند أي حبيبة وأي يوسف  
 رحمه الله تعالى لا يجوز استردادها قبل هلاك العبد لما عرفت من احتلالهم في الصداق زادي يده بعد القص ثم طلقها قبل  
 الدخول لا يكون للروح رد نصف الصداق الا برضا المرأة عندهما وقيل هذا قولهم جميعا معارف قاض هذه المسئلة ومسئلة الصداق  
 والفرق ان في الصداق حق المرأة في الريادة ولو نزل فاعيا بطل قصاها بطل الروح الطلاق وهو لا يملك انسل حقه فاصد ابا ما حق  
 مشتري الحاربه في الريادة ولو نزل فاعيا بطل حكما لا تصد المأذون لان بدلا من حقه في الريادة مضاف الى موت العلام وموت العلام  
 ما كل يصنع المأذون وقد نشت حكما لا يشرى ضرورة ثبوته وان كان لا يثبت قصاها والاصح ان هذا على الخلاف لانه ذكر بعده

ان العبد لم يملك شي حدث به عيب فرد العيب كان للمأدون ان يشتريه بالخيار وان كانت اليد المعصية حدثت قبل الرد حتى  
 الرد حتى مشتري بالخيار في الزيادة هناك على اعياط قصدا لا به يطل مرد العبد ورد العبد كان بقصده وبين ان الرد بخيار  
 الزيادة ورد العبد قبل القصص عبره الموت متى حسب مع فصق العقد لان المقدي يمسح هذا الرد كما يمسح عتوت العبد قبل القصص  
 ولو كان العبد للمأدون باع بالخيار لانه ايام الذي اشتراه وولت الخيار في يد المشتري منه اومس غيره أو قطع بدعا فان ورد العبد  
 بمشراة أحد الخيارية وارشاه وعقر هاولد هالان اشتراط الخيار في العبد اشتراط الخيارية لان الخيارية ما يشتري بالبيع  
 ولا يملكه فصق العبد في أحد البدلين دون الآخر فيكون اشتراط الخيار في أحد البدلين اشتراط الخيار في الآخر ولهذا لو اعتق مشتري  
 الخيارية بعد القصص لا بعد عتقه لان المانع خيار شرط في الخيار بقا المشتري متى قصص المشتري والمانع فيه خيار شرط يكون المشتري  
 مصوم فاعله المصوم ولم يمسح الخيار به حتى أعتقه اقل هلاك العبد جازعته فان أعتقه بعد هلاك العبد لم يصر عتقه لان قبل هلاك  
 العبد حتى ملكه به لان البيع صحيح في الخيار به بعد هلاك العبد بعد البيع في الخيارية والبيع الماس قبل القصص لا يمسح المالك  
 ولو قصص الخيارية ووجد للمأدون بالمدا لبيع صاقل القصص أو بعده فردة قضاء أو رصا أو خيار رد في أو شرط ثم اعتق الخيارية  
 لم يصر عتقه وكذا لو باع بالبيع العيب من كل وجه فاشترى الخيارية عن ملكه فصار مقتضاه المالك فادامه لكان العبد لا يفسح وان بعد  
 حتى كنت الخيارية بقي بعده صار مقتضاه المالك بعد وقيل القصص لا يملكه فلا يبعد والله تعالى أعلم قال محمد بن الاصل وإذا اشتري  
 للمأدون خيارية فباع درهم وقصها ووهب البائع ثمنها من العبد وقيل العبد ذلك فهي جازية وأراد قوله فقل أي لم رد وكذا لو وهب  
 من المولى فان باع العبد للمأدون عدا اختار به وقصص باع العبد الخيارية ثم وهب العبد للمأدون ثم وجب للمأدون بالخيار به عينا  
 ليس له أن يرد هاهنا العيب بعد علمنا استحصانا فلو وهب للمأدون العبد قبل أن يقصص للمأدون الخيارية بقول البائع فهو حائر وكان  
 اهله للبيع هكذا كرى الكتاب قال الفقيه أبو بكر الساجي هذا قول الامام ومحمد بن علي فلو أني يوسف لا يكون اهله فان لم يتقبل  
 المشتري الهبة فهذه الهبة باطلة ولو كان مشتري الخيارية به الذي وهب الخيارية به من للمأدون فقل أن يمسحها ارفها للمأدون فاهبة  
 حائره وكذا اذا وهب الخيارية من مولى للمأدون قبل القصص أمالاد وهب الخيارية من مولى للمأدون قبل القصص وأمره بالنقص  
 قصص هل تصح الهبة فدا على وجهين اما أن يكون على العبد من أو لا فان لم يكن على العبد من فاهبة حائرة ويكون اقله للبيع أما  
 اذا كان على العبد من فاه لا يحوز الهبة ولا يكون اهله من كان العبد من بأحد العلام من المشتري فالوجه ان لا يجوز بركل سهمهما  
 أي عور أن يوركل البيع والشراء لأنهما من توافع الاحراز فلهذا لا يملك من مسارة الشكل فيحتاج الى العبد وأطلق في قوله  
 يوركل فقل ما اذا كان عليه دين أو لا كان الدين مسترقا ولا وكل المولى وأمرهم بالبيع من المظاهر الذي يمكن عليه دين لا يصح  
 توكل المولى لان المولى أصيل في التصرف ولا يبعد توكل عريم العبد لانه عا يقصص المصغر والمقبة فلو قال ويوركل عريم  
 عريم ومولى حتى لا دين لكان أولى قال في المصنوع مسائل توكل المأدون على رجوه أحد هاهن توكل المأدون الثاني في توكل  
 عريم مولا له بالخصومة والثالث في توكل العريم عريم المأدون في قصص ما على المولى من الدين الاول وللعبد من يوركل غيره  
 بالبيع والشراء عند ائسنة لانه من مبيع التجار وان وكل عند المأدون ما يبيع متاعه فباعه من رجل له على المأدور من صار  
 قصاصا بعد ما خلا فالا في يوسف لأن عدهما الوكيل ملك ابراء المشتري عن الفمن وعده لا والوكيل مع الموكل اذا اعاده ما يبيع  
 الموكل أولى الثاني اذا كان على العبد من فوكل العريم مولاه فقصصه لم يحز ولم يره العبد من الدين لان المولى في قصص الدين من  
 عده عامل بعينه والاصل ان العامل لم يصب له لا يصح أن يكون نائبه عن غيره وقد كرى كتاب الوكالة أنه يصح قصصه فان عاين  
 الشهود وقصصه رده ان كان فاعلم ان هلاك لم ومن لان قصصه اذن للدين والعريم الرابع في توكل الشر برك العبد والاسي المولى  
 في دينهما فالاول للعبد التماس ولرجل آخر على رجل ألف درهم فوكل الشر برك العبد يقصصه لم تحز الوكالة وما يقبضه يكون بينهما  
 لصعين ولو هلك المصوم في يده هلك من ماله الثاني من الثالث اذا كان للمأدون وشر بركه على رجل ألف درهم فوجد هاهن وكلا  
 المولى بالخصومة مع عريمهما شار كالموكل للمأدون مولا بالخصومة وان أقر المولى في مجلس القاضي باعاه الخصم لمبا جارا فاره كان  
 على العبد من أو لا لان اقرار الوكيل على الموكل بالخصومة على موكله حائز ثم لم يرجع أحد الشر بركين على صاحبه لا يحلوا اما ان  
 كذا الوكيل في اقراره أو صدقاه أو كذب أحد هاهن صدقاه الآخر فان صدقاه في اقراره فلا يرجع أحد هاهن على صاحبه شئ وكذا

ان كذا به وان صدق أحدهما وادعى على العبد ديار جمع الشر يملك وقتته فمصادقته وان كان على دين لم يرجع على العبد ولا على  
 مولاه حتى يقضى دينه فان فصل فصيح وما يفصل عن دين العريم وان صدق الشر يملك وكذا به العبد لم يرجع أحدهما على صاحبه  
 شيء سواء كان على العبد دين أو لا وكل الشر يملك العبد المخصوصة فأقر أن الشر يملك فاستوى حق شرى العريم من نصف  
 الدين ولا ضمان على العبد ويقض العبد نصف الدين ويكون بينه وبين شرى يملك ولو ادعى شرى يملك العبد أن العبد يقض حقه  
 وكل العبد مولاه عصبته أو نصف عرماه فأقر الوكيل باستيفاء العبد والشرى يملك أي بأحد العبد ورجع الدين ويرجع على المدين  
 ربه وكذا لو أقر العبد بذلك وأدرك مولاه ما أدى شرى له بالنسيئة لم يخرجه الوكيل كاله ولو لم يدرك النسيئة لم يستحق استحقاقا فادخل الأصل  
 يكون للبائع أن يأخذ الثمن من العبد ثم يرجع العبد على الذي على الموكل ولو كان الوكيل مدينا لم يخرجه الوكيل مدينا ولو كان المدين  
 لم تدفع له العدة إلا به لا بمساواة العقد ليس من أجل العدة بخلاف الوكيل إذا حاض فافاق أو أسلم المريد أو ماله العدة علمه ما لا مساواة  
 العدة من أهلها الخامس لو كان على المولى دين لم يرجع على العبد وكل عده نقص ذلك حارفاً أقر نقص ذلك والملاك في بدو صدق لأن  
 العدة بما يقا من عامل لغيره لا لنفسه فرجل على عديم ما أدى بين التجارة دين فوكل أحدهما بقصه حارفاً لأنه لا العبد يصلح  
 وكذا للأجنبي يقض الدين من مولاه ولو أقر نفسه صدق فجمع عليه وان بكل عي اليمن لم يرد ذلك على العبد دين فوكل العريم  
 أي العبد أو أبا أو أبا وعدي به أو مكاتب فأقر الوكيل نقص ذلك صدق لأنه لو وكل عده بذلك حارفاً ولو كان له ذلك لكان أولى قال  
 رحمه الله يجوز برهن ومن يملك لأهم من تواضع التجارة لأهم ما يباع واستيفاءه يتقرر بذلك الملاك قال في الأصل إذا كان على  
 العبد دين لم يرجع له رعاؤه وصعاده على مولاه وذلك في بدو فليس على دين العريم وذلك الرهن من مال العبد لأن المولى لا يصلح وكذا  
 تبعض الدين من عده فكذلك لا يصلح عده ولو حتى المأدون دين فأرد أن برهن عده من بعض العرماة فلا يقبل المبيع لأن الرهن  
 ايضاً حكاه وأطلق قوله برهن فشمع ما إذا كان عليه دين أو لا كان مستتر فأرد أن برهن عده المولى أو عده من بعض العرماة ما إذا لم يكن  
 عليه دين لا يصلح أن برهن من المولى وكذا لو لم يكن عليه دين لأنه إذا لم يصلح أن يكون عداً لا يصلح أن يكون مديناً فلو رهن من  
 بعض العرماة يتوقف كذا كذا في الأصل قال رحمه الله يجوز يستأجر ويأجر بغير مال من مبيع التجارة في حوله المصارفة أحد أو دفعا  
 وكذا الأجرة بأن يؤجر عده به ويستأجر أسراراً له أي يدفع الأرض سرراً عده أو يأخذها مساقاة لأن كل ذلك من عمل التجارة قال  
 عليه الصلاة والسلام الزارع ناسر وموله أن يشتري طعاماً ويرعه فيها ويستأجر السيوت والحوابيت ونؤجر الماوية من تحصيل  
 المال ونشارك نمر كنعان ولا يشارك شره معاوضة لا بمساواة على الوكالة والكفالة لا بدخل تحت الأذن ولو فعل ذلك  
 كانت عبداً لأن المساواة غشاً وزيادة فصحت شتم ما يملك المأدون وهو الوكيل كذا قال رحمه الله يجوز يؤجر نفسه بغير  
 يؤجر نفسه وقد قدمناه وقال الإمام الشافعي لا يملك ذلك لأن الأذن لم يتناول التصرف في نفسه ولهذا لا يملك أن يبيع نفسه ولا أن  
 يرهبها قلنا الأذن يتصمم أن كسب المنافع والأجارة منه بخلاف البيع والرهن لأنه يطل الأذن قال رحمه الله يجوز يقر مدين  
 وغصب ووديعة بغير لان الأقرار من تواضع التجارة لأنه لو لم يصح أقراؤه لم يملك له أحد فلا بد من قول أقراؤه فيها ومن باب التجارة  
 والأقرار بالدين به وكذا المصوب لأن ضمان المصداق معاوضة عداً لأنه يملك المصوب بالضمان فكان من باب التجارة ومن  
 باب المعاوضة وكذا لو أقر به أحد المعاصين كان شره يملكه ماله له ولو اشتري حاربته بشرائه فادفع أقراؤه وطهره بغيره عليه العقر  
 للعدل لأن رومه باعتبار الشره الأول لو حله المدين العقر بخلاف ما إذا أقر به وطهره بالسكاح حيث لا يظهر وجوب العقر  
 في الحل في حق المولى ويؤخره به الحرية لأنه ليس من باب التجارة لأنه لا يبعد بداهته فكان من توافقه ولو أقر به وأطلق في قوله  
 أقراؤه ما عده فشمع ما إذا أقر للمولى ولم يبره ما إذا كان عليه دين أو لا وما إذا كان في محضه أو مصلحه أو لا الأول وهو ما إذا أقر للمولى  
 قال في المصوب إذا أقر المأدون بغيره يملك مولاه لأن لم يكن عليه دين جاز وكذا العبد مولاه ولا فلا لأن الأقرار لم يلاق حق أحد وقد  
 يبيع المولى فائدة إذا حق العبد دين لا يتعلق بحق العرماة ولو أقر يدين لم يولد لا يجوز كان عليه دين أو لا لأن المولى لا يستحق عليه  
 ديناً ومثله لو أقر لعبد مولاه لم يخرجه ولو أقر لعبد مولاه المأدون بدين أن كان على المقر له دين لا يصلح أقراؤه لأنه أقرار للمولى ولو أقر  
 بالدين لم يملك مولاه ولا دين عليه يصح كذا لو أقر للمولى ولو كان عليه دين لا يصلح ولو أقر بالدين لم يملك مولاه ولا دين عليه  
 أولاً لأن المكاتب يصح أن يشتبه دين على ولا يباع على عده مولاه أو لى ولو أقر من مولاه ولأنه يوديعة أو دين عليه دين صدق ولو  
 أقر لاس نفسه أولاً به أو لمكاتب أبيه لم يصح عليه دين أو لا عداً الإمام ولا يصح ميان الدليل من الخاصين مذكور فيه وما إذا أقر لغير

المولى فهو صحيح كان عليه دين أولا فعلى المحرم ولو صدقه وولاه لا يفتقاص مكاح فانه بدأ بدين العرءاء فان فصل عن أسدته  
سيد الأمتهن عقرها لان صلبه لعقر غرة لثمان الحسية في زمان الحاية لا يصدق العبد في حق العرءاء مكاح أو فخر نطقه بعد أو رجل  
ولو أقر فخره بالخيار به التي في يده لا يصح لانه لا يملك انشاء حرية طارة للحال ولا تلك الاقرار سارمتي أو فخره بقرأني يصح لان  
الحرية الاصلية غير مائة اقرار له بل منة على الفات ولو اشترى عدا من رجل وقصده ثم قرأ في الدائم اعتقه وأودره أو أسنوا هالو  
أمة لم يصدق ويحبها لانه أخر محرر بظارة فان صدق الدائم اتقص البيع ويرد عليه الفخر لان التصديق من المانع اقراره من انشاء  
هذه الاشياء وهو ملك انشاءه والتمسك بملك تلك الاقرار سارمتي هو يصدق العبد في قص البيع لانه يملك قص البيع واول قال ما بهاس  
فان قبل ان يدين بهاس صدق ولا يوسع الخلق على البائع الا ان يأتي العبد أو يقيم عليه البينة أو يصدقه ود كرمي الى ابدانته لا يصح  
دعواه ولا يقل بدينه ولا يستعاض البائع اذا أسكره لانه يفتقاص ولو أقر ما لم يفتقاص ولا يفتقاص على عمل على المداومة ولو  
ما المادون منه فقال المشتري انه من صدق للمادون لا يصدق ويصدق على المشتري اذا أقر للمادون المديون وغيره للمديون بدين  
كان عليه وهو محجور ومن تصب أو ودية يفتقاصها أو صار لها أو عار به حاله فيها فان كذبها بالمال وقال هذا كله من حال ذلك  
لم يصدق العبد في دعيه منه ولم يملكه وان صدق قرب المال لرمه المصعب خاصة لان العبد يوجب الصالح للحال فملا في غيره لانه  
أمره الاقرار الى حاله معه ولو اذن له فخر ثم اذن بان كان عبدا أو صديقا فقال اسلمتكم كله في حال ادنى الاول لرمه كله  
صدقه المحرم أو كذبه لان الاقرار بهذه الاشياء في الادن معتبر بالادن الاول ولو جرح على عبده ولا مال في يده ثم أقر بعد ذلك  
كله انده في حال ادنه لم يقره الا بعد الدعي في لانه محجور أقر على نفسه وان اذن له مرة أخرى سئل عبدا فنه في قال كل حما  
لرمه وان قال كان باطلا أخر حتى يعنى مثله الصبي والمعتوه وأما اذا كان عليه دين أو في محنته وأمره فقد ينشأ في ضمن التقرر  
وأما اذا أقر للمادون في مرض مولاة قال في المسبوط وهو عني وحيهم أحد هما أن يقر العبد والثاني في اقرارهما فالاول اذا أقر  
العبد في مرض المولى وعلى المولى دين ان كان عليه دين الصحة بحيث جميع ماله ورقته العبد لا يصح اقرار العبد وان كان عني  
المولى في مرضه صح اقراره ثم السائل على أسلم أما الاول اذا كان على المولى دين الصحة ولادين على العبد أو على العبد  
ولادين على المولى أو على كل واحد منهما مدين الاول لو أقر للمادون في مرض مولاة بدين ولادين عليه وعلى المولى دين الصحة  
صحت كان المولى أقر في مرضه وبدين الصحة كقرار المولى على نفسه في هذا الحالة وان لم يكن على المولى دين في محنته  
فتداس في مرضه فاحصا لان اقرار العبد بالدين صحيح في مرضه وان تضمن ابطال حقه الثاني لو كان على العبد دين ولادين  
على المولى في محنته فقرار العبد بذلك صحيح لان المادون أعيا يصير محجورا عليه في مرض سيده اذا كان على السيد دين في  
الصحة بحيث ماله ورقته العبد وما في يده فبغير العبد محجور احيث الثالث اذا كان على كل واحد منهما دين الصحة فقرار  
العبد بدين في مرض مولاة فلا يخلو لما أن يكون ورقة العبد وما في يده لا يفتقاص من يده أو فصل من يده ولا يفتقاص من دين  
المولى أو فصل عسما فان لم يفتقاص من يده لا يصح اقراره لان شغل ما في يده ورقته يمنع حجة اقراره فان فصل من يده وعلى  
المولى دين الصحة يكون الفاصل لمرماه محنته المولى وأما فاصل من يدها فانه يصح اقراره في ذلك الفاصل ولو لم يكن على أسدتها  
دين فان المولى في مرضه بالعب على نفسه ثم أقر العبد بالعب أو فخر عليه أو بغيره العبد أولا ثم المولى بدين بدين العبد في  
المحيط قال أبو يوسف اذا أتى العبد المادون أو جرح عليه أو بغيره سيده من الدين الذي عليه مؤذلا وان اعتقه لم يخل عليه الدين  
وكان الى آحاله لان الفتى لم تنقطع ولاية البحارة من استبداها قال رحمه الله ولا يزوج ولا يزوج لانه ليس من باب التجارة ولا يديه  
صرو على المولى لو حارب المهر والعقبة بقرنته وفي المحيط في حجر المادون ولو اشترى المادون أمة ففسر سريها ولو كانت نسبه منه  
ولا تخرج الأمة ولو حارب التجارة وكذا الزورج أمة تسير يستأجر المولى لم تخرج الأمة ولو حارب التجارة فان كان السكاح  
بينه خرجت من البحارة قال الحاكم أبو النصل يحتمل أن يكون هذا الجواب في أمة امرأة اه قال رحمه الله ولا يزوج  
ملوكه في أطلقه فتمل ما اذا كان عليه دين أو لا ووجهان المولى ولادين عليه أو من غيره وقال الثاني يزوج الأمة دون العبد  
لان فيه تحصيل العفة والمهر فاشد احاربها ولا جازل لكاتب رومي الاب والاب ولهما أن الادن يتناول التجارة والزوج ليس  
منها ولذا لا يملك روع العبد الاتفاق والاسم الوصي نصرهما بالطر الى الصغير وفي تزويج الامة الطر المذكور وعلى هذا

[illegible]

[illegible]



لحوقها بدين لم الدين الولد والام وباعا فيه لان دين الام حق تمت في رقتها فيسرى الى الولد وان خلفها بعد الولادة لا باع الولد وهو للمولى لان الدين اعانت في رقتها حال ابعاله فلا يتعاقب الولد وأما الهبة والكسب فباعا في الدين وان استأدهما قبل الدين والرق ان الكسب ينفع المكاتب حقيقة وحكما لكل حال لانه حدث نكسه وبعده والولد ينفع الاصل ونصير أصلا حال الاتصال ولو كان عليها أنه قبل الولادة وألف بعد الولادة فالولد للارل خاصة ولا بدفع الولد بحياة الام وان ولدت بعد الحياية لان موجبا الحياية لانح في رقة الخاني طل بحير للمولى بين الدفع والعداء والولد ليس بحان فلم يبد دفعه قال رحمه الله **وقسم منه بالخصص** أي بين العرمان لان ديومهم متعلته رفته ويتحصصون من الاستيفاء وفاء من السدل كأي الركة وان لم يكن المثنى وفاء يصير لكل عريم في النقي بقدر حصة كالركة اذا باقت فان فصل شيء من ديوميه مولي به بعد الحربة ولا باع ثانيا كبا ينفع الناس عن شراء المأدون ودفعها للصورة عن المشتري لا له المالم يؤذن في التجارة فلم يكن راصيا يبيعه ولا يلزم ما لو اشتراه الاذن فانه لا باع ثانيا وان كان راصيا للبيع لان الملك قد تدل وسدل الملك لا يبدل العين كداني العباية قال في المنسوط الاصل ان دين العبد اقوى من دين المولى ولهذا يقدم دين العبد على دين المولى في الايفاء من رقة العبد وهما مسائل أحدها في دين الوارث على عسالميت مع دين الميت والثاني في دين الميت ودين العبد الموصى له والثالث في هبة الموصى عنه لرحل والموهوب له على العبد من الاول اذا هلك الرحل وعليه دين ألف درهم وترك اثنين وعدا قيمته ألف لامل له غيره ولا حد الا في بيع العبد حياية على العبد ويستوي الا في دينه ثم يستوي الا في حياية ثمانية لان دين الوارث دين العبد ودين الاحيى دين على المولى ودين العبد مقدم على دين المولى وان كان دين الميت حياية والمستلم يحاط بسقط نصف دين الاحيى ويستوي نصفه أولا ثم يستوي الاحيى دينه حياية في مائتان وجسور ثلثاها لدين المدين وثلثاها لاس الاخر لان الدين غير محيط وصار العبد غير ثانيا في الدين وسقط نصف دين الاس الذي في نصبه لان المولى لا يستوجب على عبده مديا الثاني هلك عن دين حياية وان بعد قيمته ألف وأوصى لرحل له على العبد حياية ثلث مائه بطل ثلث الدين الموصى له ويستوي ثلثيه والاحيى حياية دينه لان الدين غير محيط بالتركة بملك الموصى له ثلث دينه ونقي ثلث دينه في نصيب الورثة فيوفوا ذلك من قيمة العبد وهي ألف ثم باعد العريم كمال حقه حياية والباقي بين الاحيى والموصى له نصفان ولو كان دين الميت ألف يستوي الموصى له تمام دينه أولا ثم عريم الميت حياية ثلث لو كان له عسده وهه في مرضه على العبد دين ألف درهم ولادين له غيره فان احدث الورثة قبل العبد كاهه وسقط دينه وان أمت ردت ثلثي العبد بعير دينه وسلم له ثلثه وفي المنسوط شركا أن اذالعدهما في التجارة ولا يحاطا بالي يكونا مشركين شركة ملك أو معاوضة أو عاين فان كاسر يكي ملك اذالعدهما في التجارة فاداه كل واحد منهما مائة درهم وأداه الاحيى مائة فاشترى عدا فبيع العبد عاين اوبات العبد عن مائة كن نصفها لاجبي ونصفها لمام قال في غير القسمة في هذه المسائل على طر يقي العول وفيها التسمية عند هما على طر يقي المارعة وسيأتي بيان ذلك في كتاب الوصايا ولو كاسر يكي معاوضة أو عاينا و بينهما عدا ليس من شركتهما فاداه احداهما مائة من شركتهما وأحس مائة فبيع العبد عاين ثلثاها لاجبي وثلثاها بينهما عدا لمام لان دين الاجني وحبيبه ودين المولى نقت نصفه وعسدهما قبل يقسم كما قال الامام وقيل يجب ان يقسم على ثمانية أسهم ثلاثة أرباعها لاجبي واربعاين للموليين ويطلب بيان التعليل في المنسوط فان كان العبد من شركتهما والمستلم يحاط بالمانة كما في الاجنبى لان الدين للشركة والعبد للشركة بينهما عسدهما دون فاداه احداهما مائة وأحس مائة وعاد الذي لم يدين وحصر الاجبي ون نصيب الذي ادان في ديوميه يؤخذ كله للاجنبي ولا باع نصيب العاين قل في المحيط واداشه مسلم مسلمان على عدا كافر ناسر مائ ومولا مسلم ولمسلم كافر ان يبيع العبد ويدي دين التي شهده المسلمان فان بقي شيء كان للاخر وانما يدي دين المسلم لانه حجة في حق المولى والعبد حجة الثاني قاصرة لاجحة في حق العبد دون المولى ولو كان الاول كافر افهما يتحصان ولو صدق ان العبد الذي شهده الكافر اشترى كاجبي ولو شهده لم كافر ان وكافر مسلمان تخاصلا لا ينفذ كل واحد منهما استوفى كونهما حجة في حق العبد ولو كان أرباب الدين ثلاثة مسلمان وكافر شهده لكافر مسلمان ولا حد للمسلمين كافر ان ولا تحسب مسلمان يدي دين المسلم الذي شهده المسلمان وما بقي يستوفى فيه لاستواء تحتهم ماعد كافر مادون له مولا مسلم

وقام عليه مسلم أو كافر في مدين ألف كانت له فيسرد من الفصلى له ويدفع إلى المسلم لاهما الوافترأ أو أقامه اقدمت تحت  
 المسلم الذي شهد له مسلان عليه ما فكدا اذا نحرث وان كان اساني كافر اشارك القصص له الاول ولوشه في مسلم حر بيان مدين  
 ألف على عند تاجر حر في دخل دار ما مان وسه في مسلم مدين ألف وسه في مسلان مدين ألف فيبيع العبد ما لم يكون الحر في  
 ولدي مدين وسه في واحد المسلم بصعنا خد الحر في لان العنة الحر مة ليست تحت في حق المسلم والذي أصلا صار كان المسلم لم يقيم  
 يتي في حقه ما ربه الذي يحق في حق المسلم من وجه دون وجه لان الذي سادار اقل من تقدم الذي على المسلم في الاستحقاق  
 لزيادة حقه في المسلم مع الذي لتوا في الحق لان يتيه الحر في حقه في حق الحر في والسة المسألة تحت في حق المسلم ولوشه في الذي  
 حر بيان وشهد في مسلم مدين وشهد في حر في مسلان كان الحر للحر في والمسلم ثم شارك الذي الحر في ويأحضره لان شهادة المسلم  
 للذي يحق في حق الحر في وشهادة الحر في المسلم تحت في حق المسلم فتد احتوا في الحق فيقصي يقيم ما مدين ولا يدخل في نصيب  
 المسلم ولوشه في المسلان للذي واليمين للحر في والحر بيان للمسلم كان بين الذي والحر في فصان ثم واحد المسلم بصعنا أحده  
 الحر في قال رحمه الله **و** ما في طول به بعد عتقه **و** يعنى ما في من الدس بعد قسمة الفل يطالب به بعد الحرب لان العزماء بالخيار  
 ان شاءوا استعوا العبد وان شاءوا عوه لم يبق لهم فعلى به لان من هو مخير بين شديين أو أشياء فاختار أحدهما فدل خياره في  
 عده ولما كان الادانة تكون سائما ولا يبحر الا بالحر الشائع وتارة يكون عرشا نفع فيصير بالحر غير الشائع قال رحمه الله  
**و** يبحر بحر بحر وان علم به كثر أهل سوقه **و** قال الشافعي بالحر صحيح وان لم يعلم به أحسن أهل سوقه ولان بحر لوصح  
 بدرى عليهم لصر وانه لا به اذا اكتسب شيئا للمولى بأحده فيتأخر حقه من الى ما بعد العتق وهو موهوم لا نه قد يعنى وقد  
 لا يتي ويبيع بالاكثرو والاستحسان لان اعلام الكل متعدي أو متعسر ولو يجر عليه محصرة الاقل لم يصر محجورا عليه  
 حتى لو ناعه من علم منه ومن لم يعلم حاله السع لانه لما صار ماله في حق من لم يعلم صار ماله في حق من علم أيضا لان الادن  
 لا يشر أو يشترط علم امسدا أيضا وبقي ماله حتى يعلم بالحر وفي المحيط أصله ان الحر الخالص لا يرد على الادن العام ويرد  
 على الادن الخاص بان دلى له محصر رجل أو رجلين وثلاثة محصر بمحصر هؤلاء يصح ولو آت المولى يبيع ويشترى بعد  
 ما حر عليه قبل أن يعلم لعدم علم به من علم العبد بالحر متى ما دون استحصانا ووجهه ان سكوت المولى اشارة حال رؤية عده  
 يبيع ويشترى رفع الخ الثابت فلان رفع الموقوف أولى ولأول ارس اليه صبي يحره يحره أو كتب اليه صار محجورا لان الرسالة  
 والكسبة من العتق بمرة المشاهدة من الخاص سواء كان الرسول عبدا أو طلقا قسرا أو عتدا وان أحده بالحر رجل أو صبي من  
 غير رد لم يكن **و** حتى يحره رجلان أو رجل عدل يعرفه العبد عبدا امام وعدهما يصير محجورا عليه كان الحر سوا أو عتدا  
 عبدا أو عتدا أو صبي وفي الحلية فرق الامام بين الادن والحر فمده لا يشت الحر غير الواحد الا اذا كان عبدا أو اثنان ويشتر  
 الادن بقول الفصولي الواحد على كل حال رد كذا الشيخ سوا حر راده عن القية أنى نكر اللحي ابله لا فرق بينهما وانما يصير  
 مادونا اذا كان الحر صادقا عند العبد وكذا الحر والعتوى على هذا القول اه هذا اذا حصر المولى ومصدق ولوصح المولى  
 وكده لا يصير محجورا عليه واذا أدن العبد للمأدون لعده في التجارة ثم يجر المولى على الاول ان كان عليه دين يجر على  
 الثاني وشبهه لومات الاول وعليه دين وان لم يكن على الاول دين لم يجر على الثاني في الوجهين لا به مكي على الاول دين لا يأتك  
 المولى ادن العبد الثاني وان لم يكن عليه دين المولى يملك ان يادن للثاني فصار المولى آدما لثاني حكما والمولى لو أدن الثاني حقيقة  
 ثم يجر على الاول لم يجر على الثاني فكذا حكما ولا يجر يجر المولى على مادون مكسه ويحصر عتق المكتات وعجزه ولومات  
 المكتات عن ولد فادن الولد للعبد في العجزة فاد به ما مل لان الركة ما دامت مشعولة لا يملكها الوارث فلأدى بدل الكتابة  
 من كسب المأدون صح لادني وان كان الاذن قبل مضي الدين لا يتيه ابله مالك من وقت الموت متى قصي الدين وأطاع في قوله  
 يصحر بحر حره فشمع المحر والعتق وهو صحيح في المحر غير صحيح في الهاق قال في المحيط لوقال للقتاصي لرجل قد سخرت  
 عليك اذا سمعت لم يكن سخر اذا نال لفسقيه قضا طلقك اذا صلحت في سخر لان الادن والاطلاق اسقاط للبحر وتعلق الاستقاط  
 بالشرط حائر كالطلاق والتعلق وأما المحر عرل وتعلق العرل بالشرط لا يصح وروي اس سماعة عن أبي يوسف ومحمد احر  
 كاجار الادن لان المحر مع وتعلق البيع بالخبر سائر اه وفي المحيط في ما يجر المأدون بعد المحر واذا سخر على المأدون وله

ديون على الناس كان الخصم فيها العبد حتى لو قضاها العبد يرى العريم لان الحر لا يعمل فيما من له بعد قل الحر ولا نص  
 النجس من حقوق العبد ولو مات العبد وأما ما لم يخلص فيه ما هو المولى وان كان على العبد من لان المولى أقرب الناس اليه فاذا غر  
 العبد من قصص حته والخصومة فيه يقوم المولى بمقامه كالأب يثبته في مقام المورث الا انه لا يقصص الدين اذا كان له من عليه  
 واذا أقر العبد بعد الحر عند التاضي يعيب لا يحدث مثله في متاع ما عه حال اذ به ورد عليه لانما اقر لكن بوجود عقد البيع عند  
 القاضي أو أمام المشتري البينة وان كان عيبا يحدث مثله لم يصدق العبد على العرياء والخصم فيه هو المولى بحاله على علمه والصبر  
 في قوله يحجره يشمل السيد والاب والوصي والقاضي لان الشكل سواء في المثل التقدي ولو اذ صبر فيه لم يرجع للادن ولو حقه  
 بدار الحرب العام وليه العرق بين العام في الحجر والخاص قال رحمه الله تعالى **و** موت سيده وحسنه وخوفه بدار الحرب  
 من نكاحه يعني بصبر محجور اعليه ببدء الاشياء على العبد أو لم يعلم لان الادن غير لازم وبما كرت بطلت أهلية الادن فيمصرف  
 ويحجر عليه لانه حجر حكومي ولما لم يمتنع بماد كرمه وروه وأمته وأولاده ويقسم ماله بين ورثته وصار محجورا في ضمن  
 بطلان الأهلية فلا يشترط علمه ولا علم أهل السوق أيضا فيد ملحق بدار الحرب والظاهر انه قول الامام وعندهما بصبر  
 بمس لان ادن ادخل في المحيط وان اراد تنصرف ثم أسلم حارصه فان قتل على رده بطل عبد الامام وقال لا يطل ولو  
 كاتب أمته حار بالاجماع وأما متوسط الحيوان بين الموت الحقيقي والحكمي انه الحيوان المطبق قال في المحيط فان كان حي  
 في مبيع فهو على ادن لان ولايته لا تروى بمثل المطبق الذي يستوعب السمة وموت الاب والوصي حجر على الصبي المأدود وعلى  
 عده وموت القاضي وعمره لا يوجب عزل المأدود من جهته والعرق ان ادن القاضي قصاص وحده لانه ما غتار ولا يشته القصاص  
 لا باعتبار ولاية الملك واليابه من حيث انه قاض لا يطل عونه وعمره وأما ادن الاب من حيث البينة فيمطلهما وادن القاضي  
 الصبي جائر وان أبى أبوه أو وصيه وحجرهما عليه لا يصح لاقى حياة القاضي ولا في موته وان حجر عليه بعد عه لا يصح حجره وإنما  
 الحجر للقاضي الثاني فلو ادن الاب لعبد أبه الصبر ثم ملكه الاب فهو حجر عليه لان الادن صح ما غتار ملك الابن وروى ر واه  
 واذا أدرك الصبر فأدوس أبيه على ادن ولو مات الاب بعدهما أدرك الابن لعبد على ادن ولو باع المولى العبد صار محجورا اعليه  
 وان لم يعلم أهل سوقه عند اذالم يكن عليه دين فان كان عليه دين فصاعده بغير ادن العرياء لا يصبر محجورا اعليه وهذا انحرط  
 صمما للبيع وكذا لو رال عن ملكه بالعبه أو بالعبه أو بالار حوج في الهمة لا يعود الادن  
 بخلاف الكوكل اذا باع الموكل فيه ثم عاد الى ملكه تعود الكوكله والعرق ان المتعود من الادن فكأن الحجر والحجر يسقط والساقط  
 لا يعود والمقصود من الكوكله بيع العبد خازن تعود الكوكله كانه ادن له ولو باع مولاة عمر أو سمر في ماله فقصه المشتري لا يصبر  
 محجورا اعليه وان باع مته أو دم فهو على اذنه وان قصه لان البيع به ماله بمقتد خلاص الحجر والحرير ولو قصه المشتري في البيع  
 بغير أو بغير يمحصر الساتع بغير ادن صار محجورا اعليه ولو تصرف ثم قصه بغير ادن لم يصبر محجورا اعليه ثم ايجاب البيع ادن  
 ناقبص في المجلس دلالة وده لا يكون اما ولو أقره فقصه فقصه بعد ما ترقا صار محجورا اعليه وان باع مبيعاً محجوراً على  
 ان البائع بالخيار لا يصبر محجورا اعليه ما لم يتم البيع وهل يصبر محجورا اعليه من وقت البيع أو من وقت الاحازة قال مشايخ  
 ناخ يصبر محجورا اعليه من وقت الاحازة وهو الاصح وان كان الخيار للمشتري صار محجورا اعليه من وقت البيع لان خيار  
 المشتري لا يمنع خروج الملك عن الساتع ولو أسقط لمع سيدهود كرمكانه وموت غير القاضي ٧ وأراد فيه كتاب الشبهة  
 لسكان أولى وأسلم لانه يشمل السيد والاب والوصي وأخرج موت القاضي ولو قل المولى وحسنه وأحدما ملحق بدار الحرب  
 لسكان أولى لانه يشيد جنون العبد ملحق بدار الحرب لانه أكثر فائدة قل رحمه الله **و** والامام **و** يعني بالاباق أيضا بصبر محجورا  
 عليه حكم كامل أهل السوق وأولا قاله وهو والشايع لا يصبر محجورا اعليه الا باق لان الاتفاق لا ينافي اختلاء الادن الا ترى انه اذا أذن  
 لعبد المحجور عليه الآمن صرح وجار له ان يتجرأ فاذن له فلا أن لا يمنع الاتفاق أولى وصار كإداعصب ولأن المولى لم يرص تصرف  
 عند المتصرف عن شاعته عادة يصار محجورا اعليه دلالة والحجر يشهد دلالة كالادن والامام يجمع ابتداء الادن عند ما ذكره شيخ  
 الاسلام المعروف بحواجر زاده ولما ان منع ولش سلسا فالدلالة ساقطة له مخرج التصريح بخلافها ونقائل ان يقول ادن الم يكن  
 للدلالة اعتباره عند وجود التصريح بخلافه ينبغي ان لا يصبر الآمن محجورا اعليه في السابق أيضا لو حود التصريح من المولى بالادن



اقراره في المال حقه فيقده من كالمريض اذا اقر وجازف رقبته فانما ليست في يده وفي المظا لوقر بعد ما حرق عليه وكالت  
في يده ألف أحد هاهنا ولا فاقرا او دية لفلان ثم عتق لم يلزمه شيء لانه عجزوا و اقر بعين وليس في يده من كسب الاذن شيء  
ولا يصح اقراره ولو اقر اقام كانت عصبه في يده لزمه اذا عتق ولو لم يأخذ منه الوديعة ولكن كان عليه دين فقصه لزمه اذا عتق  
ولو حرق عليه وفي يده ألف فاقرا من الرجلين لحد ههنا من ألف والوديعة قد يلجوا ما ان يقر بهما صلا او من صلا وكل وجه  
اما ان يقر بالدين أولا ثم بالوديعة او بالوديعة ثم بالدين فان اقر بهما صلا بان قال على ألف درهم وسكت ثم قال هذه الالف  
وديعة لفلان فعند الامام الالف كلها المقر له بالدين لا على ألف بالدين أولا فتعلق ما حق صاحب الدين وصارت الالف مشعولة بها  
فاقراره بالوديعة بعد ذلك يتضمن ان اقراره بالدين ولا يقبل وعندهما يكون بينهما ما اقر بالوديعة أولا ثم بالدين فالالف  
كاملة المقر له بالوديعة وأما اذا اقر بهما متصلا بان قال باننا بالدين لفلان على ألف دين وجهه الالف ودية لفلان تكون الالف بينهما  
نصفين ولو بدأ بالوديعة ثم بالدين فالالف كلها لصاحب الوديعة عند الامام بيان ذلك اذا اقر بالدين أولا ثم بالوديعة فالبیان  
وحد والمحل في ملكه صح البیان منه فيدصف الالف بينهما ههنا بيان معنى لا يتدبر فيصح موصولا لا مفصلا واذا اقر بالوديعة  
أولا ثم بالدين فالبیان وحد والالف ليست في ملكه ولا يتعلق حق المقر له بالدين بتلك الالف ولو ادعى عليه وقال صدقنا كانت  
الالف بينهما نصفين عند الامام وعندهما الاقرار باطل ويؤخذ العبد بالدين بعد العتق ولو وهب رجل لعبد محجورا انما لم  
يأخذها المولى حتى استهلكه لرجل آخر انما كانت الالف للمولى والدان في رقبته ولو استهلك الآخر انما لم  
له الالف ثم لحقه دين آخر نصرف الهبة الى الدين الاول وهو الذي استهلكه دون الثاني لان الدين الثاني لزمه وليس له كسب ولم يعين  
المؤلف المقر له وشمل المولى في الاصل واذا اقر العبد المأذون لولاه ان اقر بالدين لم يصح اقراره سواء كان بمكسبه دين أولا وان اقر  
له نصفين في يده ان كان عليه دين لا يصح اقراره وان لم يكن عليه دين صح اقراره وفي السيرة العبد المأذون اذا التقط لقيطا  
ولا يعرف ذلك الا بقوله فقال المولى كذبت بل هو عسدي فالتقوى للمأذون لانه اقرار على نفسه الا ترى انه لو اقر بعين في يده لعبر  
المولى صح اقراره وان كذبه المولى في قوله فله وان اقر الخ صادق عما دلم يكن عليه دين مستغرق أولا وصادق بما في يده كسبه  
قبل ان يحرق او يدمه وصادق بما اذا سألنا السبع أو بعبره وليس كذلك فلو قال وان اقر بعبره مستغرق بعد حرقه عما في يده قبله  
مع أنه لا اذن حتى يخرج المستغرق فان اقراره لا يصح ونقولنا فيه بخروج ما حصل بعده ونقولنا مع نقابة بخروج ما اذا حرق  
عليه السبع واذا ان اقرار المالك كور لا يتعلق به فيه لقوله بما في يده قال رحمه الله يجوز ان يكون سيده ما في يده لو اخطأ به عما  
في يده وورقته  $\text{✕}$  وهذا عند الامام وقال بذلك لان ملك الرقبة صلب الملك كسب اليه واستمر اقراره بالدين لا يوجب خروج  
للمأذون عن ملكه ولهذا المأذون في كسبه الذي في يده لا يمتنع أصله فيكون مثله ولا في حبيبة ان ملك المولى انما  
يثبت في ملك العبد التاجر عند قراعه عن حاجته والمحيط خلافة عند  $\gamma$  مشعول محتاجة فلا يملك قال في العاية الذين لا يلجوا ما ان  
يحيط به ما له وورقته أو لا يحيط أو اخطأ به في دون رقبته أو رقبته دون ماله وأطلق في دين العبد وشمل ما اذا كان حالا أو مؤثلا  
وفي العتامة ولو باع المولى للمأذون أو كسبه والدين مؤجل جازو يصمن اذا حل الا حل وفي المحيط عند عليه دين الى أجل فباعه  
مولاه جازو وعنه لان العبد ما به حتى العريم ولا تمنعة فاذا حل الا حل ضمن المولى قيمته وفيه أيضا لا يجوز هبة مال عبده المأذون  
للمدين وان أجاز له العرماء لانه يعانى الدين عتامة ولو وهب عبده المأذون للمدين ذكر في بعض الروايات انه لا يجوز وفي بعضها يجوز  
فيل ما ذكر به يجوز يجوز على ما دلل بمقتضى المولى دية أو لم يره العرماء وفيه أيضا وهب عبده المأذون للمدين من رجل وعليه  
ألف حاله أو ألف مؤجلة فاصحاب الحال أن ينقص البيع في الكل ولو عيب الموهوب له العبد ضمن المولى لرب الدين نصف قيمته  
وطاهر قوله ولصاحب الحال النقص وما قبله ان الدين اذا كان مؤجلا ملك المولى ولو كان الدين مستغرقا لوقد به لكان أولى قال  
رحمته الله يجوز ان يخرجه عتامة من كسبه  $\text{✕}$  وهذا عند الامام ولما كان العتق أقوى ههنا من عبده صرح به ليعيد ان تصرف  
المولى في غيره باطل بالبريق الاولى وعندهما يمد عتقه وهو بطير المكسبات فان للمولى في ملك رقبته حتى يمتق باعقائه ولا يملك  
ما في يده من كسبه حتى لا يمد عتاقه فيه فاذا تمت عتقه في رقة المأذون له عبده وعندهما وفي كسبه يصمن للعرماء قيمته  
لانه انما بالاعتاق ما يتعلق به حقهم وكذا المؤلف المولى ما في يده من العبد بالقتل يصمن لما ذكرنا ان يصمن قيمته للحال

عدها لانه ملكه لعل كس العبد كذلك وعدها ببقو يصمى حق العير وادعوه في ثلاث سنين لانه صان حياته  
لعدها ملكه ولو اشترى دار حرم من المولى لم يمتنع عنه لعدها الملك وعدها ببقو ولو اشترى داره لعدها المأذون له  
وعليه دس مستعرق صارت أم ولده وبصم قيمها ولا يحسن عقرها ولا قيمة ولدها وهذا اتفاق لان عدها ملكه مات  
حقيقة وعده صاف حق الملك وهذا يجوز للمولى أن يبرحها ولو اشترى المولى وعلى العبد دس مستعرق ثم طها فقلت  
عنقت مالا سبلاد وعليه العقر لها وبنت مالا وبصم عدا في حصة لان العتق يرفع عده على ان يرفع عده ذلك  
الحارية ألا ترى أن لو قضى دس الرماء وأمر الرماء العبد من ديومهم حتى ملك الحارية بعد عتقه فكذلك الحارية  
لاستيلاد ولو تزوج حارية بعد المأذون المدين لا يجوز ذلك في المحيط ود كالمول مثال فان العبد المأذون المدين الحارمة  
المولى من غير ادن الرماء وأعقبه المشتري قبل قصه بعد عتقه أن أحرار الرماء البيع أو قضى المولى دس الرماء وان أرى  
الرماء العبد من دس بعد عتق المشتري فان أرى الرماء أن يبرح البيع والمولى يقصم بيه فله بطل عتقه وبيع العبد  
للرماء بديهم هكذا كرى لاصل مطلقا وهذا الجواب الذي قالوا لا يشكك على قول أن في حصة وأن يوصف أماعلى قول بخرجه  
الله تعالى بهم من حال لا يمتنع المشتري على قول بخرجه منهم من قال ما ذكره فلو لم يجرع على قول بخرجه حتى احتج الى الفرق بين هذا  
وبن المشتري من العاصم هذا اذا عتق المشتري قبل القصص وأما اذا قصص العبد ثم عتقه فله بعد عتقه وإذا انقسم عتق المشتري بعد  
العص والرماء بعد هذا الجواب ساوا أحرار البيع وأحدوا الثمن وان ساوا صمود الصيغة هذا إذا أحرار بيع المولى وان صموا  
قيمتها للمولى فيبيع المولى بعدد سب الثمن للمولى ولو كان المشتري باع العبد بعد ما قصه أو وحه وقصه الوهوبه ثم حصر الرماء  
وأحرار بيع المولى بعد بيع المشتري وهنه من غيره ولو قال للمولى بعتو فخر يره لكان أولى لان عتايته تصرف فصولي وقد أقد  
في المحيط في مثله الامه المسؤولة انه موقوف للعق كذلك قال رحمه الله في وان لم يخطا صحيح يعنى وان لم يخطا الدين برفته  
وعانى بده حار عتقه وهذا باجماع ما عدها ظاهر وكذا عده في قوله الآخر وفي قوله الاول لا يملك ولا يصح اعتاقه لان الدين  
يقتل نفسه وفي حق العتق لا فرق بين القليل والكثير كما في الزهر ووجه قول الآس أن الشرط هو العراعه وعده فارعه وعده  
مفعول ولا يجوز ان مع الملك في الحال لا شرط عدم الملك لم يجرع ولا يجوز ان يبيع بشره لان العص ليس بالمولى من العص الآخر  
كما نقله الشارح وفي القدر وان لم يكن عتقا ماله حار عتقه ولم يذكر رفته وهذا هو القسم الثالث من الأقسام التي ذكرناها في  
العنايه وادام يكن عتقا ماله ورفته حار عتق المولى عدها من كسه قال يبيع الخادم المصغر عن يعنوب رجل أدن لعده في  
السحارة فاشترى عبد إسراوى ألقا على الاول أنه دس فاعتق المولى العبد للمشتري فعته حار وان كان الدين ألقى درهم مثل قيمته  
لم يخر عتقه انه ولا يحق أن اعاد العتق على قول الامام فبأن أحاط بكسك لشكك لان حاصل مدها انه ملك المولى المربى لخلاله عده  
اعراعه وهذا ليس بعارض على أن ذكر الرافعة لا فائدة فيه أن المراد بالصيغة العاد قال رحمه الله في ولم يصح بيعه من السيد الاجنبي  
القيمة كونه لا لهمة في البيع عتق القيمة فيجوز وروا نقل فيه قيمة فلا يجوز وسواء كان القصص كثيرا أو قليلا والمراد بعدم الصيغة  
عدم العاد لاجل الرماء لان حق الرماء تعاق بالمالية فليس أن يسلط حقهم وقيد بالسيد لانه لو حاق لاحبي عبد الامام جاز لانه  
لاتمة فيه بخلاف ما رواه المص عبياس وارنه بمثل القيمة حيث لا يجوز وعده الامام لان الرميص مجموع من اشارة بعض الورثة بها  
وفي حق غيره مجموع عن ابطال للمالية حتى كان له أن يبيع جميع ماله بمثل من القيمة ونقل ماله الى ثلثي القيمة اذا لم يكن عليه دين  
وهذا عده الامام وعدها ما عمن المولى حار فاحشا كان العتق أو ليس ولو كان يبيع بين أبي رمل العتق أو يقض البيع لان في الحماة  
ابطال حق الرماء في المالية فيصرون بخلاف البيع من الاحبيس بالعن اليسير حيث يجوز بخلاف ما قالوا عمن الاحبيس بالكثير  
من الحماة حيث لا يجوز وأصل عدها ومن المولى يجوز وروى ما رواه الحماة ولا يجوز من العبد المأذون على أصلهما الا اذا كان المولى  
ولا دن في الكفاي وان ما عمن المولى يقصا لم يجر فاحشا كان أو يسير ولو كان يبيع المولى بين أبي رمل العتق أو يقض البيع وهذا  
قول بعض مشايخنا وقيل ان الصحيح ان قول الامام في جده مكتوم لم يوافق المحيط قول الكل وقيل قولهما ولو ائتمن ذلك المولى للبيع في  
هذه الحالة لم يتم التهمة وفي التنافية رقم وعما يتصل بهذا الفصل اذا باع العبد المأذون بعض ما في يده من تجارة واشترى شيئا  
بعض المال من تجارة وحاق في ذلك وكان ذلك في مرس المولى ثم مات المولى من مره مدها ذلك فعلى قول أن في حصة الله حار سواء

حاقى في البيع بما يباع الناس في مثله أولاً ثم يحوز الحماة بثلث مال المولى فإذا حوز ثلث مال المولى فانه يحوز المبيع في وان ساء  
 نص البيع ولم يدار على الثلث خلاف حاله كن المولى يحمدها وحاقى العبد بما يباع في مثله أولاً وساع الناس في مثله فانه يحوز  
 عدا في حصة كعصا كان حازرت الحماة بثلث المال ثم يحوز وهذا اختلاف المكاتب اذا باع وأسرى وحاقى في مرض من موب المولى  
 به في حوز المولى يحوز بثلث ما فيه فكذلك العبد وهذا الذي ذكرنا كله في قول أني حيقه حرة منه تعالى وأما في قول أني يوسف ومحمد رحمهما  
 الله تعالى أن باع واشترى عبا يباع الناس في مثله فانه يحوز وسلم المشتري ولو باع واشترى وحاقى على الامساك الناس فيه لا يحوز البيع  
 عدا محاقى اذ اقال المشتري أن لا يؤدي وهو الحماة ولا بعض البيع لا يكون له ذلك على وطء ما هذا الذي ذكرنا ان يمكن على العبد من  
 فاما ان كان عليه من يحيط برهنة أو يوعى بده أو لا يحيط وبيع واشترى وحاقى بحماة يسره وأطاحه فالحواظ فيه عدا هم حاقا كطاب  
 هذا الذي يمكن على العبد من هل العقبه لا نوكر اللحي لا يوجد عن صحابا ورواية في كسبه أن الحماة العبد في المرض اذا لم يكن  
 عليه من يترس بثلث ما له الا في هذا الكتاب خاصة فهذه المسئلة من خصائص هذا الكتاب ولو كان الدرس على المولى ولادس على  
 العبد في راعى وحاقى ما أن يكون محطاً لجميع مال المولى أو لا يكون محطاً لجميع ماله فان كان محطاً لجميع ماله فبيع العبد  
 واشترى وحاقى بحماة فاحشة والمسئلة على الخافى يحوز عدا في حصة وعدا هما حاقى المشتري وان كان على المولى درس لا يحيط بجميع  
 ماله فليس من المادون حاقى الحماة بالسرقة الفاحشة وسلم ذلك المشتري ان لم يحوز الحماة بثلث ماله فعدا من وان حازرت ثلث ماله بعد  
 الدرس يتحيز المشتري ويحول بيع العبد كبيع المولى وهذا عدا في حصة وعدا هما ان كاس الحماة يسره يحوز البيع والشراء وسلم  
 المشتري الحماة ان لم يحوز بثلث ماله بعد الدرس وان لم يحوز بثلث ماله بعد الدرس وان كانت الحماة فاحشة لا يحوز المشتري عدا هما ولو كان على المولى  
 درس يحيط برهنة العبد على ماله وعلى العبد من كثير يحيط برهنة العبد على ماله بعد الدرس وان كان على المولى درس لا يحيط بجميع  
 الدرس ذكرنا ان حاقى المادون فاما اذا حاقى من ورثة المولى فان باع من بعض ورثة المولى وحاقى وقدمت من ماله ذلك كان البيع باصا  
 عدا في حصة ولا يحوز الوارث وعدا هما البيع حاقى ويحوز الوارث فله ان يشتت بعض البيع وان سلب بثلث البيع تمام فحصة  
 وله يسلم في حق من الحماة وفي السعاق وان كان على المولى من يحيط برهنة العبد على ماله بعد الدرس وان كان على المولى درس لا يحيط بجميع  
 حوازه العبد شيء وقيل للمشتري ان يشتت انص البيع وان شتاد مع الحماة كلها وان لم يكن على المولى درس حاقى وفي الحظ اعصى  
 المادون باع من أبيه ما يباع فيه حاقى ولو باع الاب ما يباع منه عبا يباع فيه حاقى ولو باع الاب ما يباع منه عبا يباع فيه حاقى ولو باع الاب ما يباع منه عبا يباع فيه حاقى  
 واذا وكل العبد ببيع عدا فباعه من مولاهما كتر من بيعته ثم حرق على عدا وهو الكل الفص لم يصف ولو باعها بعمرها وأمر  
 صدق والقران ان المادون العبد من الثمن من مولاهما لا يصح بثلثه ومن العراة يصح لانه لا نفقة منه له وقوله من سده  
 يصح في حاقى اذ باع لو كبل سيدة أو لا من سيدة اندي يشري للسد فظاهر ان الحكم كذلك يحوز ما اذا كان يشري الصغر  
 لم يمول من ساعى ذلك وهذا التبع من خصائص مكاتب الكتاب وأما في قوله من سيدة فمطل ما اذا كان أصلاً أو وكل  
 والظاهر فيما كان وكبلا للطور بغير قيد هل المشتري ولو اشترى للمولى من عدا شيئاً لعمره نوكة حار الشراء ولو لم يحرقه وان  
 صدقه لا يرضى التبع فحصة المولى فحاقى بده من الثمن للعبد ومطل البيع على الآخر وكذا اشترى ارب المال من المصارب عدا  
 لعمره نوكة وقيمة العدا ان لم يرضى المال العبد يحوز البيع ولم يحرقه فحصة فحصة انة حاقى وان باع سده منه بثلث حصة أو أقل صح  
 لان المولى أحصى عن كسبه عدا اذا كان عليه من كسبه وهذا ظاهر الزاوية وهو الصحيح وقيل بدها ببيع لا يحوز لانه لعمره نوكة  
 لانه لا يندفع من ثمن والمولى لا يتصور حرقه بل عدا في عدا بدها ببيع ولا يحوز روحه ظاهر الزاوية اذ يمكن عدا برهنة عدا  
 ثمن يحوز على العبد لانه لم يرضى وقت تسليم المبيع كقولنا واشترى شيئاً على انه باع حار العدا البيع ويتأخر وجوب الثمن الى  
 سعة وهو الخيار وكذا انقص الثمن ثم سلم المبيع بثلث الثمن في دمة العبد بعد البيع ثم سطر عدا فله ثلث البيعة أو أقل هل في  
 المبيع وان لم يسلم له المبيع كان له نص البيع هل الشاوب وهو ان يرضى مال الحماة بثلث على أن البيع مع حاقى يحوز وان يكون  
 على أو واثبت عدا في حصة عن ما يباع في الحظ ولو أقرض المولى عدا المادون المادون ألقا قولى أحصى ما وكذا ان أودعه  
 ودفعة واشترى العبد ما يباعه قولى أحصى ما يباع بده بدل ماله والظاهر ان قوله من سيدة ومثال ولو باع وكل سده منه كان الحكم

كذلك قال رحمه الله في تفسيره ان لو سلم ان كل قبعة في اي يوم للمولى المبيع قبل قص الثمن على المولى فلا يملك شيئاً لانه تسليم  
المبيع سقط حتى في الحسن ولا يحسنه على عدد من طرحه ان في الامانة وطه المستلزمة بزيادة كراهي المشتري فقال عند ما دون عليه  
دس باع المولى له ثوباً ما في يده المولى كان ثمنه دينا للمولى على العدى الثوب ببيع الثوب فاستوى المولى دينه من ثمنه والفضل للعراء  
وان كان فيه ثمنان قال ذلك القدر اه خلاف ما اذا كان الثمن عرضا حيث يكون للمولى احق بغير الثمن لان بهن العراء لانه بهن العاء ذلك  
به عنده وبعده ما على بيعه فكان احق بهن العراء ما دونه وليس يدس بحسب دفعه العدى يجوز ان يكون عين ملكه في بدعيه  
وهو احق بهن العراء كما لو عصب المديونية ما له او ودع ما له عند عده او قص المبيع بغير اذن المولى ويخلف ما اذا باع العبد  
من سيده وسلم اليه المبيع قبل قص الثمن حيث لا يسقط الثمن لانه يجوز ان يشتد المولى لان يسترده المبيع  
لو اسلمه المولى شيئا من اقسام عده المادون ضمن العبد هذا جواب طاهر الرواية وعن أبي يوسف ان المولى ان يسترده المبيع  
ان كان قائما بد العدى وشمه حتى يستوى الثمن الا ان المولى لم يسقط حقه من العين الا بشرط ان يسلم له الثمن ولم يسلم حتى حقه  
في العين على حاله فيتمكن من استرداده ما في العين قائما بده لا يجوز ان يكون العين للمالوكه للمولى في بدعيه فكذلك يجوز  
ان يكون له ملك البدعيه واما ما عدا الاستملاك فهدار بما فلا يمكن ايجابه من عده اه قال رحمه الله في قوله حسن المبيع  
المثل في اي لولي حسن المبيع حتى يستوى الثمن من العبد لان البيع لا يترى ملك البعده ما وصل اليه الثمن فيبقى ملك البعده  
على ما كان عليه حتى يستوى الثمن ولهذا كان احرص به من سائر العراء ولان لادن تعلمه العين لا به بقائه ولم يسلم بسلامتها  
فكان له شتمه العين المقابل له فيكون للمولى حق فيه لتعلق حقه بالعين وطه يستوجب بدل الكتابة على المكاتب ما عدا ما قال  
رفقه مع ان لا يجزى على عده من خلاف ما اذا سلم للمولى المبيع او لا حيث يسقط دينه لهاب عاق حقه بالعين وصير المثل  
دينا مطلقا يسقط اه قال رحمه الله في وصح اعتاق في اي جاز اعتاق للمولى عده المادون للدين المستغرق بالدين وهذا  
ما لا حاجة لقيام ملكه فيه واما الخلاف في كسبه بعد الاستعراق بالدين وقد تقدم ما به في المحيط ولودر المادون المدبون صح فان  
شاء العراء صمو المولى قيمته ولا يسئل لهم على العدى حتى يعتق فادعتى لهم ان يدفعوه عاقبتى من دينهم ره عده المادون  
المدبون واخره وعليه من الى اهل حار وادخل الاحل صمو المولى قيمته في الرهن دون الاحارة فان بقيت مهامدة فله من  
يصدروا الاحارة لانها تصبح باع الاداء بخلاف الرهن ولو باعه للمولى ثم اشتراه او استأمله ثم حل الاحل لم يكن لهم على العبد سبيل  
وصمو المولى قيت الا ان رده عليه يعيب قضاء القاصي او بخلاف لان حقه قد سقط عن رقت المبيع وروى العدى الذين  
والبيع بالتراضي بيع حديد حتى ثالث قال رحمه الله في وصمن قيمته لعراء اه يعنى للمولى يصمن قيمة المثلث لعراء لانه  
انما باعها بغيرهم بغير واسطه من ثمنه ولا واد العتق لا به لا يقبل المسح وارجب الصان دفعها لغير العراء بخلاف ما اذا  
كان المادون لم يدر او ام ولد حيث لا يحل الصان باعتاقها لان حق العراء لم يتعلل رقتهم استيعابا بالمبيع فلم يكن للمولى مطالبة  
حقهم فلم يصمن شيئا فلو قال ولو لمسا كان أولى وان كان الدين اقل من القيمة ضمن قدر الدين لا غير وان كان الدين اكثر من  
القيمة ضمن قيمته بالغ ما مات لتعلق حقهم بماله كما اذا اعتق الزاهر الموهون بخلاف صان الحناية على العدى بحيث لا يبلغ به  
دية المخران القيمة هناك بدل الادنى من وجهه لا يبلغ به دية المخر وكذا لا يختلف بين ما اذا علم المولى بالدين او لم يعلم بماله اطلاق مال  
الغير لما تعلق به حقهم ويخلف اعتاق العبد الحاني حيث يجب على المولى جميع الارش ان كان اعتاقه بعد علمه بالحناية لانه الواجب  
فيها على المولى وهو يخرج بين الدفع والماء ويكون مختار القداء بالاعتاق عالما ألا كذلك هالان المولى ليس له شيء واما يصمن  
باعتقار فهو يتحققهم كالألف مال البرودك لا يختلف بين العلم وعدمه وكذا اذا كان الحاني مدرا او ام ولد يجب على المولى  
قيمتهم للمخره عن دفعه فعلى من غير ان يصير مختارا او هال لا يجب لما يدا اه وقوله وصمن شمل ما اذا اعتق اذن العراء ولا العراء  
ان يصمتوا ولولا القيمة وليس هذا كعتق الزاهر اذن المرتين وهو معتق لا يفسر من الزاهر اذن المرتين والمادون المدبون  
لا يبرأ من الدين بادن العراء اه ولو قال لعراء ما يؤتمنهم قيمته لمسا كان أولى ليعيدان الصان بمختار العراء ما باع المولى قال رحمه  
الله في قوله لو اسلم العراء بعد عتقه في بيعي لعراء ما ان يثالبوه بعد الحريه ان يتي من دينه شيء ولم يوف به القيمة لان الدين مستقر  
في دمه لو حو دسه وعدم ما يسقطه للمولى لا يلزمه الا قدما ائتلف وهو القيمة والساقى عليه فيرجعون به عليه واد استأثرا اذ باع



أحدهما لا يبرأ الآخر كاستيفاء الأصل بخلاف العاصم غاصب العاصب لأن عكسه الصانع واحد على أحدهما وإذا  
استأثر منه بين أحدهما بغيره لا يتصور ضرورة وهما واحد على كل واحد منهما دين على حدة وفي المحيط هذا إذا احسروا إلا ساع  
ولم يبره من الضمان فإذا استأثروا امتنع المولى وأرؤه من الضمان لم يكن لهم عليه سبيل قال في المحيط وما قصد أحدهم من  
العبد بعد العتق لا يشترط فيه الباقون وما قصد أحدهم من القيمة التي على المولى يشترط فيه الباقون لأن القيمة وحده  
لهم على المولى بسبب واحد وهو العتق والدين من وجوب سبب واحد للجماعة كان مشتركا بينهم فالرجح أنه يجوز ما ع  
سببه وعينه المشتري ضمن العرماه البائع قيمته فيسقط بالتعقيب قال في العباية وأعمالها يكف بمحرم البيع والشراء لانه  
لا يضمن به ما قبل لا بد من التعقيب وفيها إصاها معاه ما عه من لا يبرى ويبرئهم بدون أدنى العرماه والدين حال اه هـ لو كان  
الدين يبرى بدينهم فلا ضمان وكذا لو كان ناذهم وهكذا لو كان الدين مؤجلا فباعه المولى ما كثر من قيمته وأدلى بها  
جاريه وليس لهم حق المطالبة حتى يحل دينهم فإذا حل ضموا للمولى قيمته وأفاد المؤلف أن البيع موقوف فيه كالبيع  
بغير قال في المحيط ولو وهب عبده للأذن المدبرين ذكر في بعض الروايات أنه يجوز وفي بعضها أنه لا يجوز فيلزم أن ذكر  
أنه يجوز يحمل على قضاء دينه وأبراء العرماه وما قيل أنه لا يجوز يحمل على ما قبل فباعه فيه وفي المحيط عند عليه دين إلى أصل  
فباعه أو وهبه مولا جاز وتعد له لا حق للرعي القص لأن العبد ملك المولى ولم يتعلق حتى الرعي به لا يدا ولا مسعة ولا له  
حتى استيفاء الدين من رقبته لأن الدين للمؤجل غير مطالب بإيفائه وإذا حل الدين ضمن المولى قيمته لأن بيع المولى وحده بعد  
وجود سبب ثبوت سق في المطالبة بالبيع أو الاستعانة وفي الدين وإذا كان الدين واحدا قبل البيع لكن ما تروى المطالبة لا حل  
ولو لا بيع المولى لثبوت حقهم في رقة العبد وبسبب بيعه السابق عروا عن استيفاء حقهم من رقة العبد فصار البيع السابق  
مانع للعبد عنهم لأجل فيضمن قيمته لهم كالعبد إذا لحقته بدون ثمرة المولى المولى يضمن قيمته للعرماه هذا وإن رجح المولى  
في حقه لم يكن لهم على العبد سبيل لأن حصة المولى لما عتق ولم يكن للعرماه حتى النقص كان بغيره ما عداهم وأتقل حقهم  
من العبد إلى القيمة وأن أدنى لهم بقية ما ربح في الحصة المرمية دين يباع ويقسم ثمه بين الأخرين دون الأولين لأن النقص بدل  
الرقة والرقة بالأذن الثاني صارت مشعولة بدين آخر خاصة لأنها فرغت عن شغل الأولين لأن المولى ضمن القيمة للأوليين فقد  
برئ العبد من حقهم مادام رقيقا لأنه وصل إليهم بدل الرقة فكانت الرقة مشعولة بدين آخر خاصة وكان شغلها خاصة والقيمة  
للأوليين خاصة فإن مات المولى ولما لم يغير العبد يبيع ويدي بدين الآخرين فإن فصل شيء كان للأوليين لأن النقص قام مقام الرقة  
وقد اجتمع فيه دين العبد ودين الآخرين ودين المولى وهو القيمة للأوليين فيقسم فيه دين العبد في القضاء وإن كان على المولى  
دين سوى ذلك ضرب بغير عرماه المولى بدينهم وللأوليين بقيمة العبد لأن الكل دين المولى وقد اجتمع فيما دق من النقص وصاق  
عن إيفاء الكل فيضرب بكل واحد بحق ولو وهب العبد وعليه ألقاحه وألعبه وجب له فلهما الدين الحلال إن بقصه في  
الكل لأن حقه وإن كان في نصف الرقة ولكن له حتى النقص في الكل فعلى الضرر عنه لأنه متى نقص في النصف شاعا ببيع  
بدينه نصف العبد وثمن نصف العبد متى بيع ما عداه أنقص من ثمن نصفه متى بيع جلة لأن الانقراض لا يشتري بمثل ما يشتري  
الأشخاص ولو غلبه الموهوب له ضمن المولى لصاحب الحاله نصف قيمته لأن حقه في نصف العبد والتعقيب عر عن الوصول إلى  
حقه فإن لم يزل دين الآخر حتى يرجع في حقه ما عدا نصفه لأن رجوع المولى في الحصة عادلى قديم ملكه ولو أعور فسل إن يضمن  
للموئى ربع حصته لصاحب الأجل يباع نصفه في دينه لأن نصفه تلف عند الموهوب له فإن العين من الأدنى نصفه ولو تلف كل العبد  
يضمن له نصف القيمة فإذا تلف عبده نصفه بالأعور لم يضمن له ربع القيمة ويباع نصفه في دينه لأنه لا نصف ولو أعور بعد  
ما رجع في حقه لم يضمن للموئى شيئا لصاحب الأصل ويباع نصفه معور إلا أن الرجوع عاد العبد إلى قديم ملكه فقد ارتفع  
السبب الموجب للضمان لأنه عاد الحق للرعي في البيع والاستعانة كما كان وطه ذلك الكل في بدالها وبعد الرجوع  
لم يضمن فكذلك إذا هلك بعضه قال رحمه الله تعالى يجوز أن رد عليه بغير رجوع تيمم حتى العرماه في العبد لأن سبب  
الضمان فدرال وهو البيع والتسليم فصار كالعاصب إذا باع وسلم ضمن القيمة ثم رد عليه باليب كل إن يرده المصوب على المالك  
ورجع عليه بالقيمة التي دفعها إليه هذا إذا رد عليه قبل القبض مطلقا أو بعده بقضاء لأنه فسخ من كل وجه وكذا إذا رد عليه

تخيّر الزوجة أو السرط وإن رده تعيب بعد الفسخ بغير ماء ولا سبيل للمراء على العقد ولا قول على القيمة لأن الرد بائناً من  
 أهله وهو بيع في حق عمرها وإن فعل من دينهم تخير رجوعه على العقد بعد الحرة وفي الحقيقة إذا منع القاضي وهما في نفس يده  
 ثم وجد المشتري به عتاده مائة مرة أخرى وعصى المشتري بعهده وكذا وباعه مولا مائة مرة إذا كان لا يصنع النقص والمولى  
 نفس النقصان ثم رجع به على المراء لأن المولى عليه عتاده ولو باعه مولا وصلى قيمته للمراء ثم رده عتاه لم يرد عليه  
 ثم حدثت به عيب آخر رجع على النفع مئة صان العيب الأول من النقص ولم يكن على النافع شيء من تلك القيمة ولا يرجع النقصان  
 على المراء وهذا قول الإمام وعندهما يرجع على المراء مئة العيب وهذا مذهب الجمهور والمثلية المذهب الكوفي في الصلح وهي أن من اشترى  
 عتاده باعه من غيره ثم اشترى ثانياً وحده عتاه عتاهت في يده رجع على بائنه مئة صان العيب ولا يرجع بائنه على بائنه بذلك  
 عند الإمام ولا يلزمه وبين هذا قولهم جميعاً وهو الظاهر والفرق بين هذه ومسئلة الصالح أهم هذه المراء يقولون المشتري أمك  
 التزم هذه المراء فطلب من هلك فملك كمت عتاده من رد العقد عليها فلا يلزم هذا النقصان فلما لم تعمل فقد التزم هذه  
 المراء ولو ادعى المشتري عيباً حدث مثله فصالح من دعواه مع المشتري على شيء ليس له أن يرجع على بائنه لأنه رضى بالتمراء  
 عند المراء أنه قد رجع عنه أو مشتريه وهو معطوف على النافع لأن كل واحد منهما ملتزم في حق المراء النافع  
 لما ذكره المشتري بالشراء والنقص والتعيب قل رجعت عنه أو أعاروا السبع وأحداً من النقص أي المراء إن شاء أو أعاروا  
 السبع وأحداً من العقد ولا يصحوا أحد العتمة لأن الحق لم والأحارة اللاحقة كالأذن السابق كما إذا باع الراهن الزهن ثم أعار  
 المرصن السبع بخلاف ما إذا كفل عن غيره بغيره ثم أعار له ما وقع عتاده موصلة للرجوع فلا يملك موصلة ولا كذلك  
 ما نحن فيه خاصة إن المراء يتصرف بين يديه بأشياء أحارة السبع ونصم بين أيها شأواً ثم انصموا المشتري رجع المشتري النقص  
 على النافع لأن أحد القيمة كاحد العيب وإن صموا النافع سلموا المبيع للمشتري ولم يملك السبع لروا المانع أيهما احتار تسميه  
 رضى الآخر على لا رجوع عليه وإن توفت القيمة عند الذي احتاره لأن المبيع بين شيئين إذا احتار أحدهما بين حق فيه  
 وأخر له أن يختار الآخر ولو ظهر العقد بعد ما احتار وانصم أحدهما ليس لم عليه سبيل إن كان القاضي قضى لم القيمة بينه  
 أو البائعين لأن حقهم حول القيمة بالماء وإن قضى لم القيمة وإن شأواً ردها وأحداً من العقد فبيع لم لأن أصل اليهم كمال  
 معهم رخصهم وهو ظاهر المصوب في ذلك كذا ذكره في النهاية وعراه إلى المصوب قال الشارح الحكم المذكور في المصوب  
 مشروط بأن يظهر المبيع وقسمها أكثر مما ضمن ولم يشترط هذا ذلك وانما شرط أن يدعى المراء أكثر مما ضمن وإن كمال حقهم  
 لم يصل اليهم رخصهم وينتظم تفاوت كثير من الدعوى فتكون غير مطابقة فيجوز أن تكون قيمته مثل ما ضمن أو أقل  
 ولا يلتزم المبيع الخيار إذا ظهر وفيه أكثر مما ضمن ولا يكون المذكور عاماً لمصداً وبما عتاه أنه لما كانت السعاية بها  
 بحسب كل ماله لم يظهر ما ذكره الشارح ومشروط دعواهم ولم يتعرضوا للحكم الثمن إذا باع وفي النهاية ولو كانت الثمن في يد  
 المولى وقد أعاروا المراء السبع لأصمان عليه ولو أعار بعض المراء السبع وصلى البعض حارة قال رجعت عنه أي وإن باعه سيده  
 وأعلم ما ليس والمراء رد السبع لأن حقهم تعاقب به وهو حق الاستعانة والاستعانة من رقبته وفي كل منهما فائدة وأقول ما لم  
 مؤخر والسابق فاصح محل والسبع هو عتاده والخبرة وكل لم يردده وأما إذا أعلام بالدين سقط خيار المشتري في الرد وبني  
 الدين حتى يلزم البيع في حق الميعادين وإن لم يكن لأمر أن حق المراء هذا إذا كان الدين حالا وكان البيع في غير طلب  
 المراء والتمس لأبوى مدبرهم وإن كان دينهم مؤخراً فالبيع حائر لأنه باع ملكه وهو قادر على تسليمه ولم يتفق به حق لغيره لأن  
 حق المراء يتأخر بخلاف الحال وفي النهاية أراد أو وصى المراء بالمبيع فلا يكون لم الرد وهذا بخلاف الزهن ما ليس المؤجل  
 حيث لا يجوز له أن يبيعه لأن المرتب ملك الزوجة فلا يقدر على تسليمه ولا يد للمراء في العقد المأدوم ولا في كسبه وإذا لم يوجد شيء  
 عماد كرامين تأجيل الدين وطلب المراء وفاء التمس ما ليس وبيع موقوف حتى يحوز بأحارة المراء وهي مسئلة الكتاب على  
 ما يباين ود كمن حدى الأصل أنه باطل واحتلوا في معناه وقال بعضهم معناه أنه سبيل لأن لا يبيع حتى يطلعه وقال بعضهم معناه أنه  
 سند دليل ما قبل الأصل أنه إذا اعتقه المشتري بعد النقص أو رده صرح بذلك ولم يرد قيمته وفي النهاية فإن قيل إذا باع المولى  
 عتاده الخاني بعد العلم بالحاجة كان محضاً للعداء فما لم يملكها لا يكون مختاراً للعداء الذين من ماله الخواب بأن موجب الحاجة

البيع على المولى فإذا عذر عليه البيع طول مدة اللقاء الواحد عليه وأما الدين فهو واحد في مدة العدة بحيث لا يصدق عنه البيع والاعتاق حتى يؤخذ به بعد الاعتاق فلما كان كذلك كان البيع من المولى بمنزلة أن يبيع نفسه وبذلك عذر بالتبرع ولا يبرمه وفيه نظر لأن قوله أنا أقصى دمه يحتمل الكفاية فلا يتعين عدة والحواب أن العدة أدنى الاحمالين فيشتبه له أنه لا دليل على عزمه وإذا حصى العدة بالمأذون طوّل المولى بالبيع أو العدة لأن الخصم في رقة العدة المأذون هو المولى لا المالك كسب المولى لا كسب المأذون ولقد الرادعي أنسان في رفته حتى يعتب المولى حصة المأذون وكذا لا مانع رقة المأذون للدين لأن العدة لا تنصرف للمولى له به يختار الفداء لأن الدين للعبد لا يخر المالك عن البيع لانهما على ملكه وكل تصرف أصابه المالك في العدة ولا يبرمه عن البيع لا يبرمه من يختار المايين في كتاب الحبايات وأن دفعه بالحياة فالحق فيه بيع في الدين وروح أصحاب الحياة بقيته على مولاه لأن حقهم نفي عذر فارغ عن الدين وأما صار مشعولاً من حصة المولى بعد ثبوت حقهم فصار المولى صامعاً لغيره ما لو حصى العبد بعد حقوق الدين ودفعه المولى إلى أصحاب الحياة ثم بيع العدة بالبيع بدس الرماء لا يرجع أصحاب الحياة على المولى شيئاً لأنه وصل إليهم قدر حقهم فإن حقهم في عسده مشعول بالدين يباع فيه وقد وصل إليهم كذلك وكذلك لو أذن له ولم يلحقه دين حتى يقتل رجلاً حلاً ثم يلحقه دين المأذون يدفع بالحياة وبيع في الدين يبرم روح صاحب الحياة لا حصة على مولاه بمصلحة تحبس من الدين الباقي لأنه لو وحب الدين قبل الحياة لا يرجع أصحاب الحياة على المولى شيئاً ولو وحب الدين بين الحياة وبيع أصحاب الحياة على المولى بجميع قيمة العدة وأدوا حب أحدهما قبل الحياة والآخر بعد ها كان لكل دين حكمه سواء عرف عليه بحياة ثم بحياة دفع اليه ما نصعير ثم يرجع صاحب الحياة الأولى على المولى بمصلحة أذن تكاد الأولياء لأن الأقرار بالحياة الثانية أقرار بملك العبد من أولياء الحياة وصحة تملك العبد من أولياء الحياة لا يمنع صحة الأقرار بالحياة الثانية والأقرار بالحياة لا يصير مختاراً للعبد ولا صاحباً لقيمة العدة لأنه لا يبرم عن البيع وبذلك دفع جميع العدة إلى أصحاب الحياة الأولى على عده المأذون دين معروف وأقر به المولى ثم أقر عليه بحياة لم يصدق إلا أن يقضى دمه ولو كان عليه حصة معروفة وأقر المولى على عسده بالحياة الثانية صح أقراره والعراق من العدة يبيع المولى من تملك العبد من غيره الأرصاء الرماء التي ترى لو باعها أو وهبها كان طبعاً لم يقصود فكذلك يبيع صحة الأقرار بما وجب بملكه من غيره فأما حصة العدة لا تمنع المولى من تملك العبد من غيره ألا ترى لو باعها أو وهبها من غيره صح ولم يكن للمولى الحياة بقصه وفيه من دين العدة واحد في مدة العبد لا في مدة المولى وتعلق بالقيمة للمالية في العبد والحق الثالث في الدين غير المالك من تملكه من غيره ولا يتضمن ابطال حق الغير في المأذون في الرهن فأما وجوب حصة العدة تحصى في مدة المولى وهو البيع أو الفداء إلا أنه يتعلق بالعبد وهو دفعه ولا يتعلق بماله وإذا كان وجوب الحياة يتعلق بدمه المولى ولا يتجزأه عن التصرف فيه لأنه تصرف في محل حاصل له لاحق للغير فيه إلا أنه إذا استهلكه ضمن قيمته لأن العدة محل إقامة حقهم وهو الدم فصار كمناب الزكاة وجبت فيه الزكاة ولا يتجزأ المالك عن التصرف فيه وإذا استهلكه ضمن فكذلك هذا ولو قتل رجلاً عداً وعليه دين فصالح المولى على أن يحل العدة لأصحاب الحياة حقهم لم يتجزأ وليس لهم أن يقتلوه وقد سقط القصاص وبيع في الدين فإن فصل شيئاً كان لصاحب الحياة والأفلاشي على أحد أبدأ لأن تملك المولى العبد من ولي القصاص بالصلح لوصح يؤدي إلى ابطال حق الرماء وفي المحيط محذور اشترى ثوباً لم يموله بذلك حتى باع العبد ثم أجاز شراءه لم يبرم الشراء بآداء ولو باع ثوباً من رجل ثم إن المولى باع العدة وأحار البيع حار لأن بيع العدة لم يفسح البيع الموقوف للأجرة صادف عبداً موقوفاً فصحت عند محذور إذا ن رجلاً فهي مولاه من عليه الدين أن يدفع إلى العدة أقصى الرمي عن ماله عند الأمام في الوجهين لأن الأدانة من المحذور عليه وموقوفة وحقوق العدة ترجع إلى العاقبة في الثابت والموقوف جميعاً كما في الدعوى إذا أدان ماله غيره فقصاص المأذون يرى فكذلك هذا وفي المحيط عند محذور عليه دين اكتسب دراهم بمرادن السيد واشترى بها ثوباً بالسيد يطرأ عليه فكذلك صار العبد مأذوناً في التجارة ولأولى أن يرجع بالدرهم على السائق ويرجع السائق بالدرهم دينا على العبد محذور اشترى داراً أو باعها ثم باع المولى فاحار البيع والشراء قال بجزو الشراء أو لا يجوز البيع لأنه لما أجاز الشراء فقد طهر ملك المولى ما على موقوف فأنطه وفي المحيط أسروا العبد المأذون وأحرزوه ثم طهر لئلا يكون عليهم أحده مولاه بعد شيئاً قبل القسمة وبعد شأ بقيته فإن كان حياً جناية وكان عليه دين لم يراه قال رحمه الله يجوز أن ياب السائق المشتري

ليس عصم لهم **في** معنى لو باع المولى سنده للثمنين المدينين وقضى الثمن وسلكه المشتري ثم عاب النافع لا يكون المشتري حصا  
 للمراء اذا اشترى المشتري الدين وهذا عند اذامام ومحمد بن ابي يوسف يكون المشتري حصا ويصفي لهم بدوهم وعلى هذا الخلاف اذا  
 اشترى دار او دهبيا رسلها له ثم عاب المشتري والواهب ثم حصر الشئع فالو هو بانه لا يكون حصا عند هاجره له هو يقول ان  
 دا الدين يدعي المالك لبعده في ارضه يكون حصا فيها كما هو ادعى ملك احمد وطمان المديوني تصفي فصح العبد وهو قائم النافع  
 والمشتري ويكون له مبيع فضاء على العاقب والمخاض ليس بحصم عنه خلاف ما اذا ادعى المالك لان صاحب السند يظهر في الاتهام  
 انه كان عاصما بهم والعاصب يكون حصا بخلاف دعوى الرهن لان فيه فائدة لان الرهن لا يباع ولو عدى المشتري في الدين كان  
 للمراء ان يردوا للسبع الاجماع لان افرادهم سبعة في مبيع بعد اذام بن ابي القاسم بدوهم ولو كان النافع حاصرا والمشتري عاصا  
 فلا حصوم بينهم. معنى النافع بالاجماع حتى يحصر المشتري لان المالك والدين لا يمكن وهو عاصب انما لمالكه لم يكن لهم ان  
 يسموا النافع فمعه لا يضر ما لم يباعهم بالسبع والتقسيم اذا صممه العبد حار السبع وكان الثمن للنافع وان احتاروا اشارة  
 اسم احد الثمن ولو له اذام اباح حصره ليس عصم اذا اشكر كان اول اه دل رجائه **في** زمن قد مضى  
 وقال باعده بدو سري. باع لزمه كل شئ من الحارة **في** معنى فعل قوله في الاذن في حق كسبه حتى تصفي هادويه والمصلحة على  
 وجهين قد هما ان الله ان المولى دين له فعدى استحبا عند لا كان او عند عدل والنفس ان لا يصد في رجة الاستحسان ان الناس  
 يعامله من غير استراة **في** معنى ذلك واجماع المسلمين يحصن بها الارز برك بها العباس ولا في ذلك ضرورة. ولو باي فان الاذن  
 لا يصد له بصره فوافاه **في** الحجة عند كل عقد عرى عن وما صافى على الناس امره اسبح بحكمه وما علمت له اسمت قصيدة واساني  
 ان يفسح وشري ولا يفسح **في** الاستحسان شئت اذ به لان الظاهر انه مأذون لان عمله ودينه عمنه عن اربك المجرم لان  
 الظاهر هو الاصل فعمل به فصح بصره وان لم يوف الكسب الدين لا يباع فيه لا يملك المولى فلا يصد في حقه ولا يلزم من  
 وجوب الدين عليه ان يباع فيه كما كان للدين يدرأ او اتم ولقد عرفت الكسب فان المولى لا يملكه وفي المحيط لوجاه انه يقال  
 هذه امي فانه هو الذي يملك ثم استعفى من لم يفتها وفيه ما لا يذاهوا ولا يصح ما زه لها وما كسب ويصن اغنيته **في**  
 يوم الاستحسان لا يوم الضرر ولو قال لاهل السوق يا معوه ثم هوى واحد او ارضى عن مائة ثم استعفى لم يفسح لمن هوى  
 لان الاستحسان في الخبر عن المائة فصح لو دخل رجل له من السوق وقال هذا عدى وقد اذ به في الحارة ولقد علمه  
 دين **في** واحد حرا لم يكن حرا ولو له لاهل المعوه مسمى لهم الاقل من المسمى من الدين والرقى ان اضر المائة لا يفتك عن وجوب  
 الدين والاذن يفتك ولو قال هذا عدى فانه هو قد اذ به في الحارة ولو لم يسل اذت فهو عار ولو قال هذا عدى فادت له  
 في الحارة فله دين فاستحججه رجل لم يسم الذي عرهم شيئا ولو قل يا معوه في الرصة اذا انا معوه في كل نوع ولو له  
 اذ به في الحارة لا يوفاه ما عاصم فانه عرهم فوجدوا واستحبا لم يفسح لمن امره خاصة فان قلت قد تقدم  
 ان العبد ساعى في الدين اذا اذن له ولو لم يعل يا معوه وهذا لا يصح الا اذا اذ له اذ به وانه هو فلهما حاصرا سرور فلهما اصد من  
 امره خاصة فقد حصصهم لان الناس مساوون في المعاملات ولو له يا معوه ولم يسل انه عدى لم يكن عاروا لم يفسح لاحد شيئا  
 ولو كان الذي قال هذا عدى مائتا وكان ابا ومدر الا يجوز كماله لم يفسح سا اه وفيه لو قال هذا ابي وقد اذت في الحارة  
 فانه هو وقد كان ابي عره هو وار لا يملكه هم ان يدوهم **في** حب في دمه الضي ودفن في من مائة سب اذ به ولقد ظهر اضر بخلاف  
 اه دل رجائه **في** فان حصر وافر الاذن يبيع والا فلا **في** معنى اذا حصر المولى رافر اذ به يبيع في الدين ان ظهور الدين  
 في حقه اذ به وان دل هو محجور عليه كان القول قوله لمكة بالظاهر الا اذا اذت المراء الاذن منه بالصفة كالتاب عينا  
 ادعى مثله كاسها قال رجاء الله **في** وان اذن لاصي او المعوه الذي يعمل السبع والبراء واليه وهو في الشراء والبيع كالمعد  
 المأذون له **في** في حجب ما ذكره من الاحكام فلا تقييد بسوء من المحاربات دون نوع ويكون مأذونا بالسكوت حين يراه يبيع  
 ويشري ويصح افراره تعالى بدمن كسبه ويجوز بيعه ما بين العاشر عند اذام جلا طهما **في** عن ذلك من الاحكام التي ذكرها  
 في العبد المأذون والمراد بكونه بفعل السبع ان يعلم ان السبع سالب للملك والبراء حال وان يقصده الرخ و يعرف الدين الشر  
 من اساحش وقال احمد بصره هو ما ان الدليل من الخاسين منه كورى في الطول لا تان فلف كسبه يستعيب نعم قوله ان يملك



سبعة رجا الله في الجامع الكبير وان باع ثلث السمأ وأول من فقه بحيث معاش في مثله حاروق الحاشية العبد والوصي اذ باع  
 عين وحش عور حقه قول الامام وفي جامع العاوي الاباد اذن لا يبيع في التجارة ثم أمر رجلاً بشري من أحد هاشيا بالآثر  
 لا يصح اذا كان له والعرض ما وان عرض أحد هاشيا الآخر عن نفسه حاروق الحاشية وليس للوصي ان يروح أمته في قول الامام  
 والثالث لا يروح ممن عنده عقد الكل وفي السجدة اذ اخرج عليه القاضي أو الأما أو الوصي حاروق حور واكد اذ امانت الأما أو  
 الوصي حاروق حور اعلمه واذا أدن لعبدان ثم مات الابن وورثه الاب صار حوروا عليه وفي الخط واذا اعاد وصي حور وعنده ثلث  
 درهم ومن رجل للمشيء الدورك ثم دفع الثمن فاستحق العبد رجع المشتري بالثمن على التكفيل ولو دفع الثمن فمن لم يرجع  
 لان الكسالة بل من دفع الثمن صحته، ومده فاسد لان الثمن بعد فسخ الوصي أمابه عده لانه قصه ما من المال ٧ قال اذ دفع الثمن  
 للوصي لكون أمابه عده على أن يضمن لك فمصر مفسر ما للمال من المشتري ثم أمر بدفعه الى الذي قبضه من الوصي عن  
 فسخ الصانع أو لا ثم يصرف ما للوصي اه والله سبحانه وتعالى أعلم

### كتاب العصب

أورد العصب بعد الادنى في التجارة ولو جهن أحد هاشيا من العصب من أنواع التجارة ما لا يبيح مع اقرار المأدون به ولم يصح بدو  
 المهر من أنواع التجارة دون الباقي اذ المصوب ما دام قائماً يبيع لا يكون العاصب مالاً كالفه فصار كعبد المأدون فانه غير مالك  
 لرقبه وما في يده من مال التجارة الا أنه قد قدم الادنى في التجارة لانه مبرور عن كل وجه والعصب ليس بمشروع كذا في النهاية وبطر  
 في هذه المسألة ان العصب عار عن اراله الدوا والاراله ليس من أنواع التجارة والذي أرى أن وجه المسألة ما ذكره صاحب  
 غاية النيان حسب قال المأدون مصرف في الشيء بالادنى الشرعي والعاصب يصرف بالادنى الشرعي فمهما ما مسألة المقابلة  
 والشكلا في العصب من وجوه الاولى في معاملة والثاني في ركه والثالث في شرطه والرابع في صفته والخامس في حكمه  
 والسادس في أنواعه والسابع في دلالة واسما في مصادره العصب وهو في اللغة عبارة عن أحد الشيء على وجه العلم والهر سواء  
 كان مستقماً أو غيره فبالعصب وجه فلا يولد له ولد له ولد على رجل الانسان على رجل الما لا يراه يبال صفته فلا يولد على فعال كما  
 وركه اذ ازاله اليد للجمع واساب اليد المظلة وشرطه كون المصوب قابلاً للعدل والتحويل وصفته أنه سواء عزم على العاصب ذلك  
 وحكمه وجوب رد المصوب ان كان قائماً ومثله ان كان هالكاً وقيمته وأنواعه وهو على نوعين نوع يعلى به المأثم وهو ما وقع من  
 علم ازاله مال الغير ونوع لا يتعلق به المأثم وهو ما وقع من جهل كمن أخلص مال غيره وهو يظن أنه له وذلله قوله تعالى وكان وراءهم  
 ملك يأخذ كل مسلم عصمه ومعه عبد الله فمعه ما سجد كره المؤلف قال رحمه الله في قوله ازاله اليد الحقيقة انما اليد المملوكة  
 مال مستوفى محرم فاللحق في قوله هو ازاله اليد المحقة أخرجه رواته المصوب هاشيا مضمومة لا يبيع من ازاله وكذا لو عصب  
 دابة فسمع أخرى أو ولد له لا يضمن لعدم ازاله وقوله في مال شمل المال المضموم وعبره المقوم وقوله محرم أخرجه الخمر والخمر  
 اذا كان مسلم فانه لا يكون ماصاً وقوله محرم أخرجه رجل الحر في فانه غير محرم وقوله قابل للعدل أخرجه الفقار ولا ينبغي أن هذا  
 العر سب غير جامع ولا مانع لما كونه غير جامع فانه لا يشمل ما اذا قبل انسان اسما في معاركة وترك ما له ولم يأخذ فانه يكون ماصاً  
 اذ لم يزل يد المالك ولم يصب يذوله لا يشمل ما اذا عصب من يد المالك أخرجه المستعبر والمرسوق والولدوع أو عصب مال الوصف مع أنه  
 لم يزل اليد المحقة وأقوى اذ ادم طهر اذ يأن أنه لا يضمن فان العاصب في هذه الحالة لم يزل يده المالك هاشيا على عدم كونه في يده  
 وعصب العصب ازاله اليد فرع محتمة في برد في العريف ٧ ونصه واداه في اليد في المحيط النهراني العصب شرعاً عند مال مقوم محرم  
 بمرادى المالك على وجهه في يد المالك ان كان في يده أو سمير يده ان لم يكن في يده وأما كونه غير مانع فانه يده على السرقة  
 وبرد في العريف على سبيل الماهر ولد اقال في المذائع على سبيل المخارة أخرجه السرقة قال في الهداية بمرادى المالك قال  
 صاحب الاصلاح والايحاح بمرادى هاشيا في شرحه واعماله بل يادى ماله كذا في كون المأدون ملكه ليس بشرط لو حوز الصانع  
 من الموقوف مضمون بالادنى وليس عمالوك أصل صريح في المذائع قال رحمه الله في الاستخدام والجل على الدابة عصب  
 لانه ما استخدم عبد العرا أو الجل على دابة الغير بمرادى المالك أنت فيه اليد المضمومة ومن ضرورة انما اليد ازاله المالك  
 عهده تحجب العصب فيضمن في الاستخدام فشم ما اذا استخدمه في حاحه نصه أو سيرة واعا يكون عاصياً الاول قال

في فتاوى أهل سمرقند هذا اذا استعمل في شمر من أمور سبه أماً اذا استعمله لآي أمر سبه لا يصير عاصياً له واستعمله مال عبد العبر  
 عصب علم أنه لعبر أول يعلم ولو جاءه وقال ما حر فاستعمله كان عاصياً له وفي فتاوى أهل سمرقند اذا قال لعبد العبر ارق هذه الشجرة  
 فأتى الشجرة فنشأ كل أمت فوقع من الشجرة فمات يضمن من الأمر وفي السراية وقيل يضمن ولو قال كل أمت ارق الشجرة فمات  
 يضمن وفي الثانية رجل أرسل علة صاعبراً في حارة بعبدان أهل قرأى العلام علة صاعبراً بعبدان فمات يضمن الشجرة فوقع  
 ومات ضمن الذي أرسله لأنه عاصي بالاستعمال وفي الياصيع لو استعمل عبد غيره أو قاده أو ساقه أو ركبه أو حملها سيأ  
 بعبدان المالك ضمن سواء عطلت في ملك الخدمة أم أضرها ولو أبقى العبد في حال الاستعمال ضمنه وفي أحاسن الماطي اذا  
 استعمل العبد المشترك بعبدان شريكه روى عن محمد لا يصير عاصياً وروى هشام أنه يصير عاصياً صيب صاحبه وفي الدانة يصير  
 عاصياً صيب صاحبه الخ والركوب وفي الزوايين فظاهر عبارة المتن أنه يصير عاصياً بنفس الجمل خوفاً من مكابها أولاً قال في  
 فتاوى أبي الليث ركبة دابة بعبدان ماله ما هم راع له أو تركها في مكانها كركب أسير كتاب الله أنه يضمن والصحيح أنه لا يضمن  
 حتى يحرقها وفي العباية هو المختار وفي المتن لا ضمان عليه رجل تعدي على طهر دابة ولم يحرقها عن موصيها وراه رجل آخر  
 وعقرها فالضمان على الذي عقرها وفي أحاسن الماطي رجل يكسر الحظاء علام وقال أعطى القدرم حتى كسر أمامك  
 فأنى صاحب الحظاء فأحد العلام انقروم فكسر فصرى فوقع بعض المكسور على عين العلام لا يكون على صاحب الحظاء شيء  
 ولو رجه جاز به إلى الشخص لبيعها فباعتها أمراً الشخص في حاجتها فهرمت فله ضمان على المرأة وفي فتاوى أبي الليث حاربه حات  
 إلى الشخص وظلت البيع ثم ذهبت ولا يدري أين ذهبت وقال الشخص رد دنته على مولاها لقوله والمعنى أن الشخص لم يأخذ  
 الخارية ومعنى الرد أمرها بالدخول إلى منزل السيد ولو أهدىها الشخص أو ذهب بها إلى منزل مولاها لا يصدق في قوله رد دنته فأقول  
 رجه أنه بالاستخدام له والحل واتحدو على المكان أولى لمأملت قال رجه الله على الخالوس على الساطع لأن الخالوس على  
 بساط العبر ليس يتصرف فيه ولهذا لا يرجع به المتعلق به عند السارح مالم يصير يده واليد فعل المالك ففي أثر يده المالك فيه  
 ما بقي قوله لعدم ما زل منه من القتل والتحويل قال رجه الله على ربه رجه الله على ربه رجه الله على ربه رجه الله على ربه  
 ما أحدث حتى تردى على صاحب اليد وقوله عليه الصلاة والسلام لا يحل لأحد أن يأخذ مال أخيه لأصا ولا لاجاد وإن أهدى فإرذه  
 عليه والمعنى أنه لا يردها بأحد مرقه ولو كان يرد مال العبد عليه ولا مال أحد فموت عليه السيد وهي مقصودة لأن المالك  
 يتوصل بها إلى تحصيل ثمرات الملك من الاتعاف والتصرف ولهذا اشترعت الكتابة والأذن مع أمهالاته سوى اليد فيجب عليه  
 مسح فعله دفعاً لغيره وأتم وهو رد عيبه في مكان عصبه لأن المال يختلف باختلاف الأماكن ورد العبد هو المرحب الأصلي  
 لأنه أعتد له رد القيمة أو المثل عوضاً فيصار إليه عند تعدد رد العبد ولهذا لو أتى بالمثل أو القيمة عند انقضاء على العبد لا يعتد به ولو  
 رد العبد من غير علم المالك برى مهاتولم يكن هو المرحب الأصلي لما روى الإدا علم وقصه كأي قبض المثل أو القيمة وقيل المرحب  
 الأصلي هو المثل أو القيمة ورد العبد مخلص ولهذا لو أضرأه من الضمان حتى لا يجب عليه الضمان المالك والأمر  
 عن العبد لا يصح ولو كان له عاصب صاب يتقضى به كما يتقضى بالدين فدل على أن الواجب المثل أو القيمة ووجوب رد ذي مكان  
 عصبه مفيد عماد المرحب بزيادة ويقصان كلياً في وكذلك يجب إذا القيمة في مكان عصبه في الخاتبة رجل عصب عسداً  
 حسن الصوت فبعده بعهده العاصب كان له القصاص ولو كان العبد معيافاً في ذلك عند العاصب لا يضمن العاصب وفي المتن  
 عصب من آخر دابة المالكوفة فالمعصوب منه ما خيار شاء أخذها وإن شاء قيمته مال كوفة قل وكذا الخادم وكذا دابة حل وموثة  
 إلا أن راعهم والدنا برفائه بأحد هل حلت وندها وإن اختلف السعر لاهاً ثمان وليس له أن يأخذ القيمة وإن كان المعصوب مثلاً وقد  
 ذلك في بدل العاصب فإن كان السعر في المكان الذي التقيا فيه مثل السعر في مكان العصب أو أكثر روى برد النثل وإن كان في المكان  
 الذي التقيا فيه أقل فهو ما خيار إن شاء أخذ قيمة العبد حيث عصبه وإن شاء اقتطع وفي الخاتبة فإن كانت القيمة في المكانين سواء  
 كان المعصوب منه أن يطالب بالثمن وفيه راعى أبي يوسف رجل عصب حنطة بمكة ورجلها إلى بغداد قل عليه قيمته بمكة ولو عصب  
 علة بمكة شاء به إلى بغداد فإن كان صاحبه من أهل مكة عليه قيمته وإن كان من غير أهل مكة أحد علامه وفي الياصيع قال ابن  
 سبعة سمعت أبا يوسف رجل عصب عبد أهدى به إلى قرية فلقية المعصوب منه فأنصه فهو ما خيار إن شاء أحد عبيده بعينه

وان شاء احد قيمته يوم عصه اه فلو اراد المولى ومكان عصه حيث لا يتعب ولا يتلذذ كان أولى قال رحمه الله عز وجل وان هلك  
وهو مثلي يعني عليه مثل المعصوب ان هلك عده لنزله تعالى عن اعتدليكم عليكم فاعتدوا عليه مثل ما اعتدوا عليكم ولأن  
حق المالك ثبات في الصورة والمعنى وقبأمكن اعتبارهما باعتبار الكل فكان أعديل وأم فكان اعتباراً بأولى من القيمة وأما في  
المل فشمع الساطع المدر والذهب المرنى وفي التنازلية مرقوم ومشايخنا السقوت ومن اللور وبات الساطع المدر والذهب المرنى  
فتأوا الواجب القيمة في معادى البير الكسرون أطلب على آخره عليه قيمة الحسن مع أنه منى مورون والرد بالنسبة المكمل  
والمورون الذى ليس في تعيينه ضرر والعدد المدرى والبس والعنوس والاشعة وما أشبه ذلك من العددى الذى لا يتعبوت قال  
رحمته عز وجل وان انصرم المولى قيمته يوم المعصومة يعني اذا انقطع المثل على أى يدى الناس يجب على العامب قيمته يوم  
المعصومة وهذا قول الامام وقال اشأنى يوم العصب وقل عند يوم الانقطاع لان الملل هو الواجب والقيمة بما يماز اليها لاجرمه  
والعقرب يوم الانقطاع يعتبر به ولشأن ان الملل لما انقطع الحق باليمين وفيه يعتبر بالقيمة يوم العصب والامام ان المثل هو  
الواجب العصب وهو باقى في دمه ما لم يقض القاصى بالقيمة وهذا هو الذى أن يعود الملل كان له ذلك وحدا الانقطاع أن لا يوجد  
في السوق الذى ساع فيه وان كان يوجد في السوق كرمى النهاية وقال في النهاية فان قلت ولم يقدم قول الرضى يوسف في التعليل  
ولم يرويه كما هو حقه قلت له ان يكون حوالته لا يرد على الاقوال قال رحمه الله عز وجل وما المثل فقيمة يوم عصه يعني وهذا  
ما لا حرج وهو المدر وع والبطون والمعدودات المتماوذة والورق الذى يصير التخصيص لا يمتد اعتبار المثل صورة ومعنى  
وهو الكمال فوجب اعتبار الملل معنى وهو القيمة لها يوم مقامه وعمل مهماته واسمها يبنى عليه وقال الامام مالك يصن  
مثله صورة لما روى عن أسرى الله عصبه قال كسب في حجرة عائشة رضى الله عنها قل أن يصير الحجاب فاقى بقصة من شرب  
نص أو راحه عليه الصلاة والسلام فصر فاعاشة القصة نبيه فاكسرتها وساعت بقصة مثل تلك القصة في هذا ما استحسن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك منها الحديث ولما قوله عليه الصلاة والسلام في عديدين رحلين يقتل أحدهما يصبه فان كان  
موسراً من أصل الآس وان كان مفسراً من العصب في قيمة تصيب شريكه وهذا نص صريح في اعتبار القيمة فيما لا مثله  
والآية شاهدتها لئلا يهمل المثل المتعارف بين الناس وفعل عائشة رضى الله تعالى عنها كان على طريق المروءة ومكارم الاخلاق  
لا على طريق الواحدا كانت القصصتان للى صلى الله عليه وسلم قال صاحب النهاية وتحقيقه ان معناه الشئ الذى لا يقص  
يقتله من حسنه لان الذى لا مثله في الحقيقة هو الله تعالى اه فعلى هذا كان على المولى رحمه الله تعالى أن يعبر العارة بقول  
وما لا مثله من حسنه وأطلق في قوله يوم عصه فشمع ملل اذ اردت قيمته بعدد أو قصته واستمرت على حاله واحدة وفي شرح  
الطحاوى ولو عصب من رجل عدا أو حاربه مع ألف درهم فاردت قيمته أو نقتل ثم هلك عده ضمن قيمته يوم عصه  
ما لا حرج ولو لم يهلك ورد على صاحبه فان كان الثمن في القدر ضمن قيمة الثمن وان كان الثمن في السعر لا يضمن  
وشمل ما اذا هلك أو استهلكه بعدد يادة القيمة أو قضاها أو استمرارها على حاله واحدة وما اذا هلك أو استهلك في يد العامب  
أو المشتري من العامب وفي شرح الطحاوى ولو هلك بعد الزيادة كره أن يبيع ويشتري بالثمن في المشتري في المشتري في المشتري  
منه بالخيار ان شاء ضمن العامب قيمته يوم العصب وحار البيع والتمن العامب وان شاء ضمن المشتري قيمته وقت الثمن  
ولن البيع ويرجع المشتري على العامب المعنى ولو اردت قيمة العبد فقتله العامب ضمن عاقبته قيمة العبد يوم العصب  
وأدعى ثلاث سببي وليس له أن يضمن العامب قيمته وقت التسليم على قول الامام وفي قولهما أن يضمن العامب قيمة  
يوم العصب حالا وان شاء ضمن العاقلة قيمته يوم القتل وأدعى في ثلاث سببي ولو كان المعصوب حيواناً سوى بني آدم فقتله  
العامب بعد الزيادة عند الامام لا يضمن الا قيمة يوم العصب وعدهما المعصوب من الحمار وفي الفتاوى العناية ولو اراد العبد  
ثم قتل منه لم يضمن العامب الزيادة اه قال رحمه الله عز وجل وان ادعى هلاكه حسنه الحار كمن حرقه لم يأنلوا حتى لا تظهره ثم قضى  
عليه بده له لان حق المالك ثبات في المعنى لا يقل قوله فيه حتى يعلم على طه انه صادق فيما يقول كالأداء المدعى المدعى الا فلاس  
وليس لحسنه حد مقدر بل هو كقول الرضى القاصى كحبس العرم الدريس ولو ادعى العامب الملاك عده صاحبه بعد الدرد وعكس  
المالك وأقام اليه قيمة العامب أولى عند محمد لا ما ثبتت الدرد وهو عارض والسنة بان يدعى العوارض وعنده في يوسف في



للمالك أولى لانهم اتتدحوب الضمان والاخر تمسك والبيعة الاثبات وأطلق في قوله حبسه وعمله ما دالم رص المالك بالنص  
 بالمعينة فان قلت قال في الدخيرة ان العاصب اداعى المصوب ولعاصى بقصى القبيعة من غير تالم فواجهه قوله قيل في المسئلة  
 روايتان وقيل المالك كور في الدخيرة جواب الحواشي والمالك كور في الكتاب جواب الاصل كذا في العانة قال رحمه الله **والعص**  
**بما يقبل ويحول** لانه اراله بالمالك مات يد وذلك بتصور في المقول قبل النقل والتحويل واحد وقيل التحويل  
 النقل من مكان والاثبات في مكان آخر والنقل يستعمل عليه بدون الاثبات في مكان آخر والمقصود بيان تحقق العصب فيما  
 يقبل ويحول دون غيره لا بيان محرم دتحققه في المتحول فالتعصر معتبر في التركيب المالك كور وأداة القصر في هذا التركيب وتعتبر  
 المستند اليه بلام الحذف بعيد قصر المستند اليه على المستند كما صرحوا به في علم الادب ويتلوه نحو التوكل على الله والكرم في  
 العرب والامام من قرئش قال رحمه الله **فان عصب عقار** وهلك في يده لم يصح **وهدا** عبد الامام وأبي يوسف وقال محمد  
 وزفر والشافعي أصح وهو قول أبي يوسف وأولاد أبي العباس ويعني بقول محمد في عقار الوقف ولا العصب بتحقيق بوصف  
 ماتت اليد العادية واراله اليد المحقة وذلك يمكن في العقار لان اثبات اليد في التداويع على شيء واحد لا يمكن لعدم اجتماعها  
 فيه فاذا ثبت اليد العادية للعاصب اتعت اليد المحقة للمالك ضرورة ولهذا يصح العقار المودع بالحدود والافراز به للمالك  
 وبالرجوع عن الشهادة بعد النصاء وقوله عليه الصلاة والسلام من عصب شرا من أرض طوقه الله يوم القيامة من سجع  
 أرضين ولما ان العاصب تصرف في المصوب ثابت يده واراله بالمالك ولا يكون ذلك الا بالنقل والعقار لا يمكن نقله وأقصى  
 ما يكون فيه اخراج المالك منه وذلك تصرف في المالك في العقار فلا يوجب الضمان ومسائل الودعة على الخلاف على  
 الاصح فلا يلزمه وإن سلم فالضمان فيما ذكر ترك الحفظ الملتزم وإطلاق لفظ العصب عليه لا يدل على تحقق عصب موجب  
 للضمان كما أطلق لفظ البيع على بيع الحر لقوله عليه الصلاة والسلام من باع حرا الحديث لا يدل على تحقق بيع الحر وهذا  
 لما عرف ان في ان الشريعة حقيقة وعقار في هذا سؤال تقديره كيف جمع بين لفظ عصب وعدم الضمان مع ان العصب موجب  
 للضمان وعلى هذا الخلاف لو باع العقار بعد العصب وأمر بذلك وكذبه المشتري لا يقبل اقراره في حق المشتري لان ملكه  
 ظاهر ولا يضمن الساع عندهما لانهم متساو واعمالا في مضاف الى غير المالك عن اقامة اليمين في السكنى ولو عصب عقارا وهلك  
 في يده بان عيب السيل عليه فذلك تحت المأوى أو عصب دارا فهدمت مائة مائة أو وسيل فهدم بالنساء لم يضمن عند أبي حنيفة  
 وأبي يوسف وقال محمد والشافعي وزفر وهو قول أبي يوسف وأولاد أبي العباس وفي الزاوية والصحيح قول أبي حنيفة وأبي يوسف  
 وفي النبايع فان حدثت هذه الاشياء بفعل أحد من الناس فضاهاه على التلف عندهما وعند محمد هو مخير بين ضمان العاصب  
 والتلف فان ضمن العاصب يرجع على المتلف وان حدثت هذه الاشياء بفعل العاصب وسكناه فالضمان عليه بالاجماع وفي  
 السكنى وعلى هذا أي على عصب العقار لا يضمنه وحده للضمان اذ اداعى دار الرجل وأدخلها المشتري في شأنه لم يضمن الساع  
 عند أبي حنيفة وهو قول أبي يوسف آخره عند محمد يضمن قيمتها ومعنى المسئلة اذ اداعاها واعترف بالعصب وكذبه المشتري كذا  
 ذكره طر الا سلام قال رحمه الله **والمأوى** وسكناه ورعايته ضمن الضمان كأي السقي **وهدا** بالاجماع قال القدوري كما اذا  
 اهدمت أو عصب البنايا كما لو عمل فيها حديد فاهدمت أو ضعف الساء والفرق لهما انه أنقله معه كما لو نقل ترابه والعقار يضمن  
 بالاملاف ولا يشترط ضمان الاملاف أن يكون في يده ألا يرى ان الحريق يضمن به بخلاف ضمان العصب حيث لا يضمن الا  
 بالحصول في اليد وعلى هذا لو ركب دابة الغير بعيراته ولم يسير بها حتى رثي ثم هلك لم يضمن لعدم النقل وان تلفت ركوبه  
 يضمن لوجود الاملاف معه وهو يلزم ما لو قعد على ساط العير بعيراته وفي فتاوى أبي الليث عصب أرضا ورعاها وميت  
 واصحابها ان ياخذ الارض ويأمر العاصب بقطع الزرع ثم يعلك فان أن يفعل فاما مصوب متأن يفعل وفي الدخيرة وان  
 لم يتضرر المالك حتى أدرك الزرع فالعاصب والمالك ان يرجع على العاصب شقن ان الارض بسبب الزراعة وان حصر  
 المالك والزرع لم يمت فان شاء صاحب الارض يتركها حتى يموت الزرع ثم يأمره بقطع الزرع وان شاء أعطاه قيمة بذره لكن  
 مدوا في أرض غيره وهوان تقوم الارض مدورة وغير مدورة فضمن فعل ما يدعها والبسولة وفي العيون عصب من آخر  
 أرضا وزرعها حطفت ثم احتصما وهي مدركة بعد صاحب الارض بالخيار وان شاء تركها حتى تبث ثم يقول له اقلع زرعك

ران ساء أعطاه ما زاد السرقة وطرف من مرقه ذلك ان يقوم مندوره وعمر مندوره فممن فصل ما بينهما وفي الخاوي  
 وروى عن أبي بصير انه وم الارض عمر مندورها ويقوم وهي مندورها بالمر مسجن الباع فممن فصل ما بينهما وهو  
 فممن يدر مند ربي أرض امر فممن الفصل وفي الخاوي عصب حطه فروعها تصدق بالفصل الاعلى قولاً في يوسف  
 وفي المسقي للعل في نوادره عن أبي بصير ومن من رجلي روعها أحد هاهنا من سر كنه وراضا في ان يعطي عمارا روع  
 نصف الدر وكون الزرع بينهما فممن هل ان كان ذلك منها عند ما تب لروع فوجاه وان كل من هل ان سب لا عور وان  
 كان الزرع قد تب وأراد ان يزرع ان تلج لروع فان الارض قسم بينهما فممن فمما صاب الذي لم يزرع من الزرع عليه  
 و صوب له الزرع ما دخل أرضه من ههنا الزراعه وقوله فكما أنه ورعاه لنس بعد فاعصم عمارا وحسن عن صاحبه  
 حتى رب أرضه أو رصاحي علب عليها مع من الزراعه فممن الفصل فلهو رالع عبده كما عصب عبدا ومرف ما في  
 يده وهي حاد به القوي وحاب الله روعها مع كذا من مستله العبد وفي الاستحقاق رجل حسب أرضا فاحادها وأحد  
 علقها أو روع الارض كلفرح منه لانه أكره ان يبال احد رأس ماله الكر ويصدق بالفصل وضمن العله وضمن الفصل  
 وهذا في قولهم جمعا وفي الكافي ما أخذ العاصب رأس ماله أي الدر وماله من وما عر من الفصل وصدق ما فصل وهذا عند  
 أبي حنيفة ومحمد وعبد الباقي لا يصدق عصب ماله من أرض انسان روعها في أحسنه أخرى من ملك الارض فكرب الله  
 وصار ب سحره فالسحره للعارس وعله فممن الله لصاحبها وم عصبها وقوم العارس بطلع السحره وكذا لك لو سرس رجل  
 ماله يفسق في روع غيره فمما صاحب لارض ان ياحده علهها وان كان الملع بصر ارض أعطاه صاحب ارض فممن شجره  
 ما لوعه كذا فصل وفي السهم يوم يحصمان وعلى فممن مسئله الزرع الذي يسمو كرها يمكن ان يقال أعطاه صاحب الارض  
 فممن سحره مسجحه الملع وفي السهم مسئل فمن عرس في ارض الفير عرسا فكرب هل صاحب ان يقول دفع لك فممن  
 ولا يسلعه فقال لا تأمن للعارس ان يعلمه فممن الفصل ان ظهر في الارض قصان وانما صاحب الارض الامر باساع حسب  
 وسيل عنها على من أحد فعال للعارس فممن الاصان حتى عرسها اذا كان في فلهما صر وادرس ولم يعرض هل ضمن  
 الفهمه وبالعارس أو وف الملع وسئل الخنذي عن عرس في أرض غيره وقت هل للعارس ان علهها فقال له ان يعلمها  
 ان لم يفسق الارض وبالقواي يرد لروع روع روعه فاء وحل وأبي بدر في ملك الارض وملك الارض قبل ان سب  
 بدر صاحب الارض أو لم يملك وسبق ارض حتى سب السر فالتاب تكون للثاني عند أبي حنيفة ويكون على الثاني فممن  
 بدره وان كان مندورا في أرض ماله فممن ارض ولا يدرها وموم وبها بدره فروع فصل ما بينهما فان ساء الزراع الاول  
 وهو صاحب الارض وأبي هب بدره ماله أخرى وملك الارض قبل ان سب الدر ان أولم يملك وسبق الارض فممن السر  
 كما يجمع ما تب لصاحب الارض وعله للعاصب مسئل بدره ولكن مندوراني ارض غيره وهكذا كرو ولم يسمع الخواص  
 واخواص المسع ان العاصب فممن صاحب الارض فممن يدر مندوراني ارض يفسق فممن صاحب الارض للعاصب  
 فممن السر من اكن مندوراني ارض الغير وهذا كله اذا لم يكن الزرع ماساها فاما اذا تب روع المالك فاه رجل والي بدره  
 وسبق فان لم يملك حتى يت اثنان فان كان الزرع التاب اذا تب يفسق ماله أخرى فالحواك فكلما وان كان لا يملك ماله أخرى  
 فمما فممن للعاصب فممن العاصب لملك فممن روعه ماله وفي اظهر يفسق بصر وجهه الله عن روع أرض يفسق روعه  
 رجل روعها فممن اهل سبي صاحب السر فممن يدره ماله وروى ذلك محمد بن سباعه عن محمد بن الحسن رجاء الله تعالى  
 هل الفقه أنوالا ث رجاء الله تعالى هذا اذا رضى صاحب السر وأما اذا لم يرض فهو باختيار ان ساء روك حتى يملك فممن  
 أحد بالمر وان ساء رأه عن الصالح فاذ استحق الزرع وحصله فهو بينهما على مقدار نصيبهما ومثل أنوعه من  
 دفع كرم ما عله فممن الكرم أو كان اندفع وأهل داره يندخلون الكرم وما كانوا معه يحبون والعامل لا يدخل الا لفسلاهل  
 على اندفع ماله ارا كانوا جوا ليدردن الدافع ولاصان عله والصالح على الذي كانوا جوا ليدردن الدافع ولا  
 من كانوا عن علب فممن عله فهو صاحب فصل العامل فصار كما بهو الذي أكامه وان كانوا أحدوا منه وهو عن لا يدره فممن فلا  
 صمان عله فصار كما بهو على اسلاك مال الغير ومثل الشبح عله من جره رجاء الله تعالى عن روع أرض انسان يدره فممن

ان صاحب الارض هل لصاحب الارض ان يطالب بحصة الارض قل نعم ان سرى العرف في ذلك اهم ورعون الارض ثلث  
 الخارج او ربه او نصفه او شئ مقدر شائع بحسب ذلك التفسير الذي سرى به العرف قيل له هل فيسره واية قال نعم وحل عصب ارضا  
 وبني فيها ما نطأها صاحب الارض وأحد الارض وأراد العاص ان يحدد الحائط فان كان العاص يبنى الحائط من تراب هذه  
 الارض ليس له النقص ويكون الحائط لصاحب الارض فان بنى الحائط لا من تراب هذه الارض فله النقص ولم يتعرض المؤامسا  
 اذا انقص في يده لم ير صنعه قال القدوري رحمه الله تعالى في كتابه عصب من آخر عبيد أو أحرار بة فاق في هذا العاص ولم يكن اقل قبل  
 ذلك أو رتب أو صرف ولم تكن فعلت ذلك قبل فعل العاص ما تنقصت بسبب السرقة والامان وعيب الراكذ كما حدث في يد  
 العاص مما تنقص به القيمة من عور أو شلل أو ما أسه ذلك يكون موصوفا فيقوم العبد بحجته ويقوم به اللعب ويأخذ به ورجع  
 بعصل ما بينه ما وان أصابه من يده العاص أو أصابه بياض في عيه ثم رد على اللؤلؤ وودعه الارض ثم ذهبت الخي ورائل البياض  
 والعاص بان يرجع على المولى بالارض وفي شرح الحياوي راد اولت الجارية المعصومة فاداه تولد عدد ما عزمه من وعد الشاوي  
 مصموم ولو استهلكه العاص مضمون قيمته ما لا جاع و يتجر بمقتضى تولد عدد ما وعد فر لا يتجر واد احدث عبد العاص  
 من الرماز اردد على المولى كذلك فانه يرد هاهنا النقص فيطر الى ارض عيب الرماز الى ما يقصه الحبل فيصمى الاكثر من ذلك  
 ويدخل الاقل الى الاكثر وهذا استحسان أسه أبو يوسف والياس ان ضمن الامر من حيا وهو قول محمد فان ولدت في يد  
 المالك وسلت من الولادة فالمرءى على أبي يوسف انه يطر الى ارض الحبل والحارث عيب الرماز كان عيب الرماز أكثر لا يرد شيئا  
 وان كان عيب الحبل أكثر رد العصل من ارض عيب الرماز وفي الياض ع فان حدثت من الرماز فولدت زال عيب الحبل الولادة وفي  
 عيب الرماز ان كان عيب الرماز أكثر من عيب الحبل وودعهم العاص عيب الحبل يجب عليه ان يتم ارض عيب الرماز ان كان عيب  
 الحبل أكثر ففدا عيب الرماز يستحق وما زاد عليه رال وان ماتت من الولادة وفي ولدها في قول أبي حنيفة يصمى العاص جميع  
 قيمتها وعلى قولهما يضمن نقصان الحبل خاصة هكذا ذكره القدوري وفي الخاية الحاربه بة تقوم عبر حامل ولا رابة وتقوم وهي حامل  
 زانية ويرجع بفضل ما بينهما ما وفي الخاية ولو ماتت في بعاها وماتت الولد أيضا كان على العاص قيمتها في قول أبي حنيفة وقول أبو يوسف  
 ليس عليه الا نقصان الحبل وفي الياض ع وكذا قطعت يدها في سرقة عبد العاص أو صرفت وفارت عده فعدت في حنيفة يصمى  
 ماتتها الرماز والضرب فيدخل الاقل الى الاكثر وفي السرقة يصمى نصف قيمتها وعددها يصمى السرقة والاولا يضمن ماتتها  
 القطع والضرب ولو ماتت من الولادة وفي ولدها يصمى جميع قيمتها عدها في حنيفة يوم العصب ولا حيل للنقصان الولد عدت في حنيفة  
 وقول أبو يوسف لا يضمن الامانة الحبل وهو قول محمد ولو مات الولد وهو ودمعها ماتتها الولادة ولا شئ عليه بموت الولد  
 ولكن بمقت قيمة الحاربه وقيمة الولد فلعن ان تكون حاربه ذلك النقصان لم يضمن العاص شيئا أقل لرحمة الله بخلاف استعله لصدق  
 بالهالة كما ونصرف في المعصوب والوديمة ورجع كذا في استعمل المعصوب ان كان عدها مثلا فاحر ومقتضى الاستعمال وصمى النقصان  
 صدق العاصب بالهالة كما يتصدق الزرع فبما اذا صرف في المعصوب والوديمة ما باعه ورجع به لان المانع لا شوم الا بالاعتد والعاقده هو  
 العاصب فتكون الاجرة بحسب ما اذا عصب حاربه وعصها ووطئها الروح لعرق لئلا يكون العاص لان العقر يجب استيفاء بمقتضى  
 البصع عند قيام الشبهة لا بالمعد اما الاول وهو الاستعمال فانه كوردها قولها هو الصدق وعدت في يوسف لا يتصدق به وقد كرم  
 الوحد في الخايبين في المسئلة التي قبلها وكان يسمى أي يتصدق بماراد على ما ضمن عدها لا بالهالة كلها كذا في المسئلة الاولى ثم اعما  
 يضمن العاص النقصان اذا كان النقصان في الذي وكان غير يوفى لانه دخل جميع آخر ان في صانه فيجب عليه قيمة ما عده رده من  
 اجزاء كلالا ودها بحسب البصع حيث لا يرجع النقصان الحادث فيه قبل النقصان الا بالخيار ولا يوسف حط من النقصان لان الاوصاف  
 لا تضمن بالغية ونقصه ما فعل وان كان لزاما السر لا يضمن بعد ان رده في مكان العصب لان ذلك لقدر العتات فيه لا لنقصان في  
 النقصان من غير ان كان يوفى بالهالة ان يصمى النقصان مع استرداد العيب لا يفيدي الى الراد الحاربه لا قيمة لخايب الاموال الربوة  
 ولكن بخير بين ان مأخذ ولا شئ به وبني ان يتركه على العاص ويصمى مثله من الربويات وقيمته وذلك أن تقول عدم امكان  
 ذلك مسلم وبما اذا كان نقصان الربويات لا توصف كما اذا عصب حطة فعندئذ يده لانه لا اعتبار للوصف عدها وما اذا كان  
 نقصانها في الاجزاء كما اذا عصب كبدية او زنيافا فبعض أسره فتمس فرده كذا في ابي حنيفة ان يكون لصاحب المال ثمن النقصان

مع استردادنا في لا يؤدى الى الرما كالا يحى وفي العادة قصر الرويات عما اذا عصب حطة فعدت عدا واما وصفا فاستتم في يده  
أقول في كون ابناء العصب من الرويات عدا عليه بل ظاهر فاهم صرحوا في شرح الهداية ومهم صاحب العباية ان الورى الذى في  
تعبيد من رزق العصب من الذم والمثل ليس هو بمنى بل هو من دوات القيم ولا شك ان ابناء العصب مع فكيف يمثل هو ولا يستل  
العدا للسر لا ما عدا كاستلال العصب حتى يبع عليه فمما انقصا ويتصدق بالعدا عدا مما احل ولا في بوصف والوجه قد  
يبين ما هو ذلك في يده فعدا المستعمل فعدا المالك كان ان يستعين بالله في أداء الصلوات لان الحث لاحل المالك فأذا أحده  
المالك لا يطهر الحث في حقه وهذا لو سلم العدا ليس مع العدا يسأل في التناول في رول الحث التسليم وترا دمه عن القيمة يتدبره  
تخلف ما اذا عدا العاص بعد ما استله وذاك في المشتري وصمة المالك قيمته ثم رجع المشتري على العاص فان كان حيث لا يكون  
للعاص ان يستعين بالله في أداء النجس الى المشتري لان الحث كان لحق المالك المشتري ليس بمالك ولا رول الحث بالاداء اليه فلا  
يؤديه اليه الا اذا كان لا يحد عده ورجح هو على غيره من المقرء واعتناؤه ملكه وهو محتاج اليه كان للثمن ان يصرف العدا  
على نفسه اذا كان محتاجا ثم اذا كان لا يتصدق بثلثه ان كان عيا وقد رول الاستلال وان كان فقرا فلا شيء عليه ماد كرماس  
رجح به على غيره من المقرء واما الباقي وهو ما اذا صرف في العصب أو بالوديعة وروح وهو على وجود ما ان يكون عايتي  
ما يمين كالمرص أو لا يمين كالقدس فان كان عايتي لا يحل له التناول منه فسل صان القيمة ويعد يحل الا فيما ادعى قدر  
القيمة وهو ارجح للذكور عفا في لا يليب له ويتصدق به لان العدا يتدلى بها لا يشبه بالتعيين حتى يمسح المالك قبل النص  
فمما الحث فيه وان كان عايتي ثم قد قال السرخسي على أن رقة أو حة ما ان أشار اليه وتدبسه وأشار اليه وقد بين غيره أو  
أشار الى غيره وتدبسه أو أطلق اطلاعا وعنده وفي كل ذلك يليب له الا في الورع الاول وهو ما إذا أشار اليه وتدبسه لان الإشارة  
اليه لا يفيد التعيين ويستوى وجودها وعدمها الا اذا ما كتبت ما تقدمه ما وقال مشايخنا رحمهم الله تعالى لا يليب له بكل حال وهو  
المختار وأطلق الحارثي الخامس يدل على ذلك ووجهه انه بالتدبسه اعتداد صلافة المشتري وبالإشارة استعداد حوار العقد على  
العقد حتى الوعد والتفريق ثبت فيه شبهة المحرمة فالحال كسب حيث واختر بعضهم الفتوى على قول السرخسي في رما  
لكنه الحرام وحدها كاه على قولها وعدا في يوسف لا يتصدق بشيء منه والوجه ما يدا وهذا الاختلاف مهم فيما اذا صار بالتقلب  
من حسن ما صم من عصب درهم مثلا وصار في يده من العصب درهم كان في يده من ذلك بخلاف حسن ما صم من عصب  
درهم وفي يده من ذلك طعام أو عروص لا يجب عليه ان يصدق بالاجماع لان الرخا بما يتعين عند اتحاد الحسن وما لم يصر بالقلب من  
حسن ما صم لا يظهر الرخا ولو اشترى من المبيع يعافاه اشياء وأشار اليه وتدبسه بطيب الرخا لان الثمن صار ملكا بالنقص  
درهم ما ولا به في نفس البيع واسد الثمن رد مثل الثمن لا عيبه ولكن هذا لا يوجب بينهم الحث في التصرف للحال ولو اشترى  
بالدرهم العصب به طعاما حل التناول ولو اشترى بالدرهم العصب به دابة لم يحل له أن يتصرف في الدابة لان الدرهم لو استحققت  
به ما عدا فراقه انقص البيع في الدابة ووجب عليها رده فاما البيع في الطعام لا ينقص استحقاق الدرهم لانه يجب عليه ردها  
لا عيبا ولو اشترى بالشوب العصب حار يمتحرم عليه ان يطأها حتى يدفع قيمة الثوب الى صاحبه لان الاستحقاق بين ان البيع  
حاسد لان البيع ثمانى من الثوب ولو اشترى بالدرهم العصب فحار به حل له وطؤها لان البيع لا يتعين تلك الدرهم ولو روج  
ما شوب العصب حار به حار به حل له وطؤها لان السكاح لا ينقص استحقاق المير ولو أخذ المالك القيمة يقول العاص في الحار به  
العصب به لم يحل له وطؤها واسد حارها لانها الا اذا علمها فحما تمامها لا يمس غير صا للمالك وطء الدابة السكاح ان طهرت  
مستحقة ولو اعتنى العاص العمد بعد التصاع عليه بالقيمة السابقة حار عده وعليه تمام القيمة كذا في المحيط مختصرا قال رحمه  
الله تعالى لا حل لانتفاع قبل أداء الصلوات بل من وطع وشي وروح واتحاد سيف أو ماء لعير الخ من لا له ولم عليك بذلك  
لخصر صر وكان طمسا والطالم لا يطالم بل يصعب ثم الصاغة فيه ان يمتنع تعبير العين للعصب به جعل حتى زال اسمها وعظم ما فيها  
واحتاطت تلك للعاص حتى لا يمكن تغيرها مما رزق المالك العصب به وملكها العاص وصمها ولا يحل له الانتفاع بها حتى يؤدى  
بذلها قال في العاص به غيره ما هو له بل من الى آخره يمتنع فعل العاص احترازا عما لا يعبر به فله مثل ان صار العصب به يدا به  
أو حلا أو رطل ثم ان العاص لا يملكه والمالك فيه الخيار ان شاء أحده وان شاء تركه وصمها مثله وقوله رال اسمها احترازا عما

لم ير اسمها كالودع الشاة فانه قال شاة حية وشاة مدبوحة وقوله وعظم ماعها مأ كيد باول الحنة اذ اطمع ادهم رول  
 بالطنع عظم ماعها كملها هر ية وكش كاوشا وعير ذلك قال صاحب العاية وقوله وعظم ماعها مأ كيد باولها رال اسمها  
 والمطاهره ناسيس لانا كيد لانه احتار عما اراد عصب شاة وبجها فانه لا يرول باليدع ملك مالكمها كاسيانى مصر ماع وما د كره  
 من الطعن وما به يحصل بماد كرباى الصانط فيملكها العاصب الا الله والعصاة فانه لا يملكه ما تحادها أوانى أو دراهم أو  
 دماير عبد الامام لا يملكه السل لا يرول اليه وقال الامام الشافعى لا يقطع حتى للمالك عماد كرهى رواه عن أنى يوسف عبرانه  
 اذ احتار احداهين لا يضمن النقصان فى الرويات لان الملك نعمة ولا يحصل بالحرام وهو العصب وصرى كما وقعت الحطية فى الطاحونه  
 وانما جعلت بعل الماء وأطواه من غير صرع أحولنا انه لما استهلك العين من وجهه لا يستحقه حتى صار له اسم آخر وقد أحدث فيه  
 الصنعة وهى حق العاصب وهى قائمتين كل وجه فترتبت للملك والمطو ولعصره لا تمنع أن يكون سباع الحكم شرعى لأرى ان  
 الصلاة فى الارض الموصولة لا يجوز وتكون سباعا لمول الثواب الحر بل هيا تلك الملك عبرانه لا يجوز له الانتفاع بها فسل  
 الاداء فى لا يفتح باب العصب واقلوه عليه الصلاة والسلام فى الشاة المدبوحة بعير ان مالكمها أطعموها الاسارى ولو لم يملك  
 لما قل ذلك والى ناس أنه يجوز الانتفاع به وهو قول الحسن وروى عنه عن أنى حية ولها بعد صرفة فيها كالميسك  
 للعير ووجه الاستحسان ماد كرباه وماذا تصرف ولوجود الملك ألا ترى أن المشتري شراءه سدا يبعد تصرفه فيه مع أنه لا يخل له  
 الانتفاع به فذا دفع المثل أو القيمة اليه أو أحدهم يحكم الحاكم أو تراضية على مقدر حل الامناع بطر حود الرضا من الموصوب منه لان  
 الحاكم يحكم الاسالبه حصلت الماد بالراضى وقال أبو يوسف فى الحطية المروعة والمواذ المروعة يجوز الانتفاع بها قل أداه  
 الصانع لو لم يولد الاستهلاك من كل وجه وقيدته قوله واتحاد سيف ليعيد به بعده صار سباعا عند الاوروا وما عاكلك عماد كره من  
 الاتحاد اذا كان سباعا عند اوى المحيطة ولو عصب حديثا لوصر ليعلم اناه فان كان سباعا ولا يقطع حتى للمالك كفى العصب وان كان  
 يباع عند القطع حتى للمالك لانه لما أخرجه عن كونه مور وبيا يكون مسئلكا له من وجه قل فى شرح الطحاوى وقال شمس  
 النعمة السركى الصحيح أنه لا فرق بين الصلعة أن يباع عند الأور وبيا ولو عصب فلوسا وصاع مبالا صمن الفلوس لانه أخرجا  
 عن كونهما فبغير مسئلكا من وجه وقوله لعير آخرى يعنى أن الحمرى لو اتحد ماعا أو حاية أو ناه أو صر بدراهم أو دماير  
 فللمالك أن يأخذه ولا يعطيه شيأ عند الامام وعند ماعها لمعاصب ويضمن مثله للمالك لانه أحدث فيه صنعة متقومة بصر ككرو  
 عصب حديثا أو صر أقصر به ولا يمان أن العين باقية من كل وجه ولم تملك من وجهها ألا ترى أن الامم لم يتعير وبعبارة التسمية  
 وهو باقى أيضا وكذا كونه مور وبيا قد يصاحبه يجرى فيه الرما أو أطلق فى الحمرى فشم لماد اصاب بعد الاتحاد أصلا أو تبعاقال فى  
 الحمية ولو غصب قصه أو دراهم لجعلها عروا وفلاذ لا وانى انقطع حتى للمالك لانه صار متعالا أوانى والتسمية استهلك من وجهه اه  
 وفى فتاوى سمرقند عصب من آخر طعاما فضعه حتى صار بالمع مسئلكا فله ان يملكه كالحلال فى قول الامام وقال لا يكون حلالا  
 الا اذا أدى الدل وأبصر الشيخ الامام نجم الدين السبى هذه الروايات عن الامام وقال الصحيح أن قول الامام كقولها وفى  
 الحاية وتوطئها احتياط اه وفى المتن عن أنى يوسف ولو عصب أرصاوى فيها حوائت وسعدت او حاما فلا بأس الصلاة فى ذلك  
 المسجد وأما الحمام فلا بد حل ولا تستأجر الحوائت وقال هشام أمان كره الصلاة فيه حتى يطيب أرصاوى كره شراء الماع من  
 أرض عصبأ وحوائت عصب اه وأشار المؤلف إلى أن التعبير بمسا وضع اليد فى التلى ولو كان فيه عصب القيمة قل القدر يرى  
 صباى ماعى ماعا فأنه وادى كياه قاصاحب الطعام أن يضمن قيمته قل أن يصف فيه الماء وليس أن يضمنه مثله وكذا الوص  
 ماعى ذن أو زيت لا يجوز أن يعمر مثل كيله قبل صب الماء لانه لم يكن منه عصب متقدم حتى لو عصب ثم صب الماء فيه مثله اه  
 وفى الدجيرة وان ماع رجل شيأ ثم انى النافع فعل بعض ما وصفنا فكل شيء كان الماعب فيه مسئلكا للعين ولم يكن للمعصوب منه  
 أن يأخذه فكذلك ليس للمشتري أن يأخذ وكل شيء لم يكن الماعب فيه مسئلكا وكان للمعصوب منه أن يأخذه وللمشتري أن يأخذه  
 اه وفى الفتاوى لو عصب حنطة فاعدها كسكا كذا لصاحبها أخذها وردها لماد فيها من اللين واستشكك بعض أهل العصر وهو  
 الصحيح لا يزال اسمها عظم ماعها وأجيب بأن المراد اداسنى الحطة اللان من عير طعن أما اذ اطمعنا فقد ملكها ورذ  
 مثلها قال رحمه الله على ما على ساجدة يعنى اداسنى على الساجدة رال ملك مالكمها اعنها أو أطلق فى العبرة فشم لماد كانت





[illegible]



[illegible]

والعاصب مادام قادر على رد المصوب ليس للمالك أن يصممه فيعته الأرماء والعاصب الأول لما ضمن الثاني القيمة عند ملك الخارئة منه حكما صار كالعصا الخارئة من الثاني معاً من المولى يتوقف البيع على إمارته أن شاوره وأحد الخار به وإن شاء أماره وأحد يد لها فإذا أحد المولى الخار فترجع اشافي على الأول بالقيمة لأنه بدل لم يسل له كدائي المحيط فالرجعة آتية في رد المولى القيمة للعاصب مع والقيمة للمالك في لأن العاصب محكم والمالك منع ولوأقام العاصب السنة لاسل لأم سى الزيادة والقيمة على النقي لا يسلد كرمى البهائم ثم هل رد له بعض مشاعياً بسى أن يقبل قيمة العاصب الأتري أن المودع إذا ادعى رد المودعة بثل وكأن موعلى النسي يقول هذه المسئلة عدت مشككة ومن الماشع من فرق بين هذه المسئلة وبين مسئلة المودعة وهو الصحيح لأن المودع ليس عليه إلا العصى وبما علة السنة أقتطعها فأمرعت الخصومة وأما العاصب وعليه العصى والقيمة وبما علة السنة لم يستطع إلا العصى فلا يكون معنى المودع كدائي العاية قال رجعة الله عز وجل أن طهر ورقبته أكثر وقد صممه بتول المالك أو يسه أو يسكنوا العاصب وهو للعاصب ولا خيار للمالك في أنه رضى به وتم بملكه صراحة حيث حل له ما ادعاه ولم تعرض كثير ليدبر الزيادة وفى المحس لوطهر وقد ردت فيعته ما دفعه للمالك ماد كرم من الأحكام وقوله وقبته أكثر فريدى هذه المسئلة لا فى التي فعلها كسباني قال رجعة الله عز وجل أن صممه عن العاصب في المالك يحصى الصهان أو بأحد المصوب ويرد العوص لعدم عام صامه هذا البدن من الصهان وأما أحد دون القيمة لعدم الحجة لا لرضائه ولو طهر المصوب وقيمته مثل ما صممه به أو لم يسل من هذه الصورة وهي ما دأصمه بقول العاصب مع يمينه قال الكرخى رجعة الله لا خيار له لأنه توفر عليه ماله ملكه نكاحه وفى ظاهر الرواية يشتهل الخار وهو الأصح لأن سوت الخيارات لوان الرضا وقد فات صاحت لم يحل له ما يدعيه ولأن لا يبيع ماله إلا بغيره ويصرى به وكان له الخيار ثم إذا احتار المالك أحد العصى فللعاصب أن يحبس العين حتى بأحد القيمة التي دفعها إليه لا بما يقابلها بل على ما عرفه ما قبل به بل على ما فات من البدل على ما يسلد على ما يسلد على المحيط ولو احتلما فى عين المصوب أو فى صفة أو فى يمينه وقت العصى فالقول للعاصب لأن المالك يدعى عليه زيادة مقدار أو زيادة صهان وهو محكم فيكون القول للمكر ولو عصى من رد ثوباً فصم عسره حل فيعته واحتلما فى القيمة فقال الكفيل عشرة وقال العاصب عشرون وقال المالك ثلاثون فأقول للمكفيل ولا يصدق واحد منهما عليه لأن المكسول له مدعى على الكفيل زيادة وهو يسكن والعاصب يدعى زيادة عشرة وأمر الزوال فترجع فى حقه ولا يصح فى حق غيره فيلزم عشرة أخرى دون الكفيل ولوقال العاصب ردت للمصوب عليه وقال المالك لا بل حلت عندك فأقول للمالك لأنه أقر بمس الخوص ثم ادعى ما يبره فلا يصدق الاحتجة كما قول أحدث مالك ماله أو كانت ماله ماله وأما صاحب المال الأدن ولوأقام العاصب السنة أهدر الدانة المصوبة وأقام المالك السنة بان الدانة بعيت من ركو به وأما بها العاصب ضمن العاصب لأنه لا ما فى ولا مدعى بين البيتين لحوار زدها إليه ثم ركبها بعد الرد وبعيت من ركو به ويكون هذا عصا مستأبها فيعمل البيتين على هذا الوجه توفيقاً وطميقاً بينهما ولوأقام العاصب السنة أهدر دها وصمت عنده وأقام المالك السنة أهدر دها وصمت عنده العاصب ولم يشهدوا أنها صمت من ركو به لأصان عليه لا ما فى جعلاً أن العاصب ردها ثم بعقت بعد الرد فلا يشتهل مع عصا مستأبها ولوأقام المالك السنة أهدر دها المصوب عند العاصب وأقام العاصب السنة أهدر دها المصوب عند المالك فقامت على الموت لا على العصى لأنه ثابت ما قرأ العاصب والصحان عصى العصى لا ما فى ولا يصدق إقامة السنة على الموت وقيمة العاصب مشتهل رد لها مشتهل الموت فى ند المالك ويتعاق به الرد وكانت أولى ولوأشهد العاصب أنه مات فى يده ولا فصل العصى لم يعمل هذه الشهادة لأن موته فى يده لا فى فصل العصى لم يتلق به حكم لأنه لا يصدق الرد وأما يمينه فى العصى وبيته للمولى ثبت العصى والصحان فكانت أولى وفى السواد ولوأقام المالك السنة أنه كان يوم المحرمة فالتصان واحد على العاصب لأن كونه بمكة لا يتعاق به حكم فسقط يمينه وبيته المالك ثبت العصى والصحان رضى فى يده حجة ادعى آخر أنه عصى ماله فآقر له بالطهارة أو بالطهارة فالقول قوله مع يمينه لأنه أقر بعصى أحدهما أو بكر عصى أحدهما ويصم قيمة الطهارة لأنه أحدث فى الطهارة قيمة متقومة وهو التصريح على الطهارة وقد استهلكها من وجهه لأن الطهارة صارت باعة لملك العاصب وهو الحشو والطهارة لأهمها أكثر من الطهارة فيصير الأقل ناعاً فلا كثر صيانة حتى العاصب كفى الساحة بدحاها فى سائه قال رجعة الله عز وجل أن باع للمصوب فصمته للمالك عند بيعه وإن

حرره ثم صممه لا أي لو باع العاصب المصوب أو أعتقه ثم صممه للمالك قيمته بتدعيه ولا يبعد عتقه والفرق بينهما مال  
ملك العاصب ما دون لانه يشتر مستندا أو ضرورة وكل ذلك ما متع وحده دون وجه وإذا لا يظهر الملك في حق الأولاد ويظهر  
في حق الاكساب لان الولد أصلا من وجه قبل الانفصال وبعد أصل من كل وجه والمكسب مع كل وجه لكنه بدل  
المدة وهو يوم عمر والمالك الناقص يكفي له يوم البيع دون العتق ألا ترى ان البيع بصدق المكاتب من المأذون دون  
عتقه ما ولا يشتر هذا عتق للشرى من العاصب حيث يبعد إحصاء المالك البيع عند أي حيلة وأنى يومه وكذا يصح  
العاصب القيمة في الأصح لان العتق ترتب على سبب ملك قام منه موضوعه فبعد العتق بغير السبب والدليل على أنه  
قام ان الإسهاد يشترط في السكاح الموقوف عند العقد لا عند الإحارة ولو لم يكن قام لا يشترط عند الإحارة ولهذا انفرد  
العاصمان وتفاضوا وافترا وأحار المالكان بعد الافتراق حار الصرف وكذا البيع بملك عند الإحارة وبأنه المتصل والمفصله  
ولو لم يكن تاما منه لما كان كذلك ولا يشترط قيام النقص وقت الإحارة ولو لم يكن عالما بقيام البيع بان كان قد أنق العبد من  
يد المشتري ذكره في طاهر الرواية قيدنا عتاق العاصب ثم يصح ادعاء راعا عتاق المشتري من العاصب ثم يصح ان العاصب  
فانه رواية يصح وهو الأصح وفي رواية لا يصح كذا في الساية قال رحمه الله **ولو روي العاصب المصوب أمية** فقصص بالتدعي أي  
بالمعصية بعد طلب المالك وقال الشافعي هي مضمومة على العاصب والفرق بين أن تكون الزيادة متصلة أو مفصلة أو كانت العسر  
ولان العصب أو الولد المالك عنه وإنما يذ العاصب ولا يتحقق ذلك في الزيادة لانه لم يكن في يده المالك فلتضمن الزيادة  
أو بالبيع عند طلبة لانه يصير متدينا به وأما من ولد الطيبة التي أسرحها من الحرم فولدت لو حود المع من الرذ لان الرذ واجب  
عليه إلى الحرم خلق الشرع حتى لو ردها وهلك قبل تمكس من الرذ لا يصح لعدم المع على هذا أكثر من شايخنا ولو قاسا نحو  
الصبيان مطلقا تمسك من الرذ أو لم تمسك فهو صبيان اطلاق لان الصيد كان في الحرم أمية بعد عهده عن أيدي الناس وقد فوت الأمن  
بأنبات اليد عليه فتحقق الحماية عليه لذلك ولهذا أوجب جماعة محرمون صيد أو أحدا من الحرم يحبس على كل واحد منهم حواء  
كامل ولو كان صبيان العصب لو حبس عليهم قيمة واحدة وفي الساية وأعرض على الدليل بأنه يقتضي ان يصمن الولد أعضا الحاربة  
كما لا نال اليد كانت ثأته عليه وليس كذلك فانه لا فرق بينه وبين ما إذا عصبها عصبها حملت في يده فولدت والرواية في الأسرار  
وأوجب ان الحبل قبل الانفصال ليس عمال بل بعد عتاق الأمة فلم يصدق عليه اسباب اليد على مال الغير سدا ذلك لنسب لاراله  
طاهر اوى السكافي ولو باع العاصب الأصل والرواية وسلم والزيادة متصلة فان كان قائما أحده صاحبه وان كان هالسا كافوا والخيار ان  
شاء ضمن العاصب قيمته يوم العصب وان شاء ضمن المشتري قيمته يوم النقص وليس له أن يصمن البائع وفي العناية لو كمل  
انسان عن العاصب ثم سهره وأدى الصبيان بالمعصية وفي السابيع ولو أنق العبد من العاصب فالحمل على المولى عد أن يوسع  
ولا يرجع به العاصب وقال محمد يرجع على العاصب اه قال رحمه الله **ولو ما نمت الحاربة بالولادة** مصمون ويحرم تولدها أي  
أولادها الحاربة بالمعصية فقط حاربة بالولادة فهو مصمون على العاصب ويحرم تولدها إذا كان في قيمته فإما بالنقصان وان لم يكن  
يسقط بقدره وقال زهر والشافعي لا يحرم النقصان بالولد لان الولد ملكه فكيف يحرم ملكه فصار كولد الطيبة المحرمة من الحرم وكما  
لو هلك الولد قبل الرذ وهلك الام بالولادة أو غيرهما من الأسباب ولأن سبب النقصان والزيادة واحد وهو الولادة لانها أوجبت  
فوات حرم من ماليتها الام وحددت حاليته بالولد انما صار مالانا بالانفصال وقبله لا يعتد به ألا ترى أنه لا يجوز أن تصرف فيه بعد  
هذه ويحرمه فإذا صار مالانا لعدم ظهور النقصان به فأنق النقصان فصار كما إذا شهد الشهود بالبيع مثل القيمة وأكثر ثم رجعوا عن  
الشهادة لا يصحون لامم احتلوا بالشهادة قد راعا لمواظما فلا يبعد ملافا لاعتقاد السبب كذا هذا وكذا إذا قطعت يده عند العاصب  
فردعه مع ارش اليه فانه يحرمه ما لا يرش لماد كرامن لتمام السبب لان السبب الواحد لما أثر في الزيادة والنقصان كانت الزيادة  
حلقا للنقصان ولان الواجب على العاصبان برد ما عصب أو ما يتكلى عصب من غير نقصان فان فعل ذلك رى من الصبيان  
ألا ترى انه لو عصب جارية بسمية مرضت بعده وهزلت ثم تداوت وسمت ثم عادت مثل ما كانت فردها الصبيان عليه ولو كان معطاني  
العوانث يوجب الصبيان لعنن وكذا إذا سقط من مهبها أو قلعه العاصب فسمت مكانه أخرى فردها سقط معها وقولها كيف يحرم  
ملكه ملكه قد ليس هذا جبرا في الحقيقة وأما جبر اعتبار الملك مسملا فعنه عن بعض بعد ان كان متصدا كما إذا عصب بقرة

[illegible]

لا يحب عليه الاخرة بقوله لمكتم مع انه يحب عليه الاخرة والاجماع وأحاب عنه في عامة البيان ان الاجرة عند الاعمال بما له المانع  
 بل بالتمسك منها من جهة المالك وهذا السؤال ساد من أصله لان المانع رعم حدوث المانع على ذلك نفسه والمسانح يعتقد  
 حدوثها على ذلك المؤثر فافتراقه وقوله بالا ماف مع حاقاً أيضاً المانع بمعنى وكذا ماف مع العصب لا يصح بلا خلاف لانه لا يتناول ما ان رد  
 عليها الا لأفلا قبل وجودها وسأل وجودها أو بعد وجودها وكل ذلك محال ما قبل وجودها لان الاف للمعدوم لا يمكن وأما حال  
 وجودها لان الاف اذا طرأ على الموجود فلهذا فادقار به معناه وأما بعد وجودها فلا يصح عدمها كوجودها فلا يتصور الاف للمعدوم  
 ولما لو صدق المانع لا يتناول ما ان تكون مصحوبة بتمثلها من المانع لانه لا قائل بذلك ولا بالمرام عدم المانع والمالعة شرط  
 في ضمان العدوان لانه قال صاحب الديات في اعتراض ما إذا أُلغى ما يتعارض اليه المانع فانه يصح عدم المرام وهي لا تتأمله قبل  
 على ان المانع ليست بمنع لانه لا يقال مانع العصب مصحوبة بتمثلها في الوقف ومال اليقيم وما كان معناه للاستعلاء وهذا التعديل  
 جاريه فلما العال على وفي القياس والقول بضمن المانع فيما ذكره الاستحسان قال رحمه الله وجرح المسلم وحده بما لا خلاف في  
 أي لا يضمن ما لا يضمنه ليس مقتضى من في حق المسلم وأما يصير مقتضى ما اعتقدوا من المصوب به بأنه مقتضى أو يتعين نفسه  
 الى التقويم وفي شرح الطحاوي لا يضمن سواء أبلغه مسلم أو دمي قال رحمه الله يجوز يضمن لو كان دمي يجوز يضمن اذا أُلغى  
 جرح الدمي أو جرحه وموافق الامام الشافعي لا يضمن لتوابعه عليه الصلاة والسلام فادقار لاعتد الخربة فأعلمهم ان لهم ما للمسلمين  
 وعابهم ما عابهم ولأن حقهم لا يرد على حق المسلم ولما أنكرهم وما يديسون ولقول عمر لما سأل عما له ما يصح مما  
 يمر به أهل الامة من الجور فقالوا عشرها قال لا تتجاوزوا ولو لم يكن فيها واحدوا العشر من أعمارهم فلو اهلها مقتومة وبيعها حارطهم  
 لما أمرهم بذلك من غير انكار فكأن اجاعاً وأورد على هذا الدليل في العتابة فقال لم لا تتركهم وما يديسون في بعض الامور  
 كاحداث بيعه وكنيسته وكركوب الخيل وحمل السلاح فاهم بمعنى منها ولأن الامر باحتساب الحسن يقال المسلم وفي حق  
 اليكافر على ما كان بخلاف الميتة والدم لان أحد لا يعتقدها تقومهما بخلاف الرأيه مستثنى من عقودهم لقوله عليه الصلاة  
 والسلام الأمان في فليس بيننا وبينه عهد وبخلاف العدل لانه يكون الذي فاقته لا ما مضى لهم ترك التعرض لمناهي من  
 الاستحسان بالدين وبخلاف متروك التسمية عمداً اذا كان الدافع من المسلمين لان ولاية السيف والحاجة فائتة ويمكن الزامه  
 ولا يجب على منعه الصلوات وأما اذا أُلغى المسلم جرح الدمي يجب عليه قيمته وان كان مثالياً لان المسلم معز من تملكه وتملكه  
 بخلاف الذي اذا استهلك جرح الدمي حيث يجب عليه مثله لقدرته عليه ولو أسل الطالب بعد ما قصي عليه بتمثلها فلا شيء على المطالب  
 لان الخري حقه ليس بمقتضى فكل ما سلمه مبرأ عما كان في ذمته من الجور وكذا لو أسل الان في اسلامه ما اسلام الطالب ولو أسل  
 المطلوب ثم أسل الطالب بعد ذلك قال أبو يوسف لا يجب عليه شيء وقال محمد يجب عليه قيمة الجور وهي رواية عن الامام لان الاسلام  
 الطارئ بعد تقرب السب كالاسلام المقارن للسب وهو لا يمنع وجوب قيمة الجور على المسلم ولا في يوسف ان قص الجور المستحق  
 في الذمة فقد تعدد راسه أو بسبب الاسلام ولا يمكن ان يحجب قيمتها أيضاً لا ممنوع منها وما ركاو كسر قلب العير ثم تلب المكسور  
 في يد صاحبه ليس لصاحبه ان يضمن المكسر شيئاً لان شرط تضمين قيمته تخليك المكسور وذلك قد فات ودليله مذكور  
 في المطولات وفي التارخانية ولو أُلغى مقتضى مجموعي مسلم الصحيح انه يضمن ما لم يتعصر الشارح لما يلزمه في الاف - بربر  
 الذي والظاهر انه يضمن قيمته كما لو كان شاة كما في موقوفة المحوسى أحد من قولهم الخنزير في حقه كالثاء في حقنا والتمصيل  
 المتضمن في الاسلام في خرد الذي يجري كذلك في حربه وقد قال الفقهاء ان خنزيراً بعد قتلهم طهرت الثقل وفي التارخانية وان  
 كان الخنزير الخنزير الذي يجب على من تلغى ما أسوأ كل التلغى سلباً أو دمياعاً عن التلغى ان كان ذميافاً يجب عليه مثل الجروان  
 كان التلغى سلباً يجب عليه قيمة الجور في الخنزير يجب عليه ما للقيمة لان الخنزير لا مثل له من حصص وفي التارخانية أو كسر بيضة  
 أو جورة فوجدنا أنها دابة أو لسان عليه وكذا لو كسر دواهم انسان ثم طهرها مستوفة فلا ضمان عليه واداً أقصد تأليف حصر  
 انسان فان أمكن اعادته كما كان أصماً به فاصار كولو عصب صل انسان وفرق في سبابها وان لم يمكن الاعادة كما كان سلم المقنوص  
 سبابها ومن قيمة الحصر صححتها وفي العيون غيب من آخر عدداً قيمته خمسمائة فصار يد اوى ألتا نص محمدان صاحب  
 العلم بالخيار ان شاء صفة قيمته يوم صمته وان شاء أحد العلم ولا شيء له وقال بعض مشايخنا يقوم العلم بكم يشترى للعمل قبل



العداء والسلام بمثل كسر الزامير وفي الخمار ولعله عليه الصلاة والسلام اذا رأى أحدكم مكرًا فليسكره مده فان  
لم يستطع فليشبهه فان لم يستطع فعله وذلك أصعب من الامتناع والتسكير هو الامتناع بالسكر والوعظ له نادى وفي الامام  
لا يصح من اذن الشارع أولى ولا امامه كسر ما لا يتشعب من وجه آخر سوى الله ولا يسلط الله ولا يحل الله ولا كسر ما لا يملك الله  
لان العباد صاف الى فعل الفاعل بخلاف الامام والامر بالعدل والامر بالعدل هو امر الناس بغيرهم الامام انما على  
أه يتحمل بدون الافلاك كالا حاتم يصح فيمتصا لحد الله وكان الامنة العينة والاكس الطلوح والحام الطيارة الديك  
الماتل والمنداحي ويسمى به السكر والمص لا لئلا في المسلم موع من غلبه فيه وان سار فيه خلاف الصاب حيث  
يصح فيمضط لا بمال مستقيم وقد أمر ما يركبهم وما يدسون فيل الخلاف في الدف والطلل القندان نصر ما لله أو ما لله  
والطلل القندان نصر ما لله العرس والعرض وقصص اعافا ولوشى رافقه حري يصح عدمه لا مكان اذ رافقه بدوره وعدي في يوم  
لا يصح لاه فله لا تتسار اذ رافقه الانه وفي العيون يصح قيمة الزود كفي النهاية انه لا يصح الدمان الا اذا كسر ما من الامام  
والله وروي في ما على قوله طاعة كثرة العبادود كفي النهاية عن الصدر الشهيد بهم النبي على من اعتاد العفوف وانواع الفساد  
وقوله لا تأمن المحجوم على بيت المقدس وقيل راي العصور اصاب في أن يستدعي يدب بالز يدعي من اعداءه دانس وقدر روي عن  
عمر رضي الله عنه انه لم يعل على ما تحيى مرطافه من المثرة حتى سقط جوارحه لولا أمير المؤمنين قد سقط جوارحه لقال لا حرم لها  
وبكم لو ان معنى قوله لا حرم لها قيل معناه لما سلب بالقرم وقد استغلب حرمه فيها وروي ان العفة بالثلب المحي حرج  
على بعض من فكان البعد على سطنة كاشفات الرؤس والادرع فبيل له كعب سعل فعال لا حرمه على ما الشك في ايمانهم ثم  
الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وان كان ذلك على طه اية يقتل منه ولا تسه تركه ولو علم اية بها من ضرب ولا يصح على ذلك اذ يدع العق  
فتركه افضل ولو علم انه يضر على ذلك ولا حل الى سيرة ضرر فانما من بدو علم اسم لا يسألون ذلك منه ولا يخاصمهم ضرره وباحار  
والامر افضل في التنازع بينه وبين قيمته حشاشه حواري السقي يصح قيمته ولو لم اخرج بالاسحر تاغلب بماتل معوضة  
يصح قيمته غير معقوش فماتل في كان صاحبه قطع رؤس النمايل من قيمته مفضاة لعله معقوش شعر آخر في مساهمة  
شائيل رجال من قيمة مضره رهنه يتامصور بالاساع ونمايل الرجال والطبر يصح قيمة البيت والاسماع غير مضره فان قلت  
لماذا يصح في الباب غير معقوش وفي الباط مضره ولان التصور في الباط الصوف وهو مالي دانه خلاف احب قال رجه  
الله في وضع بيع هذه الاشياء في وهذا قول الامام وقال لا يجوز بيع هذه الاشياء لانها ليست بمال مستقيم وحوازل السع وروى  
العلمان مبان على المالية قال رجه الله ومن عصا له ولما وبذرة ماتت من قيمه الدرة لأم الولد في وهذا عند الامام  
وقال يصح أم الولد ايضا لانها متعومة عندهما كذره وقد ذكرناه والتمليل من الحاشي في كتاب الفس لا يقال قد علمت كذا  
المؤلف رجه الله تعالى في كتاب الفس ان أم الولد لا يصح طاعة الامام حيث هي • وما ذم ولستوم • قد كرم الولد لها  
لا دة لا لا تقول بل فيه فائدة لانه شبه بين الحكم فيما اذا اعتهبه الشرك في مما يشبههم • حصن ان الحكم في الذهب بخلاف  
ما تقدم فيه المؤلف رجه الله انه لا يجب له واستحبابه وتعالى أسلم

### في كتاب الشفعة

وجه مسابقة الشفعة بالمص • ذلك ان الانسان مال عده بالرواه في كل مهم ما وحق في عده ما اعياه لكونها مشروعة دونه ولكن توف  
الحاجة الى معرفته لكثرة الاحكام المتعلقة به أوحت تقديمه والكلام فيها من وجوه الاول في مساهلة والثاني شرعا والثالث  
في بيان دليلها والرابع في بيان مصها والخامس في ركنها والسادس في شرطها والسابع في حكمها فصفها في لغة ما حودة  
من الشفع الذي هو صدق أو ترشع عما يد كره المؤلف ودليلها ما روي ان عليه الصلاة والسلام قصي الشفعة في كل شركة لم يصم منه  
أو حاشية وقوله عليه الصلاة والسلام اخطأ من شفعه حارة وسعداهم الضرر وادى بشأن من سوء الجوارح على الدوام من حيث ابقاد  
السار واعلاء الحداد واثارة العار وركبها هو الاحسن المشتري أو من الفاعل وشرطها كون الخلل عتار اعلا كان أو سحلا  
مملوكا بدل حر مال وأما حكمها فهو حوازل الشفعة عند تحقق شروطها في أن الواحد يملكه شراء مستدا حتى ثبت ما يثبت  
بالشراء نحو الرد بغير الرأفة والشرط • لوجه الله على تلك الشفعة حوازل المشتري عما قام عليه • هذا في الشرع وروا





كذلك قال وهذا العلم أن يسموا الدرب في أعلاه وان كان العلم مدورا فالسكن سواء لان المدور كالمتصل وفي برادر اس حاتم قال  
 أن يوسم المدور والمربع والمستطيل سواء ودرب غيرا في أسفله مسجدا تظهره الى الطريق الاعظم جعله الامام فباع رجل من  
 أهل الدرب داره ولا شفعة لاهل الدرب الا من جاورها وان كان حول المسجدين يوت بمحلول يده وبين الطريق فليس له سكن أهل  
 الدرب الا من جاورها لان الامام لما خط المسجد للطريق كان له أن يفتح الى الطريق وينحل الناس معه الى الصلاة وامكان الفصح  
 اذن كالتسح السابق وفي التتارخانية ولو كان المبيع بمعه يزرعه وبمعه لا يزرعه فاشفعة في يزرعه ردا كان أو لستنا أو  
 غيره ولم يتعرض المؤلف لما اذا كان شريكا في الطريق والآخر المسيل من يتقدم وفي التتارخانية وصاحب الطريق في أولى الشفعة  
 من صاحب المسيل اذالم يكن الحال مسيل الماء لكاه ٧٢٠ فلرجع ائمة في ذلك في حشنة وروايع الخروج على الحائظ خارجا  
 لا يكون شريكا لان الشركة المعتد بها هي الشركة في العقار لا في العقول والحشنة مقولة وواضع الخندق على الحائظ لا يصير شريكا بل  
 جارا ملاصقا لوجود اتصال بقعة أحدهما بقعة الآخر فيستحق الشفعة على أنه جارا ملاصقا ولا يرجح بذلك على غيره من الجيران  
 وكذا اذا كان بعض الجيران شريكا في الدار او لا يقدم على غيره من الجيران لان الشركة في الساء المخرج بدون الارض لا يستحق  
 به الشفعة ولو كان البناء والارض التي عليها البناء مشتركتينهما كان هذا أولى بالشرى لك في بعض المبيع وبثاني ذلك وما يبين  
 أو لا على وجه الشركة كتم بقسمها الارض عبر موضع الساء فيقي البناء وموضع مشتركا فهو شريك فيقدم على الخار هذا رواية وفي  
 رواية اخرى والخار سواء في غير موضع الحد او لان الشفعة في غير موضع الحد او بالخوار وهو بمسواء وفي الجامع الصبيح الحاشي ولو  
 كان خليا طمان وحده كان مقدما على الخار وفي أدب العاصي للتحفا في الخار الذي هو مؤثر عن الشريك في الطريق هو من  
 لا يكون شريكا في الارض فلو كان شريكا في الدار أو بيت منها فبعت الدار كان هو شريك في المنزل لما ذكرنا واستويا  
 في الشفعة رواية لانهم كاهم جيران في شتي القعة ولو كان دار بين رجلين ولا حد بينهما فباع رجل مشتركا يده وبين آخر غير شريك  
 في الدار فباعها كان الشريك في الدار أولى بالشفعة الدار لانه شريك فيها والشريك في السد أولى بالشرى لانه شريك فيها والآخر جار  
 وعلى هذا لو كان سهل بين رجلين وعليه علو واحد منهما مشترك يده وبين الآخر قباع هو السهل والعلو كان العلو شريك في العلو  
 والسهل لشريك في السهل لان كل واحد منهما مشترك في نفس المبيع وجارى في شتي الشفعة كما في الشارح وغيره قال اس قاضي راده  
 وهذا التعليل قد ورل ان المنزل عند الفقهاء دون الدار وعوق البيت وأقله بيتان أو ثلاثة نص عليه في المغرب وقد تقدم ذلك في بيان  
 الحقوق فتمثيل الشريك في المنزل بشرى في بيت بخلاف ما تقدم ولا ضرورة تدعو اليه اه والجواب أنه تقدم أن الفرق بين المنزل  
 والبيت أصلها طائفة وعند طائفة أخرى لا فرق وهذا على عدم الفرق فلا قصور وفي الحقيقة دار يمت ولها ما بين رفاقين بطاران  
 كانت في الأصل دار بين باب كل منهما في رفاق اشتراهما رجل واحد في روع الحائظ من بينهما وصارت دارا واحدة ولها باب بالشفعة  
 لاهل الرفاقين في الدار جميعا على السواء وكان العبرة بالأصل دون العارض وتطير به من الرفاقين اذا كان أسفله رفاقا الى جانب آخر  
 فرفع الحائظ من بينهما فصار الكل سكة واحدة كل لاهل كل رفاق الشفعة في الذي يلزم خاصة ولا شفعة في الجانب الآخر قوم  
 اقتسموا دارا وروفا مورا بقا بينهم حياها فباعوا شراعة الى سكة فباع بعضهم داره فالشفعة بينهم  
 بالسواء لان هذه السكة وان كانت نافذة فكما غير نافذة وإذا بيع السهل فلصاحب السهل الشفعة فان لم يأخذ حتى انهم المياء أو  
 كان ممدودا بين السبع ولا شفعة له عند الثاني وقال الثالث الشفعة لان الشفعة تستحق بسبب اقرار الساء وهو حتى النعي وهو  
 قائم ولا يبرسف ان الشفعة انما تصب بعماء يملك له وهو البناء والمواع حتى التعلى ليسا بمالكين قال رجح ائمة في عدد  
 الرؤس بالمبيع يعني بحسب الشفعة بالمبيع وتنقسم على عدد الرؤس اذا كانوا كثيرين والبناء في قوله بالمبيع تغلق تنجب في قوله  
 تنجب للمخاطب معناه تنجب الشفعة بعقد البيع أي بعدد لاهل السب لا في السب هو الاتصال على ما ياء وأورد عليه أن معنى البناء  
 بمعنى بعد لاهل كرى مشاهير كتب العربية فالاظهار أن تكون البناء للمصاحبة والمقارنة فانه كثير مذكور في كتب العربية  
 قال في النهاية لو كان السب هو الاثقال لم يخر تسليمها قبل البيع لوجوده بعد السب كالإبراء بعد رد الدين وأجيب  
 أن البيع شرط ولا وجود للشرط بعده وردائه لا اعتبار لوجود الشرط بعد تحقق السب وقول الشافعي على مقدار  
 الانسباء لان الشفعة من مرافق الملك الأثرى اهل التكميل المعقة فاشبهت العله والرجع والولاء والفرقة ولما انهم استودا

سبب الاستحقاق وهو علمه استحقاق الشكل في حق كل واحد منهم ولهذا الواحد واحد الشكل والاستواء في البهائم  
 نوع الاستواء في الحكم ولا ريب في كثرة العلال بل في كثرة ما يستند به من الولد وغيره متولد من الملك ويستحق بقدر  
 الملك بخلافه مما لو استند أحدهم حقه في القضاء فان لم يبق أن يأخذ الشكل لأن التقسيم للراثة وقدر الارتفاع ما إذا استند  
 حقه بعد القضاء حيث لا يكون لأن يأخذ نصف الآخر لأنه بالقضاء قطع كل واحد منهما عن نصيب الآخر ولو كان نصيبه عائنا  
 بقصى بالشفعة بين الحاضرين لأن العائنة يحتل أن لا يظفر ولا يورث بالثبوت وكذا لو كان الشريك عائنا فطلب الحاضر بقصى  
 بالشفعة ماد كرام إذا حضر العائنة وطلب بقصى له حتى يملكه غير أن العائنة إذا كان يقاسم الحاضر لا يقبض له بالكل إذا  
 أسقط الحاضر حقه لتحقق انقطاع حقه عن الباقي بالقضاء وهو نظير ما إذا قضى للشريك ثم ترك ليس للعائنة أن يأخذ لأنه بالقضاء  
 للشرى لك انقطاع حقه ولو أراد أحد العيص وورث البعض فليس له ذلك إلا الرضا المشتري ولو حصل بعض الشفعة نصيبه له من لا يصح  
 ويستقط حقه لأعراسه ويقسم على عدد الرؤس ولو كان أحد الشفعة حاضرا والآخرون عائنا فطلب الحاضر الشفعة في النصف على  
 حساب ما يستحق في النصف بطلت شفيعته لأنه يستحق الشكل والشفعة للراثة ولو كانا حاضرين وطالب كل واحد منهما  
 النصف بطلت شفيعتهما ولو طلب أحدهما النصف والآخرون الشكل بطل حقه من طلب النصف والآخرون يأخذ الشكل قال في المحیط  
 ولو كان دار بين ثلاثة لأحدهم النصف والآخرون الثلث والآخرون السدس فباع صاحب النصف نصيبه فانه يقسم باع بين الشرى يكون  
 نصيبين لأنهما استويا في علم الاستحقاق وهو الاتصال والصرر ولهذا لو كانت الدار بين اثنين لأحدهما الاكثر والآخرون الأقل  
 فاداباع صاحب الكثير أحد صاحب القليل كله ولو كان اعتبارا فملك لأحدهم ملكه قال رحمه الله تعالى في تفسيرا بالاشهاد  
 لا يباحق صعيص يظن بالاعراض ولا بد من الاشهاد بعد طلب المائة للاستقرار ولا به يحتاج الى اثبات طلبه عند القاضي ولا  
 يمكنه ذلك إلا بالاشهاد انظر الى اثباته وهو أن الاحتياج الى اياه إذا أسكر المشتري طلبه وأما إذا لم يسكر فلا يحتاج فعلى هذا يدعى  
 أن لا يظن بترك الاشهاد باليسكر مع أن الظاهر من كلامهم وطلسم ان ترك ذلك مطلقا وقت الاشهاد متقدم على وقت  
 الخصومة في اسكار وقت الاشهاد انكار الخصم طلبه وعدم اسكاره غير معلوم فادرك الاشهاد في ذلك الوقت فعمل رعيته فيه  
 بل يحتتم لأعراسه فلهذا يظن الشفعة بترك الاشهاد مطلقا قال رحمه الله في ذلك ما لا بد من الرضا أو قضاء القاضي في قوله وأما  
 القاضي معطوف على الواحد لا على الرضا لأنه بالنصف وقت الملك فها قبل الاحد يدعى ملك الدار ما حدث بين الامرين اما بالاحد  
 اداسلمها المشتري وصاه أو عكس الحاكم من غير أحد لأن ملك المشتري قد تم الشراء فلا يخرج عنه الشفيع الارضا أو حكم  
 الحاكم لأن الحاكم لا يملكه إلا أن أحد الشفعة قضاء القاضي أو حوط حتى كان للشفيع أن يبيع عن الاخذ إذا لم يشتري له غير  
 قضاء لأن في المصادر بأداة فائدة وهي ضرورة الحادثة معلومة للقاضي ويبين ملكه فإذا كانت تلك أحد الارسين لا يثبت له  
 فبأنشئ من أحكام الملك فله حتى لا تورث عنه ادامات في هذه الحالة لا يستحقها بالشفعة لعدم ملكه فيها والله تعالى أعلم

### باب طلب الشفعة

لما ثبتت الشفعة بدوى للملك شرعى في بياحه وكيفية وتقسيمه راد في المداينة والخصومة فيها وهو علمنا كان للخصومة في  
 الشفعة شأن مخصوص ومما قيل رائدة على سائر الخصومات شرعى في بياتها أيضا قال رحمه الله في بيان علم الشفيع بالبيع أشهدني  
 عجله على الطلب وهو طلب المائة وسمى بذلك عليه الصلاة والسلام الشفيعتلى وأنها لا بد منه لما بينا والشرط  
 أن يطلب إذا علم على الفور من غير تأخير ولا سكوت لأن سكوته بعد علمه يدل على رضاه بالمشتري فبطلت شفيعته إذا كان بعد  
 العلم بالمشتري والتمس لأن السكوت عما يكون دليل الرضا بالعلم ما إذا أخبر بمصره شهود يشهدهم عليه وإن لم يكن يعترضه أحد  
 يظن من غير اشهاد والاشهاد للحال والحد والطلب لا بد منه كيلا يسقط حقه فيما يبيع وبين الله تعالى ولحكم من الخلف ادخل  
 ولتلا يكون معرضا ورأيا وكون الطالب متصلا بغيره على الفور وهذا بعد عامة المتابع وررى هشام عن محمد بن التامل اني  
 آخر مجلس كالحبر لانه ذلك ولا بد من التأمل وهو اختيار الكرخي ومن المتابع وفي الخبر يدور هو وأصح الروايتين وفي  
 الغزالي الغنمية ولو سكت مكره لا يطل وكيفية الطلب على الصحيح أن يكون بلفظ الماضي أو المستقبل إذا كان لطلبه  
 منه طلب الشفعة وفي الظاهر بشعته على أن ذلك ملما ومن الناس من يقول طلبت وأحدثت طلبت شفيعته لأن كلامه وقع كذا

الابتداء والصحيح انه لا يبطل لانه ابتداء عرفا ولو قال بعد ما علمه الخبر الجدة أو لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم أو سبحانه  
 فله لا يبطل شفعته على ما اختاره الإسكندراني لان الاول جسد على الخلاص والثاني نكص والثالث لافتتاح الكلام ولا يدل شيئ  
 منها على الاعراض وكذا اذا قال من ابتاعها أو تمك بعث لانه يرغب فيها من دون غير وكذا لو قال حاص الله ولا يجب الطلب  
 حتى يجره حلان غير عبد الله أو واحد عدل أو رجل وأما ما لا ينفك فيه البرامس وحده فيشترط له أحد بشرى الشهادة هذا  
 قول الامام وعندهما يجب عليه الطلب اذا أخيره واحده أو كان أو عبد صغيرا كان أو كبيرا اذا كان الخبر حقا ولو أخيره  
 بشرى نفسه يجب عليه الطلب بالاجماع كيفما كان لانه حصص والعدد والعدالة لا تقتري الحصص قال رحمه الله فيتم على النافع  
 وفي يده أو على المشتري أو عند المقارن وهو طلب التقرير وفيه طلب ثالث وهو طلب الواحد ولا بد من هذه الثلاثة ولا بد من  
 الاشهاد في عدالة المشتري اليه لانه عند القاضي كالتقرير ولا يمكنه الاشهاد على طلب الموائمة طاهر احيى لو أمكنه ذلك وأشهد  
 عند طلب الموائمة بل بعد بصيرة الشهود والمشتري والبايع حاضرا وكان ذلك عند المقارن يكفي ويقوم ذلك مقام الطلبين ذكره  
 شيخ الاسلام في العناية ولو باع الى أجل فسد فحمل المشتري الثمن جاز البيع وثبت الشفعة وكذا اذا باع الارض وصار ربح  
 ربح اختيار المريد والاصل الى الفطاف جاز أخذه بالشفعة فان لم يطلب بطلت واذا اشترى رجل من أهل البيت دارا من رجل في  
 عسكرة أهل العدل فان كان لا يقدر أن يبعث وكذا ولا بد من نفسه هو على شفعته ولا يصح ترك طلب الاشهاد وان كان يقدر  
 على ذلك ولم يطلب طلب الموائمة بطلت شفعته وكيفية هذا الطلب أن يهوى من المكان الذي يسمع فيه ويشهد على النافع ان  
 كان للبيع في يده أو على المشتري أو عند المقارن فاذا فعل ذلك استقرت شفعته وانما يصح الاشهاد عدولا الثلاثة لان المشتري  
 والبايع حصص في المالك والبايع وأما عند المقارن فله ان يفتقر به ولا يكون البايع حصصا بعد تسليم المبيع الى المشتري لعدم المالك  
 والبايع ولا يصح الاشهاد عليه بعد ذلك ذكره القدوري والناطقي وذكر شيخ الاسلام انه يصح استحسانا ومدة هذا الطلب  
 بقدر ما يمكن من الاشهاد مع القدرة على أحد هؤلاء الثلاثة حتى لو تمكن ولم يطلب بطلت شفعته وان قصد الأئمة من هذه  
 الثلاثة ترك الأثر لأن كانوا جميعا في مصر حاضرا مستحييا لان نواحي مصر حلت كساحية واحدة حكاهم في مكان  
 واحد ولو كان بعضهم في مصر آخر أو في الرستاق وقصد الأئمة ترك الذي في مصر بطلت شفعته قياسا واستحسانا  
 سائر المكاين حقيقة وحكما وان كان الشفعين عانا يطلب طلب الموائمة حين يعلم ثم يفسر في طلب التدبير بقدر المسافة  
 لأحد هذه الثلاثة وصورة هذا الطلب أن يقول ان ولا ياشرى هذه الدار وأما شفعتهما وقد كتبت طلبت الشفعة وأطلبه الآن  
 أشهد وأعلى ذلك وعن أبي يوسف انه يشترط تسمية المبيع وتحديد لانه طلبه غير معلوم لا يصح فالمد بين المطلبين لم تكن  
 لطلبه احتصاص بالسبع فلم يكن لها حكم حتى يقين المطلب وأما الثالث وهو طلب الاحتواء والتملك فلا بد منه أيضا لانه لا يحكم  
 به بدون طلب وسين كيفية هذا الطلب من قريب ان شاء الله تعالى وفي الهداية ويشترط الطلب عند سقوط الحياري الصحيح  
 لو ترك الطلب قبله لم تبطل شفعته وفي اخاتبة لو جرح على طلب الاشهاد ان كان النافع أو المشتري في العدة أو دار الحرب فان  
 مكسه أن يوكل بالطلب ويكتب كتابه ولم يفعل بطلت شفعته فان لم يمكنه التوكيل والكتاب لا تطل في فتاوى أبي الليث ان  
 اثبت شفعته عند القاضي فطلب الى السلطان الذي يولي القضاء بطلت شفعته وان كانت شفعته عند الباشا والسلطان وامتنع  
 الخاص من احصائه وهو على شفعته وفي الواو اذا أراد أن يفتتح الصلاة بجماعة ولم يذهب للطلب بطلت شفعته وفي الاصل  
 شفعين اذا علم بالسبع نعم اليسيل ولم يقدر على الخروج للاشهاد فان أشهد حين أصبح صح وان ترك الاشهاد حين أصبح  
 ملئت اليهودي اذا علم يوم السبت وترك الطلب بطلت شفعته وفي فتاوى أهل سمرقند الشفعين الجوار اذا ساءل أن يطلب الشفعة  
 القاضي لا راجاه فترك الطلب لا تبطل شفعته واذا ساءل النافع والمشتري ان الشفعين علم بالشراء منه أياما ثم احتلما بعد ذلك  
 الطلب فقال الشفعين طلبت من شفعتي وقال المشتري ما طلبت القول قول المشتري وفي الظاهر به لو قال المشتري علمت قبل ذلك ولم  
 للبايع والقول قول الشفعين وفي نوادر أبي يوسف وجه الله أقل الشفعين طلبت الشفعة حين علمت بالقول قوله ولو قال علمت أمس  
 للبايع أو كان البيع أمس وطلبته في ذلك الوقت لم يصدق الا بينة وهكذا ذكر الخصاص في أدب القاضي حكى عن الشيخ عند  
 أحد الشيعاني رضي الله تعالى عنه انه قال اذا قال الشفعين علمت بالشراء وطلبت طلب الموائمة لا يقبل ولا يثبت له لكن اذا قال

بعد ذلك علمت مند كذا وطلبت لا يصدق على الطالب ولو قال ما علمت الا الساعة يكون كاد ما طاعة في ذلك أن يقول لا بأس  
أخبرني بالشراء ثم يقول الآن أحترت هيكون صادقا وان كان أحترت في ذلك كمال الصعرة اذا لمعت في اصعب الليل واختارت نفسها  
وأرادت أن تشهد على ذلك يقول صحت الآن ولا تقول صحت نصف الليل واحترت هي فاما لا يصدق في احتيارها به نفسها  
ولكن يقول على نحو ما سبق ويكون صادقة في قولها الآن صحت وكذا يحسد في مقابل في نواذره وان كان الشيعي قد طلب  
الشعقة من المشتري في الوقت المتقدم ويعني انه اذا أقر بذلك محتاح الى البينة فقال أحترت وأما طلب الشعقة يستعان بقول  
ذلك ويحصل على ذلك ويستثنى في عيبه وان قال الشيعي كنت طلبت الشعقة حين علمت بالمبيع وأسكر المشتري ذلك وطلب  
الشيعي من المشتري ذكر في الماروفى وأدب القاضي للحصاة انه يحلف المشتري على نفي العلم انه ما طلب شعقة وانه ما طلب  
ولم يدكر فيه خلافا وذكره القبيح انه قول في يوسف وقال محمد بن جعفر الله تعالى أحاطه على البينة تعالى ما طلبت شعقة حين  
لمع الشراء فان قال المشتري للقاضي حلفه بالله لقد طلب هذه الشعقة فلما أصبح حساعة علم الشراء من غير ما حذر حلفه القاضي  
على ذلك وان أقام المشتري بستان الشيعي علم بالمبيع من زمان ولم يطلب الشعقة وأقام الشيعي بستانه طلب الشعقة حين علم  
بالمبيع والبيعة بستان الشيعي في قول في حبيفة وقال أبو يوسف البينة بستان المشتري في ما سوى في البينة رجة الله تعالى المشتري  
اذا أسكر طلب الشعقة فالتقول قوله مع عيبه بعد ذلك من غير علم صانع المبيع يحلف على العلم بالله ما تعلم ان الشيعي حين سمع  
المبيع طلب الشعقة وان أسكر طلبه عند اللقاء يحلف على الشك في سماعه قال رجة الله تعالى لا يسقط ما لا خبر به يعني لا يسقط  
الشعقة ما حذر هذا الغلب وهو طلب الاحد بعد ما استقرت شعقة ما لا يشهد وهذا قول الامام وأبي يوسف في ظاهر الرواية  
وفي العيني الفتوى على قول الامام وعن الثاني اذا ترك الخصامة في مجلس من مجلس القاضي من غير عدد طلبت شعقة وقال  
محمد بن أحمد في شهر من غير عدد طلبت شعقة لتغير احوال الناس في قسدا الاصرار والمغير ومحل الخلاف اذا أقر به بعد  
ولو كان بعد من مريض أو حرس ولم يمكنه الوكيل أو قاض لا يرى الشعقة ما لا يجوز في بلدته لا يسقط ما لا جاع وان طالت المدة  
لكونه لا يمكن من الخصومة في مصره وحده قول الامام ان حقه قد تقرر فلا يسقط ما لا خبر به بعد ذلك وما ذكره من الضرر يمكن  
دفعه فان يرفع المشتري الامر الى الحاكم فهو من الشيعي ما لا يشاء والترك على انه مشكل فيما اذا كان الشيعي عالما حيث لا يسقط  
ما لا خبر ولو كان ضرورة راعي لسلطت الادلة في الضرر بين أن يكون حاضرا أو غائبا وفي الكافي لو لم يكن في البلد قاض  
لا تمطل ما لا خبر ما لا جاع قال رجة الله تعالى فان طلب عند القاضي سأل المدعي عليه فان أقر ذلك ما ينشع أو يسكن أو يرهق  
الشيعي سأل عن الشراء فان أقر أو يسكن أو يرهق الشيعي قضى بهما يعني اذا تقدم الشيعي وادعى الشراء وطلب الشعقة  
عند القاضي سأل القاضي المشتري عن المار الى الشيعي من الشيعي هل هي ملك الشيعي أم لا وان أقر بها ملكه أو أسكر  
أو يسكن عن المدعي أو أقام الشيعي بستانه ام ملكه سأل القاضي المدعي عن الشراء فيقول الله هل اشتريت أولا فان أقر ما به  
اشترى أو يسكن عن المدعي أو أقام الشيعي بستانه قضى بهما يعني بالشعقة لشو به عنده وهذا هو طلب الاحد الموعود به وقد كرهنا  
سؤال القاضي المدعي عليه عن ملك الشيعي أولا عقب طلب الشعقة وأبى كذلك بل القاضي يسأل أولا والمدعي يسأل ان  
يقبل على المدعي عليه عن موضع الضرر من مصر ومحلها وحدودها لاداعي بها حقا فلا بد أن يكون معلوما لان دعوى  
المجهول لا يصح فان بين ذلك سأل هل قص المشتري الدار ولا لانه اذا يرضعها لم تصح دعواه على المشتري حتى يخصص النافع  
فادان ذلك سأل عن حصة شعقة وعن حدود ما ينشع فلا بد ان الناس يختلفون فيه فلهذا ادعاءه بسب غير صحيح أو يكون محجوما  
بغير فان بين سبنا ما لا يمكن محجوما بغير سألته انه متى علم وكيف صبح حين علم لا يمتطيل بطول الزمان وما لا عراض وما يبدل  
عليه فلا بد من كشف ذلك وسأله عن طلب القدر كيف كان وعن أشهد وهل كان الذي استشهد به عددا أقر من غيره أو لا فاذا  
بين ذلك كله لم يحل شيء من شروطه بمقتضى دعواه أو قبل على المدعي عليه وسأل كذا كذا المؤلف فاذا عر الشيعي عن البينة وطلب بين  
المشتري استخلفه القاضي بالله ما تعلم ام ملكه الذي ذكره ما ينشع به وهذا قول في يوسف لان الدار في يد غيره وبعد محمد يحلف  
على الشك لا به يدعي عليه استحقاق الشعقة بهذا العذر بعد ذلك سأل القاضي المدعي عليه فيقول هل اشتريت أم لا فان أكر  
الشراء قال للشيعي أقم البينة انه اشترى لان الشعقة لا تنحل الا بالشراء فلا بد من اثباته فانه لا يرفع عن اقامة البينة وطلب بين

المشتري استحقاقه ثلثه ما اشترى أو ثلثه ما استحق في هذه البشارة شعبة من الوجه الذي ذكره وهذا يحفظ على أصناف وهو قول الامام ومحمد والاول على الصحيح وهو قول أبي يوسف وأبي علقمة على الثالث لأنه حلف على فعل نفسه فإن سكت أو قرأ وأقام الشفع بنية قصي به لظاهره والحق باخيه وفي الخوارة قول المدعي عاينه هذه الدار يده وكلها ليست ملكه قال الاول والثالث لا يقضي لهم حتى يقيم البينة أو الملكة وعن الثاني إذا أقر باليد كان القول قول الشفع أصنافه ملكه قال رحمه الله يجوز ولا يلزم الشفع إحصاء الثمن وقت الدعوى يجوز بل يجوز له المدعى وإن لم يحضر الثمن إلى مجلس القاضي من قصي له ما يشاء بأمره بإحصاء الثمن وهو ظاهر الرواية وعن محمد أنه لا يقضي له ما استحق حتى يحضر الثمن إحصاء الطلب الشفع الشفعة وروعه إلى القاضي والسامى يؤجله لأنه أيام لقد انقضى فإن جاءه إلى هذه المدة والأصل شفعته وفي فتاوى في اللث الشفع إذا طلب الشفعة فقال المشتري خات البراهم وجد شفعته فكأن ملكه إحصاء البراهم في ثلاثة أيام والأصل شفعته قال المصدر الشهيد والمحاضرهما لا ينظر وفي الخاوي إحصاء السائل وفي جامع الفتاوى الفتوى اليوم على قول الخاوي أنه ثم ادفع القاضي القاضي له الشفعة قبل إحصاء الثمن وثله شري أن يحبس العقار عنه حتى يدفع الثمن إليه وبعد القضاء عنه القاضي محذوفاً أو دفع الثمن بعد ما قال له ادفع لا ينظر إلا ما جاع ثأناً كده له قضاء خلاف ما إذا أسر قبل القضاء بعد الاشتباه بعد محمد حيث يدل لعدم ما كده وفي الخوارة فإن صلب ما يحذر في الثمن يؤجله يوماً أو يومين أو ثلاثاً فإن سلم والا حصة القاضي حتى يدفع الثمن ولا يضمن القضاء بالشفعة وفي شرح الطحاوي احتصاصاً إلى القاضي يؤجل الشفع قدر ما يرى لإحصاء الثمن فإن أخصر في المدة قصي له والأصل شفعته كذا في الخلاصة وفي أسر شفعته مع المشتري الدار أو درهم من غيره ثم عاب الاول ما دعي الشفع على الخاص الذي هو المشتري الثاني والموجود له فأذكر الخاص فأراد الشفع عامة البينة قول أبو يوسف وخوصه فقام البينة عليه وقال لا يكون حصصاً ولا مقام البينة عليه لهما أن القضاء على العائنه هذا لا يجوز وفي حله حصصاً انطاع حتى العائنه قصد افلا يجوز بخلاف ما إذا صدقه لأن الأقرار شفعة قاصرة فلا بد من قصي به قال رحمه الله يجوز ما هم الدائع لوي يده يجوز يعني للشفع أن يخصم البائع إذا كان المبيع في يده لأن له بداعيته أصله فكان حصصاً كالمالك بخلاف المودع والمستعير ويجوزهما لأن يدهم ليست أصله فلا يكون حصصاً بل رحمة الله ولا يسمع البينة حتى يحضر المشتري فيبيع البيع عشده والعائنه على البائع يجوز لأن الشفع مقصوده أن يسحق الثمن واليد وقصي إقامه عمله فشرط حضور البائع والمشتري للقضاء عليهم ما به لأن لا أحدهما بدلائل شريكاً فلا بد من اجتماعهما لأن القضاء على العائنه لا يجوز ولا أحده من بدل البائع بوجوب فوائد المبيع قبل القبض وقوائمه قبل القبض بوجوب القبض لكونه قبل تمامه كما إذا هلك قبل القبض ولا يجوز الفسخ عليه إلا انحصار ما يحذر ما بعد القبض حيث لا يشترط حضور البائع لأن العقد قد انتهى بالتسليم وصار البائع أحدياً عن ما ثم وجه هذا لتسحق المد كونه أن يحول فصح أن يحول إلى الأصناف إلى المشتري لأن البيع قد فاءت لأحد قبل القبض وهو بوجوب القبض فقاماً بأنه انفسح بالأصناف إلى المشتري وفي أصل العقد مضى إلى الشفع قائماً عام المشتري فكان البائع ماعله وحاطه بالانحياز قبل العقد متجولاً إلى الشفع فلم يسحق أصله وإنما انفسح أصنافه إلى المشتري وبطريقه المحسوسات من رضى به إلى شخص فقدم غيره فأصابه هازي بسحقه لم يقص وأما التقص التوجه إلى الاول فتجمل الثاني وهذا اختيار بعض المشايخ وهو المختار وقال بعض المشايخ ينقل الدار من المشتري إلى الشفع بعقد جديد ولو كان بطريق التحويل لم يكن للشفع خيار الرقبة إذا كان المشتري راقباً ولو كان له رد العيب إذا كان المشتري أقر البائع من ذلك العيب والحوادث العديدة يقتضي سلامة المعتد عليه للشفيع ولم يرد من الشفع ما يدل خيار الرقبة والعيب ذلك والمراد ما بعد عيبان الثمن عند الاستحقاق وفي التار حامية عن الثاني إذا كان المشتري بقدر الثمن ولم ينص الدار حتى قصي القاضي للشفع بالشفعة فيه قد الشفع الثمن للمشتري دلالة على المشتري وإن كان لم يبق الثمن ودفع الشفع الثمن إلى البائع فالله به على البائع وإدارد الشفع الدار في هذه الصورة يعيب فرد على البائع أو على المشتري قضاء فأراد المشتري أن يأخذ شرأته صح له وإذا أراد البائع أن يرد هاعلى المشتري يحكم ذلك الشراء والمشتري باختياره شاء أحدهما وإن شاء تركها وحكى في كتاب الشفع شراء المشتري أو لأنهم رتب عليه الأحكام بالشفعة قال رحمه الله يجوز لكل من الشراء حصص ما لم يسلم إلى المولى يجوز لأن الخصوصية فيه من حقوق العقد وهي إلى العائنه أصيلاً كان أو وكلاً ولهذا لو كن البائع وكلاً كان للشفع أن يخصمه ويأخذ هامة بحضور المشتري كما إذا كان البائع هو المالك إلا أنه إذا سلمها

الى الموكل لا بد لوكيل ولا مئة له ولا يكون حصامه فصار كالتابع فانه يكون حصامه سلمه الى المشتري فاداسمها اليه لم يبق له  
يد ولا مئة فيخرج من أن يكون حصامه غير انه لا يشترط للمصاء حصو والموكل لان الوكيل نائب عنه والاب والوصى كوكيل  
وطاهر العارية فانه حصم بالمسلم اقام البينة على الوكالة أولا شهادته اشتراطها الملائم وألا في جامع العتارى عن السابق فيه من اشتري  
دار او فقل عد عند البيع اشترتها لان واشهد على ذلك ثم جاء الشفع بطلها وحصم الا ان قيم البينة ان ولما وكاه حينئذ  
لا يكون حصامه الا الاصل اذا قل المشتري قبل ان يتحاشى في الشفعة اشترى بطلها وسلمها اليه ثم حصر الشفع ولا حصومة  
ببها ولو اقر بذلك بعد ما حصره لم يثقل منه ولو اقام البينة ثقل وفي المتي مثل ما في جامع العتارى وفي السراية وكيل باع دارا  
وقصده المشتري وكل الشفع النافع في أحداهى الشفعة لم يصح وفي الكا اذا كان التابع وكيل العايب والشفع أحداهما اذا  
كانت في يده ولو سلمه الى الموكل لا يطل ولا يأخذها منه وفي عتارى سرق دارا وكل رحا لبيع داره فباعها ثلث درهم ثم حط  
المشتري ما قدره ثم ومن ذلك الامر فليس للشفع ان يأخذها من الشفعة الا ثلث اه وفي التارحانية لو اشترى لغيره بغيره بغيره  
فهو حصم بالمسلم العين ان اشترها منه ولو قال الموكل والمشتري لغيره حصم بالمسلم لكان أولى لانه يشل الفصول والاب والوصى  
ويقبلان او كانه ليست بقيد فالرجح انه يجوز للشفع خيار الرضى وبالعيب وان شرط المشتري الجراء منه فله لان الاحد من الشفعة  
شراء من المشتري ان كان الاحد عند القص وان كان فله فهو من النافع ليجوز الصفقة اليه فينت له الخيار ان كاد المشتري  
منها ولا يسقط خياره رضى المشتري ولا بشرط الرءاء منه لان للمشتري ليس نائب عن الشفع ولا يعمل شرطه ورؤى يتي حقه  
اه فالرجح انه يجوز ان احتل الشفع والمشتري في الثمن فالقول للمشتري فله لان الشفع يدمى عليه استحقاق الاحد عند بقد  
الاول والمشتري يسكر ذلك والقول للمسكر عيبه ولا يتحاشى لان التحاليف عرف بالنص فيما اذا وحده الامسكار من الخاتين  
والدهوى من الخاسين والمشتري لا يدمى على الشفع شيئا ولا يكون الشفع مسكرا ولا يكون في معنى ماورد به النص فامتنع  
العيان اه وفيه طر من وجوه الاول قوله لان التحاليف عرف بالنص فيما اذا وحده الامسكار فيه ولا دعوى الامس جاب واحد كما  
اذا احتل المتبايعان بعد القص كما حصره في كتاب الدعوى الثاني قوله فامتنع العيان لا يجزى ان امتناع القينس ههنا  
لا يتم المطلوب من العارية ان يقول فلا يلدن به ليم العيان والدلالة وأطلق المؤلف رجحه الله فمثل ما اذا وقع الاختلاف فقل فيص  
الدرهم بقدر الثمن أو بعدها قبل التسليم الى الشفع أو بعدها لكن في التارحانية اشترى دارا وقصها وقد الثمن ثم احتل  
الشفع والمشتري في الثمن فالقول للمشتري اه ولو قال في بدل الدار لكان أولى لانه يشل الثمن والعروض لا يفرق بينهما اذا كان  
ثمن الدار دراهم أو دروسا كما أشار الى ذلك في شرح الطحاوى حيث قال اختلف الشفع والمشتري في قيمة العروص الذي هو  
بدل الدار فالقول قول المشتري ان اقاما جميعا البينة فالبينة للمشتري أي ما رى في التقي رحل اشترى دارا وقصها فجاء الشفع يطلب  
الشفعة فقال المشتري اشترى بطلها من يتي المين وقال الشفع ما قبل ولا بينة خلف المشتري وأحدها الشفع بالمين ثم قدم شفع آخر وأقام  
البينة على انه اشترى دارا فباعها فاداسمها الدار بمحملة ورجح الشفع الاول على المشتري بمحملة صحت حصة المص المين  
أحد الثاني ويقال للشفع الاول ان شئت فاعد البينة على المشتري من قبل المص المين في يدك والا فلا تتي لك ولو كان لها شفعان  
فقال المشتري اشترى بطلها من يتي المين وصدة الشفع في ذلك فالب ثلث جاء الشفع الثاني وأقام البينة انه اشترى دارا بمحملة فالب الشفع الثاني باحد  
من الشفع الاول فبها بما تبتين وخسبر ورجح الشفع الاول على المشتري بمحملة وفي العناية اشترى دارا فباعها الشفع وأحدها  
من المشتري بقوله انها ما قدره ثم رجح البينة انه اشترى دارا بمحملة فقلت بيبته ولو صدق المشتري أو لا فيبته على خلاف ذلك  
لا قبل اذا وقع بعد تسليم الشفع الى الشفع قال في الخاوى سئل على من أجد تارح على الثمن للمشتري والشفع بعد ما سلم المشتري الى  
الشفع قال لا يأخذها الا الرصا للمشتري وان شئت فاعاقله الشفع ثم بأحد بذلك وفي قاضيان اشترى دارا الكوفة فحطه بغيره  
فانصم الشفع الى القاضى يمر وان قصي له بالشفعة ذكرى الوادرائه ان كان قيمة الكوفة في المومعين سواء أعطاء الشفع الكرى  
حيث قصي له القاضى وان كانت القيمة متعاضلة فان كان الكرى الموضع الذى يريد الشفع ان يعطيه أعلى القيمة فذلك الى  
الشفع يعطيه حيث شاء وان كان أرخص ورصى المشتري بذلك أعطاء الشفع في الموضع الذى يكون قيمته مثل قيمته في موضع  
الشراء اه قال رجحه امة تعالى في وان رهاق للشفع فله يضى ولو قاما بالبينة بنة الشفع وهذا قول الامام ومحمد وقال أبو نوصب والشاذي

البينة بينة المشتري لانه امتدت الزيادة والقيمة للثمن لانه اذا اولى كادما احتلف المشتري والواقع والوكيل بالسراء مع الموكل في مقدار  
 الثمن أو المشتري من العدومن المالك التدمي فمن العدالمأشور وأما العدة فالعلة بينة مثبت الزيادة من فلت العدة كما سمع من  
 المدعي والمشتري لا يدعي على الشيع سبياً ولهذا لا يقع المأشور بالاساق فلم ان لا يصح منه فدل على ان طرحه على يد المدعي السبيع  
 كما قال أبو يوسف فلت الخواب أن المشتري وان كان مدعي عليه في الحقيقة الا انه مدعى صورة حبيب يدعي زيادة الثمن ومن كان  
 مدعى بصورة مجمع بينته اذا أقامها كفى للمودع اذا ادعى رد الوديعة وأقام عليه يدعى على ما عرف في محله وأما الخلف فربح  
 الاعلى مدعى عليه حقيقة ولا يجب على من كسب مدعى عليه صورة الأثرى للمودع اذا ادعى رد الوديعة على المودع وعمر عن امانة  
 البينة عليه فانه يجب الخلف على المودع لكونه بمسكرا للصانع حقيقة ولا يجب على المودع مع كونه في صورة المدعي عليه رد  
 الوديعة ولهما ان بينة الشيع أ كثر انما لا ملامة للمشتري وبينة المشتري ليست بلمة للشيع لتجبره بين الاحد والآخر ولا به  
 لأساق بين البنتين في حق الشيع لانه يمكن ان يعمل مما مالت التعتان في أحد المشتري بما يشاء فربح إلى الجميع  
 الا عند تعذر العمل بهما وهو نظير ما اذا احتلف المولى والعبد فقال المولى قتلته اذا أدت إلى العين فأتى حر وقال العبد قتلته  
 اذا أدت إلى العا فأتى حر وقاما البينة فالبينة العدم اما لا ملامة ولا به لانما يشتت التعليقان ويعتق العدم اعطاء أى المالكين  
 شاء بخلاف المسائل المتشبهة فان كل واحد من البينة لم يمتد حتى يبرهن كل منهما ولا يمكن الجمع بينهما حتى يأخذ بهما شاء لان  
 العدة الثاني يكون فسحا لا اولى في حقهما فلما عدل الجمع صر قال الترحيح والزيادة وبما نحن فيه لا ينعذر الجمع لانه لا يصح الاول  
 بالعقد الثاني في حق الشيع في أحد ماى العتدين شاء ولهذا ما عهده المشتري من غيره كان له ان يأخذ بهما شاء الثاني وان شاء الاول  
 وأما الوكيل مع الموكل فقد روى ابن جماعة عن محمد ان البينة بينة الموكل فلا رد والعرق على الطاهر ان الوكيل مع الموكل كالمائع  
 مع المشتري ولهذا يجري التحاليف بينهما وأما المالك القديم مع المشتري فقد ذكر في السرايا السعة بينة المالك القديم ولا رد ولا بين  
 سلما فبها العمل بالبنتين غير يمكن لان البيع الاول يسفخ الثاني فوجدنا التعارض فصرح بالي الترحيح والزيادة فان قامت مواجه  
 ظهور الصبح في الملك القديم وعدم ظهوره في حق الصبح والمال يقربهما فلت حتى الشيع تعاقب بالمارس وقت وجود البيع  
 الاول وأما حق المالك القديم لم يتفق بالعدالمأشور الاعد الاخراج الى دار الاسلام والاسراج الى الركن الا بالبيع الثاني فافترقا  
 وهذا يجب حفظها ولم يذ كر المؤلف والشارح الاختلاف بينهما في حق البيع أو البيع في المحيط فان المشتري اشترى ثيابا ثم  
 ألحقت به فلا شفعة لك في البناء وقال الشيع اشترى ثيابا جميعا فالقول للشيع مع بيبه على العلم ان المشتري يدعى عليه سقطة الشفعة  
 بعد ما أقر بثبوت حقه بالشراء وان أقام البينة فالبينة بينة المشتري عند الثاني وعند الثالث البينة بينة الشيع كما هو ولو قال المشتري  
 ما على الارض ثم وهبى الباء وقال الشيع بل اشترى ثيابا جميعا فالقول للمشتري وباحدة المبيع الاسماء ان شاء لانه لم يقر بشراء  
 البناء أصلا ولو قال وهب هذا البيت لطريقه ثم باع منى بقية الدار وصدقه البائع وقال الشيع بل اشترى الدار كلها فالبينة بطريقه  
 للمشتري واخذ الشيع بقية الدار لانه لم يقر بالشراء في ذلك البيت أصلا اشترى دارا وقصفا فالقول للمشتري أحدث فيها هذا البناء  
 وكذب الشيع فالقول للمشتري لان المشتري لم يعترف بشراء البناء والبقعة للشيع وكذا الحرف والزرع فان قال المشتري  
 أسدنت فيها السجل أسس لم يصدق وكذا فيما لا يتحدث مثله من البناء لانه يظهر كذبه بيقين ولو اشترى دارين ولهما شيع ملازم  
 فقال المشتري اشترى دارا بعد دار فان شريك في الثانية وقال الشيع بل اشترى بهما دفعة واحدة في بهما الشفعة فالقول  
 قول الشيع لان المشتري أقر بالشراء ثم ادعى ما يسقط الشفعة فلا يقبل قوله ولو قال المشتري اشترى الجميع وقال الشيع بل  
 اشترى نصفهما فالقول للمشتري وياخذ الشيع الكل أو يدع وفي الروايات عن أبي يوسف تصديق الدافع والمشتري ان البيع  
 كان فاصدا وقال الشيع كان جائزا فالقول للشيع كما هو اختلاف المتعاقبان في الصدقة والفساد القول قول مدعى الصحة وهذا اذا  
 ادعى الفساد باجل مجهول أو شرط فاسدا ما ان ادعى الفساد فان الثمن حر أو حرير فالقول قول مدعى الفساد وعلى قول الامام  
 ومحمد لا يجب الشفعة اه وفي المتن لو اشترى لها المبدورهم ورطل من الحر فهو على هذا الاختلاف وفي فتاوى الصلبي رحلان  
 تباهى ادارا فلب الشيع الشفعة محضهما فقال البائع كان البيع بينهما مواضعة وصدقه المشتري على ذلك لا يصدق على الشيع  
 الا اذا كان الحال بدلا على ما كان المنزل كبر أو بيع بجن لا يباع به مثله فينبغي ان يكون القول قولهما ولا شفعة للشيع اه قال رحمه

انه يجوز ادعى المشتري بما وادعى النافع أقل منه ولم يقص النفع أحداه الشفع عما قال النافع لان الامران كان كما قال النافع  
 فالشفيع بأحدهما وان كان كما قال المشتري يكون حط النافع على المشتري بدعواه الأقل وحط العصف بطهرى حتى الشفع كما يدعى ولان  
 تلك المشتري بأحباب النافع وكان القول قوله في مقدار النفع ما دامت ملائمة ما فيه الشفع ولو كان ما ادعى النافع أكثر  
 مما ادعى المشتري بخلافه وأما ما لكل طهران النفع ما يقوله الآخر في أحدهما الشفع بذلك وان فسح النافى العتيد بينهما يأخذ  
 الشفع عما يقوله النافع لان النسخ لا يوجب سلطان حتى الشفع ألا يرى ان الدار اذ اردت على النافع يجب لا يطل حقه وان  
 كان الرد ههنا فالرجعة هي وان كان قص النفع أحداهما عما للمشتري بمعنى لو كان النافع قص النفع أحداهما الشفع  
 عما قال المشتري اذ ادعت ذلك المصلحة أو عييه على ما يدا لان النافع لا يستقيم بخرجه من البيت والحق بالاحاب لا تنهيه حكم  
 العتيد حتى الاختلاف بين الشفع والمشتري والاول فيه للمشتري ولو كان قص النفع عطر طهر فقال النافع نعت الدار ما لم  
 وقصت النفع بأحدهما الشفع بألف لانها ما بدأ اقرار الشفع تعلقت الشفعة به لا اقرار عند الدار النفع صحيح فقل قص النفع  
 وبعده لا يصح والنفع غير مقصور طهرا لان الاصل عدم القص فيبقى حتى يوحده ما يطله وقوله بعد ذلك قصت النفع يربط  
 انطال حتى الشفع لا بد اذ قص النفع من البيت ويكون أحيا ولا يقبل اقراره عند الدار النفع على ما يدا ولا يقبل قوله  
 قصت حتى الشفع لا يبرر به ذلك ان يحمل عليه أحيا حتى لا يقبل قوله عند الدار فبر عليه في أحدهما الشفع بألف ولو بدأ  
 بقص النفع فقل بيان النفع ان قال نعت الدار وقصت النفع وهو ألف درهم لم يثبت الى قوله في مقدار النفع لانها بدأ بنفسه  
 أو لأخر من البيت فصار أحيا قال في النهاية بطهر ما ادعى النافع الموصى اشتريت عما للميت على عريه فلان وهو ألف درهم وقال  
 العريه بل كان على الفادهم وقد أوفيتك جميع ذلك فالوصى يصح الالف ولا يثنى له على العريه ولو قال استوفيت منه ألف درهم  
 وهو جميع مال الميت عليه فقال الميت بل كان على الفادهم وقد أوفيتك السكك فالوصى ان يرجع عليه ألف درهم أخرى لا  
 لما بين قوله في قص الجميع صار أحيا ولا يقبل قوله من قص العتيد بعد ذلك وما يربط انه قص الجميع لا يكون أحيا فيقبل  
 قوله في بيان العتيد وفي المحيط ولو قدم رجل ساء الدار فاحتلها الشفع والمشتري في قيمة الساء والقول للمشتري مع عييه ولو أضاف  
 فيه فالبس للمشتري على قياس قوله وعلى قول تجدنية الشفع أولى ولو استحق بعض الدار وأعرف فقال المشتري بمى نصها  
 وقال الشفع نبتها فالقول للمشتري فالرجعة هي وحط العصف بطهرى حتى الشفع لاحت السكك والزيادة هي حتى يأخذ  
 مما بقي فلا يظهر حط السكك في حقه ولا يراى زيادة على النفع بعد عقد البيع حتى لا يلزمه الابداء ولا يسقط عنه شيء من النفع فيأخذه  
 بجميع المسعى عند العتد لان الحط لما التحق ماضى العتد صلا لى هو النفع ولا فرق في ذلك بين ان يكون الحط قبيل أخذه  
 بالشفعة أو بعده لو خرد الاتحاق في صورتين فبرجع الشفع على المشتري بالزيادة ان كان أوفاه النفع ولو حط بعض النفع بعد  
 تسليمه الشفعة كان له ان يأخذها بالباقي لانه تبين ان النفع اقل ولا يصح تسليمه بخلاف حط السكك حيث لا يلتحق بأصل العتد  
 لانه في التحق به كان حقه وبعده لا يثنى وهو قد شفعه لشفعة فيهما وكذلك ان زيادة الشفع ماضى العتد وانما لا يظهر في حق الشفع  
 لانه اسحق أحداهما المسعى قبل الزيادة فلا يملك اطلاقه بالزيادة ولا يتغير العقد كما لا يتغير شحبه بد العقد قبلما يلحقه بذلك من  
 الضرر قال في العتيد حط بعض النفع والزيادة يستوفيان في باب الزيادة دون الشفعة لان المراجعة ليس في التبرام الى زيادة ابطال حتى  
 مستحق بخلاف الشفعة فان في الزيادة ابطال حتى تمت للشفع باطلها عمارا فلو ان الحط يصح لمن باشر العتد ولو وكلا  
 حاه الصحنه والمرص كان الشفع دارا ولاوى المحيط حلاه قال ولو وكل رجلا ببيع داره فباعها بالنفع ثم حط عن المشتري ما يدرهم  
 وصم ذلك فالمرص ليس للشفع ان يأخذها اذ لا لال لان حله الوكيل لا يلتحق بأصل العتد وفيه أيضا لو طلب الشفع للشفعة  
 فسلها المشتري اليه ثم قد المشتري النافع النفع فهو به لالبائع حصة دراهم من النفع وقد قص المشتري من الشفع جميع النفع فلم  
 الشفع طالبة فليس له ان يسترد شيئا لأن الحقة ليست بحط لأن النفع صار عتدا لتسلم ولو وهب النافع حسن دراهم قبل قص النفع  
 كان للشفع ان يسردها منه لا ههنا فليس له ان يسترد شيئا لأن الحقة ليست بحط لأن النفع صار عتدا لتسلم ولو وهب النافع ورثة النافع بالشفعة  
 حط النافع عن المشتري في مرصه انما الحط باطل لان المشتري لم يملك الشفع لان الحط بطهرى حقه فكذلك وانه ولو حط  
 قبل الاخذ وتوفى على أحد المشتري فان أحد بطل وان ترك صم ولو لم يكن الوارث شفعيا ولكن أحداهما من المشتري توليته



أومرأته ثم خط عن المشتري في مرض موته صح الخا ويخط المشتري عن الوارث ما خط عنه وحصلته من الرخ في المراجعة  
لأن الخط وقع في بيع الاحدى لاحق للوارث فيه باع دارا بعائنه درهم وكرجلة فأحدها الشبيع همأتم خط البائع التده فوجد  
البائع بالكر عيارده وأخذ مثله واشترى ان يطيه الكر الذي قصه الشبيع وان كان المشتري ولا واردا لعائنه درهم وعمل  
ذلك الكرجلة المانع وسط هو عن الثاني ثم وجد البائع الاول بالكر عيارا درهم رجع بقيمة الدار على المشتري الاول والفرق ان  
البيع وان اصبح براد الكرجلة في الوصية ان الله تعذر في الاول انما بقيت الدار باحد الشبيع وحسن الكرجلة في التولية  
لم يتعذر فاحس بقيمة الدار قال رحمه الله **ع** وان اشترى دارا بغير أو عقارا أحدها الشبيع بقيمة وعنده لومثلا **ع** لأن الشفعة  
يملكه انما يملكه المشتري بمثل الشغل لا يملكه انما يكون مثلا لا صورة ومعنى كالتكبير والموروث والعمد في المقارب أو معنى  
لا صورة وهو ما عدا ذلك فيعتبر بذلك المثل كما في صمان العداوان فبا حده لا نه بدل لها ولهذا الواسر في عقار اعتبار باحد كل  
واحد منهما بقيمة الآخر وقد سألوا حاشا في قيمة العروس قال رحمه الله **ع** ولا محال لومثلا أو يصرف في عصى الاحل فبا حدها **ع**  
يعني باحدها الشبيع من المشتري في حال اذا كان الثمن مؤجلا أو يصرف في عصى الاحل فبا حدها عدا ذلك وليس له ان يأخذها  
في الحال فمن مؤجل وقال زفر والشافعي ومالك له ذلك لا نه يأخذ بمثل ما أخذ المشتري بصفته والا حل صفة الدار ولما ان الاحل  
يشت بالشرط وليس من لوازم العقد فاشترطه في حق المشتري لا يكون اشتراطا في حق الشبيع لتفاوت الناس فيه ولأن الاحل  
حق الخياط والدارين في الطالب ولهذا باع ما اشتراه بمن مؤجل فمراجعة أو تولية لا يشت الاحل من غير شرط ولو كان صفة له  
لثقت من ان أحدها من البائع فمن حال سقط الثمن عن المشتري لتحويل الصفة الى الشبيع على ما يباو رجع البائع على الشبيع  
وان أخذها من المشتري رجع البائع على المشتري فمن مؤجل وان احتار الا تطلو كان له ذلك وقوله أو يصرف عن الاحد ما اطلب  
فلا بد منه في الحال حتى لو سكت ولم يطلب بطلت شفعته عدا في حصة وعمد به كان يقول أو يوسف أو لا ثم رجع عنه وقال لا سطل  
شفعته انما خبر الى احوال الاحل قال رحمه الله **ع** ويؤجل الخبر بقيمة الخبر وان كان الشبيع دميما بقيته لومثلا يعني اذا اشترى  
دمي من دمي عقار اخر أو زر فان كان شفعيها دميما أحدها مثل الخبر بقيمة الخبر بر لا ن هذا البيع هذا الثمن صحيح فبا يبيعهم  
فاذا أصبح رب عليه أحكام البيع ومن حله الاحكام وحوب الشفعة فيستحق دميما كان أو مسلما خبر ان الذي لا يتعذر عليه  
تسليم الخبر فبا حدها نه لانهم ذوات الامثال والمسلم لا يقدر على ذلك لكونه ممنوعا من تملكه وعليه فوجب عليه قيمته  
كأذا كان في صمان العداوان والخبر من ذوات البهيح فيجب عليها قيمته ولا يقبل قيمة الخبر بر فهو مقام عياله لا فيقي هو  
لر حرير على المسلم تملكه بخلافه قيمة الخبر على ما عرف في صفة لا نقول انما لا يحرم عليه فاما كذا الشفعة فلا يصح الخبر  
واما اذا كانت بدلا عن غيره فلا يحرم وهو ما بدل عن الدار لا عن الخبر بر واعمال الخبر بر مقدار قيمة بدل الدار فلا يحرم عليه  
تملكه فاما ان المسلم المشتري قبل الاحد بالشفعة فان الشبيع باحدها بقيمة الخبر بر ولو كان شفعيها مسلما ودميما أحد كل واحد منهما  
الصعب بماد كرا من قيمة الخبر بر اشتراا للعص بالكل ولو أسلم الله في صار حكمه حكم المسلم من الاستداء فبا حدها شفعة  
الخبر بر والخبر بر كذا كان الثمن مثليا فيقطع قبل الاحد بالشفعة فانه باحدها بقيمة الخبر بر كذا احد والمساكن كذا في  
في جميع ما ذكرنا من الاحكام لا التزاما حكاما مدمقاه في دارا ولا فرق بين ان يكون المشتري دارا أو بعة أو كسبة فان  
الشبيع باحدها بالشفعة لأن ذلك الذي به اثبات اذا كان يعتقد ان ملكه لا يرول عمله ببيعة أو كسبة وان كان يعتقد  
انه يرول فكذلك ايضا لا نه بالاقدام على البيع صار معتقدا الخوار والذي اذا اذن بدينا بصفه تصرفه على مقتضى دينا  
وان كان في دينهم لا يجوز ولهذا لوزاها الياسمكم بدينا والمزبد لا شفعة له وطريق معرفة قيمة الخبر والخبر بر تسد صارا  
ولو أسلم أحد المتعاقدين والخبر بر مقبوض انتقص البيع لأن الاسلام يجمع قبضها ولكن لا تطل الشفعة لانها وحسب البيع  
ولا سطل ما تناقضا كذا اشترى دارا بعد ذلك المبدل القيس فان البيع ينتص هلاكه ولكن لا تطل الشفعة فبا حدها  
الشبيع قيمة العدا فيكون الثمن حرا أو خبر بر لا نه لو كان ميتة أو دما لا شفعة له في الاصل اشترى نصرا في من نصرا في دارا  
بينة أو دم ولا شفعة للشبيع اه ولم تعرض المؤلف لما اذا صار حلا ثم أسلم البائع والمشتري ثم استحق نصف الدار وحضر الشبيع  
فبا أحد النصف بنصف الخبر ولا يأخذ نصف الاحل ثم رجع المشتري على البائع نصف الاحل ان كان قائما وان كان هالكا رجع عليه

منعت قيمة الخل وفي الموسط باع المراد ارباعاً وقتل على الزدة أو على مدار الحرب بطل البيع ولا شفعة للشفيع وفي السباق  
 ولو أسلم المانع قبل الحق بدار الحرب باع البيع ولا شفعة للشفيع ولو كان الشفيع من تدفيعات أو قتل على الزدة أو على بدار  
 الحرب ولا شفعة لوارثه ولو كان المردم ملحق بدار الحرب ثم بيعت الدار كان لوارثه الشفعة وإن اشترى المشتاتن داراً وطحن بدار  
 الحرب ولم يبع على شفعته حتى يلبسها وإن كان الشفيع هو الحرفي ودخل دار الحرب بطلت شفعته وإن كان الشفيع مسلماً أو زبياً  
 قد دخل دار الحرب إن لم يعلم بالبيع وهو على شفعته وإن علم ودخل ولم يطلب بطلت شفعته وإن استرق المسلم داراً في دار الحرب وشفيعها  
 مسلم ثم أسلم أهل الدار فلا شفعة للشفيع وهما أصل تنص عليه المسائل يجب العلم به وهو أن كل حكم لا يتفرق إلى قضاء القاصي  
 ودار الاسلام ودار الحرب في ذلك الحكم على حد سواء وكل حكم مقتصر إلى قضاء العاصي لا يثبت ذلك في حق من كان من المسلمين  
 في دار الحرب بخلاف ذلك الحكم في دار الحرب بطريق الاول البيع والشراء وصحة الاستيلاء وهو لا يعتق وجوب الصوم والصلاة  
 فإن هذه الأحكام كلها من أحكام المسلمين وتحري على من كان في دار الحرب من المسلمين وبطريق الثاني الزا فان المسلم ادار في دار  
 الحرب ثم دخل دار الاسلام لا يقيم عليه الحد قال رحمه الله في وقية النساء والعريس أو بنى المشتري أو عرس أو كاهن قلعها ما يجزئ  
 بني المشتري أو عرس في الارض المشعومة ثم قصي الشفيع بالشفعة فالشفيع بالخيار إن شاء أحد هاتين وقية النساء والعريس فملوفاً  
 وإن ساء كلف المشتري قلعها في أحد الارضين فارة وعن أبي يوسف أنه لا يكاف القلع ولكنه بالخيار إن شاء أحد هاتين وقية  
 النساء والعريس فملوفاً وإن شاء تركه وبه قال الامام الشافعي ومالك لأنه ليس بشعدي في النساء والعريس نشوت ملكه فيه فالشراء فلا يعامل  
 بأحكام العدوان وسار كالموهوب والمشتري شراء فاسداً عند الامام وكذا دار عرها المشتري فإن كل واحد منهم لا يكاف بالعلم  
 لتصرفه في ملكه وهذا لأن ضرر الشفيع بالرام قيمة النساء والعريس أهون من ضرر المشتري القلع لأن الشفيع يحصل له بمقتضاه الفتن  
 عوض وهو النساء والعريس فلا يضر ضرر الم حصل للمشتري بمقتضاه القلع فتن وكان الأول أهون فكان أولى بالتعميل ووجه طاهر  
 الرواية أنه يبي في محل نفي به حتى مثلاً كدلت عليه من غير تسليم منه فينتقص كالراهن ادا بين في الرهون ولهذا انتقص جميع  
 بضرر المشتري حتى الوقف والمسجد والمقبرة بخلاف الموهوب على قول أبي حنيفة والمشتري شراء فاسداً لأنه لا يسلط من  
 المالك ولهذا لا ينتقص بضررها وفي الزرع المبيس ان يقطع الاما استصفاً فلا يتلغ لأن نهائيه وليس على الشفيع كضرر  
 مالكاً حرله يترك ما سرقه هان قلت الاسترداد عندهما بعد الشفاء هان حوار الاسترداد يملك به لا يكاف القلع بل يقتضي القلع كإني  
 الشفيع قلبه جو وإن يكون مراده قوله والمشتري شراء فاسداً احتجاح من أبي يوسف عن أبي حنيفة بجهته في حجية كما  
 أفصح به صاحبناه البيان وهذا بعيد والأوجه ان يقال ان أبي يوسف في النساء بعد الشراء الفاسد القول للمذكور والثاني كما قال  
 الامام كره في الايصاح فبعد ما ذكرنا خبراً عن الزخرفة وفي قاصيها ولو اشترى الرجل داراً وزرع فيها القروش شيء كثير كان  
 للشفيع الخيار إن شاء أحد هاتين واعطاه ما ارادها وإن شاء تركها قال في المحيط لأن نقص صفته لا يمكن وفيه نظر لأن المشتري اذ يبي  
 على الدار المشعومة كان للشفيع ان يقضي النساء وبأحد الطريق يعطيه ما ارادها وأحب بأن النساء اذا قلع له قيمة في الجله خلاف  
 الزخرفة قوله أو بنى أو عرس مثالي وليس يقيد للمال المحيط ولأن المشتري روعها رطبة أو كوماً أو مرقعة كسواء قل رحمه الله وإن  
 فعلها بالشفيع فاستحققت ربحاً فتن فقط يجزئ ان الشفيع إذا أحد الارض بالشفعة هي أو عرس ثم استحققت فكأن المشتري  
 الشفيع بالبيع فقلع النساء والعريس ربح الشفيع على المشتري إن أحد هاتين وعلى المانع إن أحد هاتين فتن ولا يربح قيمة النساء  
 والعريس وعن أبي يوسف انه يربح بذلك كالمشتري والفرق بينهما وبين المشتري ان المشتري ان الشفيع معزور من جهة المانع وسلفاً عليه من  
 جهته ولا عرور ولا تسليط للشفيع من جهة المشتري ولا المانع لأن الشفيع أحد هاتين حراً وطاردها بالخيارية المأسورة إذا استردها  
 المالك القديم من مالكها الحد يدينقها أو بالتمن فاستولدها ثم استحققت من يده وصمن قيمة الولد ربح عليه بما دفع له من  
 القيمة أو الممن ولا يربح قيمة الولد لأنه لم يعرفه بخلاف مالوك كل مشتري يربح معاً على المانع لأنه معزور من جهة قال رحمه  
 الله يجوز لكل الفتن ان خرمت الدار وحب الشجر يجرى يجرى أو اشترى أو صافها بئاء أو عرس فاهدم النساء من غير صرع أحد  
 يأخذها الشفيع لكل الفتن ولا يسلط من الفتن شيء لأنهم ما باعوا الارض بحد لا في بيعها من غير ذكر ولا في ما باعوا من الفتن  
 ولهذا ينبغي ان هذه الحالة مراعاة من غير بيان بخلاف ما اذا باع بعض الارض يفرق حيث يسقط من الفتن حصته لأن العاقل

بعض الاصل جدا اذا اهدم البناء ولم يبق له بقية ولا من الشجر شي من حطب أو خشب وأما اذا بقي شيء من ذلك وأحد المشتري  
ولامدس سقطت بعض الثمن فحسب ذلك لاما عين مال فأنه بقي بحسب عدد المشتري ويكون له حصة من الثمن ويقسم الثمن على قيمة  
البناء يوم العقد وعلى قيمة البقية يوم الاحد فبقوله حسب الشجر ليخرج الثمن اذا هلك من غير صرع قال في المار حايه ولو هلك  
الثمر من غير صرع أحد ولم يبق منه شيء سقطت حصته من الثمن بخلاف الساء وسباني ما حالقه فالرجحانته يجوز وخصة العرصة ان  
نقص المشتري الساء يجوز يعنى بأحد الشيع العرصة حصتها من الثمن ان تنقص المشتري الساء لانه صار مقصودا للاف ويقاها  
شي من الثمن ويقسم الثمن على قيمة الارض والبناء يوم العقد ونقص الاحي الساء بحسب المشتري وفي التنازحية لو لم يهدم  
المشتري الساء ولكن باعه من غيره من غير ارضه ثم حصر الشيع وهذا ينقص البيع وبأحد السك وكذا السات والحل  
قال رحمه الله يجوز ونقص الساء يعنى بالنقص للمشتري لان الشيع إنما كان بأحد الساء نظر في الشيع للعرصة وقد رالت بالامصال  
قال رحمه الله يجوز ونقص الساء انما هو في البيع مع غيره ان كان المشتري اشترى الارض  
مع الغير بأن شرطه في البيع أو أن عمره عند المشتري بعد الشراء لان الغير لا يدخل في البيع الا بالشرط بخلاف الحل والقياس ان  
لا يكون له أحد الثمن لعدم التبعية كالتنازع الموضع وفيما هو الامتناع ان الاصل حلقة صارته من وجه ولا يولد من البيع  
فيستري اليه الحى الثابت في الاصل كالبيعة اذا ولدت قبل الفرض وان المشتري ذلك الولد دعا لادم كدها وفي الحاية  
لو اشترى قرية فم اشجار ونخل ففقط المشتري بعض الاشجار وهدم بعض الساء حصر الشيع بأحد الارض وما لم يقطع  
من الاشجار وما لم يهدم من الساء وليس له أن يأخذها بالشفعة ويقسم الثمن على قيمة الساء والارض فما أصاب الساء سقط  
وما أصاب العرصة يأخذها به وينقص ما اشترى الذي أخذته وهذا هو الحل طاهر الزاوية قال رحمه الله يجوز وان حده المشتري  
سقط حصته من الثمن يجوز يعنى في الفصل الاول وهو ما شرعنا فيه بالشرط وسكان له فيسقط من الثمن بحسبه وان هلك ما فة  
مما رية فسلك لانه لما دخل في البيع صار أولا فسقط حصته من الثمن لغوائه وأما في الاصل الثاني فيأخذ الارض والحل  
بحسب جميع الثمن لان الثمن لم يكن موجودا عند العقد ولا ياتي من الثمن وكان لو وجد بقوله أو لانه سقط من الثمن في الفصل  
الثاني لان حال المشتري مع الشيع كحال المانع مع المشتري قبل الفرض ولو أكل المانع الثمر الحاد بعد الفرض سقط حصته من  
الثمن فكدها ثم رجع الى ما ذكر في الكتاب من انه لا يسقط شيء من الثمن لان الشيع بأحد الساء على المشتري وهو قائم عليه  
البيع بدون الثمن بجميع الثمن بخلاف ما ذكرنا من وجوده عند العقد لانه دخل في البيع قصدوا خلاف الحاد عند المانع قبل  
الفرض لانه حدث على ذلك المشتري فيكون له حصة من الثمن بالاشتراك وليس للشيع ان يأخذ الحى بعد الحاد في العاصين  
لرواى التبعية بالامصال قبل الاخذ والله تعالى اعلم

في باب ما يحب فيه الشفعة وما لا يحب

ذكر تفصيل ما يحب فيه الشفعة وما لا يحب به ذكر بعض الوجوب بخلاف ان البيع بعد الاحمال أو وقع في العس كذا في المعاي  
قال رحمه الله في الما يحب الشفعة في عقاره ذلك بعض دوما يجوز قوله في عقاره يشاؤل ما يهدم وما لا يهدم وقال الشافعي لا يحب  
فيها لا يقسم كذا في الرأى والجام والبر والطارق وهذا معنى على أصل عدده وهو ان الشفعة بحسب نوع ضرر رأسه والقسم عدده  
وهذا نوع ضرر سوء الشفعة واحترق بقوله بعض عماد الملك المصلحة في الشفعة لا يحب فيها قوله هو مال عماد ذلك بعض  
غير مال كالمزاج والصلح عن دم عماد والعق في الشفعة لا يحب في حده الاشياء على ما يهدم في ما لا يهدم الشفعة وقيل ماله  
أصل من دار وصيغة فله الامام الغارري ونقل الشراح هذه العقار كل ماله أصل من دار وصيغة اه وهو مطابق لتفسير الثاني ونقل  
الجوهري في فصل العين من باب الرأى العقار بالفتح الارض والبيع واسحل ومثله قولهم ماله دار ولا عقار والجمع صباع وفي وصل  
المالك من باب العين الضيقة العقار اه وفي كلامه احتلال لانه غير العقار ولا يما يشمل الاقسام الثلاثة الارض والبيع والحل  
ثم فسرها الشفعة بالفتح فلم يفسر الا حصص الاعام كجاري في الحديقة ويدخل في الحمام ما كان مركبا من مائة دون المصطلح كلقعة  
ويدخل في الرأى الحار الاسفل دون الاعلى لانه يسمى في الارض ولو اشترى أجرة فيها نصب وسلك نوحه فلا بد من استحقاق الاجرة  
والنصب بالشفعة دون السمك لانه منقول والنصب يشع في الارض وفي التنازحية وانما يحب في الاراضى التي تملك رها بها حتى

لا تحب في الاراضي التي خارج الامام السليمن بدفعها وزراعة وانما يحس خلق الملك في الاراضي حتى لو بيعت دار عسها دار الوقت  
 فلا شفعة لوارث ولا يتولى لعدم الملك كذا في المحيط وغيره وفي السراحيه رجل له دار في ارض الوقت فلا شفعة له ولو باع هو  
 عمارته فلا شفعة لداره وفي البحر بدلو رجل دار مسجدا او افرجه وجعل باله الى الطريق في بيعت دار الى من سب السجده كان  
 لوارث ولا يتولى لعدم الملك وفي المحيط وغيره ما لا يجوز بيعه في العقارات كالوقوف الخانات المسد فلا شفعة وذلك  
 عند من يرى حوز الوقت وفي المنسوط لو اشترى ارضها بشجر صغار فاشترى او بدوا ريع فادرك فلا شفعة ان باع ذلك بجميع  
 الثمر لانه لا يملك الارض اه قال رحمه الله في لاق عرض وذلك في بيع لا تحب الشفعة في عرض وذلك وقال مالك تحب في السمية  
 لانها سكن كالعمار ولما روي عنه عليه السلام انه قال لا شفعة الا في ريع وحائط ولا في الاحد السبعة نبت على خلاف  
 القياس ولا يجوز اخذ الموقوف به لانه ليس في معنى العقار وهذا الاستدلال فيه نقي فان ظاهره حصر ثبوت الشفعة في الريع  
 والحائط فدل ذلك على انشاء معنى الشفعة في غيرها من غيرهما والعروض والسكن فبره عليه ان مقتضى الحصر ان لا تثبت الشفعة  
 في عقار غير ريع وحائط كصير معالية مثلا وليس كذلك قطعا فكيف تحسبه قلت يمكن جعل الفرض على الفرض الاصل دون  
 الحقيقي فالنقص بالنسبة اليه ما لا ينافي الى جميع ما عدا ما عدا ما قبل قال في العاية اربع الباري والحائط والسكن واصل ما عدا حائطه  
 اه قال رحمه الله في بدو ريع وعمل بغيره لا عرصه في لاهما مقولان ولا تحب فيهما الا اديعا بالارض وان بيعا معهما يحسبهما الشفعة  
 بهما لا محال والعوض يستحق بالشفعة ويستحق به الشفعة على انه محارره وذلك اذ لم يكن طريقه عبر طريق السبل وان كان  
 طريقهما واحدا يستحق بالارض في الشفعة على انه حليط في الحقوق قال رحمه الله في بدو ريع جعلت مهورا او احره او بدل حلق او بدل  
 صلح عن دم عسها وعوض عتيق او وهبت لالعوض مشروط في لاق الشارع لم يشرع الملك بالشفعة الا بما يملكه المشرى به صورة  
 ومعنى او بمعنى بالصوره ولا يمكن ذلك اذ ان ملك العقار بهذه الاشياء لا يملكها مالا ولا يملكها بالحق بائنها الشفعين مثلها ان يملك  
 مراعاه شرط السرعة وهو ان يملكه بما يملكه المشرى به فيكون مشروعا وقال الامام الشافعي تحب فيها الشفعة فيما عداها شفعها  
 عند تعدد الاحد عليها بخلاف الهبة والعوض تعدد الاحد لالعوض اذ هو غير مشروط واما ما تقدمه من ان الشفعين يملكه بما يملكه به  
 المشرى من السبل لا بسب آخر وهو بالواحد كمن باع له سب آخر ولو زوجه بالبر مبرم ثم فرض لها عقار لم يملك فيهما الشفعة  
 لانه ثمن عسها مثل وهو متبادل بالصنع بخلاف ما لو باعها المتار عسها للثلث او للمسمى عبد القدر او بعده حيث تحب فيه الشفعة  
 لانه مبادل مال مال لان ما اعطاه من العقار بدل عسها يمتنع المهر ولو زوجه على دار على ان يرد عليه ألف درهم فلا شفعة  
 في جميع الدار عند الامام وقال التحب الشفعة في حصة الالف لانه مبادل مال مال في حقه ولهذا يستبعد بلفظ السكاح ولا بد بشرط  
 السكاح وهو يتناول معنى البيع فيه ما يع ولا شفعة في الاصل فكذا في البيع الا ترى ان المصارف اذا كان رأس ماله انا فاعز  
 ودرع المأثم لم يشترى بالمال في دار في حوز ارب المال ثم باعها بالدين فان ربح المال لا يستحق الشفعة في حصة المصارف بهما رأس  
 المال لان المصارف وكيل في حقه وليس في بيع الوكيل شفعة وكذا في حق المصارف وهو البيع كذا في العتابة قوله جعلت الدار  
 مهورا مثال حال في العتابة ولو قال صاحبك على ان تجعل هذه الدار مهورا لك واعطيتك هذه الدار مهورا فلا شفعة في الشفعين فيها  
 وقوله جعلت مهورا عسها ربح البيع ولو ما عدا دارهم مثلها او صلحها على دار او صلحها من دعوى حق على دار فبها الشفعة  
 والقول قول المصالح في قسمة ذلك اولى قدره وفي السراحيه صلح في دار ادعاء على مائة درهم وهو واحد لا شفعة فيها فان اقام  
 الشفعين الشفعة انما التي ادعاء عليه الشفعة وفي شرح النجاشي رجل تزوج امرأته ولم يسم مهورا ثم دفع لها دارا مهورا وفي  
 وجهين ان القول بالروح جعلها مهورا ولا شفعة فيها وان قال جعلها مهورا كقولها مهورا في المحيط لو صلح امرأته على ذلك  
 على ان يرد عليه المهر وكما لو روج على دار على ان يرد عليه المهر كما تقدم وفيه ايضا سلم دار الرجل في مائة قبر حطبة واستلم الدار  
 فلا شفعين احدها الشفعة ولو اقرها قبل ان يقص الدار بطل السلم ولا شفعة في الشفعين اه وفي العتابة لا شفعة في داره في بدل  
 عن سكن دار وسمه عند قيد بقوله لم يرد عند احتراز عن الخطأ قال في المنسوط ولو كان عن حياطة خطا في الشفعة ولو صلحها  
 عن حياطين احداهما عند الاخرى حلا ولا شفعة فيها على قول الامام وعندهما تحب فيها الشفعة فيما يخص حياطة الخطا ولو صلح  
 عن كفالته رجل ماله على دار ولا شفعة فيها لان هذا صلح مائل اه قيد بقوله لا عوض مشروط لا بد بشرط في العتابة

الشفعة في الحايبة وهب دار من اسان بشرط أن يوصه كذا ولا شفعة للشبيع مالم يثمنها و بعد التفاضل تحب الشفعة مثل  
 العوض ان كان ثلثا واذ بقيت منه ان كان قيميا وفي السماق وهب له عقارا من غير عوض بشرط في العقد ثم عوضه عن الدار  
 دار ولا شفعة في الحبة ولا في العوض وفي الاصل لو وهب شقفا مسجى في دار غير محجور ولا مشعوم على أن يوصه كذا فهو باطل  
 ولا شفعة للشبيع والجواب في الصدقة قاله اطها والعناية في الجواب في الحبة وأما الوصية على هذا الشرط اذا قل الوصي له ثمنات  
 فانه تحب فيه الشفعة قال في الكتاب اذا قل اوصت بداري لفلان فابعد درهم فعالم الوصي له قلت ثبت ان شفعة الشفعة وان قال  
 اوصيت ان يوصه لي على عوض ألف درهم فهو مثل الحبة بالشرط وان ادعى حقا على اسان وصالحه المسمى عليه على الدار والشبيع  
 أن يأخذ الدار بالشفعة كان المصلح عن اقرار أو انكار وفي الفتاوى العناية والعزل للمدعى في مقدار الدين في حق الشبيع وكذا  
 لو صالحه عن عيب على دار بعد القبض والقول للمصلح في نقص العيب ولو ادعى دارا في بدل حل وصالحه المسمى عليه على أن يعطيه  
 المدعى دراهم وترك الدار بغير ان كان المصلح عن انكار ولا شفعة للشبيع اه قال رحمه الله ولا يثبت بيعت اختيار البائع بخلاف  
 خيار البائع بمنع مروج المبيع عن ملكه ونفاذ ملكه بمنع وجوب الشفعة لان شرط وجوبها الخروج عن ملكه فاذا أسقط  
 الخيار أسقط الخيار عند سقوط الخيار ولان البيع اعماصا رسدا لا فاداة الحكم في ذلك الوقت ووجوب الشفعة تدعى على  
 انتماع حتى الملك بالبيع وهو يقطع حينئذ وان اشترى بشرط الخيار وحسب الشفعة اما بعد هما فاعطاه لان المشتري عكسها واما  
 عنده فلعرضه عن ملك البائع ألا يرى أن البائع اذا أقر بالبيع وأسكر المشتري تحب الشفعة فاذا أحدها الشبيع في الثالث  
 لم البيع بغير المشتري عن الرد ولا خيار للشبيع لان خيار الشرط لا يثبت الا بالشرط وهو كان للمشتري دون الشبيع وادابعت  
 دار بغيرها والخيار لاحدهما كان له الاحد الشفعة لان البائع لم يفرج المبيع عن ملكه اذا كان الخيار له ولم يفرج البيع لان  
 الاحد الشفعة نقص منه المبيع وكذلك للمشتري عند هاتين كان الخيار له لان المبيع دخل في ملكه عند هاتين لانه يصير بالاحد سحارا  
 للبيع فيصير حازة وتلك له المبيع ولا نصرا حتى يبيع غيره وذلك يكتفى لاستحقاق الشفعة كالأدوية والمكاتب اذ بيعت دار  
 بحجب دارهما وكذا اذا اشترى دارا ولم يرها فبيعت دار غيرها كان له أن يأخذها بالشفعة لان ملكه بها ثابت واذ احدث  
 المشعومة لم يسقط خيار لان خيار الرزق لا يبطال بصرح الانسلا فدلالة أولى فاذا حصل شبيع الأولى وهي التي اشتراها المشتري  
 كان له أن يأخذها بالشفعة لانه أولى به من المشتري وانس له أن يأخذ الثانية وهي التي أخذها المشتري بالشفعة اذ لم يكن متعده  
 بملكه لانه لم يملك سبب الشفعة في حقه وانس له لا يبيع له مملكه وبقاوت بيع الاخرى وان كانت متعده فملكه كان له أن يشارك فيها  
 بالشفعة فاذا جاء الشبيع الأول بعد ما أخذها المشتري الثاني بالشفعة كذا الذي جاء أن يأخذها بالشفعة وليس له أن يأخذ الثانية  
 بالشفعة وفي التحريم بدو لو كان للمشتري شرط الخيار لغيره فجاز وهو شفعيها في الشفعة ولو ناع عقار او شرط الخيار لغيره فامضى ذلك  
 البر البيع وهو شفعيها فلا شفعة له وفي الفتاوى ولو ناع بخيار ثلاثة أيام ثم زاده ثلاثة أخرى يأخذها الشبيع اذا انقضت المدة الأولى  
 قال رحمه الله ولا يثبت الشفعة في حق مع بقاء ملكه وبعد القبض وان كان يبيعهه لكن حق البائع باق وهو الاخرى انه واجب الدفع لدفع  
 البساق وطذا يحرم على المشتري انصرف فيه وفي اثبات الحق بقهره ولا يجوز واداسقط حتى الفسخ حال المنع من وجوب الشفعة  
 فتعجب وقوله البناء مثال لانه يقطع حتى البائع باخر المبيع عن ملكه المبيع أو غيره على ما تقر في البيع الفاسد  
 فاذا أخرجه عن ملكه المبيع كان الشفعة أن يأخذها بالبيعين فان أخذها بالبيع الأول أخذها بالقيمة وان أخذها بالبيع  
 الثاني أخذها بالثمن لان البيع الثاني صحيح واذ أخرجه عن ملكه بالهبة أو غيرها وعبر ذلك بقص تصرفه وأخذ قيمته  
 لما كرم اذ اذ بيعت دار بحسبها قبل القبض فالبائع الشفعة في المبيع لقاء ملكه فيها وان سلمه اعد الحكم له لا يمتثل فاذا بيعت بعد  
 النقص ه سترها البائع منه قبل أن يقضى له بالشفعة فطلعت شفعته فخرجها عن ملكه قبل الاحد فصار كاداءها بقره واذ استردها  
 بعد الحكم له ثبت على ملكه لم يدر بما يقيد بقوله بيعت ففسد البيع ان الفساد قارن العتد واستمر بعده قيد بانه لان الفساد  
 اذا كان بعد اعتاده صحيحا حتى الشفعة على حاله كذا في العناية واعتبر على هذا بانه لا يجوز أن لا يثبت المفسد في حق الشبيع  
 كي لا يلزم تقرير الفساد واذ انفتحت في حق المشتري كذا قلنا في خيار الشرط لا يثبت في حق الشبيع وان نفت في حق المشتري وأوجب



أما تسمى السهم أوله متحقق وقول أن لا سماع بالشرع العاقد وهو شرط الاعتناء عن حق ليس عال بل هو رشوة غيره  
 ومنع الاستماع وبما في الشرط وحكده إذا منع شفعه بحال الماء أو طهر ما من فيه أو اقل للمعجزة أحباري بأن أول الذين  
 لم يره أحباري ترك البيع ذلك فاحسبوا سقوا أحبار ولا شفع المال ولا كفاه للمعجزة في حاشية الشفعة في رواه في حاشية  
 لا بد من الكفاه ولا يجب المال هل في شرح الجامع الكبير إذا لم يحسب العوض سبحانه لا بد من شفعه كمال الكفاه وأما في  
 حق الشفع وسدس العوض معنى من ثمن سله والمكسول له لم يرض بقدر حخته عن الكفاه بل بعرض ولم يحصل له عوض معنى  
 قن الثمن سله له عوض أيضا فلا بد من شفعه في الكفاه اهـ هل الشرح والأصح أن الكفاه والشفعة معطيان ولا يجب المال فقد  
 بعوله صالح عن شفعه لا بد لو صالح على أحد نصف الدار نصف الثمن يجوز ولو صالح عن أحد بيت من بيتين لا بد لو صالح  
 ولا بد من شفعه لأنه لو لم يحصل له الأعراس غير أن الثمن يحسب له ولو لم يرض به من الخلف له شفع معجزة لبيع ابداء ولا بد من شفعه مع  
 الميسر سائر الشفع المشتري أو سأل أن يرضه ما هادى ذلك الثمن فقال نعم فهو وسام منه اهـ وفيه ما هو على يده وحاشية أحدها  
 ما ذكره المؤلف الثاني أن صالح على أن يأخذ نصف الدار نصف الثمن أو ثلث الدار ثلث الثمن فالحال جائز لا بد من شفعه ولو لم  
 يرض به لو لم يسأل له أن يأخذ نصفها غير معلوم وشيئا معلوما يسأل النسخ ولا بد من شفعه لأن هذا لا بد من شفعه على الأعراس وفي  
 الجامع صالح أحسب أن سله الشفعة على مال غلبت الشفعة لا مال له لأن مال الصالح على أن يكون الشفعة على مال غلبت الشفعة لا به  
 سقط حقه في أيام الأسمى بقاء معنى طلب الشفعة وفيه من فرقة ولو سألوا شفع الدار أو أحد هاهنا من أعراسه أو معادله  
 مع عاهه الشراء بطلت شفعته اهـ ولأنه تعالى علم هل رجحانه يجوز عوت الشفع لا المشتري في معنى عوت الشفع قبل الواحد  
 بعد الطلب أو قبله بطل الشفع لا يورث عنه لا بد من عوت المشتري وهل لا مال الشفعة في الدار لا بد من عوت الشفع أنه لا بد من معتبر  
 كاعتصاص وسر الرضا ميب ولما لم يرد حق وهو حق التملك وإنه محدد رأى وهو الصفة ولا يورث عنه خلاف اعتصاص لأن من  
 عليه الاعتصاص صار كالمالك في له الاعتصاص ولهذا حاز له أحد العوض عنه وذلك المعنى بقى بعد الموت يمكن أن يرد بخلاف الشفعة أنه  
 محدد رأى ولهذا لا يجوز الاعتصاص عنها لأن ذلك الشفع وبما أحده الشفعة بشعره أن يكون باعصا وفي البيع إلى وقت واحد  
 ما شفع لم يورثه حتى المثلث وقت الأحد ولا في حق الوارث وفي البيع فطلب لاه لا بد من شفعه بالمالك الحادث بعد البيع ولا بد من  
 بعد الأحد والمثلث لا بد من ثبوت المشتري لأن المشتري ما لم يرض بصف حخته وانما حصل الاقتال إلى الوارث فصار كما إذا اقتال إلى  
 غيره فصار حاشية ما قبله لا بد من الأحد في العاهه أو مات بعد قضاء العاهه له ما شفعه أو سله المشتري الإدارة فهي لورثته يأخذوها  
 ولا بد من الثمن في حق المشتري لأن حق الشفع مقدم على حق المشتري لأن عاهه العاهه أو وصفه في حق المشتري فله الشفع أنه يرضه كما  
 لو ما في المشتري في حياته لا يقال مع أصاصي حكمه فكيف يرضه لا بد قضاء مع عاهه لا بد من شفعه اهـ هل رجحانه يجوز وسع من شفع  
 به قبل القضاء لشفعة في معنى بطل الشفعة ببيع الدار أي شفع ما قبل الأحد ما شفعه لأن صواب استعجاله ودرال قبل القضاء  
 بالشفعة ولا بد من أن يكون عاهه مع الدار شراء المشفوعة أو لم يكن عاهه أو كذا أراء العزم لأن كل ذلك أسقط فلا بد من  
 على العلم كالشرق العناي ألا يرى أنه لا بد من المشتري ولو ما عاهه أي شفع ما قبل الأحد ما شفعه لأن صواب استعجاله ودرال قبل القضاء  
 المشتري بطلت شفعته لأنه لا بد من الأحد على الشراء أعرض عن الشفعة على هو بعد من الشفعة ومثله أن يأخذ هاهنا الشفعة بالبعد  
 الأول وإن شاء ما شفعه ما إذا أصرها هاهنا من غير أن يرضه فيها حق الأحد لأن شراء هاهنا لم يرضه أصر صاهه قال  
 رجحانه يجوز وشفعة لمن باع أو بيع له في معنى سله ما وكذا الأصل فيه أن من باع أو سله له وشفعة لمن اشترى أو اشترى له  
 كان له الشفعة لأن الأحد ما شفعه في الأول لم يرضه من حيث هو بالشفع لأن الشفع عليك لا بد من ذلك وبينها مائة  
 وفي الثاني لا بد من ذلك ل فيه سر به لأن الأحد ما شفعه في الشراء ولا فرق بين أن يكون ذلك من قبل الأصل أو أنوكل حتى  
 لا يكون له الشفعة في الأول ولا يورثه وفي الثاني لم يرضه ولو ما عاهه أو كذا أراء العزم لأن كل ذلك أسقط فلا بد من  
 بالشفعة ولو اشترى ما كان له المال الشفعة لم يرضه كذا ما عاهه في حق المشتري لا بد من الشفعة من قبله وشفعة لمن اشترى أو اشترى له  
 ملكه والخبر لا بد من الشفعة في الأول ولا يورثه في الشراء ولا فرق بين أن يكون ذلك من قبل الأصل أو أنوكل حتى  
 يرضه ما عاهه وإن مقدم هو على من هو بعد من الشفعة فهي قبله عند ترك سله من الشفعة والباقي ليس له أن يرضه المشتري

بالسمعة دار أخرى غير هاترك إلا أنه لما عاينها لم يصعبها ولا حدرتها وهاهنا عاينها على المشتري وفي التحري يدوس باع دواهم  
 وهو شيعة ما به السمعة اه والظاهر أنه من اشترى دارا ولا يحق أن قوله ولا سمعة على باع متكرر مع قوله بيع ما شفع كما تقدم  
 قال رحمه الله في لو شرط البائع الخيار ثالث فأحار فيه كالماتم في فان كان المشتري هو الذي حمل ذلك فأحار فيه كالماتم في وقد  
 يشاء قال رحمه الله في أو صمو البرك عن النائم في معنى إذا ضمن الشيع البرك عن البائع فلا سمعة لأن تمام المبيع إنما  
 كان من حيثة وليس له أن يضمن ما من حيثة وقد ساء قال رحمه الله في أو صمو البرك عن النائم في معنى إذا ضمن الشيع البرك عن البائع فلا سمعة لأن تمام المبيع إنما  
 تندم وفي فتاوى القسلي الوكيل بشرائه الدار إذا ضمن الدار وهي في هذه بطلب الشيع مع ما يأخذها منه فان كان سلم الدار إلى  
 الموكل بطلب من الموكل رأى حذمه لا يطلب من الشيع وفي جامع الفتاوى اشترى الوكيل خضر الشيع بأخذها من الموكل  
 ولا ينتقل إلى خضره الموكل ولو كان وكيلاً لا يبيع فأع حصر الشيع بطلب الشيع بأخذها من الموكل وفي جامع الفتاوى اشترى الوكيل  
 بالشرع لا تلك الاحد اه وفي جامع دار الشيع على قال المشتري لا حدها اشترى الدار لك فصدقه لا يطل حقه وان أقر بعد  
 ذلك أنه لم يضره لا بما يقاموت الشعة بالشرع أو ما اشترى المشتري الدار لسه أو ما اشترى المشتري الدار لسه أو ما اشترى المشتري  
 له كان له الشعة ولم يجر حذمه ما يطل إلا أن تلك الدار بالشرع طلب منه الشعة وزيادته لأن من يطل الشعة بطلب الدار بالسمعة  
 في الطلب الثاني فادامتها للخلع عام ذلك سمعتم الطلب والزيادة ولو قال المشتري حده الدار كلها كانت تلك ولم تكن لي ولا  
 البائع وأقال كست اشترى ناقص أو قال البائع وهما لك فصدقه بطلت شيعته ولو لم يصدقه على ذلك الشيع الاحد فله أن يأخذ  
 كلها بالسمعة لأن الشرع قد فصل من حيث الظاهر وبحث الشعة للشيعين بعد ما تمت طمان حيث الظاهر فصل حق المصدق  
 لتصديقه ولم يطل حق المكسب لا سيما صدقاً عليه وفي الواو ولو أقر الشيع قبل التصديق بالسمعة أن هذه الدار لعلان العائ  
 وانه لم يضره المبيع وقال المشتري هل لي بالماتم لم يطل سمعته وكذلك لو قال البائع وكنت صاحبه لا يبيع وقال الشيع لم يضره  
 صاحبه المبيع فله الشعة لأن قول الشيع لا يصدق في حق الشيعين وكان المبيع محكوماً بصدقه في حقه ما حار الشيع أن  
 يطل بصدقه وكذلك لو ادعى هذه الدار رجل فشهد لها الشيع فلم يبدل ثم باعها أو ادعى الشيع أن يأخذها بالسمعة ذكره  
 ابن جماعة ولو قال الشيع هذه الدار لي فإن أتت البعة والأخذت بالسمعة فلا شفعة لأدعى ملكها والشعة بالتك والبيع أن  
 بملك ما هو على ملكه والشعة حقه ولا يجوز أن يملك ما هو على ملكه كراهي سماعة عن أبي يوسف وفي المسائل المتقدمة  
 اعترف بكون الشيء على ملك غيره مختاراً بملكه فهو من هذا إذا علم أنه وكيل بالشرع وقد قدمنا حكمه وأما إذا لم يملك ذلك إذا قوله  
 وأسكر الشيع الوكيل فهو حصم ولا فائدة في هذه الخصوصية لا بالعلماء أو كذا كل حصص إلا حقوق العفد تنافي به فكذا إذا لم  
 تكن معلومة ولو قال المشتري قبل أن يخاصمه الشيع اشترى الدار لي وسلم ثم حصر الشيع فلاحصومة بينه وبين المشتري لأن  
 اقراره قبل الخصومة لا ينجح كذا كانت الواقعة معلومة ولو أقر بذلك بعد ما خاصمه الشيع لم تسقط الخصومة عنه لا بإقرار  
 حصم الشيع وهو بهذا الإقرار يرد إسقاط حقه في ملكه ولو أقر بصدقه قبل شرائه أنه وكيل بالشرع فلا يملك بصدقه  
 هذه البعة الخصومة عن حصم ورؤى عن محمد أنه قبل بصدقه الخصومة حتى يحصر المصغر والوكيل بطلب الشعة حصم  
 لأن الاحد بالسمعة يتضمن الشراء والخصومة والوكيل مباحنا الأعداء في حصة لا لا يبيع إلا براضا الخصم وعدمه ما جاز بغير  
 رضا الخصم وطلب الوكيل الشيع فعاد المشتري قد سلم الشيع لا يقبل وله وكذلك لو أراد بيعه بالمرط في طلب البعة ولكن  
 يؤمر بتسليم الدار إلى الوكيل ثم يبيع الموكل ويستحل له وصار كوكيل شخص الدين إذا ادعى الدين إلا من الموكل فإنه يؤمر  
 بدفع الدين للوكيل ثم يبيع الموكل ويستحل له ذلك ولو سلم الوكيل الشعة أو أقر بالتسليم عند القاضي حاز تسليماً لأن من  
 ملك الاحد بالسمعة ملك التسليم كذا في الأصول والصي ولا يجوز عند غير القاضي عدها وقال أبو يوسف يجوز ساعاً أن الوكيل  
 إذا أقر على موكله بالتسليم في غير مجلس الحاكم قبل لما يأتي في الوكيل الدار شيعان في كل دار فلا تسلمت شعة أحد هما لم يبي  
 أهمها هو وقال طاب الآخري لا ذلك حتى يبين لأن القاضي يحتاج إلى أن يقضي بالسمعة لأحدهما والتسليم على الآخر ولا  
 يحكم ذلك إلا بعد البيان وكل الشيع المشتري فأحدهما لم يبيع لأن الاحد بالسمعة شراؤه والواحد لا يبيع وكذا بالشرع من  
 الحابين وكذلك لو وكل البائع استحقاقاً لا يبيع أحد من حصم ويؤدي إلى التصديق الحق أو كان المبيع في يده وبعد





قوله انه يجوز ان قيل له ان المشتري وان سلم ثم ظهر انه غيره فله السبعة في تفاوت الناس في الاخلاق فمهم من رعت  
 في معاشه ومنهم من يحسن عفاه شرفه التسليم في حق العصى لا يكون تسليميا حتى غيره ولو علم ان المشتري ومن غيره كان  
 له ان يحدد غيره لان التسليم لم يوجد في حقه فالجحد في الجامع الصغير ولو بالبيع سلبت التسعة في هذا الدار ان كث  
 اشترى تسعة منك وقد اشترى غيرها من غيرك فليس يتسلم وذلك لان التسليم على التسليم بشرط وصح هذا التعليق لان تمام  
 التسعة اسقاطا حتى كالاتفاق فصح تعليقه بالشرط ولا يترك الا بعد وجوده قال صاحب العناية بعد ما نقل كلام محمد بن هارون  
 كاتري صاف قوله ولا يتعلق اسقاطه بالشرط الحار والعاقد اولى اه وقد يجب ما به فرق بين شرط وشرط مما سبق كان  
 من الشروط التي تبدل على الاعراض عن التسعة والارضا والحوار مطلقا وما ذكره من الشروط التي لا تبدل على الاعراض ولا  
 على الرضا فمما نقل قال رحمه الله يجوز ان يبيعها الاذراع على حبات التسعة فلا تسعة في بيع اذناع الدار الا ان يذراع في طول  
 الحد الذي على التسعة فلا تسعة لان الاستحقاق الحار ولم يوجد الاصل بالبيع وكذا لو وهب هذا القدر للمشتري لعلم  
 الاصل وهو وحيدية وفي النام الحار في هذا الباب نوعان نوع لاسقاطه بعد الوضوح وذلك بان يقول للتسليم انا يبيعها  
 منك وقال للتسليم نعم فتعادل تسعته وهو مكروه بالاجماع كذا ذكره شيخ الاسلام ودكره من الاثمة ان لا يكره اذا اراد  
 المشتري الاصرار بالتسليم وفي البيع قبل الاحتلاف قبل البيع امانته فمكروه بالاجماع وهو الاصح وفي العناية ونوع  
 مبيع وجوبه وقد احتلف المشايخ قالوا على قول أبي يوسف وعلى قول محمد مكروه وفي الدجيرة ومنهم من قال في التسعة  
 لا يكره الحيلة لمع وجوبه بالاحلاف وفي الخلاصة الحيلة لا تطال التسعة ان كان قبل الوضوح لا بأس به سواء كان التسليم عدلا  
 او فاسقا وهو المختار وفي صاوي الفصولي عن أبي بكر بن سعيد فعاد الحيلة بعد البيع مكروهة في الاحوال كلها وقيل البيع ان كان  
 الحار فاسقا يبايى به ولا يكره وقيل يكره في جميع الاحوال اه قال رحمه الله يجوز ان يبيعها تسعة فمما سبق ان يبيعها التسعة  
 للحار في السهم الاول فقط لان التسليم حار في السهم الاول والمشتري شرك في السهم الثاني وهو قسم على الجار ولو اراد  
 الحيلة يشترى السهم الاول بجميع الثمن الاذرعها والسهم الثاني بدرهم فلا ربع الحار في واحدة كثره الثمن وكذلك المسئلة  
 بالسعة احد قدر الذراع الاولى باقى مثل هذه الحيلة بان يبيع ما يبيع الحار بجميع الثمن الاذرعها ثم يشترى الباقي بدرهم فان احده  
 بجميع الثمن وليس له ان يحدد الباقي بدرهم لان يبيعها ما يبيع الحار في واحدة كثره الثمن وان حالفه كل منهما  
 الحيل لمسه ثم يجران معا وان حالف كل منهما اذا اثار لا يبيعها صاحبه وكل منهما وكيل ويشترط عليه ان يميز بشرط ان يميز صاحبه  
 وفي الصاوي ومن جملة ذلك ان يصدق نطقة معينة على المشتري من الدار بطريقة او يسلمها اليه ثم يبيع الباقي منه فلا يكون للحار  
 تسعة وفي الحلية والمشتري يصدق ثلث الثمن على البائع وهي واحدة سواء الا ان في الهبة من الاسمي ثلث الرجوع وفي الصدوق  
 لا يملك الرجوع ومنهم من يوجب حاشا تمامه يترافا الى حاكم يرى من المشاع فمما يحتل التسعة فيحكم بحوار الهبة ثم يبيع بقية الدار  
 منه فيكون الموهوب له تسعة ما على الحار ومن جملة ذلك ان يصدق ذراع من الحساب الذي هو متعلق بثلث الحار اه قال رحمه الله  
 يجوز ان ياتعاهن ثم يدفع ثمنها تسعة بالثمن لا بالثوب لان الثوب عوض عما في دمة المشتري ويكون البائع مشتريا  
 للثوب بعد آخر غير العقد الاول وهذه الحيلة مع الحار والشرىك لا يبيع ثمن العقار بمصاف قيمته وبعليه ما هو ما قدر قيمة  
 العقار غير انه يجب ان يتصرف البائع بذلك لانه لو استعفت الدار في ثمن الداراهم كلها في دمة البائع لوجوه ما عليه بالسعر وراثة  
 حصلت بطريق المقاصة ثمن العقار فاذا استحق ثمنه ليس عليه ثمن العقار فطلبت المقاصة ويجب على البائع ان يبيع كله  
 والحيلة فيه ان يدفع اليه بدل الداراهم الثمن ديار ثمنه قيمة العقار فتكون صرفا عما في دمه من الداراهم ثم اذا استحق  
 العقار ثمنه ان لا يبيع على المشتري فيعطى الصنف الا فرق قبل القمص فيجب رد الدار بالبيع ولا يبيع ولا يبيع من يخص بالجوار  
 وهذه لا وحيلة اخرى ثم الحار والشرىك ان يبيع بمصاف قيمته من الداراهم ثم يوفيه من الداراهم قدر قيمة العقار لا قدر  
 قيمة الدار بالبيع ثم يبيع به ديار الباقي فيصرف صرفا به فاذا استحق المشعور رد ما قص كله وبغير الدار بالبيع على انه بدل عن  
 العقار المستحق والدار بالمالان الصرف وان كان التسليم حليطى بعض المبيع فارد ان يبيعها من أحدهم واسقط التسعة من



الاول وى حق ماله حكمه وهو الفقص يحته مظهر عبارات الشارح انه ياحده سواء وقع في حاسب النار المشعوب بها ولا وى التحريد  
 عن الامام أن الشيع اعمالي احد المصنف الذى امام المشتري اذا وقع في حاسب النار المشعوب بها وى واقعات الناطق ان القصة اذا  
 كانت محكم فى قص القصة وابتان قال العبد الرشيد وى واقعاته والحار لا يقص علال ما اذا أحد أحد الشر يبين نصه من  
 النار المشتري وقام المشتري الشرى الذى لم يبع حيث يكون للشيع بقية لان العقد لم يقع من الذى قام به لم تكن القصة من  
 عام القصة الذى هو حكم البيع الاول من هو نص فى حكم ذلك فيقصه الشيع كما يقص بيعة وعقبته وى التحريد بخراسان  
 اشترياداروا وما شيعى وى ما شيعى ثالث اصحابها ثم جاء الثالث فله أن يقص القصة سواء اشتريها بقضاء أو بصير قضا اه  
 وأما ما لا يمكن للشيع يقص القصة في مثله الكتاب فيأخذ نص المشتري في أى حاسب كان لانه استحقته من النار والمشتري  
 لا يقصر على ابطاله فيأخذ وهو قول أنى يوصف واطلاق الكتاب يدل عليه وقدمنا قول الامام واطلاق الماتى صادق على ما اذا  
 قام الساع أو غيره وليس كذلك ولو اراد أو قام الساع لم من الاعتراض اه قال رحمه الله في العبد المأدوم الاحد بالثقة من سيده  
 كعنه يبيع اذ اباع رجل دارا والساع عد ما وى فى التجارة وعليه دس يحيط برفقه وماله فقام عدان واحد النار بالثقة وكذا  
 عكسه وهو ما اذا كان العبد المأدوم هو الساع فمولا له الاحد بالثقة لان الاحد بالثقة غير له الشر او شر ما أحد هاهنا صاحب جائر  
 اذا كان على العبد من لانه يملك اليد للعبد لكون المولى لا يملك ما يبعده المديون أو لكون العبد حتى به خلاف ما اذا كان  
 عليه من والعبد مانع لان يعمولاه ولا شفعة لمن يبيع له خلاف ما اذا اشترى لانه لا يبيع له وقد بينا ان من اشاع أو اشيع له لا يسلط  
 سمعته ولو قيد المديون لكان أولى قال رحمه الله في روض صايهم الشفع من الاب والوصى والوكيل يبيع ان الحل والصغير  
 في استحقاق الشفعة كالكبر لا استحقاقا في حقه فيقوم المطلب والاحد والسلم من يقوم مناهمه او هو الاب ثم يوصيه ثم اب الاب  
 ثم يوصيه ثم الوصى الذى نصه القاضي فان لم يكن أحد فهو على شفعته حتى يدرك وهذا قول الامام وأنى يوسف وقال عمرو و  
 هو على شفعته اذ ابلغ وعلى هذا الخلاف بطلان الشفعة بسقوط الاب والوصى عند العلم بالشرى للامام محمد وروى هذا ابطال  
 لحن الصي فلا يصح كالعوض عن القود واعتاق عده وبراءه عن يمينه ولا ن قصرهما بطارى والطرفى الاحديتين الا ترى انه  
 شرع لدفع الضرر فكان فى ابطاله الحاق الضرر به فلا يملك وطمان الاحد بالثقة في معنى التجارة بل هو عينا الأرى انه ماله  
 المال بالمال وترك الاحد شرك التجارة فيملكه كما يملك ترك التجارة لو يبعه اهل واحد بالثقة ثم باع من ذلك اهل رجل بعته  
 حار فكذا اداسه اليه بل أولى لانه اذا أحد ثم باع من ذلك الرجل بيمينه جاز كانت الهدية على الصي وى الاول على البايع أو  
 المشتري ولا ن هذا انصرف دائر بين الباع والضرر فيحتمل أن يكون الررك أبيع باقاه الخ على ملك الصي بخلاف المعوض  
 القود وما كرمه لانه ضرر محض غير متدد ولا به ابطال بصير عوض هذا اذ ابيعته بمثل قيمتها وان بيعت بأكثر من قيمتها بما  
 لا يتعاس الناس في مثله قيل حار التسليم بالايجاع لان الطرف متعين فيه وقيل لا يجوز التسليم بالايجاع وهو الاصح لانه لا يملك الاحد  
 فلا يملك التسليم لاحدى وان بيعت أو قل من فيها بحاجاته كثيرة فعد الامام لا يصح تسليم الاب والوصى ولا رواية عن أنى يوسف  
 قال في الهبة وتسلم ببيع التسليم على قول الامام لا يصح على قول محمد وروى بالاولى ولو كان المشتري هو الاب أو ماله كان له أن يأخذ  
 بالشفعة مالم يكن فيه ضرر طاهر على الصغير وكذا الواشترى لانه الصغير كان له أن ياحده بالثقة مالم يكن فيه ضرر طاهر وهو أن  
 لا يكون فيه عين فاحش فكذلك الاخذ والوصى كالا بى هذا الا انه يشترط في حقه أن يكون فيه مع الصغير طاهر حتى اذا كان  
 بمثل القيمة لا يجوز وكذا اذ باع من نفسه بمثل القيمة لا يجوز حتى يكون أكثر وى الاب يجوز اذ كان بمثل القيمة فهو مالم يكن فيه  
 طلبه أن يقول اشترى وأخذت الشفعة متصلا ولو باع كل واحد منهما مال الصغير وماله به ليس له أن يأخذ بالشفعة لانه ولا  
 للصغير ماد كرم ان من باع أو بيع له لم وان كان فى الشرع عين فاحش كان للصغير أن يطلب الشفعة اذ ابلغ وى الاصل الخ لم  
 وصحت لا فى من سته أشهر مدوق الشرع فانه لا شفعة لما الا أن يكون أبو مات قبل البيع ورث الخ لم عنه حينئذ يستحق الشفعة  
 وان حانت ما ولو لسته أشهر فصاعدا وى السعيا واذا كانت الشفعة لكبير وصغير ورجل وقد نعت سبه من الميت شر كهم في الشفعة  
 وان حانت لا أكثر من ستة أشهر اه وى التتمة واذا بيعت ما قبل من قيمتها فسلم الاب والوصى لا يصح والصغير على شفعته اذ باع  
 وى الاصل اذا اشترى الاب لمعه دارا وبه الصغير شفعه اذ لم يطلب الشفع للصغير حتى باع قياس قول أنى حجة لا شفعة للصغير ما

الوصى وهو على شفعته. ويحسب أن يكون الخواب في شراء الاب دار او امه الصعير شعبه على التفصيل ان لم يكن فيه ضرر ولو وقع ما كثر من القيمة عاين تعالين الناس فيه لا يكون للصعير شفعة ادا لمع وان وقع شراء الاسبا كثر من القيمة مما لا يتعاب الناس فيه كان للصعير الشفعة ادا لمع اه قال رحمه الله في الوكيل في المخرع طاعا على الاب يبيع الوكيل بالثراء تسلم الشفعة منه جميع والمراد بالوكيل هما الوكيل بطلب الشفعة أو المالك بالثراء وتسليمه الشفعة لجميع الاجماع وكذلك اسكنه عراصم بالاجماع والوكيل بطلب الشفعة إنما يصح تسليمه في مجلس القاضي عند الامام وعند أبي يوسف يصح في مجلس القاضي وغيره وعند محمد رفر لا يصح تسليمه أصلا لانه أتى بصداق من به فصار كالموكل واستيفاء الدين فأراد منه ولما أتاه توكيل بالثراء لان الاحد بها ثراء والوكيل بالثراء له أن يشتري وله أن يترك الشفعة غير ان أبا يوسف يقول هو وكيل مطلق فيصفه تصرفه مطلقا والامام يقول الوكيل بطلب الشفعة وكيل بالخصومة ولا تقتر بالخصومة في غير مجلس القاضي ولا يكون وكيل في غير مجلس الحاكم ولو أقر الوكيل بطلب الشفعة على موكله سلم الشفعة جازا فقراره عليه عند الامام ومحمد اذا كان في مجلس القاضي وان كان في غيره ولا يجوز له أن يبرح من الخصومة اه وقال أبو يوسف يجوز مطلقا وقال رفر لا يجوز مطلقا وقد قدمنا بعض هذه والله سبحانه ونعمال أعلم

### كتاب القسمة

مباحصة القسمة بالشفعة من حيث ان كل منهما ممن نتائج الحبيب الشائع لما ان أقوى أسباب الشفعة الشركة فاحد الشريكين اذا اراد الا تراق مع بقاء ملكه طلب القسمة ومع عدم اللقاء مع فوجد عند الشفعة وقدم الشفعة لان مقامها كان على ما كان أصل وهما يحتاج الى مهر فتنزع القسمة وتضربها وركنها وشرطها وحكمها وسدوم اوليها أمادليل المشروعية وهو قوله تعالى وثمنهم أن الماء قسمة بينهم وقوله تعالى هذه ناقة الحاشرب ولكم ثوب يوم معلوم ومن السنة ما روى أنه عليه الصلاة والسلام فتح حير وقسمها بين العائنين وعليه اجماع الامة وأما صيرها لالة فهو عبارة عن الانقسام كالقسمة للاقترار والاسوة لالائساء وأما شرعاً فسد كرها المثلث وأما كرها المثلث الذي يقع به الافراز وأما شرطها فتشاع لا لتبدل بمفعلة بالقسمة ولا يعوت وأما حكمها فتعين بصيب كل واحد منهما ممن نصيب الآخر كمالا انتفاعا وسدوم طلب كل واحد من الشريكين الانتفاع بصدقه على الخصوص وأما محاسبها ان أحد الشريكين يحصل له من صاحبه سوء الخلق وصيق العطن وقوة الرأس وليس له مخرج من هذه الامور الا ان يكون الى الانقسام وأما مفعلة فهي واحدة على الحاكم عند طلب بعض الشريكة قال رحمه الله في جمع بصيب شائع في معين كذا هذه مفعلة شرعاً لان ما من جزء معين الا هو مشتمل على الصيبي فسكان ما يقصده كل واحد من مفعلة ملكه ونصيبه ملك صاحبه فاد وقعت القسمة صار حصه صاحبه في واقع في نصيبه عوضا عما فاته في نصيب صاحبه قال رحمه الله في وتشتمل على الافراز والمبادلة وهو الطاهر في المثلث فيأخذ حصه حال عيبة صاحبه وهي في غيره فلا يأخذ حصه في القسمة تشتمل على تغيير الحقوق والمبادلة والتبديل هو الطاهر من ذوات الامثال حتى كان لاحد الشريكين أن يأخذ نصيبه حال عيبة صاحبه والمبادلة هي الطاهر في غير المثلث كالتياب والغفار والحيوان حتى لا يأخذ نصيبه حال عيبة صاحبه وان كان معنى الافراز طاهر في المثلث لان ما يأخذ كل واحد منهما مثل حقه صورة ومعنى فاسكن أن يجعل عين حقه في القرض والصرف والسلم لانه لو كان مبادلة لما صح في القرض قصص للافراق قل أحد العوضين ولا في الصرف والسلم طرمة الاستبدال فيهما لعل في الهية لمن قلت أليس ان محمد كرى آخر كتاب القسمة اذا كان رضى الذي مسلما وفي التركة جواربه يكره قسمتها ولو كان الزحاح في هذه القسمة لافراز يسي أن يجوز من غير كراهة فان الذي ادا وكل مسلما أن يقبض جواربه حقه لا يكره قسمتها وان غير كراهة قلت كره شمس الأئمة الخواص اذا كان في التركة خور لا يكره للوصى السلم قسمتها لان هذا افراز حصص ليس فيه شبهة للمبادلة وأما كره القسمة اذا كان مع الخمر الحجاز ير لان القسمة حينئذ تكون مبادلة وغيره من الشائع قالوا لا بل فكره قسمة التجور وحدها لان العمل بالشري في قسمة التجور وحدها يمكن بانماث الكراهة ومعنى الكراهة هاهنا ما بين الخلط المطلق والحرام المحض وأما كان معنى المبادلة في غير المثلث أظهر للتعارف ولا يمكن أن يجعل كانه أحد عين حقه لعدم المبادلة بينهما يقيين ولو اشترى دارا فاقسمها لايبيع أحدهما نصيبه مرابحة بعد القسمة ولك أن يقول ان القسمة لا تقرأ عن معنى الافراز والمبادلة في جميع الصور سواء كانت في ذوات الامثال أو في غيره لانها بطرالى البعض افراز وبالطر الى العص الآخر مبادلة واد كان كذلك فعالية الامر ان العص الذي يأخذه كل منهما عوض مما في يد

صاحبه وليس بمثل له يمين فلم يتحقق معنى الاقرار فيه بالطرف الى ذلك المعنى فلا يلزم منه أن لا يتحقق الاقرار فيه بالطرف الى  
 المعنى الآخر وهو كونه معن حقه في الجملة فثبت المساواة بين المادله والاقرار في غير ما هو المراد له بالمرحله الله وهو يجري متعدد  
 الجنس عند ما لم يعد الشركاء في يمينه يعني اذا اطلب بعض الشركاء القسمة بين الآتي على القسمة في متعدد الجنس سواء كان  
 من دوات الامثال أولا ولا يخفى في غير متعدد الجنس كالعلم مع الاول لما يسمي المعنى وفي غاية البيان قال في الفتاوى المعري القسمة  
 ثلاثا ابرام قسمة لا يحرم الآتي عليها كقسمة الاحسان المختلفة وقسمة غير علم الآتي كقسمة دوات الامثال كالتمثيل والموردون  
 وقسمة غير الآتي في غير المليات كالتياسس نوع واحد والقروا العلم والبيارات فلا يله حيار شرط وحيار روثا وقسمة حيار عيب وفي  
 قسمة الاحسان المختلفة ثمة الخيارات الثلاث وفي قسمة دوات الامثال كالتكليف ثمة حيار العيب دون حيار الشرط والروثا  
 حيار الروثا والعيب يشتركان في عشر شرط خلاف حيار الشرط وفي قسمة التماسس نوع واحد والقروا العلم ثمة حيار العيب  
 وهل ثمة حيار الروثا في رواية في سلبان ثمة وهو الصحيح وعليه الفتوى وثمة فيه حيار العيب من غير خلاف اه وفي  
 النسخة المعاصي لا يقيم الاحسان المختلفة قسمين ادا ابي بعض للشركاء بان كل يمين اهل وعلم وطلب أحدهم من القاضي أن  
 يجمع نصبه في الاول والقروا العلم والقاضي لا يقيم على هذا الوجه وفي الجنس المتحد قسمين قسمين مع طلب البعض بان كان  
 يمينهم مع كثيرة او اقل كثيرة وطلب أحدهم من القاضي أن يجمع نصبه في طائفة مع بعض القاضي ذلك اه وفي الهبة اعترض  
 على قوله بغير بان المادله معتد بها فكيف بغير واجب بان بغير دفع الضرر عن غيره كالمرم يحمس حتى يباع ما له بعض الدين  
 ولهذا لا يثبت حكم الضرر فيها حتى لو أخذ أحدهما الباروى نصبه فاستحققت الدار التي يبيعها لا يبرع على صاحبه شيئا سائما  
 اذا قص اه وطاهر المارة صادق طلب ما حاسب القليل والكثير وسيأتي تفصيله طاهر جملة في طلب نصيب قاسم روثا  
 بيت المال ليسم بالأحرى يعني يستحب نصيب قاسم روثا في بيت المال لان القسمة من حسن القضاء من حيث انهم يبيعون به قطع  
 المازجة فاشهر روثا القاضي ولا يسمعونه تدوالي العامة كقسمة القضاء والمقابل والمعنى فتكون كما يشي بيت المال لانه اعد  
 لمصالحهم كقسمة هؤلاء وفي الفتاوى وعبرها وبصا القاضي فادها وبخور القاضي أن يقيم نفسه ويأخذ على ذلك من المتقاسمين  
 أسرة وهذا لان القسمة ليست بمصاء على الحقيقة حتى لا يصر على القاضي مباشرتها واعماله التي يعترض عليه حرا لا في على  
 القسمة الا ان لها شأنا بالقضاء لا باستفادته اه قال رحمه الله في طلب نصيب قاسم روثا في بيت المال لان القسمة من حسن القضاء من حيث انهم يبيعون به قطع  
 قاسم روثا في بيت المال نصه وحصل روثا على المتقاسمين لان الدعوى لهم على الخصوص وليس بمصاء حقيقة حتى حال القاضي ان  
 يأخذ الأسرة على القسمة وان كان لا يجوز له على القضاء لا ترى انه لا يعترض عليه ان يقيم عليهم بالمشاركة ومما عرفت القضاء فرض  
 عليه ويقدره القاضي أسرة مثله كذا يلزم في أموالهم ويحكم بالزيادة والافضل ان روثا من بيت المال لانه ارفق وأبعد من  
 الشبهة وقوله بعد الدال روثا يعني يجب عليهم الأسرة على عدد الروثا ولا يتفاوت تفاوت الانصاء وهذا عند الامام كالمصنف يباه  
 عن قريب قال رحمه الله في روثا يجب أن يكون عدلا أمينا عالما بالقسمة لانه من حسن عمل القضاء لانه لا يضمن الاعتداء على  
 قوله والقدرة على القسمة وذلك بما ذكرنا قال تاج الشريعة في ذكر الامامة عند العداله وان كانت من لوازمها الخوار أن يكون غير  
 طاهر الامامة ورد بانها يلزم من ظهور العدالمطهر الامامة ورد عليهما ان المذكور العداله لا يطهرها فاستلزام ظهورها بطاهر الامانة  
 لا يقتضي استدراك ذكر الامانة فان قلت لا يجوز ان يراد بالعدالة طهورها كما أراد الامامة حتى يستعني بذكر العداله عن ذكر  
 الامامة بالكلية قلت طهر العداله من لفظ القضاء عبر طاهر لا يمين من لفظها وحده بدون القرينة واداه طهور الامامة من لفظ  
 الامامة الواقعة في الكتاب ابتداء طاهر العداله لا على عد ذكر الامامة في قال رحمه الله في روثا لا يتعين قاسم واحد ولا بد لثلاثين الحكم  
 ما راد على أسرة مثله ولهذا المعنى لا يغيرهم الحاكم على ان يستأخروه ولان القسمة فيها معنى المادله وهي نفس القضاء على ما يمينها  
 ولا حرج فيها ولو اوصلها واقتسموا حازماد كماله فيها معنى المادله الادا كان فهم صغير لان نصير فهم عليه لا يبعد ولا يلة  
 لم عليه قال رحمه الله في روثا لا يشارك القسمة يعني يجمعهم القاضي من الاشتراك كذا لا يقتصر على الس لان الأسرة تصير بذلك  
 عالية لا هم اذا استروا تراوكون وعدم عدم الاشتراك يتأدرون اليها حاشية التواتر في حصص الآخر بسبب ذلك والأسرة  
 على عدد الدال روثا على قول الامام وقالا على قدر الانصاء لانه مؤنة الملك فتقدره كاجرة الكيال والوران وحازم الدال رجل

الاطعام وعمل النوب المشترك وكثافة النار والحد والارن المتصود بالقسمه ان يتوصل كل واحد منهما الى الاتماع بصلته ومعه  
 صاحب الكنفه كثر فكثر مؤبه القسمه عليه كثر والامام ان الاجرة عقابه التغيير وانه لا يتعاوت ورر يصعب الحساب  
 بالعدل الى البليل وقد يعكس الامر اعتبار الكسور وتقدر باعتباره ألا ترى انه لا يتصور تغيير القليل من الكثير الا بما يبعده وفيما  
 يتعلق الحكم بصل التغيير لان عمل الاقرار واقع لهم حجة بخلاف ما ذكره لان الاجرة عقابه العمل وهو تتفاوت الاجرة تتفاوت  
 وروى الحسن عن ابي حنيفة ان الاجرة على الطالب للقسمه لانه هو المتع بالقسمه دون الآخر اهـ قل رحمه الله يجوز ولا يقسم  
 العاقر بين الوترين افرارهم حتى يرضوا على الموت وعدد الورثه وهما عند الامام ولا يقسم باعتراهم لان البديل للملك  
 والاقرار دليل الصدق فصار للمقول والعقار المشتري وهذا لانه لا مسكر لهم ولا يبيته الاعلى المسكر فلان فيه البه لا مسكر  
 لكه يذكري كتاب القسمه انه قسمه باعتراهم ليقصر عليه ولا يتعداه حتى لا تنقض أهبات أولاده ومدبره لعدم ثبوت مؤبه  
 بخلاف ما اذا كانت القسمه بالينة والامام اتمامه على الميت لان التركة مقاة على ملكه قبل القسمه بعدهم وصاياه بخلاف  
 ما بعد القسمه واذا كانت قضاء على الميت فلا بد من الينة وقديكن بان يجعل أحدهم حصا من الميت وغيره عن أنفسهم وأورد  
 ما به لا لأولية لاحدهم أن يكون مدعيها والآخرون أن يكون مدعي عليه وكلاهما محمول ولا قضاء مع الجهالة والتواحيب من القاضى ولا ية  
 التعميم تحصيل المتصود فترسع الجهالة بتسيمه ولان الوارث نائب عنه واقرار الخصم لا يمنع من قول البينة الا ترى أنه لو ادعى  
 انسان على الميت ديناً فافر به الوارث فقام المدعي البينة تقبل لانها تثبت الدين على الورثة كالهم ويراهم العرماء ولا كذلك اذا  
 كان ثبوته ما قار الوارث لانه لا يثبت الا في حصته خاصة وكذلك الخواب ولو قال مكن الوارث وصى بخلاف المقول لان في قسمته  
 نص الا انه يحشى عليه التائب وبخلاف العقار المشتري لان البيع رال عن ملكه بالتابع قبل القسمه فلم تكن القسمه قضاء على الغير  
 قل رحمه الله يجوز يقسم في المقول والعقار المشتري ودعوى الملك يعمى يقسم في الموروث المقول والعقار المشتري وفيما اذا  
 ادعى الملك ولم يذكري كيفية انتقاله اليهم قسم بقولهم من عرافة بينة أماني المتول والعقار المشتري فلما يباين المعنى والعرف  
 وأما اذا ادعى الملك ولم يذكري كيفية الانتقال اليهم فلا يباين في القسمه ماء على البهراهم لم يقر بالملك لغيرهم ويكون  
 مقتصر عليهم فيجوز ثم قبل هذا قول الامام وقيل قول السكك وهو الاصح ولعل الخامع الصغير بعيداً به لا يقسم حتى يقيموا  
 البينة على الملك لا احتمال أن يكون الملك في يد غيرهم اهـ قل رحمه الله يجوز وهذا المقار في أيديهم ما لم يقسم حتى يرضوا به  
 لهم اهـ يمي لو أقام رجلان بينة أن العقار في أيديهم ما لم يقسم حتى يرضوا ولو لم يرضوا عن القسمه يباينهم ما حتى  
 يتبا البينة أن العقار ملكهما لا احتمال أن يكون هو لغيرهما وهذه عبارة الخامع الصغير وما تقدم رواية القندوري وكلاهما في دعوى  
 الملك الطلق ومثل هذا لا يلقى بهذا المختصر قل رحمه الله تعالى يجوز وهو على الموت وعدد الورثه والدار في أيديهم ومعهم وارث  
 عائب أو وصى قسم بظلمه ونصيب وكيل أو وصى بتمضض صبيته يعني يقسم الوكيل نصيب العائب والوصى نصيب الصغير لان في  
 نصبه نظر الصغير والعائب ان حضر ولا بد من اقامة البينة عند الامام لما ينادى في هذه القسمه قضاء على العائب والصغير وعددهما  
 يقسم بقولهم كذا كبروا ويشهدان به قسمنا ما عترفوا بالحاضرين فان الصغير والعائب على حجة قال في العافية قوله في أيديهم وقع  
 سهو ومن الكتاب والصحيح وأيديهم لانه لو كان في العائب والصغير وسياً في أنه لا يقسم وأحيب ما به أطلق الجمع  
 وأراد به الشئ وفي الحانية هذا اذا كان العقار كله في يد الحاضرين فان كانت البهرا كلها أو شئ منها في يد العائب والصغير وطلب  
 هؤلاء من القاضي القسمه فله لا نسهم حتى يحصر أو يقيم البينة على الموت وفي الخامع انه لا يقسمه ولو أقام البينة ما لم يحصر  
 اهـ وأه دقوله قسم ان يلقى فعل ذلك قل في المحيط ونوقها غير قضاء لم تحر القسمه الا أن يحصر ويحبر أو مبلغ فيحبر فان  
 مات العائب أو الصغير فاجرو رثته عز عند الامام وقل محمد لا يجوز لانه مات من له الاجارة فطلت والامام انما اطلقا القسمه ما لو  
 احتجنا الى اعادة ثمنها فاجزأها أولى اهـ وفيه أيضاً ولو قسموا ما من صاحب الشرطة لم يجز لان القسمه لم تنقوص اليه لانه  
 فوض اليه امر الحبايات اهـ قل رحمه الله يجوز ولو كانت مرتين وعاب أحدهم أو كان العقار في يد الوارث العائب أو حضر وارث  
 واحد لم يقسم يعمى يعني لا يقسم المال المشترك مع عيبة بعضهم اما في الشراء فلان الملك اثبات ذلك حد بدسب مباشرة وهذا  
 لا يرد العيب على ناته ولا يصلح الحاضر أن يكون حصا من العائب بخلاف الارث لان الملك الثابت عيبه ملك خلافة حتى يرد

بالغيب فبما اشترى المورث ويصير مع مرور الشراء للمورث فانتصبا أحدهما حصصا عن الميت فيما بيده والأخر عن نفسه وصارت  
 القسمة قضاء حصرة للمتخلصين فيصحب القضاء بتقيام النسبة على حصته وفي الشراء قامت على حصصهم عاب فلا يقبل وأما إذا  
 كان العقاري في يد المورث العائيب فلا في القسمة قضاء على العائيب مراح الشيء من يده من غير حصص عنه ولا يجوز وكذا إذا  
 كان نصيبه في يده والباقي في يد الحاصر وكذا إذا كان في يده مودعه أو مستعيره أو في يد الصغير لأن المودع والصغير ليسا بمتخلصين  
 ولا فرق في هذا بين العائبة البينة وعندها في الصحيح اه فان قلت التمثيل في قولهم إذا كان شيء في يد الصغير أو العائيب يكون  
 قضاء مراحه من يده لأن قول هذا يستقيم إذا كان كله أو كان النصف الذي في يد الصغير أو العائيب رائدا على قدر حصته  
 أما إذا كان قدر حصته من الدار أو أقل فلا يسلو لأن فيه قضاء على الصغير والعائيب مراح شيء مما كان في يده بل يلزم انقضاء ما كان  
 في يده في صورة المساوي زيادة شيء عليه فيما كان في يد الحاصر من صورة النقصان اه وأما إذا حصر وارث واحد فلا بد  
 لا يصلح أن يكون محاصرا محاصرا فلا يصلح أن يكون مقاسما ومقاسما فلا بد من حضور شخصين على ما يباين أحدهما بظاهر الرواية  
 وعن أبي يوسف أن العاصي يصحب العائيب حصصا ونظام البينة ولو حصر صغير وكبير نسب وصياص الصغير وقسم إذا أقيمت  
 البينة وكذا إذا حصر وارث وموصي له بالثلث في الدار وظلما القسمة وأما البينة على الأثر والوصية يقسم لأن الموصي له  
 شريك في الدار فصار كواحد من الورثة فانتصب عن نفسه والوارث عن الميت ونسبة الورثة فصار كواحد أحصر وارثان ولو حصر  
 الموصي له وحده لا يقسم كونه في الحيرة وفي النهاية إجماعا لصاحبنا وصياص الصغير إذا كان حاصرا بخلاف العائيب وفي  
 المحيط ولو كانت مشتركة لشرائها أخرى فيها الميراثان مات واحد منهم لا يقسم إذا حصر النصف لأن الوارثان يقسم مقام المورث  
 في الشركة الأولى الشراء فيسطر على هذا الشركة الأولى فان كانت الميراثان يقسم الثاني مقام الأول وان كانت الشراء لا يقوم  
 صبيح بين حصته واحد صغير وامان عائشان وإثنان حاصران فاشترى رجل نصيب أحدا الحاصرين وطالب شريكه الحاصر  
 بالقسمة عند العاصي وأحضره عن القسمة فاقضى بأمر شريكه القسمة وحل وكلا عن العائيب والصغير لأن المشتري قائم  
 مقام البائع وكان البائع أن يطالب شريكه فكذلك من قام مقامه أرض بين رجلين فطلب أحدهما القسمة وقدمه إلى العاصي  
 فاني شريكه وقال بنت نصبي وأقام البينة على البائع لا تقبل البينة لرفع النسبة عنه لأنه لا بد من إبطال حق النسبة ما مات فعل بنية  
 المبيع فلا يتصور على الأنثى ولو كان على الميت بين لعائيب غير مستعير في حجب القاضي فدر الدين وقسم الباقي لأن التركة ملك  
 للورثة إذا لم يكن الذي يستعير إلا لأنه لا يقسم قدر الدين حتى لا يحتاج إلى نص قضائه وان كان الدين مستعرا لا يقسم لاهم  
 لأن ملك لم في التركة في هذه الحالة اه وفي التحريم ولو بين رجلين في أرض رجل ماله ثم أراد أقسمة الماء ومؤخر الأرض  
 عائب فلها ما ذلك فان أن أحدهما لم يحضر على القسمة وفي الأول لستل أو مكر عن قريب شاع بين أهلها رديها وقبور رديها  
 مقبرة ونصفها ملك يربدون أن يتحدوا ومقبرة قال أن قسمت القرية كلها على مقدار كل مبيع بآبارت وإن أرادوا أن يقسموا  
 موصعها لا يجوز وعن الحسن رجل اشترى من آخر نصف دار ثم أقسمة فله ان يقصها حازت القسمة فان استحق النصف  
 الذي في يد المشتري بطل البيع فيه والمشتري بالخيار إن شاء أحد نصف ما في يد البائع حصته من النصف وإن شاء ترك وإن استحق  
 نصف البائع بطل البيع فيه والمشتري بالخيار إن شاء أحد النصف من النصف الذي صار له بالخصص من النصف وإن شاء ترك ولو لم  
 يستحق شيئا من النصف الذي صار له لم يستحق النصف الذي صار له لا يشتري بطل البيع فيه وكان لا يشتري إن أراد نصف  
 ما باع البائع وبطل البيع في نفسه وكذا إن باع كل واحد منهم ما نصيبه ثم استحق أحد المبيعين الجواب فيه كالجواب فيما باع  
 أحدهما وهذا كله على قياس قول أبي يوسف وروى جهمالة تعالى وما أحد الحسن قال وفي قول أبي حنيفة أي الصغير استحق  
 حاز البيع في الآخر وله أن يبيع من الذي اشتراه منه قبل النقص ومن الأجنبي وفي المتن عن أبي يوسف إذا اشترى رجل  
 من أحد الورثة بعض نصيب ثم حصر أباي الوارث والمشتري وظلما القسمة فاقضى لا يقسم بينهما حتى يحصر وارث آخر غير  
 البائع ولو اشترى منه نصيب ثم ورت البائع شيئا بعد ذلك أو اشترى لم يكن حصصا لا يشتري في نصيبه الأول في الدار حتى يحصر  
 وارث آخر غيره ولو حصر للمشتري من الوارث ووارث آخر وعاب الوارث والبائع وأقام المشتري البينة على ثرائه وقدمه وعلى  
 الدار وعدد الورثة فان هذا على وجهين أحدهما أن كانت الدار في مدى الورثة ولم ينقص المشتري لم تقدر بنية المشتري على



الشراء من الغائب وان كان المشتري موصى وسكن الدار معهم ثم طلب القسمة عور وارث آخر غير السائق فاقام البيعة على ما ذكرنا  
 في القاضى بقسم الدار وكذلك ان طلعت الورثة القسمة دون المشتري فاقاضى بقسم الدار بينهم بنظامهم وحصل نصيب الغائب  
 في هذا المشتري ولا يقضى بالشراء وان لم يكن المشتري قبض الدار عزل نصيب الوارث الغائب ولا يدفع الى المشتري وان كان  
 المشتري هو الذي طلب القسمة وأتى الورثة لم يقسم لاني لا أعلم مال الكل ولا قبل يقبل على الشراء والسائق غائب وفيه بصاعص أبي  
 يوسف دار بين رجلين مانع أحدهما نصيبه وهو مشاع من رجل ثم ان المشتري أمر الدائع ان يتسلم صاحبه الدار ويقص نصيبه  
 فقامه لم يخر القسمة وإذا كان بين رجلين دار ونصف دار اقتسما على ان يأخذ أحدهما الدار ويأخذ الآخر نصيب الدار احرار  
 وان كان الدار أقل قيمة من نصف الدار والرحمة الله على ربهم القاضى بطلب أحدهم لو اتفق كل مصدبه في لاني فيه تكميل  
 للمدة اذا كان كل واحد منهم ينتفع بمصيبة هذه القسمة وكانت القسمة حقاً لم يوجب على القاضى اجابتهم قال في العباة يعنى  
 يقسم حبرا ومراة اذا كان من جنس واحد لان فيه معنى الاقرار لتفاوت المقاصد قال رحمه الله في ان نصراً الشكل لم يقسم  
 الا برصاهم في ذلك كما لو طلوا قسمة الشرا والرجى والحائط والحمام لان القسمة لتكميل المنفعة وفي قسمة غدا نوعيت ويعود  
 على موضعها للنقص ولان الطلب للقسمة متعبد برب بداد حال الصرع على غيره ولا يحسمه الحاكم الى ذلك لانه اشتغال عما  
 لا ينبغي بل بما يصير ويجوز بالتراضى لان الحق لهم وهم أعرف بتاحتهم لكن القاضى لا يباشر ذلك وان طلبوه منه لان القاضى  
 لا يشغل بمعاونة فيه لا سيما اذا كان فيه اصرار واماعة مال لان ذلك حرام ولا يعهم منه اه كلام الشارح لكن ظاهر  
 المقتان القاضى يقسم عند رصاهم وفي البياع والنجرة ذكر شيخ الاسلام ان القاضى لا يقسم ونص المشايخ قال يقسم  
 فظاهر ان في المشتري واثنين قال رحمه الله في ان اتفق البعض ونص البعض فله حصة قسم بطلب دى الكثير فقلنا في يعنى  
 يقسم بطلب صاحب الكثير كداد كره صاحب اخصاف ووجه ما ان صاحب الكثير يطلب من القاضى ان يبعه بالاتفاق عليه  
 وبيع غيره عن الاتفاق عليه وهذا من طلب الحق والانصاف فان له ان يبيع غيره من الاتفاق عليه فلهك فوجب على القاضى  
 ان يجيبه الى ذلك ولا يعتبر بصر الآخر لا به بدين يتبع ذلك غيره فلا يمكن من ذلك ولو طلب صاحب القليل مع لاني لا يتبع بحقه  
 مع لاني لا يتبع في طلب القسمة ولا يشغل القاضى بما لا يعيدود كرا الحصاص ان طلب صاحب القليل قسم وان طلب صاحب  
 الكثير لا يقسم وذكر الحاكم اجماعهم طلب القسمة يقسم القاضى والاصح ما ذكر الحصاص لان القاضى يجب عليه ايصال الحق  
 الى المستحق ولا يلزمه ان يجيبهم الى اصرار انفسهم ولم يتعرض المؤلف لما اذا كان كل واحد منهم لا يتبع قال في المتوسط بيت  
 بين رجلين اراد أحدهما القسمة واتبع الآخر وهو صغير لا يتبع به واحد منهما الا بترجيهما القاضى الى ذلك والاصح أنه لا يقسم  
 الا اذا طلب صاحب الكثير خاصة ومهم من صحيح ما ذكره الحاكم والاول اصح اه قال رحمه الله في ويقسم العروس من  
 جنس واحد في لان اعتبار المادية في المدة المالية يمكن عند اتحاد الجنس لاتحاد المقصود فيه فيقع تغييرا فيملك القاضى  
 الإحصار عاين ما قل رحمه الله في ولا يقسم الحبسين والحواهر في أما الحسن فلم يدر الاحتياط بينهما لان القسمة تقسم لاني لا تقسم  
 معاوضة فيعمل الراضى دون حرا القاضى ولهذا في التراضى وأما الحواهر ولان جهاتهما متفاحشة لا ترى أنه لا يصلح غير المولى  
 منها عوضا عما ليس بمال كالسكاك والخم وقيل لا يقسم السكران من الفحش والتفاوت ويقسم الصغار لانه التفاوت وقيل ان  
 اشترك جنسهما لا يقسم وان اتحد يقسم كسائر الاحدس وفي الغناية والقمقم والطبقت المتحدة من صرع معاوضة مختلفة الجنس  
 ولا يقسمه باحدا وكذلك الانواب المتحدة من القطن والكتان اذا احتلت بالصفة كالتقاء والجسنة والتقص كذلك وفي  
 مختصر حواهر زاده ولا يقسم السرح ولا العرس ولا المصحف وفي التجر يدلو اوصى لها انصوف على طهر عم وابن في صرع  
 أو بما ينظر من الغنم لا يقسم قبل الحرة والحلب والولادة وفي الحاية اذا كان بين رجلين ثوب بحيث لا يقسم القاضى بينهم ولو غير  
 بحيث واقتسمها طولا أو عرضا حازت القسمة قال رحمه الله في والرقيق والحمام والشرا والرجى الارضاهم في أما الرقيق فالد كور هنا  
 قول الامام وعندهما يجوز لاتحاد الجنس والتفاوت في الجنس الواحد لا يبيع التسمية كمال الابل والعنم ولهذا يقسم الرقيق في العبيدة  
 بين المائتين والامام ان التفاوت بينهما فاحش لتفاوت المعانيع الباطلة كالدهن والكيماة بخلاف سائر الحيوانات لان الاتفاق  
 به لا يشتمل الاشياء بسيرا وذلك معترف في القسمة الا ترى ان الله ذكر الاني من بني آدم جسدان مختلفان ومن الحيوانات جسد

واحد ولا يجوز القياس وقسمة العاشر بحرقى في الاحاسى ولا يلزم وهذا الخلاف جازا كان الرقيق وحدهم وليس معهم شيء آخر  
من العروس وهم كور فقط أو أضاف فقط وأما إذا كانوا مغلطين بين الذكور والامات لا ينقسم بالايجاع لان الذكور والامات من  
بنى آدم حسان لا اختلاف في العاشر وان كان مع الرقيق شيء آخر مما ينقسم جازت القسمة في الرقيق تنعاه لغيرهم بالايجاع وبغيرهم  
القصاى مثل العنق وكمن شيء يدخل مساوان لمجرد حوله قصداً أما الجلم والذر والرسى فلهما كمن الحاق الصرر بالسكر  
ولو اضمها الجلم والذر ما ضمهم حار ولكل واحد نوع منفعة بان يتحد صميمه من الجلم يتناول طليما جميعا القسمة من القصاى هل  
ينقسم ويقر بان في رواية لا ينقسم لانها ليست نوع منفعة وليس للقصاى ذلك لانه يكون سهواً بكمه وفي رواية ينقسم لانهم  
رسوا بذلك والذات اشرافى السكر لانه نوع منفعة كذا في المحيط وفي التارخاوية وإذا كانت قسمة ذر أو ثمر وليس معه  
أرض فإراد بعض السركاء القسمة فاهل الاقسام وإذا كانت أرض طاسرت قسم الارض وترك الشرب والقضاء والذر كالسكر  
وفي الخلاف ولكل مساهمة هناك كل يقدر بكل واحد منهم ما كان يحول أوجه من موضع آخر قسم ذلك كله فيما بينهم وفي الاصل  
لو كانت أجهاراً وأثار الارض محتاجة قسم الآبار والعيون والاراضى اه وفي الدواوير وقسم الثر الحاصل جاز لان التباين فيها  
قلل اه قال رحمه الله في دور مشتركة أو دار وصيفة أو دار وصاوت قسم كل على حدة أما الدور المشتركة فلهذا كونه الدور  
الامام ولا ينقسم الدور بهما في بعض ادا كانت في مصر واحد وكانت القسمة أصح لهم طم لانهم حسان واحد نظراً الى اتحاد الاسم  
والصورة وأصل السكنى حسان نظراً الى احتداد الاعراض وتعاوت السكنى وادامهم كل دار على حدة مما يتصور لقله نصيبه  
ولا دام ان الدور أحاس محفلة لا اختلاف في القصد باعتدال المحال والخير ان القرب من المسجد فكان اختلافاً جازاً ولا يمكن  
التعدي الى القسمة فلا يجوز جمع أصناف كل واحد في دار الا القراضى والاول والقر والعمر قسم كل جنس معاً مراد ولا يجمع بين  
الاحاس كاد كرماعلى الدور والمائل المسارقه كالنبوت والساحة كالدور لانه من البيت والدار فاحده حطه من كل واحد  
مهما والدور في مصر من لا ينقسم بالايجاع وأما الدور والصيغة والدار والحاوية فلا اختلاف الحسن د كره اخصاف وفي رواية  
الاصل ما يشر الى انه يجوز اه قال رحمه الله في صور العام ما يقسمه في أي يكتب على قرطاس ليمكنه جعله قالى في العناية يكتب  
أن نصيب فلان كذا وقلان كذا ان أرادوا وضع تلك الكاعدة الى القصاى ليقولوا اذ فرغ منهم بنفسه قال رحمه الله في رواية  
أي سوي على سهام السمة وروى ويزيل على يقطعه بالسمة عن غيره قال رحمه الله في رواية ويقوم الساء في لان قدر  
الساحة يعرف الدرع والمالية ما تقوم ولا بد من معرفتها ليمكنه الدسونة في المائتة ولا بد من درج الارض وقوم الساء قال رحمه  
الله ويرى كل نصيب نظراً بغيره وفي رواية لان السمة تسكمل المنفعة به تكمل لانه ادم بغير ربي نصيب بعضهم متعلقاً بصيب  
الآخر فيحصل الانفصال من كل وجه وهذا بيان الافضل فالدم يمرره أو لم يمكن حار قال رحمه الله في رواية يلقب الانصاء بالاول والثاني  
والثالث ويكتب أسماءهم ويبرع عن شرح اسمه أو أولاده السهم الاول ومن شرح ثانياً فيه السهم الثاني والثالثة في السهم  
فلو قسم الامام بلا فرقة حار لانه في معنى القضاء فبذلك الارام فيه وكيفية أن يطر الى أول الانصاء فيقدر به آخر السهم  
حتى اذا كان العقار من ثلاثة لأحدهم المصغر الاثنا عشر والثلاثون السدس حار لها أسدس لانه أقل الانصاء فيكتب  
أسماء السركاء في نطاقات ويجعلها سهم السدس ثم يحرقها حتى اذا شئت وهي مثل الصدقة يدلكها ثم يجعلها في كفة أو رءاه  
فيحرقها واحد ائمه واحد في شرح اسمه أو أولاده السهم الاول ومن شرح ثانياً فيه السهم الثاني ومن شرح ثالثاً فيه السهم  
الثالث الى أن ينتهي الى الاخير فان شرح أولي المثال الذي ذكرناه اسم صاحب النصف فان له ثلاثة أسداس من الخاب  
المنت بالاول وان شرح ثانياً كان له كذلك من الخاب الذي يلي الاول وان شرح ثالثاً كان له كذلك من الخاب الذي يلي  
الثاني وعلى هذا كل واحد منهم لا يلقا ليعلى الاستحقاق ما فرقة قمار وهو حرام ولهذا لا يجوز علماً أو استمطاراً  
دعوى السب ودعوى المالك وبين العتق والمطلقة لا مفعول لا يحصل الاستحقاق لان الاستحقاق كان ثانياً قبله وكان  
للاصاى ولأية الزام كل واحد منهم وأعمال القمار على وعملهم اسم لما يستحقون به ما لم يكن لهم قبل لا مثل هذه بل هذه مشروعة  
كما حرمته سبحانه وتعالى عن نوس وركيا عليهم الصلاة والسلام كما قال الله تعالى اذ يقولون أقلامهم أيهم يكمل الآية وقوله  
تعالى فسامهم فكان من المدحى الآية ولقاتل أن يقول بين أول كلامهم وآخره تدافع لاهم صرحوا أولاً مان مشروعية

استعمال الفرقة ههنا جواب استحقاق والعماس يأتي ذلك وقالوا آتوا ان هذا ليس بمعار ويسوا الفرق ينسب و من  
 السمار ود كرواله نظائر في الكتاب والسنة وعدل على انه لا يأنه العباس أصلا هو يقتضيه العباس أيضا فدل على انه  
 امة بخلافه يدخل في القصة الدراهم الامراضهم بمعنى جماعة في أنفسهم عفا فقلوا القصة وفي أحد الخاضعين وصل عن  
 الآثر فأرادوا حدهم ان يدفع عوصه من الدراهم والآثر لم يرض بذلك لم يندخل الدراهم في القصة لانه لا يشرى به فيها وقوت به  
 العدد في القصة لان دفعهم يصل الى غير المال للشرك في الحال ودراهم الآثر في القصة فحشيت عليه السوى وإذا كان أرض  
 وساء فمن الثاني انه يدفع باعتبار القصة لانه لا يمكن اعتبار العدد فيه الا بالقوى فان بعدل الساء لا يمكن الا بالمساحة والمساحة  
 هي الاصل في المديونات ثم رد من دفع الساء في نصيبه فسمه الساء أو من كان أو حود دراهم على الآثر فدخل الدراهم في القصة  
 ضرورة كالأح لا ولا به في المال ثم تلك القصة الصداق ضرورية بمقتضى البروغ وعن محمد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب بن مينا ساء به  
 من العروة وأداني فصل ولم يمكن تحقيق النسو به فيه بأن لم يبال العروة بغيره الساء فندخل الدراهم لان الضرورة في هذا العدد  
 فلا يترك الاصل وهو القصة المساحة الا للضرورة وهذا هو رأي رواية الاصل وفي المسألة ولو دفع القصة على أن يرد أحد ههنا شيئا  
 معلوما فدخلوا أن يكون المشتري دراهم أو دنانير أو مكيلا أو موزونا أو عروضا أو حوانا فان كان المشتري دراهم معلومة حار  
 بأن كانت مسروقة لتعدل الاصلاء فيجوز بالراسي وان كاس الازده مشروطة ليعم القصة على المعاملة فيكون نعمان كل  
 وجه وهو حائر براهم ما وان كانت الزبادة مكيلا أو موزونا لم يسم مكان الا بقاء لم يجر عدل الامام وعدهما عوروا لهما عند الدار كما  
 في السلم وان كانت الزبادة عروضا أو مكيلا أو موزونا لم يسم مكان الا بقاء لم يجر عدل الامام وعدهما عوروا لهما عند الدار كما  
 بغيره حار و بغيره لا يجوز ثم انه يدفع دور صري وكري وأندأ حدهم الكسرى على أن يرد على الآثر من دراهم مساه حار  
 وكذلك لو أخذ الكسرى من صديقه والصري من صديقه حار ولو افسدوا الساب على أن من أصابه هدارا ودرهما ومن أصابه هدارا  
 درهمين حار ولو افسدوا الاراضى على أن من أصابه شجر ونبق أو رصه فعليه بدعته دراهم حار ولو افسدوا على أن لا دهمها  
 الصامت والآثر للرخص والحاجس وانس على انه ان دق عليه شيء من الدس رد عليه نصيبه والقصة فاسدة اهـ دل رجاء امة  
 بخوان قسم ولا حدهم مسيل أو طر بن في ملك الآثر لم يشر في القصة صرفه من أن يمكن والافساح القصة بخلاف المصود  
 من القصة بتكميل المدة باقتصاص كل نصيبه وقطع أسبابه على حق المصير فإذا أمكن حصل المصود والام حصل من  
 انفسح والاستئناف لحي ضرر الاحتياط بخلاف المدح حيث لا يسع ولا مفسد اذالم يحكم المشتري من الاستعراق ومن مسيل  
 طر بن الساء لان المصود ملك الزفة ولا يشرط فيه الاتساع في الحال ولا كذلك القصة ولو دكر الحقوق في الوحدة الاول وهو  
 ما اذا أمكن صرف عن الآثر بأن هل هناك حقوقه كان الجواب فيه مثل ما اذا لم يقل مجموع مفسد صرف عنه أن يمكن كما عدهم الا  
 اذ اهل سده هذا ينظر به وشره ومسيله خيفة لا يصرف عنه لانه ثابت بالمع وجوه الاسات بخلاف المدح اذ اذكر فيه الحقوق  
 حيث يدخل فيما كان من الطر بن والمسيل فيدخل عند النصيب واحتشاق في ادخال الطر بن في القصة بأن هل دفعهم  
 لا يقسم الطر بن بل يبق مشر كامل ما كان قبل القصة ينظر فيه الحكم هل كان يدفعهم ان يسح كل في نصيبه قيم الخاكم من  
 سيطر بن دفع جماعةهم متكاملة للقصة وبخينة الاقرار من كل وجه وان كان لا يسقط ذلك دفع طر بن دفعي جماعةهم لتحسن  
 تكميل القصة ولا يرد الطر بن ولو افسدوا في مقتدوا عروصه جعل على قدر عرض الساب نظوه أي ارتفاعه حتى يخرج كل واحد  
 منهم حاشا في نصيبه ان كان فوق الساب لا يبادر به لان الساب اذ اطر بن متفق عليه والمخالف به رد على المعنى عليه في هذا الشر  
 كفاية في السؤل لو شرطوا أن يكون الطر بن في الدار على العاقبة حار وان ساهمهم في ارام مقسولة لان القصة على النوات  
 ما يراضى في غير الاموال الزبونية حائرة وان كان ذلك أرضا وقع قدر ما يتره نور لوقوع الكفاية في المروزيه كرحكمه وما اذا لم  
 يكن له طر بن في المحيط ولو افسدوا ارضه اذ اطر بن لا يدفعهم وقدر على أن يسح في نصيبه طر بن يقايمه لرحل دون الجوه حارت  
 القصة لانها لم تنصص عور متبعة وان لم يقدر يطر ان لم يعلم انه لا طر بن له فلقصة فاسدة وان علم انه لا طر بن له حارت القصة  
 لا يرضى بهذه القصة فلو في سكة غير ما دفعه افسدوا على أن يسح كل واحدا الى السكة حار ولا يجوز له لانهم تقصروا في  
 خاص عنهم ودوا الجار ولا ضرر على غيرهم في ذلك متصوره من قوم طريقة في دار الآثر وفسدوا فليس للسكن واحد أن

يفتح بانام المقصورة الى الدار واعلمهم طريق على مقدار الدار ولا يكون لهم حق المرور فيها سوى الطريق وان كان عيب  
 للمقصورة دار لهم وقت في قسمته رجل فأراد أحدهم أن يجعل الطريق الى داره في هذه المقصورة لم يكن له ذلك طريق مشترك بين  
 جماعة ليس لواحد منهم أن يفتح باب الدار أخرى لاحق لطريق هذه الطريق ولو اقتصموا مائة فاصماً أحدهم قراح والآسركم  
 والآخريوت حار مقاصمهم وإذا اقتسموا مائة فاصماً أحدهم قراح والآسركم ولو اقتصموا مائة فاصماً أحدهم قراح والآسركم  
 الاعشاب والثمار هي مقسومة والا يهي على الشريكة بينهما دار وفيها طريق لا تخر لا يعمها عن قسمته او يترك طريقه على عرض  
 الباب العظمى فان باعوا الدار والطريق وصاهم ضرب صاحب الدار على مثلي ثمن الطريق وصاحب الدار مثل ثمن الطريق لان الطريق  
 بينهم بالانذار لم يعلم قدر الانشاء فيكون الثمن بينهم بالانذار كما اذا كان رقبته الطريق لانهين ولا سخر حق المرور ومن مات منهم  
 ومعددت ورثته اعترقه حتى واحد وان لم يعرف ان الدار ميراث بينهما فالطريق على عدد الارض وقسمه الطريق على عدد  
 الرأس ولو كان فيها طريق من ناحية وطريق لا تخر من ناحية أخرى بعزل طماطريق واحدة والطريق الواحد يمكن للورور ولو  
 اقتصموا دار وفيها كسب سارع الى الطريق أو طوله لم يمس في درع الدار لان الظاهر ان كسب ليس طماحق القرار على طريق  
 العامة بل مستحق النقص ومستحق النقص كالمقصوس ولكم ما يقولون على من وقف على حيرة ولا يحسن في درع الدار بعد  
 قسمه الوالي ترك طريقا للامة فرأى الوالي بعد ذلك أن يعطى الطريق لواحد فيمنع بها ولا يصح ما هل الطريق حاران كاتب  
 المدينة وان كانت للسنتين لم يصر اه قال رحمه الله يحسب له علوسه من محرد علوسه من قسم كل على حدة وقسم بالقيمة وهذا  
 قول محمود عليه الفتوى وقال الامام والثاني يقسم بالنسبة لان القسم بالنسبة هي الاصل في المدروغ والكلام فيه والعدة بالنسبة  
 في أصل السكي كأي المرافق قال في السابعة وصورتها علوسه مشترك بين رجلين وسهله لا تخر وسهله مشترك بينهما علوسه لا تخر وسهله مشترك  
 مشترك بينهما والكل في دار واحد أو دارين قيد ما بهذا لتلايقال تسمية العلوس مع السهل خمسة واحدة اذا كانت السوت متفرقة  
 لا يصح عند الامام لعمدان السهل صلح لم لا يصلح له العلوس كالشرا والاصطبل والسر داب وغيره فصارا كالجنتين فلا يمكنه التعديل  
 الانا لقسمه وكيفية القسمة على قول الامام دراع سهل بدراعين من العلوس قال أبو يوسف دراع بذراع قليل أجاب كل منهما على عادة  
 أهل عصره وقيل هو اختلاف بينهم قال الامام لصاحب السهل مباح كثيرة لصاحب العلوس خمسة واحدة وهي مبيعة السكي  
 وأبو يوسف قال مما سواه في الاتماع وتفسير المسئلة على قول الامام أن يجعل عقابته مائة دراع من العلوس ثم ثلاثة وثلاثون وثلاث  
 دراع من البيت الكامل فثلاثة وثلاثون وثلاث من العلوس الكامل في مقابلة مثله من العلوس المجرد وثلاثة وثلاثون وثلاث من السهل  
 الكامل في مقابله ست وستين وثلاثين من العلوس المجرد فذلك تمام مائة ويجعل بمقابلة مائة دراع من السهل المجرد ستة وستين وثلاثين  
 دراع من البيت الكامل لان علوسه مثل نصف سهله ستة وستون وثلاثين من السهل الكامل بمقابلة مثله من السهل المجرد ستة وستون  
 وثلاثين من العلوس الكامل في مقابلة مثله وثلاثين وثلاثين من السهل المجرد فذلك تمام مائة وتفسير قول الامام أن يوسف أن يجعل  
 عقابته ثمن من السهل المجرد أو من العلوس المجرد قدر نصفه من البيت الكامل ويقابل نصف العلوس نصف السهل لاستواء العلوس والسهل  
 عنده ويجعل بمقابلة ثمن من السهل المجرد قدره من العلوس المجرد وقال محمود يقسم على قيمة السهل والعلو فان كان قيمتهما على السواء  
 يحسب دراع بذراع وان كان قيمة أحدهما أعلى من الآخر يحسب الذي قيمته أعلى على النصف دراع بدراعين من الآخر حتى  
 يستوي بالقيمة وفي الدجيرة فان قيل كيف يقسم العلوس السهل خمسة واحدة عدد الامام ومن بعده ان البيوت المتفرقة لا تقسم  
 فسمه واحدة لم تكن في دار واحدة فليس هو صريح المسئلة كما كان في دار واحدة والبيان في دار واحدة وانما يقسم عند الامام  
 رضي الله تعالى عنه وان كان في دارين بطريق الرامى فلهذا فيقي في النهاية بما سقى وعلم من قوله قوم كل على حدة ان الباء  
 لا يقسم بالدرع قال ان قسما دارا فانه يقسم العرصة بالدرع ويقسم الساء بالقيمة ثم هذا على ثلاثة أوجه فثارة بقسم الارض  
 بصين ويشترط ان من وقع الساء في نصيبه يعطى لصاحبه نصف قيمة البهاء وقيمة البهاء معلومة أو اقتصموا ذلك وقيمة الساء غير  
 معلومة فان اقتصموا الارض ولم يقسموا الساء فان اقتصموا الارض وشرط ان الساء كما تقدم فيكون يعامشروا بالقيمة وهذا  
 البيع من ضرورات النسمة فيكون له حكم القسمة فيجوز وان لم تعرف قيمة الساء واقتصموا كذلك حار استحصانا وبسطة  
 فيما حاله ثمن الساء وسه الاستحصان ان النسمة لاقت العرصة ولا حاله فيها ومن وقع في نصيبه يملك على صاحب نصف الساء

القيمة فيها ضرورة وان افسد الارض ولم يبق فيها البناء جازت القسمة ثم يتلك من وقع البناء في نصيبه نصف البناء بالقيمة لانه لا وجه لبقاء البناء مشتركاً لان صاحب الارض يصرفه به ولا وجه لدفع الضرر الا لتلك الارض وتلك البناء بالقيمة لانه اقل ضرر وامن لتلك الارض بالقيمة من غير رضا صاحبها كانه اذا افسد الثوب بملك صاحب الثوب الصنع دون صاحب الصنع كذا في المحيط ادا افسد الارض ولو وقع القسم في الارض لواحد والبناء لآخر قال دار بين رجلين فافسدهما على أن يأخذ أحدهما الارض والآخر البناء ولا شيء لهما من الارض فمضى على ستة أوجه اذا شرط على القسمة على أن يمين له البناء يكون. شتر يا صبي صاحبه من البناء مشتركاً على صاحبه من الارض فان سكتا عن القلع أو شرط ذلك فازت القسمة وان شرط العرك فالقسمة فاسدة كذا في السكاني وفي الدخيرة يجب أن يعلم أن الملك لا يقع لواحد من الشركاء بعض النسبة بل يتوقف ذلك على أحد معان اما القبض أو قضاء القاضي أو المعرفة اه وفي المحيط أرض ودار بين اثنين فاحدهما أحد الدار والآخر الارض على أن يرد صاحب الارض عليه عند اقيمته العوض بقيمة الدار أو العوض بقيمة الارض امان فباع صاحب الدار داره فاستحق على بيت والبيت والعلو عشر الدار برجع المشتري على الباقي بمائة عشر الدار وملك الباقي فان صاحب الدار برجع ستة عشر درهما وثاني درهم من قيمة الارض على صاحب الارض عبد الامام وقال أبو يوسف برجع بذلك في رقتها قال رحمه الله يجوز قبل شهادة العاقلين ان احتلوا كل واحد أسكر بعض الشركاء بعد القسمة استيفاء نصيبه فشهد القاسمان انه استوفى نصيبه تقبل شهادةهما سواء كانا من جهة القاضي أو غيره وهذا عند الامام والثاني وقال محمد لا قبل وهو قول الثاني وألا وانه قال القاضي وذكر الخصاص قول محمد من قوطي محمد انه عاش بعد اذ فعل نفسه ما فلا قبل كمن علق عتق عبده على فعل فلان فشهد بذلك المير على فعله وطماهم ما شهدا على الاستيفاء والقبض وهو فعل غيرهما لان فعلهما لا يغير لا غير ولا حاجة الى الشهادة على المير وقال الطحاوي ان قسما بالاحزة لا قبل شهادتهما ما لا جاع واليه مال بعض المشايخ لانهم يذهبون الى انهم عمل استوفوا عليه فكانت شهادة صورة ودعوى مسمى ولا تقبل قاضاهما لم يجرأ بهذه الشهادة الى أن يفسد ما سعى الا ان احصوا برافقها على ايمان العمل وهو التمييز وانما الخلاف في الاستيفاء فالتفت اليه لوليه فاقسم واحدا لا قبل شهادته لان شهادة الفرد غير مقبولة ولو امر القاضي ائتميه بدفع المال فيقبل قول الامين في دفع الحصان عن نفسه ولا يقبل في الزام الآخر ادا كان مسكرا قال رحمه الله يجوز لو ادعى أحدهم ان من نصيبه شيء يرد صاحبه وقد أقر بالاستيفاء لا يصدق الا بيمينه لان القسمة من العقود الارزمة والمضى للعلط بدعي حتى انفسح لفسه بعد عامه فلا قبل الانجحة وان لم يتم بيته استحل الشركاء لانهم لو أقر واحد بذلك فادأ أسكر واحلوا عليه ولنا قل أن يقول لو صح هذا الدليل لو صح تحليف المقر ادا ادعى المقر انه كذب في اقراره مع انه لا يحلف عند الامام ويحمد الخوارج أن يقال ان هذا ادا أقر المقر له أن المقر كذب في اقراره ولو لم يقر المقر له انه كذب في اقراره لم يملك ولا يظهر فيه أنه لو أسكر استحل كقولوا فيها نحن فيه لانه ادا أسكر كان مصادق في اقراره فادعوا من حلف منهم لم يكن عليه سبيل ومن سلك عن اليمين جمع نصيبه مع نصيب الآخر المدعى فيقسم على قدر حقوقه ما فيه قالوا ويصحب أن لا قبل دعواه أصلا لانه متناقض واليه أشار من مدعى شرط التحالف ان لم يشهد على نفسه بالاستيفاء ويشير بذلك الى انه لو شهد على نفسه بذلك لا يتحالفان لان دعواه لم تصح للناقض فادامع التحالف لعدم صحة الدعوى للناقض فكدها قال صدر الشريعة في شرح الرقابة بعد ان نقل ما قبل صاحب الهداية ويذهب الى آخره وفي المذوق وقاصيها ما يؤيد هذا اه قال وأما ما لا يوجب التحالف ويكون القبول المدعى عليه مع يمينه وهو ما ادا أقر كل واحد منهما بالاستيفاء ثم ادعى أحدهما على الآخر انه عصى شيئا من نصيبه الى آخر ما ذكرناه أولا قال وهكذا المكيل والموزون والموزونات الا أن يكون في المكيل والموزون متى ثبت العلط باليمين لاتعاد القسمة بل ينقسم الباقي على قدر حقهم لانه لا ضرر في قسمة الباقي فاما في الاشياء المتعاقبة بعد القسمة ولا يقسم الباقي في التصرف بدوا لاصل وأما دعوى العلط في مقدار الواجب فانفسمة وهو نوعان نوع يوجب التحالف ونوع لا يوجب التحالف ولدى يوجب التحالف أن يدعى أحدهما على الباقي النسبة على وجه لا يكون مدعى العصب بدعوى العلط كمن شاة بين رجلين اقتسماها ثم قال أحدهما لصاحبه أصابك حسن وخسرون علفا وأما حسن وأمر عنون ولم تقم لواحد منهما يمينه وهذا كما أنه لم يبق موما اقرار بالاستيفاء أما ادا سبق منهما اقرار بالاستيفاء لم يسمع الامن حيث دعوى العصب وهي التي لا توجب التحالف اه قال رحمه الله يجوز ان قال استوفيت وأخذت نصيبه كان القول قول الحصم

مع البين لا بد يدعى عليه المص وهو يسكر والله في قول المكر قولوا فمما اتساقه فمما ادعى أحدهما على صاحبه أنك  
أخذت حصة من صبي عطائنا فسكر الآخر وقال انفسما على أن يكون لي حصة وجسوس والى حصة وأردى من القول فلو لمع عليه  
لان النسبة قد ثبت ثم ادعى أحدهما على الآخر أنه أخذ حصة عطائنا فسكر الآخر فان قلت يثبت على من اتساق المص المدعى عليه كذا  
في المحط وفي المسئلة الاولى هو مدعى أحد الطرفين المص وفي هذه الاحوال يرق العطاف فلو لمع عليه فلو لم يقر بالانسياء  
وادعى أن ادخله ولم يزل إلى وكده ثم يكره على المص وبحث النسبة في لان الاستلاف فيما يحصل له بالنسبة فصار نظير الاختلاف  
في البيع والشراء ولا ينبغي أن يندأ بجين أو يمشأه ولقائل أن يقول التحالف في البيع فبأذا كان قبل الفحص على وفاء القياس  
كأن في محله وأما بعد الفحص فبالتحالف لان أحدهما لا يدعى على الآخر شيئا حتى يسكره الآخر فيحلف عليه والآخر يدعى  
ولكن كما عرفت في البيع المص وفيما نحن فيه التحالف فبالتحالف لان كلاهما ليس بمدعي وهو واردي البيع بعد الفحص  
على خلاف القياس وقد قرر رأنا ماورد على خلاف القياس فبعد عليه لا يتأس ولا يمكن الحاقه بغيره في دلالة المص لان النسبة  
ليست في معنى البيع من وجه ادعاء معنى الافرار والمادة معا فليتنا مل في الجواب قال فان أراد أحدهما النسبة بعد التحالف فليس  
له ذلك لانه لا يمكن له ان لا تكون الا الفقرة وقد يقع صيب أحدهما في حاب الآخر فيصير وقال في موضع آخر ولو أقام أحدهما  
بيته على ما ولو أقام بيته على البيعة التي هي أكثرنا كذا في المحيط وقيد أيضا قسم القسام الدار وأعطى أحدهم أكثر من  
حقه عطائنا في دعواهم يستقاون النسبة فان وقع الساء في قسم غيره دفع نفسه ولا يرجع على القاسم بقيمة الساء ويرجعون  
عليه بالآخر الذي أحده وإذا قاما بدوا أو أحدهما دار أو الآخر أي ثم ادعى أحدهما عطائنا وحدها البيعة فانه يقض النسبة اه  
قال رحمه الله في ولو ظهر عن فاحش في النسبة فتمسح به وهذا اذا كانت قضاء العاصي فظاهر لان نصرة مقيد بالعدل والعدل  
وأما اذا كان بالتراضي فقد قيل لا يلتفت الى قول مدعيه لان دعوى المدعي لا تضر في البيع فكذلك في النسبة ولو حوذا التراضي وفيه  
يسمح هو الصحيح كره في الكافي وفي العاية وهو الصحيح وعليه الفتوى وإذا اقتبس ادرا أو ما سلك واحد منهما ما باور ادعى  
أحدهما يثبتى بعد الآخر أي بما أصابه بالنسبة وأسكر الآخر عليه إقامة البيعة وان أقام البيعة فبيته للمدعي مقدس لا به الخارج وان  
كان قبل الاشهاد تحالفه تمسح ولو اختلفا في الحدود وأقام البيعة يقضى لكل واحد منهما ما خذ به الذي في صاحبه لانه خارج  
فيه وبينه الخارج مقدس وان أقام أحدهما بيته يقضى له ما وان لم يقرم لواحد منهما بيته تحالفه وإذا كان في البيع قال دعوى العا  
في النسبة نوعان ما يصح وما لا يصح ونوعان ما يوجب التحالف وما لا يوجب التحالف أما ما لا يصح وهو أن يدعى أحدهم  
العطاف في التوقيع من غير يبر وهو ما لا يدخل تحت تقويم القوميين ولا ينادى النسبة لانه لا يمكن الاحتراز عنه والذي يصح فيه  
الدعوى هو أن يدعى العطاف نعم فاحش وهو ما لا يدخل تحت تقويم القوميين كذا في المحيط اه قال رحمه الله في ولو استحق  
بعض شائع من حظه رجح تقسطن في حظه شر بكذا لا تمسح النسبة في وهذا بعد الامام وطاهر عبارة المؤلف أن هذا نعم لكن  
قال في العاية ان شائع رجح بذلك الى نصيب صاحبه وان ساءه زمانا في اقتضاها بعد الامام وقوله تقسطن يعني لو كان قيمة نصيبه  
ستائة وقيمة الآخر ثلثه فاستحق نصيبه ما في بد رجح نصيب المص وهو الرابع وهو مائة وجسوس وقال الثاني بتمسح كذا ذكر  
الاختلاف في الجزء الشائع في الاسرار وغيره قيد بالشائع بخبر عن المعين وذكر كذا في القدرى اذا استحق بعض نصيب  
أحدهما نصيبه الصحيح أن الاختلاف في الشائع وفي استحقاق البعض للمدين لا تمسح بالاجماع ولو استحق بعض شائع في الشكل  
تمسح بالاجماع فبذلك ثلاثة أوجه وحمد مع الامام فيما حكاه أبو سليمان والاول أصح للثاني أن  
ما لاستحقاق طاهر شرك آخر والنسبة يدونه لا تصح فصار كما لو استحق بعض الشائع في الشكل بخلاف المعين لان ماوراء  
المستحق يرق مقر راعا الى حاله ليس للغير ويسحق وطه ان القسود والنسبة التميز والافرار ولا يعدم استحقاق جزء شائع من نصيب  
الواحد ولو اجازت النسبة في الاشتداء على هذا الوجه ان كان البعض المتقدم مشتركين ثلاثة نفر والبعض المؤخر بين اثنين  
فقديم الاثنان على أن لأحدهما ما لمع من المتقدم والآخر المؤخر أو انفسما على أن لأحدهما ما لمع من المتقدم والبعض المؤخر مهران  
بحور فكذلك هذا بخلاف استحقاق الشائع في الشكل لان معنى الافرار والتغير لم يتحقق مع قضاء نصيب البعض ولو استحق نصيب  
أحدهم كله يرجع له على الشركاء ولو باع بعضهم بعض نصيبه شائعا ثم استحق بعض ما بقي شائعا كان له أن يرجع على الشركاء

بفساده وسقط حيار الفسخ ببيع العض وعقد أنى يوسف يرجع على ماى يديهم بحسبه ويضمن حصتهم بمائع لان  
القسمه ثقل فادعه عبده والمصوص بالعمده ولك وبمدهديه وهو موصون بالقسمه فيضمن لهم ولوصف الورثه البركة  
ثم طهر وبها من عيط فبيل لاورثه فبصواب الميث فان قضوه تحت القسمه والافسحت لان الدين مقدم على الارث ويمنع  
وقيرع الملك لهم الا اذا قصوا الدين وأبوا زعمهم العراء فيصير لوال المائع ولو كان الدين مستعرقا ٧ فكذلك الخواص الا اذا  
بقى من البركة ما يبيع بالدين حينئذ لا يفسخ لعدم الحاجة ولو ادعى أحد المتقاسمين لبركة ديني التركة صح دعواه ولا تنقص  
لان الدين يعلق بالدمه والقسمه تصادف الضرورة ولو ادعى عيسا ماى سب كل لم يسمع دعواه لان الادعاء على الشركة اعترف  
بان القسم مشترك قال ولو كان بينهما ثمانية اشخاص لم يسمع دعواه من اثنين فيجوز اجساما والاخرتين فيمنع اجساما فاستجنت شاة  
من الاربعين قيمته عشرة دراهم يرجع الخمسة دراهم الى الستين ولا خيار له في قص القسمه عند الامام بخلاف الارض وان كان  
بينهما اربعون فدراهم ثمانية عشر حيدة واحدة لا تسلم بحرقا فان احد عشر الحيدة دونها لان الراى في مقابلة  
الثوب فان استحق من الثمانين عشرة دراهم عليه نصف الثوب وفي الرأى ان يرجع عليه ثلث الثوب وفيه ثمانية عشر دراهم  
عند القياس والاولى استحسان كذا في المحيط وفي المتن ويستوى في هذا الحكم ما اذا وقعت القسمه بالقضاء او بالصاه وفي  
السر اجبة دار بين اثنين اقسماها نصيبين وفي كل واحد نصيبه ثم استحق كل واحد منهما ما على صاحبه بقيمة الساء  
وفي المحيط دار وأرض فيها القسمه فادعى أحدهما وأعرس ثم استحق أحد المصيبين لم يرجع قيمة الساء والعرض على الآخر  
لان لم يصرف مفرورا من قسمه هذا اذا كانت القسمه لوامتنع أحدهما بحرقه ولو كانت القسمه لوامتنع أحدهما لم يجر كقسمه  
اذا ضمن المختلعة يرجع قيمة الهاء عند الاستحقاق لان كل واحد منهما مدعروون جهة صاحبه لانه ضمن له سلامة نصيبه وفي  
التشديد وكل قسمه ونعت باختيار الناصي أو اختيار هماغا على الوجه المذكور بخبرهما العاصي عليه ادعى أحدهما داه وأعرس  
ثم استحق أحد المصيبين لم يرجع بقيمة الساء والعرض على الآخر اه قال وجهه انه في سبكي دار وأدار بين أد  
شعنة عبده أو عبدين أو عبده سارا وأدار بين سبعين محتاج الى تفسيره هالة وشرا عشر طها وصفتها ودلياها وحكمها أما دليلها  
ف قوله تعالى هذه ناقة طه شرب ولكم شرب يوم معلوم ومن السعة عاروى أنه عليه الصلاة والسلام قسم في عروة بدر كل يعرب بين  
ثلاثة نفر وكانوا بشرايون في الركب وادعت الامتة على حواها ولأن التهاؤ وقسمه المائع يصار اليها تكميل المصعة  
لشعرا الاجماع على عين واحدة وكان التهاؤ هاجما فادعى في زمان واحد وتفسيره هالة فهي ما حودق في التهاؤ وهو ان يبي  
كل واحد منهما صاحبه ما شرط له وفي الشارح هي مشتقة من الحية وهي الحيلة الظاهرة للتهاؤ وللثبوت وبالدال المارة للعادها والهاؤ  
تفاعل منها وهو أن يتوافقا في أمر فيترصوا به وحقيقته أن كلاهما وصى مبيته واحدة ويتنازعا وأما تفسيره هالة فهي  
مبادله معنى ليست بالارز من كل وجه لانه لا يخفى في الثليات كالتكامل والمورور وأما شرطها أن يكون العين يمكن الاتعاع  
بما يسمع منها عينها ارضها أو واحدة ادا طلبها النص الشركا ولم يطلب الشرىك الاخر فسمكة الاصل وقد تكون بالزمان وقد تكون  
ملك السان وتكامل العادها فقالوا ان حرت في الحس الواحد والمصعة متبادلا وتنازعا بما عايرها في حرت في الحس  
المختلف كالدول والعيده تعتبر مبادله من كل وجه حتى لا يجوز من غيرهما وفي السكاي ولا يخلل التهاؤ موت أحد هماغا ولا موتهما اه  
ولو طلب أحد الشرىكين القسمه والاخر التهاؤا فيقسم القاضي لانه أبلغ ولو وقع التهاؤ فيجب احتل القسمه ثم طلب أحد هماغا القسمه  
فيقسم ويطلب التهاؤ لانه أبلغ أما دليلها في سبكي دار واحدة على أن يمكن أحدهما نصها والاخر المص أو أحدهما العاد  
والاخر الشغل جارت لان القسمه على هذا الوجه جائزة فكذلك التهاؤ وهو اقرار لاصداله لانه لا يخفى في الحس الواحد اقرار نوى وتبيل  
هو اقرار من وجه عار يضمن وجهه ولا يخفى أن كمال القولين مشكل لان كل واحد منهما يترك ما ضمن من القصة فيما أحدهم يعوض  
بذوالا شفع مذهب صاحبه فكيف يشترط أن تكون اقرارا في الشكل أو تار يفي العوض والعاد يعتبر لازمة والمهاية ضرورة  
يحل جميع المائع الثامنة في الزن في بيت واحد محال لهم حوا انتقال العرض من محل الى محل آخر فكيف يمكن القاضي جمعها  
للعواب أن الراد ليس لناصر أن يجمعها حقيقة حتى يتوجه ما ذكره الراد أن القاضي يعتبرهما جميعا ضرورة اه والاوجه  
نه اقرار من كل وجه في التهاؤ للسكان ولهذا لا يشترط التأنيت وفي المهاية في الزمان اقرار من كل وجه ولو أشعل أحد هماغا

مبدعه حار شرط في المهايأة أول مستطر لانه يحور المهايأة في الاشتغال حال الايراد في حور تعالها مهايأة في السكى كدائ المحيط  
 ولو مهايأة في دارين حار و حور الآقي عوار باعتبار افرارا كالاعيان المتعاونه ولو وضع أحد هما في داره مهايأة أو رط في مهايأة فغير  
 به انسان ومات لا يصح ولو في أو حور مهايأة راض لان الاول من مهايأة السكى حتى يملكه المستعير فلا يكون متعددا في  
 نصيب شريكه ولا يصح وفي الساء والحفر يكون متعددا في مقدار نصيب شريكه فيصم ولا يصح مقدار نصيبه ولو تهايا  
 في دارين على أن يستمكن كل واحد منهما دارا أو يؤجرها وإن رادت عليه أحد هما لا يشترك الآخر في الفصل والفرقان في  
 الدارين أن يصح جميع قسمة المسعة حقيقة ولو تهايا في الزمان في الخدمة عدا حار لاهتمعية فيه لتعذر التهايا في  
 المكان والنت الصير كالمعد ولو استأجر في الهياق من حيث الزمان والمكان في محل احتملهما بأنصرهم القاضي بالاتفاق وإن  
 احتار ومن حيث الزمان يقرع في البداية تطبيقا لقلوبهما وفيما للخدمة عن نفسه ولو تهايا في عديد على الخدمة حار ما عندهما  
 فظاهر لان قسمة الرق حائرة عند هما فكذلك للبيعة وأما عند الامام فروى عداها لا يحور الا بالاعراض لان قسمة الرق في  
 لا يحور فيها الحرة عند هما في المهايأة والاصح ان القاضي مهايأة بينهما حار بالطلب أحدهما لان المانع من حيث الخدمة قلما  
 يتعاون بخلاف عيان الرق في لاهتاتوت هما ما حاشا على ما يدا ولو تهايا على ان صفقة كل عدي على من يخدمه حار استعساما  
 لان العادة حرت بالتساع فيها خلاف كسوة المالك لاهل التساع فيها عادة وقيد بقوله خدمة عدا لانه لا يحور التهايا في عله  
 عدا واحد كدائ المحيط وقيد بقوله خدمة عدي لهما ولو تهايا في علمهما لم يحور عند الامام وعدهما يجوز اذا استوت العلتان  
 لهما في تفاوت العدي في العلة يبرح حور وعد الاستواء بخلاف العدا الواحد فها حاشا فان العدا المستأجر في الشهر الاول  
 لا يستأجر في الشهر الثاني بمثل المستأجر في الاول بل زيادة وفي السراحية تقول بين شريكين افصحا على ان يحدد كل واحد منهما  
 طائفة يفرها حار اه وفي المقتى حاريتان بين رحلين تهايا على ان ترصع هذه ان هذه سنتين وترصع هذه ان هذه سنتين  
 حار قالوا ولا يشبه هذا لان القدر والابل وغنل فقال ألكان الانسان لا قيمة لها ولا تقسم وألكان البهائم تقسم ولها قيمة وفي الحاية  
 رحلان نوصعا في فترة على أن تكون عند كل واحد منهما حصة عشر مما يملك لهما كل اطلاق ولا يخل فصل الدين لاحدهما  
 وإن حله صاحب في حل لانه ادها للتساع فيما يقسم الا أن يكون صاحب الفصل اسفك الفصل فاداحه صاحبه في حل كان  
 اراء عن الصمان في حور واما حال قيام الفصل يكون هنة أو اراء عن العيين وهو ما مل وفي السكا في عثم بين اثنين وانفقا على أن يأخذ  
 كل واحد منهما طائفة برعاها ويبيع مالهما بالمحجر والحيلة أن يبيع حصصهم الآخر ثم يشرى كما يندمضى بوشه أو يتبع مالين  
 مالورين للمعلوم اه وفي السكا ولو تهايا في عدا يكون استخداما عدا هما أو أن انقصت المهايأة بخلاف ما اذا استخدمه  
 شهر الا ثلاثة أيام لو أن في فيه ثلاثة أيام فانه يتعصم ولو أن أحد الخادمين في خدمة من شرط له الخادم أو اهدم الخائف والصمان  
 عليه اه ولو ولدت منه صارت أم ولد وانقصت المهايأة كدائ المحيط ولو كان بينهما عدا وأمة فهما فيهما صرح ذلك كدائ  
 الاصل والتهايا في الركوب في دابة واحدة لا يحور عدا الامام وعدهما يحور وطاهر عبارة المؤلده به ينشترط لصحة التهايا اتحاد  
 المسعة وفي المحيط ما يخاله قال في المحيط ولو تهايا في دار ومملوك على أن يسكن هذا الدار سنة والآخر يخدمه العدة حار استعسا  
 اه قال رحمه الله يجوز في علة عدي عدي أو عمل وعملين أو ركوب عمل أو عملين أو غر شجرة أو ائ شاة لا يحور في  
 هذه الاشياء التهايا أماني عدا واحدا ونقل واحد ولان الصبي يتعاقبان في الاستيفاء فظاهر التغير في الحيوان فصوت  
 المعادله عدا التهايا في استعمال دار واحدة حيث يحور في طاهر الرواية وقدمت بياه ولو رادت عله الدار في وقت واحد هما  
 يشتركان في الزيادة تحقيقا لساواة بخلاف التهايا في المانع فتعذر المعادله فيها الا في العلة و بخلاف ما لو تهايا في الاستغلال في الدارين  
 وفصلت عله أحد هما حيث لا يشتركان لان معنى الافرار راسخ في الدارين فلا تستمر العلة والموت ليا في استدلال عدي أو عملين  
 فالد كور هما قول الامام وعدهما يحور لا مكان العادة فيها والامام أن التهايا في الخدمة حور للصورة لعدم إمكان قسمتها  
 ولا ضرورة في العلة لانه يمكن قسمتها لاه عين مال ولا به يتغير بالاستعمال بخلاف الدارين لان الطاهر عدم التغير في القار وحله  
 مسائل التهايا اثناعشر مسئلة في استخدام عدا جأر بالاتفاق وكدائ استخدام العديين على الاصح وفي استعمال عدا واحد  
 لا يحور بالاتفاق وكدائ عتها وكدائ سكي دارين وفي غلمها خلاف والاطهر انه يحور بالاساق وفي ركوب عمل أو عملين على



الخرق ولا يجوز في استعماله عند احتسابه في الخلاف وأما التي يؤتى في شجرة أو ابن عم فإنها أعيان مائة  
 ترد عليها القسمة عند حصولها ولا حاجة إلى إتيانها لأن النفع صرورة خلاف لمن يأتى حيث يجوز التي يؤتية  
 كما تقدم وتقدم بيان الخسيلة في ذلك قال ولم يذكر في الكتاب المأبأة على نفس الثوبين قال بعض شاربها لا يجوز عند الإمام  
 ح لا فاعلم أن الناس يتفاوتون في اللبس وأما فاحشا كعداء المحيط ولو كان عدنان بين رحلين غاب أحدهما جاء أحسن وفاسم  
 الشريك وأحد عدنانا لعائت تقدم العائت وأحارفات العد في بد الأحيى فلايمان عليه وإن مات قبل الأحرار نطقت القسمة  
 وللعائت نصف العبد الباقي وإن شاء من حصته في البيت الشريك ولا يحسن القاص كعداء الأصل وهو جرح قلى نوادر ابن  
 رستم إذا كان لأحد هما شجرة أو عصاه ماله على فسمدة الآخر له أن يطالبه بقطع أعصاه رواه عن محمد وروى ابن سميعة  
 عن محمد ليس له ذلك في الشجرة وبه يفتى وإذا أراد أحدهما أن يرفع بناءه ويبدل الرخ والشمس على الآخر فلا يصح من يبي  
 وأبو القاسم الصار لم يصح أن يمنع من ذلك وقال في الفتاوى ليس له منه وعليه الفتوى وإذا أراد أن يجعل داره طاسوا أو دقا  
 لاه صار من لم يحمله ذلك ولو تولى واصفيا جارا واستصحابه وتعالى أعلم بأحوال

### في كتاب المرافعة

لمكان الخارج من الأرض في عقد المرافعة من أنواع ما يقع فيه القسمة ذكر المرافعة عتب القسمة فهي لغة معاملة  
 من الرافعة وشريعة ما ذكر المؤلف وسبب المعاملات وركب الإيجاب والنقل وشرائط حوارها كون الأرض صالحة  
 للزراعة وكون رب الأرض والمراع من أهل القصد وبيان المدة ولود كرمدة لا يخرج الزرع فيها لمخر المرافعة وصحة المرافعة  
 عند الإمام باثرة عندهما ودليلها ما روى أنه عليه الصلاة والسلام دفع الأرض لأهل حيرة مرافعة قال رحمه الله يفتى عند على  
 الزرع بعض الخارج يفتى قوله عند سس وقوله على الزرع يشمل المروغ حقيقة وهو الملقى في الأرض قبل الإدراك فنه حواهر  
 واده أو ما عتبار ما يؤول إليه بان كات فارغة وقوله بعض الخارج فصل آخر ح سائر العتود والمساقاة لاها عقد على بعض الثمرة  
 وأطلق في العقد يشمل مع الأحيى والشريك قلى فتاوى الفعلي أرض بين رحلين دفعها أحدهما للأخر مراععة على أن  
 الخارج ثلثة أذاع وثلثان لاعامل جارى في صحيح الروايتين أنه قال رحمه الله يجوز تصح شرط صلاحية الأرض للمرافعة وأهلية  
 العاقدين وبيان المدة وبسبب السدر وحسب وسط الآخر والتجلية بين الأرض والعاقل والشركة في الخارج يفتى وهذا قول الثاني  
 وإثباته وقال الإمام لا يجوز المرافعة لمعاماري أنه عليه الصلاة والسلام دفع الأرض مراععة لأهل حيرة على أن يصح ما طرح  
 منهم من ثمر أو زرع ولاها عقد شركة بجمال من أحد الشريكين وعمل من الآخر فتجوز اعتبارا بأصاريه والخاص مع دفع الحاحه فان  
 صاحب المال قد لا يمتد إلى العمل والمهتدى اليه عقد لا يحد المال هست الحاشية إلى انعقاد هذا العقد ولا مانع مما روى أنه عليه  
 الصدة والسلام يفتى عن المرافعة وهي المرافعة الثلث والردع والبدى وردى حيرة هو طرح مقاسمة لا يقال هذا محال لما تقدم  
 في باب العشر والخارج من أن أرض العرب كاه عشرية لا ناقول أرض حيرة ليست من أرض العرب لاها لا يقر فيها على الكفر  
 فان قلت هم يهود قلنا خير ليست دالة في حدود أرض العرب وإذا قدمت المرافعة عنده يجب على صاحب الدرأ شجرة مثل  
 الأرض أو العمل والدالة لاها بناء ملكه على المأبأة وهذا مقصود من عصب بدر آخر ورعى أرض فان الزرع له وإن كان  
 بناء ملك صاحب البدر وأعيب بان الداءب عمل لنفسه باختياره وتحصياه فكان إضافة الحادث إلى عمله أولى والمراع عامل  
 بأمر غيره جعل الأمر صلا إلى آخره والعائت أن يقول السؤال غير وارد والحواسم عر صحيح لما أولا فقد تقرر أن العاصب  
 ملك البدر بالمرافعة له سدر عاصب ملك العاصب ولا زيار والحواسم لم يصادف حلا وقتوا الفتوى اليوم على قولها لم حاجة الناس  
 البهارة تعامل والقياس يترك بشكلا هذا والبص وردص خلاف فبجعل له لأنه هو الظاهر عندهما شرط في المختصر لحوارها  
 عندهما أن تكون الأرض صالحة للمرافعة لأن المقصود لا يحصل بدونه وإن يكون رب الأرض والمراع من أهل العتد لأن  
 العتد لا يصح الأمن الأهل وإن بين المدة لأنه عقد على منافع الأرض والعاقل وهي تعرف بشرط أن تكون المدة قدر  
 ما يمكن فيه من الرافعة أو أكثر وإن لا يكون قدر لا يفيض إليه مثلهما أو أحدهما كما لو عتد بحرس سلمة لا بشرط  
 بين المدة ويقع على سمة واحدة وفي الحاشية قال الشيخ يستلزم بشرط بيان الوقت وسكون الزراعة على أول سنة والفتوى على

بيان المدة وان بقي اعدم بمالم السعما يمكن فيه الزراعة لاسبق الزراعة وفي العتابة ولود كرمه ان يحرج فان خرج طهره  
يصبح والا فلا وان بقي من عليه الدر لان المعقود وهو مضاف للعامل واساع الارض ولا يعرف الا بهيان من عليه الدر وان بقي  
حاصل الدر لان الاخر منه فلا يضمن بيان حسن الاخرة وفي الدخيرة وفي الاستحسان بيان ما يورع في الارض ليس بشرط  
فرض الرأى الى المزارع اول بعوض مبدان يصح على المزارعة لان ذلك يصير معاولا مع اعلام الارض وبمثله في الحاقية وان بقي لمصيب  
من لا يضمن جهته وهو الماردا لاخر لانه احوه عمله وأرضه فلا يبدان يكون معلوما وان بحلى بين الارض والعامل لانه بذلك يمكن  
من العمل وعمل رب الارض مع العامل لا يصح وان يكون الخارح مشتركا بينهما لانه هو المصود بها فتسعد احارة في الاشياء  
وتقع شركة في الانتهاء ولقد اوسط لاجدهما فتر المسماة فسدت لانه يؤدي الى قلع الشركة في العوض المسمى أو في السكل  
اول تحرج الارض كتر من ذلك وكذا اذ اسطر ان يدفع قدر ندر لما ذكرنا بخلاف ما دنا شرط ان يرفع عشر الخارح أو ثلثه  
والثاني بينهما لانه يؤدي الى فسخ الشركة وهو يحصل ان يكون حيلة الوصول الى رفع السدر وقيد ما يقبل لاسع الخارح لانه  
اذا كان الخارح كله واحدا منهما فابست مزارعة فالرب الارض للمزارع ارفع ارضي سدره على ان الخارح كله لهذا  
الشرط حائر ويصير لهما في مفرصا للدر من رب الارض ويكون العامل معياله ٧ وفي العتابة ارفع في أو رصك سدره حار  
ولولم يقل في المسئلة خاله لم يحرج وقال عيسى بن امان يحسان يكون كالاول ولو قال في المسئلة على ان الخارح نصفان جاز في  
رجحانته يجوز وان يكون الارض والسدر لواحد والعمل والقر لاخر أو تكون الارض لواحد والثاني لاخر أو يكون العمل لواحد  
والثاني لاخر وهذا الحل من حله الشروط وانما كان كذلك لان من حورها انما حورها على اهل الحارة في الصورة الاولى  
يكون صاحب الدر والارض مستأجر للعامل والقر تنفع له لا بعد الدفعة لان القر لا له عصارى كاستأجر حياطي الخيط له فيما  
ارة من عنده أو صاعا عليه مع له تصنع من عنده والاخر يقال فعمله دون الآله فيجوز والاصل في ان صاحب الدر هو المستأجر  
تخرج المسائل على هذا كجاءت وفي الصورة الثانية يكون صاحب الدر مستأجر للعامل وحده فلا يرفع حارة معلومة من  
الخارح فيجوز كما اذا استأجر حياطي الخيط له فبما حارة فارة من عنده صاحب الثوب ٧ أو طبا أو بالطير على من المستأجر  
الى العتابة الاصل ان المزارعة تسعد احارة وتم شركة على مسعة الارض والعامل أماما الارض فترع الله من عمره وتعامل الناس  
بأمانى العامل فعزل رسول الله صلى الله عليه وسلم مع اهل حير وتعامل الناس اه وفي الفتاوى دفع الزرع للسدر مزارعة  
لصاحبها حتى لا يجوز وفي غير السدر يجوز كداد كره شيخ الاسلام حواجر راده اه فالرجحانته يجوز ان كانت الارض  
للقر لواحد والعمل والسدر لاخر أو كان الدر لاجدهما والثاني لاخر أو كان الدر والقر لواحد والثاني لاخر سيأتي الخبر  
بابين شروط الخوار في المزارعة شرع بين الشروط المفسدة لها أما الاول وهو ما اذا كانت الارض والقر لواحد والعمل  
للسدر لاخر فلا صاحب الدر لاستأجر الارض واشترط القر على صاحب الارض ففسدت لان القر لا يمكن ان يعمل ثما  
ارض لان مسعة القر اشترط ومسعة الارض الامات وبهما اختلاف وشرط النفعة للاتحاد وروى في الامالى عن أبي يوسف  
بأحارة وفي الحاقية والنوى على الاول وأما الثاني وهو ما اذا كان الدر لواحد والثاني لاخر وهو العمل والقر والارض ولان  
امل احمر ولا يمكن ان يكون الارض ثماله لاختلاف مسعتهما ووجه ما تقدم وعن أبي يوسف انه حائر وفي الحاقية لو كانوا  
لعة الدر من واحد والسدر من واحد والارض من واحد والعمل من واحد فهي فاسدة وفي شرح الطحاوي ولودع الدر  
ارعه ابرعه المزارع في أرضه على ان الخارح بينهما لا يجوز والحيلة بان أحد أرضه ثم يستعين صاحب الدر بصاحب الارض  
لعمل فيجوز وفي البوارل رجل له أرض أراد ان يأخذ ندر من الارض حتى يروعه في أرضه ويكون الزرع بينهما بالحيلة  
كان اشترى نصف الدر عن معلوم ثم يقول له ازرعهما الدر وهذه الحيلة تحجر في كل صورة وقت فاسدة اه وأما الثالث  
وهو ما اذا كان الدر والقر لواحد والثاني لاخر وهو العمل والارض فلما ذكرنا ان الارض لا يمكن جعلها ثمالا لاختلاف  
اوع ففسدت المزارعة قال الشارح وهما حارة آخر يد كروى في الكتاب وهو ان يكون القرن واحد والثاني من آخره فلو اوجدا  
سدر ويسمى ان محور القياس على العامل وحده أو على الارض وسعدها والخوارح عسان القياس ان لا تجوز للمزارعة وانما  
سواء لاخر وفي عدمه ردأثر اه قال ولودع أرضا على ان يزرع عند المزارع ويشدد بعدا مع ثالث الخارح سألنا بال عقد

[illegible]

[illegible]

الزرع قبل المات هل تبقى المزارعة قال بعدهم سقي وقال بعدهم لا تبقى فتعسخ وفيها أيضا وهل يحتاج في فسح المزارعة الى قضاء  
القاضي قيل وفي رواية الرابات يحتاج الى القضاء أو الرضا وفي روايه كتاب المزارعة لا يحتاج الى القضاء أو الرضا اهـ ولو مات  
المزارع والزرع قبل المات لم يبق المزارعة عليه حتى يدرك صياحه لحقه فان أبوا على ذلك لم يحرم ولا يلزم عليهم بل يترتب العقد ذلك ورب الارض  
بالجبران شاء أعطى قيمة تصبم وان شاء فلع وان شاء أعطى عليه حتى يستجده ويرجع حصته الزارع في المدة فيه كدائ الحيط  
قال رحمه الله **في بيان مصدق المدة والزرع لم يدرك فعلى الزارع أحرم مثل أرضه حتى يدرك** أي يجب على العامل أحرم مثل  
أرض الآخر حتى يستجده وظاهر العبارة انه يجب عليه جميع الاجرة وليس كذلك قالوا في سبيله كان أولى وأسلم لان العقد  
قد انتهى غصى المدة وفي القامع ضرر فقيدها ما لمثل الى أن يستجده فيجب على غيره صاحب الارض بحصته من الاجرة لانه  
امسدة وفي مدونة الارض بقدره بخلاف ما لو مات قبل ادراك الزرع حيث يترك الى الحصاد ولا يجب على المزارع شيء لانه لا يقيم العقد  
الا حارة هذا المستحسنا لما كان استمرار العامل على ما كان من العمل أمامها لا يمكن الانقضاء المدة فتعين استحباب أحرم المثل بالزيادة  
وكان العمل وبقية الزرع وموته الحطه وكري السهام عليها بخلاف ما إذا مات قبل الادراك حيث يكون الكل على العامل  
ولو أتى أحدهما على الزرع بغير رأس القاضي وبغير رأس صاحبه فهو متعلق لانه لا يملكه عليه وهو غير مضر الى ذلك لانه يمكنه  
أن يبيع في ماله القاضي فصار بغير لزوم الدار المستترك ولو أراد رب الارض أن يأخذ الزرع فلا يلبس له ذلك لما فيه من الاضرار  
بالتأخر ولو أراد الزارع أن يأخذه فلا يقلل لصاحب الارض اطلع الزرع ان شئت فيكون يسكاً أو أعطاه قيمة قصده أو اسقى أو  
على الزرع وارحم عليه بما عتق عليه دفعه ما بصرعه هل ولا يصح المزارع أحرم مثل الارض لإبداء ماله في انزال حتمه لم تنق  
الا حارة بينهما ولو عاب المزارع بعد مزارع فائق رب الارض الى الادراك بغير القاضي رجع ولا سئل لربار على الزرع حتى  
يدخله النفقة كما لا ان الزارع لو كان حاصراً كان السكك عليه فكذلك الوعاب ولو احتل على النفقة فالقول قول الزارع مع غيره لانه  
يسكر وإذا انقضت المدة فصل الادراك فن أتى فيها ما بغير رأس القاضي فهو متعلق وان أعقب بغير القاضي رجع مصداقاً بق  
زرع المزارع ولت فاستحققت الارض للمستحق القلع لانه طهر رأسها ما عاصان ثم المزارع ان شاء ضمن الدافع نصف قيمة الزرع  
ماتاً وان شاء قلعه معه وان استحققت مكروية قبل الزرع لانه لا يعمل هذا اذا كان الدرمن حصة العامل فان كان الدرمن حصة  
رب الارض لم يدر كره محمد وثقوا بغير ان كان الاستحقاق قبل الزراعة ولا تبقى للعامل وان استحققت بعد الزراعة ان شاء قلعه معه  
وان شاء رجع على الدافع قيل باجره مثل عمله كما لو دفع لعماله ما لم يستحق رجع عليه ما حرم عمله وقيل النفقة أبو جعفر المذهب وان  
يرجع عليه قيمة نصيبه من الزرع ولو أجاز المستحق المزارعة هل يصح فأن كان الدرمن حصة رب الارض لا يصح لان العقد  
لم يرد على ذلك المستحق وان كان الدرمن حصة العامل تصح اجارته قبل الزراعة وبعد هاهنا لا يصح كدائ الحيط قال رحمه الله  
**في وقت الزرع عليه ما بقدره حقوقها كحصة الحصاد والرفع والدياس والتسوية** يجب عليهما معة الزرع على قدر ملكهما  
بعد انتهاء مدة المزارعة كما يجب عليهما أجرة الحصاد والرفع والدياس والتسوية بمطلقان غير قيد بقضاء معة المزارعة أمافقة  
الزرع نه انتهاء المدة فلما يساوا ما هو بحسب الحصاد وما ذكره فلا عقد المزارعة يوجب على العامل عمل يحتاج اليه الى انتهاء الزرع  
ليزاد الزرع بذلك فيبقى ذلك مشترك بينهما فيجب عليهما قال رحمه الله **في أن شرطاً على العامل صدقة** يعني شرط العمل  
الذي يكون بعد انتهاء الزرع كالحصاد وما ذكره ما على العامل أو النفقة صدقت لانه شرط لانه نصيبه العقد وانما قلنا ذلك  
لان العند يقتضي عمل المزارع وهذه الاشياء يستلزم أفعال المزارعة فكأن صدقة فيكون شرطاً بعدد كشرط الجل  
والطحن على العامل قبل في الدخيرة وهو ظاهر الرواية وعن أبي يوسف ما صح مع اشتراط ذلك على العامل ومحتاج بلج كانوا  
يعتقون هذه الرواية وبز بدون على هذا ويقولون ويجوز بشرط النفقة والجل الى ماله على العامل لان المزارعة على هذه الشروط  
مقتضية بين الناس ويجوز ترك القياس بالتعامل واستارش سبب الأئمة رواية أبي يوسف وقال وهو الأصح في ديارنا ولو شرط  
الحل على العامل والحصاد على غير العامل لا يجوز ما لا جاع لعدم التعامل ولو أراد فصل القصيل أو سدا القير سدا أو التقاطه  
الزطب كان ذلك كله عليهما وفي الأصل وإذا أدرك الناحان أو البطح والتقاط ذلك عليهما والجل والبيع عليهما وكذا  
الحصاد عليهما اهـ وفي التنازعية وكل عمل يردى الزرع ولا بد للزارع منه يجب على المزارع شرط عليه ذلك أو بشرط  
عليه ذلك كالتسوية وغيره اهـ والله أعلم

## كتاب المساقاة

قال في غاية البيان كان من حق الوصي أن يقدم كتاب المساقاة على كتاب المرافعة لأن المساقاة حادثة للاحلاف ولهذا تقدم الملاحاري  
في مختصره كتاب المساقاة على كتاب المرافعة إلا أن المرافعة لما كانت كثيرة الوقوع في عامة البلاد كانت الحاجة إليها أكثر من  
المساقاة فقدمت على المساقاة اهـ ولما أن تقول وجه المساقاة أن في كل مهمادع إلا أن في المرافعة دفع الارض وهي الأصل وفي  
المساقاة ما لا يدفع الا اشجار وهي فرع فقدم الأصل وهو دفع الارض وهي في اللغة متاعله من الشيء وسب حوارها حاحه الناس  
الهاور كسها الاتباع والصلو والارتباط ودليلها ما تقدم في المرافعة وشروطها كون المادع والساق من أجل العقد وسط محبتها كون  
الخبرة بد العمل وصحتها الحاشرة وحكمها هو حوب الشركة في الخارج وعند الفقهاء ما سذكره قال رحمه الله يجوز في معاقدة  
دفع الاشجار إلى من يعمل فيها على أن الخمرة بينهما ثم فلوله معاقدة حسن وقوله دفع الاشجار أخرج البيع لأنه عقد تعليق العين  
لأدائه ما وقوله إلى من يعمل فيها أخرج الأجرة لما هو أن كانت فهاد دفع للاشتغال لا ليعمل فيها وقوله على أن الخمرة بينهما أخرج المرافعة  
وأطلق من يعمل فمثل الشركة وغيره ولوراد الاحتمال ليعمل فيها لكان أولى لا بلود دفع أحدهما فلا تخروهما لما كان لا يصح  
قال في فتاوى العسلي إذا كان السجل بين اثنين ودفع أحدهما لصاحبه معاملة على أن يقوم عليه ويسقيه وهو ما سرح فهو بينهما  
ألا ما لك للدفع وثباته لما لم يدفعه المعاملة فاسدة ولو كان مكسها مرافعة كان أرض بين اثنين ودفعها أحدهما أماسه  
مرافعة على أن الخارج كله للدفع وثباته لما لم يدفعه الخارج على أصح الروايتين اهـ قال رحمه الله يجوز في كالمرافعة يعني لا يجوز  
عند الامام ويجوز عندهما وشروطها عند محاسن شروط المرافعة في جميع ما ذكرنا في أو دفعه أشياء أحداهما أو دفعه أحداهما غير  
لأنه لا يصح عليه في المرافعة على ما تقدم السابق إذا انقضت المدة ترك للأجرة على ما بين خلاف المرافعة الثالث  
إذا استحق السجل برجع النازل ما حقه مثله والاربع قيمة الزرع والراسع في بيان المدة فادام بين المدة فيها يجوز استحقاقا لأن  
التيقن وقت ادراك الخمرة معلوم فلهما تعاوت فيه فيدخل ما هو التيقن به وادراك السر في أصول الرطة في هذا عبرة ادراك  
الخمر لأن طهانية معلومة فلا يشترط فيها بيان المدة بخلاف الزرع لأن ابتداء يختلف ولا يتم أي شيء عليه فتدخل الخمر في  
العاشة وخلاف ما إذا دفع إليه عر ما قدمت ولم يخر بعد معاملة حسب لا يجوز الا ببيان المدة لأنه تعاوت بقوة الارض وصحتها  
وما وما حاشا فلا يمكن صرفه إلى أول ثمر يخرج منه وخلاف ما إذا دفع بخلاف أصول الرطة على أن يقيم عليها حتى يذهب أصولها  
وبسببها لا يعمل متى قطع السجل أو الربط لأن الربط ثمر ما دامت أصولها فتكون مخرجه وله فتمسك المساقاة وكذا إذا أطلق  
في الرطة ولم يرد في قوله حتى يذهب بخلاف ما إذا أطلق في السجل حيث يجوز ويصرف إلى أول ثمرة يخرج منه والفرق أن ثمر  
السجل لا دراكه وقت معلوم فيصرف إليه ولا يعرف في الرطة أول ثمره حتى لو عرف حار لهدم الخمره ولو أطلق في السجل  
ولم يخر في تلك السنة انقطعت المعاملة فيها لانتهاء مدتها في سمي فيها فاسدة يعلم أن الخمرة لا يخرج في المدة فسدت المساقاة لقوات التصود  
وهو الشركة في الثمار وإن دكرامة تحتل الطالع فيها حار لمع التيقن بعوات المقصود ثم إن سرح في الوقت المسمى فهو  
على الشركة لصحة العقد وإن تأخر فلما علم أن ثمره لا يفسد القعدة لأنه بين الخطأ في المدة فصار كالمع ذلك ابتداء بخلاف ما إذا لم يخرج  
أصلا لأن الذهب ما قسما ولة فلا يبين أن العقد كان فاسدا في العقد صحيحا ولا شيء للسجل واحد منهما على صاحبه وفي الخلاصة  
وإن دكرامة قد يخرج وقد لا يخرج فهي موقوفة أن أحرق في المدة تحت وإن لم يخرج فسدت وهذا إذا أصبح في المدة  
المصرودة ما يعرف مثله فإن أخرجت في شيء لا يعرف مثله فهي فاسدة اهـ وفي المحيط ولودفع إليه رطبة تاتت في الارض وقد  
اسمى حوارها لكن بذرهما لم يخرج ليقوم ليعرج الدر على أن الدر بينهما فسدان ولم يسميا وقتا جاز لأنه جعل الأجرة نصف  
ما يخرج من عمله ولو شرط أن الرطبة بينهما فسدان لم يخرج لأنه استأجره ببعض ما وجد قبل عمله مقصودا وفي جامع الفتاوى  
ولودفع أراضا معاملة جسمه ثمانية لم يخرج وإن شرط ما ثمانية وهو أن عشر من ستة حار وإن كان أكثر من عشر من ستة  
لم يخرج اهـ قال رحمه الله يجوز في الكرم والشجر والربط وأصول البادخان يجوز وقال الشافعي رحمه الله تعالى في الحدب  
لا يجوز إلا في الكرم والسجل ولما روى عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم عامل أهل حيرة على ما يخرج من ثمر وهذا يطلق  
ولا يجوز قصره على بعض الاشجار دون بعض لأنه تنقيص ولا يجوز الرأي وفي فتاوى أبي الليث دفع كراما معاملة وفيه أشجار

لا يحتاج إلى عمل سوى التقطع من كل شئ لم يحط به بذهب ثم عرها فسل الادراك لا يجوز المعاملة في تلك الاشجار ولا يصيب  
 للعامل فيها اوى التحريم بدو حمل دفعه لثلاث رحل على ان لا يحدها السند وتلا شتر الصبر ورب الارض الثلث في  
 جائزة ولو شربوا اصحاب السخل الثلث ولا شتر الثلثان ولثالث أسماه على العامل فهذا عايد والخارج كدرب السجل  
 ورجع العامل الذي شرط له الثلثان على رب السخل أو رب الثلثان ولثالث الثلث في جائزة وفي جامع الفتاوى لو دفع  
 المربيين حارسه إلى يوسف ولا يجوز عند الامام وفي شرح الطحاوي ولأن ربحه دفع أرضه ماملة على أن يعرض العامل فيها  
 أسرها سواء راس يمسكون به ما هو بها مجبور فإذا انقضت المدة ورب الارض ان يظلمه بقطع الاشجار وليس له ان يملكها بما يغير  
 وصالحه من أضرار البذر الملع بالارض فان كان يصرفها من ربحها فله ان يملكها بما يغيره وفي الفتاوى الثانية اذ دفع أرضه  
 للعامل على أن العراس يسلمها فان كل العراس من جانب صاحب الارض فهو من ربحه ليس بملك لصاحب الارض وان كان للعامل  
 وقال له اعرضه او للعراس صاحب الارض وللعامل عليه قيمتها اه وفي فتاوى أبي الليث لو عرض حافتي نهر فقال رجل غرس في  
 لملك كشت حادي وفي عيني وقال العارس له منى فان عرف ان العارس كان وقت العراس في عياله يعمل له مثل هذا العمل  
 فالتعجله وان لم يعرف ذلك وللعارس ذلك اه فالرحمة به فان دفعه على وجه غرة سفاقة والتعجيل بهما عمل سمح وان  
 انشئت لا كالأرض اه لان العامل لا يستحق المال والعمل ولا تفرق العمل بعد التناهي ولو كان بعد الادراك لا يستحق الا لا يعمل  
 ولم يرد به الشرع ولا يجوز الخاف بما قبل التناهي لان - واره فسل التناهي للحاجة على خلاف القياس ولا حاجة إلى مثله فسق على  
 الأصل قال رحمه الله اه فإذا قدمت وللعامل أسرها اه لا هي معنى الاحارة كالأرض اه قدمت وقد تقدم بيانه قال رحمه الله  
 اه وتسلط بالموت اه لا هي معنى الاحارة كالأرض فان ماتت الرب الارض والخارج لربها للعامل ان يقوم عليه كما كان يقوم  
 عليه قبل ذلك ان لم يترك الثمرة وليس لو تتهانى يدعو من ذلك استحقاقا كما في المراجعة لان منعه الخاف الصر به فيبقى  
 عند دفعه الصر عنه ولا ضرر على الورثة ولو اكرم العامل الصر بخير ورثة الآخر بين ان يقسموا الصر على الشرط وبين ان  
 يعاونه قيمة نصيبه من الصر وبين ان ينفقه على الصر حتى يتركه فهو من على العامل يحتمس من الثمرة لانه ليس له الخاف الصر به  
 كما في المراجعة هكذا ذكر صاحب الهداية وغيره وفي رد المحتار في حصة ما يشكال وكان ينبغي ان يرد هو اعياه بجميعه لان العامل  
 انما يستحق بالعمل وكان العمل كما عليه ولهذا اذا احتار للصي أو لم يمت صاحبه كان العمل كما عليه ولو دفعه اعياه نصيبه فقط يؤدي  
 الى أن العمل يجب عليهم ما حتى يستحق الثمرة بخصته فقط وهذا حلف لانه يؤدي الى استحقاق العامل بالاعمال لا عمل بعض المدة  
 وهذا الاشكال وارد في المراجعة أيضا كذا في الشارح وأجاب بعض الافاضل بان المعنى يرد هو في حصة العامل بجميع ما ينفقوا  
 لا يحسنه كما فهمه فردد على هذا المحجب بان القول في السكافي للعلامة السبكي وفي الحاشية الشهد ما من عنائه ويرد هو نصف  
 معقونهم في حصة العامل كما في المراجعة اه فحمله على جميع ونقل في التتار سانية في فصل الموت في المراجعة اذا أبقى ورتب الارض  
 ما من القاضي يرد هو على المزارع جميع العنة مقدار البعثة واذا أبقى رب الارض ما من القاضي يرد هو نصف العنة اه ولا  
 ينبغي ان المعاملة والمراجعة من باب واحد معاقبة الشارع طهره ولا ولو مات العامل ولورثته أن يقيموا عليه وليس لرب الارض ان  
 يدعوهم من ذلك لان فيه الخطر الجامع فإذا أرادوا أن يصروا فسررا كان صاحب الارض بين الخيارات الثلاث التي ذكرها  
 وان مات بغيره فالحيار لورثة العامل لقيامهم مقامه وهذا خيار في حق مالي وهو ترك الثمرة على الاشجار الى وقت الادراك وورث  
 بخلاف خيار الشرط أن يوارثه العامل أن يقيموا عليه كان الخيار في ذلك لورثة رب الارض على ما ذكرنا واذا انقضت مدة للعامل  
 وكان الخارح لربها فاحضر في المراجعة اذا انقضت مدتها وللعامل أن يقيم عليها ان لم ينفق الثمار كما ان ذلك المراجعة لكن هنا  
 لا يجب على العامل أجره حصة الا ان يترك لان التحريم لا يجوز استجاره بخلاف المراجعة حيث يجب على المزارع أن يمسك الارض  
 الى أن يترك الزرع لان الارض يجوز استجاره واكد العمل كما على العامل هذا في المراجعة عليه بالمال ما وسبأ أسرها من الارض  
 بعد انتهاء المدة في المراجعة لا يستحق العمل عليه كما كان يستحق قبل انتهاء المدة فله ان يمسكها بالمال ما وسبأ أسرها من الارض  
 العامل ساقا وصرفنا لا يتدبر على العمل لانها في معنى الاجارة وقد بينا انها تصبح الاعذار وكونه ساقا عذر ظاهر لانه يسرق الثمر  
 والسبب ويطحن الآخر الصر ولو أراد العامل ترك العمل في الصريح وقيل يمكن وقيل لا يمكن ما لا تنافي قال أصحابنا المراجعة لازمة  
 من جهة من لا يخرجه غير لازمة من جهة رب البذر ثم مسائله على ثلاثة أقسام قسم في الموت وقسم في فسخ العقد من قبله ما بين وقسم

في اعيان المدة وادار الارض من أي بيع المقبول ليس من قبله ان يبرر ذلك الا ان يكون عليه دين لا وادار المدة  
 فان ما عاين ليس لم يكن عليه من مئة العامل شيء في حمر الامار واصلاحها لان المانع لا تقتضي الاطاعة وشبهه ولم يوجد ذلك ربي  
 كان الدرهم فيه ما يكون مستأجر الارض فان شرط الزرع لا مانع حتى يستحصل في القاصي غير من الحس ولا يتحول  
 يسهو بين المراء لان في السح اطلاق حق العامل وفي ترك البيع تأخير حتى يبرر الدرهم والتأخير احو من الانطال ولو ربح  
 ولم يستفد احتلوا فيه قيل لصاحب الارض سهمها ليس للزور في الارض حتى قائم لان القاء الدرهم استهلك وقيل ليس  
 له البيع لان القاء الدرهم الاستعمال وليس استهلاك وأما القسم الثاني وهو ما يولدوه اليه ثلاث سنين ثم مات رب الارض في الاولى  
 قبل الحصاد في الزرع حتى يستحصله استحقاقا فاداه احد بمسح في السنين الباقيتين ولو مات قبل الزرع بطلت المزارعة فان  
 مات بعد الزراعة فصل السات احتلوا فيه على عموما ذكرنا في الذين ولو مات المزارع والزرع بطل فقد قدم ما يابده بعد فروع  
 ذكرناها جميعا للعائنة ولودع أو صاحبها على ان يبرر فيها عتلا وشرا على ان ما خرج من شجر أو محل فهو بينهما فلهما  
 وعلى ان الارض بينهما مضمون فلهما فاداه في ذلك فحسح من الارض فحسح في الارض وللعارض أو مثل غله دفع أو راضا على  
 ان يبررها المدفع اليه لفسد ما ياداه و يبررها من عدم ما ياداه على أن يخرج نصفان بينهما ما ياداه على رب الارض مائة  
 درهم وهو فاداه وخرج للعارض ولو رب الارض أو أرضه ولو كان الدرهم والعارض من رب الارض على ان يبرر ويبررهما جميعا  
 والخارج نصفان بينهما ولو رب الارض على العامل مائة درهم وهو فاداه والخارج رب الارض وللعامل أو مثله وتوجهه يملكه من  
 الخيط وأشراء العمل في المعاملة والمراعاة على أقسام أحدها ان يشترط البعض على العامل وسكتا عن الباقي أو شرط البعض على  
 الدافع وسكتا عن الباقي أو شرط البعض على الدافع ونصه على العامل وكل قسم على قسمين الاول لو شرط البعض على العامل  
 وسكتا عن الباقي فان كان المكوث عنه لا يخرج من ذلك شيء الا انه أو يخرج شيء لا يبرر في مثله فالمعاملة فائدة والباقي لو شرط البعض  
 نصه السقي والخلف لا عرف المزارعة فائدة الا اذا علم أن السقي لا يبرر فيه الثالث لو شرط السقي على رب الدخول والخلف والتلخيص  
 على العامل ليخرج والمراعاة كالمعاملة في هذه الاحكام اذا كان الدرهم من رب الارض وتوجهه يطلب من المحيط وأما المزارعة اذا  
 شرط فيها المعاملة فالمعاملة متى شرطت في المزارعة بأن دفع أو راضا في العمل على ان يبرر وعها من بذر الصنف وعلى ان يعمل في السجل  
 ويسقيه ويلقعه بالصنف فيطهر ان كان الدرهم قبل العامل فعدت له اعمدة ان اشترط أحد ههنا الآخر وان كان البذر  
 من قبل رب الارض حار لانه عقد واحد لانه استأجره ليعمل في أرضه ويحمله وتوجهه يطلب من المحيط وأما ودفع المزارع أو العامل  
 الارض أو السجل لغيره مزارعة أو معاملة فهي على وجهين اما أن يكون الدرهم قبل رب الارض وفي هذه الحالة ان يدفع الارض  
 مزارعة أو معاملة الا ان يأخذ ثوب الدرهم في ذلك أو يتول له العمل رأيك ولكن له ان يستأجر أجيرا من ماله لا فائدة عمل المزارعة  
 وان قال رب الدرهم ان يملكه رأيك حار له ان يدفعها لغيره مزارعة وادام بأذن له ولم يتول العمل رأيك فلهما الصنف مزارعة  
 فصار حار للعائنة بثلث المزارعة ويسمو بين رب الارض ولو رب الارض ان يصدر بينهما ما شاء أجرة الارض فاداه من الاول لم يرجع  
 على صاحبه وان ضمن الثاني يرجع على الاول لانه مبرور من جهته كذا في الفتاوى السكري وأما لو ادعى لرب الارض أو قال له العمل  
 رأيك فلهما حار وان كان رب الارض شرط للمزارع الصنف فلهما الثاني بالصنف فيمخرجه منها فلهما لرب الارض ونصه  
 للمزارع الثاني وان شرط المزارع الاول للثاني الربيع وللاربع الربيع وسكهما محكم المصارفة وفي فتاوى اخلاصة وان كان البذر من  
 قبل العامل له ان يدفع إلى آخر مزارعة وان لم يأخذ ثوب الارض أصلا ولو دفع صار الزرع الاول مؤثرا أما اذا استأجره حار فائدة  
 صار الاول مستأجر المزارع الثاني بعض الخرج ويعمل في الارض له وفي المحيط اذا عمل صاحب الارض مع العامل بأمره أو بغير  
 أمره فهو على قسمين اما ان يكون الدرهم قبل رب الارض أو من قبل العامل فلو كان من قبل رب الارض بأن دفع أرضه بذر  
 مزارعة بالصنف فروع العامل وصفي فلهما قائم عليه رب الارض حتى استحصل بغير أمر العامل بالخارج على الشرط ورب  
 الارض متطوع بعمله كما لو قام عليه أحس ولو بذر المزارع ولم يستفد منه فاداه رب الارض وقام عليه حتى استحصل بالخارج لرب  
 الارض قياسا على الاستعانة على الشروط ورب الارض متطوع كما لو قام عليه أحس ولو بذر العامل حتى روعه رب الارض وسقاه  
 ثم قام عليه المزارع حتى استحصل بالخارج لرب الارض وللزارع متطوع وان بذر رب الارض بغير اذن الزارع ولم يسهو ولم يمت



فسماه المزارع وعام عليه حتى استحصه فالخارج على الشرط التسم الثاني لو كان الدرمن قبل المزارع قدر ولم يبقه ولم يست  
 وعام عليه وبالأرض حتى استحصه فالخارج به ما وكذا لو بدره وبالأرض ولم يست ولم يبقه حتى قام عليه المزارع فالخارج  
 على الشرط ولو كان رب الأرض سقاء حتى تم ثم قام عليه المزارع وسقاه فهو رب الأرض ويضمن الدرمن والمزارع متناويع  
 في سقيه ومعاملته من الخواص في المزارعة فهو الخواص في المعاملة كداني المحيط وأما الاحتفاظ في المزارعة أو المعاملة فلا يتناولان  
 تحتلاني العقد أو الشرط أو في حوار العقد وسقاه فلو اتفق على حوار واحتفاظ في الشرط والمدرمن قبل رب الأرض إن كان  
 قبل المزارعة وأما ما يثبت حقيقة المزارع أو لا يثبتها كثيرا ما ناول لم يتم لاحدهما يثبتها وتراوان احتلفا بعد الزراعة والساعات  
 فالقول لرب الأرض مع غيره والبيعة لا لاكثر وإن كان الدرمن قبل العامل فانه وله والبيعة لا لاكثر بعد عند المزارعة وقبلها  
 يتعد العاين ويؤدي بمجرى رب الأرض وأما لو احتلف في الحوار والفساد فهو على ثلاثة أو بعضها إن احتلفا قبل الزراعة فالقول للمدعى  
 الفساد وإن احتلفا بعد الزراعة فالقول لصاحب الدرمن إذا كان الدرمن قبل العامل فإن كان من قبل رب الأرض فالقول للعامل فانه وله  
 للعامل والبيعة لرب الأرض سواء احتلفا قبل الزرع أو بعده وأما لو احتلف وتزمتا بعد موتها فاما إن احتلفا بمقدار الإصاء  
 والدرمن قبل العامل فالقول لورثته صاحب الأرض والبيعة لا لاكثر وإن كان الدرمن رب الأرض فالقول لورثته صاحب الدر  
 والبيعة لا لاكثر وإن أقيم ما يثبت حقيقة صاحب الدر أو لا وإن احتلفا في صاحب الدر كان القول قول ورثته المزارع والبيعة لا لاكثر  
 وإن احتلفا في الدر وفي شرط وأما ما يثبت حقيقة يثبت رب الأرض ولو مات المزارع بعد الاستحصاء ولم يدر ما فعل حصه المزارع  
 فثمان حصه المزارع في ماله لأنه مات بمحله لا بدعية ولو مات العامل بعد ما انتهت الثمرة فلم يوجد في السجل شيء من علم حرج الثمرة ضمن  
 حصه الآخر والأفلا كداني المحيط وبما جله فطلب منه اه والله تعالى أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

### كتاب الدمانج

قال جهور الدمانج المسمى بين المزارعة والدمانج كورم الاتفاق في الحال للاتفاق في المآل فان المزارعة بالاف الحب في الأرض  
 للاتفاق بما يثبت بها الدمانج بالاف الحيوان بأرهاق وجهه للاتفاق به بعد ذلك قيل هذا بما يثبت في عقب المزارعة بالدمانج دون  
 بعقب المساقاة وأحيب بان المساقاة كالمزارعة في غالب الاحكام فكذلك المسمى المذكور بين المزارعة والدمانج لدخول المساقاة  
 في المزارعة ضمنا كقبي بذلك ويحتاج الى معرفة نصير الله كدانة وشرعا وكما هو شرط حوارها وحكمها أما تفسيرا فهاهنا هي  
 اما مشتقة من الحدة يقال سراج كذا اذا كان برامى عليه الحدة ويقال ولا ند كذا اذا كان سريع الفهم والادراك الحدة حماره  
 وفيه مروي يقال مسك كذا اذا كان طيب الرائحة يقوم منه الرج واما مشتقة من الظهارة قل عليه الصلاة والسلام دمانج الاديم  
 د كانه أي طهارته وقال د كانه الأرض بسما أي طهارتها وكلا المعنيين موحد في ذلك كافة فان في واحدة من حيث انها مسرعة الى  
 الموت وتطهر الحيوان عن النماء للمسوحات والمطومات الساكنة السحرة وأما ركها هو القطع والخرق وأما شرطها فان نعة آلة  
 فاطمة جارة والثاني كون الدمانج من لمة حقيقة كالسلم أو ادعاء كالكاور والثالث كون الدمانج من المملات امام كل وجه كما كقول  
 اللعهم أو من وجه كعبه وهو ما يباح الانساع بخلافه وشره والزارع التسمية عند المساقاة وأما حكمها ففيه اربعة اقسام  
 أ كانه كان من المأ كولات وطهارة عيه للاتفاق اذا كان لا يؤكل كداني المحيط وأما شرعا فهو قوله والدمانج الى آخره وترجم  
 مالدمانج والطاهر اياه أراد بالدمانج الدمانج الذي هو الدكاء والمؤلف أبقاه على طاهره فلهذا قال في جمع ذبيحة وهي اسم لما يذبح في يسمى  
 الدمانج جمع ذبيحة والذبيحة اسم للشيء المذبح ولا ينبغي ان الماسان يترجم بالدمانج لانه فعل والكلمة انما يجب عن الافعال أولا  
 ما لا تدل على الاعيان بالمرق التبع وقوله جمع ذبيحة الاولى وكذا لان الفعل لا يستعمل عن الافراد والجمع وانما يستعمل عن الاحكام  
 قال رحمه الله في الدمانج قطع الادواح في قوله عليه الصلاة والسلام في الافواح بما شئت والمراد بالحقوق والمرى والودحان وانما عر  
 عنه ما لا ادواح بعليا وبه يحل المذبح لقوله تعالى الاماد كيتم لان المحرم هو الدم المسحوح والدمانج يقع التغير بينه وبين اللحم  
 ويظهر به ان كان غير مأ كول ويقال د كاه السن بالذبيحة للشك ود كاه السار بالقصر لتمام اشتغالها وهي اختيار به  
 واضرار به لا لاول الخرج في ما بين الذبيحة والاحياء والثاني الخرج في أي موضع كن من الدمانج وهذا كالبديل عن الاول لانه  
 لا يبرأ له الا عند المخرج عن الاول وانما كل كذلك لان الاول المانع في سراج الدم من الثاني ولا يترك الا المهر عسه ويكتفي

بالناس للصورة لان التكليف بحسب الواسع وذهب العراقيون من مشايخنا الى ان الدخ يحطو رقة سلا لحافيه من ايام  
 الحيوان ولكن الشرع أحله قال حسن الاثنية السرخسي في المسوط وهذا دعوى باطل لانه عليه الصلاة والسلام كان يتناول  
 الناعم قيل العنة ولا يسل به انه كان يأكل دماغ المسكين ليدفعهم باسما آلهم فعرها أنه كان يصطاد ويدفع منه وما كان  
 يفعل ما هو المخطوطة كالكذب والعالم والسبع فالرحمة الله على رجل دبيحة مسلم وكثاني في لعله تعالى وطعام الدين وأتوا  
 الكتاب حل لكم والمراد به ما شئهم لان مطلق الطعام غير المذكور يحل من أي كافر ولا يشترط أن يكون من أهل الكتاب  
 ولا فرق في الكتابي بين أن يكون دميأ أو حر يبا يشترط أن لا يد كرفه غيراته تعالى حتى لو ذكركم الكتابي المسيح أو غير  
 لا يخل لتولعه تعالى وما أهل به لعناته وهو كالسلم في ذلك فانه لو أهل به لعناته لا يحل قال في العاية الكتابي اذا أدى الدبيحة بدوحة  
 أ كفا ولو دفع بالحضور فلا بد من السرط وهو ان لا يد كرفه عليها غير اسم الله ولا فرق في المباح بين أن يكون صيدا أو بحيرا فان  
 في النهاية المراد بالحيوان المقتوه لان الحيوان لا يقتله ولا بد من السرط وهي القصة وهو أن يعقلها فالرحمة الله على دومي وامرأة  
 وأحسن وأفضل في معنى دبيحة هو لاء والمراد بالحيوان الذي يعقل التسمية ويصط وان لم يكن كذلك لا يخل لان التسمية  
 على الدبيحة شرط بالنسبة وذلك بالعقد وصحة العقد بالمعرفة والوسط هو أن يعلم شرائط الدخ من فري الاوداج والتسمية والمقتوه  
 كالحي اذا كان صائطا والمقتة والافراصة لا يحل بذلك فيحل ٧ والا حوس عاشر عن الد كرفه يكون معذورا وتقوم الله مقامه  
 كالنسي بل أولى لانه أقم قال رحمه الله لا عوسى ووثى ومهدو محرم وتارك التسمية عند الذبح يسمى لا يحل دبيحة حولا دائما  
 المحوسى فلوله عليه الصلاة والسلام سواهم سنة أهل الكتاب غير ما حكى سائهم ولا آ كافي دافعهم ولا نه ليس له دين سواي  
 فاعلم التوحيد اعتقاد اودعوى والنبي كالمحوسى فيجاد كرها لانه مشترك مثله وأما المرتد فلاه لا يقر على ما تنقل اليه ولهذا  
 لا يجوز تركه بحال خلاف اليهودي اذا نصره وبالعكس أو نصر المحوسى أو تهود لا يقر على ما تنقل اليه عندنا فتؤ كل دبيحة  
 ولو تمسح اليهودي لاثو كل دبيحة ولا فرق في المرتد بين أن يرتد الى دين اليهودية أو النصرانية أو الى غير ذلك كذا في شرح  
 الطحاوى والمولد بين الكتابي والمحوسى معتبر كتاييا وأما المحرم فالمراد به في حق الصيد لا في دبيحة في حق الصيد لان كل  
 فعله فيه من شروع وكذا الخلال في حق صيد الحرم وكذا الكتابي لو دفع صيد في الحرم لا يخل أ كله وأما تارك التسمية عند  
 القولة تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وقوله عليه الصلاة والسلام اذا أرسلت كلكم للمسلم ود كرت اسم الله لكل  
 الحديث وقال الشافعي في كل قديم ما قلناه الحمد لانه لو ترك التسمية باسميأ يحل أ كلها وهو مذهب على وابن عباس وقال أبو يوسف  
 والمشافع ان متروك التسمية عند الايسوع فيه الاحتياط حتى لو قصي القاصي محوار يبعه لا يبعد فقاؤه لكونه مخالفا للاجماع  
 ولودع شافعي وسعي على الاولى دون الثانية محل الاولى دون الثانية ولوروى سفيها الى صيد فاشح الكل بكمية تسمية واحدة  
 وان حصل مهاد كاة صيد كثيرة فامادع الشام الثانية فلا بد من تسمية ثانية حتى لو أصحح شافعي احداها على الأخرى  
 ودعها معاهدة بخلان تسمية واحدة ولو أصحح شاة ليدفعها ثم ألقى تلك السكين وأخذ سكبيا أخرى فدفع بها لباسا بخلاف  
 ما لو أحسنهما وسعي فوضع ذلك ورفع آخر ولم يسل محل أ كله لان التسمية في الكاة الاحتشابة مشروعة على الدخ لاعلى أنه  
 والدبيحة لم تعبر وفي الد كاهما الاطرار بقا التسمية على الآله لاعلى الدبيحة والآله قد تعبريت وعن أبي يوسف ولو أصحح شاة  
 وسمى فارسها وأخذ غيرها ودعها تلك التسمية لم تعبر ولوروى الى صيد فاصاب آخر محل لا يسل واشتمل بأشرا كان قابلا  
 كولو كاه اسما وشرب ما يدخل وان كان طويلا فلا لاقناع الدخ متصل بالثنية بحيث لا يتحل بينهما شيء ولا يمكن الا بخرج  
 فاهم المحاس مقام الانس والعميل القليل لا ينقطع المجلس فيكون مدبوحا على التسمية والكبير يقطع فيصط منه ما فيكون  
 مدبوحا غير تسمية ولو قال بسم الله حاروي أو لم يسل ولا يصريح في التسمية وظهر حاله يدل على أنه أراد به التسمية على الدبيحة  
 فيصع عنها ما لم يخدمه الصراف عا حثي لو أراد به التسمية على غيره ممكن قال الله كره وأراد به احاطة الادان لا افتتاح الصلاة  
 لم يصبر شارعا فيها ولو سح أو حمد الله أو كبر بده التسمية على الدبيحة محل والا فلا لان هذه الاعطاء كناية عن التسمية  
 والكناية انما تقوم مقام الصريح المالية ولو قال بسم الله غير هاء الله ان أراد به التسمية بخل والا فلا لان العرب قد تحذف حرفا منها  
 كذا في المحيط وفي التتمة محل دمع الضيف شاة قد كرام الله عايرها فقال محل أ كله ولودع لاجل قدوم الامير أو قدوم واحد من

الطعام ود كرام الله يحرم أكله لانه يحل له تطعمته وفي جامع الفتاوى دبح شاه محمودي لاجل بيت نارهم أودع كافر لآلهم  
 لا نؤكل ديبحتهم ولا فرق في الدبح بين أن يكون ذكراً أو أنثى حراً أو عبداً صلياً أو بالغا طاقاً أم أحرساً أو أفاً اه قال رحمه  
 الله عز وجل لربنا يا محمد يعني حل المذكي لترك التسمية ماسياً وقول مالك رحمه الله تعالى لا تأكل لحماً كره من الدليل لانه لا فصل  
 فيه قلنا ان الديان مرفوع الحكم قوله عليه الصلاة والسلام مرفوع عن أمي الخطأ والفسيان وفي اعتباره شرح والحرر مرفوع  
 بالنص والنص غير محرم على إطلاقه لانه لو أورد به مطلقاً لما حثت المحاجة بين السلف وأورد الخلف بينهم وإمامة الملة مقام  
 التسمية في حق السلي لانه معدود لا يدل على إقامتها في حق الإمام لعدم عدله ولا يقال الآية تنجيزاً لانه لا يدري هل أورد به حالة  
 الدبح أو حالة الطلح أو حالة الاكل لا ما تقول أجمع السلف على ان المراد بها حالة الدبح فتكون مصفرة فم الاحتجاج بها في التسمية  
 في ذكوة الاحتجاج يشترط أن يكون عند الدبح قاصداً التسمية على الديبحة وفي الألبانيع ولو سمي بالعربية حار وفي الأصل  
 ولو دبح الشاة وسمى وهو على ذكوة أو حار لم يكن له بية أو أراد التسمية على الديبحة وفي حديث الوهبيين يجوز وإن أراد غير  
 التسمية على الديبحة لا يجوز وفي الحاروي مثل أنو القاسم عن قال سم الله ولم يد كراهه قال لا يجوز وقال القهيني لم يقصد ترك  
 الطبايعور اه قال رحمه الله عز وجل أن يد كره اسم الله تعالى غيره وأن يقول عند الدبح اللهم تقبل من عبادك وإن قال قبل  
 التسمية والأصابع حار وهذا النوع على ثلاثة أوجه أحدها أن يد كره موصولاً من غير عطف فيكره ولا يحرم الديبحة مثل  
 أن يقول بسم الله محمد رسول الله بالرفع لأن اسم الرسول غير مدكور على سبيل العطف فيكون مستنداً لكن يكره لو سجد الوصل  
 صورة وإن قبل ما عطف لا يخل ذلك كره في الوادو وقال بعضهم هذا إذا كان يعرف الدعاء والأوجه أن لا يعتد بالاعراب بل يحرم  
 مطلقاً من هذا النوع أن يقول اللهم تقبل من عبادك لأن الشريعة لم توجب ذلك بل كرهه في الدبح وأما ما عليه ولكن يكره لما ذكرنا من الثاني  
 أن يكون موصولاً على سبيل العطف والشركة عز أن يقول بسم الله واسم الله أو باسم الله ومحمد أخر تحرم الديبحة لانه أهل  
 به لعبرانية لقوله تعالى وما أهل بغيره لقوله عليه الصلاة والسلام موطن لأد كره ما عبد المظالم والدبح ولو رفع  
 المظالم على اسم الله محل لأنه مستنداً واحتلوا في السب قيل يكره فيما لا يوافق لو سجد الوصل صورة الثالث أن يقول موصولاً  
 عنه صورة وهي أن يقول قبل أن يصح الشاة أو قبل التسمية أو بعد الدبح اللهم تقبل هدامي أو من ولاي هذا لا يكره لما روي  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال عند الدبح اللهم تقبل هدامي أمة محمد صلى الله عليه وسلم عن شريك نوحدي ولى باللاع  
 وكان عليه الصلوة والسلم وقول إذا أراد الدبح اللهم هدامك وثلك إن صلاتي وسكني فح والشرط هو الد كراهه خاص حتى لو قال  
 اللهم أعزني واكتفى لا يخل لانه معاه وسؤال ولو قال الحمد لله أو سبحان الله وأراد به التسمية حل ولو عطف عند الدبح وقال الحمد  
 لله لا يخل في الأصح لانه أراد بذلك الحمد على النعمة دون التسمية ود كراهه لو أن المستحب أن يقول باسم الله أنه كرهنا  
 وفي الوارل إذا قال بسم الله ومحمد بالواو قبل وبعد وأوجلت الديبحة ولكن يكره في حوائج القهني حار ولا يخلصها وسمى أحد هما وترك  
 الآخر التسمية لم يحرم أكله وفي الدحية واليابانيع ولو دبح شاة فسمى ثم دبح أخرى فطلى أن التسمية الأولى تحرر به عن الثاني كل  
 وفي الحاروي جمع المضاعف فدبح واحدة وسمى ودبح أخرى على أنه تلك التسمية لا تأكل كل ولو أمر السكبي عليهم بسمية واحدة  
 حار وفي شرح الطحاوي وديبحة أهل الكوفة أساءوا كل إذا أتى هاند لوحه وإن دبح بين يديك فإن سمي الله تعالى لأنا  
 بأكلها وكذا إذا لم يسمع منه شيء وإن سمي باسم المسيح وسمعه منه فلا يؤكل وفي جامع الخواص من اشترى لحوازم اذ دبحته  
 يجوز وأراد الد فقل الدائع الدائع مسلم لا يرد ويحل أكله مع الكراهية وفيه عن أبي سعيد أن أحد خلقه شاة وأودعها  
 فدبحها فأكلاها إذا كانت تعطرب أدامي تحمل ولو أنشئت الشاة أو القرص بد وقامت من مصعها ثم أعادها إلى مصعها  
 اكتفى بتلك التسمية وإن دبح الدبح وسمى صاحب الأصحية أو غيره لم يحرم اه قال رحمه الله عز وجل والذبح بين الخلق والملة  
 فتح الملام وتشد يد الباء الموسدة وفي الجامع الصغير لأنا في الخلق كراهه وأعلمه وأصله في ما روي أنه عليه الصلاة  
 والسلام قال أكل الذكاة الخلق ولا يجمع محرم النفس ومحرم الطعام ومحرم العروق فيحصل بقطعه المقصود على أن العوجه وهو  
 إسهار اللحم والبقيد والخلق والنية يجزئ لودع أعلى من الخاتم أو أسفل منه يحرم لانه أهل في غير محل الذكاه كره في الواقعات



ثم نوحش أو تزدى في تركه الواو عاطفة على قوله وحل دبيعة مدح صيد يعنى وحل كل صيد استأنس بالبح وهو الله كذا  
 الاعتبار بقدرته عليها وحل كل ثم نوحش أو بردى بالمرح ليعرف عن الله كاه الاختيار بقدرته هذا إذا علم أنه مات من المرح وإن  
 علم أنه لم يموت من المرح لم يؤكل من أشكل ذلك كل لأن الطاهر الموت به وكذا السحابة إذا هافت على شجرة وحاف موتها  
 صارت كانهما بالمرح وفي التكملة ما في فيا توحش من السم وكذا فيا بردى فيشعل ما إذا كان في الصبر والصبراء وعن محمد بن  
 الشاة إذا بدت في الصبر لا تحل بالعقر وإن بدت في الصبراء عمل بالعقر لتحقق العجز عن الله كاه الاختيارية وفي المقر والأبل  
 بتحقيق الصبر سواء بدت في الصبر أو في الصبراء وتحل بالعقر والماثل كالأددا كان لا يقدر على أحده حتى لو قتلها المدول عليه  
 وهو يريد كانه وسمى حل كاه حلالا لما لاك ولما روى أنه عليه الصلاة والسلام كان في سفر فدمع من الأبل ولم يكن معهم حل  
 فرماه رجل سم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن هذه الهائم أو أبادك أو أباد الوحش فافعل بها فاعلوا به هكذا رواه البخاري  
 وسلم ولأنه قد تحقق المرح عن الله كاه الاختيار به موارى الدل وفي السوارى لو أنقرة تعسر عليها الولادة فادحل صاحبها به  
 ودخ أو ولد حل كاه وإن حرم في غير موضع الدخ إذا كان لا يقدر على دمه حل وإن كان يقدر لا يحل أه وفي المحيط فإن  
 أصاب قرنه أو ظهره أو سائر أعضائه ووصل اللحم حل كاه والأضلال الله كاه يصرف في عمل الحياة وإن أمان عنه غير الرأس  
 مات أو كل كاه إلا أن من الخي وهو ميت ولا يظهر به حكم ولا كذلك إذا بان الرأس لأنه لا يشمور حية أو الحسد مع أمانة الرأس  
 وإن تعاقب منه حيدة فإن كان يلبث ويبدل أو تركه حل كاه والأفهرمبان ولو قطع الصيد صم طولاً وعرضاً حل ولو أن طائفة  
 من الناس الذين إن كان أقل من الصم لا يحل الماء وإن كان الصم يحل كلاهما أه قال رحمه الله يجوز صحر الأمل ودخ  
 البقر والدم وكرهه عليه وحل كاه وأما كل هذا الفعل مسوماً لأنه هو القول عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الله تعالى إن  
 افقه يامر أن يندسوا فرة وقال تعالى فصل ربك واتعز فلو المراد صحر الحزور وفي البقر والسم الدخ يسروى الأبل الصحر  
 أنيس وأما كرهه العكس أترك السمة والصحر قطع العروق في أسفل العنق عند الصدر والدخ قطع العروق من أعلى العنق  
 تحت الأضحية وفي الجامع الصغير والسمى الصحران بغيره فتمأى الشاة والقران ندخ مصحفة أه وفيه أيضاً ولا بأس بالدخ في  
 الحلل كاه أسفله وأوسطه وأعلاه لأن ما في الثلثة والخمسين هو الحلل وإن كاه تمنع العروق يصار حكم السكك واحداً فإن قلت هذا  
 ما في ما تقدم من التفتيد قلنا لأن ما حرم أسفله قال رحمه الله يجوز بد كاه أه يعني لا يصير الحلل مذكياً بد كاه  
 أنه يحل لا يحل كاه مذكياً أهذا عند الإمام وهو وحسب رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد وساجدة أخر آدم حلقة حل  
 أه كاه مذكياً أه القول عليه الصلوة والسلام كاه أه ولتو عليه الصلاة والسلام لما قيل له يا أبا سحر العائقة وبدخ الشاة  
 وفي لفظ الحلل ألقية أم أه كاه قال كاه إن شئت فإن ذككته كاه أمه ولا بد من أمه حقة لكونه متصلاً وحكاً حتى بد حل  
 في الأحكام الواردة على الأم من السبع والخمسة والتمتق وللامام قوله تعالى إن لم تحرم الميتة وهو اسم لحياض مات من غير كاه والحلين  
 مات ذمتاً أه فيحرم بالكتاب وبكره دخ الشاة وأقارب ولا ذنبا لأنه يصيب ما في شئها الذباجة إذا علق فرماها وأصاها  
 يطران كان لا يموتى بالى من حل كاه لأنه محرم عن الله كاه الاختيارية وإن كان يموتى ذكره لفقهاء الأئمة إن أصاب المدخ  
 حل وإن أصاب غيره وعدمه لا يحل وعن غيره يحل أه والله تعالى أعلم  
 في فصل في ما يحل وما لا يحل كاه كاه أحكام الدين شرعى في فصل المأ كاه ما هو غير المأ كاه إذا المقصود الأصلي من شرع الدناخ  
 التوصل إلى الأكل ودم الدخ لأنه وسيلة النبي تقدم عليه في الذكوة لرحمته ولا يؤكل دواب ولا غلب من سبع وطير كاه يعنى  
 لا يحل أكل دى باب من سبع الهائم وذئ حبل من سبع الظير لما روى ابن عباس رضي الله تعالى عنهم أن الذي صلى الله عليه وسلم  
 نهى عن أكل دى باب وغلب من سبع وظير رواه مسلم والجماعة والسباع جمع سبع وهو كل يختص به سبب حارس قابل عادة والمراد  
 بدى الحلب ماله غلب هو سلاح وهو مقل من الحلب وهو مرق الحلب ويعلم بذلك أن المراد بدى حبل هو سبع الظير لا كل ماله  
 حلب وهو الظير كآية بدى دى باب من سبع الهائم لا كل ماله باب ولا طبيعة هذه الأشياء مسمومة شرعاً بخشى أن يتولد من  
 الحياض من طباعها ويحرم كراهي آدم وهو ظير ماروى عنه عليه الصلاة والسلام أنه لا ترضع لكم الحنفاء فإن اللسان يمدى  
 ويدخل في الحديث الضع واشتعل لأن طبعها ما يورى أنه عليه الصلاة والسلام أمأح كاه يجوز على الانتداء ويدخل فيه الدليل

أما لانه دوات والر نوع واس عرس من سماع المولود والرجه والبسات لاسه ما كان الحنف والرحم جمع رح وهو طائر أبيض  
نشه النسر في الخلفه فعاله الانور والبسات صام الى العره دون الرحم بطي اعطرا ان كداني الصبحا فال والساع الاسد والذنب  
والجر والهدهد والتعلب والنسج والكتاب والله والفرود والر نوع واس عرس والسور اذهلى والبرى دمن الطور الصعر والبار  
واسعاب والنسر والساهى اه فال رحه الله ويحل عراب الرع يجه لانه ما كل الحبر ليس من سماع الطير ولا من الخفاش فال رحه  
الله لا الاسع الذى ما كل الحنف والصبح والصبر السور والصفاء والخسراب والجر الا هله والتعلب يجه نسي هذه الاسماء لا يؤكل  
أما العراب الانع ولا نه ما كل الحنف صا ركساع اطعم والعراب لانه انواع نوع ما كل الحنف حسبه نه د وكل ونوع ما كل  
الحب حسبه فانه يؤكل نوع مخلط منهم ما هو واصا يؤكل عد الامام وهو المعنى لانه ما كل السباح وعن ابي يوسف انه بكره  
أكله لانه ما كل كنه الحنف والاولا صبح قال فى الهانك كرى نسي الواضع ان الخفاش يؤكل وكل كرى نصه انه لا يؤكل لانه  
ما ما أو ما الصبح فعلموا وما وسوا ولا نه ما كل الحنف فكون له حسنا وما الصبر السور والصفاء والخسراب فلا شها من الخفاش  
ود قال تعالى يحرم عليكم الخنازير وما روى من الاضاحه يجوز على ما دل السحر م حرم الخنازير لانه لم يكن محرما فى الاسماء  
الا لانه اساءه صلى ما قال الله تعالى من لا أحد ههنا وحى ان يحرم ما لى حلاله حرم بعد ذلك اساءه وأما الجر الا هله فليس روى  
الى جارى رحه فانه تعالى حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم لحوم الجر الا هله وأما الحن ولا نه من نسل الجوارف كان كاهه حى لو  
كان أمه وسافه الى الخراف المعروف فى الخ لان العبره هو الامم هل رحه الله ويحل الاربع يجه لانه عليه الصلاة والسلام أمر  
أصحابه أن يأكلوه حتى أهدى المشو بارواه جدوا النساى لانه ليس من السباع ولا ما كل الحنف صا فاشه الطي هل رحه الله  
ويودع بالاد كل لحه يظهر لحه وحله لا لا دى واخر ر يجه وقال السافى رحه الله تعالى انه كاه لا يؤثرى جميع ذلك لان الر  
الكاه فى اباحه اللحم اصل وفى سهاره وظهره خلط مع ولا ساع بدون الاصل وصار يظهر دمع الخوس ولان الكاه مرقه فى ابراه  
الرصو ناب الدجسه فاذا رابط ظهر كلى الدباع وهذا الحكم مصدق فى الخلد كاسا لوى اللحم هل المحرمى غير معدنه فلا بد  
من الدباع وكنا يظهر له يظهر رشمه فصاحى لو وقع فى الماء القليل لانه معدنه وهل يجوز الاتعاذ به لانه لا كل ولا لا يجوز اكله  
ما لا كل وقد يجوز كل ما ساد انا فله سبعهم المشو والى ثغاب فانه سبعه فى غير الاكل واخر ولا يرفه الدباع لحاسته  
والادى لسكرامه وروى راباه لا يظهر بله كاهم ما لا يؤكل له والخلد يظهر هو الصحيح رقه فى كتاب الطهاره اه هل رحه  
الله يجوز ولا يؤكل ما فى السمك غير ما فى يجه وهل ما فى رحه الله تعالى وكل جمع حيوان الماء اسفى نعمه والخبر والسباع  
والكتاب والادى وعن السافى رحه الله تعالى شاح ذلك كاه وهل صاحب المدايه والخلاف فى الاكل ولسع واحد نسي ان  
يجوز نفعه لاجاع لطايرهم فوله تعالى أحل لكم صد البحر من عرفه ولا نه لدم فى هذه الاسماء لان الدموى لا يسكن الماء  
والبحر هو الدم فأسه السمك وروى حار أمهم اصاهم حوع شدي فى العروفا فى البحر حوا ما ساد له العبره فاكنا منه نصف  
سهر فال فله دم الماء سدود كذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال كاوارا فاحر رحه الله لكم أطعموا ما كان معكم الخلد  
ولما قوله تعالى ويحرم عليهم الخنازير وهذا ما فى الهانك كراهه الخنازير بحر سمه ومساوى السمك حسبه وهى غله انباره  
والسليم عن دواء اعدهه الصفه وهى عن سمع السرطان والمسهل كوره فماتى ويحمله على حاه الاضطراب وهو اح والاعلى  
أكاه والمسهل كاه فمساواه وهى عليه الصلاة والسلام أحل لاسه ثمان السمك والجراد ودمان السمك والطحال لا دليل لهم  
فى هذا الحديث لان الراد ما نال سمه ما لغاه البحر حتى كونه موبه مع ما الى البحر ولا يسا ول ما نال سمه مرم من أفعوه وأما الطاق  
وسكره كاه لول حار نه عليه الصلاة والسلام هل ما صعبه الماء وكا واما ما فى فلا كاوه وهو يحمله على ما فى ثمانى اباحه الطاق  
فالاصلى فى هذا ما عرف سمه وبه كاهط البحر أو حسبه فى مكان كالخطره العبره بحث يمكن أحد من غير حله أو اساع سمكه  
أو فصل صر الماء اناها وأجاد لى عليها حل أكلها لان سمك موه ما معلوم ولوميات من شده صر الماء أو برده وانحصر الماء عن  
نصفه ومات روى هشام عن محمد بن كلى رأسه على الماء لا وكل وان كان دمى فى الماء ورأسه انحصره الماء كل لان حرج  
رأسه من الماء سب او به فكان معلوما بخلاف حرج دمه فاصلا أن السرطان هل سمه موبه حى لو أن عصا انصره فانه وكل  
من يؤكل العصور أصا فال رحه الله يجه رجل ملاه كاه كالجراد يجه نسي حل السمك ملاه كاه كالجراد لوز ما قال رحه الله يجه

دع شاة فتتحرك أو خرج الدم حل والا لان لم يدرك حياهه لان الحياة أو خروج الدم لا يك وان الامس الحى لان الميت لا يتحرك ولا يخرج منه الدم فيكون وجودهما وجودا واحدا مدليل الحياه ويحل وعدها معا علامه الموت فلا تتحل ود كرتجس من مقابل ان شرح الدم ولم تتحرك لا تحل لان الدم لا يجتمع عند الموت فيحدو خروج الدم وهذا سياتى فى المسئله والمتريه والطبيعه والى مقر الدث علم الاند كانه هذه الاشياء محل وان كانت حياه حمية فى طاهر الروايه لقوله تعالى الاماد كيتيم وعن أبى حنيفه رحمه الله تعالى انها محل اذا كانت محل لعيش ومالوا لله كانه عن الثاني ان كان لا يعيش مثلها لا تحل وعن محمد بن كات محل لعيش فوق ما يعيش الدم بوج حل والا فلا ولود مع شاة مرفقه ولم يتحرك منها الا وهما قال محمد بن سلمة ان فتحت فاهها لا تؤكل وان صمته تؤكل وان فتحت عيناها لا تؤكل وان ضمت عيناها سكنت وان مدت رجليها لا تؤكل وان صمتهما تؤكل وان قام شعرها تؤكل وان نام لا تؤكل وهذا صحيح لان الحيوان يستريح بالموت فتخرج العم والعين ومد الرجل ونوم الشعر علامه الموت لا لها سائرما وصم الدم ونهض العين ونفض الرجل وقيام الشعر ليس بأسرها بل حركات تخص بالحي فتنزل على الحياه وفى السراحيه اذا شق اللسان بطن الشاة ولم يبق فيها من الحياه الا دمها ما بقى فى المدبوح بعد الذبح فتنزل حلت وعليه الفتوى اه ولود تحت شاة على سطح وفقت شاة تحت لسانها صارت مذكاة تقطع محل الدكاة كذلك المحيط وفيه ايضا اذا شق الدث بطن الشاة كان فيها حياه مستقره حلت ما لا يجاع والا لاسواء عاش أولم يعيش عند الامام وهو الصحيح وعليه الفتوى اه قال رحمه الله يجوز ان علم حياهه حل وان لم تتحرك ولم يخرج الدم يعمى ادعى علم حياه شاة وقت الذبح حلت الله كانه تترك أولا يخرج منها دم أولا كبد فى المحيط والله تعالى اعلم بالصواب

### فى كتاب الاصحية

أورد عتب الدين فى لسانه بيعة غايه والشافع عام والغاص هذه العام ونعتب بأهم ان أرادوا أن الخاص بعد العام فى الوجود فهو مجموع لانه تقرر أن لا يوجد للعام الا معنى الخاص وان أرادوا فى العقل فهو انما يكون اذا كان العام ذاتيا للخاص وكان الخاص موقفا ولا كما عرفنا كون الامر كذلك فيما نحن فيه وع ويسكن أن يقال تغير الباقى من العرضى انما يتغير فى الحقائق التعسفية وأما فى الامور الواقعية والاعتبارية كما نحن فيه فكل ما اعتدوا احد فى مفهوم شىء يكون ذاتيا له ويكون تهو ذلك الذى تصور له بالكلية ولا شك أن معنى الذبح داخل فى معنى الاصحية فتوقف تعمله على تعقل معنى الذبح فبم المعنى الذى على اختيار الشق الثانى وهو فى الماسة كفى البايه شاة تحترق فى جرم الاصحية ولا يحمله ما فى القاموس والصالح من أنها شاة من غير لفظ تحترق هالان لفظ المعرصر مدليل الاصحية وتجمع على أصحى بالتشديد بدو يقال أصحية وصحيا كمدية وهذا يقال أصحاة وتجمع على أصحى وعند الفقهاء كفى البايه اسم لحيوان مخصوص وحى الشاة فصاعدا من هذه الانواع الاربع والخدع من الصان تدعى بنية القرية فى يوم مخصوص اه وطائرا نطا وجوب وشرائضا أداه وصفه فالاول كونه مقبلا مسرعا من أهل الأمصار والعمرى والدوايدى والاسلام شرط وأما الدواغ والعقل فلا يشرط حتى لو كان للصغير والنحو مال فانه يصحى عنه أنه وأما شرائضا أداهم الوقت حتى المصرى به هذه الامام والمعتبر مكان الاصحية لا مكان المصحى وسماه بطونع يوم الدهر وركنه اذع ما يجوز دحه وسيأتى الكلام فى صفته اذ علم أن القرية المالية نوعان نوع طرئى التملك كالصدقة ونوع نظريى الاول كالاغنائى والاصحية وفى الاصحية اجتمع المعنيين فانه يتقرب باراقة الدم وهو املاف ثم الصدق بالحم فيكون تخليكا اه قال رحمه الله فى يجب على حرم مسلم موسر مقيم عن نفسه لادن طعله شاة وأوسع بدنه خرب يوم البحر الى آخر أيامه فله يضى صفته انما واحدة وعن أبى يوسف أهماسة ود كراطة حادى أهماسة على قول أبى يوسف ومحمد وهو قول الشافعى لم قوله صلى الله عليه وسلم اذ يرمى حذلى ذى الحقة وأراد أحدكم أن يضحي فليمسك عن شعره وأطواره واه مسلم رجاعة أخر والتعلق بالارادة بتانى الرسوب ولا هو الكاوت واجبة على المذبح لو حست على المسافر كالر كانه صدقة الفطر لا سيما لا يحل لها بالعادة المالية ودليل الوجوب قوله صلى الله عليه وسلم من وسد مسعى ولم يصح فلا يقرب من مصلابا وأما جندوا من ماحه ومثل هذا الوعيد لا يلحق بترك غير الواجب ولا به عليه الصلاة والسلام أمر بانها من قولهم من ضحى قبل الصلاة فلهذا الاصحية وانما لا تختب على المسافر لان أداه ما يحتمل بناسب شق على المسافر وهو وقت الضحى ويجب عليه شىء ليدفع الحرج عنه كالجمعة يتلافى لكانه صدقة الفطر له سيما لا يجوز ان يعصى الزمان ولا يخرج وأما العتيرة فديعة مدعى وحب يتقرب بها أهل الجاهلية والاسلام فى الصدر

الاول فمسح في الاسلام كدائي الاصل وفي المحيط ولواشترى المقبر شاه فصحي هاتم أيسرى آسر أيام النحر قيل علياً بن زيد عا  
وقيل لا ولواشترى أيام النحر سقطت عنه وكذا الويات ولو بعد هاتم سقط كدائي المحيط قيد ما حار لا بعد عاده ماله ولا يجب على  
العد لا به لا يملك ولو ملكه ما لا حرام لا ما عاده والكاو ليس بأهل طوا والياسر لا لها لأحب الأعلى العادر وهو النعي دون العفير  
ومقدار ما تب فيه صدقة العطر وقد مره يانه قال في العاية أحد من الهامة وهي واجبة للتصدق للمكة بدليل أن الموردا  
استرى شاة لأصحية في أول يوم النحر ولم يصح حتى مضت أيام النحر ثم افتقر كان عليه أن يصدق في بيعها أو يقيمها ولا يصدق  
عنه الأصحية ولو كانت بالقدر الميسر لكان دواها ميسر طاكبي الر كاة والعشر والخراج حيث سقط هلاك النصاب والخارج  
واستلام الزرع آفة لا يقال أدنى ما يملك من الرمن أهانته تملك قيمة ما يملك للأصحية ولم يحال ذلك النصاب وفل أن  
رجوعها بالقدر الميسر لأن اشتراط النصاب لا ينافي رجوعها بالمكة كأي صدقة العطر وهذا لا هو طبيعة مالية أطرا إلى قدرها  
وهو الآخر منه بشرط فهم العسى كأي صدقة العطر لا يثبت لو كان كذلك لو حب التملك وليس كذلك لأن القرب بالمالية  
قد يحصل بالانلاب كالاتاق والصحي إذا صدق بالحب فقد حصل الدعوان أعني التملك والانلاب بارة الدم وإن لم يصدق  
حصل الأخير إلى حاله العاية وفي المحيط لوركي صان ثم عليه أيام النحر وصاد ناقص عليه الأصحية ولا يصدق  
ناده الر كوي هذه السنة لأن قدر المؤدى يصدق فأشترى عا ولو أنقص في أيام النحر بعد الر كاة سقطت عنه الأصحية لأن  
المؤدى لا يصدق فأشترى كأي صدقة العطر وقوله عن عس لا به أصل في الوجوب عليه وفولان عن طه له مسمى لا يجب عليه من  
أولاده الصغار لا ما عاده صحة بخلاف صدقة العطر والأول ظاهر الرواية وإن كان للصغير مال يصح عنه أبوه من ماله وأوصيه من  
ماله عند أبي حنيفة وقال محمد ورور والشافعي رحمهم الله تعالى من مال الأب لأن الأراقة ملاف والأب لا يملكه في مال الصغير  
كالاعتاق والأصح أنه يصح من ماله وبأكل منه ما أمكن ويتناع عادي ما يمتنع عليه كداد كره صاحب الهدية في الكافي  
الأصح أنه لا يجب ذلك وليس للأب أن يصدق من مال الصغير وقوله شاة أو سبع مائة مائة للقدرا الواجب والقياس أن لا يجوز  
السبة كلها إلا عن واحد لأن الأراقة تقر بة لا شجرة إلا أنار كساه الأثر وهو ما روى عن جابر رضي الله تعالى عنه قال عمر بن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم القرعة عن سبعة والدين عن سبعة والدين في الشاة ففي أصل القياس ويجوز عن ستة وأوجه أو  
أربعة وأربعة كره في الأصل لأنه ما حار عن سبعة مائة أولى ولا يجوز عن ثمانية لعدم النقل فيه وكذا إذا كان لصغير  
أحدهم أقل من سبع مائة لا يجوز عن الكل لأن نصه إذا شتر عن كرهه من مخرج كرهه يجوز عن اثنين بصافي الأصحية وإذا  
حار عن الشركة بغير المحم المور لأنهم مورو وادافسوا واحدا لا يجوز إلا إذا كان معه في آخر من إلا كراع والخطاب كالبيع  
لأن القسمة فيها معنى المداولة ولواشترى قرعة بريد أن يصح ثم اشترك فيها مائة ستة أحراد استجنا ما والقياس لا يجري وجوز قول  
رور لأنه أعدها قرعة فيمتنع بيعها ووجه الاستحسان أنه قد جحد قرعة مائة وقد لا تطر بالكر كاه وقت الشراء يشترى هاتم بطلب  
الشركاء ولو لم يحد ذلك لخر حواؤه ومذوع شرعا ولا أحسن أن يفعل ذلك قبل الشراء وعن الإمام مثل قول رور قال الدورى  
الواحد على مراتب بعضها آ كدمن بعض ووجوب سبعة اللارة آ كدمن وجوب صدقة العطر وصدقة العطر وجوبها  
آ كدمن وجوب الأصحية وفي الخاتمة المور في طاهر الر وأبقي له ما تاتدرهم وأعشر من دينار أو ما بلغ ذلك سوى شيك  
ومتاعه ومركبه وحادته البدى في حاجته وفي الأصل ولو جاء يوم الأصحية ولا مال ثم استفاد مائتي درهم ولادى عليه فعليه الأصحية ولو  
كان له عقار مائة قيمة العقار ما تاتدرهم والزعفراني والفقهاء على الزاوى اعتبر القيمة وأوحا الأصحية ولو كان له أرض بحد  
عليه ما أقوت السنة فعليه الأصحية حيث كان القوت بكفه ويكي عياله وإن كان لا يكفه فهو معسر وإن كان العاقر وعفا بطر  
أن وحده في أيام النحر قد مات في درهم فعليه الأصحية والأفلاز وإذا سبعاة عن محمد عن الإمام وعنه أنه لا يجب إلا إذا اراد على  
مائتين والمرأة تفتقر وسرة ما لها إذا الروح مليا عدها وعده الإمام لا تعتبر مليه بذلك وإن كان حار عده حطة قيمتها ما تاتدرهم  
فعليه الأصحية وإن كان عده مصحف قيمته ما تاتدرهم وهو ممن يحسن القراءة فيه فلا أضحية عليه سواء كان بقر أو بة ولا يقر  
فيه وإن كان لا يحسن أن لا يقر أو بة فعليه الأصحية وفي الكافي عن الحسن عن الإمام يحس عليه أن يصح عن ولده ولده له الذي  
لأنه والقوى على أنه لا يجب عليه وذكر الصدر الشهيد في شرح الأصحى عن الزعفراني وهذا أضحية الأب عن الصغير من ماله



فعل قول يحدود ربح الصالح عليه وعلى قول الامام أبي يوسف لا يصح ومثله الوصي وفي الياض المعنوية والمخون - قوله  
 الصبي والذي يحن ويحب كالصحيح ولو كان المخون موسرا يصح عمله ليس ماله في الزايات المشهورة وروى أن الاصحية  
 قبل أن يصحى بها لا يحب مال المخون وفي المتنق اشترى شاة ليصحي بها مات في أيام الاصحية قبل أن يصحى بها فله أن  
 يبيعها ومن كان غائبا عن ماله في أيام الاصحية فهو فقير ولا يحن ان الاصحية نصير واحدة النادر ولو قال كلاما مبيها على أن يصحى  
 به مدة الشاة لم يذكر له ان شاة اشترى شاة بنية الاصحية ان كان المشتري عبيدا نصير واحدة اتفاقا واليات له أن يبيعها ويشتري  
 غيرها وان كان فقيرا كشيخ الاسلام حواهر راد في طاهر الرواية نصير واحدة بمس الشراء وروى الزعفراني عن أصحابنا ان اصبح  
 واحدة وأشار اليه شمس الأئمة المرحوم في شرحه واليه مال شمس الأئمة الخوا في شرحه وقال له طاهر الرواية ولو صرح له ان  
 والمصلحة بما طاهره واحدة بشرعية الاصحية ان كان المشتري فقيرا وفي الحلية اشترى شاة الاصحية ثم باعها واشترى أخرى في أيام  
 المحر فله أن يبيعها ولو كان الأول اشترى شاة يبيع بها الاصحية لا يصير اصحية مالم يوحدها له وما أخذ أبو يوسف وبعض  
 المتأخرين وفي السكري قال ان فعلت كذا فله على أن يصحى لا يكون يصير لاشترى اصحية وأدوها فبطلت ثم اشترى أخرى  
 فأوجبها ثم وجد الأولى ان كان أوجب الثانية له عليه أن يصحى بها وان أوجبها للأولى فعليه أن يبيع بها ما شاء  
 ولم يفعل بين الفقهاء والهي وفي فوائد أهل سمرقند الفقراء اشترى شاة على نفسه هل يحل له أن يأكل منها هل يبيع من الدرس ثم وقال  
 القاضي رهان الدين لا يحل وفي فوائد أهل سمرقند الفقراء اشترى شاة للأصحية فصرفتها واشترى مكانها ثم وجد الأولى فعليه أن  
 يبيع بها ولو بطلت وليس عليه أن يشتري مكانها وان كان عبيدا فعليه أن يشتري مكانها وفي الفوائد له ما تادورهم  
 فاشترى بعشرين درهما اصحية يوم الثلاثاء وهلك يوم الأربعاء وهاه يوم الخميس ليس عليه أن يبيع لعقره يوم الاحد  
 وفي الفتاوى القانية اذا انتقص من اصحية يوم الاحد سقط عنه الزكاة وعن أبي سلام وكل رحاين أن يشتري كل سمها اصحية فاشترى  
 يبيع عليه أن يصحى بها وفي المحيط ولو اشترى شاة للاصحية فصاعت احداهما فصحي ماله في يوم واحد في أيام المحر ولا يحن عليه  
 لأنه لم يبعين أحد عمار أم صحى ماله في المعينة ولو صحى العتير ثم أيسر أعاد في رواية واذا اشترى شاة للأصحية ثم باعها وأحار البيع وفي  
 الاصل رجل أوجب على نفسه عشر أصاح ففعلوا الايام الاثنان قال الصدر الشهيد في واقعاته والطاهر أنه يجب السكن وفي الظهيرة  
 والصحيح أن يجب السكن وفي الحواشي ولو اشترى شاة ولم يرد ان يصحى بها بل لتجارة ثم نوى ان يصحى بها وصحى أيام النحر لا يجب  
 عليه أن يصدق بها وعن محمد بن سلمة وصحى شاة في النحر وفي الحديث الا واحدة وفي الحديث الا واحدة في تكون الاصحية بها  
 وعن الحسن عن أبي حمزة لا بأس بالاصحية بالشاة والمال في قول الفقهاء به نأخذ وفي الاصل النادر لا يأكل مما نذر ولو أكل  
 فعليه قيمة ما أكل وفي اصحاب الزعفراني ان قال الله على ان يصحى شاة في أيام النحر فان كان موسرا فعليه ان يصحى شاة في الايام  
 ان يحن ماله بما يجب عليه فان كان فقيرا فعليه شاة وفي السراجية اذا قل لله على ان يصحى شاة فصحي دمه أو بقرة حاراه  
 وفي الشارح اذا نذر وأراد بها الواجب عليه لا يلزم غيرها وان أراد الواجب بسبب العي لم يلزم غيرها اه قال رحمه الله ولا يذبح  
 مصري قبل الصلاة يذبح غيره ويجوز لاهل المصر ان يذبحوا الاصحية قبل ان يصلوا صلاة العيد ويجوز لاهل القرى والمداينة  
 ان يذبحوا بعد صلاة العجر قبل ان يصلوا صلاة العيد والاصل في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم من ذبح قبل صلاة الامام فليعد  
 ذبيحته ومن ذبح بعد صلاة الامام فقد تمسك وأصاب سنة المسلمين قال صاحب النهاية هذا يشترى ما ذكر في المسوط حيث قال لا يحرر  
 لعدم التمسك لادم الوقت وقوله عليه الصلاة والسلام أول تسكنا في هذا اليوم الصلاة ثم الاصحية وهذا طاهر في حق من عليه الصلاة  
 ففي غيره على الاصل فيذبح بعد طلوع العجر وهو حجة على الشافعي ومالك في سبيل الحوار بعد صلاة العيد قبل بحر الامام والمعتبر  
 في ذلك مكان الاصحية حتى لو كانت في السوداء والمصري في المصر يجوز كما اشق العجر وفي العكس لا يجوز الا بعد الصلاة وسيلة  
 المصري اذا أراد التحصيل ان يبعث ماله في مصر في موضع يجوز للسافر ان يقصر فيصحي فيه كما نزع العجر لان وقتها من  
 طلوع العجر واما آخر في حق المصر لانه كراولها شاة الزكاة فيعثر في الاداء مكان الحبل وهو المال لا مكان الفاعل فلا  
 صدقة العطر حيث يعتبر بمكان الفاعل لا مهاتعلق بالذمة ولكل مال ليس يحل لمالك ولو صحى بعد ما صلى أهل المسجد قبل ان يصل  
 أهل الحاشية أخره استحبنا بالانهاضارة معتبرة ولو دمج بعد ما بعد الامام قدر الشاة قبل ان يصل إلى بحر حلاله للمحسن وفي المراد لو

[illegible]

رضي الله تعالى عنه أمي نارسول الله صلى الله عليه وسلم ان يستشف العيون والادان وان لاصحى عقالة ولا مدارة ولا شرفاء ولا سقاة واما أبو داود والساقى وغيرهما وصححه الترمذي للقائلة قطع من مقدم دمه للدارة قطع من مؤخر دمه للشرقاء ان يكون الخرق في ادم الحمو ولا الخرقاء ان يكون عرسا وان بقي أكثر الادان حاروكدا أكثر البلى لان الاكثر حكم الكل فناء ودهانا وهذا لان العيب اليسير لا يمكن التحرر عنه جعل عوارض افي حبيته رحمة الله تعالى ان الثالث اذا ذهب وبقي الثلثان يجوز وان ذهب أكثر من الثلث لا يجوز لان الثلث تنص عليه الوصية من عدا حارة الورثة فاعتبر قليلا وعباد لا ينفذ الا برصاهم فاعتبر كثيرا وروي عنه الريح لا تنحكي حكاية الكل وقال أبو يوسف ومحمد ان في أكثر من النصف آخر ما عتبر الحقيقة وهو احتياط أبي الليث وقال أبو يوسف أحبرته وفيها أحبيته فقال فولي هو قولا قيل هو رجوع الى قول أبي يوسف وقيل معناه فولي فرب من قولا وفي كون النصف ما عاروا بئس عنهما واما ويل مارو ياباذا كان بعض الادان مقنونا على اختلاف الروايات لان مجرد الشئ من غير ذهب شئ من الادان لا يمنع من معرفة مقدار الذهب والساقى ييسر في عدا العين وفي ادين قال ندد عنها الحنيفة بعد ان جاءت ثم قرب اليها العلف قليلا قليلا فادارت في موضع علم ذلك الموضع ثم ندد عنها الصبيحة ويقرب العلف اليها شيئا فشيئا حتى اذا رآه من مكان علم عليه ثم يطرأ بينهم من التفاوت فان كان نصفا أو ثلثا أو ربع ذلك فانداهب هو ذلك القدر وفي الشرح ولو أحب الفقير على نفسه أصحبه نعيمه نعيمه ما نرى أصحبه صحبة ثم نعتب عده فصحي بها يسقط عنه الواجب لانه وجب عليه أصحبه كماله النية من غير تعيين كالنوم ولو كانت معينة وقت الشراء حار دمه الماد كرا ولو أصحبه باليد بها في يوم النحر فاصطربت فاكسرت رجلها فبقيها أجرا أنه استحسنه ولو بقيت في هذه الحالة غلظت ثم أخذها من فورها وكدا بعد فورها عند محمد خلافا لابي يوسف وفي الحاشية عشرة من الرجال اشتروا من رجل عشرة شياه كل واحد واحدة فصارت العشرة شركة بينهم فاحد كل واحد منهم شاة وصحى ما عن نفسه جار فاداهم بها شاة عروا وأسكر كل واحد من الشركاء فان تكون العروا له لا تجوز وأصحهم له قال رحمه الله في الوصية من الادان والقر والعلم في لان حوارا للصبيحة هذه الاشياء عرفت شرعا بالنس على خلاف القياس فيقتصر على ما ورد ونحوه بالخامس لانه نوع من القر غلاف القر والرحش حيث لا تجوز الا لصبيحة به لان حوارا عرفت بالشرع وفي البقرة والحق في المنزلة نسبه انتم الام وكذا في حق الخلع نعم الام اد قال رحمه الله في حوارا التي من الكل والحد من الصان في قوله عليه الصلاة والسلام لا بدعوا الامسة الا ان يمسر عليكم فتدعوا واحدة من الصان رواء البحاري ومسلم وأحمد وجعاعة أخر وقال عليه الصلاة والسلام بعدت الا لصبيحة الجديع من الصان رواء أحد وقال عليه الصلاة والسلام يجوز الجديع من الصان أصحبه رواء أحد ران ماحه وقالوا اذا كان الخدع غلظا بجبت لولحظة بالثبات لا يشبهه على الساطر من الخدع من الصان ما تمت لسته أشهر عبد الفقهاء ود كرار عرفت انه ابن سعة أشهر والتي من الصان والمغز ابن سعة ومن البقر ابن سني ومن الادان ابن حسن سني وفي العرب الجديع من الهائم قبل التي الا انه من الادان قبل السنة الخامسة ومن البقر والنساء في السنة الثامنة ومن الخيل في الزاغة ومن الزهرى الخدع من المعرسة ومن الصان لثمانية أشهر وفي الظهيرة ولوان رجلين صحبهما شمر من العم بينهما لم تحر ولو اشترك سبعة فزى حسن شرابا وان اشترك ثمانية فزى سبع شرابا لم تحر وكذا عشرة وأكثر اه قال رحمه الله في وان مات أحد السبعة وقال الورثة اذ حواصه وعسك صح وان كان شر بثلثة السبعة بصرانيا أو من يد الا لهم لم يحزن عن واحد منهم في ووجه الفرق ان القر نحو زعن سبعة بشرط قصد الكل التفرقة واختلاف الجهات بما لا يصح كالتفران والتمعة والاصحبة لا اتحاد المقصود وهو القر بقرية وقد وجد هذا الشرط في الوجه الاول لان الاصحبة من العبر عرفت فرب لأنه منى الله عليه وسلم صهي عن أمته ولم يوجد القرية في الوجه الثاني لان البصريان ليس من أهلها ولو اشترك اثنان في بقره أو بعد لا يجوز في الاصحبة لانه يكون لواحد منهم ثلاثة أسهم ونصف والاصح لا يجوز في الاصحبة والاصح ان يجوز لان النصف يصير قرية تطرق التسع لديره شاتان بين رجلين دحاهما عن نسك ما سحرأهما بخلاف العبد بين اثنين اعتقاها عن كعارتيهما لا يجوز لان في الشايبه أمكن جمع كل واحد منهما في شاة ولا كذلك الرقيق اشترك ثلاثة بقره واحدة ثلاثة أسعاه وابت ترك اسوا مناصرا وادرك سبأهم درهم مع حصة القرية فشحي الوصي عنهم حصه الميت من القرية لا يجوز عنه لان نصيب الثلث لم لا مائة قرية أو صاحب من ميراث الامة أقل من ما في درهم ولو اشترك خمسة في بقره فاشرك

أو لمة منهم رجلان المقر بمحور الأصحية عنهم لأن الشر كاه أو مئة لكل واحد منهم حصة تصير الأربعة عشر من عشرة وقد جعلوا من  
 انصافهم أربعة وأربعين من عشرة من أكثر من السبع ولو كانوا ثمانية فاشترك حصة واحد أو أبى الواحد لم تحو أصحيتهم لأن  
 نصيبه أولى من السبع لأن أصل حصة ستة ولا تفرق كل واحدة ستة فيكون للحصة ثلاثون وقد جعلوها ستة لكل واحد حصة  
 وحصة من ستة وثلاثين أقل من السبع كذا في الحديث وكذا أقصد الجمع من المثل بهاها وإذا لم يقع المعنى فمرة خرج الكل  
 من أن يكون من مئة لأن الأربعة لا تستحقان والقياس أن لا يجوز ٧ وهو رواية عن أبي يوسف أنه لا بدع بالمال  
 ولا يجوز عن غيره كالاتفاق عن الميت قلنا المنة تنفع عن الميت كالتصدق لمار وسماحلاف الاعتاق لأن فيه الزام الولاء  
 لميت ولو كان بعض الشركاء مبعدا أو أم ولد لم ينفع عن الصديق أو عن أم الولد ولاها ولم يحسب علمه بما حاز لأن كل ما  
 وقعت فدية ولو دعوها بعد إردن الورثة فيما أدامت أحدهم لا تحرم لهم لأن نصيبها لم يقع فدية بحسب ما قسم لهم لو حوزوا لأن  
 من الورثة وفي فتاوى أبي الليث إذا صحى شاة عن غيره ما دام أو بعدها لم يجر ولو صحى سبعة عن نفسه وعن أولاده  
 فإن كانوا أصهارا آخره وأسرهم وإن كانوا كبارا فإن فصل ذلك ما سهرهم وكذلك وإن كان بعبراً منهم لم يجر على قولهم  
 وعن أبي يوسف أنه يجوز واستحساناً وفي السكري لو صحى عن الميت بغير أمه لا يجوز وهو المختار وفي رواية يجوز واشتغالوا أهل  
 الأصحية عن الميت أفضل والتصدق أفضل ذهب بعضهم إلى أن التصديق أفضل ذهب بعضهم إلى أن الأصحية أفضل وفي الظاهرية  
 رجل اشترى أصحية ثمانية فاشترى حار والمال بالخيار إن شاء صممه فيمنحها حتى وإن شاء استردها ولا نفع على  
 المصحى ويشترى فيمنحها ثمانية وفي الحاخية اشترى سبع فقرة فدوى بعضهم الأصحية عن نفسه في هذه السنة وبني يقيم  
 عن السنة الماضية قالوا يجوز الأصحية على هذا الواحدوية أمحاه عن السنة الماضية بالماله وصار وأمتلوعين فيسده ما بالسنة  
 لا لهم لو كانوا ثمانية لم يجر عن واحد منهم كما تقدم وفي أصح الرعي اشترى ثلاثة بقره على أن يدفع أحدهم ثلاثة دنانير  
 والآخرة لا والأخو دينار على أن تكون البقرة بينهم على قدر رأس مالهم فصاحبها لم يجر ولو كانت البقرة أو الدابة بين اثنين  
 فصاحبها احتلف للشافع قال بعضهم يجوز وبه أحد الفقهاء أبو الليث والصدور الشهيد اه قال رحمه الله يجوز ما كل من لحم  
 الأصحية ولو كل واحد من لحمه لم يجر لمار وفيه عليه الصلاة والسلام هي عن كل لحم الصالحين ثلاثة ثم قال كذا وزودوا وأخذوا  
 رواه مسلم وأحد المصنفين فيه كثيرة وعليه إجماع الامتلاء لما حازوا به كل منه وهو عن قالوا إن يجوز له أ طعام غيره وإن كان  
 عيباً قال رحمه الله يجوز وبه أن لا ينقص الصدقة من الثلث لأن الخبز ثلاثة الأ طعام والأكل والأدحار لمار وما لقلوه  
 فعلى وأطعموا النافع والمغترى السائل والمتعرض للسؤال فانقسم عليه ثلاثاً وهذا في الأصحية الواحدة والسنة سواء كان  
 تقول الأمر لطلب الوجوب عند أكثر العلماء كما غفر في علم الأصول والظاهر من قوله وأطعموا أو حوب الأ طعام والمذموم استحسانه  
 فليأكل في الخواب وإذا لم تكن واحدة وأما وحسب المذموم فليس لصاحبها أن يأكل منها شيئاً ولأن إطعام غيره من الأعيان سواء  
 كان الماد عيباً أو قفراً إلا سلبها التصديق وليس للتصدق أن يأكل من صدقته ولأن إطعام الأعيان وفي الظاهرية أنه يشترى  
 شاة للأصحية وهو قفراً وصحى ما لم يفسر في أيام المحرق قال بعضهم عليه غيرها وقال بعضهم ليس عليه غيرها وبه أخذوا في  
 الغنابة وهو المختار ولو أوصى بأن يصحى عنه ولم يسم يفسر إلى الشاة أو مسمى يشترى عماله الأصحية ولم يجر الورثة فالوصية حائرة  
 في الثلث ويشترى به شاة يصحى بها ولو أوصى بأن يشترى بقره ثمانية عشر درهماً وصحى ولم يبلغ ثلث ماله ذلك فإنه يشترى بقدر  
 ما بلغ وكذا لو لم يدين قدر الثلث اه قال رحمه الله يجوز ويتصدق بخلفه أو يعمل منه نحو عر مال أو حزاب ولا يجوز  
 مما هو كان له التصديق والاتعاق به لا تفرق أن له أن يأكل لحمها ولا بأس بأن يشترى به ما يقع بعينه مع فائه استحساناً وذلك مثل  
 ما ذكرنا لأن اللدل حكم البديل ولا يشترى به ما لا يتبع به الأئمة الاستهلاك نحو اللحم والطعام ولا يبيعه بالدرهم ليعقق الدرهم  
 على نفسه وعياله والمعنى فيه أنه لا يتصدق على قفراً بالبول واللحم غير له الخلد في الصحيح ولا يبيعه عماله بغيره به الأئمة الاستهلاك  
 ولو باعها بالدرهم ليعقق قفراً لا بد فدية كالتصدق بالخلد واللحم وقوله عليه الصلاة والسلام من باع حذاً أخيه فلا أصحية  
 له يملك كراهية البيع وأما البيع فائز لو حوزوا للملك والقصة على التسليم قال رحمه الله يجوز ولا يعلى آخره لمار منها شيئاً وأنهى  
 عنه من البيع لأنه في معنى البيع لأنه لا يحد عماله عمله فصار معاوضة كالبيع ويكره أن يجر صومها قبل البيع فينتفع به

٧ هذا الأصل لا يجرى في هذا الكلام وأما قوله هذا الكلام في بيعه فليوم الأوصال والأصل أنه

لانه انتم اقامه القتره بجميع أجزائها بخلاف ما بعد البيع لان القتره بقده أقيمت بها والاتماع بعد هامطلق له ويكره بيعت لها  
 كجاني الصوف ومن أحماسا من أجاز الاتماع به بيعي لها وصوفها لان الواجب في حقها في الدمة فلا يتبعين ويكره ركوب  
 الدابة واستعمالها ولولا كتب مال من لها يتصدق بمثل ذلك ود كرحمى المواد ولا يشتري ما خلفه الخيل والريث  
 ولومات أصبحت حب لها وحزوفها وسلمخ حله فله ذلك ولا يتصدق بشئ كداني المحيط وفي التثمة مسئل على من أحمده  
 عن رجل دوع لحم الأصحية عن ركافه هل تسقط عنه الأصحية قال نعم وسئل الو روى عن هذا فقال يقع الموقع ولكنه يأثم  
 وسئل على أيضا وكان رجل دين على مقره هل تحل له ان يذكفها فقيل له هل عليه أصحية قال لا لان ماله مستقر من بدل اليه وسئل  
 أئمنان عن رجل له ديون مؤجلة أو غير مؤجلة على رجل وهو مقر حتى جاء يوم المحر وليس في يده شئ وعليه شراء الأصحية هل  
 عليه أن يسقرص ويشتري أصحية فقال لا ليل هل يجب على رب الدين أن يسأل المدين اداعل على ماله لئلا يفسد عليه  
 عن الأصحية وان كان مؤجلا قال نعم وفي مجموع الدوائر أن رقة هراشتري كل واحد منهم شاة ولتأوس منها واحد فسوقها في بيت  
 فلهما أصح واحد أو احدى منها ميتة ولا يدري ان هي فاهاتماع هذه الاعام جله وشترى قيمتها أربع شياء لكل واحد  
 منهم شاة ثم يوزل كل واحد منهم صاحبه يذبح كل واحد منها ويحل كل واحد منهم صاحبه لتخو عن الأصحية اه قال رحمه  
 الله يجوز ديب أن يذبح يده ان علم ذلك في الا الأولى القرب أن يتولاها الانسان نفسه وان أمي به غيره فلا يصح له عليه  
 الصلاة والسلام ساق ما تده في محر يديه ما وستين ثم أعلى الخبره عليا فيحر الساق وان كان لا يحسن ذلك فلا حسن أن  
 يستعين بغيره كيلا يخلعها ميتة ولكن سقى أن يشهدا منه لقوله عليه الصلاة والسلام لعاطم قصى انه عفا قصى فاشهدى  
 أصحيك فله يملكه بول فطرة من دهما كل ديب وفي فتاوى الفصل شاة بنت وتوشت مرها ما صاحبها وروى الأصحية  
 فاصحابها أجزاء عن الأصحية وفي الذخيرة وكه ان يشتري له كسأ أو من أعين للأصحية فاشترى كسالبين باقر ولا أعين لم يلزم  
 الأمر اه قال رحمه الله يجوز دوع الكسائي في لا بقره وهوليس من أهلها أو أومره فصح حار لا من أهل الذكاة والقتره  
 أقيمت ما مات بخلاف ما إذا أمي المحوصي لا يبيع من أهل الذكاة فكان صاد الاقتر ما قال رحمه الله تعالى يجوز ولعطا ودخ كل  
 أصحية صاحبه صح ولا يصح من في وهذا استحسان والقياس بالانحور والأصحية ونص من كل واحد منهم صاحبه وهو قول  
 زفر رحمه الله تعالى لا يمتد البيع بغيره فبيص كما إذا دبح شاة اشتراها القصاب والتضحية قره فلا تادى بدية غيره وحده  
 الاستحسان اما بعيت للذبح لتعبيها للأصحية حتى روح عليه أن يصحى بها نعيها في أيام المحر ويكره أن يدل ما عابها  
 فصار المالك مستعيما بمن يكون أهلا للذبح فصار مادوا له دلالة لانها هوت معي هذه الأيام ويحلف أن يهر عن اقامته العارص  
 يعتره فصار كما إذا دبح شاة وشد القصاب رحلها وكيف لا يادله وفيه مساعة الى الخير ونحقيق ما عيه ولا يبالى بعوات مباشرة  
 وشهاده لمحصل ما هو اعلم من ذلك وهو ما يسهل فيصير ارباد لالة وهو كالصوم ومن هذا الحسن مسائل استحيائية لا يحاسبها  
 ذكر ما هي الاحرام عن الصير ثم اذا صار ذلك عهدا يحد كل واحد منهما أصحيته ان كانت ماقية ولا يصح له ولا يكرهه فان كان كل  
 واحد منهما كل ما دحه تحل لكل واحد منهما ما صاحبه فيحشره لانه لو أضعه الشكل في الاتقاء عور وان كان غنيا فسكده أن  
 يحل في الانتهاء ونشاحا كان لكل واحد منهما ما يصح صاحبه قيمة لجه ثم تصدق تلك القيمة لانه بدل عن اللحم فصار  
 كالواضع أصحية غيره كان الحكم ماد كرا رد كزني المحيط مطلقا من عير قيد فقال دبح أصحية غيره مرامره حار استحسانا  
 ولا يضمن له في العرف لا يتولى صاحب الأصحية ذبحها لفسده بل يعوض الى غيره فصار مادوا دلالة كلقصاب اذا شد رحل شاة  
 للذبح وبجها الانسان بغيره لا يصح ولو ما عابحة واشترى ثوبا عابها واشترى ثوبا عابها ولا يدعى الاخرى يهني بالدي  
 شاة وضحي ما حار عن أصحية لانه ملكها له بعد الساق بخلاف ما لو كانت ودية لانه يصنعها الذبح ولم يشك له الملك الا بعد  
 ولودخ أصحية غيره بغير مرامره عن نفسه وان ضمه المالك قيمته يتخو عن الداج دون المالك لا يطهران الا رفاه حصلت على  
 ملكه على ما يباين المعصوبة وان أحمدها من دية أجزأت المالك عن التضحية لا يقدوها ولا يصير ذبحها عير دعي ما يباين  
 كراي ٧ اهوا رحلان نطلا أصحيتهما من رباطا ثم غلظا فتنازعا على واحدة كل منهما مدعيها ولا يدعى الاخرى يهني بالدي  
 تنازعا بينهما ما نصفي ولا تخو للأصحية عهدا ما رقال ليعصم تخو زعما جابها والعصيح الأول والثاني في بنار عظم الميت المال

لاهمال مانع ولو كانت ابلاو شرا حارث الاصحية عيها جميعا واذلو نفلوا انما لصحية في رباط واحد ثم رعدوا واحد صيا جمع  
 - وار الاصحية واسكر كل واحد منهم ان تكون له المعية وتار عوا الى الاخر بين طلمعية ليت المال لا همال مانع ويتهى بهم  
 بالاسر بين املانا اه والله سبحانه وتعالى اعلم

### كتاب الكراهية

أورد كتاب الكراهية بعد الاصحية لاني عدة مسائل كل واحد منهم عالم بكل من أصل أو فرع يرد فيه الكراهية ألا ترى ان الاصحية  
 في ليالي أيام البحر مكرهة وكذا في التصرف في الأصحية يجر صوفها وحلب لها وكذا في الكفاي وغير ذلك كما أن الاسم  
 في كتاب الكراهية كذلك وترحم للوالد الكراهية لان بيان المكروه أهمل من غيره لوصوفه الاحترار عنه وترحم محمد في الامل  
 بالامتحنان لماله مما استحسنه الشارع وقصحه وترحم الله وروى في محصره بالخطر والاماحة لما فيه مما منع عنه الشارع وأباحه  
 والكراهية مصدر كرهه الشيء كرهها وكراهية قال في الميراث هي صدقة المحبة والرضا قال الله تعالى وعسى أن تكرهوا شيئا وهو  
 خير لكم الخ فالمكروه خلاف المندوب والمندوب لغة وليس بصدقة الارادة كما هو في الشارح وحمل الكراهية صدقة الارادة طر هو  
 كما تقدم لك عن الميراث لان الله تعالى يريد الكفر والمعاصي ولا يحجمها كما قرر في علم الكلام وهي في الشر رتبة ماسد كره المؤلف  
 قال رحمه الله في المكروه الى الحرام اقرب **مح** ومن محمد ان كل مكروه سوام واعمال يطل عليه لهط الحرام لانه لم يحديه صافطيا  
 فكان بسنة المكروه الى الحرام عند محمد كسنة الواحد الى العرص وعن الامام وأبي يوسف انه الى الحرام اقرب وهذا الخ  
 للمكروه كراهية محرم وأما المكروه كراهية تنبيه في الحلال اقرب هذا خلاصة ما ذكره في الكتب المعترة وبعض المتأخرين  
 كلمات هامة في الفيل لاحاصل طاركا لها عندنا ذكر في الفتاوى السراحية في هذا الكتاب ما في مسائل الاعتقادات وبعده  
 وهو أولى بالذكر والتقديم قال الايمان هو الاقرار بالاسان والاعتقاد بالحق وذلك أن يقر بوحداية الله تعالى وصدائه الاولية  
 وبجميع ما جاء من عنده من كتب وعقده بقله ذلك والافرار بالاسان شرط في حق القادر على الطلق على طاهر الخواب وقيل  
 الايمان هو الاعتقاد بالقلب والاعمال بالتمام ليس بواجب اذا آمن بالجملة كفي والايمان لا يريد ولا ينقص لان الايمان  
 عند الناس من الاعمال ايمان اليائس غير مقبول وبو مقبليات مقبولة الايمان غير مخلوق عند آئمة مجازي وعنده آئمة سخر قد  
 مخلوق وقيل لاحلاف بينهم في الحقيقة لان آئمة مجازي قالوا الايمان هداية الرب لعهده الى معرفته وذلك غير مخلوق وآئمة سخر قد  
 قالوا الايمان فعل المدونه مخلوق وعن هذا اقرض جواب من سأل ان الايمان عطائي أو كسي ايمان المقلد صحيح وهو الذي اعتقد  
 جميع اركان الاسلام لا دليل وفي جامع الخوامع قال انوا القاسم من تعالي في الصغر آمنت بالله ولا تسكنه وكتبه ورسله واليوم الآخر  
 والعدر جبره وشعره من الله تعالى وتعلم انه ايمان لكن لا يحسن تعبيرة لا يحكم بالسلامة وقال انوا البان سأل فارسي افان هذا عرفت  
 يحكم بالسلامة قال وان كان لا يحسن أن يعبر ولا يعبر عليه الاسلام في الدوار قال الفقيه اذا كان الرجل لا يحسن العبرة وهو  
 محال لو سئل الفارسية يعرف ان الله واحد وان الانبياء رسل الله عروحل وان الساعة آتية لا ريب فيها وأن الله يبعث من في القبور  
 ويقول كست عرفت ان الامر هكذا كان حياء ومساوان كان لا يحسن أن يعبر عنه واذا سئل عن هذا قال لا أعلم بذلك فلا بد من له  
 ويعبر عليه الاسلام فان أسلم وكانت له امرأة لا يتحدس كاحها وفي السراحية المؤمن لا يخرج عن الاعمال بارتكاب الكبيرة  
 وادامات تعبيرة في وفي مشيئة الله تعالى ان شاء عقره وان شاء عده به فتنو حياسته أو أقل ثم بسده الحسة المرأى كلام الله  
 تعالى غير مخلوق ولا عذر والمكتوب في المصاحف الدال على كلام الله تعالى وانه مخلوق وبيد الله تعالى في الآخرة حتى يراه أهل  
 الجنة في الآخرة ملاكيفة ولا تشبه ولا عدا عا مآر وبيد الله تعالى في اللام أكثرهم قالوا لا يجوز والسكوت في هذا الباب أحوط  
 المدرس جبره وشعره من الله تعالى بمشيئته وازادته القديمة الا ان المعاصي ليست وصالته تعالى وفي الخاوي وعن أبي سلة الفقيه انه  
 قال هذه عشر مسائل التي وحدت عليها مشايخ السلف من أهل الهداية والجماعة من آمن بها كان منهم ومن لم يؤمن بها فهو  
 صاحب هو في بدعة ثم عده العشرة وقال قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن أحمد القاضي ان الله تعالى حاق أفعال العباد بأعمالهم  
 نقض الله تعالى ومشيئته وأن الله تعالى سأل لم يرل وأن الله تعالى له علم موصوف في الاول وان الله تعالى يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد  
 اذا كان أصليح للعباد ولم يكن لا يسل عمل ايعمل وهم يسألون وان شاعة محمد في لاهل الكافر من أمته وان عذاب القبر حق

وأنه يرجع من أنه تعالى أن يعطي العباد ما يسألونه من دعائهم وفي السراجية صفات الله تعالى قدبة كلها من غير تعصبل بين  
 صفات الذات وصفات الفعل والمهاقاة بذات الله تعالى لا هو ولا غيره كانوا أحد من العشرة والله تعالى ليس بحسم ولا حور ولا  
 عرض ولا حال عكاز ثم إن الله تعالى موصوف بصفات الكمال وبوصفاته له بداوعيا ولكن لا كالأيدي ولا كالأعين ولا  
 يشتمل بالكيفية وعلى عرووصه الله تعالى من الصفتين العارسية قال السيد الامام أبو شجاع البديع جوز وبأعين لاوى الحاروى  
 قال بعض السلف الجلية الصحيحة أن يقول العبد عبد الامكان مع التقسية أمت بجميع مباحه به رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 على معنى ما أراد به رسول الله صلى الله عليه وسلم والخلة والار لا يعين عبد أهل السنة والماعة والى الحاروى سئل أبو حنيفة عن  
 قيل له أمؤمن أنت عبد الله فقال عندي أن عبد الله مؤمن ود كرمعص الماطر ين من الله كما بين الله على عبك على الانسان أحد  
 الامر من لما أن يقول على تحصيل هذا الفن حتى يبلغه في غاية فيصير الى حدس يصلح للمطردة والمحااجة أو يلزم الذى قد احتج  
 عليه أهل الفقه ويحتمل للعصبة والحجة كغيره أن يدعى فرائض الله تعالى والجل الى ذكر باحا ان الله تعالى واحد لا شريك له  
 ولا شريك له ولا شبيه له وأنه لم ير في قسطنطين المسكن والزمان وقيل العرش والطواء وقيل ما خلق من ذلك موحودا وأنه لا يقدرهم وما سواه  
 عذبت وأنه عادل في قضاءه الصادق في أسخاره ولا يعب العباد ولا يرضى احداء الكفر وأنه لا يكلفهم ما لا يعايقون وأنه حكيم  
 وحسن في جميع أفعاله في كل ماحلق وقضى وقدر وأنه يربد بهم ليس ولا يربد بهم العسر وأنه اعادته اليهم المرسلين وأمر  
 عليهم الكتاب ليد كرم وقع في سابق علمه أنه يذ كرم حتى يبرم الخلة على من علمه أنه لا يؤمن وبأنى وإن الخيرة فيما قصاه الله  
 وقدره وأنه يقضى ما خلق وإن الرضا تشافه واحب والتسليم لاسره لازم وإن ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن وإن ما قصى فهو مباح  
 في خلقه وما لم يقدره لا يربد لهم وإن تأويل ذلك هو تأويل المسلمين وأنه لا صمد له وإن أمره ما دى خلقه وأهم الحاجة اليه في أداء  
 ما كلفهم به وهو عفى عنه لا يضره بده ولا يبرعه منه وأنه ماحلق الخلق من الجن والانس الا ليعدهه وأنه يضل من يشاء ويهدي  
 من يشاء وإن اضلاله ليس كاضلال الذى علم به الشيطان وحربه وأنه يصل الطالمين ولا يصل العاصيين ٧ وفي السراجية نبيا  
 صلى الله عليه وسلم أكرم خلقه وأفضلهم ومعه راحه الى العرش الى ما كرم الله تعالى ووؤ به الخلة والار حتى ورسالة الرسل لا سطل  
 بموتهم ورسول بني آدم أفضل من جله الملائكة وعوام بني آدم من الانتفاء أفضل من عوام الملائكة وحواص الملائكة أفضل من  
 عوام بني آدم كرامة الاولياء حتى والولى لا يكون أفضل من الذى وشفاة الادياء والصالحين لبعض العصاة من المسلمين حتى  
 وأفضل الخليفة من هذه الامة أبو بكر بن أبى قحافة التيجي ثم عمر بن الخطاب العدوى ثم عثمان بن عفان الاموى ثم على بن أبى  
 طالب الهاشمي رضوان الله تعالى عليهم أجمعين الشرط أن يكون الخليفة قرشيا ولا يشترط أن يكون هاشميا العبد الله ليست  
 شرطا لصحة الامانة والامارة والعصاة انما هي شرط الاولوية العلم أفضل من العقل عندنا حلقا لا لتزله أهل الخنة آمنون عن  
 الغزل غير آمنين عن خوف الجند الاطفال المشركين قبلهم في الخلة وقيل هم في النار وأبو حنيفة توقف فيهم وقال الشيخ الامام  
 الرضى أن ولده السكار كفر الكلام في الروح قل نصفهم مجبور وقيل نصفهم لا يجور ثم قيل هي الحياة وقيل هي عرص وقيل انها  
 جسم لطيف وهي روح مخصوص سؤال مسكر وكسبر حتى وسؤالها الادياء قيل بهذه العبارة على ما ذكرتم أنتمكم و  
 سئل النقية ما ناجى ذكر الحفظة قال النقية احتسب الله لقاءه في أمر الحفظة الكرام السكتين قال بعضهم يكتبون جميع  
 افعال بني آدم وأعمالهم وقيل نصفهم لا يكتبون الاماوية اخر أوامهم ثم قال بعضهم يكتبون الجميع فادعوا السماء حدوا وما لا أسر  
 فيه ولا تم وقيل هو معنى قوله تعالى محموله ما يشاء ويثبت قل أن حرجهم ما لم يكن أحد هماغن به والآخر عن شمله فالتى  
 عن يمينه يكتب بعرضه صاحبه والتى عن يساره لا يكتب الا الشهادة منه ان قد قد الحفظة واحد عن يمينه والآخر  
 عن يساره وأن مشى فادعها ما به والآخر حلقه وإن نام فادعها عن رأسه والآخر عن رجليه وقال بعضهم أر مرة أناس بالماء  
 وأناس بالماء لا يخالق ولا يخالق ولا يخالق الناس في الكفرة قال بعضهم حفظة وقال بعضهم لا يكون عليهم  
 حفظة لأن أمرهم فرط وعليهم واحد قال النقية لا يؤخذ بهذا القول والآية نزلت بذكر الحفظة في شأن الخلفاء بعمامة سئل  
 بعضهم هل على الصبي حفظة يكتبون له فقال نعم القاصم عن ثلاث قيل له هل يكون معدورا بترك النظر قبل استكمال المدة الى  
 يتلقى بها أحكام الشرع فقال إن كل شرائط تكليفه قبل اللوع وحظره باله الحوف من ترك النظر لا يبرر وفي السراجية عذاب

القبول الكافر من أول بعض العصاة حتى يؤمن به ولا يستعمل فكيفيته وما يتصل به فصل يستعمل على السنة والجماعة المضطرب  
وروي عن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه انه قال المؤمن اذا أوجب السنة والجماعة استجاب الله دعاءه وقضى حوائجه  
وعفّر له الذنوب جميعا وكتب له راحة من النار وراقة من العاقبة وحسن عدا الله من عمره من النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من كان  
على السنة والجماعة استجاب الله دعاءه وكتب له بكل خطوة يحطوها عشر حسنة وورق له عشر درحات وقيل له يا رسول الله من  
يعلم الرجل انتم أهل السنة والجماعة فقال اذا وردني منه عشر أشياء فهو على السنة والجماعة ان يصلّي الصلوات الخمس والجماعة  
ولا يدكر أحدا من الصحابة سوء ويقصه ولا يجرح على السلف بالسيوف ولا يشك في إيمانهم ويؤمن بالقدر بحره وشهد من  
الله تعالى ولا يعادل في دين الله تعالى ولا يكفر أحدا من أهل التوحيد بدب ولا يدع الصلاة على من مات من أهل القبلة و يرى المسيح  
على الخطين حائرا في السفر والحضر ويصلي خلف كل امام رأوا في الحار من أهل السنة والجماعة من فيه عشرة أشياء  
الاول ان لا يقول شيئا في الله تعالى لا يليق به مائة واثنان يقر ما في القرآن كلام الله تعالى وليس مخلوق والثالث يرى الجنة والعديد  
حلم كل روافد روي القدر بحره وشهد من الله تعالى والخامس يرى المسيح على الخطين حائرا والسادس لا يجرح على  
الامير بالنسيب والسادس يصل أنكر وجهه وثمان وعليا على سائر الصحابة والتابعين لا يكفر أحدا من أهل القبلة بدب والسادس  
يصل على من مات من أهل القبلة والعاشر يرى الخاتمة حرة والمرقة عندما قال صاحب الكشف في هذا الفصل شروط وزيادات  
لا يحاسبها سبحانه تراعى وسئل أبو النصر الدومني عن معنى قوله عليه الصلاة والسلام كل مولود يولد على الفطرة قال أي يولد على  
دلالة الخلق على معنى ان الله تعالى خلقه على حلة فطرته لا يولد على شيء من الدين ولا يولد على شيء من الدنيا ولا يولد على شيء من الآخرة  
فوله يهود أماني وثقلته إلى حكم اليهودية وأحوالها التلخيص لكونه في أيديهم لذلك ظهر العمل في المستأين حلفا من سليمان  
الولد يكون باعلا والد من غير ان يكون منه كراهة وأعلام على الحقيقة قوله: أبو النصر الدومني فقيل ما معنى الاحسان الذي روي  
عن النبي صلى الله عليه وسلم وروي في بعضها صلاوا خلف كل روافد وفي بعضها القدر مع محسن هذه الامانة من صواب ولا يعودهم  
وان ماتوا فلا تشيعوا احاثهم وفي بعضها ان امتي ستعرق على كذا وكذا كلام في النار والا واحدة فقال المشايخ ان من شرط  
السنة والجماعة ان لا يكفر أحدا من أهل القبلة وسئل بعضهم عن الفاسق والمرتد فقال العاجز هو الفاسق من أهل الاسلام والمرتد هو  
العدول من أهل الاسلام وفساده مفسر من رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يجرح أحدا من أهل الاسلام بدب ودكر افتراق  
الاديان بالاوهاء من كان من أهل الاسلام فله صلاة خلفه حائرة وان كان يعمل الكفائر وأهل الاوهاء على صر من منهم من يجرح  
عن الاسلام ومنهم من لا يجرح من خرج عن الاسلام لا تخور الصلاة خلفه وقد سبق الكلام فيه مستوفى في تنقيح كلمات الكفر  
في آخر كلمات الكفر في آخر كتاب السير وفي باب الجماعة ومن لا يجرح منه فالصلاة خلفه حائرة ومن خرج من الاسلام فهو في النار  
سالم ومن لا يجرح منه فهو في جهنم أهل المشيئة قال الله تعالى ان الله لا يعرف أن يشرك به نفع ما دوى ذلك ان يشاء وامام جاء في  
حق أهل الاوهاء اهم لا يعادون ولا تشيع حاثهم فهذا علي بن ابي طالب في الزمان الاول حيث كان المسلمون امة واحدة في  
عهد أبي بكر وعمر وعثمان وعلى رضي الله تعالى عنهم أجمعين ولما قتل عثمان وقعت الفرقة وظهرت الاوهاء وعلبت الاوساخ أهل  
الاوهاء ولم يكن امعاء الامم على السبيل الاول وقد كانوا يحالسون على من أتى طالبوا رضي الله عنه ويراجون وكرد العلماء والعقلاء  
من بعده الى يوم هذا والذليل على ذلك ما جاء من شهادة أهل الاوهاء بما جرت وسئل أبو بكر القاضي عن الرجل هل يعلم انه على  
مذهب أهل السنة والجماعة فقال اذا رجع عنه الى كتاب الله وإلى ما قاله السلف الصالح فهو على مذهب السنة والجماعة

فصل في الاكل والشرب قسم فصل في الاكل والشرب على غيره لان الاحتياج الى بيان مسائلهم من غيره قال رحمه الله  
في كراهة الامان لان الامان يتولم من الاحم فصار مثله وكذا الى الخليل يكرهه الامام كاحم عسده واحتلف في كراهة لحم  
الخنزير عندهما كذا في فتاوى قاضيخان ولا تؤكل الخلالة ولا يشرب لسها لانه عليه الصلاة والسلام سمى عن أكلها وشرب لبها  
والخلالة هي التي تغتاد أكل الخبيث ولا تخلف فيكون الخبيثا ولو حست حتى يرول التث حلت ولم يقدر لذلك مدة في الاصل وقد روي  
في النوادر بشهر وقيل بأربعين يوما والاول وعشر من يوم في السر وعشر أيام في الشاة وثلاثة أيام في الدجاجة والتي تحل  
بان تناول السحاسة والخبيث وتناول غيرهما على وجه لا يظهر أثر ذلك في لحمها فلا بأس بحلها وطهرا بحل كل حنوع بعدى بلان



الخبز لاني لا يشتره وما قد سئى به يصير مستهلكا لمق له أثر وطده لولا اناس ما كل السباح لانها تحل ولا يتغيره وما روى  
 أن السباح يحسن ثمره أيام ثم يذبح وذلك على وجهه المرمية لاني لا يشتره ولا بأس ما كل شعير يوجد في نهر الاصل  
 والشاة فيفسد ويؤكل وان في أحشاء البقر وروث الفرس لا يؤكل لان الدرع صلب فلا تتدخل السحابة في أحشاء الشعير والسحابة  
 ولا بأس ما كل دور الزيتون قبل أن يذبح فيه الروح لان اسم الميت اعيا يطلق على من له روح ويكره دفع الخدم من السفينة ورجله  
 الى القتل لانه وسع للشرب لا للحمل والحب الذي يوجد في الماء ان كان لا قيمة له فهو حلال لانه سادون في أخذه وان كان له قيمة  
 ولا ولا بأس يذبح الدك للسقاء لاني سنه أصعب من سن الرجال فاقيم الدك لمن مقام الدواك ولا بأس للسقاء بحساب اليد والرجل  
 ما يمكن بحساب فيه ثمنه ويكره للرجال والمهيبان لان ذلك تريم وهو مباح للسقاء دون الرجال ولا بأس بحساب الرأس  
 والذئبة بالخفاء والوشمة للرجال والنساء لان ذلك من لوازم العسة والمهيبين والوديين ويعوز رفع الثمار من نهر حار وأكلها  
 وان كثرت لانه يفسد الماء اذ ترك فيكون مأذونا ما رفع دلالة رجل نزل الكروم في حقله فاحده رجل آخر منه ان كان  
 فتح حقله ليقع فيه السكر لا يجوز لانه أضره والا فيحرقه ولا يمسأضره ولا يورده رجل وضع شئنا على سباح فاحتج فيه ماء المطر  
 فاحده رجل وورده ان كان وضعه صاحبه لذلك قوله وان لم يضعه لذلك فهو للراعي لانه لم يجره وفي الطهارة وان أكل أكثر من  
 حاجته ليتقيا قال الحسن البصري رأيت أسس من مالك يأكل ألوانا من الطعام ويكثر ثم يتقيا بيع ذلك وهو المذهب عندنا محاسنا  
 روى عن بعض الأضياء أنه قيل له هل بعد الطيف في كتاب الله دليل الطاف قال نعم فذكر أمية الطيف في هذه الآية وهو قوله كما  
 واتى بوا ولا تسرفوا في الإسراف في الأكل والشرب هو الذي منه الامراض وقيل متى كان الرجل قليل الأكل كان أصح حسبا  
 وأجود حسبا وأنكر فيهما وأقل يوما وأحب بمصاد كرمج لكل واحد منهما من افساد الطعام قل ومن افساد الاسراف في الطعام  
 وهو أنواع فمن ذلك ان يأكل فوق الشبع فهو حرام وفي المباح وما إذا أكل الرجل فوق الشبع فهو حرام في كل ما كوى ومن  
 المتأخرين من استثنى حالة ما إذا كان له عرض يصح في الأكل فوق الشبع فينبغي له ان لا يأكل من ذلك الا ما أصح حسبا  
 ظاهرا كل لاجله حتى لا يتجمل أو يور يذموم العدد المتناول وفي الشبع ومن الاسراف في الطعام الاسراف في المساحات والالوان  
 فذلك منهي عنه الا عند الحاجة أن يمل من مائة واحدة فليست كثر من المساحات ليستوي من أي لون شاء فبصل لمقدار ما يتقوى  
 به على الطاعة وكذلك اذا كان من قصده ان يدعو الاضياف فوما بعد قوم الى أن يأتيوا الى آخر الطعام فلا بأس بالاستكثار في هذه  
 الصورة ومن الاسراف ان يأكل وسط الحز ويذبح حواشيه ويأكل ما لا يتبع من الخبز كجذبه بعض الحنظل ويرجمون ان ذلك  
 الفولسكن هذا اذا كان لا يأكل غيره مما ترك من حواشيه فاما اذا كان غيره مما ترك ذلك فلا بأس بذلك كما لا بأس ان يتناول  
 زرعيا دون رعيه ومن الاسراف التمسح بالخبز وفي الدجيرة ومن الاسراف مسح السكين والاصبع بالخبز عند النزاع من الأكل  
 من غير أن يأكل ما يتمسح فيه فاما اذا أكل فلا بأس به وفي التمسح مثل غسل اليد على ثيابه فقال لا يجوز وسئل عن مسح  
 اليد بدستار وروى فقال لا يجوز وروى السكافي ولا بأس بخرقة الاضواء والحائط وفي الخامع العذير وتكره الخرقه التي تحمل ومسح بها  
 العرق الا اذا كان شيئا لا قيمة له وكذا الخرقه التي يحض بها وكذا التي يمسح بها الوضوء واعلم بكمه اذا فعل ذلك لتسكرا مناس  
 فعل ذلك للحاجة فليكره ومن الاسراف اذا سقط من يده لعة أو يتركها على يدى ان يسدأ تلك اللعة ويبنى ان لا ينتظر  
 الا اذا حضر الخبز يأخذ في الأكل قبل ان يأتي الا اذا لم يستحب غسل اليدين قبل الطعام فان فيه بركة ترى الرهانية والسنة  
 ان يغسل الايدي قبل الطعام ويدهوى واقامت الساطي الادب في غسل الايدي قبل الطعام ان يبدأ بالشمال ثم باليمين واذا غسل  
 لا يصح بالمديل لكن يترك ليحسب ليكون أثر الغسل ما قبل وقت الأكل والادب في الغسل بعد الطعام ان يبدأ باليمين ثم بالشمال واذا غسل  
 بالمديل ليسكون أثر الطعام رائحة لا تسكية وفي التمسح مثل الذي عن غسل الثوب كل ذلك هو سنة كغسل اليد فقال لا اذا غسل  
 يده مثلا كل بسخانة أو غسل رأسه بذلك أو أخرجه ان لم يكن فيها شئ من الدقيق وحى تحته يلق بها الدواب فلا بأس وفي الدجيرة  
 وفي نوادر هشام سألت حمدا عن غسل اليدين باليد في ثوب بعد الطعام هل هو مثل غسل اليدين باليمين أو باليسار أو باليمين  
 ثم باليسار أو بالسواك ذلك من غير تكمير وفي الثانية ويكره للرجس سلا كان أو امرأة ان يأكل طعاما أو شربا قبل غسل  
 اليدين والتم ولا يكره ذلك للحائض ويستحب تطهير الثوب من جميع المواضع ويبنى ان يغسل من الآية على يده نفسه ولا يستعين

بغيره في مشيئة حكيم ذلك عن شياخنا رحمهم الله تعالى في ما قال هذا كالوصف ولا يستعين بغيره في وصفه ولا يأكل طعاما حاراه  
ورد الاثر ولا يشم الطعام فان ذلك عمل المنيح ولا يصح في الطعام والشراب ومن السقاة لأباً كل الطعام من وسطه وبأكل من  
ابتداء الاكل ومن السنة لحسن الفصحة وان يلقى صانع قبل ان يجدها بالمعدل وتركمس أثر النعم والحسنة وفي الخلاصة ومن  
السنة لفتح القصة وفي النهاية ترحل كل الجوع مع أهله واجتمع كبريات الخير ولا يشتهي أكلها ان له بطعمه الحاجة والشفقة  
والمرأة وهو الاوصال ولا ينبغي أن يلقب في الهر والظريق الا اذا وصح لاجل الحمل لئلا يكل الحمل خيشنيكوهكند افضل بعض السلب  
ومن السقاة يا كل ماستط من الماشية ومن السنة أن يبدأ بالملح ويختم بالملح وفي السراجية الاكل على الطريق مكره وأكل  
الهيئة الحامضة قديمة ما يدفع به المالك عن نفسه لاس به ولا من طعام الخوصي الا لا يصفى رجل قال من تناول من مائي فهو مباح  
فما لو رجل من عيران يعلو الاحتجار ولا ينبغي للناس ان يأكلوا من طعام الطلعة وليقبح الامر عليهم ومنهم من يحارب نكسوه وان  
كان يكل طعامهم كل دود والفرجل الى يسبح فيه الروح لانس به وفي الحاية الحدي اذار في مائي الا ان قال ان الماشية يكره أكله  
وأحرى في رجل عن الحس أن به قلد اذار في الحدي مائي الخير ولا بأس به فقال معاه اذا اعتلم أيا ما فهو بعد ذلك كالحلال وبول  
مالا يؤكل لجهه عند أبي حمزة وأبي يوسف لا يجوز التداوي به وعند محمد بن جعفر التداوي به وعرف في عين المسائل اذا امر الرجل  
بالتفريق أيام الصوم وأراد ان يتناول سببا للتحارب المصلحة تحت الاشجار فان كان من الثمار التي تنقي مثل الخور وغيره لايصح الاداء اعلم الاذن  
في العيانية هو المختار وان كان من الثمار التي لا تنقي احملوا فيه قال الصدر الشهيد والمختار أنه لا بأس بالتناول مالم ينسب اليه الهي اما  
صريحاً او عاده وفي العناية والمختار أنه لا يأكل من مائه مالم يعلم ان صاحبها صريح بذلك وان كان ذلك في الورس التي يقال لها العارسية  
هراسيه فان كان من الثمار التي لا تنقي فالمختار أنه لا بأس بالاكل من مائه مالم ينسب اليه وفي جامع الخوامع ولا يكل من شئ منه ما اذا كان  
الثمار على الاشجار فلا فصل الا لو تفرق موضع ما الا ان يأخذ أو يكون موضع كثير الثمار يد له لا يشق عليه أكل ذلك بفسه  
الا كلى ولا يسهه الحل وأما اوراق الاشجار اذا سقطت على الطريق في أيام العليق وأحد اسان شيئا من ذلك بغير ان صاحب الشجر  
فان كان هذا ورق شجر يجمع بوقه نحو التوت وما شبه ذلك ليس له ان يأخذوا من أحد ومن أراد ان لا يتبع به لانه يأخذ  
وان أحد لا يضمن وفي الفتاوى الخلاصية ولو مر سوقا العمد من فوجد فيه سكر الا يسهه ان يتناول منه ولو ان فوجدوا في فواضه  
أورقها أو اس أطهر العلاء فعليه ان يشتريه فبأكله فاطهر واحداً واشترى ما وجد فيه سكر الا يسهه ان يتناول منه ولو ان فوجدوا في فواضه  
وفي الحاية مشجرة في مقبرة قالوا ان كانت مائة في الارض فقل ان يجعلها مقبرة تلك الارض أحق بها يصنع منها ما يشاء وان كانت  
الارض من ائنا ولا مالك لها جعلها أهل تلك الحلة والقبرة مقبرة فان الشجرة وموضعها من الارض على ما كان حكمها في القديم وان  
نفت الشجرة بعد ما جعلت مقبرة فان كان المارس معلوما كانت له ويدين ان يتصدق فمن غرها وان كانت الشجرة نفت نفسها  
حكمها يكون للقاضي ان رأى قلمها أو اشاءها على المقبرة فعل روع السكثري من مزارع وروع التماح وأكلها حائر وان كثرت  
وفي الخور الذي يلعب به الصبيان يوم العيد لا بأس باكله اذ لم يكن الاكل على وجه العمارة وفي الظهيرة وهو المختار وفي الخلاصة  
والاكل مكشوف الرأس والاكل يوم الاحمى قبل الصلاة فيه روايتان والمختار أنه لا يكره وأكل الطين مكره وفي فتاوى أبي الليث  
ذكر شمس التقي اذا كان يحتاج على نفسه من أكل الطين ان كان يورثه له لا يباح له أكل الطين وكذا كل شئ أكله يورث  
ذلك وان كان يتناول من قسيسلا ويعمل احيا لانس بدأ كل الطين البحاري لانس به مالم يفسد وكراهة أكله لخرمته بل لانه  
يسبغ الدم والمرأة اذا اعتادت أكل الطين تنعم من ذلك اذا كان يوجب النقصان في جواهرها لانس ما كملها لودح والانعمة  
العقصة وعن النبي صلى الله عليه وسلم انه أكل الرطب الطيب وأكل عجر وصلى الله عليه الطيب مع السكر وفي النعمة رضع اللبن  
على القرطاس ووصفه على الخير يحور وتعلق الخبر بالخوان مكره ويكره وضع الخير تحت القصة وكان الشيخ طهري الدين  
المرعبي ان لا يفتي بالكره في رضع الملح على الخير ولا مسح السكين بالخبر ولا اصبع ومن المشايخ من أمى بالكره في رضع النعمة  
سئل أبو يوسف بن محمد والحسن بن علي عن مريض قال له طبيب لا تملك من أكل لحم الخير يرحي يدفع عنك الله لا لا تحسن  
له أكله وقيل هو يريق الامر بينهما اذا مره ما كله أو جعله في داره فقال لا قيل ولو كان الحلال أكل كثير قال وقباس الافشاء في شرب

الحل لتدأوى به بحرقى لحم الخبز ورسول الحسن س على ع كل الحية والدمعة وأكل الدواء الذى فيه الحية اذا أشار النمل  
الحادق ما به يدفع العلة لعل يشفى كانه قال لاوسئل على س أحد عن حمار الجربى على عوبى نوع للجوارى ويوع له سوا يا كل ما يتعمل  
لصحة حل ياتى قال بكرة له ذلك وسئل عن سؤر الطيرة اذا نجح فيه الدقيق وسحر حل بكرة كانه قال لاوسئل عن الجرب دأعن الحليب  
قال لا يكره ولا يابس به وعن قطع اللحم بالسكين قال لا بأس به وسئل عن عرق الآدمى وعادته ودمعه اذا وقع فى المرقعة أو فى الماء هل  
يأكل المرقعة ويشرب الماء قال نعم ما لم يعلم ويصير مستعذرا طمعا وسئل عن سبب الآدمى اذا غضى فى الحنطة فأنصوص عليه ان  
لا يؤكل وهل يندفن الحنطة أو نأكلها لها ثم قال لا تأكلها اللهم وسئل عن الفارة تأكل الحنطة هل يتجورا كانه قال نعم لاجل الضرورة  
وسئل أبو الصل عن اشغال النور وأخذاء البقر هل تجوز اذا حرمها الخير قال يتجور أكل ذلك الحمار وسئل أبو حامد عن شغل النور  
وأرواث الحمار هل يحرم هائل بكرة ولو رش عليه ماء وظلت الكراهة عليه عرف أهل العراق وماده ماهر وفى الماء مائة بكرة الا كل  
والشرع متكاما أو اذا صاعها على عيسه أو مسند أو لا يشفى أناء الكافر جاز أو لا ياله القدح ويأخذه معه ولا يذهب به الى البيعة  
وردد من أو يوقد تحت قدره أو لا يمكن وميتة وفى النوارى هل يجزى معاتل البنية نطشان أحد ههنا يتمد للرحل السمى وعظم  
الطن فان هداما كره فاما من ورقه الله فلهما عطايا كان ذلك حلما من عمران يتعمد السمى وورش عليه فالنقية إلى ويل الى الحبر  
الذى ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم ان الله يبعث الحمار السمى معاه اذا رمد السمى أما اذا حلقه الله سميا فهو غير داخل الى الحمار  
اه وفى السراحيبة ويكره ان يلبس الرجل ثوبا فيه كتابة يذهب وقصوى انه قول أنى توسع وعلى قياس قول الامام لا يكره ولا  
بأس بنسبه اه فلوجه الله والاكل والشرب والادهان والتغليب فى الماء ذهب وقصه مار حال والنساء كالجوارى صديفة انه قال  
تسمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يذهب ولا يكره ولا يباح ولا يشرى بواى آية لذهب واعصونا لا كما وفى صحفهما  
وأما الحصى الذى يداوى كجى الآثر قرواء البخارى وسئل وأجدوى عن أم سلمة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الذى يشرب  
فى الماء الحصى انما يحرق حتى يطهر ما رجعهم فان انتفى الشرب فلا كل كذلك التظليل لاستوائهم فى الاستعمال فيكون الوارد فيها  
وأردا جهاوى معاه لالة ولا بأسهم ينعم المتروكى والمسرورين وتسميمهم وقد قال الله تعالى يوم أذهبهم ما يابى كجى حياكم الدنيا  
وقال عليه الصلاة والسلام من تشبه بقوم فهو منهم والمراد بقوله كره كراهة التحريم ويستوى فيه الرجال والنساء لاطلاق ما رويها  
وكذا الاكل جماعة الذهب والفضة والا كتحمل على ما هو مأشبه ذلك من الاستعمال ومعنى يحرق حر رد من حر السجود اذا  
رد من نوى سحره فى النهاية قبل صورة الادهان المحرم هو أن يحسب آية الذهب أو الفضة وصب الذهب على الرأس أما اذا  
أدخل يده وأخذ من ثم نصب على الرأس لا يكره وعزاه الى السحرة وطاعرة عارة الهابة حيث عبر فقيل انه صعب وفى  
الخاصم الصبر فى نواهد اذا كان يصب من الآنية على رأسه أم يده أما اذا أدخل يده فى الماء وأخرج منها الدهن ثم استعمل ولا  
يكره اه وهو يذهب تحت فى العناية وأرى انه قد استلبد كره المصطفى المسكطه والليل ولا بد أن يعمل عن احسن الاكتحال  
ومع ذلك فقد ذكرى المحرمات واعترض صاحب التيسيل على ما قيل فى صورة الادهان وهو يقتضى انه لا يكره اذا أدخل الطعام  
من آنية الذهب والفضة بلغة فما كل منها وكذا اذا أخذ يده ثم أكل منها وأجاب عنه صاحب الدرر والعرر بما يصلح حوائجا  
أورد صاحب العسابة فى حيث قل بعد ذكر الاعتراض أقول مثله للعلل على معنى عبارة المشايخ وعدم الوقوف على مرادهم اما  
الاول فلا من فى قولهم من اناء ذهب اشتدائه وأما الثاني فلا من مرادهم أن الادوات المصنوعة من المحرمات انما يجزى استعمالها فيما  
صفت له بحسب متعارف الناس من الادوات السكيره المصنوعة من الذهب والفضة لاجل أن كل الطعام انما يجزى استعمالها اذا كان  
مما يابى أو الملعقة وأما اذا أخذ من موضع مباح فكل منه لم يحرم لاستعمالها وانما كره الادوات الصغيرة  
المصنوعة لاجل الادهان ونحوه انما يجزى استعمالها انما حلت وصب من الدهن على الرأس لاجل ما صحت لاجل الادهان مما يندك  
أوضحه أما اذا أدخل يده وأخذ من الدهن وصبه على الرأس من اليد ولا يكره لاستعماله مما فطر أن مرادهم أن يكون  
استعماله المعار من ذلك على العرف المحرم اه وأورد عليه ما للموسودى عبارة التتدبين كالحامع الضعيف والخيط  
والسحرة وانما وقع كنه فى عبارة بعض المتأخرين وإثبات أن العرف للتعرف فيه التناول باليد والفرقة فبأن كره لاتصاح فارقا  
وفى الغنائى العباية ويكره أن يدهن رأسه يدهن من الماء فصة وكذا اذا صاب الدهن على رأسه ثم مسح رأسه أو خشيته وفى العالاية

لا بأس به ولا يصب العالية على الرأس من الدهن في المستقي بكرة أو يستحرم بمحمد ذهب أوفة وهو مروي عن الإمام زكريا بن يوسف  
 وفي السراحية ويكره أن يصب على ذهب أوفة أو دواة كذلك قال رحمه الله في الامن وصاب ورجاح وبارو وعقيق محمد يعني لا يكره  
 الاواني من هذه الاشياء وقال الامام الشافعي يكره لاسها في معنى الذهب والفضة قلنا لا بأس بذلك ولا نأخذهم بل نجتزأ بالمتعارين  
 الذهب والفضة ولم يكن هذه الاشياء من معاصمها ما شاع الخاقس ما يجوز استعمال الاواني من الصخر الماروي عن عبد الله بن يزيد  
 قال انما رسول الله صلى الله عليه وسلم فأنشده ماء في نورس صخر فتوصأروا له البحاري وأبو داود وغيرهما يستدل به على إباحة  
 غير الذهب والفضة لانه في معادله عليه قال رحمه الله في رجل الشرب في اناء من مصص والزكوة في سرح مصص والخلوس على  
 كرسى مصص وتبي وضع الفضة في يدي موصعها ما علم وقيل بالعلم واليد في الاحد والشرب في السرح والكرسي موضع  
 الخلو من ركبا اناء المصص بالذهب والفضة وكذا الكرسى المصص وما وكذلك اذا جعل ذلك في نعل السبيط والسكين أو في  
 فمها ما لم يصح يده في موضع الذهب والفضة وكذا اذا جعل ذلك في المسحاة وحلقة المرأة أو دخل المصحف مدها أو مصفا وكذا  
 الاحكام والركاب المصص وهذا كله عند الامام وقال أبو يوسف يكره ذلك كله وقول محمد يروي عن الامام ويروي عن الثاني وهذا الخلو  
 فيما اذا كان بمصص وأما المصص الذي لا يخلص ولا بأس به الاجماع لانه مسك ولا عبرة به قال الشارح للثاني ما روي عن ابن عمر عن  
 النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من شرب من اناء ذهب أوفة أو اناء فيه نبي من ذلك فاعلم بحر في نفسه ما ربه من رواء الدار فطعن  
 ورد عليه بعض حيث قال لو ثبت هذه الزيادة كان حجة قاطعة على الامام لكن لم يحد في رواية البحاري وغيره الا حالها عن هذه  
 الزيادة اه اقول عدم وجودها في تلك الزيادة في عدم وجودها في رواه أخرى لم يرحلها مع ان هذا الناقل من قرصان  
 ميدان علم الحديث فليسأل الامام ما روي من الاحكام مطلقا من غير قيد نبي ولما روي عن أسان قدح رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم كان فيه صفة ولا استعمال هو الفضة للحر الذي يلاقى العصو وما سواه تع له في الاستعمال ولا يكره فصار كالخطة  
 المكسوة وقتا لم يروا في النوب وسيل الذهب في مصص الحام وكالعمامة المعلقة بالذهب وروي ان هذه المسئلة وقعت في مجلس أبي  
 حمزة الدواني والامام حاضر وأثنى عصره حاضران فقالوا لا يكره والامام ساكت فتدل لما نقول قال ان وضع في موضع الفضة  
 يكره والا فلا قيل له من أين لك قال رأيت لو كان في أصعصه حاتم وفضة وشرب من كفه بكره ذلك فوقع السكل ونجس ابو حمزة  
 من حوايه وفي نوادر هشام في قاور وذهب أوفة يصب منها الدهن على رأسه والاشناس كرهه ولا يكره العالية في رقبته ينهايان  
 في العالية يندخل الانسان يده فادأخره الى الكعب ليركن استعمالا فاما الدهن فانه يستعمل ولا نأخذ الانسان بالذهب ولو جدد اناء  
 لا يتجدد بغيره ذهب يتجدد من الفضة عند الامام وعند الثالث يتجدد من الذهب لما روي عن عرقه انه أصاب به بالجدد اناء  
 من الفضة فانما فاهم النبي عليه الصلاة والسلام بان يتجدد بغيره من الذهب ولا في الفضة والذهب مستويان في الحرمة واداسقت  
 ثبته فانه يكره ان يعبه او يشدها بذهب أوفة ولكن يأخذ من شاة كاهة فيجعلها مسكها عند الامام وقال أبو يوسف يشدها  
 بالذهب والفضة في مكاسها كذا في المحيط مع بيان الدليل اه وفي العناية وسلاسل الخيل من الفضة في الخلاف المستند اه قال  
 رحمه الله في يقل قول الكافري في الخيل والحرمة في قال الشارح وهذا هو ولا يخل والخرقة من الديارات ولا يقل قول الكافر  
 في الديارات وانما يتدل قوله في المعاملات خاصة للصبر ورواه حرمة صحيح لصدور عن عقل ودين يعتقد فيه حرمة الكذب والحاد  
 ماسة الى قول قوله كثر وقوع المعاملات اه اقول الظاهر ان أصل عبارة المؤلف في الخيل والحرمة المصنوعة فاستدل بعض الكسبة  
 لفظ التمسعي فشاغ ذلك واشترحتي اذا كل حاد كافر أو أجنبي يحوسى فارسه ليشترى له الجا فقال اشتريت من يهودي أو نصراني  
 أو مسلم وسعته كاه وان قال اشتريت من محوسى لا يسمعه فعله لانه لم يفسد قوله في حق الشراء منه لم يقوله في حق الخيل والخرقة  
 ضرورة لاد كراوان كان لا يقل قوله فيه فصدان قال هذا محال وهذا قول الأبري أن بيع السرب وحده لا يجوز وتعالى من  
 عوروك من شيء يصح ضمما وان لم يصح قصدا كذا صرحوا به قاطعة ولو قال اشتريت من غير المسلم والكسبة فانه يقل قوله في ذلك  
 ونص من حرمة ما اشتراه كافر حواه أيضا قال رحمه الله في المالك والوك والصبي في الهدية والادب في الأصل أن المعاملات يقل فيها كحل  
 بمبرسا كان أو عبدا سلسا كان أو كافر اميريا كان أو كاهرا لعدم الضرورة السابعة الى ذلك والى سقوط اشتراط العدالة  
 الانسان فلا يحد المستمع لشرائط العدالة والادب مع السامع يعمل به مروي الخبر فلا يقل حرمة لا تمتع باب المعاملات ووقعوا



١٨٨  
 انا من الخلق وواحدنا خرمه فلما ناس ما كنه لواحده خرم ان ربه وعدنا ان نحل ربحنا خرمنا من الخرمه ولو اخرجنا من عند الله  
 نحل وأر دعه عند عمره ما ربحنا نحل وأما ان خرمه ربحنا نحل كوربه والخرمه من اسيرى حاره فاحرمه مسلم به امام احمه  
 الاصل أو احمه من الرضاع فله نحل طهاره وان يرمه في وجع لا نسله اداء احد لا نسل الملك ولا يوجب خرمه الرضاع ولو ملك طعنا  
 أو حاره مسلم به فان لم يمسلم به ان الملك عصمه من فلان يرمه عن أ كاهوا وطهاره لواحده عدل أنه قد حرمه عنى وأخره له مات  
 بانه دعه لم نواله نصاب عدل يرمه عن ذلك ولو فعل لاسي علمه وله سرف حاره بغير بدور آه في بدعه لم يمسلم به ان اسيرى  
 بالم اعراف الهاده نكاح الذي يبدو وما دورى بدعه ربحنا نحل ربح مهرا ولم يفسد ما فاعبات عبا وأحمه به خرمه أو عند أو محدود  
 في ذوقها ما اربى عن الاسلام وسعته من سروح أو نفعها لهادا كان كبراً بأنه صادى ان كان كبراً بأنه كاذب لا يرح  
 الا لا ما امرأه مات عبا روجها فاحرمه مسلم به ما ماباً وطله هاتلاً ما وكان عمره به ما وأما كتاب الطلاق وتذكرى أو كمنابه  
 أو لا اذا ان كبراً ما امرأه من فلا ماس أن تعد وتروح ولو اخرجها ربحنا نحل ان أصل السكاح كان فاسداً تروح قوله ان كان به  
 ووسد القرأه ان روجها طله هاتلاً ما مات وهي كحدم ما وأما فاعبات الهاده عند الساق لم يفسد المأوى بهم معه ولأن عكمه  
 من نفعها ولو ان تروح عمره وكذا اذا ماسه الطلاق منه وهو كحدم فاعبات الهاده وردها لم يفسد المأوى عنده ولان عند  
 وروح بهر ولو يفسد عند الامه عدل ان مولاهما سها روجها وهو كحدم مع من الرمان عمره كذا في الحط كحصرها ان رجها فاقه  
 يجوز من دعى الى له وعلف وسماء معدوم كل هي اذا أهدب للعباله انه بعد حصوره بعد أو كلي ولا يرك  
 ولا يرحم رذخني ان قوله وم الى آخره جهه حاله عن ما فاعل دعى فمردود ذلك حال الدعوه فاقوال كحصر لعلى كان أولى  
 فمامل وعلا وذلك بان احبته له عود سبه له قوله عليه الصلاه والسلام من لم يحب الدعوه فقد عصى أنا العام فلا يركها الى اخرها  
 من السدعه كصلاه الحماره لاجل الشقه فان سدر على المبع مع قال في العنايه احبنا الهاده فسل علمه انه فاسد الله على  
 الله من وهر عود سبه فانه لا يرم من كحل المحذور لاجل الفرض بحمله لاجل السبه أحب ما ماسه في فوه الواح لو ورد  
 الوء دعى ركه الفوله فقد عصى أنا العام احبب له الفرض على ان ارادوا فوطم في فوه الواح مسلم الواح الى الاحكام  
 فهو مشكل لو حوب الفرق بينهما الى الاحكام بان يارك الواح سبه حتى العفو به النار وارك السبه لا تسحقه لحرمان  
 السباعه وان ارادوا ما ماس في فوه الواح عود سبه بان كمد السبه فلا تحدى سبه وأحب ما احبه الدعوه وان كاد سبه عند  
 اداء الامام سبب الى الواح سبه بعد الحضور ربحنا نحل بهر حتى الدعوه بالبراءه وصار نظره للصلاه السافه بتنع الى الواح بل الى  
 الفرض بالبراءه بالسروح أسأله صاحب الهاده فكون قوله كصلاه احبنا به فاسد واحب على واحب وان بهر سبه التسل  
 بدان ان الدعوى على بلانة أوجه الاول اذ ادعى الى ولحمه أو طعام ولم يكن معى من الدنع أصلاً والدانى اذ ادعى الى ذلك ولم يذكر  
 من الدعوه ان عه سبه من الدنع أصلاً ولم يعلمه بالدعوه قبل الحضور ولكن حجه علمه والنائب اذ ادعى الى ذلك وذكر ان عه سبه  
 من الدنع فعلمه بالدعوه قبل الحضور في الوجهين الاولين كاد الدعوى على وجه السبه فلا كون احبنا به لارمه للدعوه اه  
 وهذا كاه عدل الحضور ولو علم قبل الحضور لا يفسد ولعل أن قول الخديف المذكور يشمل ما بعد الحضور وما قبله لانه قد يرمو  
 في الاصول ان الفرق بالالف واللام اذ لم يكن للعهد الخارجى فهو لا سبب فى مع كل دعوه وقد يجب عه سبه وان كان عاماً  
 من حب الامة فهو مخصوص بالمصوص والله على وحب الاحسان عن اعراف لك الدنع اه فان كان من سبى به فلم يدر  
 على من مضمح سرح ولم يعد لان في ذلك سبب الا من رفع باب المعصيه على المسلمين وما حكي ان الامام وقع له ذلك كان فسل أن سبه  
 فدوه وان كان ذلك على المائده ولا سبب وان كان هناك لعبد وسماء قبل أن تحصر فلا تحصر لانه لا لرمه الا احبنا به كان هناك  
 مسكر لما روى عن على قال صعب السبى صلى الله عليه وسلم طعاماً فدعوه به كحصر في أى الف اصاو ورمحه وعن ان عمر  
 قال سبه السبى صلى الله عليه وسلم عن مطعم عن الخواص على مائده ربح علمه الجروان ما كل وهو سب طبع واداً واداً  
 وذل المسته على ان الملاهي كاهها حرام حتى البعي بصر القصب قال عليه الصلاه والسلام لكون من أمى أقول لم يدر  
 الخروا لحرر والجروا للعارف أسرحه العجارى وفي لفظ آخر لرس من اس من أمى الجرم سبها ان سبها ان سبها ان سبها ان سبها  
 للعارف والمعلمان عند الله هم الارض ومعمل مهم الفرد والخمار واحطوا في البعي المحرد قال بهرهم ان حرام مطلقاً

والاستماع اليه صفة لا تطلق الحديث وهو احتياط شيع الاسلام ومهم من قال لا بأس به ليستفيد به فيهم المعاني والعصاة ومهم من جاوره في دفع الوحشة اذا كان وحده ولا يكون على سبيل الله واليه ذهب شمس الأئمة السرخسي لأنه روى ذلك عن بعض الصحابة ولو كان في الشر حكم أو قصة لا يكره وكذا لو كان فيه ذكر امرأة غير معصية وكذا لو كانت معصية وهي ميتة ولو كانت حية يكره كذا في الشرح وفي المحيط ويكره اللعب بالشرع والرد والاربعة عشرة لقوله عليه الصلاة والسلام كل لعب حرام الملاعبة الرجل زوجته وقوسه وفرسه لأنه يصد عن الجمع والجماعات وسبب الوقوع في فواحش الكلام وغيره واستماع صوت الملاهي حرام كالصرب بالنصب وغيره قل عليه الصلاة والسلام اسبغ الاطراف بالماء معصية والخلوص عليها فاسق والتلذذ بها كفر وهذا يخرج على وجه التشديد لا يكره وعن الحسن بن زيد لا بأس بان يكون في العرس دف يصرب به ليشتبه ويعلن السكاح وسئل أبو يوسف يكره للمرأة أن تصرب في عير وفي المص قال لا يكره ولا ترك امرأة مسلمة على السرح لقوله عليه الصلاة والسلام لمن أتته العروس على السرح هدا اذا ركت متلوية أو متزينة لعرص نفسها على الرجال فان ركت طاعة كالجهاد والخروج فلا بأس به وحل أطراف العرق في داره فلا إمام أن يتقدم عليه فان لم يتبع فالإمام بالخيار ان شاء صر به أو سواها وان شاء أخرجه من داره لأن السكح يصلح للتعزير قال أبو يوسف في دار يسمع من امرئ ومعارف أدخل عليهم بعض أدمهم لا أسمع الناس عن إقامة هذا العرس ولو رأى مسكراً وهو ممن يرتكب هذا المنكر له أن ينهى عمله أن الواجب عليه ترك المسكر والنهي عن المسكر فادرك أحد هما لا يترك الآخر وفي الدجيرة وغيرها لا بأس بصرب الدف في العرس والوليمة والاعباد وكذا لا بأس بالعداء في العرس والوليمة والاعباد حيث لا يفسد في الخلاصة وعن عمر أنه أحرق بيت الجار وعن الإمام الزاهد الصغاري أنه أمر بتخريب دار الفسق بسبب الفسق في الطهيرة لا بأس بالمرح بعد أن لا يتكلم بكلام فيه ما تم وقصده من الضحك جلسائه وفي الجامع الصغير للثاني وكل لعب غير الشارح فهو حرام وفي الخاوي سئل عن رجل سارق مال إسان قال إن كان لا يجاف العالم منه يتخبر به وإن كان يجاف ترك وفي الطاهر به الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على الأمير والناس على العلماء وناقض على عوام الناس وهو اختيار الزيدوني وفي الخافضة رجل دعاه الأمير فسأله عن أشياء ان تكلم عاتوا في الحق لا يرضيه فانه لا يهديه لأن يتكلم بما يجاف الحق وهذا اذا كان لا يخاف القتل على نفسه ولا عرف عصوه ولا يخاف على ماله وإداحاف ذلك منه فانه لا بأس به إذا علم

فصل في اللبس في المأذ كرمه مات مسائل الكراهية ذكر ما يتوارد على الإنسان مما يحتاج إليه فقدم فصل الاكل والشرب لأن احتياج الإنسان الى الاكل والشرب أشد من احتياجه الى النظر لتحقيق الأولى جميع الاوقات دون الثاني اه قال رحمه الله في حرم للرجل للمرأة لئلا تنس الحرير الا قد رآه مع أصابع في يمينه يحرم على الرجل لا على المرأة لئلا تنس الحرير واللام ثانياً في معنى على قال الله تعالى وإن أسأمت فلها أي فلهما أي فلهما وأما حرير لئلا تنس الحرير على الرجال دون النساء لما روى أبو موسى الأشعري أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أهل الذهب والحرير للزنا من أمتي وحرم على ذكرها رواه أحمد والنسائي والترمذي ومحمد بن حنبل وروى عنه عليه الصلاة والسلام قال من لبس الحرير في الدنيا لم ينس في الآخرة إلا أن اليسير معفو عنه وهو مقداره أربع أصابع لما روى أحمد بن حنبل والبخاري بنهي عن لبس الحرير إلا موضع أصبعين أو ثلثه وأما مع الحديث قال رحمه الله في رجل توسد فارتاش في يمينه للرجال والنساء وهذا عند الإمام وقال مالك يكره ذلك كذا في الجامع الصغير وذكر القندوري قول أبي يوسف مع محمود ذكره أبو الوليث مع أبي حنيفة لم يمدح روى عن أبي حنيفة أنه عليه الصلاة والسلام نهى عن لبس الحرير والديباج وإن جلس عليه رواه البخاري وقال سعد بن أبي وقاص لأن أسكني على جرة النساء أحب الي من أن أسكني على مرافق الحرير والإمام ما روى أن النبي عليه الصلاة والسلام جلس على منقعة من حرير ولأن أقليل من اللوس يباح فكذلك القليل هنا ولأن النوم والافتراش والتوسد أهانة ولأن الحرير للنس والافتراش والنوم عليه الخلووس وجعله ستارة وتعليقه وجعله يتأليس عرفاً فلا يحرم ولا يكره تنكة الحرير وتنكة الديباج ولوجه الحرير يثأر وعلمته هال الإمام لا يكره وقال محمد يكره كذا في المحيط قال الشراح يبي الرجل والمرأة جميعاً هذا الحكم يبي في عدم كراهة توسدها في آخره وكراهة عند محمد اه ولكن أن تقول تعميم قول أبي يوسف رحمه الله في كراهة للنساء مشكك فان قوله عليه الصلاة والسلام حلال لا يثبتهم يوم التوسد والافتراش والجلوس والستارة وجعله يتأليس يترك العمل

بعموم هذا الحديث فليتأمل وقد عتاب بان الخلل للنساء لاجل الحرس للرجال وترتيب الرجل فيها وفي وطنها ونحسبها في مطرقة طاعة  
 الملكية مطبورة فيها الى هذه العقلة والدليل على ذلك عمر بن الخطاب رضي الله عنه في الرجل والخل للنساء والعلة العقلية لم توجد في الواسع وغيره فلهذا  
 فلا يكره ذلك للنساء فمثل في النصارى بكرة اتحاد الخلق في رجل الصغار قال رحمه الله في ركن ما ساء له سر ورجله  
 فقل ان أوجع في رجل الرجل للنس هذا لان الصحابة رضي الله عنهم كانوا يلبسون الخمر وهو اسم للسدي ما لم ير ولا في النوب  
 لا يميز بين الناب واللباح والنسج واللحمة فكانت هي المعترة أو ينزل لا يكون ثوبا لا يمازج فتكون العلة ذات دبرين فيعتبر الناب الظاهر  
 في المطر وهي اللحمة فتكون العبرة لما يظهر دون ما يحجب والديبايح لعمدة وعرفنا ما كان كله سر برا قال في المغرب الديبايح التي  
 ساء له وجهه ان رسم قال في الباه وعمرها وجود هذه المسئلة لانه لا دلالة لما يكون كله سر راوهو الديبايح لا يجوز لانه في غير الحرب  
 بالاتفاق وأما في الحرب فعند الامام لا يجوز وعند محمد بن حنبل ولا في ما يكون سدا من راول جمعته وعمره ولا ناس به الحرب وغيره  
 والثالث عكس الثاني وهو ما يحجب في الحرب دون غيره كما سيأتي في الخمر وراه تخرج من المحرم وحده ويسمح قال رحمه الله  
 في عكس محل في الحرب فلهذا في معنى ولو عكس المذكور وهو ان يكون لجنبه سر راوهو عده وهو لا يجوز الا في الحرب  
 لما ذكر بان العبرة بالنجاسة ولا يجوز لفس الحر والخاص في الحرب عند الامام وعند محمد بن حنبل وروى انه عليه الصلاة والسلام  
 رخص في لبس الحر والخاص في الحرب وخص في لبس الحر والديبايح في الحرب لان الخصاص منه اوقع لعمدة  
 السلاح وأهدى على العدو ويريه وللإمام إطلاق الصوص الواردة في الهوى عن لبس الحر ومن غير تفصيل والضرورة  
 اندفعت بالمحلول ولا حاجة الى الخالص وقال أبو يوسف كره لبس الحر يكون بين الطهارة والنجاسة ولا يرى محذور ولا في الخس  
 غير ملبوس ولا يكون بوقال هذا الخوارق في الحرب اذا كان النوب صفة يتأخر عنه من الى ارتباب المد في الحرب وأما اذا كان  
 رقيقا لا يحمي منه الا ربابا فلهذا في كمال الاجماع ولو جعل طهارة أو نجاسة فهو مكره لان كل ما يمازج فتنفس لم يجعل محذورا  
 كعداء المحيط وفي التثايب حايه وانما يكره اللبس اذا لم يمع الخس في لبس فلو كان من حرب أو حكمة كثيرا لا يحد غيره لا يكره لانه  
 وفي السراجية ويكره ان يلبس الله كور فلهذا في آخر مروي يكره لبس النوب المعصوم وفي التنقي عن الامام بكرة الرجل ان يلبسوا  
 الثوب المصوغ بالمعصر والورس أو الزعفران وفي الدجيرة عن محمد بن الهيثم عن لبس المعصر قبل الرادنه ان يلبس المعصر ليجب  
 منه للنساء ووردوا كما لا يخفى فانه يرى الشيطان ولا يكره اللباس الاجر للشرح وفي الدجيرة وسئل عن الرتبة والعمل  
 في الرتبة فقال ورد عنه عليه الصلاة والسلام انه سخر وعلم به رداء قيمته ان رتبة آلاف درهم فقال اذا لم نعم الله على العبد سمعة  
 يحسان يظهر أثرها عليه قال الامام الخوارق في الخلاصة لا بأس بلبس الثياب الجيدة اذا كان لا يسكر عليه فيه ولا بأس بجمع  
 المال من الخلال اذا كان لا يصيب الفرائض ولا يجمع حقوق الله تعالى وفي التهمة رداء السرق السيوف مكره وفي الظاهر يجوز  
 للانسان أن يفسق في بيته ماشاء من الثياب المسخرة من الصوف والقطن والكتان المصوغة وغير المصوغة والمقشعة وغير المقشعة  
 وله أن يستأجر دارا بالمد وغيره ويحسب أن يفسق ما فيه ضرورة وفي الفتاوى العتابية ويكره ان تشعل الحوائير في ثيابا كالرجل  
 وتشعل ثيابا كالثياب النساء ويكره للرجل السراويل التي تقع على ظهر السدم وفي المنطق ولا بأس بحذاء النمر وسائر السباع  
 وفي الامة يجوز لبس النعل المسمر باسمه الخلد وفي الدجيرة الثوب المسحس من حجارة تجمع حواضر الصلاة على يجوز رداءه في غير  
 الصلاة عن أبي يوسف لا يجوز له في غير الصلاة ضرورة قال رحمه الله في ولا يتحل في الرجل بالذهب والفضة الا الحاتم والمطقة  
 وحلية السبع من الفضة كالحمار ويا عريان الحاتم وما ذكره من مقتضى تحقيق المسمى التوضيح والفضة لا يها من حسن واحد نه وكان لسي  
 على الله عليه وسلم ستم من قصة وكان في يده الى أن بوي ثم بدأ في نكر الى أن بوي ثم بدأ في نكر الى أن بوي ثم بدأ في نكر الى أن بوي  
 في التفراس ما لا عظمى في طلب فلم يحده ووقع الخلاف بين الصحابة والعشوش من ذلك الوقت الى أن استشهدوا والستة في حق  
 الرجل أن يجعل فص الحاتم في يده كفه وفي حق المرأة أن تجعل في يدها كفه لا يها من يده من الرجل ولا بأس بالتمتع بالستة  
 اذا كان له حاجة اليه كالقاضي والسفطان وغير ذلك مكره لما روى انه عليه الصلاة والسلام رأى في رجل حاتم أصغر فقال مالي  
 أحد منك في الجنة الا صمام وروى في يده آخر حاتم حديد فقال مالي ارى عليك حلية أهل النار وروى عن ابن عمر أن رجلا جلس الى  
 النبي صلى الله عليه وسلم وعليه حاتم ذهب فاعترضه والشمع والشمع حرام ومن الناس من أطلق التخييم محرم فقال له يشبه لانه



ليس يحجر اذ ليس له نسل الحرة والخلقة هي المستبره لان قوام الخاتم بها ولا يعتبر بالنفس لانه يحور من الحرة والاولى ان لا يستحرم  
اذا كان لا صاحب ابيه ولا ماس عمار الذهب يعمل في حرة النفس يعني نفسه لانه بائع كالمعلم فلا يندل لاسا ولا يرد به غيره على مشغال  
لنقله عليه الصلاة والسلام انه من ورق ولا ترد على مشغال وورد الى من يحولوا تحتهم بالعقيق وقال عليه الصلاة والسلام تحتوا  
بالعقيق فانهم يملك الحديب وفي الحماوى ولا ماس ان تحت الرجل حرام فانه حرام من عقيق أو يافوس أو فبروح أو دمرد  
ولا ماس به وان نقش عليه اسمه أو اسم أبيه أو اسم أمه فلا ماس به ولا يدعى أن ينقش عليه عاتيل من طير أو دهرام الارض  
ولا ماس بان يسرق منه وفي حصره حرام ذهب ولا ماس عمار الذهب تحت في القصة وفي السابغ كان صلى الله عليه وسلم  
يتختم بالعقيق وأبو بكر وعمر بن الخطاب وفي الفتاوى ويدعى أن يلبس الخاتم في حصره اليسرى دون سائر أصابعه ولا يدعى  
أن يحصر به الصبر أو رجل فل رحمه الله ولا يفعل لغير السلطان والعاقبة ترك السخنة وحرم التحنيط والحجر والخدين والعصر  
والذهب وحل مساجد الذهب يعمل في حرة النفس ولا قد ستم بيا قال رحمه الله في رشد السن بالصفة في معنى يمل شد السن المتحرك  
بالصفة ولا يمل الذهب وقال محمد بن الحسن بالذهب أيضا وقدمه بيان ذلك قال رحمه الله في ذكره الناس ذهب وسور صديقه لان  
التحريم لما ثبت في حق الله كور وحرم النفس حرم الناس كالحرم لما حرم في حرم ستمها للناس قال رحمه الله في الاخر فلو صو  
أصحاب الزنم في معنى لا تتركه الحرفه لوصو ولا الزنم وفي الجامع الصغير يذكره حمل الحرفه الى مسحها للرق لا مائة ولم يكن  
المنى صلى الله عليه وسلم يعمل ذلك ولا أحد من الصحابة ولا من التابعين وإنما كانوا يحجون في أوديتهم وفيها ربيع تحجر والصحيح  
انه لا يكره الزنم لان عامة المسلمين قد استعملوا في عاب الدان مبادل للوصو والحرق لمسح العرق والمطاط والحل شيء يحتاج اليه  
ومائة المؤمنين حرامه فافهمه عند الله حسن حتى لو حلها المرحاة يكرهه والزم هو الرخمة وهي الخط لاند كرى بعد في الاصابع وكذا  
الزفة وقيل الزنم صر من الشجر وقال عنه كان الرجل اذا خرج الى سمر عجل الى هذه الشجرة ومقدد بعض أعصابها من  
فادار حرم وأصابه تلك الخلة قال لم يحس امرأى وان أصابه قد لحل حال حاشي ثم الرخمة قد شتمها بالخمرة على بعض الناس وهو حيط  
كان يراد في المعنى أو في اليسرى المحاطة لدفع المصرة عن أنفسهم ودحكرى حدود الايمان انه كفر والرخمة مناج لاهاتو بنا  
لقد كثر عسل النسيان وقد ورد انه عليه الصلاة والسلام أمر بعض أصحابها ودعى بها عرض صحيح ولا يكره بخلاف الخيمة فانه  
عليه الصلاة والسلام قال فيها ان الرق والعمائم والودعة ٧ شركه على ما ينبغي ان شاء الله تعالى

في فصل في النظر والنسب ولما أجهى الكلام على مسائل النفس وقدمه لشد الاصحاب اليه ذكر بعده مسائل النظر لاهها  
أكثر وهو عامن مسائل الاستبراء فلدانها مسائل النظر أقسام أربعة نظر الرجل الى المرأة ونظر المرأة الى الرجل ونظر الرجل  
الى الرجل ونظر المرأة الى المرأة والنسب الاول منها في أربعة أقسام نظر الرجل الى الاحنية ونظره الى زوجته وأمه ونظره الى دوات  
مخارجه ونظره الى أمه العبر والنسب الثاني على حواظر النظر ما روى ان أسماء بنت أبي بكر دخلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم وعليها  
ثياب رفاق فاعترض عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال يا أسماء ان المرأة اذا نامت المحيض لم يصلح أن يرى منها الا هذا وهذا  
وأشار الى وجهه وكسبه قال رحمه الله في النظر الى غير وجه المرأة وكسبه في الشارح وهذا الكلام فيها حال لانه يؤدي  
الى انه لا يسيطر على شيء من الأشياء الا الى وجه المرأة وكسبه فيكون يحصر في النظر الى عدى العصور وإلى ترك النظر الى كل  
شيء سواها أما ولا يحى على سؤال عدم هذا الحل لان حرف الى بدل عن من الاستدانة التي اياها فهو قوة المطلق  
فائدة لا يجوز له النظر من المرأة الى غير الوجه وكسبه فافهمه الشارح مع النظر ما غير الوجه وكسبه فافهمه الشارح مع النظر من قدره واستدل  
الشارح على حواظر النظر الى ما ذكره تعالى ولا يبدى من غير الاماظر بها فاعلى وان عاين ما ظهر من الكحل والخاتم  
لا يكرهه والكسب ولا يبعد المدعى وأصل الاصل في هذا أن المرأة عورة مستورة لقوله عليه الصلاة والسلام المرأة عورة مستورة  
الاما سقن الشروع رها صواوى ولان المرأة لا بد لها من الحرج لله مله مع الاحباب ولا بد لها من ابداء الوجه لتعرف وتطالب  
تأمن وود عليه بالعب ولا بد من ابداء الكسب لاجل خدمه والعب وهذا بعيد أن التقدم لا يجوز النظر اليه وعن الامام ابن محنور  
ولا حرج في ابداء القدم فاعورة حتى النظر وليس فاعورة حتى ابداء كذا في الحديث وعن الثاني يجوز النظر الى دراعيه أيضا  
لانه يدومها عدة وماء هذه الاعضاء لا يجوز النظر اليه لقوله عليه الصلاة والسلام من نظر الى نحاس امرأه احبته تن شهوة

صبي سبعة الآيات يوم الجمعة وحديث وهو الرضا المذنب وهو لا تأمن بالله في حديثها وعلمها عالم تكن يوم  
 حجة هذا لا بد من الله سبحانه وتعالى عليه الصلاة والسلام من مائل حلف امرأه من وراءها حتى صحت له حجة عظيمة ثم مرج رثية  
 الحجة وإذا كان اليوم لا تصعب عظامه فالنظر إلى الدور بدون عظامها فصار كمن ينظر إلى حمة فيها فلا تأمن به فبالنظر لا يكره  
 له أن يمس الوجه والكف من الأيدي كذا في بعض الأحيان وسئل كراهة النظر إلى المصالح والمفاسد والمرافق والكفار  
 كذا في بعض الأحيان وفيها لا تأمن بالنظر إلى سائر الكفار اهـ قال رحمه الله يجوز النظر من أسبغ إلى وجهها إذا لم يكن لها ساعد  
 و قال الخليل في موضع مرصع ولا يصل إليه لا يجوز أن ينظر إلى وجهه إلا من وجهه لا من غيره ولا للصبر إذا سبق بالمشهور  
 أو سكت فيها وفي غيرها من كرماع السوء ضرورة وجده وكذا في الخافى والخافى وجده وكذا في الخافى إذا أراد أن يداوى  
 مع الخافى وكذا يجوز النظر إلى الفاحش لأنه لا مأمرة العرض ونحوه على المصالح والسائد أن يفعله إذا أذن السهاده بالحكم  
 لأفشاء السوء وعرض الصبح بعد الامكان خذوا في الآداب وأما وجه المحمل فلا يجوز أن ينظر إلى وجهه إلا من وجهه لا من غيره  
 عده عما لا ينبغي فلا حجة له قال في العاصم وأحلف المسامحة إذا دعي إلى المحمل وهو يعلم أنه إذا نظر إليها أسبغ فيهم  
 من حوز ذلك لغيره أن يفعله محمل السهاده لأفشاء السوء ولا يصل إليه لا يجوز له ذلك قال بعض سراح الخليل وفيه سور هذا  
 الماحـ طر إلى العورة الخليفة عبد الله لا تأمن به السهاده عليه ولا يقال السائد يحترها من حديق أمانه لا يحدو السحر في التواكل  
 وهو أفضل فادا كان فصل فكيف حار النظر لأفشاء السهاده لا تأمن به الضرورة والخافى يحمله في النظر إلى العورة لا يبطه عند  
 المحمل بالنسبة لآراء اهـ والخدود لم تكن الضرورة والخافى يحمله فاما أعاجله لأن معصوده أمانه السهاده عليه الضرورة حار  
 لساهد إلى النظر عند المحمل ولو أسبغ في غير وجهه وفصل المحمل فاما أعاجله لأن معصوده أمانه السهاده عليه الضرورة حار  
 هاو لا بد من وجهه غير من لا ينبغي فإن لم يكن هناك من نوحه سبغ من لا ينبغي فلو طاب غيره من لا ينبغي لغير  
 من فعل الزنا فلهذا حارها ولو سبغ في غيره والطبعا لا يجوز له ذلك إذا لم يتردد أمره طبعه فلو وحده ولا يجوز له أن ينظر  
 لأن نظر الخس إلى الخس حرام ونسب إلى المصالح والمفاسد من يمكن وإن لم يكن حراما سوى وضع الوجه  
 من ينظر وبعض ينظر عن غير ذلك الموضع أن لا يطلع لأن ما يتردد من ينظر من ينظر وإذا أراد أن يتردد حرامها ولا  
 تأمن أن ينظر إليها وإن سبغ في غيره عليه الصلاة والسلام النظر إليها لأنه حرام أن يتردد من ينظر من ينظر وإذا أراد أن يتردد حرامها ولا  
 ولا كراهة وإن من السوء لو حار الحرام ولا يفعله الضرورة وقال عليه الصلاة والسلام من من كراهة أمرأة أن يسأل له فم استل  
 وضع على كفه حريم الفاسد قال في السارح أنه أصاب امرأة فرجها وضع لاحتل للرجل النظر إليه فإن لم يتردد أمرأة بداوها  
 ولم يتردد من علم أمرأة بداوها سبغ في غيرها كل من في الاموضع الفرجه وبعض ينظر منها يمكن وبداوها وفي الحنفية أنصا يجوز للرجل  
 إذا كانت تلبس حريم أن ينظر إلى فرجها وإن من فرجها اهـ وفيه وأحوال النظر دون المنع عدا رادة الرواج إذا كانت  
 نسبي وأما إذا كانت عورة وأسبغ فلا تأمن من حاضها ومن يدها لا يفعله خوف الفسده وسأ في نكر رضى الله عنه أنه كان  
 سافح الخمار إذا كان سبغا من على نفسه وعليها ثياب المصالح وإن كان لا تأمن عليها ولا على نفسه لا يخل له بمصاحها لمائة  
 من النهر من نفسه خلاصه أنه بشرط خوار المن أن يكونا كثر من مائة من رواته وفي أخرى تكفي أن يكون أحدهما مائة  
 كبرا لأن أحدهما إذا كان لا ينبغي لا يكون ليس سدا للوقوف في الفسده كراهة من وجهه الأولى أن الساب إذا كان لا ينبغي  
 من العورة فالشور يسبغ الساب لها على غلا لا يطلع فتؤدي إلى الأساء من أحد الخافى وهو حرام خلاف ما إذا كان  
 أحد هما مائة لا بد لا تؤدي إلى الأساء من الخافى لأن الكثرة لا ينبغي من الصغير وطنا إذا مات صغيرا وصغيره تعسفه المرأه  
 والرجل مالم يطلع عند السوء وكذا يجوز النظر إلى الصغير والصغيره وليس إذا كان لا ينبغي قال وجه الله يجوز النظر إلى الرجل  
 إذا العورة ويحرم ما من السر والركبة السر أسبغ من العورة والركبة منها وبالعالمية المؤلفات هذا ما تقدم في كتاب الوضوء وفيه  
 أن لكل هناك وحكم العورة في الركبة أحسنه في التحدث وفي المحدث أحسنه في السر حتى يسكر عليه في كشف الركبة روى  
 المحدث نصف وفي السر نصرت وفي السوء والإمانه كان أو حصة لا يرى أسا ينظر إلى الخافى إلى عورة الرجل وفي الكثر وعظم  
 الساب ليس بعورة وفي الحديث وما حار النظر إليه حار به قال محمد بن يعقوب لا تأمن أن تولى صاحب الحمام عورة رافا يئنه

عند التوراد أكل بعض نصره قل العقية وهذه في حال الضرورة لا في غير هاو يدعى لكل إنسان أن يتولى عورته منعه عند  
الدور وفي الشمة البيت الصغير في الحمام يدخل الرجل يحلق عاتقه جل عمل له أن يكون فيه غير يباح حتى يهراراه وقال في المدة  
العيرة يجوز وقال أبو الفصّل لأناس به وقال غير ما ثم به وقالوا كشف العورة في بيت بعير حاة فقالوا يكره اه قال رحمه الله  
معالي يجوز للمرأة أن تراه الرجل للرجل وفي هذه هو القسم الرابع من التقسيات ومعنا المرأة للزرة والرجل للرجل يعني نظر المرأة  
إلى المرأة كنظر الرجل إلى الرجل حتى يجوز للمرأة أن تنظر منها إلى ما يجوز للرجل أن ينظر اليه من الرجل إذا أمنت الشهوة والفتن  
لأن ما ليس بعورة لا يحتجب فيه الرجال والنساء فكان طه أن ينظر منه ما ليس بعورة وإن كان في قلبها شهوة أو أكبر ما لها  
تشتبه أو شكت في ذلك يستحب لها أن تعص نصرها ولو كان الرجل هو الناظر إلى ما يجوز له معها كوجبه والسك لا ينظر اليه  
سماح الحوف لأنه محرم عليه والفرقان الشهوة علبه أعلب هو كالتحقق حكما فإذا اشتبه الرجل كانت الشهوة موجودة  
من الجانبين وإذا اشتهت لم توجد إلا معها كانت من جانب واحد والموجود من الجانبين أقوى في الإفضاء إلى الوقوع وما عاين  
مأذ كرامة حاسة وأندام الشهوة عالما فكان نظر الرجل إلى الرجل وكذا الضرورة قد تحققت فيما بينهما وعن الإمام أن نظر  
المرأة إلى المرأة كنظر الرجل إلى عارمه فلا يجوز لها أن تنظر إلى الطهر والطن في هذه الرواية بخلاف نظرها إلى الرجل لأن الرجل  
يحتاج إلى زيادة الاستكشاف وفي الرواية الأولى يجوز وهو الأصح وما جاز للرجل أن ينظر إليه من الرجل جازمه لأنه ليس بعورة  
ولا يخاف منه الفتنة قال في النهاية وهذا دليل على أن لا يمنع دخول الحمام لأن العرف ظاهر في جميع البلدان وساء الحمامات  
للنساء وحاشة النساء إلى الحمام فوق حاشة الرجال لأن المقصود من دخوله الريسة والمرأة في هذا أسوحن من الرجال ويمكن للرجل  
دخول الأنهار والحياض والمرأة لا تتحشم من ذلك عالما اه وحكي أن الإمام دخل الحمام فرأى رجلا مكشوف العورة يقال له  
ينظر طار كان رجلا متكاما فمضى أبو حنيفة نصره فقال له العاصي مدكم أجمي الله بصرك قال مدتهك الله سترك اه وفي الكافي  
وعظم السائق ليس بعورة اه قال رحمه الله يجوز ينظر الرجل إلى فرج أمته وروحه يجوز يعني عن شهوة وعبر شهوة قال عليه الصلاة  
والسلام غض بصرك إلا عن روضتك وأمتك وما روى عن عائشة قالت كنت أعقل لأور رسول الله صلى الله عليه وسلم في أماء  
واحد ولله يجوز له المس والمشيان والطرأ أولى إلا أن الأولى أن لا ينظر كل منهما إلى عورة صاحبه لقوله عليه الصلاة والسلام  
إذا أتى أحدكم زوجته فليستمر ما استطاع ولا يتحردان نحر الدبيران الطري إلى العورة يورث العيبان وكان ابن عمر يقول الأولى  
الطري إلى عورة زوجته عند الجماع ليكون أبلغ في تحصيل معنى اللذة وعن أبي يوسف سألت الإمام عن الرجل يمس فرج أمته  
أو هي تمس فرجه ليحرك أكتافه ليس بذلك بأس قل أرخوان يعظم الآخر والمراد بالامانة التي يحل وطؤها وأما إذا كانت لا تحل  
كانته الجوسية أو المشتركة أو أحسنه رضاء أو أمرا أمرا وبقها ولا يحل له النظر إلى فرجها وفي البيهقي ولا يحل له أن يأتي بفرجه  
في البرر العند أصحاب الطاهر وهو خلاف الأجابع قال رحمه الله يجوز له محرمه ورأسها وصدرها وساقها وعندها لا إلى طهرها  
وسننها وحدها يعني يجوز النظر إلى وجهه محرمه إلى آخره ولا يجوز إلى طهرها إلى آخرها ذكر والأصل فيه قوله تعالى ولا يبدن  
زينةهن إلا لبعولهن أو آبائهن أو أبناءهم أو بردهن من الرمة لأن النظر إلى عيب الرمة مسلح مطلقا ولكن الرمة موصوع الرمة ورأس  
موضع الساع والشعور والوجه موضع الكحل والعنق والصدر موضع القلادة والأذن موضع القرط والعصم موضع الدمع  
والساعد موضع السوار والكعب موضع الخاتم والخصاب والساق موضع الخلل والقدم موضع الحجاب بخلاف الطهر والطن  
والفخذ لأنها ليست بموضع الزينة ولأن العصب يدخل على العض من غير استئذان ولا احتشام والمرأة تكون في ينهاى ثياب  
مقنة ولا تكون مستورة عادة فلو أمرت بالستر من محارمها لم تحرج حاطها والشهوة فيهن متعددة من المحارم بخلاف الأسمى  
والمحرم من لا يحل نسكا معا على التأنيد نسب ولا من كالأضاع والماصرة وإن كان الزنا وقيل إن كانت حرمة الماصرة نائمة مازا  
لا يجوز له النظر إلى ما ذكر كالأحبي لأن الحرمة في حقه بطريق العقوبة لا بطريق النعمة ولا يظهر في ذلك ما ذكره الأول أصح اعتارا  
للحقيقة وذلك أن تقول لا نسب أن لا يذكر الفخذ حاله علم عدم جواز نظر المحرم إلى هذا من عدم جواز نظر الرجل إلى الرجل فيه  
بشروط الأولى لأن نظر الحس إلى خلاف الحس فيما عطفه ان قلت المتصود من ذكر الفخذ بيان الواقع والتصريح بما علم عاتدم  
الزنا ما قلت أن كنهها هو المرادة لا نسب أن يذكر الركبة بدل الفخذ لأن حكم العورة في الركبة أحسن منه في الفخذ وفي الفخذ أحسن

معنى السواة قد ذكرنا بعد لا يعلم حكم الركة كما هوها حرم ولما يذكر الركة فيعلم حكم المحذور والسواة لا تدرى لاهما أقوى بها  
في حومة الطر واستدل الشارع وحاصها الهابة والاحتى على الخلق والحكمة فلا تأسى الآية القدير واعتبر من الآية اعتدال على الخلق  
لا حرمة الأولى كفى الدافع الاستدلال بقوله تعالى قل للذين آمنوا من أصاومهم إلا أنه وحسن للحارم النظر إلى موضع الرية  
الظاهر والمطاعة بقوله تعالى ولا يدين ريتين الآية واعتبر من بعض المتأخرين على الدليل العقلي وهو قولنا بدخل من غير استئذان  
عماد كرى في الدافع أن المحارم لا تدخل عليها من غير استئذان ربما كانت مكشوفة العورة ويقع بصرة عليها فيكره لذلك وهذا  
عقله من لأن المراد أن لا يصح عليه الاستئذان لا للذهب قال في الدافع لا لخل للرجل أن يدخل بيت غيره من غير استئذان وإن  
كان من محارمه فلا بدخل من غير استئذان إلا أن الأمر في الاستئذان على المحارم أنفس وأسهل فتلخص من عبارة أن الدخول  
في بيت الاحصى من غير استئذان حرام وفي بيت محارمه من غير استئذان مكره والله الوفي ثم قال تاح الشريعة فإن قلت إذا لم  
الدخول من غير استئذان فعلى هذا يسن أن لا يقطع أحد سرق من بيت أمه من الرضاع خوفاً من أن يكره ما يقع في حقه قلت  
لا يقطع عبد العصى وأما حواجز الدخول عليها من غير استئذان فممنوع وكما هو ظاهر رداء المحارم من حيث الرضاع لا يكون لهم  
الدخول عليهم من غير استئذان ولهذا يقطعون سرقة بعضهم من بعض اه كلامه ولك أن تقول ليس هذا الخواب تمام ما كونه  
لا يقطع عبد العصى في قول أبي يوسف وعلى قولهما يقطع وهو المختار فظاهر الرواية وقد تقدم السارق في باب السرقة لأن الحر  
في حقهم كامل اه قال رحمه الله في دعوى ما على النظر إليه في بعض بحور أن من ماحل له النظر إليه من محارمه ومن الرجل  
لأم الاحبة لتحقيق الحاجة إلى ذلك من المسافرة والمطاعة وكان عليه الصلاة والسلام يقبل رأس مطمعة ويقول أخدمته أربع  
الحنه وقال من قبل رأس أمه فكأنما قل عتة الحنة ولا بأس بالخلوة معها لنوله عليه الصلاة والسلام لا يجوز رجل ماسة  
ليس مهابيل ٧ فإن تألم المشيطان والمراد إذا تركت محرماً لا أن لا تدخل على حصة أو عليها الشهوة فحينئذ  
لا يباح ولا يطر إلى الخلوة بالحقول عليه الصلاة والسلام العيان بريان ورواها الطر واليدان بريان ورواها النطش والرحان  
بريان ورواها النشي والرحاص ذلك أو يكفنه فكان في كل واحد منهما ما والراحم جميعاً بواقع وسورة الرامحارم أسد  
وأعطى فيكتب الكحل ولا بأس بالمسافرة من نوله عليه الصلاة والسلام لا بأس للزوجة فوق ثلاثة أيام الأرواح أو محرماً وإن  
احتاحت إلى الأركاب والأثرال فلا بأس أن يمسها رداءها وما ياحد طهرها وطهرها وراء إذا أمنا الشهوة وإن حاف عليها  
أو على حصة أو طأ أو شك فيكتب ذلك عهده فإن أمكها الركب بعضها تنفع من ذلك أصلاً وإن تكلمت تلفف ناسياك  
لا تصل حرارة عصوها إلى عصوه وإن لم تحم الثياب فليدفع عن حصة بقدر الامكان ولا بأس بدخل على الرجل وجبت محارمها  
ومهاى العرائس من غير وطء باستئذان وكذا الخادم حين يحاول الرجل ما له وكذا الامة ويكره أن يأخذها بيده ويدخلها وتعلم  
الناس انه يريد بها اه في خروج في قال في الجامع الصغير ويكره تقبيل غيره ومعاقته ولا بأس بالمصافحة لما روي انه عليه الصلاة  
والسلام سئل أبقل نكحاً نكحاً قال لا قالوا أيضاً نكحاً نكحاً قال نعم قال مشابيحاً كان يأبى  
على نفسه من الشهوة وقصد الد والاكرام وتعتيم المسلم فلا بأس به والحديث يجوز على هذا التفصيل المصافحة قد يمتثل له  
وفي النوادر وتقبيل يد العالم والسلطان العادل لا بأس به لما روي عن سفيان انه قال تقبيل يد العالم والسلطان العادل سنة وفي جامع  
الخواص ولا بأس أن تمس الامة الرجل وتعمد منه ما يشتهه الاما في السرقة والركبة وفي التتارحية ولم يذكر محمد في نكح  
الكتب الخلوة والمسافرة بمااء العبر وقد اختلفوا فيه فذهب من قال لا يخل إليه مال الحاكم الشهيد وممن من قال يخل وبه قال الايام  
شمس أن أمه السرحى والسن قالوا الخلق استأمنوا فيما بينهم بعضهم قال ليس له أن يعالجها في البرول والركوب وبعضهم قال له ذلك  
أن أمن على حصة الشهوة عليها في العياية والعالم الذي بلغ الشهوة كالسالف والكافر كالسليم هذا الذي ذكرناه ما كانت شانه  
فان كانت عورة قال في التتارحية فان كانت عورة ولا تنتهي فلا بأس بمصافحته ومن يدها وإن تعمدها وكذا إذا كان سيجاً  
يا من على نفسه وعليها في العياية ولا بأس أن يعانقها من وراء الثياب إلا أن تكون ثيابها رقيقة فصل حرارة بدنها إليه وبما إذا  
كان الناس هو المرأة قال أن كانت ممن لا يجامع مثله ولا يجامع مثله فلا بأس بالمصافحة فليتأمل عبد الفتوى فان كانت صغيرة لا تشتهى  
أولاً يشتهى مثلاً فلا بأس بالنظر إليها وسها قال رحمه الله في زامة غيره كحرمه في لاحتاج إلى الخروج لخواص مولاها

في نياحه وبذله وحاله مع جميع الرجال كحال المرأة مع محارمها وكان عمر موسى اقله عدا اثنى امة متفحفة علاها البيرة وقال اني عك  
 الجار يشبهني بالحراي ياداه واعتصم في عرقها على السراويل هو جاور واتهم برعا يكون على ارتكاب المحاورات  
 والمحررات واحبب اليه ما فعل ذلك لان السفاقي اذا تعرضوا للحرث كان ذلك أشد سفاقا والتمعرض للاماء دون ذلك في السفاقي  
 فعمل ذلك للتعجب الاول فيكون فيه تقليل السفاقي قال في الحفيد وعمل للاماة المطر الى الرجل الاحي الى كل شيء ميسره وعمره  
 ما تلاحت السرة الى الزكة اه ولا يجوز ان يطر الى سطوا وطرها كالتحريم حلالا لمحمد بن مقاتل فانه ولي الحوار قال رحمه الله  
 في قوله من ذلك اذا أراد السراء وان استنهي في معنى حاربه ان يمن كل موضع يجوز له ان يطر اليه كالصديق والساق والدراع  
 والراش ويقل شعره اذا أراد السراء وان حاف في معنى السراء فيسحق له المطر وليس للصبرورة وهو اذادة السراء وفي الشارح  
 امة الرجل تكس رجله ورجلها ويحيطها ولا يمنع من ذلك أحد وأم الولد والدة والمكاتبه كالمكاتبه كالمكاتبه كالمكاتبه كالمكاتبه  
 الحاحية والمسنة كالمكاتبه كالمكاتبه كالمكاتبه كالمكاتبه كالمكاتبه كالمكاتبه كالمكاتبه كالمكاتبه كالمكاتبه كالمكاتبه  
 امة لا يمنع ولا يرضها ان اراد واحد اذا كانت مائة والمراد بالاراماة سرة ما بين السرة الى الزكة لان طهرها ونيتها عورة ولا يجوز  
 كشفها والتي بلغت حد الشهوة فهي كالمائة لا تعرض في ان اراد واحد روى ذلك عن محمد بن حنبل في الاستنهاء قال رحمه الله في الحصى  
 والمحسوب والمحت كالمعدل في لقوله تعالى قل للذين آمنوا انهم انصارهم وهم كور في حلال تحت الخطاب العام وقالت عائشة  
 الحصى مثله ولا يبيع ما كان حراما قبله ولا الحصى ذكر يشبه ويجمع وهو أشد حراما لان له فترضا كالمعدل والمحسوب  
 ذكر يشبه ويسحق ويرى قال بعض المتأخرين يسحق بفتح الباء ويسحق صحتها قال العيني أي يبرئ الماء وحكمه كحكم  
 الرجل في كل شيء وقطع تلك الآلة كقطع عوصه فلا يبيع شيئا كان حراما وان كان المحبوب قد حنط ماؤه فقد رخص له بعض  
 أئمة المال الاحتلاط مع النساء لوقوع الاثم من الفتنة قال الله تعالى والثاني عبرا الى الاربة من الرجال قليل والمحسوب الذي  
 قد حنط ماؤه والاصح انه لا يحل له العموم النصوص وكذا المحت وهو الذي يأتي الرديء من الافعال لا يحل له المامق لانه كبيره  
 من الصفاقي فيبعد عن النساء وان كان محتا ماؤه وأفعاله متكسرا في أعضائه وليس لسانه وهو لا يشبه النساء فقد رخص له  
 بعض مشايخ المال الاحتلاط بالنساء وفي الامانة الاصح انه لا يحل له وقالوا الا الله الذي لا يدري ما يصنع النساء وأفعاله ينطه برخصه  
 الحلو للنساء والاصح المدح ولا بأس بدخول الحصى على النساء ما لم يبلغ حد الحظ وهو خمسة عشرة سنة قال رحمه الله في وعدها  
 كالاخفى من الرجال حتى لا يجوز لها ان تدعى زيتها الى الاما يجوز ان تدعى بالاحبي ولا يحل له ان يطر من سيدته الا ما يجوز له  
 ان يطر اليه في الاحبيبة قال الامام مالك والشاذي يطر اليها كسائر الرجال الى محارمه لقوله تعالى أو ما لم تكتأبما سمك ولسانه  
 حل عبر محرم ولأرواح والشهوة متحققة والحاجة قاصرة لانه يصلح حارح البيت والآية الواردة في الاماء قال سعيد بن جبير  
 وسعيد بن المسيب والحسن لا يبرئكم سورة السور فها واردة في الاما لا في الله كور ولهذا يجوز لها ان تسافر معه لانه اجسب عنها  
 وفي الحديث والعبد في المطر الى سيدته التي لا قرابة بينه وبينها بعقله الرجل الاحي سواء كان العبد حيا أو نحو بالارحلا في  
 قاضية في العبدان يدخل على سيدته غير ادسا الا لاجل قال رحمه الله في قوله من ذلك الابادها لانه عليه الصلاة والسلام سمى  
 لوطيا أخته فلهذا اذا اراد الزنا ان يطر خارج فرحها غير ادسا اما للروحة فليس له ذلك الابادها لانه عليه الصلاة والسلام سمى  
 عن الزنا عن الحر ان ادسا ولان الحر طاسق في الوطء حتى كان لها الطالبة به قضاء لشهوتها وتحصيل الولد ولهذا تخبر في الحب  
 والعتة ولا حق للاماة في الوطء والزنا لما ذكرنا ولو كانت تحته امة غيره فقد رخصها كحكمه في السكاح لا يقال هذه مكررة مع قوله  
 في السكاح والافني في العرى لسيدة الاما لا ما قول ذلك في الاماة المتروحة وهذا في الاماة المتروحة تلك التي لا يقال حتى المرأة في  
 أصل قضاء الشهوة لا في وصف الجمال وهو الاركال ألا ترى ان من الرجال من يجمع ولاماه يهرقه فرحها ولا يكون لها حق  
 الخصومة معه فمما ذكره لم يصنع من الرجل اماها اذا كان له ماء وله الصنع في العرى فله ان تطاله بذلك والله تعالى أعلم  
 في فصل في الاستبراء وغيره في قال الشارح أن الاستبراء لانه احترا عن ذلك عقيد والتعبد بعد الطلق وقال بعض الفصلاء فان قلت  
 أن الاحترا عن الوطء المطلق فيما سبق قلت فهم ذلك بطريق اللالة والاشارة فانه يصمن اللس فليس عن المسمى في عه فلهذا  
 عساه الوطء فتأمل اه أقول لا السؤال في والحوار اما الاول فلهذا ما قولوا لان الاحترا عن الوطء المطلق فيما سبق بل مرادهم





لان ملك الكاح بعد عند الشراء ساق على الشراء وروء ان ملك الكاح لا يجمع ملك اثنين فلم تكن عند الشراء مكروه ولا  
 معتدة بخلاف ما اذا دخل بها بعد الشراء لامتنع معتدته بعد فساد الكاح فلا يلزم الاستبراء كونه قاصي بخلاف فتاواه ولو  
 كان تحت حرة فاحسب ان برزوحها النافع قبل الشراء والمشتري قبل القبض عن شئ به أو روجها بشرط أن يكون أمرها فيه من  
 يشربها ويصعبها ثم نطقها بالروح لانه عند وجود السب وهو استحداث المثلث المؤكد القصص لم يكن فرجها حالاً ولا لعب  
 عليه الاستبراء وان دخل بعد ذلك لان العدة لا وان السب قال في الاكل في هذه الصورة هذا اذا نطقها بالروح بعد القبض لانه لو  
 طامه قبل القبض كان على المشتري الاستبراء اذا لم يأتها في أظهر الروايتين اه قال رحمه الله في الامتنان احتان فيها ماشية حرم  
 وطء واحدة منها وما دونه حتى يحرم فرج الاخرى ذلك أو مكاح أو عتق في حال الشارح ولو قال فرجها حتى يحرم فرج أحدها كان  
 أحسن لام يجر مان عليه لا أحد اهما حسب اه ولا ينبغي أن أحد الدائر بين الشيتين أو أشياء يبيع حرمتهما الا حرة أحدهما حسب  
 كانوا هم الشارح قال في العباية وهذه على ثلاثة أوجه اما أن يقبلها ما ولا يقبلها ما أو يقبل أحدها ما لم يقبلها ما أصلاً كان له أن يقبل  
 أو يلقاها ما سواء أسراهما ما أو متعافا وان قبل أحدها ما كان له أن يقبل المقبله وأن يلقاها دون الاخرى وان قبلها ماشية  
 فهي مسئلة التي قد نزلت في الشهوة لا ما اذا لم يكن شهوة لا يكون معتبراً أصلاً واعلم مثلاً ان الجمع بينهما مكاحاً وطءاً  
 لا يجوز لاطلاق قوله تعالى وأن تجمعوا بين الاثنين والمراد به الجمع بينهما على ما ذكرنا ولا يعارضه قوله تعالى وما ملكت  
 أيماكم لان الرجح للحرم وروى ذلك عن علي قال أحلهما آية وجوئتهما آية والحرم مقدم وكذا يحرم الجمع بينهما في الدوامي  
 لان الدوامي لاوطء غيره الاوطء لان النص مطلق فيساوطهما وسهما شهوة والطرف في فرجها كتنقيها ما حتى يجر ما عليه الا اذا  
 حرم فرج أحدهما لما ذكرنا والوال الجمع لتحريم فرج أحدهما عليه وتلك النص كتمليك السكك واعتاق النقص كاعتاق  
 السكك أما عندهما فظاهر لانه لا يتحرراً وكذا عند الامام وان كان يتحرراً لكبحه بوطء وكتابة أحدهما كاعتاقهما لان  
 فرجها يحرم بالنكاح بدور أحدهما وأحارها بدور الآخر لا يجر فرجها لا يجر هذه الاشياء قال صاحب الشريعة فان  
 قلت الاصل في الدلائل الجمع فأمكن ههنا أن يحمل قوله وأن يجمعوا على السكاح أو ما ملكت أيماكم على ملكة اثنين قلت للمصنف  
 الذي يحرم الجمع بين الاثنين مكاحاً وحدها وهو قطعة الرحم فيثبت الحكم وقوله ذلك أراد أن التملك بان يملك رقتها من انسان  
 ما يثبت من أسباب الملك كالبيع والهبة والصدقة والصلح والمهر وأراد قوله أو مكاح السكاح الصحيح فادار فرج أحدهما  
 مكاحاً فساد الاعل في الاخرى لان فرجها لم يصبر حرما عليه بهذا العقد الا اذا دخل بها الروح فلم يصبر حرماً بوطء الاخرى ولا بوطء  
 الموطوءة وكل امرأ من لا يجوز الجمع بينهما كاحتار له الاحبي قال رحمه الله في كونه تقبيل الرجل الرجل ومعاقته في ارار واحد  
 ولو كان على قبض جاري في كفاضة وفي الخلع الصغير يصكره تقبيل الرجل في الرجل أو يده أو يماقه وذكر الطحاوي أن  
 هذا عند أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف لا بأس بالتقبيل والمعاقة لما روى أنه عليه الصلاة والسلام قبل جعفر بن قيس  
 من الخشنة وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال أول من عاقق ابراهيم خليل الرحمن كان بمكة فقدموا القربى اليها فقبيل له به  
 اللدة حليل الرجن فربل والفرين ومشي الى ابراهيم الخليل فسلم عليه ابراهيم واعتقه فكان أول من عاقق ولما مارى عن  
 أس قال فلما راى رسول الله أيحى به الصلح قال فلما يعانى بعضنا بعضاً قال فلما يصافح بعضنا بعضاً قال فم روى أنه عليه  
 الصلاة والسلام من عن المكافعة وهي التقبيل وما روى بخلافه منسوخ به وقال الخلاف في ذلك يمكن عليه ما غير الارار وان كان  
 عليه ما فيضاً وحة ولا بأس به بالاجماع وهو الذي اختاره الشيخ في المختصر والنسخ الامام أبو منصور الماتريدي روى بين  
 الاحاديث فقال المكرم من المعاقة ما كان على وجه الشهوة وما كان على وجه المودة والكرامة فافتر ورحص السرحسى ونقص  
 المتأخرين في تقبيل يد العالم للتورع والراهد على وجه التترك وقد تقدم ما جعله الجهال من تقبيل يده فسد ادلتى غيره فكرهه  
 وما يبعده من السجود من يدى السلطان خرام والماعل والراضى به آثمان لانه أشبه بعدة الاوان وذكر الصمد الشافعي أنه لا يكثر  
 هذا السجود لانه يريده التحية وقال شمس الائمة السرحسى السجود لعير الله على وجه التعظيم كمن رد كركه في ثوبه  
 التقبيل على حصة أو حصة في الرحمة كقبلة الوالد لولده وقبلة التحية كقبيل المؤمنين بعضهم بعضاً وقبلة الشفقة كقبيل  
 الولد لوالده وقبلة المودة كقبيل الرجل أخاه على الحبة وقبلة الشهوة كقبيل الرجل امرأته وأما ما روي عن بعضهم قبلة الديانة كقبيل



أخبر الأسود وأما القيام بالعمرة فقد جاء في الحديث أنه عليه الصلاة والسلام شرح مكانا على عاصم فعماله فقال عليه الصلاة والسلام لا تقوموا كما تقوم الأعاجم يعلم بعضهم بعضا وعن الشيخ أبي قحطم كان إذا دخل عليه أحد من العبياء يقوم له ولا يقوم للعقراء وطلبه المذنبين له في ذلك فقال إن العبياء يتوقعون مني التعظيم فلو تركت تعظيمهم يتصرفون والعقراء وطلبة العلم لا يطعمون مني ذلك وأما يطعمون في ردة السلام والسلام في العلم ولا بأس بالصاخة لئلا يرى أنه عليه الصلاة والسلام قال من صافح أساء المسلم وسرك يده في يده فماتت دونه وفي حديث آخر ما من مسلمين اتفقا فتمسكا إلا عمرا لم ياكل أن يفرقا ولا بأس بالصاخة الجور التي لا تشبه ولا عس الرجل المرأؤه ما شامان سواء كانت الصبر قساسة أو السالغ ماس اه واقعة تعالى أعلم

في فصل في البيع وكذا في فصل البيع ٧ من فصل الاكل والشرب واللبس والوطء لأن أثر تلك الأفعال متمثل بين الإنسان وما كان أكثر اتصالا كان أحق بالتقديم قال رحمه الله في كراهية بيع العدة لا السرقين لأن المسلمين يتولون السرقين واتفقوا به في سائر البلاد والأما من غير سكر فاهم بلفظه في الأراضي لاستثناؤه عن بيع عتق العدة لأن العادة تجوز بالاتفاق بها إلا محلوطة رماذ أو تراب غائب عليها فيجب بحجور بيعها والصحيح عن الإمام أن الاتباع العدة الحاصلة حائز ٧ معلقة بحجور بيع المطاعة وفي المحيط رجل يبيع ويشترى على النريق فأراد إنسان أن يشتري منه شيئا فلم يكر في قعوده وصره بالاس وسعما أن يقدري الطريق ويشترى منه وإن كان فيه صر يكره له أن يشتري منه وهو المختار لأنه لا يكون معيها على الاسم والعداوان صى جاء إلى السوق يبرأ ولبس أو يهدس فلا بأس بأن يبيع منه الصل والثوم وغير ذلك لأنه ما دونه فيه عادة فيكره أن يبيع منه الحور والسق حتى يسأله هل أدرك له ذلك أو لم يدره أم لا يبيع ما دونه في ذلك عادة وفيه ما لمعنى والسق والقول إذا أحد المال هل يباح له أن كان من غير شرط يباح لأنه أعطاه المال عن طوع من غير عقد وإن كان من عقد لا يباح لأنه لا يباع على المصيبة اه وفي السراجية يكره بيع العلام الأمر دعي عرف بالموافقة رجل اشترى عبدا نحو سبأ في أن يسل وقال إن بعض من مسلم قلت نصي حاره أن يبيع من الجوسى ولا بأس بأن يبيع الزمان النصارى والقلسوة من اليهود وفي جامع الخوامع عن الثاني باع نورمان الجوسى ليعمر وفي عيدهم بقتلوا بالصالا بأس به وفي التبعة سئل على س أحد أهل بلدة رادوا في مواري بهم فبايوز بزيادة فوق الزيادة سائر البلدان وبعضهم يوافق وبعضهم لا يوافق أنتم لهم تلك الزيادة فقال لا قالوا لوافق الشكل على ذلك قال لا وفي السراجية رجل اشترى لحما وسمكا وأسبأ في التخرق فباعه المشتري ليأخذ في الخنز وأبطأ حتى النافع أن يسد فانه يبيعه من غيره ويحل شراء ذلك منه وأذا مرس الرجل فاشترى له أنه أو ولد جارا اه قال رحمه الله وله شراء أمته بدينار وكذا يري ببيعها في بيعي أن جارية لأنسان وقد آتى بد آخر يبيعها فقال له وكذا يري مولاه بالبيع حل له أن يشتريها منه ويطلقه لأنه حرة غير صحيح لاسماع له فيه وقول الواحد في المعاملات مقبول كالتقدم وكذا إذا قال اشترى بها منه أو هبني أو تصدق علي فله الشراء ولا فرق بين أن يعلم أمهال لم يعلم لأن خبره هو المتعمد عليه إذا كان ثقة فإن كان الخبر غير ثقة فإذا ادعى الملك أو غيره فإن كان أحك بهر أنه أنه صادق وسعه الشراء على ما تقدم وإن كان أكبر وأبه أنه كاذب لا يتصرف من شيء من ذلك لأن أكبر وأبه يقوم مقام اليقين وإن لم يخبره صاحب البند بشيء من الثقة واقتنا الملك اليه من كان يعرف أمهال غيره لا يشتري حتى يعرف أن الملك انتقل إليه لأن بد الاول دليل الملك فإن كان لا يعرف أمهال غيره وسعه أن يشتريها وإن كان دوا ليدفعا لأن مثله لا يملك مثلها كسرة في يد كسان فيشتد يستحب له أن يشتريه عنها ولو اشترىها مع ذلك صح لاعتاده على الشرعي وهو اليد وإن كان الذي أساءه باعده أنه لا يقبلها ولا يشتريها حتى يسأل لأن المالك لا يملك له يعلم أن الملك فيه العبرة ولو قال له أدبى مولاي في بيعها ووثقة فسل قوله قال صاحب العباة فإن قبل قوله وهو ثقة باقض قوله يقبل على أي صفة وأحب أن معنى قوله ثقة أن يكون عن يمينه على كلامه وإن كان فاسقا لحوائز أن لا يكذب لرواؤه ولو جاءته بقي أن يقال عدا كرهه أن عداله المحر في المعاملات غير لازمة ولا بد في قول قوله إذا كان غير عدل أن يكون أكبر رأى السامع أنه صادق وقد مر في أول هذا الكتاب أن يقبل في المعاملات حبر العاسق مطلقا ولا يقبل في الديانات قول العاسق ولا المستور إلا إذا كان أكبر رأى السامع أنه صادق فإذ كرهه باعها لئلا تنقد لأن الذي اعتبر في الديانات دون المعاملات اعتبره في المعاملات أيضا والحواب أن حبر الفاسق إنما يقبل في الديانات إذا حصل بعد التحري وفي المعاملات ذكر كثر الإسلام حبر العدل يقبل فيهما من غير تحري وهو المذكور في الجامع الصغير وفي موضع آخر يشترط فيه التحري وهو المذكور

وما يفرقه كثيرا حتى لا يتبع القلوب في اللام بين أن يرضى العسرو من أن يرضى النحط والعناد بالله وقيل الله الكورة للعاصي  
في الدنيا وأما الآدمي ومحصل وان قلب الله خام له ان الحارة في الطعام غير محمود وفي التحم الاحتمار على وجوه أحدنا هو سام  
وهو أن يشري في مصر طعاما مع عن معه عبد الحاحه العولوا سري طعاما في غير المصر له الى مصر وجنسه قال الامام لانس  
نه لان حن العامة عما معاني عما جمع من مصر أو حطب من فائه وقال الثاني بكرة وقال محمد بن كلعه بمدهم الى المصري لعاد فبني  
عمره فساء المصر يحرم الاحتمار منه وهذا في عاه الاحتمار اه قال رحمه الله في لاله صغره وما حاسبه من بلاد آخر في معنى  
لا بكرة اح كاره لاه أرضه وما حطب من لانس لانه الصالح حقه فلم يعلى به حن العامة ولا يكون احتمارا أو لاي أن لادن  
لا يرضع ولا يحلب فكذلك ان لا يرضع وهذا في الخلوب قول الامام حاسبه فان حن العامة لا يعلى بما حطب فصار كمله صغره  
والجامع يعلى حن العامة به وقد ما قول محمد وقول أبي يوسف عن الخط اه قال رحمه الله في ولا يرضع السلطان اذا نى بعدنى  
أر باب الطعام عن النعمة بعد ما يشاء في قوله عليه الصلاة والسلام لا يرضعوا فان الله هو المبرر العاصي السلطان لا يرضع ولا ي  
المن حن النافع وكان له هديره ولا يعلى الامام أن يعرض لحقه الاداء كان أو باب الطعام يحسرون على المسلمين ويعدون  
في النعمة بعد ما يشاء ويغير السلطان عن معن الامام لانس معشاره هل الرأى والنظر فادفع ذلك على رجل فعدنى وماع  
عن مفرقه احاره العاصي وهذا لا يشك على قول الامام لانه لا يرى الخبز على الخبز وكذا عدهما اذا نى يكون الخبز على قوم باعناهم  
و سعى للعاصي والسلطان أن لا يرضع يعطيه من باع فوق ما سعى ل مطه ورجوه وان رفع الله فاسا فعل به كذلك وهذه  
وان رفع الله بالناس حاسبه وعمره حن معن عسره ومعن مصر عن الناس وفي الله في ولو باع شئ من رائد على ما قدره الامام  
فليس على الامام أن يرضع الله من العاصي هو أن يرضع معن عسره وادامع أو باب الطعام عن معن لا يرضع العاصي  
والسلطان سيد الامام وعبد هما يرضع باع الله لا يرى الخبز على الخبز البالغ العاقل وهما باع الله امع التحكم من معن الطعام  
للامام أن يرضع عليه عدهم جمع على مسئلة الخبز وقبل يرضع بالاجماع لانه اجمع صرر عام وصرر خاص فعدنى دفع المصر للعالم  
كما يلقى كتاب الخبز قال في الخط اه بعض مشايخنا اذا امع التحكم من معن الطعام يرضع الامام عاه عدهم عاه اه ومن  
باع منهم عاه قدره الامام صح لانه غير مكره على البيع كذا في الهداية وفي الخط ان كان النافع يخاف ان أراد في المن عن ما قدره  
أو يرضع في البيع نصر به الامام أو من هو معن باع لآخر ليشري ذلك لانه في معنى المكره والله في ذلك أن يقول في معنى ما يجب  
ولو اضطلع أهل بلده على سعر الخبز والمحم وشاع ذلك عدهم فاسى في معن رجل حر باع درهم أو لجان درهم وأعطاه النافع  
ما قصاوا المستعري لا يعرف ذلك كان له أن يرضع بالفضل اذ اعرفه لان المعروف كالمسروم وان كان من سحر أهل تلك البلد كان له  
أن يرضع بالفضل ان الخبز من اللحم لان سعر الخبز يظهر عادة في البلدان وسعر اللحم لا يظهر الا نادرا فيكون شارطا في الخبز  
مقدار امع سادون اللحم ولو خاف الامام على أهل مصر الملاك أحسن الطعام من المحسرون وهو فاده اذ وجدوه ودوامه وليس  
هنا من باب الخبز واعناهم من باب دفع المصر عنهم كما في حال المحصود كره في شرح الخبز هل رحمه الله في رجا راس العصور  
من حارب في لان المعصه لا يقوم بعينه لان المعصه تختلف مع السلاح من أهل القصة لان المعصه يوم بعينه فيكون اعانه لهم  
وسبنا وقد ميسا عن التعاون على العدوان والمعصه وذن المصر يرضع لانساء كل ما حارب شرعا فيكون الفساد في احباره  
و معن المكعب المعصن للرجال اذ اعان الله به لانس المكره لانه اعانه على انيس الحرام ولوان اسكافا أمره اسان أن سعد  
له معن على رى الخوس أو النسة أو حطاطا أمره اسان أن حطاطا له معن على رى النفاق مكره له أن فعل ذلك كذا في الخط اه  
رحمه الله في حارباه بلس حديت بار أو معن أو كرهه أو باع فيه حارب السواد في معنى حارباه لانس كافر لانس حد  
معنا أو بلس بار للمعجوس أو باع فيه حارب السواد وهذا قول الامام وقال يكره كل ذلك قوله تعالى وتعاونوا على ابر والهيوى  
ولا تعاونوا على الاثم والعدوان ولأن الاثارة على منعها البس وطدا بلس الاثارة معجور بالناسم ولا معصه وراعا المعصه  
فعل المسافر وهو بخار فيه فمعن بسه ذلك الى المؤثر وصار كسع الحاربه لمن لا يرضعها أو ما فيها في دهرها أو معن العلام  
عن بلوط به والدليل عناه أو لوان في ذلك حارب ولا يرضع من عبادته وانما عده بالسواد لانس لا يمكن من ذلك في الاضمار ولا  
كسبون من اظهار مع الخبز رى الامصار لظهور معان الاصلهم وراعا من ظهور شيعه اثر الكفر بالواقي هيا سواد

الكوفة لان غالب أهلها أهل دمه وأما غيرها فيها شعار الاسلام طاهرة فلا تكون وبها الاصح وفي التناحية مسلم له امرأة  
 من أهل الذمة ليس له ان يجمعها من شرب الخمر وله ان يجمعها من ادخال الخمر منه ولا يحرم على المسلم من الخمر وفي كتاب  
 الخراج لا يبيح للمسلم باس حار يته السكتانية بالمسلم من الخمر وفي كتابه على ذلك قالوا انما يكون المرأة السكتانية  
 على هذا القياس ايضا قال القنوري في النصرا سمعت المصلح لا يصح في بيته صلما ولا في بيته حيث شاءت ومن سأل من أهل  
 الذمة المسلم طريق البيعة لا يبيح له ان يذله عليها اه قال رحمه الله تعالى يجوز رجل حر الذي ليس له بيت حار ذلك وهذا عند  
 الامام وقلا يكره لانه عليه الصلاة والسلام من في الحر عشرة وعندهما حلالها وله ان الاشارة على الخمر وهو ليس بمعصية وانما  
 المعصية بفعل فاعل مختار وصار كمن استأجره لعصر جرة العسل وقطعه والحديث يحمل على الخمر المقررة بقوله المعصية وعلى  
 هذا الخلاف اذا أحرز انه لا يحمل عليها الخمر أو يسهل له الخمر في نفسه ليرعى له الخمر يرفاهه يطيب له الاخر عده وعندهما يكره وفي التناحية  
 ولو أحرز المسلم نفسه لم يجمع في الكيفية ولا بالناس وفي السحره اذا دخل هو ودَى الخمر هل يباح للأحد المسلم ان يجمع  
 قل ان سده طمعا في نفسه ولا بالناس به وان خدمه تعطاله بغير ان فعل ذلك ليجل فلسه الى الاسلام فلا بالناس به وان فعله تعطاله  
 كره ذلك وعلى هذا اذا دخل دمي على مسلم فقام له طمعا في اسلامه فلا بالناس به وان قام له تعطاله كره ذلك قال رحمه الله يجوز بيع  
 ساء يبيوت مكة أو أراضها في معنى يجوز ذلك اما الماء فطاهر لانه ملك لانيه الا ترى انه لو بيع في المستأجر والوقف حار الماء وكان  
 ملكه وأما بيع أراضها فمكروه قول أبي يوسف ومحمد وهو احدى الروايتين عن الامام لان أراضها لم يملكها لاهلها الطهور  
 التصرف في الاحتصاص ولقوله عليه الصلاة والسلام هل ترك لماعقل من رباع الحديث فيه دليل على أن أراضها ملكه وتقتل  
 الانتقال من ملك الى ملك وقد تعارف الناس ذلك من أول الاسلام الى الآن من غير تكبر وهو من أقوى الخلق وقال الامام  
 لا يجوز بيع أراضها لقوله عليه الصلاة والسلام ان الله حرم مكة وحرم بيع أراضها واحترما لانه وقف الخليل عليه الصلاة والسلام  
 ولان الاراضي مكة كانت تعد في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وأما ما قيل من بعد ما سألوا من احتاج اليها سكنها من استغنى  
 عن تركها قال الشافعي ومن وضع عند قتال درهايا حرمه مائة كره ذلك لانه اذا ملكه الدرهم فقد أقرضه اياه وقد شرط  
 أن ياحد من البقول وغيرهما مائة وله في ذلك يقع بقاء الدرهم وكما يته لمباحات ولو كان في يده لم يخرج من ماله ولم يبق  
 فصار في معنى فرض حرمها وهو مسمى عمه ويحسب ان يردعه عنه ثم ياحد من شيئا فشيئا وان صاع ولا يقر عليه لان الودعة امانة  
 اه قال رحمه الله يجوز بيع المصحف وقوله في معنى يجوز لان القراءة والآية توقيفية ليس للراي فيها محل فالتشريح حفظ الآيات  
 والنقط الاعراب فكانا حسيين ولان الجمعي الذي لا يحفظ القرآن لا يثبت على القراءة الا بالمشقة فكان حسا وما روى عن  
 ابن مسعود في قوله سدا لقرآن ذلك في رماهم لانهم كانوا يقولون عن النبي صلى الله عليه وسلم كما روى عن هذا الامام  
 بكتابة أسامي السور وعدل الذي وان كان خرافة وحسن وكمن شئ يختلف باختلاف الزمان والمكان وفي الغنائية ويكره  
 التعشير وهو كتابة الائمة عشر من مئة عشر آيات اه قال رحمه الله يجوز بيعه في معنى يجوز تحلية المصحف بما فيه من تعطيه  
 كمال تشيخ المسجد وبيته وقد قسم في بانه قال رحمه الله يجوز دخول دمي مسجدا في معنى حار ادخال الذي جميع المساجد عدا  
 وقال مالك يكره في كل المساجد وقال الشافعي يكره في المسجد الحرام لقوله تعالى اعلموا ان الله قد حرم المساجد الحرام  
 ولان الكافر لا يطلعون للمساجد والحاجة فوجب تزيين المسجده ولانه عليه الصلاة والسلام أمر ولقد تنبى في المسجد  
 وصرف طم حيمه في المسجد وقال الصحابة المشركون يحسن قول عليه الصلاة والسلام ليس على الارض من عاصمته شئ وانما  
 عاصمتهم على أشبههم وأما حاشية الامم كور في الآية الخلف في اعتقادهم لان كل حيث يحسن وهو العجس والمراد بالمع في الآية  
 معيهم عن الطواف ولما في آية كلمة الاسلام منعهم صلى الله عليه وسلم من الدخول للطواف وانه معهم المذكور كرهه نافع والمذكور  
 في الحامع التعشير وكرهه الكرخي في مختصره وذكر محمد بن البراء الكرخي في معنى دخول المسجد الحرام فان قلت  
 الدليل ليس نص في المسئلة لان المذكور دخول الدمي والدليل يتبدل وحول الدمي الذي لا يذول فالدليل لا يذول وريادة النص  
 وظهر أن قول المؤلف دمي مثال وليس بغيره وهذا غير محتمل في كتبه لفظ الكافر ليعيد العسوم وفي الحديث اذا قال الكافر  
 من أهل الحرب أو من أهل الذمة على القرآن ولا بالناس بان يملكه ويفقه في الدين قال القاضي علي السعدى الا انه لا يمس المصحف

فان اعتدل ماله فلا مانع من هذه المسئلة أن المسلم الظاهر من الحاشية اذا اعتاد المرور في المسجد ليطرأ عليه من العبادة  
 أو قرآن أو دكر أو وليد كره الصلاة لا يأثم ولا يفسى وقولهم معتاد المرور يأثم ويهتق محمول على ما اذا اعتاد ذلك من غير استحلال  
 الدخول أو بعده ما لم يتبين غير ضرورة والدليل على هذا التفصيل وصحة التأثم والسقي اهـ قال محمد رحمه الله تعالى يكره الاكل  
 والشرب في أوقاف المسكرين قبل العسل ومع هذا الواكل أو شرب جميع اسرار الدار يعلم بحاشية الأوقاف والداع لم يحرم ذلك عليه قبل العسل  
 والصلاة في بيته على هذا التفصيل ولا مانع من طعام المورد الصارفي من أهل الحرب ولا فرق بين أن يكون من بني إسرائيل أو من  
 صاري العرب ولا مانع من طعام الخوص كالألألا البيضة وفي التتمه يكره للمسلم دخول الدعة والكبسة لا مانع من شمع الشياطين اهـ  
 قال رحمه الله في عيادته يعني يجوز عيادة الذي المرض لما روي أن اليهود يأمرون من يحوار إلى بني الله عليه وسلم فقال قوموا ما  
 تعود حاربناكم ودي فقاموا ودخل الذي صلى الله عليه وسلم وقعدت يداً سموا قال له قل أسعدك الله لا الله لا الله وإن محمد رسول الله مطر  
 المرص إلى أبيه وقال أسعدك الله فقاموا بالشهادة فقال صلى الله عليه وسلم الحمد لله الذي أيقظني بسمه من النار الحديث وإن العيادة بروج  
 من الروحي من محاسن الاسلام فلا مانع من إيراد السلام على الذي ولا يرد على قوله وعلى ذلك لأنه عليه الصلاة والسلام لم يرد على  
 ذلك ولا يرد عليه السلام لأن فيه تعظيمه فان كافي له اليه حاجة ولا مانع من دعائه ولا يذعه ولا المعرفة ويذعه وله ما يهدي ولوداه يظول  
 العمر قيل يجوز لأن فيه معاملة للمسلمين بالحريه وقيل لا يجوز وعلى هذا الدعاء ما عفاه وهذا اذا كان من أهل الكتاب ولو كان  
 محوسباً لا يعود له لأنه لا يندعي الاسلام وقيل لا يعود له لأنه لا فيه اظهار محاسن الاسلام وترغيبه فيه واحتوائاً في عيادة الفاسق والأصح  
 أنه لا مانع منه لأنه مسلم والعادة في حق المسلمين وإدائهم الكافر قيل لو ألدأ ولم ير به في مريته أحاط الله عليك سيرامه  
 وأصلحك ورزقك ولداً مسلماً لأن الحرب به ظاهر ويتولى في تعرية المسلم أفعال الله حرك وأحسن عراة ك ورحمته بك وأكثر  
 عددك وفي التوارل ولا مانع من إيد الرجل المسلم للمشرك فما كان أو بعيداً عما كان أو دوماً وأراد للحارب المستأنس  
 فاما اذا كان عزمه مستأنس فلا يندعي لأن من فعله شيء في الدخيرة اذا كان من بني دار الحرب وكان الحال حال صاحبه فلا مانع من فعله  
 واحتوائاً من أهل تكره لما أن ينقل هذه إلى المشرك أو لا ينقل كوفيته قولاً وفي فتاوى أهل سمرقند مسلم دعاه بصري إلى داره  
 صياح له أن يذهب معه وفي التوارل المحوسب أو الصاري اذا دأر حاله لاطعام تكره الحاشية وإن قل اشترى من الناجم من السوق  
 فان كان الداعي يهودياً فلا مانع من فعله الله يعني يجوز له عليه الصلاة والسلام معنى كاشين أمليحين  
 موحواً من الموجود هو الحصى ولا مانع من طلب به وبترك السكاك فكان حساساً ولك أن تقول الدليل لا يبيد حوار الفعل  
 وأما يبيد حوار التصحية به ولا يلزم من حوار التصحية حوار الفعل والحواش أن الهام كانت تكره في ربه صلى الله عليه وسلم  
 فتكره بالنظر لاجل المنفعة للمالك فكذلك يجوز هذا الفعل لتعود المنفعة للمالك وفي المعصاة جمع حصي هو حصان كسر اخاء  
 والرجل حصي وحشية اهـ قال العيني والخبينان نصم اخاء جمع حصي وفي الحديث ان الأصل إصا إلى الأصل إلى الحيوان المصلحة تعود  
 إلى الحيوان يجوز ولا مانع من الهام الملامة ويكره كسب الحصى من بني آدم وتحت القلة قيل لا مانع من مطلقه وقيل إن يذبح ما لا يذبح  
 ولا مانع به وإن لم يندعي ويكره وهو المختار ويكره العاقر في الماء وقتل القلة يجوز بكل حال قر فيهما كاذب كثيرة ولا لاجل القرية  
 مهاجرة يؤمر أرباب الكتاب بأن يقتلوا كاذبهم لأن دفع الضرر واجب وإن أئوا أئهم الناس ولا يندعي أن يتحدى بيت  
 كذا إلا كتب الحراسة الحرة اذا كانت مؤدية يذبحها المسلمين ويكره صرهم أو فرك ادما اهـ وأطلق المؤلف في الهام يشمل الخيل  
 وفي الحاشية ويكره حصي العرس ود كرشش الأتمة في شرحه ان حصي العرس حرام اهـ وفي الحاشية لا مانع من شتبه ان الطفل  
 اهـ وفي التوارل يقام الظفر يوم الجمعة لتوليه عليه الصلاة والسلام من فم الظافر يوم الجمعة أعاده الله من الدلاء إلى الجمعة الأخرى  
 ويربادة ثلاثه أيام ولو لم يظافر يوم الجمعة أو يوم شمره يحسب أي يذبح وإن رماء فلا مانع به وإن رماء في الكعبين أو المعقل فهو مكره  
 وفي الفتاوى العتابة يذبح أربعة الظفر والشعر وخرقة الحصى والدم ويذبح الرجل أن يأخذ من شاربه حتى يوازي الشارب  
 العليان الشفة ويسير مثل الخاحب وهذا كله اذا لم يكن في دار الحرب فان كان في دار الحرب يذبح تطويل الأظفار ويبذ  
 تطويل الشعر ليسكون أهيح في عين العدو وفي التتمه حاش شمره وطهره وفيه ترك الأدب وفي الملتقط يقصص على لحينه  
 فان راد على قصة سره ولا مانع من إبطال لحينه أن يأخذ من أطرافها وفي المصمرات ولا مانع من أخذ الحاشين وشعر وجهه ما لم

بشمه الحث وى البسيرة ولا مانس لرحل أن يلقى وسط رأسه ويرسل شعره من غير أن يستلها من فمه هي ومكره لانه يشبهه  
السكرة وإذا حلفت المرأة بشهر رأسها من كان لوجه أصامها ولا مانس به وإن حلفت تشبه الرجل فهو مكره وإذا وصفت شعرها  
شعر غيرها فهو مكره واحتواء على وار الصلابة قسمي أحد واختارها يجوز وإن لم يكن العبد شعر في خيته وإن رأسها حار  
يشعر وأعلى جسمه لانه يوحى براد في القيمة وفي جامع الخواص حاق العانة يده وإن حاق الخمار حار أعضا بصره ويجوز للمرأة  
أن تلبس الأذى عن زوجها وفي الدوا امرأة حامل اعتصر الولد في بطنها ولا يمكن الاعتصام به ما لم يولد بعد ذلك يوحى في أمه  
من الموت من كان الولد ميتا في البطن ولا مانس به وإن كان حيا لا يجوز لأن أحياء نفس تقتل نفس أخرى لم يرد في الشرع امرأة  
سائل ماقت فاضطرب الولد في بطنها من كالأ كبر رأيه إلى شق بطنها لأن ذلك يفسد في أحياء نفس خزيمة بترك تعظيم الميت  
والأحياء أولى ويشق عليهم الخراب الأيسر ولولم يشق عليها حتى ذهبت ورقت في الماء أمهات ولدت لا يفتش القبر لأن الظاهر  
أنه لو لدت ولدت ميتا امرأه ماتت في اسقاط ولها ما أنتم بالميتة من شيء من حلقه وعن محمد رجل اشاع دودة أو دمر لا تحرقه إن  
المتنج ولم يترك ما لا عليه القيمة ولا يشق عليه لانه لا يجوز أن يسل حرمة الميت لأجل الأموال ولا كذلك النساء المعنفه ومن  
الخير بقاء شيء من الميت لأجل أن حتى آدمى يقدم على حق أمه تعالى أن كان حرمة الميت حقا لله تعالى وإن كان حتى الميت حتى آدمى  
الحي مقدم على حتى الميت لا احتياج الحي إلى حقه بعد ما ماتت ولو لم يجرأ ودخل قرن شاة في قدر الدابة في بعد اسخا به طر  
إلى أمه كثر قيمة يقدم على غيره والدود حلت دابة في دار ولا يمكن اسخاها إلا بهدم الدواب يطرأ إليها كثره  
ويقدم على غيره وهم دم الآخر أو تذبح ولا مانس بالبقاء الباقى في الشمس فتوفت الديدان التي فيه لأن فيه سمعة الناس فل محمد  
في السير اسكب ليل أناس بالنداء ما عظم إذا كان عظم شاة أو قرأ وعبر أو فرس أو غيره من الدواب الا عظم الخمر والآخرى  
فانه لا يمكن النداء به ما لا فرق فيما يشوز بين أن يكون دكيا أو ميتا وطأ وأما سواي الدجيرة رجل سقطه فاحسن السكب  
فوصفه في موضع سمه فتنت لا يجوز ولا يقطع ولو أعاد سمه فأيأوت قال يطرأ أن كان يمكن قلع من السكب بعد صر يباع  
وإن كان لا يمكن إلا بصور لا يتلع وفي التهمة بتجدد الداء من الصدع ولو كانت المرأة تشبه أسن من نفس لروحه لا مانس به وفي  
الدوا لمرض الرسل فسلط الطيب أترح العلم ولم يحرمه حتى مات لا يكون ما ضرر أو لولرك الدواء حتى مات لا ياتم وفي أحدا  
صام وهو عزة رعى الصيام حتى مات ثم وفي الحلية جامع ولها بكل وهو قادر على الكل كان أتما فصر عليه أن يأكله مقدار  
قوته النداء بالخمر إذا أخبره طبيب حاق أن الشفاء فيه صار فصار حلا ولا يخرج عن قول أصلي أنه عليه وسلم لم يحمل أنه شفاء أمي  
فأحرم عليهم لانه صار كالمطر وفي السوار لرجل أدخل المرأة في أمهاته للنداء قال أبو حنيفة يكره وقال أبو يوسف يجوز  
والعقب أبو الليث اختار قول أبي يوسف وفي الحلية وعلى هذا الخلاف ضرب قول ما يؤكل كل له للنداء وفي السوار الشين ما روى  
على الخمر ح ما دوى وعرف أن النداء به لا مانس به وفي السراحيمة وتعلق الخيل لا مانس به ويرعى عند الحلاء والفرمان  
وأقوى عنهم بأن هذا فعل الدوام والجهان الا كتمهال في يوم عاشوراء لا مانس به ضرب الدواب على الأنوار أيام الجور ولا يجل  
من هو مكره وفي الديانة الخيمة بعد دفن الشجر حسن ما عر حدا ويكره قبل نصف الشهر وفي فتاوى أهل سمرة قد ادخل  
الرجل عن امرأته يسير بها في هذا الزمان خوف سوء لوله لا مانس به قال رحمه الله يجوز إزاره الجبر على الخيل لا عليه  
الهالة واللام رك السهل واقفة ولو حرم لم يجل ولأن فيه وجب ما ورد فيه من التي كان لأجل تكثير الخيل ولا ينبغي أن الدليل  
في بعد المدعى لأن حياته إن بعد حوار الكرم ولا يلزم منه حوار الأراء والجواب لما كان هذا العمل في زمنه ظاهر أو الظاهر  
أنه ماله ولم يمتعه على الخوار قال رحمه الله يجوز قبول هدية العمدات تاجر وأمانة دعوته واستعارة قاتته وكره كونه أئوب  
وهدية أئوب من يجر يجوز قبول هدية إلى آخر ما ذكره كونه ثوب وهدية أئوب من وهذا هو الأصح والتمسك  
أن لا يجوز السك لا يترفع والهدية من من أخذ له كمن حرم ما ذكره كونه ثوب وهدية أئوب من وهذا هو الأصح والتمسك  
قل عتقه وقل حيا برة وقال هو خالصه ولا هدية لا يجل هذا الخبر كونه علم كمن كرف كمن للمأذون لا تاول هو كذلك  
لكي ذكرها بطريق الاستسراء من حد الخيل وإن ما يتجوز وما يكره ويكره لأمر من أن يقبل هدية من أقره إذا كانت  
مشروطة في العرس أو يسل انما هذه حل النرص ولولم يكن مشروطا ولم يجله لاجل الدين ليكرهه وأما هدايا الأمراء

في زماننا قال الشيخ محمد بن الفضل ترد على أربابها وول الامام أبو بكر محمد بن حماد توصع في بيت المال ود كر محمد بن الفضل  
أن الذهب وصه في بيت المال لكن ترك ذلك خوفاً من بصره في الامراء الى شهور وطولات وكان الشيخ أبو القاسم الحكم  
يسل هدية السلطان وياخذ فقيل له أبجل أن يقل حديثه قال ان خلقتهم بذرهم آخر ولاسانه وان كان عمر المعصوم من غير  
حلق البحر وفي السورال ادا اول لقمة من الطعام بعده يشتر في ذلك تعامل الناس فان علم ان رب الطعام يرعى بذلك حتى وان علم انه  
لا يرعى بذلك حرم وفي الخلاصة يقول الخادم الذي على رأس المائدة حار وأمر فرفع الطعام من بيته لكان آخر ولعل الأثر باذن  
له صاحب الطعام في ذلك ويستحب لضعيف أن يجلس حيث يجلس ويرعى عاهد له وان لا يتوهم الا ان صاحب البيت وان يدعو  
له ادا حرم من بيته ولا يكر صاحب المنزل السكوت عن الاصناف ويستحب أن يحتمل الضيف منه لما روى عن قصة ابراهيم  
عليه السلام وفي الخاتبة لابن الجعبر أن يهدي لعله شيئا في الاعياد ويستحب أن يأكل ما سقاها من المائدة قال رحمه الله  
في الاستخدام الخصى في أي بكرة استخدامه لان فيه عرس الناس على الخصى وهو آلة وحرام وقد سمي عنه النبي صلى الله  
عليه وسلم وقد مداسيا من أحكامه في الكرام على حصص الهائم قال رحمه الله في والدته بعد العرس عرشك في وفيه اعشاريان  
عمدة وعتد فالاول من العفة والناية من العود تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا فانه يؤهم ان عرسه متعلق بالعرش والعرش حادث  
ومتعلق به يكون حادثا ضرورة والله سبحانه وتعالى علان عن صفات الحدوث بل عرسه قديم وأورد عليه من المتأخرين ان حدوث  
لعلى صفة تعالى في شيء حادث لا يوجب حدوث تلك الصفة لعدم وقوعها على ذلك التعاق فان صفة العراشة لما راولا وبدأ عدم تعلقه  
بالعرش الحادث فصل حمله لاستلزام انتهاء عرسه وانقضاء فيه كما أن تعالى كمال قدرته في هذا العالم الخبيث الصنع فعمل خلقه  
لا يوجب عدم قدرته أو نقصا فيه و الجاهل العلل الحادث بظاهر الصفات لا مصادي لها ذلك أن تحجب عن ذلك بان مشايخا بما  
هر نواعه ليس ليهاهم مطاى تعالى عن الحادث اذ قد نهر في أصول الناس ان ظهور الحدوثات كلياً او مرورها من العدم الى دائره  
الوجود عوسب تعالى ارادة الله وقدره بذلك والحديث انما هو في التعلقات دون أصل الصفات وانما ادهم عاها نواعه اهام  
تعلق عرائته تعالى بالحادث لعلها خاصا وهو أن يكون ذلك الحادث مبدءاً أو منشا لمراد الله تعالى كما يؤهم كلمة في عرسه ولا شك  
ان التعاق بالحادث على الوجه الخاص المذكور غير مقصور في عرسه الله تعالى ولا في صفته من صفات الله تعالى أصلاً قال أبو يوسف  
لا مان ان يقول ذلك في دعائه وانه أحد الفقيه أو ما لايت لانه ورد انه عليه الصلاة والسلام كان يقول أستشك بعمدة العرس عرشك  
والاحتياط والامتناع عن ذلك كله هو خبر واحد يحتاج للعلماء وحل ذلك كراهي في مجلس السقي وأراد بذلك ان يشتغل بالنسب  
عرباهم فيه هو أحسن وافضل وفي الخلاصة ياب كن سبحانه الله تعالى في السوق وأراد بذلك ان الناس يشتغلون بأمر الدنيا وهو  
يشتغل بالنسب ووقع الناس السلعة فصل على النبي صلى الله عليه وسلم وأراد بذلك اعلام المشرك حودة ثوبه ذلك مكره وعلاي  
العالم اذ اقل في علمه صاوغا على النبي صلى الله عليه وسلم أوقال قاري القوم كروا حيث يشاء وفي الخلاصة المقيمة هل يصلى صلاة  
التسبيح قال ذلك طاعة لعامة قيل له فلان الفقيه يعلمها قال هو عدى من العامة وفي العمالية وردت الاحبار تفصيل بعض  
السور والآيات على بعض كآية الكرسي وعوها واحتلوا في معنى الافضل قال بعض ان ثواب قراءته أفضل وقيل لها الغلب  
أيتنا وهذا أقرب الى الصواب الافضل ان لا يصل بعض القرآن على بعض كره بعض المشايخ التصديق على الذي يقرأ التران في  
الاسواق روحه والتسبيح والهيليل من الذي نسأل في الاسواق طير التران ويكره التصدق على الذي يقرأ التران في  
روحه ولا يكره ان يقرأ في الحرم والمعتل والحجام وهو موضع السحاحات وفي المساجد والمذبح الا في السورال قراءة القرآن  
عند المباردا أحكاما لا يكره وان حرمها يكره والشيخ محمد بن ابراهيم قال لا مان أن يقرأ سورة الملك على المتارسوا وأما أحكاما  
أو حرمها ما عداها لا يقرؤها وورد الآثار سورة الملك عن أبي بكر وان أبي سعيد يسحب يارة التبر وقرأ سورة الاحلام  
سمع مرثا فان كان الميت غير معصولة عن ربه وأن كان معصولة لا عن ربه هذا القارئ وموت تدوبه بلايت وفي التار حابة وحل  
ما تاحلن وارثه راجلا على غيره يقرأ القرآن قال بعضهم يكره والمحاوله لا يكره والاشهاد به يتبع البيت وفي الخاتبة ان قراءة  
القرآن عند الصورا نوى ان يؤاسهم بصوته يقرأ وان لم يقصد ذلك فانه سبحانه وتعالى سمع السران حيث كان قوم يترؤن  
القرآن في الماصحاب ورحل دخل عليه واحده فقام له فان كان عالما أو أمارا واستاد الله على علمه القرآن حاراً في ثوبه وعبر ذلك

لا يجوز وفي ما يرى هو اول ما ينسب اليه ان يقرأ القرآن اذا وضع حنطه على الارض ويذكر ان يصوم وحليته عند القراءة وان يحرق رأسه  
 ادعاني واسأله خائف وادعاه ان يقرأ سورة فعلية ان يستعبد له وان يشهد ذلك المسلمة قبل القراءة وفي ما يرى أهل سمرقند  
 اذا كان يقرأ القرآن سمع المؤمن انه ورد عليه فقلعه وعن محمد بن عيسى الى فرائده ولا يلتفت اليه وفي التتمة سئل اخذ يدى عن  
 امامهم يقرأ جمعة كل عدة بعد فراغ صلواته جاعرا آية الكرسي وشهادته وأخبره القرة هل يجوز ذلك قال يجوز والاصل  
 الاخاء قال السعدي ان الحلية قبل الدعاء أربعة دعاء رعدة ودعاء مرحة ودعاء نصرع ودعاء حمية في دعاء الرعدة يعمل بطون  
 كفيه الى السماء وفي دعاء الرعدة يعمل ظهوره الى وجهه كالشتر من الشجر وفي دعاء النصرع لهفدا الحصر والبصر ويحلق  
 الايام والوسيلة ويشرب بالسنة وفي دعاء الحلية يعمل ما يعمل المرء في نفسه وفي التتمة لا يقول الرجل استعمر الله وأيوب اليه  
 ولكن يقول استعمر الله وأسأله التوبة قال أبو حمزة الطحاوي لا بأس به وفي الفتاوى العياشي وملاح في الحديث بقا دعوة المظالم  
 وان كان كافرا المراد والله أعلم كافر البعثة لا كافر الدنيا قال الصدر الشيباني وهو الصحيح ومنها قال أبو نصر الدوسي وعليه  
 الفتوى ولو اراد ان يصلي ويقرأ القرآن وصاف ان يدخل عليه الزبالة لا يرك الصلاة والتزاة لاجل ذلك وكذا في جميع الفرائض  
 وفي التتمة راجية واداسال الدم من الاربعة كتب العائجة الدم على القم والوجه حارة لا تستعاض والمعاينة ولو اراد ان يكتب ذلك ما حول  
 لم ينقل ذلك عن المتقدمين وقيل لا بأس به اذا علم به الدعاء قال رحمه الله يجوز بحق ولا يجوز بحق ولا يجوز بحق ولا يجوز بحق  
 وكذا يجوز ان يأتى بك وأولئك وسلك والبيت والشعر الحرام لا يلاحق للحقوق على الخالي وانما يخص رجسته من يشاء من غير  
 وجوب عليه ولو قال رجل لعمره بحق الله وأسأله كذا لا يجوز عليه ان يأتى بذلك شرعا ويستحب ان يأتى بذلك وفي التتمة راجية  
 وجاء في الآثار ما يدل على جواز ذلك قال رحمه الله يجوز اللعب بالشرط والرد وكل طوطى يعنى لا يجوز ذلك لقوله عليه الصلاة  
 والسلام كل لعب ادم حرام الا ثلاثا لا معة لرحل اهل وتأديبه لفرسه ومما صانته لقوسه وأما الشافعي الشطرنج من غير قرار  
 ولا سحر ولا ما احببت لانه يهدى الى الاهام والخدمة عليه ما رواه الاحاديث الواردة في ذلك هي كثيرة شهيرة فتركها كرها لثبوتها  
 وفي الحديث ويكره اللعب بالشرط والرد ولا رعدة بمشعر لاهل العال والرد ويكره استماع صوت اللهو والصرب به والواحد على  
 الانسان ان يجتهد بما أمكن حتى لا يسمع ولا بأس بصرب الدف في العرس ومثل أبو يوسف عن الدف في عرس العرس بان نصرب  
 المرأة في عرسه في الصبي قال لا بأس بذلك وفي السحيرة لا بأس بالماء في الاعياد وفي السراحية وقراءة الاشعار اذ لم يكن فيه ذكر  
 الفسق واللام لا يكره وفي السكاك مستأجرا اذ اراد اطاقه مره الفسق بان يجمع الناس على قرب الجرح يجمع فادام يجمع بحرح ولم ير  
 الامام رحمه الله ما سأل عليه ما سألته من عجمه وجوبه وكذا أبو يوسف السلام يحقره اه رجل يدعو له الابرة فيسأله عن أشياء  
 فيسأله عما يوافي الحق فيسأله المسكر ولا يه في له ان يسأله الا ما خلق الا ان يحاف القتل أو يذوق عصوا وان أحدهما ولو سأل على  
 قوم وهو من أهل النعمة أو كافر قال بعضهم يقول السلام على من اسع المدي الصحيح أو يقول السلام عليكم ويؤى المسلمين  
 قلبه وفي التتمة راجية اذا استقبل المسلم أحدا فسلم عليه بحرح من دونه كيوم ولله بأمة وفي النوازل اذا أتى بيت غيره لا يدخل حتى  
 يؤذن له فان أذن له دخل ويسلم عليه ورد السلام واحدا واحتلوا في أسما أفضل الداء أو الزاد الراد كثر أحوا الا فصل ان  
 يأتي بالزاد ان يقول وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته وفي فتاوى اهورا السلام سنة على الزا كسب لارحل في طريق عام أو مارة  
 فاذا التفتا فاصفا ما لا يسق ما السلام فاد التي الرجل ملأ مرة بدأ الرجل بالسلام وان بدأت فمد عليه السلام ان كانت غورا فاسأله  
 وان كانت شارة فالاشارة قال الفقيه أو الليث اذا دخل الفقيه على غيره ولم يسلم أو اتوا في العياشي يكره السلام بالساعة والسنة  
 ان يسلم عليهم بلسان الجمع ولو كان المسلم عليه واحدا واحتلوا في السلام على الصعيان قال بعضهم لا يسلم وهو قول الحسن وقتل بعضهم  
 يسلم وهو الاصل به أحد الفقيه أو الليث واداروا ضمن اتوم السلام سقط عن الباقي وفي العيرفة دخل على زوجته لا يسلم  
 عليها بل هي تسلم عليه فان لم يكن في البيت أحد يقول السلام عايبا وعلى عايبا السلام على القمار يقول السلام عليكم  
 أتم لاسلم وعسى لكم مع اه وفي الحاية ويكره ان يسلم على من هو في الحلة ولا يراد عليه السلام كذا الأكل والفتاوى والمشتغل  
 ما لم وكذا في الحمام ان كان مكتوف العورقة قال الفقيه اذ لم لا تسأله في السلام بح عليه ان يسلم تشعبت العاطس اذا  
 كان خارج الصلاة السنة في حق ما سأل أن يسأل الجسد وبالعالمين أو على كل حال وفي حضر ان يقول برك الله فيرد عليه

العاطس فيقول بغير الله فكأنهم يدركوا داء عطس المرأة ولا من تشعبها إلا أن تكون شاة إذا عطس الرجل فشمته المرأة  
 فان كنت غور رار عليها وان كانت ساه يردى قلبه والخوابي هذا كالحوابي السلام قال رحمه الله يجوز حمل الزانية في عسى  
 العبد أي لا يخور ذلك قال الشارح وصورة ان عمل في سقه طوقا سمر اعبار حليم معناه ان يحول رأسه وهو معتد بين  
 الطلعة وهو حرام لأن عوه الكافر يحرم كل حراق بالنار وقال عليه الصلاة والسلام كل عتة وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار  
 في النار اه قال في العيون رجل اعتاب أهل قرية لم تكن عتبة حتى يسمى قوما غايها هم وفي فتاوى أهل سمرقند ذكر سواي  
 أحبه الملم على وجه الدهم بالسن به يتجر على وجه القصة ويكون عتبة وإذا كان الرجل على ويؤدي الناس بده ولنا به لا عتبة  
 في ذكر ما به وإذا أعلم السلطان بجره ولا تهم عليه واحتلف أصحابنا في معنى قوله صلى الله عليه وسلم لا حسد إلا في اثنين رجل  
 آناه الله له ما داهو ومغنى طاعة له ورجل آناه الله لساهاو به من الناس ويتبعه قال شيخ الاسلام طاهر الخديث أحبه  
 الحسد في حدس الامر من لانه امتنا من الحرم فيكون مباحا وقال غيره الحسد حرام في حدس كالجور حرام في غيرهما وانما معنى  
 الحسد لو كان الحسد حراما لخرق حدس الامر من معنى الحسد اللوموم أن يرى على غيره عمة فيتمى روال ملك العمة عن  
 ذلك العمد ومعنى ذلك لانه ما لم يمتعه لسه مثله لا يكون حسدا بل يسمى علة اه وفي الماية الزانية علامته أنه أتى ولا بأس به  
 في ما به العلة الا ما في حرمات اليهود كان ربهم مكره لعهة الانا اه وفي السراعية ويكره أن يعمل بده ولو كان الرجل  
 يقوم ويورع المظالم من الامام بالعدل والاصاف كان مأذورا وان حاد الرجل على بسبه لا بأس به يقال رحمه الله يجوز حمل قيده  
 يمي حاربه العبد احبارا من الاما والبر وهو سنة المسلمين في القضاة قال رحمه الله يجوز الحنطة يمي تحوول للتداوي وجار  
 أن يظهر الى ذلك الموضع ماصرة وله صل الله عليه وسلم لكل داء دواءه وإذا أصبت دواء لداوى ما نال الله تعالى رواءه مسلم  
 وأحمد وقال عليه الصلاة والسلام لكل داء دواء له لا داء له رواءه البرمدي ويصححه من الناس من كره التداوي لما روى  
 ان عباس أن السلي على الله وسلم قال يدخل من أمي سعون أله الحنة بغير حساب وهم الذين لا يسترون ولا يتكلمون ولا  
 يكتوبون وعلى رهم وكان رواد السحاري ولما قد ساس الاحاديث ولا حجاج على من تداوي اذا كان يعتقد أن الشيء  
 هو الله تعالى وما يورس السلي عن الدواء اذا كان يعتقد أن الشفاء من الدواء وهو محل الكراهة قل الشارح ونحن نقول لا يجوز  
 حمل هذا التداوي ولا فرق بين الرجل والمرأة وانما يجوز التداوي بالاشياء الباهرة فلا يجوز ما به من كالجور وغيره كما قد ساسنا  
 والتداوي لا مع التوكل ولا بأس بالرقية له عليه الصلاة والسلام كان يعله وما روى من السلي كان يجوز على رقية الخاطلة لا سم  
 كما يبرهون بالاعط كرو وما رواد من مسعود أنه عليه الصلاة والسلام قال الرقي الحائم والثؤدة شرك يجوز على ما ذكرنا قل  
 الا صمى الثؤدة ضرب من السحر يحجب المرأة الى زوجها وعن عائشة رضي تعالى عنها كان ابي صلى الله عليه وسلم إذا مرض  
 أحد من أهله يث عليه ما له يدين فصار ضي صلى الله عليه وسلم المرض الذي مات فيه جعلت أنت عليه وأمن جسده بيده لانه  
 أترك من يدي قال رحمه الله يجوز روق القاصي يمي وحل روق القاصي من بيت المال لان بيت المال أعنة لسلطان المسلمين  
 وروق القاصي مهم لانه حسن بسف لمع المسلمين ورضي السلي على الله عليه وسلم على لمع لسانه الى ألين وكندا الخلاء من بعده هذا  
 اذا كان بيت المال جمع من حل فان جمع من حرام وما مل لم يحل لانه لا يبر عسرة على أربابهم اذا كان القاصي محتاجا له أن  
 يأخذ ليتوصل الى اقامة حقوق المسلمين لاندلوا اشتغل بالكم سلاتر ع لملك وان كان عبيده أن يشاء يصاوه والاصح لما ذكرنا  
 من العلة وانظر الى أن يمدد من المحتاجين لان روق القاصي اذا منع في زمان يتطع الولادة لندد ذلك لمن يتولى بعده هذا اذا  
 أعطوه من غير شرط ولما أعطاه بالسرط كان معاندة وإحارة لا يحل أحد دلان الداء طاعة لادب وروا أحد الاخر عليه كسائر انعامات  
 اه ولما كان يتولى يجوز أحد الاخره عليه كقوله العتوى على حوله اه اه حرة على تعام الركن وغيره كقوله في كتاب الاحارة  
 ولا يقال هذا كبر مع قول المؤلف وكفاية الصافي ما بالحرية لا مانع من ذلك باعتبار ما يجوز ولا مانع وهذا باعتبار ما يجوز  
 للقاصي مما لا قدر تكرار قال الشارح وتسميته روقا يدل على أنه يأتى به مقدار كفايته وعياله وليس له أن يأخذ راء به من ذلك  
 وقد جرى الزعم بالاعطاء في أول السنة لان الخراج كان يؤخذ في أول السنة وهو يعطى به وروا ما يؤخذ الخراج في آخر السنة  
 والمأخوذ عن السنة الماضية في الصحيح وعليه العتوى ولو أخذ الرقي في أول السنة ثم عمل قبله صلى السنة رما في من السنة



[illegible]

کتاب احیاء الموات

مناسبة هذا الكتاب بكتاب السكران. يتصور أن يكون من حيث أن هذا الكتاب مشتمل على ما يكره وما لا يكره ويكي فيها أدنى المناسبة. والكلام هذا في وجوه الأولى معناه لغة والثاني في معناه شرعا والثالث في شرطه والرابع في سنده والخامس في دليله والسادس في حكمه. أمادياه وقوله عليه الصلاة والسلام من أسياأ أرضا صميتة فهو له وأملعناه قل في الصحاح والموات يأت مع الماروح فيه والموات أيضا الأرض التي لا ملك لها من الآدميين وفي القاموس الموات كعراق وسجاب ما لا روح فيه ولا رص لا ملك لها من الآدميين له وشرعا ما ساقى في عبارة المؤلف وسبب الشرعية تغلق البناء المقرر على الوجه لا كمل وشرطه ساقى في حكم تلك المحبي ما أحياء قبل رجوعه إلى أهله أرض تعدد رعايتها لا تنافع الماء غير أولعته عليه غير ملوكة به بدو من العامر في قوله هي أرض غير ملوكة المحسن يشمل ما بعد وغيره وقوله في غير ملوكة هو ما لا يكون مواتا وقوله لا تنافع الماء غير أولعته عليها بيان لسبب التعمير وقوله غير ملوكة أخرجه ما كان كذلك وهو ملوكة ولا يكون مواتا وقوله بعدد من العامر أخرجه الترية ولا تكون مواتا بل الناحر وهذا من ملوكة الأرض وبما سميت مواتا إذا كانت به مدة الصفه لطلان الاستماع بها شبهها بالميت قال الناحر وأما غير الخياء فطاعة في الغاية والأحياء شرعا في يكره الأرض ويقتضها في كرها ولم يقتضها أو فسخا غير يكره بها وليس ما حياه وفي الكافي لو فعل أحدهما يكون أحياء وعن أبي يوسف الأحياء البناء والعمران أو الكرب أو النقي وعن محمد الكرب الأحياء وفي الغاية عن محمد الكرب ليس ما حياه إلا أن يسدوها وعن شمس الأئمة الأحياء أن يتبع لها صلحها لرعاة وفي الغاية لو بنى في بعض أرض الموات أو زرع فيها كأن ذلك أحياء لذلك الموضع دون غيره

الا ان يكون ما عمر أ كثر من النصف في قول أبي يوسف وقال محمد اذا كان الموات في وسط الاحياء يكون احياء الشكل اه  
 والاحياء له الامتياز سواء كان عمل فاعل من شراء وغير ذلك لا يغال لمدا عرفت للموات دون الاحياء والمساكن  
 يعمه ما ملعا لا ينعزل أو اذ كان الاكل والعمارة تفرع بها الاحياء قال الشارح لانه ظاهر وقوله غير ملوكة يعني في دار الاسلام  
 لان الميت على الاطلاق معصرف الى الكمل وكما ما لا يكون ملوكا لاحد لها اذا كانت ملوكة لاسم أو دمي كان ملكه ما فيها  
 لعدم ما به فلا تكون موانا فاداعرف للمالك في له وان لم يعرف كانت لقطه يتصرف فيها الامام كما يتصرف في القنطرة  
 ولو لم يعرف لمالكه بعد ذلك أحد ما وضع من رعيها ان تصبغ الرعاة والا ولا يفرق عليه وقول القنطرة في ما كان منها عادي ارماده  
 ما عادي ما قدم حواه كانه منسوب الى عاد خراب عهدهم وجعل الملوكة في دار الاسلام ادم لم يعرفه مالك من الموات لان حكمه  
 كالموات لانه لا يعرف له مالك بعينه وليس هو موافق حقيقة على ما يبين وقوله يعيد عن العامر هو قول أبي يوسف والعيدة ان  
 تكون بحيث لو رجع انسان في ارضي العامر وصاح ما على صوته لم يسمع منه فهو وموات وان كان يسمع فليس موات لان اهل  
 العامر يحتاحون اليه لرعي مواشهم وطرح حصانهم فلم يكن اجتماعهم مستطعا وعده محمد بغير حقيقة الاجتماع حتى لا يجوز  
 احياء ما يسمع به اهل القرية وان كان بعيدا عن رعيها ما لا يسمعون به وان كان قريب ما يسمعون به الا انما اعتمد قول أبي يوسف  
 وفي التناحية اذ اعرفها كتاب ملوكة في الاول ولم يعرف مالكها الآن قال القاضي أبو نعيلى السعدي عن استاذ الحكم ايه  
 يجوز للامام ان يذهبها الى الرجل ويأخذها في الاحياء فمصر لم ياحياها وفي نوادر هشام اذا كان بها آثار عمارة من ماء وثر  
 ولا يعرف ما سكنها الآن لا يسمع لاحد ان يحبسها أو يملكها أو يخدمها انما وفي رساله أبي يوسف لهارون الرشيد هي لم ياحياها  
 وليس للامام ان يحبسها من يده وعليه فيها الخراج وروى هشام عن يحيى الكفوري في ردة والامام ان الخبز له اذ رجع الرسل  
 منها الرباب وألقاه في ارضه قال اذا كان القصور والخراب يعرف انه من ماء قبل الاسلام فهي ذرية الموات لانه من ذلك وان  
 شئت بعد الاسلام وكن لها ارض ما لم يكن لا يعرفون لا يسمع لاحد ان يخدمها شيئا لانه غير له دورهم اه قال رحمه الله يجوز  
 احياء ابدان الامام ملكها به وهذا قول الامام وقال لا يملك من احياء ولا يشرط فيه اذن الامام لقوله صلى الله عليه وسلم من احياء  
 ارضه ليدل لاحد وهو احيى هار واه البحاري ومسلم ولانه ما حقت اليه يده كالاخطاب والاصطياد والامام قوله صلى الله  
 عليه وسلم ليس للرجل الا ما طاعت به نفس امامه فان قلت ان اعتبر عموم حديث الحديث يلزم ان لا يملك أحد شيئا من الاملاك بعد اذن  
 الامام مع ان الظاهر خلافه كالبيع وغيره قلت عمومهم معتبر هو لو محقق عما يحتاج فيه الى رأى الامام وما نحن فيه من ذلك  
 فان قلت كون ما نحن فيه يحتاج الى اذن الامام هو اول المسئلة فيلزم المصادرة ولان هذه الاراضي كانت في أيدي الكفار  
 فصارت في أيدي المسلمين فكانت فينا ولا يتخصص أحد ماله في دون اذن الامام كالعمائم بخلاف الاستشهاد به فلم يكن فشا واذا  
 احياءها فهي له خراجية أو عسرية فهي على ما يبين في السير وبين اختلاف فيه قال في الهداية ملكها خراجية أو عسرية قال  
 والواحد منها العسرية لان اشتداء وطبيعة المسلم بالخراج الاداء استعاضا عما الخراجي لانه حينئذ يكون فيها الخراج على اختلاف  
 الماء ولو رجعها بعد الاحياء وررعها غيره قبل الثاني اثنى بها لان الاول ملك استعملها دون رقعها والاصح ان الاول اثنى بها  
 لانه ملك رقعها بالاحياء فلا يخرج عن ملكه ما ترك ولو احيى ارضها ما اتم احاط الاحياء بخوارها الاربع مائة سنة ٢ على  
 الاتفاق فحينئذ طريق الاول في الارض الرابعة في المروي عن محمد لانه احياء الخواص اثلاثة تعين الخواص الاربع للاستغراق  
 وفي الظاهر به فان شاء اربعة معان لم يتقدم أحدهم واحيا كل واحد منهم حاسبها وأحاطوا بالاربع مائة حواسم فلان يستطرق  
 من أي ارض شاء اذا كانوا احيوا حواسم الاربع مائة معاهكدا قال والبدى اه وبذلك البدى بالاحياء كالمسلم لاسمها لا يمتنع  
 في سبب ذلك قال صاحب الشريعة فان قلت ما رواه عام حص من الحطب والخشخاش وما رواه لم يخص فيكون العمل به أولى  
 قلت ما ذكره لبيان انه لا يجوز الاقيبات على رأى الامام والخشخاش والحطب لا يحتاج فيهما الى رأى الامام فلم يشا ولمما  
 عموم الحديث فلم يصر محصوا والارض مما يحتاج فيه الى رأى الامام لاسمها صارت من العم ثم انما الخيل والاربع الكلاب ٣  
 كسائر الاموال وكان ما قلنا أولى وفي الخاتمية في كتاب الركاكة ذكر الطائفي القاضي في ولايته لولا الامام في ذلك اه قال رحمه الله  
 يجوز ان يحرقها لا يبنى وان حرق ارض لا يملكها به واختلاف في كون التحجير بغير التملك فيهم من دل عليه ملكا مؤثما

الى ثلاث سبين ومنهم من قال لا يبيد ملكا وهو المختار للمصنف وهو الصحيح وثمرة الخلاف تظهر فيما اذا جاء انسان آخر قبل مصي  
ثلاث سبين وأحياءا فانه عليها على الثاني ولا يلزمها على الاول وسه الاول قول عمر رضي الله تعالى عنه ليس للمحجر حق  
بعد ثلاث سبين في الحق بعد ثلاث سبين فيكون الحق في ثلاث سبين وسه الثاني ان الاحياء جعلها صاحبة للرعاية والتحجر  
للاعلام مشتق من التحجر وهو الملع بوضع حجر أو تصد ما فيها من الحشيش والشوك أو ما حرق ما فيها من الشوك وكل ذلك لا يبيد  
المالك وقتت مباحة على حالها لكنه هو أولى بها ولا يؤخذ الا بعد مصي ثلاث سبين فادام يضرها أحد هامة ودفعه الى غيره  
لانه انما كان دفعها اليه ليعمرها فتحصل المصلحة للسبين بالعرض والخراج فادام يحصل المقصود ولا فائدة في تركها في يده نظير  
الاستباح وهو بناء السبيل وحجر المعدن في هذا الحكم فان قلت اذا كان الدفع لاجل العشر أو الخراج فيقتضي هذا الدليل  
ان الامام ان ياحدها أو يدفعها الى غيره بعد الاحياء أو اذا كان لم يروعها يحصل المصلحة للسبين بالعشر أو الخراج فلما دفع ملكها  
نالا حياء دون التحجر والامام لا يملك ان يدفع ملكه أحد الى غيره لا تسامح السبين ويقدر ان يدفع غير المملوك اليه لئلا يملك  
هنا وتوافق المحيط اذا سمر فيها مرة أو ساق اليها ماء فعد أحياها روع أولم يروع ولو حرقه أو هارم يكن أحياها الآن يجري فيها  
ولو حرق فيها ولم يساق الماء لم يكن أحياها ويكون محجرا اه فائدة بين رجلين أحدهما أن صامية ليس له أن يسقم من القضاة  
أو يجعل شربة منها لان هذه الارض ليس فيها حق في هذا الشرب فليس له ذلك فيراد من شريكه فادام حرق رجلان سقم ما شرا  
في أرض موات على أن يكون الثرى لاحدهما والحرم لا يتجزأ بحرقه لا يصلاح على غيره وهو حسب الشرع فان الشرع جعل الحريم  
تعاليا لئلا يتمكن صاحب الثمن الانتفاع وكان الحريم لملك الشرفان كن الشرف واحد بالحرم له وان كان الثرى يميم ما بالحرم  
يتم ما ولو شرط على أن يكون الثرى لاسد والحرم له وان كان الثرى يميم ما على أن يدفع أحدهما كثر ولا يرجع به الشرط  
بأصل يرجع بالرائد لان الشركة تفتي المساواة في الأصل والصفة وفي العينية لو أفلح الامام رجلا أو زاد كمالا ثلاث سبين  
لا يهرم فيه السبل الانتفاع اه فلرجحانته يجوز لاجبوا حياء ما قرب من العاصم لتحقق حاجتهم اليه تحقيقا عند محمد أو  
تقدير اعتدائي يوسف على ما تقدم فصار كالمهر والقرى وطنا قالوا لا يملك الامام أن يقطع ما على السبين عنه كاللح والآبار  
يستحق منها الناس اه فلرجحانته يجوز من شراي موات وله حق بها أو يعون دراعا من كل جانب في قوله صلى الله عليه  
وسلم من حرم بئر فله ما حولها أو يعون دراعا عطشا مشيئة ولان حافر البئر لا يتمكن من الانتفاع بالبئر الا بما حولها ولو عرس  
شجرا في أرض الموات هل يستحق لها حرم لم يذكره محمد في الاصل وقال مشايخا لها حرم بقدر حصة أدور حتى لم يكن لغيره  
أن امرس فيها شجرة ولذا دلل منه وقدر الشارع حريم الثمران يعني دراعا من قبل الار يعون من الجواب الاربعة من كل جانب  
عشرة أذرع لان ظاهر اللفظ بجميع الجواب الاربعة والصحيح ان المراد أن يعون دراعا من كل جانب لان المقصود دفع الصرور  
عنه كيلا يخفر أسر ثم اعنيها فيتحول ماء الاولى الى الثانية ولا يندفع هذا الصرور عشرة أدور من كل جانب فينتقد رار يعني  
كيلا ينعطل عليه المصالح ولا فرق في ذلك بين أن تكون البئر للعلن وللصالح عند أي حبيصة وعند هاهنا كان للعلن فار يعون  
دراعا وان كان للصالح حريمها مستوي دراعا لقوله صلى الله عليه وسلم حريم العين حصة دراع وحريم بئر العلى أو يعون دراعا  
وحريم بئر الصالح ستون دراعا ولان استحقاق الحريم باعتبار الحاجة وحاجة بئر الناضح أكثر لانه يحتاج الى موضع يسير فيه  
الناضح وهو البئر وقد بطول الرشاوى بئر العطن يستفي بيده ولا بد من التفاوت بينهما ولما ورد بامن غير فصل ومن أصله العام  
المتفق على قبوله والعمل به يرجح على الخالص المختلف في قبوله والعمل به ويهدرجح وقوله عليه الصلاة والسلام ما ترحته الارض  
هبة العشر على قوله وليس فيما دون خمسة أوسق صدقة لا يقال المراد بذكر العطش ساقية عطشا للناسه ٧ لا ما قولد كرا العطش  
فيه لانه لم يلبس لا للتقييد ولانه يستفي من بئر العطن الناضح باليد فاستوف الحاجة فيها ولا يمكن أن يذير العبر حول البئر فلا  
يحتاج الى الزيادة والتقدير بالار يعني قول الامام وعدهما ستون دراعا وبه يمت في البياسيع ومن احتاج الى أكثر من  
ذلك براد عليه اه فلرجحانته يجوز من العين حصة دراع في الحاروبيا ولان العين تستخرج للرعاة ولابد من وطن  
يستقر فيه الماء ومن موضع يجري فيه الى الرعاة وقدر الشارع بحصة الدار لئلا يفتقر الى المقادير ثم قيل الحصة من الجواب  
الأربعة من كل جانب مائة وخسون دراعا والأصح ان الحصة دراع من كل جانب والدواع والمكسر وهو ست قضات وكان دراع

انك سمع قبسات وكسرمه قسمة وفي الكافي قيل ان التقدير في التروايعين بماد كرايا لاشهاون اراضيا بر اعلى ذلك  
 لرسالة الارض كيريد حوى الماء الى الثانية فمطل الاول ولرحامته **١٤** ومن حرق **١٥** ايضاح **١٦** له صار ملكا لخاص  
 الترس وروءه فمكسمة في الاشاع فكان المورسديا الحرق في مكسمة غيره فادخر كان **١٧** اول ان يجمعه لكان كرايا لاشهاون بقيد  
 قبل الخاب **١٨** ولوى **١٩** الثاني في حريم الاول كى له ان يجمعه ولو اورد الاول ان مادا ساقى غيره كان له ذلك **٢٠** لما تلب ملكه بالخرم  
 احتدوا واما واحد فبل كسبه لانه اراه تعديه كذا موضع شيئا **٢١** لك غيره وقيل صممه القصاص ويكس الاول ماعده نفسه  
 كما داهم **٢٢** حار غيره كان لصاحبه ان يؤاخذ به فجهت لايضا لاشهاون وهو الصحيح وفي العاية طريق معرفة القصاص ان يتوهم  
 الاول قبل **٢٣** حار اثنى وبعده فيصون بمجان ما يسهل ما علب في الترادول ولا صان عليه لانه غير متدق **٢٤** حرمه اما اذا كان  
 نادر الامام فظاهر وكذا اذا كان غير نادره عند هما واما عند فيجعل الحرق في حرمه اوله ذلك مبردان الامام وان لم يثبت له الممتلك  
 الامانة وما علب في الثانية فهو محصون على الثاني لانه متدق **٢٥** حرمه في ذلك غيره ولو حرق الثاني فخرى منسوبة حريم الاول بان  
 الامام قد هبها الترادول وتحوّل الى الثانية فلا يمس عليه لانه غير متدق في ذلك والام الذي تحت ارض غيره عولك لاحد ولا يكون  
 لها خاصة بسبب كسبي حرمه **٢٦** حار غيره فمكس الاول بسببه **٢٧** ولثاني في الحرم من الحواصا اثلا فدون الاول بسبب  
 ملك الاول فيه فله رحمة **٢٨** في رسالة حريم بندر ما صلحه **٢٩** والقصاص حرقى الماء تحت الارض ولم يتدق حريمه بشئ يمكن صفة  
 وعن غيره من قوله التروايع استحقاقا لخرم وقيل هذا هو طاهر عند الامام لانه لم يلم بما يجر على وجه الارض لانه في الحقيقة  
 فمشر بالمرة فواحدة منه هو الماء بخرم عين فبخرم غيره فاستحقاقه **٣٠** دراع **٣١** فله رحمة **٣٢** في ما علب له **٣٣** في ما علب له  
 ولم يمتل عوده اليه وهو موات **٣٤** لانه ليس في ذلك احد حار احياءه اذ لم يكن من ماله عاصر **٣٥** فله رحمة الله **٣٦** وان احتمل عوده  
 اليه لا **٣٧** يعني لا يكون موافقا لخرم حتى الدامة فيه على مدح حرم الماء اليه لان الماء حقهم فخرمهم اليه **٣٨** فله رحمة الله  
**٣٩** حرمه لخرم **٤٠** وهذا قول الامام وقاله حريم من الحاديين لان استحقاقا لخرم له الحاجة وصاحب الهرم يحاسب اليه  
 كصاحب التروايعين لا يحتاج الى البيع على حاشي الهرم ليجري الماء اذ احسن شئ وقع فيه اذ لا يمكنه المنى في وسط الماء وكذا  
 يحتاج الى موضع يلقى عليه الطين عند الكرب وفي الكسري والغنوي على قول أبي يوسف وهذا اذا حرق الهرم في ارض الموات  
 وفي الكافي ومن كان له في ارض غيره فليس له حريم عند الامام الا ان يقيم اليه على ذلك وقاله مشاة الهرم يعني عاموا وباني  
 علم اطيه وفي اسراحية قل حرام الدين والصحيح انه يستحق الحريم وفي الصاوي **٤١** من بين قريش وقع الاختلاف في  
 حريمهما ما كان مشعولا بتراب احد الهرمين **٤٢** وفي ايدي أهل ذلك الهرم والتول في ذلك القدر لهم ولا يصدق الاخوان الايبية  
 وما كان بين الهرمين ولم يكن مشعولا بتراب احدهما فهو بين أهل القريش الا ان يقيم احدهما اليه اذ له خاصة قل الشارح  
 دليل الامام ان استحقاقا لخرم في التروايعين ثبت بمختلف القياس فلا يلحق بمال ليس في معاهما الا ترى ان من بين  
 قصر في الصحراء لا يستحق حريمه وان كان يحتاج اليه لالاء الكساسة لانه يمكن الاتماع بالتصردون الحرم وفي الجامع الصغير  
 مبرر لجل الى حرمه مسددا في ارض لآخر والمسا في باد احدهما فان لم تكن لاحد منهما عرس ولا طين ملق في دعي صاحب الارض المسددة  
 واداعه صاحب الهرم ايضا في صاحب الارض عند الامام وقادى لصاحب الهرم يجرى الملق عليه طينه وغير ذلك **٤٣** فيكشف بهما  
 انهما موضع الحار وكونا يكون الحرم مواريا لارض لا فصل بينهما وان لا يكون الحرم مشعولا في احدهما معا معلوما  
 وان كان فيه اشجار ولا يدرى من عرسهما وعلى اختلاف ايضا وكذا قيل لواء الطين على الخلاف والصحيح انه لصاحب الهرم  
 ماله به حشتم اذ كان الحرم لاحدهما أيهما كان لا يمس من الاستماع على وجه لا يطل حتى مالكة كالمرور في لواء الطين  
 ويعد ذلك مساحت به العادة ولا يمس فيه الا مالكة لانه لا يطل حقه قل النقية **٤٤** أو حرمه أحد بقوله في المرش وقوله  
 في الماء الطين ثم عند أبي يوسف حريمه قدر نصف لطن الهرم من كل حاسب وهو اختيار الحار وبعده بمقدار لطن الهرم من كل  
 حاسب وهو اختيار الكسري ود كرى في كشف العوام ان اختلاف بين أبي حنيفة وصاحبه في مبرك بخرم لا يحتاج اليه الى الكسري  
 في كل حين اما لالاء المبرم يحتاج اليه الى كسري في كل وقت فلها حريم بالاضاف **٤٥**



لا يحق له ولا غيره من الناس ان يملك السرى ولا يملك السرى ولا يملك السرى ولا يملك السرى  
 من ذلك السرى بل على ان الماء المجرى لا ياتي ملك خصوص لمجرى ولو كان السرى والخصوص والحق ملك سري  
 في ان ينع من ريد الشئ من الدور ويدفعه من المجرى له وحكم الكلا حكم الماء على الناصر المسمى لوضع  
 رب المهر من ريد الماء وهو عاف على منه وعلى دابة العسل من له ان عاقبه اسلح لا يجر ولا يفسد لانه ان كان الماء  
 مجررا في الاوان وليس ليدى عاب العسل ان يما بالدرج له ان ما بعير السراج اذا كان وفصل عن صاحبه فصار ينظر  
 الطعام منه الحمسة وفي الكلب في الشريعة والاولى من ما له بعير السراج له ان يركب حصية فصار قنبره العر وهذا ينظر  
 الى ان له ان عاقبه بالسراج حسب جعله لاولى ان لا يملكه واهل الشفعة كانوا يرون الماء كما ان كان مبراصه مبراصه واما  
 عليه من المراسي كبره سفلع الماء اختلفوا فيه هل ينعهم له من ان ينعوا كثرهم على ان له ان ينع لانه لم ينع الصور بذلك  
 ما ترك في الارض وله من ما حاصه الماء لوضوء وسيل السب في الاصح وفصل سفلع في النهر ولو اراد ان ينع سفلع  
 حصار في داره جعل الماء له ما حصره كان له ذلك وقال ومن ثم عجز عن ان ينع ذلك اذا كان صاحب النهر والاولى اصح لان  
 ما من سوسعون في ذلك وليس له ان ينع سفلع سفلع وأوصيه من سفلع اذا كان صاحبه ولان ينع من ذلك وحصل الماء  
 ذبه الا ان الماء العظام التي لا يدخل في ملك احد ولا يملك في ملكه وما صار في الاوان وقد ذكرنا حكم كل واحد سوفي الله تعالى  
 له رجه انه يجوز كرى سفلع من ملكه لان ذلك لصلحه العامة ويجب المال لمعد لها في الخداه ونصرف ذلك  
 في الخرج والخراج دون العسر والشد فاب لان في القراء والاول السواب قال رجه انه يجوز ان ينع سفلع في النهر  
 في كرى منه في ايامه في ينع المال شئ اخر الامام الناس على كرى في الامام نص ما طار في تركه صر عظم على الناس  
 لما سفلع انما على المصالح ما حصارهم فيه هم عليه لما روي عن عمر اذ روي مثل هذا فكلموه فدل لور كرم لعم اولادكم  
 ان ينع كرى من كان في النهر في كرى منهم وعمل مؤنه على الاعشاء الذين لا ينعون النهر في نفعهم هل في المدياه  
 ما اراد ان ينع النهر حروف الامساك وفيه صر عظم في كرى منهم على ذلك اذ قال رجه انه يجوز كرى ما هو ملك على اهل  
 عر اذ في على كرى منه لانه سفلع لم على اخصوص فيكون مؤنه سفلعهم ولان العزم باهم ومن افي منهم عجز وفصل ان كان  
 ما لا ينع والفصل بين اخصاص واعمال ان ما سفلع في الشفعة خاص وما لا ينع في الشفعة عام وبيان الفرق انه اذا كان عاما  
 به دفع صر عزم فبحر الا في بحلاف الخاص وفي الصر عزم اخص ممكن الدفع مان دفع الامر الى الناصر فيحق ويرجع  
 المصع خصمه وبه احد الفقيه انما صر عزم وصار كرى في سري ينع اسمع احد همام اذا عاف فاصاحه ان ينع سفلع ما من  
 العاصي ويرجع عليه ما ينع في كذا احد اكد ان المخطا خلاف ما اذا كان ما اذا كان الزوج لكرهم فبحر المصع ولا مال  
 في كراء النهر اخص احياءه في حق اهل الشفعة فيكون في تركه صر عزم لا ينعول لاحد لاجل اهل الشفعة الا ترى ان اهل  
 النهر لو امتنعوا عن كرى به لا ينعهم في طاهر الزوايه لا لهم امتنعوا عن عماره راصهم ولو كان حق اهل الشفعة معتدرا لاحتسروا  
 اسرار حانه معاد ان سفلع سفلع من السرب مقدار ما ينع فيه ما ينع في رجه انه يجوز كرى النهر المسترك عليهم من  
 اعلا ده اذ اراد صر رجل ينع وهذا يصح لامام وبالله المؤنه عليهم جمعان اول النهر الى آخره ما يخص لان كل واحد منهم  
 ينع لاسل كما ينع ما على لانه يحاج الى سفلع الفاصل من الماء فانه اذا سفلع فاص الماء الى ارضه فسد ربه ولا نكل  
 واحد منهم ينع بالنهر من اوله الى ارضه وفي احاسه الله وفي على قول الامام واحسب ان سفلع الطريق احاس اذا اصالح  
 قبل هو على هذا الاختلاف عند الامام عليه المؤنه ان ينع ارضه وعندهم من اوله الى آخره قال المحدثون ورايت في بعض  
 الكتب اذا انتهى الى دار حل يدفع عنه مؤنه الاصلاح لا ينع فحاج في الفرق بين الطريق والنهر والنهر ان صاحبه انظر  
 لا ينعح الى الطريق فاما داره توجه من الوجهه طرف صاحب الارض ولا الامان مؤنه الكرب على من يدفعه في سفلع  
 ارضه فاما داره ارضه روي في مؤنه ما في الارض ان من له حق سفلع الماء على سطح حاره لا ينع شئ  
 من عماره ما عماره سفلع الماء فيه ولا ينع من دفع الصر عزمه لانه قد عزم النهر من اعلا اذا سفلع سفلع عزمهم  
 ان الكرب اذا انتهى الى فوه ارضه من النهر وليس عليه شئ من المؤنه ولا يصح ان ينع مؤنه الكرب الى ان ينع رجه ارضه

لان اهل ارضه الفوه من ارضه من ارضها او سفلها هل رجاءه على ولا كرى على اهل السعة لا هم  
 لا يتصرفون فوه لا يتصرفون لان اهل الدار كلهم ملوك من ارضه ومؤنه الكرى لا يتصرفون فوه لان المراء من  
 حفر الانهار ويتصرفون الاراضي واهل الدار مع ما يقع والمؤنه يتصرفون على الاصول دون الامناع ولهذا لا يتصرفون به الشفعة هل  
 رجاءه الله على ارضه دعوى السرب من ارضه على وعلى السحب والاعيان لا يتصرفون لان شرط هذه دعوى اعطاء المدعى  
 به في الدعوى والسداد له الثمن محمول على له لا يتصرف الا على علم ولا به طلب من العاصي ان عصي لا مدعى به اذا ثبت دعواه  
 مانعه والسرب لا يتصرف الا على الملك دون الارض ولا يسمع القاضي به الدعوى والخصومة كالجزء من الملك من وجه الاستحسان  
 ان السرب معروف فيه ويمكن ان يتلكه بعد الارض بالارزب والوصفه وقد منع الارض من السرب وحده واما اصولي  
 عليه من اجل علما كان له ان يرفع يده عنه صاحب حقه له وحده ولا يتصرف بحري فم اء رادرب الارض ان منع  
 التبر ان يحري في ارضه لم يكن له ذلك يعرف على حله لان وضع البر في يد الرب الهير وعده الاحبار يقولون له في ارضه ملكه  
 وقد لم يكن في يده ولم يكن حازما اقله اسنه ان اهل الهير وان يحرق في هذه الارض يسوقه الى رص له اسنه قد هي  
 له لاسنه باطله ذلك ارضه اذا كانت الدعوى منه او من الاخر في ارضه تحري من عهده على الملك وعلى هذا نصت المساء  
 في كل امر يحري على سطح او اهل الدار والمشي في داره فالحكم فيه بالسرب كما هو مما انه في رجاءه لا يحري من  
 يوم استعملوا في السرب فهو يبرم على قدر ارضهم لان ما يهود بالسرب من الارض والخاصه الى ذلك يختلف فيه  
 الاراضي وكثيرها والظاهر ان من كل واحد مقدار ارضه من كل طرف والظن ان اذا اختلف فيه السركاء استوتروا في ملك  
 رقبه الظن ان في هذه الدعوى ذلك سعه لدار ووهما لان اهل هذه المستطراف وذلك لا يحكم باحد طرف الدار لا على اصولي  
 لاسن الا بسن البر في رصه ان ياتي الا من يحيا لانه يقول الماء لا يمكن ان ياتي اليه عليه حقه ولا يمكن احراره واحدا ذلك  
 بالالتصاع وبهذا الظاهر ان التصاع معافوت بعارث الارض ومعافوت الاحزاء في ضمن الالتصاع فيكون كل واحد منهم صاحب  
 ذلك وليس لاحد منهم ان يسكن البر على الاصل ولكن يبرم حصه في الارض السركاء ان ياتي اليه على وسط البر ووه  
 الهير مشرك بينهم ولا يتصرفون لا سعه ان يسهل ذلك بعد ان السركاء فان راضوا على ان الا على سكر الهير حتى يشرب  
 بخصه واصطاعوا ان يسكن كل واحد في رصه حازل ان المانع حصههم وقد وال ذلك براضهم ولكن ان اسكنهم ان يسكن  
 بلوح او باب فليس ان يسكن ذلك ما على والبر ان يصر وان السركاء ولو كان الماء في البر عشت له عثر الحارص كل واحد  
 منهم الا ان يسكن به سدا لا على حتى يروى ثم ياتي بعهده كذلك وليس لاهل الا الى ان يسوقه من اهل الدار هل  
 رجاءه الله على ارضه لا يبرم لاحد منهم ان يشي حرا او يصب عليه رحي او داله او حبرا او يوسع فم الهير او يوسع بالانام وقد وقعت  
 السعه بالسكوى او يسوق بعهده في ارضه له حري ليس طبا شرب براضهم لان في سكر الهير وصب الرجا كنه حقه  
 الهير المشرك وسهل اشرك بالله بعد ان السركاء لا يتصرفون اذ ان يكون ارحا لا يصر ما بهر ولا الماء ويكون ووهما في ارض  
 صاحبها في يده من يده من ارضه من ارضه ملكه وصب الرجا لا يصب الماء والمانع من فعل ذلك الاصرار بالسركاء  
 ولم يحدد وسطره والخصامه في الموضع المشرك من ان السركاء ولا يجوز داله حذو من لو كان ركب صدق الا زوى  
 راسه يعرفه كنه في سها ولله اهل الدار بالسعه للسعه في عليها من اهل الدار والخصامه لما يوسع ويرفع عما يكون  
 من اهل الدار وسهره والمطره ما شمس من اهل الدار والخصامه للسعه والسعه كنه من اهل الدار لا يتصرف  
 من سكر من اهل الدار من اهل الدار او يسهل من حله كان له ملك به صرف في حاليه ملكه برفع سها وان كان  
 يري في حاليه الماء كان لسركاء معه والاسلاك في ان يوسع فم الهير لان فيه كنه حقه وقد على من ارضه في احد الماء  
 ووهما شرفه في ارضه ليس السعه بالسكوى وكذا ان كان السكوى لاهل الدار ومع البر من الماء في ذلك الموضع فيدخل  
 في ملكه كنه ما كان اوله وكذا اذا اراد ان يصر ما بهر فحله في رصه من فم الهير لا يصب الماء فيه ويرداد  
 دحل الماء ووه وليس له ريث الا ان السركاء في ما اذا اراد ان يسوق كواه ووهما من سكر الهير في كنه حقه يكون  
 دمن في الصبح من فم الماء في الاصل ووهما من سكر الهير ووهما من سكر الهير ووهما من سكر الهير ووهما من سكر الهير

ولا يؤدى الى غير موضع اسمه ولا يبعث واعماله يكن له من تقسم الايام بعد ما وقع السمعة بالكوى لان القديم بتركه على حاله  
 لانه وان الخى فيه ولو كان لكل واحد منهم كوى سماء في مراض لم يكن لواحد منهم أن يتركه وان كان لا يتركه ما له  
 لان لسكره حاصه حذوف ما اذا كان الكوى في الهرا الاعظم لان لكل واحد منهم أن يشرب منه ماء فلكوى بطنه  
 الأولى واعماله يكن له أن يشرب منه الى أرض أخرى ليس لحافيه شرب لانه اذا فعل ذلك يخشى أن يدعى حق الشرب لحافيه  
 هذا الهرم مع الأولى اذا ساءم الله ويؤيدل على ذلك الحشر واحراء الماء فيه البها وكذا لو أراد أن يشرب منه الى الأرض  
 الأولى حتى يهي الى الأرض الثانية ويور باده على حقه فادار الأرض الأولى يشرب الماء قبل أن يسقى الأرضى وهو بطريق  
 مسيرك أراد أحدهم أن يصح فيه ما الى دار أخرى كما عرسا كن هذا الماء مع حقه الى هذا الطريق بخلاف ما اذا كان  
 ساكن الدار واحد احب لاصح لان المارة لا رداده على المرور ويصرف في حاليه ملكه وهو الخلد الماروع ولو أراد  
 الاعلى من السرى يكن في الهرا الخاص وفيه كوة بينهم ان يمد يدها فدها بعض الماء عن أرضه لئلا يعرلن لذلك لحافيه  
 من الاصرار لا سوى وكذا اذا أراد أن يعم الهرا ماضة لان السمعة في الكوة يذهب الا ان ارضيا لان الخى طما وبعده  
 الرضا صاحب السهل ان بعض ذلك وكذا له ومن بعد لانه عاره لا شرب لاما سادله لان سادله لشرب الشرب طما وكذا احاره  
 الشرب لا عورقه يذهب الا عاره مخرج منها وكذا اورثته في أى وقت شاء اذا نذر الا عاره عر لامة انه قال رحمه الله عز وجل  
 الشرب ويوصى بالانتفاع به ولا مانع ولا نوبت لان الورثه حلف الميت يتيمون مقامه وحارون يقومون مقامه وفيما يجوز  
 حليكه كالماء وصاب والبرك كالبني والعصا والجو وكذا الشرب والوصه أحسن المبراث فكذلك مثله يخاف البيع والهة  
 والصدقة والوصه بذلك حيث لا يجوز للورثه والعائلة ولهم الملك فيه فانه لا يملك من مال متوفى حتى لو مات شرب اسان بان  
 سقى رصه من شرب غيره لا يصح على روايه الاصل وكذا الاصلح يسمى في المسكاح ولا في الخلع ولا في الصلح من دم الميت وهد  
 المهود صححه ولا يسلط هذا الشرط فيها ويحب على الروح ميراثه وعلى المرأه ردم ما أحدثت من المهر وعلى السائل الدية وكذا  
 لا يصلح بذى دعوى حتى ولقد هي ان رجع في دعواه رد كصاحب الهدية في البيع العائدان الشرب يجوز بيعه مع الارض  
 ما عاق الزواني ومردق روايه وهو احسن مشايخ الحج لانه يحل في الماء ولهذا يصح ما لا خلاف وله سقط من الثمن قال صاحب  
 اخلاصه رجل له بوم ما في يوم معين في الاسوع فباعه رجل فبى أرضه في يومه كذا الامام على الردوى ان صاحب الماء يكون  
 صاه ما رد كفى الاصل انه لا يكون صاهما وفي القارى الصيرى رجل أملك شرب رجل بان سقى أرضه وشرب غيره قال الامام على  
 الردوى يصح وقال الامام حواهر راده لا يصح وعليه التوى فهوهم عصهم ان صاحب الهدية ساه من حيث قال هذا يصح  
 ان سقى من شرب غيره وول ذلك ولهذا يصح ما لا خلاف وليس كذلك لمد كفى كتاب السوع على رواية مشايخ نلج وماذا كر  
 هه ما على روايه الاصل قال الشارح ولومات وعليه ديون لاياباع الشرب بدون الارض على روايه الاصل ان لم يكن للشرب أرض  
 قبل يجمع الماء في بوم في حوض يباع الى ان تقضى الدى من ذلك وقيل يطر الامام الى أرض لا شرب لحافيه هذا الشرب  
 الهرا فبعضها راضا صاحبهم يطر الى ثمة الارض بدون الشرب والى عيمه ما معه فيصرف مفاوت ما يبيع من الثمن الى قضاء دين  
 المسو والسئل في معرفه فيه اشرب اذا أراد سعة الثمن على قسمه ان تقوم الشرب على هديران لو كان يجوز بيعه وهو بطريق  
 ما قال له منهم في العمر الواجب شبهة يطر الى هذه المرأة ثم كانت تستأجر لارنا ذلك العذر هو عقدها في الوطه بالنشئة وان  
 لم يجد اشبرى على تركه الميت أرضا غير شرب ثم يعم الى هذا الشرف فيه ما ودى من الثمن فيه الارض المشتره والباهل  
 لامرأه قال رحمه الله عز وجل ولا يملك الارض ما عرف أرض ساءه أو سرق فليس يصح لانه متسبب وليس تمتد ولا يصح لان شرط  
 وجوب البهتان في السب ان يكون متبعيا لأدى من من حمر فترافى أرض لا يصح من ماسب فيه وان حمر في الطريق يضمن  
 وانما خلاه ليس بمقتد لان ان علم أرضه ببقية فلو اهدا ادنى أرضه سقيم اعتاد ان يستأجر من تحتها عادة اما اذا ساعها  
 سعا تحتها أرضه ويضمن وهو بطريق ما وقد مارا في داره فاحترق داره فدان كان أو قد هامت للعادة لم يضمن وان كان  
 خلاف العادة يضمن وكان الشيخ اسعيل الزاهدي قول اعماله يضمن بالسقي للعتاد اذا كان بحافيه بان سقى أرضه في يومه مقدار  
 حبه واما اذا سقاها في سبوت أو في يومه يرد على حقه فيضمن لو سقوا المدي في السب اه والله اعلم



## ﴿كتاب الاثرية﴾

وسكر الاثرية بعد الشرب لانهم ما شبعوا عرق واحد لعلنا ومعنى قالنا لعل هو الشرب مصدر وشرب والعرق الملعوى هو معنى لفظ الشرب الذي هو مصدر وشرب فان كلامه ما مشتق من ذلك المصدر ولا يلقى الاشتقاق من التماس بين المشتق والمشتق منه في اللفظ والمعنى قل في العباية ومن عكس في ذكر الاثرية بيان حرمتها اذ الشبهة في حسن تحريم ما ريل العقل التي يحصل به معرف وشكر المسم فان قيل لما دخل الاسم السابقة مع احتياجهم الى العقل احيى ما ان السكر حرام في جميع الاديان وحرم شرب الدليل من الجرم عليا كرامة من الله عليا لا يؤدي الى التطور ما يدعو القليل الى الكثير وعن مشهودنا بالخبرة فان قيل خلاصهم عليا لا يبعد والداعي الله كونه موجود احيى ما ان الشهادة بالخبرة لم تكن اذ ذلك ٧ واعماله روح الصاري لثلاثه اده من الاسلام كذا في العباية ما يفر من الاسلام اه واصيب هذا الكتاب الى الاثرية والحال ان الاثرية جمع شراب وهو اسم في ائمة لكل ما يشرب من المائعات سواء كان او حلالا وفي استعمال اهل الشرع اسم لما هو حرام منه وكان سكر المائي هذا الكتاب من بيان حكم الاثرية كما في كتاب الحدود ولما فيه من بيان حكم الحدود وفي البلوغ في اوائل القسم الثاني ان اضافة الحل والحرم الى الاعيان حقيقة لا محار ولا يبيح انه يحتاج الى تعبير الاثرية بلفظ شرعا وقد تقدم والى بيان الاعيان التي تتحد بها الاثرية واسماؤها وسيأتي بيان ذلك فلوجه الله عز الشرب ما يسكر في هذا صلاح العقلاء لقوله عليه الصلاة والسلام كل مسكر حرام ومدا عساه قال رحمه الله في المحرم صائر نصفه الجرم وهي التي من ماء العباد اعلا واشتد وفقد ما ريد وحرم قليلها وكثيرها في وقال نصفهم كل مسكر جرم لقوله عليه الصلاة والسلام كل مسكر جرم وادع مسلم ولقوله عليه الصلاة والسلام الجرم من هاتين النخلة والعدة وادع مسلم وأبو داود ولا ما سميت جرم في امرة العقل وكل مسكر يحرم العقل ولما جاع اهل اللغة على حقيقة في التي من ماء العنب وتسمية غيرها ما نخر محاروا عليه بعمل الحديث المتقدم كذا في الشارح وفيه ما لا ينفك في القاموس انظر ما يسكر من عصير السبأ وعام قال والعموم اوضح وايضا الحديث محمول على بيان الحكم لا به عليه الصلاة والسلام بعث لبيان الاحكام لا لبيان الحقيقة القولية والتعريف المذكور لا محرم هو قول الامام وعده ما اذا اشتد صا حرا ولا يشترط فيه القذف والى ذلك ان الله تحصل به وهو المؤثر في ايقاع المدايرة والمدايع الصلاة ولما ان العليان بداية الشدة وكما ينفذ لى بد والكلام فيه في مواضع اشد حرماني بيان ماهيته والثاني وقت ثبوت هذا الاسم وقد تنبأنا واثباته ان عيه حرام عبر معلول السكر بخلاف غير من الاثرية فانه معلول السكر ومن الناس من يقول غير المسكر ما ليس بحرام كغيره من الاثرية فانه معلول السكر لان القصد لا يحصل الا به وهذا كغيره لانه مخالف للكتاب والسنة والاجماع والاربع اموا بحسب العبي بحسب عذبة كالقول والعاطا والخامس ان مستحلبها بكفر لا سكره الدليل القاطع والسادس سقوط تقوى بمها في حق المسلم حتى لا يصمن متلهما والسابع لا يجوز فيه القول صلى الله عليه وسلم ان الذي حرم شر بهما حرم بيعها رواء مسلم والثامن انه يشتر بها وان لم يسكر والتاسع ان الطبخ لا يؤثر فيها لانه لا يمنع من ثبوت الحرمة لوجه ما استنبطتها والدائر حوار تحليلها على ما يحكي من قريب ان شاء الله تعالى وفي الكافي ولا يلح ان يستفيده ذميا او ضيما واداته وفي الحاشية ويكره الاكتحال بالجر وان يحوطه في السقوط وفي الاصل لو عن الدقيق ما يكره كذا كذا والحظ ان اذ وقت في الجرم يكره كذا كذا قبل العسل ولو اتعت تحت الخسفة في النحر قال محمد لا تهاجر قبل العسل وقال ابو حنيفة تسهل ثلاث ممرات ويحرق في كل مرة فتهالجر وعلى هذا الخلاف اذا طبخ اللحم في النحر وفي هذا الخلاف وفي احلاصة لوط بخ الجرم ما شاء والماء اقل او سواء بعد شربه وان كان الماء أكثر لا يحد الا اذا سكر وفي الكافي واختلفوا في سقوط مائته او الصحيح انها مال اه قال رحمه الله في والاطلاء وهو العصير ان طبخ حتى ذهب اقل من ثلثه في وهذا النوع الثاني قل في المحيط ان الاطلاء اسم للثلاث وهو ما يطبخ من ماء العنب حتى ذهب ثلثاه وفي ثلثه وصار مسكرا وهو الصواب وانما سمي طلاء لقول عمر ما شتمه خدا طلاء العبر وهو ان هذا الذي يطلى به اليه ايرادا كان اثير وبغاسته قبل معاملة وقيل بحمفة وهو ظاهر الرواية وان طبخ حتى ذهب أكثر من نصفه فحكمه حكم الباذق والمصفي ظاهر الرواية وفي الظاهرية ويجوز بيع الباذق والمصفي المسكر ويترج الزبيب ويصمن متلهم في قول الامام حلا فلها والقوى على قولها اه وفي التنايع الطلاء ما يطبخ من عصير العنب في لواء وشمس حتى ذهب ثلثاه وفي ثلثه وهو عصير يحض فان كان فيه شيء من الماء حتى ذهب ثلثاه ففي المجموع ٧٧ من الماء

والعصير اه وفي الهداية ويسمى اللؤلؤ اللؤلؤ اياما سواء كان الباه قليلاً وكثيراً او المصم ما ذهب نصه وبقى نصه وكل ذلك حرام اه وعنده اذ اعلا واستدل به واذا اشتد ولم يندف بال يد فهو على الخلاف بين الامام وصاحبه كما تقدم قال رحمه الله في السكر وهو الذي من ماله الربح وهذا هو النوع الثالث من الاثر في الحرمة مشتق من مكرت الرخ اذا سكنت واما غير مكرت اذا قدس بال يد وماله حلال وقال شريك بن عبد الله هو حلال واذا قدس بال يد لموله تعالى تتحدون منه سكرًا ووزقنا سكرًا امتن علينا واما شرب الاثر في الحرمة لا يكون المحرم ولما امر بوجوب الاية بخلافه على الانتفاء حين كانت الاثر في مباحة وقيل أو بعدها فهو يبيح ومعهما انه أعلم تتحدون منه سكرًا او يدعوه برزق حرام والثاني الصحيح وهو ان ممن السر للذهب اذ اعلا واشتد وقدس بال يد فانه لم يندف من الفصح وهو السكر يقال اصبح سكرًا العير أي أسكر من الخمر فلما كان السر يسكر لا يستخرج الماء منه سوى الماء المسحرج بعد الفصح كداني المحيط قال رحمه الله في تقييع الرزب وهو الذي من ماء الرزب يبيح وهو الرزب من الاثر به الحرمة اذا اشتد لما قدس ما حرمة هذه الاشياء دون حرمة الخمر حتى لا يكفر مستحلها ولا يجب الحد بشرائها وعاصيتها حقيقة ونصن متلفها عند الامام على ما يناسب العصب وعن أبي يوسف يحرق بيه اذا كان الباه الطلح أكثر من العصب ولعل أن يقول من هذه لاسرقة فيبيع الخمر وهو السكر وقد استدلوا على حرمة مباحة الصلابة وقد تقرر أن الاجماع دليل قطعي وكفر مستحلها فكيف قلم لا يكفر مستحلها عاب به عديكون نقل الاجماع بطريق الآحاد ولا يفيد القطع والقول في حرمة السكر من هذا الفصل في المحيط ويقع الرزب نوعان وهو ان يقع الرزب في الماء حتى يخرجه حلالاً وقال الماء ثم استدل وعلا وقدس بال يد والثاني وهو الذي من ماء العنب اذ اطبخ اذنى طمحة وعلا واشتد وفي الحاشية يبيع الرزب ما دام حلالاً وشرب به وان علا واشتد وقدس بال يد يحرم قليلاً وكثيره وهو قول محمد وبه أحداهما في البراءة في السراحيبة واذا أراد الرزب في شرب السبابة أو شرب السكر فاول فح منه حرام والمثني اليه حرام قال رحمه الله في السكر الكحل حرام اذ اعلا واشتد وحرمة الادوية حرمة الخمر فلا يكفر مستحلها بخلاف الخمر وقد بينا أحكامها فيما تقدم قال رحمه الله في الحلال منها أربعة نبيذ الخمر والزبيب اذ اطبخ اذنى طمحة وان اشتد اذا شرب بالسكر بلا طوطب يبيح هديان وهذا الذي مر واه مسلّم في رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الخمر والزبيب ان يخط بينهما في الانتفاء الحديث الى ان قال من شربه معكم فليشرب به زيباً أو تمرًا فردا أو سرفردا وهذا يجوز على المصوح من لاق غير المصوح منه حرام الاجماع قال رحمه الله في التلطيظان وهو ان يجمع بين الخمر والزبيب في الماء ويشرب ذلك وهو حرام في حلال لما روي عن عائشة رضي الله عنها انها قالت كئنا سمعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم القصص من الخمر والعصص من الرزب ثم نصب عليه الماء فمده عدوة فيشرب به عشية وعشية ويشرب به عدوة قال رحمه الله في سبب العسل والتمر والشعير يبيح هو حلال لقوله صلى الله عليه وسلم الخمر من هاتين الشئتين بين يبي العنب والنحل ولا يشترط فيه الطلح لان قايده لا يقيص الى كثيره كيما كان قال رحمه الله في الثالث وهذا هو الرابع وهو ما طمخ من ماء العنب حتى ذهب ثلثاه وبقى ثلثه والقول بالخلف في هذه الاربعة قول الامام والثاني وقال محمد كل ما يسكر كثيره قايده حرام لقوله صلى الله عليه وسلم كل مسكر خمر وكل حرام حرام واه مسلّم في قوله لا يجد شربه واداسكر منه وطول لا يفتح طلاق عمره الشام واه العقل بالغ وابن الزمك وعلى قول محمد لسكره العسل فيجوز السارب اذا سكر من هذه الاربعة المذكورة والمحدث من الزمك لا يخل شربه وفي الهداية الاصح انه يجزى على قوله اذا سكر من هذه الاربعة المذكورة اعتباراً بالحرمة في المحتج على قول محمد اذا شرب من هذه الاثربة ولم يسكر يعرثره راشد بها اه الثالث اذ اصب عليه الماء وطمخ حكمه حكم الثلث لان صلاها فيه لا يريده الاصفها بخلاف ما اذ اصب الماء على العصير ثم طمخ حتى يذهب ثلثه الكحل لان الماء يذهب أولاً لا ياتيه أو يذهب سهما ولا يدري أيهما اذهب أكثره يحتفل الباه من العصير أقل من ثلثه ولو طمخ العنب قبل العصير كتنى بأدنى طمحة ورواية عن الامام وفي رواية لا يخل ما لم يذهب ثلثاه طمخ لان العصير موجود فيه من غير عصير فصار كما لو طمخ فيه بعد العصير ولو جمع بين العنب والخمر أو بين العنب والزبيب قطع حتى يذهب ثلثاه لان الخمر والزبيب وان كان يكتفي فيه بأدنى طمحة فمعصير العنب لا بد أن يذهب ثلثاه فيعصر حباب العنب احتياطاً للحرمة وكذا اذا جمع بين عصير العنب وتقييع الخمر فاولاً ولو طمخ تقييع الخمر أو تقييع الرزب أدنى طمحة ثم يقع فيه تمرًا أو زينا

ان كان مانع فيمنشأ ما يبرأ لا يتعدا ليد من مثله فلا يصح به وان كان يتعدا ليد من مثله لا يحل كما اصاب في الملووح  
فدح من منيع والمعنى تغليب جهة الحرمة ولاحد في شر به لان التحريم بالاحتياط والاحتياط في الحسد في درته ولو طبع الحجر  
او غيره بعد الاستعداد حتى ذهب ثلثاه لم يحل لان الحرمة قد بقوت ولا رتوح بالطبع وفي الطاهر به الصنع الشراب المستحسن  
المر فاذا افسخ الخمر وقذف ثم سقى في الماء حتى يخرج حلاويه ثم ترك حتى تشد فاذا اشتد حرق وفي المذهب عن الثاني والثالث  
البسر المذهب ادا طبع ادى طبعه فاذا حل يحل شر به فلا خلاف فاذا استسفه كمثلث وفي الجامع السكران الذي يذهبو الذي  
لا يمتثل مطلقا فيل كان او كثيرا ولا يعرف الرجل من المرأة ولا الارض من السماء عند الامام وفي شر به الاصل ادا ذهب عقله  
وكان في كاشه عن حذافره به العالب وان كان النصف مستقيما والنصف عور مستقيما لا يقام عليه الخد وفي القدوري ادا غلب عليه الماء حتى  
زال طعمه واورى بها فله حدى شر به او فيه ايضا عن الثاني ادا حل في الحجر حرافا كل الحجر ادا كان الطعم وحده وان كان لا يرى  
أثرها في الحجر لا اذا شرب الحجر لصورة تحافة العطش وشره مقدار ما يور به فسكر فلاحدا وان ادعى الاكرام لم يصدق لان الاكرام  
لا يشحق الا بالبدية اه بصرفات السكران كانها بافدة الالردة والافرار بالحدود والخاصة اه قال رحمه الله يجوز حل الانتاقي  
الباه والختم والمرفق والمقبر في لقوله عليه الصلاة والسلام كنت مهيتكم عن الاشر في طر وف الا فاشربوا في كل وعاء غير  
انكم لا تشربوا ما سكر او ما عسل واحد غيرهما وان اطرف لا يحل سوا ما ولا يحرم حلالا ولا داهما هو القرع والبة به اصل السحله  
يتقرر او ينسج سجدوا المرفق وهو القبر والختم الحرام الحرام الحرام ان اشد في هذه الاوعية قبل استعمالها  
في الخمر فلا اشكال في حله وطهارة وان استعمل فيها الخمر ثم انبذ فيها بنظر ان كان الوعاء عتيقا يابهر بعد ثلاث مرات وان كان  
جديدا لا يابهر عند تحمضه وعل في يوسف يسل ثلاثا ويصفي في كل مرة بعد مرة أخرى حتى ادا خورح الماء صافيا غير متغير لوما  
أو طمأ أو يرحم بظاهره اه قال رحمه الله يجوز حل الخمر سواء حلت أو تحلت في بيبي حل الخمر والفرق في ذلك بين أي يتحلل  
بفسه أو يتحلل بالنقاء حتى فيه كالمخمس أو أصل أو القل من الفل الى الشمس أو ما يقاد النار بالقرب منها حلالا للشافعي ادا تحلت بالنقاء  
شي في كالمخمس ولما قوله عليه الصلاة والسلام ثم ادم الحل مطلقا فيقال جميع حوروا ولا نالتحلل ازاله الوصف الفسد وثالث  
صفة الصلاح كالبائع فالتحلل أولى لما فيه من احوال ما يصير حلالا ثم هل ذلك غير حكمه من الحرمة الى الحل ومن السجاسة الى  
الطهارة ألا ترى ان طرفها كان طاهر انصحب بها فاذا طهر بالتحليل طهر جميع أحواله وأحواله هو الصحيح وقيل لا يظهر لانه  
نتمسح بمساهية الخمر ولم يوجد ما يوجب طهارته فيبقى على ما كان ولو عسل داخل فتحلل من ساعته طهر للاستحالة وكذا ادا صب  
معه الخمر ثم في حل حلال طهر في الحلال وفي المحيط ولو كان الحل فيه جوصة عالية وطعم المرأة فانه لا يحل ما لم تر من كل وجهه وعدهما  
يحل واحدا من العالب من الوصل في المرققة خمر طبع لم يحل لانه تمسح قبل الطبع ولا يحل بالطبع ولا يحد شار به لانه شرب المرقق  
النحس ولو عن التدقيق بانظر صار نجسا قال رحمه الله يجوز شرب دودي الخمر والاعتشاق به في لانه فيه أحوال الخمر وكان  
حراما بجوار الاسراع بمثله حرام وطهرا لا يجوز ان يدوى به جرحا ولا ان يسقى دميلا ولا صيا والو بال على من سقاه وكذا لا يسقيه  
الدواب وقيل لا يحل الخمر الى من يسهدها ويصيرها خلا ويحمل ما يسهدها الى الخمر كالا يتحمل الميتة الى السكاب وكذا لا يردى في  
الحل فلا يصح به لانه يصير حلالا كنه يباح حل الخمر اليه لا عكسه قال رحمه الله يجوز لا يحد شار به لانه ادا سكر في معنى لا يحد شار  
دودي الخمر الا اذا سكر وقال الشافعي يحد شار به سكر اول سكر لان الخمر يسقى في الخمر بشرق قطرة وفي الدردي فقلرت قلما  
وجوب الحدال شر فربما رغب النفس فيه وتغلب اليه والنفس لا ترعى في شرب الدردي ولا تخيل اليه فكان ما فاشه غير الخمر من  
الأشربة فلا يحد شار به سكر ودودي الخمر هو التعل ويكره الاحتقان بالخمر واقتطاره في الاحليل لانه انتفاع بالمعس المحرم ويقدم  
الكلام فيما اذا سكر به طبيب صادق وفي المحيط ولو سقى شاة خمر الا يكره حلها ولو سقى لان الخمر وان كانت مائة في معدناتها لم تختلط  
بلحده وان استعملت الخمر لجأ في حوز كالمستعملات حلا الا اذا سقاها كثيرا بحيث يؤثر في رطخ الخمر فانه يكره حلها  
في فصل في طبع العصر الاصل فيه ان ما ذهب عليه ان النار وقده بال بدلا يعتبه حتى يذهب ثلثاه فيعمل الثلث الباقي بعده  
ولو صب فيه الماء قبل الطبع ثم طبع عاء يطران كان الماء أسرع هذا للطهارة وقرنه بذهب ثلثيه بعد الماء الذي صب فيه  
كاما بعد ذهاب النار بد فيعمل الثلث الباقي من العصر وان كانا يذهبان معا فيطبخ حتى يذهب ثلثا الجميع بعد ذهاب النار بد فيعمل

الثالث الذي يذهب للتخيير بماء الثلث ماء وعصير اولوطيح العصير يذهب اول من الثلث ثم اهرق الثلثين وبقي الثلث ماء وعصيرا  
 ٧ ولوطيح العصير يذهب اول من الثلث ثم اهرق بمعه لايحل الباقى حتى يذهب ثلثا ماء الطلح وطر يبق معرفته ان يؤخذ ثلث  
 الجميع وعصير به في الباقى ثم تقسم الحارح على مائتي معددها ما نقص منه الطلح قبل ان يصب بمعه حتى يذهب ثلثا ماء الواحد بالنسبة  
 وذلك القدر وهو الحارح ويطبخ الباقي الى ان يبقى قدره فيعمل ثلثا ماء عشرة رطلان من العصير يطبخ حتى يذهب اربعة رطلات ثم اهرق  
 رطلين يؤخذ ثلث العصير كله وهو اربعة يصب ويماضي في هذا الانصاب وهو ستة قصير او ثمانية عشر من فيقسمه على مائتي معددها  
 يذهب ماء هـ منه الطلح قبل ان يهرق منه وذلك ثمانية فيصيب كل واحد منهم ثلاثة فيكون ذلك القدر وهو الحارح ويطبخ الباقي الى  
 ان يبقى قدره فيعمل وان شئت قسمت ماء هـ الطلح على المصير وعلى مائتي معددها ما نقص منه الطلح قبل ان يصب بمعه حتى يذهب ثلثا ماء الواحد بالنسبة  
 لم يكن وكان جميع العصير والباقي بماء صانه من الداه الطلح فقد ذهب منه ذلك القدر ويطبخ حتى يذهب الى تمام الثلثين وان  
 شئت قلت ان الباقي بعد الطلح قبل الانصاب بمعه حلال وهو قدر ثلث المجموع فاذا اهرق بقية هـ اهرق بقية هـ على حله بحاله ويطبخ  
 الباقي حتى يبقى قدره ما فيه من الحلال وفي المحيط على ابي يوسف طبع ثم اثنى فيه تترادعى قال ما اثنى فيه لو بدده على حدة كان منه  
 بيد ولا حريقه لان هذا مطبوخ ويعبر وان كان سيرا لا يشتمله لا يعتد به لانه لا يجدي فيه الشارب لا يراهه ولو صب قدح من  
 صانه مطبوخا فمعه وعن الامام اذا وضع الشمس حتى يذهب ثلثا وبقية ثلثه فلا ناس به فهو بمنزلة طبعه بالمر وكذا اذا ملأ  
 اخاينة الحارح ولحاط فيها العصير ومضى على ذلك مدة ولم يشتر ولم يسكر فلا ناس به في قولنا بحاله ويطبخ عصيرا حتى يذهب ثلثه  
 وبركه حتى يذهب ثلثا ماء الطلح حتى يذهب بمعه مائتي فاذا أعاد الطلح قبل ان يعلى وعصير من حاله العصير فلا ناس به لان الطلح وحده  
 فلن ثوب الحرمة العاليان والشددة وان عاد بعد ان على وعبر فلا حريقه لان طبعه وحده بعد ثوب الحرمة فلا يجمع به اه

### كتاب الصيد

قال في النهاية مناسفة كتاب الصيد بكتاب الاشربة من حيث ان كل واحد من الاشربة والصيد يورث السرور لانه قد علم الاشربة  
 طرقتها اعتبارا بالاحترار بها اه قال في المحيط يحتاج الى معرفة احوال الصيد ونسبته لعله وشرا عواركه وشرط الاحتار وادبها  
 وحكم كشروعيته ما دلائل الاحتار من الكتاب قوله تعالى احل لكم صيد البحر واد احوالهم فاصطادوا واما تصيد لعله والصيد هو  
 الاصطياد و يطلق على ما يصاد بحمار الاطلاق الاسم المصدر على المفعول وهو الوحش المتعصا حاصل الخلقة عن الآدمي ما كولا كان  
 او عصيرا كولا والذى يظهره بعد العقاء الاسرار لشروطه لاحتمالها من صيد من الحيوان المتوحش المتعصا عن الآدمي ما حصل  
 حلقته واما حكمه فهو على الاحد بشرطه واما شرطه المتعلق بالصيد فيكون الصيد غير آمن بالا حرام والحريم وغير ملكه واما حكمه  
 فيصير للمأخوذ ملكا لا يحد قال رحمه الله في هذا الاصطياد في قوله تعالى احل لكم صيد البحر والصيد هو الاصطياد في اللغة اه ولا يخفى ان  
 هذا لا يماس ان يذكر في المتن فلا ينبغي ان يذكره قال رحمه الله في هذا الاصطياد في قوله تعالى احل لكم صيد البحر والصيد هو الاصطياد في اللغة اه ولا يخفى ان  
 يعنى عمل الاصطياد بهذه الاشياء بعصرها من الجوارح كالشاهين والباشق والعقاب والصقور في الجامع الصغر وكل شيء غلبته من  
 دى باب من السباع ودى غلبته من الطير فلا ناس بصيده ولا حريمه فيا سوي ذلك الا ان تذكر ذلك كانه قد كبه قال في النهاية واما  
 اورد هذه الزاوية لان رواية المدورى يدل على الاثبات والى جميعها اه واعتصم بهم قدر حوائى النهاية وعدها من شخصين  
 الشئ بالنسبة الى الزاوية يدل على بي الحكم مما عدا ما لا يهاق وهو رواية القدرى يدل على اثبات الصيد عدا كراوى جواره على ما رواه  
 فلم يتم كراهه والاصل فيه قوله تعالى احل لكم الطيماة وما علمتم من الخوارح والطيماة الكسب وقيل هي  
 ان تكون حارحة ماها وما علمت حقيقة معنى مكليين معلين الاصطياد ولا يستمع في الحيوان الصائدا ما يورث ان يكون له الخلع  
 وهو كونه حارحا قاطعا لطبيع غير عاقل كالسكين وما يجمع ان يكون له الخلع وهو كونه حارحا قاطعا لطبيع كالأدب والشرع جعل  
 التعليم فيه تركه الا كل فيجوز على موجب اختيار صاحبه فيعمل له له لانه يصير له حصصا لصاحبه كالسكين واما السكك  
 يتبع على كل سمع حتى الاسد واستثنى الثاني من الخوارح اصطياد السبع والى لانها لا يعملان لغيرهما الاسد لا يلوهمه  
 واللب لحاسته ككذلك في الهداية ود كراى النهاية للثب يدل للثب ولا في التعليم يعرف تركه الا كل وحما لا يكلان الصيد  
 في الحال فلا يمكن الاستدلال بتركه الا كل على التعليم حتى لو هو في التعليم مهم او عرف ذلك جازد كراى النهاية والحق نصبتهم

الخدمة بهما لحسابها والخبر بمستثنى من ذلك لانه يحسن العين وفي المحطه والوا لا يجوز الاصطدام لاسد والذئب لان الاسد لا يعمل  
لغيره وانما يعمل لفسده والذئب مثله ايضا قال في الخلاصة وانما يعمل الصيد بحسبة عشر شرط خاصة في الصائد وهو ان يكون من أهل  
الذكاة وأن يوجد له الارسال ولا يشاركه في الارسال من لا يحمل صيده وأن لا يترك التسمية عمدا ولا يشتغل بين الارسال والاحد  
لعمل وحسبة في السمك من أن يكون معه لسان يده على سن الارسال وأن لا يشاركه في الاحصاء لا يحمل صيده وأن يقبله حرجا  
وأن لا يأكل منه وحسبة في الصيد من أن لا يكون متقربا ما يراه أو يحمله وأن لا يكون من الحشرات وأن لا يكون من نبات الماء  
سوى السمك وأن يجمع نفسه محاسنه أو يحمله وأن يموت هذا قبل أن يصل إلى ذبحه أو ذبحه كصاحب الهياة والعناية وعناية البيان  
بقلا عن الخلاصة واعتبر بان قوله وأن يموت قبل أن يصل إلى ذبحه مستدرك بقوله وأن يقبله حرجا وأوجب بان لا يستدرك  
لان الشرط الذي أراده بقوله وأن يقبله حرجا ليس محذورا بل قبله حرجا والمقصود منه الاحتراز عن قتله حقا والشرط الذي أراده  
بقوله وأن يموت هذا قبل أن يصل إلى ذبحه لم يشر إلى قبله حرجا فلو أن هذا الشرط لا يحمل صيده لا يحمل صيده  
بيان الشرط الآخر أيضا في الاستقلال قال صاحب العناية فيما قبله صاحب الخلاصة سماح لان هذا شرط الاصطفاة لا كل مالك لا  
غيره على أنه لو اتقى بعده لم يحرم كالأشياء على عمل غيره لكن أدركه حيا فذبحه وكذا لو لم يمت بهذا لكن ذبحه فانه صيده وحلال  
اهم وأوجب أن هذه الشروط في الصيد المخصص وهو الذي لم يذكره حيا أما الذي أدركه قد كماله كاهل الاختيار فيه فليس صيدها  
بل يلحق به اه والمراد بقول صاحب العناية بشرط الاصطفاة أي حال الاصطفاة في التعبير عما يدل على طهر والمراد بالمال مثله قال  
رحمته الله عز وجل لا بد من التعليم لله لعله تعالى وما علمته من الخوارج مكلين تعلمون ولقوله عليه الصلاة والسلام لا في ثلثة ما صدت  
تلك المصيدة قد كرت اسم الله عليه فكل وما صدت تلك المصيدة غير العلم فلا ذكركه كانه فكل وراه البحري ومسلم وأجدوله البدن  
يكون المرسل أهلا لانه كانه ان يكون مسلما أو كتابيا وعقل التسمية ويصط على محمود كراي الدافع قال رحمه الله عز وجل وأترك  
الاكل ثلاثا في السمك وبالروح اذ ادعوه في الباري أي التعام في السمك يكون ترك الاكل ثلاث مرات وفي الساري في  
الروح اذ ادعى روى ذلك عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهم ما دلل بان السمك يتحمل الصبر فيمكن صر به حتى يترك الاكل  
وبن الباري لا يتحمل الصبر ولا يمكن تحقيق هذا الشرط فيه فاكنتي بعينه عما يدل على التعام ولا في التسمية ترك ما هو  
مأكوفه عادة ولا في الباري التوحش والاستعداد عادة السمك الانتهاب والاستلاب لا تلافة بالناس فادرك كل واحد منهما ما هو  
دل على تعليمه وانتهاء علمه وهذا الفرق لا يتأتى الا في السمك خاصة لانه هو الاول في دون غيره من دواب الياص فانه ليست بألوة  
والفرق الاول يتأتى في السمك لان بدن كل ذي ناب يتحمل الصبر فأمكن تعليمه بالصبر إلى أن يترك الاكل قال صاحب الهياة  
وهذا الفرق لا يتأتى في البهيمة والوحش كالبهار ثم الحكم فيه في السمك سواء علمه هو الاول كذا في المتوسط وأوجب  
بان السمك في اللغة يقع على كل سمع وليس المراد عمدا كراهة أو لم يعلمه وبل السمك ما لم يلقى القوي فلهذا استوفى ما يقع  
في التعام وانما شرط ترك الاكل ثلاث مرات وهو قوهما ورواية عن أبي حنيفة تروى انه تعالى عنه لان علمه يعرف بتكرار  
استحباب والامتحان هو مدة صرته تلك كفي قصة السيد موسى وكفي شرط الحيار وكذا قال صلى الله عليه وسلم اذا استأذن  
أحدكم فلا تلام يؤذله فليرجع وعن الامام أنه لم يثبت التعليم بالماء بل على طمعه فقد تعلم ولا يقدر شئ من المتأخر يعرف بالنص  
لانا الاجتهاد ولا نص حاشية وقص المرأى المبني كما هو عادة ثم ادرك الاكل ثلاثا لا يحمل الاول ولا الثاني على قول من قال بالثلاث  
وكذا الثالث عند ههنا لانه لا يصير موصلا لا بعد تمام الثلاث وقوله غير معلم قال رحمه الله عز وجل ولا بد من التسمية عند الارسال ومن  
الخرج في أي موضع كان من أعصاه أي أما التسمية لقوله تعالى ولاننا كما علمنا به كرام الله عليه وتو له صلى الله عليه وسلم فاذا  
ذكرت الله تعالى عليه وسرح فكل وأطاق في قوله ولا بد من التسمية فشم ما اذا كان المرعى اليه يحتاج الى التسمية أولا  
كالسمك وقد شرط في الاول دون الثاني حتى لو روى الى السمك وترك التسمية عمدا فأصاب يحل كله فلو لم يصبه البهر لكان  
أولى وسيأتي عن قاضي خان ولا بد أن يكون المسمى بعقل التسمية فلا يؤكل صيده ويحرم اذا كانا لا بد من التسمية أما اذا  
كانا يعقلهما كل ويؤكل صيده الاخرين والكتاني لان اللغة تنكح عن التلطف عند البحر ولومى الصراي باسم المسيح لم يؤكل  
والصائغ ان قرأ كتابا وبى يؤكل صيدهم والا فلا وطاعة عبارة للتوابع الا كنعاء بالخرج سالما أولا لكن قال في المحيط ان سرحه

وليدمه احتله وافية قبل لا يحل ويحل وقيل ان كانت الحرا حرة صيرة لا يحل ادا لم يرم وان كانت كسرة يحل وأما الحرح فانه كوز  
 حذا ظاهر الزاوية وعن أبي حنيفة وأبي يوسف أنه لا يشترط رواد الحرس هم ما وجدوا قول النبي لعونه تعالى فكاوا بما أسكن عليهم  
 من ثلثهم غير قيد بالحرح من شرطه فقدر ادا على المحر وهو مسح على ما عرفت في موضعه وكذا ما روي بامام حديث عدي وثعلبة بن  
 علي ذلك لا يملك ويحرم على المظلة والارم بسجها لا يرى وهو لا يجوز وجه الظاهر قوله تعالى وما علمتم من الجوارح وهو يشتر  
 الى ما قبله والارم المنصود ارجاع الدم المسموح وهو مخرج بالحرح عادة ولا يختلف به الا ادا رافقهم الحرح فمقتله كان الذكاة الاستبراء  
 والرمي بالسهم ولا نه ادا لم يخرج من صر موقودة وهي محرمة بالنسبة وما على مطلق وكذا ما روي في حمله على القيد لا يحتاج الى الواقعة وانما  
 يعمل للملأ على المفيد وبما ادا احتلت الحوادث وكان الصيد والاطلاق من جهة السب وبما ادا اكل من جهة الحكم والحادثة واحدة  
 فيحمل عليه ولو سمي حالة الارسال وقتل الكل حلت ولو قبل الكل واحد واحد وحل خلاف ما ادا ادخ سائين تسمية به لا يحل  
 والعرق ان الحل في باب الصيد يحمل ما دارسال فتشترط التسمية وقت الارسال والارسال وحده وقت تسمية واحدة كما روي سفيان  
 صيد بعد ما صاب صيدا آخر خلاف ما روي في شاة أخرى لان الثانية صارت مدبوحة فعل غير الاول والادمن تسمية أخرى ولو  
 أصبح سائين ودعها تسمية واحدة خلافا لوجهه فان كل منه الباري اكل وان كل منه الكلب والى هذا ولا خلاف في ذلك  
 والشايع في القديم قول وان اكل منه الكلب كالباري للروى عن عبد الله بن عمر أن أبا لهيفة قال يا رسول الله اني اكلت من كلب  
 فأفتني صيد هاهنا قال ان كانت لك كلاب مكنة فكل ما أسكت عليك الحديث الى أن قال النبي صلى الله عليه وسلم وان اكل منه قتل  
 عليه الصلاة والسلام وان اكل منه فاعل الكلب اعصابه ما كل لا يعود حاهل اعصاب الكلب والى ما روي بامام حديث  
 عمر بن عدي وقوله تعالى وما اكل السبع الا ما ذكيم وقوله عليه الصلاة والسلام ادا أرسلت كلابك لليلة وذكيت اسم الله تعالى  
 فكل ما أسكن عليك الا أن يأكل الكلب ولا يأكل فاني أخاف ان يكون انما أسكت على نفسه رواه البخاري ومسلم وروى ابن  
 عباس أنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ادا أرسلت كلبك للمعير ما كل من الصيد فلا يأكل فانه ما أسكه على نفسه وادا  
 أرسلته فقتل لم يأكل فكل فاعا أسكه على صاحبه رواه احمد ومرويهما عن علي بن ابي حمزة عن الصحيح المشهور وروى صحيح  
 فانحرم أو لم يعل ما عرفت في موضعه والعرق بين الباري والكلب قد يصاد ولو صاد الكلب صيدا ولم يأكل منه شيئا لم يأكل من صيد  
 بعد ذلك لا يؤكل من الباري كل منه لأن كنه علامته حله ولا يباع فيه بعد حتى يغير عمله على الاحتلاف الذي يصاد في الانتداء  
 وأما الصيد الذي أحد هاهنا قبل فأن كل منه لا يظهر الحرمة فيسهل عدم المحلية وبالنسبة محرم ان كان في العارة بعد ثلث الحرمة  
 بالانفاق وما هو محرم في البيت محرم عند أبي حنيفة رحمه الله وعندهما لا يحرم لان الاكل لا يدل على حله لان الحرمة قد بسى وقد  
 يشتد عليه الجوع فيأكل مع علمه وان ما أسره فداء في الحكم فيه بالاحتياط فلا يتقص باحتياطه مثله لان المقدود قد حصل  
 بالاول بخلاف غير المحرر لان المقصود لم يحصل فيه من كل وجه لبقاء الصيد به فيه من وجه لعدم الاحتياط في حرم احتياطه ولا في حنيفة  
 وصلى الله تعالى عنه أن كنهه به حله من الانتداء لان الحرمة لا ينسب أصلا لها الا كل نمي أن تركه الا كل كان بسبب التمسك  
 للتمتع وقد تدل الاحكام قبل حصول المقصود لان المقصود يحصل بالاكل فصار كشيء من احتياط العاصي قبل التمسك ولا يثبت  
 الاظهار في حله لم هو وما هو الموهوم في باب الصيد يلحق بالمتحقق احتياطاً ما مكن والامكان في حق انشاء جميعه دون العاصي ولو لم  
 بعض المشايخ انما يحرم ثلث الصيد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ادا اكل العهد قدر ما ادا اكل الطول العهد بان في عليه شراً أو أكر  
 وصاحبه قد قتر تلك الصيد لا يحرم تلك الصيد في قولهم جميعه لان في المد الطويلة يتحقق النسيان فلا يعلم ان يملك يمكن معصا في  
 الماضي من الزمان في المد القصيرة لا يتحقق النسيان فيظهر أنه لم يمكن معصا حين اصطيد ثلث الصيد فتنحرم تلك الصيد ولو لم  
 شمس الاثمة المرحبى الصحيح أن الخلاف في الفضل ولو أن صقرا من صاحبه فمكت حينئذ يرجع الى صاحبه وأرسله وضاد لا  
 يؤكل صيده لا يترك ما صار به معصا في حكمه كالكلب ادا اكل من الصيد في حكمه كالحكم الكلب في ادا كرا ولو شرب الكلب  
 من دم الصيد لم يأكل من لحمه شيئاً كل لا يملك عليه وهذا من غايته فله حيث شرب ما لا يصح لصاحبه وأسك عليه ما يطلع  
 له ولو اخذ الصائد الصيد من الكلب وقطع له سهقة وقطع له الصاهل اليه فأكلاه يؤكل ما بقي لا نه أسك على صاحبته وسله اليه كما بعد  
 ذلك عما اتى اليه صاحبه لا يصير له ما يأكل من الصيد وهو عادة الصيادين فذا كذا أتى اليه طعاما آخر وكذا ادا قتل

السكك منه وأكله لم يأكل من الصيداد لم يس صيد في هذه الحياه والشرط ترك الاكل من الصيد وقد وجد هصار كجاء  
 ادر من شانه سرف ماذا فعل ذلك قبل ان يحرمه الملك لقاء حبه الصيدية وسيأتي الفرق فيه ولو شح الصيد فبلغ منه نفعة  
 واسكانهم اذ ترك الصيد فقتله ولم يأكل منه لم يؤكل لانه صيد كاهل حيثما اكل من الصيد ولو اتى ما يشبهه رابع الصيد فقتله  
 ولم يأكل منه حتى اخذ صاحبه ثم ذهب الى تلك الصحفة فاسمها يؤكل الصيد لانه لا يؤكل من صحن الصيد في هذه الحياه لا يصير  
 دواكل كل ما كان منه وهو لا يخلل صاحبه اولى بخلاف اوجه الاول لانه كل في حاله لا حظا في صيد هذا انه جاهل بمسك على  
 منه ولان شح الصيد فقتله لم يؤكل كاهل وقد يكون حاله الاصلي اذ لم يصعبه ما قطع عنه لئتمك من صيد الاكل الاخذ بدل  
 على الوعد الاول وبعد على الوعد الثاني وفي الهداية لو اخذ المرسل الصيد ووثب المكسب على الصيد فاحتجمن الصيدواكل كل يؤكل  
 الصيد لانه ما اكل من الصيد والشرط ترك الاكل من الصيد قال في النهاية وطول الفرق بين هذه المسئلة وبين ما اذا اكل منه  
 بعد ما اكله فله يحرم لان الصيد كما خرج من الصيدية اذن صاحبه صار ان يخرج عن الصيدية بنتله واوجب ما انه اذ لم تعرض  
 الاكل حتى اشد صاحبه دل على انه مسك على صاحبه وامواشيه لا يدل على حوله واماداً اكل بعد ذلك قبل ان يأخذه  
 صاحبه دل على انه مسك على نفسه ودل على حاله فلم ادرم واعتبر ان يسلل عار قائم له لا للصورتين فبادر واحد انتراف  
 في الحكم لا يجب ان يتقدم في المحيط وان قتله فاحده صاحبه ثم وثب عليه فاشح من مة فقتله او رى صاحبه بها اليه يؤكل الصيد  
 ولو اكل كل قبل ان يأخذه صاحبه يكره اكله انه ثم الارسال على اقسام الاول يجب ان يكون الارسال على صيد ولو ارسل على  
 ما ليس بصيد من اكل والنقروا عجم والاهل فاصاب صيد الايجل اكله لان الارسال على ما ليس بصيد لا يكون ذكاة عار لو سمع  
 نهاراً لم يصيد اكله فاصاب صيداً ثم بين ان المسجوع حسن اذى او ما ليس بصيد لم يؤكل وكذا الوسمع حسا ولم يعلم انه حسن  
 صيداً وغيره ولو لم يسمع حسن صيداً غيراً كولو اوما كولو اصاب صيداً آخر لم يؤكل كاهل ولو ارسل كاهل على صيد بسمه وهو غير  
 ما كولو فاصاب غيره لم يؤكل كاهل لان تعيين الصيد غير متيقن في الارسال ولو سمع حافظ ان حسن اذى فارسل كاهل ودا هو  
 صيد لم يؤكل كاهل لان تعيين الصيد غير متيقن وفي المشتق ولوروى طيباً او طيراً فاصاب غيره وذهب المرمى اليه ولم يعلم انه شوحش  
 او مستأنس اكل الصيد لان الاصل في الصيد التودش وتمسكوا بالاصل وقل محمد لوط حبراً انه صيد ثم يحول رأياً به اناس  
 يصيدون الصيد لان الاول عندنا صيداً ثم حكم الاصل حتى يعلم انه غير صيد ولوروى الى غير ما اذا وغير ما اذا كل حتى يعلم انه اذ لان  
 الاصل في غير الالة والاشتماس ولوروى الى طي مريبط ومن انه صيد فاصاب طيباً آخر لم يؤكل وكذا لو ارسل كاهل على صيد  
 موثق في يده فصاد غيره لم يؤكل ولو ارسل في يده اعلى فيسل واصاب طيباً لم يؤكل ولوروى مسكاً او حراده صاب صيداً حسن  
 اى يوسف في رواية لا يؤكل لان السمك والخرد لا تقع عليه الذكاة ورواية يؤكل لان المرمى اليه صيد والقسم اسان ان يكون  
 فور الارسل ما قيا كاسياى ومن شرا ان الارسال ان لا يوجد بعد الارسال بول ولا اكل فان وجد وطال قطع الارسال حتى لو قتله  
 لا يجل كاهل في الرضة ولو حبس المكسب على صدر الصيد لم يؤكل ثم اشر فاحده وقتله لم يؤكل لانه لا يتطلع فور الارسال وى  
 العينية ولو ارسل كاهل فاحده اشد هما وقتله لا يجل اكله والقسم اشان ان يلحقه المرسل اومى يقوم مقامه فلان قطع  
 السكك كاسياى فالرحمة عليه واولاً اذ كاهل كاهل لاقوله عليه الصلاة والسلام لعدى اذا ارسلت بك كاهل كاهل كاهل  
 لعائل عليه فان اسك عليك واذركته حياً فذبحه واهل الحارم ومسلم ولاه قدر على هذا الاصل قبل حصول المقصود بالذل  
 اذ الله صود هو الخلل والار والهم في هذا كالكسب وفي المحيط فاذا اذركه حياً لم يحل الا انزع قد روى الله كاهل او لم يقدر لغدا الآله  
 وضيق الوقت ان كان في آخر لرمق وعن ابي خبيفة وابي يوسف اذ لم يقدر على التحكيم كما ذكرنا بل وهو اختيارنا من المشايخ  
 لانه ان لم يحكم لم يهر على الاصل ود كوالا كرت حتى يختصره لو اذركه ولم يأخذه من كان في وقت مسكه بدعه لم يؤكل وان كان  
 لا يملك يده بعد اخذه اكل لان اليد لم تثبت على القبح والتحكيم من البيع لم يوجد وانما علم وسياتي بيانه قال رحمه الله عزوان لم  
 يذ كاهل مات او حنقه السكك ولم يجره او شاركه كاهل غيره لم يؤكل بخوسى او كاهل لم يذ كاهل كاهل عليه عند انحرى ما اذالم  
 يذ كاهل لم يؤكل اذ كاهل صار ذكاه كاهل لا اختياراً لوروى ان ينام المني فبتركه يصير ميتة وهذا اذا تمك من ذبحه اما اذا وقع  
 في يده ولم تمك من ذبحه وفيه من الحياة فدرما يكون في الذبح بان يقديطه ويتوكل ولم يوق الاضطر ما اضطراب الذبح

حلال لان هذا القدر من الحياة لا يمتد فكل متاحكا لا ترى انه وقع في الماء وهو سببه الحلة لا يحرم كما دأبوا قديمهم من ان  
 موه لا يضاف اليه واليت ليس بخلاله كقوله كذا العذر الشهيديان هذا بالاجماع وقيل هذا قولهما وعدد أي حيلة رجع الله  
 تعالى لاجل الاداد كما جاء على ان الحياة الحية معتدة عنده وعدهما غير معتدة حتى حلت المذبذبة والبطيخة والموقوفة  
 ونحوها تلك كما اذا كان مباحيا وان كانت حية عنده وعدهما لاجل الاداد كانت حياتها ياسة وذلك بان تبقى فوق ما بقي  
 المدبوح عندئذ وعند أي يوسف رجع الله تعالى ان تكون بحال يعيش مثلها فيكون موتها مصافا الى الدابة والنهم منه وان  
 كان فيه من الحياة فوق ما يكون في المدبوح وكذلك في رواية عن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وهو قول الشافعي  
 رحمه الله تعالى لانه لم يتقدم على الاصل فصار كالتيتم ادارأى الماء ولم يقصر على استعماله ولا يؤكل في ظاهر الرواية لانه قادر حكا  
 لثبوت بدنه عليه وهو قائم مقام الممكن من الدبح اذ لا يمكن اعتبار الدبح بعينه حقيقة لان الناس يختلفون فيه على حسب تمايزهم  
 في السكاسة والمداية في أمر الدبح ولا يمكن صفة قادر بالحكم على ثبوت اليد لانه هو الثابت للمعاش ولا يصلح الاكل الا بالذكاة  
 سواء كانت حياته حية أو ميتة طرح العلم أو غير من السباع وعليه الفتوى لقوله تعالى وما كل السبع الاماد كيتم استثناءه  
 مطلقا من غيره صريح فيناول كل حي مطلقا وكذا قوله عليه الصلاة والسلام لعدى فاذا أمسك عليك فادركته حيا فادحه مطا  
 فيناول كل حي مطلقا والحدث صحيح رواه البخاري ومسلم وأحمد وفصل الشافعي رحمه الله تعالى في تعصلا آخر غير ما ذكرنا فقال  
 ان لم يكن من الدبح لعقد الآلة لم يؤكل لان القمصر من جهته وان كان لصيق الوقت كل لعدم انتقصير والحقه عليه ما نولوا  
 وماروا يساؤا مادام حية السكك ولم يحرمه فلما يصاد قوله لا بد من التعلم والسمية والحرص وذكرنا اختلاف الرواية ولكن  
 كالحق حتى لا يمتد به لانه لا يصحى الى خروج الدم وأما داساكة كلب غير مسلم أو كلب محموس أو كلب يذ كرس الله تعالى عليه  
 محمد الفار ويساغن عدى من حاتم رضى الله تعالى عنه انه قال قلت يا رسول الله انى أرسل كلبى فاستمى قال اذا أرسلت كلبك وسميت  
 فاحد قتل فكل فانى كل فلا تأكل فاعلم انك على به فلت انى أرسل كلبى فاحد سمى كلبا آخر غيره لا أدري أهم ما أحد  
 فقال لا تأكل فاعلم انك على كلبك فانى واحد سمى كلبك كلبا غيره وقد قتل فلا تأكل لانه لا يرى أيهما قتل وأما السخارى  
 ومسلم وأحمد رحمهم الله تعالى وهذا صحيح فيكون حقه على مالك والشافعي في قوله القديم لانه لا يحرم ما كل السكك السيد على  
 الشافعي في تركه والسمية عمد أيضا ولانه اجتمع فيه المسح والحرم فيصعب فيه حقه الحظيرة لعله عليه الصلاة والسلام ما اجتمع  
 الحلال والحرام الا وقتعل الحرام الحلال وان الحرام واحدا لترك والحلال حائر لترك فكان الاحتياط في الترك ولورده عليه  
 السكك ولم يحرمه مع ٧ ومات بحرحه الاول بكرة كما هو حود المعافاة في الواحد وقد هاهن الحرح ثم قبل الكراة كراة تربة  
 لان الاول لما امر بالخرح والاحد على حاب الحل فصار حلالا وأوجب اعانة غير العلم الكراة دون الحرمة وقيل كراهه يحرم  
 وهو اختيار الحلواني لوجود المشاركة من وجه مختلف ما ادورده عليه المحموس به حيث لا يحرم ولا يكره لان فعل المحموس ليس  
 من حسن فعل السكك فلم يتحقق المشاركة من وجه ولو لم ير السكك الثاني عليه لكان اشتد على الاول فاستدل الاول على السيد  
 فسببه فاحده ففعله فلا تأمن ما كراه لان فعل السابق أثر في السكك الاول حتى اراد اطلاقا ولم يؤثر في السيد فكل ما فعله لانه ما  
 عليه ولا يضاف الحكم الى التسع بخلاف ما ادورده عليه لانه لم يصرف تعاضيا في اليما ولورده صرح أو دوح من الغير بما يجوز  
 ان يعلم فيصاذه فهو كالمورد عليه السكك فيما ذكرنا لوجود الخاصة في الفعل بخلاف ما ادورده عليه ما لا يجوز الاصلية به كالحل  
 والفرق والبارى في ذلك كالسكك في جميع ما ذكرنا من الاحكام وفي الفتاوى العتابية حلال يرى سيدها فاصانه في الحل ومات  
 في الحرم أو رماه في الحرم وأصابه في الحل ومات في الحل لا يصلح وعليه الحرام في الوجه الثاني دون الاول وكذا اذا أرسل كلبه في  
 الحرم وقته حارح الحرم لا يصلح وعليه الحرام وفي الحديث جرحان يعلم من روى سهمها الى صيدان العبرة في حق المالك لوقت الاصابة  
 وفي حق الاكل لوقت الرمي هذا هو المذكور في غنة الصككت ولهذا قلنا المسلم ادري سهمها الى صيد ثم ارشد والعياذ بالله تعالى  
 ثم أصابه السهم هل تناوله والمرة ادري الى صيد ثم أسلم ثم أصابه لا يصلح تناوله قال رحمه الله بخلاف ان أرسل مسلم يكره فرس محموس  
 فارسله ولأرسله محموس فرس مسلم فارسله محموس والمراد بالحرار الاعراء بالصياح عليه والارحار تحصيل زيادة الطلب  
 للصيد كذا في الهداية وأطابق في قوله فرس محموس الى آخره ففعله ما ادورده في حال طلبه أو بعد وقوفه فارسله والمراد الاول



ود كرشمس الاثمة في شرح كتاب الصيد فيما اذا أرسل مسلح كلمة فرح محموسى اعني يحل اذ فرح المحموسى في دهانه أما اذا  
 وهو الكلب عن سن الاوسل ثم زجره محموسى بعد ذلك فارح لا يؤكل والفرد ان ارسل المسلح فاصبح وصيحه المحموسى  
 لا يصده لانه يدهو بالارسل ويحريص للكلاب وليس بانتهاء ارسله ولا يقطع الارسل بالروح حتى يصيحها فاما الارسل  
 من المحموسى فانه وقع فاسدا ولا يقبل صحبها لرح وكذا اذا أرسل وترك القديحة عند فرح مسلح يسمى لم يحل ولو وجدت  
 القديحة من الرسل فرح من لم يسم حل وكذا المسلم اذا دعى فامر المحموسى السكين بعد الذبح لم يحرم ولو دعى المحموسى وأمر المسلم بعده  
 لم يحل ماد كرماني أصل العمل متى وقع صحبها لا يقبل فاسدا ومتى وقع فاسدا لا يقبل صحبها وكذا يحرم دل حلالا على الصيد  
 فتتله يحل له نص عليه في الزادات لان ذبحته حصل له الحلال لا بدلاله المحرم ومن في المتنعي عن أبي حنيفة ومحمد رحمهم الله  
 نعمان أنه لا يحل حديث فتادة حين قل رسول الله صلى الله عليه وسلم هل أعسم هل أشرتم فقالوا لا فقال ادن وكأوا على  
 الاضامة بعدم الاعانة وفي الدلالة نوع اعانة ولو أرسل مسلح كاه ود عليه الصيد كل غيره لم يؤكل ولم يرسل احد ولم يرسله احد  
 وأسد الاول وهو لم يؤكل وقدمنا ما فيه من الخلاف ولم يرسله ولكن اشتد عليه بان كان يدعى ثم الرسل حتى يقتله الاول  
 حل أكله لان فعل الثاني أثرى الكلب الرسل لاني الصيد وصار منه الفعل الرسل فاصاب الاحدى الرسل لاني المحرم  
 والمشتبه بخلاف ما ورد عليه لان قوله أثرى الصيد لاني الكلب وصار الاضامة اليهما محموسى أرسل ثم أكل فاصطاد كله لم يؤكل  
 وكذا لث لرحه بعد ان لم يرسله فارح لرحه ولو كان مسلحا بالارسل فاصار من نداحة الاحدى يحل لان المعتصم وقت الارسل  
 والى لاحد الاحد لان الارسل والى فعل الله كآفة له الذبح فيه تيسر لرحه وفيه رده عند الذبح لا يصدره فوق الربح  
 فكله اهلنا في هذه المسئلة وكذا وقت الارسل والى لانه في الدواير ولو ضرب الكلب الصيد فرده ثم صر به نسيه فقتله  
 أكل وكذا لو أرسل سكين فصر به أحدهما وروى غيره به الآخر فقتله كل وكذا لو أرسل رحل من كل واحد كاه فرقه أحدهما  
 وقبض الآخر به يؤكل والصيد لاصاب الاول لان شرح الكلب به ما شرح فصار كل القتل حصل فعل واحد الا ان الاول لما  
 أخرجه من أن يكون صيدا صار ملكا لصاحبه ولا يزال من ملكه الثاني وفي الاصل ومن شرائه الارسل أن لا يكون الرسل محرما  
 وان لا يموت في الحرم حتى لا يجوز أكل صيده المحرم ولما اصطاده الحلال في الحرم رد كرح المحموسى ليهو روح المحرم لانه  
 أولى قل في الدجيرة الخلل اذا أرسل كلب على الصيد فرح المحرم فارح حل كاه وفي السراحيمة ان على المحرم الحرام وانته  
 أعلم قل رحه الله بخوان لم يرسله احد فرح مسلح فرح حل لم وهذا استحسنان والقياس ان لا يحل لان الارسل حصل ذكاة  
 عند الاصطاد لا يضر وروى دالم بوجاهة الارسل لعدم الذكاة حقيقة وحكما ولا يحل والرح ساء عليه ولا يعتد برعي ما يضا وروى  
 الاستحسنان ان الرح عند عدم الارسل يحل ارسل لان امراره عقيب رحه دليل ذكاته فيجب اعتباره فيحل ادليس في  
 اعتباره ابطال الدب بخلاف الفصل الاول ولا يتأثر الرح دون الادلات لانه ساء عليه ولا يرفع الادلات فصار مثل الفصل الاول  
 والخامس ان الرح هو ماله على الاول لا يتأثر الرح ان كان دون الادلات من هذا الوجه وهو موقوف من وجه آخر من حيث انه فعل  
 المسكت واستودع مسك لا يقتل لان آخر الثمانين صلح ما سجد الاول كأي بسح الاحكام بخلاف الفصل الاول لان الرح لا يباي  
 الارسل برحه من الوجه لان كل واحد منهما ماله المسكت والرح ساء على الارسل فكان دونه من كل وجه ولا يرفع به والداري  
 كمال كلب وماذا كراوا أرسل كاه الملع على صيده من فاحده غيره وهو على شته حتى وقت ما يك رحه الله تعالى لا يحل لانه أحد غيره  
 ارسل ان الارسل يتخص بالشار القديحة وقت عليه ولا يتحول الى غيره فصار كذا وأصحع شاء ورحى عليه ارحا فاصبح غيرها  
 تلك المسئلة وقال ابن أبي ليلى يعني الصيد ماله يعني مثل قول مالك حتى لا يحل غيره بذلك الارسل ولو أرسل من غير تعيين يحل  
 ما أصابه خلاف مالك وهذا على ان الدعين شرط عند مالك وروى ادليس بشرط ولكن ادعى بتعيين وعند مالك بين ادليس بشرط  
 ولا بتعيين مابين لان شرط ما يقدر عليه الكلب ان لا يكسلا ما يقدر عليه والذي في وجهه ايجاد الارسل دون التعيين لانه لا يتكلم  
 ان اهل الدار والى الكلب على وجهه لا يباح الا ما عليه لان التعيين غيره غير ذي حمة ولا في الكلب من الصيد كاه اربا رحه الى  
 مقصوده سواء وكذا في حق الكلب لان قصده أحد كصيده تمكن من صيده فبذلك ما استعمله مالك لان التعيين في الشاة  
 يمكن وكذا رحه تعالى يعني فتعلق انسوية عند الشرح بالذبح وفيما نحن فيه بالذبح وان أرسل فهداه من حتى يمكن من

الصيد ثم أحد الصيد فقتله لان ذلك عادة في قتال لاحد لاستراحت ولا يقطع به في الراسال وكبيرة طمع وقد صاحبه به حتى  
 بذلك وعد ذلك معه في الحصول الجيدة قال الخواص للعهد جمال جيدة فيبني لكل عاقل أن يأخذ ذلك منه من أن تكمن لاصيد  
 حتى يتمكن منه وهكذا في ما لا عاقل ان لا يحارعه عدوه بخلاف ولكن يطلب العرصه حتى يتمكن منه فيحصل مقصوده من غير  
 اصاب نفسه وسبأه لا يذم وحلف صاحبه حتى يبره حلفه وهو يقول هو المحتاج الى الاولاد وهكذا يفتي للعاقل ان لا يدل بنفسه  
 فيما يعمل لغيره وسبأه لا يذم بالصرب ولكن يصرب الكلب بين يديه اذا أكل من الصيد فيعلم بذلك وهكذا يفتي للعاقل  
 ان يخط بعينه كما قبل الصيد من اصط بعينه وسبأه لا يتناول الخيف من اللحوم وانما يطلب من صاحبه اللحم الطيب وهكذا  
 يفتي للعاقل ان لا يتناول الا الطيب وسبأه لا يفتي ان لم يتمكن من أحدهم تركه ويقول لا تأكل نصبي فيما أعمل لغيري  
 وهكذا يفتي للعاقل وكذا الكلب اذا اعتاد الاحتذاء لا يقطع في الراسال لما يباين العهد ويقطع الراسال عن كونه مطور  
 اذا لم يكن ذلك حيلة منه للاحد وانما هو استراحة لئلا يفتقد ولو ارسله له للعلم على صيد فوقع على شيء ثم اسع الصيد فاحذره  
 وفيه يؤكل اذا لم يتمكن مما طوى بل لا استراحت وانما مكث ساعة طوى به للتمكن ولو ان مار يامعلا أحد صيد افقتله ولا يدري أو صله  
 انسان أو لا يؤكل لوقوع الشك في الراسال ولا تمت الاماحة بدونه ولكن ان كان من صلا فهو مال العير ولا يجوز تناوله الا اذا  
 صاحبه قال رحمه الله يجوز ان يرمى وسمى ورحا وكل في شافع من بيان حكم الآله الحيوانية شرع في بيان حكم الآله الحادية  
 فتقدم الاول طاهر يعني اذ ارى ما لا تحارجه وسمى الى صيد فاصاد ورحه يؤكل اذا سرح لقوله صلى الله عليه وسلم لعدي بن حاتم  
 اذ ارست سهمك فاد كرم الله تعالى عليه فان وجدته قد قتل وكل الا ان تحده قد وقع في ماء فانه لا يدري الماء قتله أو شهك  
 رواه البخاري ومسلم وأحمد رحمهم الله تعالى وشروط لمروري عن ابراهيم عن عدي بن حاتم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 اذ رميت سهميت فخرت فكل وان لم يحرق فلا تأكل من المراض الاما كيت ولا تأكل من السدقة الاما كيت واما وجد  
 ولا فرق في ذلك بين ان يصيب المرمى نفسه أو غيره من الصيد كذا في الراسال الكلب على ما يابا وفي اطلاق قوله في المختصر فان رى  
 وسمى ورحا كل اشارة اليه حيث لم يمين المرمى ولا المصاب حتى يدخل تحته ما اذا سمع حسا وطبه صيده او رماه فاصاب صيدا  
 غير ما سمع حسه ثم بين ان حسن صيد بكل اكله سواء كان الصيد للسموع حسه أو لا او غيره بعد ان كان المصابا كولا  
 لا يوقع اصليدا مع نفسه وذلك وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه حص من ذلك الخبر بر لعل حوته الا يرى به لا تمت الاماحة  
 في شيء بخلاف السباع لانه ٧ يورث في حله ورحه رحمه الله تعالى حص منها الا يؤكل لانه لان الاصطيد لا يمتد الاماحة فيه  
 ورحه اظهر ان اسم الاصطيد لا يختص بالما كول فيكون داسا لم تحت قوله تعالى واذا حلتهم فاصطادوا فكان اصطيادهم ما  
 والاماحة التناول ترجع الى الحبل فثبت بقدر ما يقتلها لحي أو وحده وقد لا تمت الكمية اذ لم يقتلها الحبل واد اوقع اصطيادا صار كتابه  
 رى الى صيد فاصاب غيره وان تبين انه حسن حرا أو مسك ذكر في النهاية معر بالي المعنى ان المصاب لا يؤكل لان الدكاة لا تقع  
 عليه ما فلا يكون الفعل دكاة وأورد على صاحب الهداية انه حسن صيد يحتاج في حل اكله الى الذبح أو الخرح وقال صاحب الهداية  
 في آخر هذه المسئلة ولورى الى مسك أو حرد واصاب صيدا يحل في رواية عن أبي يوسف لانه صيد وفي رواية أخرى عنه انه لا يحل  
 لانه لا دكاة فاما فكان يمكنه ان يرح ماد كرم صاحب الهداية على رواية الحبل فلا يرد عليه ما أورده ولا يحتاج الى رد ذلك  
 العيد الذي ذكره وفي فتاوى قاضي عيان لورى الى حرد أو مسك وترك التسمية فاصاب طائر أو صيدا آخر فقتله حل اكله  
 وعن أبي يوسف وزيان والصحيح أنه يؤكل وهذا أوضح من الكل فلا يرد عليه أصلا وان تبين ان السموع حسه آدمي  
 أو حيوان أو طي أو مستأنس أو موقى لا يحل للمصاب لان العمل لم يقع اصطيادا ولا يقوم مقام الدكاة ولورى الى الذبح فاصاب  
 غيره من الصيد أو الرظائر ولا يدري أو وحده أو لا يحل للمصاب لان المظاهر فيه التوحش بخلاف ما لورى الى غير فاصاب  
 صيدا ولا يدري أو حرد أو لا يحل للمصاب لان الاصل فيه الاستئناس فيحكم على كل واحد منهما اظهار حاله ولو اصاب  
 السموع حسه وقد طه آدميا فتبين انه صيد حل لانه لا يرد عليه طبعه تسمية صيد اذ كره في الهداية وقال في المشتق اذا سمع حسا  
 ما لم يظن أنه انسان أو دابة أو حية فراه ما اذا ذاك الذي سمع حسه صيد فاصاب سهمه ذلك الصيد الذي سمع حسه أو اصاب  
 صيدا آخر فقتله لا يؤكل لانه رماه وهو لا يدري الصيد ثم قال ولا يحل الصيد الا بوسمين ان يرميه وهو يرمي الصيد وان يكون ابدى

أرادوه وسمع حبه ورمى اليه صيد السموات كان عابداً كل أولاهدنا باص عماد كرمي الهداية وحدا أرحه لان الرمي الى الأدي  
وتخبره ليس بالصعب ولا يمكن اعتباره ولو أصاب صيداً أو مائة كره صاحب الهداية بما قضى ما كره هو دعه أبصلى قوله وان تبين  
انه من آدمي لا يجمل المصاب وعلى اقتضاه ما كره هناك ان يعمل لان المصاحب صيد كان في هذه المسئلة اولاً لان مائة صيد مباح  
وفرق بينهما الى الهامه فرق غير محال ولا حاجة الى ذكره وقال فيه لروى القادسي بقوله وقوله وسعى فاصاب صيداً ما كره  
لا روابه لهذا الاصل ولا في يوسف رحمه الله تعالى فيه قولان في قول يعمل في قول لا يعمل فيعمل ما كره صاحب الهداية على رواية  
أبي يوسف فيه يستقيم ولا حاجة الى الدق ولو لم يتبين صاحب الحسن ما هو لا على ما رواه صاحبنا لا يستحال ان يكون المسموع حبه  
غير صيد ولا على المصاحب بلشك والباري والله في جميع ما كره ما كالكسب قال رحمه الله عز وجل ان ذكر كره حديد كاه وان لم يدرك  
سرم في الحارون يات في السكمن المني لان كل واحد منهما مباح كاه مباح مباح فيكون الوارد في أحدهما وارد في الآخر دلالة  
لاستوائهما من كل وجه والرد هامة عز وجل وان وقع سهمه في صيد فتجامل وعاب وهو في طلبه حتى وان قعد من طلبه ثم أصابه ميتاً لا يجر  
يعنى يحرم أكله وله عليه الصلوة والسلام لاني نسئله اذ ارميت سهمك فهاب لانه تأيم وأدركته فكله ما لم يبق رواه مسلم وأحمد  
وأبو داود والشافعي ورواه عليه الصلوة والسلام كره كل الصيد اذا عاب عن الراي وقال له هوام الارض ثلثه فيعمل  
هدا على ما اذا قعد من طلبه والاول على ما اذا لم يقعد ولانه يجهل ان يموت من سائر جهات فربما يمكن التحريم عنه لان للوهوم  
في الحرمان كالموت حتى وسقنا اعتباره فيما لا يمكن التحريم عنه للصورة لان الاعتباره فيه يؤدي الى سد باب الاعطاي وهذا  
لان الاعطاي لا يكون في الصحراء بين الاشجار عادة ولا يمكنه ان يقتله في موضع من غير انتقال وتوارع عن عيه عالمه فيعذر  
ما لم يقعد من طلبه للصورة لعدم إمكان التحريم عنه ولا يحدروا ما اذا قعد عن طلبه لان الاحرار عن مثله يمكن ولا ضرورة اليه  
فيحرم وهو العباس في السكن الا ان كرهه للصورة فيما لا يمكن التحريم عنه وبقى على الاصل فيما يمكن وجعل قاصيحيان  
في فتاواه من غرويه حل الصيد أن لا يتوارى عن بصره وقال لان العال اذا غلب الصيد عن بصره وما يكون موت الصيد  
سبب آخر فلا يعمل لقول ابن عباس رضي الله تعالى عنهما ما كل ما أصيبت ودع ما أبيت والاصحاب ما رأته والأصابع ما توارى عنك  
وهذا نص على أن الصيد يحرم بالتوارى وان لم يقعد من طلبه واليه أشار صاحب الهداية أيضاً قوله والثوري رحمه الله تعالى ما لك  
رحمة الله تعالى في قول ان ما توارى عنه الميتة لا يعمل عدما وان لم يقعد من طلبه ويكون ما فاصاله قوله في أول المسئلة وادافع  
السهم بالصيد فتجامل حتى عاب عنه ولم يزل في طلبه حتى أصابه ميتاً كل وان قعد من طلبه ثم أصابه ميتاً لم يؤكل في الاصل  
على الطالب وعنده لا على التوارى وعنده وعلى هذا التركيب فقهاء أصحابنا ورحمهم الله تعالى ولو جحد ما كره على ما اذا قعد  
عن طلبه كان يستقيم ولم يناقض ولكنه خلاف الظاهر وما رواه يامن الحديث يبيع ما عاب عنه وما لم يلبى فيكون حقه على  
من شتم ذلك قال الراي في شرح الكز وحمل قاصيحيان في فتاواه من شروط حل الصيد أن لا يتوارى عن بصره فقال لانه  
اذا عاب عن بصره عما يكون موت الصيد سبب آخر فلا يعمل لقول ابن عباس رضي الله عنهما ما كل ما أصيبت ودع ما أبيت  
والاصحاب ما رأته والأصابع ما توارى عنك وهذا نص على ان الصيد يحرم بالتوارى وان لم يقعد من طلبه اه أقول ليس الاصل  
بكرهه ان يابى فان الامام قاضيحيان لم يعمل في فتاواه من شرط حل الصيد عدم التوارى عن بصره وعدم القهود عن طلبه  
حيث قال والسابع يعني الشرط السابع ان لا يتوارى عن بصره ولا يقعد عن طلبه ويكون في طلبه ولا يشتمل بعمل آخر حتى  
يغده لانه اذا غلب عن بصره عما يكون موت الصيد سبب آخر فلا يعمل لقول ابن عباس رضي الله عنهما ما كل ما أصيبت  
ودع ما أبيت والاصحاب ما رأته والأصابع ما توارى عنك اه ولا شك ان قوله والسابع ان لا يتوارى عن بصره ولا يقعد عن طلبه  
نص على ان الصيد لا يحرم بمجرد التوارى عن بصره والقهود عن طلبه وما أقوله لانه اذا عاب عن بصره وقعد عن طلبه  
نص بانه ميتة كذا هو وأما ما لم يقعد عن طلبه فيعذر فيه للصورة لعدم إمكان التحريم عنه توارى الصيد عن بصره الراي فكل  
في اعتبار عدم التوارى مطلقاً شرح عظيم وهو مدوع المص وقد أشار اليه المصنف بقوله الا انما سقطنا اعتباره مادام في طلبه  
ضرورة ان لا يرمى الا مصلحاً ولا ضرورة فيما اذا قعد عن طلبه لا مكان التحريم عن قراره يكون سبب عمله وذكر في الشروح  
والسكان انه صلى الله عليه وسلم عاب بالرواح على حمار وحشي عقير فبادر أصحابه اليه فقال صلى الله عليه وسلم دعوه دسباني صاحبه

[illegible]

أمكن التعرّض له لأن اعتباره لا يؤدي إلى سد مائه واعتباره لا يؤدي إلى الحرج فمكن ترحيم الحرم عند التعارض إلى ما هو  
 الأصل في الشرع ولو وقع على حمل أو سطح أو آخرة أو موصوعة فاستقر ولم يتدرّج لأن وقوعه على هذه الأشياء كوقوعه على الأرض  
 إن شاء ولأنه لا يمكن الإصرار عليه واعتباره بخلاف ما إذا وقع على شجر أو حائط أو آخرة ثم وقع على الأرض أو رماء وهو على  
 جبل يردى منه إلى الأرض أو رماء وقع على ربح مصوب أو مصة قائمة أو على حرف آخرة حيث يحرم لاحتيا لئلا أحد هذه الأشياء  
 قبله بعده أو يتردب وهو يمكن الاحتراز عنه وقال المتنق لورى صيد وقع على صحرة فاعلق رأسه أو واشق نطفه لم يؤكل لاحتمال  
 موته بسبب آخر قال الحاكيم أبو الوصل رحمه الله تعالى وهذا حذوف المطلق الخواب المذ كورى الأصل فيما عدا هذا المفسر لأن  
 حصول الموت بائنا على الرأس واشتقاق البطن مظهر وبازي وهو مفسر فيرددنا الظاهر أولى ما لا اعتنا من الموهوم فيحرم بخلاف ما إذا  
 لم ينشئ ولم ينفق لأن ونبهنا على هو الظاهر ولا يحرم ولا يتحمل المطلق الخواب في الأصل غاية وحمل السر حسى ماد كورى المتنق  
 على ما إذا أصابه أحد الصخرة فاشق كذلك وحمل المذ كورى الأصل على أنه إذا لم يصعب من الصخرة إلا ما يصعب من الأرض أو وقع  
 عليه حمل كذلك ولا يكاد الشاغلين صحيح ومعهما واحد لأن كلاهما ما يحتمل ماد كره في الأصل على ما إذا مات بالرعى وما ذكره  
 في المتنق على ما إذا مات بغيره على السط المتنق إشارة إليه لا ترى أنه لا احتمال الموت بسبب آخر أي عوارى وهو ما روى مع الاحتلاف  
 اللفظ دون المعنى ولا يباين به وإن كان الظاهر للرعى ما ينافي أن لم يصعب من الحرارة في الماء كل وإن أنه مسك لا يؤكل لاحتمال الموت  
 به دون الرعى لأنه يترتب الحرج الماء فيسبب بقاءه لا فصار كما إذا أصابه السهم فقل رحمه الله ويجوز ما قبله المراض بعرضه أو السدقة  
 سزم في المار ويسمى حديثاً أو أجهب والماروى أن عدى سحام قل للمنى صلى الله عليه وسلم في أنى أرى الصيد للمراض فاصيب فقال  
 أدار ميت بالمراض فخرقت فمكة وإن أصابه بعرضه فلا كما رواه البخارى ومسلم وأحد والماروى أنه عليه الصلاة والسلام سبى  
 عن الحذف وقال أنها لا تصيد ولكنها تنكسر العظم ويقعها العيون رواه البخارى ومسلم وأحد ولأن الحرج لا يندم ما يلبس من قتل  
 والبشدة لا تفجرح وكذا عرض المراض والمراض سهم لا يرض ولا تفصل به وإعلاماً وحيداً للرأس سمي المذبذب معرّضاً لا يذهب  
 مع ترصّو تارة يصيب بعرضه وتارة يصيب بجمده وإن رماء السكين أو السيف فإن أصابه بجمده أو كل والأول وإن رماء سحر فإن كان  
 تقيماً لا يؤكل وإن جرح لاحتقال أنه قتلته مثله وإن كان الخمر حقيقاً وله حد وروح لتيقن الموت الخمر حينئذ ولو حمل الخمر ولو لا  
 كلسه وهو ضعيف وبه حذره روى به صيداً فإن جرح حل لقتله بخرجه ولو رماء عمروة عديدة فلم يصعب لصداً لا يهل لاه قتلته دقا وكذا  
 إذا رماء ما قطع أو دأجه وأما رأسي لأن الروق قد ينقطع ما تنقل فيقع الشك ويحتمل أنه مات قتل قطع الأوداج ولو رماء نود  
 مثل العصا ويحتمل لا يهل لأنه قد لا يحرّح حال إذا كان له حد وضع به فيكون كالسيف والرجح والأصل في حسن هذه المسائل أن  
 الموت إذا حصل بالجرح بمعنى الحل وإن حصل بانثقال أو شك فيه فلا يهل حتاً أو احتياطاً وإن جرحه فقتل فإن كان الحرج يده ياحل  
 بالانفاق وإن كان غير مدم استلغوا فيه قيل لا يهل لعدم معنى الدكة وهو أشرائح الدم المحسن وشرط أبي صلى الله عليه وسلم  
 أشرائح الدم بقوله أنهرأتم عاشت رواه أحد وأبو داود وغيرهما وقيل يهل لاتباعه معنى دمه وهو الحرج وأشرائح الدم ليس من  
 دمه ولا يكون مكانه لأن الدم قد يصحس بقتله أو يصيب المتعددين للروق وقد قدمننا وأن دمع الشاة لم يترشح منها الدم قيل يهل  
 أو كما لو قيل لا يهل لأن قول أبي بكر الأسكاف والثاني قولنا اسمعيل الصغار ووجه التوليد دس فباد كرم وإن أصاب السهم  
 طلف الصيد أو قر به من آدماء حل والأفلا وهذابو بدقول من يشترط شرح الدم قل رحمه الله ويجوز أن يصيد ما قطع عصوا  
 منه أو كل الصيد لا العصى وحج وقال الشافعى رضى الله تعالى عنه أنه كل من مات الصيد منه لاه من يده كذا الأضرار ويحل  
 كلبان يده كذا الأضرار يشرى ما إذا لم يمت لاه ما بين يده كذا ولما قبله عليه الصلاة والسلام ما قطع من سبعة وهي حبة  
 ما قطع منها وهو ميت رواه ابن ماجه ذكر كل على مطلقاً فيصرف إلى الحى حقيقة وحكما والعصا المبان بهذه الصفة لأن المبان منه  
 حى حقيقة لتبليغ الحياة فيه وكذا أحكاماً لا يتوهم سلامته بعد حده الجراح أو لهذا اعتبر هذا التدرج من الحياة حتى لو وقع في الماء وفيه  
 هذا التدرج من الحياة يحرم بخلاف ما إذا أدين يده كذا الاحتياز لأن المبان منه ميت حكماً ألا ترى أنه لو وقع في هذه الحالة في الماء أو  
 تردى من الحبل لا يحرم لأن موته قد فصل بالانابة حكماً ولا يضاف إلى غيره وإن كان حصل بذلك حقيقة أقول المقدمة للتأني أن  
 المطلق ينصرف إلى السكامل شائعة في السنة الفقهاء وكتبنا محامنا لكنها مخالفة في الظاهر لما تقرر في أصول أئمتنا من أن المطلق

يحرى على اختلافه كان المفيد يحرى على قتيده فتأمل في التوفيق في الإجل وحل أرسل كلمة على صيد فاصفا ثم عرض له صيد آخر فقله يؤكل وإن فاته الصيد فرجع عرض له صيد آخر رجوعه فقله لا يؤكل وقوله أبى الله كاهة فلاحا لوقوعه لم تقع كاهة لقيام الحياض في الثاني حقيقة وحكما على ما بينا وانما نتج كاهة عديمته وفي ذلك الوقت لا يظهر في الناس لعدم الحياض فيدل والله بالابصال فصار الأصل فيه أن الناس من الخي حقيقة وحكما لا يجوز والمنا من الخي صورة لاحكاما لنيل ما كرم من الاحكام من انه لا يؤثر فيه وقوعه في البر في هذا الحالة على كاهة في هذا الحالة وإن كان يكره لما فيها من زيادة الايام بقطع لحمه ولا كذلك الناس من هذا صليدا لا هي حقيقة وحكما على ما بينت في معنى من هذه الاحكام قال رحمه الله يجوز ان قطع انثرا لا كثر ما بين الثعرا كل كلمة لا للمنا من هي صورة لاحكاما لا يتوهم ملامته ويقاوم حيا بعد هذا المراحة وقوعه كاهة في الحال على كل كاهة كاد أبى رأسه في الكاهة الاختيارية وكذا اذا دفع صيد من كاهة اختار ما اذا قطع هذا أو رجلا أو ثلثه أو ثلثه على العوائم أو أول من نصف الرأس حيث يحرم المنا وحل المنا من لا يتوهم بناء الحياض في السابق وإن صر بعق شاة قال رأسها محل قطع الاوداج ويكره ما فيه من زيادة الايام باطلاعه السحاح وإن صر بهما من قبل الصفا ان ماتت قبل قطع الاوداج لا يحل وإن لم تمت حتى قطع الاوداج حلت ولو صر بهما صيدا قطع هذه أو رجله ولم يضره فصل حتى مات وإن كان يتوهم الشاة أو بدمائه حل أم لا لا به علة سائر أحراره وإن كان لا يتوهم ما يبقى معلقا بجلده حل ما سواه دوره لوجود الأمانة بمعنى والعبرة للعاق قال رحمه الله يجوز صيد صيد الخوصي والثوي والمريدي لا لهم لئلا من أهل الكاهة حاله الاختيار فكذلك حاله الاضطراب وكذا الحرم لا ليس من أهل الكاهة الا حياض في حي الصيد فلا تكون من أهل الكاهة الاضطراب ويؤكل صيد الكاهة الثاني لأنه من أهل الكاهة اختيارا فكذلك الاضطراب قال رحمه الله يجوز أن يرمى صيد في شجرة فماذا للمنا يقتله والثاني وحل لا به ولا لجله وقال عليه السلام والسلام الصيد على أحد واحد لا يحل لأنه لما لم يخرج بالاول من حجر لا متناع كان كاهة كاه الاضطراب وهو الخرج في أي موضع كان وقد وجد قال رحمه الله يجوز أن ينجح ولا ينجح ولا ينجح لا به لما أنجحه الاول قد خرج من حيز الامتناع وصار قادر على كاهة الاختيار به فوجب عليه كاهة لما روينا بذلك وصار الثاني قاتله فحرم وهو لو ترك كاهة مع القدرة عليه فحرم فياقتل أولى أن يحرم بخلاف الوجه الاول وهذا اذا كان محال بسلام من الاول لأن من يضاف الى الثاني اما اذا كان الرمي الاول محال لا يسلم منه الصيادان لا يبقى فيه من الحياض الا قدر ما يبقى من المدح كاد أن يرمى رأسه لا يسلم لأن من يضاف الى الرمي الثاني فلا اعتبار لوجود ذلك وبه ميتا حكما ولهذا الواقع في الماء في هذا الحالة لا يحرم كوقوعه عديمته ولو كان الرمي الاول محال لا يعيش به الصيد لكن حياته فوق حياة المدح ما كان يبقى يوما أو دونه فعد أن يوصف لا يحرم بالزينة الثانية لأن هذا القدر من الحياة لا يضره وعدد من يحرم لأن هذا القدر من الحياة يضره عدده فصار حكمه حكم ما اذا كان الاول يسلم منه ولا يحل قال رحمه الله في موضع من الثاني للاول فيمته تعتبر ما نصته حراما كأي صمن جميع قيمة الصيد غير ما نصته حراما في الاول لا به أن يرمى صيدا على كاهة لا به ملكه الاثنان فيلزم فقهنا ألقه وقيمته وقت ما لاقه كان ما صاعرا حدة الاول فيلزم ذلك لأن قيمة للمنا بغيره وقت الايام فصار كالأمر أيضا وشاة محررة فانه يلزمه قيمته مستقوما للمرص أو الخرج وقال صاحب الهداية وغيره تأويله اذا لم يكن اقتل حصل ما الثاني وإن كان الاول محال يسلم منه والثاني محال لا يسلم منه ليكون القتل كاهة مضافا الى الثاني وقد قتل حيوانا على الاول وسقوا بالخراطة فلا ينجح كالأول إن علم أن الموت حصل من الخراطين أو لا يدري قال صاحب الهداية قال في الزيادات يضمن اثنان ما نصته حراما ثم يضمن نصف قيمته محررا من الخراطين ثم يضمن نصف قيمته طمأنا الاول وهو ما نصته حراما فلا ينجح حيوانا على كاهة لا به ملكه لا يبرر وقد نصته فيمته أولا وما الثاني وهو صمن نصف قيمته حيا فلا يلزم الموت حصل من الخراطين فيكون هو ملهما نصه وهو ملوك لغيره فيضمن نصف قيمته محررا من الخراطين لأن الاولى ما كانت نصه يعني الخراطة الاولى ما كانت يضمن الثاني ولا يضمنها والثانية صمها صمها فلا يضمن ماية أي الخراطة الثانية ومراده ما نقص بخر اخته صمها صمها وهو ما صمها من الشقان محررا حدة أولا وما الثالث وهو صمن نصف اللحم فلا يضمن الزينة الاولى صار محال يحل بذلك كاهة الاختيار لولا الرمي الثاني فهذا الرمي الثاني أسد عليه نصف اللحم فيصمها ولا يضمن نصف النيمة الآخر لا به صمها من حيث صمن نصف قيمته حيا فحل صمن اللحم وهذا هو من بين المستثنين في رأيي بين ما اذا حصل القتل الثاني وحدها ومما ليس كذلك بل لا فرق بينهما لأنه في الموضعين يضمن الثاني جميع قيمته غير ما نصته حراما



فيسكنكم عليه المؤلف وما العشر وهو محاسبه وفك عسرة الطالب عن الزاين ووثوق قلب المرتين على يحصل ماله ولو ارتفع على انه  
ان صاع ٧ يعرضني وأحار الزاين حار الزاين وملك الشرط لانه غير ملتزم وصوع حكم مشروع وتبديل الشروع لا يجوز والموضوع  
تسكن المرتين التامه مضمون ود كراي سماعه عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رخص تصعد دار وسلم الدار الى المرتين وهلك  
لم يذهب من الدين شيء ويكفاد كرفي تولد وهشام عن مجمر رحمه الله تعالى انه في الرهن الساسل لا يذهب سلا كالكالين وفي الجامع  
الكبير لو اشترى مسلم حر أو هو في ثم مرهسا فصاع الرهن عنده لا يصح ان يرهض ما طل في الاول يعقد فاسدا والله أعلم وسأله  
مر يدبان عند قوله مضمون ما في من قيمته وفي الكبرى لو شرط عليه ان يضمن الفصل عن الدين والشرط باطل قال رحمه الله  
في هو حسن شيء يعنى يمكن استيعاؤه منه كالدين في وهذا حد في الشرع كذا قال الشارح وقال قوله كالدين اسارة الى ان الرهن  
لا يجوز الا بالدين لانه هو حي يمكن استيعاؤه من الدين لعدم تقييده وأما الدين فلا يمكن استيعاؤه من الرهن ولا حوز الرهن في الا  
اذا كانت مضمونه بنفسها كالعصوب والمهر وبذل الخلع وبذل الصلح عن دم العمد لا لا الوصل الا في فيها المثل أو القيمة ورد  
الدين لا يحصل على ما عليه المهر وروى هذا التصح السكاه به والا راء عن قيمته ويتبع وحسب الراجح عن روى يده وماله بشره القيمة  
ولو كان الواجب هو الدين المانق هذه الاحكام وعدم العس وان كان الوصل الا في رد الدين فرد القيمة خاص ولا يحجب الفهمان  
الاعتدال لذلك بالدين الساسي ولهذا اعتسر قيمته ناقص فيكون رهنا ولو دسب وجوبه فيصير كاهو في الكماله عزلى  
الاعيان الامانه اه قال في هذا التعر يب لا رهي السام والألزم والأقوى اعتداد الرهن لا يرم الحس بل ذلك بالنسب أحيب بان  
المراد به تحقيق ما تقدم معنى الرهن معنى جعل الشيء محموسا عن الا ان الشارع جعل للمعاقد الرجوع عنه ما لم يقصص الرهن الرهن  
فقل القصد بوجه معنى الحس وانكى لا يرم ذلك الا بالامتنع والمأخوذ في التعر يب المذكور في الكتاب المرتين انما هو نفس  
الحسن لا روم فيه صدق هذا التعر يب على الرهن قبل تمامه ولرويه أيضا ولو قال هو عقد يرد على معنى حسن العي بشي يمكن  
استيعاؤه من لكان أولى وقولنا على معنى حسن الى آخره لان العقد لا يوجب حقيقة الحس لانه ناقص بل بوجه حسن الحس  
وقول الامام لا ياتي ان قوله كالدين اشارة الى ان الرهن لا يجوز الا بالدين لانه هو الحق للمعنى استيعاؤه من الرهن لعدم تقييده ولما  
المصادر اليه من السكاي لا يجوز الرهن بهر الدين أيضا كذا كرت أمته له وقوله شيء صادق على ما لو شيء ذلك أولا وعلى ما اذا كان  
على كل الدين أو بعضه وعلى ما اذا قصص الدين أولا قال قاضي حنابل رجل دفع المردل ثوبين وقال حيا ما شئت ما لمائة التي عني  
فاحدهما فاعلى يده قال السالك لانه يذهب من الدين شيء وجعله غير له رجل عليه عشرين وروى ما دفع المديون الى الطالب مائة وقال  
حدهما عشرين بديك فصاعت المائة قبل ان ياحدهما عشرين فصاعت من مال المديون والدين على حاله ولو قال خذ أحدهما  
رهما بديك فاحدهما فصاعلى يده وقيمتهم مائة قال الثالث يذهب نصف قيمة كل واحد من مال الدين ان كان مثل الدين رجل  
عليه مائة فاعلى الناس ثوبا وقال حدهما نصف حقت ففسد وهذا يك يلك تسيمته قال أبو يوسف لمساء المرهن أحد الرهن ولم  
يدفع شيأ فصاعلى يده قال أبو يوسف عليه قيمة الرهن أفرص آخر حسين وهو ما فقال المقرص لا يكفك هذا التدرك في إيم  
لك ما يكفك ففدت ودفع اليه فصاعلى يده فعلى المرتين الأقل من قيمة الرهن ومن الجدين واشترط حيا والشرط فلا ياتي  
في الرهن عرجا في المرتين لانه يملك فسخه من عرجا والشرط فلا ياتي في اشتراطه والاراهن حار لانه يحتاج الى الخيار  
وهو معنى البيع فيصح انشاء الحيالة فيه كذا في الاصل قال رحمه الله في ولزم ما يجب وقبول يتم نفسه محرر امر عامر في  
وهذا هو فان الرهن لا يرم بالايجاب والقول لانه يبرع ولكه يصدق منه ما يتم بالقض فيلزم به قال في الما يركي الرهن الايجاب  
وهو قول الرهن رعت والقول وهو قول المرتين فلت تم على ما عتقد المقديمه بقدهما أو ورد عليه ما صاحب المحيط صرح  
ما عتقد يبرع يتم بالايجاب فقط وهو قول عالت المشايخ وقال الامام مالك رضي الله تعالى عنه يلزم بالايجاب والقول كالبيع والاحارة  
ومر له عز راعا غيرا استمر الاول عن المشايخ والثاني عن المشهور والثالث عن المصنف اذا عتد كذلك ثم هذا بان الرهن  
ما قول وسبب ما يبررها بالعمل قال رحمه الله في التحلية وفي البيع بقض في قال الشارح والصواب ان التحلية تسليم  
لانه عبارة عن رفع الموانع عن القرض وهو المثل دون التسليم والقصد فعل التسليم لانه كسبي التحلية لانه عانة ما يبرع عليه  
والقصد فعل ليعبره لا يكافيه وهو ظاهر الرواية وعن الثاني ان في المقول لا يدمس النقل والاول أصح والقياس على اللفظ



ماطل لان قص الرهن مشروع فشمه البيع فكتبي بالتخليه والعصا ليس مشروع ولا حاجة الى ثبوت بدون قص حقيقة  
وهو النقل ووصع اليد ولا بد انقص بالصرح لانه لا يذبح من العيص حقة فلا يذبح على خلاف القياس قال رحمه الله يجوز له ان  
يرجع عن الرهن مالم يقسمه المرتهن **م** لما ذكرناه من منع والاروع على المنع مالم يسله السكينة وفيه خلاف مالك واحدا هو ان  
القص من قبل الشيع الامام المعروف بنحو اخر زاد الرهن فسل القص جائز غير لازم وانما يصير لاراضي حق الرهن فانقص احد  
وانما يصير لاراضي حق المرتهن بالذوق وقص الرهن الواهم ولو قال وطمان ارجعها مالم يقسمه السكالك اولى لانه في حكم الرهن  
والمرتهن ولا يقال قوله ولان يرجع المبيدان عند الرهن تبرع في حق الرهن اذ فيه ما نقل في الخط وغيره من عدة دلائل  
على ما ذهب له دانه وقص منه خمسين وطلب المرتهن المداينة الاخرى ولم تنفع من قرص الحسب السابقة بغير الرهن على قرص  
الحسب لان الرهن لازم من حاسب الرهن فاسرط عليه بغيره على دفعه غير لازم في حق المرتهن ولا يجرى على دفعه اه لا يقال هو  
تبرع في حق الرهن قبل دفع شيء من الرهن فلا مصادفة ولم تضرص المزايا رجاءه تعالى لاراض بالعدل وسدد كذلك فمما لسانه  
قال في التذخير **م** كان له دين على رجل فقتاصه ولم يقضه فروع العداة عن رأس الدين وهدا يديه وأعطاه مديلا يصعرا بكمه  
على رأسه وقال احضر ديني لارد هاهنا عليك قد ذهب الرجل وجاء يديه هدا يام وقد هلك العداة حال هلك ما ليس في السراية  
اذا اُسد عداة الدين بغير مصادفة كونه رها لم يسكن رها بل عسار وى اس سماعه عن أبي يوسف رجل اشترى من رجل  
حار يقاتل درهم وأبى البائع ان يدفعها اليه حتى يقص الفئ وقال المشتري لأدفع لك الفئ حتى أقصها فاهم على وصع الفئ  
على بطلان حتى يقبض الفئ يدفعها اليه فوصع رها للفئ فذلك من مال الساع وفي الفتاوى السكيري رهن عددا مكر حمله  
فأت العبد فظهر ان السكيري على الرهن ففلى المرتهن قص كردون العدم وفي التهمة رجل عليه غن عبي اشترها دنانير وبيع  
للساع صرة فبها دنانير فقال له هذه الصرة حتى اشرك الفئ ثم هلك تلك من مال الساع قال قلت له هلك الرهن أم يدرك  
الفئ قال هلك الفئ من طهر ان يديه أجود لا يرجع بالخودة في قول الامام ومحمد حيث كان في الورس سواء قال رحمه الله يجوز  
يقضه من باقل من قيمته ومن الأسر ولو هلك وقيمته مثل الدين صار موقوف عليه وان كان أكثر من ديه فالفصل أمانة  
و يقدر الدين صار موقوف عليه وان كان أقل صار مستوفيا بقدر ديه ويرجع المرتهن ما وصل **م** وقال الامام الشافعي رضى الله  
تعالى عنه الرهن بمائة ولا يسطع شيء من الدين سر كولو فاقول عليه الصلاة والسلام للرهين الذي هلك عنه الفرس ذهب حته  
وقوله عليه الصلاة والسلام ان هلك الرهن هلك الدين أو مائة مائة أو ح الصعابة والتأني على ذلك وبيان الدليلين من  
الجناب في المطولات وفي السكالك يباه ادارهن ثوب بقيمتهم عشرة عشرة فذلك عدد المرتهن بسطة ديه وان كان قيمة الثوب  
حصة برجع المرتهن على الرهن بخمسة أخرى وان كانت قيمته خمسة عشرة فاعدل أمانة عددا وفي الزمانيع الرهن مصدق  
بالاقل من قيمته ومن الدين وقبلة هذا يظهر في مسائل منها ادارهن عبيد بالغ درهم وقيمتهم ألسان فاني فرد رجل من  
مسيرة ثلاثة أيام فان الحفل على الرهن وعلى المرتهن صفان لان العدد مصدق من الدين وبقية أمانة فيكون الحفل يرمها  
بالخص ومن ادنا وادنا الصراص والحرج لا يقيم ذلك على المضمون وعلى الامانة المخصص وما أصاب المضمون فعلى المرتهن  
وما أصاب الامانة فعلى الرهن ولو لم يرد المضمون الاقل من قيمة المضمون ومن الدين لسكان أولى لبطل ما اذا كان قيمة المراهون  
أكثر من الدين في الاصل والباطل من الرهن ملا يكون معتقدا أصلا كالباطل من البيع والاسناد ما يكون معتقدا لكن يوصف  
امساك والمقابل يكون بالا مصدق وادنى كل موضع لم يكن الرهن ملا ولم يكن المقابل مصدق ولا مد الرهن أصل وهو الباطل وتعتبر  
قيمة الرهن يوم القبض ولم يذكر المزايا أحكام جلسة الماعل الارض المروية قلى في المحيط أرض مروهية على علم الماهدي  
تميزه العبادا ابن لا يهر عما يزل علم الماهدي وسكون الارض متعاهير اذ يرد على الدين لا حال العود ولا آق ولو رهن عددا حل  
الشم أو سرق عند الرهن قطع عند المرتهن وذلك من صلب الرهن ولم يذبح من الدين شيء وبقى من تمام مع الدين عند الامام  
وعندهما السرقة عيب ويقوم سارقا وحلال الشم وغير سارق وغير حلال الشم فسد حلال الشم والشم والشم  
ويكون رهنه بصفة قيمته كمثل ولو وجب عليه حلال الشم أو الرهن مائة المرتهن أو دله عيب فيسقط من الدين بشرطه ولو ما  
يذكرى حصة دراهم ومثال ذهب يساوي عشرة بخمسة دراهم فهلك الذهب وليس الثوب حتى انخرق ضمن قيمة الثوب بسبب ما



أقرصه بعد ذلك فيكون مصموم عليه وكذلك لو أخذ بعدد على أن يقرصه ألتامه هلاك المعدن كانت قيمته أقل من ألف مسموم  
 قيمته لأنه نفعه فالرهن مقصود بمصار كالتبوص بحقيقة الرهن لأن المقصود على حية الشيء كالمقصود على سوزم الشراء ولو أسلم  
 في طعام وأخذ به رهناً لم يصحح العدول لأن عين الرهن حتى يقص رأس المال لأن رأس المال يدل على المسلم فيه فظهر أن  
 الرهن في حق المعدل فإن هلك الرهن في يده هلك الطعام لأنه كان مضموماً بالطعام وبالمسح لم يسقط الطعام أصلاً ما لم يصل إلى رأس  
 المال ففي مضموم وبأنه كان كخلاف ما لو أقرصه الدين لأن هلك سقط الصالح أصلاً لم يقوط الدين أصلاً ولو اشتري عدل ثم نقضها  
 ثم تمسحها كان للبشرى أن يحبس المبيع حتى يستوفى الدين لأنه بعد العسح رحل رهنه البائع وكذلك لو أسلم المبيع وأخذ بالثمن رهناً  
 ثم نقض بالكل لأن يحبس الرهن حتى يقص المبيع فإن هلك الرهن في يده هلك المبيع على ما ينشأ أسلم خصمته في طعام ورهن به عدل  
 يساوي الطعام وقصه ثم صالح على رأس المال فالقياس أن لا يقص الزاهن العدول رأس المال دين عليه وفي الاستحسان يحمل رهناً  
 بدينه ويكون مصموماً بوجه القياس أن رأس المال غير المسلم فيه حقيقة وحكماً لا به لئس يدل عن الطعام لأن الطعام وحسب ما له قد  
 ورأس المال وحسب بالقالة وهما صانداً فوجب تأخيرهما لا يعتبر بدلا عن الآخر دل على الطعام لا يكون رهناً بوجه الاستحسان رأس  
 المال يدل عن المسلم فيه قائم مقامه لأنه كان بدلاً في العتد والاقبال والصلح لما سقطا حقيقة المسلم فيه عاده حتى لا بدله لأن كان  
 ديماساً نال السك المقام مقام المسلم أنباء واستاقطها الرهن المسلم فيه يكون رهناً مقام مقامه كالرهن المضموم رهناً بقيمته لا مقامه  
 فإذا استوفى رأس المال ثم هلك عدله من غير صريح بطلان الرهن مثل الطعام الذي كان على المسلم إليه أو يأخذ منه رأس المال  
 أقرض رجلاً كره حيلة وأرتمى منه ثم ما يمتنع أو صالحه من عليه الحيلة على كرهه يبيع به ويصير الثوب رهناً بالبيع فإذا هلك  
 ملكه مضموماً بالحيلة لأنه يرى عن الحيلة فصار كذا يرى بالأيها ويحور أن يكون الشيء رهناً ولا يكون مصموماً كره وأخذ الرهن  
 يكون محموراً ولا يكون مصموماً بذلك لأن الرهن استيعاء حكمي والاستيعاء الحكمي لا يروى الاستيعاء الحقيقي ولو استوفى  
 المسلم فيه حقيقة ثم نقض بالأسلم بحث الألفه ويرد عليه طعاماً مثله ويأخذ رأس ماله فكذلك إذا أصلح حادته الاستيعاء الحكمي  
 وفي مسألة القرص لو صالحه على الشعر بعد استوفى الحيلة حقيقة لم يضر الصلح لأنه لو صالحه على دين وليس عليه ذلك الدين لا يصح  
 أصله فكذلك إذا أصلح حادته الاستيعاء الحكمي ولو وهب له رأس المال بعد الصلح ثم هلك العد عليه طعاماً مثله لأن الألفه لم يطل  
 سببه رأس المال لأن الألفه في السلم لا ينقل البطلان في الرهن مصموماً بالمسلم فيه وقد كرم مسئلته في الصرف الثانية أشتري ألف درهم  
 بمائة دينار وقبضت الألف فقبضت بالمائة الديار رهناً يساويها ثم تمرد ففسد البيع لأن الاتفاق قبل قبض الديار فصار ألف درهم  
 مقصود في بدشترها بحكم صرف فاستوفى ثلثاً من الرهن حتى رد الألف فإن هلك الرهن في عدله مزمع صاحبه عليه مائة دينار  
 والمرتبون بالألف لأن الدرهم يدل عن الديار والرهن الذي يكون رهناً وسدله فيكون محموراً مثله ما يرمي مضموماً بالدرهم فإذا  
 هلك الرهن صار مستوفى الألف بتأثير بحكم صرف ففسد فكان على المرتب رد الدين ما يرمي على الزاهن رد الدين ما لم يتردد حتى صاع  
 الرهن فهو بمثابة الديار لأنه صار مستوفى الألف ما يرمي على الخاسر حكماً كماله الرهن فيصير كالألف استوفى حقيقة فكان الصرف  
 جازاً ولو ادعى على آخره فاسكره فصالحه على حبيته فاعطاه به رهناً وهلك الرهن ثم أنقضى على أن لا دين يجره على قضاء حبيته  
 درهم لمرتمى لأنه أحد الرهن دين ثامن من حبيب الظاهر بدليل أن الألف على بعد الصلح قبل التصديق أن لا دين يجره على  
 قضاء حبيته درهم والرهن دين ثالث ظاهر امتصون على المرتب لأن الرهن المقصود بمائة القرص مضمون مع أن الدين غير  
 ثالث فالرهن دين ثالث ظاهر أو لا يكون مضموماً لأن الرهن عاكف في حق مالك الدين والخسار ما أعلمه من الدين والزاهن لم يرض  
 مثله بما نال رهن بشرط العوض وهو سقوط الدين بآرائه ولو كانت الدعوى ودية فقال المودع رد دينها ثم أصنك على حبيته  
 وأخذ به رهناً فذلك ثم تصادقا أنه رداه فالرهن غير مضموم عنده في يوسف وهي كالمسألة التي قلها ولو ادعى صاحب الوديعة  
 استملاً كالألف بدع المودع شيئاً حتى صالحه ثم رهنه فذلك الرهن ثم استقاع على الملاك هلك الرهن مضموماً بخلاف رد كرم حرجه  
 أشتري عاتق يوسف رجلاً عنه عن هذا القول إلى قول محمد رحمه الله تعالى وهو الصحيح وهذا بناء على أن هذا الصلح  
 لا يجوز في قوله أولاً وفي قوله الآخر يجوز وهو قول محمد بن حنبل وقوله الأول أن البراءة عن الصمان تثبت لتول المودع كل الصلح ما تلا  
 ووجه قوله الآخر كوربه وقوله مضمون قال في العانة قيل دكر مضموناً فكذلك وقيل استرازا عن دين يحكم كره بالدرهم

وهو صان الدرك عند استحقاق المبيع ولم تعرض للثمن المستحق القليل المثلوه ومن قلبه صفة على ان يقرضه درهما  
فذلك قبل ان يقرضه عليه درهما لانه مقصود على جهة الرهن والتمتع بجهة الرهن كالمقصور على حقيقة الرهن كالقصور  
على رسوم البراءة قبل على ان اقرضه شيئا ولم يسم شيئا في ذلك يعطيه ماشاء لانه اهلك صار مستوفيا شيئا فصار كانه عند اهلاكه قال  
وجب ائلا على من وجب ولو قال المسكر حضا بمئة تعطيه اياه لانه يصير مستوفيا مالا يحوز لانه اهلك ولو قال المسكر رهنا بدهم  
بلانه لان اقل الجمع بدهم كقولنا لنكون على دراهم وفي المتق ولو رهنه درهما على ان يقرضه ولم يسم الرض قال يعطيه المرسون  
ماشاء فان قال اعطيك فاسألنا مجد رحمة تعالى لا استحسن اقل من درهم لانه مقصود على رسوم الرهن ولا تسمية في الترض  
ولا يمكن اعتبار قيمته اذ لا بد من الرض في القرض يعطيه ماشاء لان الايهام جاء من قبله ولا يصح في اقل من درهم لان العاد في بيع  
او امر اس اقل من درهم وهذه المسئلة لا كور في عيون سائل لان الثابت ايضا ذكر المثل على ان يقرضه درهما على ان يقرضه  
رجل امرى وحدها الرض ولم يسم الرض فاحد الرض صاع ولم يقرضه قال عليه قيمة الرهن ولو رهن نوما فاسأل المسكر  
نعمس درهما في ذلك النوبعة المرسون قبل ان يعطيه شيئا فعليه قيمة النوب الا ان تجاوز قيمته خمس من لان الرهن مقصور  
ما قل من قيمته ومن الدرس رهن داتين على ان يقرضه مائة وقيمة احدى ماحسون والاخرى ثلاثون فقص وقص التي قيمتها  
جسور فها سكنت ورد جسور لانه مضمون والقيمة لا للمسمى كالمقصور بجهة البيع فان بدله ان ياخذ الاخرى ويقرضه ذلك  
ولا يجوز على الرض لان الرهن لازم من جانب الراهن جاءه رط على الراهن في الرهن يكون لازما وفي حق للرهن غير لازم  
فاسطره على المرسون لا يكون لازما والقرض مشروط على الرهن فيكون لازما في حقه ولو هلك احداهما عند الرهن  
واستباح في قيمة التي هلك عند الرهن فالقول للرهن لان الراهن يدعى على الرهن زيادة ضمان وهو يشكر ان بقيت  
احداهما يطرأ في قيمة الباقي فتبلغ قيمة اهلك ولا يلتزم في اختلافها لانه يمكن معرفة ما وقع التنازع فيه لانه جهتهم ما بين  
رسم عن مجرد حيا مائة على رجل رهن رجلا نوما قاله ان لم اعطك كذا وكذا فهو يبيع لك عاتاك على قال لا يجوز وقوله عليه  
الصلا والسلام لا يعاقب الرهن هو هذا ولو رهن العاصب بالمعصوب رهنا والمعصوب فأنه يده وهو مقرر به ثم رده على المعصوب  
ثم هلك الرهن عند الرهن فالمعصوب مضمون الاقل من قيمة المعصوب وقيمة الرهن لانه ائده على جهة الضمان وليس يكون  
المعصوب دينا يدفع به رهنا ولكنه لما رهنه صار رهنا وان لم يكن صحيحا ولو اختلفت الرهن والرهن في قيمة الرهن بعد اهلاك  
فالقول للرهن والبنية لاراهن لان الراهن يدعى عليه زيادة وهو يشكر فكذلك يستأثر كثيرا ما ادعى عند ايدى غير ما يده  
رهنه من فلان وقصه فلان ودوليد يقول هو عدلى نقضى للدعى لان دا الياد تصحها للدعى لانه ادعى الملك لنفسه ويوضح  
على بدعيل حتى يحضر العائنه علال ما وقر الملك للعائنه فتد اقرانه ليس له حق الامساك لانه يتصور ان يكون مسكنا لك العير  
حكم البينة ولو ادعى المرسون هذا الراهن عائب يدفع اليه اقل عصبه واليد واحدا تها منى تعاريف او اشارة لانه ادعى فعلا على  
دى اليد واسكر دى اليد فيصحب حصيله فلان يدفع على دى اليد الاحد من يده لا يدفع اليه لانه لم يشت الاخذ من يده كما وادعى  
عينا يد امان امانا كذا اعتصم به وافاد دى اليد البنية على امانا ودفعه عند فلان تسل بنية المدعى لانه ادعى فعلا عليه  
فانصب حصيله فان لم يدفع الاحد من يده لا تسل بنية ولا يتصحب حصيله فكذلك اقل للرهن ان يده رهنا قيمته ان لم جاء  
بما يساوى مائة فقال لم ارهك هذا فالقوله اذ تراجع سعر ما يساوى العالى مائة فالقول للرهن لانه اذا عرف بعير الدرهم فانه  
شاهد للرهن ولو قال رهنك فهو مسلم وقال الرهن وهو كافر فالقول للرهن والبنية لاراهن وكذلك القصاص والسرقة لان  
الراهن يدعى عليه الالباء او زيادة الالباء وهو يشكر فيكون القول قال للرهن اشبهت للمال وردت الرهن وانكر  
الراهن الرد فالبنية لاراهن لان بنية الرهن شئت الضمان على الرهن لان ضمان الرهن والاستيقام لم يكن ناشيا باقتضى السابق  
لان قص الرهن قبل اهلاكه كان استيقام في حق الجسور لا في حق ملك العير والهلاك يستبرق قص الاستيقام في حق  
ملك العير ولم يكن ضمان الاستيقام فافصل اهلاكه فكانت يستمشت الضمان وبينه الراهن امانية فكانت التمسك أولى بخلاف  
ما لو اقام العاصب البنية على رد المعصوب واقام الملك البنية على اهلاكه فبينة العاصب أولى لان ضمان الرد كان واحدا للمشت  
السائق لانه وحسب رد العين حال قيامها وردا القيمة حال هلاكها فبينة العاصب مشبهة بالرافعة عن الضمان وبينه الملك يابى للرافعة

وكانت المنة الأولى دوح الى آخر قلنا ليرحمه الله بعد رجل عشرة وورن الب عشر وى فامسكه فاعطاه عشرة من عبده وقال  
 ربه ولم يقبل رهنه عند آخر فذلك التاب فان اصابها ربح بالمشرة وكان أمه في التاب وان احادها قال اقررت بانك رهنه  
 ولا شيء اقبل دولة لندان يحلف ما يعلم انه امسكه لان الوكيل اقر وألا يبرمه فاذ قال لم أره فكانه قال كذبت فيما اقررت به  
 فاستكر المذلة فيكون الدول للمره على سائر اقرار رولا ربح بالمشرة لا يثبت الرهن وقد حلف فصار الأمر متوقفا العشرة  
 هلك الرهن وانما يستحل لان المراد على ما يستحمله اقراره لا يستحل اتم برهن عبده ورهنه من نفسه ولم يصرم مافضل الا انه  
 حلف بالظاهر فاد الطلب بين المهره يستحل كالأمر بالبيع ثم قل كن بائنه أو كن فيه خيار شرط فان قال الأمر للوكيل اقررت  
 انك رهنه ثم اقررت بانك لم تره فحلف فاب ما من فله ان يصمه بقيمة اقلب من الذهب ويصم له العشرة طعن عيسى  
 وقال الا وانه ضمان النعمة لا هو الا تصادها اتم برهنه لا يصح فذلك اذا صادها اتم برهنه فله لا يصح بالارهاق ولا يتركه  
 والحواب انه يشترط من يحجود الامانة لا يثبت تحجوده بالافراوس لا بهما فال رهنه فقد اقره لم يكن في يده لان الرهن لا يتم  
 الا بالتسليم فلما قال لم أره فصار كالأمر ان كان عدلى وفي يدي وهذا هو معنى الخود ومن حاد ما في يده صمها وصار كالمودع اذا  
 قال ليس عندى ثم قال كان عندى ضمن فذلك اذ لم ير حادته بخلاف ان اطلب الراهن مديعه ونحوه لا يجوز أى الرهن ان  
 يطلب الراهن مديعه وان كان عند الراهن في يده ان حقه ما في الراهن زيادة الضمان ولا تتعطل المطالبة وكذا لا يتعطل الحبس  
 لانه لا يراه الضم وهو المطالبة على ما يراه في القضاء مضافا وقال الكرخي في تحصره والرهن مطالبة الراهن مديعه اذا كان مالا  
 ولا يجمع الارهاق بهن ذلك ولا يكون الرهن في يده وكذلك اذا كان مؤجلا وحل فانه لا يجمع حقه كذا في العبي على الهداية  
 قال رحمه الله يجوز بمهر المرتن باحصار رهنه والراهن اذ ادعاه فيه ولا يجوز أى اذا اطلب المرتن فيه يؤمر باحصار الراهن أو لا يعلم  
 انه باق ولا يقبض الرهن قبل الاستيعاء ولا يجوز أى يقبض ماله مع قيام بد الاستيعاء لانه يؤدي الى تكرار الاستيعاء على اعتبار  
 الملاك في بد المرتن وهو يستحل ولو قل باحصار رهنه لو في يده لكان أولى ليخرج ما اذا كان في يده عدل فانه لا يؤمر باحصار  
 كما سبق واذا احضر المرتن الرهن أمر الراهن بتسليم اليه أو لا وهو المراد بقوله والراهن اذ ادعاه فيه أو لا يعني حتى المرتن في  
 الدين كما نص في حق الراهن في حق الرهن تحت القابلة سواء بينهما كأي تسليم السبع والثمن يحضر البائع المبيع ثم تسليم المشتري  
 الثمن الاول لما ذكرنا وان طالبه بالدين في عبد الله الذي وقع العقد فيه فان كان الرهن لاجل له لا مؤنه فذلك الحواب لان  
 الا ما كن كما الى حقه كبقية واحدة في حق التسليم ولهذا لا يشترط فيه بيان مكان الايعاء كأي باب التسليم بالاجماع وان كان له  
 حل ومؤنه فاستوفى فيه ولا يكتب احصار الرهن لاق الواجب عليه التسليم فالتحلية دون النقل لا يتصور به زيادة صر ولم نلزمه  
 في العقد ولو باع الراهن لا يكتب المشتري احصار الرهن لانه لا قدرة له عليه لان بيعه ماس الراهن صحيح وصار الرهن ديا فاحصا كما  
 رهنه الراهن وهو دين ولو قبض الثمن يكتب احصاره لقيام العدل مقام المبدل والذي يتحقق الثمن هو المانع مرتها كان أو عدلا  
 لانه هو العائد وحقوق العقد ترجع اليه ولا يكتب احصار الرهن باعدها كل الذي يلزمه استيفاء نعم فدخل اذا ادعى الراهن  
 هذا كمال احتمال الحلف بخلاف ما اذا لم يدع الراهن هذا كماله لا فائدة في احصائه مع اقراره وهذا بخلاف ما اذا قتل رجل خطا  
 العبد الراهن حتى قضى بالقيمة على عاقلة في ثلاث سنين حيث لا يتجر الراهن وفيما تقدم صار ديا فاحصا ولا بد من احصائه جميع  
 القيمة لانه يقوم مقام الدين لسكونها بلا عذر او وضع الرهن على يده عدل وأذن بالادعاء فعمل ثم جاء المرتن فطلب فيه لا يكتف  
 احصائه لان لم يؤمن عليه حيث وضع على يد غيره فلم يكن تسليمه في قدرته وكذا لو وضعه العدل في يده من عينه وعاش وطلب  
 المرتن فيه والذي في يده الرهن يقر بالرد من العدل ويقول لا أدري لمن هو غير الراهن على قضاء الدين لان احصار الرهن  
 ليس على المرتن لانه لم يتضرر وكذا ادعاء العدل ولا يدري أين هو قلنا بخلاف ما اذا حاد الذي ودعه العدل الرهن بان قال  
 هو مالي حيث لا يربح المرتن على الراهن شيء حتى يثبت انه رهن لا يملكه فسد توى المال والتوى على المرتن متحقق  
 الاستيعاء فلا يثبت للمطالبة وفي الفتاوى العينية ولو رهن الذي جازع لمسلم كان صمها واعليه بالدين اه وفي البيع  
 لو تخرج امرأ على دراهم أو دينارين منها وأخذ سائرهما لم يصح عده باخلافا لرد رهنه الله عز وجل فان كان الرهن في يد المرتن  
 لا يتكسب من البيع حتى يقبض الدين ثم أى لو أراد الراهن أن يبيع الرهن لم يكن يقضى ثمنه الدين لا يجوز للمرتن أن يتكسب من البيع

حتى ينفذ الدين لاني حكم الرهن المحض الذي انما يسعى الدين لاداءه من نفسه على ما يبيد من قبله فلو قد ادى الدين من  
 ان يعمد من كل الرهن حتى يستوفي القية كما في حاشي المبيع قال رحمه الله في رد المحتار في سلم الرهن في أي اذ افضى الرهن جميع  
 الدين سلم المرهن الرهن الشرطي والمانع من التسليم لو وصل في المرهن اليه فوفاة الرهن فعد فداء الدين قبل اساميه الى الزمان  
 استرد الرهن ما فاضل الدين لانه من المالك اذ اقامت وتوفيات وقت الفرض السابق فكان الثاني اسديناه بعد اسديناه  
 فبحرده وهذا لانه ما دام الدين لا يتسحق الرهن حتى يرد الى صاحبه فيكون مضمونا على صاحبه فداء الدين من ماله سلمه الى  
 الرهن أو يرد المرهن عن الدين وكذلك لو فسخ الرهن لا يتسحق مادام في يده حتى كان للمرهن أن يعمده بعد الفسخ حتى يستوفي  
 فيه ولو هلك بعد الفسخ يكون كإهلاكه فيه فيكون له كما يذهب بخلاف ما إذا هلك بعد الإبراء حيث لا يحسن استعماله بالآلة  
 لم يسهل رها لان فداءه رها ما من بالقبض والدين فاداهت أحد هاتين رها وقد قدسناه بعد الإبراء حيث لا يحسن استعماله بالآلة  
 الرهن استرد ما لو سكتي ولما ساراة وأغرم في لان الرهن يتسحق المحض انما في مستوفي دينه دون الاستماع ولا يجوز الاستماع  
 الا بسلمته وما ان فعل كان متعديا ولا يظلم الرهن بالمتدي قال في المسوط وليس للمرهن أن يتسحق المرهون الا اذا الرهن وهذا  
 أدل احرار في هذه ما في نفسه ولو فعل من غير ادن صار صانعكم الرهن وقاض صانعكم العصب وان ترك الاستعمال عاد كونه  
 رها ولو اسلمه عمل الرهن بادن الرهن فان هلك جاز الاستماع لم يستحق من الدين شيء لانه لا ادن صار متوجهاكم العارية وان  
 حاط به هلك في حال الاستعمال ضمن صان العصب وفي المتقي لو أودع المرهن للمرهن بادن رها هلك في يدا مودع لم يستحق الدين  
 كإلوا ياره من سر مادن الرهن وقد سرح من صان المرتهن وله أن يسترد لان الرهن عقد قائم ولكن حكمه وهو الصانع مبدع  
 في رمان الايداع لما يدا ولو أخرج من إحدى نفسه بغير ادن الرهن واعصت النسبة ثم أحرار الرهن الاجارة لم ينع لاني الاجارة  
 لا تستعدا مسما يمسوا والمرهن أن يأخذها حتى يصبر رها كما كان وان أحرار بعد مضي سنة أشهر حار ونصب الامورة  
 للمرهن تصدق به ونصبه الرهن وليس للمرهن أن يبيد رها في كذا يداود كذا في الولي في العيون ولو أحرار المرهن من  
 الرهن ثم مات الرهن فانه يرجع الى المرهن ولا يكون أسوء العرماء لان الرهن لم يفسخ ما لا عارة فيكون الرهن في بدل المستعير  
 لكونه في بدل الغير فكان مقصوده والموت انصبحت الاجارة فعادت بدل المرتهن كما كانت ولو ارتهن حارية ثم أحرار الرهن  
 فولدت عبد الرهن ثم مات للمرتهن أن يبيد الولد حصته لان الرهن لم يتسحق بآلة الرهن من الرهن فسرى الى الولد وأنه  
 تعالى علم وفي المسني اذا كان الرهن ثوبا فادان الرهن في نفسه بواهم جاء به متخرفا فقال المرتهن تخرق من نفسه من ذلك اليوم  
 فقال الرهن لم تخرق من نفسك ولم يمسسه قال في قول الرهن لان المرتهن ادعى البراءة عن النضبان لاستعمال الثوب بادن  
 الرهن وهو يسكر ويون القول له فاذا أقر الرهن انه لسه في ذلك اليوم وتخرق قبل لسه أو بعده فالتول قول المرتهن انه  
 تخرق من لسه والنسبة بينه الرهن لان الظاهر شاهد للمرتهن لان فعل وهو اللبس سبب التخرق طاهرا وبغيره موهوم فيه فبطل  
 التخرق في النسبة الظاهر دون الموهوم وأنه تعالى أعلم ولم يتعرض المؤلف للسر بالعين المرهونة ولما اذا أعيا الرهن للمرتهن قبل  
 في التباينة والمرهن أن يسافر الرهن اذا كان له حق وموفاة ولم يكن وعى عمدا أنه كاذبة وتزعم المرتهن وأرتها ما سوف ولورهن  
 عدما صريفا فقتل الدين على حاله خلاطما وكذا اذا قتل قضا صاعدا وسرقة وصدق المرتهن أنه كان هكذا ولو ائتمرق  
 اسجل ذهب حصصه وفي الخابيه رهن عدما وعاب ثم ان للمرتهن وحده العبد ساقا من العبد أقر بالرق عبد الرهن لم يرجع المرهن  
 بدنه عليه أحب المرأة بعد اقباض المسني رها يساوي مدياقهم وهت صداقها من الزوج أو أقر أنه كذب عليه ردة الرهن الى ربح  
 فان هلك الرهن عبد هلك بغير ربح ولو احتلعت المرأة من زوجها بعد ما وصت بتمرها كان عليها ردة الرهن ولا يظلم الرهن بموت  
 الرهن ولا بموت المرتهن ولا بهما في الرهن رها عند الورثة وسياق له من يديان قال رحمه الله في رد المحتار في سلم الرهن في أي اذ افضى الرهن جميع  
 وولده وحامه الذي في الله كما معناه أن يكون الولد أيضا في عياله لان عياله أمانة على ما يضافه من كاذبة ولا يجوز التخلص كونه  
 الذي في عياله وهو الذي استأجره مشاهرة أو مساهمة والمعتبر به المساكنة ولا يبرأ بالسق حتى أن المرأة لو دفعت الى زوجها لادمن  
 هل في المتقي الاصل للمرهن أو للاستأجر متى أمسك العين لا يحسن لا يضمن ومتى أمسكها لا يستعمل يضمن فالحال الفصل بينهما  
 هو أنه متى أمسك الشيء في موضع لا يفسخ فيه الا بالاستعمال والاتساع في ذلك الموضع فهو استعمال وإذا أمسك في موضع لا يفسخ

فيه لا يستعمل فهو حفظ وعلى عبده اذ اسورت الحظا ل أو غلبت بالسوار أو نعمهم بالقميص أو وضع العمامة على العاتق  
 فهذا كله حفظ وليس باستعمال لان استعمال الامساك في موضع لا يستعمل فكان الامساك للحفظ واذ اسورت بالسوار  
 وبأشبهه ضمن لان الامساك وحده في موضع لا يستعمل فكان استعمالا وحفظا وروى عن محمد رحمه الله تعالى الرهن اذا كان  
 حاميا فتختم به في الحصر الخمي يضمن لان من الناس من يتختم في عيبه لا يريته وان تختم فوق حاتم في ذلك الاصبع لا يضمن قيل  
 لمحمد ان الناس يستعملون ثيابهم في حصر واحد فالاعمال تعاملونه لا يضمن قال مشايخنا وهذا في رددهم وأما في بلادنا  
 فقد يستعملون اثني لاربية قال مشايخنا فيجب أن يضمن وإن تختم في أصبع غير الحصر لا يضمن لان لا يستعمل كذلك قوله  
 استعمال الرتبة قال بعض مشايخنا اذا تختم وحمل العنق على الكعب لم يضمن وكان حتما لا يستعمل الا التوكيل يتص الدين  
 اذا أخذ الرهن عن عليه الدين فصاع عند الوصي اذا أخذ رهنا من عريم لبيت يدس عليه والورثه كراهة فباع عبده قال محمد  
 رحمه الله تعالى لا ضمان عليه لان له ليل الاراض والاداء واعماله على أن يكون أمينا فيه صاحب الدين قال رحمه الله  
 في موضعين يضمنه غيره وبأبداءه وتديه قيمته في ما يباينان عيبه ودعيه والوديعة يضمن من هذه الاشياء لكونه متعديا بها فيضمن  
 جميع قيمته كالمصوب وحمل يضمن للمودع الثاني فهو على الخلف الذي يصاد في مودع المودع كتاب الوديعة ثم ان  
 قصي القاضي بالقيصة من حسن الدين بانقيض قصاصا مجرد النقص اذا كان الدين حالا فلا يطلب كل واحد منهما صاحبه الا  
 بالفصل وان كان مؤجلا يضمن المرمين قيمته ويكون رهنا عبده لانه بدل الرهن فيكون له حكم أحله فادخل الاصل أحده يديه  
 وإن قضى بالقيصة من خلاف حسن الدين كان رهنا عبده لاني يقضيه يديه لانه بدل الرهن فأحدث كونه ولو رهن حاميا عبدا (مراة  
 لم يضمن حاميا فوق حاتم فضمن لان النساء بالنس كذلك فيكون من باب الاستعمال بغير ادن المالك وكذا ان يطيلس ان اسمه  
 ليس باعتاد يضمن ولو وضعه على عقه لم يضمن وفي الوقعات رجل رهن عند رجل حاميا قال للمرئتين تختم به ان امرؤا يتختم  
 به في الحصر في تلك في حال التختم ملك الدين لانه امرؤا بالحفظ لا بالاستعمال وفي الدخيرة هو الصحيح ولو رهن سيهين وثقادهما  
 ضمن قال عمر الدين والفقوى على أنه يضمن وفي الثلاثة لا يضمن لان العادة تحث بين الشجعان في زيادة السبعين في الحرب دون  
 الثلاثة وفي الحديث ولو باع المرمين روائد الرهن بغير ادن الرهن أو القاضي لم يضمن قيمته وان حلف بلفه عند الفجار  
 وحلب الدين جاز استجسا بالابن نوع من الحفظ فان حلف بلفه عبده فاسكه برفع الزم الى القاضي حتى يبعه أو يأذن له في البيع  
 ان كان المالك عائدا وان كان حاصرا ارجح اليه ولو كان المرمين بغير ادن التامى والمالك وحلف التلق فباعه بمسكه لم يضمن هكذا  
 وروى عن محمد لا بدأه وإن له في مثل هذه الحالة في البيع دلالة وليس للمرئتين ولا للرهن أن يروج الارض ولا أن يؤجرها لانه ليس له  
 الاية اع بالرهن قال رحمه الله في حرة بيت الحفظ وحافله على المرمين وأجرة اعيه بوقتته والخراج على الرهن في الاصل فيه  
 أن ما يحتاج اليه المصلحة الرهن لنفسه وتتيه فهو على الرهن سواء كان في فصل أو لم يكن لان العين مافية على ملكه وكذا ما دفعه  
 لمؤك له فيكون أصلا وتفتيته عليه لما به مؤنة ملكه كمال الوديعة وذلك مثل الحققة من مأكله ومشره وأجرة الراعي مثله لانه  
 علم السبايم ومن هذا الجنس كسوة الرقي وأجرة طر ولما الرهن وكري المروكر والنهر وسقي النساتين وتلتيج شحبله وسادها  
 والعيام مصالحة والورل في الرهن أن يبيع على الرهن القاضي بأمر المرمين بالثقة فاد اقص الدين فالمرئتين أن يبيع به على  
 الثقة فان ذلك في هذه الحالة وثقة على الرهن وكل ما كان لحفظه أو لورده اليه بالمرئتين أو لورده عنده كدواة الخرج فهو على  
 المرمين مثل أجرة الحافظ لان الامساك في لهو الحفظ واجب عليه وتكون مؤنة يجر كذلك أجرة البيت الذي يقطع فيه الرهن وعن  
 أبي يوسف أن أجرة المأوى على الرهن عزله الثقة ومن هذا التسم جعل الآتي اذا كان كله مضمونا بالان بد الاستيلاء كانت ثابته  
 على الخل وبتحتاج الى اعادته الاستيلاء بغير ادن المالك فكذلك مؤنة الرد وتكون عليه وان كان بعه أمانة فقد قدر المرمين  
 على المرمين وحصة الامانة على الرهن ولا يرد لعادة اليد يدم في الزيادة بالمالك ادهو كالمودع فيها وتكون على المالك  
 خلاف أجرة البيت الذي يحفظ فيه الرهن فان كانا تخم على المرمين كسما كان لا رجوعا الى الخس وخس الخس ثابته  
 في السك وأما الخمل ولزحل الصبيان فيقدر بغيره والادواة والاداء من الحياطة يتقدم على الخمول والامانة والخراج على الرهن  
 لانه مؤنة المالك والعنبر فيما يجرح مقدم على ح المرمين لتما ماعين ولا يخل الرهن به في الثاني لان رجوعه فلا يفي ملكه ألا ترى







رحمة الله فيه نعمه انه لا يمكن للمدعي اثبات الرهن على الراهن الا بعد ما سأل على صاحبه لان الرهن من انبي لا يصح الا بشروطها جميعا  
فكان الرهن من صاحبه سدا لسوت الرهن في حقه ومن أنكر سبب ثبوت حق انساب يشعب حصانه فقامت المسئلة على  
حصنه كما دعى عينا يدا انساب انه اشتراها من فلان العائث فعلم يستع على ذلك ومتى ثبت الرهن منه يوضع في نوبه الجاحد  
على بدعته لان الرهن في حق الجاحد غير ثابت في حق المدعي والراهن ماضى بحسب المدعي وحده ولا في يوسف وجملة من  
ما يدعيه على صاحبه ليس سدا لثبوت حقه بل هو شرط لثبوت حقه لا قول صاحبه فلا يثبت انما قول صاحبه وهو حاجته  
كما دعى رها من انبي وهو في بدأ حدهما وراهن دى اليها صلا لا نقل بصفة الخارج على اثبات الرهن على العائث كما ثبت فكما  
هذا والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

في ما يتصور رهنه والارتهان به وما لا يجوز

الحاد كرمقدمات مسائل الرهن ذكر في هذا الباب تفصيل ما يجوز رهنه والارتهان به وما لا يجوز راد التفصيل اما ان يكون بعد الاجل  
قال رحمه الله ولا يجوز رهن المشاع يعني لا يصح رهن المشاع وظاهره انه لا فرق بين ما يحتمل التسمية وما يحتمل النسبة قول  
صاحب العياضة رهن المشاع قابل للتسمية وبغيره فاحتمل حاق به الصانع اذا قصص وقيل باطل لا يتعلق به الصانع وليس يصح رهن  
الباطل منه بعد الاجل يكن الرهن مالا ولا يكن للقاتل به مضمونا وما ينس فيه ليس كذلك بناء على أن القصص شرط تمام العقد لا بشرط  
حواره وقال الامام الشافعي رضي الله عنه يجوز لان موحه عنده بيعه والمشاع لا يتختم ببيع ولما ان موحه ثبوت بدلا لاسبقائه  
واستحقاق الحسن الدائم ولا يتصور الحدس الدائم في المشاع لا يبطل بالباية فبعضه كانه رهنه يوما او يوما ولما يستوى فيهما بطل  
التسمية وما يقبل بخلاف الهبة حيث تجوز فيما لا يحتل النسبة لان موحه الملك ولا يتمتع الشيوع ولا يجوز من شرطه انساب لان  
ثبوت اليد في المشاع لا يتصور ولا هو لا يمسكه نوما يحكم الرهن ويوما يحكم الملك فيصير كانه رهنه يوما يوما لا يمسكه الا حارة  
حيث تجوز في المشاع من التبريك لان حكمها التمكن من الاتماع للحسن والتبريك مستكن من ذلك والشيوع الطارئ يجمع  
بقاء الرهن في رواية الاصل ومن أن يوسف لا يجمع لان حكم النقاء أسهل من الانتداء فاشبه الهبة وحده الاول ان الاتماع لدم الخليل  
وفي مثله يستوى الانتداء والنقاء كالخبر في باب السكاح بخلاف الهبة لان المشاع لا يجمع حكمها وهو الملك والمبيع في الانتداء ليس  
المرامة على ما عرف ولا حاجة الى اعتبار في حاله النقاء ولهذا يصح الرجوع في بعض الموهوب ولا يصح المصنع في بعض الموهوب  
قال في المحيط ولا يجوز ما هو مشعول بحق الغير ولو رهنه عدة اصغره لثباته وضعه بمحماته لم يحل له ما سمي المصنع بدلا على جديته  
صار صفتين كانه رهن كل صب لصفته في الانتداء وقوع شاعا فلا يجوز وهذا بعيدان للناظر هو الاشاعة في العتد لظاهر قوله  
فصيرتم بها الى آخره مع ان المانع الاشاعة عند القصص فالقول ولا يجوز رهن المشاع عندنا وقضال كان أولى ولو رهن قبل ما رهنه  
عشرون درهما عشرة دراهم فكسره فانه يضمن نصف القلب ويصير شركة بينهما صورة الشيوع الطارئ قال رحمه الله ولا  
الثمرة على الجمل دوما او لزوج في الارض دوما ولا على الارض دونها ولا في القصص شرط في الرهن على ما يتناول يمكن فيص  
التصل وحده فصار في معنى المشاع وعن أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه ان رهن الارض دون الشجر حائر لان الشجر اسم للباب  
فيكون استثناء الاشجار بمواضعها بخلاف ما ادارهن الباردون النساء لان النساء اسم لشي فتكون الارض جميعا رها وهي  
مشعولة ملك الراهن ولو رهن الجمل بمواضعها لانه رهن الارض بما فيها من الثحل وذلك حائر ومخوارة وليس برهن لاي  
الصحة ويدخل في رهن الارض الثحل والقر على السجل والزرع والرطة والنساء والقرن لانه ما يباع لانه فيدخل تحتها جميعا  
للعقد بخلاف المبيع حيث لا يدخل هذه في بيع الارض سوى السجل لان بيع الارض بدون هذه الاشياء حائر ولا حاجة الى ادخالها  
في البيع من غير ذكر وتختلف التنازع للموضوع ما حيث لا يدخل في الرهن من غير ذكر لانه ليس شاع لها ولهذا لم ينع  
فليل او كثير هو فيها او منها لا يدخل التنازع وهذه الاشياء تدخل وكذا تدخل هذه الاشياء في رهن الدار والقرية لحاد كونا ولو  
استحق بعضه ان كان الباقي يجوز انتداء الرهن عليه وأبده حار وذلك بان يكون المستحق موهبة عابدة لان رهنه انتداء يجوز  
فكسره فانه وان كان الباقي لا يجوز انتداء الرهن عليه بان استحق شيئا شاعا او ما هو في معنى الشاع كالقر ونحوه بل لا يبين  
بالاستحقاق ان الرهن وقع مالا ولا يجمع التسليم كون الراهن أو تنازع في الدار للرهن حائرا داره في دار او هو فيها وقال سلفه

اليك لا يتم الرهن حتى تقول بعد ما شرح من الدار سلمتها اليك لان التسليم الاول وهو فيها وقع اطلاقا لشعائنه ولا بد من تحديد التسليم بعد الخروج منها كما اذا سلمها ومنتاعه فيها ومع تسليم الدابة للرهنه والجل الذي عليها فلا يتم حتى يلقى الحل بخلاف ما اذا رهن الحل دونها حتى يكون رهما اذا دفع الدابة اليه لان الدار مشغولة فصار كادار حن متاعا في دار اخرى وعاء دون الدار والوعاء بخلاف ما اذا رهن من سرحا في دابة او لسان في رأسها ودفع الدابة مع السرح والاعجام بحيث لا يكون رهما حتى يرعه معها ثم يسلمه اليه لانه من قواعد الدابة عزله الخمر للسحل حتى قالوا بدل في رهن الدابة من عدد كروي التمتع مسئل على من اوجد عن رجل عمر عمارة على ارض السفلى كما نوت وغيره ورهنه بدل للرهن من احد الاسرة قال لا يصح ولا يليب للرهن قال وفي الحديث ولو رهن السحل والشجر واليكرم وبواضعهم من الارض حار لا يمكن قصه اعماها بالتحلية فيسده بقوله دوسها لانه لو لم نقل دوسها لصح الرهن في السحل ولو قال رهنسلك هذه الارض او هذه الدار بدخل في الرهن كل ما كان متصلا بالرهون من الماء والشجر والغر والبرق والريضة لان الرهن لا يجوز بدون ما يصل به وكان اطلاق العقد يصر في ما فيه تصحيحه قيد حتى في الرهن منعصر بالبحر ولو رهن الدار بما فيها اصح ادخل في دونه وبين الدار ما فيها وهو بصير السحل رهما وروي الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله مسئل عن رهن عشرة من الكرد وقبصها المرتين ثم تبين انه كان واحدة مسئله واخرى مشاعة بين الزاهن وغيره كيف يتيق الرهن في السواني من الكرد المارعة فقال في السواني الرهن صحيح والله اعلم حتى لو اعطاه الكرد المارعة لا يجوز من غير اشارة المرتين حتى تقضى بالدين وسئل عن من اوجد والجدى عن الرجل استأجر دارا اشارة بمحيطة وسله فارعة ثم ان المؤجر رهنها من المستأجر بقدر معلوم هل يصح هذا الرهن وهل يفي الاجارة قال على من اوجد تصير رهما مع وجود القص قال اخذت من رهن الرهن وانسخت الاجارة وعن ابي حنيفة رجل دفع رجل رهنه على ثمانية دفعه ثلثا ثمانية بعد ان قص الرهن وامتنع من دفع الباقي قال يكون رهما هذا القدر وسئل ابو يوسف عن الدار المارعة اذا عصفت من اسنان وانزل منها حرا او كفاها يصح ذلك المهرس قال يصح وكذا ذلك الخلو في غيره وسئل اخذت من رجل رهن عددا آخر وكعطر وحنه لرب الدين ادى الروح فطال الرب الدين السكيل بايهاه الدين خيسه العاصي وعجز عن اوائله للقاضي ان يسلم الرهن قال على قول الامام لا وعلى قول طائفة وسئل ابو الفصم عن رجل رهن عددا آخر دارا الى ستة بدس على الزاهن وقضى الدار هل يكون التأسيس لمصلحة الرهن قال ان كان الاصل في الرهن فسد وان كان في الدين لا يفسد وهكذا في الاصباح مسئل عن المرتين ادامات وورثته يعرفون الرهن ولا يعرفون الزاهن ويلبسون الخروح عن العهد هل يكون حكمه حكم القطفه قال يحيط حتى يظهر للمالك وفي التحريم يدور رهن عدس او ثوبين ولم يسم لكل واحد شيأ من الدين يقسم الدين على قيمة تلك الاشياء ما أسهل كل واحد وهو مضمون ما قل من قيمته وعما سمي او رهن شاذين ثلاثين احدثها لعمرة والاخرى بدسرين ولم يبين أيهما لم يحل لان سبب هذه الجهة الله تقع بينهما سارعة عند الملاك فانه اذا هلك احداهما لا بدري ما يسقط من الدين باءا عشرة او عشرين فينظران في ذهب الدين بها كما هو بين فهلك احداهما سقط من الدين بقدر هالائه لما بين صفة كل واحد مضمون من الدين انقطعت المارعة وفي الحديث ولو هلك رهنك السخل فاصوله حار اداسمي باصوله وان لم يسم باصوله لم يحل لا يلقوم الا باصوله ولا يمكن تسليمه بدريه وذكر القفياء ابو الليث وروى ابو يوسف عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى في رجل رهن عند رجل حارية بطاروح فالرهن جائز لان السكاح لا يوجب تقاضي الرق والمالية وليس للرهن مع الروح من عشاياها لانه رهنها وهي مشغولة عن الروح وعن المرتين لا يتعلق بغير الصبح حتى الروح فيه الا يفسد الرهن فان وطئها الزوج هانت من ذلك سقطا الدين لان الوطء ليس بحياة فاشبه الموت من المرض قال ابو يوسف رحمه الله تعالى ولو رهن حارية لا روح لها فروسها الزاهن مرضى المرتين فينأمله الاول ولو رهنها نهر وضال المرتين حار السكاح لقيام ملكه بها وللمرتين ان يجمعه من عشاياها لان السكاح لم يقدّر رهاه ونسوت حقه من الحسن سابق على تعلق حق الروح فان عشاياها فاهرهن معها وان لم يعشاهم يكن المهر رهنها مع ان لها من ثمنه من الوطء فان ماتت من عشاياها فان شاء المرتين صون الزاهن وان شاء صون الروح فان ضمن للروح رجع على المولى ان كرم الرهن عنه لانه هو الذي اوقعه فيه وان لم يكن كتمه عنه لا يرجع الى سبابة عن ابي يوسف رحمه الله رجل اعتق مائتي دينار يار يته فمهرها المولى فالرهن جائز لانها لم تكن كلولاد وان ولدت فصعها الولادة لم يذهب من الدين شيء نقصان الولادة لا يباذرها وهي حامل واخذها من الولادة وان ولدته من الولادة لا تنفك عن النقصان عادة فهذا النقصان حصل بسبب

في بدال الرهن فلا يكون مضموناً على المُرهن ولو كان عليه ديون دفع اليه ديون يمين فقال جلد أحدهما فاصاه يكون لك فضاء قبل  
أن يأخذ فديته على حاله وهو مؤتمن لانه لا يتصور الاقتضاء والاستيفاء الا بعد القبض وقص المحلول لا يتصور ولو قال أحدهما  
قضاء لك كان قصاه بديته ولا يشبهه هذا الرهن قال رحمه الله **ولا بالامانات والمالك والمبيع** أي لا يجوز الرهن بهذه  
الاشياء أما بالامانات كالوديعة والعارية والمضاربة ومالك الشركة فلا رهن مضمون بماله من تلك وانه استيفاء ولا بد من  
صالح المُرهن لمبيع الرهن مضموناً ويتحقق استيفاءه من الرهن والامانات ليست بمضمومة ولا يمكن استيفاءها من غيرها  
حال قائمها وعدم حبوب الصالح بعدها كما هو ظاهر كالمعد الحاقى والعبد المأذون له في التجارة والشفعة غير مضمومة على المشتري  
بغلاف الاعيان المضمومة كالمنصوب وبطل الخلع والهرم وبطل الصلح عن دم العبد حيث يصح الرهن به لأن الوجوب فيها يتقدر  
اذ الواجب فيها القيمة والعين محاص على ما عليه الجمهور وللقيمة فيها شبهة الوجوب على ما في العنصر فيكون رهنها بما يتقرر وجوبه  
وسمه وأما المالك فلا رهن استيفاء ولا استيفاء قبل الوجوب لأن معنى المالك صان الشيء عند استحقاق المبيع بما لا يستحق  
لا يجب على النافع رد العين وكذا بعد الاستحقاق حتى يحكم رد الشيء ويصح البيع لا لحال ان يحجر المستحق البيع بخلاف  
الكفالة حيث يجوز لأن الكفالة يجوز تعليقها بشرط ملائمة على ما عرف في موضعها لا التزام المطالبة والالتزام بالاعمال معلنا  
أو موصفا إلى المال حائر ككفاي الصوم والملازمة وليس فيها شيء من معنى التملك ولا كذلك الرهن فانه استيفاء ويكون تملكها  
والتملك كذا في امرها لا يجوز تعليقها ولا اسامها فافتقر ولو قص الرهن بالمرك قبل الوجوب لا يستحقاق فذلك عند المشتري بمرك  
أمانة لانه لا يعتد حينئذ بوقوع ما لا خلاف خلاف الرهن بالناس للموعد وهوان يقول رهنك هذا ما انقرضت وذلك في بدال الرهن  
حيث يملك ما سمي من المال لأن الموعد جعل كالموعد باعتباره الحاشية على محل موجود اقتضاء لأن الرهن استيفاء والاستيفاء  
لا ينسب الوجوب بل يتلوه ولا بد من سمي الوجوب ليكون الاستيفاء متصفاً عليه ولا به متصور بجهة الرهن الذي يصح على  
اعتبار وجوده فيعطي له حكمه كالقروض على سوم الشراء فيكون مضموناً عليه بالأقل مما سمي ومن قيمة الرهن اذا سمي قدر  
الموعد وان لم يسم قدره بان رهنه على ان يعلم شيئاً فذلك الرهن في يده يعطى للمُرهن الراهن ما شاء لانه لا يملك صار متوفياً  
شيئاً فيكون بينه اليه كإقرار بذلك وعن أبي يوسف لو قال أقرضني رهنك هذا رهنه ولم يسم شيئاً وذلك بضمن قيمة الرهن بخلاف  
المنقوض على سوم الشراء حيث يجب على القاض جميع قيمته لانه مضمون بمعه كالبيع العاسد والمنصوب ولا يتقدر بغيره  
ولا كذلك الرهن فانه مضمون بغيره وهو الذي يكون مقداره ورؤى المعنى عن أبي يوسف ان يسم قيمة الرهن في الدين  
للموعد نالته ما نالت كالقروض على سوم الشراء وأما المبيع لانه مضمون بغيره لانه مضمون بالثمن حتى اذا ملك ذهب بالثمن  
ولا يجب على النافع قرض والرهن لا يجوز الا لالاعيان المضمومة نفسها ولا يجوز بالاعيان المضمومة بغيرها كالرهن وان ملك الرهن  
المبيع ذهب بغيره لانه اعتبار الابل ولا يجب على المشتري شيء قال رحمه الله **وإذا أصبح بدين ولو موعداً لم يبيع بغيره**  
وقد بينا المعنى فيه وهو ان الرهن استيفاء والاستيفاء يتحقق في الواجب وهو الدين ثم حبوب الدين طاهر اياً في أصحة الرهن ولا  
يشترط وجوده بحقيقة لماد كرهنا في الهداية فاداء ذلك الرهن بالموعد ذلك مما يسمى من المال قال في غاية البيان فيه تسامح لانه  
يملك بالادل من قيمته ومما يسمى لمن القرض ألا ترى الى ما قال الامام الاسيخاني في شرح الطحاوي ولو أخذ الرهن بشرط ان  
يقرضه كذا فذلك في يده قبل ان يقرضه ذلك بالأقل من قيمته ومما يسمى لمن القرض اه قال تاج الشريعة في شرح قول  
للمصنف حيث قال ذلك مما يسمى من المال بمقتضاه هذا اداساوى الرهن الذي قيمته وانما أطلق حراً على العادة اد الطاهر ان  
يساوى الرهن الدين اه واقتضى أثر صاحب العناية أقول فيه قصور بين ما في ما ذكر في الكتاب كما يقتضى هذا اداساوى قيمة الرهن  
أكثر من ذلك الدين ولا حاجة لتخصيصه بصورة المساواة فالحق ان يقال في البيان هذا اداساوى قيمة الرهن ما سمي له من القرض  
أو كانت قيمته أكثر من ذلك وأما اذا كانت قيمة الرهن أقل من ذلك فيملك بقيمة الرهن اذ قد تقرر فيما مر ان الرهن مضمون  
بالأقل من قيمته ومن الدين ولكن المصنف ذكرها قوله حيث يملك مما سمي له من الدين في صورة الإطلاق حراً على ما ذكر  
الظاهر للعالم من كون قيمة الرهن مساوية للدين أولاً أكثر من ذلك قال الفقيه أبو الليث في الفتاوى زحل دخل المديون رطل ثمان  
فقال صاحب الحان لا يرسل هذا أحداً منكم شيئا فدفق اليه ثياباً فملك ثمانية عشر رطلاً من ثيابها من قبل الاجرة فالرهن بمائة وان أعدها

منه لانه طه سارقا فخشي منه يضمن صاحب المان كذا قال عمام بن يوسف قال الفقيه أبو الليث وعدى أنه لا يصح لانه لم يكن  
مكرها بل دفع اليه ولو رهن ثم باع قال أمسك بعشر من درهمها لك الذوب عند المرس من قبل ان يعطيه شيئا فعليه قيمة الذوب الا ان  
يحاذر قيمته عشر من لان الرهن مضمون بالاقبل من قيمته ومن الرهن رهن ذاتين على ان يقرضه مائة وقيمة احدها ماضون  
والاخرى ثلاثون نقض ما دفع تاجسون فملكته ورد حسين لانه مضمون بالقيمة لا بالمسكن كالقروض بعينه البيع فان بدله  
أن يأخذ الاخرى لذلك ولا يجزى على القرض لان الرهن لازم في حان الرهن فصار شرط على الراهن في الرهن يكون لازما وفي حق  
المرتحن فيه لا يكون لازما وان فرض مشروط على المرتحن ولا يكون لازما في حقه ولو بعثت الاخرى عند الراهن واحتلف في قيمة  
التي هلكت عند المرتحن فالقول المرتحن لان الراهن يدعي على المرتحن ريبا فصان وهو يسكر وان بعثت احدها ماضيا لقيمة  
الباقى فتعذر ربيعة طالما لا ولا بلغت الى استلامه ماله ان ممكن معرفة ما وقع التسارع فيه لامن حنهما ان رستم عن محمد بن حماد بن  
عالم بن رجل رهن رجبنا ثم باع قال ان لم أعطك الى كذا وكذا فهو بيع لك بمالك على قال لا يجوز وقوله عليه الصلاة والسلام  
لا يعاى الرهن هو هذا ولو رهن العاصب بالمعصوب رها فله معصوب منه من الاقل من قيمة المعصوب وقيمة الرهن لانه أحده  
على جهة الضمان وليس يكون للمعصوب دينا بدفع رها ولكنه لما رهاه صار رها وان لم يكن صحيحا قال رحمه الله يجوز برأس  
مال السلم وفي الصرف والمسلم فيه يجوز ويحرم الرهن بهذه الاشياء وقال زفر لا يجوز لان حكمه الاستيعاء وذلك بالاستبدال  
والاستبدال سرام في بدل الصرف والسلم ولما استثنى من الوحدة التي يدا وهو المقصود بالرهن واعاى يسير مستوفيا بالمالية  
لا بالمعنى ولهذا سكن عينه مائة في يده حتى عجب بفقته حيا وكفه ميا على الراهن ولو كان مستوفيا به لوجب على الراهن ٧  
وهما من حيث المالية جسم واحد فيجوز استيعاء لماله في الحظ ولو اشترى عبدا ثم ناقضا ثم باعها كان للمشتري  
ان يحبس المبيع حتى يستوفي الثمن لان التسليم ولم يره لبيع وكذلك لو سلم المبيع وأخذ الرهن رها ثم نقلا كان له ان  
يعبس الرهن حتى ينقض المبيع فان علك الراهن في يده ذلك ما تخفى على ما يدا سلم حيا مائة في طعام فمره من مع عدا يساوي الطعام  
وقيضه ثم صالح على رأس المال فالقياس ان لا ينقض الرهن العبد ورأس المال دين عليه وفي الاستدحان يحل رها مائة  
ولا يكون مضموبا وحده القياس ان رأس المال غير السلم فيه حقيقة وحكما لا به ليس بدل عن الزاهل لان الطعام وحس بالنقد  
ورأس المال وجب لانه رها ماضيا ان خاوص باحد هما لا يشتر بدل عن الآخر فالرهن بالطعام لا يصحكون رهاه وحده  
الاستدحان ان رأس المال بدل عن السلم فيه ثم مقامه لانه كان بدلا في العقد واداه في الصلح لما أسقط حقه في السلم فيه  
بما حقه له بدله وان كان دينا لمالكين لما قام مقام السلم فيه على حقه الى بدله وان كان اسما واداه فاطما والرهن  
بالسلم فيه يصحكون رها ماضيا مقامه كانه رهن بالمعصوب رهن نقيضه لا مائة فاقمة مقامه فان استوفى رأس المال ثم هلك عده  
العبد من غير صنع يعطيه المرتحن مثل الطعام الذي كان له على السلم اليه وبأحد منه رأس مائة أو قرض رجلا كرجلة وارتهن  
ثم تو مائة السكر والحقه على كرشه بر بعينه يصير القوس هوها المشير فاداه لك بمالك مضمونا بالخطاة لا يرى  
عن الخطاة فصار كانه رهن بالاباء ويجوز ان يكون الرهن رها ولا يكون مضمونا كرا وأخذ الرهن يكون محسوبا ولا يكون  
مضمونا وذلك لان الرهن استيعاء حكى والاستيعاء الحكمى لا يربو على الاستيعاء الحقيقي ولو استوفى المسلم فيه حقيقة ثم نقلا  
السلم بمقتضى الآفة ورد عليه طعاما يأخذ رأس مائة فكذا اذا اصطلحنا على الاستيعاء الحكمى ود كرسنا في الصرف اسان  
اشترى ألف درهم بمائة دينار وقص الألف فاعطاه بالمائة الدينار رها يساويها ثم ثمر فاصد البيع لان الافراق قبل قص  
الدينار فصار الدينار مقبوضا في يده ثم يباحك صرف فسد وليس له أحد الرهن حتى رد الألف فان علك الرهن عده رجع  
صاحبه عليه بمائة دينار والمرتحن بالاقبل لان السواهم بدل عن الدينار والرهن ماضى يكون رهاه ويبدله فيكون محسوبا ماضيا  
مضمونا بالسواهم فاداه لك الرهن صار مستوفيا فبذلك صرف فسد فكان على المرتحن رد الدينار على الراهن الدينار ومن لم  
يعرفه حتى صاع الرهن فهو المائة استاير لانه صار مستوفيا بالدينار في المجلس حكمه بالاك الرهن فيصير كما لو استوفى حقيقة فكان  
الصرف سارفا لرجحه امة على ذلك صار مستوفيا في المجلس لو حوذا القرض واتحاد الجنس من حيث المالية وهو المعصوب فيه هذا  
اداه لك الرهن قبل الافراق وان اودعه حل الملاك بطل الصرف والسلم لقواته القرض حقيقة وحكما اذا كان رها بدل

الصرف أو رأس مال السلم وإن كان ربحاً بالمسلم فيه لا يطل بالافتراق لأن قصده لا يحب في المجلس ثم إن ذلك قبل الافتراق صغير  
مستوفى بالدينه حكماء السلم كما إذا كان ربحاً من رأس المال أو بدل الصرف وذلك قبل الافتراق بعد مستوفى بالدينه قيم الصرف  
والسلم لونه استعجال السلم والمسلم فيه من يكون ذلك ربحاً من رأس المال استعجالاً حتى يحسبه به والبيعان أن لا يستعجلا به لأنه من آخر  
وحد سبب آخر وهو القصد والسلم فيه وحسب القصد فإن يكون الرهن بائناً بحددهما ربحاً أو كلاً كان عليه دينان درهم ودينار  
واحد درهمان فقاما الذي به الرهن أو رأس ماله ليس له حصه بالدين الآخر وجه الاستحسان أنه إن رهن بمائة أو مائة بسبب القصد  
الذي جرى بينهم ما هو السلم فيه عند عدم السحب ورأس المال عند السحب فيكون محسوباً له لأنه قد قام مقامه إذا رهن بالدين  
يكون ربحاً بحدله كما إذا أرتعن بالمعصوب وذلك المعصوب صار ربحاً بتميمته ولو ذلك الرهن بعد التماسح به لك السلم فيه لأن ربحه به  
وإن كان محسوباً بغيره يمكن باع عند أو سلم البيع وأحد النقص ربحاً ثم تقابل السبع لأن يحسبه لاحد البيع لأنه بدل النقص ولو ذلك  
المرهون في ذلك النقص لأنه من هو به وكذا لو اشترى عند اشترائه فاسد أو أدى قيمته كان المشتري أن يحسب البيع عند السحب  
ليستوى في النقص ثم إذا ملكك البيع ملكك تيممه فكذلك إذا ملكك الرهن بالمسلم فيه في مسألتنا يحسب على رب السلم أن يدفع بثلث السلم  
فيه إلى السلم إليه أو يأخذ رأس المال لأن الرهن معصوم وقد بقي حكم الرهن إلى أن يملكه وصار ربح السلم ملك الرهن مستوفى بالسلم  
فيه ولو استوفاه حقيقة ثم تقابل واستوفاه بعد الألف لم يعد المستوفى واسترد رأس المال فكذلك ما هو هذا إلى الإله في باب السلم  
لا تشمل السلم بعد تنويعها بملك الرهن لا سطل وقد تقدم قال رحمه الله في الأب أن برهن بدين عليه عند الظلمة كذا في تولد الصبر  
لأنه في ذلك ابتداعه وهذا ينظر منه في حق الصبي لأن قام الرهن من محضه ما لمع ٧ مخافة العرامة ولو ذلك بملك مضمون أو بالودعة مائة  
والوصي في هذا كالأب لما يابى وعن أبي يوسف وهو ربحاً بالملك كان ذلك وهو القياس لأن الرهن ابتاعه حكماء بملكه كذا في ابتاعه  
حقيقة وجه الاستحسان وهو الظاهر أن في حقيقة الإبقاء أن يملك الصبر من غير عوض مقابل بدين وفي الرهن نصب حاد في المال  
الصغير في الحال مع بقاء ملكه فيه فافتراق إذا حاز الرهن يصير المرهون مستوفى بالدينه عند ذلك كحكماء في ربح الأب والوصي موفياً  
لدينه وصمان ذلك القدر للصغير كفي النهاية تعمر ياللى التفرقة في وهو إلى السكاكي أن قيمة الرهن إذا كانت أكثر من الدين  
يصم الأب بدين الدين الروصي فقدر القيمة لأن لا يدين ببيع عمال الصبي وكذلك الوصي ثم قال وقد كرى السحرة والمشي الذبوبة  
ينبغي في الحكم وقال لا يصمان الفصل لأنه أمانة وهو ودية عند المرهون وله ما لا يبدع وكذا الوسيط المرهون على البيع لأنه  
يوكيل على بيعه ورحمته بملكه ثم إذا أخذ المرهون النقص بدينه وحسب سلمها محتملة لأنها أوفى بدينه ما عاله أصل هذه المسئلة البيع فإن  
الأب والوصي إذا باع مال الصبر من غيرهم بدينه تقع النقص ويصم الصبي عند هذا في يوسف لا نفع المقاصة في أحد النقص النقص  
من المشتري للصبر أو يأخذ المشتري بدينه من السائق وعلى هذا الخلاف الوكيل بالبيع إذا باع من غيرهم بدينه تقع المقاصة ضمن البيع  
عند هذا يصم الوكيل للمال للوكيل وعند لا يتبع وإذا كان من أصله لا يملك قضاء دين نفسه عمال الصبي ينظر في البيع فكذلك  
لا يملك ينظر في الرهن وعند هذا للمالك ينظر في البيع فكذلك ينظر في الرهن أيضاً لأن الرهن بغير البيع من حيث وجود  
المسألة لو حوّل الصمان على المرهون كحوب النقص على المشتري وإذا كان للأب وألمه الصبر أو أملكه للمادون له في الجارة ولأدين  
عليه دين على أن له صبر من الأب متاع الصبر من أبيه الصبر ومن عند التاجر جاز لأن الأب لو حوّل شقته ولصبره  
سحب من وأقيمت عمارته مقام عاترين كأي بيعه مال الصبر من نفسه ولو فعل الوصي ذلك والمسئلة تعاطا لا يجوز ولا يوكيل حصص  
والأصل أن الواحد لا يتولى طرفي القدر في الرهن ولا البيع لكسائر كسائل في الأب لماد كروا ليس الوصي كالأب فإن شقته صرة  
ولا يعدل من الحقيقة والرهن من أصله الصبر ومن عند التاجر بغيره الرهن من نفسه فلا يجوز بخلاف أنه الكسيرة وأبيه وعنده الذي  
عليه دين من حيث يجوز ربحه منهم لأنه أحسن عنهم إلا ولا يملك عليهم بخلاف الوكيل بالبيع حيث لا يجوز بيعه منهم لأنه منهم فيهم ولا يمتعة  
في الرهن لأن له حكماً واحداً وهو أن يكون مضموناً لأقل من قيمته ومن الرهن وذلك لا يختلف بين الأحصى والقرس ولورهن الوصي  
مال اليتيم عند الأدي شحاراً بغيرها أو ورهن اليتيم بدين لزمه بالتجارة صح لأن الصلح ٧ في التجارة تغيير المال فلا يندب من  
الرهن لأنه إبقاء واستيعاء ولورهن الأب متاع الصبر مصلح الأس ومات الأب فليس للأس أن يسترده حتى يتقضى الدين لأن تصرف  
أب عليه ما قدر له ثم لم يصره بغيره بعد الواع ولو كان على الأب دين لرحل ورهن بمال الصبر فقام الأس بعد الواع ورجع

[illegible]

فأصاب الكراهن كل معاملة متضمنة في ما تقصده من وكيلة واف على حالة فعل المرهن كإسواى ما تتي درهم وسجين درهم لان  
الكراهن كان منه ما تمصوه واحد كرى الدين وكانت إحدى هاتين المائتين مضمونة لحد كرى الدين والمائة الأخرى ليست  
مضمونة فكان في الرهن فصل مائتين في الحدود وقبعتها بلا عاة فاشبهها بمضمونة والمائة الأخرى أمانة فلما أصابه بالقص من  
حدود مائة حملها معه على الأمانة وصمعه من الصالح فسقط عنه حصة الأمانة وهي حصون درهم وأعرم حصة الصالح وهي  
كراى مائتين وجين ولو ذلك لبعثتم أصل الصاع الثاني ماء قصار يساوى مائة وقبضه الماء جسجين درهمين بغير مر الرهن كرا  
قيمة مائتان وخمسة وعشرون لأن الصاع المالك كان قيمته مائة وجين أنثا ثلثه أمانة ثلثاه مضمون فمثل على المرهن  
حصة الأمانة ووجب عليه بمكر يساوى مائة فكان المضمون نصفه وأما النصف الثاني لما تقصه الماء جسجين من الحدود كانت  
هذه الحصون نصفها أمانة ونصفها مضمونه فبطلت عنه حصة الأمانة حصة وعشرون ربه نصف كراى مائة وخمسة وعشرين  
قال رحمه الله **باب** من يرهت بمحب أو هلك هلكت عدها من الدين لأربعة للحدود **باب** لا قيمة للمعاهدة **باب** لا قيمة للمعاهدة **باب** لا قيمة للمعاهدة **باب** لا قيمة للمعاهدة  
في الأموال الربوية وهذا على الإطلاق قول أنى حقيقة رجحه لله تعالى فانه يصير مستوفيا عنده إذا ذلك باعتبار الورن قلت قيمته أو  
كثرت لماد كراى وعند ههنا لم يكن في اعتبار الورن اصرار بأحد ههنا كان قيمته الرهن مثل وره وكذلك وان كان فيه  
الحاق صر بأحد ههنا كان قيمته أكثر من وره وأقل من الرهن قيمته من خلاف حده ليه يتقص قرض الرهن ثم تحمل  
الصالح رها مأكله وتلك المرهن المالك الصالح لا يوافق اعتبار الورن حده من غير اعتبار صفته من حدود أو زيادة أو نقصان  
القيمة فيه اصرر ما بأحد ههنا ولو اعتبر بالقيمة وجعلناه مستوفيا باعتبار ههنا أدى الى الزيادة في مائة كراى أو نحو حصة رجحاته  
تعالى ولأن الحدود سافطة عند الله المالك الحاصل في الأموال الربوية واستيداد الرديء بالمجيد أو المكسب حائر عند الربا صبي به  
هنا وطرد احتياجا الى قصه ولا يمكن قصه ما بجا الصالح عليه لعدم المبالاة ولأن الإنسان لا يضم ملك نفسه لتعذر التصميم  
لعدم القصد وقيل هذه فروع ما إذا استوفى بوفاء مكال الحياض ثم علم مكان الربا فوهي معروفة وقيل لا يصح البناء لأن محمد بن أبي  
أنى حقيقة في المهوره وفي عده مع أنى بومر وقيل فاصبح أن الساء صحيح لأن عيسى بن أنان قال قول محمد ولا كقول  
أنى حقيقة وأخر كقول أنى نوبع ولكن كان مع أنى حقيقة فالرق له أن الربوف في تلك المسئلة قصه استيعا لحقه وقد تم مبالا  
والرهن قصه ليستوفى من غيره فلا بد من قصص القص وقد أمكن التصميم قال في المتوسط الاصل فيه عند أنى بومر رجحاته  
تعالى أن الصياغة والحدود معترضة معها غير باعة لاورن في حق الصالح بل يعتبر حكمه بما حكم الورن ولا يجعل تعالوا رن إذا لم  
يؤد الى الزا لا به مال متقوم بصدقه معتبر حقا لماد الأرى أو لمأل أو صبي المرين تسلب وره عشرة وقيمته بصياغته حصة عشر  
وثلث مائة عشرة فان لم يكن في ملكه إلا هذه العلب وحصة عشر دينار اصح الوصية نورن القلب كالأورن القلب حصة عشر  
فتدأ على الصياغة والحدود لاورن في الوصية وكذلك في الرهن في حصل النقصان تكون النقصان شأنها في الأمانة والمضمون  
فما كان في الأمانة ذهب سخاوما كان في المضمون صمى القيمة وبذلك الرهن شذره والاصل عند محمد رحمه الله تعالى أن الصياغة  
بائعة لاورن غير معتبرة معها في حق المداينات والمعاملات وهي معتبرة في التلغات والمضمونات ثم بطران كان في الورن  
وقيمته وفاء الدين وزيادة بصرف الدين الى الورن والأمانة الى الصياغة وان لم يكن في الورن وفاء الدين في قيمته وقاه  
بالصياغة فوذه تضم الى الورن من قيمة الصياغة لأن الصياغة تامة للورن وهي بأمرادها لا تصلح لبقاء الدين فكان صرف  
الدين الى الورن أولى من صرفه الى الصالح الاعدا الضرورة فان لم يكن في الورن وفاء الدين وكان صرف الدين الى الورن فانه  
يتم قدر الدين من الصياغة لأنه يجوز أن يجعل البيع أصلا عند الضرورة والاصل عند أنى حقيقة رضي الله تعالى عنه أن العدة لاورن  
دون الصياغة والحدود لأن الورن أصل والصياغة تبع له لا ماهرة قائمة على الوفاء والصفة باعة للاصل فتعتبر تعالواورن إذا اضطران  
تعمل تعالواورن لم تعتبر تعالواحق بالورن كما في مسألة الوصية لا بالو حعلنا الصياغة تعالواورن يصير موصيا ما أكثر من ثلث مائة ربه  
لا يجوز فاهمه الضرورة لا تعتبر باعة لاورن وفي حالة هلاك الورن مضمون بالدين لا بالتسعة فكذلك الصياغة تكون مضمونة  
بالدين وفي حالة الامتلاك الورن مضمون بالقيمة تعالواصل لثلاثين بصير التسع محالما الاصل ثم المسائل على ثلاثة فصول فمثل قبا  
إذا كان الورن والدين سواء وفصل فيما إذا كان الوزن أقل من الدين وفصل فيما إذا كان الورن أكثر من الدين وكل فصل



ينقسم الى قسمين الى حاله ذلك وإلى حاله انكسار والقسم الاول على ثلاثة أوجه أما أن تكون القيمة مثل الورن أو أقل أو أكثر  
وكل قسم من الآخرين على ٧ حصة أوجه أما أن تكون القيمة مثل الورن أو أكثر أو أقل كما بين وصار السكل ثمانية وعشرين  
وجه الفصل الاول من القسم وربعه عشرة وقيمتها عشرة عشرة فذلك عند المهرين هلك المدين بالاتفاق لأنه مثله ورا حوذة  
فتم الاستيفاء بالملاك وإن انكسر فإن شاء الرهن أو أحد المكسور وقضى جميع الدين وإن شاء ضمن جميع قيمته من الذهب فكانت  
رهنه ما كان به عند المهرين عند مجزئته لئلا يتعالى إن شاء الرهن فذلك الرهن بالدين وإن شاء أدى الدين وأحد الرهن لمحمد رهنه الله  
تعالى إن قضى الرهن لم يستوفى حصة القيمة العين لأنه صدر عن أحد المالكين لاعتدوا بصلحهما على القيمة والمقدم واجب  
الضمان للرهن لأنه يصير مستوفيا للدين عند الملاك فلم يضمن الرهن حتى تعذر استحباب القيمة له ضمان الدين جعلته بالدين إلا  
إذا كمل يؤدي إلى الزاوي الأصرار ما حدهما وقد أصبح هاهنا كما جعلته الدين ولما أنه لا وجه إلى أن يملك المرهن الرهن  
بالدين لأن العقد لا يعقد لتلك الرهن فإن الرهن عند الملاك لا يصير ملكا للمرهن بل يملك على ملك الرهن ولكن المرهن  
مات قبض يصير مستوفيا بحالته العين عند الملاك فكان ضمان الرهن ضمان الاستيفاء ولا يمكن حمله مستوفيا باعتباره العات  
بالانكسار لأن العات هو الحوذة دون القدر والاستيفاء إنما يتحقق من القدر دون الحوذة ولا يمكن حمله مستوفيا باعتباره  
القائم لأنه لا يمكن جعل المكسور ملكا للرهن وضمن الرهن لا يوجب المالك في العين ودعت الضرورة إلى أن يجعل مضمونا  
بالقيمة لأن تلك الاعيان قيمتها مشروعة وهذا الحق وهو أن الرهن انكسر في نفسه بشرط ضمان الرهن فإذا تعذر تأنيده لم  
رضاه ونقصه فصار كالتلف المصوب إذا انكسر يكون مضمونا بالقيمة وكذلك إذا ما إذا كانت قيمته أقل من الوزن إن هلك  
بهلك بالدين عند أي حصة رهنه تعالى وعند هاهنا قيمته من الذهب ورجع عليه فيما اعترا القيمة والحوذة لا الورن  
لأن اعتبار الورن وأسقاط الحوذة أضربا للرهن ولا يجوز الأصرار لصاحب المال بما لا يحق من الحوذة وفي حله مستوفيا  
لديه بقدر قيمة القلب على الزاوي واستيفاء عشرة بخاتمة فانه عند حله مستوفيا ضمن قيمته من خلاف حله وأوصى حصة  
رهنه تعالى اعتبار الورن والمهرين في جميع الدين فصار مستوفيا للدين بالملاك ولا يؤدي إلى الأصرار بالمرتهن بغير رضاه لأنه  
قبل الرهن مع علمه أن من حكم الرهن أنه يصير مستوفيا للدين بماله وصار راضيا باستيفاء جميع الدين بالملاك حتى تساوى إلى  
الورن وإن كان القلب أقل من قيمة دينه لأن المساواة في أو الراجع من حيث القدر والورن لأن حيث القيمة والحوذة  
وإن انكسر ضمن قيمته عندهم جميعا أما عند هاهنا وأما عند محمد فلا ما لو حله بالدين يؤدي إلى الأصرار وأما إذا كانت  
قيمتها أكثر من الورن وهلك بهلك بالدين عند أي حصة رهنه تعالى وعند محمد أيضا لأن الورن والقيمة وفاء بالدين فصار  
بالملاك مستوفيا للدين في الزيادة أمينا وقال أبو يوسف رهنه تعالى حصة أسداس مضمونة وسدس أمارة لأن عدده الصياغة  
معتبرة ومثقومة إذا لم يؤدي إلى الأصرار كان الرهن اثناعشر وزنا فباع الصبيان والأمانة فيها فيصير بقدر الدين مضمونا  
وأما إذا انكسر ان اقتضت بالانكسار قيمة القلب من العشرة بأن صارت تسعة أو ثمانية ضمن قيمته عند أي حصة رهنه تعالى  
تعالى لأن العشرة لا وزن عنده وليس في الورن وفاء بالدين فلا يمكن استحباب ضمان الرهن فأوصى القيمة وعند أبي يوسف رهنه تعالى  
تعالى ضمن خمسة أسداسه لأن عدده الصياغة معتبرة فتكون قيمة الرهن أكثر من الدين وذلك اثناعشر فيكون بقدر الدين  
مضمونا والزيادة أمارة وعند محمد رهنه تعالى إن شاء حله بجميع الدين وإن شاء اشكعه بحمله لأنه مضمون بالدين حالة الملاك  
فيكون مضمونا بالدين حالة الانكسار كما بينا وإن لم تكن قيمة القلب من العشرة بأن كانت قيمته بعد الانكسار عشرة فلم يضمن  
ضمن قيمته عند أي حصة رهنه تعالى وعند أبي يوسف رهنه تعالى حصة أسداس القلب وعند محمد رهنه تعالى حصة أمارة ضمن  
قدر وره لأن الورن في القيمة وفاء بالدين فلم يصير مستوفيا شيئا من المضمون فيكون مضمونا بالدين حالة الانكسار والورن  
مضمون بالقيمة فصار الصياغة كذلك مضمونة بالقيمة نه الورن وعند أبي يوسف كلاهما مضمون بالقيمة أصلا فيكون بعض  
الرهن منه وما والعص أمارة فيبيع الصبيان فيها الفصل الثاني لو كان ورن القلب ثمانية والدين عشرة فهو على حصة أوجه أما  
إن كانت قيمته مثل وره أو أقل من وره بسعة أو أكثر من وره وأقل من الدين تسعة أو مثل الدين عشرة أو أكثر من الدين  
أبى عشرة وكل وجه لا يجوز إلا أن هلك أو انكسر فتمت أبي حنيفة رهنه تعالى في الحصول كلها الملاك ثمانية ورجع على الرهن

بدرهمين والاكسار بالقيمة وده وفي الاكسار بصرف حساب الرهن لما يدا وأوصافا القيمة وأما عندهما ان كانت  
 قيمته مثل ورهه هلك عما فيه ورجع الرهن على الراهن بدرهمين بالاجماع وان اكسر من قيمته عدد أي يوسف وعبد  
 محمد له حيازة المالك بالدين والافتكاك لما يدا وان كانت قيمته تسعة وعدهما يكرم قيمته من الذهب ورجع بدينه لأن  
 القيمة معتدلة عندهما مع الورن فالورن ان كان يتي ثمانية والقيمة لاني ثمانية فيجوز الرهن ان شاء رضى ملاك الرهن عما  
 فيه عما فيه وان شاء عزم قيمته تسعة ورجع عليه بدينه وان اكسر من قيمته تسعة اقلها ما أعاد هما فظاهر وأما عند محمد ولاه  
 لا يمكن ترك الفل على ثمانية من الدين لانه اذا ترك ثمانية يشترط به الرهن لان قيمة الرهن لاني ثمانية وان ترك تسعة من  
 حصة يؤدي الى الزيادة المستوفى ثمانية تسعة وان تعذر تركه عنده وان كانت قيمته أكثر من ورهه وأول من الدين بأن  
 كانت تسعة وذلك بدينه ورهه عدل في حصة رجة الله تعالى وعندهما يكرم قيمته ورجع بدينه لما يدا وان اكسر من قيمته  
 ما لا جماع وان كانت قيمته أكثر من ورهه ورهه مثل الدين بأن كانت قيمته عشرة فان ذلك يصح قيمته من خلاف حصة  
 احراز اعيان ما لا يصح وان اكسر من الرهن ما لا يجاز ان شاء افتكاك جميع الدين وان شاء خصه قيمته من خلاف حصة مثل  
 قول في حصة رجة الله تعالى وعنده محمد وان كانت قيمته أكثر من راسي عشر فعند أي يوسف رجة الله ان ذلك يكرم حصة  
 أسداسه ورجع بدينه لان الصباغة عنده ثلثه الورن ولو كان الورن اربع عشر يصح خمسة أسداسه وهو عشرة فكل هذا عند  
 محمد رجة الله تعالى ان ذلك يصح قدر الدين بحصة أسداس القلب لان قدر الدرهمين من قيمة الصباغة ما أعده ولا يبر يد على  
 الورن والدين جميعا ولا ضمان للمالك في الامانة وان اكسر اربعة من الاكسار مقدرا الى اربعة على العشرة الاضمان وان نقص  
 أكثر من فصل الحدود على الدين وذلك أكثر من درهمين والراهن ما لا يفسد جميع الدين وأخذ المكسور وان شاء  
 ترك عليه شيمته مصمومة من الذهب غير درهمين لان قيمة الصباغة أربعة ورهه الرهن لاني بالدين فيصم من قيمة الصباغة  
 ما يبر به الدين وذلك درهماين فصا قدر درهمين من الصباغة مصمومة مع الورن وقدر درهمين امانة فيترك القلب على قيمته غير  
 درهمين ولا يترك بالدين لانه يؤدي الى الزيادة يصير مستوفيا ثمانية تسعة وان جعل مستوفيا ثمانية تسعة ورهه الرهن فاجزا  
 عليه القيمة من الذهب غير راعي الزيادة على الدرهمين الرهن الحصل الثالث ولو كان الدين عشرة والقلب خمسة عشر فله أن ي  
 حصة أو حصة ما ان كانت قيمته مثل ورهه أو أكثر من ورهه أو أقل من ورهه أو أكثر من الدين احد عشر أو مثل الدين عشرة أو أقل  
 من الدين ثمانية وكل حصة لا يتجاوز امان ذلك أو اكسر فعند أي حصة رجة الله تعالى في الفصول كلها ان ذلك هلك عما فيه  
 وان اكسر فاحراز الراهن الترك يترك عليه خمسة أسداس قيمته من الذهب وعندهما ان كانت قيمته مثل الورن ان ذلك  
 ذهب ثلثه بالدين والاكسار بالقيمة لان المصمون بالرهن قسرت ثلثه وثلثه امانة والاكسار يصح قيمة المصمون لان عنده  
 كان الهلاك والاكسار بالدين لانه أمكن حله بالدين وتليكه متى كان ورهه عليه وقيمته مثل الدين وهما الصباغة لم يرد  
 قيمته على الورن ولا عشرة للصباغة والربعة للورن به مصموم امانة فاداة من قيمته بالاكسار وقع التعمير في بعض  
 المصمون فيتمتع وان كان قيمته أكثر من ورهه يجوز ان يمسكون القيمة عشرين فان ذلك ذلك ثلثا ما بالدين عدهم جميعا  
 لان ثلثيه واما بالدين ورهه وقيمته وبذلك ثلثه امانة وان اكسر من ثلثيه عند أي حصة رجة الله تعالى لان المصمون من القلب  
 عشرة والصباغة تسع للورن عده وقصير الصباغة اربعة مصمومة تعال الورن ويقتل ثلث امانة عده وعنده أي يوسف يصم من نصفه  
 لان الصباغة عنده ثلثه الورن وقيمته تسعة ورهه ثلث خمسة عشر فصا كان ورهه ثلث عشرة ويترك نصف القلب عليه  
 نصف قيمته وعنده محمد حصة الله تعالى بطهران ان كان نقص خمسة أو أقل لم تعتبر بحراز الراهن على الاكسار وان مصمأ أكثر من  
 حصة للراهن أن يسلم للرهن الرهن بدينه والباقي له لان عده القيمة تدرت على الورن فهي قيمة الصباغة وهي امانة لان الامانة  
 تنصرف الى الصباغة متى اردت قيمته على وزنه والعاقبة قدر الامانة وبقى الدين بحاله فيحجز الراهن على الترك وكذا متى اقيمت  
 قيمته على الورن فقد تميز ما هو المصمون فيتمتع بحراز الراهن فان احتار الترك يترك ثلثه بالدين ويسترد الباقي لانه مما يملك بالدين  
 لا يملك بالقيمة عده وان كانت القيمة أقل من ورهه أو أكثر من الدين بأن يكون اربع عشر ان ذلك هلك ثلثه بالدين عند أي  
 حصة رجة الله تعالى لان ما ورهه واما بالدين ورهه والزيادة امانة وعندهما يكرم عن القلب خمسة أسداسه والاظهر ان المصنوع

فقد البس لان قدر البس متعوى عليه وذلك لما انقلب لان عددهما العبرة لا الورن والقيمة جميعا وبأورن والقيمة وفاء بالبس  
ور زيادة والمسمون من البس عشرة والزيادة مائة وان اسكر صمن عددا في حبيبة رجة امة ميا سوي عشرة مئة لان عدده العبرة  
لا الورن لا قيمة وقد البس المسمون من الورن عشرة وعدهما ان احراز العرك يترك عليه عشرة سوا من اثني عشر حرا من القلب  
باعتبار العبرة لا باعتبار الورن لان عددهما القيمة معتبرة مع الورن وان كانت القيمة مثل البس ان ذلك ملك مما فيه عددا في  
حقيقة رجة مائة وعدهما صمن يتغير لان عددهما القيمة معتبرة مع الورن ولا وفاء بالقيمة بقدر المسمون من الرهن وهي عشرة  
لان قيمة العشرة من الرهن اقل من عشرة البس ويتحذر ان شاء جعله حال كما شافيه وان شاء صممه قيمته عشرة من الذهب  
فيكون رهنا عنه ويكون دية على حاله بميا المصروع بعينه وان اسكر صمن مقدار اثني القيمة عددا في حبيبة رجة امة الله تعالى  
لما عرف وعدهما صمن قيمته لان القيمة معتبرة مع الورن عددهما وقيمتها عشرة ويترك جميع الذل عليه بعشرة وان كانت  
قيمتها اول من البس ان كانت غالبة ان ذلك ملك ثلثي البس والباقي ملك امة عدده لان عدده العبرة لا الورن لا القيمة وفي الورن  
وفاء بالبس وزيادة وعدهما صممه قيمته ويرجع مديته لان عددهما القيمة معتبرة مع الورن وفي الزيادة ان كان وفاء بالبس فلا وفاء  
بالقيمة وله ان صمن قيمة القلب غالبة فيمكن ان يكون رهنا عنه وان اسكر صمن ميا قيمته عدده لما عرف وعدهما لكل  
لما عرف رهن عشرة دراهم بميا لما عرف وفصل عشرة سود تلك السود عددا في حبيبة رجة امة الله تعالى وقال  
أبو يوسف رجة امة ان كنت قيمته اربعة عشر سودا فقد صمن ثلثيه وثلاثة امة كذا اذا رهن قلنا وبه مثل البس وقيمتها  
أكثره

بفصل في الرهن قلبه فصوره بثمنين كرم سلم أو قرض وقيمت من البس سواء هل ذلك ذهب غالية لاه بقيمة وفاء بالبس وان  
انسكره على ما وصفا من رهن قلب وره عشرة بندين وقيمتها سواء منسكر لان الرهن من خلاف حسن البس في المشتريين وفيه  
يهرم الرهن قيمته من الذبح فيكون رهنا بالبس والقيمة وعدهما رجة امة الله تعالى يترك عليه بالبس فكذلك اهلنا صمن رجة  
ورنه درهم ودية قص ساوي تسعة رجة امة عشرة فذلك الحظم فهو بمجا فيه عددا في حبيبة رجة امة الله تعالى لان تسعة من البس باراء  
النص ودرهما باراء الحلقة فقط تسعة مائة البس وسداسهم مائة الحلقة لان عدده العبرة لا الورن لا القيمة ومما في الورن سواء  
وكذلك عددهما ان كانت قيمة الحلقة درهما أو أكثر لان الحلقة والبس بمقامته في الورن والقيمة سواء وان كانت قيمة الحلقة اول  
من درهم فانه يسقط من البس تسعة مائة البس ولا رهن خيار في الحلقة لان العبرة عددهما الورن والقيمة جميعا وهما اذا كان  
بأورن وفاء فلا وفاء بغيره ولو ذلك عاقبة من غير خيار لصر الرهن بذلك كذا اذا رهن قلنا وبه عشرة وعشرة وقيمتها غالبة وقد  
هناك تغير الرهن عددهما فكذلك اهدا رجة امة عشرة على ان له ان لم يحكي بالعشرة الى شهر فهو بيع فالرهن حائر والشرط باطل  
لا به على البيع بالخيار ويلحق الثأليك باسقاط لا بخوف ولو لم يعل الرهن بالخيار الا انه شرط شرط افسدا والرهن لا يطل بالشروط  
ان صدق رهن عشرة دراهم ولو اسار بها لم تكن هي بمجا فيه وان اسكرت ذهب من البس بحسبه لان الفلوس لم تكن  
من مال الرمالا لم تكن موروته على عديدية والحدودة متعومة معتبرة في غير ما وال الرمالا الا ترى ان من عصب من اسر فلو سا  
فاسكرت عددها فذلك ان صممه النصفان ولا يجوز الرهن لانه سقط بعض البس بسبب قوت الحدود فلامعني لتعجيل بخلاف  
انقلب لانه لم يسقط شيء من البس بالاسكر اذ انقضى الورن على حاله فوجب تخيير الرهن بميا لصر وعده وان كسدت فالبس يتجاء لاه  
لم يستشع من البس بالنسبة لا بالجود ولا البس انما غير النصف وغير النصف لا عبرة بما رتب من طماط اهرام وفيه وفاء وفصل فذلك وهو  
بجا فيه وان اسكر فما كان منه لا يورق يخص بحسبه لان الجود في حبة في غير ما ال الرمالا كان بورن ان شاء احدى منسورا  
واعتناء الدرهم وان شاء صممه قيمة معصا على الذبح وكان ذلك للرهن ويتأخذ الرهن القيمة وأعضاءه بینه عددهما وعدهما  
يترك بالبس كما اتى البس وامة تعالى على قدر رجة امة على من باع عددا على ان رهن المشتري الثمن شيئا عليه فامتنع لم يجز وللنابع  
فسح البيع ان كان يدفع المشتري الثمن حالا وقيمة الرهن رهنا وعدهما الاستحسان والقياس ان لا يجوز هذا البيع بهذا  
للشرط وعلى هذا القياس والاستحسان اذا ماعه شيئا على ان يدفعه كعقد حاضر في المجلس فقل الكليل لا به شرط لا يتنصيه  
اخذت وفيه مفعلة لاحدهما ومثله عند البيع ولا به مفعلة في صفتين وهو منهي عنه وجه الاستحسان ان به شرط ملائم للعقد لان

الرهن للاستيقاض وكذا الكفالة والاستيقاض لا يتم العقد فإذا كان الكفيل حاصراً في المجلس وقيل اعتبر فيه المسمى وهو الملائمة  
 ومع العقد وإدالم تكن الرهن ولا الكفيل معياً وأكان الكفيل عائداً حتى افتقر إلى دفع معنى الكفالة والرهن لأجله فكان  
 الاستيقاض له فيه ولو كان الكفيل عائداً فصر في المجلس وقيل صح وكذا لو لم يكن الرهن معياً فاعتق على تعيين الرهن في  
 المجلس أو قد المشتري الثمن حال حار البيع وبعد المجلس لا يجوز وقوله فالتنع لم يجد رأي استع المشتري عن تسليم الرهن لم يجز على  
 تسليمه وقيل فرج الله تعالى بحولنا ما صار بالشرط حقاً من حقوقه كقول كالة المشتري على عقد الرهن قلت عقد الرهن يبرع  
 ولا يجزى على المبرع كذا هو غير أن المانع الخيار إن شاء رهن الرهن وإن شاء فسخ البيع لأنه وصف مبرع فيه وبإيه  
 بوجوب الخيار كسالة المبيع عن البيع الأول أن يدفع المشتري الثمن حال الحصول المتصور وأدفع قيمة الرهن رهناً لأن  
 القعد ومن الرهن المشروط يحصل نقيضه هل رجائه **في** وإن قال المانع أمسك هذا الثوب حتى أعطيك الثمن فهو رهن **في**  
 وقال رهناً لا يكون رهناً لأنه على أي نوع كان وقوله أمسك بمقتضى الرهن ويحتمل الإيداع والثاني أنه ما يقصى شئ من خلاف  
 ما إذا مال أمسك بديك أو بمالك على أن لا يملكه بالدين فقد عين الرهن ولما أنه أي ما يقصى عن معنى الرهن وهو المجلس إلى  
 إبقاء الثمن والعبارة في العقود للمانع حتى كانت الكفالة بشرط مراءة الأصل حوله والحوالة بشرط عدم مراءة الخيل كماله ألا ترى  
 أنه لو قال ملكتك هذا كذا يكون بيعاً لا صريحاً بوجوب البيع كانه قال له تعك كذا وأطلق في قوله هذا فشمك الثوب المبيع  
 وعبره إذا لفرق أن يكون ذلك الثوب والمشتري أو لم يكن بعد أن كان بعد القبض لأن المبيع بعد القبض يصلح أن يكون رهناً  
 منه حتى ثبت فيه حكم الرهن بخلاف ما إذا كان قبل القبض لأنه محسوس بالثمن وصاحبه بخلاف ضمان الرهن فلا يكون مضموماً  
 فصاحب محتلفين لاستحالة اجتماعهما حتى لو قال له أمسك المبيع حتى أعطيك الثمن قبل القبض فذلك أمسك المبيع ولو كان المبيع  
 شيئاً بعد المالك كالحق والجدة أو المأثراً للمشتري وحالف المانع عليه التنازل للمانع أن يبعه وبيع للمشتري أي يشتره ويتصدق  
 المانع بالرائد إن شاء ما يرد من الثمن الأول لأن فيه شبهة وفي المستحق رحل له على رحل دس فأعطاه ثوباً فأمسك هذا حتى  
 أعطيك مالك على **في** قال أبو حنيفة رجائه هو رهن لأنه أي معنى الرهن وهو الأمسك والخمس لأجل إبقاء الدين وإعطائه  
 وقال أبو يوسف رجائه الله تعالى يكون رديعة لأجل أن الأمسك محتمل قد يكون للرهن وقد يكون للرديعة فيحمل على الرديعة  
 لأنها أول وهي متينة والرهن مشكوك فيه فإن قال أمسك هذا بمالك أو قال أمسك هذا بمالك أمسك هذا بمالك هو رهن  
 بالاجتماع ولو قال أمسك هذا إلا بمحققك واشهد لي بالقبض فهذا اقتضاء لأن الواحد والعش بالدين لا يكون إلا جهة القضاء  
 والاستبقاء ولو قال أمسكها حتى آتيك محققك فهذا رهن لأنه أمره بالامسك للاستبقاء وذلك لا يكون إلا جهة الرهن ولو بقائه  
 الرهن ما ثم قال حذاه رهن بمالك فيهما من ريم أو مستوف وهو رهن بالمستوف لأن الرهن يوفى بالدين لا يوفى بغيره بالاستيفاء  
 والمستوف لا رحل رهن رجاءه ما قاله فدرهم فقال المرء للراهن حاشى فقال أره بمالك فوهه بتسعة مائة أمسح  
 الرهن الأول واعتقد الثاني فكذلك إذا كان اتعاه بألف ثم بعه تسعة مائة أمسح الأول واعتقد الثاني قال رجاء الله **في**  
 رهن عشرين بألف لا يباح أحدهما متصفاً حصته كالمبيع **في** قيد بقوله بألف فأذا لم يلف بمصلصة كل واحد منهما فأن  
 سمى لكل واحد منهما شيئاً من الدين الذي رهنه به فكذلك الخواص في رواية الأصل لأن العقد متحد لا يفرق بالمسماة كالمبيع  
 وفي الروايات لأن أن يقصد أحدهما إذا أدى مسمى له لأن التفرق ثبت في الرهن قسمية حصته كل واحد منهما لا في قول  
 العقد في أحدهما لا يكون شرطاً لصحة العقد في الآخر حتى إذا قل في أحدهما صح فيه بخلاف البيع لأن العقد به يتعدد  
 بتعصيل الثمن ولهذا لو قبل البيع في أحدهما دون الآخر بطل البيع في الكل لأن المانع تنصرت بشرق الصفة عليه  
 لما ان العادة قد حوت بضم الرديء إلى الحيدى البيع فيلحقه الضرر بالتريق ولا كذلك الرهن لأن الرهن لا يتصور للرهن  
 ولهذا لا يظلم به وهذا الرواية هي الأصح وقيل لا يلف لأنه لو رهن عشرين أحدهما فكذلك والآخر كذا ولم يسن لم يجز هكذا  
 في الفتاوى الديمانية قال رجاء الله **في** ولو رهن عينا عشرين حلين صح **في** سواء كانا شريكين في الدين أو لم يكونا شريكين فيه  
 ويكون جميع الدين رهناً بكل واحد منهما لأن الرهن أصيب إلى كل العين في صفقة واحدة ولا يكون شأنه اعتبار تعدد المستحقين  
 لأن موجه جعله محسوساً بدين كل واحد منهما لا بدين في استحقاق المجلس ولهذا لو رهن لا يقسم على أحزاه الدين بل يكون كله



الظاهر بغير غيره دعوى الوكالة فان قيام المركب بينهما على ظاهر لان لكل واحد منهما على صاحبه فصار المرهون  
معه وراى من حقه اعماد منه على ان لا يجعل السر كل من العنصر لتمام المركب بينهما ويرجع بذلك ولا يار له اذ اقال ركضى صاحبه  
بعض نصه وكيفية المرهون ولم يكتبه ولم يصفه كذا في المسودع ذكر القصة أو التلث في الله وى رحلان لكل واحد منهما  
ألت درهم على رجل فارسيه رصيدها وصحاهم قال أحد هذان المال الذي لنا على فلان باطل والارض في أيدينا لاجله  
قال القصة أو التلث أو تو بوسم رجحه نة نطل الرهن لان الدين ان احمله ولكن الرهن مما راحه وهذا اعرف أحد هذان فطلان  
الدين والرهن نطل الرهن أصلا وقال محمد رجحانه على لا نطل الرهن وراى من حصه من الدين والرهن مما له لان الدين على فلان  
والرهن على فلان فصار بينهما فافاره صحه فالحق فيه دون حتى سره فبطل حتى للمركب في الرهن وفي حتى آخر  
فيهما على حاله الخافع رجل على رجلان دين على أحدهما التدرهم وعلى الآخر مائة مائة درهم ألف وجمها به ورض عندها ساي  
الدين وهما العند صار كل واحد منهما مائة دينار حصه من عله لدرهم على الآخر او يرض درهم ورجع عله  
الآخر مائة درهم ولا تصح المله صلا الرضا لان الرهن أقل من الدين والدين ألفان وجمها به والرهن ألفان فله ذلك ذهب  
من الدين قدر قيمته وذلك ألفان وبقي جمها به ألفان او يرضه أجناس ابدى وصار كل واحد منهما مال ملك فصار ربعة أجناس منه  
وذلك جمها به نصفه من الدين ونصفه من نص صاحبه فاد كر بال كل واحد من الزاهين صار رها جتمع الدين منه  
فصار من عله اندرهم فاصح ما علة درهم نصفه من مال صاحبه وذلك أثر نعمه فصرح عله صاحبه بذلك لان من نصي دين  
سره مائة وانه ان رجع ما نصي عله والمعاصل لا يصح من الخدين الخطين اذ ان دعاهما صرح على هذا الاصل لو كان الدين  
ثلاثة آلاف على أحدهم ألف وجمها به وعلى الآخر اربع على النال جمها به وقره وان ذلك عند ايتهما اربا قيمته ألفان فله ذلك  
في يده صار كل واحد منهما مائة دينار نصه في عله ثلث اذ ان كل واحد منهما صار مائة دينار نصه ثلث ذلك من نصه رسته  
نصف صاحبه فصرحان على القاضي عله نصي دينه من نصهما على نحو ما ذكرنا والله علم برجحانية في النصين على حصه  
دينه في كل واحد منهما صيرهم سوفا لمال ملك وانس أحدهما في الآخر فقسيم علهما اذ ان ادينهما على عمل البحري  
قال في العينة أثمان النباهه من عله بان المرهون الذي استوفى حقه ان يمتنع من الدين وهو كونه وسيله في الانشاء  
الحقيقي بالاستيعاد الحكومي فبني ان يكون الرهن في يده الآخر من كل حصه من عله عله عن صاحبه وذلك نصي الرضا  
الرهن ماضيا الى الاول من الدين عند الملاك لكنه لم يرد وأحب بان ارضى كل واحد منهما ما في مالم صل الرهن ان ارضى  
كأد كرافكا كل واحد منهما ماضيا من نص صاحبه بالرهن فان نصه وفاء بدينهما من ان ارضى من استوفى حصه من دين  
فعله رد ما نصه بانما اه قال رجحانه في فان نصي دين أحدهما فالكل رهن عند الآخر في وكان كاه نحو سائل من سائر أحوال  
الدين فلا يكون له اسير ادنى منه مادام ثمن من الدين ماضيا كما دا كان المرهون واحدا وكالسابع اذا أدى حصه بعض المسع فدا  
رهن رحلان دين عليهم ما رحلها واحدا فهو حائر والرهن بكل الدين والرجحان في استوفى جميع الدين لان الدين  
الرهن يحصل في الكل من عرش وصرح بطر السابع وهما على المشرين فالرجحانه في فطل منه كل واحد منهما على رجل  
انه رهن عند نفسه في معناه ان رحل في يده عند وفاء رحلان بينه انه رهن عند الذي في يده وهو باطل لان كل واحد منهما  
ألت نصه انه رهن عند كل العند ولا تصور ذلك لان الله لا يواد احد يستحل أن يكون كاه رها لغيره فله ذلك في حله واحده  
فصنع العضاء به لاحد هما لعدم الاولونه وذووه الى العضاء المصل لانه ودى الى التوسع فبطل العمل بالدينين فيها ولا يمكن  
أن يسر كاهما رها معا نصها بالحقه البارح لان ذلك يؤدي الى العمل بخلاف ما افصاه الخ لانه كلامهما أثبت نصها  
مكون وسيله الى تلك شطر ما لا يستعفاء ولا يكون عملا على وفي الخ فكان العمل بالناسي أولى لموده واه للسري وهو ان كل واحد  
مهما أثبت الحق بنصه على حده من غير اجماع آخر قال في العينة وهو أحد الوجوه في عده المسئلة وطلبه ان العند ان يكون  
أديهما أو أولى يندوا أحدهما فان كان في يده أحدهما فهو أولى به لان عكسه من النص دليل على عله كاي السرا كاه بنهم  
الآن نعم الآخر منه أنه الاول فانه نصي في السري وهو في الدلالة وان لم يكن في يده واحد منهما فهو المذكور في الكتاب أولا  
ذكر أنه نصه واصبح وان كان في أيديهما فان علم الاول منهما فهو أولى وان لم يعلم فهو مستله الكتاب على ما ذكر من النسخ

والاستحسان قال محمد بن الاصل وانه أي بالقياس واحد ووجهه ما ذكر في الكتاب اه أقول بخلاف ما إذا ارتفع ساحة لأن العقد فيه من جانب الرهن واحد وهاهنا ثبت كل واحد منهما بمعاينة آخر والرهن بعقدين مختلفين لا يجوز بخلاف ما لو كان ذلك بعقد واحد الرهن على ما بين من الفرق فإذا وقع باطلا فهاهنا ذلك أمانة لأن الماطل لا يحكم له عندا إذا لم يؤمر بأداء أرضا كان صاحب الشايع الأقدم أولى لأنه أنشئ في وقت لا يتراع فيه أحد كذا إذا كان الرهن في يد أحدهما كان صاحب اليد أولى لأن تمسكه من القصد دليل على سبقه كدعوى من كساح امرأة أفسرنا عين من واحد وقد تقدم طامر يدين مع حواهبها قال رحمه الله عز وجل مات راحمه والعمد يأي يدهما برهن كل واحد على ما راعى كان في ذلك واحد منهما ماضيه وهذا محقق وهذا الاستحسان وهو قول أبي حنيفة وعندي القياس هذا ماطل وهو قول أبي يوسف لأن المقصد من الرهن الحس للاسدياء وهو الحكم الأصلي لعقد الرهن فيكون الحكم به حكمه بعقد الرهن إذا لا يثبت الحكم بدون علقته وإنه ماطل بالشيوع كما في حال الحياة والحسن في الشائع لا يقبله وبعد أن ثبت الاستدعاء بالسبع من ثمنه والشائع يقبله فصار كالأودعي رهن لأن كساح امرأة وأدعت أختان أو حسن بسوة السكاح على رهن فإن البين بين يديهما في حال الحياة وبما عاهد العات لا يحكمها في حال الموت بثبوت ملك المال وهو ينسب الشركة والانقسام وقوله والعمد يأي يدهما وقع اتفاقا حتى لو لم يكن للعمد أي يدهما وأثبت كل واحد فيه الرهن فالقصد من كل الحكم كذا ذلك وطردا لهذا كذا في المسئلة الأولى وأتركه هالكا أن أولى رابته تعالى أعلم

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

عن المشتري يعتبر موحداً المقدان موجب عقد البيع ان يكون بدائع على المبيع بنفسه في حق الدين والمالية جميعاً  
ليس نائب عن المشتري فوجه ما اذا كان في حقه ما ناسخهما يعتبر حكم البيع اعتبر ما ناسخ البائع لان البس كات له في الامر  
ولا كذلك الرهن لان عيه امانة في يده في بدل المرتين ايصال المالية قبضه هي الصموية وهي في حق المرتين فأنسكن أن غريم  
شخص واحد مقادير الاختلاف حقهما فيه وعدم تعيينه وجه قال رحمه الله **ولا يأخذ أحدهما ماله من العدل لانه**  
**مداني به حقهما لان حق الرهن تعالى بالحفظ بيده وأمانته وحق المرتين في الاستيفاء فلا يملك كل واحد منهما المطالب حتى الآخر**  
**ولو شرط أن يقبضه المرتين ثم جعله على يدى عدل حار لان ما حار للعدل أن يقوم مقام المرتين في الاستداء فكذلك في الرداء**  
**ولو دفع العدل الرهن الى الراهن أو المرتين يصح لان مقتى دفع الى المرتين فقد دفع الامانة بعبارته كما لو دفع الى أحس وبقى دفع الى**  
**الراهن فقد أنظر ملك اليد والخص على المرتين فانه ثبت له ملك اليد والخص فتمسك العدل وانطال ملك اليد كما نطال ملك العين**  
**في انساب الصبان فان من أناب الرهن يصح للمرتين كما يصح للراهن وان قبض القيمة من العدل وحده لا يراه في يد العدل**  
**ثم قضى الراهن في المرتين فإراد أن يأخذ القيمة من العدل بطران كان العدل ضمن بدفع الرهن الى الراهن ليس له ذلك لانه**  
**وصل اليه حقه فبقى القيمة للعدل وان كان ضمن بدفع الرهن الى المرتين فلراهن أحد القيمة معه لانه لو كان الرهن قائماً بيمينه**  
**في يده بعد ان قبضه الراهن أحد وكذلك أحد بدله ثم العدل هل يرجع بالقيمة على المرتين بطران كان دفع الرهن اليه على**  
**وحده العارفة بالوديعة لا يرجع بقيمة ما دفع اليه ان كان ذلك الرهن في بدل المرتين لان العدل لما ملك القيمة فقد ملك الرهن بالصلبان**  
**فصار معبراً به ودعا لملكه فان دفع اليه هاتين قال أحد هذين هك أحد فاحسبه مرجع العدل عليه القيمة لو ذلك وبده لانه ملكه**  
**مأداء الصبان وقد دفع الى المرتين بمقتى مضمونة وهي الرهن فصار كما لو دفعه اليه على سبب العرص والبيع وهذه التعريبات**  
**ذكرها القيمة أو حصر المند في رجة الله تعالى ولو كان العدل رجلي والراهن مالا يقسم فوصاه أحد محامداً لم يضمن لان**  
**احتاجهما على حفظ جميع الرهن في الاوقات كلها وهو لا يقسم متعدياً في أمكان الحفظ الا بالناظر ومطابق الامر الحفظ**  
**يصرف الى حفظ يمكن بدلالة الحالة الامر ذلك بالناظر والثالث دالة كالثبات صا حقل الدفع الى أحد هاتين المالك وإبنا**  
**وان كان ما يقسم يصح القامص بالاحصاء ويضمن الدافع عند أي حصة رجة الله تعالى حلالاً لما على ما عرف في الوديعة وفي**  
**رجه الله عز وجل ومالك في صبان المرتين **ولا بد** في حق المالية بدل المرتين والمالية هي المضمونة ولو دفع العدل الرهن الى أحدهما**  
**ضمن لانه مودع الراهن في حق العين ومودع المرتين في حق المالية وكل منهما أحق من الآخر والمودع يصح بالدفع الى الاحق**  
**وإذا ضمن العدل قيمة الرهن فانه مودع في ماله ماله أو يدفعه الى أحد هاتين فله المدفوع اليه لا يقدر العدل أن يجعل القيمة رها**  
**في يده لان القيمة واحدة عليه ولو جعلها في يده يصير فاصلاً يقتصيا ويضم ما تضاف ولكن بأحد اسميه وبه لا يراه ما عده**  
**أو عند غيره ويحور وان تعدد احتاجهما رفع أحد هاتين الامر الى القاضي ليعمل ذلك فان جعل القيمة رها أو يهما أو رأى الناصر**  
**عند العدل الاول أو عند غيره **ثم قضى** الراهن الدين فقد قدم بينه قال رحمه الله **فان وكل الراهن المرتين أو العدل أو غيرهما****  
**يبيعه عند حلول الدين صح **لان** الراهن مالك لأهل أن يوكل من شاء من الاهل ببيع ماله مطلقاً ومنحراً لان الوكالة يجوز بتقليتها**  
**بالشرط ولو هاهن الاسقاطات لان المانع من التصرف حق المالك والتسليط على بيعه أسقط حقها واسقاطات يجوز بتقليتها**  
**بالشرط ولو أمر ببيعه صغيراً لا يقبل فباعه بعد ما طلع لا يصح عند أي حصة رجة الله تعالى وقال لا يصح للدين عليه عند الاستئثار**  
**هو يقول ان امره يقع باطلا لعدم التسوية وقت الامر فلا يملك ما قال رحمه الله **فان شرطت في عقد الرهن لم يعمل لغيره****  
**وتوث الرهن والمرتين **لان** الوكالة لما شرطت في عقد الرهن صارت وصفاً من أوصافه وحقوقه الا ترى انها لا يرد**  
**الوثيقة فلم يلزم أصلاً ولا يتعلق به حق المرتين وفي المرتين اطل حقه وصار كالأصل المضمونة طلب المدعي ولو كان المبيع مطلقاً**  
**حتى ملك البيع والمقدور للتسوية ثم هاهن عن البيع بالتسوية لم يعمل بيمينه لانه لا يرد بأصله فكذلك بوصفه وكذا لا يعمل بالمرل**  
**الحكمي أو الموكل أو رتقاده ولو حقه بدار الحرب لان الرهن لا يطل بغيره ولو فعل انما يطل لحق الورثة وحق المرتين مقدم**  
**عليه كما قدم على حق الراهن بخلاف الوكالة للفرقة حيث تطل بالمرتين يعمل بغير الموكل لما عرف في موضعه وهذه الوكالة**  
**بخلاف الفرقة من وجوه مهمات ذكرنا ومن ان الوكيل هالدا امتنع عن البيع بغير عليه بخلاف الوكالة للفرقة ومما ان هيا**



مبيع الرهن والرهان بخلاف المبيعة ومنها ان ادباغ يحل في حصة الرهن كان له أن يصره الى حصة الدين بخلاف المبيعة ومنها ان  
 الرهن اذا كان عند اذنه عند سخطه ودفع القاتل بالمباينة كان لهذا الرهن أن يبيعه بخلاف المبيعة واعلم ان بيع الرهن المرتين  
 لا يملك بوجهه فكان اشترائه بالنسيئة الى الوكيلة وهذا اذا عرله الموكل لا يضرل بغير غيره أولى أن لا يضرل بغيره فبيد المزايا بقوله  
 شرطت في عقد الرهن ولو كانت بعد عقد الرهن ذكر كمال كرسى في محضه للرهن أن يضرل به وسئل عوته لأن التوكيل بالبيع  
 وقع مفردا عن الرهن واعلم ان اهل قواعد الرهن ليسوا بشروط فيه ودائم تشتط في الرهن اعترضت وكيلة مستدانة وروى  
 عن أبي يوسف انه لا يضرل وهو اختيار بعض مشايخنا لأن الشروط بعد الرهن التمتع بالمعدن اشتراط البيع حتى لو روى فيه  
 من غمته زيادة ايماءه وتأكد بشرط في الرهن لأنه يثبت في الرهن ايماء حكمي واشتراط البيع فيه ثبت أيضا في وكان اشتراط  
 زيادة أيضا الر زيادة في المدة وعليه يلتحق بأصل العقد وهو ان كل شرط فيه ايماءه وكل زيادة في الثمن ولو مات العدل انكسرت الوكيلة  
 حتى لو أوصى بزيادة لم يضرل والرهن على حاله لأن الرهن رضى ببيعته ولم يرض بغيره وقد وقع الحجز عن البيع بفسخه وبأنه سقطت  
 الوكيلة بضرره وان الرهن لا يضرل لأن العدل نائب عن الرهن والمرس في الامساك والحط والرهن لا يضرل وانهما هومت بانهما  
 أولى ولو اجتمع الرهن والمرس على رصده على يدى عدل آخر وقدمات الأولى أو على يدى المرتين حار لأن الحق لهما معا احتسلا  
 وصدقه القاضي على يدى عدل وان شاء على يدى المرتين له به لعل للرهن والمرس حتى في الامساك والحط فيصحب القاضي  
 عدلا آخر يمكن بيعه ثلثا عنه لأن القاضي يصدق لاهه حقوق الناس واداعى القاضي ان المرتين شتم العدل في العدالة  
 لم يضعه على يديه وان كره الرهن لا يضرل كان له ولاية الوصع على يدى عدل آخر مع الماء الرهن فكذا له ولاية الوصع على يدى المرتين  
 طالما اذا أراد أن يصدقه على يدى الرهن ذكرى بعض الروايات ليس له ذلك لأنه لا يضرل بالقبض ومن الرهن الاستيماء وذلك  
 بأن يضرل الرهن بالنسيئة الرهن عنه فيسارع في قضاءه به وذلك لا يحصل حتى كان الرهن في يده فيكون الوصع في يده اشبه تعالى  
 بجدة في يده ذكرى بعض الروايات ذلك لأن البيع لم يثبت من كل وجه لأن الرهن كان في يده فكن في يده وعاش الاتماع  
 به فظهر عن الاتماع بما يضرل به وبإزاء ما همت من الصجر جعل المرتين مفعلة أخرى وهو انه متى هلك في يد الرهن لا يسقط من  
 دونه كونه غارمه وذلك في يده وأما وجهه على يد عدل أو سلفا لرجل آخر على يده وسلم الثمن الى المرتين أو سلفا للمرتين على  
 يده حار وليس له فسده وعرف له ان يسألو عن ذلك العدل لسلفا غيره أو لم يسلفا حار لا سلفا ولو فقاع على فسخ الرهن حار وسكان على ما شرط  
 فيه ومن التسلط على البيع المرتين لو قبضه وجه الرهن مسلفا على يده حار لأن الرهن أوجب حكمه وهو الحبس دائما بين قصه  
 المرتين وذات المقتضى والحبس بعد ذلك فيصير وعده في كل زمان لأن المرتين حتى استرداده لا يضرل عند الرهن لأن ذوات  
 حكم العدل على وجه يشوههم ويرى عوده لا يوجب لذلك العقيد كقولنا علم من الرهن وهذا ان شرطه عند الرهن طالما ان شرط على الرهن  
 ان يكون العدل هو الرهن لا يضرل الرهن وان قصه المرتين لاهه ان شرط على الرهن ان يكون الرهن عند ساعة ويحور كقولنا يوما  
 ويوما لأن المرتين دارا وسلفا للرهن لا يضرل في يده او ايماء الثمن ولم يضرل في المرتين لم يكن رهنا لعدم قصه نفسه ولا نسيئته وبيع  
 العدل لياها جاز بالركن والخلف يدفع الى الرهن فان دفعه الى المرتين لم يضرل ويضرل العدل بغير الرهن والرهن احوه الرهناء  
 لأن الرهن لم يصح فخره على من المرتين ما عني اذانه أمره بالنسيئة وقضاء الدين من الثمن والمأذون منه وان شاء دفعه الى الآخر  
 وان شاء دفعه الى الرهن ويكون هادوكا لخصا حتى لا يضرل العدل على البيع ويضرل عوت الامر لاهه بشرط البيع في رهن من لا لازم ولا  
 يكون البيع لا رما لوقول العدل المرهون عند العدل المسلفا على يده أو دعاه عتده وعدوه مكانه في وسطا على يده خيرة الأولى لأن  
 العدل المدفوع صار وحدا لأن حق المرتين كان ثابتا في الأولى والعدل ثم مقام الأولى فثبتت ولايته في الثاني حسب ذوات ولايته  
 في الأولى خلاف التوكيل المفرد لانه ما لم يلق حق بيع الاصل حتى يضرل الى يده ولو كثر العدل عند المحجور أو غير محجور أو وصيا  
 طالبه ما راد أو غير ما راد جاز ولا تلزمه ايماءه لأن المولى والمولى لا يملك الا ايماءه وان كان المولى والمولى والولى قد  
 رجعت اليه على وتسل عوت التوكيل حتى لا يقوم وارثه ولا وصيه مقاهم لأن الوكيلة لا يضرل فيها الاثوث ولأن الموكل رضى برأيه  
 لا يرى غيره وعن أبي يوسف انه ان رضى التوكيل في ذلك يضرل لأن الوكيلة ذمة في ذلك الوصى كالمأذون في المأذون والمأذون عروص  
 ذلك رضى المتأذون به في المأذون لا يضرل معصا وعروضا لوكيلة حتى على التوكيل ولا تورث عنه لأن الارث يجري في حقه لا في

حق عليه وحسب القول بطلان خلاص المصارفة لانه حق المصارف ويورث عنه فتقوم الورثة بمقامه فيه وان المصارف ولاية  
التوكيل في حياته خازن تقوم وصيه بمقامه بعد وفاته كلاس في مال الصغير والوكيل ليس له حق التوكيل في حياته ولا يقوم غيره  
مقامه بعد وفاته ولو وصى لرجل ببيع له ما كان مشروطا في الوكالة فيصح لانه لا يرد بوضعه وفي الحجره ولو مات العدل  
مطل التسلط وفي السراية العدل المساط على البيع اذا باع البص بطل الرهن في الباقي واذا باع العدل الرهن ووقع الاختلاف  
بين الراهن والمرتهن والعدل بمقدار النقص فقال العدل بعت ثمنه فأعطى المرتهن وقال المرتهن بانه ثمنه فالتول للمرتهن  
مع عيبه كدائي الخاضع وان اقام البينة فالبينة الرهن واذا كان العدل مسلطا على البيع اذ اخل الاصل فقال المرتهن بطل الاصل  
الى شهر رمضان فدخل شهر رمضان وقال الراهن اني شوال فالتول قول الراهن وفي رقت حاول الاصل القول قول المرتهن واذا  
باع العدل بالنسيئة حاز البيع من غير تعيين كدائي الاصل وفي غير ما دامع بصفة غير معهود فان باع الى عشرين يبيح ان  
لا يجوز عندهما وقال القاضي ان يندم من الراهن ما يدل على البيع بالتقديان قال المرتهن طائسي يدينه ويؤذي  
فدعه حتى اوفيه فباعه بالنسيئة لا يجوز غيره ما لو قال له فاني محتاج الى الحق وفي الحجره ولو كان المرتهن هو العدل فقال له الراهن  
بعه واستوف ذلك من ثمنه فباعه بالنسيئة يجوز كيهما كان وقال شمس الاثني السرحسي لو حق العدل حسن يقع الايام من  
اذا فقه بغيره وان كان ربحا فانه لا يعرف حتى اذا عاد عقله اليه ان يبيع وان باع في حال حسونه لا يفسخ والعدل في حق الدين  
كأنودعها حار لودع حار للعدل ولا يملك ان يسافر بالرهن اذا كانت الطريق خفية واذا كان الطريق آمنا وبعد المسافة لم يكن  
السفر في العباية اذ امانت المرتهن ببيع العدل العين المهره به حصرة الورثة ولو باع العدل ثم رد عليه بغير ربح وعلى الراهن الا ان  
يكون الرد عليه بافراعه بغير حازن يحدث في المنة ولو صدقه الراهن بالعيب يده بربح بغيره ولو اختار العدل أحد هاتين فليس  
ليس له ان يرجع على الآخر ولو قال المرتهن كن قبته يوم الرهن كذا ثم ادعى القضا لم يصدق ولا يرجع له ضمان الا اذا كان  
تراجع السعر في تلك المدة وهو قال العدل بعت وفسدت الثمن وهلك عدي أو دفعت لك صدق عليه وشا الخاضع رهن شيئا بدين  
مؤجل وسلط العدل على بيعه اذ اخل الاصل في بيعس العدل الرهن حتى حصل الدين فالرهن باطل والوكالة ببيع باقية ولو رهن شيئا  
بدين مؤجل وسلط العدل على البيع مطلقا لم يطل عند حلول أجل الدين فلا عدل ان يبيعه بعد ذلك وفي المتيقن والخبرة شرعن  
أني يوسف رهن من آخر عدل ووصاه على بيعه عدل وعاب الراهن فقال المرتهن أمرك ببيعه وقال العدل يا امرئ ببيعه فلان الأصل  
بيته المرتهن عليه ولا الاثبات العدل أو وصى بالرجل ببيع الرهن لم يحرم الا ان يكون الراهن قاله في أصل الوكالة وكذلك يبيع الرهن  
وأمرت لك ما صنعت حيثنكحور لوصيه بيه ولا يجوز لوصي ان يوصي الى ثالث روي الحسن عن أبي حنيفة ان وصي العدل عويم  
مقام العدل في البيع وروي مالك عن أبي يوسف ان وصي العدل يقوم مقام العدل في البيع عمر له لمصارف يموت والمال عروس  
فان وصيه يقوم مقامه في البيع قال الخاسم أن العدل هذا الخواص خلاف جواب الاصل شرح الطائفة وروي فان ساط العدل على البيع  
واذا اذن منه حار بيه عدل في خفية فباعه رها وانما في كمال من قيل المطلق بالبيع فان باع بحسن الدين فانه يتصى بدين  
النس وان باع بحسب الدين فانه يبيع النقص بحسن الدين ويقضى دين المرتهن وعنده أبي يوسف ومحمد جميعا انه تعالى  
ببيعه بالبراهم والداير مثل قبته أو أقل فغير ما يتبعان الساس فيه فان باع بحسن الدين فعليه دين المرتهن وان باع بحسب الدين  
صروه بحسن الدين وقضى الدين وذكر في الاصل اذا كان المرتهن مسلطا على البيع فاقام بيته اذ باع بسمعي وأقام الراهن  
بيته انه مات في يد المرتهن أحد بيته المرتهن وقال أبو يوسف بوجه حديث الراهن والمظهر ان العدل وكيل عنده بطل  
الوكيل قال رحمه الله يجوز ان يخل الاصل وعاب الراهن أجبر الوكيل على بيعه كولو الموصومة من جهة المناوب اذا عاينوه  
أحمر عاينهم لان الوكالة لا شرط في عقد الرهن صارت وصفا أو صاف الرهن فبرمت كبرومه ولا من المرتهن بعلق بالبيع  
وفي الاتماع انما لحقه ويحرم عليه كمال الوكيل الموصومة اذا عاينوه وكالهم بيهما ان في الاتماع فمهما انطال حتما  
بخلاف الوكيل بالبيع لان الوكيل ان يبيع نفسه ولا يسلط حقه أما المدعي فلا يقبل على الدعوى على العايب والمرتهن لا يملك  
البيع بنفسه وقوله وعاب الراهن يظهر انه يقيد بحر العدل على البيع وليس كذلك قال في الحيط ولو أقر العدل البيع وبطل  
سلط عليه بحره الداعي على بيعه لان الوكالة صارت حق المرتهن حتى لو أقر العدل استرداد الرهن للراهن حتى يبطل الاشارة

منع من ذلك والعدل يفارق الوكيل المعرد بالبيع في أربعة أشياء قسمنا ثلثيها والراعي العدل يملك المصارف ثلثيها إذا ما  
الدين خلاف حسن الدين خلاف الوكيل المعرد لأن العدل مأور بقاء الدين وفي ملك المصارف ما نفى من حسن الدين حتى يملك  
إبقاء الدين كما لو قال لأخر أحد دس من داري كالأمر ما يبيع الدار وأما ما الدين من ثمها وكل العدل يبيع الرهن ويكلا هماغ  
جاء أن كان حاضر أو أن كان غائبا لم يجر إلا في بيعه بعد البيع كافي الوكيل المعرد على ما مر وكذلك لو قدر العدل الوكيل بما  
جاءه مطلقا وقيل ودعوى على المصيل الذي كرا وقيل فيه رواية في رواية الوكيل أنه لا يجوز إلا في بيعه حصصه أو ما حازه  
وفي رواية الكتاب يجوز مطلقا لأن هذا يبيع حصصه رأى الأول لأن الرأي على احتياجه اليه من الأول لتقدير الرهن لأن ثمن الشيء  
لا يعرف إلا بالرأي فإذا روى الأول الثمن وقد ما في ذلك المقدار فقد حصصه رأى الأول وإن لم يصدق بماله والشرط أن يكون  
برأيه وطلعه مصادره كجوامع حصصه ورواية الوكيل أن هذا يبيع لم يصره الأول لأن رأى الأول الثمن الذي قدر به على عدم  
العلم برغبة المشتري في الزيادة في غير البيع وعدم زيادة رواج الساعة لأن الأول متى علم من المشتري الرغبة في البيع بالزيادة  
على الثمن المذكور لا يصره في ذلك فيكون في ذلك احتمال فلا يثبت رأى الأول بالثمن والاحتمال خلاف ما نأوا حار فإن الثاني لا يصر  
مؤتمنا حال عبدة الأول ضرورة صحة الاجارة فإنه لا بد من الحكم بصحة الاجارة إذا حصلت الاجارة عن تلك الاشياء وأما ما  
لا يثبت في حالة الضرورة كالمودع إذا دفع الوديعة إلى الاسمى حالة الخوف والعرق جار وفي غيره فلا لو صار الثاني، وإنما  
هاتما يصره، وإنما ضرورة صحة التوكيل والضرورة إلى الحكم بصحة التوكيل لأنه ليس إنشاء عقد ولا اجارة وانتمنا الاحتمال  
من غير ضرورة لا يجوز فكانت هذه الزيادة أصح ما عاها أحسن ما حازه الرهن والمؤمن وأبى العدل حار ولو أحرار أحد همدون  
الأخر لم يجر لأن الحق لما لا يصره لان الملك للرهن والحق للرهن فيشترط اجتماع ما على الاجارة فإذا أحرار حار وكان  
ذلك آخر اجابا العدل عن الوكيل وبوكلا للأخر ما يبيع ولما ذلك كما لو كان للرهن أرض سواح أو عشر وأحد الخراج والعشر  
من الرهن لا يرجع في ثمنه لأن الرهن صار فاصيا حقا وأصاحبه ولا يرجع به في حال تعاقب حتى غيره وإن أحد ذلك من الثمرة  
أوله لا يملك شيئا من الرهن لأن هلاك الماددة من الدين لا يسلط شيئا من الثمن ويكون ذلك محسوبا على الرهن ولا بد له لم يصر  
شيئا من الدين فإن صاحب الأرض إن يعطى الخراج من مال آخر لم يصره شيء من الدين مستحقا إلا إذا أحده السلطان يعرض  
فلا يسلط من الدين بقدره لأنه يصره مصادره كولو ذلك بعض الرهن في يده ولو كان الرهن مفسدا والرهن في يده العدل فاستحق  
العبد ودفع العدل البدل وأبقاه في يده يبيعه ويستوي ثمنه وهو أسبق به من الرهن لأن حقه ما تعاقب بالمدى وقت واحد لأن  
حق الرهن وما يتحمل من العبد إلى ثمنه ما يبيع وأما يتعلق ما بعد تأجيل الرهن وحس العدل يتعلق بالمدى هذا الوقت فقد استوفيا  
الحقين في وقت يتعلق الحق في ربح دين العدل لثمنه بالمدى لأنه وجب بفساد العبد ودين الرهن لم يجب بفساد العبد فسار  
العدل أولى كدين العبد مع دين المولى فيكون دين العبد أسبق وصار كما لو دفع العدل الثمن إلى الرهن ثم رد عليه ما يجب فيسترد  
الثمن منه فكذلك إذا ما دفع العدل مصادره لا يصح كولو كليل المعرد ومعنى الاحتمال أن يحسنه القاضي أياما لبيع من لم يملك الحسن  
أي ما لا يملك من ثمنه عليه وهذا على أصح ما ظهر وأما على أصل في حقيقة فكذلك عند البعض لأنه يدين حصة لقضاء الدين  
ولأن بيع الرهن صار مستحق للرهن بخلاف سائر المواضع وقيل لا يبيع القاضي عده كالأمر لبيع المدبوع عند قضاء الدين ثم إذا أحر  
على البيع وما لا يصدق هذا البيع مصادره لأن الاحتمال واقع على قضاء الدين بأي طريق شاء حتى لو فاض بعينه صح وأما  
البيع طريق من طريقه ولأنه لا يجر على غيره لا يكون مكرها فلا يصدق أحبار به ولو لم يكن التوكيل مشروطا بقدر الرهن وأما  
شرطه بعد وقيل لا يجوز لأن التوكيل لم يصر وصفا من أوصاف الرهن فكانت مجردة كسائر الوكالات وقيل يخرج كي تؤدي حقه  
وهذا أصح حتى روى عن أبي يوسف أن الخوارج في العداين واحدا أنه يخرج على القول قضاء ود كرجح في الجامع الصغير والأصل  
الاحتمال مطلقا من غير مصيل من أن يكون الوكيل مشروطا فيه ٧ يدل على ذلك ولو ما دفع العدل خرج من أن يكون رهنا والثمن  
وأنه مقامه فيكون رهنا كما به وإن خصه بعد لقيامه مقام ما كان مقصودا صحة الرهن فإذا توى كان من مال الرهن لئلا يصدق الرهن  
في الثمن لقيامه مقام المبيع الرهن وكذلك إذا قل العبد الرهن وعزم القابل فيمتهل أن الملك يستحقه من حيث المالكية وإن كان  
يدل أن المصادم حكم ما من المال في حق المستحق في حق الرهن فيه وكذلك لو قلته عده ودفع به لكونه قائما مقام الأول لجاء ما



هـ وأداه في أحدهما بين يده ولم شرط في الشركة أن يعمل كل واحد منهما ما أراد أن يولى هو الاستعداد معه بحوزة ما له  
 في استيفاء هذا الدين لأحد أو بصفته في ذلك الأمرين به لا به أحد من حكام أو في الإذابة صاحبه أو وليه إلا أنه انصف ما  
 شورى في تصيب صاحبه لانه لا يملك استيفاء نصف صاحبه فلا يملك الأمرين لنفسه وإن لم يحرق نصف صاحبه لا يجوز في نصه  
 سالاه مشاع وإن هلك المهرتين ذهب حصته من الدين ورجع شره بكم حصته على المطلوب وإن شاء رجع به إلى صاحبه لأن  
 من الغاصب حتى إذا أوفد الأحكام ملحق بالصحيح فصار المهرتين مستوفية الدين صار مستوفيا نصف صاحبه ودار به بالملك  
 المالك واستوفى حقه والدين وأحب ما دأبه صاحبه وصاحبه أحد نصف الدين منه وإن شاء أحد من المطلوب فكذلك إذا أوفد أحد  
 المطلوب ورجع المطلوب على المهرتين نصف قيمة الزهن معن عسى وقد وجب أن لا يرجع لأن المهرتين أحق في نصيب صاحبه  
 بالزيادة المطلوب من حصة صاحبه فصار كادفع المهرين إلى أحسن آخر نصيب صاحب الدين ولم يحرق وملك في يده لم يصح  
 كذا إذا وأطوا به أن المهرتين صار مستوفيا نصف نفسه وصحب أسبقاؤه واستوفى نصف صاحبه ودار به بداره مضمونا عليه  
 لو جده عليه أمانة في يده كان لصاحبه أن يشاركه في استوفائه نفسه وأشاره فيه وأجده من كذا النقص أن يرجع فيما كان أمانة  
 وأتداء فإذا أعتد ذلك كان لشريكه أن يأخذ نصفه نصف ما بقي ثم يؤمن إلى أن لا يبقى شيء في يده أمانة حتى جعلها نصف  
 شريكه أمانة في يده أتداء احتج بالأن يحمله مضمونا عليه انتهاء مده له مضمونا في الأمانة فصار الجاهل لا كذلك إلا حتى  
 أنه أرهما بين يده فصار شره بكم ما بعده وهو قول الآخر أعتدت وعتقت فإن كان هو الموقوف للبيع فالقول به وإن كان وليه الآخر  
 فذلك لأن الأذن لكل واحد منهما أن يعمل رأييه في الزهن لأن الأمرين عزله الاستيفاء في نصيب صاحبه فلا يملك الأمرين به  
 إن صاحبه كعمل من الرذل بين يده وأرهن من المكسور لعمه وقص حار لانه عت على المكسور له لا كعمل بين يده ويحوز  
 من مؤهل أقرق أكثر يكافئ ثم هلك الزهن في يده أحدهما وقد حدثه بدين وديك دل الأمرين وقد أجاز أحد به وهذا الأمرين  
 كان هو أدان وأخذ في الشركة أو بعدهما حار عليه مالا به حتى أضرأتم استيفاءه للحال به لو أمرين لم يجعل حار ونصديق  
 في وإن كان أخذ أدانه وأداه ما جعله في الدية أبداً أحده من الشركة لانه حتى أضرأتم استيفاءه للحال به لو أمرين لم يجعل حار  
 بور ولا يصدق فيها حتى لا يبدى كولو كيلي بالبيع بعد القرض الأول كذا عت وكذا هو الموكل فصولي أحده بين الآخر  
 في مضمون أسبقاؤه لا يملك دفع إليه المطلوب ليكون على الزهن له لم يحرقه من صاحب الدين وكذا بذلك إلا حتى أحد الزهن  
 به لانه ولا يكون مضمونا عليه حتى قول الاحتمال النصولي وكل في أحد الزهن وكذا به الزهن فيما ادعى ضمن قيمته للزهن  
 لما كذا لم يثبت أو كذا في رجعها ماضيا للعائن من الملة وده لا يملك دفعه اليه لانه كولو كيلي ضمن الوديعه إذا كذا المودع  
 أن يرجع عليه كذا إذا ولو صدقه الزهن في أو كذا لم يرجع على أو كذا شيء لأن الوكالة تثبت في رجع السكل وقص أو كذا  
 منه فيكون المطالب أدائه هو الموكل فداؤه ذلك عن الضمان في رجه به وإن مات الزهن عبد المهرتين فاستحق ضمن  
 في قيمته مائة دين وإن ضمن المهرتين رجع على الزهن بأقيمة ونسبه في الأصل منه ان الغصب المهرتين إذا هلك في يده  
 فهو ثم استحقه من كل من المستحق بالخيار إن شاء ضمن الزهن وإن شاء ضمن المهرتين لأن كل واحد منهما ماضى في حقه  
 من بالأحد وبالسليم والمهرتين ما قصص والتسلم من ضمن الزهن صار المهرتين مستوفيا ليه بلاك الزهن لأن الزهن ملكه  
 الضمان ماضيا إلى ما قبل التسليم فتبين أنه رهن ذلك نفسه ثم صار المهرتين مستوفيا لركه وإن ضمن المهرتين رجع ماضيا  
 القيمة بقدرته على الزهن أمانة بقيمة وركه مروض حتى تأخر الزهن وأما ما بين ولا يثبت انقص فقاؤه في مودع كما كان فإن قيل  
 كان قرار الضمان على الزهن رجوع المهرتين عليه والمؤقت في المحضون تمتل على غيره من أراضين فبين أنه رهن ملكه  
 رجا ضمن المستحق أتداء فلهذا ما من أي حارم الغرض والحوار به أن المهرتين رجع على أو من قبل المهرتين والعرض  
 للمهرتين وبعث الزهن الدين من ذلك الوقت وعقد الزهن كان ساقا عليه فلم يبق أراضين ملكه لانه ملكه كذا به ولا  
 في المهرتين مستوفيا لملك العين ولأن الزهن ملكه أصغر بالتقوى من المهرتين لأن المهرتين ملكه فلا أدناه الضمان ثم سئل إلى الزهن  
 أو كذا في الزهن كان المشتري اشتراه من المشتري وأما كذا كذا لأن المهرتين عت في حق المشتري وراضين يملك  
 موز ضرورة لكي لا يرجع من الدلائل ملك واحد ثم الزهن يملكه ماضيا في مودع الزهن ساق على يده رهن

ملك غيره فلا يكون المرهن مستوفيا لذلك خلاف السنة الاولى وهو اذا ضمن المستحق الزاين ابتداء له به صدمه ما شتر  
العص السابق على الرهن فيستند الملك اليه ومن امره ملك به فيكون الرهن مستوفيا لثبته علم  
بإيجاب التصرف في الرهن والحاية عليه وسايته على غيره

لما كان التصرف في الرهن والحاية عليه ومحايتة على غيره متأخر اطعاعا عن كونه رهنا آخره وصاحب الوفاق الوضع الطبع قال رحمه  
الله يجوز توفيع بيع الرهن على اعادة من يمسأه أو يمسأه ديه احتلت عبارة محمد رحمه الله تعالى في هذه المسئلة قال في موضع  
بيع المهرين فاسد في موضع حائر والصحيح انهما مترع وفوق وقوله فاسد يتحول على اداء المهرين فان القاضي يمسأه ادا  
حوصم البيه وطلب المشتري ببايحه وقوله حائر يعني انه يتحول على مالها أو حوصم له وفي الجامع باع الرهن فالباع باطل وفي  
معناه سطل وعن أبي يوسف يفسد سواء علم المرهن بالبيع أو لا وما يتوقف لا به تعالى به حق المرهن وفي نقائه ابطال حقه ولا يفسد  
الا باحارته أو بقضاء الزاين الذي روال المعنى وهو تعالى حق المرهن أو اداء البيع ما هو مثله عما يتعلق بقضاء ابطال حق المرهن  
في الخس يتخلف ما في روحها الزاين فانه يفسد ولا يتوقف على اعادة المرهن لان المرهن أن يحبسها عن الروح كأن يكون ذلك  
وقوله في التعليق انه تعالى به في آخره في قول في تمام هذا التعليق من القدرة نظر فانه يقتصر بما اذا اعتق الزاين عبد الرهن  
عنه كما سيأتي في الكتاب مع حريان هذا التعليق هناك أيضا فالوجه في التعليق ههنا ان يقال لا بتمام القدرة على التسليم تعالى  
حق الغير به وهو المرهن فيتوقف على اجارته الا ترى ان المصنف بما فصل بين هذه المسئلة ومسئلة الاعتناق باعدام القدرة على  
السلم حيث قال في آخره بل مسئلة الاعتناق من قبل أصحابنا وامتناع العداد البيع والحالة لا بتمام القدرة على التسليم وتدر في  
وامتناع العداد بالبيع والحالة لا بتمام القدرة على التسليم لان بدل المرهن مانعة عن التسليم والبيع كما يقتضي الملك يقتضي الدية  
على التسليم فاذا اعيد البيع باجره المرهن انتقل حقه الى الفتي فيكون محسوسا بالدين وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى ان المرهن أن  
شرط أن يكون الفتي رهنا عند الاحارة كان رهنا والا فلا به بالاحارة عند البيع وملك الزاين الفتي وان ماله أحد فملكه نصف  
حده فلا يصير رهنا بالشرط كما اذا أخر الزاين فأجر المرهن الاجارة لا بصير الاجارة رهنا لان الشرط وجه ظاهر الرواية وهو  
الصحيح أن الفتي قائم مقام ما يتعلق به حقه وهو بدل مانع من حقه وعمل لحقه لان حقه يتعلق بماله وللبدل حكم المثل فوجه  
انتقال حقه اليه كالمعد الدين أو ابيع رهنا العراء ينتقل حقههم الى البدل من غير شرط لماد كذا ولا يسطح حقههم بالكلية لعدم  
رصاصهم بذلك طاهر الرصاص بالبيع لا بدل على الرصاص سقوط الحق رأسا فيبقى الحق على غيره بخلاف ما ذكره لان الاجارة ليست  
بدل حقه بخلاف ما اذا باع الدين المستأجرة فأجر المستأجر البيع حيث لا يملك حقه الى الفتي لانه ليس بدل الدين وحقه في الفتي  
فاخر قان لم يجر المرهن البيع وفسده انفسح في رواية أبي سباعة عن محمد حتى اذا انتكح الزاين لاسد للشرى عليه لان الحق  
الثالث للمرهن غيره الملك فصار كالمالك فلان يجر وله أن يبيع وفي أصح الروايتين لا يفسح به حتى في المختصر إشارة الى حديث  
قال توفيع على اعادة المرهن أو قضاء ديه جعل الاجارة اليه دون الفسخ وحله متوقفا على قضاء الدين وهذا دليل على أن الفسخ  
لا يفسد ووجه الامتناع لحقه كيلا يتصرف والتوقف لا يصير له حق في الخس لا يسطح بمجرد الاعتناق غير يعود في شرطه  
على المشتري ثم ان المشتري بالخيار ان شاء صرح حتى يفتك الزاين الرهن اذ الجبر على شرف الزوال وان شاء رفع الامر الى القاضي  
وللقاضي ان يفسح العقد ودون القدرة على التسليم لان ولا به الفسخ لا الى المشتري والباع وهو الزاين فصار كالمعد للبيع لا  
أبقى قبل القص فان المشتري بالخيار ان شاء صرح حتى يرفع وان شاء رفع الامر الى القاضي والاحارة مثل الرهن حتى لا يفسد  
للمرهن ولو باع الزاين من رحل ثم باع من آخر قبل أن يجر المرهن فالثاني وقوف يصالح لعاره لان الاول لم يعد والمؤخر  
لا يبيع بوقت الثاني وبما أحار لم ذلك وبطل الآخر ولو باع الزاين ثم أخره أو رهنا أو وهب من غيره فأجر المرهن الاجارة أو الزاين  
أو اوطع حار البيع الاول دون هذه العقود والفرق أن المرهن لم يفسد في البيع لان حقه يتحول الى الفتي على ما بينا وقد يكون أحسن  
العقد من آخره فيعتبر تيميد لعاق العائدة ثم أمهده العقود ولا يفسد له فيها لان حقه لا ينتقل الى الآخر لما بينا ولا بد من  
الرهن والحالة فكان احارته اسقاطا لحقه في المانع فقد البيع كالمانع للمؤخر العين المستأجرة من فتيين فأجر للمستأجر البيع  
الثاني فعلا الاول لا لا نفع له في البيع اذ لا يملك حقه الى البدل على ما بينا فكان احارته اسقاطا لحقه وعند الاول زوال المانع فذا

اذا علم بالعين المرتبسة حتى للعبر حتى بالشر والراهن وأما المتعلق باقراره قال في المحيط هذا على قسمين أحدهما في أقرار الراهن  
 بالرهون للعبر والثاني في أقرار المرتبى أنه لعبر الراهن أما القسم الأول رهن عبد أم أم ثم قال هو لغيره لأن لم يصدق لأن أقراره يتضمن  
 أن المال حتى المرتبى وأنه يتحمل النقص والإبطال فلم يصح في حق المرتبى كالتبعية والاحارة ثم للمقر له أن شاء أدى المال وقضى الرهن  
 لأن عدم صحة الأقرار حتى المرتبى فادار إلى حصة صاحب الأقرار كما في البيع فكأن المشتري أن يقضى الدين وبأحد المبيع فكذا  
 هذا ويرجع عما قضى على الراهن لأنه قضى ديه وهو مضطر فيه لإحياؤه حقه فإنه لا يصل إلى ملكه الانقضاء الدين ركان كالمقر للرهن  
 يرجع به على المستعبر فكذا هذا وإن شاء ضمن الراهن قيمة العدة لأن الراهن رعه أنه ملكه رعه عاله وسله بعد أمره وقد عذر عن  
 ودده اليه للمحال حتى المرتبى وفي ضمن قيمته والمقر أن يستعمل المرتبى على عمله لأنه ادعى عليه مدهى لو أقر به لم يره فان أسكر  
 استجاب عليه وإن لم يؤد المال وأعتق العبد حار عتقه لأن الراهن والمرتبى تصادقا على عتق العدة لأن الراهن رعه أنه ملك المقر له  
 واعتاق المالك فادار المرتبى وزعم أنه كان ملك الراهن لا المقر له لأنه لما أقر له فقد سلطه على اعتاقه ما قراره كولو ركه بالاعتاق ثم  
 الستة على أربعة أوجه أما أن يكون المقر له والراهن مؤسر أو معسر أو أحدهما مؤسرا والآخر معسرا والدين في ذلك كله حال  
 أو مؤجل فإن كان مؤسرا والدين حال الراهن فيه ما اختيارا شاء أحد الدين من الراهن وإن شاء ضمن العتق القيمة وتكون رهنا  
 وكان بحسب أن لا يكون المرتبى تصديق العتق على قول أبي يوسف ومحمد ركه ماله تعالى لأن من زعم المرتبى أنه ليس مالكه وإنما  
 جاء عتقه بتسليط الراهن لأنه لما أقر له المالك فقد سلطه على الاعتاق وصار كالمؤسرة على الاعتاق ولو كره ذلك الراهن لو وكل وكسلا  
 ما عتاق المشتري قبل القبض وقد انقضت وأعتقه الوكيل لا يصح الوكيل عتقه ما قصص أن يكون هذا على ذلك اختلاف ادلاهورق  
 بينهما ثم العتق يرجع عاصم على الراهن للمحال لأنه لو كان العدة قائما كان له نصيب الراهن لما أحدث في ماله من الارتها ونسليم  
 ماله بغير أمره فصار عاصم على حقه وصار ما أحد المرتبى من العتق ملكا للراهن لما ضمن ذلك العتق بخلاف المعير إذا أعتق العدة  
 وهو معسر والدين مؤجل فضمنه المرتبى لا يرجع به على المستعبر حتى يعمل الدين لأنه إنما يرجع باعتقاده قضى ديه وهو مضطر فيه  
 وقد قضى ديه أو مؤجل ولا يرجع للمحل فإذا كان مؤسرا والدين حال يمسى العدة المرتبى ويرجع على الراهن دون العتق لأن  
 في رعه العدة أنه لا يرجع على العتق لأن رعه أن العتق لم يصح متلفا حتى المرتبى بالاعتاق لأن الرهن لم يصح لأن الراهن رهن  
 بغير أمره وكذلك إذا كان الدين مؤجلا وإن كان العتق مؤسرا والراهن معسرا والدين حال أو مؤجل فليمرتبى أن يستدعى العدة  
 لأن العتق حصل بتسليط الراهن فكان الراهن أعتقه بنفسه وهو معسر وإن شاء ضمن العتق لأنه لو وكل له عتقه بالاعتاق  
 ويرجع العتق على الراهن لأنه قضى ديه وهو مضطر فيه والعبد يرجع على الراهن دون العتق وإن كان العتق معسرا والراهن  
 مؤسرا والدين حال فزاد أن أحد بقضاء ديه لا دافق الذي خرج المرتبى من الوسوسة فهذا راجل أعتق عبدا كره له فزاد رعا  
 عن حق العتق فلا تثنى على العدة وإن كان الدين مؤجلا فالمرتبى بالخيار إن شاء ضمن الراهن لأنه هو المسلط على العتق  
 فكأنه وكل المقر له باعتاقه وإن شاء استسقى العبد والعبد يرجع على الراهن لأنه أقوى الدين لاعتق المأبىة وأما القسم  
 الثاني فهو على وجهين أما أن أقر المرتبى رقة الزهر لرجل أو أقر بدين في رقبته وكل وجه لا يتخلف من ثلثة أوجه أما أن  
 يشكك الراهن أو يهلك الرهن أو يبيع الرهن بالدين فإن أقر رقبته لرجل رقه الزهر لرجل فاعتقه الراهن فإن افترقه الراهن  
 فلا سبيل للمقر على العدة ولا على ما أحد المرتبى لأن أقرار المرتبى لا يصح في حق الراهن لأنه أقرار على العتق وما أحده  
 ليس بدلائل الرهن بل هو ديه استوفاء وإن كان ذلك في هذا المرتبى ضمن جميع قيمته للمقر له فطل ديه لأنه لما رعه أن الراهن  
 اعتقه من فذل ورهنه منه فقد رعه أنه مودع العاصب وأما ما كان فهو عاصم حتى لا يوافقته لأنه رده  
 إلى يده من أحده منه فبما أن الصانع ومطل ديه لأن أقراره في حق الراهن لم يصح فصح الرهن في حقه وأما اداباع العدة  
 أما الراهن أو والده لرجل أو أحد المرتبى الثمن فإن أحد المقر له البيع أحد من المرتبى وإن لم يجر فلا لأن من رعه المرتبى أن العدة للمقر له  
 وقد يصح نفي رده أنه ليس يكون موقفا على إيجاره فإن أجاز يكون عن عبده وإن لم يجر فليس عن عبده ولا سبيل له عليه وإن أقر بدين  
 عليه لرجل أن افترقه الراهن وأخذ منه العبد فلا ضمان على المرتبى لأنه رده العبد إلى من أخدمته فإن ذلك في يده يرجع المقر له على  
 المرتبى بديه لا غير ولم يصل إلى الكتاب بين ما دللوا بدين المقر له قبل الرهن أو بعده وقبل هذا ادوا وحده بديه قبل الرهن وإن

وحده فليس له امر على المرء لان ملك اسوق دمه من مال العبد فاذا كان له من واحدا ولم يره من انه اسوق دمه  
 وماله العبد من على العبد وحده استقامه ودس له من دم على دس الاولى فاما اذا وحده من العبد من دمه من خذ من دمه  
 دمه من ماله ليس في ماله العبد وحده استقامه فصاح الاستقامه واما دايع العبد في الدس فليس له ان يأخذ اليه من  
 المرء احار السع اذ لم ير لان السع ههنا حار له ملكه لغيره في العبد احار السع فهو التمس مقامه من دمه المرء ان الغره  
 اح من اعمده لان دمه من العبد ودس الاولى دس العبد من دس الاولى فدفعه اليه فالرجحه الله في دمه من  
 أي بعد عن الزاهي هو قول الساعي رحمه الله تعالى وفي قول آخر لا من دم مورا كان ومعر الا في بعده انطال من المرء  
 ولما ان العن صدر من اهل مصاف في محله وهو ملكه وحده القول بعده ولا مله وصره اعم من المرء كاجا استق السع  
 قبل السع والآتي والمصوب واذا مال ملك الزاهي عن دمه ما عاينه من قول ملك المرء له ساء عليه كاعني العبد المسترك  
 ل ولي لان ملكه من ماله ملكه الله ع الا على فالذي أولى أن لا يعمه ولا يرمي اعاني الوارب العبد الموصي بوجه  
 اذ لم يكن له مال آخر حبه انه لا يندفع منه في ملكه لا يمول له في عدا الباني رالب في الحال وعد الامام وسأل اداء السعانه  
 على ما عرف في اعاني العبد المسترك ولم يكن اعاني لهوا وهو ههنا حله لاولا حال الرهون كالحارح عن ملك الزاهي فدل  
 ان المولى اذا لم يعمه عليه صباه فكنا لا يندفعه لا يصرح عن ملكه لا يقول وجوب الصبا عليه ما عاينه اداء ملكه  
 السعوله عن المرء كقول من دفعه المادون له فانه يصرح بوجه للعراء مع فناء ملكه منه من كل وجه وطنا بعد نصره  
 ولولا المؤلف بعد بصره لكان أولى له اذ اعلم عدا الباني من الزاهي والدعرا في حاله لا يستلذهم هذا الاستلذاه  
 من باب ولي فالي للمصوب اعاني الزاهي وبصره واستلذهم بدو من الضم وكون رهامك ان كان مورا من ان كان  
 المال ما انقصه من نفسه وان كان الزاهي معسر اذ الزاهي استقامه للبدر وام الولد في جمع الدس وللحق في دمه من رجع لئس  
 عاادي على المولى ولرجعانه في وطول بدنه لو اذ في عدا كان الدس حال طلب المرء الزاهي بعد العن باني ادا  
 كان ومرا له اذ طول الزاهي كان ان ما حده بدنه ادا كان من حسن حقه فكون انما واستقامه فالا فانه في رجهانه  
 في له مؤخلا حده العبد وحده رهامك في نسي لو كان الدس مؤخلا حده من المصوب فمعه العبد ويحل رهامك ان اعد  
 ادا كان مورا لان سب الصبا فدفع في الضم فانه وهي حصول الامتناع من الوجه الذي يسهل وخصه في الحل  
 الاحل ودخل اقصاء حقه ادا كان حقه لان لعم من له وفي حقه من مال عرعه ادا طر سجن حقه وان كان له فصل  
 رده لاتباء حكم الزاهي لا استقامه وان كان اقل من حقه رجع اليه بدنه من ماله فانه رجهانه في ولو معسر ربي العبد  
 الاول من دمه من الدس في لان حو المرء كان معلفانه فادع الزاهي عدا في له في بصره رجع عليه لا هو ليسع  
 بهذا العن كافي سوى أحد البصر تكفي الضم المسترك ولان الصبا بالخراج والعزم بالمع وظاهر عاره للموت فانه نسي  
 في الاول من الشئ البد كورس والمقول في عده انه نسي في الاول من دمه فاشياء حال في الخانع اصيل ان الزاهي ادا  
 أعني الرهون وهو عسر سطران لانه اشاء الى حقه يوم العن والي ما كان مصوم بالدين والي ما كان محسونه فانه  
 نسي في الاول من حده الا ساءه ماله الضم فانه أحسن المص من حو المرء هذا البدر فالا بصره في الا في هذا البدر  
 كالعبد المسترك ادا أصفه أحدهما وهو معسر وأما المصوم بالدين ادا كان اقل لان العبد مصوم بقدر الدس بعض ما  
 عدا باني بانه الدس بعد الضم لم يصر مصوم به هذا لان السعانه في حو الزاهي ان كان مصوم بالدين فلا يكتفي انما  
 السعانه على العبد في حو الزاهي وان كان المحس من اقل من المصوم ومن فمعه فمعه بقدر ما ربي عدا ماله فمعه  
 ألف فادي الزاهي ساءه من الزاهي ثم أعفه وهو معسر نسي العبد في ماله وان كان مصوم بالدين حو اوهك ملكه بالصله  
 محسونه عاينه فكل ان هك بعد ماله فكل له لمصوم وانما من حو ساءه حاله الاعاني ربي عدا ساوي الساع  
 فصار ساوي حبه براجح السع من ساءه الزاهي وهو معسر نسي العبد في حبه لاسر ولو كان العن مورا من الالف كافي  
 لان السعانه اول من الاساءه لان السعانه حبه ماله العبد مصوم بالدين ذلك لانه في ملكه ملكه فاما اتحق بصره  
 وهو حو من باني الزاهي ماله اذ لم يملك الزاهي ثم نسي السعانه في الدس ان كان من حسن حقه وكان الدس حاله



لم يكن من حدس حقه صرف من حسن حقه كما تقدم وإن كان الدين مؤسلا جعلت السعاية هنا ذاسلا للاحق قصي به الدين على نحو  
 ماد كرماني الأصل أن كان مكان الاعتناق تدبره كالحواشي في الاعتناق الآتي فصلين أحدهما في أصل الاعتناق إن كان  
 الزاوي موسرا له بعد يسرى في الأقل من ثلاثة أسابيع وفي التدبير يسرى في جميع الدين بالعاما مع الثاني أن في التدبير لا يرجع  
 المدر عيسى وأدى على المولى في الياصيع ولودره أن كان الدين حلالا في الدين بالعاما مع وإن كان مؤسلا في قيمته وتكون  
 وهما كما هو في المحط ومن حاربه ساوى العاقلين فصار إلى العاقلين ريادة الدهر وولدت ولدا يساوي العاقلين كما قال العاقلين لها  
 لولم ير دلالة في كمالها في الأمان في واد أولي وادها حلت كذا في الدين لأن قيمتها يوم العقد ألف والزيادة لذلك لم يرد علمه اعقد  
 ولا قدس مقصود فكل وجودها وعدمها من رة أن عتقه المولى وهو عسر سعت في الألف وكذلك لو عتقه ما سعى في الألف  
 ورعها بذلك على المولى ورجع المرتين بقية دينه لأن الزاوي لما عتقه ماصار باعتناق الولدة ذاسلا للمولد حكما كالشري إذا عتق  
 المبيع قبل القبض وقسم الدين على ما عتق عيان في الألف لاسها في قيمته ما يوم العتق ورعها بذلك على المولى لاسها ما أديا دينه  
 من حاصل ما كمالا ما عتق عيان ومما حاربه من أدي دين العير من حاصل ملكه وهو بحر عليه فليس له الرجوع على من عليه  
 الدين إذ لم ير له الرجوع ومن لم يسل للمدما كان للزمن من حق الحس في العدل لا لا يتجمل العقل وأداره من أمه في بيتها ألف ما نف  
 بقاءت بولده يساوي ألفها دعاها الزاوي وهو موسر من المال لا يلاف حق المرتين بالمدعى وإن كان عسر سعت الأمانة في نصف  
 المال والولادة نصفه لأن في حله لا عسر لا يعتد بالسعاية وكل واحد من ماصار ذاسلا لالام الاستيلاء والولادة اعتناق لا بالاعتناق  
 صاره شتر يا لولده في ميراث الولد أصلا في الزاوي كالألف لأن الولد لم يحدث سري اليها كان في الأم من حق الحس فصار مرهوا كالأم  
 فإن لم يولد الولد سعى مات الأم قل أن يفرع من السعاية يسرى في الأقل من قيمته ونصف الدين ولا يراد عليه شيء ثبوت الأم لأن الولد  
 حدث قبل وجود السعاية على الأم ولا يكون ساعطا في السعانة ولورح الزاوي الأمانة المرحومة حاربه ولا يقر بها الروح إلا أداروها  
 في الزاوي لأن السكاح لا يتضمن انتقال حق المرتين لأن المرتين لم يستحق مصادرها ولا صر على المرتين في ساد السكاح فقد  
 وعشيان الروح يتضمن انتقال حقه في الحس لأنه يستحق حقه ماصار كماله في حق الحس فدممعه عن الوطء ودممها عنه  
 بخلاف ما قبل الزاوي لأن الروح ملك عتقاها قبل الزاوي لأنه استحق مصادرها فصار مصادرها مصادرها فصار مصادرها  
 الفرماني فوطئها فولدت وماتت من الزاوي في قيمتها لا يلاف حق المرتين لأن السكاح ساعطاه على الوطء وحصل  
 وطء لروح كوطء الزاوي لأنه حصل بتسلطه ولو وطئها لراعي صار مستردا للزنا وطء الروح الأمانة المسبقة قبل القص صار المشتري  
 فأنشأ ما كماله كان النكاح حصل في يد الزاوي فيصير من ووطئها ثم رهن فوطئها لروح ثم ماتت كانت من مال المرتين أسسحاما  
 لأنها ساد الوطء حصل بتسلط الزاوي فيصير ووطئها كوطء المولى ولما لم يملك في الزاوي أداروها بعد الزاوي وحده الاستحسان أن  
 الزاوي لم يسلطه على الألف حق المرتين لأنه من رجا لم يكن حق المرتين فأنشأ ما كماله ساعطاه على الألف حق منه فلا يجعل ووطئها  
 كوطء الزاوي ولأن الزاوي ساعطاه على الوطء قبل الزاوي والوطء قبل الزاوي لا يصير مستردا للزنا ولا يصير مستردا للزنا وأداره من  
 أمانة والده وقيمته أحسنها فكاتبها المولى فنام من مصادرها لأن الكتابة تمت من انتقال حق المرتين لأن المكاتب لم يسلطه رها لانه  
 لو أدى بدل الكتابة عتق ويبدل الزاوي وكذلك لو صدقت الكتابة بسل الزاوي لأنه لا يملكه البيع والكتابة مما يحتل المسح  
 فتفسخ ولو لم يكاتبها ولكن درها فعدت في قيمتها ثم ماتت عن بنت ساوى حصة ما قبل ولها ما يسرى في حصة ما لأنه يسرى  
 ما فيها من الدين إلى التي ولده ما يسرى ولدت ويسرى مد واما في الأصل فإن بنت البنت في مائة ثم ولدت بنتها ماتت البنت الأولى وقيمة  
 الأولى والسعي سواء تسعي السعي في الباقي كما أنه يسرى ما فيها إلى ولدها فكاتبها يسرى من الحدة إلى الوسطى وعن أمين قيمة  
 كل واحد ألف درهم المولى ثم ماتت أحداهما سعت الباقي في نصف الدين ويصير المولى نصفه لاسها ماتت بعد ما سعت من الزاوي  
 ما لتدبر ولا يتحول شيء من دين الميتة إلى الباقي لأن الباقي لم تكن متولدة من الميتة والميتة في السعاية كانت محتلة عن المولى فإذا  
 ماتت قبل استيعاء السعاية فقد تعد راسيتا سعت من حصة ما تحتل وهو المكمل في الأصل من ولدت بعد النافقة ثم ماتت  
 يسرى التوفيقا على أمه وسواء كانت بقيمة الأم أقل أو أكثر لأنها ولدت بمثل حالها مدرة فيسرى ما فيها إلى ولدها لو كانت قبل التدبير  
 ثم ذكرهما جميعا سعت في ما بينهما وخبر أن كانت في قيمتها مثل قيمة الأم لأن الولد قبل التدبير صار رها فأنقسم ما في الأم من الدين

علمها نصفين على سبيل الموفق ان ورد على اوله نصف الزهن في كذبت معصيا وان لم يرد عليه نصف نطق لا تقام وظاهر ان  
 الدين كما كان باراء الام وهما ورد على الزاهن نصف على الوليد كذا سكر الان الذي يرمي للسري في النفس بصره فاذا صار من أمه  
 باقية وقسمها لثلاث فوليت ولها ساوي ثلثها خاتم ادم قد ردت اليها السعاه في حجبته لانه ورد على المص نصف الزاهن فانه  
 ما يدبر ما رافا ما يولد فظاهر ان الدين كان معصيا علمها نصفين فان ولدت الب مما وماتت الب الاولى سبع السعاه في حجبته  
 وان كانت معصياته لان السعاه ولدت السعاه فسمى ما أمها لها ولدت الامه المزهونه فنام ردت الب بد اوقسمه كل واحد  
 اربع درهمين جمعتهما با ادم واللب الاولى فعلى السعاه في نصف الدين وعن عيسى بن امان قال سمي ان سمي في بلي  
 الدين لانه كان فاضلا للوسلي بالدين لان الدين يرضى وصرا اكل واحد من ثلث الدين كما ورهمن جمعتهما درهمين وهو  
 معسر ومات بنين قبل السعاه سمي النافه في بابي الدين فيكذبه او الخواص عنه ان الدين يرضى من نصف حقيقه ولكن اعتبر  
 فصاحكنا يحكم الاباء كالاغنياء عا ما سحره صاحبكم في لم يكن في اعساره فصاحكنا رضى المرهون وهما في اعساره فصاحكنا  
 بالمرهون لانه يؤدى الى اطفال عهده السعاه لانه لم يعسر فصاحكنا كان للمرهون ان يسمي السعاه في نصف الدين ومضى اعسر فصاحكنا  
 سبعة على سبعة واحد من احد عشر حراما للدين ولا يصرف انا صا فاعال الصرعه فصاحكنا اوسطى مات قبل الدين فصره ما راد  
 الدين على نصف الدين بخلاف المسئلة للمقدمة بالواو اعسر بالدين فصره فصاحكنا معسر بالمرهون ولا يصرف لانه في السعاه سمي في جمع ما  
 وحب على اوسطى ومضى لم يعسر فصاحكنا في حرام من احد عشر حراما للدين وكذلك لودر السعاه لعنما مات الام والحمد لانه  
 لا يحسن السعاه اذ مات قبل الدين فصره فصاحكنا لم يكن ولدت الحمد الا بوا واحد ادم ودر الوليد ولدت أمه الزهن ولدت اسواي لنا  
 قد رافه في كل واحد منهما السعاه في حجبته لم يعرف وان ما باللب سبع الام في اللب كما اظهن عيسى وقال بالدين يرضى  
 الضمان فصره ولا مودالى ادم والخواص ان الدين يرمى اعسر فصاحكنا يصرف بالمرهون لانه يسمع لانه في اعسر فصاحكنا الام  
 جمعتهما ونسب في حجبته ومضى لم يعسر فصاحكنا الام جمعهم الدين فصره فصاحكنا يكون مقبولا بالدين فصره فانه يرضى  
 درهمها رضى أمه ساوي لعنا قال الى اكل فولدت ولدت اسواي العاقد المولى الوليد وهو موصى من فصره ويكون رضاء الام  
 فان كان معسر اسمي الوليد في حجبته لاني المولى حان في الدين فيا يلقى حق المرهون وحق المرهون في الخنس كالناس في السك فصره  
 فصره ما لم يرضع حران ونسب بغير حق المرهون في الوليد وهو حجبته لا يرضع فصره لظهوره من غير الخاني على الخاني فان مات قبل  
 السعاه كاتب الام رضاء باللب وان هلك ادم هلك نصف الدين وعبد عيسى سمي في حجبته والصحيح جواب الكتاب لان  
 الوليد صار موصى في الزهن لانه لم يرضع وصاؤه لا يرضى في صيرورته مقبولا معصيا الزهن على المرهون بل فصره فصره  
 لا ينقطع ماله اذ احدثها لاصف الدين فصار كانه يرضعها م احدثها وهو معسر ثم مات احداهما صار الباقي رضاء باللب ولومات  
 النافه بموجب حجبته فكذا احدث اولي اوى السعاه وله اسولها ودرها لا يحسن بالدين وضمن ان كان موسرا وينسب  
 الدين ان كان معسرا ولا يسمي الوليد ان كان الدين في الاصل فان قال هو فصره من ذلك حار وان كاتب قبل الخليل في  
 في فصره ولورضاء احدثه فصره احد الزاهن وهو موصى من نصف فصره لسرته وصره للمرهون ويؤدى السرته ذلك الى  
 المرهون وان كان معسرا سمي الدين ورجع فصره على المعنى وكذا المعسر الزاهن اذا أعفاه فصره فصره ورجع على  
 الزاهن او على المعنى ثم رجع هو على الزاهن ولو اعفى سعة فاعفاه الزاهن ضمن فصره يوم أعفى ولو كان راد فصره ضمن  
 فصره يوم الزهن وان كان معسرا فالسعاه كذلك وكذا اولدت الامه فاهم الزاهن سمي في فصره الام يوم الزهن وان كان  
 لدين أكثر في الدين سمي في الدين فالرجح الله يزوج به على سعة فصره هي اذ اسى العبد وأدى رجع العبد بالسعاه  
 على سعة اذا أسرى لانه يرضى منه وهو مظهره ولم يكن مرفعا فصاحكنا الزهن بخلاف العبد الذي سمي اذا كان من السرة يكن  
 وأعفى أحدهما فصره وللقوى معسر وسمي في صا اذ أدى عصب لا يرجع لانه يؤدى صا اذ اعله لانه سمي في كمل  
 القوى عدهما ولعبد سمي في الامام وهو اسى في صا على عسره بعد تمام اعساره فصره فاهام اوجب السعاه في العبد  
 السرك في حاشي الدار والاعسار وفي العبد المزهون في حالة الاعسار فقط لان النافه للمرهون حق الملك والناس للسرة جمعته  
 الملك وحق الملك أدنى من حقيقته فوجب السعاه فصره في حالة واحدة وهي حالة الصيرورة وفي الاعلى في الخائن اذ ارضاه

سما لا يبيع المبيع اذا عتقه المشتري قبل القبض حيث لا يسمى للبائع في الرواية الطاعة وفي الموهون يسمى لان حق البائع في الحس  
صعب لان العبد لا يملك في الاجرة ولا يستوفى من قيمته وهذا يدل على حقه في الحس بالاعارة من المشتري والمؤمن وبمثل حقه  
ملك كالا يباع حقه بالاعارة ولو اقر المولى رهن عبده بان قل رهنتم عدي هذا لان فكذلك العبد ثم عتقه نجح السعاية عدا  
حلاله وان كان الرهن موصرا ضمن قيمته على التفصيل المتقدم وان كان معسرا يسمى كما عدا ولو اعتق الراهن العبد الذي دبره  
أو الامة التي استولها لم يمسها الا بقدر القيمة سواء عتقه بعد القضاء عاها أو قبله لان كسومها بعد العتق ملكها وماذا ينفذ  
العتق لا يبرهان به على المولى لان مال المولى وما اذياه بعد العتق رهنه وان كان المولى على عبده يدين الاستهلاك وهو ينكره  
سمى في قيمته مدعنى لانه لا يلايه على ماله في صحيح فشر المالية ولو قتله عند قيمته ما نهتم دفعه ثم عتقه سمي في المائة لقيامه مقام  
الاول قال رحمه الله يجوز ابراء الرهن كاعتاقه يسمى ابراءا لانه وهو موصر والدين حال ادى القيمة في الحال وان كان وحلا  
أدى القيمة وحلت وهناك كانه حتى يحل الدين قال رحمه الله يجوز ان اناهه أحس فالمرتبين يصممه قيمته وتكون رهنا عدا  
يعني أن المرتبين هو المصمم في نفسه قيمته فتكون رهنا عدا لانه حتى يدين الرهن حال قيامه فكذلك استرداد مقام مقامه  
والواحد في هذا المستهلك قيمته يوم هلك استهلكه بخلاف ضمان الرهن وقد تقدمت بيانه حتى لو كانت قيمته يوم الاستهلاك  
خسامة ويوم الارتهاض ألعاصم خسامة وكانت رهنا وسقط من الدين خسامة لان المعتري ضمان المرتب الرهن يوم صممه ولو  
استهلك المرتب الرهن والدين مؤجل ضمن قيمته لانه أبلغ مال العبد وكانت رهنا حتى يحل الاحل ولو حل الدين والمضمون  
من جسد حقه استوفى المرتب دية موهبه ورد الفحل على الراهن اذا كان هناك فصل وان كان دية أكثر وقد كانت قيمته يوم الرهن  
قدور الدين وقد رهنتم قيمته الى خسامة وقد كانت يوم القبض ألعاصم بالاستهلاك خسامة وسقط من الدين خسامة كذا  
في الهادية قال الشارح وهو مشكل قال القساق تراجع السعر اذ لم يكن مضمونا عليه ولا معتبرا فكيف يسقط من الدين خسامة  
ومثل هذا الاستسكال عليه صاحب العناية وأجاب بان الدين قد بعير بالاستهلاك وصارت لا تحتل العود الى القيمة الاولى تراجع  
السعر ولو كانت باقية ترجع على ما كانت باقية عليه بخلاف ما ادعى المعتبرين وهي باقية على حالها وقد تراجع السعر لان الدين  
التي قبضها بما لها فلا يرجع شيء من الدين تراجع السعر كدلى السعاية فافاد ان ما في الطرصة من قوله وأما حكم القساق بغير ان كان  
من حيث الدين يوجب سقوط الدين بقدر القساق وان كان من حيث السعر لا يوجب سقوط شيء من الدين عدا أصحاب الثلاثة  
يجوز على ما اذا كانت ادين باقية وهذا من خصائص هذا الكتاب قال رحمه الله يجوز طرح ضمانه من رهنه يسمى  
اذا أعار المرتب الرهن من الراهن يجرح من ضمان المرتب لان الضمان كان باعتبار قيمته وقد انتقص بالرد الى صاحبه ويرفع  
الضمان قال رحمه الله يجوز ولو هلك في يد الراهن هلك ضمانه لا ارتفاع القرض الموجب للضمان على ما يشاء وفي الفتاوى الغيانية  
لوقضى الراهن دين المرتب ثم هلك الرهن في العارية في يد المرتب ودما قص قال رحمه الله يجوز رجوعه عدا ضمانه يسمى  
برجوع الرهن الى يد المرتب عدا ضمان حتى يذهب الدين هلا كعود القرض الموجب للضمان وللرهن أن يسترد الى يده لان  
عقد الرهن باق الا في حق الضمان في ذلك الحظ ولو مات الراهن قبل أن يسترد كان المرتب أحق به من سائر ضمانه لان يد العارية  
ليست لازمة والضمان ليس من لوازم الرهن لانه قد يملك عدا لا ترى ان ذلك الرهن رهن وليس بمضمون قال رحمه الله يجوز اعاره  
أحدهما أخيهما بان لا يخرج من الضمان ثم ما يشاء قال رحمه الله يجوز لكل أن يرده رهنا يسمى لكل واحد من الراهن والمرتب  
حق في الرهن فله أن يرده رهنا كانه لبقاء عقد الرهن على ما يشاء بخلاف ما ادعى أحد هما وبلغه أو رهنه من المرتب أو من  
الا - بي قل أن رهنه ثابا حيث لا يعود رهنا لاقتساده ولو مات الراهن كان المرتب اسوة العرء لان هذه التصرفات تطل  
الرهن بخلاف العارية والادعاء لانها ماعر لا رمي ولأن الراهن المرتب بالاستعمال أو الاجارة للعمل فذلك الرهن قبل ان يأخذ  
في العمل هلك ناسر لبقاء عقد الرهن وكذا ان هلك بعد المراع من العمل لا ارتفاع بد الامانة ولو هلك في حالة العمل هلك امانة  
ولو استعمل في وقت الحلاك ودعى المرتب انه هلك في حالة العمل وادعى الراهن انه هلك قبل المراع من العمل كان القول قول المرتب  
لانه يسكر والنية بينة الراهن لانه مدع قال رحمه الله يجوز لو استعار ثوبا يرهنه صح لانه مخرج باننا ملك اليد يعتبر التبرع



على المرتين رد هاعلى الزاهن لانه استوفاهما ثم رد هاعلى مولى العبد لانه قضى ديمه من ماله امره فقبض دانية عار ليرهبها فركها  
ثم رهبها ثم قضى المال ولم يقبض الرهن حتى هلكت عند المرتين لاصمان على الزاهن لان المستعير للرهن مودع حالف بالركوب  
وقد عاد الى الوفاق فبدا عن الصمان وفي الخاتم أصله ان القاصي نصب لبقاء الحقوق المستعيرة الى ايام الاطمانها واحدا رها مات  
للمير والمستعير لم يكن للورثة الاسر دالان فيه ازالة العبد والمال حقه ولو كان على المير يد ولما لم يسواه وفيه فصل عن دين  
المستعير لم يسع حتى يجمع الميراء والورثة لان اياهم يكون عيبه الا انه متى لم يسع الرهن رعا بقصى المستعير من نفسه أو يبرئه  
المرتين عن دية فسلم الرهن ثم يقصون حتى عرف المير وسقى الفصل ثم ولو يسع مير وصاهر عما لا يصل اليهم  
شي أو يصل اليهم أقل مما يصل اليهم اذ انما عودا بعد فضاء المستعير دية فكان اياهم مفيد افيكون معتبرا وان لم يكن فيه وفاء بالدين  
لم يسع الا ان يشاء المرتين قال رحمه الله **ولو عيى ميرا أو حسدا أو بلد الخالف ضمن المير المستعير أو المرتين** أي لو عيى المير  
فدرا ميره به بدأ وجسه أو البلد الذي رهبه فيه خالف كان المير بالخيار ان شاء ضمن المستعير قيمته وان شاء ضمن المرتين لان  
كل واحد منهما متعده في حقه فصار الزاهن كالعاصب والمرتن كعاصب العاصب وانما كان كذلك لان التقييد مفيد وهو في  
الزيادة لان فرصة الاحتباس عاين يسر اذا وبقى القصاص ايضا لان عرصه ان يصبر مستوفيا لاكثر عقابته عند اهلاك ليرجع  
عليه ما لك كثيرا والقصاص يجمع من ذلك فيكون متعديا فيضمن الا اذا عيى لها كثر من قيمته فربها ما قل من ذلك مثل قيمته أو أكثر  
لا يضمن لان به خلاف الى خبر لان عرصه من الرجوع عليها كثر حاصل بذلك مع تفسير أدائه لانه لم يرجع الا بقدر القيمة لان  
الاستيفاء لم يقع لانه فقه فيه كثر من قيمته غير مفيد في حقه بل فيه ضرر وعليه تيسر أدائه وكذلك التقييد بالحسن والشخص  
والبدل لان كل ذلك مفيد لتيسير نص الاحسان في العصيل دون العرص وهاتوا الاستحسان والبدل في الحفظ والاعانة فيضمن  
بالحالة ولو قال ضمن حيث كان التقييد مفيد الكا أولي لان الاطلاق عيى مستقيم فاد ضمن المستعير ثم عقد الرهن بيسره وبن  
المرتين صح لانه ملكه ماداه الصمان فتبين انه رهن ملك نفسه وان ضمن المرتين رجوع المرتين عاصم وبالدن على الزاهن على ما  
يناه في الاستحقاق وقد تنبه لم يرد بان راحه قال رحمه الله **ولو عيى وان وافق** وذلك عند الرهن صار مستوفيا ووجب مثله للمير على  
المستعير **ولو لا قص الرهن قص استيفاء** وبذلك يتم الاستيفاء فسقط الدين عن الزاهن ويضمن للمير قيمته لانه قضى بذلك  
القدر دية ان كان كاملا مصحوبا والا يضمن قدر المضمون والباقي أمانة وهذا ظاهر وكذا لو نصت فيه الرهن بعبث أصابه يذهب من  
الدين بحسبه ورجع للمير بذلك على الزاهن ماد كذا قول المؤلف ووجب مثله ليس بظاهر لان الثوب من القبيح لامن المثلي  
وقول ملا مسكين أي ووجب مثل الدين للمير على المستعير كلام فاسد لان الواجب للمير على المستعير بها قيمة الثوب ولو قال ووجب  
بذلك لكان أولى وانه أعلم قال رحمه الله **ولو وافقك المير لا يتبع المرسن ان قضى دية** أي لان للمير غير مترفع بقضاء الدين لان فيه  
من تخليص ملكه ولما يرجع على الزاهن عما أدى من الدين وقوله لا يتبع المير لان المير لا يتبع محله اذ رهبه وحده فالورث من مال استعاره من شيء أو لم يأخذه  
المير الا ان ينصى جميع الدين فاذا قضى يأخذ ملكه لا غير قيد فان يكون المير قضى الدين لان الاحصا اذ قضى الدين والمير من أن  
عنه لانه مترفع وليس يساع في خلاص ملكه وفي النهاية اذ افترقا كثر من قيمته بان كان الدين المير هو به أكثر ليرجع بالزيادة  
على قيمته وهو مشكل لان المير مضطر الى دفع الزيادة خلاص حقه فكيف يسع من الرجوع مع وجود التصرف وأحاصى النهاية  
قال فلما الصمان انما ووجب على المستعير باعتباره اياه الدين من ملكه فكان الرجوع تدريجيات مع الابقاء فعلى الشارح  
ان يعرله الخواص والسؤال وقد تنبه بيان ما لو احتلما في وقت اهلاك أو استعلقا متدرا ما أمره فراحه ولو كانت العارية عدا  
فقتقه المير نفذ اعتاقه لانه ملك رقة والمرتن بالخيار ان شاء رجح بالدين على الزاهن لانه يستوي حقه وان شاء ضمن المير  
القيمة لان حقه وقد تولى برقة العبد وقد امله الاعتاق ولو استعار عدا أو دانية ليرهبه فاستعنه قبل ان رهبه ثم رهبه عار لانه  
لمارهبه أو ان التعمد وقدرت ديمته عن صمان العصب لانه أمين حالف ثم عاد الى الوفاق فصار حكمه حكم الرهن وقد هلك عند  
الزاهن بعد الاسترداد ولا يضمن لما ذكرناه أمين وحكمه حكم الوديعة عدا لاحكم العارية بانه لا يحكم العارية بما هلكه كقصاصات  
يده بالمالك كونه عاملا للمالك لتحصيل مقصوده وهو الرجوع عند اهلاك خلاف المستعير لان يده بنفسه وادامته لا يبرأ  
من الصمان حتى يوصله الى يد المالك على هذه اعادة المشايخ واحتاره صاحب الهداية واحتاره شمس الاثمة الكرجي واختار

سمس اذنه ابيراً وقال سمح الاسلام ابيراً للتعبد اذ قال المحدث كالدعوة واسعد عليه هو بمثل المستعبر منسأ وأراد  
 المعبر السمع وفي الزمان من يجمع مع غير رماه لان له في الخس مصفة فعل المير قبيح اسخ الى الرضى فيخلصه بالذبح أو ورد  
 فيه سمر السمع فسوى به حقه وقوله ولو افسكه للبر لا يتبع الى آخره صادق عباداً كانت قبته من الرضى أو أكثر وأقل  
 وقال صاحب الهداية ولو كانت قيمته مثل الدرر فارد المعبر ان يقتضيه حرا عن الزمان لم يكن المرتضى ان اقصى دنه ان يجمع  
 اعين قوله حرا عن الزمان في انشاء هذه المسئلة في تعلقات هذا الكتاب وكان لفظ محمد يدل على هذه المسئلة حين اعسر الزمان  
 كاد كرتش الاثمة المرحى وحر الاسلام البردوى ودمه عليه طاع النعمة وصاحب الكتابة وعص خداهل بعصم لعل قول  
 للمصنف حرا عن الزمان صحف عن قول محمد بن اعسر الزمان وقع من العكبات والقارى وهو صاحب معراج الفراء  
 معنى قوله حرا عن الزمان بمر رماه وبواقى بمر صاحب الكافي هذه المسئلة حيث قال ولو كانت قيمته مثل الدرر فارد المعبر  
 ان يقتضيه حرا عن الزمان ليس للرئيس ان يجمع اد اقصى دنه قال صاحب الكفاية معنى قوله فارد المعبر ان يقتضيه  
 من الزمان اراد ان يقتضيه بانه عن الزمان حرا عن الزمان وقال صاحب الكفاية قوله اقتضيه حرا عن الزمان قيل مع ما من غير  
 رماه وليس بظاهر وقيل بانه وله من الخبران معنى حرا بالالفات عن الرضى من القضاء منه اه اقول في كلامه انما ولا يثنى  
 ما يحاربه من المعنى لا يثنى بما اذا اراد ان يملكه قبل حاول اهل دس الزمان اذ لم يقتض عن الزمان اراد ذلك القضاء منه لعدم  
 معنى ما وانه حتى يكون افسكه المعبر الزمان هناك قضاء من الزمان حرا بالالفات عن الرضى مع ما من ان تلك الدعوة اما  
 داخل في جواب هذه المسئلة كاد يجنى وانما لا يباله لم يسمع في العربة حرة سواء كان من الخبر معنى المهر او من الخبر معنى  
 الخبران ومحل الادعاء في ركب الصنف اعاد وكلمة عن الماحلة على الرضى لالكون الخبر معنى الفقر اذ هو مقتضى في مسئلة  
 بالمطرا الى الرئيس وعلى المعنى الذى اختاره لا يظهر لكلمة عن متعاقب الا ان صار الى تقدير الفات حله ودفعه كدفعه مثله لفظ  
 فان المدرس ح في ذلك ولا حتى بدمه حرافه كعب ركب مع حصول المفسد ومنه سمر ومضى كلفه عن بيانه وحده كما فعله صاحب  
 الكفاية وطهر بانه اهل قول صاحب الهداية مثل الرئيس في السابق لا اسرارى قال رحمه الله في حصة الزمان والمرتب على  
 الزمان معدومة لا حوى كل واحد منهما ما يحرم في حله على ما انقلب على صاحبه لان الزمان ملك وقد نهى عنه الرئيس  
 فيصم والمرتب حله لا يرم بحرمه وبناى منه المال يجعله الملك كالا حى في حى الصبان قاله السيد المومنى عندئذ اذ انشد  
 الورقة صمو اقبية السبرى بعدد يقوم مقام الاول ولما يجمع الرئيس من التمرع ما كثر من الثالث ثم المرتضى يا هذا الصبان  
 بغيره ان كان من حسن فيه وكان الرئيس حالا وان كان في حله لا يحسنه بالربى فادخل احده يد ان كان من حسن حقه والا حله  
 بغيره حتى يستوفى دينه ولم تعرض الى ان يملك بالاداسى الزمان على الحر الا حى قلبى المفسد العبد الزمان فقل ربح خطأ قبلنا  
 لا عاوما ان كانت قيمته مثل الدرر او اقل او أكثر فان كانت قيمته مثل الدرر فارد الزمان والمرتب على طاعان بالذبح أو العبداء  
 لان لاحدهما حصة ذلك ولا آخرى في صاحبه حصة الملك فتمسك بما انشأ شرط اجتماعه على خطابه اذ هو أو العبداء من دفعه  
 بطل الرئيس لان المصدر الى ذلك الزمان فسد كالى يد المرتضى وفي صاحبه فصار ككومات حثا به فيقرر الاستبقاء  
 احتار احدهما الدفع وانى الآخر لا يدفع لان احتار الزمان الدفع فندوام اراد ملك الزمان بغير رماه وبجمع من ذلك وان  
 احتار العبداء فالدفع الى الرئيس لان العبداء دفع الملاك عن العبداء وحياته حقه ليطهر عن احبابه كاحاد الداء دفع الملاك  
 وفي الداء غايه لان الملاك عليه فكذلك العبداء وصار كالعبد المعصوم اد اصى فاجب عليه على العمل لان الملاك عليه فسد اد اصى  
 ولا يرجع للعبد على الزمان لانه قضى حقا ولا عاوما على وان دفعه الزمان كان قضاء ما من ان بلغ العبداء كل الرئيس ولا يتبع رما  
 بلغ لعه وقد رده لا غير متبرع في القضاء لان فيه استصلاح ملكه واستخلاص حقه فان العبد مشغول بالحبابة والعبد يطهر عن  
 الحباية ويحى ملكه والملاك لا يوصف بالتمتع في اصلاح ملكه وحياته فقد قضى واحدا على المرتضى وهو مدعوفه فكذلك  
 الزجرع عليه من اغاره عذره به بديه تم قضى الميردين السعير برسع غاصى على المستعبر لا بد بختناح الى تحويل ملكه بيطهره  
 عن سعل الزمان فكذلك العبداء هلك في يد الرئيس بعلما انه الزمان ودعى الزمان انشاء لان الزمان برئ عن الرئيس لا يملك  
 لانه سارم وبيانه بالعبد قال بعض مشايخنا به رد الالف المستوفاة هلاك الزمان وما وجد بعد الالف من بعد الى ركب الزمان لان

لأنه إذا حكم الحيازة والحماية فعل حقيقي لا يستعمل المص والاسناد لا يظهر في حق التصرفات التي لا تحتل النقص فاحتل ناقص  
 الاستيعاء بالملك على الحال وإن كان الاستيعاء بما ملكتك آخرهما فبر ما استوفاهما أو صار كالأصل أو المهر أو بدل الخلع ثم استوفى  
 المرتين دية ثم ملك الزهر في يده بر ما قص لأن قص المهر تحتل النقص وإن كان سبب وجوب الدية لا تحتل النقص وهو  
 اسكاح والخلع فكذلك إذا استوفى الدية أو دفعها فإن احتار الدية أو دفعها فالداء أولى لأن الدية احتار الدفع  
 منعت فبما أراهن فلا في الدفع إطلاق حق المرتين في الحسن ولا يرول ملكه عن العبد ويرول ملكه عن الداء إلى حلف فانه  
 يرجع على المرتين فكان الداء له أن ينع من الدفع والمرتين بالدفع قصد الخالق الصر بالزهر من غير بيع حصل له لأن دية يسقط  
 في الخالي وفي الدفع وإن ملك الزهر في الداء فالداء ينع على ملكه وكان متعترا لا عبره لا اختيار للمعت هذا كله إذا كانت قيمة  
 الزهر مثل الدية أو أقل فإن كانت أكثر من كانت قيمة العبد العبي والدية الب فان احتار الداء والداء علم ما نصيب لأن نصه  
 مضمون على المرتين ونصه أمانة عنده فيقدر الصالح على المرتين وبغير الامانة على الزهر إن اعتسرا لا نص بالكل فإن فداه  
 الزهر فهو مخرج عن كل الزهر حاضر وإن كان غائبا يرجع على الزهر بنصفه عند أي حقه رجعة لله تعالى وعندهما لا يرجع في  
 الخالي لأنه قس ديساع غيره بغير أمره وهو غير مضطر به لأن الزهر يجر على فداء النصف متى أحار المرتين الداء ولا يصلح  
 ملكه ولا يبيح حقه لأنه لا ملك في العبد ولا حق له في نصف الامانة ولا كذلك الزهر وله أن يجر في نصف الامانة حتى الحسن  
 والامانة إن لم يكن مضمونا عليه وهو محتاج إلى احياء حقه وإصلاحه وفي الفداء احياء حقه من وجه فانه ينقل إلى حقه ما ماسا  
 فيكون محتاجا إلى الداء ولا يوصف بالبرع ويحتاج إلى الفداء ولو فداه الزهر والمرتين غائب ما يكن متطوعا بها فشرع عن  
 الرض لأنه يصلح ملك نفسه وبني حقه والمالك في إصلاحه لا يكون متطوعا إلا إن شاء المرتين أن تؤدى نصف الداء ولو دفعه  
 الزهر ولم يرتض أن يحصر ان يملك دفعه ويعد به لأنه لا يبرأ أحد منهما بالدفع لما يبا وإذا رضى عنده أقيمت الدية بالنصف فقط أعني  
 عند قيمته ألص دفع به وأخذ الأعي وهو رضى بالبدل عذ في حقيقة أو في يوسف وقال محمد يدفع المدح بحبته والعبد المدفع يقوم  
 بمحمدا وأعي فيقبل من الزهر بغير ما كان ثلثا فيقبل ثلثا للدين وبغير ما كان في الدين وإن شاء الزهر إن سلمه  
 للمرتين عاتق من الدين وإن شاء أحد بعاتق وهذا سواء على أن عذ في حقيقة رجعة الله تعالى الحقة العبداء بنوم مقام الصحيحة  
 لجأودا وكذلك تقوم مقام النعمة لوما وجه حتى لا يكون لصاحب الحقة العبداء إن ملك الحقة ويضمن القدان فيصير كأن  
 التامة في المرتين إلا أنه انتقصت قيمته براجع السعر في جميع الدين وعند محمد رجعة الله تعالى قيمة الحقة العبداء لا تقوم مقام  
 الحقة والعبدان جميعا ولا تكون بدلا عما حتى أن له أن يملك الحقة ويرجع بقيمة النقصان فكذلك الداء الخافي يكون نصه براء  
 الحقة ونصه براء العبدان ما كان براء العبدان فالتالي بدل وما كان براء الحقة فالتالي بدله فسقط ما كان براء العبدان ويق  
 ما كان براء الحقة وعذ في يوسف كذلك القيمة براء الحقة والعبدان متى احتار المقوء عبيد مال الحقة ونص من النقصان فاما  
 إذا احتار دفع الحقة وأخذ الخافي فالحاقه كله يكون بدلا عن العبدان لأن الحقة لا عن الحقة لأن الخافي أعما وحده دفعه برب الحياه فيقوم  
 مقام العاتق بالحياة والعاتق بالحقة الديان لا الحقة وكان كالأصل عابا واحدة وأحد نصف قيمة المقوء كمن المأخوذ بدلا عن العاتق  
 فكذلك إذا افتأ أميين إلا أن بدل العبدان بدل جميع الزقة كالأصل والاصل أن يور على المالك بدل ملكه فانه يرال المدل عن  
 ملكه حتى لا يثبت مع المدل والمدل في ملك واحد وقد تعدد أراء العلماء عن ملك المقوء أو لتوأمها عن ملكه فعمل الحقة قائمة مقام  
 العبدان والمدفع كان براء العبدان وصار الزهر فالتالي حلف وإن كان أقل قيمة في جميع الدين عند الزهر أن يملك متاعا ليرل  
 يباع فيه فإن بقي من غنمه شيء فهو رهن لأنه بدل بعض الزهر فيقوم مقام المدل كمن طرفه فإن بقي شيء فهو للرهن لأنه يبيع  
 صار كالأصل في حقه وصار مستويا ومثله فيكون الخفي بدل ملكه فيكون له ولم يشرص المؤلف لمساقل حيازة الزهر بالخروج في  
 المسوطة رهن عبدان يفتخر العبد المدل المرتين يرق في الطريق ثم افتك الزهر وأحد العبد وهو على أربعة أوجه ما إن وقع فيها  
 دابة ثم دابة أو وقع فيها إنسان ثم إنسان أو وقع فيها إنسان ثم دابة فإن وقع فيها دابة أو وقع فيها إنسان ثم دابة أو وقع فيها إنسان  
 بعده للمولى لأن الداء بغير الداء بالخروج والعبد إذا أنفق مال إنسان يقال له ما إن تبيع العبد أو تقضى دية فإن باع العبد مال  
 وأخذ صاحب الداء ببيع الزهر على المرتين بالدين الذي قصاه فإن العبد تابع في ضمان المرتين لأنه رال عن ملك المولى بسبب

تحتق في ملك المرتين فيعتركوا وال عن ملكه بالموت في يد المرتين وقد استوفى دينه قبل ذلك فبرجع الراهن عليه بموافقه  
 حقيقة الاستيعاف وما اركا عند المصروف اذ احقر في يد العاصم ثرا في الطريق ثم يرد على مولاه ثم يلقى الشربة فالحكم كما مر  
 فكذلك اعداوان وقع في الشربة فاحرق في قيمها اقب شارك صاحب الدابة الاولى وياخذ نصف ما احدث له لا يصير مثله الدابة فيخرج  
 من وقت نسبا لانه لا يمل بسوى الحرف فكان نصف ملك الدابتين الحرف وصار مثله الدابتين معا فصارت قيمتهما دينا على اليد  
 ولا يرجع المولى على الراهن شي لان حق في ثمن العدا وكفاه وما احدثه الراهن من المرتين ليس ثمن العدا ولا كيه واما الدابت  
 فيها لسان ودفع العدا بمرجع الراهن على المرتين بما قصاه من الدابتين لان العدا نصف كان في يده فيصير نصف وفي الدابتين  
 وقت الراهن وقد اسوى مره اخرى قبل ذلك فلم يرد احد الدابتين فان نصف في الدابتين آخر تمام دفع العدا وفي الثاني شارك  
 الاول في العدا لما يبا دافع وصاد به فبيع العدا وصرف ثمنه الى صاحبهما ثم وقع اسان فبات فدمه هدر وكان يحسان ببعض البيع  
 ثم يدفع الى ولي الحياه جميع ما يبيع من العدا والجواب عما ان قص البيع لا يبعد لانه لا يوقه صاه احتجما الى عادته مثله ما يباكون  
 اسمع الا من العاصي مما لا يبعد والتاسي لا يشتغل عما لا يبعد واما اذا وقع فيها آدمي ومات دفع العدا لمخاينة ثم وقع فيها دابة فيقال  
 لولي القتل امان ببيع العدا وتحتي الدابتين اسندت الى وقت الحرف فكساها ودمها ما يبيع دفع العدا الى ولي الحياه  
 ويخير بين البيع والعداء فكذلك اعداوي يمكن ان يقال يدي ان يعلم اولان العدا اداسي امان تكون حيايته على آدمي او غير من  
 مال حيوان او يردو تحت الحكم قال عمدي الاصل اداسي العدا على آدمي حايته حجة للبال قولا ما يباكون شاء دفعه ما يباكون  
 شاء فداه يدفع اربها وقرق بين حيايته على آدمي وحيايته على المال في الحياه على الاذي يبيع المولى بين الدفع والعداء في حيايته  
 على مال العبر بغير المولى بين البيع ودفع الثمن وبين وافته في حمر الشري الطريي مثلا اذا وقع فيها دابة مثلا تلفت فباع المولى العدا  
 ودفع ثمنه في الحياه لرب الدابة ثم يلف في حياه اخرى يبيع رب الدابة الثانية قرب الدابة الاولى لان المولى للماءعة ودفع ثمنه بعد  
 ما هو الواجب عليه وسحب من العدة فاما اوقع الاذي ثانيا فانه هدر دمه لمعذر الطلب على المال كندخو حرمه من العدا ودفع ثمنه على  
 محاص السد للثمن وفي المسئلة الثانية لما دفعه بغيره لولي الحياه الاولى ثم وقع في القمار اسان آخر والعد بغيره ما في ملك صاحب  
 الحياه الاولى وقد تحدد عليه حياه بوقوع الثاني فيه وتلف نصف حمره الثاني وقد دفع بغيره لاول في مخاطب المالك في الحياه  
 الاولى ما هو الاصل من الدفع او العداء ويحق قوله لان الحيايتين اسندت الى وقت الحرف الى آخره هذا وقد يجاب بالانسل ان لا يمس  
 دمه لما ذكر في المسوط في حياه العدا في الحرف لو حمره عند ثرا في الطريق فاعتقها ووقع فيه رجل فبات في المولى قيمته حيايته  
 في ملكه ثم قال فان وقع فيها آخر اشركا في قيمه لانه لا يعاقب بالصفوقة واحدة فعليه قيمه واحدة فهي بينهما وان وقع فيها العدا  
 نفسه فوارثه بشارك الاول في ملك العدة لان العدا عند العتق طهر في تلك الحياه وصار كغيره من الاحباب وعن محمد بن جهمير  
 والاصل ان العدا لو حمر ثرا في الطريق ثم اعني ثم وقع فيها فبات فدمه هدر لانه كان على نفسه وظاهر الرواية ان على المولى قيمة  
 لورثته لما ذكرنا له لما عتق طهر من الحياه عدان حمره ثرا في الطريق فوقع فيها عند الراهن فدفع ثمنه ثم وقع أحد حمرها فبات ثرا  
 نصف الدابتين وهدر دمه لانه ما قام مقام العدا الاول وأحد الحكم الاول ولو وقع العدا الاول في الشربة فباعه فان ذهبت عيدا أو تلف  
 يده سقط نصف الدابتين فكذلك اعداها لوجه الله عز وجل وحياهه الرض عليها وعلى ما لها من غير ما لها من غير ما لها من غير ما لها  
 المؤلف وحيايته على الراهن الموجه للمال وعلى ما له هدر وعلى المرتين فيادون النفس أو في ما له هدر كان أولى لان الحياه على الراهن  
 الموجه للقصاص معتبرة في النفس والاطراف فيما توجه ودعي المرتين في النفس الموجه للقصاص معتبرة وعن كوهها داني في  
 المرتين حيث لا فصل في قيمته عند الامام قال الشارح ان الجواب وللرا حياه لا توجب القصاص وان كانت توجه معتبرة  
 حتى يحس عليه القصاص أمال المرتين فظاهر لانه حتى عس وكذا المولى لانه لا حسي عنه في حق الدم اذ لم يدخل في ملكه  
 الا من حيث المالهية الا ترى ان اقرار المولى عليه ما حياه الموجه للقصاص مائل واقرار العدا بها حازر والاقرار بالمال على عكسه  
 فاذالم يكن في ملكه من ذلك الوجه صار أحميا عه بخلاف ما لو حجب المال لان ماليت ملك المولى ويستحق المرتين فلهذا  
 في اعتبارها اذ يحصل الخاص في محال بخلاف حياه المصروف على المصروف عه حيث تعتبر عدا في حياه لان الملك عدا داه  
 الصمان يثبت للعاصم مستقدا حتى يكون الكس على العاصم فكانت كحيايته على غيره ملكه فاعتبرت وهذا الحكم في ما يبا



اذا كانت حياية الزهن موصولة بالدين على المعدل لدفع الرقة بان كانت على غير الآدمي في النفس خطأ أو جادوها فكذلك عند  
 أني حبيفة وقال ان كانت حيايته على الزهن فكذلك وان كانت على المرمن معتبرة لان في اعتبارها فائدة تلك رقة المعد  
 والمرمن عن مالك حقيقة فكانت حياية المرمن عليه حياية على غير المالك سبها سقطت لعدم العادة في حياية لان وحدهم  
 المعدل ما كرا بدهاء فارت ملك رقة لعد وان كان دينه يسقط بذلك لانه قد يجتزأ ملك رقة المعدر مما يكون بقاء الدين  
 أنعم له في جتزأ أي ما شاء ثم اذا استأجر أحده ووافقه الزهن على ذلك نال الرهن يسقط الدين فلا كذا لان دفعه بالحياية  
 يوجب ذلك على الزهن فيسقط به الدين ولهذا الرهن على الاثنى دفعه سقط الدين وان لم يدفعه بالحياية فهو رهن على حاله  
 ولا في حبيفة ان هذه الحياية لو اعتبرت تأخر المرمن كان عليه التطهير من الحياية لاسا حصلت في صباه فلا يند وجوب الصمان  
 مع وجوب البخل فيص عليه وهذا الاختلاف لطير الاختلاف في المعدل المعصوب من حيايته على العاص لا تعتبره وعندها  
 تعتبر وما ذكرنا السائمة غير ظاهر لان السائمة بالحياية لا يكون الاختيار المالك وفي رواية عن أني حبيفة اذا كانت  
 قربة الزهن أن يكون الدين فان كانت حيايته على المرمن معتبرة بحسبها لان الرأفة أمانة صار سبها المعدل المدوع فيدفعه  
 عليها لان حيايته على أولادها معتبرة ولو جنى الزهن على ابن الزهن أو على ابن المرمن فهي معتبرة في الصحيح حتى يدفعها  
 أو ينفذ وان كانت على المال فيباع كذا داسي على الاصح اذ هو أحسن كذا الاملاك هذا لم يتعرض المؤلف لسقبة الحياية اني  
 نكون هدر والحياية بعض الزهن على بعض هل في المسوط أصله ان حياية المشعول على المشعول هدر لكن يسقط الدين في المحي  
 بقدره وحياية المشعول على الشارع والعارع على الشارع وحياية العارع على المشعول معتبرة ويسقط ما في المشعول من الدين  
 الى الشارع فيصير هدرنا مكانه لان الحياية انما تعتبر على المرمن في المحي عليه لالحق الزهن لان كلاهما ملكه واعتبار الحياية  
 لحق المرمن لا يزيد الا في حياية العارع على المشعول لانها لا تعتبر ليشغل الحياية عما كان من المحي عليه وهو الحس وهذا  
 ثابت قبل الحياية فان الحياية كان محسوبا بالدين الذي كان المحي عليه محسوبا به ولهذا حياية العارع على العارع هدر لانه لا شغل  
 فيها حتى الحسب واذا لم يعد اعتبارها صار كانه فات بآفة فحياية فان حياية العارع على المشعول تعد لان الدين يتحول اليه من المحي  
 عليه فقام مقامه ثم الممان على اصول أحداهما في الحياية على الزهن والثاني في حياية ولد الزهن والثالث في حياية الزهن المستعار  
 واذا ارتمن دائني فانه لا تعد احداهما الاخرى ذهب من الدين بحسبها بخلاف ما لو كان الزهن عدي فقتل أحدهما الآخر  
 يتحول بين بالمتحول الى القاتل لان حياية اللهاء جاز لقوله عليه الصلاة والسلام حرح اللهاء حار فكان قتل احدهما  
 الاخرى بقتل مؤنه اعتبارها وأما حياية الرقيق على الرقيق فمعتبرة حتى يحجب القصاص أو يحبس المدوع أو اللهاء فقام القاتل  
 مقام المتحول فيتحول دين المتحول الى القاتل ثم ما يدر يتحول اليه سيأتي ان من عدين ويربحوا امان انهم ما في صفقة  
 واحدة أو في صفتين فان ارتمنهما في صفقة واحدة فقتل واحد منهما أو فقتل أحدهما صاحبه فالباقي رهن بتعداته  
 وحسين لان كل واحد منهما له مشعول ونصفه فروع ونصف العارع من المعدل المتحول بق حياية العارع على المشعول وحياية  
 العارع على العارع وذلك كدعه هدر ونصف من نصف المشعول تلف بحياية المشعول على المشعول وذلك هدر وصار كانه رهن  
 بسبب مائة وخمسين ولو لم يتلف ولكن فة أغيبه ويربحوا امان ان يكون فقتل الآخر أو فقتل كل واحد عن الآخر فماتوا معا  
 فان فقتل أحدهما عن الآخر لا عبر بكن الباقي وهما بثمانية وحسبة وعشرين والآخر بثمانين وخمسين ولا يفكهما الا جميعا  
 اذ ما للقوة عينه لانه كان رهن بثمانمائة والدين بالقيء اذ تلف مائة من الدين لان العين من الآدمي نصفه ونصفه فروع ونصفه مشعول  
 فيبقى نصف المرمن ما زاد نصف العارع والحياية على نصف العارع من الدين هدر لانه تلف بحياية العارع على الشارع أو بحياية  
 المشعول على العارع وهذا كدعه هدر والحياية على نصف المشعول هدر لان نصف نصفه تلف بحياية المشعول لان الباقي نصفه مشعول  
 ونصفه فروع وحياية المشعول على المشعول هدر فيسقط ما بالارتمن من الدين وذلك مائة وحسبة وعشرون والحياية على نصف نصف  
 المشعول معتبرة لانه تلف بحياية العارع على المشعول فتحول ما بالارتمن من الدين الى القاتل وذلك مائة وحسبة وعشرون والحياية  
 على نصف نصف المشعول معتبرة لانه تلف بحياية العارع على المشعول فتحول ما بالارتمن من الدين الى القاتل وذلك مائة وحسبة  
 وعشرون فتي دين السقوة عينه مائة وخمسة وعشرين فكان رهننا وتحول من دينه الى الباقي فدرر بمائة وخمسة وعشرون

فكان الفاعل رها بنتا ووجه وعشرين وسقط من دين المصوءة عينه قبل ربه وذلك مائة وثمانية وعشرون ولا يجتمعها  
الاجمعا لان الزهن واحد ولوان المفعولة عليه فتأعين الساقى الأول ٧ ثلاثمائة واثني عشر وصف والفاعل الآخر يكون رها  
ماربعائة وستة وربع لان الفاعل الآخر ألف نصف الفاعل الاول وبقى نصفه فيبقى نصف الدين مارا نصف الباقي وذلك  
ثلاثمائة وثمانية وستة ونصف لان الحباية على النصف الفاعل هدر وعلى نصف النفعول أيضا هدر يستط ما مارا من  
الدين وذلك ربه وهو مائة وستة وحيون وعلى نصف نصف النفعول معتبرة لما مضى فتحول ما مارا من الدين الى الفاعل  
الآخر وهو ربه وذلك مائة وستة وحيون نقي الفاعل الاول ماربعائة وستة وربع ولو فاق كل واحد منهما عين الآخر بقي  
الفاعل الاول رها ثلثا عاينه واثني عشر ونصف وصار الفاعل الثاني رها ثلثا عاينه وستة وربع ولو فاق كل واحد منهما ما بين  
الآخر معاد من الدين ربه وبقى كل واحد ثلاثة ارباع حباية لان الأصغر لما فاق عين الاكبر فلهذا لم ينفذ منه نصفه  
فيبقى نصف نصف الدين مارا نصف الباقي والنصف الثالث من الاكبر نصفه فاعر ونصفه مشعول والحباية على النصف الفاعل  
هدر والحباية على نصف النفعول المشتعول هدر فسقط ما مارا من الدين وذلك ربه والحباية على نصف النصف المشتعول  
معتبرة فتحول ما مارا من الدين الى الأصغر وذلك ربه وسقط من دين الأصغر ربه أيضا لان الحباية على نصف النصف المشتعول  
هدر فسقط ما مارا من الدين فالحاصل له بقى من دينه مائة وحيون وتحول اليه من دين الاكبر ربه فصار رها ثلثا  
ارباع حباية وأما اذا ارهن عشرين كل واحد حباية نصفه على حدة فقتل أحدهما صاحبه فان لم يكن فهم فاقض  
عن الدين روى عن أبي حنيفة رحمه الله انه يستط ما في المحي عليه لا مالا فانه في الدفع للزهن وهدرت الحباية فان كان فيهما فاقض  
غير الزهن والمرتهن ان شاء حلالا فالمرتهن لا يملك ما في المقتول من الدين وان شاء أديا للفاعل بقيمة المقتول ورسم كل  
واحد حباية فكانت القيمة رها ما كان للمقتول والفاعل رهن بماله لان المقتول كله تلف بحباية الفاعل لان النصف في هرقته  
فالقيل للفاعل ما حدهما لا يتعاقب بالآخر فكان كل واحد منهما فاعرا عن الآخر ولهذا لو قصي دين أحدهما كان لآخر يقتك  
وحباية المشتعول على الفاعل معتبرة فصار كالأحى أحدهما على عدل لا حتى يتخير الزهن والمرتهن بين الدفع والنداء فكذلك اذا  
وان اختار النداء عن كل واحد حباية لان نصف الفاعل يصحون على المرتهن وعددها مائة عدده فكان النداء عليها عاشر ا  
للصالح بالكل وان كان فقا أحدهما عين الآخر فليلهما ادفعاه أو ادياه ارض عين الآخر لان النصف البعص يعتبر  
ماناف الكل وفي الناف الكل غير فكذلك اناف البعص فان دفعه بطل ما فيه من الدين وان ادياه كان النداء عليها نصف  
رهما مع المفعولة عليه ولو قال المرتهن لا أدي وأدع الزهن على حاله ذلك والمفعولة عليه نصف ما فيه لان هبة والحباية بما  
تتمرطق المرتهن لالحق الزهن لا له لو طلب الحباية ودفع الحاق سقط نصف الدين ولو ترك الحباية سقط ربع الدين فكان في طلب  
الحباية ضرر بالمرتهن فادار صى باطل حقه فلهذا سقط اعتار الحباية ولو قال الزهن ادياه وقال المرتهن لا أدياه للزهن  
ان يديه مارش الحباية كاله لا يحتاج الى النداء ليخلص عد الزهن عن الحباية فان قد ادياه يكون له نصف ذلك مما على المرتهن  
في العد الحاق ويطلب في حقه من العد الحاق نصفه لان الزهن مضطر الى النداء لا به بالنداء يعني ملكه والاسان بما يحكي ملكه  
لا يكون متبرعا فيكون له حق الرجوع عليه ولا مرتهن عليه مثله فيلتيان قصاصا فيمير مؤديا من السائل فيخرج القائل من الزهن  
وان أدي الزهن النداء وقال المرتهن أدي وهدي يكون متطوعا فيه اذا كان الزهن حاضرا لان بقدر المستوفى أدى عن نفسه  
وقدر الامانة أدى عن الزهن وهو غير مضطرب لانه غير محي ملكه فيكون متبرعا وان كان الزهن غائبا كان على الزهن  
نصف النداء وباقيل هدا عدا في حقيقته حلة تعالى وعددها يكون متبرعا كان الزهن حاضرا أو غائبا لما بقى ولو قتل العد  
المرهون نفسه أو فغا عليه فلا تنع عليه كما لو مات لان حباية الاسان على نفسه هدر لما سبق زادا كان الزهن اثنيتين قيمة كل واحدة  
ألف فولدت كل واحدة مائة واثني عشر ألف فقلت احدي البنتين صاحبتها لم يطل من الدين شئ والباقي رهن ما لمالكها  
لان الدين لم يقسم عليهما وعلى وليهما مارا على سبيل الرب والانتظار لان وجههما على السواء فصارت كل واحدة فارة  
ور رها مشعول ما بين لان قيمة كل واحدة مثل الدين والمقتولة ثلاثة ارباعها فارة ور رها مشعول والحباية على ثلاثة ارباعها  
هدر لا به نصف بحباية الفاعل على الفاعل وبحباية المشتعول على الفاعل الا انه لا يستط ما مارا من الدين ولكن يلحق باقها لان

يقول الرب يتحول ما فيه من الدين الى الام والحياة على ثلاثة اعراف ماعز مع المتحول معترة لانه تلف بحسبه الفارع على الشعلول  
 فتحول ما باراه من الدين الى القاتلة فصارت اناظرها اسمع ما تخرج مني واما القاتلة كانت رها بما تبين وحسين وذلك كما انك  
 فان مات أم المقتولة نبت القاتلة وأمه ساءت وسبعة ونمابين وصف لطفها من الحياة واقتكها بذلك أمه مرموه بالف  
 وفيهنا أم ولدت ولد اسارى ألقى على الولد فدفعه الى الرب يسوع من الدين شيء لان دفع الولد عبره الى الهلاك ولوهذا الولد لا يسطع شيء  
 من الدين فكذلك اداوان فقات الام عيسى البت فدعت الام وأحدث البت فمضى رهن ماله كما له لان الام ان ماتت مات بجميع  
 الالبت عندها وعند مجرجه الله تعالى يسقط من الدين قدر نقصان العيين لان عنده في الحقة العمياء اذا احتار مولى العاني  
 الدوم وأحد الحقة لذلك وليس لولى للمقوعة امساك الحقة ويضمن النقصان وكذلك عند أى يوسف رجه الله تعالى اذا احتار  
 مولى المقوعة دفع الحقة وأحد العاني فالرهن كذا فى الحقة فيقوم الحلف مقامه وعند مجرجه الله تعالى لولى المقوعة امساك  
 الحقة ويضمن النقصان وكان العاني قد لا عن الحقة وعن العيين حيا فاناراه العيين من الرهن قد نزل لان العيين لم تنصر ملكا  
 للرهن ولا وصل الى المرتين فساكن الرهن قدر الحقة فالتا حلف فيكون رها به فان فقات الام بعد ذلك عيسى البت فدعت  
 وأخذت الام عمياء في القياض تكون رها بجميع المال لان البت قامت مقام الام بالدفع كما قامت الام مقام البت فادفع في جميع  
 الرهن وفي الاستحسان يعود الرهن الاول على حاله وبذهب منه حساب ما نقص من العيين لان الام كانت أصلا في الرهن والبت  
 جعلت بدل عنها وتعاملها فدعت الام بالبت فتدبرقت القدرة على الاصل قبل حصول المقصود بالذل لان المقصود من الرهن  
 الايقاع ولم يوجد الايقاع فقط اعتبار بالذل وفقت الام أصلا في الرهن كما كانت قبل الدفع لا بد لا عن البت فقات أصلا ولو  
 ذهب عينا يسقط من الدين حساب العمياء فكذلك اداوان لان البت لما حلت بدلا وتعاذ الى الرهن فلو قامت الام مقام البت  
 يكون في هذا النوع تبعات تبعيته وهذا خلاف موضع الشرع فلا تقوم الام مقام البت لان نسي أصلا في رها كما كانت رهن  
 أمه اسارى بالسالف فولدت ولدين كل واحد اسارى ألقى على أحدهما فدفعهم فقات الام عيسى فدعت الام وأحد الولد مكاهها  
 فولد ان بالب وهذا عند همدان الابن الاعشى يقوم مقام الام والام مع الاس الصحيح كاهها رهن بجميع الدين وكذلك الاسان  
 وعند مجرجه الله تعالى يسقط مع الدين قدر نقصان الاعشى فان مات الاعشى ذهب نصف الدين فان سعى الولد الباقى على الام فدفع  
 وأحد عاد الرهن الى حاة الاول وذهب من الدين بحساب ما ذهب من الام استحسانا وفي التياض يكون عما كان من الولد لما يابا  
 رهن اثنين يساوى كل واحد العا فلو قتل كل واحد ولد اسارى ألقى على اثنان من أحد الولدين قتل أمه لم يلحقه من الحياة شيء وكان رها  
 بمائتين وحسين وذهب الام ما فيها بمائتين وحسين لان حاية ولدا الرهن على الام هدر لانه تنسح للام وفي حق الرهن لان عقد  
 الرهن لم يرد عليه وأما صار رها مع الام فصار كسائر أطرافها وحاية على طرفها هدر سقط ما فيها فكذلك اداوان لان الام قتلت  
 ولدا عاد نصفه اليها لان حاية تنسح ولدا ان كانت مهورة صار كالزوجة ماتت نصفه وأهله وحلف ما فيه اليه ولم يكن كذلك  
 لكن أحد الولدين قتل الولد الآخر كانت أم المقتول وثلاثة أثمان الماتل رها بحسبته وحصة اثنان القاتل وأمه رهن بحسبته  
 قال والصواب ان يقال بان ثمن السائل ونصف ثمنه مع أم المقتول رهن بحسبته وستة أثمان القاتل ونصف أم القاتل بحسبته لان  
 الدين انقسم بينهم أر باعلا استواء فيقيمته فصار لراة كل واحد منهم مائتان وحسون وثلاثة أر باع المقتول فارع عن الدين لان قيمته  
 ألف وربع مع مشمول والقاتل كذلك والحياة على ثلاثة اعراف ماعز الفارع هدر والحياة على ر مع الفارع هدر لانه تلف بحسبه  
 المشمول على المشمول فيتحول ما باراه الى أم المشمول وذلك اساس ستون ونصف والحياة على ثلاثة اعراف ماعز هدر لانه معترة لانه  
 بالب بحسبه الفارع على المشمول فيتحول ما باراه الى القاتل وذلك مائة وسبعة ونمابين وذلك ثلاثة اعراف ماعز ما تبين وحسين  
 فصار ما في المشمول وهو مائتان وحسون على أربعة أسهم فصار الألف على ستة أسهم وقد تحول ثلاثة منها الى القاتل وثلاثة من ستة  
 عشر يكون ثمنه ونصف ثمنه والباقي ستة أثمان ونصف ثمنه فان مات القاتل لم يسقط من الدين شيء لانه هلاك ولد الرهن لا يسقط  
 شيء فان لم يمت ومات أمه مذهب مع الدين لانه كان اراة اثار بيع الدين ولو لم تمت أمه ولكن ماتت أم المقتول ذهب من الدين خمسة  
 أثمان ختمائة أربعة أسهم ادين نصفها وهو مائتان وحسون ونمابين الحقة على ولدا وفي الباقي رها بسبعة أثمان  
 حجمة اربعة اثمان دين نصفها وذلك مائتان وحسون وثلاثة أثمان تحول اليه من دين المقتول وذلك مائة وسبعة ونمابين ونصف

وجسور ومائتان في عشو أمه فيسكنهم به الزهر من عبد وأمة مات قيمة كل واحد ألف وادخل الخيرية ولد يساوي السابق  
الولد ودفع به ثم قال الولد عسى العبد وأحد مكانه فيكون مع الأرحام جميع الذين لا يولد مقام العبد لانه الزهر فان نكح  
وأحاب بدلالة فأت العبد وأحد مائة بدلالة صحيح العيين عدات كل الزهر الى حلف فيقوم مقام الأصل في الزهر فان قيل  
الولد معاً والأم الولد فان قال زهر بسعمانه وحسين لأن كل واحد منهما من محبة مائة فيسكنون نصفه فأرأى نصفه مشعولاً  
والحماية على الصنف الفارع وعلى الصنف المشعول هل سقط ما مره من الذين وذلك مائتان وخمسون والحماية على نصف  
الصنف المشعول من مائة ويتحول ما مره من الذين الى العائل فيصير القاتل أيهما كان رهاً بمائة وحسين ولو جاء العبد  
الاعمى فقتل القاتل ودفع به مكان رهان مائة وحسين وهذا قياس وفي الاستحسان يسقط من الذين ثلثه من العيين  
ودفع به ما تقدم وإذا استعار من رجلين عبد من قيمة كل واحد ألف درهم مائة ألف فحقاً أحد هما عيين الآخر ثم المشعول فغيره  
فقا عيين الثاني فهما أحكام بارئه حكم بين المستعير والمرتهن وحكم فيما بين المستعير والمعيبر وحكم فيما بين المعبرين أما الحكم فيما  
بين المستعير والمرتهن فيقول ان كل عبد نصفه فارع ونصفه مشعول فلهما فعا عيين الآخر الأصغر فقلاً مائة نصفه لأن العيين من  
الآدمي نصفه والحماية على الصنف الفارع وعلى الصنف المشعول هل يسقط ما مره من الذين وذلك مائة وخمسة وعشرون  
والحماية على الصنف المشعول من مائة ولا تلحق حماية الفارع على المشعول ويتحول ما مره من الذين الى القابل وذلك مائة  
وحسين وعشرون حتى لا يصير رهان مائتين وحسين فصار الآخر رهان مائة وخمسة وعشرون وذلك مائة وستة وخمسون وربع ويتحول  
فقلاً مائة نصف الآخر مائة واربعة وثلاثون وانما عشر ونصف فسقط نصف ذلك وذلك مائة وستة وخمسون وربع ويتحول  
نصف الآخر وذلك ربع الأصغر حتى الآخر رهان ثلاثمائة وأربعين ونصف وصار الأصغر رهان مائة وستة وخمسون وربع  
فيكون حله ذلك سدس مائة وخمسة عشر ولا تأر باع وسقط مائتان وأحد وعشرون وربع وأما الحكم فيما بين المعبر والمستعير فالمستعير  
يملك العبد بسعمانه وعناية عشر درهم مائة أر ماع درهم وعليه يساوي العبد المشعول عيساً ولأمانة وحسين وعشرون ولولي  
العبد المشعول عيساً آخر مائة وستة وخمسون وربع لأن كل واحد من المولدين صار قاصداً به من عبده هذا القدر وأما الحكم فيما بين  
المعيبر وهو أن يقال لولي العبد الآخر ادفع ثلاثة أر ماع عندك الى الثاني وأدعه ثلاثمائة أر ماع أرض الثاني الآخر لا به وسئل  
اليسر ربع أرض العيين من حصة المستعير لا به وصل اليه من حصة المستعير مائة وحسين وعشرون وذلك ربع أرض العيين لأن أرض  
العيين الواحدة حصة مائة متى كانت قيمة العبد ألفاً ولم يصل اليه ثلاثة أر ماع أرض العيين فان أدى يتألى لولي الأصغر دفع من عبده  
ثلاثة أحماس وثلاثة أثمان حصة ونصف حصة أو أضعه مثلي ذلك من أرض العيين لا به وصل الى المولى الأكرم من حصة المستعير  
مائة وستة وخمسون وربع أرض العيين وأربعة أثمان أحماس ونصف حصة فادفع أو أدى فقد روي عن من سعى فله كل عيني  
حاشيتين وعشر ولا يرجع ولا يرجع على صاحبه شيء قال رحمه الله ولور زهر عبد يساوي العالم ورجعت قيمته الى مائة فله رجل  
حظاً وعزم مائة ورجل الأصل فالمره من يقص المائة فضاء لحقه ولا يرجع على الزهر شيء أصله ان النقصان من حيث السعر  
لا يوجب سقوط الدين عند ما وقدهما ما فيه من التفصيل حلاله الزهر وهو يقول ان المالية قد انتفعت فانه اسقاص الدين  
ولان انتصاف السعر عبارة عن فتور رعات الناس وذلك غير معتبر في المبيع حتى اذا حصل في المبيع قبل القبض لا شئت  
للمشتري الخيار ولوحصل في العيب لا يوجب على العاصب ضمان ناقص بالسعر عند رد الدين القسوة بخلاف ضمان الدين  
على متقدمه وادافله سر عزم قيمته يوم الاف لا القيمة تعتبر يوم الاف لأن المولى استحقته بسبب المالية وثق المرتهن  
يتعاقب بالمالية فكذلك ما مقامه ثم لا يرجع على الزهر شيء لأن يد الزهر يستيفه من الانتداء أو يقول لا يمكن أن يجعل  
مستوفياً للدين عما به لأنه يؤدي الى الزها فيصير مستوفياً للمائة وبقى تسع مائة في الدين فإذا هلكت يضمن مستوفياً تسع مائة  
بالحلاك بخلاف ما إذا كان من غير قتل أحد لا به يصير مستوفياً للكل بالعبد ولا يؤدي الى الزها بالاختلاف الحين بخلاف  
المسئلة الأولى لا ماله مستوفياً للألف مما يؤدي الى الزها مستوفياً تسع مائة بالعبد بالحلاك وهو المقتول والثانية  
بالمائة قال رحمه الله ولور ماع بمائة ماعه قضى المائة قضاء من حقه ورجع بقية مائة أي لور ماع المرتهن العبد الذي يساوي  
ألف مائة ماع الزهر وكان رهاناً بقص المرتهن تلك المائة التي هي التي قضاء لحقه ورجع على الزهر من قيمته لأنه للمائة

في  
الزهر  
فان  
نكح  
العبد  
فان  
قيل  
الولد  
معاً  
والأم  
الولد  
فان  
قال  
زهر  
بسعمانه  
وحسين  
لأن  
كل  
واحد  
منهما  
من  
محبة  
مائة  
فيسكنون  
نصفه  
فأرأى  
نصفه  
مشعولاً  
والحماية  
على  
الصنف  
الفارع  
وعلى  
الصنف  
المشعول  
هل  
يسقط  
ما  
مره  
من  
الذين  
ذلك  
مائتان  
وخمسون  
والحماية  
على  
نصف  
الصنف  
المشعول  
من  
مائة  
ويتحول  
ما  
مره  
من  
الذين  
الى  
العائل  
فيصير  
القاتل  
أيهما  
كان  
رهاناً  
بمائة  
وحسين  
ولو  
جاء  
العبد  
الاعمى  
فقتل  
القاتل  
ودفع  
به  
مكان  
رهان  
مائة  
وحسين  
وهذا  
قياس  
وفي  
الاستحسان  
يسقط  
من  
الذين  
ثلثه  
من  
العيين  
ودفع  
به  
ما  
تقدم  
وإذا  
استعار  
من  
رجلين  
عبد  
من  
قيمة  
كل  
واحد  
ألف  
درهم  
مائة  
ألف  
فحقاً  
أحد  
هما  
عيين  
الآخر  
ثم  
المشعول  
فغيره  
فقا  
عيين  
الثاني  
فهما  
أحكام  
بارئه  
حكم  
بين  
المستعير  
والمرتهن  
وحكم  
فيما  
بين  
المستعير  
والمعيبر  
وحكم  
فيما  
بين  
المعيبرين  
أما  
الحكم  
فيما  
بين  
المستعير  
والمرتهن  
فيقول  
ان  
كل  
عبد  
نصفه  
فارع  
ونصفه  
مشعول  
فلهما  
فعا  
عيين  
الآخر  
الأصغر  
فقلاً  
مائة  
نصفه  
لأن  
العيين  
من  
الآدمي  
نصفه  
والحماية  
على  
الصنف  
الفارع  
وعلى  
الصنف  
المشعول  
هل  
يسقط  
ما  
مره  
من  
الذين  
ذلك  
مائة  
وخمسة  
وعشرون  
والحماية  
على  
الصنف  
المشعول  
من  
مائة  
ولا  
تلحق  
حماية  
الفارع  
على  
المشعول  
ويتحول  
ما  
مره  
من  
الذين  
الى  
القابل  
ذلك  
مائة  
وحسين  
وعشرون  
حتى  
لا  
يصير  
رهان  
مائتين  
وحسين  
فصار  
الآخر  
رهان  
مائة  
وخمسة  
وعشرون  
ذلك  
مائة  
وستة  
وخمسون  
وربع  
ويتحول  
نصف  
الآخر  
ذلك  
ربع  
الأصغر  
حتى  
الآخر  
رهان  
ثلاثمائة  
وأربعين  
ونصف  
وصار  
الأصغر  
رهان  
مائة  
وستة  
وخمسون  
وربع  
فيكون  
حله  
ذلك  
سدس  
مائة  
وخمسة  
عشر  
ولا  
تأر  
باع  
وسقط  
مائتان  
وأحد  
وعشرون  
وربع  
وأما  
الحكم  
فيما  
بين  
المعبر  
والمستعير  
فالمستعير  
يملك  
العبد  
بسعمانه  
وعناية  
عشر  
درهم  
مائة  
أر  
ماع  
درهم  
وعليه  
يساوي  
العبد  
المشعول  
عيساً  
ولأمانة  
وحسين  
وعشرون  
ولولي  
العبد  
المشعول  
عيساً  
آخر  
مائة  
وستة  
وخمسون  
وربع  
لأن  
كل  
واحد  
من  
المولدين  
صار  
قاصداً  
به  
من  
عبده  
هذا  
القدر  
وأما  
الحكم  
فيما  
بين  
المعيبر  
وهو  
أن  
يقال  
لولي  
العبد  
الآخر  
ادفع  
ثلاثة  
أر  
ماع  
عندك  
الى  
الثاني  
وأدعه  
ثلاثمائة  
أر  
ماع  
أرض  
الثاني  
الآخر  
لا  
به  
وسئل  
اليسر  
ربع  
أرض  
العيين  
من  
حصة  
المستعير  
لا  
به  
وصل  
اليه  
من  
حصة  
المستعير  
مائة  
وحسين  
وعشرون  
ذلك  
ربع  
أرض  
العيين  
لأن  
أرض  
العيين  
الواحدة  
حصة  
مائة  
متى  
كانت  
قيمة  
العبد  
ألفاً  
ولم  
يصل  
اليه  
ثلاثة  
أر  
ماع  
أرض  
العيين  
فان  
أدى  
يتألى  
لولي  
الأصغر  
دفع  
من  
عبده  
ثلاثة  
أحماس  
وثلاثة  
أثمان  
حصة  
ونصف  
حصة  
أو  
أدعه  
مثلي  
ذلك  
من  
أرض  
العيين  
لا  
به  
وصل  
الى  
المولى  
الأكرم  
من  
حصة  
المستعير  
مائة  
وستة  
وخمسون  
وربع  
أرض  
العيين  
وأربعة  
أثمان  
أحماس  
ونصف  
حصة  
فادفع  
أو  
أدى  
فقد  
روى  
عن  
من  
سعى  
فله  
كل  
عيني  
حاشيتين  
وعشر  
ولا  
يرجع  
ولا  
يرجع  
على  
صاحبه  
شيء  
قال  
رحمه  
الله  
ولور  
زهر  
عبد  
يساوي  
العالم  
ورجعت  
قيمته  
الى  
مائة  
فله  
رجل  
حظاً  
وعزم  
مائة  
ورجل  
الأصل  
فالمره  
من  
يقص  
المائة  
فضاء  
لحقه  
ولا  
يرجع  
على  
الزهر  
شيء  
أصله  
ان  
النقصان  
من  
حيث  
السعر  
لا  
يوجب  
سقوط  
الدين  
عند  
ما  
وقدهما  
ما  
فيه  
من  
التفصيل  
حلاله  
الزهر  
وهو  
يقول  
ان  
المالية  
قد  
انتفعت  
فانه  
اسقاص  
الدين  
ولان  
انتصاف  
السعر  
عبارة  
عن  
فتور  
رعات  
الناس  
ذلك  
غير  
معتبر  
في  
المبيع  
حتى  
اذا  
حصل  
في  
المبيع  
قبل  
القبض  
لا  
شئت  
للمشتري  
الخيار  
ولوحصل  
في  
العيب  
لا  
يوجب  
على  
العاصب  
ضمان  
ناقص  
بالسعر  
عند  
رد  
الدين  
القسوة  
بخلاف  
ضمان  
الدين  
على  
متقدمه  
وادافله  
سر  
عزم  
قيمته  
يوم  
الاف  
لأن  
القيمة  
تعتبر  
يوم  
الاف  
لأن  
المولى  
استحقته  
بسبب  
المالية  
وثق  
المرتهن  
يتعاقب  
بالمالية  
فكذلك  
ما  
مقامه  
ثم  
لا  
يرجع  
على  
الزهر  
شيء  
لأن  
يد  
الزهر  
يستيفه  
من  
الانتداء  
أو  
يقول  
لا  
يمكن  
أن  
يجعل  
مستوفياً  
للدين  
عما  
به  
لأنه  
يؤدي  
الى  
الزها  
فيصير  
مستوفياً  
للمائة  
وبقى  
تسعة  
مائة  
في  
الدين  
فإذا  
هلكت  
يضمن  
مستوفياً  
تسعة  
مائة  
بالحلاك  
بخلاف  
ما  
إذا  
كان  
من  
غير  
قتل  
أحد  
لا  
به  
يصير  
مستوفياً  
للكل  
بالعبد  
ولا  
يؤدي  
الى  
الزها  
بالاختلاف  
الحين  
بخلاف  
المسئلة  
الأولى  
لا  
ماله  
مستوفياً  
لألف  
مما  
يؤدي  
الى  
الزها  
مستوفياً  
تسعة  
مائة  
بالعبد  
بالحلاك  
وهو  
المقتول  
والثانية  
بالمائة  
قال  
رحمه  
الله  
ولور  
ماع  
بمائة  
ماعه  
قضى  
المائة  
قضاء  
من  
حقه  
ورجع  
بقية  
مائة  
أي  
لور  
ماع  
المرتهن  
العبد  
الذي  
يساوي  
ألف  
مائة  
ماع  
الزهر  
وكان  
رهاناً  
بقص  
المرتهن  
تلك  
المائة  
التي  
هي  
التي  
قضاء  
لحقه  
ورجع  
على  
الزهر  
من  
قيمته  
لأنه  
للمائة

باذن الراهن صار كان الراهن استوفاه وباعه بمسكه ولو كان كذلك لظل الرهن وبقى الدين الا ان قدر ما استوفاه فسد اعماده  
 وبما اذا قصت قيمته بتغير السعر حتى عليه وما اذا زاد ثلث قيمته بتغير السعر حتى عليه أو مات المبراة أو حتى على المرونة ولدها  
 أو ورثه المرونة أو رل عورده حتى عليه فسد كذلك تخليا للمائدة قائل الميسر عند مروه صارت قيمته ألفين وصدرا لكل  
 عصبه عاصي بمن المين فسد اعماده فان أدى ألما وتوى ألف كان المرتهن أولى به الا ان القيمة الأصلية كانت ألما ثم ادت  
 ألفا أخرى فكذلك هذه الا لقب الرائدة تبعه لالاب الأصلية حيث وجدت بسبب وجودها فادوردها لالهك يصر في التابع لاني  
 الاصل والتابع جميعا لان فيما لحاق التابع بالاصل ولا يجوز ذلك ولا يمكن صرفه الى الاصل دون التابع لانه لا يمكن ابقاء التابع دون  
 الاصل ولان فيه ترجيح التابع على الاصل وذلك منسج قصرها لالهك الى التابع ضرورة تحقيق التمتع كالي المصارفة يصر  
 لالهك الى الرخ وان كانت قيمته في الاصل ألفين ما يخرج من قيمته بين الراهن والمرتهن فسد في وماوى يدم مالان كل واحد  
 منهما اصل سبعة وماوى يتوى على الخمين وما يخرج مخرج على الحقين عند مروه المين وقيمتها ألف فقتله عسدا فسد اعماده  
 فيما جعدها من ثلث لاهما فاما مقام الاول فيكون سكهما كالاول فتكون حياية أحد هما الى صاحبه كحياية الاول على سكه وذلك  
 هدر وغير معتبر ويجعل الثلث كالثاني ولا حياية ما قصها بة عسدا رها ما يصادى كل واحد حيايته وصدرا لكل واحد  
 يساوى ألما ثم قتل أحد هما صاحبه كان الباقي رها سبعة مائة وخمسين لان كل واحد منهما صاحبه فروع وصدرا متعول في هذه الحالة  
 ولو كانت قيمة كل واحد منهما اليوم الأربعمائة لكان الباقي رها سبعة مائة وخمسين فسد اذا كانت قيمة كل واحد منهما ألما  
 يوم الحياية اذ ألما يتبعهما مالينا ولو قتل كل واحد منهما عا دود به وقيمة الدود عليه أو كثيرة ثم قتل أحد الدود فسد  
 صاحبه والحكم فيه كذلك لانهما اما مقام الاصلين وكان الاصلين قائمان فادت قيمتهما قتل أحد هما صاحبه لان حكم الدل  
 لا يتأثر حكم الاصل وفي المتي ردى قطع براءة انسان قيمتها ألف ثم رغب المولى بحسبته وهي قيمتها فولدت ولدا يساوى  
 حيايته ولم ينفقه في الولادة شيئا ثم مات من الحياية ون شاة المولى سبب المرتهن فيذهب من الدين عسدا ذلك ولا حتى له في الحاق  
 وان شاء أحد من الجاني قيمتها يوم قطع يدها وهي ألف وبردع الحاق على المرتهن قيمته مقطوعة وذلك حيايته لانه لمات  
 في صلب المرتهن فتكون مضمونة عليه لان رهن المني عليه يقطع حكم السراية ورجع المرتهن على الراهن عاصم وهو حيايته  
 لان الرهن اقتضى في الابهلاك وبردع أيضا على عسدة الام من الدين وذلك حيايته يقي للرهن على الراهن مائتان وخمسون  
 حصة الولد فان مات الولد بطل الرهن فيرجع المرتهن هذه المائتين ورجسب على الراهن لان الدين كله عاد الى الام كراس جماعة  
 عن أبي يوسف رجل رهن رجلا كرا من شعير وعلا ما وبذوما كل واحد يساوى مائة مائة درهم ونقص المرتهن فقصم العلام  
 البردوس الشعير فان ثلث كل واحد منهم رهن بثلث المائة لان المائة مقسومة على ثلثة وقيمتها مائة وثلث فببب كل واحد ثلثة  
 والثلثان لراهن حياية ثلث العسدة على الثلث من الرهن هدر لان حياية الرهن على الرهن مهذرة وحياية ثاني العسدة معتبرة  
 فتكون في عني العسدة لان حياية عسدة الراهن على حق المرتهن فتكون مضمونة عليه في الردود ثلاثة اشباع المائة  
 وسقط نسبه وهي ثلثا وفي العسدة ثلاثة اشباع المائة وهي ثلثا في الشعير ثلاثة اشباع المائة وهي ثلثا حياية العسدة على نسع واحد  
 هدر لانه حياية الرهن على الراهن قبل المئتان لان حياية ثلث حياية عبر الرهن على الرهن ويكون باقي ثلاثة اشباع المائة  
 وسقط نسبه ولو كان البردوس شرب العلام فمعاينه يذهب نصف ثلث الدين وهو نسع ونصف ثم انقص العلام البردوس الشعير  
 فيلزمه ايضا من حيايته في الشعير نسع فيكون في العسدة ثلاثة اشباع ونصف وفي البردوس ثلاثة اشباع ويكون جلبة ستة اشباع  
 وفي الخاتم مائة على وصول مختلفة أحد هاهنا ههنا المرونة بسراية الحياية فوافقه في يد الراهن وان شاة في الحياية على المرونة  
 ولدها وان شاة في احوال المرونة وفي رهن العوار ثم اعلا الياس أصله رهن المني عليه يقطع حكم السراية ويرى الجاني  
 عن صاحبها كالبيع لانه يفسد ايجاب صلب السراية على التابع لان السراية حصلت في ملك المشتري وتعد ايجابه على المشتري  
 في الاشياء فتصير الحياية محالة للحناية والحناية مياينة عن السراية وذلك لا يجوز والرهن كالبيع لان المرتهن ملك المرونة  
 عند الهلاك المدين فيعدل الملك عند الهلاك ههنا وعن صلب السراية انما يحصل عند الهلاك لا قبله حتى ان الراهن لو ادرك  
 الرهن قبل السراية ثم سرى ضمن الجاني جميع بدل الرهن لا بدل الطرف قطع بدسارية قيمتها حيايته وعزم القاطع لنفسه

حسمته لراهن حالا ولا يرمم السرية لان الخافي الرحمن يرى من صيان السرية لاسها حصلت في ملك للراهن فيق عليه ارش اليه  
 وعقب في ماله كصيان خلاف المال لان اطراف العيب لم تحق بالادوال فانلافها يوجب صيان المال والمرتب ماللاك بصير  
 مستوفيا لربه بقدر حسمه فسقط ذلك ولو مات بعد ساوالت ولدا يساوي حسماته فاولادها رهن غائبين وتسيين ويديم  
 المرتهن فيكون رهنه في يده لان الدين اصبغ على الام والولد يصغي للاستواء فيمهم الحال وقيمة قيمة الولد حسمته الى  
 وقت الفكك فحول نصف الدين اليه وذهب نصفه بدهاب الام فادامات الام بعد ما حول نصف الدين الى الولد طهران الدين  
 كان نصف الحارفة قضاء واصفاء وايضا واستبراء وفي صمها عقد ودية وثأمة لانه طهران نصفها كان مضموما ونصفها  
 أمانة وعقد الرحمن يوجب الداء عن صيان السرية وعقد الامانة يوجب على القاطع صيان نصف السرية وذلك حسماته وصيان  
 نصف الحماية وهي التقطع وذلك مائتان وحسون فيصكون حلتهم مائة وتسعين وروى عن محمد رحمه الله تعالى ان حسماته  
 من ذلك على عاذه الخافي مؤخره في ثلاث سنين ومائتين وحسين تحب في ماله لان حسماته صيان نصف النصف لانه لم يهر نصف  
 السرية وصيان النصف يحب على العاقلة مؤخره ومائتان وحسون صيان المال وصيان المال يحب في ماله حاد ولا يدفع مائتين  
 وحسين الى المرهن لان هذا بدل نصف من الحارفة ونصفها كان محسوبا في يد المرتهن وان كان أمانة فكذلك بدل يدفع اليه  
 حتى يكون محسوبا مع الولد فان هلك المائتان والجسور في يد المرتهن هلكت بغير شيء لانها كانت بدلا لثما كانت مائة  
 في يده والسند حكم المثل في ذلك أمانة فان هلك الولد بعد ذلك برد المرتهن المائتين والجسور على الراهن والراهن على الماطع  
 لان الولد لاسها هلك فلي الفكك تبني اما خطا في السمة حتى قسمها الدين عليها نصفين لانه طهران الدين كما كان اراد الام  
 حين لم يبق وقت الفكك فقد هلكت الام بجميع الدين وطهران المرتهن قص مائتين وحسين من الرهن بغير حق وطهران  
 الماطع كان يرشاعى السرية كلها واعا كان عليه ارش اليه حسماته لآخر وقد احدثه المرتهن مائتين وحسين بغير حق ورد  
 ذلك عليه أصلا والدين من قسم على الام والولد حال بغيران بقيت قيمته غير متبقية الى وقت الفكك لانه بعد السمة يوم  
 الفكك وان انتقصت قيمته فعاد التسمية لانه طهر الخطا في السمة لانه وحسب تقسيم الدين على قيمة الولد يوم الفكك لان الام  
 تعتبر يوم الرهن وقيمة الولد تعتبر يوم الفكك لما ينام المسائل على اربعة اقسام الاول رهن جارية ماله تساوي العاقلة ولدا  
 يساوي حسماته فعندها اعاد يساوي الما تم ذهب عليه بفسكه الراهن باربعة اشباع الالف لان العدد دفع باراء الام والولد يجمع  
 فيقسم العدد المدفوع عليهم ما عدا قيمه مائتان لان قيمة الام ضعف قيمة الولد فاذا ذهب عين العدد فقد ذهب نصف بدل الولد  
 ولا يذهب من الدين شيء الثاني رهن جارية ماله تساوي الما فولدت ولدا قيمته ألف فقتلت الام جارية قيمته مائة وذهب  
 فولدت المدفوعة ولدا يساوي الما تم اعورث الام ذهب من الدين حرام أو نعتوار معين حرام وروى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى  
 بذهب من الدين ويستكه خمسة اسداس وحطاط الرواة ان قيمة المدفوعة اعانته يوم الدفع لانه اعاد خلقت في ماله  
 المدفع وحسمه بايوم الدفع مائة وقد ابدع الدين الى المتوالة ولله الاستواء قيمتها فحول نصفها الى المقتولة من الرهن الى رهنها  
 وفي نصفها من قيمتها المدفوعة لكانت مقام المروية تحول ما في المروية من الدين وهو حسماته على أحد عشر حرام لان قيمة  
 المدفوعة مائة يوم الدفع وقيمة ولدها ألف يوم الفكك فصار كل مائة سهمها فصار الدين مقسوما على احد عشر فصار باراء المدفوعة  
 سهمها فاذا اعورث ذهب نصفها ذهب نصف ما ارادها من الدين وذلك نصف سهم فاكسر الحساب فاصرب اثنين في أصل نصف  
 الرهن يصير ذلك أحد عشر فصار اثنين وعشرين باراء الولد عشرون حرام واره الام حرام فاذا صار نصف الدين اثنين وعشرين  
 صار النصف الآخر كذلك فصار الكل اربعة واربعين حرام انسان وعشرون باراء ولدا المروية وعشرون باراء ولدا المدفوعة فصار  
 باراء المدفوعة وسقط سهمها بفسكه المروية فبقي ثلاثة واربعون حرام فبقيت بذلك ولولم يعور الام القاتلة حتى قتلت جميعا عند  
 قيمته ألف فدفع سهمهم ثم اعور العدا فالرهن يستكه بحسبة أسهمهم من ستة وعشرين من ما يخص القاتلة سهم ونصف عشر وما يخص ولدها  
 حسمته لان العدد المدفوع عام مقامهم وصاروا كلهم احياء معنى ولم ينتقص من قيمتهم شيء وان انتقص سعرهم لان العدد  
 مدفوعا على درهم وماله لانه دفع سهمهم وقيمتهم اثنان ومائة فانقسم العيد على الاثنين ومائة على احد وعشرين فيسجل كل مائة سهم  
 من ذلك باراء الثلاثة وعشرة فاه ولدها وعشر فاه ولد المقتولة فلما ذهب عين العيد فقد ذهب من الدين نصفه وذهب نصف بدل

كل واحد منها خمسة أسهم وطهر أنا حطاً ما في القسمة لانه لم يبق قيمة الولد المتقوله الى يوم العكاك انقص حسنة فستأب القسمة  
فيقسم الدين على قيمة المتقوله يوم الرهن وعلى الباقي من قيمة ولدها يوم العكاك وذلك خمسة فيقسم الدين على خمسة وعشرين  
سهم الا ان كل ألف صار على أحد وعشرين سراً لما صار العبد على أحد وعشرين سراً وقيمة المتقوله ألف فيجعل أحد وعشرين  
وقيمة ولدها خمسة فيصير ستة وعشرين من أحد وعشرين برأء القسمة وحسنة برأء ولدها فصول ما بارأء المتقوله الى الزالة لها مائة  
مقامهم ثم تحول الى الفاء لانه اسم عليها وعلى ولدها على تسعة أسهم وعشرين سهم لان قيمة اقله يوم الدفع مائة ومائة على عشرة قيمة  
المتقوله وذلك سهمان وعشرين سهم لان قيمة المتقوله صارت على أحد وعشرين سراً فكل واحد من ذلك سهمان وعشرين سهم وما بقي  
من قيمه ولدها خمسة أسهم وصير جلته تسعة أسهم وعشرين سهماً وان وعشرين حصاة التالة وحسنة أسهم بدل ولدها فاداه عبي  
العبد ذهب نصف حصاة وذلك سهم ونصف وعشرين سهم من أحد وعشرين فيبقى عشرون غير نصف عشرين سهم فيجوز ان الرهن  
بها وان كانت حارة بصره بالذهب فيجوز ان تقطعت بدخاؤه بقيمة ما حسنة فدهعت مائة مائة وكل واحدة ولدا يساوي حسنة  
فقطانهم جميعاً عند دفع سهم فذهب عبيد تسعة وعشرين من حسنة وأربعين من الدين وان شئت قلت يشكك ثلاثة  
أحسان الدين ويخرجهم ان القاطعة لما دعت قامت مقام بد المظوعة وكان في بد المظوعة قبل القطع نصف الدين لان اليد من  
الأيدي نصفه فيتحول نصف الدين الى القاطعة وان قامت قيمة القاطعة عن حسنة لا لا قامت مقام اليد المظوعة وصار كأن بد  
المظوعة قائم الا انه تراجع سعرها بقي في المظوعة بد نصف الدين فلما ولدت كل واحدة من الحار يمين ولدا يساوي حسنة  
انقسم في كل واحد منهما من الدين عليه ما على ولدهما نصفين لاستواء قيمتهما صارت كل واحد منهم ربع الدين وذلك مائتان  
وحدون فلما ولدتهم جميعاً عبيد يساوي ألف ودفع سهم فاداه ربع كل واحد من العبد مائة كل واحد منهم ربع لان قيمتهم متساوية لان قيمة  
كل واحد منهم يوم دفع العبد حسنة فصار كأن الاربعة كلهم أحياء ولم ينقص منهم شيء بد ما وانقص سعر فلما ذهب عبي العبد  
فتذهب من بدل كل واحد منهم تسعة الاربعة لا يذهب بد نصف بدل كل واحدة من الحار يمين نصف ما بارأء الشاهس الدين فطهر  
أنا حطاً ما في القسمة لانه لم يبق قيمة ولدها على ولدها حسنة الى وقت العكاك الذي بقي برأء مائة وخمسة وعشرين من  
ذهب من بدل كل واحد من الولدين نصفه وبقي نصفه وهو مائة وخمسة وعشرون فستأب القسمة فيقسم جميع الدين على قيمة  
الحار به المظوعة يوم الرهن وذلك ألف وعلى قيمة ولدها يوم العكاك وذلك مائة وخمسة وعشرون فيجعل أول المائتين وهو حسنة  
وعشرون سهماً صارت قيمة الحار به ثمانية أسهم وقيمة ولدها سهمان فصار تسعة فيجعل الدين على تسعة أسهم فيصير برأء الولد  
سهم برأء الأم وهي ثمانية أسباع الدين ثم تقسم ثمانية أسباع الدين على المظوعة والقاطعة بعين ثم يقسم نصف الساطعة وذلك  
أربعة أسباع الدين على قيمتها وهي حسنة يوم الرهن وعلى قيمة بدل ولدها يوم العكاك وذلك مائة وخمسة وعشرون سهماً وقسمة  
أربعة على حسنة لا يستقيم فاضرب أصل خمسة المظوعة ولدها وذلك تسعة في خمسة فيصير خمسة وأربعين للقاطعة أربعة وعشرون  
ولو اراد حسنة ثم تحول نصف أربعين الى الناضع وهو عشرون ثم تقسم عشرون على القاطعة ولدها على حسنة أسهم برأء ولدها  
وذلك أربعة سهم وأربعة أسباع مائة القاطعة وذلك تسعة عشر فاداه عبي العبد فقد دهم من كل واحد منهم مائة وكان برأء  
للمظوعة عشرون سهم من الدين فسقط عشرة وكان برأء القاطعة تسعة عشر فسقط ثمانية وكان الباقي من الدين ثمانية عشر  
والباقي تسعة وعشرون فيقتل العبد بذلك وثمانية عشر حاصح الدين كل حين تسعة من حسنة وأربعين وسبعة وعشرون  
لانه أحسن والاربعة جارية بصره بثمانية عشر فيجوز ان ولدت ولدا يساوي ألفاً ثم قُلت الأم جارية تساوي مائة فدهعت ثم ولدت  
المظوعة ولدا يساوي ألفاً ثم قُلت المظوعة حارة فيقسم ألفاً ودهعت بهم فولدت ولدا يساوي ألفاً ثم ماتت الأم فقيم الدين على  
أحد وثلاثين فما صاب عشرة فهو خمسة الولد الأول من الولد الحار يمين ولدها واحد وعشرون سهم على اثني عشر  
وعشرين سهم فما صاب عشرة وهو خمسة الولد الثاني يمينه ولدها واحد وعشرون سهماً وما صاب من الرهن عن الرهن نصفه وأدى نصفه  
وتخرج عن الدين ينقسم على المتقوله الأولى ولدها نصفين لاستواء قيمتهما ما على ولدها أحد عشر لان قيمة القاتلة مائة وقيمة  
ولدها نصف كل مائة سهم واداه نصف دين اقله على أحد عشر صار نصف دين ولدها المتقوله كذلك فصار كل الدين اثنين وعشرين  
سهماً ثم انشأه لثانية لما ولدت القاتلة الأولى وليس هو ما قد قامت مقامهم وقيمتهم ألفان ومائة قيمة كل واحد ألف وقيمة القاتلة الأولى

مائة مثلاً كل مائة سهم فصار إحدى وعشرين سهماً فاصارت له المائة إحدى وعشرين سهماً بدل كل الولدين عشرين سهماً  
وبدل سهمهم ثم جعل ولداً له المائة على أحد وعشرين سهماً فلام لا استواء قيمته حالاً ولداً له مائة مثلاً من بدل الأشجار  
أشجاره والتمتع والتولد عن ملكه إنسان يكون ملكه فصار بدل كل واحد من الولدين عشرين سهماً وعشرة من أنفاده الأسرة  
وعشرة من ولدها وبذل سهمها من ملكه المائة الثانية فتذهب نصف بدل الولدين طراً خطأ  
في الخمسة فصار نصف السبعة فيقسم الذين مستأمنوا على قيمة المقتولة الأولى وعلى ألف يوم الرهن صارت مستمنة على أحد  
وعشرين سهماً وعلى خمسة مائة من بدل ولدها يوم المكالمة وذلك عشرة فيكون مبلغ جميعه أحد وثلاثين سهماً عشرة حصة  
الولد وأحد وعشرون حصة الأم ثم تقسم حصة المقتولة الأولى على قيمة القاتله الأولى وعلى قيمة ولدها على إحدى عشرة سهماً وعشرة  
سهم فصار القاتله الأولى مائة وخمسة للمقتولة الأولى صارت على أحد وعشرين سهماً وعشر سهمها من ولدها وبذل  
ولدها من المائة الأخيرة عشرة أسهم من أحد وعشرين سهماً فلذا يقسم دين القاتله الأولى عليها وعلى ولدها على اثني عشر سهماً  
وعشر سهمها وعشر حصة القاتله وعشرة أسهم حصة ولدها ثم تقسم حصة القاتله الأولى وهي سهمان وعشر سهم على بدلها وهو  
سراة أحد هاهنا المائة الأخيرة وعلى ولدها على السواء وإذا كانت حصة إحدى عشرين سهماً من سهمها على ألف وهو  
ذهب العين الأخرى وصارت تساوي مائتين ذهب من الذين أربعة أحاسه فإن ذهب الياس على الذين الأول لم يصنع من  
الذين لا هار يادة متصلة فمات بعد الرهن فلا يكون مصوبه فإن ضرب رجل هذه العين فصار له بضاعة عزم ثمانية وبنتك  
الزاهن الحرة بالارث خمسة أسباع الذين فإن هجيت الحرة بعد ذلك فإن ذهبت العين التي كانت صحيحة بعد الرهن فالذي  
يوجب نقصان ثمان مائة من قيمتها ذهب عن أربعة أحاسه فذهب أربعة أحاس الذين وبقي خمسة وبقي أصحابه  
الارث أربعة أحاس الذين كذلك الباقي من الذين حصة أسهم من تسعة فيصير ذلك الرهن خمسة أسباع رجل رهن حرة فماتت  
بباص فيبذلها ألف مائة ذهب الياس وصارت قيمتها ألفين ثم أصبحت الصحيحة وعادت قيمتها إلى ألف فذهب الباقي يوسف ويحمد  
يطر إلى ما كان يقص هذا الياس ولو كان الياس على حاله فإن نقص أربعة أحاس القيمة فبذل أربعة أحاس الذين وبذل  
لتعيل كل المسائل يطر إلى الميسر قال رحمه الله في جواب قوله عند قيمته مائة فدفعه بافتك بكل الذين في هذا القول أي حسيه  
وأن يوسف وقال محمد هو الخيار إن شاء افتك بجميع الذين وإن شاء دفع العبد المدفوع إلى المهر من يديه ولائتي عليه غيره  
وقال رور يصبر رها عنه وسقط من الذين بقدر الغاية فلما ان العبد الثاني قام مقام الأول فلو كان الأول دائماً واتهم  
السعر لا ينقص الذين وهي على الخلاف ولحمدان المهرين يعرض صان المهرين فيجوز الزاين كالبيع والمصوب إذا كان قيمة  
كل واحد منهما ألف وفل كل واحد منهما مائة مائة من كل واحد من المشتري والمصوب منه الخيار إن شاء أحد العاقل ولائتي  
له غيره وإن شاء فصح المشتري البيع ورجع المصوب منه بقيمة العبد ولحمدان التبعير لم يظهر في نفس العبد لقيام الثاني مقام  
الأول فلو كان ما فلا يجوز تخليص من المهرين بعير رصامه على هذا الخلاف لو أخرج سعره حتى صار يساوي مائة ثم قتل هذا بذكر  
مائة فدفعه بالرحمة الله في جواب ما قاله الزاهن ما عوصيه الرهن رضى الذين في لأن الوصي قائم مقام الموصى وكان له أن يبيع  
الرهن وكذا الوصي قال رحمه الله في جواب ما لم يكن له رضى نصب القاصي له وصياً وأمر ببيعه في هذا ذلك إلى القاصي لأن القاصي  
نصب ما طر الحقوق المسلمين إذا عروا عن الطر لا يسهم وقد يعين الطر في نصيب الوصي ليؤدي ما عليه لغيره ويمتد في حقه  
من غيره ولو كان على الميت من رهن الوصي بعض العدة عزم له من عزماء لم يحرم ولا يحرم أن يردوه لأنه لا يشارك  
المرء بالبيعة والحكمي فاشبه الأثر بالبيعة الحقيقية والمطاع ما في كل واحد منهما من إبطال حق غيره من المرء الآخر  
الميت نفسه لا ذلك ذلك عرض موته فكذلك قام مقامه وإن قصي ديهم قبل أن يردوه لاروال المانع ووصول قههم ولو لم يكن  
لميت عزم آخر حار الرهن اعتدال البيعة الحقيقية ويبيع في ديته لأنه يباع فيه قبل الرهن فكذلك بعده وإذا ارهن الوصي بدن الميت  
على رجل حار لأنه استيعافه وملكه ولأن بيعه والله أعلم

في فصل في هذا الفصل من المهر المدكورة في وأثر الكنف ولذا أخر استندوا كالمأفاهة فيما سبق قال رحمه الله في جواب  
غيره أقيمة عشرة فماتت ثم تحلل وهو يساوي عشرة فهو رهن بعشرة في معنى إذا رهن عبد مسلم عبداً إلى آخره



فانما كان مخدرا للبيع بقاء يكون محلا للرجح بقاء كما ان ما يكون محلا للبيع استثناء يكون محلا للرجح استثناء وانما كان مخدرا للرجح بقاء يكون محلا للرجح بقاء كما ان ما يكون محلا للرجح بقاء يكون محلا للرجح بقاء  
 وان لم يكن مخدرا له استثناء اقول لئلا يقال ان يقول لو كان مدار مستثالا لكورة على هذا الشرط من التعديل لما ظهر فائدة قوله ثم صار  
 حلا في وضع مسئلة بل كان ينبغي ان يقال ومن رضى عن غير امشيرة فتجوز وهو رضى عن غير امشيرة فتجوز وهو رضى عن غير امشيرة فتجوز وهو رضى عن غير امشيرة فتجوز  
 هذا المعنى العام فتأمل قال صاحب العباية ولعلنا ان يقول ما يرجع الى المحل فالاستثناء والبقاء فيه سواء وانما هذا تخلف عن ذلك  
 الاصل وقال ويمكن ان يحاط به انه كذلك فيما يكون المحل باقيا وهيما بقدر المحل حكمه بعد الوصف فكذلك تخلف عن ذلك  
 الاصل اه اقول قوله ثم تخلف وهي مساوي عشرة عشر الى ان المتعريف في ريادة والقصا الفعية وليس كذلك بل المتعارف ان  
 لان العصب والخل من القدرات لانه اما مكمل او موروث وهو ناقص القيمة لا يوجب سقوط شيء من ذلك الدرس كما مر في انفسار  
 القلب وانما يوجب اختيارا على ما ذكر بالان العباية فيه مجرد الوصل وهو باكل شيء من الوصف في المكمل والموروث لا يوجب سقوط  
 شيء من الدرس باجتماع بينهما اسفيا يكون الحكم فيه انه ان نقص شيء من القدر سقط بقدره شيء من الدرس والا فلا ولا يشار بقوله ثم تخلف  
 الى ان المراد من عكده مسلم والراجح فان كان ذميا فالقيد المنسوط وهو دمي من دمي حرا فصارت - لا لا ينقص من بقيته بقدره وبقي  
 رهبا لان ما فيه من وصف الحرارة الى الخصوصية تمت للمالية عندهم ومنعوا مع بقاء العين تناحلا وتبدل الزيادة لا يسلط الزهر  
 كولو كان الزهر قلما فانسكرو وفي الورق على حاله ثم عدما تخير الزهر ان شاء افكته جميع الدرس واحده وان شاء صممه حرا  
 مثل حره فبغير اخل ملكا للمرتين وبعد محرم حره لانه تعالى ان شاء افكته جميع الدرس وان شاء صممه بالدرس كافي مسئلة العباية  
 اذا انفسك كافي بيانه وقيد ما هو لارهن مسلم عصب الارسال السكاكر اخرج عند مسلم اوزهر المسلم اخرج عند كافر باطل قال ارسن  
 المسلم من كافر حرا فصارت - فالزهر باطل ويكون اخل امانة في يده لارهن وهو باطل ان شاء اخذته قضاء ديبه وان شاء بدع  
 اخل بدنه ان كانت قيمة اخل يوم الزهر كالدرس لان المسلم يجوز ان يصمن اخل الزهر لانه مستصفا والمضمون متى اصبى يده  
 الضمين يجبر من له الصمان كولو عصب المسلم حرام من دمي فصارت حلا في يده بغير الدمي لان اخل عداه اهل الدمة يصلح له دفعه لا يصلح له  
 اخل ولا وجه فصارت اخل كالمالك من وجه وليس له ان يصمن المرتين خرا مثل خره لان المسلم موصى عن تملك اخل ولا وجه ان يترك  
 اخل عليه ويضمن الصمان لانه يؤدي الى الزا ولا وجه ان يأخذ اخل واخص الدرس كله لا يتصور بقاء ما فيه بجمعه بالدرس ليدفع  
 الضرر عنه وليس فيه ضرر على المرسون فكذلك اذا اذ اوجب قيمة اخل الزهر على المرتين فله عليه مثل ذلك فيلتقيان قصاصا ولو  
 ارتمى السكاكر حرام من مسلم لا يجوز ان يكون امانة في يده لارهن لان اخل لا يصير مضمونا على السكاكر المسلم وان قبضه بجمعة الصمان كما  
 في العصب والا ينافي ارسن مسلم من مسلم عصب افسار حرا فالمرتين خليلها وتكون رهبا ويصل من الدرس بحساب ما نص به  
 من السكاكر وتوزن بقدر الر بد لان من السكاكر احياء حتى المرتين واصلاح السكاكر ذلك وفي انقاء العقد بعد التخمير فائدة  
 لحواز الخليل فيسقي كاله صير اذ اختم قسما للتص في البيع فكذلك اهدا والذين يستل ما ينقص الزهر لانه احتسب عده  
 بعض الزهر ولا ينقص ما تنقص القيمة كما في تعبير البحر وقيد ما ذكره العصب في المسلم قال وان كان الزهر كافر با حرا اخل  
 والذين عليه وليس للمرتين ان يخلها لان - لهما اوصى قيمه يوم حلا ووجه بدنه خلاف ما لو كان الزهر مسلما فلهما ان يصمن  
 والفرق ان هناك لا ضرر على الزهر في انقاء عقد الزهر الى ما بعد التخمير بل فيه منفعة لان ما له يصير مضمونا ما لا تحليل  
 ولم يصير المرتين متلفا لانه في اصرار الزهر لان اخل الدمة راعى في اخل ما ليس مثله في العصب وهو لم يرض بكون اخل رهبا  
 ولو بقي عقد الزهر بعد تعبير ملكه في حقه يؤدي الى الضرر به لان اخل بالعصب حسان محلفا في حتى اهل الدمة وهو لم ينفذ  
 الزهر على اخل واعطاء عقد على العصب ولا يبقى العقد فيكون لارهن ا حرا للمرتين فان - لهما يصمن قيمته لانه انما  
 اخل با تخطيل على الذي لا يئنا وانما علم رهن دمي من دمي حلا مية فدمه المرتين لم يكن رهبا واحده الزهر واعطاء اجرة  
 الدباغة ان كان له قيمة لان حلا لمية ليس عال عداه وحده لم ينفذ العقد لهوات المحل فلا يعود جائزا لصوت المحلية من بعد  
 كولو رهن من مسلم خرا فصارت حلا فاداد به شيء له قيمة وفي اثر في الخلد فيكون له على صاحب الخلد قيمة ما زاد الدباغ فيه  
 كمن صرع ثوب اسان بصدقه فصاحب الثوب بأخذه قيمة ما زاد الصرع فيه فكذلك اهدا رهن دمي من دمي حرا ثم اسلم لبق رهبا  
 أي لم يبق له ما فاق - لهما او تحلت في رهن لان اخل لا تصلح ان تكون مضمونة لمعي ودهم رواه اذ اراد العارض ان صارت

حلا يكون رهبا على حالة لا في خفاء الرهن فائدة ومنه أن يكون للرهن ولاية الحسن للتحال قال رحمه الله وهو يورث من سواه  
فيتمها عشرة عشره فمات ودفع حله وهو يسارى درهمه وهو يورث من سواه لان الرهن يتعدى المالك وانما أحياء بعض  
الحل يعود الحكم بقدره خلاف ما إذا ماتت الساء المبيعة قبل القبض فدخل حله ما يجب لا يعود البيع بقدره لان البيع ينسخ  
بالملاك قبل القبض ودفع حله حيث لا يعود صحيحا وانما الرهن فيتعدى المالك ومن للتأجيل من يقول يعود البيع وقوله وهو  
يسارى درهمه ما ظهر انه يقتدر في القيمة حال الدعا وكذا قوله وهو يورث من سواه قالوا هذا اذا كانت قيمة الخلد يوم الرهن درهمه  
وان كانت قيمته يوم الرهن درهمين كان الخلد رهبا درهمين ويعرف ذلك بالتسوية وان تسوية الشاة المرهونة غير مسلوحة ثم يقوم  
مسلوحة فانما ماتت بينهما فقيمة الخلد اذا كانت الشاة كاهه مسلوحة وان كان بعضها أمانة بان كانت قيمتها أكثر من الرهن  
تكون الخلد إصا مائة مائة يحاسبه فيكون رهبا حصته من الدين قالوا هذا اذا دسه المثلثون بشئ لا قيمة له وان دسه بشئ له قيمة  
كان للرهن حق حله عمارا - الدعا فيه كالمعصية حللته ودفعه بشئ له قيمة ثم قيل يظل الرهن فيه حتى اذا أدى الرهن  
ما اراد الدعا فيه أحده وليس له ان يحبس الدين لانه لا يحبس الدين الثاني بغيره نحو ما يحبس كالحرج من أن يكون رهبا بالاول  
حكما كما اذا رهنه حقيقة بان رهن الرهن يدين أكثر عمارا كن نحو سايه فانه يخرج من الاول ويكون رهبا الثاني فكذلك هذا  
وقيل لا يظل لان الشئ اعيا يظل عماره وقوله ولا يظل عماره وقوله كالمعصية فانه لا يظل لان الشئ اعيا يظل عماره وقوله كالمعصية  
لا يملكه ولا يظل ما حار به الرهن لان الثاني دون الاول لانه اعيا يستحق حله من الخلد ما لم يملكه الدعا وبذلك  
المالية تنفع للخلد لا هو صغله والوصف دائما يقع الاصل فالرهن الاول رهن عماره اصل نفسه وليس ينفع لغيره وهو الدين  
فيكون أقوى من الثاني فلم يرفع الاول بالثاني قال في المصنوع وان كانت قيمته أكثر من الدين بان كانت عشرين ودين عشرة  
يظهر ان كان الخلد يساوي درهمها والثاني تسعة عشر فالرهن نصف درهم وان كانت قيمتها أقل من الدين بان كانت يساوي  
حسه والخلد درهمها والحمد لله لعة سقطت من الدين أربعة وثلاثين الخلد رهبا ستة لان المالك سقط حصة من الدين بمقدار قيمة  
الرهن وبقي الدين حصة فادفع الخلد فكذا حيا حسن الرهن فماد حسن الدين الذي كان بارائه وهو درهم وستة أو ثمانية التي تروا  
الاحمد لانهم لم يرضوا عن اللحن وكان الباقي من الدين ستة فصار الخلد رهبا واستقر بمقدار درهم لكل جزء من أجزاء الشاة  
صرون جميع الدين مصمون بمقدار قيمته فكذلك الخلد اذا دفع بشئ لا قيمة له فانه يستحق المثلثون  
الحسن عمارا الدعا فيه كالصعب فادفع الخلد الحسن يدين أكثر حاد حله يظل الرهن الاول قال الفقيه أبو جعفر الخلد وان  
رحمته الله تعالى لساني ان يقول يظل الرهن الاول في حق الخلد ويصير الخلد رهبا عمارا الدعا فيه كالمعصية فانه يورث من سواه  
دين حادث ولذا قال ان يقول بقي الرهن الاول ويصير نحو ما بقيمة الدعا حتى لا يكون الرهن ان يشكك بان رهن الرهن  
الدين وقيمة الدعا قال في المتن روى هشام عن محمد بن أبي بكر وهو ألف عبد لغيره أمر المظلوب ثم أحس أن رهنه  
عنده أكثر غير أمر المظلوب وهو سائر والاول رهن ألف والثاني رهن بحسبته لان الاول مع الرهن ولا رهن بالدين فيكون  
رهبا بجميع الدين والثاني رهن والدين رهن فلا يصير رهبا لاهمائه ودكر الحسن عن أبي حنيفة اذا أتى العبد الرهن  
ثم وجد يظل من الدين تسعة ففصل الدين لانه لا ياتي صار معيا فانه لا يشتري بعد الا في مثل ما يشتري قبله قال رحمه الله وهو يورث من سواه  
الرهن كالأول والثاني والدين والوصف للرهن لا يستعمل من ملكه قال رحمه الله وهو يورث من سواه مع الاصل وهو يتبع والرهن  
حق متا كد لارم يسرى الى الولد ألا ترى ان الرهن لا يملك به انطاة خلاف ولذا لم يورث من سواه حيث لا يسرى حكم الخلد الى الولد  
ولا يتبع أمه فيه لانه فيها غير متا كد حتى يعرف الدعا بالدين انطاة بالدعا بخلاف ولذا لم يورث من سواه ولذا لم يورث من سواه  
عندهما لان المستأجر حقه في المصعة دون الدين وفي الكفالة الحق يثبت في المصعة والولد لا يتولس من الدعة وفي العيص انيات الد  
العادية بقرالة البعد المحقة وهو معدوم في الولد ولا يمكن اثباته فيه تعاضلا بفعل حسي والبيعة لا تجزى في الإوصاف الشرعية وفي  
الحار بقا الموصى بخدمتها المستحق له الخدمة وهي مبيعة الام والولد غير صالح لافصل الاتصال فلا يكون نكاحا وبعد لا يفتقر  
موحدا أيضا بعد ان اعتقد غير موجب قال رحمه الله وهو يورث من سواه أي اذا هلك العبد هلك عمارا ينزوي لأن الاساع لا تصدق  
طاعا يتقارن ما لا صل لاسا لم يدرج تحت العقد متصوفا لرحمته الله وهو ان هلك الاصل وبقي النكاح فله حصته في عمارا

الاصل وهو الرهن وبقي النماء وهو الولد بعك الولد يحصته من الدرس لانه صار مقصودا بالعكاز والنماء اذ صار مقصودا بالملك  
 يكون له فقط كولد المبيع لاحصه من الثمن ثم اذا صار مقصودا بالقص صار له حصه حتى لو هلك الام قبل القص وبقي الولد  
 كان لشريته ان يأخذ حصته من الثمن ولو هلك قبل القص لا يسقط شيء من الثمن قال رحمه الله في رسم الدرس على قيمته يوم  
 الفكاز وقيمة الاصل يوم القبض وستط من الدرس حصه الاصل وذلك النماء حصته لان الولد صار له حصه الفكاز والام  
 دخلت في النماء من وقت القص فيعتبر قيمة كل واحد منهما في وقت اعتباره ولذا لو هلك الولد بعد هلاك امه قبل الفكاز  
 هلك بغير شيء وفيه ملك امه لا بقية له شيء من الدين الا بفكاز الفكاز ولو اذن الزاين للدرس في كل رواد الزاين بان قاله بما مراد  
 فكاز فلا ضمان عليه ولا يسقط شيء من الزاين لانه ما بعد اذن الزاين وهذه ماحقة والاطلاق يجوز بغيره لا بشرط والخطب بخلاف  
 التملك وان لم يملك الزاين حتى هلك في بدل المهرن قسم الدرس على قيمة الزيادة التي اكملها المهرن وعليه قيمة الاصل لما اصاب  
 الاصل سقط وما اصاب الزيادة احدثه المهرن من الزاين لان الزيادة بلغت على ملك الزاين فعلى المهرن تسليط منه صار كان  
 الزاين احده واطفه ويكون مصحوبا عليه فكان له الدرس هكذا كره في الهدية والكافي وفي فتاوى فاصيحان والمحيط وعراه  
 الى الجامع ولو نقصت قيمة الام بغير السعر فصارت تساوي حصة امه اوردت فصارت تساوي النصف والولد على حاله يساوي ثلثا  
 والدرس بينهما نصفان ولا يميز بينهما كل وان كانت الام على حالها وانقصت قيمة الولد بغير دخلها وبغير السعر فصارت حصة امه  
 فالدرس بينهما ثلثا ثلثا في الام وثلث في الولد ولو زادت قيمة الولد فصارت يساوي النصف ثلثا الدرس في الولد وثلث في الام  
 حتى لو هلك الام في الولد ثلثي الدرس ولو ولدت الام ولدا وقيمة ما سواه ثم اعورت الام بعد الولادة او ثلثا ذهب من الدرس  
 ونصف وهو مائتان وخمسون لان الدرس ينقسم عليهما نصفين فيذهب نصفهما كان فيهما من الدرس وفي المتي رهن اوصا وعلا  
 بدين قيمة كل واحد حصة واحدة في المحل ونصف في الارض على آخر يساوي حصة امه قال بذهب من الدرس نصفه باحترق  
 المحل وما بقيت وزيادة في الارض يهرل رجل رهن امتين ماتت احدهما ثم ولدت الباقية حارة فالف فقتل امة تساوي مائة  
 فدفع منها ثم ولدت لولد يساوي ثلثا والدرس بينهما نصفان لان الامة الاولى على حالها والزيادة في الزاين حكمها حكم الاصل محسوسة  
 مصوبة كالاصل لهما تلحق باصل العقد وصارت كالوحدة في العقد كما في رواد المبيع وقسم الدرس على قيمة الاصل يوم  
 القص وعلى قيمة الزيادة يوم قصت فان كانت قيمة الاصل وقيمة الزيادة يوم قصت حصة امه انقسم الدرس عليهما ثلثا لان  
 النصفان انما يبيع النصف فتعتبر قيمة كل واحد منهما يوم القص فان قص الرهن في يده ثم زاد آخر قسم ما بقي من الدرس على  
 قيمة الداني وقيمة الزيادة يوم قصت مثله اذ ارهن عبدا يساوي ثلثا فاعور ثم زادها آخر قسم ما بقي من الدرس على قيمة  
 الداني وهو الحد الاور ودعى قيمة الحد الذي ائتم ثلثا فله ما وراء الحد القديم وثلثا وراء الحد الاور خلاف ما دارت الامة  
 المهرية بعد ما اعورت ولدا يساوي ثلثا فابيه بقسم الدرس على قيمة يوم القص وعلى قيمة الولد يوم الفكاز نصيب ثم اصاب  
 الام سقط نصفه الا عور او بقيت الام والولد ثلثة ارباع الدرس والفرق ان ثمة الولد تنصرف عنها ففسر الى حكم الاصل تبعا كان  
 الولد بمقتضاها فيعتبر في القسمة قيمة الام يوم القص لان التحكيم في زيادة ثبت اصالا لا بلان في الدعاء والتبعية فيعتبر في  
 القسمة قدر الباقي من الدرس وقت الزيادة وكذلك لو قصى الزاين المهرن حصة امه فتكون الزيادة رها شلثي حصة امه في النصف  
 الباقي من النصف القديم وفي المتي رجل رهن عند رجل دينار عشرة دراهم ثم زاده الزاين دينار آخر وزاده المهرن خمسة دراهم  
 على ان يكون الدين اربعا رها بالحبسة عشر لانهما جعلها كذلك وقال ابو حنيفة رحمه الله تعالى الدينار الاول والدينار الثاني  
 الثاني يكون رها بالحبسة الاولى ويكون ثلث الدينار الثاني رها بمقتضا الحبسة ويكون نصفه الثاني دينار عليه لانه  
 الزيادة في دين الزاين غير حارة فتكون الزيادة في الدين ابتداءا بيمين الدين فلا يكون الدينار الاول رها بالحبسة الزائدة ويكون  
 قد جعل الدينار الثاني رها بالحبسة الاولى والحبسة الزائدة فصار ثلثا الدينار الاول وثلث الدينار الثاني ولم يصح رهن ثلث الدينار  
 الاول بها فصاح الرهن في نصفها ونال في نصفها الزيادة فصار الدرس يسلم على الامة المهرية وولدها المولود في الرهن بشرط  
 لقاء لولد الى وقت الفكاز لان الولد وان صار مرقوبا ولكن لا يسقط له من الدرس شيء ما لم يصرم مقصودا واعاى صير مقصودا وقت  
 الفكاز لا يرد عليه النصف الذي له شبهة بالتمسك به على معمول احده في الامة المهرية اذ ادرت ثم يرد في الرهن

والثاني في إحدى الامتين الموهوبتين اذ اولها ما يريد في الرهن والثالث في الحارة الموهوبة اذ اعزرت ثم بدى الرهن  
 ولورهن حارة ما ألف يساوي ألفا فقلت ما يساوي ألفا ثم ماتت الامة فرد الرهن ولد يساوي ألفا فقلت ما يساوي ألفا فقلت ما يساوي ألفا فقلت ما يساوي ألفا  
 الدين لان الدين انقسم عليهم ما يصح لان استوائهم في القيمة ثم حصة الام وهي حصة الامة فقلت ما يساوي ألفا فقلت ما يساوي ألفا فقلت ما يساوي ألفا  
 الرهن سرط فقلت الى وقت المسكك فقلت الى وقت المسكك فقلت الى وقت المسكك فقلت الى وقت المسكك فقلت الى وقت المسكك فقلت الى وقت المسكك  
 الولد استرد العبد لاني لا له المالك الولد صار كأنه ملك أصلا فقلت ما يساوي ألفا فقلت ما يساوي ألفا فقلت ما يساوي ألفا فقلت ما يساوي ألفا فقلت ما يساوي ألفا  
 كل الدين ما ألفا فقلت ما يساوي ألفا فقلت ما يساوي ألفا فقلت ما يساوي ألفا فقلت ما يساوي ألفا فقلت ما يساوي ألفا فقلت ما يساوي ألفا فقلت ما يساوي ألفا  
 راد حتى صار يساوي ألفين بعك الاول والعبد شافى الدين لان في انقسام الدين اعانت على قيمة الولد وقيمة المسكك وقيمة الام  
 وقت العقد ألف فاقسم الدين اربعة اقساما فقلت ما يساوي ألفا فقلت ما يساوي ألفا فقلت ما يساوي ألفا فقلت ما يساوي ألفا فقلت ما يساوي ألفا فقلت ما يساوي ألفا  
 الدين لا يسهل ان يسهل فقلت ما يساوي ألفا فقلت ما يساوي ألفا فقلت ما يساوي ألفا فقلت ما يساوي ألفا فقلت ما يساوي ألفا فقلت ما يساوي ألفا فقلت ما يساوي ألفا  
 الام وقت العقد ولو تمت الام ورد العبد فمعه نصف الدين وفي الام ولد لها نصفه لان الحارة في الام كانت قائمه كان الولد بعلمها  
 في الرهن في الرهن نصف الام لا يعتبر السبع في الانقسام لان التسع يدخل مع الاصل في الانقسام فاقسم الدين على الحارة  
 وعلى العبد الرائد نصفه من خلاف ما اقامت الحارة ثم بدى الولد لان الولد صار أصلا في الرهن فقلت ما يساوي ألفا فقلت ما يساوي ألفا فقلت ما يساوي ألفا  
 له يترك لا يتصور ولا بد من أن يعمل أصلا فاعتبر ما في الانقسام أصلا فاقسم ما في من الدين على الولد والعبد الزيادة رهن  
 حارة يساوي ألفا فقلت ما يساوي ألفا فقلت ما يساوي ألفا فقلت ما يساوي ألفا فقلت ما يساوي ألفا فقلت ما يساوي ألفا فقلت ما يساوي ألفا فقلت ما يساوي ألفا  
 اعانصحت في حق القائم من الدين دون الساقط لان الرهن استيناه وايضا الساقط والموتى لا يتصور والقائم من الدين جميعا  
 فيقسم على قيمة العبد وعلى نصف قيمة الحارة لان نصفه ابقى مشعولا فالحصة المستوفاه مضمونها فان استيفاه الدين  
 لا يخرج الرهن من أن يكون مضمونا حتى لو ملك الرهن في يد المرمون يسترد الرهن المستوفاه فاقسمت الحصة الناقية الا انما  
 ثلثه في العبد الزيادة فان وجد المرمون ما اقتضاه مستوفاه والعبد والحارة بقدر ما ألف لان المستوفاه ليست من حسن حقه فقيمها  
 لا يصير مقتضاها مستوفاه فقلت ما يساوي ألفا فقلت ما يساوي ألفا فقلت ما يساوي ألفا فقلت ما يساوي ألفا فقلت ما يساوي ألفا فقلت ما يساوي ألفا فقلت ما يساوي ألفا  
 والعبد رهن مع الحصة المستوفاه وليس للرهن أحد الحارة بقسمها حتى تؤدي الالف وان أدى حصة له أن يأخذ العبد لان  
 الرهن من حسن حقه الا أن يعاين وجود العبد لا يدل على حصة كأي الضرر والهم فصار مقتضاها مستوفاه لا يستدل على  
 راد العبد كان القائم من الدين جميعا فصار العبد زيادة قيمة فاقسمت الحصة ثلثها والرهن رهن الزيادة بقدر النقص من  
 الاصل ولكن لم ينسب اليه لم يكن قائما الا ان عني المسكك لا يطل ويدل على المال بعين الزيادة فانها كان العبد زيادة  
 في الحصة خاصة رهن حاريتين ما ألف يساوي كل واحدة ألفا وادعيا فقلت احدهما ولد يساوي ألفا ثم ماتت الام ثم مات  
 العبد بموت حصة واحدة وعشرون لان نصف الالف يسقط فقلت ما يساوي ألفا فقلت ما يساوي ألفا فقلت ما يساوي ألفا فقلت ما يساوي ألفا فقلت ما يساوي ألفا  
 عليها وعلى ولده نصفين فقلت ما يساوي ألفا فقلت ما يساوي ألفا فقلت ما يساوي ألفا فقلت ما يساوي ألفا فقلت ما يساوي ألفا فقلت ما يساوي ألفا فقلت ما يساوي ألفا  
 ثلثاه مع الحارة الناقية وثلثاه مع الولد لان الولد صار أصلا فقلت ما يساوي ألفا فقلت ما يساوي ألفا فقلت ما يساوي ألفا فقلت ما يساوي ألفا فقلت ما يساوي ألفا  
 وهي الالف وعلى ثلث قيمة العبد وذلك ثلاثون وثلثاه وثلث فقلت ما يساوي ألفا فقلت ما يساوي ألفا فقلت ما يساوي ألفا فقلت ما يساوي ألفا فقلت ما يساوي ألفا  
 وانقسمت الحصة ثلثا راعا راعا في ثلث العبد اربعة وثلثاه أو راعا في الولد وأما الالف التي في الحارة الناقية انقسمت على قيمتها  
 وهي الالف وعلى قيمة ثلثي العبد الزيادة وذلك ستون وستون وثلثان فقلت ما يساوي ألفا فقلت ما يساوي ألفا فقلت ما يساوي ألفا فقلت ما يساوي ألفا فقلت ما يساوي ألفا  
 وثلثه وثلثون وثلث فقلت ما يساوي ألفا فقلت ما يساوي ألفا فقلت ما يساوي ألفا فقلت ما يساوي ألفا فقلت ما يساوي ألفا فقلت ما يساوي ألفا فقلت ما يساوي ألفا  
 أحصاها وثلث راعا في ثلثي العبد اربعة وثلثاه أو راعا في الولد وأما الالف التي في الحارة الناقية فقلت ما يساوي ألفا فقلت ما يساوي ألفا فقلت ما يساوي ألفا  
 وعشرون وثلث على العبد ومات الولد والعبد والامة الناقية بالالف لا بالمات الولد صار كأنه ملك وتبين أنه سقط بموت أمها كان  
 فيها وذلك ألف وثلثي العبد الزيادة الناقية فقلت ما يساوي ألفا فقلت ما يساوي ألفا فقلت ما يساوي ألفا فقلت ما يساوي ألفا فقلت ما يساوي ألفا فقلت ما يساوي ألفا  
 سبانه وان مات العبد لم يمت حصة واحدة وعشرون لان ذلك قيمته وان لم يمت الالف الا الاولى وثلث قيمة الولد

الذين فاتهم جميعاً بالدين وثلاث ألف لاه يتدرج في الاقسام قيمة الولد يوم العسك وكسقي ألفان فاقسم ما كان في أمه على قيمة  
 الام يوم العقد وعلى قيمة الولد يوم العسك اثنا عشر عت أمه ثلثه وذلك ألف دقي ألف وثلاث ألف وصار وارها عما بقى فان  
 مات بعد مائة وثمانين وتسعين وتسع لان العقد كان زيادة في القاتم من الدين وحصل على الولد والجار به السائمة اجاسا  
 خمسة اضع الولد وقيمة ذلك أو بمائة وثلاثة اجاس مع الخارية وقيمة ذلك ستائة ثم اتقسم ما في الولد وذلك ثلثا لثا لاص على قيمة  
 اولد رهي ألفان وعلى حسي العقد الاربعة وذلك أو بمائة فاحول مقدار أو بمائة تسع فصار قيمة الولد خمسة أسهم فاقسم ذلك  
 بينهما أسداً اسادسة وهو مائة واحد عشر درهما وتسع في حسن العقد وقيمة أسداسه وذلك جسمائيه وحصة وحسبون وحصة  
 الساع حصة الولد اقسام ما في الخارية بالمائة على قيمته اوهي البع على قيمة ثلاثة اجاس العقد وذلك سمانه فاحول كل مائتين  
 سهم ما فصار الخارية بالمائة خمسة أسهم وثلاثة اجاس العقد ثمانية أسهم فصار كل ثمانية أسهم يكون لكل سهم مائة وحصة  
 وعشرون وتسع يكون أو بمائة وستة وثمانين وقعا فان مات الخارية حصل في ثلاثة اجاس العقد ثمانية وحصة وسبعون  
 اذا صمته الى مائة واحد وعشرين وتسع يكون أو بمائة وستة وثمانين وتسع فان مات الخارية والعقد بقى الولد خمسة مائة  
 وحصة وحسبون وحصة الساع لان ذلك حصته من الدين وان مات الخارية بمائة بحصته مائة وستة وعشرين وفي المتوسط أصله  
 أن الولد الحادث والمروية بعد المور يعملان كل واحد قدل المور حتى يعود منه بعض ما كان ساقطاً من الدين ومساؤه على  
 أنواع أسداه الى الزيادة بعد المور والثاني في الزيادة بعد قضاء بعض المال الاول رهن حارة يساوي ألفاً بألف فأعورت  
 فرد الرهن جارية يساوي جسمائة فولدت الخارية في العوراء ولها يساوي ألفاً ثم ماتت الخارية في الرائدة بعثك الخارية العوراء  
 وولدها تسعة وبلايين حراً من ثمانين حراً ونذهب الخارية في الرائدة فاحول عشرين من ثمانين لانه حصل هذا الولد الحادث بعد  
 الاغورار كالحادث قبل الاغورار فاقسم جميع الدين عليهما تسعين فلما عورت سقط بالاعورار نصف ما فيها وذلك مائتان  
 وخسرون دقي سمانه وحسبون وهذا معنى قوله يعود منه ساقط فصار اذ في زيادة تساوي جسمائة فصارت هذه الزيادة في القاتم  
 من الدين فاقسمت الخارية في الرائدة لانا ثلث صار مضموماً الى نصف الولد وثلث صار مضموماً الى العوراء ثم اتقى نصف الولد وهو  
 مائتان وخسرون انقسم على قيمة الولد وثلاث الرائدة الوحة الثاني لولم يعور الخارية وقصى الراهن جسمائة فمرد جارية تساوي  
 جسمائة ثم ولدت الخارية في الاولى ولها يساوي ألفاً فصار في الرائدة رهن مائتين وحسبون لا يرد ولا نقص سواء كانت ولدت بعد  
 الزيادة وقبلها والباقي من الدين وذلك جسمائة تقسم على قيمة الخارية في الرائدة وعلى نصف الخارية في الاولى فاقسم عليها نصفين  
 وولدها تسع حادثان التعليل في حسم المتوسط قال رحمه الله فيوضح الزيادة في الرهن لاني الدين في الرهن لا يوراد على الرهن  
 رهنا آخر جاز استهجا ما حادث في الرهن في الدين لا يصح عندهما وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى في تحوير الزيادة في الدين أيضاً  
 ويروى أن يكون للرهن على الراهن دين آخر فيجعل الرهن رهنا بما ولا في يوسف رحمه الله تعالى ان هذه الزيادة تنصب بعض  
 الرهن وهذا مال يادة وهو دين حادث مع ثناء القيص في الاصل وهذا نص في الرهن لاني الدين ولها ولا ينصرف فيكون  
 مشروعا نصيباً تنصرفها ولها ان الراهن نصرف في الرهن لاني الدين ولو حجت الزيادة في الدين بتفسير زيادة في الرهن تسعا  
 فيقلب المتبوع ما بعد اوجه بتفسير المتشروع وتبدل الموضوع وهو باطل وفي العمارة لو قال ردك هذا العبد مع اقسام الدين على  
 قيمة الام يوم العقد وعلى قيمة المائة يوم القيص فما أصاب الام قسم عليها وعلى ولدها لان الزيادة حلت مع الام فان مات الام  
 بعد الزيادة ذهبها ما كان فيها ودقي الولد والزيادة ما فيها فلا يطل الحكم بالزيادة ولو مات الولد بعد الزيادة ذهب عبرتي وفي  
 العمارة أيضاً ولو قل ردك هذا رهامع الولد جاز العقد ويكون رهامع الولد دون الام فيطل على قيمة الولد يوم العسك وعلى قيمة  
 الام يوم العقد فما أصاب الولد قسم على قيمته يوم العسك وقيمة العبد يوم قصه لانه دخل في صانته القيص فان مات بعد الزيادة  
 بطلت لانه اذا ملك خرج من العقد وصار كالميك فيطل الحكم في الزيادة والمراد بقوله ان الزيادة في الدين لا تصح ان  
 رهامع يكون رهنا بالزيادة وأما نص في زيادة الدين على الدين فصحيحة لان الاستدانة بعد الاستدانة قبل قضاء الدين الاول جائرة  
 اجاباً واذا صححت الزيادة في الرهن ثم قصت قسم الدين على قيمته يوم قصها وعلى قيمة الاول يوم قصه وظاهر عبارة اطلاق  
 المؤخر يادة الدين شرط في مقابلتها رهناً ولا والمقول التفضيل قال في المتوسط رهامع اقسامه ثلث تسع مائة ثم راد المرهمن

حسبها على ان راده الزلفى أمنا للعدا الرهن بالدين كانه دامة فعه راجع مع العبد فحسبته عدهما له لا يورث ماله من  
 بالالب وهو عدها قيمته حسبما تميمته من الدين والدين ألف ثم راد دامة فيهما التمس بالالب كله فولدت ولدا قيمته حسبما  
 ثم مات العبد والامة بقي ولدها ثلث الجسامة التي كان العسرهما بها وثلث الجسامة الاخرى الدين ألف فمره امة بحسبته منها  
 قيمتها ألف ٧ ثم مره بالالب كله امة تساوي حسبته فولدت كل واحدة ولدا قيمته مثل قيمة الام فادولى ولدها ونصف الثانية  
 ونصف ولدها رهن حسبما تميمته والامة التسعيرة ورامت الامة الزائمة ذهب ربع الجسامة الثانية وجسوم من الجسامة الاولى  
 وبقى نصف ولدها رهن ثلثة ارباع الجسامة الثانية رجل له على آخر ألف فرسه بحسبها ثمانية تساوي مائتين ثم راد دامة  
 تساوي ثمانية درهم فمره بالالب كله فولدت كل واحدة ولدا قيمته مثل قيمة امة ثم مات الاول ذهب من الجسامة الاولى  
 ثلثها ومن الجسامة الاخرية حسبها من الدليل والتمليل يطلب من الملولات والرجعة الله يؤوم من رهن عدا بألف وربع عدا  
 آخر رهنها مكان الاول بقيمة كل ألف فالولده رهن حتى ردها الى الزاهن والمرس من آخر أمين حتى يجعله مكان الاول لا  
 الاول يدخل في صماته بالنقص والدين ومهما بقيان ولا يخرج عن الضمان الا رعهما واداد حل بتي الاول في ضمانه ولا يدخل الثاني  
 في ضمانه لا محارصا بأحدهما فاداد الاول دخل الثاني في ضمانه ثم قبل بشرط تحديد المقدع لان قص الامانة لا يتوب عن  
 قص الضمان وقبل لا بشرط لان الزاهن تبرع وشيعة امانة على ما عرف وقص الامانة يوجب عن قص الامانة ولو رأى المرتهن  
 الزاهن عن الدين أو رهنه ثم هلك الرهن في يد المرتهن هلك بعينه حتى استعصما بخلافه وقدمه واداد اشترى بالدين عينا  
 أو صالح من الدين على عين أو أحال الزاهن المرتهن بالدين على غيره ثم هلك الرهن اطلت الخوالة وهلك بالدين وبثلث الشراء  
 والصالح واداد اصادق على أن لا دين ثم هلك بملك بالدين لتوهم دحوب الدين بالتصادق فتكون الجهة امانية وفي السكاي ذكر  
 شمس الأئمة في المنسوط ادا صادقا على أن لا دين وفي ضمان الرهن ادا كان تصادقهما فسد هلاك الرهن لان الدين كان واحدا  
 طاهرا وطهوره يكتفي بضمان الرهن وأما ادا صادقا فله يتي الدين من الأصل وضمان الرهن لا يتي بدون الرهن وقد ذكر  
 الاسدي حياي أما ادا تصادقا قبل الهلاك ثم هلك الرهن احتلت مشايخنا به والصواب أنه لا يملك مضمونا رجل دفع مهر امرأة  
 صبره فتوغلوا فظلمت المرأة قبل الوطء وجع للوطء سمع ما أدى وكذا الواشترى عدا أو فوطع رجل ما دأه فقه ثم رد العبد لعب  
 رجع المتطوع عما أدى عنها فصار كاداهم ما دأها قانا ابا ادا أقصى بأمرها ورجع عليها عما أدى فلكها الصمان وهما على كاه  
 فيسقي على ملك المتطوع وراثة تعالى أعلم

### في كتاب الجبايات

أورد الجبايات عقيب الرهن لان كل واحد منهما لا يورثه والسياسة فان الرهن وثيقة لصيانة المال وحكم الجباية لصيانة النفس الا ترى  
 الى قوله تعالى ولكم في النقص حياء ولما كان المال وسيلة لنفاه النفس قدم الرهن على الجبايات بناء على تقدم الوسائل على  
 المقاصد كذا في أكثر الشروح قال في غاية البيان ولكن قدم الرهن لانه مشروع والكتاب والسنة بخلاف الجباية لانه لا حظ في  
 فاهما عارة عما ليس للامان فله اه أقول هذا ليس بشئ لان المتروك والبيان في كتاب الجبايات اتمها وأحكام الجبايات  
 دون نفسها ولا شك ان أحكامها مشروعة ثمانية الكتاب والسنة وأما فرعي لتأخيرها من هذه الجباية ثم ان الخفية في اللغة  
 اعم لما تخفى من شئ أي تكسبه وهي في الأصل مصدر حتى عليه شر احادية وهو علم في كل ما يتبع ويسوء اذا نفى الشرع حص  
 بفعل محرم حل بالقرص والاطراف والاوّل يسمى قتلا وهو فعل من العاد تزول الحياة والثاني يسمى قطعاً وجرحاً حداد ردة  
 ما في الكتاب والشروح الكلام في الجباية من أوجه الاول يعرفه مشروعتها والثاني في سبب وجوبها والثالث في تفسيرها  
 لمة والرابع في تفسيرها عند الفقهاء والخامس في ركنها والسادس في شرطها والسابع في حكمها أما الاول فهو معرفة  
 مشروعتها لقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم التماس الآية وقوله صلى الله عليه وسلم العبد مود والقيل عدوان وتنب  
 مشروعية التماس رفع الفساد في الارض وامامه المعالفة فهي في اللغة اعم لمما يحجب المرء من شروها كسبه تسمية للعبد  
 من حتى عليه شره وتمام الانه حص بما يحرم من الفعل وأصله من حتى التمر وهو أشده من الشجرة وأما في الشرع فهو اتم لفعل  
 محرم شرعا سواء كان من مال أو نفس لكسبه في عرف الفقهاء يراد به عدا الحلاقة ثم الجباية الواقعة في النفس والاطراف من

الآدمي والخباية الواقعة في المال يسمى عصا والخباية الواقعة من الحرم أو في الحرم على الصيد حياية الحرم وأما ركبه فهو الستل  
وهو فعل مضاف إلى العباد نزول به الحياة بمنزلة العادة وأما شرطه فالمال والعداوة في الاستيفاء لأن المال المسموطة في سريه  
السيات وثمان الندوات لقوله تعالى ومن جاء بالحسنة فلهما ضعف ولا يحزى الزمان ولا في إيجاب النقص بمسحق الطلوم وفي إيجاب  
الزيادة جوار على الظالم والحسن عشر مشروع والخيم حرام وكان الإصناف والانتصاف في إيجاب المماثلة إلا أنه سقط اعتبار  
المماثلة في حال الأفعال في الأفعى في نوع ضرورة وهو أن قبل الواحد نظر في الاختراع غالب وجودا ونظرا من الأفراد نادرا  
ودو عا قبل الجماعة بالواحد ولو اتبعنا المماثلة في محل الإله لا أدى إلى فتح باب العدوان وسد باب النقص أية فائدة في شرع  
النقص فسد اعتبار المماثلة في الأساس للضرورة وبقيت المماثلة في الأطلاق معسرة في الاختراع على الأقل الطرف ليس  
فطالب بل هو مرسوم وأما حكمه فهو وجوب النصاح والدية والأثم قال محمد بن عبد الله تعالى القتل على قتل مؤرخه محمد وحنا وشه محمد  
فالعهد هو أن يعدد مصر به سلاح وما يجزى شره عماله حد يقطع ويخرج لأن العهد والقصص لا يبرق عليه ولكن الصواب  
بالآلة جارحة فالقاعدة دليل على القتل في مقام مقام العهد ثم آله القتل على مصر بين آله السلاح وغير السلاح أما السلاح وكل آله  
سارحة كالسيف والسكين ونحوهما فيقتل به وهو عهد محض ولو قتله بعد ذلك لعدله بحوان نصر به دعوى أو لصحة حد يحد  
أو بحاس أو مصر فعلى رواية البخاري يكون عهدا محضا لأن الحد يداد لم يخرج يكون عهدا لقوله عليه الصلاة والسلام لا تؤدوا الأمن  
حد يحد والحديد أصل في القتل به وأنه مخصص عليه في إيجاب القود به والحكم في المصوص عليه يتعلق بعين النص لا بالمعنى  
والنص الواردة في الحد والسيف يكون واردا فيها وفي معناه في الاستعمال دلالة والنحاس يستعمل معه السلاح كما يستعمل من  
الحد يحد يكون الحد فيه ناشدا لا النص لا نصيه ولو صرح به أصح من مخصص لا يكون عهدا لأنه لا يستعمل مع استعمال الحد يحد  
وهو السلاح وأما غير السلاح كالقلم والمرو والرخ الذي لا سان فيه ونحوه إذا حوجه فهو عهد محض لا نداء أو فرق الإجزاء على  
نجل السيف لأنه حصل ما هو المصود من الحد يحد مما هو معتاد له ولا تكون شدة العمد اعتبار قصور الآلة ولهذا قال إذا أحرق رجلا  
بالدار يقتل به لأن النار ترقى الإجزاء وتدمر ما ترقى على الحد يحد وأما شبه العهد وهو القتل بالآلة لم توص له ولم يحصل به  
الموت غالبا مثل السوط الصغير والعصا الصغيرة ونحوه فاما القتل بالعصا الكبيرة وكل آله المشعة فيحصل بها الموت غالبا كما عسر  
جارحة فاطعة إلى حد فقه مكسرة وهو شبه العهد عند أي حقيقة رجاء لينة على حالها لم يأت في وأما الحائط وهو ما نوه بعد شيا  
فيضيد آدميا أو يصدده فيلته ميذا أو شيئا فاذ هو مسلح ونوع ما هو ملحق بالحائط كالسهم إذا انشأ على إنسان وقتله وكذا  
أقبل بطريق القسب كحجر المرو وضع الحرق الطريق في البحر لا نداء سب القتل صار كالموقع والدافع والماله قصد القتل هو  
كالخطأ في الحكم ولا يكون في بادون النص شبه العهد لأن مادون النص لا يختص بالزوه المآلة ونون آله بل يختص بالآلة جارحة  
قاعدة فاما القتل بخص بالآلة بعد جارحة فاطعة ونعوض الاختلاف حكم النفس باختلاف الآلات وأما حكمه فاسبق في ولا يبيح  
أن القتل على خمسة أو عهد وسطا وشه عهد وما جرى مجرى الخطأ والقتل لسب قال صاحب النهاية وحده الاعتصاف في هذه الخمسة  
هو أن القتل إذا صدر عن إنسان لا يجوز له أن حصل سلاح أو بغير سلاح وإن حصل سلاح ما كان يكون به قصد القتل أولا فإن كان  
فهو عدوان وإن لم يكن فهو حنا وإن لم يكن فساد فاحرجوا ما إن يكون جارحيا مجرى الخطأ أولا فإن كان فهو شبه العهد وإن  
لم يكن فلا يجوز ما إن يكون معه قصد التاديب أو الضرب أولا فإن كان فهو شبه العهد وإن لم يكن فتنجوا ما إن يكون جارحيا مجرى  
الخطأ أولا فإن كان فهو الخطأ وإن لم يكن فهو القتل بسب وهو إذا صار يعرف تحريك واحد منها اه أقول فيه حل  
أما أولا فلا زده حل القتل خطأ خصوصا ما حصل سلاح ونيس كذلك إذا لاشك أن القتل الخطأ كما يكون سلاح يكون أيما  
بما ليس بسلاح كالخمر العظيم والحشة العظيمة وأما ما يادلان قوله وإن لم يكن جارحيا مجرى الخطأ فهو القتل بسب ليس فنام  
لأن ما لا يكون جارحيا مجرى الخطأ لا يلزم أن يكون القتل بسب البتة بل يجوز أن يكون القتل بخصا محض أيضا ولزم المحصر في  
القتل بسب ولما نسب صاحب النهاية لما في وجه المحصر الذي ذكره صاحب النهاية من نقصه وقال في بيان قول صاحب القتل  
على خمسة أو عهد وذلك لما استقر بما هو جسد ما يتعلق به شيء من الأحكام المذكورة أو حده لا الواحد المذكورة وبقي ما ذكر  
صاحب النهاية من وجه المحصر فقال وضعه وتركه كنهه ظاهرا من غير تمصيل وبيان والمراد بيان قتل يتعلق به الأحكام قال

حور السراح انما قدس من حيث هو فصل من سيرة الى صان العمل وسند صباه اكثر من حسنة  
 كعمل المريد والعمل فصاحا والفعل رجاو فعل يصنع المريد وقيل الحرقى حتى هل فعهم وهو صباهه من حسنة تعالى  
 في كتاب الايمان الاعمال ثمرته ولم يرد حسن الايمان لانه كثير ثابته من صباهه تعالى وعلى الفشارى ومن يعانى والجميع  
 والعمره وانما زاد ذلك الاعمال ثمرته تعالى انه هل من حسن احوالهم وانما زاد انما طاهر انما من انواع العمل لا حرج  
 عن الاوجه الخمسة المذكورة في انكسب كل من فعل كل من فعل كل من فعل كل من فعل الاوجه هي ما ذكر من فعل المريد وقيل الحرقى  
 واعل فصاحا ورجاوا وفعهم انما يكون ولا يعتمد ان فعهم انما من صبر للمسول سلاح وما تحرى بحرى السلاح ويكون  
 سه بعد ان فعهم صبره عمن سلاح ولما تحرى بحرى السلاح لا يكون حقا ان لم تكن فطر من فعهم بل كان فطر من  
 احتيا الى غير ذلك من الاوجه المذكورة وانما تكون تلك الانواع الخمسة من القتل حارحة عن الاحكام المذكورة لهذه الاوجه  
 احده والاعمال بقول بان انواع العمل اكثر من خمسة من فلت كيف تصور خروج تلك الانواع من الاحكام المذكورة وهذه الخمسة  
 للسبل الامن نفس هذه الاوجه وحكم السبل ما حرج عليه ويطرعه فلت وهو يكون رب الحكم على شئ مشروطا بسيرة الاثرى اسم  
 حمله او حوب التدريس احكام انما العمل مع انه مشروط كغيره منها كون السبل عاقل لا عاقل لا يجب القود على الذى والقصور  
 صر معان لا تكون لمفول حرة السبل حتى لو فسل الاب ولله بعد لا يجب عليه الفعاص وكذا لو فسل الام ولله وكذا  
 الحذر الحده وسبب ان لا يكون للمسول ملكا عاقل حتى لا يعمل المولى بعده ومنها كون المفول معصوم الدم مطلقا فاعمل مسلم  
 ولادى بالكفر الحرقى ولا المريد فعلم العصبه صلا ولا للسائل فى ظاهر الرواية لان عصمه ما يستطعن بل مؤفة الى غاية  
 معافى دار الاما صرح بذلك كل ما عاقل المعصيات فكذلك كون العمل بعرض حرقى شرطا رب كل من الاحكام المذكورة  
 لذو حمة الخمسة من العمل وليس شئ مما ذكره من الاحكام من هذه الانواع المذكورة لها ما عاقل على ان اتساء شرط تلك الاحكام  
 وهو كون السبل معصوم الدم وكون السبل بعرض حتى لا يندفع شئ فلا يظهر ان مراد المصنف بقوله ولما زاد ان فلت يعانى به  
 الاحكام هو ان يسه على ان المصنف السائل في كتاب الحيات اصابها او احوال بعرض حتى اذ هو الذى يكون من الحيات ومرت  
 سلمه احكامها دون احوال السبل وان كان الاوجه الخمسة المذكورة يسار كل ذلك فالرجاء ان يكون موجب العمل بعدا  
 وسواء فعهم صبره نباح وعقودى سيرة الاحراز كغيره من الحرقى والحطب والاراذل والودعيا على أى السبل المودع  
 مهده الصفة فوحدا لم والفعاص معنى هل السبقى العمل فعل نصاب الى العباد ترول به الحياه وفي المسوق وكر ما يعرف به  
 العمل من غيره هل يعتمد على نصاب بعرض على رأسه او شيئا منه بالسيف فاحطاً فأصاب عمله وانما رأسه فهو عمد ولو اراد ان  
 بعرض بمرحل أو شيئا منه بالسيف فاحطاً فأصاب بعرض هو خطأ لانه أصاب سيرة ما بعد وفي الاول فصاب ما بعد لا يسد  
 اذ لم يترك ذلك الرجل وورى فلسفه على رأسه فأصاب سيرة غيره فهو خطأ وكذلك لو قصد ضرب الفلسفة فأصابه بالسيف  
 فهو حرجا وورى بمرحل فصاب فاحطاً من حرج الدم فأصاب الرجل فهو خطأ لانه أحسن ان اصابه الحائط ورجوع السهم منى على  
 اصابه احده لاسل الرمي السابق لانه آتو السبل والحكم صاف الى آتو السبل وحده وقد غلغل من الرمي والاصابه لاحدة  
 اصابه الحائط فقطع حكم الاصابه الاحدة على الرمي السابق ولو ثبت فصر بمرحل انما انسان فشحه من وجهه فهو عمد سواء بعرض  
 سبل السجحة او ما لا يصاب ما بعد منه وقد غلغل الآلام عليها أثرت في لظاهر والباطن جميعه فان مات من غير أن يخرج فله منار  
 حطاً ولعمري السبل بعرض حرجا لا ينفى بعدة عرفا سيرة العمل فله هل ان يوحقه رجاءه الله تعالى لا يوحقه عليه وهل  
 يعتمد ان كان العمل بعرض بمرحل يقتل لان العمل لا يقدره الا الصبر اذا كان سبل به وهو فاصد الى العمل وقد صاب  
 المسل فوحب اعصاب لاني حقيقته انه أصاب الصبر دون العمل لان العمل لا يقدره الا الصبر فله فهو عمد فاحطاً هو صاب  
 خلاف ما قصد وروى آخر يوسف على حية من رجاءه الله تعالى وحل صبره حلا ياردها وشئ يشبه لمرعة بعدا فقتله وورى  
 خايه وان صبره على ان يوحى فاعليه الدود لان الدود ما ينفى قد ب العمل عماده وان كانت الدالة حارحة لان الاحياء دون اسل  
 فدا يمكن فيه شبه سيرة العمل مع حرجا لا يتجمع فماله في آله حارحة بعدة العمل وروى انه تحرى سيرة من  
 عزر بالمرعة في السبل فعليه العود والافلا لان عزر الامر في العمل فعليه العمل لا لأدب وفي السواى السيرة صبره بعد



أودع أو دعه أو شبهه أو تحاس أو رصاص أو صخر حرجه مات به يقتل وإن رماه مضعنة أودعهم حرجه أو لم يحرجه مات به  
 قتل ولو ضرب بعصار أو سمها مضغت الحديد بوجه أو صاب الحديد حتى حرجه أو أوهق سائر جسده أو ضر به نقشة حديد أو سمها أو بندر  
 حديد مات به قتل وهذا كراه على قياس طاهر الرواية على ما يندرج في لوصر به نص من حيث فأدعه أو يحرجه غيره ود لا يقتل  
 وإن كان يمدد حتى حرجه يقتل وعن أبي حنيفة في المجرى لو أتى رجل في الماء ثم أخرج حرجه ثم رمى فمك أو أيا ما حتى مات يقتل به  
 وإن كان ينجي به يذهب حتى مات لم يقتل ولو قطر دلا أو ألقاه في البحر فغرق تحت الدابة ولو سح سباحة ثم غرق لادب عليه  
 لانه غرق بشجره وفي الأول نظر حيد وفي الفتاوى الكبرى ما عكس القصاص في سب دون سب لغيره أو ضرب برأس رجل  
 وشجمه بمحارب القصاص ولو مات لا يجب القصاص ولو لمات من ذلك يجب القصاص في سب دون سب لغيره أو ضرب برأس رجل  
 بحد يد به القصاص وإن مات بها يجب القصاص وعلى نكته ما لا عكس في سب ولا في سبه أن يحرجه تحشة عاتية ولا يجب  
 القصاص ولو مات كذلك وفي الأحكام والمال سب لا بد من النفس عمد واعتبر بان قوله موجب هذا أثر العمد والآخر  
 متأخر وفصل بين المبدأ وهو قوله موجب وسببه وهو قوله لا يتم ما حسي وهو قوله لا يتم الصبر حار أن يرجع إلى المضاف وأن  
 يرجع إلى المضاف إليه والصبر إذا احتمل منه المضي على أحد الاختاليين فتعين الظاهر بأن يقول العمد أن يتعمد وغيره قوله  
 موجب دون أن يقول حكمه وأثره ليعيد أن صفة الواجب وقد يحتاج أن التصديق الأحكام الحقائق فكذلك أقدم الحكم على  
 الأمر بحد وهذا أصل نصير أحسن فلا نصير والصبر يرجع إلى الأقرب وهو القتل لانه محل للتعمد فلا فساد قوله صر به أي ضرب  
 المقتول فإنه ماضى زاده أقول برده في المقتول المتقى كما نفي في المحيط إذا تعمد أن يضرب يد رجل فاحطاً فأصاب عرق ذلك  
 الرجل فالنظر رأسه وقتله وهو عمد وفيه القود وإن أصاب حتى غيره خطأ ووجه الورود أنه لم يتعمد القتل بل تعمد ضرب اليد  
 وبجرى عمداً طاهر أن الشرط ولو لم يقطع لتقييد القتل كما قالوا أما اشتراط العمد فلا الحاية لا تتحقق دوماً ولا بد منها ليجزى  
 عليه العاقبة لقوله عليه الصلاة والسلام رفع عن أئمة الخطأ والسيان الحديث وأما اشتراط السلاح فلا العمد هو التصد  
 وعرفه قتل لا يرقم عليه لانه أمر محيى فأقيم استعمال الآلة القاتلة على مقامه وطاهر هذا أنه إذا قتل بهذه الآلة ثم لم أصد قتل  
 يتصل منه والمقتول أنه يقتل منه قتلى المجرى وقتل فلا تسمية ثم قال إنما أردت غيره فاصطد دوى عبد القصاص ولا ينجي  
 عدم الورود لانه قال صر به لأن يتعمد قتل لأن الشرط تعمد للضرب لا تعمد للقتل بدليل تعمد قطع اليد أقول فيه بحث وهو أن  
 هذا القدر من التعليل يشكل عماد استعمال الآلة القاتلة في القتل الخطأ كما دارى شخصاً منهم أو صر به ليس بيطه صيدا  
 فذا هو آدمي أو يطه حرياً فاداه ومسلم وهذا في نوع الخطأ في القصد وكذا إذا رمى عرساً كانه فاصطاد آدمي وهذا في نوع  
 الخطأ في الفعل وإن استعمال الآلة القاتلة الذي حمل وليس على القصد قد تحقق هناك أي صامه أنه ليس بعدل هو خطأ محض على  
 ما صر عليه فاطمة فإن قلت المراد استعمال الآلة القاتلة في التعليل المذكور استعمالاً للضرب المقتول لانه ما عليه أيضاً للضرب  
 المقتول في لكن الخطأ في وصف المقتول فإن قلت المراد استعمال الضرب المقتول من حيث أنه آدمي لاستعمال الضرب به مطلقاً  
 وفي نوع الخطأ في القصد لم يتحقق الخبيثة المذكورة قلت كون الاستعمال من هذه الخبيثة أمر مضمر راجع إلى البية والتصد ولا  
 يوقف عليه كلاً بل يوقف على العمد ولا بد من دليل آخر حار في قدره كذا في خبان أنه لا يشترط الحرج في الحد بدوماً شبه الحد بد  
 من العاص وغيره في طاهر الرواية وأما لا يتم فتقوله تعالى ومن يقتله فمقتله حرام عليه الآية أقول لقاتل أن يقول  
 الدليل خاص والدمي عام لأن إيجاب القتل للمؤمن والتودد لا يملك عن لزوم المأثم والآلة المذكورة مخصوصة بقتل المؤمن اللهم إلا  
 أن يقال الآية المذكورة وإن أهدت المؤمن قتل المؤمن عمد أو نطق بغيرها لانه انقياد المأثم في قتل الذي أيضاً بدلائل على موت  
 العدة بين المسلم والدمي نظر إلى التكليف والدار كما يأتي في تفصيله فإن قيل بقي خصوص الدليل مع عموم المدعى من جهة أخرى  
 وهي أن المذهب عند أهل السنة والجماعة أن المؤمن لا يملك السراويل ارتكب كبيرة ولم ينسب والطاهر أن المراد عن يقتل في الآية  
 المذكورة هو المستعمل بدلالة ما هو عليه فكان القتل بدون الاستحلال حار عن مدلول الآية قلنا لا سلم ظهور كون المراد عن يقتل في  
 الآية المذكورة هو المستعمل لجواز أن يكون المراد ما خلوه المذكور فيها هو المكلف الطويل كذا في التفاسير ولا ينافي التعيين مذهب

هكذا السمع في هذه المواضع ولا ينجي ما فيها من العنصر المستوجب عدم ظهور المراد فليتأمل اهـ مصححه

أهل السنة والجماعة ولئن سلم كون المراد بذلك هو المختل كما ذكر في الكتب الكلامية وفي المقاصير أيضاً في الآية دلالة على عظم  
 تلك الحجة ويحتمل الإجماع على ذلك المأمور عند بدون الاستحلال أيضاً لا للمسلم من استحلاله لخلوه في البار وأما القود فله عليه صلاة  
 والسلام العمد هو ذلك قوله تعالى كتب عليكم العصاص في السلي الحر ماخر الآية إلا أنه يتقيد بوصف العمد فهو عليه الصلاة والسلام  
 العمد هو رأى موحى به من ظاهر الآية يوجب القود ما يقتضيه أصح ما يوجب العمد ولا يعمل بين العمد والخلوة إلا أنه بعيد بوصف  
 العمدية بالحدث المشهور الذي بلغته الأمانة الصلوة وهو قوله صلى الله عليه وسلم العمد هو رأى موحى به كذا في الشرح قال  
 صاحب الكفاية بعد ذلك لا يقال إن قوله عليه الصلاة والسلام العمد هو ذلك لا يوجب التقييد لأنه محتمل بل كذا لا يدل على بني  
 ما عدا ما لا يقول بوجوب هذا الخبر سيده الآية لم يكن القود موحى بالعمد فقط فلا يكون ذلك كلفاً العمد فائدة أنه أول سؤال  
 ظاهر الوجود ويصح أن يحل مال كل ذي فطرة سليمة ولكن لم أر أحداً سواه حول ذكره وأما حواشيته فيمنع فيه عندي لحوار  
 أن يكون سؤال النبي صلى الله عليه وسلم عن حكم العمد فقط بأن كانت الحياة قبل العمد فصار قوله عليه الصلاة والسلام العمد هو ذلك  
 حواشيه سؤالاً مفادته ذكر لفظ العمد حيث تطبق الجواب للسؤال ومع هذا الاحتمال كيف يتعين تقييد كتاب الله بالحدث  
 المر برفال رحمه الله في الآن بعدواجه يعني بحكم القصاص الآن بعدواجه في سبقت العصاص بعقوبهم ولا يحسن شيء هذا إذا  
 كان العمد غير بدل وإن كان سبقت العصاص بالشروط وتعين بالصلح لا بالقول قال الإمام الشافعي رحمه الله تعالى الواحد أحدهما  
 لا يعينه ويتعين باختيار الولي ولما دنا وما روي يماضي قوله عليه الصلاة والسلام العمد هو ذلك فيقتضي أن حسن العمد يوجب القود  
 لا المال ومن جعله موحى بالمال فمدار عليه وهو لا يتصور وإلى هذا المعنى أشار ابن عباس رضي الله عنهما بقوله العمد هو ذلك لا مال فيه  
 ولأن المال لا يصلح موحى بالخدم المماثلة بينه وبين الأذى صورة ومعنى إذا أدى حتى مكره ما ليحمل التكليف ويشتمل بالغاثة  
 وليكون حليمة الله تعالى في الأرض والمال حتى لا قابلية مصلحته ومستدل به في حواشيه فلا يصلح حاراً أو غائماً فقامه والعصاص يصلح  
 لحالته صورة لأنه قتل وقد وكذا معني لأن المصود بالقتل الاتهام والثاني فيه كالأول ولهذا سمي قصاصاً وهو يحصل بمسعة الأحياء  
 بكونه راحلاً يكون موحى بالمال وهذا يضاف ما يوجب من المال في فعل العمد إلى الصلح لا ترى إلى قوله عليه الصلاة والسلام  
 لا يعقل العاقلة عمد ولا صلحاً ولو كان العمد موحى بالمال لأضافه إلى الصلح والمراد عار وى ثبوت اختيار لقرى عند إعطاء العاقلة  
 البدية وتخييره لا يماضي رصا الآخر في غير الواجب وهذا كما يقال للدأش حد يد بياضاً شت دراهم وإن شئت دابره وإن شئت عروصا  
 ومعناه أن لا يأخذ بغير حقه الرضا لدين وهذا الشافعي في الكلام ألا ترى إلى قوله عليه الصلاة والسلام لا مأخذ لاسمك أو رأس مالك  
 أي لا مأخذ لاسمك عند المصطفى في العقد ولا مأخذ للأرأس مالك عند التعاصح خبره ومما هو أنه لا يأخذ لرأس ماله الأرض الآخر  
 لأن الصلح لا يملك إلا ما أعطاهم فإذا كان المراد بالحدث ذلك أو احتمله لا يمتحى والذي بذلك على ذلك ما روي عن ابن عباس  
 رضي الله عنهما أنه قال كان القصاص في بني إسرائيل ولم تكن البدية فأولئك هذه الآية كتب عليكم القصاص في القتلى الحر  
 ماخر إلى قوله من عني لمن أحيه مني والعفو في أن يفضل البدية في العمد ذلك تحميم من ركنكم فيما كان كتب على من كان قتلتم  
 فأحبر ابن بني إسرائيل لم تكن منهم دية أي أن ذلك هو ما علمهم أحدهم عوضاً عن الأذى وبكره حلف الله تعالى عن هذه  
 الأمة وسمح بذلك بقوله تعالى من عني لمن أحيه مني الآية وبه الذي صلى الله عليه وسلم عن هذه الجملة بل ينهيه بقوله من قتلته  
 قتل فهو بالخيار بين أن يقتل أو يعفو وبأحد البدية التي أصبحت هذه الأمة وسجل لهم أبداً هذا أعطوها وعن أنس بن مالك  
 إن سمته الر بيع طمعت حارية فسكرت بنتها فقال عليه الصلاة والسلام حين اختصموا إليه كتب الله القصاص ولم يخبر ولو كان  
 المال واحداً لخرد من وحيله أحدثين على الخيار لا يحكم له بأحد مما يعينها وإعماحكم من يختار أيهما شاء والذي يحتمله  
 أن الولي أن عفا عن العصاص قبل اختيار القصاص صح عقوه ولو لم يكن هو الواجب بالقتل لما صح عقوه قبل بعبه واختياره  
 إذ العفو عن الشيء قبل حو به الماطل فإن كان القصاص هو الواجب الأصلي لا يبعد الولي بالعدول عنه إلى المال بدلا عنه  
 لا به معاوضة ولا غيراً حتى لا معاوضة كما في سائر الحقوق ولهذا الورك إلى الولي القصاص عمال آتي غير البدية كالدابة ونحوها من  
 الأعيان لا يحل القاتل على الدفع وإن فيه أحياء نفسه ولا سلم أن المصطوري دى ذكره يخبر على الشراء بحيث يدخل في ملكه  
 من غير رصاه وأما قولنا أنهم أدرك الشراء مع المدة عليه ومات وكذا يقولها أيضاً فيتم ثم أدرك المخلص نفسه مع المدة

عليه وقوله والآدمي قد ضمن بالمال كفاي الخطأ ولما حارب الصالح في الخطأ ضرورة صون الدم عن الإهدار ما عدا ما به مثل له  
وهذا لأنه لما عدا ما به من الموت وهو المصالح آدم ما به صرنا له صون الدم عن الإهدار وأول ذلك لاحتياط كثير من الناس وأدى  
إلى الصالح ولأن المصالح محرمه فليسقط حرمها بعد الاحتياط كفاي المال فحسب المال صيانة لمصلحة الإهدار ولا يقال وجوب  
القصاص لإساق وجوب المال ولا العدول إليه من غير رضا الخافي ألا ترى أن رجلاً لو قطع يده وحمل  
سائر ما قطع عليه يده بالخيار أن يشاء أسد الأرض وإن شاء قطع يده الشلاء وكذا الوعدا أسد الأرض بطل حتى الباقين في  
القصاص ووجب لهم آية ولو أنه وجب ما لحاقه لما وجب بعد رضاهم لا ما سؤل إنما كان لهم ذلك لعدم إرضاءه حتى هم كامل  
قال رحمه الله في الكفارة **كفر** أي لا يتبع الكفارة بعمل العمد ودل الشافعي رحمه الله تعالى على اعتبار ما بالخطأ لـ أولى لها  
شرع بمحو الأثم وشق العمد أكثر فكان أدعى إلى إعفائها ولأن الكفارة دائمة من العادة والعفو به فلا بد من أن  
تكون منها أصاباً أولاً من الخطأ والأماحة لعلى العادة بالمساح والعفو به لما تطور وقيل العمد كبرية محض فلا ساط به كسائر  
الكسائر مثل الزنا والسرقة والزنا حاله الشريعة فإن قال بشكل تكفاره فليس صد الحريم فإنه كبره محض ومع هذا تنكب فيه  
الكفارة فلو كان عليه على المحل وطناً أو شركاً رجلاً في فصل صد الحريم بلرم سراء واحد ولو كان حسنة الفعل لو حب سراً أن  
والحياة على المحل يستوي فيها العمل والخطأ **أه** أقول في الجواب بحثاً أما أولاً فلا بد من دفع السؤال المذكور لأن ورد مصحون  
الدليل المرئى وهو الكسائر لا ساط مع ما كبره محض لا أصل للمدعي وهو أنه لا كفارة في العقل العمد فاداسلم كون فصل صيد  
الحريم كبرية محض بلرم أن بشكل الدليل المرئى هو سواء كان في حماية الفعل أو حيا به المحل وكون الحياة على المحل يستوي فيها  
العمد والخطأ إنما يفيد لو ورد السؤال على أصل المدعي وأنه يمكن الجواب عنه حيث نداء ما قلنا في حماية الفعل دون حسنة المحل  
وفصل صد الحريم من قيل الثانية دون الأولى وأما ثانياً فلا بد من معرفة في كسأصول الفقه أن الكفارة سراء الفعل من كل الوجوه  
لأجزاء المحل أصلاً ولو كان فصل صد الحريم حسنة على المحل لا حياة به الفعل لرم أن لا تصلح الكفارة لكون الكفارة سراء الفعل  
من كل الوجوه لأجزاء المحل أصلاً ولا يمكن فاسد على الخطأ لأنه بدونه في الأثم فشرعه بدفع الأدنى لا بدل على دفع الأعلى ولأن في  
قتل العمد دونه ما عدا كذا لا يمكن أن يقال مع المأثم فيه الكفارة مع وجود الشبهة في الوعد من طاع لا شبهة فيه ومن ادعى  
ذلك كان محكماً فيه فلا دليل ولأن الكفارة من المصدورات فربما يتصور إساءتها بالنفاس على ما عرفت في موضعه ولأن قوله تعالى  
**عزاً** عليهم آية كل هو محضه أذهم كور في سائر الجرائم شرط فكون الزيادة عليه سحاً ولا يجوز بالرأى قال رحمه الله  
على شبهة وهو أن يتعمد صر به بغير ما ذكر الأثم والكسائر على العاقل بدونه معطلة على العاقل لا العود **ك** أي موجب الفصل  
شبه العمد الأثم والكسائر على العاقل والبدنية المعطلة على إساءة ولا يوجب القصاص وقوله وهو أن يتعمد صر به بغير ما ذكر الأثم  
ما ذكر في العمد والذي ذكر في العمد هو المحدث وغيره هو الذي لا حيلة من الآله وكما نحن والناس وكل شيء ليس له حد بغير الأجزاء  
وهذا عندنا في حقيقة رحمة تعالى وفي شرح الطحاوي شبه العمد عند الإمام بعد التصريح بما ليس بالسلاح ولا هو معنى  
السلاح في غير بني الأثر قال محمد بن يحيى وقد صدق الصبر والأدب وهذا إذا صر به بتجسس طم أو بحسنة عظيمة فهو عمد وشبه  
العمدان يتعمد صر به بما لا يقتل به عالماً وطناً معنى العمدية بتعاضد ما سعمال آله لا يقتل سائلاً لا بد يقصده بالآدمي أما إلى  
فصل عالماً كالسب فكان عمداً فوجب العود ألا ترى أنه عليه الصلاة والسلام رضى بين حجرين رأساً من يهودي رضى رأساً من صبي  
بين حجرين وكذا قتل المرأة التي قتلها امرءة بمسحط وهو عمود العسائط ولأن حقيقة رحمة الله تعالى قوله عليه الصلاة والسلام  
ألا إن قتل خطأ العمد تنيل السود والعهاراخر وفيه بدنه معطلة مائة من الإبل مائة نعون حيلة في تطوهاً وأولادها وما طلاف  
يسأل المصالح الكسائر والكلام في مثاها ولأن قضية القتل أمر مطلق لا يعرف إلا بالدليل وهو استعمال الآله إقامته على ما بينا وجده  
الآله لا يصح دليلاً على قصد القتل لا ما عرفت موضوعه ولا مستعمله فيه لا يمكن التل ما عرفت على عمله ولا يقع التل ما عرفت  
فنفقت العمدية كذلك فصار كالعصا الصغير وهذا لأن ما يوجب القصاص وهو الآله المحدودة لا يختلف بين الصغير والكبير  
لأن الكل صانع للتل لمحرم بدمه ظاهر أو باطن فكذلك لا يوجب القصاص وحدها سوى بين الصغير والكبير من حتى  
لا يوجب السك القصاص لأنه غير مد للتل ولا صلاح له لعلمه بقص الآية صاهراً وكان في قصد القتل شك لما فيه من الصور

وانما من مائة في العقوبة ولا سمع الشك وما روي من روى اليهودي يحتفل ان صلى الله عليه وسلم علم ان اليهودي كان  
 قاطع الطريق ان ادخل بسوط أو عصا أو صخرة ما في شئ كان يتل به حداً ويحتفل به عمله كقواطع الطريق لكونه سامعاً في  
 الارض بالسادة قتلته حداً كما يتل قاطع الطريق فان ذلك حائر ان يلحق به على ما ينسب قاطع الطريق وأما حديث المرأة فقال  
 عبيد بن ربيعة عن العشرة من شعبة ان امرأة من صرمت احداً هما الاخرى وعمود الصلطا فقتلتها فقضى رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم بالدم على عمة القاتلة وقضى في سبطانعة فقال الاعراق اعرب من لا طم ولا ثرب ولا صاح فاستل ومثل ذلك ما مل  
 وقال سمع كسبح الاعراق وفي رواية قال هذا من احوان الكهان من اجل سحره فلم بذلك ان ما روي غير صحيح والبري  
 يدل على ذلك جل من مالك على رجمهم فاتهم قالوا قال جل من مالك ككبت بين امرأتين فصرمت احداً هما الاخرى بمسح  
 فقتلتها وحسبها فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في حبيبانعة وان يقتل به هكذا روي وقال ابن المسيب عن ابي سلمة عن  
 ابي هريرة فقتلت امرأة من احوان الكهان الاخرى فحرقها واما ما ملها فاحتموا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 عليه وسلم فقضى ان دية حبيبانعة وقضى بدية المرأة على عاقتها وريثها ولها فقال جل من مالك من السابعة يا رسول الله  
 أعزم من لا ثرب ولا كل لا تاني ولا تستول ومثل ذلك ما مل فقال عليه الصلاة والسلام هذا من احوان الكهان وهذا هو  
 المشهور عن جل من مالك فكيف يصح ان تصور عمة خلاف ذلك ثم لا فرق عمة في حبيقة رجمه الله تعالى ببنان عوت  
 بصرة واحدة وبنان بولي عليه صرمت سبي مات كل ذلك شبهه محمد لا يوجب الفصاص واحتكموا على فوطها في الموالاة  
 وقال الامام الشافعي رحمه الله تعالى بصير محمد انها فوجها الفصاص ولو اتاه من حد أو سطح أو عرقه في الماء أو حقه حتى مات  
 كان ذلك شبهه محمد وعمة محمد واما كان اتعيا شبه العمد لانه ارتكب محرماً في دية قاصد له واما وحيت الكفارة به  
 لانه خطا من وجه في حد الص على الخطأ أقول للتبادر من قوله له حوله تحت الخطأ ان هذه الكفارة واما وحيت  
 في شبه العمد ما عتار الدحول فان قلت برده عليه ان تعين الكفارة لرفع الذب الاذني بالشرع لا ينسبها كما قالوا في العمد  
 ادلاصك ان شبه العمد اعلى دما من الخطأ المحض فان الخاف في شبه العمد قد قد الصرب وفي الخطا لم يقصد الصرب وقد يجب  
 ما دسب شبه العمد دائر بين الاذني والاعلى والخافه الماذني أولى طلباً للتحفيف ولذا وحيت في الكفارة وقد كرسا صاحب الهداية  
 ان صاحب الايضاح قل في الايضاح وجدت في كتبنا بحسبنا ان الكفارة في شبه العمد لا يجب على قول في حبيقة رجمه الله  
 تعالى فان الامم كامل وساجيه مع شرع الكفاية لان ذلك من باب التحفيف وحواله على الظاهر ان يقول انه ام الصرب  
 لانه يقصد لانه القتل لانه لم يتمه وهذه الكفارة تنكب القتل وهو فيه عطف ولا يجب الصرب الا ترى انها لا يجب الصرب  
 بدون التمثل ونعكسه تنكب فكذلك اعتد احتياجه ما ينافي الوحوب الى القتل دون الصرب وأما وجوب الدية فلما روي ما روي  
 وجب على العاقلة لانه دما من وجه على ما ينسب فيكون معدوداً فيتحقق التحفيف كذلك ولاها تنكب نفس القتل  
 فتجب على العاقلة كما في الخطأ ولما ادعى عمر رضى الله عنه في ثلاث سنين وشمل في هذا القتل حرمان الميراث كخطأ بل  
 أولى لانه حرمان التمثل وهو أولى بالخسارة لوجود القصد منه الى الفعل فحاصله انه كخطأ الا في حق الامم وصحة التعطيل في الدية  
 على ما سبب من بعد ان شاء الله قال رحمه الله في الخطأ وهو ان يرى شخصاً طبعه صبيداً أو رجا فاداه وسلم وأعرضاً  
 فاصاب آدمياً وما حرمه عمره كالنائم اذا قلب على رجل فقتله الكفارة والدية على العاقلة قوله وهو ان يرى شخصاً  
 الى آخره فيسبيل نفس الخطأ فانه على نوعين خطأ في القصد وخطأ في الفعل وقد بين النوعين بقوله وهو ان يرى شخصاً طبعه  
 صبيداً أو رجا فاداه وسلم تفسير للخطأ في التصديق في الفعل حيث اصاب ما رمى واعداً خطا في القصد أي العان حيث مل المسلم  
 حريراً أو آدمياً صيدا وقوله وأعرضاً فاصاب آدمياً هذا بيان للخطأ في الفعل دون العمد فيكون معسوراً أقول في عبارة الشارح  
 والمصنف ها هنا انما انه قال في تفسير الخطأ في القصد وهو ان يرى شخصاً طبعه صبيداً الى آخره وقال في تفسير الخطأ في الفعل وهو ان  
 يرى عرضاً فيصيب آدمياً ولا ينبغي ان كل واحد من نوعي الخطأ غير محصور فياد كره في تفسيره بل الذي ذكره في تفسير كل واحد  
 منهما حرق من سببانه فكان احص منه حداً فلم يصلح لان يكون تفسيره فكان الظاهر ان يقال في كل واحد منهما وهو عو  
 ان يرى اشارة الى العموم كما نذكره صاحب الوقاية حيث قال في الخطأ قصدا كرميه مسداً صبيداً أو رجا وفعل كرميه  
 عرضاً فاصاب آدمياً اهـ ثم ان صدر الشريعة قال في شرح الوقاية الخطأ صرمان دما في التمد وخطا في الفعل والخطأ الذي



العصا واحب يقتل كل محقون الدم على السأيد وليس بينهما شقة الملك لاشبه الخربة يعنى ليس للقتول تولد ولا مو  
عده ولله عليه ثمن من الرق ويقتل فان كان القاتل سلبا والقتول بمعصي عليه أو مبرما أو متطوعا أو أعني أو متطوع  
الخوارج أو أشل الخوارج أو كان ضياعا ومحموا فانه يقتل به وفي العيون ضرب رجلان يعنى عمد شوق السبب العدد وقيل  
قال أو حبيصة لأفصاص عليه وقال محمدان كان العمدة لوصرب به وحده قتل به وفي الكرى والفتوى على قول أنى حبيصة  
قتل بمجدى الخامع السبع اذ احب التور فاني بها انسا ما أو لقاد وبما لا يستطيع الخروح منه فاحرقته النار بحسب النصاص  
فوضع المسئلة مصر الى أن الاجزاء يكفى وان لم تكن فيه نار قال القاتلى في تناوده هو الصحيح وفي البقائى اذا ألبس النار  
ثم أخرج به ومنه من فنى أنما يصير عصا من ذلك حتى مات يقتل به وان كان عي وذهب وفي الخافية فكنت أياما برل صان  
فراش وان كان عي وذهب ولا وفي الخامع الصعدا يصود كرشح الاسلام في شرح ديال الاصل ان عرق اسبا الما ان كان  
الماء فليلا لا يقتل منه عالوا برحى منه الحجة فى العالقات من ذلك وهو خطأ العمدة عندهم جميعا فاما اذا كان الماء عظيما  
ان كان بحيث يكمه الحجة منه بالساحة بان كان غير مشدود ولا مثقل وهو يحس الساحة فبات به يكون خطأ العمدة  
وان كان بحيث لا يكمه الحجة فعلى قول أنى حبيصة هو خطأ العمدة ولا فصاص وعلى قولهما هو عمد محض وبحسب النصاص  
وفي الخافية ولو ألهامى الماء وعرق من ساعته لا فصاص فيه وفي قول أنى حبيصة وفي قول صاحبه بحسب النصاص وفي المشتق عن  
أنى يوسف عن أنى حبيصة عرى رجلان سميت في عرا أو دحله أو عرق كاقوع فعلى عاقلة الدية وان كان حين ألهام سح ساعة  
ثم عرق فلا دية فيه ولو ألهام من سلع أو حبل أو ألهامى شرعى قول أنى حبيصة هذا خطأ العمدة وأما على قولهما ان كان موصعا  
برحى منه الحجة عا سا فهو خطأ وان كان لا ترحى منه الحجة عا سا فهو عمد محض بحسب النصاص به عمد هما وفي الخلاصة لو شرح  
رجل ساحة لا شوهم معها الصاع ورحى ساحة أخرى فالقاتل هو الذى سرحه رجلا لا شوهم معها الحجة هذا اذا كانت  
الرجل ساحة متعاقبتين فاني كانتهما وكلاهما فانه يقتل به وكذلك لو شرح رجلا ساحة وبين الآخر ساحة واحدة كلامها  
قائه واداحى وحلا حتى مات فعلى قول أنى حبيصة لأفصاص عليه ولكن ان اعتاد ذلك فالامام يقتله حدا وهو نظير السرح  
اذا تاب وأما على قولهما ان دام على الحق حتى مات فعليه النصاص كما لو قتله بغير عمد عظيم أو خشنة عظيمة وان كان ترك الحق  
فصل الموت بمات بعد ذلك فانه يسطر ان دام على الحق مقدار الاثبات الا ان كان منه عالما فلا فصاص وفي الظاهر يقولون قد رجلا  
ثم اعلى لهامى في قدر يسجد حتى صار كانه نار وألهامى الماء مسلح مات قتل به وان كان الماء حار الا يعلى عليها شديدا فانه فيه ثم  
مكت ساعة ثم مات وقد سقط جلده قتل به والا ولا وان هو أشرح من القدر في هذه الوحوه وقد اسلح مات من ساعته أو يومه  
او مكنت أياما بحافه عليه من ذلك قتل به وان عاش حتى عي وذهب ومات من ذلك لم يقتل وعليه الدية وهذا اقياس قول أنى حبيصة  
ولو ألهامى ما بارد في يوم سات مات حيا ساعة ألقاه وعليه الدية وكذلك لو أخدمه في سطح في يوم شديد البرد لم يزل حتى مات من  
البرد وكذلك لو قطعه في الثلج ولو ان رجلا قطر رجلا وصياهم وصعفى الشمس فلم يخلص حتى مات من حوا الشمس فعليه الدية  
ولو ان رجلا دخل رجلا بيت وأدخل معه سعا أو علق عليه الباب وأخذ الرجل السبع فقتله لم يقتل بولا عي عليه وكذلك لو مشيه  
حبة أو لمعته عقر بركد القوما صياها لقاتله الشمس أو في يوم بارد حتى مات على عاقلة الدية ولو ضرب انسا ماسرة لا تؤلف  
نفس لا يصعب شيئا نص الامام السرحى وفي مجموع التوارى رجل صاحب شاة فقات من صيخته تحب فيه الدية ولو سلح بذلك  
وحبه فميه الدية واداسنى رجلا من عات من ذلك فهو على ثلاثة أوجه اما ان يكون أشرح على كره أو كرهه على ثمر يستحق شرب  
أو بوله وثمر بهن عريان يكرهه عليه فان أشرح ادحارا أو بوله أو كرهه على ثمر بهن شرب ولا فصاص وعلى عاقلة الدية وفي  
الدخيرة ذكر المسئلة في الاصل مطلقا من غير خلاف ولم فصل بين ما اذا كان مقدار القتل مثله عالما ولا يقتل وهذا الجواب لا يشكل  
على قول أنى حبيصة وذلك لان القتل حصل بحال لا يشرح لامن حيث الحقيقة ولا من حيث الاعتراض وكان خطأ العمدة على  
مدهه وأما على قول أنى يوسف ومحمد بن مشايخنا قال الجواب عندهما على التعصیل ان كان ما أشرح من السم مقدار ما يقتل  
مثله عالما كان عمدا محضا وان كان قدر الا يقتل مثله عالما فانه يكون خطأ العمدة ومن مشايخنا قال بانه على قولهما جميعا يكون خطأ



ولا يترد ذلك في سوط العصة ولا مؤثر شدة ولأورث سبة لما جرى التصاص بين العبد وبصهم بعض ورحوب القصاص في  
الاطراف يعتمد المساواة في الخمر للماني به المساواة في العصة ولهذا لا تنقطع الصحيحة للشاة وفي الغن لا يشترط ذلك حتى  
يقتل الصحيح الرمن والمعاوض ولا مساواة بين أطراف الحر والعبد الا في العصة فظهر أن أثر الرق فيها دون النفس لما ان العبد  
من حيث النفس آدمى مكنت حلق معصوما قال رحمه الله **يعني** والمسلم بالذي **يعني** يقتل المسلم بالذي وقال انشائي لا يقتل به لما  
أخرجه على أن أي طالب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال لا يقتل مسلم بكافر ولا دونه في عهد الحديث ولما تناولوا من  
كتاب الله وما رواه من التهمة فانه مطلقا يقتله وقدمه عن عبد الرحمن بن سلمة ويحمد المكثر ان رسول الله صلى الله  
عليه وسلم أتى رجل من المسلمين قد قتل معاهدا من أهل البصرة فامر به فصر به عنقه قتالاً ما أولى من وفي بدمته والقصاص يعتمد  
العصمة على ما بين القصاص وودع حلت نظرا الى الدار والى التكليف ولا شرط التكليف القدره على ما كتب به ولا يمكن  
من اقامة ما كتب به الا بدفع أسباب الهلاك عنه وذلك بان يكون عزم العرص ولا مسلم ان الكفر مبيح نفسه بل بواسطة  
الخراب الأري ان من لا يتأهل موسم لا يحل قتله كالشيخ المعاني وقد ابدع الخراب بعقد القصة وكان معصوما بلا شبهة ولهذا يقتل  
الذي بالذي ولو كان في عصمته حل لما قتل الذي بالذي كما لا يقتل المستامن بالمستامن وقد قال على رضي الله عنه انما بدوا  
الحر به لتكون دماؤهم كدماؤنا ومأولهم كموالنا وذلك بان تكون معصومة لا شبهة كالسليم ولهذا يقطع المسلم سيرة مال  
الذي ولو كانت في عصمته شبهة لم يقطع كالا يقطع في سيرة مال المستامن لان المال نفع للنفس وأمر المال أهون من النفس  
فما يقطع سيرة كمال أولى أن يقتل بقتله لأن أمر النفس أعظم من المال الأري ان العبد لا يقطع سيرة مال ولده ويقتل  
بقتل مولاه لماد كراما والذي يدك على ما لما ان الذي لو قتل دميما ثم أسلم السائل قبل أن يقتل قتل به فعلم أن المراد به الخرى  
اد هو لا يمتل به مسلم ولا دمي ولا يقال معناه لا يقتل دونه مطلقا أي لا يحل قتله فيكون اشتاء كلام لا ما قول هذا لا يستقيم  
لوجهين أحدهما ان داعيه مقتدر وقد عظم على جلة فيا أحد الحكم بها لان المعطوف القاص بأحد الحكم من المعطوف  
عليه التام كما يقال قاتل به وعمر أو يقتل قاتل به وعمر والله أي كلاًهما قاتل أو قتل ولا يجوز أن يشدله حد كسر والظاهر ان  
المعنى نافي ذلك لان المراد بسوق الكلام الأول في القتل قصاصا لا في طلق القتل فكذا الثاني تحقيقا للفظ اد لا يجوز ذلك  
ألمة في الفرد الأتري الى قوله تعالى وما يستوي الاغني والفقير ان المني الاستواء في البصر والعيني لا في كل وجه ولهذا جرى  
القصاص بينهما لا استوائهما في العصة وكذا قصاص حال الكافر بكفره لا بر بل عصمته ولا عبرة به كسائر الارضات السابقة  
كما في الاموال لا تقسم ان كبره ميتة يقتل بل حرامه هو المسح وقد كرهه عمر مرة خلاف ما ذكر من الملك والاحت من  
لرؤس براده مع جوده واسما من غير الا - بالذكورة تعارض فأورث شسمة قال رحمه الله **يعني** لا يقتلان عسائين **يعني** أي  
لا يقتل المسلم ولا الذي يحر في داخل دار ما بان لان دمه ليس بمحقوق على التأيد فاعصمت المساواة وكذا كرهه باعث على  
الخراب لقصد الروحوع الى دار الحرب ويقتل المستامن بالمستامن قياسا لوجود المساواة بينهما ولا يقتل استحصانا لوجود المسيح  
قال رحمه الله **يعني** والرجل المرأة والكبير الصغير والصحيح والاغني والرمس وافص الاطراف والمخوص **يعني** يقتل الرجل  
الصحيح هو لده وهو معطوف على ما تقدم من قوله ويقتل الحر بالحر الخ إلخ لا على ما يليه من قوله ولا يقتلان عسائين **يعني** وأي  
القصاص بينهم لوجود المساواة بينهم في العصة والمساواة فيها في القصة في هذا الباب ولو اعتبرت فيا ورأها لا سد باب التصاص  
وأظهرت الفتى قال رحمه الله **يعني** والوالد والوالدة **يعني** كما قالوا وروى يمان العمومات لما ذكر من المعاني قال رحمه الله **يعني** ولا يقتل الزيد  
بالولد **يعني** لقوله عليه الصلاة والسلام لا قتل والد الولد ولا الولد لوالده ولا الولد لوالده ولا الولد لوالده ولا الولد لوالده ولا الولد لوالده  
شبهة في سقوط القصاص ولان الاب لا يستحق العتو بولده لانه سب لحياته من الخيال أن يكون الولد سب لافاته ولهذا لا يقتل  
ادوا حده في صف المشر كين مقابلا أو ربا وهو محص وهذا لان التصاص يستحقه الوارث بسبب العقد لميت حلاله ولو قتل به كان  
القاتل هو الاب مائة وطول الفرق بين هذين من رضى أمته وهو محص فانه رحم أحسان الرحم حتى انه على اتعص من  
مخلاف القصاص لا يقال ويجب أن يحذر في بحار بابه لا ما هو لمت له حتى الملك تنوله عليه الصلاة والسلام أت وملكك لا يملك  
قال رحمه الله **يعني** والام والجد والجددة كالأب **يعني** سواء كان من جهة الاب أو من جهة الام لا محرمهم فالص الواردي الاب يكون



واراد انهم دلالة فكانت الشبهة شاملة لجميع في جميع صور القتل وقتل مالك رحمه الله تعالى ان قتله صرا بالسيوف ولا مصاص  
عليه لاحمال انه قد باديه وان كان دونه وبجانبه المصاص لانه عدل لشبهة وبه ولا يؤهل بل حياية الاب اعطى لان فيه دفع  
الرسم فصار كمن ربي ما عشته حيث يروح كالموتى بالاحسية والحق عليه ماروي وما يوايل وليس هذا كل ما ينشئ لان الاب لو دور  
شعقة يشتب ما يصر ولده بل ينحمل الضرر عنه حتى سلم ولده هذا هو العادة العائشة من الناس ولا تولهم ان قصد قتل ولده  
فان وجد ما يدل على ذلك فهو من الموارث والذرة ولا يتغير بذلك القواعد الشرعية الا ترى ان الميراث كان فيه المشقة عالما  
كان له ان يترخص رسمه الموارث من قلا يتغير ذلك بما يعنى فيه لهم من الراحة ولا كذلك الزمان قلدرجته انية يجوز بعده  
ومدوره مكانه وامد ولده وبعده ذلك بعضه في معنى لا يضل هؤلاء الموارث ما ولده لو وجب القصاص لو حمله كذا قتله غيره  
ولا يجوز له ان يروح على نفسه عقوبتكم كذا لا يستوجب ولده المصاص عليه لما هو القصاص لا يتغير أية في المصاص  
لاجل انه ملك النفس فيه قطي الشكل لعدم المحرر فالدرجة الله تعالى في الموارث قصاصا على أبيه سقط في الماد كرايا  
الان لا يستوجب العقوبة على أبيه وصوره المشقة في اذات قل الاباح امرأه ثم مات امرأته قبل ان يقتضيه فان امرأته  
المصاص التي لماعلى أبيه فيسقط الماد كرايا كذا اذ قل امرأته وليس لها من الامامه فسقط القصاص فالدرجة الله عز وعا  
ية من بالسيوف في وقال الشافعي رحمه الله تعالى يقتض عتق ما تامل ان قتله بعمل مشروع وان قتله بغيره فعل مشروع كالأطاعة يشهد  
له شقة وبعده به كانه ولد وامار وادسقيان من قوله عليه المنة والسلام لا قودا بالسيوف وهو نص على في استيعاء القود لغير  
السيوف فيكعب يباح به دلالة ما كان سلاحا من غير السيوف وهل تصور انه بدل كلام واحد على في شيء وانما معاذ الحق ان  
يكون المراد بالسيف في الحديث المور السلاح مطلقا من ابي النكابة كما اشار المصاص بقوله والمراد به السلاح وصرح به  
صاحب النكابة النكابة حيث قالوا ولما قوله عليه الصلاة والسلام لا قودا بالسيوف والمراد بالسيوف السلاح هكذا في ممت الصحابة  
رحمى الله تعالى عرم وفي في النهاية فان قيل يحتدل ان تكون المراد من الحديث لا قودا بالسيوف لان يكون معناه لا قود  
يستوى الان بالسيوف فلما انقضى ادم لعل دوسر القتل دون ما يجب شرعا وان حل عليه كل محاراة لان القود قد يجب لغير السيوف  
كقتل النازر والابرة لم يكن حله عليه لوجود وجوب القود بدون القتل بالسيوف واعمال السيوف مخصوص بالاستيعاء اه ومارواه  
كان مشروعاً ثم نسخ كما سبخت المشقة او يكون اليهودي ساعيا في الارض بالفساد فيقبل كبراء الامام ليكون اودع وهذا هو  
الظاهر لان اليهودي كان احد المال الا ترى ان الماروي في الخبر عن انس من مالك انه قال عد يهودي على حاربه فاحدها عاها  
الحديث وهذا شأن قطاع الطرق وهذا يقتل ما يشاء الامام ويؤد هذا المسمى ماروي به عليه الصلاة والسلام قتل اليهودي عتلاف  
ما كان قبله من الحاربه والاستيعاء اما ان يكون بحكم الارث والملك او بحكم السلطنة والولاية والمستحق للنصاص والدية الورثة مثل  
ما تنسحق ماله على ورائس الله تعالى يدس في ذلك الروح والروحة والوارث يقوم مقام المورث في استحقاق كل ما كان له من  
الأملاك والحقوق لان الدية يجب حقا لبيت الله حتى ينهي منها ديونهم ومعد وصالهم ثم شفع للورثة نظر في الخلافة والورثة عند  
أني حيف فترضية انية عنه حتى لو اقام واحد من الورثة الدية على التماس لا يملك انية قص وحده ولا يبرأ أحدهم بالاستيعاء ادا  
كانوا كراحتي بيمينه والاثار انقضا للمصاص الاستيعاء مع عيبة اليافين يؤدي الى ابطال حق السابقين في الاستيعاء وكذلك ليس  
لسابقين استيعاء مع السيرة عنده حلالا طلبا منهم ان ذلك التماس ثابت في الحل للكل بل ليس لهم عتق الاعتياس  
والقود عه ويستوى بحكم الملك عن الاحتيار ولومات أحدهم يورث اميدوهة فوالله المالك وغرانه وملك الصبره صوم يحترم  
وأقر المصنف ان لا يقدر أحد على ابطاله لا معوض ادا استيعاء مستحقا لا يجزأ يكون عتقا مادام في المصنف وهي من القود وسقطه  
عن طريقه فالعوات اليها اعابها فالعينة أو بحجة ملووت فان مدقة المصنف مدقة الموت في هذه المدة المديدة غير نادر وتعرب القاتل  
بعضه على وسه لا يطاع أحد عليه عتاقه على مدسه عتق وليم ماذر قلدرجته الله في مكاتب قتل عمه لا ترك وفاء وواؤه سيده فقط  
أولم يترك وفاء ولا رث يقتض في أمال الاول وهو ما لا ترك وفاء ولا رث لا سوى المولى فانه كروها هو قودها وعن محمد رحمه  
الله تعالى لا يجب القصاص لان سب الاستحقاق قد اختلف ولان المولى يستحقه بالولاية فان مات حرا أو بالملك ان مات عبدا  
فاشقه المال ويستحق لان اختلاف الدية كاختلاف المستحق فيسقط أصلا كذا كان له وارث غير المولى فصار كالأقوال لغيره





لم يحرم كمال الذية ولنا فيه سطران لفظ متحد في الجامع الصغير مطلق حيث حور صلح أي المشعور عن دم قرمه مطلقا لا موعول  
وله أن يصلح من غير قيد بعد الذية فيسمى أن حور الصلح على أقل من الذية عملا ملائقة وأما حار صلحه على المال لانه اسع  
للمتعوه من القصاص فادحار اسعياء القصاص والصلح أولى والنفع يحصل بالقليل والكثير لا يرى أن الكسبي فإلى يختصره  
وأدحار صلح على رجل قصاص في نفس أو مبادرها يصلح صاحب الحق من ذلك على مال فذلك حار ولا كان المال أو  
كثيرا كان ذلك دون ذمة النفس وألزم الحراصة أو كثر إلى هالفط صاحب العناية أو قول بطرط ساطط حدادان لا يحمي  
الشرح من المشايخ صرف إطلاق كلام المتحد إلى الذية إذا قصاص العتق كالجرح حواء وله بطائر كثيرة في مسائل الفقه والله  
سألي أعلم أما لعل فلان القصاص شرع للشيء ودرك الحار وكل ذلك راجع إلى النفس بولايته ولا يه على نفسه فليبه كالا سكاك  
خلاف الألاح وأمثاله حيث لا يكون لهم اسديء قصاص وحل المتعوه لأن الألف أو فور شققة جعل له القسبي الحاصل للألس ولهذا  
يعد ضرر ولده ضررا على نفسه وأما العفو فلا يصح لأنه لا يخلل حق ولا عوض ولا مصلحة ولا يجوز وكذلك أن قطعت يد المتعوه  
عمره لما يما أو الوصي كالأب في جميع ما ذكرنا إلى القتل فانه لا يقتل لأن القتل من باب الولاية على النفس حتى لا يملك روحه  
و يمدح حل تحت هذا الإطلاق الصلح عن النفس واستيعاء القصاص في الطرف إذا لم يمس القود في النفس ود كفي كتاب  
الصلح أن الوصي لا يملك الصلح في النفس لانه فيها عملة الاسدياء وهو لا يملك الاسدياء وحده المذكور هناك كور في الجامع  
الصغير أن المقصود من الصلح المال والوصي يتولى التصرف فيه كما يتولى الأب خلاف القصاص لأن التصديق للشيء وهو محض  
بالب ولا يملك العولان الأب لا يملكه في النفس لأن المقصود متحد وهو للشيء وفي الاستحسان يملكه لأن الأطراف يملك فيها  
مسلك الأموال لا ما حللت وفاة إلا من كالمال فكان استيعاؤه عملة التصرف فيه والقاضي عملة الأب فيه في الصحيح الأري  
أن من قتل ولاولى له فتوفيه السلطان والقاضي يتركه فيه وهذا أولى والوصي كالمتعوه لما عرف في موضعه قال رحمه الله  
في القصاص كالأب والوصي يصلح فقط والوصي كالمتعوه في معنى أن التام في القصاص في الصغير الذي لاولى له وهو  
قول المشايخ من أن أصح ما وجد ذكره السلفي انه لا يملك والوصي يملك الصلح ولا يملك استيعاء القصاص هذا الكلام فيما إذا كان  
الحق عليه مولى الصغير والمتعوه ناوحي صغيرا ومحمول على بعض أو طرف وأراد الأب أن يصلح عن ذلك فانه ذلك وقوله والوصي  
صلح فقط هذا إذا كان القصاص في النفس وأما إذا كان في الأطراف ففي رواية الأصل ليس له ذلك وعلى رواية الجامع الصغير  
له ذلك وذكر شيخ الإسلام انه يملك ذلك على وجه الاستحسان وقوله والوصي كالمتعوه يعني ولي الصبي يملك ما قدماه في أن ولي  
طاعة وذكره إذا ثبت القتل عليه في حق القاتل قال محمد بن القيس يقتل في الاستحسان تؤدحه منه الذية قال رحمه الله  
من كبر صغار في معنى إذا كان القصاص مشتركا بين قتل رجل وله أولاد كبار وصغار فلا يسكن أن يتناولوا الغالب  
من في مسمع سدر وشعده أي حيفة والاليس لهم ذلك حتى يسلح الصغار لأن القصاص مشترك بينهم ولأن الجكار ليس لهم  
ولاية على الصغار حتى يستوفوا حقهم فبعض التامح كالأول كان السكل كالأولهم كبر عانس أو كان أحد الأولين غائبين العدد  
المشترك خلاف ما إذا أعمد الكبير حيث صح عموم وان سأل حق الصغير في القصاص فانه يسلط بعض عمل كالأطلاق ولا في حبيبه  
ما روى أن عبد الرحمن من ملحقه حين قتل عليا قتل له وكان في أولاد على صغار وكان محض من الصغار من غير سكر مطر على  
الاجماع ولهذا لو استوفى بعض الأولاد القتل بمسسه لا يصح شيئا ولو لم يكن له ذلك لخص كالأول قتل من وجب عليه له ما أصح أحسن  
فاقرق وخلاف ما إذا كان بين الأولين وأحد صغارهم لا يسب الملك أو الولد وهو غير متكامل وهو مستثنى لقراءة وهي مشككها  
قال المشرح ولانه حتى لا يتجرى لأن سبه وهي القرابة لا تتجرى أقول في تمام الاستدلال لعدم تجزئ سب القصاص وهو القرابة  
على عدم تجزئ القصاص بمسسه فيه حياء لأن العقل لا يتحد عند ذرى كونه السب بسبطا والمسب محرم كما كيف وأطاهر أن القرابة  
التي لا تتجرى كما أنها سب لاستحقاق القصاص في القتل العمد كذلك هي سب أيضا لاستحقاق الذية في القتل الخطأ مع ما  
لا شك أن الذية تتجرى لا مال والمال يتجرى بالزب لا يظهر في بيان كونه القصاص حقا لا يتجرى ما ذكر في الكا  
ومعراج النارة تقر برذليل الأمامين وهو أن القتل غير متعثر ثم أن بعض الصلاء طعن في قولهم هما إلى سب القصاص  
القرابة حيث قال كيف يكون سبه القرابة وهو يشترط الروح والروحة اه أقول نعم السب الروح والروحة في القتل

والمعقبة حوالا ومدون العراة الان الظاهر ان قولهم هما حوالا القترامة امامه على التعليق لكون اولياء القتل لا كثر وراه  
وامامه على انهم أرادوا ما يراه بها الاتصال الموحى بآثار دون حقيقة القترانه فيم السكل وفيه ما يحسن الحرف يكون النصاس  
من الاصول فلا يكون بين الغم والاولاد الصغار أو بين الخدم والاولاد الصغار ولا بل والخدم يستوي في النصاس بالاجماع وفي  
الخادم هذه المسئلة على وجهين ما ان يكون القتل عمدا أو شبهة كان خطاه كان الشريك الكبر أو الصغير كان له ان يستوي  
جميع الديه حصه نفسه بحكم الملك وحصه الصغير بحكم الولاية وان كان الشريك الكبر أو الصغير كان له نصيبا في حصه  
نفسه ولا يستوي حصه الصغير وان كان القتل عمدا ان كان الشريك الصغير أو كان له نصيب في حصه النصاس بالاجماع وان كان  
الشريك الكبير أو كان القتل غير موشرك بين اثنين أو اثنين أو أكثر ليس للاحد نصيب في حصه النصاس  
بالاجماع وفي المتن ان يكون الصغير اساق يستوي حينئذ وان كان الشريك الكبير أو كان له نصيب في حصه النصاس بالاجماع وان كان  
القدماء قبل بلوغ الصغير وعلى قول طحايس له ذلك حتى يبلغ الصغير وعلى هذا الاختلاف اذا كان الشريك الصغير معترها أو  
عمدا أو الكبر أو المعنوه أو جمعه وأراد الساق ان يستوي حصه الصغير مع الكبر لا شك ان على قول أن حصه ذلك وأما على  
قول طحايس له ذلك وأجمعه ان النصاس اذا كان كله للصغير ليس للاحد الكبر ولا به الاضياع والعمد المشترك بين صغير وكبير  
ان اقل عمدا حتى وجب النصاس فإراد الكبر ان يستوي النصاس مع الصغير لا شك ان على خلاف ونصهم قال لا يستوي به  
الكبر بالاجماع رسل له عبدان قتل أحدهما أو أكثر عمدا فإولى أن يستوي في النصاس من القاتل ذكره مجدى آخر اعنى الاصل  
في باب حيازة الرقيق قل رحمه الله يجوز ان يقتله بغير مقتص ان أصابه الخلد والا كالحق والتعريق مجدى هذا اذا أصابه عمدا  
الخدم من غير خلاف وان أصابه بطهارها أو بالعدو لا كالحق والتعريق وهو على خلاف الذى ذكرناه في أول الباب والمرعود  
في طرفه احدى عدته قل الغيبى المرتفع الميم وبشدة الزاء وهو حشنة طويلة في رأسها حديدية عريضة من فوقها حشنة عريضة  
يصح المرسل رحمه الله عليها وتحفر بها الأرض وبالعريضة تسمى مثل قل رحمه الله يجوز من حرج رجا لعمدا فصار دأراش حتى مات  
به نص مجدى يعنى اذا جرح انسان آخر فصار الجرح صاحب دأراش حتى مات فانه يقتل من الخارج لان الخارج سب طاهر لونه  
في حال الموت عليه ما لم يرد ما يقطعه كحرق الرقعة أو الرعصة قل رحمه الله يجوز ان مات فعلى نفسه ويريد أو سدوية صدى ربه  
نصف الدية مجدى لان فعل الاسد والحية حشنة واحدة لكونه هدر فى الدنيا والآخرة وفعله نفسه حشنة آخر لكونه هدر فى الدنيا  
معتبرا فى الآخرة حتى يات به وفعله ربه معتبرا فى الدنيا والآخرة وصارت لانه أحدا من هدر مطلقا ومعتبرا مطلقا ومن وجبه  
دون وجبه وهو فله نفسه فيكون الثالث فعلا واحدا فيجوز على زيد ثلث الدية ثم ان كان فعلى ربه بعد انجب عليه الدية  
في ماله والاولى امانة لا عرقى موضع وفي المتوسط وعبره للشاركة فى القتل لا يجوز ان يشارك الشاظر من لا يكون فعلا  
مضمونا وإشاركة من يكون فعلا مضمونا فان شارك من لا يكون فعلا مضمونا كالسهم والهمة والجرح والمرئى والجرح انسان  
نفسه ثم جرحه آخر أو قطع الامام بد السارق فى سرقة ثم قتل آخر بذمه أو جرحه ومات فارقصص على القاتل بالاجماع وان شاركه  
من يكون فعلا مضمونا كالخاطى والصبي والمجنون ولا فقصص على واحد منه ما ولو كان مكان العمدة خطا كسب دية واحدة ولو جرحه  
رحلان عمدا ثم مات أحد الجرحى ثم مات الجرحى أو روى رحلان الى آخره مات أحدهما ثم أصاب السهمان مات من ذلك هل  
يجب القصص على الخي قال فعلى ربه على كل واحد منهما وحسب وقول فعلى ربه لا يشك ان فعل أحدهما العمدة والامة مع موصوفا  
بعد الاصابة ولا ينفذ أحدهما موصوفا من رحلان فله جرح واحد أو جرحا واحدا بالسيف والآخر بالعصا ينهى بالدية على عاقلة صاحب  
النصا والقصص على صاحب السيف وفي المصنوع أصله ان السهم متى تلفت بجراحات ووجب المال فانه يبطران تلفت بجراحات  
من آدم والعبرة فيها بعد الجاني ولا عبرة بعد الجاني حتى الصبان حتى لو جرح واحد عشر جراحات خطأ وجرحه آخر واحدة  
خطأ فالدية عليه ما نصه ان لان فعل الانسان في نفسه معتبرا لانه لا يتقلب عن حكمه في الدنيا وهو النصاس بالدية أو بالانتمى الآخرة  
فاعتبر عدد الجاني لاعدد الجانيات لان كل حيازة قتل على أن تكون سب الموت لو أسرت والعدو لا يخرج من جرحها من جرحها  
فاعتبر السكل جنابة واحدة وانه تلفت بجراحات اليها ثم بجراحات من آدم ولا عبرة بعدد الجانيات لان فعل السهم هدر أصلا لانه  
لا يسلط به حكمه فاعتبر جنابات اليها ثم كناية واحدة لان حكم السكل واحد وهو المهر وهذا كرجل به جرح ودماميل



ودقصاص اموله تعالى والسن بالنس والقصاص: هي على المماناة فكل ما يمكن فيه رعاية المماناة يجب فيه القصاص وما افلا  
 وهذا يمكن في هذه الاشياء التي ذكرناها ولا عمرة كغير العصور لانه لا يرحم العاقبة في المعصية واذا قلنا ان المدار على التساوي  
 في المعصية فلا تقطع النجى بالمسرى ولا المصحفة بالشلاء ولا بد المرأة من الرجل ولا بد الخمر من البعد وقيد بقوله من الفصل لانه  
 لو قطع ذلك من غير الفصل لافصاص فيه وفي الوارد روي الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه اذا قطع شحمة اذنه بقص  
 منه وان قطع نصف اذنه وكان يقدر ان يقص شل ذلك اقص منه لان شحمة الاذن طاحه معلوم والاذن مفصل معلومة  
 فاذا قطع منها شيء بعلم ان القطع من أى المفصل أو من ذلك اذا قطع عصفوف الاذن قطعاً استطاع فيه القصاص  
 القصاص منه بعمل ذلك بحد يده أو بغير حدة وان حذب اذنه فاترع شحمة لافصاص فيه وعليه الارش في ماله وان كان اذن  
 القاطع سكاة أى مسبره اخففة وأذن القطوع صححة كثيرة كان الخبار ان شاء صممه نصف الدية وان شاء قطعها على صعرها  
 وكذلك لو كانت اذن القاطع مقطوعة أو خروءاً أو مشقوفة كان المقطوع الخبار وان كانت الماصفة هي المقطوعة كان له حكومة  
 عدل لافصاص فيه وفي نوادر ابي سباع عن محمد ولو قطع المارن وهو امرأة لاف قصها القصاص وان قطع من أصله لافصاص عليه  
 لانه عظم وليس مفصل ولا قصاص في العظم قال أبو حنيفة لو قطع ذكره من أصله أو من الخشعة اقص منه لانه لم يكن اسماً  
 على سبيل المساواة اذ له حد معلوم فاشبهه باليد من الكوع فالرجل الله والعين ان ذهب صومها وهي قائمة وان قطعها والاوالى  
 وان نماوتها وكل شحمة تتحقق فيها المماناة لقوله تعالى والعين بالعين يعنى لو ضرب العين فذهب صومها وهي قائمة يجب القصاص  
 لانه لم يكن يان تحمي طام المرأة ويحول على وجهه فقل ربط وبشد عيبه الاخرى ثم تقرب المرأة من عيبه بخلاف ما اذا انقلعت  
 حيث لا يقص منه لانه لم يكن مكان رعاية المماناة وكانت هذه الحادثة وقعت في رمى عثمان رضي الله تعالى عنه فشاور الصحابة فقال  
 على رضي الله تعالى عنه يجب القصاص فبين امكان الاستيعاء بالظريق الذي ذكرها هم هائل يقتصر الكبير والصغير حتى أحسرى  
 القصاص في السكك باستيعاء السكك واعتبرنا شحمة في الرأس اذا كانت استوعبت رأس المشجوح وهي لم تستوعب رأس الشاح  
 فاننت للمشجوح الخيار ان شاء اقص وأخذ بقدر شحته وان شاء أضاف ذلك لان ما حلقه من الشين أكثر لان الشحمة  
 المستوعبة ما بين قريته أكثر شيناً من الشحمة التي لم تستوعب ما بين قريته بخلاف قطع العصور وان الشين فيه لا يختلف وكذا  
 مصفحة لا يختلف ولم يمكن الا القصاص لوجود المساواة فيه من كل وجه واذا قطع لا يجب حيث لا يمكن المماناة الا لافقراً لانه لا يفعل به  
 كقوله من غير زيادة ولا نقصان فلهذا لا يجب القصاص في الهداية ولو قلع السن من أصله يقطع الثاني تماماً قال صاحب السكك  
 وعامة شرح الكتاب في هذا المقام ولو قلع السن من أصله لا يقطع منه قصاصاً عند اعتبار المماناة لافقراً لما قصده المماناة ولكن ترد  
 بالمرء الى موضع أصل السن وعزاً ما التارخ الى المصنوع أو لى سلب نحرهم ههنا محل لمصنوع فان أحداهم لم يتعرض لما ذكر  
 في الكتاب لا يرد ولا ياقول بل ذكروا المسئلة على خلاف ما ذكر في الكتاب وكان من ذاب الشراح التعرض لما في الكتاب  
 اما القول واما نازد كمالهم في روا أصلاً من القول الذي نقلته ههنا عن المصنف عيرده كورق بعض السح لكه واقع في كثير من  
 السح ايس منثابة أن لا يبلغ عليه أحسن الشرائع كيف وقد أضافه صاحب الوقاية وقد كره منه حيث قال ولا فودى عظم الا في  
 السن فقطع ان فاعت وتردد ان كسرت وكان ما أخذ من الوقاية هو الهداية كما صرح به صاحبه وكذلك كره في كثير من المتن  
 ثم ان التحقيق ههنا هو اذا قطع سن غيره هل يقطع منه قصاصاً أم يرد بالمرء الى أن ينتهي الى اللعوم فيه وابتان كما فصيح غصه  
 في النجبة الرخاى حيث قال ان كانت الحجابة تكسر بعض السن يؤخذ من السن الكاسر بالمرء بعد ان كسر من سن الاخر وهذا  
 لا اتفاق وان كانت الحجابة تقطع سن ذكر التدوير انه لا يقطع من القالع ولكن يرد سن القالع بالمرء الى أن ينتهي الى اللعوم  
 ويسقط الباقي واليه مال شمس الأئمة السرحى وذ كرشيع الاسلام في شرحه انه يقطع سن القالع واليه أشار محمد في الجامع  
 الصغر حيث ذكر لفظ البرع والبرع والطلع واحد وفي الروايات نص على القلع الى هنا لفظ المحيط وأما الشفتان ففي كل واحدة  
 ميهما نصف الدية ان كان حذلاً وأما اذا كان عمداً كروا الطحاري في شرحه عن الامام اذا قطع شحمة من السفلى أو العليا وكان  
 يستطاع أن ينقص منه بقدر ما فعل بحسب القصاص وان قطع بعضه لا يجب ويقص العليا العليا والسفلى بالسفلى وقوله والسن  
 ان نماوت يعنى يجب قلع السن بالنس اذا ما مكنت المماناة وان نماوتها في الصغر والكبر والا فلا وفي المتن اذا أراد أن يقطع سن آخر

مله انه ان يقتله اذا كان في موضع لا يبعثه الناس وفي الصحرة ومن أراد ان يرد من أسرف ليس له ان يقتله وان كان لاسا في  
 الاصل يعني ان يؤخذ الصرس من مصر والذئبة ناشية والباب بالباب ولا يؤخذ الا على ما لا سئل بل بالا على وفي احلاصة الخاصل  
 ان البرع مشرع والاحلاصة ايراد احتياط وفي الجامع الصغير واد كسر من اسنان وسن الكسرا كسر يقصصه وكذلك في الفلج  
 ولا فاص في السن الزائدة وانما هي بحكومة عدل رادا كسر من اسنان والسن المكسورة مثل ربيع من الكسرا يقصص منه  
 ولا يكون على قدر الصعر والكسر لم يكن على قدر ما كسر من السن وفي الخاوي فان كان سن المدبر أطول وأعمام لم يكن له  
 الا الفصا وان كسر ان كان مستويا يمكن لسيده الفصا منه اقتصص منه بعد وان لم يكن مستويا ولا يستطيع ان يقصص كان  
 عليه أثره وفي الخلاصة وان كسر ثلث السن بحيث لا يستطيع ان يقصص منه فليعلم أثره ذلك في كل سن حين من الاذن  
 أو من الفرج وفي المتن اذا كسر من سن رجل طائفة منها انتظر ما حولها فادام الحول لم يكمل فليعلم الفصا يرد المدبر ويطلب  
 لذلك طب عالم أو يقال طابيتها كدمها فان قل دهمها الصع يرد من سن القاطع الصع وفيه أضافا كسر من رجل  
 نعهما وسطه ما في فان أبا يوسف كان يقول يجب الفصا وفي المدبر في الفصا في المشهور وروى الحسن بن رباح عن أبي  
 حنيفة اذا رجع الرجل من رجل فبصصه فليعلم نصف رأسها ولا فاص في ذلك فان سقطت بقاء مائة ثم رجعها أكثر ينتظر بها  
 سنة فان سقطت والا فاص منه ولا شيء على الأول وقال ابن أبي مالك قال أبو يوسف يجب عليه فان سقطت بقاء مائة فليعلم حكومة عدل  
 وقال ابن سباعي في السن اذا رعت ينظر بها سنة فان لم سقطت اقتصص منه وفي جامع الترمذي في الاملاء يقصص من ساعته وان سقطت  
 صمها فليعلم حكومة عدل وروى ابن مالك عن أبي حنيفة في السن اذا رعت ينظر بها الهرب ثم يقصص من الخافي وفي شرح  
 الطحاوي اذا كسر بعض سن اسنان عدا ثم اسود الباقي بذلك وأجرت وأحصرت وأدخلها هيبت بوجه من الوجوه فلا فاص  
 ويجب الارش في مال الخافي وبهذه الرواية بين ان ما ذكره القاضي الامام صدر الاسلام والبر الشافعي الجامع الصغير اذا كسر  
 بعض سن اسنان واسود الباقي يجب فيها حكومة عدل ليس بصحيح ولو قال المحي عليه أنما استوى الفصا في المكسور وأترك  
 ما لا سود ليس له ذلك واداصر من اسنان فمحرك ينتظر فيه حولا فان اجرا واحضرا واسودت الدية كاملة في مال الخافي وان  
 اصغر احتلف المشايخ فيه هكذا كرسبج الاسلام في شرحه قال بعضهم يجب كمال أرض السن كمال الاسود والاجر وقال بعضهم  
 يجب حكومة عدل وقد كرسبج الاسلام أحمد القائل في شرحه ان هذا الفصل اختلاف الروايات وروى عن أبي يوسف  
 انه يلزمه كمال الارش كمال الاسود وعن محمد بن علقم يظن في ذلك ان كان بلحقة من الشين بسبب الاصمرا ما يلحقة من الشين  
 بسبب الاصمرا يلزمه كمال الارش والافقير السنين وعن أبي حنيفة انه يلزمه حكومة عدل وذكر المدبر ان هسانا روى  
 عن محمد بن أبي حنيفة ان سنانا ردا صمرا فلانني وان كان عدا فيه حكومة عدل وعن أبي يوسف عن أبي حنيفة ان  
 سبب الحكومة وروى عن أبي مالك عن أبي يوسف ان الصمرا اذا اشتدت حتى صارت كالخضرة فيها كمال الارش وان كانت  
 دون ذلك ففيها الحكومة ثم ان محمدا أوجب كمال الارش باسوداد السن ولم يهمل بين أبي يكون السن من الاصمرا التي لا ترى  
 أو من القوارص التي ترى قالوا ويجب ان يكون الخواص فيها على الفصيل ان كان السن من الاصمرا التي لا ترى فان سقطت  
 المصع بالاسوداد يجب الارش كاملا وان لم تقطع المصع يجب فيه حكومة عدل وان كان السن قائمة من القوارص التي لا ترى  
 وظهر من الاسنان فيجب كمال الارش بالاسوداد وان لم تقطع مفعته وفي الشايع ولو صر من اسنان فمحرك سبب الارش  
 حاء للقاضي يظهر أثره فان أهله القاصي حولا وقد سقطت سبب فاحتلها قبل السنة فقال المدبر من صر لك وقال المدبر  
 لا بل من ضرب رجل أسرف القول للمصروب وان جاء بعد السنة واحتلها فاقول للمصروب ولو لم تقطع لاثني على المصروب وعن  
 أبي يوسف انه يجب حكومة عدل في اللام وفي شرح الطحاوي ومن ضرب رجل حاشي سقط أسنانه كلها وهي اثنا وثلاثون  
 سناما عشر من اصمرا وأربعة أسنان وأربع مائة وأربع مائة وأربع مائة وأربع مائة وأربع مائة وأربع مائة وأربع مائة  
 ستة عشر مائة السبعة الاولى ثلث الدية ثلث من الدية الكاملة وثلث ثلثه أجناس الدية وفي السنة الثانية ثلث الدية وفي  
 السنة الثالثة وهي مائة من الدية والثالثة أجناس وادافع الرجل من رجل خطأ ثم سقطت لاثني على القاطع عدا عدا سنانا وروى  
 عنها في النوادر انه يجب الارش والصحيح ما قلنا لان التماس بأبي وجوب الارش بالقطع وان لم يردت لان المصايب عال



ولكنما تركما القياس بالنص وإنما أوجب الدص الأرض إذا لم يصف مكانه أخرى وداست مكانه أخرى يقع على أصل القياس  
فإذا سبقت أخرى سوداء بقي الأرض على حاله وإذا رجع من رجل عمدا وأتبع المردوع منه من المارح ثم سبقت من الأول  
وفي الأول أرض من الثاني ولو ثبت معوجا يجب حكومة عدل وإن سبقت سوداء جعل كأنها لم تسبقت وفي السكائي ولو قطع من  
عمده فردا صاحبها إلى مكانها وسب عليها اللحم فعلى القانع كمال الأرض وقال الشافعي في قول عليه الصالحين بخلاف ما لو قطع  
شجرة ورجل فسبقت مكانها أخرى حيث لا يسقط الصالحين السعيا ذكر في المنسوط ولو قطع من رجل فسبقت كما كانت فلا  
شيء عليه في طائر الزاوية ورجع على الخافي بقدر ما يحتاج إليه من غي الدواء وأجرة الأطباء وأوجبه قرحه الله تعالى يقول  
لا يثبت شيء وفي البيهقي وقال أبو يوسف لو سبقت من السالع بعد القناع لا يسقط الأرض بل يلزمه الدية كاملة بخلاف من الصبي  
وقال أبو حنيفة لا شيء في من الصبي وقال أبو يوسف فيها حكومة عدل وإذا لم تسبقت فبها الأرض كاملا وإذا قطع الرجل  
ثنية رجل عمدا وافتصله من ثنية القانع ثم سبقت ثنية لم يكن لفتصله أن يقع تلك الثنية التي سبقت ثانيا ومثله لو سبقت ثنية  
المقتصل ولم تسبقت ثنية المقتص منه عزم المقتص لفتصل منه أرض ثنيته قال في الأصل إذا قطع الرجل من رجل فاحد المفلوع  
سنة وأثبتها في مكانها أثبتت فقد كان القناع خطأ فعلى القانع إرض الس كاملا قال شيخ الإسلام وهذا إذا لم يبدل إلى حالته  
الأولى بعد الثبات في المصلحة والحال والعالم أن لا يعود إلى تلك الحالة وإذا صور عود الحال والمصلحة لاثبات لم يكن على القانع  
شيء كما لو سبقت الس المفلوع قال في الأصل إذا رجع ثنية رجل وبنية الخافي سوداء لمحى عليه بالخيار وعلى نحو ما ذكرنا في  
مسئلة العين وتزويج هذه المسئلة على نحو تزيج مسألة العين وفي السعيا عن أبي يوسف فيما إذا قطع من رجل ماله ثم سبقت  
مكانها أخرى يجب حكومة العدل لمكان المال فيقوم وبه هنا إلا فيجب ما انتقص منه نسب المال من القيمة ولو رجع ثنية  
رجل وبنية المارح سوداء فلم يتغير المحي عليه شيئا حتى سقطت الس السوداء وسبقت مكانها أخرى صحيحة فقد بطل حق المحي  
عليه وفي السكائي وكذلك إذا لم يكن للقانع ثنية حين قطع ثم سبقت فلا فاصل له وله الأرض ولو قطع رجل ثنية رجل وبنية القانع  
مفلوعة فسبقت ثنيته بعد القناع فلا فاصل فيه وللقانع ثنيته أرضها وفي المخرج عن أبي حنيفة إذا رجع من إنسان يبيع للقاضي  
أن يأخذ صمينا من المارح ثم يوحده سنة من الزرع فإذا مضت سنة ولم تسبقت اقتص منه وعلى هذا إذا ضرب إنسان إنسانا  
واسود الس فقال الضارب إنما أسودت من صرمة حدثت ثم اندهضت في القول للصرور استحسانا كما ذكر المسئلة في  
الأصل وهكذا روي ابن جماعة عن أبي يوسف وفي المتيق في الباب الأول من الحمايات رواية الحسن عن أبي حنيفة في عين  
هذه الصورة أن القول قول الضارب وليس هذا في شيء من الحمايات إلا في السن للأثر وفي البوارق مثل عن رجل ضرب  
على وجه رجل فماتت أسنانه كلها قل يجب لكل سن دية جسمائه قال النخعي إن كانت جفاتها أسن وثلثين يجب عليه سنة  
عشر ألع وان كانت أسنانه ثلاثين فعليه خمسة عشر ألع ولو كانت ثمانية وعشرين فعليه أربعة عشر ألع وفي السراجية في  
من الرجل جسمائة وفي سن المرأة نصف ذلك وفي الفقه الأثرى أمره بمرع منه ثم احتمل ما قال الأثرى أمره بمرع منه فانه قال  
القول قول الأثرى مع يمينه فإذا حلف فارش السن على غايته المأمور أو في ماله لا رواية في هذا وفي المتيق قالوا وليس في نفس الأثرى  
شيء من الأعضاء دية وإنما على دية النفس إلا الأسان رجلان قاما في اللعب ليتصار ما لو ذكر بعض : منه درن حارل .  
فركبا أحدهما الآخر وكسر منه ففي الضارب التماس ولكن بالشرائ التي قلنا لا هذا بعد المسئلة كانت واقعة العتوى  
على هذا وفي الظاهرية ولو قتل كل واحد منهما درن فوكر أحدهما صاحبه لاشئ عليه وهو الصحيح ثم له قوله لا قطع يدي  
فقطها وإذا قطع من صبي وأخرجوا لهما الصبي قبل تمام الخول ولا شيء على الخافي في قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف فيه حكومة  
عدل وفي الكبرى قل في حكومة عدل وإذا ضرب من رجل فأسودت من الرجل ثم جاء آخره رجعها فعلى الأول تمام أرضها وفي  
الخانية جسمائة وعلى الثاني حكومة عدل وإذا رجع من رجل وسبقت ثنية رجل سوداء أو صغرها أو جرها أو حصرا أو رجع من رجل عمدا  
يجوز المحي عليه أن شاء اقتص منه وإن شاء صمنا أرض سنه جسمائة وإن كان المغيوب من المحي عليه فله حكومة عدل ولا يقتص  
منه لسه وفي الخانية ولو ضرب من إنسان فأسودت من الجاني سوداء أو جرها أو صغرها أو حصرا أو رجع من المحي عليه بالخيار  
أن شاء صمنا وإن شاء استوفى التماس ناقصا وفي الكبرى ولو رجع من رجل فسبقت ثنية فعليه نصف أرضها وإن سبقت صغرها

ومها حكومة عدل قال رحمه الله في أولها قصاص في علمه في قوله عليه الصلاة والسلام لا قصاص في العظام وقيل غير واس معبود  
لا قصاص في عظم الا في الس و هذا هو المراد بالحدوث و موضوع صاحب الكيل والآن القصاص ينسب على المساواة وقد ندر  
استشاره في غير الس واحصل الاطماء في الس هل هو عظم أو طرف عصب سياتي منهم من يسكره عظم لانه يحدث و جو ندر  
تمام الخلق و الس داخل على هذا لا يحتاج الى الفرق بينه وبين سائر العظم لانه ليس لعظم فاعل صاحب الكيل ترك الس لذلك  
لان ما دخل تحت الاسم وانما لم ينسبه في الحديث لان قلنا ما عظم فالفرق منه وبين سائر العظام ان المساواة فيه ممكنة بان سائر العظام  
ندبر ما كسر منه وكذلك ان قلعه ما به لا تقطع منه قصاصا لعدم اعتدال المالمه فيه والى عاصده وانما يرد المالمه الى موضع  
أصل الس كذا ذكر في البهايم ما الى الحيرة والنسوط قال رحمه الله في طرفه رجل وامرأة أو نحو وعد وعد من يجوز ان لا قصاص  
في الطرف من الرجل والمرأة قوله وطرف رجل وامرأة الى آخره ٧ فان قيل سائر أحوال القاص في القيمة في الأجزاء وانه يمنع  
الاستيفاء لكن المعقول منه مع استيفاء الكل لا قصص دون العكس فان الالاء تنقطع بالصحة وأسم لا يقطعون بالمرأة  
يعاد الرجل ولا يعدد سحر والحوادث ما قد ذكر ما ان الأطراف يملكها مالك الأموال لا ما حلت وقاية للأدمن كالماله وأوجب  
ان يعتد بالسوا في المثل شاملا مطلقا والمثل ليس منه فيعترا ما من حية الا بكل كذا في المسألة ولا ما به من طرف الذكر والانثى  
للتفاوت بينهما في القيمة تنقسم الشارع ولا من اخر والمدن ولا من المدن للتعاد في القيمة وان سائر افعال المثل في عاصره  
مع القصاص فان قيل ان استعمال عدم المالمه في الحر والعدم يستعمل من المدن لا يمكن تساوي قيمتهما في قيم المقومين أصيب  
بأن التساوي انما يكون بالحر والعال والمالمه المشروطة شرعا لا شئت بذلك كالمالمه في الأموال الرتبة بخلاف طرفي الحرين  
لان استواءهما متين شعوب السرعة وبخلاف الأصل لان الخلاف فيها تعالى با رفاق الروح ولا هات في قوله قال صاحب الكفاية  
فان قيل قوله تعالى والعين بالعين والادن بالادن مطاق يتناول موضع النزاع فيكون حجة عليكم قلنا لا حصص منه الحر في  
المستأمن والعام اذا حصن شيء بخور خصمه سحر الواحد خصصه عارضى عن عمران من حصن انه قال قطع عدل يوم  
فتره ادن عند لوم أغنياء فاحضروا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يقض بالقصاص اه أقول فيه نظر ما أولا  
دلالة قد تقرر في علم الأصول ان الس العام اذا حصن به شيء بكلام مستقل موصول به يكون ذلك العام المحصن منه البعض  
طبيعي الساق في وجوده وخصمه سحر الواحد وأما اذا طرح من الس العام شيء بما هو موصول عنه غير موصول به فلا يكون  
ذلك طبيعيا في الساق بل يكون مافيا على حاله الأولى ولا شك ان مخرج الحر والمستأمن من الآية المذكورة ليس بكلام  
موصول بها فتكون مائة على قطعها الأصلية ولا يجوز خصمها غير الواحد وقد مر ما عاصره نظير هذا الطر في محله  
وأما تأنيافان حديث عمران من حصن اغنياء عدم سحر ان القصاص في الأطراف بين العبدن ولا يبعد عدم حر بابها بين  
الرجل والمرأة ولا بين الحر والعبد في الاعراض ما خلا في الآية المذكورة في هاتين الصورتين ولم سم الجواب قال رحمه الله في وطرف  
الكافر بالمسلم سياتي في أي مثالن فيحرى العصاص بينهم المساوي في الأرض وقال الشافعي لا يحرى المياد كرامن أصله  
قال رحمه الله في رطل عمن نصف ساعد وحاشه ربي تها وان ود كرا لا ان قطع الحشنة في أي لا قصاص في هذه الأشياء  
لعدم المالمه فيها لان في القطع من نصف الساعد كسر العظم ويعتد بتساوي فيها اذا صا طه الى الخانعة البره ماذر قلنا يمكن  
ان يخرج الثاني خاتمة على وجه يراه من فيكون اهلا كذا لا يجوز والذكر والساق يتقسان ويستيطان ولا يمكن اعتدال المالمه  
فيها الا ان يقطع من الحشنة لان موضع القطع معلوم فيسار اليه وعن أي يوسف اعاد اقطع من أصله ان يجب بخلاف ما اذا قطع  
بعضه المعتدرا اعتبار المالمه فيه قال في السابغ اذا قطع اليسر المشرو الرجل من المحدثه من الجانب البنية وما فوق الكتف واليد  
عنه حكومة عدل وعد أن يوسف ما فوق الكتف والقسم مع الأصابع وفي الخلاصة يد اليد تتجمل حوله في سنتين ثم الى السنة  
الأولى والساق في السنة الثانية واذا كسر مدبر رجل أو رجله لا يوجب الخال شيء ولو قطع أو سفلر لثة وفي يده ثلث الاقصاض  
بالاجاع وقال في حجية في الأظمين والأشياء ان لا قصاص وهو قول أو يوسف في رواية الحسن عنه وكذلك في طوع الاهام  
والأصابع كالماله اذا قطع انسان يده فلا قصاص في قول أي حجية ان لا قصاص فيه وفيه حكومة عدل ولو كسر عظام من ساعد  
أصاقي أو غيره فيه حكومة عدل وفي ندى المأذونة كالماله ولا ذكر في الكتف وفي كسر العلب ذرية كالماله ان سمعه عن الجماعة

٧ اهل هنا كلاما مستملا والا لكلام من مستقيم تأمل



[illegible]

[illegible]

بمصلح كما كان صور المصلح عند تصور الحماية أنسج المصلح ذلك في فصل على حدة قال رحمه الله يجوز أن مصلح على حال وسب  
حالا وسط العود كما يسمى ادا صالح القتال أو لواء المقتول على مال عن العصاص سقط القصاص ووجب المال حالا فليلا كان المال  
أو كثيرا لقوله تعالى من عني له من أحيي من الآية ولقوله عليه الصلاة والسلام أو لواء المقتول بين حيتي أن يأخذ المال أو يقتلوا  
القتال بخلاف حتى البند فانه حتى الله تعالى ولا يجزى فيه العمور ولا التعويض وبخلاف ماذا كان المقتل خطأ حيث لا تخور  
نا كثر من الدية لأهله من ثبات في القيمة فيكون أحدا كثر ماله أو بما وجب حالا لأهله من وجب العقد والأصل في مثله الخلول  
كالنقل والمهر بخلاف الدية لا الهما عند المقتول أو ما وجب سقوط القود ولأنه وجب العقد ولأنه لم يرض بدل المال الاقلام له  
فيوفر عليه مقصوده وهو الحال وقوله وان مصلح الخ أطلق في العبارة فشمع ماذا كان المقتول متعدد والقتال واحدا قل  
القضاء بالعصاص أو بعده والاطلاق في محل القيد لا يسمى ولقول إن مصلح في واحد قل القضاء بالعصاص أو بعده إلى آخره  
كان أولى لأن في قولنا في واحد يجرح ماذا كان المقتول متعدد والمال واحدا أو حصل العمور وتو لاقيل القضاء أو بعده  
يمناه ادا كان المقتول واحدا فالقصاص سقط القصاص بدل القضاء وبعده بخلاف ماذا كان المقتول متعدد ادعى تمصيل يأتي  
بناه قال رحمه الله يجوز تصفان أو مخر القاتل وسيد الماتل رجلا بالصلح عن دفعه ما على ألف فعل كما بهما ولو كان القتال  
حر أو عدا فامر الحر القاتل ومولى العبد رجلا بان يصلح عن دفعه ما على ألف درهم ففعل المأمور فالصلح على الحر والعبد صفان  
لأنه ما قبل بالقصاص وهو عليهم ما على السواء فيقيم مثله عليهم ما السواء ولأن الألف وحت ما العقد وهو مصاف البهائم في دفع  
موجبه وهو الألف عليهم ما قال رحمه الله يجوز في مصلح أحد الأولياء من حظه على عوض أو عفا فلن يفي حظه من الدية كما لأن  
كل واحد منهم تمكن من التصرف في نفسه استيعا واسقاطا للعمور وبالصالح لانه يتصرف في حال حقه فيقتد عموره وصلحه  
فيسقط حقه من القصاص ومن ضرورة مقتضى حقه سقوط حتى الباقيين أيضا فيه لانه لا يشعرا الأخرى أنه لا يشعرا بهما  
فكسب سقوطا في عبارة المصنف فصور من وجهين الأول أنه يقال صالح عن كذا ود كرى الكتاب كله من الثاني قوله من  
يصيبه يومهم عر القصاص وقد قدمنا له لا يجزى قال الشارح بخلاف ما لو قتل رجلا ومما أولياء أحد مهاجرت يكون لأولياء  
الآخر تسعة لأن الواحد فيه فصاصا لاحتلاف السائل والمقتول فسقوط أحدهما لا يستقط الآخر الأخرى أهمها يقتل أو ما  
وكذا إنشاء بخلاف ما نحن فيه فداسقطا بعلل بسبب من لم يعصم لانه قد عثر استيعاؤه فيجب المال كما في الحنابلة في سقوط  
العصاص فيه لمعنى في القتل وهو كونه خطأ ولا يحسب لعمى حتى لأنه أسقط حقه المتعين بضره ورضاه ولا عوض بخلاف تركه  
لعدم ذلك منهم فيقتل بسببهم مالا وأورثه في ذلك كما هم سواء وقال مالك والشافعي لا حتى للروحاني في القصاص ولا في الدية  
لأن في الوارثة حلقة وهي بالسبب دون السبب لا سقطاؤه ملوث وقال ابن أبي ليلى لا يثبت حقهما في العصاص لأن سبب  
استحقاقهما العقد والقصاص لا يستحق بالعقد ألا ترى أن الوصي لا يثبت له حتى في القصاص لأن الصدوق في القصاص الشيء  
والاستماع وذلك بخصص بالاقارب الذين يصبر بعضهم بعضا ولهذا لا يكون أحد مهاجرة الآخر لعدم التناصر ولقوله عليه  
الصلاة والسلام من ترك مالا أو حقا فلو رثه الخديف والقصاص عنه فيكون لمصهم كالمال وأمره عليه الصلاة والسلام شوريت  
أمر أة اسم العصاص من دهر وجهها أسم ولأن القصاص حتى يجزى فيه الارث حتى اذا قتل ولأهله من ثبات أحد مهاجرت ابن  
كان القصاص بين الابن وبين الابن فيثبت كسائر الورثة والروحانية تنفي بعد الموت حكما كما في حق الارث أو وثبت الارث  
مسند إلى سنده وهو الخرح وكان على رضى الله عنه يقسم الدية على من أضر الميراث والدية حكمة ما حكم سائر الاموال ولهذا  
لو أوصى ثلث ماله لثلاث الدية فيه والقصاص بدل النفس كالدية فيورث كسائر أمواله ولهذا الوارثت ما لا ينصى به دية وسند  
به وصاياه واستحقاق الارث للروحانية كما استحقاقه بالقرابة لا بالعقد ألا ترى أنه لا يرث بالزاد بخلاف الوصية ولهذا يتبين أن  
الاستحقاق ليس بالعقد بل بالعقد ولا يلزم من عدم التناصر وعدم بعلل عدم الارث للقصاص ألا ترى أن النساء من  
الاقارب لا يعقل ويرث القصاص والدية أقرب منه ان المرأة لا تعقل عنها أساقها الكبار وبريها قل رحمه الله يجوز وتسل الجمع  
بالمرء كما لما روى أن سمعة من أهل صنعاء تنازوا واحدا فقتلهم عمره وقال لو تنازوا عليه أهل صنعاء لقتلهم ولأن القتل بشر في  
التعاليب والقصاص شرع حكمه لم يجز فيحمل كل واحد منهم كالمردية فيجزى القصاص عليهم جميعا بحقيقة المعنى الإحياء

ولولا ذلك لبدى باب الفصا وقبح باب التعالاد لا بوحدة القتل من واحد عالما لا به يقاومه الواحد فلم يقدر عليه ولم يحصل الا بادر  
والبادر بشرع وبما يملك لا بما يستر قال صاحب الهبة هذا حواب الاستحسان وفي القياس لا يلزمهم القصاص لان المعتزلي  
القصاص المساواة لما في الزيادة من الظلم على المعدى وفي القصاص من الشخص متى المعدى عليه ولا مساواة بين العشرة والواحد  
في نتيجه هذا فلم يدها له العقل ولو احدث من العشرة يكون مثالا لواحد فكيف يكون العشرة مثالا لواحد وأما هذا القياس قوله  
نعالي وكنتما عليهم فيها أن النفس بالنفس وذلك يبي مغايله للعوس بنفس ولكن ترك هذا القياس بما روي أن سبعة من أهل  
صعدة قتلوا رجلا فقتلهم عمر رضي الله عنه بالقصاص عليهم وقال لوما لأعليهم أهل صعدة فقتلهم به انتهى كلامه أقول فيه بحث  
لا يصح ما روي أن هذا القياس متفق عليه تعالى وكنتما عليهم فيها أن النفس بالنفس وقال في بيانه وذلك في مغايله للعوس بنفس  
فعلى ذلك يلزم من ترك هذا القياس ترك العمل بدلول الآية المذكورة وهذا لا يجوز بما روي عن عمر رضي الله عنه لان عمر ان  
كان مفسدا في قصاته وقوله الربورين فظاهر لان قول مجاهدي واحد وقوله لا يصلحان للمعارضة لكتاب الله تعالى فصلاح  
الرجحان عليه وان انضم اليه اجماع الصحابة حيث كانوا متوافقين ولم يسكر عليه أحد منهم بل عمل الاجماع كما صرح به  
في النهاية وغيرها وكذلك قد وشرقي أصول الفقهاء الاجماع لا يكون باسناد المكتاب والالسة كما لا يكون القياس باسناد  
لشيء مما قال في أسلوب محرم هذا المقام أن لا يتعرض لمحدث كون الآية المذكورة مؤيدة لما هو مقتضى القياس  
في هذه المسئلة وان بين عدم الموافقة بين بدلول تلك الآية وبين حواب الاستحسان ههما وسيجيء مما الكلام في التوفيق  
بينهما ما عساه أقول ان شاء الله تعالى قالوا القتل بئر في التعال عاب والنصاص شرع لحكمة الروح فحيث تحقيقا لحكمة  
الاحياء فالصاحب العباية لتأمل أن يقول ما ذكر من المقتول ان لم يكن قياسا على جميع عليه لا يكون معتبرا في الشرع  
وان كان ولا يزور عن القياس المقتضى لعنده المقتضى بقوله تعالى ان النفس بالنفس والحواب أنه قياس ساثر بأواب العقوبات  
المرتبة على ما يوجب الفساد من أفعال العباد ويرى على ذلك بقوة الباطن وهو احياء كلمة الاحياء وقوله تعالى ان النفس  
بالنفس لا ينافيه أهم في ارهاق الروح العبير المتحرى عن مجموعهم وحملهم كشخص واحد اه كلامه أول فيه بطر  
لان جعل الاشخاص المتعددة الدوات في الحقيقة شخصا واحدا مجرد صدور ارهاق الروح العبير المتحرى عن مجموعهم  
وسمهم لمساو من كشخص واحد بحيث يتحقق بين ذلك الشخص الواحد وبين هؤلاء الجماعة بما لا يعترف في القصاص  
بعبء هذا عن مساعدة العقل والقتل وأصايبا هذا ما سأل في تحليل المسئلة الآتية من ان الاصل ان كل واحد منهم  
قاتل بوصف الكمال الصادر عنهم بهذا الاعتبار وثلاث متعددة على عدد رؤسهم خلصت المماثلة المستمرة في القصاص  
والحقى عدى هه أن يقال ان قوله تعالى ان النفس بالنفس لا ينافي ما قالوا في هذه المسئلة اذ لا دلالة فيه على اعتبار الوحدة في النفس  
بل فيه شرط بمقابلة حسن النفس بنفس النفس كما ترى والقصد منه الاحتراز عن ان يقتل النفس بما في قوله تعالى والعين بالعين  
والاذهب بالانقب ونحوهما وأما هل تحقق المماثلة المعتزلة في النصاص عند معمر النفس في حاب القاتل والمقتول وانما يتبع ذلك  
من دليل آخر ألا ترى ان العين الجني لا تقتل بالعين السري وكذا العكس مع أن قوله تعالى والعين بالعين لا يدل عليه نظرا  
الى ظاهر اطلاقه بل اعايبته بذلك من دليل آخر فكذلك ما تنصير قال رحمه الله عز وجل والرد ما لم يجز كثناء مجزى يسمى اذا قتل واحد  
جماعة يتل ٣٢٠ يعنى اذا حصر الاولياء وطلبوا يقتلهم وقال الامام الشافعي رحمه الله تعالى يقتل بالاول فلو قتل بالاول فلو قتل كل واحد  
منهم بموصف الكمال فيقتل بهم لحصول القاتل وفي الخواص يقتل بالاول فلو قتل بالاول فلو قتل بالاول فلو قتل كل واحد  
في الموضع المحفوظ ثم قال آخر ثم قتل علاني فقال قتل تعد ويقتل في الحية واذا قتل واحد وسائر يقتل سائرهما ولا يرمى الدية  
لان يقتله صار كل واحد منهما مستويا حاشته على الكمال لان حتى كل واحد منهما في عدم الحياة وقتل الواحد حصل لهما  
اعدام الحياة معى لما يما وان حصر أحدهما والاخر عاب كان الحاضر ان يستوى النصاص لان كل واحد في اتلاف كل  
النفس واستيعاها الموت لمكان الراحة ولا مراحة عما لان حتى الحاضر قد ظهر عند الله اصي وحتى العائف لم يظهر وصار كاحد  
المتبعين اذا حصر فتصلى له بالجميع فكذلك اذا ولو كان قطع اليد من لهما قطع لاحدهما والمسئلة بخلافه ولا تنوذية به  
تعالى النصاص بالنفس اذا قصي لاحدهما وقتله لم يحل شتر حتى لان قوات حقه في الاستيعا يكون مسئلة تنوذية في الحل

فأما إذا احتسبوا واستوفوا ما ركل واحد منهم واستوفوا حقه على السكك ولا يحسب معه الدية وأما في الطرف فوات حقه فسد  
 فدور في الخلل لا يصبر عن إيقاعه حتى يكل واحد منهما فوجب الضمان ولو عفا أحدهما عن القصاص والتعويض أو الدية بطل حقه واقتصر  
 الآخر على المراجعة قد اشقت المصروف حتى أتى السكك والكل وإن عفا بعد التعاضد والقصاص وصالح وإن اتفقا فالتعويض فالتعويض  
 فلو قتل ووقع اليد من آخر وأحد الدية فلا يصحكت دية اليد عند محمد وقالنا لا كت أن يقطع اليد على أن لها حتى استيفاء  
 القصاص في يد واحدة واستيفاء دية واحدة ولا قصاص مع وجود المواقفة وللأئمة وانعدام المراجعة والمشاركة ولكن أفضى  
 ما حبس لهما هو أن يمتنع على القطع وأحد الدية بينهما فصار الحال بعد القضاء كالحل قبله ولو أحد الدية على اليد ثم عفا أحدهما  
 يكون الآخر حراً بعد الدية لا محالة فلا بدية فيه ملكاها ومن ضرورة ثبوت الملك في المستوفى أن لا يبقى الحق في اليد فسقط  
 حتى يكل واحد منهما في نصب اليد كيلا يجتمع العدل والمعدل في ملك واحد ولا يمكن من استيفاء كل اليد بدون نصب العالي فبطل  
 حقه في القصاص فاشيع القطع لأن موحه الدية في نصيبه كإدراكه خطأ ولو أحد الدية كميلاً ثم عفا أحدهما فلا أثر للقصاص  
 لأن السكك لا يوقف فالوجه أنه يجوز أن يقتص واحد قتل وسقط حتى المبيعة كقول القائل حتماً فمعلولات محل الاستيفاء  
 فصار كقول القائل الحاق في ربه خلاف الإمام الشافعي لأن الواحد عفا أحدهما على ما يوافق فأت أحدهما قصي الآخر لو أت  
 المحل وودق منه فالوجه أنه لا يقطع بغير ما يبيد معناه إذا قطع رجلان يدرج أحدهما في القصاص وعلى واحد منهما  
 وقال الإمام الشافعي بطل أحداهما في محل الخلاف فيما أحسب استيفاء واحد من حاب وأمرها على يده حتى انقطع هو يعتبرها  
 بالانصاف لأن الأطراف باقية لها ولا يمتنعها فحدث حكمها بخلاف ما إذا أمر أحدهما بالسكين من حاب والآخر من حاب حتى  
 ألقى السكين في الوسط وأما اليد حيث لا يحب التصاص فيه على واحد منهما لأنه لا يوجد من كل واحد منهما إصرار السلاح  
 على بعض العصب ولأن كل واحد منهما قاطع لبعضه لأن ما قطع بقوة أحدهما من يقطع بقوة الآخر فلا يجوز أن يقطع السكك  
 ببعضه والآخرين بالواحد لانعدام المساواة فصار كإدراكه كل واحد من حاب الآخر بخلاف النفس فإن شرط فيه المساواة  
 في العمة لا غير في الطرف يعتبر المساواة في البع والقيمة ولهذا لا يقطع الصحيحة للشاة والنفس السائلة من العيوب يقتل  
 بالسوط والساقول وكذا الأمان بالواحد فليصح التماس على النفس ولأن وهو في الروح لا يتحرر فأصيب إلى كل واحد كذا  
 ووقع العصب يسجراً لا أتري أنه يمكن أن يقطع العصب ويترك الباقي وفي التقتل لا يمكن ذلك ولهذا لو أمر أحدهما بالسكين على قتل  
 والآخر على حلقه حتى يقتل في الوسط وأما ما يجب القصاص في اليد لا يجب ولأن السكك ملحق بالاجتماع عاب محالة الموت  
 لا في القطع لا يجب أن يمتنع بطلته في حقه الموت نسبها كلباء ويقول ثبوت وجود القصاص في النفس والاجتماع على  
 خلاف القياس والطرف ليس مثله فلا يلحق بها وقوله رجلان مثال وليس شديد قال في التحريم إذا قطع رجلان يدرج أحدهما في القصاص  
 ولا قصاص علىهما علمهما الله وكذا ما أراد على هذا المدعى هذا الحكم سواء وقال بمحرمه الله في الزيادة رجل قطع المفضل  
 الأعلى من أصبع ورجل ورأى ثم عاد فقطع المفضل الأعلى ورأى ثم عاد فقطع المفضل الثاني أصبعاً ثم احتسب إلى الساقى والقصاص بقصى على القاطع بالقصاص في المفضل  
 الثاني هذا الذي ذكرناه فافعل المفضل الأعلى ورأى ثم عاد فقطع المفضل الثاني فافعل المفضل الأعلى أصبعاً ثم عاد فقطع المفضل  
 ويحل كأنه قطع المصائب بدفعة واحدة فمن مثابيحهم قال ما ذكرهما فوطئاً ما على قول أبي حنيفة رحمه الله لا يقطع مع معمله  
 أن يقطع المفضل الأعلى ثم الأسفل ومنهم من قال هذا قول السكك ولو قطع المفضل الأعلى واقتصر من الساقى ثم عاد فقطع المفضل  
 الثاني ورأى ثم عاد فقطع المفضل الثاني أصبعاً ثم عاد فقطع المفضل الثاني أصبعاً ثم عاد فقطع المفضل الثاني أصبعاً ثم عاد فقطع المفضل الثاني أصبعاً  
 أو لم يقطع فيه نظر لأن المساواة يمكنه فيسب أن يقطع لا يمكنه فيتدره وكذا إذا كان مقطوعاً الكف قطع أحدهما بد صاحبه لا يقطع  
 ريد القاطع ولو قطع من أصبع ورجل نصب مفضل وكثير ورأى ثم قطع ما بقي من المفضل ورأى فلا خلاف أن عليه في شيء من ذلك  
 وأما نصب الأول فله حلول الحياة في العظم وأما النصف الثاني فلغيره المسارة لأن أصبع القاطع حال ما قطع الثاني من المفضل  
 صحيحة والأصبع المتلوعة عن نصف المفضل موصلة ولو لم يخل بينهما من نصب القصاص في المفضل وحل كأنه قطع المفضل بدفعة  
 واحدة وكذلك لو قطع الأصابع من رجل وعاد فقطع الكف أن لم يخل بينهما من نصب القصاص في يد كذا قطع السكك بدفعة  
 واحدة وإن حال بينهما من نصب القصاص في الأصابع وحكومة عدل في الكف وكذا إذا قطع حشفة إصبعين حلاً ثم عاد فقطع باقي







ذلك قبل البرء فصار كبرائة الأول وله في الجمع متعدد لأن حرافقة جمع سرياء التلوع كما مره حتى لو صدر من شخصين وحب على كل واحد منهما النصاص فكذا إذا كان من شخص واحد وقطع على أولاده ثم يشاولون شأوا وإن شأوا قبلوه من - بر قطع لأن القصاص يعتمد المساواة في الفعل ولذلك بان يكون القتل بالنسل والتلوع باقطع واسعياء القطع بالنسل متعدد لاختلافها حقيقة وحكما ولأن المعاملة الصورة ومعنى يكون ساقية لهما وما لا كسفة بالنسل لم توجد المعاملة المعنى ولا يصار اليه مع القدرة على المعاملة صورة ومعنى فيجوز الولي بخلاف ما إذا مات من السرياء لأن الفعل واحد وبخلاف ما إذا كان حطاس لأن الموحب فيه الذمة وهو بدل الخلل والقتول واحد الأثرى عشرة لو قتلوا واحدا حطاسا يجب عليهم ذمة واحدة لا تعاد الخلل وإن بعد الفعل ولو قتلوه عمدا قبلوا به جمة لأن القصاص جزاء الفعل وهو متعدد وإن انحدر لأن أرض اليد لو حب كان يجب عليه عبد الحرة لانه وقت استحكام أمر الفعل لا لاسدلى اليه لانه حينئذ تحب ذمة النفس بالخراء فيجتمع وحب بدل الخراء والسكل في حالة واحدة وهو محال ولو حب ذلك لوح بمقتل النفس الواحدة ذيات كثيرة لأطراف لاسها لمع شام النفس أمثال القتل والتضاع فتقاص فامكن اجتماعهما بخلاف ما إذا قطع وسرى حيث يكفى بالتلوع لاتحاد الفعل وأمما الثاني وهو ما إذا كانا مختلفين بان كان أحدهما حطاسا والآخر عمدا والثالث وهو ما إذا كانا حطاسين وتحال بينهما وهو لا يجوز الجمع غير ممكن فيهما لاختلاف حكم الفعلين في الأولى ولتحال البرء في الثاني وقاطع السرياء فيعنى لكل فعل حكم نفسه وقوله لا في حطاسين لم يتحل بينهما فحب ذمة واحدة هذا إخراج من قوله أحدنا من أى معنى فعله إلا في هذه الصورة فانهما يتداخلان لا يؤخذ إلا ماقتل فيجب فيه ذمة النفس لا غير وقد بينا وجهه في أثناء البحث وقوله كن ضرب رجل امرأة سوط فبرئ من تسعين ومات من عشرة يعنى تحب فيه ذمة واحدة كما إذا كان القطع والقتل حطاسين لم يتحل بينهما وعما كان كذلك لأن الصرمان الذين رأوا منها ولم يبق لها أثر سقت أرضها فر والذين شهدوا هذه المرأة تعالى وعن أى يوسف فيها حكومة عدل وعن محمد انه يحب فيها أجره الطيب وعن الادوية وسنأتي المسئلة ما دلها في فصل الشيعان إن شاء الله تعالى ولو بقى لها أثر بعد البرء يحب موجه مع ذمة النفس بالاجتماع لأن الأرض يجب باعتبار الشئ في النفس وهو مبقاء الآخر ولو قطع أصمعه أو يده ثم قطع الأخرى من اليد مات كان القصاص على الثاني في النفس دون الأول ويقطع أصابع الأول ويده وقدره والشافعي يقتل طمانا روال الحياة مضاف إلى القتلين لانه أصل الموت بهما قبل البرء وزوال أثرهما وليس أحدهما مضافه الأرواح اليه أولى من الآخر فاصيب بهما كما لو قطع كل واحد منهما يدا على حدة قبل البرء ولنا في روال الحياة ٧ ألم الثاني عبر قطع الأول فصار روال الحياة مضافا إلى التلوع الثاني فصار الثاني يقتل دون الأول بخلاف ما لو قطع كل واحد يدا على حدة أو أصبع على حدة لأن عمل قطع الأول قائم وقت الموت فيتم بمرور حدوت زيادة الألم حصل بالمحدث بالقطعين فصار الموت مضافا إليهما وإذا قطع المعصم الأعلى من أصبع رجل فبرئ ولم ينقص حتى قطع معصلا آخر من تلك الأصبع ينقطع له المعصم الأعلى دون الأسفل وعليه أرض الأسفل لأن القصاص مبداء على المساواة وحال قطع الثاني لا يمكن المساواة لسلامة أصبع الناطع وقوت مفصل المقتطوع ولأن أصبع القاطع وإن كانت مسددة تحت القصاص ولكن ملك القصاص ملك ضرورة لا يثبت إلا بعد الاستيعاء فقتله يكون مقصودا به مأكية صاحبه ولهذا قلنا لو قطعت يده من عليه النصاص إن كان عبدا يجب القصاص وإن كان حطاسا يجب الأرض له لأن له النصاص لأنه لم توجد المساواة حال قطع الثاني وكذلك لو أمرا الثاني ثم قطع المعصم الثالث ولو لم يكن بين القطعين برء وجب له القصاص في كل الأصابع بقية هاهنا أصلها مرة واحدة لأنه لم يتحل بين القتلين برء وحدها كالأصابع ذمتها واحدة كنه قطع ابتداء من المعصم الثاني برء واحد وفي المنسوط أصله أن تعدل استيعاء النصاص لتعدل القتل أنه جاء من قبل القاتل فصار إلى المال اعتبارا بالخطا فإن عدل استيعاء القصاص يعنى من جهة القاتل وهو الخطأ فإذا تعدل صيانة استيعاء القصاص من قبل من له الحق لا يصار إلى المال لأن الشرع غير حقه في القصاص لكن هو الذى قوته وفرط باتيان ما أخرجه فاهدره فلم يبق مستحقا للسطر وإذا أقر القاتل بالخطأ وأدعى إلى العمل لم يقتص ولمه الذمة استحسانا وقدره لا يلزم معنى قياسا لأن ما أقر به لم يثبت لأنه كذبه المدعى في إقراره بقتله دعواه القصاص وصار كالأمر القاتل بالعمد وأدعى إلى الخطأ لا يلزمه شئ فكذلك - أولها إلهما فصار قاتل السئل إلا انه اعتبر استيعاء القصاص يعنى من قبل القاتل وهو دعوى الخطأ فتحب الذمة

حرم الله عن الخمر وإن في رعم أولى ان العاص هو الواحد إلا أنه لما أمر بالخطأ فعند أمر المال وأولى ترك العاص  
 وحيد المال ولم يكن به صرح فافسكون له أحد المال ولو أمر بامد وادعى أولى الخطأ فاعل حقه لأن بعد استثناء العاص  
 حاء من قبل من له الحق الزائد وله ادعى الولي العمد على رجلين فقال أحدهما ما سخط به عمد او هذا الآخر قطع رحله عمدا  
 وانكر الآخر الحاشية فله من المهر لهما تصادفا على وجوب القود ولم يمكن السبه فيه حين انكر الآخر الحاشية لأن  
 يمكن السبه انما يحكون باحلامه الموحس غير الوجه في الخلل وذلك لا مصور قبل وجود الحاشية من الآخر إذا ادعى أولى  
 الخطأ ولا يبيح على المهر لأنه لما أنكر الآخر الحاشية صار كالعدم فخلل دعواه الخطأ وانما قال بالعمد في هذا لا بحاشية وإن مات  
 رجل من قطع يده ورحله فقال رجل قطع يده عمدا وقال قطع يده ورحله عمدا فقال أولى أن أت فيه ما يجب العاص  
 عليه لهما تصادفا على وجوب العاص والسرکه لم يسل عدم دعواه فان هل الولي لأندري من قطع رحله ولا يبيح على فامع  
 النذلان فامع الرجل محمول بمرور ان يكون حاشيا أو صاعا أو محمولا فعند انحاب العاص منه ثم لم يسمع العاص حاء من  
 قبل من له الحق فان سهل قطع الرجل جعل فاطع اليد فالحاشية للمال ولو قال الولي عند ذلك فلا قطع رحله عمدا وانكر فلا  
 ليس له ان يصل المهر فساو له ان حله لسبعا ما لأن الولد لا يعرف فأن أسه عند كثرهم فمهر في العاص وغير المؤلف  
 عن التي لفظها معروضا معناه جع لانه لا فرق في الحكم بين ما إذا كان الفاعل مقفرا أو ممددا قال رجل الله ~~هو~~ فان عدا المظنوع  
 عن القطع حاشية من المظنوع الله ولو دعا عن القطع وما عرفت منه وعن الحاشية لا فالحاشية من المهر لعدم من كل المال  
 نعم لو قطع يد رجل عمدا وحط فقال المظنوع معيوب عن القطع حاشية من المظنوع الله بحرف ما لو قال عرفت عن  
 الحاشية كما ساقى وأما المؤلف في قوله الخطأ من لب المال ولم يعرف من ما إذا كان العاني مخرج ومخفى أو كان لا يخرج  
 ولا يخفى وساقى بيانه وقوله باطله قول الآمام وفي الجمع الصغير رجل قطع يد رجل صاعا عمدا فعلا المظنوع يده عن  
 القطع ثم سرق إلى النعم ومات أو سرح أو سار موضع عمدا فعلا المسحوح رأسه عن أسحه ثم سرق إلى النعم ومات  
 ان عليا بن همام سئل عن أحدهما في العمد والآخر في الخطأ وكل مسئلة على وجوه أما ان هول المظنوع يده عذوك عن  
 الحاشية ويقول عذوك عن القطع وما عرفت منه من كانت الحاشية عمدا فقال المظنوع يده أو هل المسحوح رأسه عذوك  
 عن الحاشية صح العفو ويرى من القطع أو السبحة أو مات حتى لا يجب في الخلل ثم يصح الزاء عن جميع المال سواء يرى  
 أو مات وان قال عرفت عن القطع ولم يزل وما عرفت من القطع أو قال عرفت عن السبحة ولم يزل وما عرفت من السبحة  
 سدد لهم جميعا فلو مات عذبه قال أو يوصيه مع ان العمد باطل والعاص ان عذبه على المعوغة العاص الا ان استحسن  
 وصوب الله في ماله وقال أبو يوسف ومحمد ان الله وعصا حاشية ولا يبيح الله وعصه ولا العاص ولا الله عدا الذي ذكر ما إذا  
 كان الحاشية عمدا فإذا كان خطأ ان عفا عن الحاشية أو عن القطع وما عرفت منه صح العفو سواء يرى أو مات إلا أنه ان عفا  
 في حال مخرج ومخفى وبذهب عمد الحاشية وأنه على قول بعض المساج بعد من جميع ماله وذكر في المسقي في هذه الصورة  
 انه يصح من لب المال وان عفا عن القطع ان أقصر عن القطع ان رأيص العفو بلا خلاف من جميع المال وان صار بلا فاعلى  
 قول في حاشية العفو باطل وكان على عاقله الفاعل الله وعصا حاشية ولا يبيح الله وعصه ولا العاص الا ان استحسن  
 في حاله حكم الصبي ان كان يذهب ومخفى يصح من جميع المال ولو في فاسم وراه المسقي من لب المال وان عفا في حال حكم  
 المرض بان صار صاحب دياره بعد من لب المال ولو قال عفو عن الحاشية أو من الله طع وما عرفت منه كان عفا عن يده  
 النعم ما لا جامع حتى إذا مات سقط كل الله فيه عفا عنه يعتبر من اللب في الخطأ لان موحه المال وقده في يده حتى الورثة  
 فعبر من اللب كما أثر مؤله بخلاف ما إذا كان عمدا أحب فصح من جميع المال لان موحه العاص ولم يعان عن أهله  
 لا ليس بمال قال في العفا فيه عفا وهو ان العاص موروث بالانفاق فكيف لم يعا في يده حتى الورثة ثم قال والحوار  
 عنه ان المصنف يبيح حتى الورثة به لا يكونه موروثا ولا يبيحها لان حتى الورثة انما ثبت نظر ان الخلاه وحكم  
 الخلف لا يسمع مع وجود الاصل والعاص في اللب أيضا ان لا يشفوه عفا حتى الورثة لا يصدوت الموروث لكن ذلك  
 شرعا مؤله عليه اطلاق والسلام لان يدع ورثتك أعزاء حرم من أن يدعهم الله سكتهمون الناس وركهم أعزاء انما سجد

متعلق بهم بما يتعلق به الصرف والقصاص ليس بمال ولا يتعلق به لكنه موقوف اه أقول في مقر البحث المذكور  
 حال فاحش وفي بحر الخواب المبرور الترام ذلك أما الاول ولله سبحانه في أول باب الشهادة في القتل أن القصاص تمت  
 لورثة القاتل استثناء لا طرأ بق الورثة منه كالدين والديه فقله أن القصاص موقوف لا يرد ق كذب صريح وقد مر  
 هنالك صاحب العناية في الفصل السابق وثبت فظنا هناك أيضا ذكر وأما الثاني ولله في القتل المتعمد فيه لكون القصاص  
 غيره موقوف من المغتول عند ما ما لا اعطى سلم سقي الكدم على وجهه شعر كونه موقوف لا يرد إلا لأقربى الأقربى في حاشيته  
 والقصاص ليس بمال ولا يتعلق به لكونه موقوتا وفي المحيط ويكون هدأوصية للعاقلة سواء كان القاتل واحدا منهم أو لم يكن  
 لأن الوصية للقاتل إذا لم يصح للقاتل تصح للعاقلة كمن أوصى حتى وميت ولو وصيه كلها للحي اه وطهر هاهنا قول صاحب المحيط  
 وصية للعاقلة قصدا ما اعترض به من أن الوصية للقاتل لا تصح ومن أن القاتل كرا حدم العاقلة فكيف حارت الوصية لجميع  
 الثلث فتأمل وبطهر من أن القول بأنه وصية أه لو لم يكن له مال في العمد تسمى العاقلة في ثلثي البدنة وفي الخطأ أن حوت لديه  
 من الثلث ولا سعاية ولو لم يخرج من الثلث سقط تقدير ما يخرج وبسبب العاقلة في الشقة كما سيأتي في نظائره في كتاب الوصايا  
 وهذا من خصائص هذا الكتاب قال رحمه الله تعالى وإن قتلتم امرأة يدركل عمدا فروحها على يده ثم مات فلها مهر مثلها  
 والبدنة في مالها وعلى عاقلة الروح خطأ يعي لورث روح امرأة على قطعه يده عمدا مات الروح منه فلها مهر مثلها والبدنة في مالها  
 وعلى عاقلة الروح خطأ وهذا قول الأمام ولم يصل المؤلف بين ما إذا مات قبل الدحول أو بعده لكن في قوله مهر المثل يشير إلى أنه  
 بعد الدحول وفي السكاح أما أن يكون القطع عمدا أو خطأ وكل مسئلة على ثلاثة أوجه أما أن تروحها على القطع أو على القطع  
 وما يحدث منه أو على الحياطة وقد برئ من ذلك أو مات فان كان القطع عمدا يرى من ذلك تمت التسمية وصار أرض اليد مهرا  
 لها عدهم جميعا قال الشارح فإذا كان القطع عمدا فهدأ روح على القصاص في الطرف وهو ليس بمال على تقدير الاستيعاء  
 وعلى تقدير السقوط أولا فإذا لم يصلح مالا لا يصلح مهرا فيجب لها مهر المثل إذا مات ولأب القصاص لا يقل لا يجرى القصاص  
 بين الرجل والمرأة في الأعراف فكيف يكون تروحها عليه لا ما قول الموحب الأصلي في العمد القصاص وأما سقط المتعد ثم يجب  
 عليه البدنة فإذا برئ من أنه قتل ولم يدوله العفو تمت البدنة لعدم العمود العفو وذلك في مالها لأن العاقلة لا تحمل  
 العمد اه قال في البدنة فان قلت لم يجب القصاص هو على المرأة مع أن القطع كان عمدا وهي قتل من الاستثناء فادامت طهر  
 أن الموحب الأصلي هو القصاص ولم يصلح القصاص مهرا صار كانه تروح ولم يد كرشيا وفيه القصاص فكادها قلت نعم  
 كذلك لأنه لم يحمل القصاص مهرا جعل ولاية استيعاء القصاص للمرأة ولأستوفت القصاص قدومه من نفسها وهو محال  
 ولما سقط القصاص بقي السكاح لا تسمية فيجب مهر المثل كما دالم يسمى استثناء اه ولو تروحها على موجب القطع حار فان  
 طلعت بعد الدحول لها أو مات عنها لم يلزمها جميع الأرض وإن طلقت قبل الدحول لم يلزمها جميع ذلك لأن وجبها أن ترد النصف  
 لأن وجبها أنه تروحها في الحاصل على حصة آلاف فان طلقت قبل الدحول لم يلزمها نصف ذلك ولم يلزمها أن ترد النصف  
 على الروح هذا إذا برأ من أن القطع وان مات من ذلك فالتمسقة فاطلة عدهم جميعا وطهر مثلها وقيد قوله مهر مثلها المفيد أنه  
 بعد الدحول لأن الدحول فله الثلثة ثم العباس أن لا يجب عليها البدنة في قول أبي حنيفة وفي الاستحسان يجب البدنة في مالها  
 وعلى قولها صحيح العمود لم يكن عليها أقصاص ولابدية لومات هذا إذا روجها على القطع قيد بدنة كاليه فقط لأنه إذا تروحها على  
 القطع وما يحدث منه ان برئ من ذلك صار أرض يده مهرا لها عدهم جميعا ويسلم لها ذلك وان كان كثر من مهر مثلها وان  
 مات من ذلك بثلث التسمية وكان لها مهر مثلها وسقط القصاص مجازا بحديثي ولا ميراث لها من زوجها لا ما قولته وعليه إعادة  
 المثوى عنها زوجها وقيد قوله عمدا لأنها إذا كانت الحياطة خطأ وقدرت روحها على القطع ان يرى من ذلك صار أرض يده مهر لها  
 فان دخل بها أو مات عنها لم يلزمها جميع ذلك وسقط عن العاقلة وان طلقت قبل الدحول لم يلزمها نصف ذلك وذلك لأن وجبها  
 ونزوي العاقلة أن يعي وختمها إلى بروحها فاما إذا مات من ذلك بثلث التسمية في قول أبي حنيفة وكان لها مهر مثلها وعلى عاقلة البدنة  
 الروح وعدها متصح التسمية وتصير بدنة الروح مهر لها فاما إذا تروحها على القطع وما يحدث منه أو على الحياطة ان يرى من ذلك  
 صار أرض يده مهر لها وان مات ثم ينظر إلى مهر مثلها وإلى البدنة فان كان مهر المثل مثل البدنة لا شك أن السكاح يسلم لها سواء





صير ولا يمسره و صهرانه لسوق حقه وحقه في اطراف مضروره سوب الهبل وهذه مضروره عند الاستدعاء لافله  
 هذا وجد الاستدعاء ماهر حقه في الاطراف معا والدم لسوق لم يضر حقه في لطرف فاصلا ولا معا فمسا انه اسوى ع مرجه  
 فاما الدم عت و عت مع المنع وهو قيام الحق المنع للاستحالة أن تلك قوله وكون اطرافه مضمونه عليه من رال  
 للمانع بعد مضر حقه المنع واداسرى هو واستدعاء للعلل فليس ناهيه وكان له الاستدعاء ولودعاع وما عاير ما هو على  
 الخلاف في امسح لودعاع مضر رفته قبل الزهر وهو استدعاء لان القطع العند على وجه تحتمل السرانه وكان مضر رفته بما  
 لما العند لم يقطع ولا ينس من حقه لسر رفته بعد الزهر وفي الخلاف في الصحيح على ان الاستدعاء ظهور حقه عند الاستدعاء في  
 ال اربع واعاد حسن المنع لعدم امكان التحرر عن اطلاقه والاصاح مانع فاما والكتب مانع لها عر ما لان مقبوعه العاقل  
 يوم والاصاح خلاف في الطرف فانه مانع للمنع من كل حقه والله اعلم

### في باب الشهاده في العمل

لما كانت الشهاده في العمل أمرا مستعاضا له لا وردها عند كرك حقه اله لان ما عاير بالي يكون أدنى درجه من ذلك الشيء  
 فالرجحانته في قوله لا محاصر شحجه اذا أحوه عاير عن خصوصيه فان بعد لا ينس اعادته لعل ولا لو عاير ودا لا في معنى  
 اذا قبل رجل وله وان بالمان عاير احد هما محاصر والاخر عاير فاما الخاصر ينس على اله لئلا يسل وصاها فان عاد العاير  
 فاعين لما ان ينس لك القصة لئلا يطمع من اعاده الله له في ال ايام وقال لا يسل ولو كان اله لحننا أودسا لا بعداها  
 بالاجماع واجمعوا على ان الما ليس اذا اعاد الخاصر اله لانه صار منها ما نسل والمهم يحسن واجمعوا على انه لا يهوى  
 بالخاصر ما لم يحصر العاير لان المقصود بالخاصر لا يمكن من الاستدعاء بالاجماع خلاف ما اذا كان حقا أودسا  
 فانه يمكن من اعاده حقه في عهده الآخر فلم يحصره بعداها بعد والوارث به صحت حقه ما ينس عنه وعن سر كونه فيما يدعى بال  
 وعلى المنع ولا في حقه ان الفصاح عهده روي لانه عت بعد الموت للسبي ودرك النار والسب لنس من اهل واعاير  
 لا يورثه اذا طر في اختلافه سببا عند لم يأت أي يقوم من مقامه عند حقه به استدعاء من غير أن يسل للجب كالعند قبل احدثه  
 ينس الملك فيما لو في استدعاء طر في الخلافه واعاير كان كذلك لان الاصاص لك الفعل في الخجل بعد موت الخروح ولا يورث  
 احدثه من المنع لم ياصح عهده لا يورثه من الموت الخروح واعاير صحت عهده الخروح لان السب العندله وفي قوله تعالى من نسل  
 مظنوا فيه حمله قوله ماضا ناص على أن الفصاح سب للوارث استدعاء خلاف الزهر والانس لان اب اهل ذلك المال ولما  
 ب صحت كونه ناص ماضا بعد موته ملكه وأصل الاحد الا في راجع إلى أن استدعاء الفصاح من الزهر عهده وحس المنع عهدها  
 فاذا كان الفصاح سب حقا لا يورثه عهده استدعاء لا يندفع أحدهم حقه من الآخر من في سبب حقه من وكفه منه وما فانه  
 الخاصر النسيه لا يندفع الفصاح في حقه العاير بعد ماضا مضروره استمكن من الاستدعاء فلا يورثه ان الفصاح اذا نسل ما لا  
 ينس حقه للجب لا يندفع ان السب بالاصار صالح لصداء حواشيه فصار عهده اختلاف الفصاح والاصاح الاستدعاء لانه عهده والوارث  
 لانه اصح في جواب الاستحسان لو حذر منه على ما ساهو في الاستدعاء لمعارض عهده الوارث فانه يجوز ما قبل موت  
 المورث بعد طرح استدعاء لوجود السب ولو لا أن الخي شذبه فانه استدعاء لم ياصح عهده اقول فسه بحث لان ما ساهو  
 لا يوص حقه على في حقه حقه الله وما عت كفه به من حقه علم ما كفه بعض الدافع وذلك ان الفصاح ان كان حقا والوارث  
 عهده ما عاير سوبه للوارث ساه على أن الفصاح لا يندفع الموت والسب لنس من اهل ان عت هذا الحق لا يشرع للسبي  
 ودوله النار والسب لنس باهل ذلك لكنه من الزهر أ صاعده ما ساهو بعداها سبه الذي هو الحمايه في حق المورث وقد صرح به  
 كثير من أصحاب السرح فان حقه حقه شتر اعي فيما عت حقه كونه الفصاح حقا والوارث فانه ما ساهو اعاده اليه اذا حصر  
 العاير احسا لا يدره ول يصدقه العمومه أبا احسا لا للزهر أيضا وأما عهدها فالفصاح من سبب المورث استدعاء من كل  
 اوجوه ثم نسل بعد موته إلى الوارث بطر في الزوايه كسائر املا كفه حقه علمها للوارث حقه صحه لاهو من الوارث حال حياه  
 المورث بالاجماع قد رسل رجحانته في فان استسالي عهده العاير لم يندفع معناه أن العاير لو قام بينه أن العاير قد عايره  
 كان الحصر حقا وسب الفصاح ولا بعد السب لو حصر لانه ادعى حقه على الخاصر وهو مضمون حقه في الفصاح اعلا



صله ما لا يحكم من إثباته الامارات الموهوم العائنه فاقصص الحاصر حصصا من العائنه في الاثبات عليه ماله ، هاد اوصى  
عليه صر العائنه مبالغه تعالى قال رحمه الله **يُؤْذِنُكَ الْوَقْلُ عِنْدَهُمَا وَخُدْمُهُمَا** أي لو كان عندك من رجلين  
وعمل عند واحد المولى عاتق حكمه مثل ما ذكرنا في أحد المولى حتى لا يعمل بسعة أهمها الحصر من غير إعادة بعد عود  
العائنه ولو أعلم القائل الله أن العائنه قد عفاها لك حصصهم وسقط القصاص لما يسقطه ان هذه المسئله مثل الاولى في جميع  
ما ذكرنا الا انه اذا كان اصل عمدا أو خطا لا تكون الحاصر حصصا من العائنه بالاجماع والعرق لهما في الكل ولأن جميعه  
في الخطا ان أحد الورثه حصص من الدقيق على ما يداولا كذلك أحد المولى على ما عرفت في وصيه وقد اله سر يدان  
عدد ذكر الكبير والصغير وزوج اله فالرحمة في بيان شهد ولان دعواتهما على العائنه أي اذا كان أولياء المولى لأنه  
دعوا لسان منهم على الثالث انه عفا وشهدا ما طاله لهما ما عثران لانهما مساعدا وهما عرفت النود ما لا وهو عفو ومما ورعها  
معبر في حق أنفسهما أطلق في قوله بصواتهما فاشتمل ما ذكرنا في العبد الخاضع وعند الخطا حاشيت ولشهادتهما  
حاشية في الخطا ان لم يقصصا أنفسهما اه وانما قدره لهما اذا قصصا أنفسهما لم يحشا الى اثبات عفو العائنه لان العفو حصل  
مما هو وقيد حسن لانهما ولو قيدته المولى لكل أو لى رد كفي الميسوط في كتاب الصلح والمأدود في دس بين ثلاثة شهد  
اثبات على الثالث انه أمر عن صبيته لا يعمل لان شهادتهما بحر لا صهيما خطا لان شهادتهما سطح سرقة المشهود عليه في  
السابق من ادس ولان مثل كما لو شهدا انه أراه عن صبيته فعلمنا انما صرح به هذه الرواية التي ذكرها المؤلف انهما ما شهدا انهما  
لا يشتمان لانصهما من المشاركة للمشهود عليه لهما لم يقصصا من الدس ولو حولا لانصهما مالا وانما مع ثوب المشاركة  
لشهود عليه من قصصهما والشاهد تلك المسح ولا يملك الاثبات وانما شهدا بحدان بالمعنى على الخطا فقصص به ثم رجعا  
صصا ما ألباهه من دين لهما أنظر على المشهود عليه دس ما في خلاف صصا بذلك سيد شاهدان على ولي الدم أنه آخر القائل  
اليوم ان اصيل على جعل معلوم لم يكن عذوا ولا ماله لان ما عثر الحق لا يقتضي سقوطه فكذا ما أحل السبل لا يقتضي سقوطه  
والحال باطل لانه لو وجد رجوعه صصا اصل والاعتصاف عن الاحل ماض ولو شهدا على انه أحد الخلف على ان يعفوه يوما  
كان صلحا لانه عفا عن الصصاص يوما والفقلا قبل التأييد صص العود وطال التأييد وصار كما لو طلق امرأه وأعتق عبده  
على أنفس الى الجبل حار الصلح واطل التأييد فكذا دعا وقوله على ان دعوا لم يخرج مخرج العدة وانما برأيه الاحرار كالرجل  
سول للحرية ترددت على أنفسهم فعملت في ركاح فكان المراد منه الابتعاد فكذا دعا لانهما رجعتا في حقان صدقهما القائل  
فكذب لهما انهما أي صدقهما القائل دون الولي المشهود عليه لان صدقهما انهما طمانثاني الذية وطرده لهما كانوا يرعون  
ان نصب الولي المشهود عليه وسقط نفعه وهو يسكر ولا يشترط في وطئهم عليه فوجب عليه كل الذية وليس كمن نكح قبل رجوعه  
بأنه ان كذبهما فلا شيء لهما آخر تلك الذية أي ان كذبهما افعال أيضا بعد ان كذبهما الولي المشهود عليه فالشيء  
للولي الشاهدين لان شهادتهما عليه اقرار بظن حقهما عليه في الصصاص فصح اقرارهما في حق أنفسهما وان ادعيا  
أنهما مالا فلا يصد عن دعواهما الا بسبقه لولي المشهود عليه ثالث الذية لان شهادتهما عليه وهو يسكر بغير اقرارهما  
بالمعنى قبل نصبهما ما لا في النهاية وان كذبهما المشهود عليه بحسب على القائل ذية كاذبه فيهم انما نخل لصبر فاعل كذبهما  
المشهود عليه لا القائل هل الشرح وان صدقهما الولي المشهود عليه وحده دون افعال من القائل تلك الذية لولي المشهود عليه  
لانه أوله بذلك فن قيل كذبته التث وهو قد اقره لا يستحسن على القائل شيئا أندسواه المعرفا ان ارد اقراره تكذيب  
التكامل انه هو حله تلك الذية عليه وفي الخافع الصبر كان هذا التث لمشاهد على المشهود عليه وهو الاصح لان المشهود  
عليه برغم انه قد عفا أولا لا شيء له ولشاهد على القائل تلك الذية دما في دمه والذي بيده وهو تلك الذية مال القائل وهو من  
حسن حق ما يصر فيهما لا اقراره فلهما ذلك كمن قال لئن علي أنفسهم فقال المرفله ليس ذلك لي وانما هو لغير قائم  
يصر في اليه فكذا دعا وهذا كما استحسنه وانباي ان لا يلزم القائل شيء لان ما ادعا الشاهد ان على القائل لم يشتر لا كاره  
وما أقره القائل للمشهود عليه قد بطل اقراره بالمعول كونه مكذبا له وحوايه ان القائل تكذيب الشاهدين وهو أمر للمشهود  
عليه تلك الذية لرجوعه ان القصاص قد سقطا لشهادتهما كما اذا لم يقر المرفله لم تكذب القائل حقيقة ل أنصاف الرجوع الى غيره



على ما ذكره قال رحمه الله **ولو ان شهدا انه ضره ولم ير صاحب فراس حتى مات بقتل** لان الثابت بالعدة كالذات معاينة  
 وذلك المصاحف على ما عرف والشهادة على قتل العمدة يتحقق على هذه الوجه لا بعد اذا كان شاملا لا يخل لمأمون بطلعه بل  
 يقولون وصديقه وأما به لان الموت بسبب الضرب مما يعرف اذا صار بالضرب صاحب فراس وأقام على ذلك حتى مات حال  
 الشرح وأورد بان شهدوا انه ضره بشئ خارج أقول على الكفاية اعمأوله ليكون المسمي شاملا عليها حال في مراح العترة  
 الطلاق في الجراح العترة ان كان وطعها وهو يحرق على الاطلاق وان كان قول الكل فتأويله ان يكون الآلة جارة قال جمهور  
 المراح فان قيل الشئ ودشقه على الضرب بشئ خارج ولكن الضرب به يمكن خطأ فكيف يثبت القود مع ام لم يشهدوا  
 انه كان عمدا قالوا لم يشهدوا انه ضره به وانما يشهدون انه قصد غيره فأصابه وقالوا كذلك ذكره شيخ الاسلام واهله راده قال  
 رحمه الله **ولو ان احتملنا شهدا القتل في الزمان أو المكان أو بما وقع به المصل أو قال أحد هما فلهما وما قول الآخر لم يدر عمدا**  
**قتله بذلك** ولو قالوا المواقف ولو شارب بقتل واختاره في الزمان أو المكان أو بما وقع به المصل أو قال أحد هما فلهما وما قول الآخر لم يدر  
 عمدا فلهما بقتل لمكان أولى لاننا نعلم بطلان شهادة الثني في الاحتلاف على بطلان شهادة الفرد من باب أولى لان القتل  
 لا يتسكرر فانه في زمان أو مكان غير القتل في مكان آخر أو في زمان آخر وكذا القتل ماله غير القتل ماله أخرى وتختلف  
 الاحكام باختلاف الآلة ومكان على كل قتل شهادة فرد ولم يقتل ولان اعمالي الشاهد بين شرط لا قبول ولم يوجد ولان العاصي  
 يقتضي كذب أحد هما لاسمعه اجتماع ما ذكرناه من كل المصاحف على كل واحد منهما لثبوت القاضى كذب أحد  
 العريضة بين دون الآخر حيث يقتل الاحكام منها عدم المعارض أطلق في المكان وهو مقيد بالكبير قال شيخ الاسلام حواهر  
 راده في شرح ذوات الاصل انه اذا احتل على المكان والمكان متقاربان كيت فضرر فلهما أحد هما راده في هذا المصاحف  
 وشهدا الآخر انه قتله في الآخرة فانه في الشهادة واستحسانا كذلك لو اختلف في الآلة وفي الاصلية حتى كانا قد  
 قتله بالسيف وقال الآخر قتله بالهناص وقيدنا بما ذكرناه من الاحتلاف في القاتل لا تقتل كالمسألة في واعلم ان الكلام في الآلة على  
 وصول أحد هما ان يثبت فاعلى الآلة بان شهدا انه قتله بحمد السيف أو قتله بالهناص فان شهدا انه قتله بالسيف ان ذكر كرامة العترة  
 بان قتله بحمد السيف فانه تقبل شهادتهما وما يقتضى عليه بالنصاص ولو لاقتله بالسيف خطأ تقبل شهادتهما وما يقتضى عليه بالنبيعة على  
 المقتله وان سكتا عن ذكر كرامة العترة واختلفا فلهما وما ذكر كرامة العترة عدم سوء او ان قال لا يدرى قتله عمدا أو خطأ فانه تقبل هذه  
 الشهادة ويقتضى بالبيعة في مال الثانی وهذا الذي ذكرنا ان الشهادة مقولة لمجواب الاستحسان والقياس ان لا تقتل هذه الشهادة  
 وان شهدا انه قتله بالهناص كان المصاحف لا يقتل مثله عترة فانه تقبل الشهادة ويقتضى بالبيعة عدم جميعا كذا كنت معاينة  
 سوءا شهدا بالهناص أو بالهناص أو بالهناص كان المصاحف لا يقتل مثله غايته في قول أبي حنيفة الخواص عنه كالجواب بالوشهوا انه  
 قتله بالسيف وأما ابن أحد هما الآلة وقول الآخر لا يدرى عمدا فلهما فلا نطلق بغير المقيد لانه معدوم والمقيد وجود فاختلعا  
 وكذا أيضا سكتهم ما يختلف فان من قتل قتله ما يوجب البيعة على المقتله ومن قتل لا علم بماذا قتله على القاتل فختلف المشهود به  
 فثبتت وهو الراد بقره وقول أحد هما فلهما نصاره في الآخر لم يدر بماذا قتله وكذلك الوشها أحد هما بالقتل معاينة والآثر على اقرار  
 القاتل بذلك كان باطلا لاختلاف المشهود به وشهدا أحد هما بقتل معاينة والآثر على اقرار القاتل بذلك كان باطلا لاختلاف  
 المشهود به وشهدا أحد هما بقتل القصاص والآثر البيعة له ربه الله **ولو ان شهدا انه قتله ولا يدرى بماذا قتله** يعني بأى  
 شئ قتله وجب عليه البيعة في مائة حساما والقياس أن لا يقبل هذه الشهادة أصلا لانها شهادة بقتل محمول لان الآلة اذاجت  
 فتدبره لقتل لئن القتل يختلف حكمه باختلاف الآلة فيكون هذا أعظم من الشئ ودوبه الاستحسان ان شهدا بقتل مطلق  
 والثنائي ليس بمحمول فانه كان العمل به يوجب أول موجب وهو البيعة ولا يعمل قوطها لا يدرى على العترة بل يعمل على انه حاسمها  
 فذكره المذهب في العقوبة باستحسان المظن ومثل ذلك ما منع شرعا لان الشرع أطلق الكذب في اصلاح ذات البين على  
 ما ذكره عليه الصلوة والسلام ليس بكتاب من أصلين اثنين فقال حنيفة أو نفي خبرا فانه مائة أو نفي خبرا فانه مائة أو نفي خبرا فانه مائة ولا يثبت  
 به لهما ما أواسد لهما من الشك وانما وجبت البيعة في المذنبين لان المقتل يعمل على السكك فلا يثبت الخطأ بالشك وقال محمد  
 رحمه الله راجع في ذلك ولو كان في ثلثين غيرهما فقام أحد هما وهو عبد الله بن عتبة على صاحبه وهو زبابة قتله عمدا وأقام زيد على



لسبب واحد منهم على البساق عليه البيعة ثلث البنية وأما على قول أبي يوسف ومحمد فيقتضي ذلك كبر على الأوسط بعد البنية  
 ولأن وسطاً على الأصغر بعد البنية ولا يقتضي للأصغر على الأصغر شيئاً فلو جاز له ذلك لم يكن واحداً منهم به قتله وقال الولي  
 ولا جرحه به قتله ما ولو كان سكان الأقر لو شهادة لم يجرى على لو أقر رجلين كل واحد منهما ما يقتل به ما ساعدوا فقال الولي ولا  
 جرحه قتله ما ولو كان شهادته على رجل واحد قتله وشهادة آخر على آخر أهله بطلت الشهادة والبري يدهم كل واحد من الأقرار  
 والشهادة يثبت أن كل القتل وحده من المتر والشهادة وحده ومقتضاه أن يحبس القصاص عليه وحده لأن معنى قوله أمانته أمرت  
 بقتله وكذلك قول الشهود قتله ولأن برحمته أمره بالقتل وقول الولي قتله ما سكت به حيث ادعى اشتراكهم في القتل فكأنه لم  
 يسعد أحد كما يقتله بل شاركه الآخر وهذا القدر من التكذيب يجمع صحة قبول الشهادة لدعائه فسيقوم به وإن الأقرار لأن نفس المتر  
 لا يجمع صحة الأقرار ولو لم يكن الأقرار صدقاً لكان له أن يقتل واحد منهما لأن صدق كل واحد منهما ما سكت به فلا أثر لكل واحد  
 منهما يدعى الأمر بالقتل تصديقاً وحده ذلك قصار كانه قال لسبب واحد منهما ما سكت به ولم يشارك فيه أحد فيكون مقراً  
 بأن الآخر لم يقتله بخلاف الأول وهو ما إذا قلنا تعدد فيهما قلنا هو صدق صبي والصبي يتساق فيه ما يتساق في القصد وهو  
 قوله صدقاً ولو أقر رجل واحد بقتله وقامت البيعة على الآخر أهله بقتله وقال الولي قتله كلاً كما كان له أن يقتل المتر دون المشهود عليه لأن فيه  
 تكذيباً له من موثقه على ما صرح به في هذا القول لأحد المقرين صدقت أنت فقتل وحده كان له أن يقتله لا سيما ما فاعى وحسب  
 القتل عليه وحده وكذلك إذا قلنا لأحد المترين صدقاً عليه ما أنت فقتله كان له أن يقتله لعدم تكذيب المشهود له وأما كذب الآخر وكذلك  
 الحكم في الخطأ جميع ما ذكرنا في الأصل ادعى الولي العمد والخطأ وصدق المدعى عليه وكذب ويدخل فيه احتساب الشاهد من  
 الأصل أن تدبر استبعاد القصاص بعد طرد والقتل أن كان لم يمسح به الولي لا تحب البنية وإن كان لم يمسح من جهة القصاص تحب البنية  
 استحساناً به يتخرج على الأصل الذي قلنا صرح على ما إذا ادعى الولي الخطأ وأقر القاتل بالعمد فقال لو صدق الولي بعد ذلك القاتل  
 وقال لك فقتله عمداً البنية على القاتل بالعمد وعن أبي يوسف في تولد من سبعا إذا ادعى الولي الخطأ وأقر القاتل بالعمد على القاتل  
 البنية وقال بمجرد جهما ما أتى الزبائن ادعى رجل على رجلين اسمه اقتلوا به عمداً بعد بطلان عليهم القصاص فقال أحدهما صدقت  
 وقال الآخر ضربته باحطاً العمداً فإنه ينص لولي القتل عليه جازاً البنية على المماثلين ثلاثة سبب وبعد الذي ذكرناه استحساناً والقباس  
 أن لا يقتضي عليه ما ينشئ ولو ادعى الولي العمد عليه ما صدقه أحدهما في ذلك وأسكر الآخر اقتلوا فتنشئ على المتر وفي الخاتمة  
 ولو ادعى الخطأ عليه ما وأقر أحدهما بالعمد وسجد الآخر فلم يقص شيئاً ولو ادعى العمد عليه ما وأقر أحدهما وسجد الآخر اقتلوا فتنشئ  
 المقر ولو أقر أحدهما بالعمد والآخر باحطاً وأسكر شركاً الخطأ في قتل العامة ولو قال رجل لرجل قتل أو فوذن وليك عمداً أو في ولان  
 قتلنا خطأ وقال الولي للمقر ما صدقت فقتله وحده عمداً فإن لم يأتى بالقتل المقر وإن ادعى الولي خطأ في هذه الصورة لا يجب شيئ  
 رجل قطع يده ورسله ومات منهما قاتل رجل قطع يده عمداً ولان قطع رجله ومات من ذلك وقال الولي لا بل أنت فقتلت ذلك  
 كانه عمداً فإن لم يأتى أن يقتله وإن قل لأدري من قطع رجله لا يكون له أن يقطع المقر وإن أزال الولي الحياة بعد ذلك وقال وهو  
 أدريين صح بيانه حتى كان له أن يقتل المقر فله ما يتجاوزها إذا بين الولي قتل أو يقتضي القاصي سبباً في حق من القصاص قبل  
 المقر حيث قل لأدري من قطع رجله فاما إذا قصي بذلك ثم بين لا يصح بيانه ولا يكون له أن يقتل المتر وفي رواية يشرعن أبي  
 يوسف رجل قل لرجل أمانتكم وليك عمداً صدقه قتله ثم جاء آخر وقال ما أتى فقتله وحدي وصدقه فعليه بنية الذي قتله وله على  
 الآخر أندية قل بمجرد سمعتي الزبائن ادعى رجل على رجلين اسمه اقتلوا به عمداً بالسيف وقصى به عليهما بالقصاص فأقر أحدهما  
 بالقتل وأقام آخر شاهدين على الآخر أهله بقتله وحده فبما كان للمدعى أن يقتل المقر مكان العمد وليس له أن يقتل المشهود عليه  
 ويثبت شهادة الشاهد ولو كان مكان قتل العمد قتل الخطأ وباقي المسئلة عاها لا تنسحب على المشهود عليه من البنية وعلى المتر نصف  
 البنية وإن أقر ما سكت وقيل يصار لرجل قتل مقطوع اليدين وأدعى عليه أن لا تاقطع يده اليمنى عمداً ولان قطع يده اليسرى عمداً  
 ومات منهما فقتل المدعى عليه ما أصغت يده اليسرى عمداً ولا أدري من قطع يده اليمنى إلا أن اليمنى قطعت عمداً ومات من  
 القطع وقال المدعى عليه قطعت اليد اليسرى ومات منها خاصة لأنني على المتر وقال الولي قطع ولان يده اليسرى عمداً ولا أدري  
 من قطع اليمنى إلا أن اليمنى قطعت عمداً فبما كانت منها ولا قد عد عليه وعليه نصف البنية استحساناً والقباس أن لا يلزمه شيئ من



صداخل قبل الإصابة ثم أصاب وجب عليه الجراء وإن رماه وهو حلال طهر من قسلا الإصابة وقع الصيد وهو محرم لا يجب عليه  
الجراء لأن الجراء يجب أن يصدى وهو الرمي في حالة الاحرام ووجد ذلك في الأول دون الثاني والأصل في مسائل هذا الكتاب أن يعتد  
وقت الرمي بالانفاق واعتادل أو يوسف ويحمد على ذلك في الإداري إلى مسلم فأريد والعبادة قبل الإصابة باعتاراه صار مبرئاً له  
على ما يبين في أول هذا الفصل والله تعالى أعلم بالصواب

### في كتاب الدييات

قال في العبادة كز الدييات بعد الحجابات طاهر الخامسة لما لا يديه أحد موحى الحياطة في الآدمي صيانة له عن النقص لكن  
النقص أشد حياه ولد أقدسه والكلام في ما من وجوه الأول في دلل مسروعتها والثاني في معاملة والثالث في معاملة  
الغناء والرابع في مسروحوها والخامس في فائدتها والسادس في حرمتها والسابع في شرطها والثامن في حكمها أمادليل  
المشروعية فقولنا على ومن قتل مؤمناً فقتل برقة مؤمنة ودية مسلمة إلى أهله الآية وأما معاشا في الأفة فالدية مصدر ودى  
القتال المقتول أعطى دينه وأعني لوليه المال الذي هو بدل النفس ثم قبل ذلك المال الدية سمية المصدر كذا في المغرب قال  
في التاموس الدية حق للقتيل جمع اديات وفي الصحاح وديب التليل أذنه يادأ أعطي دينه وأما معاشا شرعا فالدية عبارة  
عما يؤدي وقد صار هذا الاسم علم على بدل العوس دون غيرها وهو الأرض وأما سب وجوبها فالحظا فان الآدمي لما حاق  
في الأصل معصوم النفس يحقون الدم مصموا عن المفرد في حصون حق عن الطلال وأما الخامس وهو ما يثبتها فهو دفع العاص  
إعطاه مارولى المقتول وأما كفاها والآداء والإيتاء وأما شرط وجوبها فكون المقتول معصوم الدم متقوما بمصمة البار ومصمة  
الاسلام حتى لو أسلم الحر في دار الحرب ولم يهاجر إليها فقتل لا تحب الدية وأما حكمها فتعريض دية التقصير بالسكفر وفي  
المسوط يحتاج إلى بيان كيفية وجوب الدية وكيفية مقضاها أما كيفية وجوب الدية في نفس الحر تحب دية كاملة يستوى فيها  
الصبر والكبر والصنيع والنسب والمسلم والذمي وقلنا الثاني رحمه الله دية اليهودي والصراقي أربعة آلاف درهم وفي المحرس  
ثمانمائة والصحيح قولنا لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى مدينة للمستأمنين الذين قتلوا معجروا في أبيه كذبته حرس  
مسلمين وعن الزهري أنه لو قضى أبو بكر وعمر في دية الذي قتل دية المسلم ولا سيما يستويان في العصمة والحرة ولهذا قال علي  
رضي الله عنه اعتادوا الحر به لئلا يكون دماؤهم كدماؤنا وأما لو قتلوا كموالوا نقص السكفر يؤثر في أحكام العقائد فيستويان في الدية  
قال في الكافي الدية المال الذي هو بدل النفس والأرض اسم للواحد على ما دون النفس اه أقول الظاهر من هذه المذكرات  
كأنها تكون الدية مختصة بمهاو بدل النفس وبما فيه ما يحى في الفصل الآتي من أن في المارن الدية وفي اللسان الدية وفي  
الذ كالدية وفي النجاة الدية وفي سائر الراس الدية وفي الخاصين الدية وفي العيين الدية وفي اليدين الدية وفي الرجلين الدية إلى  
غير ذلك من المسائل التي أطلقت الدية بها على ما هو بدل ما دون النفس وكذا ما روى في الحديث وهو ما روى سعيد بن المسيب  
رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قل في النفس وفي اللسان الدية وفي المارن وهكذا هو الكتاب الذي كتبه رسول الله  
صلى الله عليه وسلم لعمرو بن حرم رضي الله عنه كما ساق في لاطهر في نصير الدية ماد كرم صاحب العبادة آخر أفا به بعد أن ذكر مثل  
ذلك في الحرب وعلمة الشرع قالوا الدية لم يصب لم يحب عقابها الآدمي أو شرط به سمي ماله لا يؤدي عادة لانه قبل ما يجري فيه  
العقل لعظم حرمة الآدمي اه ولما كان المقصود من العقبة بيان الأحكام لبيان الحقائق ترك المؤلف بيان الحقيقة وشرع بسين  
أنواعها قل رحمه الله في دية العمدانة من الأهل أو ما دونها من شخص أو حدة كجرحي جس وعشرون بنت محاس ونس  
وعشرون بنت لابون ونس وعشرون حدة وهذا أعني حصة وآي يوسف وقل محمد والشافعي ثلاثون حدة وثلاثون حدة  
وأربعون نية في ثلثوها ولأد هذا قوله عليه الصلاة والسلام الآن قتل الخطا العمدة السوط والعصا والخير وفيه دية عطله مائة من  
الابل أو من مائة ثبته إلى أنزل عليها كل من حلة ولانه لا خلاف أن التعليط فيه واجب لشبهه المعد ومعنى التعليط يتحقق  
بما يجب شي لا يحسب الخطا ولما أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى في الدية مائة من الأبل أو ما دونها من الدية لانه لا يجب  
فيه أجماعا فلم أن المراد به العمد ولانه لا خلاف بين الأمة أن الدية مقترنة بمائة من الأبل قال عليه الصلاة والسلام في نفس  
المؤمن مائة من الأبل واحتلفوا في صفة العليط فذهب ابن معمر رضي الله عنه إلى أن ما راع مثل مدحها وينذهب على رضي الله







المارن وهي أرسنه يقتصر منه وإن قطع من أصله فلا قصاص عليه لانه عظم وليس عميل والحواب أمالس فقد قيل انه ليس  
نعلم واعاوه وعصب يعقد ولو كان عظم الميت اذا كسر خلاف سائر العظام ومرا د محمد العظم الذي لا يقتصص على حسب  
المرا د الا ناسع وأوسرى المظن وفي القدروري في الابع المظن وعثر رسته حكومة عدل وفي الاصل اذا انكسر رب انسان فبعبه  
حكومة عدل واذا قطع كل المارن عمدا لا يقتصص عليه واذا قطع بعصبه لا يقتصص الا بعبه لا يقتصص الا بعبه  
مالاهاق واذا قطع كل الابع لا يقتصص عليه وفي يوسف يجب هكذا كذا كذا في حال القدروري أراد قوله اذا قطع  
كل الابع بحسب الفاصل عن قول أي يوسف في المارن أما عصبه الابع عظم ولا قصاص في العظم الا لاجماع وقد مر ذلك في معاصله  
قال رحمه الله عز وجل في المارن والذ كرو الحشفة يعني اليد أما اللسان قال محمد في الاصل وفي اللسان اليد وبه حالة الخطا واذا قطع  
بعض اللسان ان مفعول الكلام فبعبه كمال اليد وأما ادمع عن بعض الكلام دون البعض فبعبه اليد بقدر ما فات ان كان  
العائن نصفها فبعبه اليد وان كان ربعها فبعبه ربع اليد وكيف يعرف مقدار العائن من الباقي احتلج المشايخ المتأخرون  
قال بعضهم يعرف بالهجي بحروف المحكم التي عليها مدار كلام العرب وهي عاينة وعشرون حرفا فان أمكته التكلم نصف  
الحروف أو ثمة عشر وعمرص الصف عظم ان العائن نصف الكلام فتبعبه اليد وان أمكته التكلم ثلاثة أرباعها  
وذلك أحد عشر حرفا كان العائن هو الاربع فيحصر ربع اليد وان أمكته التكلم ربعا وهو سبعة كان العائن ثلاثة أرباعه  
فلمر ربعا أو ثمة ربع اليد والاصل في هذا الماروي ان رجلا قطع طرف لسانه في رمس على رمس الله عصبه فامر ان يقرأ الـ  
ب ت ث فقرأ حرفا أسقط من اليد قدر ذلك وما لم يقرأه أو حبال اليد بحسب ذلك وقال بعضهم لا يهجي بجميع حروف  
المحكم وإنما ينهي بالحروف المتعلقة بالسان الاذرية فان لم تكن الهجي الصف كان العائن نصف الصف فبعبه اليد وان أمكته  
التكلم الثلث بربع ثلث اليد فالوا والاول أصبح اه وفي التحريك بالمعنى الحروف التي تتأق بالسان فاهوائية والحلية والشعوية  
لا تدخل في العمة وفي السعاق الحروف التي تتأق بالسان وهي الالام والتاء والذاه والجم والذال والذال والراء والراء  
والسين والشرين والصاد والصاد والطاء والطاء واللام واليون والياء فان لم يحكمه اتيان بحرف منها لم يرمه حصته من اليد  
فاما الهوائية والحلية والشعوية فلا تدخل في العمة فالشعوية الباء والميم والواو والحلقية الهاء والعين والعين والحاء والحاء  
والقاف هذا كله في لسان الناطق والكلام في لسان الصبي يأتي بعد هذا ان شاء الله تعالى واذا قطع لسان غيره عمدا كفي الاصل  
انه لا قصاص بقطع البعض او قطع الكل وعن أي يوسف انه اذا قطع الشكل فبعبه القصاص وفي شرح المطحاني واذا قطع اللسان  
ان لا قصاص فيه لاجماع وفي العيون قال أبو حنيفة في اللسان اذا أمكن القصاص يقتصر وفي الظهيرية والغتوي على لا قصاص  
في اللسان لانه لا يمكن اعتباره المعاملة فيه لانه يقتصر ويسقط وفي الوقعات لا قصاص في اللسان وان قطع من وسط اللسان أو من  
طرفه فان ادعى بهاب الكلام شمل عنه حتى يسمع كلامه ولا يسمع وفي لسان الاخرى حكومة عدل وأطلق المؤلف في وجوب  
الدية في الذ كرو لم يفرق بين شاب وشيخ ولا بين مريض وصحيح ولا بين ذكرا ومرا د كرحمى وعين ولا بد من بيان ذلك ووقولنا وشيخ  
ذ كرو يموت به الا بصلاح لسان أولى وفي المحيط وفي ذ كرو الحصى والعين حكومة عدل وعن الشافعي كمال اليد فليد كالحصى  
والمعين لا يشترط به الا بصلاح سمعه فلتحجب فيه دية وفي ذ كرو الميرص دية كاملة لانه روال الميرص هو دية قوته الكاملة وفي ذ كرو  
الشيخ الكبير ان كان لا يتحرك ولا قدرته على الوطء حكومة عدل وان كان يتحرك ويقتدر على الوطء دية كاملة وفي قطع  
الحشفة دية كاملة وفي قطع الذ كرو الحشفة حكومة عدل وفي التحريك وفي الاتيين كاملة كمال اليد وفيه أيضا وفي قطع  
الحشفة دية كاملة فان حاء بعد ذلك وقطع ما في الذ كرو في تحال رفعت دية واحدة كاملة وجعل كانه قطع الذ كرو بدعة واحدة وان  
عمل بينهم ما روي كمال اليد في الحشفة وحكومة العدل في الباقي واذا قطع الذ كرو والاشيين من الرجل الصحيح خطأ ان بدأ بقطع  
الذ كرو فبعبه ديتان وفي التحريك اذا قطعها من جانب واحد فبعبه ديتان وفي التحفة وفي الاتيين اذا قطعها مع الذ كرو  
حذره واحدة وحالة واحدة فبعبه عليه ديتان دية مارة الذ كرو دية مارة الاتيين وان قطع الذ كرو أو لأم الاتيين بحسب ديتان  
أيا لال قطع الذ كرو فبعبه دية الاتيين وهي امسك الى فاما اذا قطع الاتيين أو لأم الذ كرو فبعبه دية قطع الاتيين ويجب  
تقطع الذ كرو حكومة العدل وفي الاتيين اذا قطعها معاً كمال اليد وفي الظهيرية وفي أحداه نصف اليد وقد قدمنا وفي المتن

عن محمد بن اذاع احدى اثنييه فاقطع ماؤه فيه ونصب ولا يعلم ذهاب الماء الا ماوراء الخافي من قطع الساق من احدى اثنييه بح  
اصف الدية ولم يدكر في الكتاب انه اذا قطع اثنييه عند اهل عب القصاص والظاهر انه يجب فيها لقصاص حاله العمد وان قطع  
الشيعة كما عهدا عنها القصاص وان قطع ناصبه ولا قصاص فيه ولو قطع اليد كركاه ذكر في الاصل انه لا قصاص لانه ينقص  
ويبدل ولا يمكن استيفاء القصاص فيه وصار كاللسان وعن أبي يوسف انه يجب القصاص قال رحمه الله يوقى العقل والسمع  
والصبر والشكر والدوق يوقى عنى نكاح كل واحد مهادنة ككاهل ما العقل ولا يدها به مهادنة ما اعم الاعضاء كما لا يان افعال  
المعنوية تجري مجرى افعال الهائم وأما السمع فلانه يعاونه بعوت حسن المصنعة على الكمال وهو مصنعة الاسماع وأما الشكر فلان  
يعاونه بعوت ادراك الراجح الطيبة والترفعة بين الرخصة الطيبة والحسنة وأما الدوق فلان يعاونه بعوت ادراك الحرارة والبرودة  
والخوشة وقدر روى عن عمر بن عبد الله عه انه قضى رجل على رجل مار مع ديات نصرته واحدة وهدت على رأسه ذهب سباعه  
وسمعه واهصره وكلامه وقال أبو يوسف لا يعرف الذهاب والقول قول الخافي لانه المكسر ولا يلزمه شيء اذا اصدق أو سكت عن  
التجيب وقيل ذهاب النصرته من الاطباء فيكون قول رجلين عدلين مسموح فيه وقيل يستقل به الشمن مفتوح العينين  
وان اهدت عيه علم ايمانها والا فلا وقيل انى بان يديه حية فان هرب منها لم ينهك يده وان لم يهرب فهي داهية وطريق معرفة  
ذهاب السمع ان يداول ثم يمدى فان أضاء علم انه لم يذهب والا فهو داه وروى اسمعيل بن حجاج ان امرأة ادعت انها لا سمع  
ونظارت في مجلس حكمه فاشتعل انصاء عن الطار اليها ثم قال طاعة على عورتك فاصطربت وتسايرت الى جمع نياما فظهر  
كدها قال رحمه الله واللحية ان تمت وشعر الرأس والعينين والاذنين والخاصين وندي المرأة الذية وفي كل واحد من هذه  
الاشياء نصف الدية وفي أحناف العينين الذية وفي أحد مهابر ربع الذية يوقى احدى اللحية وشعر الرأس ولم يمتد في كل واحد  
منها بية كاملة لانه ازال حاله على الكمال وقال مالك والشافعي لا نكح فيها الذية ونكح فيها حكومة عدل لان ذلك زيادة في الأذى  
ولما اجروا بعد كمال الحقة ولهذا يحل الرأس واللحية وبعضه في بعض البلاد فلا تعلق به الذية كسعر الصدر والساق اذا لتمعاني  
به ممدودة ولهذا لا تجزى شعر العنيد بقصان القية ولما داول على رضى الله عه في الرأس اذا حلق لم يمتد الذية كاملة والموقوف  
في هذا كالموقوف لانه من التقدير ولا يمتد اليه بالرائى لان اللحية في أوصاف حال فيلزمه كمال الذية كما لو قطع الاذنين الشاحصين  
والدليل على ان جال قوله عليه الصلاة والسلام ان لا تكة تسبيحهم سبحانه من ربي الرجال باللعاء والساءة بالقود والذوائب  
بجلاش شعر الصدر والساق لانه لا تعلق به الحال وأما شعر العنيد فقدر روى الحسن عن أبي حنيفة انه يجب عليه كمال القية فلا يلزمها  
والجواب عن المأهر أن المصودس العدا الاستخدام دون الحال وهو لا يوجب الخلق لان المصودس في حقه الجلال  
فيجب معاونه كمال الذية وفي الشارب حكومة عدل في الصحيح لان نافع للحية فصار طرفا من أطراف اللحية واحتلوا في لحية  
الكوسح والظاهر انه ان كان في ذننه من رات معدودة وليس في حلقها شيء لان وجودها يشبهه ولا يريه وان كان أكثر من ذلك  
كان على الحد والدوق جميعا ولكنه غير متصل فيه حكومة عدل لان فيه بعض الجلال وان كان متصلا فيه كمال الذية لانه ليس  
مكوسح وفي لحيته كمال جلال وهذا كما اذا اسد الممت فان من حتى استوى كما كان لا يجب شيء لانه لم يبق لفعل الخافي أثر في  
البين ولكنه يوجب على ذلك لانه نكاح المحرم وان ست أبيض فتسد ذكرى السواد لانه لا يلزمه شيء عند أبي حنيفة في الحر لان  
الجلال يردان بياض الشعر في اللحية وعدها نكح حكومة عدل لان البياض يشبهه في غير أوايه فتجب حكومة عدل باعتباره  
وفي العدة تجب حكومة عدل عدهم لانه ينقص به قيمته ويستوى العمد واختطأ في حلق الشعر لان التماس لا يجب فيه لانه  
عقود ولا يثبت فيها بياضا وادب الصا ودلا ولاه والنص اعلم وروى النفس والحرارات ويؤجل فيه سبعة فان لم يمت فيها وحبث  
الدية ويستوى فيها الصبر والكبر والدكر والاثني فان مات قبل تمام السنة ولم يمت والاثني عليه أما ما يكون من وجاى الاعضاء  
كاليدين واليدين في قطعها كمال الذية وفي قطع أحد مهابر نصف الدية وأصل ذلك ما روى انه عليه الصلاة والسلام قال في العينين  
الدية وفي أحد مهابر نصف الدية وفي الرجلين الدية وفي أحد مهابر نصف الدية ولان توقيت اثنييه مهابر توقيت المصنعة أو توقيت  
على الكمال في توقيت الرجلين توقيت مفعلة المشي وفي توقيت اثنييه توقيت مفعلة الاسماء والسلك وفي ندي المرأة توقيت  
مفعلة الارضاع لان ندي الرجل لانه ليس فيه توقيت المصنعة ولا الجلال على الكمال فيجب فيه حكومة عدل وفي سلمة المرأة



من كل حاب ثلث فوق ثلاث أسفل وبعده من وهو آخر الاسان يسمى صرس الحبل لانه يثبت بعد الدروع وقت كمال العقل ولا يصح أن يقال الاسان والاصراس سواء لعوده الى معنى أن يقال الاسان وبعضه سواء اه اقول في هذا المطر مائة مردودة حيث قيل في أوله والصواب أن يقال وفيه اسارة الى أن ما في الكتاب خطأ وقال آترة ولا يصح أن يقال الاسان والاصراس سواء وفيه تصريح بعدم محتمل في الكتاب مع أن تصحيحه على طريق التمام فان عطف الخاص على العام طريقة معروفة قد ذكرت مرتين في علم البلاغة وله أمثلة كثيرة في التمر بل قوله تعالى حادلو على الصلوات والصلوات الوسطى ومع قوله تعالى من كان عدوا لله وملائكته ورسله وحاربه بل وسيفك خارا أن يكون ما يحس به من قيل ذلك ويعود حاصل معناه الى انه يقال الاصراس وما عداها من الاسان سواء فانها عطف الخاص على العام اراد العطف عليه ما عداه لطوف من أفراد العام كما مر حوايه فلا يلزم المفسر في ثمان قوله ولا يقال والاياب والاصراس كلها سواء مثل ما ذكر في الاراد على ما في الكتاب ولا معنى لان يكون ذلك صوابا دون ما في الكتاب نعم الاظهر في افادة المراد به أن يقال والاسان كلها سواء على ما جاء به لفظ الحديث أو أن يقال في الاضراس والشيا كلها سواء فالج بين النوعين كما ذكر في المسوط قال رحمه الله على وكل عسود هب منفعته فيه دية كيد شلت وعين ذهب صوهها في أي ادا صرب عسوا وذهب منه نصره به فدية كاله كاد ادا صرب يده فشلت به أعينه وذهب صوهها لان وجوب الدية يتحقق بتقويت حسن للمعة فاذا رأت منفعته كلها وحب عليها أرش موجبها كله لا محالة للصورة بدون المفعة لكونها ناعمة فلا يكون لها حصص من الارض الا اذا انحدرت عند الانزال بان أثلقت عسودا هب منفعته لحين تدب في حكومة عدل ان لم يكن فيه حال كاليد الشلاء وأورشه كاملا لان كان فيه حال كالادن الشاحمة ولا يلزم من اعتبار الصورة والجمال عداها مراده عن المفعة اعتبارهما معا بل يكون تعاملها فيكون المطور اليه هي المفعة فقط عند الاجتماع وكمن شيء يكون نعا لغيره عند الانزال فلا يكون له ارش ثم ادا انعد عند الانزال يكون له ارش ألا ترى أن الأعضاء كلها تهم لنفس ولا يكون لها أرش اذا تاهت معها واذا انعدت ما لا يلاف كان لها أرش ومن صرب سار رحل فاطلع ما وجب الدية لان فيه تقويت منفعة لجمال على الكمال لان حال الآدمي في كونه منصف القامة وقيل هو المراد بقوله تعالى لقد خلقنا الانسان في أحسن تقويم ولو زالت الحدبة ولان في خلقه على ما لا عن أثر ولو دق أثر الحدبة فيه حكومة عدل لبقاء الشئ بقاء أثرها والله أعلم

في فصل في الشجاح في الشجاح عشرة الخواصة وهي التي تنحصر الخلد أي تحددته ولا يخرج الدم مأسودة من خوص القصار الثوب اذا شق في السق والدامعة بالدين المداية مأسودة من الدمع حيث لا لان الدم يخرج منه انقدر الدمع من القلة وقول لان عيبه تدفع بسبب ألم يحصل له منها وفي المحيط الدامعة هي التي يخرج منها ما يشبه الدمع مأسودة من دمع الدين والدامعة وهي التي يسيل منها الدم ود كالمزغيبات أن الدامعة هي التي تدعى من غير أن يسيل منها دم وهو الصحيح يروي عن أبي عبيد والدامعة وهي التي يسيل منها الدم كدمع العين ومن قال ان صاحبها تدفع عيابه من الألم فقد اهدى والباضعة وهي التي تدفع الخلد أي تقطعه مأسودة من الصرع وهو الشق والطلع ويسمى من الضاد اقول في تفسير الباضعة بما ذكره الشارح فتدبر وانع صاحب الدامعة وكثير من المتأخرين فيه لان قطع الخلد متحقق في الصورة الاولى منها الاساني والدامعة والدامعة اذا طاهران شيئا من انهما بالدم واصابته لا يتصور بدون قطع الخلد وقد صرح الشراح بتحقق قطع الخلد في كل الارواع العشرة الشاحمة فكان تفسير الخلد كور شاملة لا تسلك غير مختص بالباضعة الظاهر في تفسير الباضعة هو ما ذكر في المحيط والسدائع حيث قال في المحيط ثم الباضعة وهي تبضع اللحم أي تقطعه وقال في البدائع والباضعة هي التي تبضع اللحم أي تقطعه اه ويعصد ذلك ما وقع في معتبرات كتب البعة قال في المغرب وفي الشجاح الباضعة وهي التي حوت الخلد وشقت اللحم اه وقال في الصجاح الباضعة الشحة التي تنزع الخلد وشق اللحم وتسمى الاياما لتسيل اللحم وقال في الفصوص والباضعة الشجة التي تنزع الخلد وتسمى اللحم شحا عينا وتسمى الاياما لتسيل اللحم اه لا يتأهل فعلى هذا يلزم تشبيه الباضعة بالشلحة فهم قالوا والشلحة هي التي تأخذ في اللحم وهذا في المال غير ما نقلته عن المحيط والبدائع في تفسير الباضعة لا نقول من فسر الباضعة بما قلنا من المعنى الظاهر لا نقول بتفسير الشلحة بما ذكر حتى يلزم الاشياء بل يزيد عليه فيداع عن هذا قال في المحيط ثم الباضعة وهي التي تبضع اللحم أي تقطعه قال شيخ

الاسلام ولا تخرج شيئا من اللحم ثم الملاحظة وهي التي يقطع اللحم ويرفع شيئا من اللحم الى هياكل المحيط وتقول في الدائم والدايمة  
وهي التي تنزع اللحم أي سطحه والملاحظة هي التي تذهب في اللحم أكثر عما يذهب للدايمة وتكون في العرب والمترجمة من  
الشحاح هي التي تبقى اللحم دون العظم ثم تلاحم بعد شقها أي تتلاحم اه وقال في الصمغاح والملاحظة الشححة التي أحدثت  
في اللحم دون العظم ثم تلاحم ولم تنزع السمحاق اه وتقول في القاموس وشححة متلاحة أحدثت فيه ولم تنزع السمحاق والمتلاحة  
وهي التي تأخذ في اللحم كما تم تلاحم بعد ذلك أي تلتحم وتتلاقى سميت بذلك معا ولا على ما يؤول اليه ويرى عن محمد بن المتلاحة  
قل الدائمة لان المتلاحة من قولهم اتلحم النسيان اذا وصل أحد هاتين المتلاحتين التي تظهر اللحم ولا نقطعه والدائمة بعدها  
لا يمتاطعه وفي ظاهر الرواية والمتلاحة يعمل في قطع كثير اللحم وفي بعد الصمغاح وقال الارزهرى الاوجه ان يقال المتلاحة أي  
الفاطمة للحم والاختلاف الذي يحد في الشحاح راجع الى ما حدثا لاشقاق الى اللحم والسمحاق وهي التي تصل الى السمحاق  
وهي الحلقة الرقيقة التي من اللحم وعظم الرأس والموصحة وهي التي يوصح العظم أي تنسج والمباشمة وهي التي تنسج العظم والمقولة  
وهي التي يسفل العظم بعد الكسر أي عوله الآمة وهي التي تصل الى أم الدماغ وأم الدماغ هي الحلقة الرقيقة التي تجمع الدماغ  
وبعد الآمة شححة تسمى الدائمة العين المحضة وهي التي تصل الى الدماغ ولم يدكرها محمد لان النصف لا ينفق بعدها إعادة فتكون  
فلا ولا تكون من الشحاح والكلام في الشحاح ولما يدكر الحارمة والدائمة لا هما لا ينفق لما في العالم أثر وهذه الشحاح  
تختص بالرأس والوجه وما كان في غيرهما يسمى حواجة فها هو الحشينة والحكم يترتب على الحقيقة فلا يحب الخارجة ما حب  
بالشححة من المقدار لان التقدير بالقل وهو ما ورد في الشحاح وهي تختص بالرأس والوجه حصن الحكم القديم بها ولا يجوز  
الحاق الحارمة بها لانه لا قيام الا بها ليست في مصافح الشين لان الوجه والرأس يظهران في العالم وغيرهما مشهور عاسا  
لا يظهر واحتملوا في التحسين وقد مدح في الوجه فيتحقق الشحاح فيما فيجب فيهما وجهان خلافا لما يقول ما يك رجامة  
فانه يقول انهما ليسا الوجه لان الواحدة لا تقع معهما وعن بقولهما متصلان الوجه من غير فاصل ويتحقق معنى المواجبة  
فصارا كالدين لا هما متضايف وقال شيخ الاسلام ويعلم ان يرض عليهما في الوصوة لا هما من الوجه حقيقة الا انما تركناهما  
للإجماع ولا إجماع هاهنا قسما العدة للحقيقة وفي المنسوط الشحاح في الرأس والوجه أحد عشر أولها الحارمة وهي  
تسحق الحارمة مأخوذة من قولهم خوص القصار الذوب اذا شقته من الدق ثم الدائمة وهي التي يخرج منها ما يشبه الدم مأخوذة  
من دمع العين ولم يدكرها محمد لان ما يبقى لما تبقى في العالم ثم الدائمة وهي التي يخرج منها الدم ثم الناصعة وهي التي تنصع  
اللحم ثم المسلاحة وعن محمد انه جعل للمتلاحة قل الناصعة خلافا لأبي يوسف وعسبرها عند أبي يوسف التي تفسر الحنك  
وتجمع اللحم في موضع الحارمة ولا نقطعه مأخوذة من السمحاق يقل اللحم الحيشان اذا اجتمعا ثم السمحاق وهي التي تصل  
الى حلقة رقيقة فوق العظم تسمى السمحاق ثم الموصحة وهي التي يوصح العظم واللحم ثم الحاشمة وهي التي تنسج العظم  
ثم المقولة التي يخرج منها العظم لا يمتاطع كسر العظم وتقبله عن موضع ثم الآمة التي تصل الى أم الرأس وهي الحلقة التي فوق  
الدماغ ثم الدائمة التي تحرق الحنك وتصل الى الدماغ ولم يدكرها محمد لان الانسان لا يعيش معها وأما حكمها فان كانت هذه  
الشحاح خمسة في الموصحة القصص لان السكين ينتهي الى العظم ولا يحاف منه الحلاله عالم فيجب القصص لقوله تعالى  
والخروج قصاص وذ كرا لكرحى عيشه انه ليس في شيء من الشحاح الا في النماص والموصحة وليس لهذه الشحاح أروش  
مقدرة وموجب هذه الشحاح لا يتعملها العاقل فان كانت هذه الشحاح خطأ فبما قبل الموصحة حكومة عدل لانه ليس لها أروش  
مقدرة وفي الموصحة خمس من الابل وفي الحاشمة عشر من الابل وفي المقولة خمسة عشرة وفي الآمة ثلث الدبة هكذا روى عن النبي  
صلى الله عليه وسلم انه كتب الى حرم حين بعث الى اليمن وذ كرية أن في النصف مائة من الابل وفي الاثني الدبة وفي الشفتين الدبة  
وفي اللسان الدبة وفي العينين الدبة وفي القلب الدبة وفي الذك الدبة وفي الاثني الدبة وفي الرجل نصف الدبة وفي الآمة ثلث الدبة  
وفي الحاشية ثلث الدبة وفي المقولة خمس عشرة من الابل وفي الموصحة خمس من الابل هكذا رواه علي بن أبي طالب رضى الله عنه  
وفي البوادير رسول الصلح ذهب شعره حاشا موصحة عمدا قال محمد لا ينقص وعليه الارش لا أهل من موصحة لان المساواة  
معترة في تناول الاطراف ولا مساواة لاي الموصحة في أحد ههما مؤثرة في الحنك واللحم تعدر من إعادة المساواة وصار كصحيح اليد

اذا قطع يد الاشيل لا يقطع فكذلك اذا قطع وان قال الشارح رصداً أي يقتصر على ليس لذلك لان الحياة اذ لم توجب القصاص  
 لا يوجب الاستيفاء بالمال وان كان الشاح أيضاً اطلع عليه القصاص لان اعتبار المساواة يمكن فصار كالاشيل اذا قطع يد الاشيل  
 وان لم يقطع لاجراحة اثر فعد أي حسيمة وأنى يوسف لاشئ عليه وعبد محمد بلمه قد رماً بقى عليه أن يرى لانه بحايته اصطر  
 الى الاصابة على الجراحة حواف من السراية فكان الزوال صافاً الى حايته لمعاً لم يكن محاراً الى الاصابة ولم يكن مضطراً فيه لان  
 لحوق السراية لاشت الاضرار لان السراية موهومة ولا يشب الاضرار بالوهم والارتياح فلم يصرمعونا لشي من المال ولان  
 المسعة والجمال فلا يصح كقولهم فانه قد رجم الله بخودي الموصحة نصف عشر الدية وفي الماشية عشرها وفي المقلعة عشر  
 ونصف عشر وفي الآفة والحائفة ثلثها وان مدس الحائفة مثلها في الماروي وقد قدمناه والام اذا عدت صارت حائفتين فيجب  
 في كل واحدة منهما مائتة وهو يكون في الرأس والطن وله حائفة قال في الاصح الحائفة ما يصل الى الخوف من الصدر والطن  
 والظاهر والحب وما وصل من الرقة الى الموضع الذي وصل اليه الكراب وما فوق ذلك وليس حائفة قال في الهابة ومراح الدراية  
 بعد نقل ذلك وفي همداد كذا الحائفة هي في مسائل الشجاح وقع اتفاقاً وكذا في العناية بقلع الهابة أقول لم على ما ذكر  
 في الاصح يكون الامر كذلك الآن غيره تداركه قال فيما بعد وقال الحائفة تختص بالخوف حوف الرأس وأحوف البطن  
 يعني انها لما سالت ما في حوف الرأس أيضاً كانت من الشجاح فيها اذا وقعت في الرأس فتدخل في مسائل الشجاح باعتبار ذلك  
 فلا يكون ذلك في فصل الشجاح فيما وقع اتفاقاً بخلاف سائر الشجاح فانه حيث لا يكون الى الرأس والوجه وقيل  
 لا تتحقق الحائفة في باق الحلق قال رحمه الله بخودي الحارصة والدائمة والدامية والباضعة والملاحة والسماح حكومة  
 عدل بخودي لان هذه ليس فيها أرض مقدر من جهة الشرع ولا يمكن اهدارها فيجب فيها حكومة عدل وهو أنور عن اراهم  
 الدعي وعمر بن عبد البر وير واحتله وأنى فغير هذه الحكومة قال الطحاوي نسبها أن يقوم علوك ما يدون هذا الاثر  
 ثم يتوم وانه هذا الاثر ثم يطر الى تفاوت ما بينهما فان كان ثلث عشر القيمة مثلاً بحد ثلث عشر الدية وان كان ربع عشر  
 اقيمة يجبر ربع عشر الدية وقال الكرخي يطر كم مقدار هذه النشعة من الموصحة فيجب بقدر ذلك من نصف عشر الدية  
 لان ما لا يصح فيه يراد في المصوص عليه وكان الكرخي رحمه الله يقول ماد كره الطحاوي ليس بصحيح لانه اعتبر ذلك الطريق  
 فربما يكون نقصان القيمة أكثر من نصف الدية فيؤدي الى أن يوجب في هذه الشجاح وهو دون الموصحة أكثر مما  
 أوجه الشرع في الموصحة وانه محال بل الجميع الاعتبار بالمقدار وقال الصدر الشهيد بطل المعنى في هذا ان أمكه الفتوى  
 بالثاني ما كان الحائفة في الرأس والوجه يثنى الثاني وان لم يتيسر عليه ذلك يعنى بالقول الاول لانه لا يبرر قال وكان المرعي يفتي  
 به قال في المحيط والاصح انه يطر كم مقدار هذه النشعة من أقل شجرة لها أرض مقدر فان كان مقداره مثل نصف شجرة لها أرض  
 أو ثلثها أو ربع نصف أو ثلث أرض تلك النشعة وان راعى ربع كره بعدد كذا القولين فكله حله قولنا لا والاشه أن يكون  
 هذا ما عبر القول الكرخي وقال شيخ الاسلام وقول الكرخي أصح لان علياً اعتبر به هذا الطريق فيمن قطع طرف لسانه  
 على ما يسهه قال رحمه الله بخودي لاخصاص في غير الموصحة بخودي لانه لا يمكن اعتبار المساواة فيه لان ما دون الموصحة ليس له حد  
 ينتهي اليه الكبير وما فوقها كسر العلم ولاخصاص فيه لقوله عليه الصلاة والسلام لاخصاص في العظم وهو رواية الحسن عن  
 أبي حنيفة رحمه الله وفي ظاهر الرواية يجب القصاص فيما دون الموصحة كره محمد رحمه الله في الاصل وهو الاصح لانه يمكن فيه  
 اعتبار المساواة فيه لانه ليس فيه كسر للعظم ولا حوف للنف فيسرق قدرها باعتبار أن ثم يتخذ حديدته بقدر ذلك فيقطع بها مقدار  
 ما قطع فيه يحق استيفاء القصاص بذلك وفي الموصحة القصاص ان كانت عمداً للمروى أنه عليه الصلاة والسلام قضى  
 بالنقص في الموصحة لان المساواة فيها يمكن ما تمناه السكينة الى العظم ويتحقق استيفاء القصاص قال رحمه الله بخودي  
 أصابع اليد نصف الدية بخودي أي أصابع اليد الواحدة لان في كل أصبع عشرة من الاطال الماروي وكون في الجسة حصون  
 ضروره وهو الصنف ولان يقطع الاصابع تنويع مسعة الطلش وهو الموجب على ماسم أقول لقاتل أن يقول من ذكر فيما  
 أن في كل أصبع من أصابع اليدين والرجلين عشر الدية كان ذكر هذه المسئلة هامة مستدركاً اذ لا شك ان جسة أعشار الدية  
 نصف الدية وعلم قطعاً مما مر ان في أصابع اليد الواحدة وهي خمس أصابع نصف الدية ولو لم يكن الاستلزام والاقتضاء

في حصول العلم بمثل ذلك كان لا بد فيه من المصريح بما اُلمح أن يدكر أيضا أن في الاصابع عسري الدية وفي ثلاث أصابع  
 ثلاثة عشر الدية وفي أربعة أصابع أربعة عشر الدية إلى غير ذلك من المسائل المعروفة ذكرها صراحة في الكتاب ويمكن  
 الخواص عنه بأن ذكر هذه المسئلة هي ليس بيان بعضها له حتى يتوهم الاستدراك بل ليكون ذلك كرها وظنة للسئلة المعاقبة  
 إياها وهي قوله فان قطعها مع الكعب فبعضها نصف الدية فالقصد في البيان هنا ان قطع الاصابع وحدها وبقطعها مع الكعب  
 بيان في الحكم كرم هذا قائل الرواية في هذا المقام وفي أصابع يذلل كعب ومعها نصف الدية قال رحمه الله **ولو لمع الكعب**  
 هذا معصا لمع فيه أي في أصابع اليد نصف الدية وإن قطعها مع الكعب ولا ير بدالارض سبب الكعب لأن الكعب سبب  
 للأصابع في حق البطش فان قوة البطش بها وقيل عليه الصلاة والسلام في اليدين الدية وفي أحدهما نصف الدية واليدان  
 خارجة يقع في البطش لأن اسم اليد يدل على القدرة والقوة والبطش يقع بالأصابع والكعب فيجب فيها دية واحدة لأن  
 معهما حسن واحد يسكون الكعب مع الأصابع قال رحمه الله **ولو لمع نصف الساعد نصف الدية** وحكمه كمن جعل نصف  
 الدية في الكعب والأصابع والحكومة في نصف الساعد وهو قول أبي حنيفة ومحمد وهو رواية عن أبي يوسف وعنه ما زاد على  
 الأصابع من اليدين والرجلين من أصل الساعد والمعدنوع فلا ير بدعى الدية لأن الشارع أوجب في الواحدة منهما نصف  
 الدية واليدان مع هذه الخارجة إلى المكس والرجل إلى المعدن فلا ير بدعى يدي الشارع ولأن الساعد ليس له أرض مقدرة به  
 كالكعب ووجه الظاهر أن اليدان مع لاهماطة ووجوب الارض باعتبار مفعلة البطش وكذلك الارض ولا يقع البطش بالساعد أصلا  
 ولا معا ولا يدخل في رأسه وقيل بعض الشراح ولهما أن اليد لاهماطة والبطش يشاع بالكعب والأصابع دون الشارع أقول لعائل  
 أن يقول الظاهر من هذا الكلام أن يكون لكل واحد من الكعب والأصابع مدخل في البطش ويدخل قوله فيما فصل  
 ولأن الكعب مع الأصابع لأن البطش به أن يكون في البطش هو الأصابع لا غير فيمن كلامه في الموضوعين نوع تدافع وكان  
 صاحب الكفاي يفتي له حيث عبر عن برهما فقال لهما أن أرض اليد أعني باعتبار لاهماطة والأصل في البطش  
 الأصابع والكعب معهما أما الساعد فلا يذهب لانه غير متصل بهما فلم يجعل تعاطيا في حق التصديق اه ثم أقول يمكن  
 التوفيق بين كلاميه أيضا مع عبارة وهو أن يفتي المصنف في قوله مدخل لأن الدية بها دلالة على أن يكون الكعب أيضا مدخل  
 في الجنبه بالشيعة وترجم السداعي ولا يوجب لهما تعاطيا أما أن يجعل تعاطيا الأصابع أو الكعب ولا وجه إلى الأول لوقوع  
 الفصل بينهما الكعب والأي الساق لأن الكعب مع الأصابع ولا يقع للتعاطي ولا يسم أن اليد اسم لهذه الخارجة إلى المكس  
 بل هي اسم إلى اليرداد كرت في موضع القطع بدليل آية السرة قال رحمه الله **ولو لمع الكعب مع الأصابع أصبع أو أصابع عسرها**  
 أو رجها ولا شيء في الكعب أي إذا كان في الكعب أصبع أو أصابع فقطعها يحبس عسري الدية في الأصبع الواحدة ونسبها  
 في أصبعين ولا يجب في الكعب شيء وهذا عند أبي حنيفة وقيل بطر إلى أرض الكعب وإلى أرض ما فيها من الأصابع فيجوز أكثرها  
 ويدخل البليل في الكثير لأن الجميع بين الارضين متعدد ارجاعا لأن الكل شيء واحد لأن صان الأصابع هو صان الكعب  
 وصان الكعب فيه صان الأصبع وكذا اهدار أحدهما متعدد أيضا لأن كل واحد منهما أصل من واحد الكعب فبأن الأصابع  
 فائمه وأما الأصابع فلم يه في الأصل في مفعلة البطش فإذا كان واحد منهما أصلا من زوجه ورجلها الكثير كمالها فيمن شح  
 رأس إنسان وتماز بعض شعر رأسه يدخل القليل في الكثير ولا في حقيقة رجائه أن الأصابع أصل حقيقة لأن مفعلة اليد  
 وهي البطش والنمص والذسط قائمتها وكما يحكم لاه عليه الصلاة والسلام جعل اليد عقاقله الأصابع حيث أوجب في اليد  
 نصف الدية ثم جعل في كل أصبع عشر من الأبل ومن ضرورته أن تكون كلها عقاقله الأصابع دون الكعب والأصل أولى  
 بالاعتبار وأن دل ولا يطر البتة مع عقاقله الأصل فلا يعارض حتى يسلو إلى الرجحان الكثير ولئن عارضنا فالرجحان بالأصل  
 حقيقة حكما أولى من الرجحان بالكثرة لأن الأرض الصغار إذا اختلفت مع السكار تحب فيها الزكاة تعا وإن كان العقار أكثر  
 وجميعها للأصل بخلاف ما يستفهمه من الشجة لأن أحدهما ليس يقع للأخر وروي الحسن عنه أن الباقي إذا كان دون  
 الأصبع يعتز أكثرهما أرشا لأن أرض مادون الأصبع غير موصو عليه واعتماشت باعتباره بالموصو عليه نوع  
 احتداد وكونه أصلا باعتبار النص فادلم رد النص بأرض مفصل ولا مصلح اعتبار ما به الكثير والأصل أصح لأن أرضه نبت



بالاجتماع وهو كالص ولو لم يبق في الكفا أصع غير مسموم عليه بحب عليه حكومة عدل لا يلعب مهارش الاصابع ٧ ولا يجب فيه الارش بالاجتماع لان الاصابع أصل على ما يدا ولا كثر حكم الكل فاستدعت الكفا كما اذا كانت كلها فائقة قوله وفي قطع الكفا لاجب انه مكرر مع قوله وفي كل أصع عشر الامة وقوله ولا شيء في الكفا الخ لاجب انه مكرر مع قوله ولومع الكفا لانه اذا علم ان الكفا لا شيء فمع كل الاصابع علم ما لا شيء مع بعضها قال رحمه الله تعالى وفي الاصبع الزائدة وعين الصبي ود كره واسانه ان لم يعرف محتته سطر وحركة وكلام حكومة كره عدل أما الاصبع الزائدة فلا مخرج الا بالدم فيجب الارش فيها نشر سائل وان لم يكن فيها مع والاربع كما في الس الزائدة ولا يجب فيها التقصص وان كان المخطوع أصعاً زائدة ولان المساواة شرط لوجوب التقصص في الطرف ولم يعلم تساويهما الا بالطن فصار كالمعدية قطع طرف العد فان صدر التقصص للشبه وحس ارشها وليس لها ارش متدرج في الشرع فيجب فيها حكومة عدل بخلاف لحيه الكو صبح حيث لا يجب فيها شيء لان المحبة لا يبق فيها أثر الخافي ولا يباحة الشئ بل سقاء الشرع بل يبعثه ذلك فيكون بطير من قلم طفر غير مبراده وفي قطع الاصبع الزائدة يبقى أثر ويشبه ذلك فيجب الارش وأنما عين الصبي ود كره واسانه ولان المقصود من هذه الاشياء المدمعة قد علم بمحتتها لا يجب ارشها كالمال الشك بخلاف المارن والادن الناحية لان المقصود من الجمال وقدره ونظر الصحة في اللسان بالكلية وفي الد كره الحركة وفي العين بما يستدل به على الزوجة وهو المراد به انه لم يعرف محتته سطر وحركة وكلام ويكون عدم معرفة محته ذلك حكمه حكم السالغ في الخطا والعدم اذا ثبت ذلك ما يفيده أو ما فرار الخافي فان أسكر ولم يبق فيه يدية فاقول قول الخافي وكذا اذا قال لا أعرف محتته لا يجب عليه الارش كمالا لا بالية وقال الشافعي يجب عليه كاملة كيما كان لان العالم فيه الصحة فاشه الاذن والمارن فلهذا الطاهر لا يصلح للاستعانة واعماله ليلح الدفع وحاشا للاستعانة وقد كره الفرق بين هذه الاشياء وبين الاذن والامة قال رحمه الله تعالى ومن شجر حلا ومحتة فذهب عقله أو شعر رأسه دخل ارش الموصحة في الدية كره فصار كما اذا أوصحه مات لان نفريت العقل يطل بسعة جميع الاعضاء بقية الموصحة لانه لو قطع يده فذهب عقله لا يدخل كجاسياني أقول فيه نظر اولو كان هوات العقل غير الموت وكان هدامه ارد حول ارش الموصحة في الدية لما تم ما سقى في فصل هيا دون النفس من انه روى ان عمر رضي الله عنه قضى بامر ديات في صرة واحدة فذهب فيها العقل والكلام والسمع والصر فاهم صرحوا بالمولات من الشعة لم يكن فيه الادوية واحدة فيمنال وأرشد الموصحة بحب هوات حرم من الشعر حتى لو لم يستحب الدية هوات كل الشعر قال صاحب الهابة أي لو است الشعر والنامت الشجة فصار كما كان لا يجب شيء فثبت بهذا أن وجوب ارش الموصحة بسبب هوات الشعر اه وقال صاحب الغنايه قوله وارشد الموصحة بحب هوات حرم من الشعر لبيان الحرثية قوله حتى لو است بقى الشعر يسقط يعني ارش الموصحة لبيان ان الارش يجب بالعوات كداني الهابة وليس بمعتقر اليه لكونه معلوما اه أقول ان قوله وليس بمعتقر اليه لكونه معلوما ليس بشئ ادلار ببيان كون وجوب ارش الموصحة هوات حرم من الشعر لا بمجرد دفع ريق الاصل والايام السيد بدأ من حتى حدا غير معلوم بدون البيان والاعلام اذا كان الطاهر المتأثر عدا كره في فصل الشجاع انه لا يشترط في وجوب ارش الموصحة هوات حرم من الشعر بالكلية بان لا يدنس بعد أصلا فاهم قولوا الموصحة من الشجاع هي التي توضح العلم أي تنبيه ثم يسوا حكمه ما به التقصص ان كانت عدا اوصع عشر الدية كان خطأ ولا شك ان اسم الموصحة وحدها المذكور يتحققان فيما ثبت فيه الشعر اصابا كان اشتراط أن لا يست الشعر بعد الدية أصلا في وجوب ارشها امر ادعيا محتاحا الى البيان بل الى البرهان ولهذا قولوا وارشد الموصحة بحب هوات حرم من الشعر حتى لو است يسقط وقال في الكافي وارشد الموصحة باعتبار دهاب الشعر ولهذا لو است الشعر على ذلك الموضع واستوى لا يجب شيء وقل في المسوط وجوب ارش الموصحة باعتبار دهاب الشعر بدليل انه لو است الشعر على ذلك الموضع فاستوى كما كان لا يجب شيء الى غير ذلك من البيانات اراقعة من الثقات وقد تعلق بسبب واحد وهو هوات الشعر فدخل الحر في الجمل فصار كما اذا صلح أصع رحل فثبت مدة كلها اذ حاصله ان الحياة متى وقعت على عضو وألغت شيئين وارشد أحدهما كتر دخل الأول فيه ولا فرق في هذا بين ان تكون الحياة عمدا أو خطأ فان وقعت على عضو لا يدخل ويجب لكل واحد منهما ارش سواء كان عمدا أو خطأ بعد أن في حجة لسقوط التقصص بعده وعدمها يجب للاول التقصص ان كان عمدا أو مكن الاسماء والاف كمالا أو حقيقا وقال في رد المحتل ارشد الارش الاعضاء بعضها في بعض لان كلامها محمية فيما

دون الدهس ولا يتدخل احد في كثرة الحيات وجوانه ما يده وي القسوط امله ان الحيات مري وقب على عصو واحدوا بلغت  
 شيتين وارثن احدىهما كثر فانه يدخل في الاول في الاكثر امله في الموصحة متى كانت في الرأس لاندان يشار الشعر مقدار  
 الموصحة وماثر الشعر مقدار الموصحة يرب الارض والى على افة عليه وسلم ارحب في الموصحة حساس من الاول ولم يوحى في تمار  
 الشعر ساعلم ان ارض ما تار من الشعر وهو اقل من ارض الموصحة دخل في ارض الموصحة وكذلك ان كانت الحياية على عصو  
 واحدوا بلغت شيتين احدىهما يرب القصاص والاخر يرب الحيات واهل الحيات مع العائد متى اشتراك في مثل  
 واحد يحال وان وقت الحياية على عصو س احدىهما يرب القصاص والاخر يرب الحيات واهل الحيات مع العائد متى اشتراك في مثل  
 في الاكثر لا يملك في ممي ما ورد به النص على حقيقة القياس ان كان عمدا يحال على ان في حياية وعدهما النصاص  
 لما ياتي ولو شجعة موصحة وذهب شعر رأسه فلم يمت عرم البية ويدخل في ارض الموصحة لان الحياية وقعت على عصو واحد  
 لان الحياية وقعت على الرأس والشعر الرأس ولو ذهب بعض الشعر دخل في الاول في الاكثر وكذلك لو كانت الموصحة في الحجاب  
 وذهب شعر الحجاب ولو ذهب سمعه ونصره فلا تحال ان كانت الشجعة خطا او عمدا فان كانت خطا لا يدخل ارض الموصحة  
 في دية السمع والصبر بل يجب كلاهما وروى عن أبي يوسف في التولدر انه قال يدخل ارض الشجعة في دية السمع  
 ولا يدخل في دية الصبر لان عمل السمع الاديان والاديان من الرأس حكمه وله عليه السلامة والسلام الاديان من الرأس  
 فصار الحياية واقعة على عصو واحد وبلغت شيتين فدخل في الاول في الاكثر وحده طاهر اراؤه ان الحياية وقعت على  
 عصو من لان الاديان ليست من الرأس حقيقة وحكما ولكنهما حسلا من الرأس في حق حكم لا في كل الاحكام حتى لو انحصر  
 على المسح على الاديان لم يخرج عن مسح الرأس فيبين ان الاديان مع الرأس عصو ان مختلفا في شيان في حق الحياية فلا يدخل  
 ارض احدىهما في الآخر وان ذهب عقله بالشجعة فدخل ارض الموصحة في دية العقل خلافا لفر والشافعي والحسن لان الحياية وقعت  
 على عصو من يحل في ان عمل الشجعة الرأس وعمل العقل الصدر فكان كالسمع والصبر والصحيح قولنا لان الحياية وقعت على  
 عصو واحد ممي لان العقل وان كان يور او حور امصيا في الصدر نصره الانسان عواقب الاسو وحسن الاشياء وقبحها الان  
 الساع كالميتة في الدور قوي ونصف شدة السماع وسعده وبرولر يذهب ههنا الدماغ فان كان العقل جدا الاعتبار لعلته  
 بالمعاقبة فاه ودها فان كانت الحياية واقعة على عصو واحد وقد بلغت شتين فدخل في الاول في الاكثر وأما الصبر فانه يطر  
 اليه أهل الذم فان قالوا مدهله وحس البية وان قالوا لا يدري فمشر السعوى والاسكار والقول قول الصار لانه منكر  
 وأما الشتم فيجتر بالزاحة الكر به المقتة فان طهر فيه بعير فله كاذب ههنا كما اذا كان خطا فان كانت الشجعة موصحة عمدا  
 وذهب سمعه ونصره وأقطع أصبعها فقلت الاخرى عسها أو قطع الخبي ثلث البصر في تحب دية السمع والصبر ويجب ارض  
 الاصبعين واليد في ماله ولا يقتص عدان في حياية وعدهما يقتص في الشجعة والقطع ويعرم دية اخرى في ماله ولو شجعة موصحة  
 فصار مقتله أو كسر بعض سمه فاسودما في أو قطع مفعلا فقتل ما بقي صم الارض عدهما ولا يقتص طما سها لثنا محليين  
 متمايين فان العمل لا يبرى الا بالان لا يفتقد تقدر الاثر الاثرى ان من روى الى انسان فاضاه وهدننه فاضا آخر فانه يجب  
 النصاص الاول والدية الثاني وكذا اذا قطع أصبعها فاضا بالسكران فاضا أصبعها آخرى خطا يقتص في الاولى ويجب الارض  
 في الثانية واداصرت الحياية بعلم الحياتين ثم تعدت الشجعة في احدىهما الى الاخرى له ان السراية لا تقتص الى الحياية لان اثر  
 الحياية لا يفتص عليها فيكون العمل معدا له اثران في محليين في شخص واحد وتصور سراية الحياية الى جميع السمع ويتصور  
 سراية افاذ لم يكن آخر العمل وحالة النصاص لا يكون اوله موحا بخلاف المسقة ههنا ما لان احدى محلا من سراية الاخرى لانه  
 لا يتصور سراية الفعل من شخص الى شخص فاختلاف العمل باختلاف المحلين في شخصين ولو قطع أصبعها فقتل أخرى الى حسها  
 لم يجب القصاص في ماعدا في حياية لما يابا وعمدا في يوسف يجب في الاولى دية الثانية وعمدا بمجدوح القصاص وبه ما رواه  
 اس ساعة لان سراية العمل تنسب الى الفاعل وعمل الفعل ما تار السراية فصار كالمباشر اسقاطا وما وكالو سري الى الصم قال  
 رحمه البية يجوز ان يذهب سمعه أو نصره أو كلاما له لا أي لو شجعة موصحة وذهب احدى هذه الاشياء لا يدخل ارض الموصحة  
 في ارض احدى هذه الاشياء وهدا عدان في حياية وبمسوا كانت عمدا أو خطا وقال أبو يوسف رحمه البية يدخل ارض الموصحة في دية

السمع والكلام ولا يدخل في دية النضر ولا يظهر ولا يلحق بالعقل ولا يدخل فيه أرض الموصحة وأما السمع والكلام فباطنان  
فيلحقان بالعقل ويدخل فيهما أرض الموصحة كما يدخل في أرض العقل وقد قدمنا سرورعه ولهما أن كل واحد من هذه المادتين أصل  
سمعيهما فثبت حكم الحياطة متعددان ولا يدخل بهما في بعض لأن العدة تعدد أثر الفعل لا لاتحاد الفعل بخلاف العقل لأن سمعته  
تعود إلى كل الاعضاء ولا يتمتع بالاعضاء بدونه فصار كالنفس قال في معراج البرية قال المسند والى كما يعرف بهذا الفرق حتى  
وأيت ما بدت منه وهو أنه لو قطع يد من ذهب عقله لم يدر عليه دية العقل وأرض السيد لا خلاف من أحد ولو كان زوال العقل كزوال  
الروح لما وسد أرض السيد كالومات والصحيح من الفرق أن الحياطة وقعت على عضو واحد في العقل ووقعت في السمع والنضر  
على عصور ولا يدخل أحد أقول كما يقتضيه الفرق المذكور في الكتاب المسئلة التي ذكرها المسند والى كذلك يتبين ما عده  
محمدا من الفرق تلك المسئلة عصورا مبرا للصواب فيكون الحياطة فيها واقعة على العصور بذلك الاعتبار فلم يعتبر العقل  
في مسئلة الشقة أيضا عصورا مبرا للحمل الشقة حتى تصكون هذه المسئلة أيضا بذلك الاعتبار من قبل ما لو وقعت الحياطة على  
عصور ولا يدخل الأرض في الدية كما في السمع والنضر والحيلة ما عده المسند والى محيضا من الفرق على ما لا يخول عن التقاصص  
أيضا فثأمل أو أقول ذهب العقل في معنى تدليل النفس والحاقه بالهائم فيكون غير له الموت ولا كذلك سائر الاعضاء أو يقول أن  
العقل ليس له موضع يشار إليه فصار كالأرجح لا يجد وقال الحسن أرض الموصحة تحذف الموصحة مع الشرط والحق على ما بينا قال بعض  
الشراح ووجه الثاني أن السمع والكلام معاني قال صاحب المعاني فيلزم يربطه بالكلام المعنى بحيث لا ترسم فيه المعاني  
ولا يقدر على نظم التكلم فإن كان المراد ذلك كان الفرق يسهل وبين ذهب والسمع العقلي عسرا أحدا وإن كان المراد به التكلم  
بالحرور والأصوات في حله مع ما ينظر أنه أقول يمكن أن يقال المراد به هو الثاني والمراد يكون السمع والكلام معنيين كون  
محلهما مستورا عاينا عن الحس بخلاف ليدصران محلهما ظاهر ما عده في دفع الشرط كما ترى فالوجه أنه يجوز ولو شجعه موصحة فذهب  
عياه أو قطع أسعاه شئت أخرى أو قطع المصل الأعلى فمثل ما بقي أو كل اليد أو كسر نصفه أو سواد ماني ولأنه قد  
قول أن حذيفة مطلقا ولا يجب التقاصص في الموصحة والدية في العيين فيها الشجعه موصحة فذهب عياه وكذا إذا قطع أصعها  
وشئت أخرى فيجبها يقتضيه الأولى ويحب الأرض لا أخرى وعده عالم بحسب التقاصص في العصور بحسب أرض كل واحد منهما كما لا  
وإن كان عضو واحدا كقطع الأصبع من المصل الأعلى فمثل ما بقي منها يكتفي بأرض واحد إن لم يتفرع عما بقي وإن كان يتمتع به  
بحسب دية المفعول ونحو حكومة عدل في الباقي بالاجاع وكذا إذا كسر نصف السن أو سواد ماني أو أصعها وأجر بحسب السن كله  
بالاجاع ولو لم يقطع المصل الأعلى وأترك ما بقي أو قال كسر القدر المكسور من السن وأترك الباقي لم يكن لذلك لأن الفعل  
في نفسه لم يقع موصحا فلو قد فصل كما إذا شجعه مفعلة فعال أشجعه موصحة وأترك الباقي ليس له ذلك والأصل عده أن الفعل الواحد  
إذا أوجب ما لا في النفس سقط العصاص سواء كانا عصور أو عضو واحد لا يجب لهما وفي الخلاصة أن العمل في عليين مختلفين  
فيكون حياطين لأن العمل يشهد بتعدد أثره فصار حياطين مستماتين فالشدة في أحد عملاته تدعى إلى الآخر ولا في حذيفة أن  
الحراة المثل والحرح الأول سار وليس في وسعه الساري فيسقط التقاصص ويحب المال والدليل على أنه سار أن قوله أن نفس واحدة  
والسراية عمارة عن أيلزم تعاقب عن الحياطة على البدن ويتحقق ذلك في موضعين سميها كما يتحقق في الأطراف مع النفس بأن  
مات من الحياطة تحذف نفسين فإن العمل في النفس الثانية مباشرة على حدة ليس سرية الأولى أو يقول أن ذهب النضر ويحرم  
جهل بطريق السبب فإن العمل ما بقي على اسمه لم يتغير والأصل في سرية الأفعال أن لا يثبت الأول بعد حدوث السراية كما لا قطع  
أذا جرى إلى النفس صار قتلها بقي قطعها وهما الشقة والقطع لم يعدم بذهاب النضر ونحوه فكان العمل الأول تسببا إلى فوات  
النضر ونحوه بمرحلة الحر والنفس لا يوجب التقاصص وعن محمد رحمه الله في المسئلة الأولى وهي ما إذا شجعه موصحة فذهب نضره  
أنه يجب التقاصص مهمار وأية ابن سبابة عده ووجه أن سرية العمل انفس إلى فاعله شرعا حتى يعمل الفاعل مباشرة السراية  
فيؤخذ به كما لو جرى إلى النفس فله يجب ويعتبر قتلها بطريق المباشرة بخلاف ما لو قطع أصعها فثبت تحتمل أخرى أو شجعه موصحة  
ذهب عقله أو كلامه لا يجب التقاصص في السمع والكلام والشال لعدم الامكان وفي النضر يجب الامكان الاستيفاء ألا ترى أنه  
لو أدهم وحده فعل مقصود منه يجب التقاصص في النضر دون الشال والسمع والكلام دفعة واحدة لو كسر نصف السن فسقطت جميعا

المصاحف على رواية ابن سباعة وعلى الرواية المشهورة لافصاح فيها ولو شح فادخله ثم سحبه أخرى فأوحه فتسكاملت حتى صار ما  
 شيا واحدا لافصاح وهو ما كافي المشهور على رواية ابن سباعة عن محمد بن المصاحف والوجه هو ما ما يراه قال رحمه الله في بيان قلع  
 سبعة من كتابه أخرى سقط الأرض في وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله وقال عليه الأرض كمالا لأن الحيايه وقت وحمله والى  
 بنت نهمة مستندة من الله تعالى فصار كالأشياء مال الإنسان جعل للمصاحف عليه مال آخر ولهذا يستأنى في حوالا لا لاجماع أي يؤجل منه  
 ما لاجماع وذكر في التتمه أن من سب المصاحف أو اداسقطه ينظر حتى يراه أو يسمع الس لا الحول هو الصحيح لأن من سب من المصاحف ما لا يبعد  
 السابحين إلا أن قتل البر لا يقتل ولا يؤخذ الأرض لا به لا يدرى عاقبته اه قال صاحب العايله بعد نقل ذلك اجازا وذلك ليس  
 بظاهر واعمال الظاهر ما لا يؤخذ الحول يشتمل على الفصول الأربعة ولهذا ما يراه ما يتعاقب من الإنسان فكيف فصل من يراه من  
 مراح المصاحف عليه فيؤثر في إسناده قال لكن قوله لا لاجماع فيه نظر لأنه قال في المبحرة وبعض مشايخنا حال الاستنباط حوالا من فصل  
 الملحق في المصاحف والمصاحف عليه الصلاة والسلام في المراحات كلها يستأنى في حوالا وهو كما ترى يبقى الإجماع قال رحمه الله  
 في بيان أن أبيه قد سب من المصاحف سبعة لا به تبيين أنه استوفى بعير حتى لا يوجب فساد المصاحف ولم يفسد سبعة من كتابه أخرى  
 فاعلمت الحيايه ولهذا يستأنى في حوالا ويبنى أن ينظر الإنسان في ذلك القصص حوالا من مثله إلا أن في اعتبار ذلك نصيب الحقوقي  
 فاعلمت الحيايه ولهذا يستأنى في حوالا وقد يرعى المصاحف إذا فاد نصيب الحول ولم يست فيه قصيدنا لافصاح ثم ادانتهى أما خطأ  
 فيه كان الاستنباط بعير حتى الآن المصاحف سقط للشبهة فيجب المال ولو صر من الإنسان فتحر ك يستأنى في حوالا ليظهر عمله  
 من سقطت سبعة واحتلفا قبل الحول فله وللمصروفات في الأصل محل بحال ما لو شحموه حتى تم حواء وقد صارت مثله حيث يكون  
 القول للمصاحف لأن الموصلة لا تورث المثله والحجرك برك برك السقوط ولو احتلفا بعد القول كان القول للمصاحف لا به مسكروا وقد  
 مضى الأصل الذي صر للثاني ولو لم يسقط ولا شح للمصاحف وإن احتلفا في حصول الأسوداد نصيره فالحول قول المصاحف قياما  
 لا به هو المصاحف ولا يلزم من الصبر الأسوداد فصار إنكاره كإنكاره أصل العمل في الاستحسان القول قول المصروف  
 لأن ما يظهر غيب فعل من الأثر بحال على العمل لا به والظاهر الآن يقيم المصاحف النية أنه بعير قال رحمه الله في بيان شح  
 رحيله فاتهم لم يبق أثر أو صر مخرج صرا ودهانته فلا أثر في وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله وقال أبو يوسف رحمه  
 الله عليه أرش الالم وهو حكومة عدل لأن الشئ الموصح أن الالم الحاصل لم يرل وقال محمد رحمه الله عليه أجرة الطلب لأن  
 ذلك أو عمله فكان له أحد ذلك من ماله واعلمواؤه الطبيب وفي مراح الطب حوى مفر قول أبي يوسف عليه أرش الالم ماحرة  
 الطبيب والمداواة فعلى هذا لا اختلاف بين أبي يوسف ومحمد ولا في حيايه رحمه الله أن الموصح هو الشئ الذي يلحقه بفعله وروال  
 مسفته وهذا ال ذلك روال أثره والمصاحف لا تقوم إلا بالقد كالأحارة المصاحف الصبحي أو ما يشبه العقد كالعقد مهم أو لم يوجد  
 شئ من ذلك في حق الخاني ولا يلزم العرامة وكذلك مجرد الالم لا يوجب شيئا لا به لا يفتنه لا مجرد الالم ألا يرى أن من صر أسانا  
 صر ما لم يما من عر ح ح لا يح عليه شئ من الأرض وكذا لو شح شتا يؤلم به لا يصح شيئا قال رحمه الله في بيان وفود  
 مخرج حتى يراه في وقال الشافعي رحمه الله يقتضيه في الحال لأن الموصح قد تحقق فلا يؤثر كافي القصص في النفس ولما روى  
 أنه عليه الصلاة والسلام من أن يقتضيه من ح ح حتى يراه صاحبه رواه أحمد والدارقطني ولا في المراحات بعيرهم أما لما لا يحال  
 أن تسرى إلى النفس فيظهر أنه قتل فلا يعلم أنه ح ح إلا بالمرء وقد سقر به قال رحمه الله في بيان وفود كقتل  
 الأب أنه قد سقر به مديقة في مال المالك وكذا ما موصح صلحا أو اعترافا أو لم يكن نصف العشر في أي نصف عشر الدية لما روى عن  
 ابن عباس مرفوعا ومروعا لا يقتل العاقلة عمد أو لا عدا ولا صلحا ولا اعترافا ولا العاقلة تعمل عن القابل تحميمه وذلك بليق  
 بالخطي لا به معدردون التتمه لا به يوجب التعليط والذي وجب ما صلح ما موصح بعقده والمقالة لا تعمل ما يجب بالعقد وأما  
 تعمل ما يجب بالعقل وكذا ما لا يراه بالقرار لا تعمله العاقلة لأن له ولاية على نفسه دون عاقلة فيأمره ونهيه وأعمالا تعمل أقل من  
 نصف عشر الدية لا به لا يؤدي إلى الإخفاء والاستئصال بالخطي والتأجيل تحرزاعه فلاحاجة إليه ثم الكل يجب موحلا في ثلاث  
 من الموصح ما صلح فانه يجب حال لا به واجب بالعقد فيكون حاله لا يغيره وما دونه أرش الموصح يجب في سمة لا ما دون ثلث

الدبة والثالث وما دونه بحيث في سنة وقال الشافعي رحمه الله ما ربح قتل الاب له محب سالان العصاص سقط شرعاً على بدل فيكون ذلك الدبل سالاً كثر المتاحات ولتان المتالم ليس عال وما ليس عال لا يصم بمالاً أصلاً لا يليس بقيمة ادلاً يقوم مقامه وقيمة الشيء ما يقوم مقامه واعاقر فاسقومه المال بالشرع والسرع اعاقومه بدينه مؤجلة الى ثلاث سنين وايحاب المال حالاً زيادة على ما أوجبه الشرع وصعاً لا يجوز اعحاب الازادة على ما أوجبه الشرع وبس اقال رحمه الله <sup>عنه</sup> وعنه المصنف والمجوس خطأ ودينه على عاقله ولا تكسر به ولا ضمان فيه <sup>عنه</sup> أي عن الميراث والمعقود كالصبي وقال الشافعي رحمه الله عنه <sup>عنه</sup> فتحب الدبة في ماله لان العمد هو القصد وهو صد الحطأ أي يتحقق منه الحطأ يتحقق منه العمد ولهذا يؤذو ويعرروك ان عيب القصاص الا انه سقط الشبهة لاهم لسوا من أهل العقوبة فيجب عليهم موحه الأثر وهو المال لاهم أهل لوجوه عليهم فصار بطريق السرفه ما فهم ادا سرفوا لا بدفع ايديهم ويحب عليهم ضمان المال المسروق لما قبلوا ولهذا ربح عليهم التكبير بمال لانه أهل لوفات المالتة دون الصوم لعدم الحطأ وكذا يعبر الميراث عنه ما قتل ولان محو ما مال على رجل صيف وقصر به فرفع ذلك الى على رضى الله عنه فحل عقله على عاقله من الصداقة رضى الله عنهم وقال عنه <sup>عنه</sup> وسقطوه سواء ولان الصبي مطلة المرحه حال عليه الصلاة والسلام من لم يرحم صعب مالم يوفّر كبير فليس منا والعاقل المحطى لما استحق التحصيف حتى وحسب الدبة على عاقله وهو لا أولى سدا التحصيف في حب على العاقلة ادا كان الواحد قد رصف العشر أو أكثر بخلاف ما دونه لا به يسلك به سلك الاموال كما في النال العاقل لانه لم يتحقق العمد منه لانه عارة عن القصد وهو ترتب على العلم والعلم بالعقل وهو لا عدموا العقل فكيف يتحقق منهم التصد وصاروا كالنائم وحرمان الأثر عقوبة وهم ليسوا من أهلها والكفارة كاسمها سارة ولا بد لهم تسارته لاهم مرفوع عنهم القتل ولان الكفارة دائرة بين العادة والعقوبة يعني ان فيها معنى العادة ومعنى العقوبة ولا يجب عليهم عداوة ولا عقوبة وكذا سب الكفارة تكون دائرة بين الخطر والامانة ليكون العقوبة متعلقة بالخطر وفعلهم لا يوجب الحجابة لاهم اسم له عمل محظور وكل ذلك ينشأ عن الخطأ وهم ليسوا بمخاطبين فكيف يجب عليهم الكفارة والله أعلم

بموصول الخيين <sup>عنه</sup> لما ذكر أحكام الحجابة المتعلقة بالأذى شرع في بيان أحكام المتعلقة بالأذى من وجه دون وجه وهو الخيين بيان ذلك ما ذكره من الأئمة السرخسي في أصوله الخيين ما دام غشياً في البطن ليس له دمة صالحة لذكوريه في حكم جرم من الأم لكسره والحجابة بعد لأن يكون مبالغة في ما اعتار جندا الوحه يكون أهلاً لوجوب الخلق له من عتق وأرثاً وأوبس أو وصية واعتبار الوحه الاول لا يكون أهلاً لوجوب الخلق عليه فاما ما دونه من دمة صالحة ولهذا الواجب على مال انسان أن يلبسه يكون صامه ماله ويلزمه امرأه أنه يعقده الولي حين على وزن فعيل بمعنى مفعول وهو محمول أي مستور من جهة اداسه من باب طلب الخيين اسم لاولد في نكاح أمه مادام فيه والجمع أحنه فاولد يسمى وليد أمه رصيعاً الى غير ذلك قال رحمه الله <sup>عنه</sup> ضرب بطن امرأة فالت جنيماً ميتاً نجبة عيرة نصف عشر أدبية <sup>عنه</sup> العرة الحيار عرة المال حياره كالفرس والغير المحنت والمد والامة أله ادرهم ٧ وقيل انما سمى ما يجب في الخيين غرة لأنه اول مقدار طهر في باب الدية وعرة الشيء أوله كاسمى أول الشهر عرة وسمى وجه الانسان عرة لانه أول شيء يظهر منه والمراد نصف عشر الدية بالرجل لو كان الخيين ذكر أو في الانثى عشر دية المرأة وكل منهما حية دهره وطرا لم يبين في التحصير امد ذكر أو أنثى لان دية المرأة نصف دية الرجل والعشر من ديتها قدر نصف العشر من دية الرجل والقياس ان لا يجب شيء في الخيين لانه لم يتحقق حناية والطاهر لا يصلح حجة للاحتقاق ولهذا لا يجب في جبين الدية الانصاف الام ان نفقت والا فلا يجب شيء والقياس ان يجب كمال الدية لانه يصير به مع حدوث الحياة فيه فيكون بذلك كالرجل للروح ولهذا المعنى وحسب قيمة ولد المعروف فانه مع من حدوث الرق فيه وكذلك وجب على الحرم قيمة بطن الصبي في كسره ووجه الاستحسان ما روي ان امرأة من خديل ضربت بطن امرأة فاحتصموا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقتل ان دية حية باعرة عيرة أو مائة قيمة حية كذا وحده بخط شيخه <sup>عنه</sup> المقتى رجل ضرب بطن امرأة فالت حياً ثم مات ثم الت جنيماً ميتاً ثم مات الأم بعد ذلك وللرجل الصارب بنت من غير هذه المرأة وليس له ولده من هذه التي ولدت وطأ حية من أيها أو ما فعل عاقلة الاب دية الولد الذي وقع حياً ثم مات ومن ذلك أنه السدس وما في فلاح هذا وإن من أبيه وعلى والده كعار مان في الولد الواقع حياً وكفارة في أمه والولد الذي سقط ميتاً فميرة على عاقلة الاب حية ويكون للأدم من ذلك

السدس أساوما بنى ولاحق هذا الولد من أبيه أيضا فلو كان الرجل صرب فلما السيف عمدا فقطع العنان ووقع أحد الولدين حيا  
وهو حراقة السيف ثم مات ووقع الآخر ميتا وهو حراقة السيف أيضا ثم مات الأم من ذلك فعلى الرجل الذي الأم وعلى عاقله  
دبه الولد الحى وعمره الخين الميت قال يحمى الجامع الصغير وأعطى فى قوله امرأة قال فى السراجية فمثل الحرة مسلمة كانت  
أو كافر أو يابون بدل الخين بين الورثة وفى الكافى هذا ادابى حلتة وفى بعض حلقه وفى شرح الطحاوى أو كانت أمه علقت من  
سيد هار المكناره فى الخين تحب فى سنة واحدة وفى شرح الطحاوى ولو ألفت حبيبي تحب عرائن وإن كان أحد همارس ح حيا  
ثم مات والأخو ح ميتا تحب عرقة دية وعلى الصاوم الكفارة وإن مات الأم ثم شرح الحسان بحدة الأم وحدها إلا إذا شرح  
الحسان ثم مات تحب عليه ثلاث ديات فاعتبر على هذا القياس وإن كان فى طها حسان خرج أحد همارس قبل موت الأم وشرح  
الأخو بعد موت الأم وهما ميتان تحب المرأة فى الدى شرح قبل موت الأم ولا يرث من دية أمه شيئا وترث الأم من دية والخين الآخر  
وهو الذى شرح بعد موت أمه لا يرث من أحد ولا يرث عنه قال وإن كان الذى خرج بعد موت الأم ثم خرج حيا ثم مات فعليه الدية  
كاملة وفى شرح الطحاوى ولو شرح الولد حيا ثم مات تحب ديتان قال رث هذا الخين من دية أمه وهل رث هذا الخين إذا رث  
وهو الذى شرح ميتا قبل موت الأم بطران كان أخو حيا لا يرث وإن لم يكن حيا يرث قال رحمه الله **ع** وإن ألفت سبيها مات  
وديه **ع** أى تحب دية كاملة لأنه المالك أمهيا خطأ أو شه عند فتح فيه الدية كاملة قال رحمه الله **ع** وإن ألفت ميتا مات الأم  
وديه وعرة **ع** لما روى أنهما أحيايتان فيحب فيهما مائة وحبهما وهذا الماعرف أن العمل يتعدد في تعدد أثره فصار كإدراجي  
فأصاب سبها ردت منه إلى آخره فله فاحب عليه ديتان إن كان خطأ وإن كل الأول عند حب الفصا فى الأول وفى الثاني  
الدية قال رحمه الله **ع** وإن مات وألصقه متا دية فقط **ع** وقال الشافعى تحب المرأة مع الدية لأن الخين مات نصرت تظاهر إصا  
كأذا ألفت سبيها وحى الحياة ولما لم يمت الأم سبها لو تظاهر إلا أن حياه بحياتها ونفسه مع سبها فيصدق **ع** وروى أن لا يكون فى معنى  
ما ورد به النص إذا احتال فيه أو فى ولا يحسب شئ بالشك وإن ألفت حيا بعد ما مات تحب ديتان دية الأم ودية الولد لا كما إذا ألفت حيا  
ومات قال رحمه الله **ع** ويحب فيه يورث عنه ولا يرث الصاوم ولو صرب بطن امرأة وألفت اسمه ميتا فعلى عاقله الأب قررة  
ولا يرث بها **ع** وأما يورث لأنه بعض من وجهه على ما يابى والعرة بدله فميتا وأرثه ولا يرث الصاوم من العرة شيئا لأنه لا مال بمناعة  
طها ولا ميراث للقاتل مهله المدة قال رحمه الله **ع** وفى حبي الأمه ليد كراصب عشر قيمته لو كان حيا وعشر قيمته لو أنى **ع**  
وقال الشافعى يحب فيه عشر قيمة الأم لأنه جزء من وجهه وصاوم الاجراء يومئذ تعدد إرثها من الأصل ولهذا روى فى حبي الحرة  
عشر ديتها إلا إذا عا وهو العرة ولأنه بدل نفسه ولا يقدر بعهره إذا تظلمه فى الشرع والدليل على أنه بدل نفسه أن الأمه أجمعت  
على أنه لا يشترط فيه ضمان الأصل ولو كان صاوم الطرف لا موجب للأعنة ضمان الأصل ويؤيد ذلك أن ما يجب فى حبي الحرة  
موروث ولو كان بدل الطرف لا يورث وأخر والأعنة لا يختلفان فى ضمان الطرف لأنه لا يورث وإنما يختلفان فى ضمان النفس ولو كان  
صاوم الطرف لا يورث فى الحر فإذا ثبت أن ضمان النفس كان دية مقدرة بنفس الخين لا بنفس غيره كفى سائر المصوبات ولا سلم  
أن العرة مقدرة بدية الأم بل بدية نفس الخين أدلو كان حيا تحب نصف عشر ديته إن كان د كرا وعشر ديته إن كان أنى فكذا  
فى حبي الأمه تحب تلك النسبة من قيمته لأن كل ما كان بقدر دية الحر وهو مقدرة من قيمة العدة فيحب نصف عشر قيمته  
إن كان د كرا وعشر قيمته إن كان أنى وهذا دية الحر إذا كان الخين من غير مولاها ومن غير مورو وأما إذا كان من أحدهما  
ففيه العرة المذكورة فى حبي الحرة كذا كان أو أنى كما قسم وفى نوادر ابن جماعة رجل قال لامته الحلى أحد الولدين اللذين  
فى بطنك حر فصررت أناس فلما ألفت حبيبي ميتين علام وجار به قال على الحانى عرة وذلك حياته وعليه أيضا فى العلم  
ربح عشر قيمته لو كان حيا وعليه فى الحاربة نصف جسمائه ونصف عشر قيمته وفى العيون هشام عن أنى يوسف فى رجل اشترى  
أمة حاملا فلم تصها حتى أعتق ماى فلما ألفت حبيبي ميتين علام وجار به قال على الحانى عرة وذلك حياته وعليه أيضا فى العلم  
وأصح الحانى بارش الخين أرض شرح فيك **ع** كفضل طيبا وإن شاء فصح البيع فى الأمه ولزمه الولد نصته من النفس ولو كان للخبين  
أب ح كان أرض الخين لوالده فى الوجهين خيما ولاشئ لا شترى وفى التهمة وسئل يوسف بن محمد اللالى عن رجل زنى بخاربه  
العير فأصلها ثم احتال هو وأمر أنه فأسقطا الحل من الحاربة ومات الحاربه بذلك السب ما الحكم فى ذلك وما يجب عليهما

وهذا أما الحارثة فانه يجب عليه صيام ايامها تلك السبت وفي الحارثة ان كان مسترا سقط وهو حي ثم مات فانه يجب قيمه  
وان كان الحارث ماء ودما فانه لا يجب فيه شيء وفي المسقي قال أبو حنيفة وأبو يوسف اذا ضرب الرجل رجل امرأة فأنف حسنا مسما  
ولا كفارة عليه ولا يرث منه وان ألت حسنة ميتة فادسا من جامعته ثم مات هي من تلك الصرة ثم ألت حسنة حيا ومات هي  
الاول العرة وفي الامم الدوي الحين الثاني ان يديه كامله وفي الدقة مثل عن عمة حاملة مص سدها بمساقط الولد هل للروح ان  
يحبسه في هذا الجمل وقال ان أسقطه سفلها وجب عليها الروح عرة قيمتها اجتماعة درهم بغير حاملة ولا يسقط شيء من ذلك  
لمرأته الا ما فادله ولا يرث رسل أو القاصم عن امرأة أشرت الدواء فالت حسنة ميتا وأجلب جازملا فالت حسنة مسما على  
عالمها حسنة درهم في سنة واحدة لو ارث الجمل أما كان أو غيره وان لم يكن لها فادله فهي في مالها في سنة وفي الحارث وذلك لروحها  
لانه هو الوارث له ولو يوسف بن عيسى وفي جامع الفتاوى ولو لم يعلم انه بكر أو أنثى فوجد باله من كالحش المشكل صاع الحنظل ولا يملكها  
بغيره باعتار قيمته وهما أنه وقع السارعي في قيمته القول بالصارب لانه المسكر كما لو قيل عند أسطأ ووقع السارعي في قيمته وعمر  
الناسي عن يمينه ما عسار حاله كان القول بالصارب كذا في شرح الهداية للعلامة قال رحمه الله **في** ان حرره سده بعد صر به فالت  
فات فيه قيمته حيا لم ولا يجب اليه وان كان بعد الفتي لان الوجب بالصرب والصر بصادقه وهو هرة وفيه قيمته حيا لانه  
صار فادله وهو حي فاعتبر حاله بالسب واللف فأورد ما عليه القيمة باعتار حاله بالسب وهو الصرب لانه من حيث بدأ وحسا  
عليه جميع قيمته باعتار حاله بالسب كانه صر به في الحال وكان به في ان يجب ما نقص بصره إلى ان يوجد العتق كالأقطع  
بد عتقه وأجره فاعتقه المولى ثم مات يجب عليه أرض السيد والخرج وما نقص من قيمته إلى العتق لان العتق يقطع السراية  
لكي اعتبر فيه الختان فعمل كان الصرب لم يوجد حي الحين لان المقصود بالصرب الام فأورد القيمة دون الدية لانه صار  
فادله بالصرب الاول فصار كآلوري عتقه المولى ثم وقع عليه السهم فالت فانه يجب عليه القيمة للمولى لان الرمي ليس بحياة  
مالم يتصل بالخل ولا يجب فيه شيء بدون الاتصال بخلاف القطع والخرج لانه حياة في الحال والعق يقطع السراية ومع هذا يجب  
القيمة دون الدية لانه يصغر فادله من وقت الرمي لانه الفعل المألوك له وقال في الاسلام قال بعض مشايخنا معنى قوله صم  
أي ألبه وقوله ذلك الذي ليس هو الجامع الصغير ووجه ان الصرب وقع على الام لم يعتبر حيا في الحين الا بعد الاتصال حيا  
ولذلك لم يقطع سرايته بخلاف من شرح فأعتقه مولاة وقال بعضهم لالمراد به جميع القيمة لان الحياة قد غتت منه لكن  
لا يعتبر في حي الحين مقصودا الا بعد الاتصال فانه الذي لم يرمي لم يرمي ولا يصري في حي المرمى اليه الا بعد الاتصال وقيل  
هناك وهما وعد تجدك قيمته ما بين كونه مصر وناي كونه غيره مصر وبان القطع قطع السراية وقيد بقوله بعد صر به لانه  
لو حرره قبل الصرب لفتته حاله بالسب واللف على قولهما وعلى قول الامام يجب قيمته ما بين كونه مصر وناي كونه غير مصر وب  
واختلف المشايخ على كون هذا القدر قال بعضهم لو رزعه الحين وقال بعضهم للمولى وكذا في الشارح قال رحمه الله **في** ولا  
كفارة في الحين **في** وفي الشافعي رحمه الله يجب الكفارة لانه من وجه فحسب احتياجا لما يقع من العادة ولبان الكفارة  
فهم معنى العقوبة لانهما شرع راسخه وفيه معنى العادة لانهما شاذي الصوم وقد عرف وجوبها في النفس المطلقة وتعداها لان  
العقوبة لا يجرى فيها القياس وقول الشافعي فيه ما نص لانه يعتبره حي أو حي أو حب عليه عشرة قعة الام وهما اعتبره وسأحي  
أوجب فيه الكفارة ومن اعتبره حي أو من وجوبه لم يجب فيه كل الدل فكذلك الكفارة لان الاعضاء لا كفارة لها  
الاداء عن سهاو لانهما ترك محظورا فاذ تترك سهاو إلى الله تعالى كان أفضل وسعفة رتبة تعالى عما يصع من الحرية العظيمة  
والحين الذي أسدنا بعض طبعه في جميع ما ذكره من الاحكام كلام لا لاطلاق ما روي لانه ولدي حي الاحكام كالمومية الولد  
واقصاء العدة والسفاس وغير ذلك فكذلك في هذا الحكم ولا يجرى من العلة والدم فلا يضمنه قبل رجوعه **في** وان شرت  
دواء لغيره أو عالج بغيره سحى أسقطه من عاقلة العرة ان فعلت بلاذن **في** لانهما القيمة متعده فيجب علم اصحابه ويتحمل  
عها العاقلة لما يسيء ولا تراث في من العرة سبأ لانهما فاطمه مير حي والعال لا يرث عتق ما ادفع ذلك بادن الزوج حيث لا يجب  
امرة لعدم البعدي ولو فعلت أم الولد ذلك بنفسها سحى أسقطت فاشترى عليها الاستحالة وجوب ما بين على المألوك لسيده ولو  
استحقت وسب للمولى عرة لانه بين أنه ليس عالم طار له مع مرور وولد المأمور ورحا الاصل وهي معدية لذلك الفعل فصارت فادله

في حرمه وبقائه لمسحى ان شئت سلم الحاربة وان شئت ادها لانه الحكم في حياه المملوك ولى جامع المتأوى  
 ولى بواجر رسم امرأه من دواء لسته وسته عمدت حيا حيا ثم مات فعلى العاقبة السبه ولا وثم شيأ وعليه الكفارة  
 وان كفت حيا ميت فعلى عاقلة امرة ولا وثم شيأ وعليه الكفارة وقول أبو بكر في هذه العورة فماها اذا سقطت مستطابا من عليها  
 الا لونه والاصحار وان كان حيا فعليه امرة وأبو زيد ان شئت دواء بوجه سقوط اوله وسقطت ذلك وفى المتن رواية  
 محمد بن اسلم امرأه لسته لسته وسته عمدت حيا حيا ثم مات فعلى العاقبة السبه ولا وثم شيأ وعليه الكفارة وقول أبو بكر في هذه العورة فماها اذا سقطت مستطابا من عليها  
 ويحدولاربه وهولدهم عليها الكفارة وهذا الخواص ريات الخاوى وفى المتن سئل أبو بكر عن حامل أراقت ان ملئ  
 العانة لعلمه لدهم هل يسأل أهل الطب عن ذلك ان قوا يصبر الحامل لانه من وانه لو اذ بصرت فعلى وكذا الحائض وانعدت هل العفة  
 وسقطت من يعرف ذلك لا امرأه لا يندى طهران فعلى ما لم يتحرك الولد فادحره ولا من ما تخامته لم تقرب الولادة فاذا مرت  
 فى عمل وبالدعد فالسباع فى حال الحمل أفضل لانه عافى على الولد الا ان يدخل الام حرة منى تركه وفى حادى السقى  
 من عن مخلفه وهي حامل استأنت لاستقاء العدة سقط الولد قل ان سقط فعلى ما وجب فعمله امرة ويكون ذلك لزوج وفى  
 الخاوى وهي لا يرث منه لامه بالله والادب ادا صر اسم الصغير بأديا فمطمن ذلك بغير ان صر به حيث لا يصبر للتأديب  
 فعليه الله والكفارة عتق فى حبيته وقول أبو يوسف ومحمد لا تسمى عليه وفى نوادر بشر بن أبي يوسف ان عليه كفارة وعلى هذا  
 اختلاف الوصى ادا صر الصغير بأديا وفى الكرى وان كان صر به العلم فى الموضع المعتاد مات لا يسمى هو ولا الاب ولا الوصى  
 فى وطهم جميعا وكذا المأوذ الذى يعلمه الكفارة ادا صر به اذن والده لا صان عليه وعليه الكفارة فى قولها وهذا اذا كان  
 صر به العلم فى موضع معتاد وفى رواية محمد ولا كفارة له وسلم ما والفتوى على الاول والزوج ادا صر بوجه حيث نصرت للتأديب  
 مثل ما نصرت حال سورها يصح بالاجماع والاب والوصى ادا سلب الصغير الى معلم بعلمه القرآن وعلمنا آخر قصر به العلم لتعليم  
 ولا صان على المعلم ولا على الاب والوصى وفى المتن من فى حبيته وأبى يوسف ان عليه الكفارة وان صر به حيث لا يصبر و  
 وفى صر به العلم فالمعلم صان قال هشام بن نوادره قلت ل محمد بن بكير الاب قال له فى امر الصبر شيأ قال يصن المعلم وفى رواية  
 فى بعض النسخ ان صر به الصغير بما يصح على قول أبى حنيفة اذا كان للتأديب أم ادا صر به لتعليم القرآن لا يسمى كالمعلم  
 وهذا فرق بين صر به المعلم بادن الاب به صر به الاب اذا كان لتعليم ود كتر شمس الأئمة الخاوى فى شرح كتاب الاجارات  
 أن فى صر به الاب اسم وفى صر به الزوج زوجته وروايت عن محمد بن رواية يصح وفى رواية لا يصح وأما والدة ادا صر به وامها  
 الصبر للتأديب ولا سلكها اسم على قول أبى حنيفة وقد اختلفوا فى حبيته عليه على قولها قال بعضهم لا يصح ومن بعضهم هي  
 صائمة لان صر به صر فى النفس وليس طهارة لا تصبر فى النفس أصلا وفى كتاب العلق للروح ان صر به امرأته على  
 ترك الصلاة والاب ان صر به اسم على ترك الصلاة ود كتر مسألة المعلم ادا صر به الصبر بادن الاب على الاتفاق قال نحو ما ذكرنا  
 هل تجتنبه وهذا عتق وفى العتق ادا هل لرحلين صر به لوكى هذه اما تسقط فليس لاحدهما ان يصبر به المائة كما قال صر به  
 أحدهما سبه وتسعين وصر به الآخر وطوا أحده فى الفياض يصح صر به الآخر وفى رواية لا يصح وهو بغير ما نقل  
 لا صر به ان كانها اذخر فأنما طالتان فأكتاه وان كانت احدهما عتق والآخرى شتبه لا سلق استحب ما فى الكرى  
 المحبر ادا صر به الخبيث فبان ان كان صر به امرأته وصيه لا يصح اذا كان فى الموضع المعتاد لو صر به امرأته على المصح  
 أو فى أدب فمات يصح اجاعا وعليه الكفارة مما فرقا بين الاب فان صر به الاب لسته الاس وصر به المرأة لسته الزوج  
 وفى السراحيتر حل صر به حلا سلبا لغيره فبرأته فعلى ارض الصبر ان بقى أو الصبر وان لم يبق لا يجب عليه شئ سوى  
 التمير وقول أبو يوسف تحت حكومة عدل وقيل بمحمد آخره الطيب ونس الادوية وفى الجامع الصغير الحامسة وهذا اذا حرج ابتداء  
 فأنما المبحر ح فى ابتداء لا يجب الا ساق وفى المتن رحل قتل عمدا ولا أخ معروف فأقرأ حومان المقتول وادعى ذلك الا ان  
 وهو كبير فان لغيره العود وقال أبو يوسف هذا الجواب خلاف ما فى الاصل وفى نوادر هشام عن أبى يوسف رحل ادعى انه عنده  
 وأقام البينة وشهد الشهود بانه كان عنده معتقه وهو حر اليوم فان كان له وارث قمى لوارثه ما عاصى فى العمد والمذهب فى الخطا وان  
 لم يكن له وارث فله ولاه قيمته فى العمد والخطا وفى نوادر ابن سبعة قال سمعت أبا يوسف يقول فى رجل فى يده صبي صغير فقتل





وروى هذا في روى رخصته كثير من مشايخنا لما في من المصلحة فدأى أحدهم من رجل إلى سائنان حتى سمره لا يحول  
من لأنه أرحه أهداه ان كاتب السامعي بان كل يوم لا يمكن دفع الادب الى الرفع الى السلطان أو كان قاسما لا يسمع عن  
العقوب لا من المعروف في عمل هذا لا من السامعي اساق أن دول ان ولا حركه كبراً أو لطفه ويصير به كاذب ضمن الاداء كان  
السلطان عاد لا يعرف على هذه اسباب أو قد يعرفه ولا يعرفه لا من السامعي الثالث ادار في فطنه ولا ما عني الى امراته  
فرجع الى السلطان فعرمه السلطان ثم ظهر كذبه فعد هذا ضمن السامعي وبعد محمد ضمن وقال صدر الاسلام في كتاب المنة  
وانبوي على قول محمد له في السامعي في رما سافر سواء قال صدقاً أو كذماً ان لم تكن محسناً وليس للسلطان حتى الا حد على  
فليس قول محمد اذا أمر الادعيان باخذ المال باسار الظاهر لا يترك واعمال السامعي محباً ما اذالم بأمر الاعوان ولكن أراه يديه  
وخدمته منه سماً لا من وقال الشيخ الامام لا من الخاق مطلقاً قال المنة أو ثبات السامعي لا من انما والسامع المنحرون  
منه القاصي الامام على السامعي والحاكم عند الرجل وسرهما أقوا بنوحوب العيان على السامعي هكذا احبوا الصدور الشهيد  
وهو صحيح ولول عبد السلطان ان لفلان فوساحداً أو حارب حساء والسلطان ما حذا فحدهم ولو كان اسامعي عبد اطلب  
عند العتي ولا اسيرى - أو قبل له اسيرى حتى غاب في عدي عظم رخصته ان كان قال صدقاً لا من وان كان كذا ضمن روى في  
الطامع الصدور قال أبو نصر ابو موسى فمن دفعه هذه أو له ان عليه التمر روى في الصادق عن حلفه قال سأل سدين فمرو  
عن صربه يده أو رسله وما سبه قال هذا سبه المندو في المني عن محمد فان رجل فمضى ان ضرب آخر بالسيف فاحد المصروب  
السبع من يده فطع السيف أصابع الأخر قال كان رعدا المثل فعلى الخادب ليدنه وان كان من المفضل فعليه العاص  
وفي المني رجل من عبد له اسان وامرأه فقيل للمرأة عن الدم من أحد الاسان فقل القاتل وهو يعلم هو فعليه الذية في مائه  
في ثلاث سنين يدفع عنه من ذلك ما كان له على فائق الاسوانا اذا قبل أحدهما فاعيدوا في الآخر ثم عدا فلا ذول ان سل  
لاني بالام ويسقط العاص عن الاب لان العاص الاول لما قبل صار القصاص موروثا في الاسان الآخر دين الام لا من ذلك  
الحق فان قبل الآخر ادم صار في الذي رتبته الام من الاسراب الاول فله ما ضروره واداحى على مكاتب اسان م رة  
مولاده لا يهدا الى اسراه بل يسكن في السراية مضمونه على الخاق بعد التدبير ولو كانه أو أعده حقوق السراية أيضاً وأدلى حتى  
مكاتب اسان ثم دى المكاتب فمضى مكاتب المكاتب من ذلك الخفاء فعلى الخاق فمضى المكاتب لا الذية وان ما سحر روى في  
المني رجل شهيداً رجلاً ان يهدا في اس هذا وان يهدا في آخر ان هذا الرجل أيضاً انه قبل اس هذا فلا ما سماً اما آخر له سراً في  
سماءه الا لا روى في امر في الاول ولم يرك امر في الله في دفع المشهود عنه الى المشهود له له قبل المشهود له أما قبلت  
ما في الذي لم يرك اليهودي في قبله ولا قبل ما في الذي روى في اليهودي في قبله فله فلاح على عليه وان قال لم يرك ما في الذي روى في  
الشهود على قبله واسا قبل اس آخر في قبله كان عليه الذية اسحداً ما في المصاحف عليه لعل وفي المني قال محمد في نصراني شهيد  
على نصراني ان يهدا في اس هذا النصراني عدا فقص عليه المصاحف ودفع اليه لفسله فاسم في أدرا عدا لعل وأجعل عليه ليدنه  
وروى الحسن عن أبي حنيفة في مسلم فلع بد عبد النصراني عدا فام المندو سبه على النصراني ان مولاده كان أعفه فقل ان يدفع  
هذا المثل يده قبلت سبه اذ تم على العتي ولا يقضي له المصاحف له نصف العدة والله تعالى أعلم بالصواب

في ما ساعدت لرجل في الظرف في

لما فرغ من شأن أحكام الحمل مباشرة سارع في شأن أحكامه بعدما وقدم الاول لكونه أمه لا لانه قبل ولا واسطه ولكن به أو كبر  
وقوعا فكان من حاجه الى معرفه أحكامه فالرجح به يجوز في آخر ح الى طرف في العامه كسما أو سراً أو حراً أو كذا  
فلنكل ربه في أي لكل أحد من أهل المرور واحديه مطلقاً بالنسب كالمسلم البالغ العاقل الحر وكذا في ذل لكل منهم  
المرور بنفسه وبدونه فيكون له الخصومه معه حتى ذلك المشرق في حلال العتق وامتنان المحجور عليهم حيث لا يؤمر  
بالمسلم خطابهم لان خصامه المحجور عليهم لا يتر في ماله خلاف الذي هذا اذ في نفسه قد عدا كره ليجرر عما اذ في  
للمسلم كالمسجد ونحوه فلا يسمع كعاد روى عن محمد رجائه وفي اسمه ان المصارف انما ضمن بحصومه اذا لم يكن له مثل  
ذلك من كان له مثله لا يذهب الى خصومه لانه لو أراد به ار له الضرر عن الناس لعدا نفسه وحث لم ير ماني قدر به علم

انه تمتع بالى الى ما به الكيف المستراح والمتراب والحرص قبل عوارح وهل خرا الاسلام خدع تحركه الانسان من  
الحق لنا على ثم الكلام في هذه المسئلة في لانه مواضع أحدها في انه هل جعل له احدا في النار في أم لا والثاني في الخصومة  
في سعة من الاحداث معه وورعه بعده والثالث في صيان ما يلف هذه الاشياء أما الاحداث فقال سمس الله ان كان الاحداث  
بصر ما للظن بن فلس له ان يحدث ذلك وان كان لا بصر ما حدث له الظن بن حاله احدا منه ما لم يجمع منه لان الاتعاق  
في الظن بن بغير ان بصر ما حدثا فكذلك ما هو مثله فيلحق به اذا احتاج اليه فاذا امر لما لا لعل له قوله عليه الصلاة والسلام  
لا ضرر ولا ضرار في الاسلام وهذا الظن بن عليه بن فانه لا سعة المأجرا اذا لم يظلمه صاحبه ولو لم يظلمه محاربه فانه لا ضرر ولا ضرار  
العود في الظن بن لاسع والثراء سور ان بصر ما حدث وان أصر لم يحرم لما لملا وأما الخصومة فيه فقال أنوحه لكل واحد  
من عرض الناس ان يجمعه من الوضع وان مكافئه الرفع بعد الوضع سواء كان فيه ضررا أو لم يكن اذا وضع فمراذى الامام لا يفتيه على  
رأيه لان السديري في أمور العامة الى الامام العرض باصم الحاجبه والمراد واحد من الناس وعلى قول أنى يوسف لكل واحد ان  
يجمعه من ذلك وعلى قول محمد بن فلس لا حدان يجمعه قبل الوضع ولا بعده اذا لم يكن فيه ضرر للس لانه مأدوى له في احداثه ثم ما  
الارى أنه يجوز له ذلك ان لم يجمعه أحد والمانع منه تمتع ولا يمكن من ذلك فصار كما لو أدله الامام بل أولى لان اذن الشارع  
أخرى وذهن وأقوى كالمرور حتى لا يجوز لاحداث يجمعه وسوانه ان هذا انتفاع عالم بوضع له الظن بن فكان لهم سعة وان كان  
حائرا في نفسه سرف المروفة لانه انتفاع بما وضع له فلا يكون لاحداثه ولا رجائه في قوله المصنف في السادة اذا أصر بكم  
أقوله أن تصرف باحداث الحرص وعبره عما سدد كره في الظن بن السادة ان بصر ما لعامة معناه اذا لم يجمعه أحد وعقد كراهه  
واختلاف الذي فيه ولا يعيده ولا رجائه في بؤى وعبره لا يتصرف فيه الامام بكم أى غير السادة من الظن بن لا يتصرف أحد  
باحداث ما كره الا اذن أهله لان الظن بن الى ليست سائدة بل وكه لا خلافهم فيه شركاه ولهذا استعملوا بها الشفعة والبصرف  
في الملك المشترك من الوجه الذي لم يوضع له الا ذلك الا اذن الشكل أصرهم ألم بصر عارف السادة لا ليس لاحداثه ملك فيصور  
الاتعاق به ما لم يصر ما دولاهما ان كان حتى العدة ويتغير الوصول الى اذن الشكل جعل كل واحد كاه هو المالك وحده في حق  
الاتعاق ما لم يصر ما دولاهما كذلك غير السادة لان الوصول الى ارضهم يمكن فيبقى على شركته حقيقة وحكما وفي المسق اعما  
نؤمر برفع هذه الاشياء اذا علم حدثها ولو كان بديعة فلس لاحداث الرفع وان لم يدر حال هذه الاشياء جعل بديعة وهذا  
هو الاصل ولرجائه بؤى ما أباحه سوطها بديعة على عاقله كما جهر بؤى في بؤى أو وضع سحرا فلف به اسان بؤى أى  
ادامات اسان سقوط ما كره من كيعب أو ميراب أو حوص وديته على عاقله من أسرحه الى الظن بن لانه نسب لاهلاك  
متعدى باحداث ما يضر به المأر ما شغل الهواء الظن بن به أو باحداث ما سول بينهم وبين الظن بن وكذا اذا عثر بقصه اسان  
ولو عثر عما أحدث به هو رد في وقوع على أسرحها ما يدعيها على عاقله من أحده لان الواضع كالدفع على الآخر ولو سقط المأرب  
فأصاب ما كان في المأرب حل فمته ولا ضمان على أحد لانه وضع ذلك في ملكه ولم يكون معه بديعة وان أصابه ما كان حار حافية  
يصم وان لم يدر لم أخرها أم دحر لانه ان كان حار خاص وان كان داحر لا يصم في العيان لا يصم ماشك لان فراع دونه  
ثابت بعين وفي الشغل شك وفي الاستحسان يصم المصنف لانه في حال يصم الشكل وفي حال لا يصم شيأ يصم المصنف  
ولا يسأل بؤى ان يصم بؤى انه أرماح البديعة لانه يصم في حله المصنف وهو ما اذا أصابه الظن بن فيمصف فيكون مع المصنف  
الاول لانه أرماح لان احوال الاصابة حله واحدة ولا سعة لاستعماله اصباعها بخلافه الخرجين ولو أشرع حكاما الى  
الشر بن ثم باع السكن فاصالحا حرجا فمته أو وضع حشة في الطريق ثم باع الحشة وتركها المشتري حتى عطف بها اسان  
فالصمان على النافع لان دله لم يمسح ر مال ملكه وهو المرح بخلاف الخافط المأرب اذا باعه بعد الاسود عليه ثم سعى في ملك  
المشتري على اسان حدث لا يصم النافع ولا المشتري لان المشتري لم يشهد عليه وبغض الخافط المأرب وفي حق النافع قد نطل  
الشهاد الاول لان الملك شره لصحة الاشهاد فيطل بخر وحسن ملكه لانه لا يمكن من نص ملك الصغير وبما يحس فيه اعما  
يصم ما شغل الظن بن لا باعتبار الملك والاشغال في بؤى لسع الأرى ان ذلك الاشغال لو حصل من غير ما كره كالتمشأ في المأرب  
أو العاصب يصم وفي الخافط لا يصم غير الملك ولو لم يمسح ر مال الملك لا يخرج الخافط أو الظن بن وقوع قبل ان يدر وامن

العمل يقتل اسماها الصالح عليهم لان التلف يعلم لان العمل لا يكون مسلما الى رب الارض قبل فراغهم منه فاقبل فعملهم قتل  
حتى وحت عليهم الكفارة وعزمون من الارث بخلاف ما تقدم من المسائل من احواح الحياض والميراث والكييف الى الطريق  
فقتل اسما سقرطه حيث لا يحب فيه الكفارة ولا يحرم الارث لانه تسب وهما مباشرتا القتل غير داخل في عقده فلم يستند فعملهم  
اليه فاقصر عليهم فالشيخ الاسلام رحمه الله تعالى هذا على وجوده اما ان قال لهم اسوالى حياض على فداء ذارى فانه ملكى ولى منه  
حتى اسراع الحياض اليه من القدم ولم تقم الفعلة ثم طهر بخلاف ما قال ثم سقط فاصاب شيئا فاصاب على الآخر ويرجعون بالصالحين  
على الامر فصار استقامت اسواء سقط قبل الفراغ من العمل او بعده لاس الصالحين وحسب على العامل اضر الامر وكان له ان يرجع  
به عليه كما واستأجره من المبيع له شاة ثم اصحقت الشاة وهذا البيع كالى السبعين ان يصم من المبيع ويرجع المبيع على الامر فكذا  
هذا واما اذا طار لهم رعا لى حياض على فداء ذارى راحهم انه ليس له حق الشرع في القدم ولم يحرم حتى دوا ثم سقط فاصاب  
شيئا ان سقط قبل الفراغ من العمل فالصالحين عليهم ولم يرجعوا به على الامر قياسا وان سقط بعد الفراغ من العمل فكذلك في  
حوال المياف لان المستأجر امرهم بما لا يملك مباشرة نفسه وقد علموا فساد امره ولم يحكم بالصالحين على المسألة آخر كما لو استأجر  
وحدث لينح ما حار له واعلم ففتح ثم صم المبيع للحار لم يرجع به على الامر وكذا لو استأجره لم يبدوله شيئا وسط الطريق ثم سقط  
واطلب شيئا لم يرجعوا به على الامر وفي الاستحسان يكون الصالحين على الامر لان هذا الامر صحيح من حيث انه لا يجوز بيعه من  
حيث ان الامر صحيح يكون اقرار الصالحين على الامر بعد الفراغ من العمل ومن حيث انه فاسد يكون الصالحين على العامل قبل  
الفراغ من العمل فعملها اظهار شهنة الصحة بعد الفراغ من العمل اولى من اظهارها قبل الفراغ لان امر الامر اياها لا يصلح من  
حيث انه لا يملك الاتفاص بماء داره وما حصل لذلك بعد الفراغ من العمل قوله كما لو حفر ثرا في طريق من فلبه انسان اى القتل  
سقوط الميراث ويحرم كالمقتل بحفر الثرى ووضع الحجر في الطريق لان كل واحد منهما قتل بسبب حتى لا يحب فيه الكفارة ولا يحرم  
الميراث فيكون حكمه حكمه كحكمه فبما قد جاء قوله حفر الى آخره حفر ثرا في الطريق فداء آخر وحفر طائفة في اسفلها ثم وقع فيها انسان  
ومات في القياس يصم الاول وبه اشد محمد وفي الاستحسان يحسب الصالحين عليهما اثلاثا ولو حفر ثرا ثم جاء آخر وسرع رأسها  
سقط فيها انسان ومات كان الصالحين عليهما اثلاثا فالوا تاويل المسئلة ان الثاني وسرع رأسها بحيث يعلم الناس ان الواضع اياها  
وقع في موضع نفسه من حفر الاول وبعبه من حفر الثاني أما اذا وسع الثاني رأسها بحيث اذاعا وقع في موضع حفر الثاني  
كان الصالحين على الثاني وان لم يدن الصالحين عليهما فاصبحان قوله حفر الى آخره سقط الانسان فقال الحاف انه التي بعسه  
وكذا لو رنه في ذلك كان القول قول الحافر في قول في يوسف آخر وهو قول محمد لان الطاهر ان المصير يرى موضع قديمه  
وان كان الظاهر ان الانسان لا يوقع بعسه الا اذا وقع له شدة ولا يحب الصالحين بالشك قوله حفر ثرا في الطريق ثم كساهما التراب  
او يحصر او يحصر من حسن الارض يصم الاول ولو على رأسها وجاء آخر ورفع العطاء فوق فيها انسان ضمن الاول وقال  
فاصبحان قيد بقوله فقتل فيه فلو لم يتيم من ذلك لمات حوتا وعطشا وعملها يصم الحافر في يد كرمه هذا وقد ذكر  
أبو يوسف في الاملاء خلافا فقتل على قول في حبيبة لا يصم الحافر اذا ماتت وسواء عا طراب كما قال أبو حنيفة فاما اذا ماتت عفا به  
يصم الحافر وفي الكبرى والعتوى على قول في حبيبة رحمه الله وفي الدحية وقال محمد يصم في الحائنين هذا اذا كان الحفر  
في طريق المسلمين فاما اذا كان الحفر في فناء داره وقع فيه انسان فقتل يصم ان كان الفناء لغيره يكون صلبا واما اذا حفر  
في ملكه او كان له حتى الحفر في القديم فكذلك الحواف لا يصم وان لم يكن ملكا له ولكن كان لجماعة المسلمين او كان شركا لى  
كان في سكة غير مائة فاه يصم قال في المتيق فناء دار الرجل ما كان في داره يحتاج اليه وان كان في عرض سكة او اعرض بها  
فاما اذا أمر رجلا ان يحفر ثرا في أصل حائط جاره ومضاه فهدا كده فداء الامر وفاء حارة الذي هو فداء فهو فداء وان كانت  
السكة غير مائة من الحفر في موضع ليس له فيه مسفعة ولا يحتاج اليه البذر وهذا ليس به شاهد واذا وقع انسان هبة في الثرى والصالحين  
على الحافر شرح الطحاوي ومن حفر ثرا على قارع الطريق فوقع فيه اداة او ابان قتل فالصالحين على الحافر ولو جاء انسان  
قد وقع وألغاه في الثرى وهلك فالصالحين على النافع دون الحافر وفي الحافة رجل حفر ثرا في ملكه ثم سقط ايبان فقتل الساقط  
ذلك الانسان والباقي كان الساقط صامداية او ميمته من كان فيها وان كان الثرى في الطريق كان الصالحين على حافر الثرى فاداحفر

في ملك نفسه فسقوله لا يكون صامسا الى الحافر وكان قلب السقوط عليه مصفا الى الساقط واذا حفر الرجل ثرا في طريق  
المدبر ثم انخرس طائفة اخرى في اسعافها ثم وقع انسان ومات فانه ينسب الى القياس ان يصعد الاول وبه احدث محمد واحتلف  
المتابع في جواب الاستحسان فهم من قال جواب الاستحسان ان يصعد الاول والثاني ومنهم من قال جواب  
الاستحسان ان يكون الصبيان على الثاني خاصة الا انهم اجمعوا على ان يصعدوا الاول والثاني ومنهم من قال جواب  
ووضع في الثرى سلاحا ثم جاء انسان ووقع على السلاح ومات من ذلك فان الصبيان على الحافر وسئل بعضهم عن حفر في حجر او حفرة  
الى هي لاهل القربة وهي ميتة وادابهم حفرة يصعد فيها الحفلة والشعر بعد ان السابق حفر رجل يا ودي الحفيرة اوارا كسها  
وذلك ايضا بعد ان يبراد الباهي ووقع فيها جراح فاحترق النار فالصبيان على من يحفر فقال على الحافر قال وهذا قياس ما نقل عن  
أصحابنا في كتاب الدفات ان من حفر ثرا على قارة الطريق وألقى رجل فيها خرا بعد ما وقع في الثرى وحمل فاصبه بالحجر الذي  
في الثرى ومات ان الدية على الحافر ومثله وصر رجل حجرا على الارض قرب الثرى فتعلق فيها انسان ووقع فذلك فالدية على من وضع  
الحجر كما به اتفاق البئر فبات ولو كان كذلك كان الصبيان على الدافع وكذلك هم ما اذا اوضح الحجر ووضح فاما اذا لم يصعد أحد  
ولكن كان الحجر راسخا فتعلق به انسان ووقع في الثرى ومات فالصبيان على الحافر لانه تعدد في النسب وكان عمله الماشي اذا وقع  
في الثرى ولم يعلم بالبئر فالصبيان على الحافر وان كان الماشي دافعا فبعض في الثرى وانه ماسر والحافر مقسب وفي الطائفة وان كان  
الحجر لم يصعد أحد لكنه جيل السيل جاء به فالصبيان على الحافر ومن هذا الجنس ما ذكر في المتن رجل حفر ثرا على قارة  
الطريق جاء انسان ورائق بمصيبة رجل آخر على الطريق ووقع في الثرى ومات فالصبيان على الذي صال الماء فان كان الماء ماء  
الصبا فعلى صاحب الثرى واذا حفر الرجل ثرا في طريق مكة في العياق والمعارف في غير عمر الناس فوقع فيه انسان فانه لا صبيان له  
وهذا بخلاف ما لو حفر في الطريق فانه يصير صامسا فاذا حفر ثرا على قارة الطريق فوقع انسان فبعض في الوقعة وطاب الخروح  
منها فتعلق حتى اذا كان في وسطها سقط وغلب فلا صبيان ولو مشى في أسفلها فغلبت مصرة فيها فان كانت الحفرة في موضعهما من  
الارض فلا صبيان وان كان صاحب الثرى فلهما من موضعهما ووضعها في ناحية الثرى فعلى صاحب الثرى فكذلك ذكر في المتن شرح  
الطنحاوي واذا حفر الرجل ثرا في الطريق فسقط فيه رجل فتعلق به آخر وتعلق الثاني ثالث وسقطوا جميعا او ما وجدوا في موضعهم  
ثلاثة ارجح ان ماتوا من وقوعهم ولم يقع بعضهم على بعض أو من وقوعهم ووقع بعضهم على بعض وقد علم كيفية الموت أو لم يعلم كيف  
ماتوا فان ماتوا من وقوعهم ولم يقع بعضهم على بعض فدية الاول على الحافر لانه كالدافع ودية الثاني على الاول لان الثاني ماسر  
ودية الثالث على الثاني وادانوا حوا أحياء وأحبر وأعي حالهم ثم ماتوا فدية الاول على سبعة أو حة أما ان مات من وقوعه لاعد رديته  
على الحافر وان مات من وقوع الثاني عليه فديته هدر لانه قاتل لنفسه غيره وان مات من وقوع الثالث عليه فديته على الثاني لانه  
هو الثالث وان مات من وقوع الثاني والثالث فديته هدر ووضعهما على الثاني وان مات من وقوعه ووقع الثالث عليه  
فالموت على الحافر والنصف على الثاني وان مات من وقوعه ووقع الثاني والثالث فالتثا هدر لانه قاتل نفسه بغير الثاني عليه  
والثالث على الحافر لانه كالدافع والثالث على الثاني بغير الثالث ماسر وأما الحكم في الثاني فان مات بوقوع اثنان عليه فديته هدر  
لانه جرح الى نفسه وان مات من وقوع الاول عليه فديته على الاول لانه صار كالدافع الثاني في الثرى وان مات من وقوع الاول والثالث  
معاصفة فديته هدر بخلاف الثالث الى نفسه ووضعهما على الثاني لانه جرح الاول وابتناعه في البئر وأما دية الثالث وفي الثاني لغير الثاني  
له هذا اذا كان يدرى حال وقوعهم فاما اذا كان لا يدرى ولا يتلو اما ان يكون بعضهم على بعض أو وحدها ومتفرقين فان كانوا  
متفرقين فدية الثالث على الثاني ودية الثاني على الاول ودية الثالث على الثاني وهو قول محمد رحمه الله تعالى وفي قول آخر لم يمس محمد  
قائله الاصل ويقال هو قول أبي يوسف وهو الاستحسان ان دية الاول ثلاثة اثلث على صاحب الثرى وثلاث على الثاني لانه جرح الثالث  
عليه وثلاث هدر لان الاول هو الذي جرح الثاني ودية الثاني نصفان نصف على الاول لانه هو الذي جرحه ونصف هدر لانه جرح الثالث الى  
نفسه ودية الثالث على الثاني عند حفر ثرا على قارة الطريق فاما انسان ووقع فيها فعن الله تعالى وفي قول آخر فعلى المولى أن  
يدفع كما أمره الله في قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد يدفع اليه نصف لاسم ما قاما معا فباعه أحد الوليين رجل مات وترك  
دارا وعليه من الدين ما يسترق قيمته فحفر فيها ورثته فهو صامس احصاها لغير العرمة فان وقع فيها انسان فعليه صبيان ذلك على

عنه ولي الشئ منه عن أبي يوسف في عهد حمير ثم انعموا لاهم وقع عند القس في ثرواتهم فكان على المولى قيمته ثورته  
فانعموا بآرى عليه ثانيا وثالثا عنده المولى أولا ثم حرووقهم فادعوا ثانيا على المولى بـ ١٠٠٠٠٠ درهم وادعوا سبعا عن أبي يوسف  
مكاتب حمير ثلثا الطريق ثم حصل انما فادعوا عليه بقيته ثم وقع في اسرا لسان ربات قل يشارك السامى في امر لى أشد  
انه فيه اهل وكذا ذلك المير قل والى المولى السامى في الشرا فاحد لى أحد قبة للمير من مولا لم يكن ينسب فيه حصوة ولا  
فعل به عليه واعا قبل ستة على مولى الدر فادار كت على المولى بـ ١٠٠٠٠٠ درهم على الذى أحد القيمة بـ ١٠٠٠٠٠ درهم بد ولو هكنا  
احد فدر اراؤم ولد وقضى على المولى بمئة واحدة باعتبار القيمة يوم الحضر ولا يعتبر زيادة القيمة بـ ١٠٠٠٠٠ درهم وأما المكاتب فمير  
خدايت وقدر بمئة يوم الحضر ولو كان الحضر عدا لخدايت كاهان وقتهم وخطاب المولى بالذوق والاعاء بجميع الاروش فن  
سعة المولى ودار الحضر على التوقيع ثم غت الحدايت على المولى قيمته يوم عتق فشارك بها أصحاب الخدايت التي كانت عند القس  
وعند مصر في ذلك على واحد فدر اراش حبايته ولو لم يمتق ولكن وقع واحد ومات فودع به ثم وقع ثلثا وثالث فشاركوا مع  
المذوق المولى في رفته فدر حروفهم ولو ان عدا قل اسامو دفعه المولى به ثم وقع اسامى في ثمر كان حميرها العدا قل ذلك  
عدا الذافع بعد دفع بـ ١٠٠٠٠٠ درهم على والى السامى في الشرا ويعد به ما يده ولو عدا والى السامى في الشرا لم يدفع الى والى شئ من العدا ولا  
حصوه في هذه المشيئة لى لولى الاول وبما تصاحم الذى يده العدا والى الخداية ولو ان رحا حمير ثرا في سوق العامة أو بى فيه  
ذكاء فمطلب به شئ فان فعل ذلك ما ان الامام لا يكون صامسا ويعبر انه يكون صامسا كالأوقاف دات في السوق في موضع به  
ثم ادها فوقف العامة في ذلك الموضع ان عدا وادك الموضع ماذن السلطان فمطلب لا يكون صامسا وان لم يكن ماذن السلطان كان  
صامسا لان السلطان اذا ادب بذلك يخرج ذلك الموضع عن أن يكون طريقا فتمين لبقاف الدواب ويعبر ان السلطان لا يخرج  
من أن يكون طريقا ولو ان مدر احضر ثرا في الطريق في ثمة المولى أو مات المولى حتى عتق المير بموته ثم اوقع به كان لثرا  
فمطلب على الباع وكذا لو كان المير عدا ارا غتفه المولى وقد كره هذه المسئلة على الخلاف بين أبي يوسف ومحمد واداحضر الرجل هرا  
في غير ملكه فادس من ذلك اسير ماء يرق ارا صا وقرية كان صامسا ولو كان في ملكه بلا صا رجل سقى أرضه من مير العامة  
وكان على مير العامة أنها صامسا معنوعة فوهاها ودخل الماء في الاموال فمطلب لا يرد ذلك أرض قوم قل شيخ الاسلام الاجل  
مير الدس يكون صامسا لانه اسرى الماء بها هل رجه لته ولو لم يمسح فصاها في ماء كج أى لو كان الماء في الشرا بقطو  
الحرص مسمه يكون صاها في ماء لان العاقلة لا تشتغل صاها المال واقفاء الميراب واتخاذ الطين في الطريق في ثمره الماء الحضر  
واحدة لان كل واحد من ذلك مفسد لطريق من التعدي بخلاف ما اذا كان في ملكه لعدم التعدي وبخلاف ما اذا كان  
لطريق فمطلب لا يرد صامسا كسما انسان حيث لم يصم لانه ليس متعد فيه لانه لم يحد فيه شيئا واعا فمطلب لا يرد عن الطريق  
حتى لو جمع الكسما في الطريق فمطلب ما انسان ضمن لوجود التعدي منه لانه الطريق لى ولو وضع حجر ارجاء غيره عن موضعه فمطلب  
به ضمن ارمال كان صاها على من عدا لان فعل الاول فمطلب لا يرد وكذا اذا صاها الماء في الطريق أو ثور أو نوصا فمطلب به نفس أو مال  
يضمن لانه متعد فيه بخلاف ما اذا قل ذلك في سكة عبر مائة وهو صاها أو فمطلب لا يرد موضع حشة أو مائة لان لكل واحد من  
أهلها لى فعل ذلك لكونه ضمن ضرورات السكن كالماء في الطريق فمطلب لا يرد لانه ليس من ضرورات السكن فيضمن ماعطى  
به كالماء المشترك كسيرة لا يضمن في السكة مانقص بالحضر في الماء المشترك كسما لان اشريكه ملكا حقيقة في الماء حتى يبيع  
بصيه وبعم خلاف السكة فلو اهدا ادا رشا ماء كثيرا بحيث يراى منه عادة وأما اذا رتا رتا العدا لا يضمن ولو تم بالمرور  
في موضع الصب مع علوه لا يضمن الرشا لانه هو الذى سطر سبسه فصار كمن صب في الطريق من حاب الى جانب فوقع فيها  
علاى ما اذا كان يعرفه بان كان لى ارا وأسمى وقيل يضمن مع العلم أيضا ادا رشا جميع الطريق لانه مضطر الى المرور به وكذا  
الحكم في الحشة الموصوعة في الطريق في جميع ارجاء الطريق أو لده وصور لورشا ودا سوت اذن صاها فصاها ماعطى على الآس  
استعنا بالمرجحة لته يجوز من جعل باوعة في طريق باهر الملبأ أو في ملكه أو موضع حشة فيما كج أى في الطريق فلو اهدا  
ملاذن الامام فمطلب الرجل المرور عليهم لى ضمن كج أما ما بالباوعة باهر الامام أو في ملكه وموضع الحشة فله لانه ليس متعد  
وأما ما بالمرجحة لى الباقي فمطلب حقا على غيره فان التديري في وضع القنطرة من حيث تعيين المكان للامام فكنا حبايتها

الاشارة فتمعدن لمرور عليهم بصم ووضع الحشمة والقطرة وان وجد التمدد في صم فمما لكن تمعدن المرور عليهم ما يسقط  
 الدسة الى الواضع لان الواضع مقصد والمراد من صم هو صاحب علة فلا يعتبر التمدد معه وقد بيناه فيما مضى وان استأنج  
 أجرا بغيره ولو لم يغيره فانه على المستأنج ولا شيء على الآسوان لم يعلموا انه في غير فائه لان امره قد صمح اذ لم يعلموا فقل  
 فعلام الى الامر لانهم معروفون من حيثته فصار كذا اذا امرأ حيرا بذهب هذه الشاة فذهبها ثم ظهر ان الشاة لغيره بصم المأمور  
 ويرجع به على الامر لكونه معروف من حيثته وهما تحت الصمان على المستأنج اذ لا يكل واحد منهما مقصد والا حبر غيره تمعدن  
 والمستأنج تمعدن وترجع حاشية فان علموا بذلك فاصبان على الآسوان امره لم يصح لانه لا يملك ان يفعل محله ولا ضرور من حيثته  
 لعدمه بذلك فنفى العمل مضافا اليهم ولو قال لهم هذا امرأ وليس لي حق الحفر فيه حفر واقبات فيه اسان فاصبان على الاجزاء  
 فيما لا هم علموا امسدا الامر ولم يدرهم وفي الاحتساس الصمان على المستأنج لان كونه فاهم بمرأة كونه فاهم كاله لا يطلق يده  
 ماله صرف فيه من القاء الطين والخطب ولفظ الدابة والر كوساء التكال فكان امره بالحفر في ملكه طاهر انما الطاري ما د كونا  
 فكذلك ينفى اليه وقال شيخ الاسلام اذا كان الطاري في معرفته فانه لامة صم وسواء قال لهم ولا واد استأنج الرجل حبرا ليحفر له  
 ثرا لغيره لا حبرا ووقع فيما اسان ومات فلهذا على وجهين الاول ان يستأنج الحبرا ليحفر له ثرا في الطاري فانه على وجهين الاول  
 ان يكون طريقا معروفا لامة المسلمين يعرفه كل احد وفي هذا الوجه يجب الصمان على الاحبر سواء علمه المستأنج بذلك او لم يعلمه  
 وان كان الطاري في لامة المسلمين الا انه بطريق غير مشهور فان علم المستأنج الاحبر ان هذا الطاري في لامة المسلمين فكذلك الخواب  
 ايضا فاما اذا لم يعلم فالصمان على الامر لا على الاحبر وهذا بخلاف ما لو استأنج حبرا ليدع شاة فذهبها ثم علم ان الشاة لغيره فاصبان  
 الصمان على الاحبر لانه المستأنج بان الشاة لغيره او لم يعلمه ثم يرجع اذ لم يعلم الوجه الثاني اذا استأنج حبرا ليحفر له ثرا في السماء  
 وقد تقدم بيناه وفي ثرا في الخلاصة اذا استأنج رجلا ليبنى له اوليحدث له شيئا في الطاري او يرجع حاشيا فاعطى به من  
 بصم او مال فذلك على المستأنج دون الاحبر استحضار ما لا اداسقط من يده لئلا يصاب اسان فاقته تحت الدية على عاقله الذي  
 سقط من يده وعليه الكفارة وفي السعاق من حفر ثرا على قارعة الطاري في حاء آخر حاطر معصه ووثب من احد الجانبين  
 الى الجانب الآخر ووقع فيه ومات لم يصم الحافر شيئا وفي المتقي رجل حاء يقوم الى طريق من طرق المسلمين وقال احفر واني  
 هاترا اوقال اسوا لي هيا ولم يقل غيره فان صمان اعطى به من ذلك على الامر دون الفاعل كالمسئلة مطلقا وتأويلها  
 ما لا يملك بسكن الطاري مشهورا لامة المسلمين ولم يعلمه المستأنج بذلك كذا كشيخ الاسلام ود كعقيب هذه المسئلة  
 رجل حاء لقوم وقال احفروا في هذا الطريق شيئا ولم يقل ولم يقل استأنج على ذلك وطوا انه الامر وكذلك لو ادخلهم دارا وقال  
 لهم احفروا فاحفروا وطوا ام اذ امرهم وفيه ان يقول ان استأنجهم على ذلك وذكر بعد هذا من الوليد عن ابي يوسف  
 رجل استأنج رجلا لغيره في غير فائه فالصمان في رقة العمد علم العمد لذلك لم لا ولو استأنج كاسا او عدا محجورا اعلى حفر  
 فتروقت الثرة عليها ومات فانه يمان على المستأنج في الحر لا في المكاب ويصم قيمة العمد لولا فاد اخذ القيمة دفع المولى  
 القيمة الى زينة الحر والمكاب فيصرب ورثة الحفر في قيمة ثلث الدية وورثة المكاب ثلث قيمة المكاب ثم يرجع المالك على  
 المستأنج بقيمة العمد فدل على ذلك والمستأنج ان يرجع على عائلته الحفر بثلث قيمة العمد يا حاد اولياء المكاب من الحر ثلث قيمة  
 المكاب ثم واحد من المكاب مقدار قيمته فيكون بين ورثة الحر والمستأنج فيصرب ورثة الحر ثلث دية والمستأنج ثلث قيمة  
 العمد قل رحمه الله يجوز من حل شيئا في الطريق فسقط على اسان ضمنه سواء مات بالوقوع أو بالعترة به بعد الوقوع لان  
 حل الشارع في الطريق على رأسه او على ظهره صامح له لكنه مقيد بشرط السلامة بمرأة (رحمى الله) أو الصيد قال رحمه الله  
 يجوز لو كان رداء قد لسه وسقط لا لا أي لو كان الحمول رداء قد لسه فسقط على اسان فعقب به لا يصم والعرق بينه وبين الشئ  
 المحمول ان الحامل به قد سقطه ولم يخرج التقيد بوضع السلامة واللاس تمعدن حاشيا ما ياله فيخرج بالتقيد بوضع السلامة  
 فلهذا في حقه صامح ما ظاهرا وعن محمد بن الحسن زيادة على قصر الحاشية وما لا يلبس عادة كالمعدن الحواشي والبرع من الحديد في غير  
 الحرب صم لانه لا ضرورة في لامة وسقوط الصمان باعتباره مالم يلبس البولي قال رحمه الله يجوز من حاشية بغيره فقل رجل منهم  
 قد بذل أو جعل وبها يورى أو حاشية ومطو رجل لم يصم وان كان من غيرهم صم في وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله وقال





هذه خشية غيره لعدم الزلي وإن كانت خشية كثيرة موطأة على مثلها يصمن وأصعها هذا إذا كان البهر لخاصة أو لم يخصص  
 فإن كان البهر لعامة المسلمين في طاهر الرواية يكون صامداً عن أبي يوسف بأنه يكون صامداً فالتمسنا في لوصاق المسجد بأهله لم  
 أن يمدوا من ليس من أهله من الصلاة وفي البني على الهداية ولا يمنع أن يكون المسجد لعامة المسلمين ويخصص أهله بتدبيره  
 لأمر من رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يمدوا مع الكعبة من بني شعبة فأمر الله تعالى أن يمدوا اليوم بقوله تعالى أن الله يأمركم  
 أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها فالرحمة الله (وإن جلس فيه) أي في المسجد (رحل منهم ففعل به آخر خص من كان في غير وقت  
 الصلاة وإن كان فيها) وهذا عند أبي حنيفة مخرج الله وقال لا يصمن على كل حال وقد تقدم بيان ذلك طمأنينة المساجد بيت الصلاة  
 والذي ذكره قال الله تعالى في بيوت أذن الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه وقال تعالى وأنصتوا لعلكم تتقون في المساجد فادانيت لحال لا يمكنه  
 أداء الصلاة مع الجماعة إلا بأسطرها فكان الخالص فيه من ضرورتها يسباح له وإن المستطير للصلاة في الصلاة لقوله عليه الصلاة  
 والسلام المستطير للصلاة في الصلاة مادام ينظرها ويعلم الفقه وقراءة القرآن عادة كذا ذكره في المساجد في الصلاة وغيرها  
 من العادة تتبع دليل أن المسجد إذا ضاق على المصلين كان له أن يرفع القاعد عن موضعه حتى يصلي فيه وإن كان القاعد مشغولاً  
 بذلك الله تعالى أو بالتدريس أو معتكفاً وليس لأحد أن يرفع المصل من مكانه الذي سقى إليه لما نهى عن طأوا اسمه بذلك عليه  
 لأن المسجد اسم لموضع السجود وفي العادة أيضاً لا يعرف ساء المسجد إلا للصلاة فإذا كان كذلك فلا بد من إظهار التفاوت بينهما  
 فكان الكون فيه في حق الصلاة سبحانه مطلقاً غير مقيد بشرط السرامة وفي حق غيرها مقيد بشرط السلامة ليظهر التفاوت بين  
 الأصل وبين التسع ولا يبدأ أن يكون العمل قرناً بمقيد بشرط السلامة إلا من وقت في الطريق لا صلاح ذات البين قرناً  
 في نفسه ومع هذه المقيدة بالسلامة في الصحيح وقد كسر صراخ الإسلام أن الطاهر ما فاله لأن الخالص من ضرورة الصلاة فيكون ملحقاً  
 بها لأن مانت ضرورة التسع يكون حكمه حكمه وفي العبي على الهداية وبه أحد مشايخنا وفي السحيرة قول طمأنينة وقد كثر من  
 الأئمة أن الصحيح من مذهب أبي حنيفة أن الخالص لا تظن الصلاة لا يصمن وأما الخلاف في عمل لا يكون له اختصاص بالمسجد  
 كقراءة القرآن ودرس الفقه والحديث والله أعلم

فصل في الحائض المائل لماد ذكر رحمه الله تعالى أحكام القتل الذي يتعلق بالآدماء مباشرة ونسباً شرعياً بيان أحكام  
 القتل الذي يتعلق بالحد وهو الحائض المائل وكان من حقها أن تؤخر عن مسائل جميع الحيوانات فقدمنا للمحيوان على الحداد  
 إلا أن الحائض المائل لما نسب الجرح من الروشن والحياض والكيس وغيرها ألحق مسائلها ولها غير ذلك الفصل لاناظ الناب  
 كذا في النهاية وغيره لرحمة الله في الحائض ماله إلى طريق العلامة صمن وبه ما تقدم من نص أو مال أن طالب نفسه مسلم  
 أو دمي ولم ينقص في مدة يقدر على نفسه في وهذا استحسن والقياس أن لا يصمن وهو قول الشافعي رحمه الله تعالى لأنه لم يوجد  
 منه صاع هو فعل ولا مباشرة عليه ولا مباشرة شرط أو سبب والصالح باعتباره ذلك فصار كذا إذا يشهد عليه وطلب نفسه منه ووجه  
 الاستحسان أنه روى عن علي وعن شرح والتجدي وغيرهم من أئمة التابعين ما طمأنينة ولأن الحائض لما لم تشهد هو أو الشرف  
 على كبره في قسمة فاداً ولغيره لم ذلك فاداً امتنع مع التحسين منه صارت عليها فيلزم موجهه ولأن الصبر الخاص يجب  
 تحمله لدم الضرر العام كالسكران إذا تروا المسلمين ثم ما يقبضه من العوس تحمله العاقلة لا لا يؤدى إلى الاحتجاب وقال محمد  
 لا تتحمل العاقلة حتى تشهد الشهادة على ثلاثة أشياء على أن تقدم في النض وعلى أن مات السقوط عليه وعلى أن البدل لعل  
 وما يقبضه من الأموال فدماها عليه لأن العاقلة لا تتحمل المال والشرط للطلب بالنقص منه دون الإسهاد وإعاز كذا الشهادة  
 ليتمكن من إثباته عند الجور أو تخوفاً للعاقلة فكان من باب الاحتياط ويصح الطلب بكل لفظ بهم من طلب النقص من أن  
 يتولى ذلك هذه بحرف أو مائل فأهدمه حتى لا يسطع وكذلك لو قتل شهيداً أو قتلته إلى هذا الرجل في عدم جائده هذا  
 يصح أو لو قتل يسكن أن تسمه فليس هذا بطالب ولا شهادة ويشترط أن يكون طلب النقص من الممل ولا بد للنقص كالمالك  
 والأب والجد والوصي في ملك الصغير والجد البكر كان عليه من أولاً وإلى الراش في الرأى المروءة لأنه لا تقدر على الهدم وإلى  
 المكاتب ثم إن تعذر حال نفاء الكتابة يجب عليه قيمته لتعذر دفعه وبعد العتق على عاقلة المولى وهذا الجرح لا يجب على أحد  
 لعدم قدر المكاتب ولعدم الشهادة على المولى ولتوهم إلى من يسكن أو لغيره من أولاد المولى لا يعتبر حتى لو سقط وأما ما يشاء لا يصمن

الساكن والاملاك ويستقر دوله القدره الى وقت سقوط حى لورح عن ملكه المبيع بعد الاشهاد ورى عن الصالحين لعدم  
 قدره على النقص ولا يصح الاشهاد قبل أن يعمل لاهلهم بعده وسوى في المختصر بعد أن يطالب بالنقص سلم أودى لآن سقى  
 المروءة لكل محلاف العيب والصبيان لعدم قدرتهم على النقص الاداء أدن لهم المولى في الخصومة فيستدجأ ظلمهم واشهادهم  
 لانهم التحقوا بالمال ثم بعد الاشهاد تكون الخصومة عند سلطان أربابه ولحين بعد الاشهاد مطلقاً أو أن يدعى في قصص  
 العاصي به ثم عادم لمرور دعائه الدار ثم سقط الحائط بعد ذلك وأبلى اسما كل هنرا وكذا الوادى المحبون وكذا ادركت  
 عليه عيب أو حيار فوط أو حيار روزه لا يجب الصمان الاناشاد مستعمل ولو كان نفس الحائط صحيحاً وعصبه زاه فاشهد عليه  
 فسقط الواهى وعبر الواهى وقتل اسما يصم صاحب الحائط الا ان يكون الحائط طويلاً بحيث وهى بعصه ولم يزد البعن بحيث  
 يصم ما أصاب الواهى ولا يصم ما أصابه الذى لم يره لانه اذا كان كذلك صار عبره حائطين أحد هما صحيح والآخر مائل وأشهد  
 عليهم فلم يسقط المائل وسطاً للصحيح ويكون هنرا وفيه أيضاً القبط له حائط مائل وأشهد عليه فسقط الحائط وأبلى اسما  
 كان دمه القتيلى في بيت المال لان ميراثه يكون لبيت المال وكذا الكافر اذا سلم وإذا كان الرجل على حائطه والحائط مائل  
 أو غير مائل فسقط الرجل بالحائط من غير عيبه وأصاب اسما فقتله كان صاحب المالك الحائط ان كان أشهد عليه في قصه ولا ضمان  
 عليه فيما سواه وان كان هو الذى سقط من أعلى الحائط على انسان من غير أن يسقط له الحائط وقتل اسما كان هو صاحب الدية  
 للمتول وان مات الساقط عن كان في الطريق فان كان عسى في الطريق فلا ضمان عليه لانه عيبه تعدى المشى وان كان واقفاً  
 الطريق قائماً أو عابداً كانت دية الساقط عليه قيد قوله طول قصه لانه لو سقط وأبلى قتل أن يطالب بقصه لا يصم  
 وفي شرح الطحاوى ولو أكرت العاقلة ان يكون الدالة لا عقل عليهم ولا يصم حتى يشهدوا على التثمين عليه وعلى انه مات  
 من سقوط الحائط عليه وان العاقلة نادا أكرت العاقلة واحداً من هذه الاشياء الثلاثة فلا يعلق ولو أقر رب المار بهذا الاشهاد  
 في الثلاثة لم يرمى ماله ولا يجب على العاقلة وفي المتن رجل ادعى داراً في رجل وفيها حائنا مائل يخاف سقوطه من الذى يتقدم اليه فيه  
 ويشهد عليه بعد دية الله تعالى قال أو حدى الله في يده الدار قصقه ويشهد عليه عليه وهو عبره دار ادعاه وأقام الدية ولم يرك البينة  
 فانه يتقدم بقصه الذى في يده ثم ركبت البينة صمو تدم له البينة ٧ قال في الخامع الصغير أشهد عليه في حائط مائل له ذهب  
 يطالب من يدمه وكان في ذلك حتى سقط الحائط لا يصم شيئاً وفيه أيضاً رجل أشهد عليه في حائط مائل الى دار رجل فسأل  
 صاحب الحائط المائل من السامى أن يؤخله يوماً أو يومين أو ثلاثة أو ما أشبه ذلك فعلى القاضي ذلك ثم سقط الحائط وأبلى شيئاً  
 كان الصمان واحداً على صاحب الحائط ولو وحده التأجيل من صاحب الدار وقع الحائط في مدته التأجيل وأعد شيئاً لا يجب الصمان  
 ولو سقط الحائط فعليه التأجيل كل صاحب الحائط وفيه أيضاً رجل أشهد عليه في حائط مائل في الطريق الاعظم وطالب صاحب الحائط  
 من القاضي أن يؤخله يوماً أو يومين أو ثلاثة فعلى القاضي ذلك ثم سقط الحائط المائل فالبس شيئاً كان الصمان واحداً وكذلك  
 في هذه المسئلة ولو لم يؤخره القاضي ولكن أسره الذى أشهد عليه لا يصح لاقى حق غيره ولا يسمى بهه وفي نوادر ابن رستم  
 مسند مائل حائنه فاشهد على الذى ساء قال رفع ذلك على رجل فقتله فالبينة على العاقلة ولو أقرع للكاتب كنيماً أو صاحباً من  
 حائط مائل الى طريق المسلمين ثم ادعى الكتابة وعنى ثم وقع ذلك على انسان فقتله كان على الكاتب الاقل من دية المتولو  
 ومن قيمته يوم الاثراع قال في الكتاب لو ان رجلاً اعتقه مولا له عاقلة والاب ولو سقط قبل عتق الاب فالبينة على عاقلة الام مثله ولو أقرع كنيماً  
 حتى عتق الاب ثم سقط الحائط وقتل اسما فادىته على عاقلة الاب ولو سقط قبل عتق الاب فالبينة على عاقلة الام مثله ولو أقرع كنيماً  
 ثم عتق ابوه ثم وقع الكنيف على انسان فقتله فالبينة على عاقلة الام رجل أشهد على حائط مائل فسقط في الطريق وعثر رجل  
 بقص الحائط ومات وديته على عاقلة صاحب الحائط وهذا قول محمد في شرح الطحاوى ولو أشهد على حائط فسقط فاسقط بقصه  
 فالبصم في قول أى حبيب وعمره وقال أبو يوسف ما تلبس القاص لا يصم الاداء أشهد على القاص ولو سقط الحائط على رجل  
 فقتله أو عثر رجل بقص الحائط ومات ثم عثر رجل بالقتيل فلا ضمان عليه ولا على عاقلة صاحب الحائط ولو كان مكان الحائط جناح  
 أخرجه الى الطريق وقع على الطريق فمات اسما بقصه مات وعثر رجل آسى بالقتيل ومات اسما فالبينة على عاقلة صاحب  
 الجناح حائط مائل لرجل أشهد عليه في الحائط ثم ان صاحب الحائط وضع جرداً لغيره على الحائط فسقط الحائط ومات الحرة

وأصابت النساء فثلثه ودية العتول على صاحب الخائض ولو عثر الخثرة وسقطها أحد فلا ضمان على أحد ولو باع الدار بعد الاشهاد  
عليه في الخائض ثم رد المشتري الدار بخيار روية أو بخيار شرط أو بخيار عيب نقصاء القاضى وفي الخائض أو عيبه ثم سقط الخائض  
على انسان وقتله فانه لا ضمان عليه وفي الحامية الا انما هاد مستعمل بعد الدار ولو كان الخيار السائق ثم سقط الخائض وأطلب شيئاً كان  
ضامداً لان خيار السائق لا يبطل بولاية الاصلاح فلا يبطل الاشهاد ولو أسقط الدافع خياره وأوصى السبع بطل الاشهاد لانه أرل  
الخائض عن ملكه وفى استخراج الكسيف والخياض والميراث لا يبطل الضمان نشئ من هذه الاشياء وفي السكك لا ضمان على المشتري  
لا يملك شهده عليه في الخدم فاذا شهد على المشتري بعد شرائه في فوصام وفي شرح الطحاوى ولو مال الى سكة غير مائة  
فالمقصود الى واحد من أهل السكة ولو مال الى دار حارة فالمقصود الى صاحب تلك الدار وإن مستعيراً أو مستأجراً فالاشهاد  
الى السكك وليس الى غيرهم قال رحمه الله **بجواب** من شاء ما لا يشاء من ما لم يقصه ولا يطلب **بجواب** لانه تعالى بالنساء فصار  
كأنه باع الخياض وروى الخبر وهو الشرى الطرى في اطلاق الخواص في الميلاى ولم يفرق بين يسير وواحد وفي المتن ان كان سعرا  
وقد البناء لا يضمن لان الحد او لا يحلوا عن سائر الميلاى وان كان فاحشا يضمن وان كان لم تقدم أحد يطلب منه النقص ولو شغل  
الطريق بان أخوح حذاهما هو وعلى التفصيل ومن المشايخ من لا يضمن في الحد ولا في الميلاى وفي المتن قال محمد حاشا ما لم  
تقدم الى صاحبه فيه فلم يضمنه حتى ألقه الرج في فوصام وليس بهذا كتحريم صعد انسان على الطريق وقتله الرج من موضع  
الى موضع فمشره به انسان فانه لا يضمن واذا أقرت العاقلة ان الدار له فمضوا اليه كمال أو قرعها به ضلوا صدقته العاقلة وذلك  
وكذلك الخياض والميراث يشترع الرجل من داره في الطريق وقوع على انسان ومات وأبكرت العاقلة أن تكون الدار له وقالوا  
انما ضرر رب الدار استخراج الخياض ولا ضمان عليهم الا ان تقام الدية ان الدار له وذلك لان استخراج الخياض من الدار التي في يده  
اعياى بوجوب الضمان على العاقلة اذا أخرجه من داره الى الطريق لان الية ولا يفرار العاقلة كان أقر رب الدار ان الدار له وكذا تنه  
العاقلة لا يعقل وفي قاضيه بخان رجل تقدم اليه في حائط مائل له ولم يقصه حتى وقع على حائط حاره وهدمه فهو صامس لحائط الحار  
ويكونان بهما بالخيار ان شاء ضمه قيمة حائطه وانقص له وان شاء أحد النقص وضمه النقص ولو أراد ان يجره على النساء  
كما كان ليس له ذلك وفي السكك وما لم يوقع الاول والثاني وعلى مالك الاول ولم يذكر محمد دية قيمة الحائط حتى عن الشيخ  
الامام شمس الأئمة الطحاوى قال تقوم الدار وحيطاتها محيطتها وكذلك قال في المتن أرسل دانه في روع بجره وأبعد ضمن  
قيمة الزرع وطريق معرفته ان تقوم الارض مع الزرع الدان فيضمن حصص الزرع وإذا ضمن قيمة حائطه كان النقص  
لضمانه ولو شاء انسان وعثر بنفس الخائض فالضمان على عاقلة ما قدم عليه وهذا على قول محمد وان عثر بنفس الخائض الثاني  
فقبل ضمن صاحب الخائض الاول ولو اراد الخائض الاول حين وقع على الخائض الثاني وهدمه وقع الحائط الثاني على رجل وقتله لا ضمان  
على صاحب الخائض الثاني واعياى الضمان على عاقلة صاحب الخائض الاول قال رحمه الله **بجواب** من مال الى دار رجل فطلب الى  
ربها **بجواب** لان الحق له على الخصوص واذا كان يسكنها غيره كان له ان يملكه لان له المطالبة بداره ما شغل هو اها قال رحمه الله  
**بجواب** من أهله أو أبرأه صبح **بجواب** خلاف الطريق ان أجهل صاحب الدار أو أبرأه جار ما حيله وأبرأه حتى لو سقط في الاراء وقبل  
مضى الحدة في التأجيل لا يضمن لان الحق له على ما ذكرناه بخلافه اذا مال بالطريق في العام فاجله القاضى أو من أشهد عليه أو  
أبرأه لا يضمن التأجيل والاراء لما ذكرناه وقوله الى دار رجل مثال وليس بقيمة حتى لو مال العاوى الى الاسهل أو الاسهل الى العاوى  
فالحكم كذلك كذا في قاضيه بخان قال رحمه الله **بجواب** حائط بين حصة أشهد على أحد سقط على رجل ضمن حسن الدية دار  
بين ثلاثة عثر أحدهم فيها ثرا أو بي حائطه قطب به رجل ضمن ثلثي الدية **بجواب** وهذا عند الامام وقالوا يضمن النصف في الصورتين  
لان النصف يصيب من أشهد عليه ويترتب ويصيب من لم يشهد عليه هدر وفي الخبر ما عثر ملكه غير متدوم باعتباره ملك شريكه  
متدوم وكما قسم بين فامساكهم عليه ما ولا لام ان الموت حصل له واحد وهي القتل فيصاف التلق الى العلة الواحدة ثم  
يضمن على أبرأه فمشر الملك فان قبل الواحد من الشركاء لا يقصون به من شيأ من الخائض فكيف يصح تقديمه اليه فلما ان لم يتمكن  
من هدمه فليجبه يتمكن من اصلاحه بالرافعة الى الخائض وبه يحصل العرض وهو اواله الضرر وفي المحيط قال يتردى على هدم نصيبه  
بحكم الحاكم ومما ذكره الباقرين بالنقص فيكون قادر على النقص بهذا الطريق ولم يذكر كراهة الفرق للامام بين المستثنين حيث

يسمون حسن النية في الحائفة وسمي ثاني النية فيما اذا حصر وبني في دار والعرق بينهما ان كل حجر وضعه أو حفره فهو متعمد  
 في ثلثي الوضع والخمر وليس متعمدا في الثلث وانما يضمن الثلثين وقوله حائفة بين حصة ودار بين ثلاثة مثال وليس بقيد و  
 الناهية والحائفة اذا كان مشتركا بين اثنين فاشهد على أحدهما وهو بمنزلة ما لو شهد على أحد الورثة وفي المتن في رسومات  
 وترك دارا وعليه من الدين ما يستغرق قيمته او فها حائفة مائل الى الدار في لا وارث لثبت غير هذا الا ان تقدم في حائفة اليه  
 وان كان لا عليهما فان وقع انتقم بعد التقدم اليه كانت النية على عاقلة الابدون عاقلة الا ان كان الحائفة المائل بين حصة  
 سر أحماسا وندم الى أحدهم بالنقص ثم سقط على انسان وهو يضمن التقدم اليه بحسن النية ويحب على عاقلة ويهدر أربعة  
 أحاسيس وهو حصة شركائه وهذا قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمدان الشريك الحاضر للتقدم اليه يضمن نصف النية  
 في بعض ذلك على عاقلة ويهدر الصمد كالمسئلة في الجامع الصبر على هذا الوجه وذكر هذه المسئلة في الاصل ولم يذكر  
 فها خلافا قال في الجامع الصبر أيضا اذا كان الدار بين ثلاثة فحصر أحدهم في هذه الدار المشتركة ثم وقع فيها انسان  
 ومات قال على عاقلة الحاضر عند أبي حنيفة ثلث نية القبول وعلى قول أبي يوسف ومحمد يجب على الحاضر نصف النية ويهدر  
 المسئلة منه كورة في الاصل من غير خلاف والخلاف في هاتين المسئلتين من خصائص الجامع الصغير وفي السعياق واد اوصع  
 الرجل على حائفة شيئا فوقع ذلك النجى فاصاب انسانا فلامان عليه فيه لانه وضعه على ملكه وهو لا يكون متعمدا فبا عيده  
 في ملكه سواء كان الحائفة مائلا أو غير مائل وفي المتن في دواوين رحلاني حائفا لثلاثين رحلاني اثلاثا فقدم الى صاحب الدار فيه  
 ثم سقط على رجل وقتله صرا فاعليه ثلث النية لا خلاف وهو بمنزلة حمار رحل عليه انسان عشرة أفرجة ورجل الآخر عليه  
 حصة أفرجة وكل ذلك امر اذن المولى مات الحمار من ذلك تحب العينة الا تراهو غيره رجل أحد سمن انسان وأحد أسر  
 منه الآخر مات المأخوذ من ذلك وهما كصاحب الصهان كذاهما هذا اذ وقع الحائفة على ح ولو وقع الحائفة على عندان  
 قتله حمالا فيمته عليهما اثلاثا وان سرحته الحائفة ومات العتصم الخراصة فخرراصة فخرراصة عليهما اثلاثا والنصف عليهما  
 نصف فان سرحه الحائفة فمات من النجى والخراصة فان الخراصة عليهما اثلاثا نصف ما بقي من النجى وهو حصة النجى بينهما  
 اثلاثا وأيضا والنصف الآخر وهو حصة الخراصة بينهما نصفين عن أبي حنيفة في حائفة مائل لرحلين أشهد عليهما وحائفة مائل  
 لرحل أسه عليه سقط على انسان فقتله نصف النية على الرجل الذي له الحائفة ونصف النية على رحلين وروى الحسن  
 ابن زيادة في سقط على الرحلين شيئا فاديه عليهما مطلقا وقال أبو يوسف ومحمدان مات من سرحه الحائفة فاديه عليهما  
 اثلاثا وان مات من ثلثها فاديه عليهما نصفين ولا يضمن اذا لم يكن متعمدا فاما اذا وصع في ملكه فحصر ما سرح طرفه منه  
 الى الطريق ان سقط فاصاب الطرف الخراصة منه شيئا فانه يضمن وكان الخراصة فيه كالجواب في الخراصة الميزاب وكذلك لو كان  
 الحائفة مائلا وكان عكس وضع الخدع عليه طولا حتى لم يرح شيئا منه الى الطريق ثم سقط ذلك الخدع على انسان ومات فانه  
 لا يضمن هكذا ذكر في الكتاب وأطاني الجواب اطلاقا ومن مشايخنا من قال هذا اذا كان الحائفة مائلا الى الطريق ميلا يتبرأ  
 عن فاحش فاما اذا مال ميلا فاحش فانه يضمن وذلك لان الميلان اذا كان غير فاحش بحيث يوجد ذلك القدر وقت البناء  
 يكون وجوده وعدمه غيره لان الحد را فانه لا يكون قليل ميلان يكون له الى الطريق فاما اذا كان ميلا فاحشا بحيث يمتد به  
 عند البناء في الاصل فانه يضمن اذا سقط ذلك على انسان لم يتقدم اليه بالرفع لانه متى وضع الخدع طولا على الحائفة المائل  
 فيعبر عما لو شغل الهواء وسر واسطة ولو شغل الهواء الطريق بواسطة فان سرح الخدع عن الحائفة فسقط فاصاب انسانا كذا  
 هذا ومنهم من قال الجواب فيه كما أطلقه محمد لا يضمن في الحالي ولو كان الوضع بعد ما تقدم اليه في الحائفة ثم سقط الخدع فاصاب  
 انسانا يقول فانه يضمن كذا في المتن والله تعالى أعلم

#### باب حاية الهيمة والحاية عليها وغير ذلك

لما فرغ رحمه الله تعالى من بيان أحكام حاية الانسان شرع في بيان حاية الهيمة ولا شك في تقدم حاية الانسان على الهيمة  
 كذا في النهاية ويرد عليه انه لم يرغ من بيان حاية الانسان مطلقا بل في مهاجاة الملوكة ولا شك انه من الانسان ويقدم  
 على الهيمة وكان من حق ان يقدم على حاية الهيمة كذا في غاية البيان قال رحمه الله في خصوص الزاكية ما أوطأت دأته

ورجل أو رأس أو كدبت أو حطت أو صدمت لانه تعبت رجل أو دبت الا اذا أوقعتها في الطريق والاصل في هذا الباب  
أن المرور في طريق الملهين مباح بشرط السلامة لانه تصرف في حق غيره من وجه لكونه مشترك بين كل الناس  
اذ الاماحة مقيدة بالسلامة والاحتراز عن الايذاء والكدم والصدم والحط يمكن لانه ليس من ضرورة السير وقيدناه بشرط  
السلامة وفي العيني على الدابة الكدم عقبة الانسان والحط مألوف والصدم هو ان يطالبك حتى تحسبك ولا يمكن الاحتراز عن  
الضربة أيضا لانه يمكن الاحتراز عن الايذاء وهو المراد بقوله الا اذا أوقعتها في الطريق أي طاق في داء كره وهو مقيد بان يكون في  
غير ملكه أما اذا كان في ملكه لا يصح الايذاء وهو راكها لانه يفعل معه مباشرة حتى يحرمه عن الليرات ويحب عليه  
الكسرة بشرط التعدي فصار كسر البئر في المباشرة لا يشترط ذلك وان كان ذلك في ملك غيره فان كان عرود عليه ماذن  
مالكه فم وكالو كان في ملكه فان كان بغير إذن مالكه فان دخلت الدابة من غير ان يدس لها مالكها ولم يكن معها مال من شيئا فان  
أدسها هو ضمن الجميع سواء كان معها أو لم يكن معها الوجود التعدي بالادخال في ملك الغير والمالك المشترك كملكه الخاص به فيما  
ذكرنا من الاحكام والحدود كالطريق في داء كرم من الاحكام وتوجد في الامام موصعا لوقوف الدواب عند باب المسجد واما فيما  
يحدث من الوقوف فيموت وكذا ايقاف الدواب في سوق الدواب لانه مأدود فيه من جهة السلطان وكذا اذا أوقعتها في طريق متسعة  
لا يصح وقوفها بالناس ولا يحتاج فيها الى ادن الامام خلاف ما اذا كانت في مرتبة وفي الخلاصة داهي بئرة في غير ملكه فان  
ذهب وحل الرابطة فذهب الرابطة الحسية ها عطف به من ذلك وهو هدر ولو حالت الدابة في زمانها ما أصاب شيئا أو فلفه في وجهه وصدم  
سواء ضربت يدها أو برجلها أو برأسها فلا يربطها في مكان وذهب الى مكان آخر فاصاب في ذلك المكان في هدر وهو أيضا  
الراكب اذا كانت الدابة تسير به فذهبها رجل فالتفت الراكب ان كان الراكب أدول في الحسن لا لشعب على الحاحس شيء وان كان  
بغير إذنه ضمن الدابة وان صرت الحاحس مات فذهب هدر وان أصاب رجل آخر ماله أو راحل أو كلبا ما أصاب ان كان بهير  
ادن الراكب فاصاب على الحاحس وان كان ماذنه فاصاب عليه ما لا في الضربة لرحل أو الدابة فانه حمار الا اذا كان الراكب واقفا  
بغير ملكه فاصبر رجله فذهبها فذهبت رحلها فاصاب عليها ما وان كان بهير ادبه فاصاب على الحاحس ولا كسرة عليه فيما  
نصحت برجلها قال عامة الشراح مذهب الدابة اذا صرت تحاقرها قال في النهاية ومثل هذا في الصحاح والمغرب وافي أثره  
صاحب الكفاية ومراح الدابة أقول كون المدكور في الصحاح كذا مجموع ادلم يشترط فيه كون الصرب بعد الحفر بل قال  
في ونصحت الناقصة رت رجليها ثم أقول في اشكال في عبارة الكتاب وهو ان الذي يطهر بمد كفي كتب الائمة وعما  
ذكره الشراح هما ان لا تكون الضربة الا بالرحل فليمن ان يصح قوله ولا يضمن بالضربة ما مذهب رجليها أو دمسها لانه يصح  
أن تكون الضربة بالدنب أيضا بل يلزم أيضا بالمدكور قوله رجليها لان الصرب بالرحل كان داسلا في مفهوم الضربة لا يقال ذكر  
الرجل يجوز على التأكيد وذكر الدب على التحديد لا بقول اعتبار التأكيذ والتحديد معا للطر الى كنه واحدة في موضع  
واحد متعلل للتأني بينهما كالايجي على العلق دل التأويل الصحيح ان تحمل الضربة المدكورة في عبارة الكتاب على مطلق  
الجميع بل في عموم المحار فيصح ذكر الرحل والدب كايهما لا اشكال فتأمل فالرجحانة يجوز ان أصاب يدها أو رجليها احصاة  
أوتوة أو آثار عمار أو حفر أصغر أو فعما عيما ليه من ولو كسر صم في لان الحفر عن الحجارة الصغار والعمارة متدر لان سير  
الدابة لا يتحول عنه وعن السكار من الحجارة يمكن واعيا يكون ذلك عادة من قله هامة الراكب فيضمن وفي الدبره قبل لوعب  
الدابة فانارت حفر أصغر أو كبر يضمن وفي الطيرة لولا وقصد دابة في طريق المسادين ولم يربطها فاصاب الى مكان آخر وأبقت شيئا  
فلا ضمان على صاحبها كذا في الكبرى وكل هيمة من سمع أو غيره فهو صام مالم يشعر عن حاد واداسن الرحل على داته في  
الطريق فصر بها وكدها بالمدام فصرت رجليها وبديها لم يكن عليه شيء وفي السعداني ومن هدد الخسن ما فاداه من ساق  
دابة عليها وقرن الحنطة فالتفت شيئا من الطريق بضا ولا فهو على وجهه أمان قال السائق والاسد وأما الراكب اليك ان  
سمع هية المقابلة ولم يذهب فهو على وجهه أمان لم يرح من مكانه مع القدرة على المكان أو لم يمد مكانا آخر ليذهب فكش في  
مكانه ذلك حتى تحرق ثيابه في هذا الوجه لا لانه يضمن صاحب الدابة وفي التوبة الثاني يضمن وان لم يتل اليك ركب الدابة ضمن  
وفي الفتاوى رجل ساق حمارا عليه وقرح طح فقال السائق بالعرسية في كوسيت أو برن في في يسمع الواقف حتى أصابه

الخطاب خرق ثوبه وأسمع لحن لم يهيا له أن يقتحى على الطريق ليصير المذموم وإن سمع ونهيا ولم ينتقل لايصير وتطير هذا  
من أقام جارا على الطريق وعليه ثياب غامرا ك ٧ وكزحلا وخرق الثياب إن كان الزاكي يصير الجار ٧ وأوسون  
يصمن وإن لم يصير يصي أن لا يصمنوا الثياب على الطريق فحمل الناس يرون عليه وهم لا يصرون لايصمن وكذا رجل  
جلس على الطريق فوقع عليه إنسان فلم يرددهما الخاس لا يصمن ثم الذي ساق الجار إذا كان لا ينادي يارب أي لو شئت  
تدلى الخطاب ثوب رجل فخرق يصمن إن مشى الجار إلى صاحب الثوب وإن مشى إلى الجار وهو وراء ولم يتدلى عليه لا يصمن  
ولو وسى عنه على رجل فقله أو وطشتر خلاصته فانه بان على الناس دون الزاكي وفي الكافي عنه في عاقلة الناس  
كذا في الحديث فالحمد لله على ما رآه أنت أو نالت في الطريق لم يصمن ما عطف به إن أوقفه بذلك وإن أوقفه العيريه صمن  
لأن سير الدابة لا يعلو عن روث ونول فلا يحكمه التحريم عيريه ولا يصمن ما دعه فيها أو نالت أو نالت وهي تسير وكذا إذا أوقفها  
لذلك لأن من الدواب من لا يعمل ذلك أوقعا وهو المراد بقوله وإن أوقفه العيريه قالت أو رأت فغطت فأناب صمن لأنه بعد  
في الإيقاف هولس من ضرورات السير وهو كغيره رأيا صمن السير لكونه أدر منه ولا يطبق به وهو المراد بقوله وإن  
أوقفه بذلك وإن أوقفه العيريه صمن وفي المتن رجل واقف على دابة في الطريق فامر رجلا أن يصمن دابته فغطها فقتلت  
رجلا فدية الرجل الآسي على الناس وإن لم يجره ولو سارت عن موضعه ثم دعت من فور  
السحب فالحصان على الناس دون الزاكي ولو لم يجره وصحت الناس ورجلا آخر وقتلها فدية الآسي على الناس  
والزاكي وصمته الناس على الزاكي ولو لم يجره فوقعها الزاكي على الطريق ولكن حوت فوقت فغطها وهو صغير التغير  
دعت أسنما ولا تثنى عليه أوقعا أصار حل أكثر من أي دابة ليدفع عليها في حادثة فانه مع صاحبها أن يسوقها عن وقف  
الزاكي في الطريق على أهل مجلس فخرته وحسبها صاحب الدابة أو صر بها أو سافها فصحت الدابة وهي واقفة فقتلت أسنما  
فالحصان على الزاكي والسائق حيا وفيه أيضا صير كدابة فأمسأ يسه ثم إن الصي الزاكي أمر صميا فغطها فالتقول وفيه إذا  
كان مأدوما كقول في الكبير وإن كان لم يؤذن له في ذلك فأمس صميا حتى يحسبه فارت وصحت من السخنة على الناس  
الصمان لا تثنى على الزاكي وإن أمر بذلك ووطئت أسنما وقتلته وكان سير حامن المصحة فادية على عاقلة الناس ولا يرجعون  
بذلك على عاقلة الزاكي وفيه أيضا رجل ركب دابة رجل قد أوقفها في الطريق ورطها وعاها فامر رب الدابة فخر حتى غطها  
فصحت رجلا وصحت المرأة صمته على الناس وإن كان الأمرا وفيه في الطريق ثم أمر رجلا حتى غطها فقتلت رجلا فدية  
على الآسي والناس نصفين رجل أدرك رجلا أن يدخل دابره وهو راك فدخلها راك فوطئت دابته على شيء كان ضاملا  
وإن كان سائرا وقائدا ولاصان أدرك رجل عيريه فوقع عليه المتعلم فقتله فمداحتل الشايع منهم من قال لا صمان على صاحب  
المتعلم وقال بعضهم إن أدرك صاحب المتعلم عيريه من صاحب الجار عليه الصمان وإن كان دخاها بإذنه ولا صمان وبه أحد القبي  
أو البيت وعليه الفتوى وفي فتاوى الخلاصة ولو كان العيريه يمتنع حكمه متعلم وفي الفتاوى رجل جازر أرضه لآكل  
علما جاء جارا رجل فخرقه فخرقه معيوا عياها فاحشا قال لا يرجع بمقتضى العيب على صاحب الجار قلت قال القاضي يديع الله  
إن كان صاحبه معه يصمن والأفلا يصمن قال رحمه الله يجوز ما صم الزاكي ضمن السائق والقائد أي كل شيء يصمنه الزاكي  
يصمن لا مهم أسنان كالزاكي في غير الإطباء فيجب عليهم الصمان بالمدى فيه كالزاكي وقوله وما صم الزاكي ضمنه السائق  
والقائد بطردو يعكس في الصحيح ودكر العنود في السائق يصمن الدعفة الرجل لأنه يرى عيبه فيمكنه الاحتراز عما  
السير وعائنه عن بصير الزاكي والقائد ولا يمكنهما الاحتراز عما بخلاف الكدم والصدمة وقال الشافعي رحمه الله يصمنون كلهم  
الصحة واخفة عليه ماد كرماء عليه الصلاة والسلام الرجل حار ومعه الدعفة الرجل قال رحمه الله يجوز على الزاكي الكفارة  
لا علمه أي لا على السائق والقائد ومراهم في الإطباء لأن الزاكي مدبره في التام بشقه وتقل دابته تبع فان سير الدابة  
مصاب إليه وهي العله وهما مسدبان لأنه لا يتصل منهما متبني في الحمل وكذلك الزاكي في غير الإطباء والكفارة حكم المباشرة لا حكم  
السب وكذا يمتنع ما لا يطأه حق الزاكي كحجر الميراث والوصية دون السائق والقائد لأنه يختص بالمشاء ولو كان سائق  
وزاكي قبيل لا يصمن السائق ما عانت الدابة لأن الزاكي مباشر فيه كما ذكرنا والسائق مسبب والأصالة إلى المارة أولى وقيل

الضمان علم ما لا كل ذلك سب الضمان ألا ترى ان محمد ارجه انه ذكر في الاصل ان الراكب اذا امر انسا فاصحس الماء والبدانة  
 ووطئت اسما كان الضمان علم ما مشترك في الضمان والباحس سائق والأمر واكبت فحين هذا الاسم هو ثوبان والاصحس الاول  
 لما ذكر ما لا جواب محمد كفي الاصل ان السب اعياضه مع المباشرة اذا كان السب شيئا لا يعمل بافراده في الاتلاف كالخمر  
 مع الالتقاء فان الخمر لا يعمل شيئا بدون الالتقاء وأما اذا كان السب يعمل بامر ادى في الاتلاف فيشتركان وهذا هو في الاصل يقول  
 رجل قد قطار من الاول في طريق السبلين فطوى أول النظار وأخروا له ففته فالتقاء صان ولا كعارة وان كان معه  
 سائق يسوق الاول الا انه تارة يستند وتارة يتأخر فها هي مشتركان في الضمان وان كان معه ثلث يسوق الاول وسط القطار ها  
 أصاب ما خلف هذا الذي وسط القطار وحماقه فضمان ذلك عليهم أم لا تأخير يد هذا كس هذا الذي يسوق في وسط القطار ولا  
 يسوق في جانب من القطار ولا يأخذ برامهم فغير يقود ما حمله لانه سائق في وسط القطار فيكون سائق الشكل يحكم اتصال الامة فاما اذا  
 كان الذي في وسط القطار أحدا برامهم يقود ما حمله ولا يسوق ما حمله فها أصاب محمد ادى في هذا القطار فضمان ذلك على  
 القائد الاول ولا فقه في هذا الذي في وسط القطار لانه ليس نقائلا له ولا سائق حتى لو كان سائقه يشارك الاول في الضمان  
 كذلك المعنى في الشبايع وان كان الثاني في وسط القطار فها أصاب من حلقه وبين يديه وهو عليه وان كانوا الا انه يهرأ حدهم  
 في مقدم القطار والاخر في مؤخر النظار والثالث في وسط القطار فان كان الذي في الوسط والمؤخر يسوقان والمقدم يقود القطار ها  
 عطف على امام الذي في الوسط فذلك كله على القائد وما لم يلح محمله فهو كذا على القائد ولا فقه على المؤخر الا ان يكون سائقا  
 وان كانوا يسوقون فالضمان عليهم جميعا السعاني ولو كان الرجل را كاسو في وسط القطار على يديه ولا يسوق فمباشرة يصم ما يعيب  
 الاول التي بين يديه لانه ليس بسائق لما بين يديه وهو معهم في الضمان مع صاحب اليد الذي هو عليه أو ما حمله وقال بعض المتأخرين  
 هذا الذي ذكر اذا كان رما محمله يديه يقوده وأما اذا كان ثلثا على يديه وقاعدة فلا ضمان عليه في ذلك فهو في حق محمله  
 فغيره المتاع الموضوع على العبر الطاهر يتولون رجلا يقود قطارا وآخر من خلف القطار يسوقه في الاول قوم في الحال يمام وأبعد  
 ليام فوطي بعبر منها انما فقتله فانه يدعى عائلة القائد والسائق والرا كين الذين قد امد العبر على عواقلهم على عدد رؤسهم  
 والكعارة على راكب العبر الذي وطى خاصة لانه غير المباشر قال في المتن اذا قاد الرجل قطارا وحمله سائق وامامه راكب فوطي  
 الراكب اسما فالدابة عليهم ثلثا وكذلك اذا وطى بعبر ما خلف الراكب اسما وان كان وطى بعبر امام فهو على القائد والسائق  
 ضمانين ولا فقه على الراكب وذكر في المتن مسئلة القطار بعد هذا في صورة أخرى وأوجب الضمان على القائد وعلى من كان  
 قد امد البعير الذي أوطأ من الركبان قال وليس على من حمله من الركبان شيء الا ان يكون اسما فوطي ويسوق فيكون عليه  
 وعلى السائق الذي حمله يشتركون جميعا في الحجابة رجل يقود دابة فقط شيء مما يحمل على الاكل على انسان أو سقطة مروح الدابة  
 أو طما على انسان فقتله أو سوط ذلك الطريق فقتله اسما وبات يصم القائد وان كان معه سائق كان الضمان عليهم  
 القاضي وسئل أيضا عن صاحب زرع سلم الجمار الى الماربع فربط الدابة عليه وشدا الجمار في الدابة ما ممره فاقطع حيط من حيوطها  
 فوقع الجمار في حفرة الدابة وعلب الجمار على الضمان على الماربع فقال لا قال في المتن الخاتم الصعبر رجل قد قطار في طريق  
 المسبلين فجاء رجل بعد بعبره ربطه بالقطار ولم يعلم فها أصاب ذلك البعير اسما فاضمانه على القائد دون الزابط وان كان كل منهما سائبا  
 لا خلاف فهل يرجع على عائلته الزابط قال لا يرجع وان لم يعلم ولم يصل محمد في الخاتم الصعبر بين ما دلر ربط البعير ما بقطار والقطار  
 يسير في بعض كتب الروايات ان القطران كان لا يسير حالة الزابط فها هو القائد الذي لا يرجع القائد على عائلته الزابط علم القائد  
 بربطه ولم يعلم فان كان القطار يسير حالة الزابط فها هو يسير على عائلة الزابط اذ لم يعلم بربطه وفي المتن واذا سار الرجل على دابة  
 وحمله ركب وحلف الدابة سائق وامامه فاقطع حيطه فوطئت اسما فالدابة عليهم أو ما عاوى على الراكب والركب الكعارة واذا سار الرجل  
 على دابته في الطريق فمرت بحجر وضعه رجل أو دابة كان شاه رجل أو عاصه رجل فوقع على انسان وأثلثت فالضمان على الذي  
 وضع الحجر ومن انه كان وصب المياه لانه مسبب الاتلاف وهو متعدي هذا السب والاضمان على الراكب وفي الكعارة اذا أرسل  
 كلابا أو دابة أو منبر فافصاب في فوره شيئا ضمن في الدابة دون السكك والطير وفي الصغرى الطعجاري عن أبي يوسف انه يضم  
 السكك كذا في الجامع الصغرى فله حادثة يجوز لو اصحابه فإرسال أو ماشيا في ما ضمن عائلة كل دابة الاخر في وقال في رواه





يدفع بها والعداء فان فداء بقيمة الميت رجع في تلك القيمة ما شرب حراسته عند الان باعداء طهر عند الا لاحق عن الحباية وصار  
 كالمعلم عن واعا حيا عليه السادي والبادي وان مات فان قيمة قامت مقامه لانه حيا ثم مقامه وان دفعه رجع بارش شحة عنده  
 في عتقه وبغير المدفع اليه بين الدفع والعداء لان المدفع ع قام مقام الميت الشاح وان مات عند القابل حير مولى العد البادي وان  
 فداء او دفع انما حقه في شحة عنده لانه حين شح الا لاحق السادي كان الا لاحق مشحورا فثبت حق مولى السادي في عند  
 مشحور فثبت حقه فيما وراء الشحة فثبت الا لا حيل لتمامات الاله العاقل وبطل حق مولى السادي في شحة عنده ولو مات السادي  
 من شيء آخر سوى الحباية وبقي الا لاحق حير مولى السادي ويقال له ان شئت فاعب عن مولى الا لاحق ولا يدلي لواحد منهم ما عا  
 الآخر وان شئت ادفع ارض شحة الا لاحق وطالب عتقك وان دفع الى صاحبه ارض عنده رجع بارش حباية عنده ويدفع مولى  
 الا لاحق عنده ما هو بعده ما للمعلوم ولا من مولى السادي بحبايته اذ ادفع كان مولى الا لاحق ان يناله بارش شحة عنده وكان مولى  
 السادي ان يدفع اليه العد المدفع ثانيا اليه عن حقه فلا يرد له الدفع واعاد دفع ارض شحة الا لاحق لانه في دفع ارض عند الا لاحق  
 فقد طهر البادي عن الحباية وصار كالمعلم واعا حيا عليه السادي في حباية مولى الا لاحق بالمدفع والعداء وبقي ذلك استار  
 لا يبق لواحد منهم ما عا صاحبه سبيل لانه وصل الى كل واحد منهما حقه وان اتي مولى السادي ان يدفع الارض ولا يشي في عتق  
 الا لاحق فان مولى السادي كان بخير ابي العفو ومن دفع الارض والمطالبة لشحة لعدده فاذا امتنع من دفع الارض صار مختارا للعفو  
 وصار كالمعلم قال عفو بك عن حق فيعطى حقه ولو مات الا لاحق وبقي السادي حيره ولاء فان دفعه بطل حقه وان فداء ارض عنده  
 في العداء لان البادي طاهر عن الحباية له عوا حقه عن حباية نصف العد ولا رد حقه فكذلك هذا قال رحمه الله في رد الوصافي  
 دابة فوقع السرح على رجل فقتله ضمن ثم يبيع اذ اساق دابة وطلس سرح فوقع السرح على رجل فقتله ضمن عاقلته الدية وقد  
 قدمها ففروا بها فمال رحمة الله على وان قاذ قطار او طير بغير اسماء من عاقلته القاتل الدية ثم لان التأني عليه حفظ القطار كالتأني  
 وقد امكبه الترحمة وصار متعديا بالتقصير فيه والنسب ليعطى التمدى سبب لصحان عبران صان النقص على العاقله وصان المال  
 عليه ما به رجل له مزرعة فاكها رجل غيره فاحد وحده في الاصطلاح ثم وجد الرجل مكسورا لرجل كيف الحكم بينهما في ذلك  
 فقال ان لم يكسر رجلك في حنسه قالوا الا صان عليه وقتلوا الصان عليه ما لم يسلمه الى صاحبه والراي فيه الى العاصي قال رحمه الله  
 في وان كان معه سائل فعليه ما في أي اذا كان مع القاتل سائق فثبت على عاقلته الصان واستواهما في النسب لان القاتل الواحد  
 قاتل السبيل وكذا نساقه لاصال الازمة اما البير الذي هو را كنه في وصل من لم اصابه فيجب عليه وعلى القاتل عيرا ما اصابه بالابطاء  
 وان ذلك ضامه على الزا كب وحده لانه لم يعمل فيه سائرا حتى حرت عليه أحكام الماشرة على ما ينشأه قاتل رحمه الله في وان ربط بعيرا  
 على قطار رجع على عاقلته القاتل بدينه ما تنب به على عاقله الرابطة أي ان لم يربط بعيرا على قطار والقاتل ذلك القطار لا يربطه فوقع  
 البير المربوط اساقه فقتله فعلى عاقلته القاتل بدينه لانه يمكنه ان يصون قطاره عن ربط بعيره فاذا ترك صياقه صار متعديا بالتقصير  
 وهو متسبب وفيه الدية على العاقله كما في قتل الخطا ثم رجعون ما على عاقله الرابطة لانه هو الذي اوقعهم فيه واحملوا على الصان على  
 القاتل والرابطة ابتداء مع أن كل واحد منهما متسبب لان القود بغيره الماشرة بالنسبة الى ال ربط لاصال التنب به دون الربط فيجب  
 فيه الضمان وحده ثم رجع به عليه قالوا احدا اطار ربط والقطار يسير لان الربط امر بالفرد لا بالجماعة لا يمكنه التحفظ عنه  
 ولكن سبيله لا يثنى وحوب الصان عليه لتحقق الاثام فيه واعا حيا في الاثم فيكون قرار الضمان على الربط وما امداد ربط والاول  
 واقعة صمها عاقلته القاتل ولا يرجعون على عاقله الربط عما تحققتهم من الضمان لان القاتل رضى بذلك والتلف ما اتصل بعله فلا  
 يرجع به وهو القياس فيما اذا لم يسلم لان الجمل لا ياتي بالنسب والاصان الا بالنسبة من الرجوع لما ذكرنا وفي الجامع الصغير  
 رسل قاذ قطار اى طريق المسلمين فداء بغير آخر ربطه والقائد لا يعلم ما وقع فأصاب ذلك البير اساقه فقتله على القاتل دون الربط  
 وان كان كل واحد منهما متسببا بالاثام وهما يرجعون على عاقله الربط ان علم لا يرجع وان لم يعلم يرجع ولم يصل بمحمد رحمه الله  
 في الجامع الصغير بين ما اذا ربط اثنان من القطار والقطار يسير وفي بعض كتب النوادر وان كان القطار لا يسير حاله ان ربط  
 فقتلها القاتل بعد الربط لا يرجع القائد على عاقله الربط علم القاتل ربطه ولم يعلم وان كان القطار يسير حاله ان ربط فقتلها بغير  
 على عاقله الربط اذا لم يعلم ربطه وفي المتنق واداسا الرجل على دابته وحلفه رديه وحلف الدابته سائق وأما ما عاقلته فوطئت اساما

فألبه عليهم أن يأتوا على الراكب والرديع الكعارة وأداما الرجل على دابته في الطريق فموتت شجر وصعد رجل أو قد كان  
 سادر رجل أو غناء قد صممه رجل فوقف على إسان وألفته فالصبيان على الذي وضع الحجر في المكان أو صم الماء لا مذهب  
 في هذا إلا نفاق وهو متعدي هذا السبب ولا صبيان على الراكب قالوا ولو عصى الله رجل فوطئت أسنانه فالصبيان عليهم أن  
 وطئت في دور الحس لأن الموت حصل فثقل الراكب وفعل الحاحس فيكون مصافا للهيماء أو دل ولما كان أن تقول الراكب  
 منصرفا أو لم يولد فحصول التلف مثله وثقل الدابة جميعا كما صرح حوايه والباحس مذهب كما مر في الكتاب وإذا اجتمع  
 المباشر والسبب فالصاف إلى المأمور أو في كاهن حوايه لا يباين مسئلة الراكب والسائق مما لهم صرحوا بانصاف العمل إلى  
 الراكب والباحس معا وسكروا حروب الدابة عليها جميعا فتدبره قال رحمه الله يجوز أن يرسل هيمته وكان سائقه فماتت  
 في دورها ضمن يدي يعني إذا أرسل إسان هيمته وساقها فكل شيء أصابته في دورها فانه يصمه قال رحمه الله يجوز أن يرسل طرا  
 أو كان لم يكن سائقا أو انفلتت دابته فاصابت مالا أو آدميا لولا أو تهازل لا يصمن يدي أي هذه الصور كانها أمال البهر فلا يدي  
 لا يعمل السوق فصار وجود السوق وعدة سواء فلا يصمن طلبا لتحلاف الدابة فإن بدنها تحمل السوق فيعترف بها السوق ومن  
 ثم قالوا لو أرسل مار يدي الحرم فقتل لا يصمن الرسل وأما الكلب فلا بد أن كان يحمل السوق لكنه لم يرد مذهب السوق حقيقة  
 بأن عصى حلقه ولا حكايا من يدي على دور الأرسال والعدى يكون السوق فلا يصمن وهذا لأن الأصل أن العمل الاختياري  
 نصاب إلى فعل صاحبه ولا يجوز نصابه إلى غيره لا مارك كذا في فعل الهيمته إذا وجد مذهب السوق فاضعها إليه استعصا نصابه  
 للأصم والأموال وأدالم يوجد مذهب السوق يدي على الأصل ولا يجوز نصابه إليه لعدم العمل منه مباشرة وقت استحلاف ما إذا أرسل  
 الكلب على صيد حبيب أو كل مأصاه وإن لم يكن سائقا حقيقة ولا حكايا لأن الحاحس تمت إلى الاصطيد به وصيف إلى الرسل  
 مادام الكلب في تلك الجهة ولم يصرعه إذا لاطر به في الاصطيد أسوله وهذا لأن الاصطيد به مشروع ولو تضرع السوق لا سبدها  
 وهو مفتوح فاصيد إليه ولو عاصى بصره مع الصيد ولا حاجة إليه في حق صبيان الملوأ فبقى على الأصل فكان مضاه إلى  
 الكلب لا يبحر في فعله ولا يصح ناسن للرسل فلا يضاف فعله إلى غيره وقوله سائقا في الكلب دون الطير وفي الدابة  
 مالا فحدث لا يهول أن ساقها يصمن وفي المنسوط إذا أرسل دابة في طريق المسلمين فماتت في دورها فالرسل صام لأن سيرها مصاف  
 إليه مادامت تسير على سبيلها ولو لم يعلمت سيرة أو يسره فقتل حكم الأوصال إلا إذا لم يكن له طريق أو سواه وكذا إذا وقعت ثم  
 سارت أي بقطع حكم الأرسال بالوجه أيضا كإقطع ماله بقلعه محلاف ما إذا وقف الكلب بعد الأرسال في الاصطيد ثم سار فاحل  
 الصيد لأن الوقوع ضمن مقصود الرسل لم يحكمه من الصيد وهذه مافي مقصود الرسل لأن مقصوده البهر فبقطع حكم الأرسال  
 وخلاف ما إذا أرسله إلى الصيد فاصاب بها أو مالا في دور حيث لا يصمن من أرسله وفي إرسال الهيمته في الطريق يصمن لأنه شغل  
 النظر إلى عدى يصمن ماله ثمه وأما الأرسال فلا يصطيد فخرج ولا يثبت نوصف التبعدي كدابة كره في النهاية وظاهره سواء كان  
 سائقا أم لا ود كرفا صيخان ولو أن رجلا أرسل هيمته وكان سائقا لها ضمن مأصاته في دورها وكذا لو أرسل كلبه وكان  
 سائقا له ضمن مأصاته ولو لم يكن سائقا لا يصمن وكذا لو أشلى كلبه على رجل فقتل أو مرق نيا لا يصمن إلا أن يوقف وقيل  
 إذا أرسل كلبه وهو لا يمشي حلقه فقتل أم لا أو لم يبعثه إن لم يكن معلما لا يصمن لأن غير المعلم لا يذهب بطبع نفسه وإن كان  
 معلما ضمن أن مر على الوجه الذي أرسله لا يذهب بأرسال صاحبه أما إذا أحيد مية أو يسره فلا يصمن لأنه ماله عن سبب الأرسال  
 إلا إذا كان حلقه ولو أشلى كلبه حتى عدس رجلا لا يصمن كما وأرسل ماريا وعن أبي يوسف يصمن سواء كان يسوقه أو يقوده  
 أو لا يقوده ولا يسوقه كالأرسل الهيمته وعند محمد أنه إن كان سائقا فقتل لا يصمن والأدلة أنه أحد الطحجاري والعبه أبو الليث  
 كان يفتي بقول أبي يوسف وفي الزيادات أشار إلى ذلك وعليه الفتوى وفي الخلاصة ولو كان رجل كلب عقور يؤدي من ماله  
 فلا هل البلد أن يقتلوه وإن ألب شيء على صاحبه الضمان إن كان قد قدم إليه قبل الألاف والألاف عليه كالحال المائل ولو أن  
 رجلا طرح رجلا فادام صرع فقتله السبع فليس على الطارح شيء إلا التمرير والخس حتى يتوب وإنما قلنا ندب الضمان في أعازت  
 الهيمته لتدوله عليه الصلاة والسلام النعماء حماري فعلمنا أنه وقال محمد الملعن وهذا صحيح ظاهره لأن العمل مقتصر عليها غير  
 مصاف إلى صاحب العلم ما يجوز الدابة من الركوب وأحواله وفي الحامية رجلا فقتلته علاما صير إلى حاجة نفسه من إمداد أهل

الصغير يرى السلام عليها يصعدوا يلصقون فاهي بهم وارتقي ومات ضمن الذي أرسله في ساحتها ولوان عبد اجل صلياً على دابة  
فوقع الصبي منها ومات ودية الصبي تكون في عرق العبد يدفعه المولى أو يعطيه وإن كان العبد مع الصبي على الدابة وسار عليها  
وومثت الدابة اساماً ومات فعلى عاقلة الصبي يصعب الدابة وفي عرق العبد نصفها ولوان حراً كبراً اجل عبد اصبراً على دابة ومثله  
بصبر الدابة ويستمسك عليها ثم أمره أن يسير عليها فوطئ اسماً فكذا تكون في عرق العبد وفي ماله وعلى العبد السدوع  
أو العدة ثم يبرع وعلى الله دعوى الأسر لا يستعمل عبد العير نصير عاصفاً فالحق مكرم برجع بذلك على العاصب وفي الفتاوى  
أمر رجلاً بكسر الخناب فأعطى علامة لئلا يفسد فقال أعطى الأسرة لا كسر فاني فكسر مبرأ منه فوقع الخناب على عين العلم وذهب  
عنه بائق مشابهاً له لا يكون على صاحب الخناب شيء وفي التمسك شئ أو الفصل عن صغيرين كما يلعبان فوقع أحد هما صاحبه  
إلى الأرض فانسكس علم خذه على يجب على آثار به شيء فقال إذا كان محال لا يمكنه الشئ ما وضع الدابة حسنة ديار على أقارب  
الصبي من جهة الأب قال رحمه الله **في معنى شاة القصاب** من القصاب **في** لأن المقصود من الشاة القاصم ولا يرتب فيها  
الالتصان قال رحمه الله **في معنى بدنة الحرار والجار والفرس** ربح القيمة **في** وقال الشافعي رحمه الله ليس فيه إلا القصاب أيضاً  
اعتباراً بالشاة ولما روي أنه عليه الصلاة والسلام قضى في عين الدابة ربح القيمة قال في العباية فإن قيل يجوز أن يكون قضاء  
رسول الله عليه الصلاة والسلام فيما وكل فالحق ما بين السبي الذي أوجب ذلك في غير المأ كقول من اللجم والركوب والريسة والحال  
والعمل موجود في مأ كقول الأحكام فيلحق به أه ولأن فيها مقاصد سوى اللجم كالركوب والريسة واللجم والعمل في هذا الوجه  
يشبه الآدمي وقد تمسك بصبره كالأكل ومن هذا الوجه شبهه للآ كولات وصلها للشهين بشبه الآدمي في إيجاب الربح وبالشبه  
الآخر في نفي الصف ولأنه إنما يمكن إقانة العمل فيها ربحاً بغيره أعين عباها وعباها على العاقل لما صارت كاهادات أعين ربح فيجب  
الربح سواءً أأخذها وإن فقاً عليها فصاحبها ما خياراً شاء وكما على العاقل وصممه القيمة وإن شاء أمسكها وصممه القصاب  
لأن العمل به بالص وهو ربح في عين واحدة فيقتصر عليه وفي العباية وأعمال بدنة ليشمل الشراء والبيع فإن الحكم فيها واحد  
وهو ربح القيمة وفي السبي على الدابة وفي معنى بدنة الحرار ربح الخبم وهو ما اتحد للمعبر يقع على الذكر والأنثى كذا  
في الفتاوى والحرر القطع وسخر الحرور وسخرها والحرار هو الذي يسمى بحر العرة أه والله أعلم

**في ما بين حنابة المملوك والحماية عليه**

لما عرّف رحمه الله من بيان حكم حماية المالك وهو الحر والحماية عليه شرع في بيان أحكام حماية المملوك وهو العبد وأخره لأعظاظ  
وتمة العبد عن رتبة الحر كذا في الشروح أقول فيه شيء وهو أن نقائل أن يقول لمواقع الفراع من بيان أحكام حماية الحر على الحر  
هذه التي منه بيان حكم حماية الحر على العبد فلا يظهر أن يقال للفراع من بيان حماية الحر على الحر شرع في بيان حماية المملوك  
والحماية عليه ولما كان فيه تعلق الملك بالمملوك التمتع من جانب آخره لأعظاظ رتبة المملوك على المالك ثم قال صاحب العباية  
لا يقال للعبد لا يكون أدنى منزله من الرتبة فكيف ما سخر ما بين حنابته عن ما بين حماية الهيعة لأن حماية الهيعة كانت باعتبار  
الراك والسائق أو القائد وهم ملاك أه أقول فيه أيضاً شيء ادعائل أن يقول أن أراد حماية الهيعة كانت باعتبار الرابك  
أو السائق أو القائد وهو ع فإن جنايتها بطريق المعصية برحلتها أو ذنبها وهي تسير لا يكون باعتبار أحد منهم والأول هو عليهم  
الضمان في تلك المصورة وليس كذلك كما عرفت في ما بينها وكذا الحال فيما إذا أصابت يدها أو رجليها حصاة أو نواة أو أثارت عاراً  
أو جرحاً صغيراً فإدعاء عين إنسان أو أفسد ثوبه وكذا إذا اغتلبت فاصات مالا أو أذمها ليلاً أو سهلاً كما عرفت في كل ذلك أيضاً ما بها  
وإن أراد أن حمايتها قد تكون باعتبار أحد منهم فهو سلم ولكن لا يتم به تمام التعريف ويمكن أن يقال الصور التي لا يجب فيها من  
فعل الهيعة ضمان على أحد بل يكون فعلها بعد إعمالاً يترتب عليه حكم من أحكام الجناية في الشرع وأما إذا كرت في ما بينها استمراداً  
وساء الكلام هنا على ماله حكم من الأحكام الشرعية فيتم التعريف قال رحمه الله **في حماية المملوك** لا توجب الادعاء واحداً  
لوجه لاطا والقيمة واحدة **في** أي حماية العبد لا توجب الادعاء رقتة إذا كان محلاً للادعاء كان قفاً وهو الذي لم يبق له شيء من  
أسباب الحرية كاستدوير وأمومية الولد والكتابة سواء كانت الحماية واحدة أو أكثر لا توجب الادعاء رقتة إذا كانت الجناية  
في النفس موحدة لجمال والقيمة واحدة أي لم يكن محلاً للادعاء فإن انعقد له شيء محمداً كما توجب جنايته قيمة واحدة ولا يبرئ بدنها

وان تكررت الحياة وفي النفس اداسي بعد الداء فهو مردود أو العداة بخلاف المدر وأحقه فانه لا يوجب الاقصة والسدة على ما يماه في أثناء المباحث والكلام في حياة المدر وأتم الولد من وجود الاول في جنازة على مولاه والثاني في سمائه وانث في حياة المدر والزاد في حياة المدر في بدالعاص ودية حياة المدر وما زاد من اعلی مولاه الاقل من قيمته ومن أرض الجاية فان كان القيمة مثل ابيه أو أكثر عزم مثل الدنيا الا عشرة دراهم ويصن قيمته يوم حى وقيمة المدر بثا قيمته كما تقدم وهو اداسي حايث أوحاية واحدة لا توجب الاقصة واحدة ولو مات المدر بعد الحاية مالا قبل ولم يقص قيمته لم يسقط عن المولى شيء من قيمة المدر ولو فصل مدر من حلائق وقيمه ألف ثم ماتت قيمته ألفين ثم قتل آخر خطأ فالمددر هم الثاني وثمعا على السيرة الاولى وهي ألف درهم فالمددر المولى القيمة الاول بعروضه ثم الثاني ألف درهم واتباع الاول في دفع القيمة وان وقع تصداه لا يعزم سبأ أسافا ولو قتل المدر مولاه خطأ سبى في قيمته ولو حى مدر بعد موت المولى ولم يخرج من الثلث سبى في قيمته كالكتاب اذا فصل مولاه خطأ سبى في قيمته وان سرح من الثلث كانت على الماناة انما قوام مدر دعى في ذلك كماله كمد برمسلك وكذا المدر سرحى مستأن ما دام في دار الاسلام معه ولو رد في دار الاسلام ثم خرج به الى دار الحرب فحسب على المدر ولا يعزم ما حى بعد ما سبى ومن المدر بموت المولى حكما كاعتنى بمو به حقيقة ولو حى المدر وهو كالو حى الحر على النفس ولو قسره فعلى عاقلة القيمة ولو وقع بده فعليه نصف قيمته مدر قتل راحل خطأ فدفع المولى السيرة ثم قتل آخر خطأ فان شاء الثاني تسع الاول بنصف القيمة وان ساء أحد المولى نصف القيمة ورجع به المولى على الاول عند في حصة رجه اثنته وعدد هما لا يرم المولى شيأ مدر جدر ثرا مات فها راحل فدفع المولى قيمته وهي ألف بقضاء ثم ماتت ولى الحاية ورك العاد عليه اثنان دينار حليل لكل ألف ووقع في البئر آخر مات له ألف الذي تركه ولى الحاية الاولى تسع بين الرماء ومن ولى الحاية الثانية على حصة أسهم لاهر ماء أربعة وأسهم لاهر ماء وقع في الشطرنج ان نصف قيمة المدر وذلك حسب ما قد بين ولى الحاية الثانية على ولى الحاية الاولى فطهران القيمة مشتركة بينهما تسع على ما ذكرناه عند راحل شجر راحل موجهة ثم دبره ثم شجرة موجهة أخرى ثم كاهه ثم شجرة موجهة ثالثة ثم أدى الكتابة فعنى ثم شجرة موجهة رابعة فماتت من ذلك فيها ما حكم الشجاع وحكم النفس أما حكم الشجاع فالاولى يصمن الشجاع نصف عشر قيمته وهو عند جميع وأما حكم الشحة الثالثة فانه يصمن نصف عشر قيمته وهو مدر مكاتب مشحوح شححتين وأما حكم الشحة الرابعة فانه يصمن ثلث ثلثه ولا يصمن الارض وأما حكم النفس والاشي على الشجاع فمراة الشحة الاولى والثانية لا يصرانها ما مقطعة عن الحاية العتق والكتابة ويصمن للشحة الثالثة ثلث قيمته وهو مدر مكاتب مشحوح باربع شحات ولا يصمن ثلث ثلثه وان مات حر الا ان شاء الشحة لافى الكتابة وانما يصمن ثلث قيمته لانه لا يصرانها الاولى والثانية حكمه ما واحد والشحة الرابعة لافه وهو حر ومو حبا اليه فاصن هذا واتضح ان النفس انما بلغت معنى واعتبار اشلات حبايات بلها ما يجاية الاولى وقد هدرت سرانها بلها ما الحاية الثالثة وصرانها عشرة فيصمن ثلث قيمته مشحوحا باربع شحات لان ثلاث شحات مع ما صنها معة ولا يصمن معة أخرى وما بعد الشحة الرابعة يكون مضمونا على الساج بالشحة لانه لا يصرانها وهو مشحوح باربع شحات كذا في المحيط مع احتصار ولى الدخيرة أم الولد اذا ماتت حاية خطأ فالحواب فيها كالحواب في المدر على التفصيل المتقدم اه قال رجه الله حتى عيب خطأ فدفعه بالحاية فماتت له أى اذا حى المدخل فاولاه الحايان شاء فدفعه الى ولى الجاية فان دفعه لمسكه ولى الحاية وان شاء فدفعه بارشها وقوله خطأ يحرم به من العمد وهذا التقييد انما يصيد اذا كانت الحاية على النفس لانه ان كان عيبا توجب المصاص وأما اذا كانت على الارواح لا يفيد التقييد به الا يحرم به من العمد ولى العمد ولى الارواح والعبد ولى الارواح وقال الشافعي رجه الله حاية العمد تتعالى رفته يباع فيها الا أن يتصى المولى الارض وعمره الخلال طاهر في اتباع الخلق عنده وبعد بالاتباع لان حاد الرق ولا بعد الحرية والمستقلة مختلفة بين الصحابة قرصى الله عنهم فمن ابن عباس مثل مدحسا وعن عمر وعلى مثل مدحبه ان الاصل في مو حبا الحاية ان يحسب على الخلق لانه الله تعالى قال الله تعالى من اعتدى عليكم فاعتدوا عليه مثل ما اعتدى عليكم الا ان العادة تستعمل عنه ولا تعدل العمد في حى دمه كمالى الذى وشى ابق رفته وساع به كمالى الحاية على المال والى المستحق بالحاية على العمد ومن الخلق اذا أمكن الا ان استحقاق النفس قد يكون طارىفى الا لا يلاقى عقوبة وقد يكون بطريق التملك والعمد من أجل ان استحقاقه بالظن بين قصصه مستحقة للحى عليه صيا بعض المدر الا ان يحار المولى العداة فيكون

له ذلك لا يلبس فيه انطال حتى المني عليه بل مقصود المني يحصل بذلك بخلاف المال فانه لا يستحق به نفس الخاني أبدا  
ولان الأصل في موجب الحماية خطأ ان يساعد على الخاني لكونه معدورا ولكون الخطأ موقعا سرا ويتعلق بأقرب الناس اليه  
تصميمه عن الخطي وتوقيعه عن الاحكام لان عاقلة العدو ولاء لان العدو يقتصر به واعتبار الضرر تتحمل العاقلة حتى يحس  
السيء على أهل الديار وفيه حصة من جانيته على المولى بخلاف الذي فهمه لا يتصور فيه ما يفهم ولا عاقلة لهم وفيجب دمه ضمانا  
عن المبرور بخلاف الحماية على المال لان العاقلة لا تعقل المال الا ان المولى يتخير بين الدفع والعداء لانه واحد واحتلف في موجب  
الأصل قال المرناني الصحيح ان الأصل هو الدية والارث لكن للمولى ان يختار الدفع وفي اثبات الخبرة نوع تخفيف في حقه كيلا  
يستأصل ويختار ان التحريم مفيد وقال غيره الواجب الأصل هو الدفع في الصحيح ولهذا يسقط الواجب بموت العدو الخاني قبل  
الاختيار له واثبت المولى الواجب وان كان له حق النقل الى العداء كما مال الركة عند أبي يوسف ومحمد فان الواجب حره من الرصاص  
وله النقل الى القيمة فكذلك هذا بخلاف الخاني الحر في الخطأ حيث لا يسلط المولى عليه لانه لا يتعلق به الواجب استيفاء فصار كالعدو  
في صدقة العسر وإذا احتار الدفع بمره حاله به عين ولا يجوز التأجيل في الاعيان وان كان مقدرا لغيره وهو المتلف ولهذا سمي  
فداء وأما ما احتار به فله فاشي للمولى الحماية غيره أما الدفع فلان حقه متعلق به فادخل فيه وبين الرقة تسقط حتى المظالم عنه  
وأما لعداء فلا نه لا حتى لا الارض فاداه حقه سلم العدة وكذا اذا احتار أحدهما ولم يعمل أو فعل ولم يحرمه ولا تسقط حتى  
المولى في الآخر لان المقصود تعيين المثل حتى يتمكن من الاستيفاء والعين يحصل بالنقل كما يحصل بالعمل بخلاف كفارة العين  
حيث لم يتعين الا بالعمل لأن المقصود في حقوقه تعالى العمل والمحل تادم لضرورة وجوده ولا فرق بين أن يكون المولى قادرا  
على الارش أو لم يكن قادر اعند أي حقيقته لانه لا به احتار أصل حقه فمثل حقه في العدة لان ولاية العين للمولى لا للاولياء  
وقالا لا يصح اختيار الفداء اذا كان معللا الارصا لولياء لان العدة صار حقا للاولياء حتى لا يصمم المولى بالالاف ولا يملك انطال  
حقهم الا برصاصهم أو بوصول الدل لهم وهو الدية وان لم يتخير شيئا حتى مات العدو بطل حتى المني عليه لموات محل حقه بخلاف ما اذا  
مات بعد اختيار الفداء حيث لم يبرأ المولى لتحول الحق من رقة العدة الى دمة المولى قال في المحرر ولو حتى عده على جماعة ودفع  
اليهم وسكان مقصود ما يسهلهم وان شاء المولى أمسكه وعزم الحماية لان على حتى الاول لا يمنع تعالى حتى السابق وللمولى ان يهدي  
يدهم ويدفع الى بعض مقدار ما على به حقه بخلاف بالنقل العدة حلا خطا ولبيان فاحتار المولى الفداء لأحدهما أو الدفع الى  
الآخر لم يكن له ذلك لان غنا الخاني متعدد يجب للمقتول أو لاهم ينتقل الى الورثة بطر في الخلاف عنه وهذا موجب الحماية المتحد  
وهنا الحماية محتلفة وللمولى خيار الدفع أو الفداء فلك تعيين أحد الموحين في كل حماية ولو قتل اسما وفهنا عين آخر وقطع يده دفع  
العد لان الاستحقاق بقدر الحق وسبق المقتول في كل العدو حتى للمقتولة عينه في نفسه وكذلك المقتولع يده وكذلك اذا شح  
ثمة شجاع مختلفة دفع اليهم وقسم بينهم بقدر حمايتهم ولو حتى العدة جانيات فخصه انسان وحى في بد العاصم حمايات مات في  
يده فالقيمة بقسم بين أصحاب الحماية كما تقسم الرقة ولا خيار للمولى فيه لان القسمة تعيد واحدا وحى أقل من أن يكون امسا كما  
سيدان كان الفداء كثر من القيمة ولو قتل العدو الخاني عند الرجل آخر حرم مولى العدو بين الدفع والعداء فان فداءه بقيمة المقتول  
قسمت القيمة بين اولياء الجناية الاولى على قدر حقوقهم لان القيمة قائمة مقامه ولو دفعه الى مولى المقتول حرم مولى المقتول  
في الدفع بين الدفع والعداء فان فداءه بقيمة المقتول قسمت القيمة بين اولياء الجناية الاولى على قدر حقوقهم لان الثاني قائم مقام  
الاولى وكان به هو ولو كان حيا قائم بخير المولى فكذلك ايم من قام مقامه وكذلك ودفع عديدا الخاني ودفع به حرم مولى العدو المقتولع  
بين الدفع والعداء لان العدو الثاني قائم مقام الاول وكان حتى ولي المقتول متعلقا بجميع آخراته ويطهر حقه في بدل الحر ولو لم يظهر  
حقه في بدل السك ولو اكتسب العدو الخاني أو وليت الامة الجناية لم يدفع الكسب والولد معها لان الملك ثبت للمولى الخاصة بالدفع  
لا فيه فكان الدفع تخليكا له بعد فاذا اقتصرت الملك على حاله المولى لم يظهر حتى الكسب والولد يتخلف الارش فانه بدل الحر وكان  
حتى الدفع متعلقا بذلك الجزء فيطهر استحقاق الأصل في حق الدل أمة وقطعت بدر حتى ولدت فقتلها الولد خير المولى فان شاء  
دفع الولد وان شاء دفع فداءه بالقر من دية اليد ومن قيمة الام لان حنابة المملوك على عموك مولا معتبرة اذ انعلق حتى العبر به لان  
الحق بمنزلة الحقيقة في حق ايجاب الضمان وقد تعلق بالام حتى المقتولة يده فكانت حماية الولد عليه معتبرة فداء حتى صاحب الحق

وأما الخيانة على أطراف العداء أو حبيبة وكل شيء من الحرفية الدية بحسب الأعداء القيمة وكل شيء من الحرفية نصف الدية وفيه  
من العداء نصف القيمة إلا إذا كانت قيمته عشرة آلاف أو أكثر يقص عشرة أو خمسة ففي رواية المصنف والخامس أنه يجب أن يرض  
مقدور فبادون النفس وعدما يقوم محبها ويقوم مقصدا بالخيانة فيجب فصل ما بين القيمتين وهو رواية أبي يوسف عن أبي  
حبيبة لما أن صان أطراف العبد صان أموال لأن أطراف العبد معتبرة بأموال إلا ما حلفت حر بالنفس ولما لا يجب صانها  
على العاقلة وصان الأموال مقدور مقدور النفس وإن أطراف من حله النوس حقيقة لأن النفس من كفة من الأثر الفاني  
إلا أنها لا تزن النفس وفي اشتراكها كمال النفس لكن وبما معنى المالية باعتبار ما ملقت لماع النفس ومعالها فيجب  
اعتبارها ولا يجوز إخراج النسيبة عن أطراف العبد بالكلية وباعتبار النسيبة فيها يمكن أن يكون بدلا مقدرا كالأطراف  
وباعتبار معنى المالية فيها أو حسابها بما على الخاني دون العاقلة لأن النفس ورديا يجب الصان على العاقلة في النفوس المطلقة  
ولم يوجد فأما غير الصان عاها ملحق بالنفس ملائم للأصل لا ترى أن صان عين النقرة والعرض مقدور ربع قيمته وصان العبد  
أولى أن يكون مقدرا ولو قطع رجل بدنه قيمته أنهم بعد الطاع صارت قيمته ألفا كما كانت قبل القطع ثم دفع رجل آخر روحه  
من خلاف ما كانت منها من الأول سبانه وجثة وعشرين أو أكثر سبعة وثمانين وحسين لأن الأول قطع بدنه وقيمتها ألفا من حبيباته  
لأن اليد من الأذى يصح وقيمتها نصف الصان أو حبيباته وأدراوات حبيباته أخرى صارت ألفا منه الزيادة لا تثنى في حق  
طاع البدل لا يمكن موحودة وقت القطع وبما حدثت بعده ففي حق طاع اليد القيمة الناقية حبيباته ثم طاع الرجل نائب  
النصف الثاني وذلك ما تان وجسوت بقيت ما تان وجسوت بلغت لسراية حبيباتها فيجب على قاطع اليد نصف ذلك وذلك مائة  
وحسة وعشرون وقاطع الرجل حين قطع روحه كانت قيمة العداء العاصم نصفه وهو حبيباته وثلثي حبيباته في حقه وقد تلت  
لسراية حبيباته نصفه وذلك ما تان وجسوت يصم ذلك إلى حبيباته فتصير سبعة وثمانين وحسين ولو صار يساوي ألفين وهو  
أقطع فعلى قاطع الرجل ألفا وحبيباته لأن الزيادة في حق قاطع اليد غير معتبرة فصار وجودها وعدمها علة فعليه مائة وأربعة  
وعشرون كالأصل ما طاع الرجل ما قطع ألف نصفه من قيمته وهي ألف وألف تسراية الحبيباتين يعرف نصفه وهو حبيباته  
فيصم حبيباته إلى الألف فيكون ألفا وحبيباته وفي الدوازل روى الحسن في المرد عن أبي حبيبة رجلاه رجل قطع أذن عند  
أزاه وأحلى خيته فلم يفت عليه ما يقصه روى محمد بن أبي حنيفة أن عليه لولي قيمته مائة أن دفع إليه العداء ورجه رواية الحسن  
أن العائد من العبد معتبر من حيث المالية وهو أن الجمل تثل رعات الناس فتقتصص المالية فيضمن القصاص وحده رواية  
محمد بن أبي حنيفة بنسب الحرفية الدية فيجب دفع قيمته من المعدل القيمة في اليدين والرجلين لأن دية أطراف العبد مقدرة  
لما يبارحل فقأ عيني عنده ثم قطع آخر بدنه كان على العاقلة ما يقصه وعلى الطاع نصف قيمته مقصود العينين استحقاقا والقياس  
أن لا شيء على العاقلة على أصل أبي حبيبة لأن عدده ليس لولي ماسك للفقراء وتضمن القصاص وإعماله كمال القيمة وتعليق الجثة  
منه والقطع الطارئ على المعقود ما تمتع تضمن القيمة فيقدر أصحاب الصان عليه وحده الاستحسان أن الخيانة تفرقت فموت  
الصان قبل القطع فلا يجوز تحليل السبب عن الحكم وإنه أدار الخيانة فيعرف القصاص صانها بدنه على الطاع والطلان روى الحسن  
عن أبي حبيبة في عتق رجل رجلا عتدا وله وليان فمعا أحدهما ثم قتل آخر خطأ فاحتار البع فانه يدفع أو ما عتله أو ما عتله أو ما عتله  
ورده لولي العبد الذي لم يمس وهو قولهما وروى أبو يوسف عن أبي حبيبة يدفع اليهما أثلا فأما ما صاحب الخطأ وثلاث أصاح  
العبد وقيل رجع رجلا فمعه إلى ولي الخطأ ورده إلى ولي العبد ويقرب لولي العبد ورجله الله أن حق الوليين متعاقب العينين  
ودفعوا أحدهما سقط حقه وانتقل حق الآخر إلى الرقة أو العداء والنصف وحق ولي الخطأ في السك لأن لا يشترط كغيره فيه وحق  
الولي بالنقص عدل إلى الربع فيكون الربع لولي ثلاثة أرباعه بينهما على قدر حقه ما حصر رواية الحسن أنه إذا عتقا أحد رجلي العبد ففي  
حق الآخر المراجعة إلى الربع لأنه نال حق ولي الخطأ نصف المال كله ففي حق غير الناقية فيه الربع فانتقل إلى الرقة أو العداء  
فيكون الباقي بينهما ما عتده رواية أبي يوسف وهو الأصح أنه إذا عتقا أحد رجلي العبد ففي حق الآخر في النصف لأن حقه ما عتده  
تعلق بالكل لأن متعاقب الأول لا يجمع قسطن الثانية لأن المعصوم نصف الرقة عن حكم الحياة الأولى ففي حق الأول متعاقبا  
النصف وحق الثاني في الكل فيكون المدفوع بينهما ثلثا حاشا من محمد قال عتلك قتل بملوك كرجل خطأ ثم قتل أحدهما وليس

لاشي مولاه وثروت غيره فبقي نصف المولى بعد ما يؤيد به وله نصف لاني للمولى لان حق اشي المولى نه في رتبة الخاني  
 بعد ما ينفق به في حق المولى فتمتع للراحة ينمو ما يكون بينهما من بعد ما ينفق واما انتقال النصف الى المولى لا يترتب سقوط بعد الوصوب لان  
 المولى لا يترتب سب على عدمه شيئا في حق الزور في النصف فان قتل احامولاه أولا ثم قتل عولك رجل حيا فانه يدوم النصف كله الى  
 مولى العبد المقتول ويؤيد به لانه لما انتقل الحق الى المولى ما يترتب سقوطه واداعي على الثاني ولا يراجه الاول وقد تعقل حتى ولي  
 الحيا فبقيت يمين غير مراحة وان كان لاشي مولاه من وقت قتل العبد اولاه به يصح ثلثه او ما عاقل المولى العبد المقتول ورعه  
 فليبت لان حق ولي المارة اشية تعاقب بالنصف وتعاقب في اوارثين بالنصف الا انه سقط في المولى عن الربع وفي حق البنت  
 في الربع فان كانت انصرت من معاد وليس به بنت ولعددها نصف من ثلثي الحد يمين او تزوجت فلم يصادف احد المحارم فاعاقل لأم  
 حبيبة رجل فمنا عبيد نصف العبد من غير النسب وورث شي على الباقي وان لم يصب واسكبه فله ان يفسد لرم الباقي القصاص لان  
 النصفان ضمان من مولى المولية والتل سوبت المان ولوط حكم المانة ولا يعمونه وقال محمد رحمه الله يصح من النصفان في الوصيين  
 لان الحماية تتحقق في الخاني وعلقت موحدة لهما فان قلنا المانة والمولى عاقبة هل يصح اذ حاصل ليس هذا حيث  
 لا عقل العواقل عند اولا عدا اده واحب من المراد المولى كما حاقله اده فلي العداية لا يقضي على المولى شي حتى يبرأ المحي  
 او يتم امره لان القضاء فيه قضاء المحي ولا يجوز في المقتول اذ اقل العبد حلا فله فقال المولى اؤدى دمه واؤدع دمه فهذا  
 اختياره له العبد وعليه دية كاملة من رجمه بغيره ولا بد من دية حتى لا يؤولي من حتى حمايته دمه مما اولاه ما رشمه بغيره لانه  
 لما ظهر حكم الحماية الاولى بالمائة جعل كانه لم يخن من قبل وهذه دية ما حياه ولو حتى قبل ان يفسد من الاولى شي أو حتى حمايته  
 مدفوعة واحدة ولو حمايات قيل لولاه ما ان تدفعه او دمه مارش كل واحدة من الحمايات لان فعل الاولى رفقة لا يجمع تعلق  
 انشائية مما كسبون لا قواما ولو احدى الا ترى ان ذلك المولى لا يجمع تعلق الحماية حتى المحي عليه أولى أن لا يجمع خلاف الرهن حيث  
 لا يتعلق به في غيره من الرما والفرق ان الرهن ابقاء واستبقاء حكم افسار كالاستبقاء حقيقة فاما الحماية فليس فيها اذ يعلى  
 الحق لولي الاولى وذلك لا يجمع تعاقب حتى آخره ثم اذا دفعه اليهم افسسوه على قدر حقوقهم حتى كل واحد منهم ارش حمايته قال  
 رحمه الله (ان اعنته غير عام بالحماية ضمن الاقل من قيمته ومن الارش) يعني لو اعنت الخاني ولم يعلم ما ضمن الاقل من القيمة ومن  
 الارش واذا جرح العبد حلا فاختار المولى لئلا تم مات المحرور حرمه أو سوى عده محمد استعسا او عدا في يوسف عليه الدية ولا  
 يخرج رقياسا هو من المسائل التي رجح فيها أبو يوسف رحمه الله من الاستعسا الى القياس ولو اعنته وهو لم يتم مات المحرور كان مختارا  
 لديه ان كان حلا لوجه القياس انه اختار ارض الحراسة ويكون اختيار الارش والمناجحت ويؤيد به كالمعوض الحرحة ويكون  
 عفوهم او عفاهم بحد من مال السر لا يملك على الحماية فيكون اختيار الاصل اختيار للتعقيل لانه ضرورة لانه صار قاتلا  
 بثلث الحرحة فظهر انه اختار امساك العبد بعد القتل وهو عالم بالقتل كما لو اعنت العبد بعد الحرحة وجه الاستعسا ان المولى انما  
 اختار امساك العبد بمال قليل على حساب ان الحرحة لا تسري بعد الموت لولاه لوجه حكم الاختيار بمال كثير وهو دية  
 واختيار الانسان امساك العبد بمال قليل لا يكون اختياره ناداه مال كثير لانه غير راض به فلولاه قصره فوجب  
 ان لا يلزمه حكم الاختيار بالدية بخلاف ما واؤنته بعد الحرحة ثم مات لانه لم يصب على اختيار العبد بمال قليل بل اختار  
 امساك العبد مطلقا فقتل صدر جلا عمدا وله ولي واحد فطلب الفداء فاختار المولى الفداء عن نصف العبد يصير مختارا للفداء  
 عن السكل لان في الشرع في ضرر عليه ولا يتحقق للولي من ذلك فصار عمار الفداء عن السكل ضرورة وان كان له وليان  
 فاختار الفداء في نصيب أحدهما يصير مختارا للفداء في حق الآخر في عامة الروايات لان المستحق لموجب الحماية هو المالك  
 لان الحماية وودت على حقه وأمكن اثبات المالك لموجب الحماية لان بعد الموت تبقى التركة على حكم المالك ولهذا لا يفسد وسايه  
 وتقصى مهاد يبره فوقع المالك للميت أولا ثم انتقل الى الوارث وكان المستحق لموجب الحماية هذا يصير مختارا للفداء عن السكل  
 ضرورة وفي رواية كتاب النزل يصير مختارا لان المالك في موجب الحماية يثبت للمولى ابتداء لان الميت ليس باهل للالك فكأن  
 المستحق للحماية ان ينفق فالتعاقب لا يلحق احداهما ضرورة لم يكن مستحقا عليه وفي قتل الخطا لو كان الولي واحد فاختار الفداء  
 في النصف يكون اختيار الفداء في حق الآخر مادام العبد قائما لان سعة ما ثبت في العبد متعقباته مشتركاً واذا مات العبد قبل

أن يدفع نصف إلى الآخر صر محاروا للعداء لأن الحق منسحب من كل واحد منهما على نصفه له وحسب المولى والمولى  
 المدفوع إليه من ثمن دفعها نصف العداء إلى الذي أوفى بالان الحياه انقلب ما ذلوا العد في ملكهما فصر بمالوا حتى حياه  
 حيا والعد في ملكهما فصر من دفعها نصف العداء من نصف الحياه ما صلح وبني مسعولا ما صلب وبن  
 لما الخار في النصف وان صلح أحدهما عن جميع الدفع للآخر كدفع نصفه إلى أحدك أو أفاده لا يملك المال كله  
 وصعبه مشعول ما صلح ولو قبل أنه وحدهما أو لم يكن فاصح للمولى أحدهما على ولدها صار عشار للعداء في نصف الآخر  
 فبعضه نصف الدمه وكذا في كتاب الدرر لا صر محاروا للعداء ولو صلح أحدهما في ثلث الأدمه كان الباقي له حار ان يدفعه  
 أو مدته وفي الجامع والدرر لا تكون منه أحساراً وحده الزوايه أنه سوى من الدفع والعداء في البعض وذلك لأن الثلث يقع  
 ثلثه ولا ثم عمل إلى الوارث لما يما فكان ملك الملك أصلاً وملكه أوارث بناء عليه فكون المسحق للحياه واحداً  
 فأحسار المدفع والعداء في بعض يكون أحساراً في الكل لا يسرق للكل على المسحق وحده رواه الصلح وهو العرف بين  
 الدفع والعداء أن الإنسان قد يضطر إلى أن يخرج بعض العد من ملكه لكي يصد إلى ملكه في الباقي وأذا واحد من فأنكر  
 أحسار دفع النصف أحسار دفع النصف الآخر دلاله فاما أحسار بعض العداء بدل على أحسار لملك الأدمه في ملكه لعله لا يملكها  
 لما دفعه حصل له سبباً حصل له من غيرها وبك لما دفع حصل من كماله من حياه أحساراً لملك الأدمه بدل على أحسار المدفع  
 صريره أحساراً للصلح أن مولى المولى أحساراً للعداء والله لا يكاد يصر في ملكه من أواله وأواله وأواله وأواله وأواله وأواله  
 أو بالكنيه أو بغيره من ماعين والخراجه وقطع الد وأما في الزهر والاحسار والكاح ككوب روح منه امرأه وكأب أمه يرونها  
 فهذا لا يكون أحساراً في ظاهر الروايه وذكر الطحايري أنه صر محاروا ولو ان العداء قبل أن يحار المولى سأنطقت الحياه عدداً  
 كأب أو حطاً لا يؤخذ المولى شيء فإن لم يصر في ملكه فله ماله من نصيبه ماله من نصيبه ماله من نصيبه ماله من نصيبه ماله من نصيبه  
 عند انقلب الحياه والمولى في بعض وإن كان خطاً ما عند النصف ثم يدفع ذلك النصف إلى أولاد الحياه حتى لو صرف في ذلك النصف  
 لا صر محاروا للأرض وكذلك لو قبله عد خذ المولى من الدفع والعداء يدفع إلى ولي الحياه ولو دفع العد إلى مولى العد المسؤل  
 ثم بعد ما جاز ما كره هو صر محاروا للعداء حتى لو صرف في العداء دفع ما دفعه العد المسؤل من دفعه العد إليه سلب  
 ولو لم يصر له العد إلا حسي ولكنه فله عد آخر ماله فانه صر محاروا من الدفع والعداء فبعضه عند المسؤل من دفعه العد إليه سلب  
 لهم وإن أحسار العداء على نفسه العد المسؤل ولو قبل العد أحسي فله هذا وقعا عنه أو حسي فله هذا وقعا عنه أو حسي فله هذا وقعا عنه  
 ما درس فانه لا يملك العد المسؤل نفسه دفعه عند حله إلى ولي الحياه وأولاده فله الصافي في العتي يكون خطأ لا يكون  
 عدداً على لا يملك شيء ولو كان العد في رجله عند الوجب الصافي فاعه ماله فلا يملك المولى شيء ولو كان العد في رجله  
 فعلاً حدهما بطل حقه وانقلب نصف الآخر ما دفعه أن ينسحب العد في نصف نفسه ولا يحسب على المولى نصف القيمة هذا إذا حسي  
 فقط فالحسي رأيت ما لا قال ولو كان العد اسمك ما دفعه ح عليه وقيل آخر خطأ فصر أعتاب الدرر وأولاد الحياه معا  
 فانه صر محاروا من دفع والعداء فإن ظهر شره العد على أحياه فعد ذلك ماع في الدس إلا إذا قصي السند الدس وإن أحار  
 الدفع دفعه إلى أبناء الحياه ثم لا يملكه من دفعه من دفعهم وإن حصر أعتاب الدرر ولا فاصح للمولى العد في دهم بعد أمر العداهي  
 فانه يضر أن كان عالماً بالحياه صار محاروا للعداء وإن كان عرياماً بالحياه لم يملكه إلا من نفسه ومن الدس وإن كان المدفع  
 للعداهي فإن كان الصافي صرياماً بالحياه فاصح للعد في الدس لم يملك الحياه وإن كان الصافي يعلم بالحياه فاصح في الدس يطلب  
 الحياه وفي الدرر وفي الأصل إذا حسي حياه وحسب المولى من الدفع والعداء فصار نصف العد وأحسار العداء في نصف الآخر فله  
 المسئله على وجوده أحدى أن يكون في الحياه واحداً من قبل أحدهما خطأ وله ولد واحد العمل خطأ وفي هذا الوجه إذا أحار  
 المولى للعداء في نصف العد صر محاروا للعداء في الكل لذلك وإذا أحار نصف العد صر محاروا للدفع الكل وهذا اتفاق الروايه  
 والباقي أن يكون المقول أسين ما من فصل العد وحل خطأ ولكل واحد منهما من وأحار المولى للعداء في أحدهما أو الدفع  
 من يبيع على أحساره في حق الآخر وهذا اتفاق الروايه أيضاً الثالث إذا كان المسؤل واحداً وله ولان فأحار للمولى للعداء  
 في حق الآخر في غيره الروايه يكون محاروا للعداء وفي كتاب الدرر لا يكون محاروا للعداء والأصل في هذه المسئله أن المولى



مضى أحدث في العبد نصر فليحرم عن الدفع وهو عر عالم بالحياة يصير مختاراً وإذا أحدث بصرفه لا يصير مختاراً  
 وإن كان عالماً بالحياة فإذ انت هذا الأصل فقولوا الاعتناق تصرف يصح عنه الدفع لأن اعتناقه ما دونه بعد العتق لا يملكه الدفع  
 فإذا اعتق مع العلم بالحياة يكون مختاراً للدفع ولو كانت أمة فهو مطلقاً هذا ليس باختيار للدفع عند علمائنا الثلاثة وقال فرج ربه  
 أنه يكون مختاراً للدفع وكذلك إذا تزوجها لا يكون مختاراً للدفع وفي العارية الإدا إذا أسلمها في الهدي ولو كانت أمة  
 فهو مختاراً لا يصير مختاراً للدفع وكذلك إذا وطئها لا يكون مختاراً للدفع الإدا كانت كراً أو علقته ود كرى المشتري عن أبي يوسف  
 في مثله الوطء ثلاث روايات قال في روايه الوطء لا يكون مختاراً للدفع وإن كانت الحارة كراً وهذه رواية هشام وفي رواية  
 الحسن عن أبي مالك أن كل الوطء نفسه فهو اختياراً للدفع وإن لم يقصها فليس باختيار وبه كان يقول أبو جهميم وعن أبي  
 يوسف رواية أخرى أن الوطء اختياراً للدفع على كل حال وفي السيرة ود كرى عتاق الأصل أنه يكون اختياراً للدفع  
 فإن استخذهما لا يكون اختياراً للدفع وفي السعاق حتى لو عطي في الخدمة لأصهار عليه وكذلك لو كان عليه دين فاستخدمه  
 المولى لم يضمن الدماء وفي السراحية المولى إذا أدن العبد الخاطئ في التجارة ولحقه دين لم يصبره مختاراً للدفع وفيه أيضاً عند  
 قتل حر خطاً ثم قتل رجل آخر خطاً فالدفع المولى قيمته من قاتله لم يكن مختاراً ويضمن مثله المولى الحر السعاق ولو صبره حر مأمراً  
 فيه الصبر حتى صار مأمراً ولا قلت قيمته سمعاً أثر الصبر فهو مختار إذا كان عالماً بالحياة وإذا صبره وهو عر عالم بالحياة كان  
 عليه الأقل من قيمته ومن أربح الحياة الآن يرضى ولي السلم أن يأخذ ماله وأضاه على المولى ولو صبر المولى عيبه فابست  
 وهو عر عالم به ثم ذهب النيبان لا يكون مختاراً للدفع بل يدفع ويهدى ولو حوصم في حاله الياس قصمه القاضي الدية ثم رال  
 الدياس فأسماه ما دونه ولا يرد وأطلق في العتق واليهان فشم ما إذا أعتقه ما دونه في العتق عليه ولا في نوادر من سمعاً إذا أعتقه  
 المولى ما دونه في الحياة فهو اختياراً للدفع وعليه الدية في الإماء عن محمد رحمه الله إلى إجارة بيع العبد بعد حياته في يده ليس  
 باختياراً للدفع في قول أبي يوسف ومحمد ويقال للمشتري أوقع أو رد في التجر بد أو أطلق في العتق فشم ما إذا أعتق أو أصره  
 قال ولو أصر المولى المحمي عليه باعتاقه فاعتقه صار المولى مختاراً عند أبي رحيل حتى حياته في شهد أحد الموليين على صاحبه أنه  
 أعتقه لم تجز شهادة عليه ولو بالماحين شهد بهد عليه نصف الدية وعلى الأسير نصف النية وفيه رد وحل ورث عدا أو اشتراه  
 مضمناً وزعم المولى بعد حياته أن الذي ماعه إياه كان أعتقه قبل البيع أو أن أمه كل أعتقه فانه مختاراً للدفع بهذا القول  
 وفي الجامع الصغير إذا قال له بده إذا قتلت فلا وأدعيته أو شتمته أو صرته فاستصر يصير مختاراً للدفع وفي السكاني يكون  
 على المولى دية القتل عند علمائنا الثلاثة وفي السكاني وقال فرج لا يصبر مختاراً للدفع وعليه فية العبد قال الشيخ الإمام  
 حواهر راده هذا إذا علق العتق ضرب بوجه اليهان حتى يكون المولى يصير من الدفع والدماء وأما إذا علق العتق نصرت  
 بوجه النصاح أن قال أن صرت بوجه ما ليس فاستصر فانه لا يلزم المولى شيء لا النية لا الدماء وفيه رد وحل أدن العبد في التجارة  
 فالحق بدين ألف درهم وقيمه وألم حتى حياته فاعتقه المولى وهو لا يعلم فإن عليه قيمته في قتل العبد المراهون رجلاً خطاً وقيمه  
 مثل الدين والمهر من أبي يهدى وأيس له أن يدفع فإن قال لأدعي كان لرائي أن يدفع بالحياة وإن أعتقه كان مختاراً للدفع  
 وفي السكاني ولو أقر مولى الحياة بعد أن لم بالحياة أن العبد لمدها واختياراً للدفع عند فرج وعبد لا يكون مختاراً وفي السعاق  
 ولو أن عبداً يدر رجل حتى حياته فقال ولي الحياة جوعه عندك وقال الرجل هو دية عتق له على أو غير مائة وأحارة أو ورش فإن أقام  
 على ذلك بنسبة أسرت الأمر فيه وإن لم يقيم حوطه ما دفع أو أوالعاء وقال فرج مختاراً الدية عمره فقله أنه لئلا من فداء ثم قدم  
 العتاق أشد منه فببرني وإن كان دفعه فاعتاق ما خيار أن شاء أمضى ذلك وإن شاء أحد العبد ودفع الأرض وفي المشتري عند قتل  
 قتيلاً وقامت عليه الدية بذلك ثم أقر المولى أنه قتل قتيلاً آخر فانه مؤمر بدفعه إليه ما يصعب ثم يضمن نصف قيمته لصاحب  
 البية الحسن بن زياد عن أبي يوسف رجل أقر أن عبده قتل رجلاً خطاً ثم أقر عليه أن يصار رجل آخر فانه خطاً يقال للمولى  
 ادفع عندك للاول خاصة أو أودعه فلا شيء ولا آخر وإن فداء من الاول فيسأل له ادفع إلى الآخر نصفه وأفاده نصف الدية  
 وروى ابن مالك أنه يقال للمولى ادفعه إليه ما يصعب فإن دفعه عزم الاول نصف قيمته وإن قال أنا فداه من الآخر دفعه كله إلى الاول  
 فإن قال أدعيه من الاول دفع نصفه إلى الآخر وهو قول فرج ود كرى العتاق من الوليد عتقه أنه إذا دفع نصفه إلى الثاني فهو مختاراً الدية

من الأول رجل يدينه بعد لا يدري أنه أوله غير علم يدع صاحب اليد له ولم يسمع من العبد إقراره أنه عبد صاحب اليد  
 إلا أنه نكر ما به عند حفي هذا العبد حماية وفنت ذلك المايعة أو ما قرار صاحب اليد ثم أن صاحب اليد أقر أنه عبد رجل وصدقه  
 المعلن بذلك وكذا في الحماية فإن كانت الحماية مبيعة قبل للقرلة اذع أو أوقده وإن كانت الحماية باقرار الذي كان العبد في يده  
 أحد للقرلة العبد وطلعت الحماية ولم يكن على المهر من الحماية تنقي وفيها أيضا عند قطع يد رجل خطأ أو أت دفعه مولاه بعتنه  
 ثم اتفق المخرج فانتسبه قال يدع قيمة عبده وفي العيون الحسن من يراي عن أي حقيقة في عند قطع أصغر رجل خطأ  
 فعداه المولى بألف ثم مات المقتول أو أصحبه كان ذلك العبد ماطلا وكان عليه تمام الدية إن كان العبد غير قصاص العاصي ومات  
 غير له من أغنى وهو علم وفي الكافي رجل قلع يد رجل عبدا فصاح المقتول بده على عبده ودفع الفاتنة المقتول بده ثم مات  
 من ذلك فالعبد صلح بالحماية وإن لم يعترفه دلي مولاه وقيل للأولياء إيمان يقتلوه وإيمان دعوا وفي السواد عند حفي طاهر  
 ابن السيد بأسر شات السيد فورنه هذا الأس فهو حر وعلى الأس الدية حار يمسحت وهي حمل فاعتق السيد ماني بطما هو يعلم  
 الحماية صار محاررا قبل أن يصح ولو لم يكن عالم بالحماية فإن حصر الطالب قبل الوضوح حران شاء من المولى قبله بها مالا ولا شاء  
 أحدها مالا بما فيها وكان له هاجر أو أن حصر مداما ولدت حبر المولى إن شاء ودفع وإن شاء ودعى ولا حصيل على الولد وفي نوادر  
 ابن سباعة عن أبي يوسف إذا اعتق الرجل ماني بطح حار يته ثم حثت حماية فدفعها بالحماية حار وفي العيون أيضا عمار بن مولى  
 عبد المشركى لأقل من ستأ سهر حتى على الولد ثم ادعا الدائع وهو يعلم بالحماية وعليه الدية لا محابا بالحماية في قول أبي يوسف  
 وقاله روجه الله تعالى عليه القيمة دون الدية والفتوى على قول أبي يوسف وفيه أيضا حار يته بين رجلين فولدت ولدها فلان ادعاه  
 أحدهما وهو عالم بالحماية قال أبو يوسف الدية عليه وإن لم يعلم بالحماية فعليه نصف القيمة وفي العيون حار يته بين رجلين  
 جاءت فولد حفي الولد حماية فادعاه أحدهما فإن علم بالحماية فعليه نصف الدية وإن لم يعلم فعليه نصف القيمة وهذا قول ربي وقال  
 أبو يوسف عليه نصف الدية علم ولم يعلم قال لعبد له أحد كاس ثم حثي أحدهما ثم صرف المولى الفتى إليه قال أبو يوسف إن علم  
 بالحماية فعليه الدية وقاله ربه عليه القيمة وفي الظاهرية ولو حثي كل واحد منهم ما بعد الإيجاب ثم بين الفتى في أحد مما عتق ولزمه  
 الأقل من قيمته ومن الدية بقى الآخر ملكا له يقال ادفعوا وأقده الدية ولا يصير محاررا للعبد ولكن لو كانت حماية أحدهما قطع  
 يد رجل وحياة الآخر قبل نفس لا يختلف الجواب وفي التحرير قال أبو يوسف إذا عسر رجل عبدا فقتل عبده قبل أن يخطأ  
 وورده على مولاه فقتل عبده قبل أن يورده للمولى بالحماية رجع المولى على العاصي نصف القيمة ودفع على المولى الحماية الأولى ثم رجع به  
 على العاصي فبطل له وقال محمد ربه بأحد نصف القيمة فيسقط ولا يدفعها إلى المولى بالحماية عند حفي طاهر المولى يعقته في مريم  
 فاعتقه الأورث أو الوصي فإن الوصي عالم بالحماية فعليه الدية غير قيمته من جميع المال والزيادة من الثالث وإن لم يكن عالم بالحماية  
 القيمة في مال الميت أو ولده ولم يدكر أن الذي أعتق هل يصح وماذا يصح وقال أبو يوسف إن علم الذي أعتقه بالحماية  
 فعليه الدية قال القية أو الثالث يصحكون هذا قول أبي يوسف الأول ما على قياس قوله الآخر يسمى أن يكون قوله قبل فولد ربه  
 كما قال في آخر كتاب البيوع لو اشترى عبدا ولم يقصد الخلق حتى وكل وكذا لعنته فاعتقه الوكيل لا ممان على الوكيل في قول  
 أبي يوسف الآخر وهو قول محمد وهكذا يرى عن أبي حنيفة رحمه الله هذا إذا كانت الوصية بالعتق بعد ما حثي أم إذا أوصى بعتنه  
 فصل الحماية ثم حثي شات الموصى فاعتقه الوصي وهو يعلم بالحماية فهو صامن للحماية وإن لم يعلم فهو صامن القيمة ولا يرفع على  
 أو ربه إذا وكل رجلين بعتن عبده ثم إن المصدق حثي حماية ثم أعتقه الوكيل وهو يعلم بالحماية فالمولى صامن لقيمة العبد أين لم يكن  
 عالم بالحماية وفي المتن في نوادر ابن سباعة عن محمد إذا أوصى بعتن عبده ثم مات وفكك أو وصى إلى رجل ماني العبد حماية  
 بعد موت الموصى ثم أعتقه الوصي وهو يعلم بالحماية فهو مختار الذي يقي ماله وإن لم يعلم فعليه القيمة وفي الظاهرية ولو قال لعبدية  
 وقيمة كل واحد منهما ألف أحد كاس ثم قتل أحدهما مالا خطأ ثم مات المولى قبل البيان وهو عالم بالحماية عتق من كل واحد  
 منهما ماصه ويسمى في نصف قيمته ويجب على المولى قيمة العبد الخاني فيستوى من جميع تركته ولا يصير محاررا للعبد ما لوت  
 من غير بيان واحد من العبد وفي التحرير بد لو قتل العبد الموصوف في يد الماص ومات وقتل حتى قبل النص خنات له قيمة  
 لا محابا لخنايت ولا خيار للمولى في ذلك ولا يجوز إقرار العبد للأدوين والمجور عليه بالحماية ولا يسمى بعد العتق ولو أقر بعد العتق

انه كان جدي في حالة الرق لم يلزمه شيء ولو قتل العبد قتيلا خطأ ثم قطع يد العبد ثم آخر خطأ فأرسل يده يسلم لاولياء الحماية الاولى  
 ثم يدفعه العبد فيكون بين ولي الحماية وبين ولي العبد احتساب المولى وولي الحماية فادعى المولى أن القتل كان قسداً في الحماية فادعى ولي الحماية  
 انه كان بعدا فاقول قول المولى ولو شح انسا موصفة وقيمتها ألف ثم قال قتل آخر وقيمتها ألفان فان المولى يدفع بدمها على أحد  
 وعشرين سهما لصاحب الموصفة سهم وعشرون ولي القاتل وكذلك لو كان عمي بعد القتل قبل الشحة وبايعت من إلى زيادة  
 والمقصود هو عمل الحركة في العيون اذا أوصى بمقتل عمه حتى العبد حيا به أرشاهم فمالة الورثة بعد موت الموصي لا يهدى  
 عليهم ذلك فادركوا العبد يدفع بالحياة وتبطل بالوصية الآن يؤدي العبد من غير ما كتمه فان يقول للإنسان أد عمي درهمها  
 فعمل يصح وبه صدرك اللهم دية على العبد يطالب به باعتق قال رحمه الله **ولو لو العبد بالزمة الارش كعبه وتعلق عقه**  
**بقتل ولا يورثه ويشفه ان فعل ذلك كج** يعني لو أعتق عبده عالم بالحماية صار مختارا للعبد وهذا العتق لأن الاعتراف يجمع من الدفع  
 فالأدم عليه اختيار فادأ عتقه وهو يعلم بالحماية صار مختارا للعبد لما ساء وهو المراد بقوله كعبه يعني لو باعه عالم بالحماية وعلى  
 هذين الوجهين الهبة والتدبير والاستيلاء لأن كل واحد منهما يجمع من الدفع لرواى الملك والملك له خلاف الاقرار لغيره بالعبد  
 الخافى على رواية الاصل لأنه لا ينفك عن حق ولى الحماية فان المقر له يعطى الدفع اليه وليس فيه فعل الملك لأن الاقرار ليس  
 بتخليك من جهة المقر واعطاء المأخذ فيحصل أن يكون صادقا بذلك فادأ به بصير مختارا لغيره للعبد وسدفع الحصومة عنه ان  
 أقام بيعة له للمقر له وإن لم تقم ويقال له ان تسدي أو يدفع فان فداءه صار متظوعا للعبد حتى لا يرجع به على المقر له اذا حصر  
 وصداقاً به وإن دفعه كان المقر له بالخيار اذا حصر ان شاء أو أحرره وان شاء فداءه أو فرق في هذا المعنى بين ان تكون  
 الجاية في النفس أو في الاطراف لأن الشكل موجب للعبد ولا يختلف وكذا الفرق في البيع بين أن يكون شا وبين أن يكون  
 فيه خيار المشتري لأن الشكل يربى الملك بخلاف ما اذا كان الخيار للمانع ثم نقضه أو العرض على البيع لأن الملك لم يربى  
 ولا يقال المشتري بالخيار اذا مانع بشرط الخيار له بصير مختارا للاجارة به عوض هذا أن يكون مختارا للعبد لا ما يقول ولم يكن  
 المشتري بخيار المزمع به ملك غيره وهذا لا يلزم ولا به يلزم في البيع بيع الرزق وهذا لا يلزم ولو ما عدي ما فاسدا لم يصير مختارا  
 للعبد حتى يسلمه لأن الملك لا يربى الا به يحرف الكتانة العادة حيث يكون مختارا للعبد فان حكم الكتانة ملحق العتق  
 بأداء المال وذلك الجبر عن العبد في الحال وهو ثمان مائة الكتانة ولا كذلك البيع العاسد لأن حكمه وهو الملك لا يشت  
 الا ناقص ولو كانت الكتانة صحيحة ثم عثر كان له أن يدفعه بالحماية فان كان ذلك قبل ان يقضى عليه بالقيمة وبعدها  
 لا يدفعه لقرار القيمة ناقصة ولو باعه من المحي عليه كان مختارا للعبد بخلاف ما اذا دفعه من لا يملكه من المشتري له أحد به يعرض  
 وهو متعق في الهبة دون البيع واعتاق المحي عليه بأمر المولى بمرة اعتاق المولى فبذلك كماله فعل المأمور به يقتل إلى  
 الأمر ولو صرح به بنقصه كان مختارا للعبد العلم لأنه حسن حرامه فان زال العتق قبل القضاء بالقيمة كان له أن يدفعه ما  
 لرواى المانع من الدفع قبل استقرار القيمة ويسير بمختارا بالاجارة والرهى في رواية كتاب الاعتراف لهما لا زمان فيكون  
 عندنا فيه ما يجوز عن الدفع والاطراف لا يصير مختارا لهما للعبد لأنه لم يشره عن الدفع لأن له أن يبيع الاجارة والرهى حتى المحي  
 لتعلق حقه بعين العبد صانقا على حقه ما يفسد حان صونا لحقه عن المطلق وكذا لا يصير مختارا لادنى ان اجارة وان ركه دين  
 لأن الادنى لا يثبت الدفع ولا ينقص الرقبة الآن للمولى بالحماية أن يتمتع من القبول لأن الدين لحقه من جهة المولى بعد ما تعلق به  
 حقه فلم يملك في حقه ولو جنى حيا بين ولم يحد همدون الاخرى وتصرفه بقصر فليس له أن يصير مختارا للعبد فباعه وباعه لادنى  
 يلزم حقه من قيمة العبد وقوله كعبه وتعلق عقه بقتل ولا يورثه ويشفه ان فعل ذلك كج أي يصير مختارا لبيعه بعد العلم بها  
 وتعلق عقه بماد كرمين القتل والرهى والشح يصير مختارا كما يصير مختارا بالاعتاق بعد الاعلام بها وبما يصير مختارا بالتعلق  
 بعد العلم بالذلة وقول زور لا يصير مختارا كما لا يصير مختارا بالاعتاق بعد الاعلام بها وبما يصير مختارا لبيعه بعد العلم بها  
 به اجابة من العبد ولا يلزم للمولى ما يفسد بوجه بعد العلم بالحماية لم يوجد منه فعل يصير به مختارا الا ترى انه لو علق المطلق والعتاق  
 بالشرط ثم حلف أن لا يطبق أو لا يعتق ثم وجد الشرط وثبت العتق والمطلق لا يبحث بذلك في عيه فكذلك العبد ولو على الاعتراف  
 بالحماية والعلق بالشرط يزيل عده وحده بالشرط كالمسح عنه فصار كما اذا أعتقه بعد الحماية الا ترى ان من قل لاسر أنه اذا

دلت اثار فوائده لا اوفر ملك ارفعاً بهر يصير اشد الايلاء من وقت الدخول وكذا ان حال الحيا وصرفت فانت طاني نيرة  
 ومات من ذلك امر فار الاية صير مطلقاً للدخول ووجود المرض بخلاف ما اوردناه لان عرصه طلاق اذ عتاق بكه الامتاع  
 عنه فلا بد من حجة ملا بكه الامتاع عنه ولا يبرهن على مباشرة الشرط فتعلق أقوى الدواعي اليه القتل والظاهر انه يبعده وهذا  
 دلالة الاختيار هذا اذ علقه بحياة يوجب المال كتملأ وسه العمد وان علقه بحياة يوجب العصاص فان قل له ان شرطه السيف  
 فانت حر ولا يثبت على المولى شيء الا بما قلناه لا فرق بين العمد والحرق في العصاص فلم يكن المولى معونات في اولى الحيايات والتمسك  
 قبل عب الكفاية فيه يصير المولى مختاراً كالقتل بالمشقة وان لم ينجح الكفاية فيه لا يصير مختاراً وهو التمسك نفساً كالموت في غير  
 جرحه المولى لان المثل تسامح من قتل حقيقة لان المثل فصل في الحر ويؤثر في اركان الروح والتسامح يسر فعل في الحر لانه  
 لا يوصل الى الدية ولقد لم ينجح العصاص ولا يجرم الارث فلم يصير مستمكاً للعمد والمقتل مباشرة صار مستمكاً للعمد في كل  
 موضع صار مستمكاً للعمد من العداة لما يما ولو احرده عنه الحيا فاعتقه المولى وقال لم اصدقك بعد في حبيبة رجاء الله لا يمن  
 نام حرة رجل حر عدل وعدهما صحت الدية وان كان المحرق اسقياً وكذا لو قد صحت في الوكالة والشقة ولو لم يعبه وهو لم يسمي  
 ما ان اوفر الحيا به اولاً ثم ملكك او على عكسه وكل قسم لا يخلو اما ان كان الملك في العمد معروفاً لمقرراً وكان محجواً ولا اما السهم الاول  
 واخر الحيا به ثم الملك لعمره والملك في العمد معروفاً لمقرراً في صدقه للمقر في الملك والحيا به جميعاً يثبت للمقر اذ دفع العبد او ائده  
 لا يصح الاقرار لان حتى انجى عليه لا يمنع هو بد صرف المولى لان حقه في الدفع او العداة وهو ما قد ندد الاقرار والتأثير بالقرار  
 كالتأثير بالبيعة العادلة وبسبب طهر الملك لفسره بالقرار طهر ان الحيا به صحت من ملكه وان كان كدبه فما لا يكون المرغبتا  
 ائده حرة ولو لم ير ان حجة الاقرار لا تنوب على تصديق المقر له ولقد لومات المقر قبل التصديق يصير المسمى ميراثاً ورثته فتدبر  
 لعبد من ملكه نفس الاقرار وهو عالم بالحيا به يصير مختاراً ولبيان حجة الاقرار لا يوجب على التصديق والظاهر ان يوجب على  
 لتكديب واداء الصل به انسكديب بطل من الاصل فلو صدقه في الملك وكدبه في الحيا به صار المقر مختاراً للعبد لان الاقرار بالحيا به  
 على العمد صدق ملكه في العمد فصيح ثم اذا اوفر الملك لعمره وصدق المقر له صار من ملكه فصار كالمواضع او هذه  
 اما التقدم الثاني لو اقر بالملك اولاً ثم بالحيا به ان صدقه في العمد فصار له الحيا به والمقر وان صدق في الملك  
 وكدبه في الحيا به صحت الحيا به لانه لما صدق المقر في الملك طهر ان اقراره بحيا به العمد صادق فلا يصح اقراره بالحيا به التي كدبه  
 المقر له في شب الحيا به وكذلك ان كان العمد محجواً ولا يدرى انه لمقرراً لم يعبه فالحيا به اولاً ثم بالملك او بالملك والحيا به لان  
 الملك ثبت للعمر فظاهر اليد لا يستدعي دليل والملك ثابت بظاهر اليد لا يصلح حجة للاستحقاق واختيار العداة فلم يصير مختاراً  
 للعداة خلاف ما لو كان الملك له معروفاً لان ملكه ثابت مستدعي دليل سوى ظاهر اليد فصلاح حجة لاثبات ما لم يكن ولو قال كنت بتهمة  
 من فلان قبل الحيا به وصدقه وان غير المشتري بين الدفع والعداة لانه ثبت الملك تصدقاً لهما فالرجاء به بغيره قطع بدو حجة  
 ودفع اليه حرره مما من اليد فالعبد صالح بالحيا به وان لم يحرر رد على سيده ويقادح لانه اذا لم يعتقه وصرى بغيره ان الصالح  
 كان باطلاً لان الصلح وقع على المال وهو العمد عن دية اليد لان العصاص لا يجرى بين الحر والعبد في الاطراف والظاهر ان  
 دية اليد عرواً واحدة وان الواجب هو القود فبغير الصلح باطلاً لان الصلح لا بد له من مصالح عنه والمصلح عبد المال ولم يوجب قبض  
 الصلح والباطل لا يورث شبهة كالموتى مطلقته ثلاثاً في عدتها مع العلم بحرمتها عليه فانه لا يصير شبهة في ذم الخدم فكذلك هذا  
 فوجب الحيا به ان اقول فيه بحث وهو اذا اراد ان يطلاق لا يورث شبهة فيما اذا علم بطلانه كجاء الطاهر مما ذكره في نظيره  
 حيث قال وبمع العلم بحرمتها عليه فهو مسلم لكن لا يحدى سماعها لان لا دفع لم يعلم القطع يسري فيكون موجهة العود بل  
 طى ان لا يسري وكان موجهة المال وان اراد ان الباطل لا يورث شبهة وان لم يعلم بطلانه فهو موعود فلا ترى انه اذا وطئ المظنة فلا  
 في عدتها ولم يعلم بحرمتها عليه بل طى ان لا يحدى شبهة في ذم الخدم كجاء حواشي كتاب الحدود وبهم ايضاً بهما من  
 قوله مع العلم بحرمتها عليه واما اذا اعتقه فقد صدقته في الاعتاق ضرورة لان العاقل يقصد تصحيح تصرفه ولا وجهة الا بالصلح عن  
 الحيا به وما يثبت منه التداة ولقد انصت عليه وصرى به جار فكأن مصلحاً في الحيا به وما يثبت منها على العبد مقتضى الاقدام  
 على الاعتاق والمولى ايضاً ما لجامعة على هذا الوجه ما يصيبه لانه لما رضى بكون العبد موعوداً ان لم يكن راضياً بكونه موعوداً

عن الكثير قال أعتقه صح الصلح في ضمن الاعتراف ابتداء وإذا لم يعتقه لم يوحده الصلح ابتداء والصلح الأول وقع باطلا وبير  
العهد إلى الولي والأولياء بالخيار إن شاءوا عقوا عنه وإن شاءوا فقلوه رد كفي نص مسح الحامع الصغير رجل قطع بدرجل عمدا  
فصلح المفلوع بده على عدد ودفعه إليه باعتقه المفلوع بده ثم مات من ذلك فله صلح الحداية وإن لم يعتقه رد على مولاه  
وقيل للأولياء أمّا إن تقتلوه أو دفعوا عنه والوجه ما يبادر فالحكم المذلة واختلاف صورة ثم هذه المسئلة وهي مسئلة الصلح ترد  
اشكالا على قول أبي حنيفة وما إذا عفا عن اليد ثم سرى إلى النفس ومات حيث يطل العفو ولا يصح التصاص هناك وفي هذه  
المسئلة قال بطل الصلح ويجب القصاص فإذا لم يعتقه الصلح ما بقي على حاله فالحواب أمّا إذا لم يعتقه فقد قبل  
ماذ كفي مسئلة الصلح جواب القصاص وماذ كفي مسئلة الصلح جواب الاستعصان ويكونان على القياس والاستعصان وقيل  
بالفرق بينهما وجهه أن الصلح عن الحداية على مال يقرر الحداية ولا يطلها لأن الصلح عن الحداية اسديها للحداية بمعنى ما سديها  
بذلها ولهذا بعيت الحداية وتوفر عليه عفوها وعو القصاص أقول رد عليه أنه أرأى بقوله صلح لا يطل الحداية بل  
يقروها أن الصلح لا يسقط موجب الحداية بل مقبى على حاله وهو مجموع كيمما كان وقد صرحوا في صدر كتاب الحدايات بأن  
موجب القتل العهد القود الآن دعوى الأولياء أو يصلحوا وقد جعلوا الصلح كالعفو في إسقاط موجب الحدايات وإن أر بد ذلك  
أن الصلح لا ينافي ثبوت موجب الحداية في الأصل بل يقرر ذلك حيث رقع الصلح عنه على مال وإن سقوطه لم يستحق الصلح فهو  
مسلم لكن لا يتم حينئذ قوطم فأنه لم تطل الحداية لم مع العفو فأنه لا يلزم من عدم طلاق الحداية معنى ثبوتها في الأصل عدم  
امتناع العفو فأنه يستحق الصلح عنها كالمحال فبما نحن فيه بل لا يتم حينئذ التفرقة أساسا بين صورتي الدر والصلح والعفو أيضا  
لا ينافي ثبوت موجب الحداية في الأصل قبل العفو ولا يلحق وأما العفو فهو معدم للحداية والعفو عن القطع وإن بطل بالسراية  
إلى النفس لكن بقيت شبهة لوجود صورة العفو وهي كفاية لدر الحداية وأما إذا أعتقه فأنه هو الفرق الذي ذكره ما أن  
الغنى يحصل صلحا ابتداء بخلاف العفو وعلى قوطم أن يصار في صورتين لا سيما كما نعلم من العفو عن القطع عفا عما يحدث  
منه وفي الصلح لم يحد كذلك بل أوحا القصاص عليه إذا لم يعتقه فله صلح حاد إذا أعتقه وقد ساس مسائل سراية المخرج  
ولا نفيها وأما علم قلدرجه أنه يخرج من مأذون مدبرين حنا فخر مرسيه فلا علم عليه قيمتان قيمة كزب الدين وقيمة لولي  
الحداية لا لأنه بلغ تحقيق كل واحد منهما مصوبى بكل القيمة على الأفراد الدعوى على الأولياء والبيع على العراء فسلكه أحد  
الاجتماع ويمكن الجمع بين الحقيقين أيضا من الرقعة الواحدة ما يدفع إلى ولي الحداية أولا ثم يباع للعرماء فيصير ما منه وبت  
بحرف ما إذا أئله أسحب والمشتري بها حيث يجب عليه قيمة وأسد لولي حكم الملك في رفته فظهر حرق العريقتين بالنسبة  
إلى الملك المالك لأنه دون المالك فصار كونه ليس به حتى ثم أهرم أحق تخليك القيمة لاهمالية العهد والعمر من منتم في المالية  
على ولي الحداية لأن الواجب أن يدفع إليه ثم ساع لغيره فكان مقدما معنى والقيمة المعنى فذلك إليه وفي الفصل الأول كان  
التعريض بين الحدين وهما متساويان فيصيرهما فيظهر أن رقبه بعدم العلم لأنه وأعتقه وهو عام بالحداية كان عليه الدية إذا  
كانت الحداية في النفس ولوليان وقيمة العهد لصاحب الدين لأن الاعتراف بعد العلم موجب الارش والأصل أن العهد إذا أسحب وعليه  
دين حرم المولى بين الدرع إلى ولي الحداية والعاء فان احتار الدرع إلى ولي الحداية تدفع ثم يباع في الدين فان فصل شيء فهو ولي الحداية  
لأنه بدل ملكه وإن ولا شيء وإن بدأ بالدفع جمعا بين الحقيقين لأنه أمكن دفعه بعد الدفع ولو بدأ بدفعه في الدين لا يتكبد دفعه  
بالحداية لأنه لم يوحده في بد الشئ ترمى حباية ولا يقال لا فترقى الدفع إذا كان يباع عليه لأنه أقول لأنه بد ثبوت استخلاص العهد  
لأن ولي الحداية نسله حق الاستدخول ولا لسان أعراض في العين فإذا كان الواجب هو الدفع فلو أن المولى دفعه إلى ولي الحداية  
بغير رقصة لا يضمن استحسانا لأنه وفي عين ما يباعه القاصي وفي القياس يحسن قيمة لوجود التخليك كقولنا عفا أو وجهه ولودعه  
إلى أصحاب الدين صار مختارا للقاء كقولنا عفا لأنه ليس الواجب عليه بل الواجب عليه الدفع بالحداية أولا ولو أن القاضي باع في الدين  
قيمة قامت عليه ثم حضر ولي الحداية ولم يفعل من التمس شي سقط حقه لأن القاضي لا يفرم العهد وقباهل ولو فصح البيع ودفع  
إلى ولي الحداية لا حرج إلى بيعه ثانيا لما ذكره فلا فائدة في النسخ وقد قررنا هذه المسئلة مرورا قلدرجه أنه يجوز ما دونه مدبره  
وبت بيع مع ولده في الدين وإن جنت فولدت لم يدفع الزلله والفرق أن الدين متعلق برقبته لأن الدين عليها وهو وصف

لها حكمي فصرى الى الولد لان الصلوات الشرعية الثلاثة في الاصل تسمى الى العروص كالمات والرق والحريه وأما الدفع والحياة  
فواحد في دمه المولى لا في دمها واعمالها لا في اثر العمل الحقيقي وهو الدفع وقبل الدفع كانت وقتها حاله عن حق الحياة وكذلك  
لا يجرى المعاصي على الاولاد ولا الحد لاسمها لان محسوسا كالدفع ولا يبيعه فيه فان قيل اذا كان الدين عليهما فلماذا يصح  
المولى اذا أعدهما والادب اذا أتم المديون لا يصح شيئا فلما حووب الصالح باعتباره وتب ما ساق به منهم انقياد لا باعتبار  
وحوب الدين على الولي الا ترى انه ضمن القيمة لا ضرر ولو كان باعتبار الوحوب عليه يصح كل الدين كالعقد الحاق اذا أعتقه  
المولى بعد العلم بالحياه ولقد ايسر العزم الفاضل العبد المديون بعد العتق ولو كان على المولى لما أتعه كالعقد الحاق ولا يرد عليا  
وحوب دفع الارض معها اذ احس عليها قبل الدفع وأحد المولى الارض بل حرثها وهو ولي الحياة متعاقب بجميع اجزائها  
فاداهت حرثها وأحاط بدلائقها فحقه كما اذا قتلت وأحلفت بدلا اعتباره للمعسر بالمثل بخلاف الولد وقوله ما أدوه وانست  
شرط السراره الى الولد ان يحسب كون الولادة بعد حقوق الدين لاسمها اذ اوتيت ثم لحقها الدين لا يتعلق حتى العراء بالولد بخلاف  
الاكساب حيث يتعلق حتى العراء بما اكتسب قبل الدين وبعد له لان طابا باعتباره في الكسب حتى لو ابرعها في أحد كانت  
هي الحضم فيه واعتبار اليد كانت هي أحق نعم سيدها لمصاها بها بخلاف الولد فانه اعما يستحق بالسراره ودلائق نقل الاصل  
لا بعده كولد المكاتبة ولذا لم الولد والمدره وكولنا لصحة لاسمها حقوق مستقره في الرقة حتى صار صاحبها بمواعن العسرى  
واذا احس العبد حياهه ثم أدن له المولى في التجارة فحقه دين دفع بحايته فان الدائم يقعه فاداسع لهم يرجع أولياء الحياه على  
المولى ببيعة العبد وكذلك لو أقر عليه دين ثم دفعه بحايته في دينه ورجع أولياء الحياه بقيمته على المولى وذكر بعد هذا اذا  
وحب الدين على العبدية ثم أقر للمولى عليه تخايته خطأ بيع العبد في الدين ولم يلقه الى الحياه وفيه أيعارض في يده سيد  
لا يجرى أنه له ولغيره ولم يدع صاحب اليد أنه له ولم يسمع من السداد اقراره بعد صاحب اليد الا أنه يقر ما به بعد حتى هذا  
العبد حياهه وبنت ذلك بالنبيه أو باقرار صاحب اليد ثم ان صاحب اليد اقراره لرحل وصداقه المقتله بذلك وكذا يقر الحياه  
فان كانت الحياه بسببه قيل للمره ادفع أو اءده وان كانت الحياه باقرار الذي كان العبد يد أحد المقتله العبد وبطلت الحياه  
ولم يكن على المعسر من الحياه نفع وقد قدسها بغير هذه العباره قال رحمه الله **بم** بعد عزم رجل ان يسيده حرره وقتل وليه خطأ  
لاشئ له عليه **بم** معناه اذا كان العبد لرحل فرحمه رجل ان مولاه أعتقه فقتل العبد خطأ وفي ذلك الرجل لدى ربحان مولاه  
أعتقه وليه **بم** ولاشئ له لانه لما ربحان مولاه أعتقه فقد أقر أنه لا يستحق على المولى دفع العبد ولا العاء بالارض واعما يستحق  
الدية عليه وعلى العايله لانه في صدق في حق نفسه فيسقط الدفع والعداء عن المولى ولا يصدر في دعواه الدية عليهم الا ببيعة  
وقال في النهاية رخص المسئله فيما ادعى حياهه ثم أقر المحمي عليه أنه حرره فصل الدفع ورحل في الكتاب الاقرار بالحرية قبل الحياه  
وهما لا يوافقان وكذا اذا أقر المحمي عليه بعد الدفع اليه أنه حرره لانه ملكه ما دفعه وقد أقر له بحريره فبعتق عليه اقراره وصار  
طهر من اشترى عبدا ثم أقر بتحريره مولاه قبل الدفع وفي الاصل محل المسئله على ثلاثة أوجه اما ان أقر ولي الحياه أن العبد  
حرر الاصل أو أقر أنه حرر أو أقر ان مولاه أعتقه فان أقر أنه حرر الاصل فلا ضمان لولي الحياه لاعلى العبد ولا على المولى وكذلك  
الخواب اذا أقر أنه حرر أو أقر ان مولاه أعتقه فاما اذا أقر أنه أعتقه فان أقر به قبل الحياه فالحجاب كالحجاب فاما اذا أقر أنه حرر  
الاصل وان أقر أنه أعتقه بعد الحياه فقد أقر ببراءة العبد وادعى على المولى السداد ان ادعى انه أعتقه وهو علم بالحياه وان  
ادعى انه لم يكن علما ادعى على المولى ضمان القيمة وأكسر المولى ما ادعى عليه من ضمان السداد أو الصيحه ويكون القول  
قول المولى مع يمينه وعلى ولي الحياه اقامه البينه في المستثنى الاولين لا يدعى على المولى ضمانا لا يكون بين ولي الحياه وبين المولى  
حصوله ويكون العبد على حاله اذا كان الاقرار من ولي الحياه فقبل الدفع فاما اذا كان الاقرار من ولي الحياه وبين المولى  
حصوله ويكون للمولى بعد الدفع اليه أقر أنه حرر الاصل أو أقر أنه حرر لم يكن له على المولى سبيل ولا على العبد الا ان العبد يفتي  
ولا يكون لاحد على العبد ولا وان أقر أنه كان أعتقه قبل الحياه فانه يحكم بحريه العبد لا به أقر بحريته والعبد في ملكه ويكون  
ولاؤه موقوفه لولي العبد ومولى العبد برأ من ذلك وأقر ما لولي الحياه فان ربحان مولاه أعتق من جهته فيكون ولاؤه موقوفه قال  
رحمه الله **بم** قبل مقتل رجل قتلت أخته خطأ وأما بعد وقال بعد العتق قال قول للعبد **بم** معناه اذا أعتق العبد ثم قال لرحل بعد

العتق قلت أحاك حطاً وأما بعد وقال الرجل قتله وأنت حر فالتول قول العبد لا يمسك للصانع له أنه أسند إلى العتق حالة معودة  
 منافية للصانع إذا الكلام فيما إذا كان رقه معروفاً والوجوب في حماية العبد على المولى دفعاً وهذا هو ما إذا قال البالغ العاقل طلق  
 امرأتي وأما في أو بعد تداري أو ما في وقال طلق امرأتي وأما معون وقد كان حوته معروفاً كان التول قوله لما ذكرنا قد انعقوا  
 على أصلين أحدهما أن الانساق إلى عادة معودة منافية للصانع توجب سقوط المقر به والأخر أن من أقر بسبب الصانع ثم ادعى  
 ما يبرئه لا يسمع منه إلا بحدوثه فإن قيل إن العبد قد ادعى تاريخاً سابقاً في إقراره والمقر له مكر في معنى أن يكون القول قوله وأجيب  
 ما باعتبار التاريخ ما تزحج رد الوجوب كأن قال لما قطعته بذلك لأصله وهما هو منكر لأصله وصار مكر في قول العبد ما اعتقك قل  
 إن تخلى أو قبل أن أحاق قبل رجعه إليه ~~وإن قال لما قطعته بذلك وأنت أمي~~ وقالت بعد العتق فالتول لما ذكرنا كل ما أحسنها  
 إلا الجماع والعدة ~~وهذا بعد ما قال محمد لا يصح~~ إلا شيئاً فأنه يبرئ من رده عليه إلا بمسك وحبب للصانع لا سيما الفعل  
 إلى حاله معودة متوافقة كجلى المسئلة الأولى وكفى الوطء والعلة في القائم أقر للصانع حيث اعترف بالاحتمال ثم ادعى التلك عليها  
 وهي تسكر والتول قول المسكر ولما ذكرنا بالرد عليها ولما أنه أقر بسبب ظاهر ثم ادعى ما يبرئه فلا يكون التول قوله كما إذا حال  
 لعبد ما دعت عيبك النبي وعيسى النبي فمقت فقال المقر لا دل أدعيتها وعيبك النبي معقودة كان القول قول المقر له وهذا  
 إذا لم يسده إلى حاله منافية للصانع لأنه لا يصح من يدها إذا قطعها وهي مدبوبة تحت الوطء والعلة لأن وطء المولى أمته المدبوبة لا يوجب  
 العقر وإذا أحسنه من عتقها أو أن كانت مدبوبة لا يوجب الضمان عليه حصل الأسناد إلى حاله معودة منافية للصانع في حقها أي  
 في حق العلة والوطء وعلى هذا الخلاف قول رجل حر في حر في أسلم أحدت مالك وأنت حر في فقال له أحسنه بعد ما أسندت  
 وفي العتابة ومثلهما مسئلة الحر في صورهما أسلم دخل دار الحرب ما من أحد ما لم حر في ثم خروا إليها فقال المسلم أحدثت  
 ملك وأنت حر في وقال الحر في الذي أسلم أحدثت سي وأما أسلم فالتول للحر في على الخلاف المتقدم اه وعلى هذا الاختلاف  
 إذا قال أحدثت منك ألف درهم من كسبك وأنت عبيدي وقال العبد لا بل أحسنه بعد العتق وعلى هذا الخلاف ماذا أسلم الحر في  
 أو صرديا فقال له رجل مسلم قطعته بذلك وأنت حر في وأحدثت كذا وكذا وأنت حر في دار الحرب وقال الحر في لا بل فعلت  
 بعدما أسلمت أو قل بعد ما صررت إلى دار الإسلام فعلى قول في حصة أو في يوسف التول قول الحر في والمسلم صامن وعلى قول محمد  
 ورفق التول قول المسلم ولا ضمان عليه وإذا أسلم الحر في قتل رجل مسلم قطعته بذلك وأما حر في دار الحرب وقال المسلم فعلت ما فعلت  
 وأنت في دار الإسلام وكفى كتاب الأقر من الأصل أنه يدعى هذا الخلاف وأجمعوا على أنه إذا قال لخائ به تسعة ما عتقها وطنتك  
 قبل العتق وفلت الحاربه لا بعد العتق أن العول قول المولى ولا ضمان عليه وأجمعوا على أن من أعتق عبداً فقال العبد رجل آخر  
 قتلته بذلك وأما بعد وقت ذلك الرجل لا بل بعدما اعتقته أن القول قول المقر ولا ضمان عليه قال رجعه الله ~~في عهد محجور~~ أمر صبي  
 حر أقتل رجل قتله فدينه على عاقلة الصبي ~~بحر~~ لأن الصبي هو المباشر للقتل وعنده حطوه وسواه نجس على عاقلة ولا شيء على العبد  
 الأمر وكذا الحكم إذا أمره بذلك صبي والأصل أن الأمر بما لا يملكه الآمر إذا لم يعلم للأمر نفاذ الأمر صحيح في حق الآمر  
 والمأمور حتى يثبت للأمر الروح عن عمن الأمر ادخله عزم في ذلك بيان ذلك أمر رجلان يدعي أحدهما الشاهد في لجاره ولم يعلم  
 للأمر بذلك فانه يصح الأمر في حقه ما حذى إذا ضمن البائع لجار قيمة الشاة يرجع بها على الأمر ما علم أن الشاة لعبد وهو حر  
 البائع لا يصح الأمر حتى لا يرجع بما ختمت معمر لأنه لم يصبر عامه إلا لأمر وإن كان المأمور صبي يصح الأمر سواء كان غائباً بصاد  
 الأمر حتى لا يرجع بما ختمت معمر أو لا لقصد عقل ويلحق به المحنون وأما مسئلة ما إذا قال أن الصبي وأحد بصان الأفعال  
 دون الأقوال فيا يسوع إلى صحيح فأسند ما حقه فله تدبره من أهل في محله الواد أمر صبي يقتل دابة أو غرق ثوباً أو ما كل  
 طعم لعبد ولا ضمان على الصبي في ما يرجع بذلك على الأمر ولو أمر الصبي بما فعل لم يصح العتق ولو أمر الحر البالغ بذلك  
 فلا ضمان على العاقل وفي المحيط لوقال أن قال لا شيء وأقطع يده وأقتل أحق قتله أقتص من القاتل قبلاً ونجس الدابة استحسناتنا  
 ولا رجوع لعاقلة الصبي على أحصى الأمر أو بأمر رجوع على العبد الأمر بعد العتق لأن عدم الاعتذار كان لحق المولى لا لصادق  
 أعلى العبد وقد قال حر المولى الاعتناق بخلاف الصبي لأنه مقتصراً لأهلية وفي شرح الربادات لا ترجع العاقلة على العبد أيضاً إذا  
 لأن صاحبان حماية وهو على المولى لا على العبد وقد تدبر إيجابه على المولى لا كان على العبد المحجور وهذا أوفق للتواء لا ترى أن

العدد اذا أقر بعد التقى بالقتل قلناه لا يجب عليه شيء لكونه أحمده الى حاله ما ساقه للصمان على ما ينقل هذا ولقد اوضحنا بعد هذا  
 فاعنته. ولا ثم وقع فيها انسان فذلك لا يجب على المدينين واعيانهم على المولى فيجب عليه قيمة واحدة ولو مات فيها النفس  
 فيقوم بها ما لم يمتدح الله تعالى. وكذا ان امر عبدك مبيعاً أن يكون الأمر عبداً والأموال يباع عبداً معجوزاً واعلمها  
 ويصاحب مولى القاتل بالدمع والصداء ولا رجوع له على الأمر في الحال ويرجع بعد التقى بالاول من البعداء وقيمة العبد لا يغير  
 معطى في دفع الرية تدعى فياس ما ذكره العتقي لا يجب عليه ثمن لما يملكه اذا كان القتل خطأ وكذا اذا كان عبداً والعبد  
 العامل معبر الا ان عمده خطأ على ما يدا وأما اذا كان كبيراً لم يجب القصاص لانه من أهل العقوبة ولو أمر رجل من صبيان أو لدية على  
 عاقله العصى لانه الماسم ثم ترجع العاقلة على عاقله العصى لانه المقتصد اولاً الأمر فلو قتل لمصعب فيه ولا يقال كيف تعقل باقية الربى  
 ما لم يندب القتل يسمى أن يكون كالأمر لا يابول هذا قول لا يثبت على الكتاب وهو نسب فيمقتضيه بخلاف الإقرار بالقتل لا يثبت  
 يثبت الكتاب فلا يملكه العاقلة ولو كان المأمور عبداً معجوزاً عليه كبراً أو صغيراً يجبر المولى بين الدفع والصداء وأيهما اختار يرجع  
 بالاول على الأمر في ماله الا أن الأمر صار عبداً لا امر كذا اذا استخدمه وصيان العصب في ماله لا على العاقلة وان كان المأمور  
 بالعبادة فلا يملك عاقلة البه ولا يرجع العاقلة على الأمر بحال لأن امره لم يصح ولا يوزن وهو أيضاً يأمى مثله لا يباحى بالدم وان كان  
 الأمر عبداً أو دونه في التجارة كبراً كان أو صغيراً والمأمور عبداً معجوزاً عليه أو مأموراً يجبر مولى المأمور بين الدفع والصداء  
 وأيهما فعل يرجع على العبد المأدود لأن هذا صان عصب وانه من حسن صيان التجارة لانه يؤدي الى ثلث المصون ما داه  
 الصمان المأدود لا يؤخذ صيان التجارة بخلاف ما اذا كان المأمور صواحيت لا يرجع عاقله المأمور على الأمر في الحال ولا يندب  
 الحرقة لعدم تحقق العصب في الحر ولو كان المأمور صواحيت لمأدونه في التجارة شكاه حكم العبد المأدود لا يندب رجع عليه فيما  
 اذا كان المأمور عبداً معجوزاً عليه ويكون ذلك في ماله دون العاقلة لانه ليس بصان حايته وإنما هو صان تجارتها ولا يرجع عليه  
 اذا كان المأمور صواحيت لمأدونه في التجارة شكاه حكم العبد المأدود لا يندب رجع عليه فيما  
 والمأمور صواحيت لمأدونه في التجارة شكاه حكم العبد المأدود لا يندب رجع عليه فيما  
 بخلاف ذلك فان حكم حايته على المولى فيجب عليه ان أمكن والاستسقاء على ما يدا وان عجز المكاتب بعد ما قصى التامى عليه  
 باقيته ما عرقته الا ان يندى المولى بدينهم والقياس ان يبطل حكم حايته وهو قول في حبيته لانه لا يملك صارقاً وأمره لا يملك  
 وهما قولان لما قصى عليه القيمة صار دينا عليه وتسرى فلا يسقط حتى لو عجز قبل القضاء عليه بالقيمة تبطل حكم حايته لان حكم  
 حايته انما يصير دينا عليه بالقضاء ولم يوجد وان عجز بعد ما أدى كل القيمة لا يبطل وان كان المأمور عبداً معجوزاً عليه ولا يندب  
 أو البعداء ثم يرجع على المكاتب بقيمة المأمور اذا ادان كاتب قيمته أكثر من البدية فقص عشرة دراهم بقي اشكركل وهو ان سأل  
 ان هذا صان العصب فيه يصم قيمته العتمة ما لم يمت فكيف يبق قص عشرة دراهم كصان الحياية فخواه هذا العصب ي لكن  
 يحصل نسب الحياية فاعتبر بها في حق التدبير وان عجز المكاتب مولى المأمور يطلب مولى المكاتب بدية لان صان العصب  
 لا يسقط بتكرار المكاتب وان اعتق المولى للمكاتب فللمأمور ما يختار ان شاء رجع بجميع قيمة المأمور على العتق وبالفصل  
 على العتق لانه صان عصب فلا يبطل بالاعتق وان شاء رجع على المولى بقدر قيمة العتق الى تمام قيمة المأمور وان كان  
 المأمور مكاتباً رجع على المأمور صان قيمة نفسه ولا يرجع به على الأمر لانه لا يندب أن يجعل صان عصب لان المكاتب  
 حر من ربه فلا يكون محالاً للعصب معيراً كان أو كبيراً لان المكاتب اصغر من مملوك فالكبير فصار كالحرة البالغ العاقل  
 ان كان مأموراً فبدينه عجز لانه لو حكي قبل الامتناع لا يباع بل عجز المولى قبل الحياية مكاتب حتى حيايات وواحدة كان  
 على المولى الاقل من قيمته ومن ارض الحيايات لان المكاتب مملوك وقته حر يدا مطلقاً ونصراً فباعه انما يملكه وقته  
 تكون حايته على المولى وما عتق انما يملكه حر يدا وكذا يجبان يكون موصى حايته عليه على أن كانه حتى له وقد يندب  
 دفعه ورحب الحياية يجب عليه الاقل من القيمة ومن الارش وان تكررت الحيايات قبل القضاء له قيمة واحدة ولو جئ  
 فقضى عليه ثم جئ أخرى قضى عليه نسيئة أخرى خلافاً في يوسف. ولو قبل رجلان ربة على عليه حتى عجز عليه دين دفع بالحياية  
 ثم ساعى الدين وان دأب مع الدين ولو مات عن مال قصى في ماله الحياية ثم الكتابة ثم الارث لا يمانع عن وفاء ولا تسريح الكفاية



ان كان عليه دين وجرهه فقص عليه الحياة فالبس والحياة سواء لان الحياة صارت دينا المصاء وان لم يقص الحياة حكم ما قدم  
مكتوبة حيث تم ولدت ولم يقص دفعت وحدها ولو قصي علمها لم يبعث فان وثقها بالحياة والابيع ولدها لان اولاد المولود  
في الكتابة حكمه حكمه ولو كانت نصف أمته ٧ حتى أخذها على صاحبها لم الخاق الاقل من قيمته ومن نصف الحياة وحماة  
عبد المكاتب ككتابة عبد الحر ولو حسي المكاتب على مولاه وعلى عبد مولاه أو على ابن مولاه كانت الحياة عليهم كالحياة على غيرهم  
لان حياة المكاتب عليه ما معترة واداء كان مكاتب بين اثنين يعتبر كل نصف منه على حدة في الاحكام المستتمة سواء على ان الكتابة  
تسجرا ولو كانت أمة مشتركة فكانت با أحدهما غير اذن شرهه فولدت وكاتب الآخر نصيبه من الولد ثم حتى الولد على الأم والأب  
عليه لم كل واحد منها ثلاثة أرباع قيمة المقتول عند الامام ولو أقر المكاتب بالحياة للمسوط أصله ان المكاتب في حق حياة  
يوجب المال بغيره لانه لا يستحق المال على نفسه والمكاتب من أهل استحقاق المال على نفسه بخلاف العبد لو أقر بحياة  
نوب المال لا يصح لان موجبها يجب على مولاه فحصل مقر على مولاه فلم يصح وإذا أقر المكاتب بحياة عبدا أو حطامه لانه  
في حق الحياة ما حق بالحر ولو قصي عليه بحياة حطام ثم عمره من موصيه عبدا في حبيقة وعندهما نؤخذ وياع فيها سواء على ان  
المكاتب لو أقر بحياة موصيه لئلا لا يؤاخذ به ولو عمره عده وصار دينا عليه أولا وعندهما يؤخذ به اذ اصاب دينا عليه المصاء ولو  
أعتق ضمن قصي بها أولا وكذلك لو صالح ولي العمد وقد أقر به ثم عمره هدرت عبدا في حبيقة فجهده الله وعندهما يباع فيه لان  
القصاص بعد الصلح صار وحمال المال وأصل الحياة بنت مافاره ومن أقر بحياة موصيه لئلا لا يؤاخذ به عند العمد عبدا في حبيقة  
وعندهما يؤاخذ به اذ اصاب دينا عليه بالصلح ولو أقر الولد على أمه بحياة لم يمت فان مات الأم لم يمت الاقل من الدين والكتابة لان  
الفصل من الدين الموروث يكون له فقير الفصل من دينه جعل مقر على نفسه وصار كالحرة اذ أقر على مورثه بنين ثم مات المورث  
وعليه دين صح الاقرار بالعامل من دينه فكذلك اذ اذاعر بعد ذلك لم يلزمه لانه صار قفا وان كان أدى ثم عمره لا يسترد من المقر  
لان اقراره بذلك قد صح ولو أقرت الأم على ابنها بحياة ثم قتل الابن حطوا وأحدثت قيمته قصي عما أقرت في القيمة لان بدل الولد  
يكون للام ككسبه وصارت مقررة على نفسها وكذلك لو أقرت على ابنها بدين وفي يده مال ولادين عليه حار اقرارها بالدين في كسبه  
لان كسبه ولد لها فصارت مقررة على نفسها عديدين رطلين فأتى العمد على أحدهما ثم حرد ثم كاتب الفقوة عيه نصيبه منه  
ثم جرحه جرحا آخر فمات مهابس المكاتب في الاقل من نصف القيمة ورع الدية وعلى المولى الذي لم يكتب نصف قيمة العمد لورثة  
المقتول لانه قتل بحياة اثنين لانه قصي عليه قبل الكتابة وبمدها فمات بالحياة قبل الكتابة وهو زال بع هدر لانه حياة عبدا على  
مولاه وما لم يلجأ بحياة بعد الكتابة وهو زال بع معتبر لانه حياة مكاتب على مولاه فيضمن المكاتب الاقل من نصف قيمته ومن  
رع الدية لانه مات هدرت بالحياة قبل الكتابة فصار كانه قصي نصف المكاتب على ربع مولاه لا غير وأما نصف السات ولا يه قتل  
الحر بحياة اثنين لانه قصي عليه قبل الكتابة وبمدها فمات بالحياة قبل الكتابة وهو زال بع هدر لانه حياة عبدا على أحس  
فضمن السات نصف القيمة ما لم يصل اليه نصيبه نصيبا أو وصاية لان قيمة نصيبه بالكتابة وحدث على المكاتب حال حياة فمات  
يصل اليه حقه من تركته لا يلزمه أيضا نصف القيمة عديدين رطلين حتى على أحدهما ثم باع الآخر نصف نصيبه من المحي عليه  
وهو باه بالخيانة ثم حتى عليه بحياة أخرى فمات الذي باع نصفه اشترى الربع وكاتب المحي عليه نصيبه منه ثم حتى عليه ثلاث  
مخانات ثم أدى الكتابة فعتق ثم مات المولى من الخنايا وعلى المكاتب بحياة وهو مكاتب الاقل من نصف قيمة العمد ومن  
سدس ربع سدس الدية لان نصف المكاتب قتل نصف الحر ثلاث حيايات خنايات قبل الكتابة وهما هدرتان لانهما حياية  
عبد على مولاه وحياة بعد الكتابة وهي معتبرة لانهما حياية المكاتب على مولاه فمات هدرتان صلتا حياية واحدة لان حكمهما  
واحد فقيمت حيايتان أحدهما مرة والأخرى معتبرة فيضمن المكاتب ربع الدية وأما نصف السات كثر ربعه المبيع قتل ربع  
الحر بثلاث حيايات جماعة قبل البيع وهي معتبرة لانهما حياية عبدا على مولاه وحياية بعد الكتابة وهي معتبرة لانهما حياية عبدا  
على أحدى فمات من هذا ربع مضمون وسهم هدر وصار كل ربع على ثلاثة أسهم والشكل على اني عشر والر ربع الذي لم يبعه  
قتل ربع الحر ثلاث حيايات حياية قبل البيع وقد نصف بها من الحر وقد صار للمولى مختار الدية الثلث السهم من الدية بالسبع وخناية  
بعد البيع وجماعة بعد الكتابة وهما معتبرتان لانهما حياية عبدا على أحدى فمات من الخنايتان حكمهما واحد ومعتبرتان حياية



لان حقته كن منة لهما العائت من العائت البادئ ولا بعد الرجوع ولو رثا ثم قال البادئ 'اللاحق حريحا كان في عني البادئ'  
 ارض اللاحق وقيمته بتغير بين دفعه وقبضه فان دفعه ولا شيء له لما بنا وان ودها ودها بارش الشجة وقيمة المقتول لان البادئ  
 سح اللاحق ثم قتله مشجوحا فيلزمه ارض الشجة وقيمة مشجوحا متى احتار العداة ويسلم اوش شجة المقتول لمولاه خاصة  
 ويكون ارض شجة الخي في هذه القيمة يأخذ مولاه منها وما بقي للمولى المقتول لان حق مولى السبي 'لما شئت في حق اللاحق'  
 وهو مشجوح لانه حين حى على البادئ وهو مشجوح فبأحد من قيمته مشجوحا ارض شجة البادئ فان فصل منه شيء يكون  
 للمولى اللاحق لانه بدل عنه وهو فرع عن حق الدر ولو قتل البادئ اللاحق فان لم يطلب المولى المقتول الخبايا لم يكن لاحدها  
 على صاحبه شيء لان مولى المقتول يتغير بين العفو والعداء بارش الشجة الثانية وان طلب الخبايا بداعته بارش الخي ثم جبره مولى  
 الخي بين ان يدفع عنه او يعديه بقيمة المقتول ويسلم ذلك للمولى المقتول لان العبد اللاحق قبل البادئ مشجوح وفي جبره مولاه  
 بين دفعه ودها بقيمة مشجوحا وأي ذلك فعل لا يلقى لاحدهما على صاحبه سبيل لانه وصل الى كل واحد منهما حقه ولو قتل  
 أحدهما صاحبه يعلم ما رآه ولا يعلم البادئ بالشجة جبره مولى القاتل لانه بدعرت الداءة البادئ للاحالة ولوه بدعرت الداءة  
 بسبب موت البادئ تغفر القتل فكذلك ادفع دفعه عنه كان له نصف ارض شجة المقتول وعلى قيمة مشجوحا بأحد البادئ دفعه  
 من حصته فيتم مشجوحا من العبد المدفوع او يعديه لان القاتل المدفوع قام مقام المقتول لجاردا فصار كان المقتول بدي حيا  
 لمولاه يرجع نصف ارض شجة عنه متى احتار المدفوع فكذلك ادفع بدله وان احتار مولى القاتل ودها قيمة المقتول بحريحا لان  
 العاقل هو البادئ بالشجة شح عدا بحريحا ثم قتله فله قيمة عدا بحريحا وان كان القاتل هو اللاحق فقد شح البادئ وهو بحريحا  
 ثم قتله كان على المولى العاقل ان يدفع عنه قيمة المقتول بحريحا ورجع بارش الشجة في العداة ودها يدفع الى مولى العداة المقتول  
 نصف ارض شجته لان القيمة قامت مقام المقتول ولو كان المقتول حيا فقد شح كل واحد منهما صاحبه ولا يعلم البادئ معها  
 يرجع كل واحد منهما ما يدفع الى صاحبه نصف ارض شجة عنه والمدفوع اليه يتغير بين العداة وبين ما يخص نصف ارض الشجة  
 من العبد المدفوع اليه فكذلك ركنه قل وجهه لانه يجوز ان يقتل أحدهما عدا والآخر خطأ فعاد المدفوع المدفوع اليه المدفوع اليه  
 الخطا نصفه الاحد وولي العمد لان حقهما في الدية عشرة آلاف وحق ولي العمد في القصاص فان عدا أحدهما ثواب نصف  
 الآخر مالا وهو نصف الدية حصة آلاف فاذا داه خمسة عشر العبد درهم عشرة آلاف للمولى الخطا وحصة آلاف لعبد العاقل  
 من ولي العمد وان دفعه اليه اسم اثنا ثلثاه للمولى الخطا وثلثه لساكت من ولي العمد الطريق العمد لان حقهم في الدية كذلك  
 فيضرب وليا الخطا بعشرة آلاف ويضرب عبد العاقل في حصة واحدة في حصة واحدة وقال أبو يوسف  
 ومحمد بن مائة يدفعه ما راعا بن يتي المارة ثلاثة اربعة للمولى الخطا ودها لعبد العاقل من ولي العمد خمسة آلاف ودها عدا في حصة واحدة وقال أبو يوسف  
 ولا مازعة فاستوت مبارعتهم في النصف الآخر فينصف فان قيل ركنه أن يسلم للمولى ربع العمد في هذه المسئلة وهي نصيب  
 العاقل من ولي العمد يدفع ثلاثة اربعة البرم تقسم بينهم على قدر حقوقهم كما سلم له النصف وهو نصيب العاقل فلما يمكن ذلك  
 هنالكان للمولى الخطا استحقاق كله ولم يسقط من حقه ما شئ وهذا لان حق كل واحد من الرقيقين يعاقب بكل الرقة في المسئلةين  
 غيرا لمعا على كل قبل سقط حق العاقل على الرقة في المسئلة الاولى وحلى نصيبهما من حقهما وصار ذلك للمولى وهو  
 النصيب خلاف ما نحن فيه فان حق ولي الخطا ثلث في الكل على حاله وكانت الرقة كما هي مسئلة طما والنصف لعبد العاقل من ولي العمد  
 فلما ادركا قيمة سدوها كما هي على قدر حقوقهم بطريق العول والمذرة وهذه المسئلة فلما ذكر كما في كتاب الدعوى من هذا  
 الكتاب ما صولها الذي تسمى الخلف تتوفيق الله تعالى فلا يعيد هاهنا يتعرف من المؤلف فلما اذ أحسن النفس على العاصب ويحسن  
 بذلك تقيما للمائدة قال في الحامع الصغير عدا قتل عبد العاصب عدا ولا حرم له ان يرد في مولاه فقتل عنه وحل  
 آخر خطأ واحتار للمولى دفعه بالخبايا فان يكون بينهما نصيبين ثم يرجع المولى على العاصب بنصف قيمة العمد ويدفعه الى ولي  
 الخبايا الاولى ثم يرجع به على العاصب في قول أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد وروى لا يرجع ذلك الى ولي الخبايا الاولى  
 ولو كان المدعى عند المولى أولا ثم عبد العاصب ثم رد العاصب العمد على المولى ودفعه المولى الخباياين حية عارجع المولى على  
 العاصب بنصف قيمة العبد ويدفعه الى ولي القاتل ولا يرجع بذلك مرة أخرى على العاصب في قولهم جميعا ما دفعها الى ولي

القليل فيكون بينهما نصيب ثم رجع المولى على العاص نصف قيمة العمد ودفعهما إلى الولي القليل وكذلك لو كان مكان  
 العمد مدر كان الخواب فيه كالأواب في العمد من الوفاق والخلاف وصورت رجل عصب مدر رجل وقد كان المدر قتيلا  
 خطأ عمد المولى وقتل قتيلا آخر عمد العاص فرد العاص المدر على المولى فعلى المولى قيمة المدر بين ولي القليلين نصيب ثم رجع  
 المولى على العاص نصف قيمة المدر ولا يرجع جميع قيمة المدر فادرجع المولى على العاص نصف القيمة فان لولى القليل  
 الاول أن يأخذ ذلك من المولى عند جميعه ولو كان حي أو ألعاد العاص وحى ثانيا عمد المولى وحصر المولى قيمته وودع على  
 العاص نصف قيمته هل يسلم ذلك المولى فعلى قوله أن حبيبة وأنى يوسف الاول لا يسلم وعلى قول زرر يسلم قالى الاصل وادا  
 عصب الرجل عمد من رجل وقتل عدده قتيلا حيا ثم احتج المولى وأولياء القليل فان العمد مرد على مولاه وادار عليه العمد  
 يقال له حي وهو عمل الدفع فتعذر فان دفعه أو دفعه رجع على العاص الاقل من قيمة العمد ومن الارض وان كان راد عصب  
 العاص زيادة مثله واحمار الدفع فانه يدفع العمد مع الزيادة سواء حدثت الزيادة قبل الحياية أو بعدها ثم لا يرجع المولى على  
 العاص بقيمة الزيادة وان استحققت الزيادة نسب أحدته العمد العاص ولو هلكت الزيادة من حيث التهمة لا يصحها  
 العاص هذا اذا راد العمدى بد العاص فان أعور العمدى بد العاص وقد حى عمنه حياية فهو على وجهين أما ان أعور بعد  
 الحياية أو قبل فان أعور بعد الحياية وقد احتار المولى الدفع فانه يدفعه إلى ولي الحياية ثم رجع المولى على العاص ثانيا نصيب  
 قيمة العمد جميعا حتى وكل له قيمة العمد وان أعور فصل الحياية واحتار المولى الدفع فانه يدفع العمد أعور ثم يرجع بقيمة  
 العمد جميعا على العاص فاذا أخذ ذلك سلم له ولم يكن لولى الحياية أن يأخذ منه شيئا العمد المصوب اذا حى على مولاه حياية  
 موحدة للبال بان قتله خطأ أو حى على رقيقه خطأ أو على مالهان أو لشيء من ملكه قال أبو حنيفة انه يقتصر حيايته حتى يصون  
 العاص بقيمة العمد المصوب لمولاه اذا لم يكن الارض أو قيمة العمد المتلفه أقل من قيمة العمد المصوب وقال أبو يوسف ويحمد  
 ما ن حياية المصوب على مولاه وعلى رقيقه وعلى ماله جدر فاما العمد المرهون اذا حى على الرهن أو على ماله حل تنثر حيايته  
 فانواد كرهه المستئلة في كتاب الرهن وقال تنثر حيايته ولم يد كرهه خلاها الا ان المشايخ قالوا ماد كرى في كتاب الرهن انه  
 مدر على قول أبي يوسف رجه الله تعالى فاما على قول أبي حنيفة يقتصر على الرهن بقدر الدين كما تنثر حياية المصوب فما على  
 العاص وعلى رقيقه هذا اذا حى المصوب على مولاه أو على مال مولاه فاما اذا حى على العاص أو على رقيق العاص حيايته  
 موحدة للبال قال أبو حنيفة انه لا يقتصر فيكون هدر راحتي لا عطف مولى العمد الدفع أو القضاء وكذلك على هذا الاختلاف للعمد  
 المرهون اذا حى حياية على المرتهن أو على ماله فعلى قول أبي حنيفة لا يقتصر الحياية بقدر الدين وقال أبو يوسف ويحمدان يقتصر  
 الخرو والعمدان اذا تضاروا وشاخا في المسوط حتى على عمد حتى العمد على رجل آخر وعلى الخاني فاختار مولاه الدفع ثم احتلها  
 فقال المولى حى على عمدى أو لا فارشى لى ودية المدفوع اليه قال قول المولى مع عمنه لان الحر الخى عليه لما ادعى ان البادئ بالحياية  
 هو العمد فقد ادعى على المولى شيئين العمد وأرض العمد مع اختيار دفع العمد اليه لانه ادعى أن حقه نبت على عمد جميع الين لان  
 العمد لما بدأ بقطع بها الخركات بداهة جميعه فادعاه حقه به العمد تعالى بسطها أيضا والمولى أو لم العمد وأنكر الارض فيكون  
 القول له فصار كما لو تصادقا على أن البادئ بالحياية هو الحر لان الثابت بقول من حصل له شرعا كالثابت بالصادق ومتى تصادقا  
 ان البادئ بالحياية هو الحر ضمن نصف قيمة العمد والمولى يتجر بين الدفع والثناء وله ان يدفع العمد من الارض لان حق الخى  
 عليه دعاه بقدر مقتطوع اليد فاما مقتطوع اليد ولا يتعلق بسطها وهو الارض وان تصادقا انهما لا يعلسان البادئ منهم بالحياية  
 ضمن الحر الخاني قيمة العمد والمولى ان اختار الدفع يدفع العمد نصف أرضه لان كل واحد منهما يجوز ان يكون ناديا بالحياية  
 ويجوز أن يكون لاحقا فان كان الحر هو البادئ وليس على المولى الا دفع العمد وان كان العمد هو البادئ فعلى المولى دفع العمد مع  
 أرضه يدفعه حر أرض اليدى بحاله وليس له ذلك في حاله ويحب ان يصرف الارض حر وعمد التقياء مع كل واحد منهما عاصا واطرما  
 فشح كل واحد صاحبه ثم احتسب مولى العمد والحر في الداءة فالقول للمولى ان الحر بدأ وعليه أرض حيايته على العمد المولى ثم يدفع  
 العمد حيايته أو يمدية لان الحر أقدر مارش يد بالحياية لانه ادعى الاراء حتى اختار المولى دفع العمد اليه وأنكر المولى فيكون القول  
 له ولو كان مع العمد سيف ومع الحر عصا فاحصا العمد رأى الحر واحتلها كان القول للمولى بقيمة العمد على عاقلة الحر يسلم المولى

من مقدار ما نصه الحر من قيمته الى يوم صرف العبد الحر والباقي قيمة أرض حمايته على الحر من فصل شيء وهو المولى لان الحر  
قبل ان يصار يكون قتيلاً خطاً العبد ويحب قيمته على عاقله الحر والقيمة قامت معام العبد كأن العبد حي فبدأ المولى قديراً انتقص  
بحماية الحر وأبدى الحر من الباقي أرض حراسته فان فصل شيء منه وهو المولى لانه بدل عبده وقد فرغ العبد من حق العير وان  
انتقص الباقي لا يكون على المولى شيء كالمولى العبد وقيمه أول من أرض الحراثة ولو كان السبع مع الحر ومع العبد عصامات  
العبد ورأى الحر ولا بدري أيهما بدأ بالحياة والمولى أن يقتل الحر ويطلق حق الحر لان الحر قبل ما يبيع عبداً أو يبع القود فقد  
مات العبد ولم يحاط بدلا فيطلق حق الحر وكذلك لو كان العبد هو الذي بدأ بالحياة لانه لا يتبع وملك العبد بسبب بعد ما مات  
ولو كان مع كل واحد منهم ما عاصف شح كل واحد منهما صاحبه وموتوا وتاوهقوا أنهم لا يعبدون الباقى من هو حر المولى فان دفع  
العبد ربحه على الحر نصف أرض عبده لان الحر ان كان هو الباقى بالحياة يجب عليه جميع أرض عبده وان كان الاخر فهو  
لا يجب عليه شيء ويجب نصفه وان شاء فداه بجميع أرض الحر ورجع على الحر بجميع أرض عبده لانه لا يجب على الحر جميع أرض  
العبد لعدم حمايته وتنازعت فان كانا سواء افتقرا وان كل واحد منهما أقل فالأقل مثله يصير قصاصا ويرد الفصل على صاحبه قال  
رجعانه ولا يرد عداً فقتل قريه ما عدا أحدهما بطل السكك في معناه ان كان عددين رجلين فقتل قريه ما عدا كلهما أو أحدهما  
فعدا أحدهما بطل الجميع ولا يستحق غير العاقل مهما شيا من العبد غير نصيبه الذي كان له من قبل وكذا اذا كان العبد قريه  
طما وأولئكهما فقتل، ولده ورثاه بطل السكك هذا عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف بدفع الذي عفا نصف نصيبه الى الآخر ان شاء  
وان شاء فداه ربح الدية لان حق القصاص ثبت لطما العبد على الشروع لان المالك لا يباي استحقاق القصاص عليه للمولى فاذا  
عفا أحدهما انقلب نصيب الآخر وهو النصيب بالآخر به شائع في كل العديه يكون نصيبه في نصيبه واضع في نصيب صاحبه فما  
أصاب نصيبه سقط لان المولى لا يستوجب على عبده مالا وما أصاب نصيب صاحبه ثبت وهو نصيب الممير وهو ربح فبدفع نصف  
نصيبه أو عبده ربح الدية ولا في حبيبه ان ما يجب من المال يكون حق المولى لانه بدل دمه وطهارة نصيبه منه بدونه وسدده وصاياه  
ثم الورثة يتخللونه فيه عند المراع من حاجته والمولى لا يستوجب على عبده مالا ولا تحامه الورثة فيه ولان القصاص لما صار مالا  
صار بغير الخطأ وفيه لا يجب شيء فكذلك ما هو في معنى ذلك وفي السكك ومن قتل وليه عبداً فقطع بدقائه ثم عفا وقد قصي له بالقصاص  
أو لم يقص فبطل في طع اليد بدية عند أبي حنيفة وقال الأئمة عليه وكذا اذا عفا ثم سري لا يصنع شيئا والقطع الساري أحسن من  
المتنصر وصار كالمولى كان له قصاص في اليد فقطع أصابعه ثم عفا عن اليد فانه لا يصنع من أرض الاصابع والاصابع والكعب كما مر  
الشمس ولو قطع وباعها ثم رآه في خلاف في الصحيح ولو قطع ثم رقبته قتل الزهري وعوفي استبقاه وقتل ٧ يصنع حتى لو حر  
رقت بعد الزهري وعوفي في خلاف في الصحيح شح ربحه ولا موجهة عدا فاعفا وما يحدث منها ثم شح شدة أخرى عدا لم يبع عفا  
فعلى الخاني الدية كاملة في ثلاث سنين ادا مات بها جميعا من قبل ان يعفا عن الاول لطلعه القصاص وصارت الثانية مالا وصارت  
الاولى أيضا مالا لم يجر له العفو لانه لا وصية له ورعى الحسن بن زياد عن أبي يوسف في مثل هذه الصورة ان على الخاني الدية ربح  
قتل عدا وقضى لولييه بالقصاص على القاتل فامر الولي برباقتله ثم ان يطلب من الولي ان يعفو عن القاتل فعفا عنه فقتله المأمور  
وهو لا يلزم بالعفو قال عليه الدية ويرجع بذلك على الأمر امرأة قتل رجلا خطأ فترجى حواولي المقتول على الدية التي وجدت على  
العادة وذلك حائر والعاقبة رآه ان طلقها قبل الدحول سارح على العاقلة فنصف الدية ورجل شح ربحه عدا ومات من  
الموتحتين دوى الآخر المصاص ولا شيء على الاول وكذلك لو كان المصلح مع الاول بعد ما شحه الآخر قتل أو الفصل فقد استحسن  
في موضع آخر من هذا الكتاب انه لا القصاص على الآخر اذا كان شحه به مصلح الاول ورجل شح ربحه عدا وصالحه عفا  
وما يحدث منها على عشرة آلاف درهم وقصها ثم شحه آخر خطأ ومات بها فعلى الثاني خمسة آلاف درهم على عاقلة ورجل الاول  
في مال المقتول خمسة آلاف درهم على عاقلة وان كانت الشجتان عدا جارا عطاء الاول وقتل الآخر ولته أعلم  
في الفصل في ما ذكر من بيان أحكام حماية العبد شرع في بيان أحكام الحماية على العبد وقسم الاول ترجيحاً لحاب الفاعلية كذا  
في العاقل وهو حتى الاداء وقال في الهابة وعاية البيان انما تقدم حماية العبد على الجباية عليهم لان الفاعل قتل الموعول وحوادثه كذا  
ترتيباً أقول به في ثلثه لانه ان يدان ذات الفاعل فصل ذات الموعول وحوادثه وهو موعود وادبوا وان يكون تحوّدات الموعول

المتبلي فيركب الفاعل عند طوله مثلاً يعور أن يكون عمر الحى عليه سبعين سنة أو أكثر وعمر الحاقى عشر بسنة أو أقل وإن  
 أراد فاعلة الفاعل قبل مئة وثلثة المفعول وجودها أو إعدامها ومع لأن الفاعلية والمفعولية توحداً معاً أى واحد وهو أن يعاقب  
 الفعل المتعدى بالمفعول بوجهه عليه وتقبل ذلك لا يتصاف الفاعل بالفاعلية ولا المفعول بالمفعولية وكل ذلك نوقره عليه ليس  
 حاصباً على العارف العلى بالتواضع وإليه أعلم قال رحمه الله **عند قتل حلاً تحب قيمته وتسع عشرة نوكات عشرة آلاف أو**  
**أكثر** وفى الأمة عشرة من حصة آلاف وفى المعصوب تحب قيمته مائة مائة مائة وهذا عند أى حبيبة ويحب وقال أبو يوسف  
 والشافعى فى النسخ تحب قيمته مائة مائة وفى الصب تحب قيمته مائة مائة الإجماع الماروى عن عمر وعلى وابن عمر ومن  
 الله عنهم إماماً وهو فى قتل العبد قيمته مائة مائة لأن الصانع بدل المالة ولهذا يحل الولي وهو لا يملك الأمن حيث المالة  
 ولو كان بدل الدم لكان لا مداد حتى يحل الدم متى على أصل الحرمة فعلم أنه بدل المالة لهذا القول العبد المبيع قبل النسخ يبقى  
 عقده المبيع وقاؤه مائة مائة أصلاً وبذلك حال قيمته أو هلاكه فصار كسائر الأموال وكقيل القيمة والمذهب ولا يمان  
 المال المال أصل رصمان ليس بمال المال خلاف الأصل ومما أمكن إيجاب الصمان على موافقة القياس لا يصار إلى إيجابه بخلاف  
 الأصل قال القندورى فى كتابه التفرغ قال أبو يوسف إذا قتل المبيع فى بدائع البيع واحتار المشتري إجارة البيع كان له القصاص  
 وكذا إن احتار ربح البيع كان المانع القصاص وهذا حط على أى حبيبة وقال أبو يوسف ليس للمانع الصمان وروى  
 من يراعى له لأفصاف لشئ أيضاً ولا فى حبيبه قوله تعالى ودينه مسلمة وأوجهها مطلقان غير متصلين أن يكون حر أو عبداً  
 بالنسبة إمام للوابع عقابه الأدمية وهو آدمى فيدخل تحت النص وهذا لا يملك كور فى الآية حكمان الدية والكفارة والعبد  
 أحسن فيها فى حى الكفارة ما لا جناح لكونه آدمياً فكذلك فى الدية لا يمدى ولهذا يجب العصاص قتل الإجماع ويكون مكاناً  
 بولائه آدمى لما ربح القصاص وكان كسائر الأموال ولا يملك ما كان فيه معنى المالة والأدمية ربحاً باعتبار أعلامها وهى الأدمية  
 مدته ربحاً يجمع بينهما ما ربح الأدمى وهى المالة لأن الأدمية أسبق والرق عارض بواسطة الاستسكان وكان اعتبار ما هو الأصل  
 وفى الأرى أن القصاص يحق بقتله عند إهدا الاعتار والمال فى حاله لعدم الخطأ وإحداهما إذا اعتار فى إحدى حالتى القتل آدمياً  
 بحسب ما نعتى إلى حاله إلا حى كذلك إذا كان الواحد لا يمدل حصة ما يتلاف حاله وهذا أولى من العكس لأن فى العكس  
 مدار آدميته وخالفه البهايم والحياد ومار ويأس الأثر معارض ما تراهم مودود ومجول على العصب وضمان العصب بمقابلة المالة  
 أنه لا يعارض لها الدال على المال وقاؤه المقتل لا يعتمد المالة واعتماد الفائدة ألا ترى أنه يبقى بعد قتله عند  
 جوار أن يكن القصاص ما لا بد لا على المالة وفى قليل القيمة الواجب عقابه الأدمية لا أنه لا يسمع فيه فعد ما بقيته ربحاً  
 آلاف كثر القيمة لأن فيه قول من مودود لا يبيع بقيمة العددية الحر ومنه عشرة دراهم والأثر فى المصدرات كالخير  
 لا يعرف الأسماء ولا آدميته نقص ويكون بدل أقل كالأثر والحد من الأرى أنه لما كان أقصى نصف الدم والعقوبات  
 أحقه أطارها لا يعطى ربحه فكذلك فى هذا ورى الحسن عن أى حبيبة أنه يحى فى الأمة حصة آلاف درهم الإجماع لأن دية  
 نقي نصف الدية كى يكون النقص عن دية الأثر نصف النقص عن دية الله كى كما فى الأثر والأول أظهر لأن أقل مال له  
 طرى الشريعة عشرة كمصاب السرفة والمهر وما يوجب لا يعتبر بحال الأطراف لأنه نقص الدية فينقص من كل جزء بحسبه  
 ينقص من كل جزء عشرة لما يوجب أصلاً ولم تعرض المؤلف لمسائل الصرب ويحب مد كرهاً كمبالاً ما نداء قال فى الجامع  
 مائى الصرب على ثلاثة فصول أحدها فى صرب المولى عبده والثانى فى أمر أحد الثرى بكن نصرب العبد المشترك والثالث  
 صرب اشترىك وأدعى أصله العبرة فى الحيات تعدد الحاقى لا تعدد الإبه لا لأن النصرب ثراً من حرات كثيرة وتوفى من  
 إحاطة قليلة ولهذا حفظ اعتبار طوطها وعرضها وعظمها أمر رح لأن يصرب عبده سوطين فصر به ثلاثة وضر به المولى سوطاً  
 ممر به أحسب سوطاً ثم مات من ذلك كله فعلى عاقبة الأمور بالسوطين لوش السوط الثالث مصروماً وهو سدس قيمته مصروماً  
 لغة أسواط وعلى عاقبة الإجماع السوط الخامس مصروماً لغة أسواط وهو ثلث قيمته مصروماً لغة أسواط وبطل  
 وروى ذلك لأن المأمور صربه ثلاثة أسواط أناسها هدر مع السرة لا لأن والثالث معتبر لأنه نصرب بعرضان فيضمن  
 موصوباً به حمل والرابع هدر لأن حماية المولى على عاوضه هدر والخامس معتبر فيضمن الإبه بآرضه موقوفاً بار لغة

أسواط وإدامات العمد من هذه وقد مات من حسن حمايات فأنقسم بعد التمس على الحمايات فيقسم عليها لأن العدة تعدد الحمايات  
لا تعدد الحمايات فأنقسم على ما ثلاثا ثلث على الاحتمال ولما لم يبق له ما بعد الأول وينقسم هذا الثلث بعد بين نصفه وندر  
ونصفه معبر والأصل الثاني أن الحمايات على المالكة متى أملت نصفاً وعصواً أو أقصى إلى الموت فتجعله العاقلة لا بهما دم  
وهما دم الدم تتجمله العاقلة وإن اقتضت على ما دون النفس يحبسها في مال الحياقي عند دين رحاين قال أحدهما أصره  
سوطاً فإن زدت فهو مصر في ثلاثة مات من ذلك كله وعلى المأرب دفع أربش السوطين مدة وصا سوطاً في ماله وعلى المعتق  
لشرب يكان كان موصراً نصف قيمته مصر وماسوطين وعلى الصارب أربش السوط الثالث مصر وماسوطين ونصف قيمته مصر وما  
ثلاثة أسواط ويكون ذلك على عاقلة فليست فيها أولياء العمد أو يأخذ المعتق من ذلك ما عزم ويكون الباقي لورثه العمد لأن  
السوط الأول كله حذر لأن نصفه في ملكه ونصفه لاقى ملكه ثم كرهه ولكنه باده بالسوط الثاني نصفه حذر ونصفه معتبر لأن نصفه  
لا في ملكه ونصفه لاقى ملكه ثم كرهه بعد إرادته فيقسم أربش السوط الثاني مصر وماسوطاً في ماله ثم كرهه لأن ميراثه انما هات  
لما أعتقه فأنصرت الحمايات على ما دون النفس فمحب في مال الحياقي وصار العمد كله ملكاً للمعتق بالحيان لأن المعتق بالحيان  
بذلك نصيب الصارب بعد أي حمية ويصير مكانه له لا بد برفق عتق هذا النصف على أداء مائة إليه فالسوط الثاني لاقى مكانه  
غيره ويكون معتبراً كله فيضمن الصارب جميع ما نقصه السوط الثالث مصر وماسوطين لأن السوط الثالث حل به وهو مقصود  
سوطين ولما مات العمد فقد مات من ثلاث حمايات الآن الحمايتين الأولتين كحماية واحدة ولا حق حاكمها واتحادها واهدرت  
سرايتهما والحماية الثالثة معتبرة بصلها وسرايتها وإن عتق العمد بذلك لأن اعتناق المكاتب لا يقطع الحرية لما نصبت صارت  
النفس بالغة بجبايتين أحدهما معتبرة والأخرى مهددة فيقدر نصف قيمته ويضمن الصارب نصف قيمته مصر وما ثلاثة  
أسواط لأنه مات مقتولاً ثلاثة أسواط فإن طهر المعتق بماله كان له أن يأخذ من ماله ما ضمن لشريكه كجمله ورثة والحقان لأن  
ولاهله ولم يباشر قتله وأما من يقتله فيكون مسخاً للقتل لا يحرم عن الإرث وإن كان المعتق معسراً ولا ضمان  
عليه وعلى الصارب الضمان كما وصفتنا ويكون نصفه في ماله ونصفه على العاقلة فيأخذ الصارب من ذلك نصف قيمة العمد  
مضر وماسوطين فإن دق شئ فلورثه العمد لأن الخالف متى كان معسراً لا يكون للصارب نصيب الخالف وإمالة استعفاء نصيبه  
فحق نصيب الصارب على ملكه وصار نصيبه مكانه لأنه توفي فعتق نصيبه على أداء السعاية إليه ونصيب المعتق صار حراً مولاه  
وكان السوط الأول هدراً والسوط الثاني نصفه حذر ونصفه معتبر لما ينفى والسوط الثالث كله معتبر لأن نصفه مكانه للصارب  
ونصفه مولاه الخالف وقد مات العمد بجبايتين أحدهما معتبرة والأخرى مهددة فكان على الصارب نصف قيمة العمد مضر وما  
ثلاثة أسواط نصفه على العاقلة لأن نصفه مكانه ونصفه معتق الخالف ووجب حمايته على مكاتب نصفه في ماله وموجب حمايته  
على معتق غيره على عاقلة ويكون ذلك كسب المكاتب فيدفع في الصارب منه مقدار نصف قيمته مصر وماسوطين لأنه يأخذ  
من ماله مال حمايته لأنه صار ديناً عليه فيأخذ ما ضمن تركته بعد وفاته ولو كانت المسألة محالاً ثم صر به الأمر سوطاً ثم صر به  
الأحصى سوطاً ومات من ذلك كله وعلى المأرب دفع أربش السوط الثاني مصر وماسوطاً في ماله ثم كرهه وعلى عاقلة المأرب أن كان  
المعتق موصراً أرض السوط الثالث مصر وماسوطين وهو من نصيب قيمته مصر وما حصة أسواط في ماله وعلى عاقلة الاحتمال أرض  
السوط الخامس مصر وما أربعة أسواط وهو ثلث قيمته مصر وما حصة أسواط لأن السوط الأول كله حذر والسوط الثاني نصفه  
معتبر لأن نصفه لاقى ملكه ثم كرهه بعد إرادته فيقسم الصارب نصف أرض في ماله ثم كرهه وسراية الحمايتين مهددة لأن الخالف  
أعتق نصيبه بعد السوط الثاني وهو موصراً فكان للصارب أن يضمن قيمة نصيبه مصر وماسوطين وصار نصيب الصارب ملكاً  
للخالف بالحيان وصار مكانه السوط الثالث معتبر كله لأنه لاقى شخصاً نصفه مع قى مكانه له والجباية على المعتق والمكاتب  
معتبرة والسوط الرابع من المولى أيضاً معتبر لأنه لاقى شخصاً نصفه مولاه لا من نصفه مكانه له وحماية الإنسان على مولاه  
ومكاتبه معتبرة فيعزم الأمر ما نقصه السوط الرابع مقتولاً ثلاثة أسواط والسوط الخامس من الاحتمال معتبر فيعزم أرض  
ما نقصه مضر وأربعة أسواط وإدامات العمد من ذلك كله يعزم الصارب سدس قيمته مصر وما حصة أسواط لأنه قتل النفس  
ثلاثة فقد تلت النفس بجبايات الصارب وهي ثلاثة أسواط الآن السوطين الأولين حكمهما واحد لأن سرايتهما مهددة فتجعله

[illegible]



ان الاعتراف بشفاع السراية ولا يحسد لأرض العلم وما يتصل بذلك الى الاعتقاد ونسبة ابيه والقبحص وكذا في التطلع الى العلم  
 منه لا يجب عليه سوى أرض التطلع وماتنص الى الاعتقاد ولا يجب عليه ما حدث من العصاب بعد الاعتراف بالاجماع ولم بذلك ان كل  
 موضع لا يجب فيه العصاب حتى يرضى الطبع وماتنص الى الاعتقاد ولا يجب عليه البدية وما يقص منه هذه الاعتقاد قال رحمه الله  
 ثم قال أحد كذا حتى يتحقق في أحد محاوره ما لا يصدق في حق أحد كذا حتى يتم تحجوا من في أحد محاوره حتى بعد الشرح  
 فارتد المألوف لان العتق عبر ما روي في المعين ٧ فالسجدة صادف المعين فبقى ملكوك في حق السجدة ولو فتق ما روي واحد في وقت  
 واحد معتمد بدرجة وقوة عند النظر في البيان انشاء من ربه واطهار من وجهه على ما عرف بعد الشجدة في محال البيان فاعتبر  
 انشاء في حق المحل وبعد الموت لم يبق محال البيان معترطاً به انما هو ما روي واحد معاً فاحد محاوره يجب عليه بدرجة وقوة  
 عدد فيكون الشكل نصيبين بين المولى والورثة لعدم الاولوية وان اصلحت ميمهما يجب نصف قيمة كل واحد منهما ودية حتى يقسم  
 مثل الاول بخلاف ما اذا قل ما على العاقب حيث يجب عليه قيمة الاول ولا ودية الثاني للورثة وخلاف ما اذا قل كل واحد منهما  
 رحلاً من العتق فقيمة المماكين لا تأثم في مثل كل واحد منهما او كل منهما يسكر ذلك ولا العباس تأتي ثبوت العتق في الممول  
 لا يلايه بدائته وانما يصحها ضرورة صحة التصرف وانفساله ولاية القل من المحمول الى العلوم فيقدر بقدر الضرورة وهي  
 النفس دون الاطراف والبدية حتى يملكوا حتى ماتت ما فصح القيمة فيهما فيكون نصيبين بين المولى والورثة فبأحد هو نصف كل واحد  
 من ما يترك النصيب لورثته لان من مرسب العتق تأتي في أحد محاوره حتى المولى لا يلايه في فورع ذلك عليه نصيبين وان قسلاهما على  
 الثلثا فبولى فاقبل الاول قيمته لاولي ثم عليه المارق وعلى فاقبل الثاني دية لورثته انما العتق ادموت الاول وان كان لا يدري أيهما  
 قتل أولاً فولى كل واحد منهما قيمته وللولي من كل واحد منهما نصف القيمة كالاول لعدم اولوية أحد محاورهما التقدم وفي الخاتم الصبر  
 واذا قل الرجل لمدين لعتق فبأحد كذا حتى يتم أحد محاوره رحلاً فاقص في حق المولى على البيان فان أوقع العتق على غير  
 الخاني حبري الثاني بين الدفع والعداء وان أوقع العتق على الخاني صار مختاراً للعداء في الخاني فرق بين هدا وبين ما اذا عدا  
 على أحد اختيار ثلاثة أيام حتى العتق يدافع حياية موحدة لاولي في مدة الخيار بان قتل رحلاً خطأ فاجاز لبايع البيع فيه مع العلم  
 بالجناية لم يصح مختاراً للعداء وان أخر منه عن الدفع مع العلم بالحياة وكذا اذا كان الخيار للشري حتى العتق مدقة الخيار  
 ثم رد المشتري العتد لا يكون مختاراً للعداء وان أخر منه عن الدفع نصف الرد والحياة ولو كان كل واحد من العتدين قتل رحلاً خطأ  
 بعد العتق الميهم ثم أوقع المولى العتق على أحد محاوره بغير دفع والعداء في العتد الاخير وعليه قيمة العتد الذي أوقع فيه  
 العتق اولى الخباية بزيادة اذا كانت قيمته أقل من البدية ولم يصح مختاراً للعداء بغير دفع العتق الى الخاني فرق بين هدا وبين ما لو طلق  
 احدى امرأته في محنة ثلاثاً ثم مرض من الموت فاحصر على البيان فاقوع ذلك على أحد محاوره يصير اوان كان مصطراً الى  
 البيان وكذلك لو كانت حياية أحد العتدين فطاع بدو حياية الآخر قتل من خطأ كان الجواب كما قلنا ولو قال في محنة لعدين قيمة  
 كل واحد منهما ما لب أحد كذا حتى يتم قتل أحد محاوره خطأ ثم مات المولى في البيان عتق من كل واحد منهما نصفه وسمى كل واحد  
 من مسمى نصف قيمته وللحصى عليه في مال المولى قيمة الخاني بزيادة اذا كانت قيمته أقل من الارش وبصير من جميع ماله  
 ولا يصير المولى مختاراً للعداء ولو كان كل واحد من العتدين قتل رحلاً خطأ والمسئلة محالاً في كل واحد من العتدين في نصف  
 قيمته ولشكل واحد من الخاني عليه مال المولى قيمة العتد الذي حتى عليه ولم يصير المولى مختاراً للعداء هذا الذي ذكرناه كله  
 اذا أوقع المولى العتق الميهم على أحد عتده بغير الخباية أما اذا كان ايقاع العتق الميهم بعد الحياية فقال الرجل له عتدين قيمة كل  
 واحد منهما ألف فقتل أحد محاوره خطأ ثم قال المولى في محنة أحد كذا وهو عتد بالخباية ثم مات المولى قبل البيان عتق من كل  
 واحد منهما نصفه وسمى كل واحد منهما نصف قيمته وبصير المولى مختاراً للعداء في الخاني ثم اذا صار مختاراً للعداء هتدرا القيمة  
 معتبر من جميع المال وانما في كل واحد من العتدين حياية والمسئلة محالاً ما على الوجه الذي وصفناه وصار مختاراً للعداء في  
 الخبايتين ولكن يجب دية واحدة في مال المولى وقيمة العتدين ويكون ذلك من جميع المال وما زاد على القيمة الى تمام الدية يعتبر  
 من ثلث المال وتسكون الجبايتان نصفين اذ ليس أحدهما أولى من الآخر قل في الجامع الصغير رجل له عبدان سالم ورايع فقتل  
 سالم ورجل خطأ في محنة المولى فقتل المولى أحد كذا حتى يتم قتل رابع رحلاً آخر في محنة المولى ثم مات المولى قبل البيان عتق من كل واحد

من جماعته وسوى كل واحد منهم ما نصف قيمته ولزم للمولى الهداء في قبل سالم وهذا ما احتار للهداء الا ان هذا سالم في الدية يعتبر  
 من جميع المال وما زاد على ذلك الى غمام اليه يعتبر من الثلب ولا يلزم به الهداء في قتل رابع ولو ان المولى لم يقل ما ذكر ولكن المولى  
 أوقع القتل على سالم صار خيارا للهداء في قبل سالم ان أوقع للمولى العتق على رابع لم يصرحا قال رحمانه رحمه الله تعالى  
 دفع سيد عبده وأحد قيمته أو أسكه ولا يأخذ أحد القضاة أي اذا دفع رجل سي عبده للمولى بالخيار ان شاء دفع العبد ليقضوه  
 الى العاقبة وأحد قيمته كاملا وان شاء أسكه ولا يفي له وهذا عندنا في حبيفة وقال الاله ساء أسك العبد وأحد أسكه وان شافه دفع  
 العبد وأحد قيمته وقال الشافعي فيمكن له جوفه بمكة الخفة لا به يحل الصبا مع بالانسان فسي الباقي على ملكه كما اذا دفع  
 احدي يديه وفقا لأحدى عبيده ونحن نقول ان المالية قائمة في الدوات وهي معتبرة في حق الاسراف فصار اعتبارا للمالية في الدوات  
 دون الاطراف ما قلنا من المالية تقتصر في الاطراف أيضا على اعتبار المالية في الاطراف ولما لا يملك بها اسلاك الاموال فاذا  
 كانت المالية معتبرة وقد رخصنا أيضا اطلاق النفس من وجهته وبت حسن المنفعة وهذا الصبا معر فيه السكل فوحسان  
 ثمة الخفة دفع الصبر وعمره ورعاية للمالية بغير ما اذا عصى حر لا دليل فيه معنى المالية في خلاف عصى الحر لا لا يقبل  
 النفس ملكا الى ملك وفي نفع احدي اليدين وفي احدي العيين لم يرددها من حسن المنفعة فادلت هذا جاشا الى دليل  
 مذهب الفقهاء يقين لهما ان العبد في حكم الحباية على اطرافه من المال حتى لا يجب المودع ولا تتم له العاقلة ويجب قيمته بالغة  
 ما لم يمت فكان مقترا للمال فاذا كان معتبرا به وحج غير المولى على الوجه الذي قلناه كان سائر الاموال فان حرق ثوب البير  
 خرقا فاحشا يوجب بغير المال ان شاء دفع الثوب ومن قيمته وان شاء أسكه وضمنه القضاة وله ان المالية وان كانت معتبرة  
 في الدوات والآدمية أيضا عبده به ربه وفي الاطراف الا ترى ان عدا لوقطع ينفذ آخر يؤمره ولا ما دفع أو الهداء وهذا من  
 أحكام الآدمية لان موصفا الحباية على المال ان ناعر قسته فيها ثم من أحكام الآدمية ان لا يقسم الصبا على الخمر والمائت والثالث  
 ان يكون لبراء المائت لا عسر ولا يترك الخسة ومن أحكام المالية ان لا يقسم على الخمر والمائت والعالم بخلق الخسة فرفقنا على  
 الشبهين خطهما فقلنا به لا يقسم اعتبار الآدمية بخلق الخفة فغسل للمالية وهذا أولى بما لا اداه بالافلا واعتبار حاب للمالية  
 فقط وهو اولى واحدا رهاب الآدمية وهو أعلى وما قاله ابي أيضا لان فيه اعتبار الآدمية فقط والنهي اذا أشبه شئين بغير  
 عليه خطهما فالرجح الله عز وجل مدبر أوامره ومن السعيد الاول من القيمة ومن الارش في المدبر عن ابي عبدة بن  
 الخراج رضي الله عنه انه قضى بحباية المدبر على المولى محصر من الصبا من غير سكر وكان بوعنه أمير الشام فكان اجابا  
 ولا ان المولى صار ما عاذا كره اقال المدبر في القرب قال أبو يوسف يضمن المولى قيمة المدبر أو المولى ما لحباية مدبرا وقال زهير  
 لضمن قيمته عدا انكر حتى يختصره وحباية المدبر على سيده وفي ما له مدبر ما تدبر وكذا لا استقباله ما لم يصح اختيارا لله ما  
 لعدم علمه بما عادت فصار كما اذا فعل بعد الحباية وهو لا يعلم ولا يحب الاول من القيمة ومن الارش لا له لاحل للمولى الحباية  
 في أكثر من الارش ولا مع من المولى في أكثر من العين وقيمتها تقوم مشاهدا ولا بحرق في الاكثر الاول لا له لا غيرة من حسن  
 واحدا لاختياره الاول بخل ما اذا كان الحاني قما حيث تحضر للمولى بين الدفع والهداء ولا يحب الاول لان فيه فائدة لا خلاف  
 الخس لان من الناس من يحار دفع العيين ومنهم من يحار دفع الهداء على ما هو الايسر عنده أو يسي باختاره على ملكه  
 ويخرج الآخر من ملكه ثم لا يصل فيه ان حبايات المدبر لا توصف بالقيمة واحدة وان كثرت لا لا يجمع مية الارقة واحدة  
 ولان دفع القيمة فيه كدفع الدين في العن ودفع الدين لا يتكرر فكذلك ما قام مقلهما وتصار بون ما يخص في التهمة وتقدر  
 قيمته في حق كل واحد منهم في حال الحباية عليه لا يستحق في ذلك الوقت حتى لو قبل ربا لوقيمته أو لم يمت قتل آخر وقيمتها ألان  
 ثم قتل آخر وقيمتها حباية يجب على المولى العادوهم لا معنى على الوسط وقيمتها ألان فيكون المولى الاوسط ألفها الاشارة  
 في أحد أولي الاول لاحل له فبارد على الام والماحق في قيمته ثم حسي على وليه وهو العادوهم وكذلك الثالث لاحل له  
 فبارد على الجنا ما عاذا كره ما ثم عدلى حباية فتقسم بين الاول والاوسط فيصرب الاول لجميع حقه وهو عشرة آلاف درهم  
 والصب الاول بمائتي من حقه وهو عشرة آلاف درهم الى آخره لا ينظر الدية للمقتول وما وصل وما ما حباية بصر له  
 عشرة آلاف درهم الى آخره قال في الحبيد مدبر قتل حلا وقيمتها العادوهم ثم صارت وقيمتها ألفين فقتل آخر حبا فالثالث درهم

لثاني وتخصا في الاسماء الاولى في المرتبة قال رحمه الله في هذا دفع القيمة تصاعداً على أخرى ساركة في الاولى بحسب ما ادفع المولى القيمة لتولي الحياطة الاولى بقضاء انقاضي ثم حتى حياطة أخرى بعد ذلك فالتحق على المولى لان حياطة كلها لا يوجد الا في حياطة واحدة ولا تعدى من المولى بدفعه الى ولي الحياطة الاولى لانه محصور عليها تصاعداً مع ولي الحياطة الثانية، فتولى الاولى ويشترك فيهما ويقسمها على قدر حصة ما على ما ذكرنا قال رحمه الله في قوله رقصا اتمم السيد اولي الحياطة بحسب ما ادفع المولى القيمة الى ولي الحياطة الاولى سيرقصا كان في الحياطة الثانية خيار ان شاء اتمم المولى حصته من القيمة وان شاء اسع ولي الحياطة الاولى وهذا عندنا في حصة وقال لا يتحق على الولي لانه من عين ما عليه العاصي ولا تعدى منه بتسليمه الى الاول لانه حين دفع الحق الى مستحقه لم يكن الحياطة الثانية موجودة ولا علم بما يحدث حتى تحمل متعديا ولا في حصة رقصه الله تعالى بل حياطات المندوبين قيمة واحدة وبهم شركاء فيها والحياطة للسأخرة كالتجارة حكما ولهذا لا يشتركون فيها كما هم جميعا ثم ادادوها الى الاول باختيار وصار متعديا في حق الثاني لان حصته وحقت عليه وليس له ولاية عليه فادام المولى لا بد دفعه الى المولى في حق الثاني ولاني الخيار ان شاء تبع الاول لانه قبض حقه فلما انفصل به ضامنا قبا حذمه وان شاء اتمم المولى لا بد دفع حقه له براديه فادامه رقص المولى على الاول عاصم من الثاني وهو حصته لانه قصه سيرحق فيستردمه وهذا لا لا يتحقق عليه الا في حياطة واحدة فلو لم يكن له حق الرجوع لكان الواجب عليه أكثر من القيمة والان الثانية مقارنه من وجهه حتى يشاركه ومتأخرة من وجهه حتى يستأثر القيمة فتعبر بمقارنه في حق التمسرين أيضا كيلا يظلم في حق الثانية وإذا اعتق المندوب وقد سني حياطة لم يرهم الا في حياطة واحدة لماد كراما سواء اعتقه بمسء العلم بالخيار أو قبله لان حق المولى لم يتحقق بالعقد فلم يكن معوا بالاعتقاد وأما الولد كالمندوب وإذا أقر المندوب وأمر الولد بحياطة توجب المال لم يجز اقراره وحياطة على المولى لا على نفسه واقراره على المولى غير نافذ بخلاف ما إذا كانت الحياطة موهبة للمندوب ان أقر ناقض لعمد اقراره فقتل به لان اقراره على نفسه وفيه عليه لعدم التهمة

ان يقترب على تلك اليد حكم من الاحكام وقدر تم على يد العاص فيما يحسن فيه وسوب الصالح بالاجماع وأما بدعيه فليس تمام  
أيضا لا اعتدور في ان ثبت على الشيء الواحد من حكمين بل الحكمان حينئذ مختلفين وهذا كذلك فان ثبت بدعي المولى  
على العبد المدعوى منه حكما باعتبار مزية الطاع الذي صدر منه وثبت بدعي العاص عليه حكما باعتبار ثبوت يده عليه حقيقة  
فاحتلت الحجةتان قال رحمه الله **في دعوى محجور مثله** مات في يده ضمن **في** يعني اذا نصب عبد محجور عليه عبد محجورا  
عليه مات المدعوى في يد العاص ضمنه لان المحجور عليه واحدنا فعلة وهذا ما يوصف قال رحمه الله **في دعوى محجور مثله**  
عاصه ثم عصبه مدعي قيمته **في** أي عصب رجل مدبرا حتى عصبه حياثة ثم رد على مولاه حتى عصبه حياثة أخرى  
ضمن المولى القيمة لولي الحياثين فتكون مدعيه مدعيان لان موجب حياثة المدبر وان كثرت قيمته واحدة فيجب ذلك على المالك  
للولي لانه هو الذي أغرمه عن الدفع بالمدبر السابق من غير ان يصير مختارا للعداء كفي الفرض اذا أعتقه بعد الحياث من غير  
ان املكها واعلم ان كانت القيمة بين ماصين لاستوائهما في الدف قال رحمه الله **في ورع جمع نصف قيمته على العاص** **في** أي  
رجع المولى نصف ماصين من قيمة المدبر على العاص للتعدي لانا ضمن القيمة بالحياثين نصفها بسبب كل واحدنا العاص  
والصاحب الآخر نصف عصبه ويرجع عليه بسبب تخلف من جهة العاص فصار كانه لم ير نصف العبد لان رد الماستحق بسبب وجه  
وعنده عبد العاص كالرد قال رحمه الله **في ورع لا رد** **في** أي دفع المولى نصف القيمة الذي أحده من العاص إلى ولي الحياثة  
الاولى وهذا عند أي حبيبه وأنى يوسف قالوا لهما ان حق الاول في جميع القيمة لانه حينئذ في حقه لاراجه أحد واعلم ان قص  
ما عتار من اجهة الذي إلى آخره قال في العاية واعتبر من ان الثانية مقارنة لاولى حكما فكيف يكون الحق لاولى في جميع القيمة  
وأوجب من المقارنة جعلت حكما في حق الصالح لا غير والاولى مقدمة حقيقة وقد اعتقدت وحدة لكل القيمة من غير مراعاة  
وأمكن توفير وجهها فلا تنزع لانها من أقول في الخواب بحث لا بالنسبة ان المشاركة جعلت حكما في حق التضمن لا غير بل جعلت  
حكما لأصل حق مشاركة ولي الحياثة الثانية لولي الحياثة الاولى كما أشد اليه قول صاحب الهداية في الفصل السادس لان الثانية  
مقارنة حكمين وجه ولها يشارك في الحماة اه **فادخلت المقارنة حكما في حق مشاركة** وفي الحماة الثانية أي اكان ولي  
الحياثة الثانية من احوال الحياثة الاولى في استحقاق جميع القيمة فكيف يأخذ ولي الحياثة الاولى وحده كل القيمة مع مراعاة  
الاولى الثانية له في استحقاقها وان كان الاستحقاق تقدم الاول حقيقة دون المقارنة الحكمية يعني ان الاستحقاق لولي الثانية شيئا  
من قيمة المدبر وليس الامر كذلك بالاجماع فليتأمل في جواب الشافعي وقال محمد رحمه الله لا يدهه اليه لان الذي يرجع له المولى  
على العاص عوض ماسم لولي الحماة الاولى لانه ما يرجع على العاص ولا يدهه اليه كيلا يؤدي إلى اجتماع الدليل والمدل في ملك  
رجل وكذا يتكرر الاستحقاق وقوله عوض ماسم لولي الحماة الاولى فلنا هو كذلك لكن ذلك في حق المولى والعاص لان  
ما أحده المولى من العاص عوض المدبر في حق الحياثة الاولى وأما في حق المحي عليه فهو عوض ماسم لوله ومثله حاشا كاتبي  
ادامع جروا قصي دس مسلم بحوره أخذه لان مالك المدبر اهرام في الحرة في حق المدبر في حق المسلم قوله ودفع الى الاول  
فان قلت هذا ينافي قوله أولا حياثة العبد لانوح الادعاء واحد والوح لا بقيمة واحدة وهذا وحسب قيمة ولصفا ودفع العبد  
ونصف القيمة لاولى فالجواب ان الكلام الاول هو الادعاء في يد شخص واحد من غير عصب ورد يكون ماسما على  
فلهذا يجب قيمة واحدة ودفع واحد وهذا ما كانت عند شخصين لم يمكن جمعها لهما حكما وان كانت في يد واحد لكن هذا يجب  
ورد كسبائي في قوله ورد قال رحمه الله **في ورع** **في** أي رجع المولى بذلك الذي دفعه إلى ولي الحياثة الاولى  
ثانيا على العاص عصبه لانه استحق من يده بسبب كان في يد العاص فيرجع عليه بذلك فصار كانه لم ير دس بل يضمن له شيئا  
بل في شيء من العداء ومن يده في يده قال رحمه الله **في ورع** **في** أي نمسك لا يرجع له ثانيا **في** أي نمسك ما ذكره لا يرجع عاص المولى على  
العاص القيمة ثانيا بصره وان المدبر حتى عصبه لا دأ ولا عصبه رجل حتى عصبه حياثة أخرى ثم رد على المولى ضمن قيمته لولي  
الحماثين ويكون بينهما ماصين ثم رجع المولى على العاص نصف القيمة لانه استحق عليه بسبب كان في يد العاص ويدفعه  
الى ولي الحماة الاولى بالاجماع أما عصبها فظاهر لما بينا وأما عند محمد فانه يشترع الدفع الى ولي الحياثة الاولى في المسئلة الاولى كيلا  
يشتت الدليل والمدل في ملك واحد على ما بينا وهذا لا يلزم ذلك لان ما أحده من العاص عوض ماسم لولي الحياثة الثانية قدا

دفعه الى ولي الاول لا يتجمع المدلان في ملك واحد وفي الاول يتجمع لانه عوض مأخذه هو مصفه ثم ادفعه الى ولي الاول لا يرجع به على العاصب بالاجماع وهو المراد قوله ونعكسه لا يرجع ثانيا لان المولى المأخوذ دفع مأخذه من العاصب الى ولي الاول سلمه مأخذه من العاصب فلم يتصور الرجوع عليه وهلم يسلمه بالاجماع ومع هذا لا يرجع على العاصب بالاجماع ٥ دفعه ١ لان الذي دفعه المولى الى ولي الحماية الاولى ثانيا هذا سبب حماية وحدث عنده فلا يرجع به على أحد بخلاف المسئلة الاولى عددها لان دفع المولى ثانيا الى ولي الحماية الاولى فهو سبب حماية وحدث عند العاصب ف يرجع عليه بما كذا قال رحمه الله في المتن كالدرع برعير ان المولى يدفع العمد عشرة الف قيمة كذا أي العمد المسمى فياد كذا كالدرع ولا فرق بينهما الا ان المولى يدفع الفين وفي المدرع القيمة حتى اذا عصب رجل عبد اخفى في يده ثم رده على المولى حتى عنده سبب حماية اخرى فان المولى يدفعه الى الاول ثم يرجع على العاصب عندهما وعند محمد لا يدفع مأخذه من العاصب الى الاول بل يسلمه ولا يتصور الرجوع على العاصب ثانيا على ما ذكرنا في المدرع وان حتى عند المولى أولا ثم عصبه حتى في يده ثم رده الى المولى دفعه الى ولي الحماية بين يديه ثم يرجع بمصفه قيمة على العاصب لماد كذا قال رحمه الله في مدرع حتى عند عاصبه ف رده ف مصفه اخرى حتى فعلى سببه قيمة فاما كذا أي اذا عصب رجل مدرع حتى عنده جناية ف رده على المولى ثم عصبه ثانيا حتى عنده حماية اخرى فعلى المولى قيمته بين ولي الحماية بين يديه لا يسلمه بالتدبير فوجب عليه قيمته على ما يابا قال رحمه الله في مدرع حتى عند العاصب على العاصب كذا قال رحمه الله العاصب فاستحق كل نسب كان في يده ف يرجع عليه بالكل عتلا المسائل المتقدمة فان هالك استحق نصف العاصب كان سببه والعاصب استحق نصف العاصب كان في يده هالك ف يرجع بالنصف لذلك قال رحمه الله في دفع مصفه الى الاول كذا أي دفع المولى نصف القيمة المأخوذة من العاصب ثانيا الى ولي الحماية الاولى لانه استحق كل النسبة لعدم المراجعة عند وجود حمايته وانما النقص حته بمحكم المراجعة من عند قال رحمه الله في مدرع بذلك النصف على العاصب كذا أي لا يرجع المولى بالنصف الذي دفعه ثانيا الى ولي الحماية الاولى على العاصب لان ولي الحماية الاولى استحق هذا النصف ثانيا نسب كان في يده العاصب ف يرجع عليه منه ويسلم الباقي له ولا يدفع الى ولي الحماية الاولى لانه استحق حقه في حقه ولا الى ولي الثانية لانه لا حق له الا في النصف لسبق حق الاول عليه وقد وصل ذلك اليه وهذا الان الثاني يستحق النصف لوجود المراجعة وقت حمايته والمراجعة موجودة فحق على ما كان بخلاف ولي الاول لانه استحق الكل وقت الحماية وانما يرجع حقه الى النصف للمراجعة قالوا وكل ما وجد شيئا من بدل العمد أحده حتى يستوفى حقه ثم قيل هذه المسئلة على الخلاف كالاولى وقيل على الانواع والفرق لعمدة الذي يرجع به الى الحماية الاولى عوض مأخذه في المسئلة الاولى لان الدانية كانت في يده هالك فادفع اليه ثانيا تكرار الاستحقاق واما في هذه المسئلة فيمكن أن يتصور له عوضا عن الثانية الثانية لانها كانت في يده العاصب فلا يؤدي الى ما ذكرنا في المسئلة واذ عصب رجل عتلا جارية فقتل كل واحد وحل خطأ ثم قتل العمد الحاربية وورد العمد به رده ف قيمته الحاربية فيدفعها الفولى الى ولي تنبيل الحاربية ويرجع بها على العاصب لان قيمة الحاربية أسست تحت من يده المولى نسب كان عند العاصب عند أبي حنيفة ورجعته وعندهما لا يرجع وان احتار الدفع دفع العمد كله الى ولي فتبيل العمد دفع في قياس قول أبي حنيفة ويرجع منه على العاصب وعندهما يدفعه الى ولي فتبيل العمد الى العاصب على أحد عشر مائة اذا كانت قيمة الحاربية ألف درهم سهم للعاصب وعشرة لولي فتبيل العمد ثم يرجع المولى على العاصب بقيمة العمد في دفعه الى ولي فتبيل الحاربية أحد عشر مائة ثم يرجع بذلك على العاصب وهذا انشاء على ان العاصب لما ملك الحاربية انما كان من نوم العمد طهر ان العمد قتل حاربية مملوكة وحماية المصوب على العاصب وعلى ماله مدرع عنده وعندهما معتبره لما تبين فمدد لما جرت حماية العمد على الحاربية في رفته حماية واحدة وهو مدرع الحاربية فمدد ماله الى ولي دم الحاربية فمدد ماله اليه وهو مطر في الدفع والعطاء وقد استحق العمد من يده نسب كان في يد العاصب وصيانة ويرجع بقيمة عليه وعندهما لما كانت حماية العمد على الحاربية عشرة آلاف وحق العاصب في قيمة الحاربية المدرع فمدد العمد يسلمه على أحد عشر مائة ويرجع قيمة العمد استحق من يده المولى بحماية كانت في ضمان العاصب بخلاف العمد لانه وجب للعاصب على المولى قيمة الحاربية لان حماية العمد على حاربية العاصب معتبرة عند حماد لمولى على العاصب قيمة العمد فوقت المقاصة لاسمه بالفتا حذا ومدة اربدية الحاربية قيمة العمد فثمان مائة حسب اوقدار

ولا يتفانسان ولو كان العاصم عشر اوقال وفي الحياة اقل من دمع العبد الى ولي قتيله او فساد ما ورجع بقيته على العاصم  
 اذا ايسر وقيمة الخار يقيم بين واحدة يدفعها الى ولي قتيله او واحدة تسلم له وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما دفع  
 من العدة عشرة اشرا من أحد عشر حراً الى ولي قتيله فاذا ايسر العاصم دفع اليه الحرة الثاني حواراً أن يؤدي العاصم قيمة  
 الخارية ويقتله حتى يرضى العبد على قولهما في دفع جميع العبد الى ولي قتيل العبد بطل حق العاصم في العدة حتى أدى قيمة الخارية  
 فهو وص حراً من أحد عشر حراً ثم اعليه وان قال في قتيله اصراف قيمة الخارية في العلام دفع اليها على أحد عشر لاً نصف  
 لاق رقة العبد لحدل وحق العاصم عرفت الحال وفي اثنى عسى شئت وعسى لا يثبت ثم يرجع قيمته افسيد مع الى ولي قتيله ما  
 تمام لان حقه كان اثنى جميع العبد وقد وصل اليه عشرة اشرا من العبد ولم يصل اليه حرة واحدة وفي بدل المولى بدله فكان له ان  
 يأخذ ذلك ثم يرجع على العاصم بمثل ذلك لما يدا ولي قتيل الخارية ان يأخذ من المولى عشرة اشرا من قيمتها في ردائة لانه  
 وصل اليه بدل جميع الخارية لان العدة قام مقام الخارية واذا كانت قيمته اقل من قيمة الخارية لان قليل القيمة اذا قتل كثير  
 القيمة ودفع به بتمام مقام جميعه فلا اقام العدة مقام جميع الخارية فصارت كونه وصل اليه جميع الخارية بخلاف ولي قتيل العبد لان حقه كان  
 في جميع العبد ولم يتحول الى بدله وقد وصل اليه بعض العبد وكان له ان يأخذ بدل ما لم يصل اليه من العبد ولوقتل العبد العصب  
 العاصم هدر دمه وكذلك العبد المرحوم اذا قتل المرتبة عسداً في جميعه حرة الله عدها عدها حتى تؤمر المولى بالدفع والبيداء  
 طمان اني اعتبار حمايته فائدة لان العاصم ملكه بالدفع بالمقيمة وبذلك عسدا العبر بالقيمة مقيدة كما لو اشترى موهوباً بالعداء  
 دية نفسه وهي أكثر من القيمة ظاهر افيحصل للعاصم زيادة على القيمة يدل على ان في اعتبار هذه الخارية فائدة وحسب اعتبارها  
 والله اعلم ولا في حنيفة رحمه الله تعالى ان المولى متى أخذ الصمان من العاصم بملك العاصم العدة مسدداً الى وقت العصب وظاهر ان  
 الحجابة ظهرت من المملوك على مالكه وحماية المملوك على مالكه هدر لان المولى لا يستوجب على مالكه شيئاً وحماية المصوب  
 على مولاه معتزة عسداً في حنيفة رحمه الله تعالى خلافاً لما امر في الزهري قال رحمه الله يجوز عصب صنيحاً من مات في يده فائة  
 أو يحصى لم يصح وان مات فصاعقه أو من حية فديته على عاقلة العاصم وهذا استحسان والقياس ان لا يصح في الوجهين  
 وهو قول عمر والشافعي رحمه الله تعالى لان العصب في الخارية حتى لا يرى انه لا يتحقق في المكاسب وان كان صعباً ولا حراً  
 بدائع انه رقيق رقة فالخريد او رقة أولى ان لا يصح به وجه الاستحسان ان هذا صان اذ لا يصح ان يصب في وجهه ويصب  
 ما لا يلاي وهذا لان هذه الى أرض مسعة والى مكان الصواعق اذ لا يفسد فيه تنفوت بد الحائط وهو المولى فيصمن  
 وهذا لان الحيات والسباع والوحوش لا تكون في كل مكان فامكن حفظه فاداعله اليه وهو متعدي فقتل ازال حفظ المولى  
 عصب متعدي يضاف اليه لان شرط العلة به له المهادا كان تملكا كالحفر في البرق بخلاف الموت فجاء أو يحصى فان ذلك لا يتصل  
 ما اختلاف الاما كن حتى لو تله الى مكان تعلق فيه الحي والامراض يقول انه يصح وتجب الهبة على العاقلة لكونه قد لا نسباً لخالق  
 المكاتب لانه في بد نفسه وان كن صعباً فهو يلحق بالكبير لا يرى انه لا يروح الارضاء كالمال والخراصير وروحه وله بد من  
 رضاء فاذا اخرج من بد المولى قلت ما يمكن التحرر عنه يصمن والمكاتب لا يجبر عن حفظ نفسه فلا يصمن بالعصب كالحفر الكبير  
 حتى لو لم يتك من حفظ نفسه فلا يصمن بالعصب كالحفر الصغير من قيد روجه يصمن المكاتب كالحفر الكبير أيضاً كما يصمن الصغير لانه  
 حينئذ يكون اللب مصفاً الى العاصم تنقير حفظه قال رحمه الله في كسبي اودع عنده فقتله وان اودع طعاماً أو كاهن ارضن  
 أي يصمن عاقلة العاصم كما يصمن عاقلة الصبي اذا قتل عنده اودع عنده وهذا الفرق بين العبد اودع والطعام اودع وقول  
 أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف والشافعي رحمه الله تعالى يصمن الصبي المودع في الوجهين وعلى هذا لو اودع العبد المنحدر  
 عليه ما لا فاسها لانه لا يؤخذ الصمان في الحال عسداً في حنيفة رحمه الله تعالى ويؤخذ بعد العتق وعسداً في يوسف والثوري  
 رحمه الله تعالى يؤخذ به في الحال وعلى هذا الخلاف الاقرار في العبد والصبي وكذا الاعارة فيما ثمن ان محمد رحمه الله شرط  
 في الخلع ان يكون الصبي عاقلاً وفي الخلع المكاتب وضع المسئلة في الصبي الذي عمره اسعشر سنة وذلك دليل على ان غير العاقل  
 يصمن بالانسان ولا ان التسليط عمره متر فيه وفعله معتبر لاني يوسف والشافعي رحمه الله تعالى اذا اطلع ما لا متقوم به مباحنا  
 للمالك فيجب عليه صيانة كما اذا كانت الوثيقة عسداً أو كان الصبي مأدوماً في التجارة أو في الخط من جهة المولى وكذا اذا

أثبت عزماني يده ولم يكن معصوماً ثبوت ولاية الاسلاك فيه وطما انه أُنسب مالا غير معصوم ولا يؤخذ بصحانه كما لو أنصفه  
بأذنه ورماه وعدا لان العصمة تثبت حثالة وقد قوتها على نفسه حيث وصده في يد عمر مائة ولا يبقى معصوما الا اذا أقام عمره  
مقام نفسه في الحفظ ولا إقامتها لانه لا ولاية له على الصبي حتى يلمه ولا ولاية للصبي على نفسه حتى يلمه بخلاف الأذن له لان له  
ولاية على نفسه كالسالم وبخلاف ما اذا كانت الولاية عند لادن عصمته حتى يفسد ان هو مقيم على أصل الحرية في حق النسم  
فكانت عصمته حتى يفسد لالهالك لان عصمة المالكات إنما تقترب فيما له ولاية استهلاك حتى يمكن عبده من الاستهلاك بالنسبة  
وليس للمولى ولاية استهلاك عبده فلا يقدر ان يتكس عبده من ذلك ولا يقترب بسلطه فيصنع الصبي باستهلاكه بخلاف سائر  
الاموال قال في النكاح واذا استمر لك الصبي بظن ان كان مأدوماً في التجارة وان كان محجوراً عليه لك قبل الولاية ما دون ولاية  
ضمن بالاجماع وان كان محجوراً عليه وقبلها بغير امر وليه ولا ضمان عليه عند الامام ومحمد في الحال ولا بعد الازال وقال أبو يوسف  
يضمن في الحال وأجمعوا على انه لو اسلم لك مال العبد من عرائ يكون عبده ودية يضمن في الحال وهو تقسيم حسن اهـ

### في باب القسامة

لما كان أمر القتييل نزل الى القسامة فيما اذا لم يعلم قاتله كرهاهنا في باب على حدة في آخر الديات والكلام في القسامة من  
وجوه الاول في معاهلة والثاني في معاهلة شرعا والثالث في ركها والرابع في شرطها والخامس في صحتها والسادس في  
دليها اهل العلم في القسامة في اللغة اسم وضع موضع الاقسام كذا في عامة الشروح احد من العرب وقال في معراج الدرر القسامة  
الدية مفسر اقسام كذا لا يخفى على من له دراية في علم الادب وأما في علم الشريعة فهي ايمان يقسم بها أهل علة أو دارا وعبر ذلك وحده  
فيما قيل به أثر يقول كل منهم والله ما قتلت ولا علمت له فلا كذا في العماية قال في النهاية وأما تفسيرها شرعا فما روى أبو يوسف  
عن أبي حنيفة انه قال في القتييل الذي يوجد في الحلة أو دار ورجل في المصرا كان حراحة أو أقر صرماً أو أقر حق ولا يعلم قاتله يقسم  
بحدود حد من أهل الحلة كل منهم يقول بالله ما قتلت ولا علمت له فلا كذا أقول ما ذكر في النهاية انما هو سبعة القسامة شرعا  
فان التفسير من قبيل التصورات وما ذكره ابن الصديق من قبيل الشرطيات كما ترى ثم يمكن ان يؤخذ منه نفس القسامة شرعا  
بتدقيق النظر لكنه في موضع يباي معنى القسامة شرعا في أول الباب نصف خارج عن من الطريق وأما ركها وهي ما يجري  
من ان يقسم هذه السمكات التي يقسم بها على لسانه ثم قال في النهاية وأما شرطها وهو ان يكون المقسم رجلا بالاعاق لا حرا فلا ذلك  
لم يدخل في القسامة المرأة والصبي والح ون والعبد وان يكون في الميث للوجود أثر الفعل وأما لو وجد ميتا لا أثر به فلا قسامة ولا دية  
ون شرطها ان يصاب رجل النجس الجاهل له وفي غاية البيان أيضا كذا في من شرطها أيضا ان لا يعلم قاتله فان علم فلا قسامة  
فيه ولكن بحسب الفصا وفيما والدية كما تقدم ومنها ان يكون القتييل من بني آدم فلا قسامة في سبيته وحدث في حجة قوم ومنها  
الدعوى من أولياء القتييل لان القسامة بين وبين الدعوى كذا في سائر الدعوى ومنها اسكار المدعى عليه لان النجس  
وطبيعة المنكر ومنها المتألمة في القسامة لان النجس حق المدعى وحق الانسان يرضى عن مدطله كذا في سائر الاموال ومنها ان يكون  
للموضع الذي وجد فيه القتييل ملكا لاحد أو في بدا احد في لم يكن ملكا لاحد ولا في بدا احد أصلا فلا قسامة فيه ولا دية في فن  
أو مدبر أو لأم ولد أو مكاتب أو مأذون وحده مقتولا في داره ولاه نص في البدائع على هاتيك الشروط كما هو الواضح الذي ذكره  
قوله تفصيل وأورد على اشتراط الحرية ادوا حدة قتييل في دار مكاتب فقلبه القسامة واذا حلف عيب الاقل من قيمته ومن  
الدية نص عليه في البدائع وأجيب بان المكاتب حر بدا وان لم يكن حرا رقة كما هو جوابه في الباب السابق فوجهه الحرية  
في الجاهل بشار اشتراطها الحرية في القسامة مطلقا على ذلك لكن لا يخفى ما فيه وأما صحتها فهي وجوب الايمان وأما دليها  
فلا حديث المشورة واجماع الامة وأما سبها فوجود القتييل في الحلة وما معناه قال رحمه الله في قتييل وحده في حلة لم يدركه قاتله  
حلف بخسوف رجلا منه في جرح المولى لانه ما قتله ولا علمت له فلا يحل عليه اعلى سبيل الحكاية عن الجميع واما عند الخلف  
في سب كل واحد منهم بانه ما قتله ولا علمت له فلا يحل حوارة قتله وحده في جرحه على عيشه ما لم يعمي جميعا ولا يمكن لانه اذا قتله  
مع غيره كان قاتله وقال الشافعي رحمه الله ان كان هناك لوث استعمل اولياء حسين عيا ويقص لهم المديرة على المدعى  
عليه عمدا كانت الدعوى أرحنا وقل ما لك رحمه الله يتقضي بالقتل المد وهو أحد قولي الشافعي

والموت عند هذا ان يكون هناك علامة القتل على واحد منهما أو ظاهر يشهد المدعى من عداوة طاهرة أو يشهد عدل أو جاعة  
 حذر عدول أهل الجبل فتأوه وأن لم يكن ثم لو استخلف المدعى عليهم فإن طعنوا لأدبته عليهم وإن أئوا أن بجاءه وحلف  
 المدعى واستحق ما ادعاه لما قوله صلى الله عليه وسلم لو أعطى الناس بدعواهم الحديث وقوله الدعة على المدعى البين على من  
 أسكر ولا يرى ذلك من لهم والاموال على طاهر الأحاديث وما روى في قتيل وحدين قوم قال يستخلف حسين رحلهم  
 فهو كقول المؤلفات قيل حرح حرح العدا قال في العدا حرح رجل في قتله ولم يعلم حارجه فاما أن يصير صاحب ورث  
 أو يكون محمداً يستحب بذهب ويحيى فان كان الماني فلا صبا بالاداء وإن كان الأول ففيه القسامة والدية على القتل عند  
 الامام وعند الثاني لا شيء فيه اه وأطلق في القتل فمثل الخطأ والعمد والدعوى بذلك قال في الاصل ولد واحد قيل في عمه قوم  
 وادعى إلى القتل القتل عمدا أو خطأ فبذلك ثمة أو حدة ما أن يدعى إلى القتل على واحد من أهل الجبل أنه هو الذي قتل ولية  
 فان ادعى على جرح أهل الجبل اسهم فبأولاه وادعى على واحد من عمر أهل الجبل أنه هو الذي قتل ولية عمدا أو خطأ  
 وأسكر أهل الجبل فانه محلف جرحهم كل واحد بانه ما فاته ولا علم له فانه قال فان حاوروا عمر الدية وإن سكاوا فانه  
 يحسمهم حتى علمهم وفي الحرة هذا الحسن بدعوى العمد وإن كان يدعى الخطأ فادانوا عن اليمين بقصه عليهم بالدية اه  
 وقوله تحذرهم الولي يعني بخلاف الصالحين دون العاقلين لولم أهل الدية وإن كان القتل مدبراً أو مباحاً وحقت القسامة وقبضته  
 في لابس من ذن العمدة من الاحرار في حق الدماء وروى عن أبي يوسف أنه لا شيء فيه لانه في حكم الاموال عنده ولا قسامة في  
 الحسن لانه ما من الخلف اه فالرحمة على من حلفوا على أهل الجبل الدية ولا يحلف الولي في وقال الشافعي رحمه الله بخلافه وقد  
 مقدم دليلنا قوله صلى الله عليه وسلم تحلف جرحهم رحلهم بكم بانه ما فاته ولا علم له فانه قال ثم أعرموا الدية فقال الخالف  
 ما رسول الله يحلف ويقرم فقال نعم الحديث هذا ادادعى عليهم لانه اعياهم القتل عمداً أو خطأ لان المدعى عليهم لا يبررون عن الناقين  
 ولو ادعى على البعض باعياهم القتل عمداً أو خطأ فكذلك الخواب والطلاق الكتاب يدل على ذلك وعن أبي يوسف في غير  
 رواه الاصول ان القسامة والدية سقط عن الباين من أهل الجبل ويقال الولي لك دية فان قال لا يستخلف المدعى عليه فيما  
 واحد وروى ابن الماركة عن أبي حنيفة مثله وجهه ان القياس بأن لا حال وجود التتلمس غيرهم وفي الاستحسان عب  
 القسامة والدية على أهل الجبل والاموال في دعوى في حجاب مطلق المصوح لا لا قسامة في حجاب ما اذا ادعى على  
 واحد من غيرهم لانه ليس فيه نص فلو أحصاهما لا أحصاهما القياس وهو متعمم ثم ان حلف برى وإن سكل في دعوى المال  
 ثبت وفي دعوى القصاص وهو على الاحتلاف الذي ذكرناه في كتاب الدعوى قال رحمه الله وإن لم يتم الدد ذكر الخلف عليهم  
 ليم حسن فيما في لان الحسين وحقت النص فيصت تمامه ما أمكن ولا يشترط فيه الوقوف على العادة فيما ثبت بالنص وقد  
 روى عن عمر رضي الله عنه انه قصي بالدية وروى عن شريح والصبي مثل ذلك ولان فيه استعظام الامر الدم فيشكل وكرار  
 البين من واحد على سبيل الوجوب يمكن شرعاً كما في كلمات الامان وإن كان العدد كاملاً فافاد الولي ان يكره على أحد منهم قلنس له  
 ذلك لان المصدر الى التكرار ضرورة الاكمال وقد سكل قال رحمه الله في ولا قسامة على صبي ومجنون وامرأة وعبد في لاهم ليسوا من  
 أهل العصرة واعياهم باع والعصرة لا معوم بالاتناع واليمين على أهل العصرة ولان الصبي والمجنون ليسا من أهل القول الصحيح  
 واليمين قول وقوله وامرأة وعبد لا محال ليسا من أهل العصرة واليمين على أهلها أو قول بشكل اطلاق هذا نقول أني حقيقه ومحمد  
 في مثله وهي انه لو وجد قتيل في قبر بالامرأة فعد أني حقيقه ومحمد عليها القسامة فذكر رعاياها الايمان والدية على عاقلها وأما  
 عند أبي يوسف القسامة أصاغ على العاقل قال رحمه الله في ولا قسامة ولادية في ميت لا أثر به أو يسيل دم من عه أو أنه أو ذره  
 خلاف عليه وأدبه في لان القسامة تحب في القتل وهذا ليس بتقيل واعلامات حتماً فهو مثله لا قسامة ولا عرامة لان العرامة  
 بدع فعل العمد والقسامة لاحتمال القتل منهم ولا بد من أثر يكون المثل يستبدل به على انه قتيل بخلاف ما إذا سرح دمه من غيره  
 وأدنه لانه لا يجرح عادة الامن كثرة الصرب فيكون قتيلاً طاهر افتجرى عليه أحكامه وهو المارد بقوله بخلاف غيره وأدنه ولو وجد  
 بدن القتل بجم أو أكثر من نصفه والصف ومعه الرأس في محله فملى أهلها القسامة والدية وإن وجد نصفه مشقوقاً بالكل أو وجد  
 أول من الدم وكان معه الرأس أو لم يكن فلا شيء عليهم لان هذا حكم عرف بالنص وقد ورد في بدن ولكن لا كثر حكم الشكل



فأجر بناء عليه أحكامه تعطيها لأدنى وأدنى ليس في معناه ولا يلحق به والاولو اعتبر ما لا شغبت الديان والقسمات عقالة شخص واحد بان توجد أطراف في القرى مصر قوه غير مشرووع ونسب على هذا صلاحه الحارة لاسها لا تكر كالفسامة والذبة قال الشارح ولو وجد عليهم جنتين أو سعة ليس بأثر الصرب لاثني على أهل الخلة لا به لا يوق الكبر حالاً ان كان به أثر الصرب وهو بام الخلق وحسب القسامة والذبة عليهم لان الظاهر أن بام الخلق يفعل حيا الى آخره أقول في نحر رهدا المسئلة فتور من وجود الأدل أن الحيين على ما صرحوا به في عامة كتب اللغة الولد ما دام في البطن فكيف يتصور انه يوجد منهم حين وجوده وهو في بطن أمه وأما وجوده مع أمه بمزلة بمساحن فيه لكون الحكم هناك للام دون الخئين والثاني أن ذكر الحيين بمعنى عن ذكر السقط لان السقط على ما صرح به في كتب اللغة الولد الذي يسقط قبل تمامه والحيين يتم تمام الخلق وعبر تمامه والثالث أن قوله ليس به أثر الصرب غير كاف في جواب المسئلة إذ لا بد فيه من أن يكون به أثر الخراصة والخلق كما يقرر فيما سبق فلا قصار هذا على بى أثر الصرب بتصويره والظاهر أن يقال ولو وجد عليهم ولد صغير ساقط ليس فيه أثر القتل ولا ثني عليهم فتد قوله وان كان به أثر الصرب وهو بام الخلق وحسب القسامة والذبة عليهم لان الظاهر أن بام الخلق يفعل حيا وان قبل الظاهر صراح للدفع دون الاستحقاق ولهذا أطلق عين الصبي ولتأنيته وذكره الم يعلم محتمة مكرمة عدل عدنا وان كان الظاهر لانهما أحب اليه ما اعلم بحسب الاطراف فسل أن يعلم محتمة ما يجب في السليمة لان الأطراف يسلك مما سلك الاموال وليس تعظيم كتمه طم النفس فلم يحسب ما قبل العلم ما لصحة قصاص أو دية بخلاف الجنتين فإنه يس من وجوده عضو من وجه فاذا اتصل بام الخلق وبه أثر الصرب وحسب فيه القسامة والذبة تعطيها للعوس لان الظاهر انه قتل لوجود دلاله القتل وهو الاثر اذ الظاهر من حال بام الخلق ان يفعل حيا وأما اذا وجد ميتا ولا أثر به لا يجب فيه شيء فكذلك هذا القول والشراح ورد صاحب العباية حواهم المر بوجه حيث قال بعد ذكر السؤال والجواب وهذا كما ترى مع تطويعه لم ير السؤال ورعاؤه لان الظاهر اذ لم يكن حجة للاستحقاق في الاموال وما سلك به مسلكه اعلان يكون فيها هو أعظم خطرا أولى التمس ولا الحبيب ومن فاعتبر ما دية النفس ان يفعل حيا فيستدل عليه تمام الخلق وعضو من وجه فاعتبر ما جهة المعصية وان اسهل ميتا فيستدل عليه سعة صان الخلق قال رحمه الله في قتل على دابة ومعها اساق أو فائد أو راكوبة على عائلته دون أهل الخلة لأنه في يده فصار كاداً كان في داره وان استمتع فيها السائق والقائد والراكب كانت الذبة عليهم جميعا لان القتل في أيديهم دون أهل الخلة فصار كاداً وحدي دارهم ولا يشترط ان يكونوا مالكين للذبة بخلاف الدار والعرق ان تدبر الدابة الزهر وان لم يكونوا مالكين لها تدبر الدار الى مالكها وان لم يكن ساكناً بها وقيل القسامة والذبة على مالك الدابة فعلى هذا ان لا فرق بينها وبين الدار وعن أبي يوسف أنه لا يجب على السائق اذا كان يسوقها بمجمعيه لان الانسان قد يسبق قرينه الميت من مكان الى مكان لا فرق وأما اذا كان على وجه الخفية والظاهر انه هو الذي قتله وان لم يكن مع الدابة أحد فله ذبة والقسامة على أهل الخلة الذين وجد فيهم التثليل على الدابة لان وجوده وحده على الدابة كوجوده في الموضع الذي فيه الدابة وفي شرح الطحاوي أو كان الرسل يحمله على ظهره فهو كدابة مع الدابة وظاهر عبارة المؤلف انه لا فرق بين ان يكون المالك معروفاً ولا وفي شرح الطحاوي ذلة سامة والذبة عليهم هكذا كذا ولم يحصل بين ما اذا كان للذبة مالك وبين ما اذا لم يكن بل أطلق الجواب ومن مشايخنا من قل هذا اذ لم يكن للذبة مالك معروف واعيا يعرف ذلك القائد والسائق فاما اذا كان مالك الدابة معروفاً فاعتجب القسامة والذبة على مالك الدابة نظير هذا ما قل بحسب كتاب العتاق ان الرجل اذا استولى على بيتي يده ثم افراسه فخلان ان كان المعر لمالك معروفاً فله الجار به صدق المستولك ولم تقصر أم رده وان لم يكن المعر لمالك معروفاً لم يصدق لا مهاجرات أم رده من حيث الظاهر فكذلكها ومن المتأخرين من قل سواء كان للذبة مالك معروف أو لم يكن فإن القسامة تحب على الذي في يده الدابة والذبة على عائلته ولو وقعت للذبة بين أهل الخلة ومن السائق كان القول قول السائق ان الدابة انتهت قتل رجلا منه عجزت ذابة عليه اقتيل بين قرينين فعلى أقرسها لم يروى أنه يصلى الله عليه وسلم امر في قتل واحد بين قرينين مان بدوع فوجد أحدهما أقرب بشر قصص عليهم باستسامة قيل فلما جمل على ما اذا كانوا بحيث يسمع منهم الصوت وأما اذا كانوا بحيث لا يسمع منهم الصوت فزنى عليهم لاسهم اذا كانوا بحيث لا يسمع منهم الصوت لا يتكلم العوث وهذا قول الكرخي رحمه الله تعالى وعسارة الماني ظاهره لا خلاف في وأما اذا وجد في أرضه فان كانت ملكاً لافسان فله ما على المالك وان لم تكن ملكاً لافسان كانت

[illegible]

الآخر فله فلا صفة فالك ولو أن دار معلية ليس فيها أحد ووجد في القمامة والذئبة على عا له رب الدار فل رحمة الله  
 يرحمهم على أهل الخطية من الكفار المشركين يحد هذا قول الامام ومحمد وأهل الخليفة هم الذين حط لهم الامام الارض حظه وقال  
 أبو يوسف السجستاني مشرك لان الصانع لما خلق الخلق على له ولانه الخلق وهم في ذلك سواء فكذلك في ترك الخط فصار كدار  
 المسيرة بين واحد من أهل الخطية من المشركين لو كان محلته أن يترك القمامة لما سار بهم المشركين ولما كان صاحب الخطية هو  
 المخلص عصرا للعلم في العرف وكذا في الخطية ولان صاحب الخطية أصيل والمشرك دخل ولولا الخطية على الأصل دون الدخول  
 وفي دار المسيرة لا يندبرها إلى الملك مطلقا عرفت العرفه والمجتهل والدار فانه أوجد في دار مشركه بين مشرك صاحب  
 حظه فاهم وانسوا بان في القمامة والذئبة لا جناح وفي المحلة أوجب القمامة والذئبة على أهل الخطية دون المشركين مع ان كل واحد  
 منهم لو اترك القمامة علمه والذئبة على عاقبه والعرف ان العرف حار بان يدبر المحلة لاهل الدار المشركين منه ويذكر الدار  
 للمشركين ولو قال يرحمهم على أهل الخطية لكان أولى لان الله لا يرحم كور وهو الذئبة ودمها لا يرحم في دمه في الحكم  
 متأخر قال رحمة الله يرحمهم على أهل الخطية من المشركين يحد هذا قول الامام ومحمد وأهل الخليفة هم الذين حط لهم الامام الارض حظه وقال  
 أبو يوسف السجستاني مشرك لان الصانع لما خلق الخلق على له ولانه الخلق وهم في ذلك سواء فكذلك في ترك الخط فصار كدار  
 المسيرة بين واحد من أهل الخطية من المشركين لو كان محلته أن يترك القمامة لما سار بهم المشركين ولما كان صاحب الخطية هو  
 المخلص عصرا للعلم في العرف وكذا في الخطية ولان صاحب الخطية أصيل والمشرك دخل ولولا الخطية على الأصل دون الدخول  
 وفي دار المسيرة لا يندبرها إلى الملك مطلقا عرفت العرفه والمجتهل والدار فانه أوجد في دار مشركه بين مشرك صاحب  
 حظه فاهم وانسوا بان في القمامة والذئبة لا جناح وفي المحلة أوجب القمامة والذئبة على أهل الخطية دون المشركين مع ان كل واحد  
 منهم لو اترك القمامة علمه والذئبة على عاقبه والعرف ان العرف حار بان يدبر المحلة لاهل الدار المشركين منه ويذكر الدار  
 للمشركين ولو قال يرحمهم على أهل الخطية لكان أولى لان الله لا يرحم كور وهو الذئبة ودمها لا يرحم في دمه في الحكم  
 متأخر قال رحمة الله يرحمهم على أهل الخطية من المشركين يحد هذا قول الامام ومحمد وأهل الخليفة هم الذين حط لهم الامام الارض حظه وقال  
 أبو يوسف السجستاني مشرك لان الصانع لما خلق الخلق على له ولانه الخلق وهم في ذلك سواء فكذلك في ترك الخط فصار كدار  
 المسيرة بين واحد من أهل الخطية من المشركين لو كان محلته أن يترك القمامة لما سار بهم المشركين ولما كان صاحب الخطية هو  
 المخلص عصرا للعلم في العرف وكذا في الخطية ولان صاحب الخطية أصيل والمشرك دخل ولولا الخطية على الأصل دون الدخول  
 وفي دار المسيرة لا يندبرها إلى الملك مطلقا عرفت العرفه والمجتهل والدار فانه أوجد في دار مشركه بين مشرك صاحب

ما إذا كانت الدار في يد مدعيه لأن هذا الصانع صانع ترك الحفظ وهو اعلم بالحفظ وهو من له يد ماله  
 لا مدعيه ويد المدعي يد ماله وكذا المستعير المرتضى وكذا العاص لأن يد مدعيه ماله لأن العاص لا يصنع بالعاص عدل أو كره  
 في الهدية والهدية لا بدل على من الصانع على العاص فان قلت لو حوّل العاص في البيع المثل قبل القبض بخير المشتري بين الزد  
 وامضه وهذا بخير والفرق ان الدار لا يصحها وجود القتل فيها خلاف العدا لا يصحها مسقطا للحياة وفي مختصر جواهر الزد  
 وان وحده في دار يتأهل المسلمين والقسماء والهدية على عقالة المتأهل والاصل ان ما جعده الله تعالى يعتبر وجود الهدية على العاقلة  
 اليد الحقيقية لا هاتيت القسمة على الخط ومما يعتبر ان الملك قال رحمه الله لا يعقل عقالة حتى تشهد الشهود واما الذي اليد  
 أي اذا كانت دار في يد رجل فوجد فيه قاتل لا يعتد بعاقلة حتى تشهد الشهود واما صاحب اليد لا بد منه  
 حتى تعقل عاقلة عنه واليد ان كانت تدل على الملك ولكنها محتملة فلا تكفي إلا بانجاب الصانع على العاقلة كما ينبغي للاستحقاق  
 وسلم لا دفع وقد عرف من موصوفه قال صاحب العاية ولا يتخلص في حكم صورة ما قس بعدم الاكتفاء باليد مع ما تقدم أن  
 الاعتراض على أي حقيقة رضى الله عنه ليدل ان اليد للعترة عنه هي التي تكون ماله له كمن يبيع على أصله العليل الذي  
 ذكره المصنف بقوله لا به لا يضمن الملك صاحب اليد حتى تعقل العاقلة عنه وهل لا يباقي هذا من ان الاعتراض على أي  
 حقيقة ليدل ان الملك كأي المسئلة المتقدمة أما فان الملك هناك للمشتري مع ان الهدية عنه على عاقلة السامع لكونه صاحب اليد  
 قبل القبض كما يصح به قال صاحب العاية ولا يلزم ما حقيقته أن يعتبر اليد في استحقاق الهدية كما قال في الدار المبيعة يد السامع  
 يوجد فيها قاتل لأن الهدية تحب على عاقلة السامع لا به يعتبر يد الملك لا مجرد اليد فلم يثبت هدايا الملك إلا بالنسبة اهـ وذكر  
 في معراج الدراية ما يوافقه حيث قال وفي جامع كرمي اعتبار بوجوه حقيقة رضى الله عنه مجرد اليد في المسئلة المتقدمة وهناك لا يثبت  
 ذلك إلا بالنسبة ولا بد من صاعليه اهـ أقول هذا التوجيه مشكل لأن الملك في المسئلة المتقدمة كان للمشتري لا محالة وعن هذا أيضاً  
 النزاع بين أي حقيقة رضى الله عنه وصاحبه ملك المسئلة ادلو كان الملك أيضاً السامع لما صار على الخلفاء وأما الحقبة من الخائين على  
 ما صي به فإذا كان الملك حائلياً للمشتري فكيف يتحقق السامع ان ذلك يدل على ان ادبوت بذلك للملك يتحقق موت من الملك أيضاً  
 له فليزم أن يجمع على الدار المبيعة حاله واحدة ملكه وحاملك السامع وملك المشتري وهو محال وان لم يبدد الملك غير مائة  
 الطاهر أي اليد التي كانت لصاحبها ملكاً في الأصل وان زال ذلك الملك في الحال بالمبيع فامعنى اعتبار مثل ذلك الأصل المزيل  
 في ربح الحكم الشرعي عليه في الحال وهل يثبت أن يعد ذلك أصلاً ما أملاً اعظم فمليك تأمل الصادق وطاهر اطلاق المصنف  
 اهـ لا فرق بين ما إذا أسكر أو وافق ان الدار له وأقرها فالحال سلام الردوى قصد هذا الكلام اذا أنكر العواقل كون  
 الدار له وقالوا هي وصية في يده والتول لم إلا أن يقيموا يصة على الملك كدائي العبي على الهدية ولا فرق في ذلك بين أن يكون  
 القاتل المودود بها صاحب الدار أو غيره عنه الامام رحمه الله تعالى قال رحمه الله لا يردى العاقل على من فيها من الزكاب  
 والملاحين لا به في أيديهم فيسوى للمالك وصير في الدار فيه وعلى هذا أقول أي يوسف طاهر لأن عدل يستوي للمالك  
 والسامع في الدار والفرق لهما ان العاقل يقتل ويحول فيكون في اليد حقيقة خلاف العقار فانه لا يقتل ولا يجوز وفي الحقيقة  
 وقيل يجب على سكان السفينة دون مالكها لأن السفينة تحت يد الساكن دون المالك وفي شرح الطحاوي إنما يجب على  
 رابك السفينة اذ لم يكن لها مالك معروف وان كان لها مالك معروف فعلى مالك السفينة ومنهم من يقول على الرابك مطلقاً  
 واطلاق محمد بن السوار في الجواب على هذا قال رحمه الله لا يردى مسقطاً لهدية لم وفي الجامع والشارع لا قسمة والدية على يث  
 المال لا للامة لا يختص به واحد منهم والامة لبي تهمة القتل وذلك لا يتحقق حتى الكل قد تبتك وفي نفي المدل  
 لا به مال العامة وكذلك الحسور العامة والسوق العامة التي تكون في الشوارع لأن التدبير في هذا كله الى الامام لا به مال  
 المسلمين لا الى أهل السوق وقال في النهاية أرواه أن يكون السوق الأعظم بائعاً من الحال وأما الاسواق التي في الحال فهي  
 عموم طمطخت أهل المحلة فتكون القسمة والدية على أهل المحلة وكذا في السوق الساقية عن الحال اذا كان لها مكان أو كان  
 لأحد فيه دار ملحوظة وأما كون القسمة والدية عليهم لا به يلزمهم الحفظ خلاف الاسواق الملحوظة لاهلها والتي في الحال  
 والمساكن التي فيها حيث يجب الصانع في أعلى أهل المحلة وأعلى للمالك على الاحتلاف الذي يبدلها مع موطنة تبعط أو ما بها أو موطنة

أهل الحجة وفي المتن ادوا وحده قتل في صم السوق فان كان أهل ذلك الصم يبيتون في حوايتهم وفيه القتل عليهم وان كانوا  
 لا يبيتون في حوايتهم على البس لهم ملك الحوايت ولو وحده في السجن فدينه على بيت المال عند ما وعد أن يوسع على أهله وهي  
 مسئلة على مسئلة السكان والمالك قال رحمه الله في حوايتهم ولو في ربة أو وسط الفرات في لان الفرات ليس في بدأ أحد ولا في ملكه  
 اذا كان يمر به الماء فله ما اذا كان الهر صعبا بحيث يستحق به الشفعة حيث يكون صباه على أهله في يوم يدمع عليه وكذا  
 البرية لا بد لأحد فهو ولا ملك فيهر ما رجع فها من التل حتى لو كانت البرية ملكة لأحد وأكانت قريمة من القرية بحيث يسمع منه  
 الصوت تنحب على المالك وعلى أهل القرية فلهما ولو وحده القتل في المسجد الحرام من غير رحام الناس في المسجد أو معرفة  
 فالدية على بيت المال من غير قسامة هذه الحجة في المتن وفيها وكل قتل يوحده في المسجد الجامع ولا يدرى من قتله أو قتله رجل  
 من المسلمين ولكن لا يدرى من هو أو زوجة الناس يوم الجمعة فقتله ولا يدرى من هو وهو على بيت المال وإذا وجد في المسجد تسبيله  
 فهو على أقرب الدروسه ان كان لا يعلم الذي اشتراه وساء وان كان يعلم الذي اشتري المسجد وساء كان على عاقلة القسامة والدية  
 وان كان في درب غير مائة أو مائة واحد كان على عاقلة أصحاب الدور الذين في الدرب وفيه أيضا إذا وجد القتل في فله فلهما إعادة  
 مساحته فهو على القسامة كما هو إذا لم يكن قبيلة فهو على أصحاب الحجة وأهل كل مسجد حجة وفي السعاق وإذا وجد القتل في وقف  
 المسجد فهو وكوجوده في المسجد الجامع كد الدية في بيت المال وان كان الوقف على قوم من المؤمنين والدية والقسامة عليهم وكذلك  
 المحوس للعامة وفي المتن ادوا وحده قتل على الحسرة أو على القنطرة فذلك على بيت المال ود كر الكسرى وشيع الاسلام وان  
 الهر العظيم اذا كان انصاب ماته في دار الاسلام يحسب الدية في بيت المال لانه في أيدي المسلمين بخلاف ما اذا كان موضع انصاب  
 ماته في دار الحرب لانه يحتمل ان يكون قتل أهل الحرب فيهر قال رحمه الله في حوايتهم يستحقون مسو يوردون دواهم فكانوا  
 لو كان القتل تحتها الشاطيء فعلى أقرب القرى في ذلك الموضع لان الشط في أيديهم يستحقون مسو يوردون دواهم فكانوا  
 أحص منصرته وفي شرح الطحاوي وان كان الشط ملكا لأحد فان كان ملكا حاصدا وكذا دار وان كان ملكا عاميا وكذا الحجة فاما اذا  
 كان من رصعها أحد من الفرات أو نحو ذلك لا قوام وهو في فله تنحب القسامة على أصحاب الهر والدية على عاقلة من وفي السكاي والهر  
 لتعبر ما يستحق من الشركة فيه الشفعة والاقوام عظيم كالمرات وحيث وجب ولم تهرص المؤلف لما ادوا وحده في بيت من بنت له نص  
 الحر يوق الحانية ولو له المكاتب قتلا في دار اشتراها لا يجب فيه شيء في قولهم جيماعا المكاتب سوى أو بحقيقة أيضا من ما اذا  
 وحده قتلا في داره وبين ما اذا وحده غيره قتلا إلا أنه ادوا وحده غيره قتلا لا يجب الدية على العاقلة لانه لا عاقلة للمكاتب والعامة  
 عليه لان عاقلة نفسه ولو وحده جميع أهل الحجة فلا تنحب الدية على عواقلهم ونسطة القسامة ود كر في المتن عن أني مالك عن  
 أبي حنيفة أن من وحده قتلا في دار نفسه فليس فيه قسامة ولا دية وروى الحسن بن زياد عن أبي يوسف أنه قال على سكان القبيلة  
 وعلى عاقلة المشتول دية فادوا وهو قول أبي حنيفة ورواية ابن أبي مالك تحالف رواية الاصول وفي الحديث وفي شرح شيخ الاسلام اذا  
 وحده قتل في محله ورجع أهل الحجة ارجع منهم فله ولم يدعوا للقتل على واحد منهم فميم لم تستطعهم القسامة والدية ورواية  
 الحسن بن زياد ادوا وحده العبد والمكاتب أو المذمر أو أم الولد الذي سعى في نفس قيمته قتلا في محله فله من القسامة ونحب القسامة  
 على عواقل أهل الحجة في ثلاث سنين وقدر روى عن أبي يوسف أنه لا يجب عليهم شيء في العبد والمكاتب والمذمر وأم الولد وهذا يجعل  
 كناية على البهائم وطدا أقل ماله تنحب قيمته ماله ما لم تاد ا كان خطأ وإذا كان عمدا لا يجب انقصا وأما متعلق العوض فله تنحب  
 فيه القسامة والدية عندهم جيماعا لانه بمنزلة الحر عبد أبي يوسف ومحمد والحر ادا وحده قتلا في محله فله تنحب على أهل الحجة القسامة  
 والدية عبد أبي حنيفة هو بمنزلة المكاتب في الحكم ادوا وحده قتلا في محله عند عدها وفي شرح الطحاوي ولو وجد القتل في دار  
 المكاتب فله تنكر وعليه الإيمان فان حلف يجب عليه الأقل من قيمته ومن الدية الا عشرة لان المكاتب عاقله نفسه وفي التحرر مد  
 والاعبي والمخدر في القنفد والكافر القسامة عليهم وادوا وحده العبد قتلا في داره ولا فاشي فيه لان المولى صار قابلا له حكما ذلك  
 الذرير يعتبر عاقل المائس ولو ناسر لم يكن على المولى شيء فكذلك ادا فلو اهدا ا له المكن على العبد من فاما اذا كان على العبد من فانه  
 يصمن المولى الأقل من قيمته ومن الدية وقد نص محمد بن علي هذا التصديق في كتاب المأذون قال رحمه الله في حوايتهم يستحقون مسو يوردون دواهم فكانوا  
 فلو عاقل قتل وفي أهل الحجة القسامة والدية الا ان يذبح المولى على أولئك وعلى من يبيعهم في لان القتل بين أظهرهم والخط

علمهم فكون القسامة والله عليهم الا اذا أمرهم الولي بدعوى القتل على واحد منهم بيمينه فبأهل المحلة ولا يثبت على عاقلة  
 الا حجة على ما يباين قوله على معنى منهم ان أر يده الواحد من أهل المحلة ليستقيم على قول أني يورسلان أهل المحلة يعرفون  
 بدعوى الولي على واحد منهم معين وهو المياض وعدهما لا يعرفون واستحسان ويضاهي أوائل الباب ولا يستقيم وإن أر يده  
 واحد من الذين استوفوا ويستقيم بالاجماع وهل أو حصر في كشش العوامص هذا اذا كان الفرع في غير بيتا وليس  
 اقتلوا عدة وإن كانوا شركس أو حوارج وفرشيه ومحمل ذلك من أصابة العدو وإذا كان الشك من المسلمين المشركين في  
 دار الاسلام ولا يدري العاقل برجح حاله على المشركين جلا لاسر المسلمين على الصلاح في اسم لا يتركون للمشركين في مثل ذلك  
 الحال ويقتلون المسلمين فإن قيل الظاهر ان قاتله من غير المحلة وأنه من جماعة قلنا قد تعدد الوقوف على قاتله حتى يتيقن فيتعلم الحكم  
 بالسب الظاهر وهو وجوده فتبلي في محلهم كعدائي الهابة والعناية أقول برضى على هذا الجواب ان قال ما لا يمكن تعمله من هذا الظاهر  
 وهو وجوده فتبلي في محلهم موحا لاستحقاق القسامة والدية على أهل المحلة ولا يتحملون ذلك الظاهر وهو كون قاتله حصصا من  
 غير أهل المحلة فمعاقلة قسامة والدية عن أهل المحلة مع ان الاصل السانح ان يكون الظاهر حجة للدفع دون الاستحقاق فلا يطهر  
 الجواب ان هذا الظاهر لا يكون حجة للاستحقاق ففي حال القتل مشكلا فأوحا القسامة والدية على أهل المحلة لور ودالص  
 ماصه القتل لهم عند الاشكال فكان العمل بما ورد فيه النص أولى وسيأتي مثل هذا عن قريب ان شاء الله تعالى فليس  
 الهاديه وإن كان العموم له واقتلا وحديث قتل بين أظهرهم ولا قسامة ولا دية لان الظاهر ان قتله كان هدر اخرج الى ذكر الفرق  
 بين هدا وبين ما اذا قتل المسلمون عصبى في محله فأوحا عن قتل فان علمهم التسامع والدية كما مر سابقا في الفرق ان الفصل  
 اذا كان بين المسلمين والمشركين في مكان في دار الاسلام ولا يدري أن القاتل من أيهما برجح حاله احتمال قتل المشركين جلا  
 لاسر المسلمين على الصلاح في أنهم لا يتركون للكفار في مثل ذلك الخالي ويقالون المسلمين وأما المسلمين من الطرفين وليس  
 لاسر المسلمين على الصلاح حيث كان الفريقان مسلمين ففي حال القتل مشكلا فأوحا القسامة والدية على أهل ذلك المكان  
 فمعقلة لا يحمل على الصلاح حيث كان الفريقان مسلمين ففي حال القتل مشكلا فأوحا القسامة والدية على أهل ذلك المكان  
 لور ودالص ماصه القتل لهم عند الاشكال وكان العمل بما ورد فيه النص أولى عند الاحتمال من العمل بالدية لم يكن كذلك اه  
 وقال بعض العلماء طعنا في الصواب في الفرق انه كونه اظهره ان الظاهر بها حجة للدفع عن المسلمين فيصلح تحفته لو كان حجة  
 لكان حجة للاستحقاق وذلك عبر جائر فيجب على أهل المحلة للنص اه أقول ليس هذا الفرق تمام فصلاح كونه اظاهرا  
 اذا سلم ان الظاهر حجة لو كان حجة لكان حجة للاستحقاق بل يجوز ان يكون حجة للدفع القسامة والدية على أهل المحلة ولا يكون  
 حجة للاستحقاق على المسلمين الذين اقتلوا عدة في ذلك المحل فيلزم أن يكون هدر اولا في عام الفرق بين المسلمين من المعبر  
 الى ما ذكره المشايخ من البيان ونسبه صاحب العناية كما عرفت في قوله رحمه الله وان قال المستحلف قاتله بدعوى القسامة  
 ولا عرفت فالا عبر به لا بد منه لانه لا يثبت على القاتل على واحد صار مستثنى عن الجيمين و في حكم من سواه على حاله فيجب عليه  
 ولا يثبت عليه قول المستحلف أنه قتله لانه لا يثبت بذلك اسقاط الخصومة عن نفسه فلا يثبت ويحلف على ما ذكرنا في الهابة  
 هذا قول محمد وأما على قول أني يوسف ولا يحلف على العلم لانه قد عرف العاقل واعترف به ولا حاجة اليه ولا يقول بحوار به  
 عرف ان به قاتله أو غيره قال رحمه الله في مثل شهادة بعض أهل المحلة على قتل غيرهم أو واحد منهم ولا وهذا عند أبي حنيفة  
 وقال لا يقلل شهادتهم اذا شهدوا على غيرهم لان الولي لما دعى القتل على غيرهم من اسمهم ليسوا بخصماء عليه الامر امهم كانوا عرصة  
 اسم يصرون حصصا بغير لهم قائلين بالتصير الصادر منهم ولا يثبت شهادتهم وان حروا من الخصومة فاصدا ان من صار حصصا في حادثة  
 لا يقلل شهادته فيها ومن كان عرصة ان يصير حصصا ولم يتصب حصصا بعد تفصل شهادته وهذا ان فصلان متفق عليهما اعتبار  
 اسماء بعد لان أهل المحلة بمن له عرصة ان يصير حصصا وهو يتعلمهم عن اتصب حصصا وعلى حديث الاصلين يتخرج كثير من  
 المسائل من حسن الاول او كليل الخصومة اذا حاصم عند الحظا كم ثم عرل لان مثل شهادته والتفويض اذا طاب الشفعة ثم ركا  
 لاقتسل شهادته ببيع ومن حسن الثاني الوكيل اذا لم يتخصص والتفويض اذا لم يطلب تفصل شهادتهما ولو ادعى الولي على رجل  
 بيمينه من أهل المحلة وشهد شاهدان من أهلها عليه لم تفصل شهادتهما عليه لان الخصومة قائمة مع الكل والحادية تطعمها عن نفسه  
 فكان منهما فلا تفصل شهادتهما قال المتأخرون من أصحابنا المرأة تدخل مع العاقل في التحمل لانها قاتلة فيجب عليها وهو

مختار الطحاوى وهو الاصح فصار كما اذا امرت القتل معناه وانتم سحانه وعلى اعلم له واث

### في كتاب المعادل

قال في النهاية لما كان موجب القتل الخطا وما في معناه الدية على العاقلة لم يكن بد من معرفتها ومعرفة حكمها لئلا يكرها في هذا الباب ورده صاحب المراح وقال وجه المناسبة اعماها على افرع من بيان القتل الخطا ولما اشرع في بيان من يجب عليه الدية اذ لا بد من معرفتها قل رحمه الله تعالى جرح معقوله وهي الدية في معنى العاقلة جرح معقوله النية وسمى عقلا لانه لا يقتل لانه لا ينفك من ان تنفك أى تفكها يقال عقل العير عقلا اذا شده بالعتال وسمى العقل لانه يعبر صاحبه من المقابل اقول هكذا وقع العنوان في عامه المغير ان لم يكن كان يسمى ان يدكر العقل بدل المعادل لان المعادل جمع معقوله وهي النية كما صرح به المصنف وغيره في صير المعنى كتاب الديات وهذا مع كونه مؤديا الى التكرار ليس تمام في حقه لان بيان اقسام الديات واسماها قد قدم مستوفى في كتاب الديات والمقدمة والبيان مما بين من يجب عليهم الدية تفصيل انواعهم واحكامهم وهم العاقلة فلما سفي في العنوان ذكر العاقل لانه جامع العادلة والكلها من وجوه الاول في تسرها عاقل والثاني في تعبرها سريعا والثالث في كفيته وجوب الدية والرابع في بيان مدته والواجب وحده السادس في محول الدية من عاقلة الى عاقلة والسابع في عاقلة مولى الموالات وسبق في بيان ذلك ان شاء الله تعالى قال في المدونة في فصول احدها في معرفة العادلة والثاني في كفيته وجوب الدية عليه والثالث في بيان مدته والواجب والرابع في بيان تسريته العاقلة وما لا تسريته العادلة والخامس في محول الدية من عاقلة الى عاقلة والسادس في عاقلة مولى الموالات اما نصير عاقلة فالعاقلة اسم مشتق من العقول وهو الجمع ولما يقال لا يقتل بالدية عقلا لانه يجمع من الصور وسمى الثالب عقلا لانه جامع الاسان مما يصير فذلك عاقلة الاسان وهم اهل بصرته ممن يجمعونه من قتل من ليس له قتله واما العاقلة والعقل وهو الدية فجمعها للمعادل وسمى العاقلة وهم الذين يتعمدون العقل وهو الدية واما العاقلة فمرادهم اهل الديوان من القاتله واهل الديوان الذين لهم رزق في بيت المال وكتب اسماءهم في الديوان ومن لا ديوان له فعاقلته من عصاة السبال على اهل الديوان وعد الشافعي رضي الله عنه العقل على عصته من السبال على اهل الديوان وذكر الطحاوي من استحسانها تحب في مال القاتل لان وجوب العقل على العاقلة عرف بحرف التباس لان الواحدة غير الخافى بالخافى مما يلزم التباس والشرع انما اوجب على اهل الديوان او على العشرة ففي ما عداها على قضية التباس ومن ليس له ديوان ولا عشرة قيل يعتبر بالخالف وبصرة القلوب فالأقرب وقيل تحب في ماله وقيل تحب في مال بيت المال وكذلك التقييد على هذا الخلاف ولا يقتل مدينة عن مدينة ولا يقتل مدينة عن قرأها لان العقل انما يبنى على الساسر والتما من اهل كل مصر يتصرفون باهل ديوان مصرهم ولا يتصرفون بدويان اهل مصر آخر واهل كل مصر يتصرفون باهل ديوانهم واهل كل مصر لهم مللهم لان الاديانية واحدة فكانوا كاهل الديوان في مصر واحديت ديوانون على اهل مصر وان بدلت مزارعهم والاديانية اذا اختلفت كانتا بصر مصر وعاقلة له في قبيله ولاء ومولى الموالات يقتل عنه مولا ذوقية قل رحمه الله تعالى في دية وحسب نفس القاتل على العاقلة في المعادلة في العاقلة الجماعة الذين يعقلون العقل وهو النية يقال زيدت القتل اذا اعطيت دية وعنت عن التاتل أى أدبت عنه ماله من الدية وقد ذكر بالدية وانواعها في كتاب الديات واما وجوب العاقلة فالاصل فيه ما صرح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قضى بدية المرأة المتتولة ودية حبيبا على عصاة العاقلة فعلى ان الواقعة المصهي عليه يرسلون له كفيته اعزهم من الاصلاح ولا يستحل ولا يمس ولا ياكل ومثل ذلك صلال قتال عليه اصابة والسلام على السكاه ولان النفس حرمه فلا وجوه الى اهدارها ولا التحاب على الخطي لانه معدود رفرع عنه الخطا في ايجاب السكاه عليه عقوبة ثمانية من احتراق واستنماء فيصم اية العاقلة تحقيقا للتحفيف وكانوا اولى بالنصم وقوله كل دية وحسب نفس القاتل يحتمل في عمه يغلب مالا صلاح أو الشبهة لان الدية بوجوب العقوبة ولا يستحق التحفيف ولا تستحل عنه العاقلة وفي مسووط شيع الاسلام طعن بعض رقة لاجابية من العاقلة ووجوب الدية باعتبارها فتنكون في مال التاتل لئلا يذوق قوله تعالى ولا تروا دواير وروا شري الا ترى ان من افسد دابة يصم في ماله فكذلك العاقلة الدية قلنا ليجوز الدية على العاقلة مشهور ثبت بالاحاديث المشهورة وعليه عمل اصحابنا ومن بعدهم وانه على كتاب الله تعالى قل رحمه الله تعالى في اهل الديوان ان كان القاتل منهم فيؤخذ من عطاياهم في ثلث سمين واهل الديوان نعم الخيش الذين كتب اسماءهم في الديوان وهذا عدما وقل

الله صلى على أهل الغنمة لما روي ما كان كذلك إلى أيام عمر رضي الله عنه ولا نسخ بعد النبي صلى الله عليه وسلم فسقي على ما كان  
 لا ساهله لا فارأى لها كالأوثان والسنن ولما نصية عمر رضي الله عنه فانه لما دون الدواوين جعل الدية على أهل الدواوين  
 محصر من الجحامة من عرفكمهم وليس ذلك نسخ بل هو بقر ومعي لأنه كان على أهل البصرة وقد كانت أنواع ما خلف  
 والولد والدواوين عنده عمر رضي الله عنه قد صارت والدواوين مثل على أهلها ما سألوا في ذلك وقالوا كان اليوم ينصرفون بالحرف  
 وقد قسم أهل الحرف ورواها كالأول ما خلفه الله عليه صلى الله عليه وسلم كقول الكسبي إنهم أبقوا مولاة وهو العلماء وأولى من انما هي أصول أموالم  
 له حتى وما عتبت الله الله لا التحفيف والسدر ثلاث سنين مروي عن النبي صلى الله عليه وسلم وعكس عن عمر رضي الله عنه أنه  
 هل رجة الله يخرج من حرج العطاء أي أكثر من ثلاث سنين أو أولى أحدهم في حصول المعصود لأن الفصد والتحفيف وقد  
 حصل أو لم يحصل فيه محب وهو أرق القياس كان يأتي إيجاب المال بمقتضى السنن المحترمة لعدم المأله يسبها الآن الشرع ورد بذلك  
 كما مر حوايه والسرغ اعلم ورواها عنه مؤخر ثلاث سنين فانه المروي عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو المحسبي عن عمر رضي الله  
 عنه كما مر أنه يفتي أن خمس التاجيل ثلاث سنين أقدروا بعدهم أن السرعة الوارد على خلاف القياس بخمس ما ورد به  
 وسبغ في بقره في الكتابي بغير أي ما روي على التنازل في ماله كما إذا قتل الأب اسمه محمد ليس بمال عبد بل مؤخر ثلاث  
 سنين فأول هل يمكن دفعه وهذا إذا كان له بطايا للسنن المستقلة حتى لو احتجعت في السنين الماضية قبل القضاء بالدية  
 ثم حرجت بعد القضاء لا تؤخذ منها لأن الوجوب بالقضاء ولو خرجت عطايا ثلاث سنين مستقلة في سنة واحدة مؤخر بها كل الدية  
 لا ما بعد الوجوب بالوجوب بالقضاء وقد حصل للمعصود بذلك وهو التحفيف وإذا كان الواحدة ثلث الدية أو أقل بحسب سنة  
 واحدة وإذا كان أكثر بحسب سنة في سنتين إلى تمام الدية بحسب ثلاث سنين لأن جمع الدية  
 في ثلاث سنين فيكون كل فات في سنة ضرورة والواحد على العاقل كالأول على العاقل حتى بحسب ثلاث سنين وذلك مثل الأب  
 أو أخته أو ابنه هذا إذا اختلفت المصالح ما لا وقت عشرة رجلا واحدة أحط فعلى عاقل كل واحد منهم عشر الدية في ثلاث سنين  
 أعشار الأجره بالكل وهو بدل النفس في كل جزء من أجزاء ثلاث سنين وأول السنة يعتبر من وقت القضاء بالدية لأن  
 الواحد الأصلي هو الدية والنقل إلى القيمة بالمصاء فيعبر عنه من ذلك الوقت قال رحمه الله يخرج وان لم يكن ديناً فعلى  
 عاقله ما روي ما روي لا نصرة لهم وهي الغنمة في الباب قال رحمه الله يخرج وتسبم عليهم في ثلاث سنين لا يؤخذ من كل في كل  
 سنة الأدرهم أو درهم وثلاث دنانير على كل واحد من كل الدية ثلاث سنين على أربعة يخرج ود كذا قد روي لا يراد الواحد على  
 أربعة دراهم في كل سنة ويتضمن منها الأول أصبح فان محمد بن علي أنه لا يراد على كل واحد من جميع الدية في ثلاث سنين  
 على لأنه أو أربعة دنانير في كل واحد في كل سنة الأدرهم وثلاث دنانير كما ذكرها لأن معنى التحفيف مراعى فيه قال رحمه الله  
 فإذا لم يسع القسيلة لذلك صم إليها أقرب القائل بسما على ثوب العصا يخرج لتحقيق معنى التحفيف واحتلوا في أي  
 العاقل وأسأله قيل يدخولون لقرهم وقيل لا يدخولون لأن الصم بني الحرج حتى لا يبيع كل واحد أربعة أكثر من أربعة وهذا  
 المعنى بما يشترط فيه الكثرة والأبناء والآباء لا يكتفون في الوأله في حق العرب لأهم حفظوا أسماهم فامسك إيجابهم على  
 أقرب الصائل وأما لهم فتدعيهم أو أسماهم فلا يمكن ذلك في حقهم فادام على فقد احتلوا فيه فقال بعضهم يعتبر بالخول  
 وأسرته الأقرب فالأقرب وقال بعضهم رأي يوصي ذلك إلى الأمام لأنه هو العالم به وهذا كله عند أحد العلماء الشافعي  
 بحسب على كل واحد بعد دينار فيستوي بين الكل لأنه كما سله فيعتبر بالأكا ولو كانت عاقلته أصحاب الزرق بقصى بالدية  
 في زرافهم في ثلاث سنين في كل سنة ثلاث يؤخذ كل واحد من روق ثلث الدية بمثل العطايا وإن كان محرج في كل سنة وأوراق  
 في كل شهر فرصت الدية في الأعلى دون الأوراق لأن الأحسن من الأعلى أسير لهم والأجس من الأوراق يؤدي إلى الأصرار  
 منهم الأوراق ككافة الوقت ويصررون بالأداء منه والأعلى ليك ونواؤي في الدواوين قائمين بالبصرة فيبسر عليهم الإداء  
 منه قال رحمه الله يخرج السائل كأحد يخرج أي كواحد من العاقله فلا معنى لآخراجه ومؤخره غيره به وقال الشافعي رضي الله عنه  
 لا يحسب على العاقل من سنين الدية لأنه معدوم ولهذا لا يحسب عليه الكل فكذا البعض إذا أخره لأشاقه الكل قلما إيجاب الكل  
 احتجاف به ولا كذلك إيجاب البعض ولا ما يجب بالبصرة ولا يصرفه مثل ما يصرفه بل أشد فكان أولى الاحتجاف غلب



فإذا كن المخلبي معذوراه ليرى منه أول حال الله تعالى ولا رورة ورر أخرى حال رحمة الله **و** وعاقلة المعتق قبله مولا **و**  
 إذ نصرته منهم واسمه يبي عنهما **و** بذلك قوله صلى الله عليه وسلم مولى العتق منهم قال رحمه الله **و** يؤمقل عن مولى الموالاة مولا  
 وقيل **و** مولى الموالاة هو الخليف يعقل عنه مولاة الذي عاقده وعاقلة مولاة وهو المراد بقوله وقيل أي قبله. ولاه الذي  
 عاقده لانه المعروف به فاشبه مولى العتقة قال رحمه الله **و** ولا يعقل عاقلة حسة العبد **و** ولا العبد مولى صاحبا واعترا المارويا  
 ولانه لا يتصرف بالعبد والاقرار والصالح لا يلزم ان العاقلة تصور ولايته عنهم قال رحمه الله **و** الا ان يصدقوه في الاقرار **و** لان  
 العبد يقر اقرار منهم فتزعمهم مافراهم مان لهم ولا ية على أنفسهم والامتناع كان لحقهم وفدرا ل وتقوم البينة لان مانت البينة  
 كالشاهدة لانها كاسه بامنة وقيل البينة هاهنا الاقرار وان كانت لا تعتبر معه لانه كانت مالتس ثبات مافرا المندعي عليه  
 وعو الوجوب على العاقلة ثم مانت الاقرار بحسب في حازر مانت الصالح حال الاذا شرط السأجيل في الصالح وقد عرف في موضعه  
 ولو اقر بالقتل خطاهم يرتفعوا الى الحاكم الامدسين يعصى عليه مادية في ماله في ثلث سنين كل أول المدة من يوم قضى عليه  
 لان السأجيل من وقت القضاء في الثابت بالمينة فكذا في الثابت بالاقرار أولى لانه أصعب ولو تصادق التامل وأولياء المتنول على  
 ان قاضي بذلك قضى بالدية على عاقلة البينة وكذا شهما العاقلة ولا ية على العاقلة لان صادقه مالا يكون حقه عليهم ولم يكن  
 عليه شيء في ماله لان الدية تصادقهما سررت على العاقلة بالنعاء وتصادقهما بحجة في حقهما وليرحم الاحصنة بخلاف الاول  
 حيث يجب جميع الدية على المقر لانه لم توجد التصديقي من الولي بالنعاء مادية على العاقلة وقد وجد ههنا فارقا قال رحمه الله **و** ان  
 جرى على عد خطأ دى على عاقلة **و** يعى اذا قتله لان العاقلة لا تتحمل أطراف العبد وقال الشافعي لا تتحمل النفس أيضا  
 بل يجب في مال القاتل ولنا آدى فتحمله العاقلة كالحر وهذا لان ما عبقه دية وهى بدل الآدى لا المال على ما ينه من  
 قتل فكأنت على العاقلة بخلاف ما دون النفس لانه يملك به ممالك الاموال والمراد بالحدث قوله صلى الله عليه وسلم لا يعقل العاقلة  
 عدا ولا عدا احبابة أى لا تعقل العاقلة حناية عدا ولا حناية عدا ويحس قول لان حبايته توجب دفعه الا ان يعبه المولى قال  
 أصحابنا ليس على المرأة والسرورية عن له حظ في الديوان عقل امول عمر رضى الله عنه لا يعقل مع العواذل صى ولا امرأة ولان  
 العقل إنما يجب على أهل البصرة والناس لا يتناسرون بالدين والنساء ولهذا لا موضع عليهم ما هو حلف عن البصرة وهو  
 الجيرة وعلى هذا لو كان الغافل ضياء أو امرأة لا ينعى عليهم من الدية وهذا صحيح فيما ادفعه عمرها **و** ما اذا اشترى القتل  
 بأدبهما فالصحيح انهما يشاركان العاقلة وكذا القتل ما صحيح ان يكون كواحد من العاقلة والحاصل ان الاستنصار  
 بالديوان أظهر فلا يظهر معه حكم البصرة ما قربة وأولاء وقرب السكى والحد والخلف وبعد الديوان البصرة بالنسب على  
 ما يشا وعلى هذا يخرج كثير من مسائل المغافل احوان ديوان أحد ههنا البصرة ديوان الثمانى بالكوفة لا يعقل أحد ههنا  
 عن صاحبه وإنما يعقل عنه أهل ديوانه ومن سحى حناية من أهل البصرة وليس له فى أهل الديوان عطاء وأهل مادية أقرب اليه  
 تناسوا وسكبه المصر عقل عنه أهل الديوان من ذلك المصر ولم يشترط ان يكون بدم وبى أهل الديوان قرابة لان أهل الديوان هم  
 الذين يدرون عن أهل المصر ويقومون بمصرتهم ويدعونهم ولا ينعصون البصرة أهل العطاء فقط بل يصرون أهل المصر  
 كما هم وقيل اذا لم يكونوا من ماله لا يعقلونه واعبا ية تكون اذا كانوا قريبا له وله في الدية أقرب منهم بسا لان الوجوب بحكم القرابة  
 وأهل مصر أقرب منهم فكانت القدرة على أهل البصرة لهم وصار بطير مسئلة ا حمية المشقة على الاسكاح ولو كان الديوى بار لا  
 في المصر لا يمكن له فيه ان يعقل أهل المصر البار بهم لانه لا يستصبرهم وان كان لأهل البصرة عواقل معروفة يتعاضدون بها فقتل  
 أحد ههنا قتيلا بدية على عاقلة عبره المسلم لانهم انتموا أحكام الاسامى في المعاملات سببا في العاقلة العاصمة عن الاصرار ومعنى  
 التماسر وموجود في حقهم من لم تكن عاقلة مروفة فندية في ماله في ثلث سنين من يوم يقضى بها عليه كمالى حق المسلم لا ياتنا أن  
 الوجوب على الغافل وإنما يتحول عنه الى العاقلة اذا وجدت فان لم توجد بقى عليه عبره مسلمين ماسرى دار الحرب قتل أحد ههنا  
 صاحبه في قضى بالدية في ماله لان أهل دار الاسلام لا يعقلون عنه لان عكسه من القتل ليس بمصرتهم ولا يعقل غافل كفر عن  
 مسلم ولا مسلم عن كافر ادمم القناصر والسكابر يتعادون ويأمنهم وان اختلفت لانهم لان الكفر كركه له واحدة قتلوا هذا اذا لم  
 تكن المعادة بينهم ظاهرة إما اذا كانت ظاهرة كاهود والصارى يدعى ان لا يعقل بعضهم بعضا وههنا عدد فى يوسف لا يقطع

الناصر يسلم ولو كان المعامل من أهل الكوفة وله إعطاء وحول ديوانه إلى البصرة ثم أداره إلى القاضي فانه يقضى بالدية على  
 عائلته من أهل البصرة وقال رحمه بقضى على عائلته من الكوفة وهم أهل الكوفة فصار كالأحوال بعد المعاء ولما أن الدية أعيا  
 عيب إعطاء على ما ذكرنا أن الواجب هو القتل وإقتضاء بدل إلى المال بخلاف ما إذا حول بعد القضاء لأن الواجب قد تنزل  
 بالمعاء ولا يقتل بعد ذلك لأن حصة القاتل قد تحدد من عظمته البصرة لأمم أو قد حدد إعطاء وعطاؤه البصرة بخلاف ما إذا قتل  
 العاقل بعد القضاء عليهم حيث يصح اليهم أقرب القاتل في النسب لأن في القتل إبطال الحكم الأول ولا يجوز في الدية العيب تكثير  
 المحملين فيما قضى به عليهم فكان فيه مقر بالحكم الأول لإبطاله وعلى هذا لو كان القاتل مسكنا للكوفة وليس له إعطاء بها  
 فلم يقض عليهم حتى استوطى البصرة قضى على أهل البصرة بالدية ولو كان قضى بها على أهل الكوفة فلم ينتقل اليهم وكذا البيروني  
 إذا حل ما ديوان بعد القتل محل قضاء القاضي بقضى بالدية على أهل الديوان وبعد المعاء على عائلته بالدية لا يتحول عنهم بخلاف  
 ما إذا كان قوم من أهل البادية قضى عليهم بالدية في أموالهم في ثلاث سنين ثم جعلهم في الأمان في المعاء حيث تعذر الدية في  
 عطاياهم ولو كان قضى بها في أول مرة لا يلبس له نفس القضاء الأول لأنه قضى بها في أموالهم وأعطاهم أموالهم عبران البدية بقضى  
 من أسير الأعداء من إعطاء أسير أو أضرار رأس أهل إعطاء إلا إذا لم يكن مال الإعطاء من جنس ما قضى به عليهم بأن  
 كان القضاء بالمال والإعطاء دراهم مثله لا يتحول إلى الدراهم لما فيه من إبطال القضاء الأول لكن قضى الأول من مال الإعطاء  
 ما لا يسري به لأنه أسير له أو أضرار أو إنبه تعاقب إذا لم يكن له عالة والدية في بيت المال إذا كان القتال مسلحاً لأن  
 جاعة المسلمين هم أهل بصرته وليس بمسبهم من المعص بذلك ولهذا أدلتهم فرائد المثل فكذلك لما يبره من العرامة  
 بدم بيت المال وعن أبي حنيفة رايه شادة استباح الدية في ماله وأن للملاعة تعقل عنه عاقلة أمه لأن بسمة ثابتهما دون الأب  
 فادعقت عنه ثم ادعاء الأب وحملت عاقلة الأم عما أدت على عاقلة الأب في ثلث سنين من يوم قضى لهم بالرجوع عليهم لأنه تبين  
 أن الدية كانت رحمت عليهم لأنه لا يسعوى بغيران المسك كان ثابتهما من الأصل فيقوم للأم يعملون ما كان واجباً على قوم الأب  
 فخرجوا بها عليهم لأهمهم بطرون في ذلك وكذا أدلتهم للمكاتب عن واه وله وليس بحرف لم يؤد كذا حتى حبس أبيه وعقل  
 عنه قوم أمه ثم أديت الكساة مرجع عاقلة الأم على عاقلة الأب لأنه إذا أدى الكتابة يتحول ولاؤه إلى قوم أمه من وقت ثبت  
 الخبر فلا بد وهو آخر حرم من أحراراً حياً وقتل أو قوم الأم عقوا عنهم فخرجون عليهم وكذا رجل أمر صبيانه في رجل فقتله  
 فصمت عاقلة الصبي الدية وحملت بها على عاقلة الأم من كان الأمر متب بالدية وفي مال الأم من كان ثابتهما فإزاره في ثلاث سنين  
 من يوم قضى بها على الأم أو على عاقلة لأن الدية تحمض حجة نظر بين التبرع عليهم فكما الرجوع عنها حجة فالأمة ثم مسائل  
 العاقل من هذا الجنس كثيرة وأحوالها مختلفة والصفاة الذي يرد كل حدس إلى أصله أن يقال إن حال القاتل أن تبدل حكمه كالتب  
 حاث فانتقل لراه إلى ولاه منتقل حياته عن الأول قضى بها أول بقض وذلك كولد المولى دين حرة وعقد ادبى ثم أعقبت العبد  
 لا - رولا الولد إلى قومه ولا يتحول الحضانة عن عاقلة الأم قضى بها أول بقض وكذا لو سحر هذا العلام ثم أعقبت أمه ثم وقع  
 فيها السان بقضى بالدية على عاقلة الأم لأن العبرة بحالة الحضر ومن نظر حرق في أسير وإلى رحمه ثم أعقبت أمه ولاه لأن ولاه  
 العتاقة أو بوى وحضانته على عاقلة من والاه لأن العبرة بوقت الحضانة وتحول الولاء بسبب حادث فلا يعتبر في حق ملك الحضانة ولا  
 يسدل وإن لم تبدل حال القاتل ولكن ظهر حاله حيث فيه تحوالت الحضانة إلى الأخرى وقع القضاء بها أول بقض وذلك مثل  
 دعوة ولد للملاعة وولد المكاتب أدلتهم المكاتب عن واه وأمر الرجل الصبي بالحضانة ولو لم يبدل حال الحاني ولم يطر فيه الحضانة  
 الحتمية ولكن العاقلة تدل على الاعتناء في ذلك الوقت القضاء لاغير فإن قضى بها على الأول لم ينتقل إلى الثاني والأقصى بها  
 على الثانية وذلك مثل أن تكون من ديوان أهل الكوفة ثم حل من ديوان أهل البصرة قال لم يكن فيه شيء عماد كراياكس بلوى  
 العاقل زيادة أو نقصان اشتراك في حكم الحضانة قبل القضاء ولعله لا يفسد أدائه عن أحكم هذا الفصل وتأمل فيه أمكته تخرج  
 المسائل وذلك واقع من الطاهر والأعداد إلى أصله قال بعض الفصلاء هذا مخالف للمسا في أول باب حياة المملوك أن أهل البسة  
 لا ينفقون فيما بينهم وحواله أن ذلك مسمى على العاقل اه أقول يأتي هذا الجواب قول المصنفهما ولا عاقلة بعد قوله أهم  
 لا ينفقون فيما بينهم لأن السكرة المصية بسيد العموم على ماعرفه فالأولى في الجواب أن يقال المراد هناك بنى الوقوع على لم يقع



يكون له وارث وأخرى بان لا يصره الوارث وإفقه أعلم وأما حكمه فقولنا وصيته كانا وأما صحتها فقد ذكرها المؤلف وأما حكمها  
 فالوصية بملك المال المقتضى وأما صحتها من وجهين أحدهما قوله تعالى من بعد وصية يوصي بها أو دين قال رحمه الله **وهي مستحقة**  
 بمعنى الوصية مستحقة أقول الحكم بالاستصحاب على الوصية مطلقا لا باعتبار حاشيتها من النصيب في الكتاب من أن الوصية  
 ماثلت لأحس حاشية وهو المستحقة أن كانت الورثة أعياناً أو يستعنون بصيهم وإن كانوا فقراء لا يستحقون عايرين  
 فترك الوصية أولى وأما لا تخور للوارث والقاتل فكان الظاهر أن يقال الوصية غير واحدة بل هي مستحقة وإشارة إليهم الآن  
 بوجه قوله وهي مستحقة بان المراد به أن عايرها الاستصحاب دون الوجوب لأنها مستحقة على الإطلاق وكأنه قال إنها  
 لا تصل إلى مرتبة الوجوب بل قصارى أمرها الاستصحاب لكن يرد عليه النص بالوصية لحقوق الله تعالى كالصلاة والزكاة  
 والصوم والحج التي فرط فيها والظاهر أنها واحدة كصرح به الامام الربيعي في التبيين قال في العناية أحد من النهاية فقوله  
 غير واحدة لدفع من يقول إن الوصية للوالدين لا فرق بين إذا كانوا من لا يرثون فرض ولقول من يقول الوصية واحدة على كل  
 أحد من له ميراث أو يسار لقوله تعالى كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيراً الوصية للوالدين والأقربى والمسكوب  
 عليها فرض ولما لم يهتم بالاستصحاب من بني الوجوب لحوازا لإباحة قال الشارح هذا إذا لم يكن عليه حق مستحق لله وإن كان  
 عليه حق مستحق لله كزكاة والصوم والحج والصلاة التي فرط فيها هي واحدة والتباس بأن حوازا لها لم يملك مضاف  
 إلى حال روال الملك ولو أضاف إلى ما بقيه بان قال ملكك هذا كان مطلقاً أو في الآن الشارع أجابه حاجة السائل إليها  
 لأن الإنسان معزور بأمله يقتصر في عمله فإدعاه عن عارض وحاش الملاك يحتاج إلى ملاي ما فيها من التصبر بما على رغبته  
 لو تحقق ما كان محالاً يحصل مقصوده وفيبقى الملك بعد الموت باعتبار الحاجة كيجب في قدر التجهيز والدين وقد بطل ما  
 الكتاب وهو قوله تعالى من بعد وصية يوصي بها أو دين والسنة وهو قوله عليه الصلاة والسلام أن الله قد صدق عليكم ثلاث  
 أموالكم عند وفاتكم وزيادة في حسابكم ليحمله لكم وزيادة في أعمالكم وعليه إجماع الأمة ثم أصبح الوصية لأحس ماثلت  
 من غير إحارة الوارث ولا تخور لوارث على الثالث لما روي عن سعد بن أبي وقاص أنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 يقول من سمع استثنى فقلت يا رسول الله قد بلغ مني الوجع ما ترى وأمدود مال لا يرثي إلا استثنى أنا قد صدق ثلاثي مالي قال لا  
 قال قلت عائشة لما روى رسول الله قال لا قال قلت فالثالث قال فالثالث كثير مالك إن نذر ورثتك أغنياء خير لك من أن تدرهم  
 عائيتك معقول الناس وإن حق الورثة نعلق عمله لا بمقدار مالهم وهو استعناؤه عن المال الآن الشرع لم يظهر في حق  
 الاحباب تقدير الثالث ليتدارك نقصه وأظهره في حق الورثة لأن الظاهر أنه لا يتصدق به عليهم خوفاً عما يتفق لهم من  
 التأديب لا لشار وقد ساء في الحديث أنه عليه الصلاة والسلام قال الحبيب في الوصية من أكبر الكفاية وفرضه ما زاد على الثالث  
 والوصية للوارث وقوله مستحقة على الإطلاق لم يكن دليل المال أن لا يوصي بشيء والأفضل لمن كان له المال كثير أن يوصي  
 بما لا معصية فيه وقدر أغنياء عند الامام إذا ترك لكل واحد من الورثة أربعة آلاف دون الوصية وعن الامام الفضل عشرة  
 آلاف وفي الموصي الذي أراد أن يوصي بشيء أن يسد ثلثي ما له من المال من الواحش هذا التقدير بان كانوا  
 أعياناً فاحذر ان وفي الفتاوى عامل السلطان أو وصي بان يعطى للفقراء كذا كذا من ماله قال أبو القاسم إن علم ما به مال غيره  
 لا يملك أحده وإن علم ما به مال غيره لا يملك أحده وإن لم يعلم لا يجوز حتى يبين ما به مال قال الفقيه أبو القاسم الخوارزمي في حقيقته  
 لا يملكه ما خلط وعلى قوله لا يجوز وفي الحاشية إذا أوصى أن يبق على فريس فلا حار وهي وصية لأصاحب الفريس قال  
 رحمه الله **ولا تصح عماراد على الثالث** فهذا العبارة أولى من عبارة الهداية حيث قال لا يجوز لأنه يلزم من عدم الصفة  
 عدم الحواز ولا يلزم من عدم الحواز عدم الصحة والمراد بعدم الصحة عدم المعاد حتى لا يسهل يتوقف على الإجارة كحاشيتها  
 أن شاء الله تعالى قال بعض المتأخرين يعني لا يجوز عماراد على الثالث حتى لا يجوز في حق الماهل على الثالث بل في حق الثالث فقط  
 لأنه لا يجوز هذه الوصية أصلاً لأن قلت كيف حار استعمال اللفظ في بعض ما لولاه دون بعض وما يوحه أن ذلك قلت بجوابه  
 في حكم وصاياته مدونة بان يجعل قوله وصيته لفلان ثلثي مالي في قوة قوله وصيته لثلاثة دون الرابع والوصية مارة تكون معجزة  
 ومارة معقولة بشرط فيجب أن يعلم بان تعاقب الوصية بالسرط حائر وفي نوادر شرعية عن أبي يوسف في الإملاء إذا أوصى بثلثه لرجل

على ان يرحل عنه فلهذا تراءى فلذلك الموصى له ابن سماعة عن أبي يوسف اذ قال في وصيته ينفق على فلان كذا والموصى له عاتق  
أومات الموصى وهو عاتق فهو غير لقر الموصية ولا ينفق له وكذلك ان قدم فلم ينفق وان قدم وقبل فلهام صى قال أبو يوسف يرسل  
أوصى ثلث ماله لرحل وقال ان أبي فهو لفلان فبات الموصى له الاول وأولم يات فالثالث للارول ولأبى كان الآخر ولوقال ثلثي وصية  
لفلان فان لم ينفق ذلك فلفلان فهو مثل الاول ولوقال ثلثي وصية لفلان ان شاء وان أبي فهو لفلان فبات الموصى له قبل أن يشكم  
نفي فالثالث مردد على الورثة ابن سماعة عن محمد رحل أوصى لرحل وصية وقال ان لم ينفق فلان ما أوصيت له به أو قال ان رد فلان  
ما أوصيت به فهو لفلان فادام الموصى له الاول حياً وكان حياته قبل الموصى ولم يعلم الموصية قال هي لثاني كلها ان أسلمت حاربتى  
هذه فاعتقه وهاهنا عودا في أن نسلم ثم أسلمت بعده صى البيع صح ولا ترد قال أو حبيبة اذ قال أوصيت ان يتخمد عبيدي فلامسة  
ثم هو لفلان فقال لفلان لا أقبل الموصية قال يتخمد الورثة ثم الموصى له لا رد لفلان وصيته لثاني ماله الاول الخدمة قال اعطوه فلا ماعد  
السنة فان مات فلان شتم تمام السنة وأورثه ثم يدعى الى الموصى له اعد تمام السنة وقال أو حبيبة هذه وصية فهاهنا وليست المسئلة  
الاولى ككلمه ابراهيم بن رستم عن محمد قال رضى الى موضع كذا وعدي فلان لام ولده فيصير ميراثها من ابن سماعة عن  
أبي يوسف أوصى أن ينفق على أم ولده ما قامت على ولدها وقال ان تزوج ولا تنج طاهر روحه وظلته هاز وحدها فرحت الى ولدها  
لم ير عليها ما كان أوصى به لها وقد مثل ذلك وكذلك ان تزوجت من ولدها الى بارد آخرى ولو تزوجت من دارها أوجاه معاين  
يرى انها قد تركتهم ولم ينفق عليهم فلا هذه اذ ارادك على ان تنجح في سبيل الله وقال هذه الديات لك على أن تدع عليها في سبيل الله  
قال هي له وله أن يصنع بها ما شاء عن أبي يوسف يرسل أوصى ثلث ماله لرحل بشرط عليه أن يقضى دينه معناه شرط الموصى على  
الموصى له أن يقضى دين الموصى فهذا على وجهه ان كان الدين شهراً أو كان معاولا الا ان الثلث مجهول فالوصية ماطلة وان كان  
الدين معلوماً والثلث معلوماً لم يكن في الثلث ذهب ولا فضة فهو حائر ويحب له الثالث ما ليس اذ اقل كيجب في البيع وان كان  
في الثالث درهمان كان كثر من الدين فان هذا لا يجوز من قبل ان هذا اربع دراهم وفضل عروض سوى ذلك وان  
كان الدرهم النقي في الثلث أقل من الدين جار فان قرض الثلث ساعة يموت أو قرض الدرهم التي في الثلث ساعة يموت وقضى الدين  
ساعته انتفى ذلك في الدرهم ما يجسده وباري العروض أوصى بألف درهم على أن يقضى عنه فلا يجسده لا يجوز ولوقال على  
أن يقضى فلا ينفقها جاز العلاء في نوادر هشام عن أبي يوسف اذ قال ادمت وهذا العبدان في ملكي وهو وصية لفلان  
فبات أحد العبدان ثم مات الموصى والثاني في ملكه فوصية ماطلة ولوقال ان مت وفلان وفلان حيان فهذا العبد وصية لهما مات  
أحدهما قبل موت الموصى فان الثاني منهما ينفق نصف العبد قبل وادام الموصى لفلان لامت ان تعتق على أن يروح ثم مات الموصى  
فمات الامة لا أثر لروح فاما اعتق ويجب أن ينفق بان الموصى متى عاتق ولو كشي بعد موته فله لا ينفق من وجهين أن يعلقه على  
فعل عمر مؤقت فان قل هي حرة ان ثبت على الاسلام بعد وفاته أو أوصى أن يعتقها بعد وفاته على أن لا يروح أو قل هي حرة بعد  
موتها ان لم يروح أو على عتقه على فعل غير مؤقت فان قل ان مكثت مع ولدي شهر اهي حرة أو قال أعتقوها ان لم يزوج شهر فان عاتق  
عتقه بالثبات على فعل غير مؤقت حال حياته ان قل لم يملكه حال حياته ان نفق مع ولدي أو قل هذه الديات ان ماتت حرة فثبتت  
ساعة عتقت وكذا اذا عاتق عتقه بالثبات على فعل غير مؤقت فان أوصى بان يعتقها على أن لا تزوج أو قل ان لم يزوج اذ اقلت  
بعد موت المولى لا تزوج فهاهنا عتق اذ كانت تزوج من ثلث ماله هكذا وقع في بعض النسخ وفي بعض النسخ اذ لم تزوج يوما  
أو قبل أو أكثر من الموصية لها صحبة فان تزوجت بعد ذلك صحح ما كحاها ولا ينفق عتقها أو وصيتها ولا يلزمها السابعة في شيء لا ورثه  
وهذا أقول علمنا الثامنة قل أوصى لام ولده بألف درهم على أن يروح أو قل ان لم يزوج ان لم يزوج بعد موت الموصى  
فهو يعمل لها وصيتها فان تزوجت بعد ذلك لا يتردد الا لهما ولا يروح ماله بزوج شهر فهو على ما قل لا يستحق وصيتها ما لم يترك  
الزوج شهرها واذا تزوجت قبل مضي الشهر ينفق لهما الموصية أو قل أوصى لهما بألف درهم على أن يزوجها مع ولدها ساعة  
استحدثت الموصية قال وادام أوصى لرحل بخادمه على أن يقيم مع ابنته ومع امه حتى تستعيا ثم هي حرة فهذا على وجهين فاما كما  
كبر بن أو كما صير بن فان كما كبر بن فهاهنا عدم الائمة حتى تزوج ويتخمد الابن حتى يتاهل أو يتخمد ما يشترى به ادم ما يتخمد  
فيستمن عن حداثتها وان كما صير بن شتمها مع حداثتها وان مات أحدهما وماتا جميعا قبل ان يستعيا فان الجارية لا تعتق



[illegible]

[illegible]



الاول لان عاقل الوصية الثانية على الاولى في المائة والعطف يقتضي الاشتراك مع المعطوف عليه فيها عطف وانما عطف في المائة  
 وسبب الاشتراك بينهما في المائة ولولاهما وصيت لمرس ولان انا ايعاها للاحدهما فالمائة قد ارا انتم ما لاول مسما  
 وكذا اهداني الاقرار وقد صرت في الاقرار ولواوصي لرحل ثلث ماله ثم قال قد اوصيت لمرس بما احب من ثلثه فان احب الثالث كله  
 كان انثى يبره ليعين وان احب كجده لادرمها صر بها لثالث الادرمها لانه فوض الى الاول ارادة الوصية ثانيا فلو اراده لاول  
 واحبه يكون للثاني الادرا ان كان يبره انثى يكون انثى يبره كما هو وصي لثالث لهدا والمثلث لهدا فيكون الثلث يوم ما عين لما ياتي  
 فكذلك اهدا ولوثة العبد الذي اوصيت به لمرس فهو ولد لان كان رجوعا لان الما على بدل على قطع الشركة عزلا مادا اوصى به  
 لرحل ثم اوصى به لثالث لان الحمل يستعمل في الشركة وانقطع صالح لها وكذلك اهدا لمرس ولان في يكون رجوعا عن الاول ويكون  
 وصية لوارث وحكمه له يجوز ان اجاره الورثة ولو كان ولدان لا حرمه ما احب اوصى وصية الاول على حالها لان الوصية الاولى انما  
 تنفذ ضرورة كونهما لم يمت فكس في الاول على حاله ولو كان ولدان حين ولد ذلك حيا ثم مات فسل موت الموصى فهو لوارث  
 لهدا لان الوصية الاولى بالرجوع والثانية ماتت وقد تقدم بعض هذه المسائل فراجع

### في باب الوصية لثالث المال

لما كان أقصى ما يدور عليه مسائل الوصايا عند عدم طارئة الورثة ثلث المال ذكرناك المسائل التي تتصل بها في هذا الباب بعد  
 ذكره مسائل هذا الكتاب كداني السوايه والعاية قل وجه الله في اوصى لهدا ثلث ماله ولا حرمه ثلث ماله ولم يجر الورثة ثلثه فما يجب  
 اني ادا لم يجر الورثة اوصيتي كان انثى يبره لان ثلث المال يصيق عن حقهما لا اراد عليه عند عدم الاحار وقد ساويا  
 في سبب الاستحقاق فيستويان في الاستحقاق والحمل فمثل الشركة فيكون انثى يبره ما مضى لاستواء حقهما ولم يوجد ما يدل  
 على الرجوع عن الاول ولواوصي لمرس ليعين فمته ما يبرههم ولا حرمه ثلث ماله وليس له سوى السيف حصنا ثم درهم بعدا  
 وعروضا فما حصل على سدس السيف وهو اصابه والسدس منه وبين صاحب السدس نصفان ولصاحب السدس سدس  
 الجماعة ثم بعد اني حصة وعندهما السيف يدعاه على سبعة لصاحب السدس سبعة اثمانا ربع في حصة فلان السمة في السيف  
 عندده على سبيل المارعة لانه عين شائع ولا يكون لمحل الميراث فهو لثالث في السيف وصيتان وصية لثالث ووصية  
 لمرس فاجعل السيف على ستة أسهم وللمارعة لصاحب السدس في اقراره وذلك حصة أسهم تسلم للموصى لانه مارعة  
 ففي سهم استوت مائة منها فيكون بينهم اربعة في كل سهم واحد حتى يروا الكسر فما اشترج في كل سهم فلان  
 القسمة عنددهما على سبيل العول المصارفة ويصير الموصى له بالكل بسبعة ويصير الموصى له بالسدس تسهم فصار السيف  
 على سبعة ولواوصي ثلث ما لا يخرج هذا ولم يجر الورثة فصار السدس في الثلث تسهم حصانة وثلث سدس السيف  
 وصاحب السيف تسمة اثنان السيف السدس سبعة عندده في حصة لانه اشتمع في السيف ثلث وصايا وصية ماسكل ووصية  
 لثالث ووصية لمرس فجعل السيف على ستة وللمارعة للاحد في اقراره على انثى وذلك أربعة ولم لصاحب السيف بقى  
 سهمان لمارعة لصاحب السدس في اقراره على سهم واحد يدعيه صاحب السيف وصاحب انثى يكون بينهما اربعة في  
 فالكسر الحساب النصف ونصف حتى يروا الكسر فصار السيف على اثني عشر لصاحب السيف أربعة ونصف صفة  
 فصار ثلثة ولصاحب الثلث نصف سهم صفة في سهمان استوت مائة منها فيكون بينهم اربعة في كل سهم واحد فالكسر مائة لثلاث  
 فصار اثني عشر في ثلثة في مائة ستة وثلاثين لصاحب السيف صفة صارت مصر و به في ثلثة فصار له ثلثة والمكسر  
 سهمان ضرتهما في ثلثة فصار ستة في سهمان لثالث واحد سهمان ثم احدث كل مائة من الجماعة على ستة وثلاثين  
 لان القيمة في السيف مائة وقد مر على ستة وثلاثين وضرب حصة في ستة وثلاثين فصار اربعة وعشرين من اجازة الورثة فلصاحب  
 انثى ثلثة وذلك ستون ولصاحب السدس سدس وذلك ثلثون فلصاحب السيف سبعة وذلك ستة وثلاثون فصار سهمان الوصايا  
 مائة وستة عشر فلان يجر الورثة يعمل انثى على قدر سهام الوصايا وثلث مائة وستة عشر وجميع المال ثمانية وعشرون  
 والسبعة سدس يكون ثلثة وستين فيدفع اليهم من الثلث مثل ما كان يدفع عند الاجارة من جميع المال فيدفع الى صاحب  
 السيف ستة وثلاثين وإلى صاحب الثلث ستين وإلى صاحب السدس ثلاثين فحصل سهام الوصايا مائة وستة مثل ثلث المال وأما

عدهما يقسم على سهام الدول والامارة فيصير صاحب السيف السيف كله وذلك ستة وأصاحب الثلث الثلث وذلك سهومان  
وأصاحب السكس يتدعى السيف وذلك سهم فصار السيف على تسعة ولأصاحب السيف وقيمت مائة على تسعة أسهم صار كل  
مائة من الجماعة على تسعة فيصير حصة وأربعين وإن أضافت الورثة فصار صاحب الثلث ثلثه وذلك خمسة عشر وأصاحب السكس  
سدسه وذلك تسعة ونصف فإن كسر السيف فاصعه فصار سبعين وأصاحب السيف وذلك تسعة فيصير ثمانية عشر ونصف ذلك  
سدسون فصار جميع المال مائة وثمانية وأصاحب الثلث خمسة عشر وأصاحب السكس سبع ونصف  
أصغاه فصار حصة عشر وأصاحب السيف تسعة أصغاه فصار ثمانية عشر ورادت سهام الوصايا على الثلث وهي ثلثان وأما  
الورثة فإن لم يصر وأقسم الثلث بينهم على قدر انصافهم لا على قدر سهام الوصايا فيصير كل واحد في الثلث بجميع حقه  
والوصايا سدس وثلاث سدس أيضاً لأن السيف سدس جميع المال لأن قيمته مائة وجميع المال ستانته فيصير ثلث المال أربعة  
سدسات وثلاث وذلك سهومان فيصير جميع المال اثني عشر سهوماً لأصاحب الثلث سهومان سدس في السيف وخمسة أسداسها  
في باقي المال فأكسر بالأسداس فأصرب أصل الفريضة وذلك اثنا عشر في ستة فيصير اثني وسبعين كان لأصاحب السيف  
سهم في ستة وبارسته كله في السيف وكان لأصاحب الثلث سهومان صرامها في ستة صار اثني عشر سدسه في السيف وذلك  
سهومان والباقي في المال فكان لأصاحب السكس سهم صرته في ستة وهي له سهم في السيف وحصة أسهم في باقي المال فباعت  
سهام الوصايا أربعة وعشرين وذلك ثلث جميع المال قال رحمه الله **ولو أوصى لأكثر من سدس ماله فالثالث بينهما** لأنهما  
معاً مع الوصية الأولى وهي الوصية ثلث ماله لأن كل واحد منهما ما يستحق نصف جميع شرعي فصار الثلث عن حقهما إذا لم يرد  
لأوصيه على الثلث فيسحق الثلث في قدر حقهما فيحمل السدس بينهما لأنه الأقل فصار ثلاثة أسهم لأصاحب السكس سهم  
واحد ولأصاحب الثلث سهومان قال رحمه الله **ولو أوصى لأحد من الثلث ماله ولا أكثر من ثلث ماله ولم يصر الورثة فثلث بينهما**  
**سهماً** وهذا عند أبي حنيفة قال رحمه الله **ولو أوصى لأكثر من الثلث إلا في الحماة والسباعية والبراهم**  
**المرسلة** عنده وعندهما الثلث بينهما أو بأغلب سهمهما لأصاحب الثلث وثلاثة أسهم لأصاحب الجميع وقد يضاف فيصير الوصية له  
سماً على الثلث لأن الوصية صدس من الاستحقاق والتعصيب وأنتع الاستحقاق في حق الورثة ولأما من التصيب فيثبت  
كما في السعانة وأختها لأن حصة أي الوصية سماً على الثلث وقت عدم مشروع عسدهم الأجره من الورثة إذ لا يتصور  
بما دعا يحمل فبطل أصلاً ولا يعتبر المائل والتعصيب نفي ضمن الاستحقاق فيبطل سلطان الاستحقاق كله لأنه الثالث في ضمن  
البيع فبطل سلطان البيع بخلاف الوصية والبراهم المرسلة وأحبها لأن لها ساداً في الحلة بدون إجازة الورثة ما كان في المال  
سعة فباعت فيها التعاقب فيصير كل واحد منهم جميع حقه لكونه مشروعاً ولا احتمال أن يصل كل واحد منهم إلى جميع حقه  
ما لم يطره له مال فيخرج الكل من الثلث وقال في الهداية وهذا خلافاً لما إذا أوصى بمعين من ركنه قيمتها تريد على الثلث  
فإنه يصير سادساً وإن احتمل أن يرد المال يخرج من الثلث لأن هناك الحق متعاقب بين التركة بدليل أنها لو هلك التركة  
واسفاد مالا آخر فبطل الوصية وفي الدرهم المرسلة لو هلك البراهم تعد فيما يستفاد فلم يكن متعلماً بين ماله في حق  
الورثة وهذا ينسحب بالحماة فماتت العاقبة بالعين مثله ومع هذا يصير سماً على الثلث وقول المؤلف **إلا في الحماة أي في ثلاث**  
**مسائل** أحدها الحماة والثانية السباعية والثالث البراهم المرسلة أي الملققة وعندهما الثلث بينهما أو بأغلب سهمهما لأصاحب الثلث وثلاثة  
أسهم لأصاحب الجميع فيصير الوصية له سماً على الثلث لأن الوصية أثبت للبراهم والأورث يصير بكل حقه في التركة فكذلك هذا  
وبدلت الثلاثة وله أن الوصية له يصير عما يستحق وهو لا يستحق ما وراء الثلاث إلا بإجازة الورثة ولم يرد خلاف البراهم المرسلة  
وأختها لأن لها ساداً في الحلة بدون إجازة الورثة ما كان في المال سعة فباعت فيها التعاقب فيصير كل واحد منهم جميع حقه  
لكونه مشروعاً وصورة الحماة أن يكون عدان قيمة أحدهما أو مائة قيمة الآخر ستانته أو وصى ما يباع واحد منهما بمائة درهم  
لأن ولا آخر بمائة فلان آخر قد حصلت الحماة لأحدهما لم يدرهم والآخري شتمهاته فإن خرج ذلك من ثلث المال أو أضافت  
الورثة ما زاد ذلك وإن لم يكن له مال عندهما ولم يصر الورثة حارجهما بقدر الثلث ويكون الثلث بينهما اثراً ما يصير الوصية له  
بالألف بحسب وصيته وهي الألف والوصية له الآخر بحسب وصيته وهي ثمانمائة ولو كان هذا كسائر الوصايا وجب أن لا يصير



[illegible]

الابن القدير به ولا يجوز أنه حذف المصاف وأقام المصاف اليه مقامه فقوله أو صيت مصعب أي أي مثل نصيب ومثله شافع لغة فل  
 ابنة تعالى وأسأل الله تعالى أن يهديهم إلى ما يصبون فيه بعد الموت فكان نصيبه عمال الغير بخلاف ما إذا أوصى بمثل نصيبه  
 لأن مثل الشيء غيره وإنما يجوز حذف المصاف إذا كان هناك ما يبدل عنه بكل الأية لأن السؤال يدل على السؤال وهو الأهل  
 ولم يوجد هنا ما يبدل على الحدف ولا يجوز في الأصل الوصية بمصيب الابن أو بمثل نصيب الابن لأن الميراث الورثة لم يجرأ أن يجر به صم  
 وقال محمد بن حنبل ذلك ترك أم أو أبا أو أوصى لرجل بمصيب بنت أو كانت له وصية من سبعة عشر سهم الموصي له خمسة أسهم وللزم سهمان  
 وللأب عشرة أسهم قال ولو ترك أباً أو أوصى بمصيب ابن آخر لو كان وأجارت الورثة الوصية فالمرصة من خمسة عشر للموصي سبعة  
 أسهم وللأب سبعة وكذلك إذا أوصى بمثل نصيب ابنه لو كان أخوات كما قلنا في شرح الطحاوي قال ومن أوصى لرجل بمثل نصيب  
 ابنه فهذا لا يتناول ما كان أوصى له بمثل نصيب ابنه أو مصعب ابنه كره ابن أو لم يكن ابن أو ابنه ولو كان وليس له ابن ولا ابنه فإنه  
 يجوز الوصية فإن كان أكثر من الثلث فيحتاج إلى إجازة الورثة فإن كان ثلثاً أو أقل حارت من غير إجازة عموماً إذا أوصى بمثل نصيب  
 ابنه وله ابن واحد صار موصيه له نصف المال ولو كان له ابنان تكون سهمان نصيب كل واحد كذا هو المال بينهما أسدين نصف  
 للابن ونصف للموصي له ابن أخ أو ابن أو لم يجر إلا في الموصي له اثنتان أو كان له ابن واحد يكون للموصي له ثلث المال ولا يحتاج  
 إلى الإجازة ولو أوصى بمثل نصيب ابنه وله ابن واحد فإنه يكون للموصي له نصف المال إن أجازت أو لا وإن لم تجز فإنه ثلث ولو كانت له  
 اثنتان والمسئلة في هذا ما يكون للموصي له ثلث المال ولو أوصى بمصعب ابن لو كان له حوا في كذا أوصى بمثل نصيبه قال وإذا  
 هلك الرجل وترك أماً أو أبا أو أوصى لرجل بمصيب ابن لو كان فأجره للموصي له جميع المال ولا شيء للزوج والأخت ولو أوصى بمثل  
 نصيب ابن لو كان للموصي له نصف المال إن أجازوا ولم يجره للموصي له ثلث المال إن أجازوا ولم يجره للموصي له ثلث المال في الإجازة  
 هلك ترك أبين وأوصى لرجل بمصعب ابنه ولا شيء بمثل نصيب أحد الابنين ولم تجز الورثة قلنا اثنتان للموصي لهما يقصر سهمها  
 صاحب المصعب نصف المال والآخر متع المال فإن أجازا لسان وصنهما بما أحدهما صاحب المصعب ثلث المصعب أربعة وسهام من سبعة  
 وصاحب مثل المصعب بأحد سهمين من سبعة ويقطع للأب سهمان ونصف ولو كان أوصى لرجل بمصعب أحد الابنين وأوصى لآخر  
 بمثل نصيب الآخر وأجازا لسان كان لهما نصف المال وللأب سهمان لم يجره وثلاث سهام من وإن أجازا أحدهما دون الآخر  
 فإحدى أجزائهما اعتبار الوحد الإجازة ولابد لم يجر الثالث قال إذا هلك الرجل وترك أم أو أبا أو أوصى لرجل بمثل نصيب ابنه  
 أو مصيب ابن لو كان وأجاز فإنه وصى له خمسة من أحد عشر وللأب خمسة وإن لم يجره فلا وصى له الثلث وأولاه في بين  
 الأب والابن أحد أسدان وأجازا أحدهما دون الآخر وكفى الكتاب أن ينظر إلى حال الإجازة وحال عدم الإجازة في زيادة سهم  
 الأجزاء من أحد عشر للموصي له خمسة وعقد عدم الإجازة فالمرصة من سبعة للموصي له ثلثه فيصير أحد عشر يصيب في الأخرى فيصير  
 تسعة وتسعين فعند عدم الإجازة للموصي له الثلث ثلثة وثلاثون وللأب سدس وما بقي أحد عشر وللأب خمسة من أحد عشر وللأب  
 خمسة سدس وما بقي خمسة وخمسون وعند الإجازة للموصي له خمسة من أحد عشر فهو مائة وسبعة فيكون خمسة وأربعين وللأب  
 سهم مضر وباقى تسعة فيكون تسعة فتساوت ما بين الاثنين في حق الموصي له اثنا عشر سهم من ذلك من نصيب الأب وذلك من سبعة  
 إلى أحد عشر وعشرة من نصيب الابن وذلك من خمسة وأربعين إلى خمسة وخمسين فإذا أجازا ولو لم يوصت ثلث مالي لأحد حار  
 هذا محمد وقال أبو يوسف لا يجوز إلا أن يتولى بحق على المصدق في الإجازة ولو أوصى ثلثه للمصدق عن المصدق أو لم يجره في  
 ما قلناه في قول أبي يوسف جائز في قول محمد ولو أوصى بأن يتعق ثلثه على المصدق في قولهم في الميراث إذا أوصى لأب أو لأم المصدق  
 المدين وعما نرى في غير آخر وحسن وغيره فيما احتج إليه وما كان فيه مصلحة جاز ولو عاهد المصدق بحرير ماؤه بالمصدق  
 ففسد النهر ولم يزل إلى الحلة حاراً أن يشتترها بما في ذلك عند اثنين الضرر في العيون عن محمد إذا قلنا ثلث مالي لا مائة حار ويهمل  
 ما كين مكة ولو قال لشعور فلا في قيس أن يطل في الاستحسان يجوز الظهيرة ولو قلنا لبيت المقدس حار وبتق عليه وفي  
 سراجيه قبل خناب عرقهم ولو أوصى ثلثه يشرح به المصدق يجوز ولو أوصى ثلثه المصدق لآخر وهو بغير مال أو وصى  
 بغيره لثلاثة فلا أن مردود ولا فإنه لا يجوز ولو أوصى ثلثه ما ليهب لمدواب ولا يجوز ولا يجره ولو أوصى ثلثه ما ليهب لمدواب  
 فقرا المسلمين يجوز ولو أوصى ثلثه ما ليهب لفقراء لا يجوز ولو أوصى بمثل نصيب أحدهما وثلث أو ربع ما بقي ودرهم لا لا يجوز

وصورة المسئلة رجل مات وترك ثلاث بنين وأوصى في أصيب أحدهم وورثهم وثلث ورث مائة من الثلث فيجعل ثلث المال  
 سبعمائة أو أيا ما طالع الصيب سبعمائة والدرهم سبعمائة لا يمتنع في الوصية درهم يجعل لكل سهم درهم حتى يصير الحساب كله حسبا  
 واحدا فإذا ذهب أسان من أربعة عشر يبقى أسعشر فأعطى الثلث سهمين ورث خمسة يبقى خمسة فأعطى ما للدرهم الآخر سبعمائة  
 يبقى أربعة فله فاعطاه عن سهام الوصايا ثلث الورثة فله إلى الثلث المال فيصير أو ثلثه وثلثين وحاشا إلى ستة لا وأولنا  
 بالصلب سهمين فيحب أن يكون لبيت الابن ستة وأخطأ الثاني وتبع زيادة مائة وعشرين والاول زيادة تسعة وعشرين  
 فأصب الساب الاول الثاني وهو ثمانية وعشرون يصار بعامة خمسة وثلثين ثم طرح الأقل من الأكثر حتى ثلثة وأربعون  
 فلهما واصلت وإذا أردت معرفة الصيب فأصب الاول وهو سهمي المطاع الثاني وهو ثمانية وعشرون فيصير ثمانية  
 وخمسين ثم طرح الأكثر من الأقل حتى لا يبق فضل عن الصيب ثلثين وثلث المال ثلثة وأربعون فيعطى ما للصيب من  
 الثلث ثلاثين حتى ثلاثة عشر فيعطى ما للدرهم سهم حتى أسعشر سبعمائة وعلى ثلث مائة ورث خمسة يبقى خمسة فيعطى من الدرهم  
 الآخر سهم حتى أربعة فله الأربعة إلى ثلثي المال وبيان تعليله في المحيط وأما الوصى مثل صيب الأس اثنا عشر مائة من الثلث  
 صورها برك ثلاث بنين وأوصى لرجل مثل صيب أحدهم الثلث ما يبقى من الثلث بعد الصيب فالرصة تسعة وثلثون  
 والثلث ثمانية عشر والصيب بعد الأسين شعبة وبيان غيره في المحيط وأما الوفاة في المسئلة الثلث مائة مطلقا قال عامة مشايخنا أني يوسف  
 الوصية فأصل الرصة مائة كرمي الصل الاول وأما الوفاة في صورة المسئلة الثلث مائة مطلقا قال عامة مشايخنا أني يوسف  
 والحسن من ياد صرح كجرح حاشا للصل الاول قال محمد صرح على الفصل الثاني وما مثل صيب الأس المثل صيب الآخر فومات  
 عن ابن واحد وأوصى لرجل مثل صيبه الأعلل صعب آخر لو كان له الثلث أثار الأس أولم يجر وإن ترك ابنين وأوصى مثل صيبه الآخر  
 مثل صيب آخر لو كان له الثلث أثار الأس أولم يجر وإن ترك ابنين وأوصى مثل صيب أحدهم لرجل المثل صيب الواحد لو كان  
 أو أوصى لآخر ثلث ما يبقى من الثلث فالرصة خمسة عشر سبعمائة لصاحب الصيب وسبعمائة لصاحب ثلث ما يبقى ولو لكل ابن مائة  
 ويصير خمسة في المحيط فالرصة مائة في كل من كان له أسان في الثلث والقياس أن يكون له الصيب عدا حارة الورثة لا لأوصى له على  
 صيبه لملك واحد منهما الصيب وجه الاول أنه قصد أن يجعله مثل ابنه الأسين بر مائة على صيبه وذلك بأن يجعل الوصى  
 له كأحدهم قال رحمه الله يجر سهمهم أو جزء من ماله وليان إلى الورثة أي إذا أوصى بسهم أو جزء من ماله كان بيان ذلك إلى  
 الورثة فيقال لهم أعطوه ما شئتم لا محمول بقاويل القليل والكثير والوصية لا تمنع ما خلفه له الورثة فثمن مقام الوصى فكان المهم  
 بيبه سوى هذين السهمين والآخر وهو اختيار بعض المشايخ والروى عن أبي حنيفة أن السهم عبارة عن السدين فلذلك عن  
 ابن مسعود وعن أبي إسحاق معاد وقال في الجامع الصغير له أحسن سهام الورثة الآن يكون أقل من السدين فيثبت على السدين  
 وقال في الأصل له أحسن سهام الورثة الآن يكون أكثر من السدين فلا يراد عليه جعل السهم مع التقصان وذكر في الهداية أنه  
 يمنع الزيادة ثم قال في تعليقه أنه يدكر ويراد به السدين ويدكر ويراد به سهم من سهام الورثة لأن السهم يراد به صيب أحد الورثة  
 عن الأسين الوصية فيصرف ما به وهذا في عرفهم وأما عرف صفاة والذي ذكرناه أولا قوله ويجري قال صاحب التسهيل أقول  
 قلت هذه المسئلة على أن أحد الوفاة محمول كقوله لأن على ديني وبين فله فله ما يجزى ورثته على البيان وكذا الوفاة  
 البتة على إقراره محمول على ديني أن قبل وتجري ورثته على البيان أنه ورث عليه بعض الناس حيث قال بعد ذلك قالت  
 ما ذكره قياس مع الفارق لأن الأقرار ولو محمول يوجب العير منه من وقت الأقرار فيجوز المقر على بيبه ملك المسئلة  
 فإذا مات آخر حياته نوافه سبعمائة كان تصغير المقر له فلم يعبه ورثته خلاف الوصية محمول لعدم ثبوت حق العير  
 إلا بعد موت الوصى فقل موافقا لا يجرى على بيبه بعد موته تعالى فقلت تركته ولا يمكن حره فيجوز من يقوم مقامه أحيا الحق  
 ثابت قال رحمه الله يجرى قال سدين مالى لفلان ثم قال ثلث مالى له ثلث ماله لأن الثلث متضمن للسدين فيدخل فيه فلا يقول  
 أكثر من الثلث قال رحمه الله يجرى قال سدين مالى لفلان ثم قال سدين مالى له السدين يجرى سبعمائة أو أحدا أو قال ذلك  
 في مجلس واحد أو في مجلسين لأن السدين ذكر معر فبالإضافة إلى المال والمعرف إذا أعيد معر فاك الثاني عن الأول وهكذا  
 قال ابن عباس رضي الله عنهما في قوله تعالى فان مع العسر يسرا ان مع العسر يسرا إلى يصاب عسر يسرا وفي الهداية ولو قال









له نصف الثلث لأن الوصية عنه لعدم وصية له في الأصل إلا أن الوصية له لم ينعكس فكان  
 راضاً بما نكس له الثلث للحي هذا إذا كان المرحوم معدوماً من الأصل أمّا إذا سرح المرحوم بعد صحة الإيجاب بمرح ومضى ولم يزل  
 كل الثلث لأن الوصية صحت لمّا وثقت الشركة بينهم ما فطلق حتى أحدهما بعد ذلك لا يوجب زيادة حق الآخر مثله إذا قال ثلث مالي  
 لفلان ولفلان ابن عبد الله من ثروتي وفتيرته الموصى ولفلان ابن عبد الله حتى كان لفلان نصف الثلث وكذا الوفاة ثلث مالي لفلان  
 ابن عبد الله في الثلث ولم يكن عبد الله في الثلث كان لفلان نصف الثلث لأن فلان استحقاقه لثروته لا يوجب الزيادة في حق  
 الآخر ومضى لم يدخل في الوصية لعدم الأهلية كان الكل الآخر وقد قدمنا في بعض هذه المسائل وفي الزيادات أصلها الوصية في  
 أصيبت إلى حصص معينين أن كان له الاستحقاق كان الثلث بينهم لأن الإيجاب لهم ما لم يصب لوجود الأهلية فهم ما عدا الإيجاب  
 وإن أهدمت أهلية أحدهما عدا الاستحقاق ما لو تضافت المراجعة في الإيجاب سبب الإيجاب للكل واحد منهما كما لو وصي  
 بالثلث لأحسب ولو لم يكن لأحسب إلا نصف الثلث وإن لم يثبت الاستحقاق لصحة الإيجاب لهم ما لو حوّلوا الأهلته بهم وإن لم يكن  
 أحدهما أهلاً للاستحقاق عدا لأحسب كان الثلث كله لأهل كما لو وصي بالثلث لفلان ولخلفاء ولو قال أوصيت ثلث مالي بين فلان  
 ولفلان رأيتهم أصيبت فبعض الثلث الآخر وكذلك لو قال بين فلان وبين هذا وأشار إلى خلفاء وعنده لا ينبغي مقتضى الاشتراك  
 أو التخصيص ألا ترى أنه لو قال ثلث مالي بين فلان ولفلان رسك لم يكن له إلا نصف الثلث وكله بين مملو سواه كانا حينئذٍ أو أحدهما  
 حتى والآخر ميت فكان الاشتراك موحداً لفظاً لا يحكم المراجعة في المحل خلاف ما لو قال ثلث مالي لفلان ولفلان وأحدهما ميت لأن  
 الاشتراك والنصيب هما حكم المراجعة لا عوّل اللفظ لأن اللفظ يقتضي الأفراد بالكل لما يساوي ولو قال ثلث مالي لفلان ولعبد الله ثم  
 مات الموصى فالثلث كله لفلان لأن الوصية لعبد الله باطله لا يجمع بين الوجود والمعدوم في الإيجاب لأن عقب فلان من محله بعد موته فلا  
 يتصور له عقب في حياته واستحقاق الوصية حال حياة الموصى له والعقب معدوم والإيجاب للمعدوم لا يصح ولو قال لفلان ولولد عبد الله  
 فالثلث كله لفلان لأن الوصية لولد عبد الله إنما تقابل ولده عدم موت الموصى لأعداء الإصاء لا يرسل الموصى له ولو أرسل الموصى له  
 فقال ثلث مالي لفلان فيصرف إلى ثلث ما له يوم موت الموصى لا يوم الوصية وكذلك الموصى له لا يرسل لعبد الله يوم موت الموصى فلا  
 يصح إيجاب الوصية له نصاراً كما وصي له لأن لا غير وتحقيقه في العين تعرف بالاشارة إليها لا بالنص في بشرط الوصية لسؤال الإيجاب  
 وغيره والدين إنما يعرف بصفته وأما يسأل الإيجاب إذا وحده تلك الصفة عند موت الموصى فلم توجد الصفة فلم يتناول الإيجاب  
 فكان الثلث الآخر وكذلك لو قال ثلث مالي لفلان ابن مته وهورس ولفلان ابن فلان فان مات وهورس فالثلث بينهما وإن مات قبل  
 موته كان للثاني النصف لا غيرنا قلنا ولو قال ثلث مالي لفلان وبني أفقر من ولده فلان ثم مات الموصى وولد فلان كلهم أعياناً وثلث  
 كله لفلان لأنه صم إلى فلان شخصاً موصوفاً بغيره وما أشار إلى العيين فيكون من سلالته معاً فتعني فيه حال الموت لا وقت الإصاء  
 وقوله إن أفقر يتناول من احتج بعد أن كان عبيداً من كان فقيراً من الأصل لأن هذا اللفظ إنما يستعمل فيمن احتج بعد  
 العناء وفي المرتبة من زيادة ثواب وقد يبد الشرح إليه لقوله عليه الصلاة والسلام أكرهوا أن لا تشرعوا في رقوم دل رعية أفقر  
 وعلمنا من حال يجوز أن يكون الموصى قصد تخصيص هذه الزيادة ولو وصي لأمرأة ما عدا العبد وبني ولا جنس بالآخر كان  
 للأحسب ثلثا عده يبدأ بأربعة من ستة فصار كل عبد على ستة وكلاهما ثلثا عشر ولأقر ربع ما بقي من العبد من سهمان من  
 ثمانية ما لبراث سهم ونصف من عدهما ونصف سهم من الأحسب بقي لهما من وصيته أربعة ونصف وبقي للأحسب من وصيته  
 أسان فيصير كل واحد بذلك في الستة الباقية فإذا أردت تصحيح العريضة جعلت كل عداً ستة وستة وخمسين سهماً  
 لأن الباقي للرأفة أربعة والأحسب سهمان فيكون ستة ونصف فأكسر النصف فأصعب ليزول الكسر فصار ثلاثة عشر فأدأر  
 نصف المال على ثلاثة عشر صار الكل ستة وعشرين فأصرب أصل الخذاب وذلك ثلثا عشر في ستة وعشرين فيصير ثلثا عداً  
 وخمسين يأخذ الموصى لسهله وأربعة والباقي للرأفة ثلثا عشر من ثلثها لأن الأحسب يأخذ أولاً ولحق عده وذلك مائة وأربعة أسهم وثأخذ  
 المرأة ربع ما بقي وذلك أسان وخمسون في مائة ووجهة وستون سهماً يتسم بينهم على ثلاثة ٧ سهم مائة أسهم من ذلك وذلك  
 ثلثا عداً وخمسة وأربعون للأحسب من عده الموصى به فإذا أصممت ذلك إلى مائة وأربعة صار كل مائة اثنين واثنين وخمسين أسهم لأن  
 الوصية لأهل عمل الوصية لوارث حتى لا يحوزوا لأجارة الورثة عدا في حقيقة وعندهما لا يجوز أصلاً لما يأتي في مائة وأربعة أسهم

كما لما لم يوارث له وبكاه لا حتى قبل الإحصى ثلث المال والثلث لا ماثل لأن ثلثي المال صار مستحقاً للإحصى بوصية قوية والمستحق  
 بالوصية والقوية تطل في الوصية الصميمة صرماً واستحقاقاً في ثلث المال استوت وصيتهما فيه لأن وصيتهما فيما راد على الثلث  
 ضعيفة حتى لا تمتد لأجزاء الأوارث فإذا تساوى في الوصية تساوى في القسمة وإدامات امرأة وتزكيت زوجها وأوصت لأحصى ثالث  
 المأثورات لها على المأثور ثلثه والثلث الباقي بين الأجيى والمأثور اثنا عشر من أجل الثلث له سهمان ويكون المال كله من تسعة  
 للأحصى أولاً ثلاثة وللأرواح ثلاثة للأحصى سهم وللقاتل سهمان وعند محمد الباقي بينهما سهمان لأن عدد القاتل لا يصير بمأثور  
 مستحقاً للأرواح بالميراث وما يصير عداً في وهو الثلث وللأحصى كذلك فصار الثلث بينهما نصيبين والقسمة من ستة للأحصى  
 النصيب ثلثه وللأرواح سهمان وللقاتل سهم واحد أي نصف لا يحوز الوصية للقاتل أبداً وإن لم يكن وارثاً وتبين أنها إذا لم يكن لها  
 وارث غير الأرواح حازها الأرواح لأن المانع من حصة الأرواح الرأبص لو ارثه حتى سائر الورثة حتى لو صدقوه كان الأقرار صحيحاً وقد  
 عد المانع هذا لعدم الأوارث لها فصاح أوارثها وإذا قتلها زوجها وأحصى عتداهم عتد عتد ما فارت لأحصى نصف ما لها حازت  
 الوصية ولأبواب الأرواح لأنه قاتلها والقتل العمد يحرم عن الميراث فتدلت بحقيقة لا وارث لها أصلاً جازت الوصية للقاتل لأن  
 المانع من جوار الوصية وجود الأوارث ولا وارث لها بعد المانع قال رحمه الله **ولو قال بين يدي وعمرولي بدفعه** أي إذا قالت  
 ثلث مالي بين يدي وعمرولي بدفعه وصيت كل واحد من الثلث لأن كلمة بين توحي بالصف ولا يتكامل لعدم المراجعة بخلاف ما إذا  
 قال أعلن ولان فإن أحد مميها ميت يكون للأحصى كل الثلث لأن الجمله الأولى كلام يقتضي الاحتصاص بالحق لأن العطف  
 يقتضي المشاركة في الحكم المذكور والكور وصية لكل الثلث والتصفيف بكل المراجعة فإن رالت المراجعة تتكامل الأثرى أن  
 من قال ثلث مالي لثلاث وسكت كل واحد من الثلث ولو قال ثلث مالي بين يدي وسكت لم يستحق الثلث كله بل نصه الأثرى إلى قوله  
 تعالى **ويهمهم** أن الماء قسمة بينهم اقتضى أن يكون النصيب بدليل قوله تعالى **لها شرب** ولكم شرب يوم معلوم قال رحمه الله **ولو**  
**له ولا مال له** مات ما يليه كعدم الموت **ولو** لأن الوصية عقد استحقاق مضاف إلى ما بعد الموت وثبت حكمه عنده فيشرط وجود  
 المال عند الموت سواء اكتسبه بعد الوصية أو قبلها بعد أن لم يكن الموصى به عيماً أو عيماً معاً وما إذا أوصى بعين أو نوع من  
 ماله كثلث عتقه فهلك فقل موته فنطقت الوصية لأنها لم تقطع العين فنتقل هو أتقبل الموت حتى لو اكتسب عتاً أخرى  
 أو غيراً أخرى بعد ذلك لا يتعلق حق الموصى به بذلك ولم يكن له عم بعد الوصية فاستعادها ثم مات فالصحيح أن الوصية نصح لها  
 لو كانت بلفظ المال نصح فكذلك إذا كانت بلفظ نوعه لأن المفترض وجوده عند الموت لا غير ولو قال **لله** من مالي وليس له عم  
 يعطى له قيمة شاة لا بهما أصاف الثلث إلى المال لعلمنا أن مراده الوصية بعالية الشاة إذا لم يكن له واحد في مطلق المال الأثرى إلى قوله  
 عليه الصلاة والسلام **من حسن من الأهل الشاة شاة وعين الشاة لم توجد في الأهل** وإنما توجد في ماليها ولو أوصى بشاة ولم يصعها  
 إلى ماله ولا عم قيل لا يصح لأن الصحيح أصافه إلى المال وبدون الإضافة إلى المال تعتبر صورة الشاة ومعناها وقيل نصح لأنه لما  
 ذكر الشاة وليس في ملكه شاة أعلن مراده المالية ولو قال شاة من عمتي ولا عم له فالوصية ماطلة لأنه لما أصافه إلى العم علمنا أن  
 مراده عين الشاة حيث جعلها حراً من العم بخلاف ما إذا أصافه إلى المال وعلى هذا يخرج كل نوع من أنواع المال كالنقود والنوب  
 ونحوها على أنه وقع في عبارة الوقاية ولا شاة لموضع ولا عم له الواقع في عبارة المداية في موضع هذه المسئلة فقال صدر الشريعة  
 في شرحه **لو قاتله** وأعلم أنه قال في المداية ولا عم له وقال في المتن ولا شاة له **ويجوز** لأن الشاة فرد من العنم وأدالم يكن لشاة  
 لا يكون له عم لكن إذا لم يكن له عم لا يلزم أن لا يكون لشاة لا محال أن يكون له واحدة لا كثير فعارة المداية تتناول صورتين  
 ما إذا لم يكن له شاة أصلاً ما يكون له شاة لا عم له في صورتين تطل الوصية وعارة الثاني لم يتناول إلا الصورة الأولى ولم يعلم منها الحكم  
 في الصورة الثانية فعارة المداية أشمل وأحوط أنه كلامه ورد عليه صاحب الإصلاح والإيضاح حيث قال في شرحه **فإن قال**  
**شاة لم ينفذ ولا عم له** كما قال صاحب المداية لأن الشاة فرد من العنم فأدالم يكن له شاة لا يكون له عم بدون العكس والشرط عدم  
 الحسن لا عدم الجوع حتى لو وجد أحد فرد نصح الوصية يتصح عن ذلك قول الحاكم الشهيد في السكاني **ولو قال شاة من عمتي أو قبيز**  
**من حطني** فإن الخطأ اسم حسن لا اسم جمع **وه** وقال في حاشيته أحد أهدا صدر الشريعة حيث قال تطل الوصية في صورتين **وه**  
**وصد بعض الناس** بر أن يجيب عنه بعدم نقل كلام صدر الشريعة واعتراض عليه بعض الأفاضل عما حاصله أن عبارة الوقاية هي

الموت وأن الحكم في حود الفرد صحة الوصية وزعم أن السرط عدم الخس لا عدم الجمع قلت بعد تسليم أن العم جمع أو أمم موق  
 لالتم خمس وإن بقي العم كما وقع في عبارة الهذلي وعامة الكتب هو الصواب وأنه لا تصح الوصية بوجود شاة واحدة لأن السرط  
 عدم الجمع لا عدم الخمس كما زعمه المقرض لأنه وصي شاة من عمه فادام يكن له عمل لم يرد لم يتحقق شاة من عمه فسل الوصية  
 فيها وهو السرى معمم للعم دون الشاة إلى ما كاد به قال رحمه الله عز وجل شاة لأمهات وأولاده وهن ثلاث واعتراه والنسا كين  
 وأمهات أولاده ثلاث يقسم الثلث أخماساً فلهن ثلاثة أسهم ولكل طائفة من النساء كين والفقراء أسهم واحد وهذا عند أبي حنيفة  
 وأبي يوسف وقال محمد بن قيس أسماً لأن المذكور لفظ الجمع وأدام في المراتب ما من قال الله تعالى فإن كان له أخوة لأمه الدس وقال  
 فإن كن ساء فولي أنتين الآية والمراد بالفتين ما من مكان من كل طائفة إناث وأمهات الأولاد ثلاثة فكان المجموع سبعة ويقسم  
 أسماً فلهن الخمس الحلي ما ذل وألف واللام يقال لادى مع احتمال الكل كالقرد الحلي سهماً لا يرد سهماً الخمس إذا لم يكن ثم  
 معهود قال الله لي لا يتخذ لك النساء من بعد وقال الله تعالى وسعد من الماء كل شيء حي ولا يتحمل ما ينه ما تقبل الادي لتعذر  
 إرادته الشكل وهذا الوجه لا يشترى العدي يصح توحيد فيقول من كل فر بن واحد وأمهات الأولاد ثلاثة فتبلغ السهام ثمانية  
 وليس فيما يلي زيادة على ما ذكر لأن المذكور في الآية يقتضي عونه دون الآتي عتق في حياته من أمهات الأولاد لأن الاسم لمن في العرف  
 ثم هذه الوصية تكون لأمهات وأولاده الآتي يقتضي عونه دون الآتي عتق في حياته من أمهات الأولاد لأن الاسم لمن في العرف  
 والآتي عتق حال حياته والاولاء أمهات وأولاده وأما تصرف اليهن الوصية عند عدم أولئك لعدم من يكون أولى من هذا الاسم  
 ولا يقال إن الوصية لم تكن له لأنه لا تحوز لأن العهد لا يملك شيئاً وأما يجوز له الوصية بالعتق أو رقة متعلقة به عتقا فهو أن يكون  
 لأمهات وأولاده الآتي يقتضي حال حياته لا ما بعد الوفاة لأن النسيان أن لا تحوز الوصية لمن لا مال له حارث لمن لكن حال رول العتق من  
 لكون العتق والتفليح معاقبة الملوثة والتعليق برفع عليهن وهن أماء فكذلك لهن يقع وهن أماء وهو لا يجوز إذا حوزناه  
 امتحنا لأن الوصية مضافة إلى ما بعد عتقهن لا حال حلول العتق من بدله حال الوصية لأن الظاهر في حاله أن يقصد ما يضاف الوصية  
 صحيحة لا ما ملأه والمحيطة هي المضافة إلى ما بعد عتقهن كذا في عامة السروح وعراه حاشية من الشراح إلى الدهرة ولعل الأيام  
 قاصية عن الأيام المحسنة في عياها إذا قلنا أما حوز الوصية لأمهات وأولاده فلا أن أو ثبوت الوصية وعملها بعد الموت وهن حواثر  
 بعد الموت فتحوز الوصية لمن كاد كره صاحب الهية بقا عتقها ثم قال في العاية فإن قيل الوصية ثلث المال بعد حارثة ولا يعتق  
 بعد موته وأم الولد ليست أقل حالاً منه فكيف تصح لها الوصية قايماً وأجيب بأن الوصية ثلث المال للعبد أعم حارث لتماثلت  
 رفته وكانت وصية رقة اعتاقاً وهو أصبح محرراً ومضافاً اختلاف أم الولد فإن الوصية ليست اعتاقاً لها لا يعتق عتق المولى وإن لم  
 يكن غنة وصية أصلاً ولأننا لن أن يقول الوصية ثلث المال إماماً صادفها بعد موت المولى وهي حرة وأمة فإن كان الأول فلا وجه له  
 النسيان وإن كان الثاني وكذلك لا لها كالعبد الموصى له ثلث المال والحواله إماماً ليست كالعبد لأن عتقها لا بد وأن يكون بموت  
 المولى ولو كان الوصية أيضاً وارداً على مستفليان على مملوك واحد والشخص وهو ثلث رقتها وذلك ما ملأ إلى هالطة الغناه  
 وفي نواذر نشر عن أبي يوسف ولو وصى لأمهات وأولاده فألف ولو ألبه بألف وله أمهات وأولاد عتق في حياته ومواليات اعتبر  
 كل فر يق على حدة ولو وصى ثلث ماله لمواليه ولم يذكر أمهات الأولاد دخلت أمهات الأولاد في الوصية ومطابق قوله وهن ثلاثة  
 أسهم لو كن ثنتين بنسب المال على أر بعتن ولو وصى لأولاد رسول الله صلى الله عليه وسلم والعلوية والشيعية وعي وأولاد رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم والفقهاء والعلماء أصحاب الحديث مثل الفقيه أبو جعفر عن رجل أوصى لأولاد رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 وذكر أنو نصر بن يحيى كان يقول الوصية لأولاد الحسن والحسين ولا يكون لغيرهما فأما العلوية فهي في بدخلن في هذه الوصية لأنه  
 كان الحسن رضي الله عنه بنسب روحته من ولد عمر رضي الله عنه وإذا أوصى للعلوية فتدحكي عن الفقيه أني جعفر أنه لا يجوز  
 لاسم لا يحسبون وليس في هذا الاسم ما ينسب عن الفقهاء والحاشية ولو أوصى لفقهاء العلوية يجوز وعلى هذا الوصية للفقهاء لا تحوز ولو  
 أوصى لغيرهم يجوز وقد حكى عن بعض مساحين أن الوقف على معلم في المسجد يعلم الصبيان فيه يجوز لأن علمهم الاعتراه والفقراء  
 فيهم العال وصار الحكم لعلة الفقراء كالشرط وقال الشيخ الإمام شمس الأئمة الخوافي كان الناضى الإمام يقول على هذا النسيان  
 إذا أوصى لطلقة علم كورة أو لطلقة علم كذا يجوز ولو أعطى الوصية واحداً من فقراء الطلبة أو من فقراء العلوية بشار عند أبي يوسف

[illegible]

أصحاب الوصايا ثلث ما أقرناه والورثة ثلث ما أقرناه لأن أقر كل من بيننا حتى سبه فلم يحمته وإن ادعى القرلة أكثر من ذلك خلف كل من بيننا في العلم لانه خلف على وصال الغير قال الشارح قال العبد الضعيف الراعي عموماً السكران هذا مشكل من حيث أن الورثة كانوا يصدقونه بالثالث ولا يلزمهم أن يصدقوا كغيرهم الثالث لأن أصحاب الوصايا أحدوا الثلث على تقدير أن يكون الوصايا تسعرق الثلث كله ولم يبق في أيديهم من الثلث شيء ووجه أن لا يلزمهم تصديقهم قال صاحب العلية حاصله أنه تصرف يشبه الأقرار لبطا وشبه الوصية بعيداً واعتباره الوصية لا يصدق في الزيادة على الثلث واعتباره الأقرار يعمل شأنه في الثلاث ولا يخص الثلث الذي لا يحجب الوصايا عما لا يشبه وقد سقاه الشريعة إلى بيان حاصل هذا المقام بهذا الوجه أقول وفيه كلام وهو أن العمل بمجموع الشئ إن كان أمراً واحداً فكيف يصلح ذلك تعليلاً كما هو الظاهر المعروف بما لم لم يملوا شئ الأقرار في هذا التصرف إذا لم يرض الوصايا غير ذلك كما تقدم بل جعلوه وصية جعل التقدير فيها التي الوصية كما إذا قال أحدكم كم ولان وادعى شيئاً فاعطوه من مالي ولم يمتدوا به الأقرار قط حيث لم يجعلوا له حكماً أصلاً في تلك الصورة وإن لم يكن ذلك أمراً واحداً فكيف يصلح ذلك تعليلاً لحواب هذه المسئلة في هذه الصورة واعتراض عليه بعض المسئلة بوجه آخر حيث قال فيه بحثاً فإنه لا يوجد تنوله في هذه الصورة لا في الثلث ولا في أقل منه بل يوجد بقول الورثة وأصحاب الوصايا فتأمل اه وقد دعى بعض الناس أن يحجب عنه فعلى الخاصية بعد ذلك قلت بعد تقدم ذلك أن عدم التصديق في الزيادة على الثلث لا يوجب الصدق في الثلث فالحق لا يصدق في صورة دعوى الزيادة بل يؤخذ بقوله ولا اعتبار فتأمل اه قال رحمه الله يجوز لأحدي ووارثه نصف الوصية ونحو وصيته لو أرتب أي إذا أوصى لأحدي وأحسب أن لا أحسب نصف الوصية وطلب للوارث لأنه أوصى بغيرك وبما لا يملك فصحب بغيرك وبطل في الآخر خلاف ما إذا أوصى لأحدي وأحسب أن لا يكون الكل لأحدي لأن الميت ليس بأهل للوصية فلا تصح وغلط الوارث فإنه من أهلها وهذا نصح بحارة الورثة فافرقا وعلى هذا إذا أوصى للعامل والأحسب وهذا خلاف ما إذا أقر به من أودى لوارثه ولا أحسب حيث لا يصح في حق الأحسب أيضاً لأن الوصية إنشاء تصرف وهو عليك مستألفاً والسرقة تمت حكماً كالمسلك فتصح في حق من يستحقه دون الآخر لأن طلاق التملك لأحدهما لا يوجب طلاق التملك من الآخر أما الأقرار فما أحاراهن كاش وقد أحسب بوصف الشركة في المصطفى ولا راحة إلى إنشاء بدون هذا الوصف لأنه خلاف ما أحسب به وإلى أن مات هذا الوصف لأنه يصير الوارث شريكاً ولا يلو قبض الأحسب شيئاً كان للوارث أن يشاركه فيه فيبطل في ذلك الصدر ولا يكون مفيداً قال في النهاية هذا إذا أوصى ما إذا أسكر لأحدي شركة الوارث أو أسكر الوارث شركة لأحدي فإنه يصح إقراره في صحة الأحسب عند محمد لأن الوارث متر بطلان حقه وطلان حق من يملكه فيبطل في حقه ولا بدل في حق الآخر وعند ما يبطل في الشكل لأن حق الوارث لم يمتد في حق الأحسب وإنما أوجبه مشترك بينهما كما بدأ في المسبوط مسأله على فصول أحدها في الوصية لأحدي ولوارثه والثاني في الوصية لأحدي مع أحد الزوجين والثالث في الوصية لأحدي للعامل والرابع في الوصية بالبيع من الوارث ومن الأحسب رجل أوصى لأحدي ولوارثه فلأحسب نصف الوصية لأن الإبقاء إنشاء انجذاب وقد أضيف إلى ما يملكه وإلى ما يملكه فيصح فيما يملكه ويبطل فيما لا يملكه ولم يبطل هذا بطلان الآخر لأن الشركة بينهما في حكم الإعجاب وبطلان بعض الحكم لا يبطل الإعجاب بخلاف الوارث الميراث لأحدي ولوارثه في كلام واحد حيث يبطل الشكل عند أبي حنيفة وأبي يوسف لأن الأسير ملكه هناك محرمه لأن الأقرار أحراز عن كائن سابق والخبر منه على المحرمه فكان المحرمه بغيره له له والخبر عملاً للحكم بطله فإذا ثبت المحرمه وهو الاشتراك لم يمت حكمه وهو الخبر أصله الوارث إذا كان محال لا يجوز جميع الميراث فالوصية بتسديد الثلث لأحدي مقدمة في التنفيذ في حق هذا الوارث ويبارد على الثلث مؤخره فإن الوصية فأنك تسع ما تسع عرا حارة فكانت وصية قو بمسئحة فتكون في التنفيذ مقدمة والوصية عملار على الثلث وأهية صعيقة لأنها لا يجوز إلا الحارة لتعلق حق الورثة فكانت مؤخره عن حق الورثة لأن حتمهم متأكد فادأ وصل إلى الوارث حته صار كمن لا وارث له فتصدق وصيته فيه والثاني أن من لا وارث له تصح وصيته بجميع المال الموقوف المطلق وهو ما يملكه وأهليته أسراً فأنات عن روح وأوصت بنصف ما لها لأحدي حار وللروح الثلث وهو نصف الثلثين ولأوصى له النصف ببق من سلبت المال لأن رصية الأحسب تسعير الثلث وصية مؤكدة فكانت في التنفيذ

مقدمة وصار الثلث مستحق الوصية فيظل الارث فيه فيبقى ركنه اثني المال فالروح نصف ذلك وهو ثلث السكك يبقى ثلث آخر  
وليس له مستحق الميراث فتسند فيه الوصية في ثلثه وذلك سدس وهو يصل الى الوصية له نصف المال وبقى سدس لاصبة ولا وارث فيه  
فيصرف الى بيت المال وكذلك لو مات الرجل عن امرأته وأوصى بحاله كله لحيته ولم يخز الوصية فالمرأة السدس وحبسة أسداس  
لوصية له لان الثلث صار مستحق الوصية بقيت البركة ثلثي المال فالمرأة ثلث سدس ذلك والباقي لوصية له لان الوصية مقدمة على بيت  
المال ولو ماتت عن زوج وأوصت لقاتلها بالنصف بأحد الزوج الصماء ولا ولعائل النصف الآخر وهي وصية صعبة لانه علة  
الوارث فيقسم الميراث عليها فيستحق الروح أو نصف المال بالارث والنصف الباقي قارع عن حق الورثة فتسند الوصية فيه  
للقاتل كما تسند الوصية للقاتل في تركته من لا وارث له ولو تركت عن عدي قيمتها سواء وأوصت بأحدهما لزوجها أو العبدان بالارث  
والوصية لانه مستحق لما فضل عن فرضه فيكون عاري عن حق العبر فصحت الوصية لعقد المانع أصله ان الوصية للوارث بالثلث  
بمنزلة الوصية فلا حسي عاردا على الثلث حتى لا تنفذ كل واحدة منهما الا باحالة الورثة لانهما صادفوا عقد تعلق به حتى ينص الورثة  
فيتوقف على اقرارهم قال رحمه الله في وفيات متناوئة لانه فصاع ثوب ولا بد رأي والوارث يقول لكل هلك حقتك بطلت  
أي اذا أوصى بثلثه ثياب متناوئة وهي حديد ووسط وردى وثلثه ثياب لثوب واحد منهم ثوب فصاع ثوب ولا بد رأي أيهم  
والوارث يجب بذلك بان يقول لكل واحد منهم هلك حقتك أو حق أحدكم ولا بد رأي من هو المالك فلا دفع اليك شيئا بطلت  
الوصية لان المستحق مجهول وبها انتهت مع صحة القداء وتعديل عرص الموصي فيظل كما اذا أوصى لاحد الزوجين وقول المأثبات  
والوارث يقول الى آخره ومعنى محذورهم أن يقول الوارث لكل واحد منهما الثوب الذي هو حقتك قد هلك أقول في ظاهر نصيب  
المؤلف في نفاذ لان هلاك كل واحد منهم اعمت صورهما اذا صاعت الانواع اثنان معا والعرض في وضع المسئلة ان يصاغ ثوب  
واحد منها غير معلوم مخصوص فكيف يصح أن تقول لو ارث لكل واحد منهم اثوب الذي هو حقتك قد هلك فانه كذب طاهر  
لا ينبغي أن يسمع أصل فصلا عن ان يرتب عليه حكم شرعي بل قوله لو احدى منهم الثوب الذي هو حقتك فدهلك يقتضي الاعتراف  
تكون الشويين السابقين صاحبه والاولى في التصبر ماد كفي الخامع الصبر سببا للصدور الشهيد والامام قاصي حان وهو ان المراد  
بمحذور الوارث أن يقول حق واحد منهم بطل ولا بد رأي من بطل حقه ومن بقي حقه فلا يملك اليك شيئا والذي يمكن في توجيه  
كلام المصنف ان يكون مراده معنى محذور ان يقول الوارث لكل واحد منهما الثوب الذي قد هلك فدهلك فدهلك يقتضي الاعتراف  
صاحب الصارئة بناء على ظهور المراد ووافقه صاحب السكك في هذه العارة مع ظهور كمالها فله وجهه أي الا ان يصلحوا ما بقي في  
أي الا ان يسم الورثة ما بقي من الثياب حينئذ تصح الوصية لهما كانت صحيحة في الاصل وبما بطلت بمخالفة طارئة مانعة من  
التسليم فاداسوا السابقين للمانع فعادت صحيحة كما كانت فتقسم بينهم قال رحمه الله في فندى الحيد ثلثه ولدى الردي  
ثلثه ولدى الوسط ثلث كل في أي لصاحب الحيد ثلثا الثوب الحيد ولصاحب الردي يعطى ثلثا الثوب الردي ولصاحب الوسط  
ثلث كل واحد منهما فيصيب كل واحد منهم ثلثا ثوب لان الاثنين اذا قما على ثلثا أصاب كل واحد منهما الثلثان واعا على اصحاب  
الوسط ثلث كل واحد منهم وللآخرى الثلثين من ثوب واحد لان صاحب الحيد لا حق له في الردي يبقى لانه لما يكون هو  
الردي أو الوسط ولا حق له فيهما واحتمل ان يكون حقه في الردي بان كان المالك هو الحيد أو الوسط واحتمل ان لا يكون له في  
حق بان يكون المالك أجود ويحتمل ان يكون في الردي بان يكون المالك أردأ ويحتمل ان يكون لهم ما حق بان كان المالك  
هو الوسط فدا كان كذلك أعني كل واحد منهم حقه من محلي يحتمل ان يكون هو له لان التسوية باطلت حتى كل واحد منهم اليه  
وهي في احتمال بقائه حقه وطاهر سواء وقما قلنا ايصال حق كل واحد منهم بقدر الامكان وتحصيل عرص للموصي من التصيل فكان  
متعينا في العيون اذا أوصى لرجل ثياب حيدة فله ما ليس من الحساب والتهنص والاردية والظيلسان والسر او بلزت والا كية  
ولا يكون له ثمن من الثياب والحق والخلاف والحول وفي الخابية فان ذلك ليس من الثياب وفي فتاوى الفصلي قال بالفارسية حاه  
من هروشيده وندرويشان وحيد فهدا في عرفنا يقع على جميع ثياب يده الا الحلب فانه يدها عن يرا دها في اللط في عرفنا الحلب  
وبدخل في الوصية ما ثوب البياض وغيره مما ليس عادة من كساء أو فروع وهكذا كفي السير ولا بد دخل فيه البساط والستر وكذا  
العمامة والقلموسة لا بد دخل ذكره في السير وقد قيل اذا كانت العمامة طوية لم يحس بها ثوب كامل تدخل تحت الوصية وفي

فناوى أهل سمرقند اذا أوصى عتاق مده بدخل تحت الوصية القلوة والحب واللعاف والدار والعرش لانه يصون هذه  
الاشياء مده عن الحر والعرد والادى وفى السيزان اسم المتاع فى العادة يتبع على ما يملكه الناس ويدخل على هذا بدخل فى الوصية  
المداع شياب الراس والقصص السهرل بدخل دها ولا فته احتلف المشايخ أشار محمد بن السيرالى انه بدخل وادأوصى لرحل  
نمرس بسلاحه سئل أبو يوسف أهو على سلاح الرجل أو على سلاح المرس قال على سلاح الرجل قال الثقاتى فى فتاوه وأدنى  
ما يكون من السلاح سيف وترس ورجع وقرص ولوأوصى له مذهباً ووصة ولأوصى سيف محلى مذهباً ووصة كانت الخلية له وبعد  
هنا ينظر ان لم يكن فى ربع الخلية ربعاً فاش يربع الخلية من السيف وتعطى لأوصى له وان كان فى نزعها ربعاً فاش يطرأ إلى  
وصة الخلية وإلى قيمة السيف فان كانت قيمة السيف أكثر من ثلث الوارثة ان شاء أو أعطوا لأوصى له قيمة الخلية معرو على خلاف  
حديثنا وصار السيف مع الخلية لهم وان كانت قيمة الخلية أكثر من ثلث الوارثة لموصى له ان شاء أعطى وأخذ السيف وان شاء أخذ القيمة  
وان كانت قيمته ما على السواء كان الخيار للورثة ولوأوصى لرحل نمرس ولأوصى حبة نظام الثوب فروونه اربع ثوب و كان لأوصى  
له الثوب والأخر ثاورته ولوأوصى بحبة حر وله حبة ونظامتها حر دخلت تحت الوصية ان كانت الظاهرة حر وأوالطاهرة حر وأ  
كذلك الخواص وان كانت الطاهرة حر وألاشيء له ولوأوصى له محلى بدخل كل ما يطلق عليه اسم الخلى سواء كان معصاً مرمداً  
وبادرت ولم يكن ويكون جميع ذلك لأوصى له ولوأوصى له ذهب وله ثوب وديار منسوح من ذهب فان كان الذهب مثلاً البوب  
مثل العزل فليس له شيء ان كان الذهب فيه شيء سوى كان ذلك لأوصى له وماوراء ذلك للورثة فيباع الثوب ويقسم الثمن على قيمة  
الذهب وما سواه فما أصاب الذهب فهو لأوصى له ولوأوصى له محلى دخل تحتها من الذهب وهل بدخل تحتها الحاتم من الفضة  
فان كان من الخواص الى تسعة مله الرجال دون النساء لا بدخل وهل بدخل فيه الأول والثوب والياقوت والورود فان كان مركباً في شيء  
من الذهب والفضة بدخل بالاعاق وان لم يكن مركباً فعلى قولنا فى حقيقة لا بدخل لانه ليس محلى وعلى قولنا ما بدخل أصل  
المسئلة اذا خلط المرأة لانه ليس حلياً وليس عقد المأثور لا تخلطه ذهب ولا فضة لا يعتنى في بعضها احد فى حقيقة وعندهما تحت  
ولولمست عقد الأول لمركب من ذهب ووصة تحت في بعضها الا لاجع ولوأوصى له بمجدد وله سرح ركابه من حديد يربع الركابان  
وأعطى لأوصى له بالساق والورثة وفى المتن اذا اعتق عبداً له وقال كسوته له وله حفاة وعلسوته ووجهه وسمراؤه وله واوراه ولا بدخل  
فيه بدخلته ولا شيء وان قال له متاعه دخل السيف والمطقة أو ما هو وصية عبد الله بن المبارك لعلامه قال رحمه الله **ووصية**  
**عبي من دار مشتركة وقسم ووقع في حقه فهو لأوصى له** والامثل درعه ومعه معاهداً كانت الدار مشتركة بين اثنين فارصى  
أحدهما بيت ليعيه لرحل فان الدار تقسم فان وقع البيت في نصيب الموصى فهو لأوصى له وان وقع في نصيب الآخر فالقوصى له مثل  
درع البيت وهذا عندنا فى حقيقة وأبو يوسف رحمه الله تعالى وقال بخبره الله له نصيب البيت ان وقع في نصيب الموصى وان وقع  
فى نصيب الآخر كان له مثل درع نصيب البيت لانه أوصى بملكه وملك غيره لان الدار كلها مشتركة فتعدي ملكه ويتوقف  
الباقى على اشارة صاحبه ثم اذا ملكه بعد ذلك فالقصة التى هى مبادلة لا تعد الوصية الساتة كادأوصى بملك الغير ثم اشتراه  
ثم أصابه بالسمه عين البيت كان لأوصى له نصعه لانه عين ما أوصى به وان وقع في نصيب صاحبه كان مثل نصيب البيت لانه يجب  
تعميدها فى السبل عند تعدد ترميدها فى عين الموصى به كالخارطة للموصى بها اذا قلقت تعدد الوصية فى بدلتها بخلاف اذا  
بيع العبد الموصى به حيث لا يتعلق الوصية بتمه لان الوصية تطل الاقدام على البيع على ما يباين مسائل الرجوع عن الوصية  
ولا تطل بالقسمة وطمانه اذا أوصى بما يستمر ملكه فيه بالقسمة لانه يقصد الانبياء بما يمكن الاتعاف بمعنى الكمال طاهراً  
ودنك يكون بالقسمة لان الاتعاف المشاع حاضر وقد استقر ملكه فى جميع البيت اذا وقع في نصيبه فبعد الوصية وبمعنى المادله  
فى القسمة مادم واعمال المقصود الاقرار تكبيلاً للقسمة ولهذا يجزى على القسمة فيه قال صاحب النهاية فى بحث وهو انه قال فى كتاب  
القسمة والافرار هو الطاهر فى المكيلات واللوزونات ومعنى المادله هو الطاهر فى الحيوانات والعروض وما عني فيه من العروض  
فكيف كانت المادله فيه تابعة وأجيب انه قال هناك بعد قوله ومعنى المادله هو الطاهر فى العروض الا انها اذا كانت من جنس  
واحد أحرر القاصى على التسمية عند طلب أحد الشركاء وما عني فيه كذلك فكذلك معنى المادله فيه تابعاً كادكرهنا لان الحر  
لا يجزى فى المادله ويكون معنى قوله هناك ومعنى المادله هو الطاهر فى الحيوانات والعروض اذ لم تكن من جنس واحد وإلى هذا



أشار بقوله وأما الأقرار فكذلك لا مثال الوصية إذا وقع الميت كله في نصيب شريكه ولو كانت مبادله لمطال كالأموال الموصى به  
 ففي اعتبار الأقرار صار كأن الميت كله في نصيب شريكه ولو كانت مبادله كاملة من الاشتداء وإذا وقع في نصيب الآخر تعدد  
 في قدر زرع الميت جميعه من الذي وقع في نصيب الموصى لانه عوضه موصى إذا الموصى من ذكر الميت تقدير به غير ما يقول بتعين  
 الميت إذا وقع الميت في نصيبه جماعة بين المتعدي والتقدير والتحليل وإذا وقع في نصيب الآخر علمنا بالتقدير أو نولوا به إذا التقدير على  
 اعتبار وقوع الميت في نصيب شريكه وأراد التحليل على اعتبار وقوعه في نصيبه ولا يعدل أن يكون لكل واحد حصتان  
 باعتبار أن الأقرار ليس لكل واحد حصتين فيمن عاقب ما ولد تله أمته مطلقاً أمرته وعق ذلك الولد فيقتدي حتى العنق  
 ما ولد الخ لا حتى الطلاق ثم إذا وقع الميت في نصيب غير الموصى والباقى ما تدرع والثلث عشرة أدرع يقسم نصيب الموصى بين  
 الموصى له والورثة على عشرة أسهم عند محمد بسبعة للورثة وسهم للموصى له فيصير الموصى له نصف الميت وهو حصة أدرع وهم  
 نصف الباقي النصيب الميت الذي صار له وهم خمسة وأربعون درعاً ونصيب الميت من الباقي حصون درعاً يجعل كل حصة منهم أسهما  
 فصار عشرة أسهم وعدهما تقسم على حصة أسهم لأن الموصى له يصير بجميع الميت وهو عشرة أدرع وهم نصف كاه الألب الميت  
 الموصى به وهو أربعون درعاً فيجعل كل عشرة أدرع أسهما فصار المجموع حصة أسهم سبعة للموصى له وأربع لغيره ثم قل رحمه الله  
 في الأقرار ما لا يشك في أي الأقرار ثبت معين من دار مشتركة مثل الوصية به حيث يؤمر بتسليم كاه الألب وقع الميت في نصيب المير  
 عندهما وان وقع في نصيب الآخر يؤمر بتسليم مثله وعند محمد يؤمر بتسليم النصيب أو قدر النصيب وقيل لمحمد مع هذا الأقرار  
 والعرق له على هذه الرواية أن الأقرار تلك العبر صحيح حتى أن من أقر تلك العبر لم يبره ثم تلك العبر لم يبره ثم تلك العبر لم يبره ثم تلك العبر لم يبره  
 تلك العبر لا يصح حتى لو ملكت بوجه من الوجوه ثم مات لا بعد فيه الوصية قال في الأصل الأقرار بالوصية من الوارث والشفادة عليها  
 وأقرار الوارث بالدين والوديعة والشركة قال وإذا أقر الوارث أن أماء وصى بالثلث لفلان وشهدت الشهود أنه أوصى بالثلث  
 لأخر كان الثلث كله للشهود له ولا يكون للذي أقر له الوارث من الثلث شيء ولا يصح الوارث للمقر له شيئاً إذا هلك المال في يده  
 قبل الدفع أو دفع إلى الشهود وله بقضاء قاص أو بعير قضاء قال وإذا أقر الوارث أن أماء وصى بالثلث لفلان ثم قال بعد ذلك بل  
 أوصى به لفلان أو قال أوصى به لفلان لفلان فانه يكون للأول في الوحيين جميعاً ولا يصح الوارث شيئاً للثاني إذا هلك  
 التركة في يده قبل الدفع للأول قضاء وإن دفع للأول بعير قضاء قاص صار ما للثاني ثم إن اختلفا في بين هذا وبين الأقرار  
 بالوديعة قال إذا أقر الرجل أن هذا العبد وديعة لفلان ثم قال لا بل لفلان ودفع العبد إلى الأول قضاء قاص أو بعير قضاء فانه  
 يشمن للثاني قيمة العبد الخالين وسهم ودفع الوارث الثالث إلى الأول قضاء قاص فانه لا يصح للثاني عندهم جميعاً وهذا الذي  
 ذكرنا كاه إذا كان الأقرار للثاني مفصلاً عن الأول فاما إذا كان متصلاً كان الثلث بينهما نصيبين ونظير هذا الأقرار  
 بالوديعة لو أقر أن هذا العبد عنده وديعة له لأن وفلان أو قال وديعة عنه لفلان آخر متصلاً كان العبد بينهما نصيبين كاه قال  
 هذا العبد وديعة عندي لفلان ثم قال لا بل لفلان فإن العبد كله للأول فيكون هذا إذا أقر الوارث وصية أنف درهم  
 بعينها ثم أقر ذلك بعد الثلث لأخر ثم دفع ذلك إلى القاصي فانه يدفع الألف إلى الأول وكان الخواب فيه كالأخبار فاما إذا  
 أقر بالثلث لأخر ثم دفع ذلك إلى القاصي فانه يدفع الألف إلى الأول ثم إذا أقر بعد ذلك للثاني فإن الثالث كاه يدفع للأول ولا يكون  
 للثاني فيه شيء كذلك هذا الخواب فاما الأقر بوصية بعير عنها والخواب في أولاً فأن نصيبها لأن الوصية بنفس من الثلث  
 فصار الثلث كله مستحقاً للأول بالأقرار الأول وكان الخواب في أولاً فأن نصيبها لأن الوصية بنفس من الثلث  
 وأبى درهم فيأخذ كل واحد منهما ما ألتافعيا أحد هما أو أقر الخاصر بدين له فانه يأخذ كل ذلك من نصيبه وإن أقر أحد هما وديعة بعينها  
 ثلث ما في يده ففرق بين هذا وبين ما إذا أقر الخاصر بدين له فانه يأخذ كل ذلك من نصيبه وإن أقر أحد هما وديعة بعينها  
 وذلك في نصيبه وكذا في الآخر فانه يؤخذ ذلك كله من المقر وإن أقر وديعة بمحوه يستوي الكل من نصيبه ولو أقر أحد هما  
 بشركة يسهو بين الآخر وكذا في الآخر صح في نصيبه ويقسم ما في يده بين المقر والمقر له ولا بأحد المتر له من الحاشد شيئاً لأن  
 أقرار كل مقر يصح في حقه ولا يصح في حق غيره ونظيره أمانة أو رجل ما يترك بيتين وأقرت إحدى المتبتين ما  
 بمحاول وكذا في الثلث الأخرى وأن الأخر المتر له يأخذ من نصيب الثلث المقررة وفي الكافي إبان أن اعتبار التركة الأب ألبا

ثم أقر أحدهما لرحل أن ادب أرضه ثلث ماله فالمر يعطيه ثلث ماني يده استحسانا وقال لمر يعطيه نصف ماني يده  
قياسا ولو كان السون ثلثه والركة ثلاثة آلاف وقسموها ثلثا وحل واحد من الميت أرضه ثلث ماله وصدقه واحد منهم  
فأيه يعطيه عدل ودفن لانه أحسن ماني يده وعدنا يعطيه ثلث ماني يده فالرجعة ثلث ماله وصدقه واحد منهم  
لعدموت الموصي ودفعه صبح وله المنع بعد الأمانة أي إذا أوصى لرحل أن يمددهم أيهما من ماله غيره فأما صاحب المال  
بعد موت الموصي ودفعه إليه حار وله الامتناع من السلم بعد الأمانة لانه يرجع عمال العير فيوقف على إجاره صاحبه فإن أجاز  
كان منه هذا ابتداء يرجع فيه أن يتبع من التسليم كثر البرعات بخلاف ما إذا أوصى بالزيادة على الثلث أو للذات أو للوارث  
فأجازها الورثة حيث لا يكون لهم أن يتبعوا من التسليم لأن الوصية في نفسها صحيحة لمصادفها ما كره وأما امتنع خلق الورثة  
هذا أجازهم واسطحقهم فحقهم فنعقد من جهة الموصي على ما يشاء من فصل كداد كذا الشارح قال رحمه الله ويوصع أقرار أحد  
الأسن بعد القسمة توصية أبيه في ثلث نصيبه معناه إذا قسم الأسن تركه أبيهما أو أوصى بالمدد منهم مثلاً ثم أقر أحدهما لرحل  
أن يأخذ أرضه ثلث ماله فإن لمر يعطيه ثلث ماني يده وهذا استحسان والقياس يعطيه نصف ماني يده وهو قول لمر لا أن افرازه  
بالثلث نصف من افرازه عاواناياه والسنوية في إعطاء النصف ليقبى له النصف فصار كما إذا أقر أحدهما صاح ثالث لهما وهذا  
لأن ما أحده المسكر كالحال في ثلث علم ما حوجه الاستحسان أنه أقر له ثلث سائعي في جميع الركة وهي في ثلثهما فيكون مقر له  
ثلث ماني يده وثلث ماني يده أحبه فيقول افرازه في حق نفسه ولا يتصل في حق أحبه لعدم الولاية عليه فيعطيه ثلث ماني يده ولا به  
لواحد منه نصف ماني يده أدى إلى عطف وهو أن الأسن الآخر رعاً يقر به فيأخذ نصف ماني يده فيأخذ نصف الركة فيرداد نصيبه  
على الثالث وهو حاكم وقبيل ما بالوصية ليجترع من الدين قال عذري ما إذا أقر أحدهما بالدين على أبيهما حيث يأخذ صاحب  
الدين المقر له جميع ماني يده المقر حتى يستوفي دينه ولا يفتي للقران لم يصل منه شيء لأن الدين مقدم على الميراث فيكون مقر  
تقدم عليه يقدم عليه ولا كذلك الوصية لأن الموصي له سريته لا لورثة فلا يأخذ شيئاً إلا إذا لم يوارث صعب ذلك ولا تسلم  
أنه أقر له بالمساواة بل أقر له ثلث الركة وأما حصلت المساواة فاعاق الخلل ولهذا لو لم يكن له أح فأقر له الوصية لاسر يصدق على  
الثالث لو كان مقر له بالمساواة لمساواة حاله إلا بعد أن يصاحداً إذا أقر صاح ثالث وكذا أخوه حيث يكون ماني يده بالمر  
بينهما اثنين لانه أقر له بالمساواة بمساوئه منلقا ولهذا لو كان وحدها يصاحداً فيكون ما أحده المسكر هالكا عليهما إذ  
كلام الشارح وهذا حيث لا ينفك وأما إذا كان أقرار وبنية قال في المسوط أقران فلانا أوصى لمر لا للثالث وقامت البينة لا آخر  
بدفع له ولا نصيب الوارث شيئاً لأن الشهادة صفة على الكفاية ولا لأقرار حقة قاصرة على المقر وليس صحيحة في حق المشهود له  
فثبت وصية المشهود له في حق المقر ولم تثبت وصية المقر له في حق المشهود له فيكون هو أولى باستحقاق الثلث من المقر له كما أقر  
دواليد بالدار لرحل وأقام الأسن البينة على إهمال مسكره بقصصها المشهود له فكذلك هذا قال رحمه الله ويؤاماة فولدت لعدم موته وتزوجها  
من ثلثه وهذا إذا أحدهما ثم يمتح أي إذا أوصى لرحل بخاريه فولدت منه وموت الموصي ولداً وكلاهما يحرم من جميع الثلث  
عنه حال الموصي لانه لا دم دخلت في الوصية أصالة والولد مانع حين كل متصلاتها وعارته صادقة بما إذا ولدت قبل القول والسنمة  
فلو قال فولدت بعد ما إلى آخره لمكان أولى لأنها أوادلت قبل القسمة والركة ممتعة على ذلك الميت فقامت حتى تنص مهادبونه  
وسعد وصاياه دخل ولها هي الوصية فيكون الموصي له وإن لم يحرم من الثلث صرح الموصي له بالثالث وأخذ ما ينصحه من الأم والأولاد  
فإن فصل شيء أحده من الولد وهذا بعد ما في حكمة وعددها يعطى له الثلث معهما بالخصص قال الشارح وعارته المؤلفة صادقة بما إذا  
حدثت قبل القول أو بعد قال في المسوط أصالة أن الركة قبل القسمة ممتعة على حكم الميت حتى أن الزادة الحادثة قبل القسمة  
تعد من مال الميت حتى تنص فيه وسعد وصاياه لأن الموصي له والورثة حلال والوصية من جهة الميت فيعتبر عدل ذلك المال من  
سيرة البيع أو السكاح والزاد الحادثة من المبيع والمهر قبل القسمة حادثة على ملك المالك حتى يصير لها خاصة من النكح بالنكح  
لأن ما ملك يكون منقضي على ملك المالك فكذلك إذا طهرت قوله قبل القسمة أم بعد القسمة مستمقة فتكون لزاد الموصي له  
ثم المسائل على فصلين أحدهما في الزيادة والثاني في المصان والزيادة الحادثة من الموصي له كلوله وإعلاءه والنكس الأرض بعد  
موت الموصي قبل قول الموصي له الوصية يسير موصي بها حتى تعتبر من الثلث لا من أحدث بعد اعتداد سبب المالك للموصي له في الأصل

وادخلت بسبب المالك فيه الى وقت الموت فدخل تحت الوصية كالمبيعة اذ اولى في مدد الخيار واحتمل من له الخيار البيع وتغير  
 الى يده مبيعة حتى يصير لها حصه من الثمن فلما اذ احدثت قبل الموصي له قبل التسعة هل يصير موصي بها لم يذكروا محدودا  
 ان قدر في سنة لا يصير موصي بها حتى كانت لا موصي له من جميع المال كولو حدثت بعد التسعة لان الزيادة حدثت بعد ملك الموصي له  
 وبعد ما كسب ملكه لانه ملك الرقة ومصرف فيه جيعا فصار كالزيادة الحادثة من المبيعة بعد القبض وقال شافعي يصير موصي  
 بها حتى يمتنع ويخرجها من الثلث لانها حدثت بعد الملك قبل ان كسب الملك في الاصل لان ملكه لم يمتنع كد ولو يتقرر بعده لانه لو ملك  
 ثلث الدكة وصارت الحادثة بحرق لآخر من ثلث ماله يكون من الحادثة بقدر ثلث الدكة فصار كل زيادة المبيعة الحادثة  
 قبل الف من تصير موصي بها حتى يمتنع بالطلاق قبل الدخول وقدم ملك الرقة والتصرف جيعا لان ملكها امتنع كد قبل القبض  
 حتى لو ملكه ذلك على الروح لاعلمها ثم الحق التسعة بالودي الوصية وفي البيع لم يمتنع بالولد لان الكسب بدل التسعة والمدفعة  
 يصير ان ثلثها موصية مقصودا وكذلك بدلها ايضا يحلف البيع ولم يمتنع ان يحل الكسب مبيعة مقصودا بحكم الوارد  
 بالبيع لان القبض يرد عليه مقصودا لهما ان الزيادة متى حدثت قبل القبض يصير موصي بها حكما ولا في حقيقة ان الحادث قبل  
 القبض صار مقصودا لانه تعادلا اصل وهذا لانها كانت آتية على ملك الميت ولو تصرف فيه الوارث صح قبل فيه ان يصير حل  
 له امة قيمتها ثلثا من درهم ولما لم يغيرها فوصي بها لحل ثمنات فباعها الوارث بغير محصر من الموصي له فولدت في بدل المشرى  
 ولما اقرمتها ثمانية دراهم جاء الموصي له ولم يشر الموصي له البيع ولم يشرى في الحارثة وثاني الولد والموصي له ثلث الحارثة ولم يملك  
 الولد لان الحارثة مشتركة بين الورثة ومن الموصي له وبيع أحد السريكين لا يبعد الا في نصه وهذا البيع في حصة الورثة  
 وهو ثلث الحارثة ولم يرد في حصة الموصي له وهو ثلثها فسلم له ثلث الحارثة بقوله زيادة حدثت بعد ما القبض الذي حكم التسعة  
 وانقض فيكون ثلثا الولد بعد ما البيع بعد على ملك المشرى ولا يمتنع من مال الميت وثلثه حدث على ملك الميت فيكون ذلك  
 من مال الميت فصار مال الميت يوم التسعة في الحارثة قيمتها ما تقادروهم ولو كانت اردادت في مدتها فصار في قيمتها استلها  
 سالم لاشرى ونشأ للموصي له وثلث ثمنها للورثة لان مال الميت أو نعماته لان البيع باق في ثلث الحارثة بعد ثلث الزيادة على ملك  
 المشرى وبقي مال الميت قيمته اثنان وثلاثون وثلث الزيادة قيمته مائة فصار مال الميت قيمته أربع مائة ويكون ثمن الموصي له وذلك مائة  
 وثلاثة وثلاثون وثلث وثلاثة من أصل الحارثة وثلاثة وثلاثون من الزيادة لان قيمة ثلثي الحارثة مائة فكون ثلثها مائة وثلاثة  
 وثلاثين وثلث ثلثها للورثة ستة وثلاثون وثلث ولان الحارثة بقصت حتى صارت تساوي مائة أحد الموصي له ثلثها يرجع على  
 الورثة من قيمتها اربعة وأربعين وأربعة أسباع درهم تمام ثلث المال لان الحارثة مشتركة بين المشرى والموصي له ثلثها  
 لاشرى وثلثها للموصي له فاصاع ضاع على الحصريين وما بقي رقي على الحصريين فلما موصي له ثلث الحارثة بقيته ثلاثة وثلاثون  
 وثلث لان المال وحق الموصي له يعتبر يوم التسعة وقد انقض من قيمة الجز به ثلثها فذهب ثلثا حقه وقيمته في حق  
 الورثة تعتبر يوم البيع لانه استلهاها الوارث بالبيع فعتبر في يوم الاستلهاك وبوم البيع كانت قيمة ثلثي الحارثة ما بقي  
 درهم فصار مال الميت مائة وثلاثة وثلاثين وثلث فلما موصي له ثلث ذلك وهو تسعة وسبعون وسبعة أسباع درهم فسلم  
 الورثة ولم يعمل للموصي ان يتصل البيع بما بقي من حقه لانه يؤدي الى الدور لان ما نص فيه كان لم يبعه الورثة وإذا ملك  
 شيء منه ملك من مال الميت ويحتاج الى ان يتصل وصيته عن ذلك وإذا انتفعت بعد البيع بقدر ما انتفعت وصيته فدأ بعد  
 البيع عاد حق الموصي له واحتجحت الى النص فيؤدي الى ما يقبضه ويسلم الدور وساقط فلم يكن حق النص في الانتفاع كيلا  
 يؤدي الى الدور وحل الوصي لحل بشاة من عمه وقد خفت الاولاد ما بهت بعد موته فلو ورثها لم يملكها وشاة يدور وادعوا ان قول  
 شاة من عني سلموا بها ارادها وما حل من لسوا حرم من موقوفات كان قائما وما كان مستلها كمن ذلك ورايتموه لان  
 الوصية ماوت شاة من قطيع معين فدخل وادخلت الوصية ولذلك لو أوصى بملكه ولم يمتل من عني هذه بطوبى علة دون ثمنها  
 وان قال من عني هذه وقد أثرت بعد موته فيه بالقر هذا اذا أوصى بغيره ولو أوصى بأحد هب ذلك فيه أيضا ولو أوصى بأحد عاتين  
 الاثنى فولدت احداهما أعطت الورثة لأنها ما شاة فلو أوصى بالثمن ولدت تبعها ارادها ولو قال قد وصيت بثلثي من حواري هؤلاء  
 أوله نشاة من عني هذه فولدت في حياة الموصي دارا للورثة بعد موته ان يعطوه من الاولاد لم يكن لهم ذلك وان أعطوه جارية وشاة

أوتعه سبحانه لا نفعها أولادها وزعمتها الحادثة قبل موت الموصي لانه انما يحصل ذلك بالوصية بعد الموت وبعد الموت لا يخاف لا ينال الزوال والحادثة قبل الموت فان هلكت الامهات الاواحدة بعد موت الموصي كان حق في هذه الواحدة وان لم يبق شيء من الامهات دفعوا اليه الاموال قال رحمه الله **ولا** له الكفاؤ والزيقي في مرضه فاسلم الاس وأعتق قبل موت الاب ثم مات نطل كاطلة وامراره **ب** أي اذا أوصى لاسمه الكفاؤ وألماه الزيق في مرضه فاسلم الاس وأعتق قبل موت الاب ثم مات من ذلك المرض بطلت الوصية له كما نطل الهبة والارار له بالدين أما الوصية فلا في المعسر فيها حاله الموت وهو وارث فيها فلا تخور له والمهبة حكمها مثل الوصية لما عرف في موضعه وأما الاقرار فان كان الاس كافرا فلا اشكال فيه لان الاقرار وقع له وهو وارث نسب كل ما تاتى بعده الاقرار وهو السوية فيمتنع ما فيه من رمة ايشار المعص فكان كلوصية فصار كادان كان له اس وأخر لاجه في مرضه ثم مات الاس قبل أسه وورثه أخوه المقر له فان كان الاقرار له يكون باطلا ماد كرا كد احد اختلاف ما اذا أقر لاسم آخر في مرضه ثم زوجه ما حيث لا نطل الاقرار طالما صارت وارثة نسب حادث والارار يلزمه بنفسه وهي أحدية حال صدوره ولم يعدم المانع من ذلك ويعتبر لا نطل الاقرار طالما صارت وارثة نسب حادث والارار يلزمه بنفسه وهي أحدية حال صدوره ولم يعدم المانع من ذلك ويعتبر من جسد المال بخلاف الوصية طالما انجاب عبد الموت وهي وارثة فلها هذا اتحاد الحكم فمضى الوصية واقتضى في الاقرار حتى كانت الروح قائمة عند الاقرار وهي غير وارثة فان كانت نصراية أو أمة ثم أسلمت قبل موته أو اعتقت لا يصح الاقرار طالما ان السبب حال صدوره وان كان الاس عبدا فان كل عليه دين لا يصح اقراره له لان الاقرار وقع له وهو وارث عبد الموت فبطل كالوصية وان لم يكن عليه دين صح الاقرار لانه وقع لثبوت اذ العبد له مال وقيل الهبة له حاضرة لثبوتها عليك في الحال وهو لا يملك بفتح لمولى وهو أسعى فيجوز بخلاف الوصية لانه انجاب عبد الموت وهو وارث عبده فيمتنع وفي عامة الروايات هي في المرض كالوصية فيه لانه وان كانت محررة صورة فهي كالصلى الى ما بعد الموت حكما لان حكمها ان يقرر عبد الموت ألا ترى انما نطل بالدين المستعرق ولا تخور عما راد على الثلث والمكاتب كالحر لان الاقرار والهبة يقع له وهو وارث عبد الموت فلا يجوز كلوصية كداد كرا الشارح قل رحمه الله **ولا** المقدم والمأخوذ والاشل والمسائل وان طاول ذلك ولم يحسمه الموت فمضى من كل المال **ب** لانه اذا تقدم العهد صار من طبعه كالعمى والمرض وهذا لان المانع من البصر مرض الموت ومرض الموت لا يكون سنا الموت عالما وانما يكون سنا الموت اذا كان بحيث راد حاله لا الى ان يكون آخر الموت وانما اذا استحكم وصار بحيث لا يرداد ولا يخاف منه الموت لا يكون سنا آخره الموت كالعمى ونحوه ولهذا الاستقلال بالمدوى قال رحمه الله **ولا** الاذن الثلث **ب** أي ان لم يتطاول فمضى تصرفه من الثلث اذا كان صاحب فراش ومات معه في أيامه لانه من ابتدائه نحاف من الموت وطول ابتداء فيكون من مرض الموت وان صار صاحب فراش بعد الدفطار فهو كمرض حدث به حتى تستمر بمراته من الثلث كداد كرا الشارح والله تعالى أعلم

### باب العتق في المرض والوصية بالعتق

لما كان الاعتناق في المرض من أنواع الوصية وكان له أحكام مخصوصة أفرد له باب على حدة وأخرجه عن صريح الوصية لان الصريح هو الاصل قال رحمه الله **ولا** يجوز ربه في مرضه **ب** أي يكون وصية فان حرج من الثلث لاسعابة عليه وسيأتي حكم ذلك ان شاء الله تعالى أطلق في كونه وصية فشمع ما إذا عمل العدل أو نهضه هبت السيد أو مات العبد قبل السيد وترك ما لا وماذا أعتق على مال أو لافان في المتوسط مسائله فشمع على فصول احداها في تجهيل المعتق بعض السعابة الى مولاه والثاني في ترك السعابة بعد موته والثالث في تجهيل بعض السعابة في حياته وترك السعابة بعد موته وإذا أعتق عبدا في مرضه قيمته ثلثته فكل العبد لمولاه ما تقي درهم فاقبها ثم مات ولما له غير هائيسي في ثلثي المائة الباقية وسلم ثلث المائة وهو حلال العتق في مرض الموت وصية وفي الروايات يعتبر مال الميت يوم القسمة لا يوم الوصية والموت ومال الميت يوم القسمة مائة درهم لانه لما عمل ثلثي السعابة في حياة المولى صح التجهيل لانه عمل بعد وجود سبب الوجوب لان السعابة تحب عليه عبد الموت لكن بالسبب السابق وهو العتق وتجهيل الحكم بعد وجود سبب الوجوب حائر كتجهيل الركة زرعها فصار المحمل ملكا لمولى وقد انتهت اى حياته في حاجته والوصايا بعد عيائه يصل عن حاجته الحالية والمأخوذ من حاجته يوم القسمة مائة درهم وقد أوصى للعبد جميع المائة ويكون له ثلث المائة الباقية ولو عمل قيمته كلها فاقبها لم يسع في شيء لانه أدى قيمة نفسه مرة عندما صار كائبا عبدا في حيفته وحرمه يدو ماعدها فلا يلزمه أخرى كالم كاتب الحقيقي اذا أدى بدل الكتابة مرة يعتق فكذلك اذا ولو عمل شيئا واكسب العبد ألف درهم ثم مات العبد

ورك بنات مولاة ثم مات السيد والمولى من الالف خمسمائة وعشرون وسعاه العبد من ذلك أر بعون وميراثاً أر لعامة ونعائون  
 والساق للبت ولويلع للولى قيمته كماها فانتهى المولى والسائلة محالها فقلت من تلك الالف سبعمائة ولوارث المولى أر لعامة  
 ولوا كتب العبد ومات عن ثلثائه وترك بنات وامرأة ثم مات المولى في مرضه فاورثه المولى من ذلك مائتان وعشرون  
 درهماً أر بعنة أسباع درهم ولاست سبعة وجسور درهم وسع دراهم ولأرأة أر بعنة قدرهما وسع درهم ولزورك بنتين  
 وامرأة مولاة والسائلة محالها قسمت الثلثا ثمانية على ستة وستين للولى من ذلك ثلاثة وأر بعون سعاه وجنة ميراثا للبنتين  
 ستة عشر ولأرأة ثلاثة وأدأعتق في مرضه سدس قيمته ثلاثمائة ثم كتب العبد ثلاثمائة ثم مات وترك بنات المولى ولأرأة ابناً  
 ثلاثمائة وصية فمن ذلك مائتان وأر بعون للولى من ذلك مائة وعشرون من أرثه وللبنات مائة وعشرون ونحوه لاني حصة  
 في المحيط ولويلع مائة إلى المولى وأكها ثم مات وترك ثلاثمائة وبنات مولاة والمولى من ذلك مائة درهم السعاه ومائة ميراث  
 ولواعتق عشرين في المرض قيمة كل واحد من مائة ثلثا لاملاله عبرهما مات أحدهما وترك ألف درهم اكسها بعد له في  
 ولوارث له عبر المولى سمى الحى في أر بعين درهم وكات للولى مع الالف الذى تركه الميت لان ماله العبد ثلاثمائة وتركه عن الميت  
 وثلاثمائة قيمة الحى ولوا وصى بنتائه لما اعتق العبد في مرضه وسعاه أكر من ثلث ماله فادأ بنحو الأرثه يجعل ماله على ثلاثة  
 أسهم سهم العبد بالوصية يسو ما يفتقن فأكسر فاصعب فصارسته للولى أر بعنة والعبد سهمان ونحوه يطلب في المحيط قال  
 الشارح ان حكم النحر بر حكم الوصية يعتبر من الثلث ومراجعه أصحاب الوصايا في الصرف لاحقية الوصية فلرجعانه  
 في دعائه في معنى مرضه وصية تعتبر من الثلث قال في المحيط والمجاناة في المرض وصية وأطاق المحللة فتمل ما اذا كان في كساح  
 أو ربع أصله أن الوصية عقدات صحيحة لان سدس المصح عبد الدول متقومه وادأ تزوج الميراث امرأة على مائة درهم ولاملاله  
 عبرها وميراثها خسور درهم مات المرأة ثم مات الروح كان وصيته ثلاثة وثلاثين درهماً وثلاثاً ونحوه مال الروح لمخاف به  
 وهو جسور وماورث منها وذلك نصف مهر مثلها واحدة وعشرون فصار مال الروح حصة وسعبي فيجعل ذلك على ثلاثة أسهم سهم  
 للمرأة فيوصفها إلى الروح بالميراث فأكسر صعب فصارسته سهمان للمرأة فيوصي سهم من نصها إلى الروح بالميراث وهذا هو السهم  
 الدائر في طرح من نصيب الزوج يبقى له ثلاثة وللرأس سهمان فيصير مال الروح في الآخرة على حصة وسعبي حصة مالها أرأة الثلث  
 وذلك ثلاثون من خمسة وسعبي فلما أثارون درهمها بالوصية في مائة ودرهمين على ورثة الروح فبالوصية المحللة ثم يصم ثلاثون  
 إلى مهر مثلها وذلك خمسون فصار ثمانين للزوج نصه وذلك أر بعون ويستص أر بعون ثم ما أصاب الروح من أر بعين يصم إلى  
 ما أحده من نص الوصية وذلك عشرون فصار له ستون وقد بعد ما الوصية في ثلاثين فاستقام الثلث والثلثان وأما من أر بعون  
 ما للروح لمخاف به وذلك خمسون فيكون له ثلث المحللة وذلك ستة عشر وثلثان ولا يعتبر ماله مما ورثه من ماله إلى ابى الناس انقسم  
 ثم يصم ستة عشر وثلثين إلى مهر مثلها وذلك خمسون فيصير ستة وستين وثلثين للروح نصيب ذلك الميراث وذلك ثمة ثلاثون وثلث  
 فهذا مال استعاده الروح بالميراث فيجعل على ثلاثة أسهم سهم للمرأة فيوصي سهمان إلى الروح بالميراث فأكسر فاصعب فصارسته للمرأة  
 سهمان فيه ودمها سهم إلى الروح فلهذا هو السهم الدائر فاطر من نصيب الزوج يبقى له ثلثه وللرأس سهمان وذلك ثلاثة وثلاثون  
 وثلث على خمسة خساء للمرأة وذلك ثلاثة عشر وثلث درهم يصم ذلك إلى ستة عشر فصار ثلاثين وأما من أر بعون محمدان للمرأة ثلث  
 المحللة ذلك ستة عشر وثلثان يصم ذلك إلى مهر مثلها وذلك خمسون فصار ستة وستين وثلثا درهم فيجعل ذلك على سهمين سهم  
 للروح فدم مات الروح عن سهم للمرأة ثلث ذلك الوصية فأكسر مائتين فصار سهمين في ثلاثة فصار ستة للروح ثلاثة وللرأس سهمان  
 فصار المال دحوستة وستون وثلثان على حصة حسن ذلك للمرأة وذلك ثلاثة عشر وثلث يصم إلى ما أعطى لها في الأبداء وذلك  
 ستة عشر وثلثان فصار وصيتها ثلاثين قال رحمه الله في وصيته وصية في معنى حكمها حكم الوصية أى اذا وهب الميراث في مرضه يكون  
 حكمه حكم الوصية أطلق في الهبة فشم ما أدا عادت للريض أو لم تعد ولا أحسن ولوارث قال في المتي وهب الميراث لرجل أمة  
 وقبضها ثلاثمائة ولا مال له غيرها فباعها بالوهاب له لا واشب وهو صحيح بمائة درهم ولم يقض مائة ثم مات الوهاب من مرضه  
 والجار به لم يورث الوهاب وأما حدون من الوهاب له ثلاثة وبنات درهم وثلاثاً لانه حين باعها أياه كان كأنه قد استملك الجارية  
 وصارت في يدها ببيع عليه وهي ثلثا في كانت هذه الثلاثة تزيد في مال الميت فصار ماله سبعمائة الا ان عليه دين مائة درهم فصار ماله

الذي خور فيه وصيته جميعاً فذهبهم وهو هوسه شهادته ما نرسله وستوى وتلاني فيكون ذلك وصية لمن قيمة الامتياز في  
عليه ما نرسله وتكون رثته قد كان له على الواهب ما نرسله يبقى عليه ثلاثة وثلاثون وثلاثون ولو هب المرء من امة فحبها استانة  
درهم فانها الموهوبه من الواهب ما نرسله درهم ثم ما نرسله لوالدهم ما نرسله الجاني به تناع وتذرع المائتين الى وزنه  
لان الهبة قد بدت من الهبة فيه فذهبهم من الواهب في الثلث لان بيع المرء لا يجوز الاعتلال قيمته وقيمتها لهما درهم  
فرد ذلك الدرهم ثم الى تركه الموهوبه من رخص وهو بعد لحد وعليه من حيطه فذهبته لاملاله غير هابا عنه الموهوبه  
فصل موت المرء حار عتقه لانه متق ما يملكه وان اعقبه بعد موته لم ير عتقه لانه قد ان حق العرق به بعدا واصفيا وصار  
مستعرا فذهبهم وذهبت الهبة من الاصل وعاد الى قديم ملكه فله ما استحق ما لا يملكه قال محمد من رخص امر بعد رجل اياه  
ثم مات قال ابو يوسف ان صدقة السيد في حيا الميراث من ورثه لانه ثلث نفسه منه تصادفها فان صدقة الميراث لانه لان اقراره  
في اهل عونه ودكر الحسن بن زياد عن ابي يوسف في ميراث له ان معروف وهو بعد لحد فاقتر الميراث من المولى قد اعني انه  
قال ان صدقة في حياه ورثته ادا مات وان صدقة بعد موته لم ير ما لمسا ولو هب احد الروحيين لصاحبه في الميراث اصله ان اخو  
لمسان الباب متعده وتجاوز بهم لها عتقه فانو حيفة اغتبر جميع مال الموصي في التسمية وطرح السهم المأثور من حله المال  
في الدور يسع سدس المال المستعاد للعرث وان لو لم يرث هاشيا ان كان علماء من مستغرق لجميع ما لم يقع الدور ويحذف  
الوصية في المال الموصى به وطرح السهم المأثور من المال المستعاد لوصية لان الدور يقع من ذلك فانه لو لم يستعد شيئا لوصية ما كان  
على الروح من مستغرق يقع الدور الصحيح ما نرسله اورد بقاء لان الوصية للمرأة اروح من رخصتها اما اروح من مال الروح  
لا من مالها فكان العمل من ماله فكان طرح السهم المأثور من نصيبه اولى ثم المائل على فصول احدى هي هبة الروح لاسرا من  
مرسه والساني في هبة في مرسه لاسرا انه ووصيته لأخي والبال في هبة كل واحد من الروحيين صاحبه وادارب لاسرا انه  
في مرسه ما نرسله لاملاله غير هابا ومات وركت عصه لاروح لورثة الروح ستون مئص الهبة وجازت في اربعين لاروح  
من ذلك عشرة بمرانه ولست بها عشرين لاملها مات قبل موت الروح صار ثا حفية ولم يقع وارثه فصل موت الروح فصحت  
الهبة فلم تطل الهبة وان كانت الهبة المقدرة في الوصية تطل موت الموصي به قبل موت الموصي لاهامه حقيقه حتى  
ملكها الموهوبه في الحل وصية حكما حتى تعدس الثلث والهبة لا تطل موت الموهوبه قبل موت الواهب بعد ما تمت الهبة  
واعتبار ما هو وصية تعدس الثلث علما بالسبب ولا يجوز ان تطلها مالك بعد حثتها ثم عر لم يأت في حيفية وهو ان جميع المال للروح  
لما نرسله الموهوبه في جعل على ثلثه أسهم لحاشا لالحل الوصية للمرأة وذلك سهم وسهمان الروح ما نرسله المرء عن سهم فيكون  
ميراثين روحا وعصتها نصيبين وقد اكسر بالنصف فاصعب فصار سهمان نصيب لاروح اربعة وطاسه ما نرسله فيعود الى الروح سهم  
الميراث ميراث السهم المأثور فاطر سهم من نصيب الروح فكان نصيبه اربعة في ثلثا ولما سهمان فصار جميع مال الروح على ثلثة  
جميع المائتين وذلك ان يكون لها الوصية ولاروح ثلاثة احساسا ستون ثم يعود الى الروح نصف حصتها بالميراث فصار لاروح ثمانون  
ونصبة ما عشرين وأما طرح ابي يوسف وهو ان مال الروح ما يورسها لا يجز ما يورسها لان هذه هبة معدة ولها لا تطل عتقها  
فصل موت الروح فيعتد بما وصيها الصحة ثم مات والروح وارثها اعتبر مال الروح ما يورسها لا يجز ما يورسها فكذلكها  
وقد ورثت الروح مما استعدت عشرين درهما وثلثي درهم لان طائفت المائة ثلاثة وثلاثين وثلاثين فيكون للروح نصفه وذلك ستة عشر درهما  
وثلاثين طائفة احصاها ستة عشر درهما وطرح السهم المأثور من الوحة الذي يسا وذلك ستة دراهم وثلاثين بصم الى ما عطاها في الابداء  
وذلك ثلاثة وثلاثون وثلاثين فصار لاروح ثمانون فيصير لورثة الروح ثمانون وأما طرح محمد بن حاتم طائفة  
المائة وذلك ثلاثة وثلاثون وثلاثين فيجعل ذلك المال على سهمين لحاشا الى الصنف لاروح الميراث فيكون طائفة ذلك السهم  
بالوصية فاكسر المائتين فاصرب اصل الميرضة وذلك سهمان في ثلثة فصار ستة فاطر السهم المأثور من جميع السهم فصار حصة  
فما حصة ثلاثة وثلاثين وثلاثين وذلك ستة دراهم وثلاثين فصار لاروح ثمانون ولو كان لها مائة أخرى والمستل بها  
فانه يرث لاروح عشرين درهما لسلان الهبة وأربعة عشر درهما الميراث ويحرم بعد ان مال الروح ما نرسله درهم وجسم درهم  
ولارثة الوصية حصة ذلك بعد طرح السهم المأثور وذلك ما نرسله يعود الى الروح نصه بالميراث وذلك خمسون فصار لاروح مائتين

وقد اتفقا بوصية في مائة فاستقام الثالث والثلاثون ولو كان للراثة مائة منهم ثم سوى ذلك ولا مال للروح سوى ما وهب والمساكن بها  
 حارت المصيبة في ستمين ويخرج من مال الروح يوم القسمة مائة وحسن المائة الموجودة وحسن مائة فيجعل ذلك على ثلاثة  
 لأمر أسهم والروح سهمان ثم سهمان المراتب بمراتب من زوجها وعصمتها فأكسر بالذهب والفضة فصار لها سهمان ثم عاد إلى  
 الروح سهمان بالمراتب فأشار في يد الروح حصة والسهم الخامس هو الدائر فطرح من نصيب الروح بقى نصيبه ثلاثة وبقى حتى المراتب  
 سهمين فصار مال الروح على حصة فالحاجه وذلك ستون ورواد فعدون إلى الروح فصار في يد الروح سهمون ثم يعود سهم ماضر  
 لها ما وصية إلى الروح وذلك ثلثون فصار للروح مائة وعشرون وقد عدت الوصية في ستمين فاستقام الثالث والثلاثون ولو كان على  
 أحد مائة في قضى دينه أولا ثم ما فضل بقية التمس على المتهوب لأمر أنه في مرضه مائة لأماله غيرها وعاد به دين حسن ثم مات  
 المرأة فله أحد رب الدين حسن وجازت وصية في عشرين يعود نصفه إلى الروح بالمراتب ويكون لورثة الروح أر بعون ولورثها  
 عشرة لأن الوصية سهمي المثل الفارع عن اثنين ونحو سهمين مال الروح مشغول بالدين فيجعل كالمالك ويعتبر ماله  
 الدارع حسون وقد أوصى بذلك كله فتعد الوصية من الثلث ولها حصة من ماله على ما يابا وذلك عشرون  
 وله عشرون بالوصية ويرد ثلثين على ورثة الروح ثم يعود نصف ماضر لها الوصية من الروح والبراث وذلك عشرة فصار له  
 أر بعون وقد سدا الوصية في عشرين ولو وهب لها ثمانين درهما وكان علم عشرة دينا كانت وصيتها ثمانين درهما ويخرج سهم  
 أن مال الروح خمسة وسبعون لأن دين المرأة نصفه على الروح لأن قد رما نصيب المرأة الوصية كل ملك للروح وهو والى ملكه  
 بالبراث فصار كالثاني ثم ملكه لأماله مائة فكذلك المالك فكان نصيب الدين على الروح سهمي واعتبارا  
 وذلك حصة والمشغول بالدين كالمالك في حق نصيب الوصية فيبقى مال الروح حصة وسبعين فيجعل ذلك على ثمانية أسهم سهم لها  
 يعود نصفه إلى الروح بالبراث فأكسر فاصب سهمان للراثة وأربعة للروح ثم يعود سهمان سهمي المرأة في روح بالمراتب  
 فيصير له حصة والسهم الخامس هو الدائر فطرح من نصيب الروح فصار ماله على حصة أسهم حصة المرأة وذلك ثلاثون  
 يقضى من ذلك دينه عشرة يبقى عشرون فاعان الدين والوصية يعود نصيب ذلك إلى الروح بالمراتب وذلك عشرة فصار لها  
 ستون ولو وهب لها مائة وعليها عشرة دراهم والمسئلة تحاطلها ثمانون وثلثا الوصية وتشر بحد على ماد كراما ولو وهب لها مائة  
 درهما وأوصى لرحل ثلثا ما قد سدت المائة على أحد عشر سهمان مائة امرأة وسهمان للوصية وله وصية لورثة الروح في قول  
 أبي حنيفة ثم يرث الروح سهمانها فيكون لورثته ثمانية أسهم وعلى قولهما تقسم على أحد عشر سهمين لها ستة وللوصية له  
 سهمان ثم ترجع سهمانها إلى الروح بالآثر ويخرج له لأبي حنيفة وهو أنه احتج في مال الروح وصيتان نصيبه للمرأة أو نصيبه للآخر  
 بالثلث ولم يجز الورثة فيجعل في ثلث المال بينهما نصيبين لأن سهمه الموصى له بأكثر من الثلث لا يصير إلا بالثلث فصار كما أوصى  
 لكل واحد منهما بالثلث فيقسم على طرفي القول لا على حديل المارة لأن هذه الوصية هي المراتب لأن كل واحد منهما  
 شافع في كل الحركة فاحمل ثلث المال على سهمين فاحمل ذلك إلى النصف فصار حصة في سبعة بقى حتى الموصى لها في أربعة كما كان  
 فصار مال الروح في آخره على أحد عشر ثم يعود سهمان سهمان المرأة إلى الروح بالمراتب فيصير لورثة الروح ثمانية وقد سدا بالوصية  
 في أربعة وبقى لنفسه المرأة أسهم ولا وصية لها ثلث سهمان وأما نحن فحما من أسهم أن الموصى له الجميع يصير في الثلث  
 بجميع سهمه والموصى له بالثلث يضرب بالثلث فصار المرأة ثلاثة أسهم وللأخت سهمان فصار الثلث على أربعة فصار الجميع على  
 اثني عشر لورثة الروح ثمانية وللوصى لها أربعة للمرأة ثمانية وللأخت سهمان فصار الثلث على أربعة فصار الجميع على  
 إلى الروح بالمراتب وهو ثلاثة ونصف وهذا مال استعادة الروح لم يصفه الوصية فيصير بين الموصى له وبين ورثة الروح وهي السهم  
 الدائرة فطرح سهمان نصيب الروح وصيبه ستة عشر بقى له ثلاثة عشر وللوصى له ثمانية فقد صار المال في الآخرة على أحد  
 وعشرين ثم لأمته يعود نصفه إلى الروح بالبراث فصار له ستة عشر بقى لأمته وللأخت سهمان لأن عدد محمد بطرح السهم  
 الدائرة من جميع المال بقى أحد وعشرون فتقسم على نحو ما ذكرنا ولو كانت هي التي أوصت ثلث ماله ولم يرث الروح حارت  
 الوصية في ثلاثة أسهم من ثمانية أسهم سهمان من ذلك الموصى له وسهم يعود إلى روح ثمانية منها وسهم لورثتها ويخرج سهمان تجعل  
 المال على ثلاثة أسهم سهمان للراثة بالوصية وقد أكسر هذا السهم بين ورثتها والموصى له على ثلاثة فصار ثلاثة في ثلاثة واربعة

فدانة بين الموصي له والروح والوصية على دلالة مستقيم لكل واحد منهم فقد عاد إلى الروح سهم الميراث وهو الهم الدائر فطرحة  
من نصيب الروح يبقى للروح حصة وللأرث ثلاثة حصص مال الروح ثمانية ثم يعود سهمها إلى الروح الميراث فيصير لورثه  
الروح ستة وقد سلت الوصية في ثلاثة ولو تركها أو زوجها ولم يوص الأهل المأخوذة فالحقة في أربعة أسهم من أحد عشر سهمها  
وتجر بحسب أن عمل مال الروح وذلك مائة على مائة أسهم للارثة لأنه انكسر على ورثتها الميراث سهم الميراث وهو الدائر فطرحة من نصيب الروح حتى له  
عشر صار لارثه أربعة وقد استتمت بين ورثتها فيعود سهمها إلى الروح الميراث وهو الدائر فطرحة من نصيب الروح حتى له  
سبعة وبقي حقها في أربعة حصص مال الروح على أحد عشر سهمها من أحد عشر سهمها في الميراث وهو الدائر فطرحة من نصيب الروح حتى له  
في أربعة حصص مال الروح على أحد عشر امرأة وحت لزوجها في سهمها مائة درهم ووجب لها في حصة مائة درهم ولأهل لها  
عشر سهمها مائة عالم ربنا أحد سهمها من صاحبها يجوز لكل واحد منها نصف الحصة المأخوذة من ميراثها ما لم يبق كل واحد وارثا صاحب  
لأهيه ميت وقت وصاحبها غارت الهبات في الصف وبحسب أن مال الروح يوم الفسحة مائة وثلاثة والأزواج قال رحمه الله  
يجوز لمع أن أسهم أي أدأ أحارت الوثوة العتق في المرس ولا سعة على العتق لأن العتق في المرس وصية على ما يشاء وهو  
يجوز بأجرة لورثه ولا يلزم معنى لأن المفعول لهم في بقية ما لا حارة على ما يشاء إذا لم يحرج من الثلث قال رحمه الله فإن حاز  
خروجهم أسهم وبكس استوى أي أي إذا حازي ثم أعنت في الحماة أولى فإن أعنت في حامي في حامي أو هو المراد أن شوله وبكس استوى  
وأطلق في الحماة فشمّل الدراهم والدماير والأجل والبيع والأقالة وهذا عند أبي حنيفة وقالهما سواء في المستثنين والأصل فيهما  
أن الوصايا إذا لم يكن فيها ما حاور الثلث فلكل واحد من أصحاب الوصايا أن يصبر بجميع وصيته في الثلث لا يقدم البعض على  
البعض إلا للعتق الموقوف في المرس والعتق المعلق بموت الموصي كالمدير الصحيح سواء كان مطلقاً ومقيداً والحماة في المرس  
مخلاف ما إذا مال أدامت فهو حر بعد موته في يوم والعبي فيه أن كل ما يكون معه أعقب الموت من غير حارة إلى التقيد فهو في المهي  
أسس عما يحتاج إلى تقيد بعد الموت والرحيم يتبع بالسبق لأن ما يبعد بعد الموت من غير تعيد يرسل ميراثه للذين فإن صاحب  
الدين يبرر دنا سيعا فيه إذا طهر بحسب حقه وفي هذه الاشياء يصبر مستويا من الموت والدين مقدم على الوصية فكذلك الظني  
الذي في معناه وعبرهم الوصايا قد تساوت في السبق والتساوي فيه نوح التساوي في الاستحقاق فإذا نبت هذا فها هو يقول أن  
الذي أقوى لأهله لا يلحقه الفسخ والحماة بالمحققة الفسخ ولا معتبر بالتقدم في الذكر لأنه لا يوجب التندم إلا إذا لم يجد المستحق  
واستوفى الخوف على ما يحكي عيانه أن شاء الله تعالى وأنوحية يقول أن الحماة أقوى لأهله نبتت في من عند الممارسة وكان  
برعا ما لها لا يصفتها حتى يأخذ التسميع وملكه العبد الصلي المأذون لهما أو الاعتقاد ترع صيغة ومعنى فإذا وجدت الحياة أولاً  
دفعت الأصابع وأدأ العتق أولاً ونبت وهو لا يجتمع الرفع كان من ضروره المراجعة وعلى هذا قال أبو حنيفة إذا حازي ثم أعنت  
ثم حازي يقدم الثلث بين الحماة بين نصيب ثم أصاب الحماة الأخيرة قسم بينهما بين العتق لأن العتق مقدم عليهم ما يستوفوا  
ولو أعنت ثم حازي ثم أعنت قسم الثلث بين العتق الأول وبين الحماة وما أصاب العتق قسم بينه وبين العتق الثاني ولا يزال أن  
أصحاب الحماة استرد ما أصاب العتق الذي قدم في المستثنين لكونه أولى منه لا ما نقول لا يمكن ذلك لأنه لا يلزم منه الأمر بيباه أن  
صاحب الحماة الأول في المسئلة الأولى لو استرد من العتق لكونه أولى لاسترد منه صاحب الحماة الثاني لاستوائهما ثم استرد  
العتق لأنه يساوي صاحب الحماة الثاني وفي المسئلة الثانية لو استرد صاحب الحماة وهكذا إلى ما لا يتناهى والسبيل في الدور فقلبه  
وعدهم العتق أولى من الكل وفي المحيط إذا أسلم الرجل في حصة مائة درهم في عشرة كرار حقة تساوي مائة درهم ثم مات  
فول حوله فإن شاء الذي عليه السلم ليعمل ثلثي الطعام وكان الثلث عليه إلى أحله وإن شاء رد عليه من رأس المال لأن الميراث حازي  
مالأجل لأنه اشترى عيانه طعاماً يساوي مائة وأحله في جميع ماله وتأجيل المال بمعنى الوصية بجميع المال لأن الوارث يصير موعا على  
جميع المال إلى الأجل متى عتت الوصية بجميعه وإن أنوف الوصية تصح بقدر الثلث فيصح التأجيل قدر الثلث وتطلق في الثلث فإذا  
أطل الأجل في الثلث سحر المسلم إليه لأنه لم ير مائة درهم في يوم من ماله لأن السلم إليه أمار صي أن يكون جميع الطعام عليه مؤجلاً فإذا  
لم ير تجهيل ثلثي الطعام والمهل حير من المؤجل فقله من مائة درهم لم ير مائة درهم في يوم من ماله ولو كان الطعام يساوي خبز فإن شاء عمل  
للطعام كله ورده من المال وإن شاء فسخ وورد كل المال لأنه حازي ثلثي المال والأجل وقد تندم اعتبار الحماة بين جميعا لا يتسم ثلثا



المال عليها نصفين لأملاكها بالنقص لا غير كل صاحب الحماة ثلث المائة وكذلك لو حاق بالاحل كان له ثلث الطعام إلى أحده  
فأما ما نصف المال للحماة فكان بالنقص نصف ثلث الطعام إلى أحده وأما ما للثلاثمائة من جعامة احتار المال إليه المص  
في السلم وأنه يرد ثلث رأس المال إلى رب السلم حتى يقدم ثلث المال على الحماة جميعا بقص السلم في الثلث فإدخال الاحل وأدى  
السلم إليه سدس الطعام يسترد منه نصفه من ثلث رأس المال لأنه يتناول الاحل ذهب الحماة في الاحل وقيت الحماة في الثمن  
ومنى استرد نصف الثلث نقص الاقاة في السلم بعد استقرارها في رأس المال وأنه لا يجوز له أن يدع الصلوة وتقدر اعتبار الحماة بالاحل  
مع الحماة بالنقص فكان الله الحماة بالاحل أولى لأنه بيع وأدلت الحماة بالاحل صار كأنه حاق بالنقص لا غير ويجوز وأدأ سلم  
الرب من عشرة دراهم في كرى يساوي عشرين ثم أهله ثم ماتت حارث الاقاة في ثلثي الكرى ويقال للسلم إليه أد ثلث الكرى ورد عليهم  
ثاني رأس المال لأن الحماة في مرض الموت وصية والوصية معتبرة في الثلث ولو أسلم عشرة دراهم في كرى يساوي ثلاثين درهما وقد  
حاق بعشرين والعشرة من عشرين قدر نصفه ولو أحدهم رأس المال وأشفق جارت الاقاة في ثلث الكرى ونظمت في ثلثيه ويقال  
للسلم إليه أد إلى الورثة ثلثي الكرى وأرجع عليهم ثلثي العشرة لأن ثلث مائة مثل ثلث الحماة لأن مائة يوم العسمة ستة دراهم وثلاثين  
وقد جاءه عشرين فيكون ثلث مائة مثل ثلث الحماة فتدور الاقاة في ثلثي الكرى ونظمت في ثلثيه ورد السلم إليه إلى الورثة ثلثي الكرى  
وقيمة عشرين الآن على رب السلم ستة دراهم وثلاثين دينا لأنه نقص عشرة دراهم من السلم إليه رأس المال ثلثه على حوار  
في ثلثي الكرى وثلثه غير حتى لطان الاقاة في ثلثي الكرى وقد استهلكها فصار ذلك ديما عليه والاقتة قبل فقص السلم وبعده سواء  
عدهما وعدة أي جميعه بعد النقص ابتداء بيع لما عرف أن الاقاة فسحق عندهما وعده بيع جديد وإذا اشترى في مرضه  
عده اقيمة مائة شخصين درهما في شقا صاحبه تقبلا بالبيع وبقا على خياره في شقا فالعده وأحدهم ونظمت الاقاة وإن شاء سلم لهم  
ثلث العده وأخذ منهم ثلث الحماة لأن ثلث المال مثل ثلث الحماة لأن ثلث المال المشتري ثلاثة وثلاثون وثلث لأن ماله عند قسمة  
مائة وقد حاق بمحسين فتدور الاقاة في ثلثي العده ولا تخور في ثلثه ثم يجزى بين فصح الاقاة بين من يجزى أول بحره في السلم لأن  
اقتة في البيع تشمل السح ما رام المقود عليه قائما وفي السلم لا تشمل السح لأنه لا يمكن أن يعمل يعاسف فعلا لأن الاستدال  
بالسلم في قبيل القبول لا يجوز ولو أسلم عشرين درهما في كرى يساوي عشرة في مرضه وله على الناس ديون ولم يجرح حتى أطفال  
الباضى السلم أو أعطى الشكل ورد سدس رأس المال ثم شرح الدين جاز ذلك ولم ورد على السلم الشيء الآن يجرح الدين قبل أن  
يختصوا وان خرج مقدار ما يجرح الحماة من الثلث سلم الحماة لأن الحماة عشرة لأن ماله لعين عشرين درهما وليس لا يعد  
مال الميت ما لم يقض لأنه قد لا يجرح فيكون ثلث مائة ستة دراهم وثلثان فصاح الحماة بقدر ويتجزى بين السح والمضى لأن السلم  
يحتول السح وقد يعين على السلم إليه شرط عقده فينجبر إذا أتى السلم إليه السح ونقص القاضى السلم به لا يتخص النقص بعد  
ذلك فإثر الالسب المقتضى للنقص وهو عدم خروج الحماة من ثلثه لأن النقص ما نقص لا يتحمل الظلن كولو قصي مسخ  
السح بسبب العيب ثم زال العيب لا يعود البيع وإن زال المقتضى لم يفسخ وهو العيب فكذلك إذا وان خرج من الدين قبل النقص  
مقدار ما يجرح الحماة من الثلث سلم الحماة لأن الدين بالنقص صار عينا فاعتبر به يوم القسمة وأدأ سلم إلى من نقص عشرة دراهم  
في كرى يساوي أربعين في رأس المال ثم مات ولما له غير الكرى فرب السلم بالخيار أن شاء نقص السلم ورجع على الورثة بدرامه  
وإن شاء أحد الكرى وأعطى عشرين درهما لأنه تغير عليه شرط عقده فإن رضى أن يسلم له جميع الكرى عشرة دراهم والآن لا يسلم  
له الجميع بعشرة وعقده بما لا يتحمل السح فيتجزى من مضي في السلم أحد جميع الكرى ورد عشرين لأن السلم إليه بمائة قدر ثلاثين  
فإن باع ما يساوي أربعين بعشرة والمائة كقرص ثلث مائة فسد الوصية من الثلث ويبيع منه بعد الدين ثلاثون لأن عشرة من  
الكرى مشغول بالعشرة التي استهلكها السلم إليه فالمشغول ليس لا يعدل مال الميت لأن الدين مقدم على الوصية والقارع من الدين قدر  
ثلثين فيكون له عشرة الوصية وبرد عشر على الورثة فكانت كراهة الحكم في مختصره ودكر الفقيه أن بكر الملحق في وجبه أنه  
منى اشتار المضى بأحد نصف الكرى ويترك النصف لا يكون ثلث السلم نصف الكرى فقيمة عشرين عشرة منها تعوض ما نقص  
وهو رأس المال وعشرة بغير عوض الخنازير هو ثلث مال الميت والصحيح ما ذكره الحكم لأن في هذا تعصبا على ورثة المسلم إليه  
بغير رضاهم وهذا لا يجوز في كرى العده والنوب الواحد من كل على الميت دين يحيط تركته لم تجز الحماة في التركة لأن الحماة في المرض

وصية والوصية تعد من ثلث المال الخارج عن الدين ولم يرد ولو أسلم إلى مريض عشرة في كريمة مائة وقبض رأس المال وأبعده  
ومات وقد أوصى ثلث ماله فان ساءت السبل نقص السبل وأخذ درهمه وعور لا آخر وصته وإن شاء أخذ الكر وأعلى الورثة  
سنتين درهما ولا يبيع لصاحب الوصية في قول أبي حنيفة وعدهما يتحصان في الثلث نصيب فيعرب السبل تسعين وصاحب الوصية  
ثلاثين وهو ثلث المال فيكون الثلث بينهما على أربعة فيأخذ السبل الكر ويؤدى سبعة وستين درهما ونصيبها تسعون ربع  
الثلث لصاحب الوصية ونحوه من عدد في حصة الحماة الأولى من الوصية وماله الميت قيمته مائة إلا أن عشرة مهامشوله بالنسب  
فيبقى ماله ربع درهم السبل والموصى له على أربعة من الوصية الحماة وصية جميع ماله وذلك تسعون والوصية الأخرى بالثلث  
وذلك ثلاثون وقسم الثلث على سبيل العول عدلها على أربعة ثلاثة وأربعة لصاحب الحماة وذلك ثلاث وعشرون ونصف وأربعة  
للموصى له الآخر وإذا كان له نص على رجلين كحصة يسارى ثلاثين ورأس ماله عشرة وأقالها ومات وأخذها ما نسب قيل  
للحاضر رد ثلاثة أعشار نصف رأس المال وذلك درهم ونصف وأدسعة أعشار نصف الكر وذلك يساوى عشرة ونصف فإذا قدم  
العائت حارب الأقاله في نصف الكر فيؤدى القاد من نصف رأس المال حصته درهم ونصف ورسم الكر قيمته سبعة دراهم ونصف  
ويرد الورثة على الحاضر الطعام الذي أحدهم من ثلث من عشرة ونصف وأحدون منه درهمان رأس المال والثلث على سهمين  
والجميع على ستمائة ثلث فيخرج نصه لانه مستوفى وصته وفي حصة حصص الحاضر وأربعة الورثة فيكون للحاضر خمس مائة  
وعليه نصف كريمة خمسة عشر وخمس حصة ثلاثة دراهم فيكون له ثلاثة دراهم ثلاثة أعشار ثلث ماله فصحت الأقاله بقدر ثلاثة  
أعشار ثلث ماله فصحت الأقاله بقدر ثلاثة أعشار نصف الكر وذلك أربعة ونصف وطلعت في سبعة أعشار نصف الكر ويرد ذلك  
وقيمة عشرة ونصف إلا أن درهما ونصف العاقل من مائة من درهم من رأس المال وثلاثة دراهم وإذا ظهرت وصية الحاضر بثلاثة  
دراهم طهر رأس وصية العائت مثل ذلك فمدها بالوصية في ستة وأعطيا الورثة مائة من عشرة فقد استقام الثلث والثلثان وإذا  
حصص العائت فمدها بالأقاله في نصف الكر رجل اشترى أو به وأحاط في ماله ثلثة آلاف درهم وقيمته سواة في قياس قول  
أبي حنيفة عور الوصية العلى للام والاع والثلث بينهما وللأب ما بقي وتسمى الام في نصف قيمتها والآخر في نصف قيمته وقال محمد  
الوصية كلها الملاح حائزة لانه لا يرث ما كان مع الابن ولا وصية للام وطا الميراث مع الاب وتسمى فمدها على حصصها قال رحمه الله  
فيكون أوصى ابنه من ماله المائة بعد اهلاك مهاد درهم لم ينفذ بخلاف الخج وهذا قول أبي حنيفة في العلق وقال يعقوب عنه  
بما بقي لانه وصية منوع قر به فيحب منه مائة مكر فيماس على الوصية الخج ولانه وصية العلق بعد يشترى مائة من ماله  
وسيفها فيمن يشترى اقل منه يسد على غير الموصى له وذلك لا يجوز بخلاف الوصية ما لم يقر به بحجة هي حق الله تعالى  
والمستحق لم يبدل وصار كما إذا أوصى لرجل مائة مكر فمدها بدفع اليه الباقي وقيل هذا الخلاف منى على الخلاف في العلق هل  
هو حق الله تعالى أو حق العبد وقيد بالمائة لانه لو ذكر الثلث وقال وهو البطلان انه اقل فالوصية ما لم يقر به بالوصية ما لم يقر به بالوصية  
ما لم يقر به بالبطلان ان يعقوب فاهو اقل من ذلك فالوصية ما لم يقر به بالوصية ما لم يقر به بالوصية ما لم يقر به بالوصية  
لم يقر به بالشك في صحته فلا تصح بالشك ولا كذلك مسئلة الكتاب لانها كانت صحيحة فلا مدخل بالشك هذا اذا أوصى له العلق  
فقط فلو أوصى له العلق وبالمال قال في العتوى سئل أبو القاسم عن أوصى إلى رجل فقال اذا مات ولدى فاعطى عدي هذا واعطه  
مائتي درهم والعبد ميسد وهو في نفسه فرضي العبدان يمتن في الحال ولا يطلب حلتة قال لا يجوز عنى الوصى قبل الوقت الذي  
أقر به الموصى وسئل أبو بكر عن أوصى لعق عبد له وأوصى له ماله ولا يعيد متاع وكسوة كساهم صاحبهم ومتاع وهتهم من  
عمر المولى قال لا يكون للعبد من المتاع الا ما يورى حسبه وفي المتن اذا قال في مرضه الذي مات فيه ان من مرضى هذا فعليه  
سرة وما كان في يدها من شيء فهو عليها صدقة قال رأى ذلك حائز اعلى وجه الصدقة وطا ما كان في يدها يوم مات وعليها لبنان  
هذا كان في يدها يوم مات وفي تنازى الفصل في أوصى لعق أمة وان يعطى لها بعد العتق من ثلث ماله كذا قال ان كانت الامتعية  
حازت لها الوصية العلق والمال جميعا وان كانت بعير عيم اجازت الوصية العلق ولا تخور الوصية بالمال الا ان يقول جعلت ذلك  
معوصالى الوصى ان احب اعطى الى اعنتها فيكون ذلك وصية حائزة كقولهم جعلت ثلث مالى حيث شئت ألا ترى انه لو أوصى ان  
تباع أمتي عن أحب حار ويجوز الورث على ان يعيها عن أحب وان ألقى ذلك الرجل ان يشترىها بقيته من ثلث ماله مقدار ثلث

بالموصى أوصى ان يشتري عداى بلكد اعانة و يعتق بعتير بلكد الموصى لا بلكد العبد وفى الجامع اذا أوصى بثلاثة يشتري منه كل سنة  
 عتاتى درهم عداى يعتق أو قال من ثلثى فانه يشتري بذلك فى أول السنة ويعتق عنه ولو بورع على المدة هذا اذا لم يعبه فان كان معيها  
 قال فى الأصل و اذا أوصى ان يعتق عنه حاربة أمينها وهى تخرج من الثلث وأوصى ان يشتري له نسمة يعيها ويعتق عنه فاشترت  
 له وحى عليها بادية فقبل العتق فان الارش للورثة وان اشترى به مالا يملك اعتاقه يكون صارها وصية الميت الى عريان وأوصى وهذا  
 لا يجوز وكذلك لو كان الارش عداى فاعاقبوا أو اعتق فانه لا يعتق وكان ما اكتسب من مال فهو للورثة قال رحمه الله **و يعتق**  
**عبد** هات حتى يدفع اطلق **مجد** أى اذا أوصى يعتق عبد عداى المولى حتى العبد ودفع بالحياة بطلت الوصية لان الدفع قد صح  
 لان حتى ولو الجباية يقدم على حتى الموصى فكذلك على حتى الموصى له وهو العبد ههنا لا يعتق للثالث من جهة الموصى وذلك  
 الموصى بالى ان يدفع و به يزول ملكه فاد اخرج به عني ملكه بطل الوصية كاد اعانة الموصى أو وارثه بعد موته بالى هذا اذا  
 قال حيا فلو تولى عداى فاعاقبوا أو اعتق فانه لا يعتق و بارة يقتل عبده قال فى المصطوط أصله ان الدم متى اهل مال فانه لا يعتق ذلك من مال  
 الميت حتى ينفذ منه وصيته وينصى ديه لان ذلك بدل منه بعد وفاته كما لو كان القتل خطأ والدم متى كان مشتركا بين اثنين ففعا  
 أحدهما باعتير مال الميت حصة آلاى حصة غير العاق ولا يحمل كل العاق لأطب الضعاف واه ليس عال ولا يتكسا ان يحمله  
 مستويا لئلا ولها شهود والضلعان اذ ارجعوا الموصى و لو قسم ان تركه بعد سعيد الوصية على السهام التى كانت تنقسم قبل الوصية  
 حتى يكون ضرر نقصان الوصية عائدا على السكل بقدر حصصهم لان دعوقهم فى الزكة على السواء هيا ياتحهم من الضرر نسب  
 فلهذا الوصية يحسان يكون على السكل لان الاستحقاق بالوصية غير له الملاك وهلاك بعض الزكة يكون على السكل فكذلك  
 الاستحقاق اذا اعتق عبد قيمته ألف فى مرضه ثم قتله عداى له وليان ففعا أحدهما أو عداى العاق نصف البدق فاسمأه  
 على اثني عشر سهما للعاق وعتق العبد بالاسم عا به لان جميع مال الميت ستة آلاف حصة آلاف بعد الوصية فاعتق وقسم بينهم  
 على اثني عشر سهما لان الباقي بعد الوصية يقسم على السهام التى كانت قبل الوصية ومن الوصية كان يقسم مال الميت بين  
 الاثنين على اثني عشر لان حتى العاق فى نصف العبد حصة وحق السالكى حصة آلاف وحجباؤه وان كانت بقية العبد  
 ثلاثة آلاف سوى فى ثلثائه وثلاثة وثلاثين فيقسم ذلك مع نصف البدية بين الاثنين على ستة عشر للعاق ثلث أسهمهم والباقي ثلثا  
 لان مال الميت ثمانية آلاف وثلاثة آلاف قيمة العبد وثلث ماله ألفان وسبعمائة وستة وستون وثلثا درهم فعق منه هذا القدر  
 بعير سبعة ورسى فى الباقي وذلك ثلثا ثمانية وثلاثون وثلث فسق مال الميت حصة آلاف وثلاثمائة وثلثين فيقسم بين  
 الاثنين على ستة عشر لان حتى العاق فى نصف العبد وذلك ألف وحجباؤه وحق السالكى حصة ثلاثمائة وثلثين فيقسم بين  
 وصية يقسم المال على هذه السهام فكذلك بعد الوصية وان مات العبد قبل أن يرسى فلعاق سدس نصف البدية والباقي للاثني  
 لان الباقي من المال بعد الوصية وهلاك بعض الزكة يقسم بين الورثة على السهام التى كانت تنقسم قبل الوصية والملاك ولو  
 لم يكن فى المال وصية يقسم مال الميت بين الاثنين على ستة أسهم لان حتى العاق فى نصف العبد وذلك ألف ومائتان وخمسون  
 وحق السالكى فى العبد كذلك وفى نصف البدية حصة آلاف فيكون حصه فى ستة آلاف ومائتين وخمسين فاحصل  
 كل ألف ومائتين وخمسين سهما فيصير حتى العاق فى سهم وحق السالكى حصة فيكون كله ستة أسهم فيقسم بعد الوصية  
 والملاك على هذه السهام فيكون للعاق سهم من ستة وذلك سدس نصف البدية ولو كان على المقتول دين ألف قضى الدين من  
 نصف البدية ثم انقسم الباقي على سبعة أسهم سهم للعاق لان العبد صار مستويا لصدقه قدر ألى درهم لا ياتعمل الباقي من مال الميت  
 بعد الدين وذلك أربعة آلاف درهم لثنى مال الميت بر بدع عليه مثل نصفه وذلك ألفان فقد صار العبد مستويا من وصيته قدر الدين  
 فصار كان الميت ترك حصة آلاف درهم وقيمة ألفان فيكون كله سبعة آلاف فذهب بالدين ألفان والوصية ألف وحق من  
 المال أربعة آلاف فيقسم ذلك بين الاثنين على ستة أسهم لان قبل الوصية والدين حتى العاق فى نصف العبد قيمته ألف درهم  
 وحق السالكى فى نصف العبد ألف وحصة آلاف نصف الدين فاحصل ألفا سهما فصار حتى العاق فى سهم وحق السالكى حصة ستة  
 أسهم وكذلك بعد الوصية والدين يقسم على هذه السهام ولو كان لبعدين قيمة كل واحد ألفان والستة لهما سدس كل واحد  
 فى خمسة وضم ذلك فى نصف البدية يقسم بينهم على تسعة لثانى سهما لان جميع مال الميت تسعة آلاف حصة نصف البدية

وأربعة قيمة العدين وقد أوصى بآلاف وثلاثمائة ألف يكون بين العدين نصفين لاستواء نصيبهما فاصاب كل عدد  
 ألف وجانبه وذلك لأنه أوصى بآلاف واحد ريسى في أربعة فيصم ألف السعاية إلى خمسة آلاف نصف الدية فيصير ستة  
 آلاف تنقسم منها على تسعة لأن حق الباقي في نصف العدين وذلك لأن الباقي كذا ذلك وله أيضا نصف الدية  
 فيكون نصيبه ستة آلاف ويكون نصفه ستة آلاف فيقسم ستة آلاف على تسعة أسهمهم للعاني من ذلك سهمان وذلك ألف وثلاثمائة  
 وثلاثة وثلاثون وثلث الباقي السالك فان مات أحد العدين قبل أن يؤدي شيئا سعى الباقي في ستاته إلى نصف الدية ويقسم بين  
 الورثة على اثنين رار لم يسهمان غاية ونصف مال العاني والباقي السالك لأن الميت صار مستوفيا وصيته وذلك سهم من ستة  
 لأن الباقي كان بينهما نصيب على سهمين بقى خمسة أسهمهم من ذلك العدد الخ وأربعة أسهم للورثة وجميع مال الميت ستة  
 آلاف نصف الدية وألفان قيمة العدد الخ فيكون للعدد الخ خمسة آلاف وحين التسعة آلاف ألف وأربعة أسهم من ذلك  
 صار مستوفيا من رصته ذلك العدد ويسعى من ستاته إلى تمام قيمته فيظهر أن الميت صار مستوفيا من نصيبه ذلك العدد أيضا  
 لأن حقه ما سواه فصار مال الميت ثمانية آلاف وأربعة أسهم من ذلك نصف الدية وألفان قيمة العدد الخ وألف وأربعة أسهم  
 قيمة العدد الميت وما أراد على ذلك صار مستوفيا من نصيبه هذا العدد أيضا لأن حقه ما سواه ما يوافي لأعجب من مال الميت  
 وقد بعد بالوصية في العدين ونعمائهما بقى للورثة خمسة آلاف وستة أسهم من هذا الوصية فيه فيقسم ذلك بين الاثنين على أربعة  
 ونعمان من غير كسر لأن قيمة الخ ألفان وجميع مال الميت ثمانية آلاف وأربعة أسهم فالحصل لكل واحد منهما فصار أربعة  
 وثمانيون سوما ستة عشر للعاني لأن حقه في ألفه وسعائهما والباقي السالك ولو كان للميت ألفان سوما ستة عشر للعدين  
 سعى العدد الخ في أربعة أسهم من الاثنين على ثمانية وأربعة أسهم من ذلك قيمة العدد ثلاثة آلاف وسبع مائة وألفا بقية بين  
 الاثنين نصيب لكل واحد ألفان وثلثا منه وقد كان السالك نصف خمسة آلاف فصار نصيبه ستة آلاف وثلثا منه فالحصل  
 كل مائة سوما فيصير كل ألف عشرة أسهم فصار نصيب العاني ثلاثة وعشرين نصيب السالك ثلاثة وعشرين فصار مال  
 الميت مقدوسا بينهما على ستة وعشرين وإذا أوصى لعدد نصيبه يساوى أربعة آلاف درهم لأماله اعتبره ثم قتل رجلا  
 عمدا وله ابنان فعاد أحدهما كان الموصى له ثلاثة أرباع العدو ورد عنه ويصم إلى نصف الدية الذي يؤخذ من التاتل  
 فيقسمه على أربعة وجنين للعاني من ذلك أسعا عشر يأخذ منها أربعة ونصف من العدو والباقي من نصف الدية ونحوه يخرج إلى مال  
 الميت كله تسعة آلاف خمسة آلاف دية وقيمة العدو أربعة آلاف وقد أوصى بأربعة آلاف والموصى له ما كثر من الثلث  
 إذا تم نحر الورثة لا يصير إلا قدر الثلث فيكون للموصى له ثلثا منه ثلاثة آلاف وذلك ثلاثة أرباع العدو ويرد عنه إلى الورثة  
 فيحصل للورثة ستة آلاف فيقسم ذلك بينهما على تسعة أسهم لأن العدد كان بينهما نصيبين لكل واحد منهما ألفان  
 والباقي خمسة آلاف نصف الدية فالحصل لكل الخمسة من حصص حق السالك في تسعة حق العاني في سهمين وستة آلاف على  
 تسعة لستة سهم فصار ستة في تسعة فصار أربعة وعشرين كان للعاني سهمان صر ساهما في ستة فصار له أسعا عشر والسالك تسعة  
 صر ساهما في ستة فصار اثنين وأربعة ثم العاني بأحد أربعة ونصف من العدو الباقي في الدية لأن العدو مع الدية حسان يحصلان  
 فيختلف المقصود بخلاف السعاية مع الدية لأن السعاية من جنس الدية دراهم وأدماير فلم يختلف المقصود فلهذا لم يفتن حتى بكل  
 واحد منهما في السعاية والمرص قال رحمه الله في إجماعه في أي لا يسلط الوصية إن فداء الورثة وكان الفداء في أموالهم لأنهم  
 هم الذين الغرموه وحاربت الوصية لأن العدو ظهر عن الحياة فصار كاله نحر هذا إذا كانا خطأ وولي الحياة واحد أو كان له وليان  
 والقتل عمدا فعن أحد ما احتار أحد العدو قال في المقسوط فلو عاقبه ولى المقتول في العدو وهو عند قيمته عشرة آلاف وأوصى  
 لرجل ثلث مائة فاحتار مولى الحياة أحد العدو كان له سدس العدو ويسدس للموصى له الثلث وأربعة أسداس للورثة عند أبي حنيفة  
 وإن احتار الفداء فدى خمسة أسداس الدية وأحد صاحب الثلث سدس الدية من الورثة لأن عبده الموصى له الثلث يساوى الموصى  
 له بالجميع لأن الموصى له الثلث لا يصير بأربعة فصار الثلث على سهمين وصار الجميع على ستة فلو تملك سدس العدو يدفع  
 خمسة أسداس إلى الورثة ثم الموصى له الثلث بأحد جميع ما بقى من الثلث من بدل الورثة وذلك سدس الكل وبقى للورثة سدس  
 العدو وبقي كانت الدية والعسمة سواء لا يختلف الخواص بين الدفع والفداء وإن كانت قيمته ألف درهم حكم الدفع كذلك وإن فداء

فدى ثلثة بشت الدية بأخذ الموصى له من ذلك ثلثي ألف من ثلث الدية والباقي الورثة وعلى قوطما ان يولى العبد يصرف الثلث  
بجميع العبد وما حب الثلث يصرف الثلث ويقسم ثلث المال على أربعة ثلثي العبد ثلثة ثلثي ربع الثلث ويدفع الباقي الى الورثة  
ويأخذ صاحب الثلثين من الورثة ربع الثلث فيجري الجواب على قوطما على مقتضى هذا ولو كانت قيمته خمسة آلاف  
لم يكن الدفع لأكثر من فان وداه فدى حصة أساعه بخمسة أسباع الدية سهم من ذلك لصاحب الثلث وأرءه المورثة ونحربه  
في الحبس ولو قتل عتقا والمقتول وليان قتل ولودع العبد الحايبة لاحد الوليين ثم مات العبد قاتل في المسوط ولو قتل عدل لرحل  
رجلا سدا وله وليان ودفع نفسه أحد هما والآخرة عائب ثم مات له يد ولا مال له غيره فان الولي العائب رجع على القاضى ربع  
قيمة العبد لان نصف العبد الحاي مات وأحلف بدلا لان النصف الذى قضيه الحاضر مضمون عليه وان قضيه للاستيعاء مضمون  
شيان فدفعت نصف المقدوس عن حلف وهو القيمة ودفعت النصف الذى غير مضمون بالأحلف لان العبد في حلف الحاي  
أمانة وليس مضمون ويرجع العائب نصف قيمته ما هو مضمون على القاضى وهو ربع قيمة الشكل ولو كان قد أصفه منه سهم  
الدية ثم مات العبد وحضر العائب ومات شيطان نفسه نصفين ويرجعان على مولى العبد نصف الدية أيضا فيكون بينهما  
نصفين ولو دى من أحدهما لم يزل العبد وأخذ السيد قيمته دفع نصف القيمة الى العائب لان اختيار العبداء في حق أحدهما  
لا يكون اختيارا للعبداء في حق الآخر مادام قائما لانه لا ضرر على الآخر في ذلك فانه لو اختار الدفع اليهما كان يصل اليه نصف العبد  
وهذا العبد قائم معنى اقيام بدله وهو القيمة لان السدل قائم مقام المسدل معنى واختاروا دفع بدل الى العائب لانه بدل حقه  
ولا يترجاهان وان كان دفع القيمة الى العائب فهو كدفع نصف العبد اليه ولودع اليه نصف العبد لا يترجاهان فكذلك اذا دفعه  
معنى واعتبرا فيدل المراد نصف القيمة نصف الدية ومن أحما من قال اختيار العبداء للحاضر لا يكون اختيارا للدية في حق  
العائب عند أى حثية لان أحد الورثة لا يقبض حصصا عن الباقيين فكذلك المسئلة الثانية على قول أنى حثية والاولى  
على قوطما ولودع نصفه الى أحدهما واختار العبداء من الآخر وهو معسر لا يقدر على شئ فانه رجع على أحبه ربع العبد  
وان كان مستهلكا ربع القيمة وقلى الاصل ربع الدية وهو يحول على ان القيمة مثل الدية فهدا قوطما وفي قول أنى  
حثية لا يرجع على الآخر ربع القيمة لكن يبيع مولى العبد ونصف الدية متى أفر لان عسده اختيارا للعبداء من المجلس لا يصح  
لما ص في كتاب النيات قال رحمه الله ولا شأن له بدورك عدا فادعى رد عتقه في محنته والوارث في مرضه والدول للوارث  
ولا شأن له لان لا يوصل من ثلثة شئ أو يرحم على دعواه في أى اذا أوصى ثلث ماله له وله عبد وأمر الموصى له والوارث ان  
الميت أعتق هذا العبد فقال الموصى له أعتقه في الصحة وقال الوارث أعتقه في المرض فالقول قول الوارث ولا شأن للموصى له  
الان يقضى من ثلث شئ أو يتوم اليه ان العتق كان في الصحة لان الموصى له يدعى استحقاق ثلث ماله سوى العبد لان العتق  
في الصحة ليس لوصية فينفذه من جميع المال والوارث يسكر استحقاقه ثلث ماله غير العبد لان العتق في المرض وصية وهو مقدم  
على غيره من الوصايا فذهب الثلث باعتق فبطل حق الموصى له الثلث فكان مسكرا لاستحقاقه والنول للمسكر مع اليهين  
ولكن العتق حادث والحوادث تنصف الى أقرب الاوقات للتيق بها فكان الظاهر شاهد المورثة فيكون القول قولهم مع اليهين  
ولا شأن للموصى له لان يصل من الثلث شئ من قيمة العبد فانه لا من أحبه فيه فسد لذلك أو تقوم اليه ان العتق وقع في الصحة  
فيكون له جميع العبد لان الثلث بالبيعة كالثلث معاينة والموصى له حصص بالاحجاع الا أنه نعت حقه فكذلك العبد أماعدا في  
حسنة فظاهر لان العتق حتى العبد على ماعرف من مدهه فيكون حصصا فيه لثبات حقه وأماعنده ما لان العتق فيه حتى العبد  
وان كان حقا بعد فيكون بذلك حصصا وهو بطريقه القدي فمحق انة تعالى وفيه حتى العبد فيكون حصصا بذلك وكذا السرقة  
الحدها حتى انة تعالى فاسترداد المال حتى العبد ولا يمتن خصوصته حتى يقطع السارق كداني الشارح هذا اذا كان الموصى له  
غير العبد ولو كان هو العبد قلى الاصل ورحل مات وترك عبدا وورثة صغارا وترك ديما على رجل فقام العبد بينه ان مولاه أعتقه  
وأوصى اليه ومن عليه الدين حاضر فالشهادة حارة وينصى العتق والموصى له العبد ويندى في قياس قول أنى حثية ان لا يقضى  
شهادته من العتق وان كانت الورثة كراوا أو قام العبد بينة على ذلك ولشهادة جارة وقضى بالعتق والموصى له اعدا على خلاف رواية  
الاصل في نواذر ابراهيم عن محمد بن جلى مات ورحل عليه دين وأوصى ثلث ماله له وبدرهم مائة لرحل فاحد هذا الموصى له ثم جاء العريم

والورثة شهوداً وعيّن قديم الموصى له إلى العاصي والموصى له لا يسكنون حصصاً المعسر من هذا إذا حصلت الوصية له بعد الثلث وإذا  
 حصلت الوصية غداً على الثلث إلى جميع المال وبخطة الوصية بأن لم يكن للبيت وارث فالموصى له حصص المعسر من هذا الحالة ويدكر  
 الموصى له في هذه الحالة والوارث قال عند ترجمته إن في الجامع رجل ذلك وترك ثلاثة آلاف درهم وأقام وارثاً واحداً فأقام رجل البقي  
 ان الميت أوصى له ثلث ماله ويحدد الوارث ذلك قصي القاصي له المثلث وأعطاه بذلك وهو ألف درهم ثم جاء رجل وأقام البقية ان  
 الميت أوصى له ثلث ماله وأحصر الموصى له إلى القاصي والقاصي يحمله حصصاً وأمره أن يدفع نصف ما بقي إلى الثاني فإن قصي  
 العاصي على الأول حسب البقية ولم يكن عند شيء من ذلك الثلث في هذه وأحتول به وهو فقير والوارث لم يكف الثاني إعاءة البقية  
 وكان للموصى له الثاني أن يشارك الوارث فيما بقي يدعو يأخذ من ماله بالوارث ولو كان الموصى له هو العائث فأحصر الثاني للوارث  
 إلى القاصي وهي على الأول وإن كان القاصي قصي فوصية الأول ولم يدفع اليه شيئاً حتى ساهمه الثاني والوارث عاث فإن حاجته  
 إلى ذلك القاصي فعليه جعل حصصاً وإن حاصمه إلى قاص آخر لم يحمله حصصاً ولو كان الموصى له الأول هو العائث والوارث حاصم لم يدفع  
 المال إلى الأول فالوارث حصص للموصى له الثاني وهذا كله إذا أقر الموصى له الأول فإن كان المال الذي يدفعه بمحكم الوصية أو كان ذلك  
 معاً للموصى فادام لم يكن شيء من ذلك فعال الأول هو ما في ورثته عن أبي الميت وما أوصى له شيء وما أحدث من ماله شيئاً فليذكر  
 حصصاً للموصى له الثاني بماله أو ادعى رجل عدي أي بدر له اشتراء من فلان بكذا وقال الوليد هو عدي وورثته عن أبي بكر  
 حصصاً ويقضي عليه المدعي كدها وإن قال هذا المال عدي وديعة إلا أن الميت الذي يدعي الوصية من حيث أو قال عديته  
 فهو حصص الآن يقبض بيعة على ما قال قال رجل أقيم بيعة على وارث ميت ان الميت أوصى بمائة الف دينار فقبضها وهي ثلث ماله وقضى  
 العاصي بذلك ودفعها إليه وعاب الوارث ثم أقيم الآخر البيعة على الموصى له ان الميت أوصى له مائة الف دينار ورجوعاً بقصي القاصي بكن  
 الحار في الثاني وإن لم يرد كرجوعاً بقصي قصي الثاني للراحة والمساواة ويكون هذا قضاء على الوارث عاثاً وحصر قصي ان الموصى  
 له الأول لو أطل حقه كان كل الحار بذلك الثاني فإن عاب الموصى له وحصر الوارث لم يتصب الوارث حصصاً للموصى له الآخر فحصره إلى  
 القاصي الأول أو إلى غيره فإن كان العاصي قصي الأول بالحارة فلم يدفعها إليه حتى حاصم الثاني الوارث فإن حاصمه إلى الثاني  
 الأول لم يحمله حصصاً وإن حاصمه إلى قاص آخر لم يحمله حصصاً ثم القاصي إذا سمع بيعة الثاني على الوارث في هذا الفصل وهو ما إذا حاصمه  
 الثاني عند قاص آخر قصي الثاني مصعب الحار ية سواء شهد بشهوده على الرجوع عن الأول ولم يشهدوا على الرجوع عما شاكل  
 فيما أشهدوا على الرجوع ولو أقيم الأول بينه ان الميت أوصى له ثلث ماله ودفعه العاصي إليه ثم أقيم الثاني البيعة على الأول ان الميت  
 وضع عن الوصية الأولى وأوصى ثلث ماله للثاني والقاصي يأخذ الثلث من الأول ويدفعه إلى الثاني قال محمد بن الجامع الصغير رجل له  
 على آخر ألف درهم قرصاً وكان عصب منه ألف درهم وكانت في بدله عاص فأنه دفعها لأهم رجل البيعة إلى ولا ما سيرد عليه ألف  
 درهم وهي قائمة فعليه ما في المدوع فأقام رجل البيعة أن صاحب المال نوى وأوصى له بهذا الألف التي هي قبل هذا الرجل والرجل يتر  
 ما المال لكبه يقول لأدري مات فلان ولم يتم لم يحمله القاصي بينهما حصصاً حتى يحصر وارث أوصى كذلك وطبق هذا إذا ادعى عاثاً  
 في بدر له اشتراها من فلان العائث وصاحب السيد يقول ما مدوع العائث أو عصبته لا يتصب حصصاً لمدوع كدها وهذا  
 الذي ذكرنا أن الذي قبله المال مقر بذلك فإن كان الذي في بدله المال قال هذا المال ليس وليس عدي من مال الميت شيء  
 حصصاً المدعي رصار كرجل ادعى عياضاً بدر له اشتراء من فلان العائث وصاحب اليد يقول هو لم يتصب حصصاً المدعي كدها  
 وإن حمله العاصي حصصاً هذا الوجه قصي له ثلث ما بقي بدله المدعي عليه الآن يقبض البيعة أن الميت ترك ألف درهم غير هذا الألف  
 وإن الوارث قصص ذلك حينئذ يقضي القاصي للموصى له بكل هذا الألف ولو حصر الوارث بعد ذلك وقال لم يقض من مالي  
 الميت شيئاً قائم بثلث ما بقي فله أن أقيم البيعة أن فلا مات ولم يدفع وارثاً ولا وصياً يقبل القاصي ميتة ثم عاد محمد إلى صدر المثلث فقال  
 لو أن الموصى له أقيم البيعة أن فلا مات ولم يدفع وارثاً وأوصى اليمامد إلى قبل فلان وقال التهود ولا أعلم له وارثاً ولا أعلم له المال غير  
 المال الذي قبله فأقاضي قصي المال للموصى له قال محمد بن الجامع رجل ألف درهم دين أو كان الألف في يده عصباً أو دين  
 أو كانت الألف لهذا صاحب المال فقام رجل وادعى أن صاحب المال أوصى له بهذا الألف الذي قبل هذا الرجل ولا يقبض  
 فصدقه الذي قبله المال فهذا على وجهين أما أن أقر المدعي أن لصاحب المال وارثاً عاثاً وقال لأدري أنه وارث أم لا أو لم يدعي



[illegible]



أوصى لرحل بمائة درهم وأوصى بمئة لا يعينها فانه يحل النورع والحاجة لتطهر بمئة للمعين فاداهم بمئة للمعين من الثالث  
 شرح الميعن عن الوسط بيني بعدهم ألف درهم وعمل وليس يعين فيقدم العرض فان بقي بعد العرض شيء ولا يؤخذ بذلك بمئة قالوا  
 يصرف إلى الموصى له بالعين وفي فتاوى الخلاصة فان كان مع شيء من هذه الوصايا حق لينة عنوان يقول نلت مالي في الخبز والركاة  
 والكسرة وتول يدقم على أربعة أسهم وفي فتاوى أبي الليث اذا قال آخر حوامن مالي عشر من الأضاعطوا اطلاقا كذا وولانا كذا  
 حتى بلغ أحد عشر ألفاً ثم قال والباقي للمقرء ثم مات فادان ماله تسعة آلاف درهم والورثة لم يجبروا فانه يتصدق من وصية كل واحد  
 منهم تسعة أسرا من عشر من سراً ويطلق من وصية كل واحد منهم أحد عشر سراً من عشر من سراً أو يحل قوله والباقي للمقرء  
 لعدم اسمي عشر من ألفاً وذلك لكل واحد من ذلك نصيب ما حتى بلغ أحد عشر ألفاً فانه حاله اعطوا نلت مالي لفلان كذا حتى بلغ  
 أحد عشر ألفاً ثم قل واعطوا الباقي للمقرء فادان ماله تسعة آلاف أو أكثر إلى أحد عشر ألفاً لشيء للمقرء او يعطى كل واحد من  
 أصحاب الوصايا حصه كاملة ان كان الثلث أحد عشر ألفاً ثم يعطى كل واحد منهم تسعة أسرا من أحد عشر سراً من وصيته ويطلق  
 سبعمائة من أحد عشر وفي الواقعات للمطابق الواحات في الوصايا على أربع مراتب ما وجه انه تعالى أبدا كذا كذا والخ والباقي  
 ما وجهه على العبد سب من حقه ككسرة الخبز وكسرة الطهارة وكسرة القتل والثالث ما وجهه على نفسه من ميراثه عليه  
 بالدر كقوله على صدقة وما أشبهه والاربع التطوع كقوله لصدقة اعي بعد وفاتي وقد اختلفت الروايات في الخبز مع الركاة  
 ومن أبي حنيفة في الجردانه تقدم حجة الاسلام وان آخر الخبز عن الركاة الوصية لفظاً وفي نوادر ابن رستم اذا أوصى بالركاة والخ  
 والعرض بدأ بما بدأ به الميت فعلى هذا الترتيب الذي يراه يجب ان ينفذ ما تبتة اذ لم ينفذ نلت ماله بذلك كله قال رحمه الله عز وجل  
 تساوت في القوة بدئاً بما بدأ به الميت لان الظاهر من حال المريض بدأ بها هو الأهم عنده والثالث بالظاهر كالثبات فصار كانه نص  
 على تقديمه باعتبار حاله فتقدم الركاة على الخبز لان الخبز لا ينفذ ما على حق العبد بها وعن أبي حنيفة ان الخبز يقدم وهو قول محمد وهما يقدمان على  
 الكسرة في الخبز ما عداها لانها لا ينفذ ما على غيرهما قال الله تعالى والذين يكرهون الذهب والفضة ولا ينفقوها في سبيل  
 الله فشرهم بعد آليم الآية وقال تعالى فشكوى ما حباهم وجوههم وقال تعالى ومن كفر فان الله غيبي عن العالمين مكان قوله  
 ومن ترك الخبز إلى غير ذلك من النصوص والاحبار الواردة فيها كذا ما ورد نص بوعيد فيه يقدم وما ليس بواحد قدم منه  
 ما قدمه الموصى لما يبدأ وقد تقدم ان الوصايا اذا استتمت لا يتقدم البعض على البعض الا بالحق والحاجة على ما يماس قبل ولا معتبر  
 بالتقديم ولا بالنال خير ما لم ينص عليه ولهذا وأوصى جماعة على التعاقب يتسورون في الاستحقاق ولا يتقدم أحد على أحد غير ان  
 المستحق اذا انحدرت من الثلث بالوصايا كما تقدم الأهم والأهم باعتبار ان الموصى بدأ بالأهم عادة فيكون ذلك كانه نص عليه  
 لان من عليه قضاء من صلته أو وصح أو وصوم لا يستعمل بالنقل من ذلك الخبز ويرك التمسادة عادة ولو فعل ذلك سبب إلى الخفيف  
 وقد مناهو كان معها وصية لأدعى قال رحمه الله عز وجل في حجة الاسلام أنحو اعمه وحل من مله يحج عنه ركاً كما لا يوجب عليه أن يحج  
 من مله فيجب عليه الاحتجاج كوجب لان الوصية لاداء ما هو الواجب عليه وانما اشترط ان يكون ركاً كالا لا يلزمه أن يحج ماشياً  
 فوجب عليه الاحتجاج على الوصية لئلا يرد في الوال وقال بصبر حل مات وأوصى ان يحج عنه طح عنه انه ثم مات في الطر يق  
 قل ان لم يكن له وارث غيره فانه يحج عن الميت من وطئه ويعزم الوالوث ما بقي في الطر يق وقال محمد بن سنان الذي يحج عن  
 الميت لا يتدبر من مال الميت ولا يتحصن ولا يشتري منه ما يتوصاؤ ويعتدل من الحماة ولا بأس بان يشتري ما يصل به ثيابه و يده  
 ورأسه من الوصع ولم يتعرض المؤلف للوصية بالصدقة وعن مد كذا ذلك تنجماً للعادة وهذا يشمل على أقسام الاول اذا أوصى  
 بالتصدق لشيء فيصدق بغيره مثل ان يقال عن أوصى أن يتصدق عنه بالف درهم فتصدق عنه بالخطبة أو على عكس قال  
 يجوز قل العقيم مائة انه أوصى أن يتصدق عنه بالف درهم حسنة ولكن سقط ذلك عن السؤال فقيصل له ان كانت الخطبة  
 موصوبة فاعطى قيمته درهم قل رجوا أن يجوز في الوالوث به ما حذر في الظاهر به رحل قال تصدقوا نلت مالي وورثته فقراء  
 فان كانوا كباراً فاجاز نعمهم لبعض حال الوصى أن يعطيهم من ذلك شيئاً وعن محمد بن الوصى تصدقة ألف درهم بعيناً فتصدق  
 الوصى مكانها من مال الميت جاز وان هلك الاول قبل أن يتصدق الوصى لصحة الورثة مثلاً ووجه انه تطلق الوصية ولو أوصى  
 ما يتصدق بشيء من ماله على فقراء الخبز هل يجوز أن يتصدق على غيرهم من الفقراء قل الشيخ الامام أبو نصر يجوز ذلك وان

أوصى بمرأهم وأعطاهم حصته ثم عرف قتل القتيه وقد قيل أنه يجوز به ما أحد وسئل جليل عن أوصى أن يتصدق بهذا الثوب  
 دل أن شاء الله فواضيه وإن شاء الله وأعطاه ثوبه وإن شاء الله أعطوا أقيمة الثوب وأمسوا الثوب وقال محمد بن سلمة بن  
 يتصدق بمسكه كاهن وكذا الألفه ولو يقره ولم يسمه على أن يتصدق بهذا الثوب سأل أن يتصدق بقيته قال القتيه أبو الميث  
 رحمه الله يقول جليل ما أحد فانه كرى إلى يادات فليس أوصى أن يباع هذا العبد ويتصدق ثمنه على المساكين حارهم المتصدق  
 معنى العبد فقلت أن يتصدق بالدين والناس على السواء وسئل أبو القاسم عن أوصى إلى رجل وقال له يا غريمي لأن نمرأهم كرى  
 فاعطاهم من السكر ما س قال هذا يقع على المحيط وفي الاحسان وفي نوادر ابن سباعه عن محمد بن أبي بصير عن أبي بصير عن أبي بصير عن أبي بصير  
 يتصدق بمسكه ما يجر يجوز وفي الخاتمة روى ابن سباعه عن محمد بن أبي بصير عن أوصى أن يتصدق بثمنه فليس له أن يمسك الثوب  
 لأورنه ويتصدق بقيته ولو قال اشتري عشرة أثواب وصدق بها فاشترى الوصى أنه أن يبيعه أو يتصدق بثمنها وكذلك لو قال اصدقوا  
 ثمان مائة له دور وأوصى أن يبيع تلك الدور والأرضين ويتصدق بالثمن وكذلك لو قال اصدقوا ثمان مائة مالي وهذا  
 العبد فلو أوصى أن يبيع ذلك العبد ويتصدق بالثمن وعن محمد بن أبي بصير عن أبي بصير عن أبي بصير عن أبي بصير عن أبي بصير  
 أخرى كما هي من مال الميت حار والحاصل أن الخي إذا بذر بالصدق على مال نفسه فصدق بمثلها أو بقيته فبيعها أو يباين ما من هلك  
 الألف التي عيها الوصى قبل أن يتصدق الوصى ضمن الوارث مثلاً وعنه أيضاً لو أوصى بالعبد درهم بغيره يتصدق عنه فملك  
 الألف بطلت الوصية وفي الموارث إذا أوصى لرجل مائة الفقرة لم يكن لأورنه أن يتصدقوا بثمنها قال القتيه به ما أحد القسم الثاني  
 من هذا النوع إذا أوصى أن يتصدق على مسكين بغيره فصدق على غيره وعن نوادر ابن أبي بصير عن أبي بصير عن أبي بصير عن أبي بصير  
 أوصى كبرى التي يتصدق الوصى على غيره هذا الصنف من أن كان الآخر حياً وكذلك لو أوصى أن يتصدق على لصر من الفقراء  
 أو الشيوخ من الفقراء فصدق على الشبان من الفقراء ضمن ذلك كله ولم يقيد هذه المسئلة بحياة الأمر وفي الخاتمة ولو قال الله على  
 أن اصدق على فلان فصدق على غيره ولو فعل ذلك بغيره حار ولو أوصى بغيره يتصدق بفعل الأمر وذلك ضمن الأمور ولو قال الله  
 على أن اصدق على مساكين مائة فصدق على غيره وعن أبي بصير عن أبي بصير عن أبي بصير عن أبي بصير عن أبي بصير عن أبي بصير  
 مائة فصدق على فقراء غيرها أنه يجوز وسئل أبو بصير عن أوصى أن يتصدق على غيره فصدق على غيره من الفقراء قال يجوز على  
 ما عدهم عنه وفي أمالي الحسن بن علي بن فضال أن حبيفة كثرول محمد ولد كوري إلى أمالي إذا أوصى لسا كبرى الكوفة فقسم الوصى في غير  
 مساكين الكوفة ضمن ولم يفرق بين حياة الأمر وبين وفاته والغرض في الحوار في هذه المسائل وفي نوادر ابن أبي بصير عن أبي بصير  
 لعده فصدق بهذه العشرة الدرهم على عشرة مساكين فصدق بها على مسكين واحد دفعة واحدة حار قال وهذا على أن الأمر  
 في الصدقة ليس على عدد المساكين ولو قال اصدق بها على عشرة لا يجوز وفي الظاهرية لو قال اصدق بها على مسكين واحد فاعطاه  
 عشرة مساكين حار ولو قال في عشرة أيام فصدق في يوم واحد حار وكذلك في الخاتمة في الثواب سئل أبو بصير عن أبي بصير عن أبي بصير  
 لفقراء أهل بلخ فالاصل أن لا يتجاوز بلخ ولو أعطى فقراء مكة وكورة أخرى جاز قال رحمه الله لا بأس حيث يبلغ أي أن لم يبلغ  
 ثلث الفقة إذا اتخاها من بلد حرام من حيث يبلغ والقياس أن لا يباح عنه لأنه أوصى بالجمع على صفة وقد عرفت تلك الصفة  
 فيه ولكن حار ذلك استحساناً لأن مقصوده تمديد الوصية فيجب تمديد ما أمكن ولا يمكن على هذا الوجه فيكون به على وجه  
 ممكن وهو أولى من إطلاعه بخلاف القتيه وقد عرفنا فيما إذا أوصى بأن يشتري عبداً لعمال قدره فباعه عنه على قول أبي حنيفة  
 قال رحمه الله يجوز من خرج من بلده ما حار في الطريق وأوصى أن يبيع جميعه عن مائة درهم وإن اتخاها عنه من موضع  
 آخر فإن كان أقرب من بلده إلى مكة سموها بالبيعة وإن كان أبعد لاصيان عليهم لاهم في الأول لم يعملوا بمقصوده بصفة الكمال  
 والاطلاق يقتضي ذلك وفي الثاني حصوله مقصوده وزيادة وهذا عدا في حبيفة وقال لا يباح عنه من حيث مات استحساناً لأن سعره  
 نية المحرقة تقع في نرسطاً فمن من قطع المسافة قدره وقد وقع أجره على الله ومن يخرج من بيته مهاجراً الآية ولم يقطع سعره  
 بموته بل كنهه حجاً مبروراً فبدأ من ذلك المكان كأنه من أهل ذلك المكان بخلاف ما إذا خرج من بيته للتجارة لأن سفره لم يقع  
 قرينة يباح عنه من بلده ولا في حبيفة أن الوصية تنصرف إلى المحرم من بلده لأنه الواجب عليه على ما قررنا من أن لا يقطع ماله  
 لقوله عليه الصلاة والسلام كل عمل من آدم يقطع عنه إلا ثلاث الحديث ولله ثلاث في حق أحكام الآخرة من الأبواب وهذا

الخلق فيمن له وطن وأما من لا وطن له فيخرج عنه من حيث مات بالاجماع لانه لو حجب عنه اما كان يتجهز من حيث هو فكذا اذا حجب غيره لان وطنه حيث حل قال رحمه الله **في الخلع** عن غيره مثله **في أي المأمور بالخلع** عن البرجح عنه فبات في الطهر من حكمه حكم الخلع عن نفسه ادامات في الطرفين حتى يخرج عنه كايضا من وطنه عند أي حبيفة وعند مهران من حيث مات الاول وقد ذكر ما هنا كتاب الخلع والله أعلم

### في باب الوصية للأقارب وغيرهم

قال في العناية اما آخر هذا الباب مما تقدم لان في هذا الباب ذكر أحكام الوصية لقرن مخصوصين وما يتقدم ذكر أحكامها على وجه العموم والمخصوص بدأيت بالعموم وقوله حبرائه كان حتى الكلام أن يقدم ذكر الوصية للأقارب نظر الى ما في الترجمة **في يورأ** يقال الاول لانه على الترتيب وان يقال تقدم ذكر الخبرين لانه لا يخفى عليهم قال رحمه الله **في حبرائه** ملازمة **في يورأ** وصي الى حبرائه يصرف ذلك للاصقين لمدايره وهذا عند أي حبيفة وهو القياس لانه مأخوذ من المجاورة وهي الملازمة ولهذا حل قوله عليه الصلاة والسلام **الحار** حتى شفعته حتى لا يستحق الشفعة غير الملاقى بالخوار ولانه لما تقرر صرفه الى الجميع صرف اليه الآخر انه يدخل فيه حار الحلة وحار الارض وحار القرية فوجب صرفه الى أصل المخصوص وهو الملاقى في الاستحسان وفي قولهما جار الرحل هو من يسكن محلته ويجمعهم مسجد الحلة لان الكل يسمون حار اعراضا فشرعا قال عليه الصلاة والسلام **لا صلاة لحار المسجد الا في المسجد** فسر بكل من سمع الداء ولان المقصود بالوصية للخبران برهم والاحسان اليهم واستحسانه يتعلم الملاقين وغيرهم لانه لا بد من الاحتياط ليتحقق مهم معنى الاسم والاحتياط عند اتحاد المسجد وقال الشاذلي رحمه الله **الحار** الى أي دارين دار من كل حارب لقوله عليه الصلاة والسلام حتى الحار رعون دارا هكنا وهكنا فلهذا اضعف عند أهل النقل ولا يصح الاحتجاج به ويستوي فيه الحار الساكن والمالك والد كرو والابن والمسلم والدعي لان الاسم يساوي الكل ويدخل فيه العداء الساكن عنده لان مطلق هذا بقاؤه ولا يدخل عدما لان الوصية له وصية لمولاه وهو ليس بخار بخلاف المكاتب لان استحقاق ما يده لا اختصاص به بماله ولا يملكه المولى الا بالتفويض منه لا ترى انه يجوز له ائصال كانه كان مولاه عيا بخلاف القن والمذروم والوند فالراية تدخل لان سكاها مضاف اليها لا تدخل التي لم يده لان سكاها غير مضاف اليها اعلم ان نعم فلم تكن جار حبيفة وفي المتن ولو أوصى مثل ماله لخبرائه فان كانوا يوصون يقسم على أغنيائهم وفقرائهم ولذا لم يقل لاهل محله كذا أو لاهل مسجد كذا لانه ليس في اللفظ ما يدل على التخصيص قال رحمه الله وحل أوصى عاتقه درهم لرحل من حبرائه ثم أوصى لخبرائه بمائة يطره أوصى لمولاه بما يصيبه مع الخبران ويدخل الاقل في الاكثر لان المائة اذا كانتا كثرته يستحقها مائة الم طرية وقد أورد الموصي تعيين المائة ولا يستحق شيئا آخر فاذا كان نصيبه مع الخبران أكثر يكون رجوعا عما سمي له وشركاه مع الخبران كما هم ولو أوصى ثلث ماله لمخاوري مكة فان الوصية حائزة فان كانوا لا يوصون صرف الى أهل الحائفة منهم وان كانوا يوصون قدمت على رؤسهم واختلفوا في نصيب الاحياء وتقدره على قول أي يوسف لا يوصون الا بكتاب وحساب فانهم لا يوصون وقيل لمحمدان كانوا أكثر من المائة لا يوصون وان كانوا أقل يوصون وقيل لا يوصون الا في رؤى القاصي وهو الاحوط وقال أبو يوسف لسكحول أهل يثمة فمولاة الثلاثين الى الاربعين والشاة اذا احتل الى ثلاثين والشيخ من كل شاة أكثره و شيخ وان كان السوداء أكثره وليس بشيء وعن أبي يوسف رواية أخرى ان الكهل من له أربعون سنة الى خمسين وذكر في موضع آخر ادخل ثلاثين سنة صار كاهلا وقال في موضع آخر ادخل الثلاثين وحالته الشيب وهو كهل وان لم يتخلط فيه وشاب وفي بعض الروايات الاعتناء بالنسب لانه يمكن مراعاة حتى الكل على سبع واحد وفي بعضها اعتبر من حيث الامارة والعامة فان الناس يتعارفون ذلك وأطلقوا الاسم عند وجود العلامة وهو الشبط والشيب قال رحمه الله **في واده** لانه كل ذي رحم محرم من امرأته **في يورأ** ان عليه الصلاة والسلام لما تروح صفة اعتق كل من ذلك من ذي رحم محرم بها اكرامها وكانوا يسهون أهبار النبي صلى الله عليه وسلم وهذا التفسير اختيار محمد وأبي عبيدة وفي الصحاح الاصهار اهل بيت المرأة ولم يقيد به بالمحرم وقال القرابي في قوله تعالى وهو الذي خلق من الماء بشرا فجعله نسبا وصهرا النسب لا يدخل بكاحه واليه الذي يحل بكاحه كنات الم والخال وأشباههم من اقرباء التي يحل رويها وعن ابن عباس خلاف ذلك فانه لم يحرم الله من النسب

[illegible]



[illegible]

وأولاد قصي وهنهم وأولاده والعاس وأولاده وأوصى لسي قصي وهم بنوه فله لا يدخل تحت الوصية وأولاد مصر وكثانة وأولاد  
عريش يدخل من دونهم وأدا أوصى لسي هاشم الذي هو جد فله لا يدخل تحت الوصية من فوقهم ويدخل من دونهم من أولاد  
العصيلة ولوأوصى لسي العصيلة فله لا يدخل تحت الوصية وأولاد العاس وأولاد أبي طالب وأولاد علي ولا يدخل من فوقهم قال الشيخ  
الزهدي إذا ماتوا وبي مثل المحدث مصر ومثال البطل وسواهم ومثال القليل قرشي ومثال الشعب العرب وفي الدخيرة وإذا  
أوصى لولد علي وهم خذ لا يدخل تحتهم فوقهم وهم أولاد قرشي لا هم فوقهم فادعاهم المله حساني المسئلة التي ذكرها وهو  
ما لها أوصى ثلث ماله لثي ولان وفلان القليلة وله أولاد كور واثان على ثلث ماله يكون بين الكور والاثان من أولاده بالسوية  
إذا كانوا يحدون ما لا جناح وإن كن أسما كلهم ولم يد كور ماله في الكتاب قالوا يسي أن يكون الثلث لمن وإن كانوا كورا كلهم  
يستحقون كله فاما إذا كان ولان أو أحدا وله أولاد كور كلهم فإن ثلث ماله لهم وإن كان الأولاد اثنا كلهم لثي لمن وإن كان ولان  
أما إذا صار أولاد فلان كورا أو اثنا احتله وأجبه قال أبو حنيفة وأبو يوسف الوصية لله كورهم دون الاثان وقال محمد بن الوصية  
لثي كور والاثان بينهم بالسوية إذا كانوا محصورين وقدر يري يوسف بن خالد السمي عن أبي حنيفة مثل قول محمد بن علي الكرخي  
أنه كان به ول ما ذكر في هذه الرواية قول أبي حنيفة الآخر وما يرويه يوسف بن خالد السمي قوله الأول وكان يعمل لأبي حنيفة قولا  
كان أولاد آخر في هذه المسئلة في قوله الأول قياس وقوله الآخر استحسان فإن لم يكن لفلان أولاد صلبة وكان له أولاد لا يدخل  
يدخلون تحت الوصية يدخلون كلهم وإن كان له أولاد موات فاهم لا يدخلون تحت الوصية وإن كانوا كورا كلهم أو كانوا كورا  
وأما ما لا غير وإن كان أولاد البسات أمانا كلهم فلا شك أنه لا يثنى لمن وفي الدخيرة مثل عن هذه المسئلة فقال أولاد البسات لا يدخلون  
تحت الوصية ثم أشهد  
هو ماسو أو مائنا وشاتا هـ وهو أساء الحال الأماعد

هذا إذا أوصى لثي ولان فأما إذا أوصى لولد ولان ولفلان سات لا عبر دخلن تحت الوصية بخلاف ما لو أوصى لسي ولان ولفلان سات  
لا يثنى لمن وإن كان لفلان يثنى و سات ثالث بينهم عندهم جميعا ويكون ثلث ماله بينهم بالسوية لا يعصل الله كور على الاثان قال  
عالم كاتله أسامة حامل دخل ماله في طهار الوصية أيضا ولا تدخل أولاد الأولاد تحت هذه الوصية كولد ولان وولد ولان وولد ولان  
في الحقيقة من يولد لفلان والذي يولد منه ابنه وابنته لصله فأما ولد ابنه أو ابنته يولد من ابنه أو ابنته ولم يتولد من فلان وكان حقيقة  
هذا الاسم لولد الصلب فادام لفلان ولدا صلب لا يدخل ولدا له وهذا إذا كان فلان أو ماسا فاما إذا كان هو أشهد فأولاد الأولاد  
يدخلون تحت الوصية حال قيام ولد الصلب وإن لم يكن له ولد إلا ولدا واحدا كان الثلث له بخلاف ما لو أوصى لأولاد ولان وله ولد واحد  
فله يستحق المص وأدا أوصى لأولاد فلان وليس لفلان أولاد صلبة لا يدخل تحت الوصية أولاد السنين وهل يدخل فيه أولاد  
البسات فيه روايتان في دخول بني البسات أما ثبات البسات لا يدخلون في الوصية رواية واحدة ولوأوصى لأولاد رسول الله صلى الله  
عليه وسلم العلوية وبني النسيبة والفقهاء والعلماء وأصحاب الحديث تحت الوصية وسئل الفقيه أبو جعفر عن رجل أوصى لأولاد رسول  
الله صلى الله عليه وسلم فذكر أن أبا نصر بن يحيى كان يقول الوصية لأولاد الحسن والحسين ولا تكون لغيرهما ٧ وأما العمرية  
فهل يدخلون في هذه الوصية قال بطر كل من كان يسب إلى الحسن والحسين ولا يكون لغيرهما فأما العمرية فهل يدخلون في هذه  
الوصية فبعضهم يقول بغيره فبعضهم لا في هذه الوصية لأنه كان رضي الله عنه روح اختبه من ولد عمر رضي الله عنه وأدا أوصى لعلو به فقد حكمي  
عن الفقيه أبي جعفر أنه لا يجوز لأهم لا يحصى وليس في هذا الاسم ما يبي عن المقر أودي الخاتمة ولوأوصى لفقراء العلوية بجوز  
وعلى هذا الوصية للفقهاء لا يجوز ولوأوصى لفقراءهم يجوز وقد حكمي عن بعض مشايخنا أن الوصية على معلي الصبيان في المساجد  
يجوز لأن عائلتهم فقراء والمقر فيهم هو الغالب فصار حكمه على الفقراء كلشروط قال الشيخ الامام شمس الأئمة الحلواني كان الامام  
أبي بصير يقول على هذا القياس إذا أوصى لطلبة علم كورة كذا أو لطلبة علم كذا يجوز ولوأوصى لطلبة العلم والطلبة أوسن  
فقراء العلوية بآراء عبد أبي يوسف وعبد محمد لا يجوز إلا إذا صرف إلى اثنين منهم وأدا أوصى للشيعة وعنه قال محمد بن علي بن كل مسلم  
شيعة وعنه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وأما ما وقع عليهم الوهم من أنهم الذين يعرفون بالليل إليهم وصلوا وأوسون من بذلك دون  
غيرهم فقد قيل الوصية مائة قياسا إذا كانوا لا يحصى وإذا أوصى لفقراء الفقهاء حكمي عن الفقيه أبي جعفر أنه قال الفقيه عند ما  
من طبع من الشقة العارية وليس المستقعة بعقبة وليس له من الوصية بصعب قال الفقيه أبو جعفر أنه لم يكن في بلدنا أحد يسمى فقيها غير

أني نكر الاعمش سبحانه قد اهدى أو نكر العارسي مالا كثيرا لطلبة العلم حين مادرو في مجلس أمها الفقيه وإذا أوصى لاهل  
 العلم بلدة كذا فانه يدخل فيه أهل الفقه وأهل الحديث ولا يدخل من يتعلم الحكمة وفي الثانية ولا يدخل من يتعلم الحكمة  
 مثل كلام الفسلفة وغيره لأن هؤلاء يسمون المتعلقة لاطلة علم وهل يدخل فيه المتكلمون ولأن كرمه المسئلة أيضا في  
 الكتب وفي أي القسم ان كتب الكلام ليست كتب علم بمعنى المعروف لا يسبق إلى العلم فلا يدخل تحت كتب العلم فعلى  
 قياس هذه المسئلة لا يدخل في الوصية المتكلمون وإذا أوصى ثلث ماله على فقراء طلبة العلم من أصحاب الحديث الذين يحتلون  
 إلى مدرسة مذبوبة في كورة كذا فالتعلم لعمدة اذ لم يكن من جهة أصحاب الحديث لا يتناول شعوى المذهب ويتناول من يقرأ  
 الاحاديث ويسمع ويكون في طلب ذلك سواء كان شعوى المذهب أو حتى المذهب وغير ذلك ومن كان شعوى المذهب الا انه  
 لا يقرأ الاحاديث ولا يسمع ولا يكون في طلب ذلك لا يتناوله اسم أصحاب الاحاديث قال في المحيط ولو أوصى لشيء فلا ان كانوا  
 لا يحصون فالوصية باطلة لانها ماعى تعيين هذه الوصية لانه لا يمكنه تعيينها للسلك لاسم لا يحصون فطلت الوصية كما لو أوصى  
 لواحد من عرص الناس بخلاف ما لو أوصى للفقراء لان الوصية للفقراء وقعت لله تعالى والفقراء مضاف وهذا لا يرددهم  
 وحاصرهما إلى الواحد منهم عدأ في يوسف لانه واحد معلوم وقفت الوصية له بخلاف الوصية لشيء فلا ان لها تناولت الاعضاء  
 كما سالت الفقراء فوقع للشيء والله تعالى حتى يردده ولو أوصى لشيء فلا وهم لا يحصون فان كانوا فقراء حارت الوصية لانها  
 وقعت لله تعالى ان كانوا أعيان لا يجوز لها وقفت للعاد وقد سدرت تعيينها لم لا تخلو لما ان كان فلا ان أفضلية أو فلا ان  
 أو واحد فان كان فلا ان أفضله وهم ذكور وانما فالت منهم بالسوية ان كانوا يحصون لان النساء اذا احتلن بالرجال يدخلن في  
 حساب الرجال قال الله تعالى أقيموا الصلاة وآتوا الزكاة وقد تناول ذلك الرجال والنساء جميعا وقوله تعالى فان كان له أخوة  
 ولامه السدس قد سأل الله كور والامات فان كن انما لحاصل يد كره في الكتاب وقالوا على قياس تعطيل محمد لهذه المسئلة يكون  
 الثالث لى لانه ذكر وقال بحس أن يقال هذه المرأة من بنى فلا ان كان فلا ان أو وحدا وله أولاد سدس والاشي لى وان كانوا  
 ذكورا وسات فالثالث كور خاصة عند أي حبيبة وعندهما الله كور والامات وذكر في نصوص النسخ قول أبي يوسف  
 مع أي حبيبة وهو الأصح وعند محمد يدخل الامات لحملان الامات متى احتلن بالله كور يمين الله كور ويعلم الله كور على  
 الامات فانه يقال سواء أم وسواهم وسوهم فانه يتناول الله كور والامات ولهذا لو أوصى لأخوة فلا يدخل الاخوة والاجوات  
 تحت الوصية لما شري من الآية لهما أن حقيقة هذا اللفظ يطلق على الله كور خاصة وانما يطلق على الله كور والامات حال الاحتلاط  
 محار والعلل الحقيقية واحصا ما يمكن مع أي استعمال هذا المحار اشترا كما لان فلا ما اذا كان أما أو وحدا فكذلك اسم اب  
 ويراد به الله كور والامات يد كور ويراد به الله كور خاصة دون الامات لانه قد تحل أولاده عن الامات واطلاق هذا الاسم على  
 الله كور خاصة حقيقة مستعمله وعلى الامات خاصة محار غير مستعمل حال الاحتلاط وقع الشك في دخول الامات تحت الوصية فلا  
 يدخل بالشك بخلاف ما لو أوصى لشيء غير لان المقصود ليس هو الاعيان والاشخاص وانما المقصود مجرد الاسماء والوصية للأخوة  
 على هذا الخلاف تكون وصية للأخوة دون الاجوات عند محمد لان اسم الاخوة لا يتناول الاجوات بحقيقته بل بمجردة ولهذا  
 قال الله تعالى فان كانوا أخوة رجالا ونساء فليد كور مثل حظ الانثيين فقد فسر الاخوة بالرجال والنساء ولو تناول اسم الاخوة  
 الاجوات لم يخرج إلى هذا التعميل ولو وحدي الوصية مثل هذا التفسير بان قال ماخوة فلا رجالا ونساء دخلت الاجوات فيها  
 وليس لولد الولد شيء وان كان مع ولد الصلب وان لم يكن لفلان ولد صلب فالوصية لاسم دون بنات اسم ان ولد الان يسمى ولدا  
 الا انه من في الاضافة والانتساب اليه لانه يضاف اليه بواسطة والفاقص لا يدخل تحت مطابق اسم المضاف كالأولاد البنات فعند  
 الاطلاق يحمل على ولد الصلب لانه أحق بهذا الاسم فان تعدد حمل على الحقيقة جعل على المحار تحريا للأخوات لان ابن الابن قيم  
 مقام ابن الصلب حال عدم الصلب الميراث محار واستحقاقا وسقط اعتبار نقصان الاضافة اليه ثم راعا فكذلك الوصية لاسم أخت  
 الميراث ولو أوصى لشيء فلا الثالث لم يكن لفلان دون يوم الوصية وهو وليه الذين حددوا قبل موت الموصي لان الوصية تخليق من  
 الموصي للموصي له بعد الموت فيعتبر وجود الموصي له وقت موت الموصي ولهذا تحت الوصية ثلث ماله وان لم يكن له مال عند الوصية  
 وان كان لفلان دون أربعة ولله آخر ان ثم مات الموصي فالثالث الباقي ولو لو دون سواء لانه متى أضاف الوصية إلى بنى فلا







بهله عبده هذا لان ولم يسم وقتا وهو يخرج من ثلث ماله وله سبعة حال حياته وان كانت المدة اكثر من الثلث وكذلك الوصية  
 بعده للثلاث ان اوسكى الدار واحدة العبد وهو قول ابي يوسف ومحمد وفي نوادر شرعي ابي يوسف اذا اوصى بحصته عبده  
 اوسكى داره لعبد رجل حار للعبد للموصي له ولا يتصور لولاه ويسكن العبد الدار ولا يسكن مولاه فان مات العبد الموصي به نزلت  
 الوصية وان بيع او اعتق فقيه الوصية وفي نوادر ابن سباعس ابي يوسف رجل اوصى ان يحرم عبده فلما مات حتى يستحي فان كان  
 ولان صبر احده حتى يتركه وان كان كبيرا له وصية ماطلة قال واذا اوصى له بالدار السكى فالى سبب ما خلا العبد فانه يقسم  
 الخدمة بينهم ما لم يقدم المين وفي السكى ولو اقسما الدار هياة من حيث الرمان يجوز ايضا الا ان الاول اولى ولو اوصى له بعده  
 عبده او خيرة سببانه يجوز ولو لم يكن له مال غيره كان له ثلث الماله والفرقة بخلاف الخدمة وليس للورثة بيع ما في ايديهم من ثلثي  
 الدار وعن ابي يوسف ان لم يرد ذلك ولو حرم ما في يده من الدار كان له ان يراحم الورثة وما في ايديهم ولو اوصى بعده عبدا وداره  
 واستخدمه وسكنها نفسه قبل بغير ذلك قال والاصح انه لا يجوز وليس للموصي له الخدمة والسكى ان يؤخر العبد والدار وفي  
 الظاهرية وعليه الفتوى وقال الشافعي لذلك واذا اوصى رجل ثمة سببانه وعلى وجهين اما ان قال ابتدا ولم يقل فان كان في  
 سببانه ثمة وهو يخرج من ثلث ماله كان له ذلك ولم يكن له ما يحدث من الثمار بعد ذلك الى ان يموت هذا اذا كان في الثمان ثمار  
 فاقسم يوم الموت فاما اذا لم يكن في الثمان ثمار فاقسم بعد الموت فانه باس ان تغل الوصية ولا تصرف الوصية الى ما يحدث من الثمار بعد  
 الموت ولكن في الاستحسان لا تغل الوصية ويكون للموصي له ما يحدث من الثمار هذه موت الموصي اذا كان الثمان يخرج من  
 ثلث ماله وهذا الذي ذكره ما كماله اذ لم يصح على الا بد فاما اذا قال اوصيتك ثمة سببانه ابتدا فحدث في الثمان شجر من اصول  
 الشجيرات ولم يرد ذلك في الوصية وان قاسم الوصى الموصي له ثلث ماله الثمان مع الورثة فاعل الذي لم يرد ولم يعل الذي له فانه  
 يشتركه ويشاركهم في الماله قال ولورثته ان يبيعوا ثلثي الثمان فيكون المشرى شرى كالموصي له فاعله بخلاف ما لو باعوا السكى  
 فانه لا يجوز البيع في حصة الثلث وفي المتن اذا اوصى بسكى داره لرجل ولا مال له غيرها قال ابو حنيفة ليس للورثة ان يبيعوا الثلثين  
 وله ان يوصى لهم ان يبيعوا الثلثين ولم ان يقاسموا ابي حنيفة صاحب الوصية الثلث قل ان يوصيه لو كانت هذه الوصية بعده الدار  
 كان للموصي له ثلث الماله ولم يكن لهم ان يقسموا الدار فاداسا اذ اقسمت ان لا فعل فليس لثنى وقال ابو يوسف يقاسمون فيكون  
 له ثلث فاداسا فعل قوله وان لم يعل فليس لثنى وللورثة ان يبيعوا ثلثهم قبل القسمة وبعدها واذا اوصى الرجل لرجل بعده ارضه  
 وليس عليه ما يخل ولا شجر وليس له مال غيرها فانما يؤخر فيعطى صاحب الدار ثلث الاخر وان كان فيها شجر اعطى ثلث ما يخرج  
 من الشجيرات ولا يدفع له مراعاة ما صنعوا وثلث وان كانت الرأسة اجارة الارض اذا كان السدر من قبل العامل لاها ليست  
 اجارة من كل وجه بل اجارة وشركة حتى اذا تمخج ارض شيئا لا يكون لصاحب الارض شيء وقد ذكرنا ان الوصية بتمام العلة  
 بصرف الى الاجارة من كل وجه ولم يصرف الى المراعاة واذا اوصى ان يؤخر ارضه مديس في سببانه كل سبه بكذا وهي جميع  
 ماله فانه يطر الى آخرها فان كان سمي آخر ثلثها وحده هذه الوصية وان كان المسمى اقل من آخر ثلثها فان كانت الحظاثة  
 بحيث تمخرج من ثلث مال الميت فانه تعد هذه الوصية وان كانت الحظاثة بحيث لا تمخرج من ثلث مال الميت بقال للموصي له الاجارة  
 ان اردت ان تؤخر ملك هذه الارض فباع الاخر الى تمام الثلثين فان باع يؤخر الارض منه وان لم يلع لم يؤخر الارض منه وكان  
 الجواب في الاجارة كالجواب في ادا اوصى ان تناع ارضه من فلان وكذا جميع ماله هناك ان كان المسمى مثل قيمة الارض  
 او اكثر او اقل من قيمة الارض بهي يبر تناع منه وان كان بهي فاحش فان كان الحظاثة بحيث لا تمخرج من ثلث ماله يقال للموصي له  
 بالبيع ان اردت ان تناع ملك هذه الارض فباع الثلث الى تمام ثلثي القيمة من ملع باع الارض منه وان لم يلع فباعها لبايع الارض  
 منه فكذا في الاجارة ومن مشايخنا قال لا يجوز ان يكون الجواب في الاجارة كالجواب في البيع ومهم من قال ما ذكره محمد  
 من الجواب صحيح في الاجارة واذا اوصى له بيتان لم يترى بيتا من ثلث ماله الوصية جارية من الثلث واذا اوصى لاسان نشاة  
 من عبده ولم يقل يوم الموت ان كان في ملكه يوم الوصية تحت الوصية وعلاني ما حتى اذا ملك بعد ذلك بثلث الوصية وان لم يكن  
 في ملكه يوم الوصية كانت الوصية ماطلة ولولا قل اوصيتك نشاة من عبي يوم الموت فالوصية حائرة وان لم يكن في ملكه غم  
 يوم الوصية واذا اوصى رجل لرجل بعده سببانه الثمان سببانه اوستين او اكثر من ذلك قبل موت الموصي ثم مات الموصي

فليس للموصي من ثلث ما يمتنع ان يكون له من العاقبة ما يكون في البستان يوم مات الموصي وما يبحث لعدم نفق المستقبل الى ان  
يموت الموصي له فاما ما يوجد من ثلث البستان قبل موت الموصي بعد الوصية فانه لا يكون للموصي من ثلث ما يمتنع ان يكون له فاما ما يوجد من ثلث البستان  
لرحل بعده فانه ثلث الموصي له فاما ما يمتنع ان يكون له من ثلث البستان في ورثة الميت وثلث حائز وتبطل وصيته وكذلك لو لم يبعه الورثة ولكنهم  
تراضوا على شيء فدفعوا اليه على ان يسل الملة وبعها فانه ثلث حائز وكذلك المصالح عن سكي الدار وحدها فحائز وان كان  
مع هذه الحقوق لا يتصور ود كرمته المصالح عن مسئلة السجيل وفي نوادر فشرع في يوسف ود كرمها القياس والاستحسان  
وصورهما كرمه اذ اوصى بثلثه لثلاث سبي ومصالح عنها وقصص الداراهم منهم فمصلح باطل قياسا لان هذا مصلح عن مجهول  
لا بدري ان يكون ولا يكون لكن استحسنا واحبر بعد المصالح اذ اوصى بثلثه لثلاث سبي فمصلح باطل قياسا لان هذا مصلح عن مجهول  
مطلوبه اذ اوصى بثلثه لثلاث سبي فمصلح باطل قياسا لان هذا مصلح عن مجهول فمصلح باطل قياسا لان هذا مصلح عن مجهول  
عندهم جميعا فاما اذ اوصى بثلثه لثلاث سبي فمصلح باطل قياسا لان هذا مصلح عن مجهول فمصلح باطل قياسا لان هذا مصلح عن مجهول  
وهو القياس في سبيل الله وعلى قول محمد بن حنبل سئل ابو بكر عن اوصى بثلثه لثلاث سبي فمصلح باطل قياسا لان هذا مصلح عن مجهول  
والخطير للحر الا ترى انه لو دفع الكرم بمصلحة فكل هذه الاشياء تكون بينهما كذا هذا وفي فتاوى ابي الليث اذ اوصى بثلثه  
كرمه لثلاث سبي فمصلح باطل قياسا لان هذا مصلح عن مجهول فمصلح باطل قياسا لان هذا مصلح عن مجهول فمصلح باطل قياسا لان هذا مصلح عن مجهول  
ذلك وفي محمد بن مسلمة توفي ذلك الكرم وان خرج من الثلث تصدق بثلثه لثلاث سبي فمصلح باطل قياسا لان هذا مصلح عن مجهول  
لتسوي بمصالحهم فاما اذ اوصى بثلثه لثلاث سبي فمصلح باطل قياسا لان هذا مصلح عن مجهول فمصلح باطل قياسا لان هذا مصلح عن مجهول  
فتدبر فلان قبل مضي السنة فمصلح باطل قياسا لان هذا مصلح عن مجهول فمصلح باطل قياسا لان هذا مصلح عن مجهول  
والسبي على الموصي له فان اوصى له ان يورع كل سنة عشرة اشربة وثلثه لثلاث سبي فمصلح باطل قياسا لان هذا مصلح عن مجهول  
قد بلغ اذ يورع استحسانا لم يحدد فالحرج على الموصي له فاصل فيه ان كل شيء لو اوصاه له لم يلزم صاحب الارض الخراج اذا  
اوصى به لغيره فعلى الموصي له الخراج كذا لثلاث سبي فمصلح باطل قياسا لان هذا مصلح عن مجهول فمصلح باطل قياسا لان هذا مصلح عن مجهول  
فاما اوصى بثلثه لثلاث سبي فمصلح باطل قياسا لان هذا مصلح عن مجهول فمصلح باطل قياسا لان هذا مصلح عن مجهول  
سنة بعد سنة لرحل واوصى بثلثه لثلاث سبي فمصلح باطل قياسا لان هذا مصلح عن مجهول فمصلح باطل قياسا لان هذا مصلح عن مجهول  
سنة ايام لا ورثة له ايام وطما لثلاث سبي فمصلح باطل قياسا لان هذا مصلح عن مجهول فمصلح باطل قياسا لان هذا مصلح عن مجهول  
والوصية فيكون الورثة ولو كان العبد يخرج من ثلث المال ولم يخرج بل اخرجت الورثة فمصلح باطل قياسا لان هذا مصلح عن مجهول  
له السنة ويومين للموصي له السنة فيحصل استيفاء اوصيتين في ثلاث سبي ولا حق للورثة في خدمة العبد ولو كان اوصى لرحل  
خدمه العبد سنة سبعين ومائة ولا خمسة احدى وسبعين ومائة والخدمة والعبد لا يخرج من الثلث ولم تحر الورثة فمصلح باطل قياسا لان هذا مصلح عن مجهول  
في سنة احدى وسبعين ومائة على سنة ايام لا ورثة له ايام وكل واحد من الموصي لهما يوم واذا مضت هذه الوصية تطل وصية  
الموصي له سنة سبعين ومائة وفي سنة احدى وسبعين فمصلح باطل قياسا لان هذا مصلح عن مجهول فمصلح باطل قياسا لان هذا مصلح عن مجهول  
فاذا مضت هذه الوصية تطل وصية الموصي له سنة احدى وسبعين فمصلح باطل قياسا لان هذا مصلح عن مجهول فمصلح باطل قياسا لان هذا مصلح عن مجهول  
سبعين له وثالثها ان اوصى لرحل سكي داره سنة واوصى لآخر سكتا سنتين فمصلح باطل قياسا لان هذا مصلح عن مجهول  
ان غيره وان كان الدار تقسم بينهم ثلث الدار فمصلح باطل قياسا لان هذا مصلح عن مجهول فمصلح باطل قياسا لان هذا مصلح عن مجهول  
من الدار حتى تنص سنة فاما مضي سنة فمصلح باطل قياسا لان هذا مصلح عن مجهول فمصلح باطل قياسا لان هذا مصلح عن مجهول  
بالبالد سنة اخرى ثم يعود الدار الى الورثة وفي الظاهر ولو كانت الدار لا تتحمل القسمة كان الحكم فيها كالحكم في العبد  
وهذا اذ لم يخرج الدار والعبد والخمس الثلث فاما اذا خرج من الثلث واجازت الورثة فمصلح باطل قياسا لان هذا مصلح عن مجهول  
الاول بين الموصي لهما في سنة احدى وسبعين وفي السنة الثانية كذا لثلاث سبي فمصلح باطل قياسا لان هذا مصلح عن مجهول  
لان حق الموصي له في الثلث لا يبرأه الورثة فيه وقد قدمنا فيه قل لرحله الله في الايام اي وان لم يخرج من الثلث فمصلح باطل قياسا لان هذا مصلح عن مجهول  
بوهين والموصي له يومين لان حقه في الثلث وحقه ما في الثلث كذا الوصية ما عني ولا يمكن قسمة العبد لانه لا يجرأ فصرا

الى الابد فيكون لهم الزنا وقد علمنا ما قيل في المسئلة قال رحمه الله يجوز عيه يعود الى الورث الموصى به أي عود الموصى له يعود الى العبد  
 أو الزنا الى ورثته الموصى له لا ما وجب الحق للموصى له يستوفى المذموم على حكم ملكه ولو انتقل الى الورث الموصى له استحق به ابدان  
 ملك الموصى بمسيرة رضاه وذلك غير جائز قال رحمه الله يجوز لو مات في حياة الموصى ملكه أي لو مات الموصى له قبل موت الموصى  
 ملك الوصية لها ما عليه مضاف الى ما بعد الموت وفي الحال ملك الموصى مات فيه ولا تصرف تلك الوصية له عدم مونه وبذلك  
 وقد قدسناه بالرحمة الله يجوز ثمة بستانه مات فيه ثمة له هذه الثمرة وإن راد ابداله هذه الثمرة وما يستل كعدم بستانه أي  
 اذا أوصى ثمة بستانه ثم مات فيه ثمة كان له هذه الثمرة وجدها وإن قال له ثمة تستأني أبدأ كان له هذه الثمرة وثمرته وما يستقل  
 ما عاش وإن أوصى له ثمة بستانه له هذه الثمرة عليه وما يستقبل حاصله اذا اوصى بالثمة استحق الثمن والحادث وإن أوصى بالثمرة  
 لا يستحق الا الثمن الا اذا اراد ابدأ فيجب فيه ما كان له فيستحقه وهو المراد بقوله وإن راد ابداله هذه الثمرة وما يستقبل فيحتاج  
 الى الفرق بينهما او الفرق أن الثمرة تسمى بالوجود غير قابل بالتأويل لعدم الا بدالة الثمرة مثل التخصيص على الا بد فتأويل المذموم  
 والموجود في غيره عر أو ما له له فتمتلك الموجود وما يكون بعرض الوجود ولا راد لعدم الا بدليل راد عليه واعا يديه بقوله  
 وفي ثمة لا اذالم يكن في البستان ثمة والمثله على ما في كسيلة الذي في تناوول الثمرة المذمومة ما عاش الموصى له وما كان كذلك  
 لان الثمرة تسمى بالوجود حقيقة ولا يتأويل المذموم الا بما اراد اذا كان في البستان ثمة عدم موت الموصى صار مسموعا في الحقيقة  
 ولا يتأويل الجواز واذا لم يكن في البستان ثمة ولا يجوز الجمع بينهما الا بالامداد كراهية الا بد تناوول ما عملا بعموم الجواز لا جاعا بين  
 الحقيقة والجواز وقد قدسنا ما عليه قال رحمه الله يجوز في موصوف عنه ولو تناوول له الموجود عدم مونه قال اذا أولا أي اذا  
 أوصى بهذه الاشياء كان له الموجود عدم مونه ولا يستحق ما سيحدث لعدم مونه سواء قال ابدأ أو لا قال لا يجب عند الموت فيعتبر  
 وجود هذه الاشياء عند موته وانما هو الخرف لكن حارت الوصية في العلة المذمومة والثرمة المذمومة على ما لاها لا يستحق بعير  
 بالوصية من العقود كالمرأعة والمعاملة فلا ينسب حتى بالوصية أولى لها أو مع ما من غيرها وكذا الوصوف على الظاهر والى  
 في الفروع والوفاة المذمومة في الظن يستحق بجميع العقود بما يحصل مقصودا وكذلك الوصية ثم مسائل هذا الباب على وجوه  
 ثمة منها ما يقع على الموجود والمذموم كرا لا بد وأول يد كرا الوصية ما خدمه والسكنى والعلة والثرمة اذالم يكن في البستان شيء من  
 الثمرة عدم مونه ومما يقع على الموجود دون المذموم كرا لا بد وأول يد كرا الوصية ما كان في الصرع والصوف على الظاهر ومما يقع على  
 الموجود والمذموم ان كرا لا بد ولا على الموجود فقط كرا الوصية ثمة بستانه وفي ثمة ولم يتعرض المأول بالوصية ما لكس والذهب  
 وبقراءه قال القرآن على القصور ويجوز فقد كذلك تيمنا لما عاينه قال في واقعة الطائفي اذا أوصى بان يكن مائة دينار أو عشرة آلاف  
 درهم رواه أن يأتى ما لا يوصى له في غير ما سرف ولا تمييز ولا تصديق وقال في موضع آخر كمن كان للثمن وهو أن يطر الى مائة  
 اجمال صيانة للمهر ورجل الجماعة والعبد في الوصية وقيل لما عاينه في تكرار اللحن لم اعترضت باب الحجة والوثقة ولم يعتريه البطل كقول  
 الصديق الخي اسوح الى الخدي بن من الميت قال ذلك في رمان لم يكن معه غيره روى الوارث سئل أبو الساجم عن امرأة صاحبة فراش  
 أوصت ابنتها أن تسكنها بستانين درهما بما يساوي ثمانية درهم قال ان لم تفعل ذلك ماذي جرح الورثة وهم كرام صمما حجة النيات  
 ان كانت الشكل وصيغة ولا يحسم منها شيء وإن كان العصف وبيعة دون العصف عما كان فيه يكن مثلهام بصم وماراد على ذلك  
 ضمنه وفي رواية الخلاصة والمختار انها متعرجة في الشكل ان فعل من مالها ومن التركة تسمن وسئل أيضا عن أوصى بان يكن  
 له بطن كذا فعدل الموصى له ذلك فلا ضمان عليه ولو وجد بغيره ائنا وذلك الشيء الورثة وسئل أبو بكر عن امرأة أوصت الى روحها أن  
 يكتفها من مهرها التي لها عليه قال أبو هريرة ينهاي باب السكنى باطل وفي رواية الخلاصة قال وصيها في تسكينها ما له ولو لم يترك  
 ما لا يكون كمنها في بيت المال دون الزوج بل حصار في علمنا قال الفقيه أبو الليث رحمه الله هذا الخبر باطل الزيادة عن  
 أم هانئ وروى حماد عن أبي يوسف أن السكنى على الزوج كالسكوة وعن محمد بن يحيى قال وسئل أبي يوسف ما حدث قال الفقيه  
 أبو بكر فبين أوصى بان يكن في ثوبان هذه الوصية ما طاعة وفي الظاهر به ولو أوصى ان يكن في ثوب كذا بدو في موضع كذا  
 الوصية في تعيين السكنى وموضع القبر باطل وفي رواية الزيدوسى اذا أوصى بان يكن في حصة أو ثوب أو في ستة أو ثوب حارت  
 وصيته وراعى شرائفه وفي الخلاصة ولو أوصى بان يدين في مقبرة كذا تعرف للعلن الراشد تراعى شرائفه وإن أوصى بان يدين

[illegible]

أهل الأصول وقد ذكرنا شيئاً من هذه المسائل مع مسئلة دفع المصحف في كتاب الاستحسان

### باب وصية الدي

لما فرغ من وصية المسلمين شرع في وصية أهل الكتاب وترحم بالدي لأنه ملحق بالمسلمين في المعاملات قال رحمه الله يردى جعل داره ديناً أو كنيسة في حقه جلت هي ميراث **ب** لأنه مثله لوقف عبداً في حقيقته والوقف عبده لا يلزم فيورث فكذلك هذا وأما عند هراولس فإنه معصية ولا يصح وإن كانت هي في معتقدهم في أشكال على قول أي حقيقته وهو أن هذا عبدهم كالسجد عبداً والمسلم ليس له أن يبيع المسجد فوجب أن يكون الدي كذلك لاسم عبدهم يتركون وما يندفون ورواها ابن السجدة عن حرق السادة وصار خاصته ولا كذلك البيع في حقهم ولزم المنافع الناس لاسم سكنون فيها ويدفون فيها أموالهم فلم ينص محررة عن حقوقهم فكأن ملكه فيها ما وفي هذه الصورة يورث المسجد أيضاً على ما ينص عليه ما به قال رحمه الله يجوز أن أوصي بذلك لقوم مسلمين **و** ومن الثالث **ب** أي إذا أوصي إن بني داره ديناً أو كنيسة لعينين **و** جاز أن من الثالث لأن الوصية فيها معنى الاستخلاء ومعنى التخليك فممكن نصحيحه على اعتبار المعنيين قال رحمه الله يجوز بداره كنيسة لقوم غير مسلمين بحيث كوصية حر في testament بكل ما له مسلم أو ذمي **ب** يعني إذا أوصي بداره أن تنس كنيسة لقوم غير مسلمين بحيث كما يصح لحر في الخ أمال الأول وهو ما إذا أوصي إلى قوم مسلمين **و** قول أي حقيقته وعدده الوصية باطله لاسم عبده حقيقته وإن كان في معتقدهم قر به الوصية بالمعصية باطله لأن سفيد هاشمير بالوصية ولأن حقيقته أن هذه قر به في معتقدهم ونحن أمرنا أن نتركهم وما يدبون فيحدور ساء على معتقدهم ألا ترى أنه لو أوصي بما هو قر به حقيقة وهو معصية في معتقدهم لا يجوز الوصية باعتبار الاعتقادهم فكذلك عكسه ثم الفرق لأن حقيقته بن بناءه وبين الوصية به أن البناء ليس سبب لروال الملك وأما زول ملك الثاني فإن يصير محرراً حاله لعلى كذا مساهد المسلمين والكنيسة لا تحرقه تعدل على ما ينداه فيورث عنه خلاف الوصية لاسم وأوصت لداره الملك عبر أن ثبوت مقصي الوصية وهو الملك انتفع بها ليس ثمره عندهم فيبقى بما هو قر به عندهم على مقتضاه من ول ملكه ولا يورث قال مشايخنا هذا إذا أوصي ببناء ما في القرى وأما في مصر فلا يجوز بالاتفاق لاسم لا يتكلمون من أحداث البيعة في الأمصار وعلى هذا الخلاف إذا أوصي بأن يذبح ضاربه ويسلم المشركيين من غير تعيين لماد كرم وإن كان لقوم معينين حار ما لا يحق خالصه وإن وصايا الهي على ثلاثة أقسام وهو ما إذا أوصي بما هو قر به عبداً وعندهم كذا إذا أوصي بأن يسرح في بيت المقدس أو بأن يعزى العرك وهو من الروم سواء كان لقوم معينين أو غير معينين لأنه وصية بما هو قر به عبداً وفي معتقدهم أيضاً قر به ومما هو باطل بالاتفاق وهو ما إذا أوصي بما هو ليس بقر به عبداً ولا عندهم كذا إذا أوصي للعبيات والبشعات أو أوصي بما هو قر به عبداً وليس في معتقدهم كذا إذا أوصي بالحج وبناء المساجد لاسميين أو أن يسرح مساحداً لأنه معصية عندهم الآن يكون لقوم بأعيانهم لا يصح باعتبار التخليك ومما هو مختلف فيه وهو ما إذا أوصي بما هو قر به عندهم وليس بقر به عبداً كبناء الكنيسة لقوم غير معينين بنحوه فعند أي حقيقته يجوز وعدده لا يجوز فإن كان لقوم معينين يجوز في الكل على أنه تخليك لهم وماد كرم من الجهة من يسرح المساجد ونحوه خرج منه على طريق المشورة لا على طريق الإلزام حتى لا يلزمهم أن يعرفوه في الجهة التي عيها هو بل يدعون به ما شاؤا ولأنه ملكهم والوصية إنما يحث باعتبار التخليك لهم وصاحب الصدقة إذا كان لا يكره فهو في حق الوصية مثله المسلم لأن أمرها ببناء الأحكام على ظاهر الإسلام وإن كان يكره فهو مثله المرتد فيكون على الخلاف المعروف في نصرته قال صاحب الهداية في المرتدة الأصحابه نصح وصاياها لاسم على الزدة بخلاف المرتد لأنه يقتل أو يسلم سخطها كإدنية وقال المحققان النهاية ذكر صاحب الكتاب في الزيادة الخلاف على هذا وقال بعضهم لا تكون عملة لدنية وهو الصحيح حتى لا تصح معصية بالوصية والفرق بينهما بين السمية من القديمة تنقر على اعتقادها وأما المرتدة فلا تنقر على اعتقادها **هـ** وقال صاحب العناية ببيان نقله من النهاية والطاهر أنه لما نداء بين كلاميه لا بد أن هناك الصحيح وهو الأصح ومما يصدق **هـ** أقول هذا ليس بشئ إلا لما كان مراد من نقله في اختلافات هو الصحيح ترجيح هذا القول على القول الآخر لا بيان محرد محتج مع رجحان الآخر كان مراد من نقله هو الأصح ترجيحاً على الآخر بل قوله هو الصحيح أدل على الترجيح من قوله هو الأصح ولأن رجحان أحد هما على الآخر ينافي ترجيح الآخر عليه ولا يمكن أن يصدقنا قول الراسي عمود به الاشبه أن تكون

كأنبيه عوروصيهما لأنها لا تقتل ولها يجوز جميع تصرفاتها لو كذا الوصية كأنها أراد بقوله صاحب الكتاب صاحب الهداية وذكر  
الصعاق أن من أراد دعوى الإسلام إلى النصرانية أو اليهودية أو المجوسية فحكم وصاياه حكم من أسلم إليهم فأصحهم صحته وهذا  
عندها وأما عند أبي حنيفة فوصيته موقوفة ووصاياه المرفقة نافذة فالاجماع أنها لا تقتل عبداً وقال قاصيحيان المرفقة الصحيح  
أنها كأنبيه ويجوز لها ما من النسبة وما لا ولا وأما الثاني وهو ما إذا أوصى الخرى لمسلم فلا نه أهل لتملك منجزاً كأنه  
ودعوا فكذلك أمما ولو أوصى ما كرم من الثلث وعمله كالحمار لأن امتناع الوصية عارداً على الثلث لخلق الورثة وليس لورثته  
حق شرعي لأهم. وأما في حقها ولا حرمة له اعتبار الأمان والأمان كان له لخلق ورثته وليس لورثته حق شرعي وقد أسقط  
حقه فجوز وقيل إذا كان ورثته معاً لا يجوز ما كرم من الثلث إلا ما حازره منهم لأنه لا مانع الترم أحكامنا عصار كأنبيه ولو أوصى  
بعض ماله بعدت الوصية في الثلث ورد الباقي لورثته وكذا الوأوصى لمستأمن مثله ولو أعتق عبيد بعد الموت أو دبره حار ذلك كله من  
غير قصد ثالث لما سوا كذا إذا أوصى لمسلم أو يودي بوصية حار لأنه ما دام في دار الإسلام فهو كأنبيه في المعاملات ولهذا أصبح  
صعد والجلس كالمسلم وصرافه في حال حياته فكذلك بعد مماته وعن أبي حنيفة وأبي يوسف وصية والدي بالخرى للمستأمن لا يجوز  
لأنه يدرهم حكماً حتى تمكن من الرجوع إليها والاولى أظهر لأن الوصية تملك مستداً ولهذا يجوز للدي لأهم الترموا أحكام الإسلام  
فما يرجع إلى المعاملات ولو أوصى خلاف ملتزم اعتبار الأمان لأن الكفر كله ملة واحدة ولو أوصى خرى لا يجوز لأن الأثر  
متبع ككتاب الهاربي فكذلك الوصية لأنها أحتمه على رواية الجامع الصغير ينبغي أن يجوز كالمسلم ولو أوصى لمستأمن في دار الإسلام  
ينبغي أن يكون على الروايتين المذكورتين في المسلم وثقة أعلم

### باب الوصى وما يملكه

لما فرغ من بيان أحكام الوصى إليه وهو الوصى وقدم أحكام الوصى له لكن كثيراً وكثرة وقوعها كانت  
الحاجة إلى معرفتها أسس قال رحمه الله **ولو أوصى الرجل فقتل عبده ورد عبده فترده** يعني قبل عبداً الوصى لأن الوصى ليس له  
ولا الزامه التصرف ولا عذر من حتمه لأنه يمكنه أن يوصى إلى غيره قال في البشارة المراد بعده يعني عبده ورد عبده سواء  
كان عبده أو في محاسن غيره قال في المنسوط مسائله مستقلة على فصول فصل في حق الإيضاء وكيفية فصل في فصوله ورد فصل فيمن  
يجوز إليه الإيضاء ومن لا يجوز له فصل في عمره الرجل إذا حصر الموت يسمى أن يوصى ويكتسب وصيته له وله عليه الصلاة والسلام  
لا يعمل لرحل يؤمن بالله واليوم الآخر بيت أو وصيته تحت وأمه ويكتب كتاب الوصية هداً وأوصى فلا من قتل فانه يشهد بأن  
لأله الله وأن عبداً عبده ورسوله وأن الحق في المأزق وأن الساعة آتية لا ريب فيها وأن الله يبعث من في القبور وأن صلاتي  
وسكوتي بحياي وعما في قلوب الملائكة لا شريك له وذلك أمرت وأنا أول المسلمين أي في هذه الوصية لما روي عن النبي صلى  
الله عليه وسلم أنه قال من كان آخر كفته شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله وحته الجنة ثم يكتب وأنا العبد المذنب الضعيف المعرط  
في طاعة المصير في خدمته المستقر إلى رحمة الراس له والهارب من عبده ترك من المال الصامت كذا ومن الرقيق كذا ومن  
النور كذا وعليه من الدين كذا إن كان عليه دين ويسمى العريم واسم أبيه كذا نحو هذا الوصية فيه يبقى الميت تحت عبده ويكتب  
أن من مصرى هذا فأوصت ما ينصرف إلى وجود الخبرات وأبواب التردد في المعارط في حياته وتزودوا ورواها في الأثر  
وأما أوصى إلى فلان من فلا يقوم بقضاء ديونه وتعميد وصيته وتعميد أسباب ورثته فعليه أن يتيق الله في تهاه ولا يتقاعلى  
أمره في رصته ولا يتقاصر عن إياه حتى وفه واسميته في تقاعد فان الله تعالى حبيب عليه ويشهد على ذلك وأما يصح الإشهاد  
إذا علم الشهود على الصلح والشهادة على الوصية بدون العلم لا يجوز لتو له عليه الصلاة والسلام لا تشهد إذا علمت مثل الشمس فاشهد  
والأدع ولو قال الشهود بعد ما قرأ الصلح تشهد عليك حرك رأسه بغير علم بطلان تحريشاتهم فان اعتقل واحتبس لسانه وروى  
عن أبي يوسف أنه يجوز ونصير إشارته وهو قول الشافعي أنه إن الإشارة تقوم مقام العارة حاله عجزه عن الطلق والعادة قياساً على  
الأخرى لأن الجرح عن الطلق متى حقه مستوى فيه العارض والأصل في معناه بالطلاق كالحجر عن المرأة فانه يجوز صلاة  
الأخرى بغير قراءة وتجاوز صلاة من اعتقل لسانه بغير قراءة فكذلك هداً ولو أن الإشارة تدل على النطق والمادة إنما تصل  
إلى السبل حالة اليأس عن الطلق وهما شبع اليأس عن الطلق لأن الاعتقال لسانه واحتجاسه لا يندم بل يعرض الزوال والاعتقال



في كل ساعة فلا تقوم الاشارة مقام العارة وان الاشارة عتملة في معرفة الاثر في الاثر من تقدم منه اشارات مهمة وآله  
واضح على مرادنا الباطنة في الالاحتمال على اشارته فقامت مقام بطله وعبارته وهما لم تقدم منه اشارات مهمة حتى اعلم  
بأشارته مرادنا فثبت اشارته عتملة غير مهمة فلا تقوم مقام عبارته فانما دلت الحالت العلة أو الحسنة في السامد ودام هل تعتبر  
اشارته احتلف الشائع فيه قيل لا تعتبر اعتبارا لشيء اذ هو ما لم يتبع اليأس عن العلم ولا تقوم اشارته مقام عبارته وقيل  
يعتبر وقد روي هذا أبو عمر والهادي عن أبي حنيفة اعتبارا لشيء الثاني لأنه لما طالت العلة صار له اشارة معروفة وتقوم مقام  
العلم كأي الاثر وأما قوله الكمال إلى ما بعد الموت وصية لان الإيلاء توكيل بعد الموت والوصاية قبل الموت وتكون وصية  
المرسل في ماله كان وصيا فيه وفي ولده وإذا أوصى إليه في أنواع وسكت عن نوع فلو سوى في نوع يكون وصيا في الأنواع كلها  
عدا حلالا لما سوى له لأنه لو لم يتم وصايته منع الحاجة إلى وصوي آخر فعمل من احتاره الميت وصيا بعض أموره وصيا كلها  
أولى من جعل غيره وصيا لان الوصي لم يرض بتصرف غيره في شيء من الأمور ورضي بتصرفه في بعض الأمور لأنه استصلحه  
واستصوبه في الوصية فيكون هذا وصيا على العموم أولى ولو قال فلا وصي إلى أن يندم فلا فهو وكفا لو ذكر التدوري الأول  
وصي مع الثاني ولا يصح تخصيصه بزمان دون زمان وحده ظاهر الرواية ان الإيلاء قابل للتوقيت لأنه توكيل أو أتابت ولاية وكلا  
الأمريين قابل للتوقيت فتوقف وصاية الأول بقدم فلا ن فذا قدم فلا ن الأول كمالا وتكلا إلى أن يقدم فلا ن وصار  
الثاني وصيا لأنه على وصية الأول بالشرط وتعليق الإيلاء بالشرط جائز لا سيما وكذا وتعليق الوكالة والسياسة بالشرط جائز كقول  
ان سافرت فانت وكيلي في أمرى صح كقول أوصيت إلى عمرو ماله بقدوم زيد وسكت فقدم زيد كان عمرو وصيا به بقدوم زيد  
وكان أقام محروا وصيا له لا يختار الميت وصية أولى من إقامة غيره بخلاف ما لو قال أوصيت إلى عمرو ماله بقدوم زيد فإذا قدم زيد  
فقد أوصيت إلى زيد كان كمالا لأنه لم يتق عمرو وصيا به بعد قدوم زيد فإنه لا يحتاج إلى إقامة من ليس بمختار الميت مقام عمرو  
ولا بد من قبول الوصي له لأنه متبرع بالعلم له ويلحقه صرور العدة فلا بد من قبوله وانزاه وإذا أوصى إليه فقبل قبل موته  
أو بعده ثم رد لم يخرج من الوصي ما أوصى إلا إلى من يعتمد عليه من الأصدقاء والأمناء فلا يعتبر القبول بعد الموت في رعا  
لا يقبل ولا يحصل عرضه وهو الوصي الذي احتاره وفي لوصح رده بعد الموت تصرف به وصار معروفا من حيث له اعتمده على  
قبوله بان يتم جميع التصرفات بعده وأنه الوصي بقول الوصاية اترهم ذلك محصره فلا وصح رده ونفع الوصي في صرور وصيه  
مغروفا من جهة الوصي فصارت الوصاية لازمة عايشه شرعا وانزاه نظرا للوصي دفعا للصرور عايشه بخلاف الوصية بالمال لا نعمة  
لو لم يصح رده لعدم موته لا يتصرف الميت لأنه يعود الثالث إلى الورثة بل للصرور على الوصي له ولو قبل في حياة الوصي ثم رده في  
حياته موافقة يصح ولا يصح بدون محصر للوصي أو علمه لم يفسد من الضرر كأي الوكيل لان الوصي طلب منه الالتزام بعد  
الوفاء لحالة الحياة ولا يمكنه في الأخيرة أن يوصي إلى غيره فصرور به ولو لم يقبل في حياته فهو لا خيار بعدم موته أن شاء قبل  
وان شاء رد لان هناك الميت معروور وهذا ليس كذلك لأنه يمكنه ان يسأل ان يقبله أو لا يقبله فإذا لم يعمل واعتد على انه يقبله  
بعدم موته يوصي إلى غيره فقد قصر في أمره فصار مترام حجة بمسألة لا مغروفا من جهة الوصي والقول تارة يكون بالتسول  
وبارة بالفعل فقول لا يعمل كشفه وصيته وأشراء شيء الورثة أو قضاء دين كقول لا تقول الوصاية فعدت وتقرر موت  
الوصي شرعا لا يقبل العطلان من جهة الوصي إلا أن الوصي له ولاية الرد حتى لا يلزمه صرور الوصاية بعير صاه وليس من  
صيرورته وصيا بغير علمه ضرور على الوصي إذا كانت له ولاية الرد والاذن لك أي أخر لعيره بماله ينسب حكمه حتى لو مات المقر  
قبل التسول توقف على قبول المصلحة فإذا قصر الوصي في التركة تصرفا بديل على قبوله نفعه الوصاية لأنه لا يقدر على الرد إلا رد  
التصرف لا يمكنه رد التصرف فلا بد له ولاية الرد وورثته الوصاية ضرورة وعن أبي يوسف في المتن في رد الوصية أول مرة  
علو والثاني خيانة والثالث سرقة فذا ظهرت من الوصي حياة عزله القاضي وصي آخر لان الأمانة في الإيلاء أصل لان سبعة  
الإيلاء أو دونهما تحصل مهام الأوصياء ثلاثة على كافي وغير عدل كأي وفاسق يخوف على ماله والعدل الكافي لا يعزل القاضي وان  
عزل لا يعزل وصار جائزا لان القصاص حلقه بدو ولاية شاملة على الكفاية خصوص على مال الميت والمعارف يكون عزل القاضي كعزل  
الميت لو كان خيا فل صاحب الصواب المختار عندى أنه لا يعزل ولو لم يعلم القاضي ان الميت وصيا الوصي غاب وأوصى إلى رجل

وتوصى الوصي الميت دون وصي القاصي لانه اصله اختيار الميت دون وصي القاصي كما اذا كان القاصي مالكا والعدل الذي ليس  
 كتابا اوصى لا يقدر على التصرف وحفظ الحركة معه بعدم اليه غيره ولا يملكه لاعتماد الوصي عليه لاماته وصيائه حتى  
 لا يتصرف عن الميت منعه عنه ويصم اليه اخرجى وزل ضرر عدم كفايته وهذائته واساق انحرف على ماله يعمر له القاصي  
 وبسبب امره كان في انشاء على الوصية اصرار الميت والميت لا يقدر على عمله فلم اقصى مقامه في الغزل وفي العتاري ولولا قل  
 الوصي على المديون ولا يملكه لا قيل بان للقاصي ان يخرج من الوصاية لانه يستحل احد من مال الميت وقيل لا يخرج من الاداء  
 ادعى شيئا منه اسرحه من يده والخماران القاصي يتناول الوصي له اما ان منبج اليه عليه حتى تستوى واما ان يترى من الذين  
 واما ان اخرجك من الوصاية من اراءه والا اسرحه ود كرا اخصاف في اذاب القاصي ان القاصي ان يجعل للميت وصيا آخر في مقدار  
 ذلك المديون خاصة حتى يقيم الاول الميتة على الوصي لان القيمة لا تنقل الا على الخصم ولا يخرج من الوصاية من اراءه قال لا تخرج  
 ديون ماريوصي اول ابي حنيفة وقال محمد ما ينقل القاصي ديون ويصم وصا ي لا يصم وصيا حتى يصير من يجي عن قوم ادعوا على  
 الميت مسا ولا يملكه لهم والوصي يعلم ذلك قال يبيع الوصي بعض الحركة من الميراث ثم يحدد الميراث ثم النش فيمير فضاها من ماله وان  
 كانت الحركة متاعا ودعهم ثم يحدد دون وقال يصير من في صلوات رضى شهده عنده عدل ان هذا على الميت ألف درهم قال يسمه ان  
 يعميه بقوله وان حالف الصالح وسعه ان لا يملكه فان كان هذا شيئا يبيع كحاربة ويجوز هاهنا الوصي اسم هذا او كان الميت عصبها قال  
 هذا يبيعها الى المصوب منه قبل رجائه ولا لا يملكه أي ان لم يرد عنه بل رد على غيره وجهه لا رد على الوصي مات بمقتضى عليه  
 ولم يصح رد في غيره وجهه لانه صار معروفا من حيث هو ردده عليه فيبقى وصيا على ما كان كالوكيل اذا عمل بمسبه في عيبة الموكل  
 ولولم ينقل ولم رد عن مات الوصي فهو باختيار ان شاء قبل وان شاء رد لان الوصي ليس له ولاية الرامه فيكون اختيارا قال في الهداية  
 بخلاف الوكيل يشترع بعد بيعه احترار عن الوكيل يشترع بعد بيعه لانه لا يملكه على نفسه فاعتبره الموكل كأي الوصي لانه  
 يؤدي الى غرور الموكل بخلاف ما اذا كان وكيله يشترع شيء بمسبه له ان يعمل بمسبه بغير محصر الموكل على قول بعض المشايخ واليه  
 اشار صاحب الهداية في كتاب الوكالة في فصل الشراء بقوله ولا يملكه على ما قبل الا بمحض من الموكل على هذا عرف ان ما دل  
 بعضهم في شرحه قول صاحب الهداية محال العامة روايات الكتب كالتبعية والحدية وغيرهما ليس بشيء لان من ادماد كفي التبعية  
 وغيرهما من قولهم الوكيل لا يملك اخرج نفسه عن الوكالة بغير علم الموكل ما اذا كان وكيله يشترع شيء بمسبه ومما اد صاحب الهداية  
 هاهنا ما كان وكيله يشترع شيء بغير علمه فتوافقت الروايات جمعا ولم تختلف اليها كلام صاحب العامة رآي هاهنا ما صاحب العصابة  
 أيضا كما يفر من قدر يرد في شرحه قال رحمه الله في بيع الحركة كقولهم في شرح المؤلفين ان الفصول باركة يكون باللفظ وباردة  
 يكون بالفعل فانقول بالفعل بان يبيع الوصي الحركة قبل الفصول باللفظ فيقول دلاله الان لزام وهو معتبر بالموت وبعد البيع  
 لصدره من الوصي سواء علم بالايساء او لم يعلم بخلاف الوكيل حيث لا يكون وكيله لا يبيع شيئا من مال الموكل انا في حال قيام ولاية  
 الموكل ولا يصح من غيره كما كانت الملك في البيع والشراء ولا بد من العلم وطريق العلم بان يبيع واحد من أجل التمييز وقد تقدم  
 ديانا ما لا يساهم خلافه لانه محصور بحال انقطاع ولاية الميت ولا يتوقف على العلم كدرواية قال رحمه الله في وان مات الوصي قتال  
 لأفضل ثم قبل صح ان لم يخرج من الوصية حين قال لأفضل لان محرده وله لأفضل لا يملك الا بطلب الإبراء لان فيه صررا للميت وصدر الوصي له  
 في اذفاء محوره ما ثواب ودفع الصررا الاول أولى الا ان القاصي اذا اسرحه عن الوصية يصح ذلك لا بد منه وفيه فكان له اسرحه  
 بعد قوله لأفضل كما كان له اخرج بعد قوله أولا لانه نص طار فاذا رأى غيره أصلح منه كان له غيره ونص غيره وما يخرج هو  
 عن ذلك ويتصور ما وصية يدفع القاصي الضرر ويصم حافضا لمال الميت متصرفا فيه يدفع الضرر من الخائن ولو قال اقبل  
 بعد ما اسرحه القاصي لا يملك اليه لا بعد قبل بعد ما سالت الوصية ما اسرح القاصي اياه قال في الامية وطول ما يفرق بين الوصي له  
 والموصي اليه من قبول الاول في الحد غير معتبر حتى لو قبل حال حياه للوصي ثم رده بعد وفاته كان جميعه بخلاف الثاني فانه اذا  
 قبل في حال الحياه ثم رده بعد الموت لا يصح في أي قوله حال حياهه بمعتبر وقبول الاول في حال الحياه غير معتبر وأجيب بان الايمان  
 يتم للميت فكان ردها بعد علمه اصرار ابيه ولا يجوز خلاف الاول وقوله بخلاف الوكيل يشترع عند بيعه أو يبيع ماله حيث

يصح رد في غيبته و هو يعلمه لانه لا ضرر وال صاحب الهبة هذا الذي ذكره من اهل العلم وروايت الكتب من الدخيرة وادب  
 القاضى للدرالك يند والجامع الصغر للمحوى في كل واحد منهم ما يدل على أن الوكيل اذا عمل بعه من غير علم الموكل  
 لم يخرج عن الوكالة حال غيبة الموكل وهو المؤلف الم له سره قاص الى آخره احتساب المبيع وهذا الاختراع قال في السبابة منهم  
 من قال حكم في رجل بع ثوبه في يد رجله ذهب الامام السرخسي واختاره المصنف ومهم من قال انما يصح لان الوصية بقوله  
 كان للقاضي ان يترجه ويصح الاختراع فهذا أولى واليه ذهب الخوازي قال رحمه الله **ولو** الى عقد وكافر وقاسى بدل بعيرهم  
 أى اذا أوصى الى مؤلف له ولد آخر منهم القاضى ويستدل بعيرهم مكاهم وأشار المصنف الى شروط الولاية هـ الاول الحرية  
 والثاني الاسلام والثالث العدالة فالو لى من ذكر موصى ويستدل بعيره وذكر القدورى ان للقاضي ان يخرجه عن الوصية  
 وهذا يدل على ان الولاية صحيحة لان الاختراع يكون بعد الدخول وذكر محمد بن الاصل ان الوصية باطله دليل معاه سندل وقيل  
 في العقد باطله لعدم الولاية على نفسه وفي غيره معاه سندل وقيل في الكافر باطله أيضا لعدم ولايته على المسلم ووجه الصحة ثم  
 الاختراع ان أصل النظر ثمة لقدرة العقد حقيقة وولاية القاضى على نفسه وعلى غيره على ما عرف من أصلها وولاية الكافر تتم  
 في الأصل الا أنه لم يتم النظر له وولاية العقد على أحارة مولاه وتكسبه من الحجر وهذا للمعاداة الدينية داله على ترك الطرى حتى  
 الحكم واتهام القاضى بالخباية فيخرجهم القاضى عن الوصية ويقبض عليهم مقامهم تماما للعار وشروط الأصل ان يكون القاضى  
 مؤثما له على الدل لانه يكون عن ذرا في آخره وتبذل بعيره بخلاف ما اذا أوصى الى مكاهه أو مكاهه بعيره حيث يجوز لان  
 المكاهى مصادقه كالحرف وان رد به ذلك فالحواب فيه كالحواب في الفن والصبي كاتقن لو طلع الصبي وعققت العبد وأسلم الكافر  
 لم يخرجهم القاضى عن الوصية وادانصرف الصبي أو العبد أو الذي قبل ان يخرجهم القاضى من الوصاية هل يعد تصرفهم احتساب  
 فيه المصلحة فمنهم من قال لا يعد ومنهم من قال لا يشهد وهو الصحيح ولو أوصى الى عاقل من حواءه طبقا قل أو حبيبة يدعى للقاضي  
 ان يشعل مكاهه وصيا ليث حتى لم يسل القاضى حتى فاق الوصى كان وصيا على حاله وفي رواية ابراهيم عن محمد اذا أوصى الى رجل  
 وقال ان مات أنت فلو صى بعدك ولان نحن الاول حواءه طبقا فلقاضى يعمل مكاهه وصيا حتى يموت الذي من فيكون الذي معاه  
 الموصى وصيا فتذكر ابن سبعة عن محمد رحمه الله في نواته فيمن أوصى الى ابن صغير له قال يعمل القاضى له وصيا يجوز أمره  
 ولذا بلغ انه جعل له وصيا وأشرح الاول ان شاء ولا يخرج الا بالاختراع قل رحمه الله **ولو** الى عبده وورثته معارصج **ك** أى اذا  
 أوصى الى عبد نفسه وورثته معارصج اياه وادانصرف اليه وهذا عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف لا يجوز وهو القياس لان الولاية معدومة  
 لها ان الرق نافيها لان فيه الولاية له لملكه على المالك وفي هذا قلب المشروع ولان الولاية الصادرة من الاب لا تنحصر وفي اعتبار  
 هذه الولاية تحرر هذا بملك بيع رقتة وهذا خلاف الموضوع ولان حبيبة له معاه سندل ما تصرف فيكون أهلا لاوصاية وليس  
 لاسد عليه الولاية فان الصغار وان كانوا مكرهين كالفلس لم ولاية التصرف ولا مسافة ان قيل ان لم يكن لهم ذلك فلقاضى ان يبيعه  
 فيعتق للمع والمسافة أوجب به اذا تمت الايصاء سبق للقاضى ولاية بخلاف ما اذا كان في الورثة كذا وأوصى الى عبد الله بر لانه  
 لا يثبت اد كمال لولى منه بخلاف الاول لانه ليس له بيعه وايضا المولى اليه يؤذن بكونه مائرا لهم فصار كالمكاه والوصاية قد تحرر  
 على ما رواه الحسن عن أبي حنيفة كذا اذا أوصى لرجلين أحدهما يكره في الدين والآخرى الدين فيكون كل واحد منهما وصيا فما  
 أوصى اليه خاصة أو بغير بشار اليه كذا لا يؤدى الى ان يسل أصله وتعيين الوصف باطل عجم الولاية أولى من السال أصل الايصاء وقول  
 محمد في معترض ب وروى مع أبي حنيفة وروى مع أبي يوسف قل رحمه الله **ولو** الى رجل من الورثة معارصج اياه كانوا كلهم  
 أو بعضهم كذا لا يجوز الا بعب لان الكسيرة لانه يبيع نصيبه فيمنعه المشرى فيجبر عن الوفاء عما التزم فليبعد قال رحمه الله  
**ولو** عن يمين عن انقيام ضم اليه غيره **ك** لان في ضم رعاية الحقين حتى أوصى وحق الورثة لان تكميل النظر يعدل به لان النظر  
 يتم رعاية غيره ولو شكى الوصى اليه ذلك فلا يبيعه حتى يعرف ذلك حقيقة لان الشاكي قد يكون كذبا على نفسه ولو ظهر للقاضي  
 غيره أصل استبدل به غيره ورعاية من المائنين ولو كان قاضا على التصرف وهو أمين فيه ليس للقاضي ان يخرج لانه يختار  
 المستر ولو استأثر غيره كان دوره مكان انفاذ أولى الأثرى اقدم على أصل الميتة وفور رقتة فولى ان يقدم على غيره وكذا اذا  
 شكى الورثة أو بعضهم الوصى اليه لا بدى له ان يزل حتى تد له من خباية لانه استعانة الولاية من الميت غير انه اذا ظهرت الخباية

قمت الامانة وللت اءا احتاره لاجاه اوليس من السطرا اقاوه بعد فواتها ولو كان حيا لاسترحه منها فهو متااضي ما به صد عمره  
 وبقيم غيره مة ما كاه مات ولا وصى له فذكر حذاته وروى عن اهل الوصية في اى اذا اوصى الى اثنين لم يكن لاحدهما ان  
 يتصرف في مال الميت فان تصرف فيه هو باطل وهذا ساعدنى حبيبة ومحمد بن ابراهيم يوسف بعد ذلك واحد منهما تصرف وعمل  
 الخلاف اذا كان ذلك في عتدين واما اذا كان عند واحد ولم يعرف احدهما بالاجماع فكذلك كره السكيتي وقيل الخلاف في  
 المعلن جعاز كره او تركه الاسكاف وقيل في المسوطة وهو الاصح ولا يخفى ان المراد من البطلان التوقف على اشارة الآخر او رد  
 تصرفه ولو قيل اذ اوكاه ما سفره حيث بعد كل واحد منهما التصرف بالاجماع والفرق في صم الثاني في الياض دليل على غير  
 الاول عن المناصرة وحده وهذا لان صم الياض الى الثاني بقصد الاستراك مع الاول وهو تلك الرجوع عن الوصية للاول فيه تلك  
 اسراك الثاني معه وقد بوى انسان الى غيره على انه يتمكن من اتمام مقصوده وحده ثم يقين لغيره عن ذلك يصم اليه غيره  
 فصار رة الياض اليه ما عاوا كذلك لو كانه فان رأى الموكل قائم ولو كان او كيل عابرا لشار نفسه ليمسكه من ذلك ولما  
 وكل علم ان مراده ان بعد كل واحد منهما ما التصرف ولان وجوب الوصية عند الموت فيشتط لهما معا بخلاف الوكالة المدافعة فاذا  
 ثبت ان الخلاف بينهما فابن يوسف يقول ان الوصايا يشيها الولاية وهي وصف شرعي لا يشترط فيشتط لكل واحد كمالا  
 كولاية الاسكاف الا حوس وهذه لان الوصايا حرفة وانما شتقق الخلاف اذا اشتط اليه كذلك ولان اختيار الوصى ايمما  
 اؤون ما خصص كل واحد منهما الشفعة اليه ولما ان الولاية ثبتت عند الموت فبراعى وصم ذلك وهو وصا الاحتجاج لانه شرط  
 مفيد لان رأى الواحد لا يكون كراى الا بين ولم يرص الوصى الا لثنتين فصار لكل واحد في هذا السبب برة شرط العمل وهو  
 لا يشتهر به الحكم فكل ما خلا خلاف الا حوس في السكاح لان السبب هناك المنة وقد قامت بكل واحد منهما بكلام ولان  
 ان السكاح حق مستحق لمالك في الولى حى لو ماتته ما سكاها من كفء بخط ما يح عليه وهما حق التصرف الوصى ولذا ينق  
 غير اى التصرف في الولى اولى جماعا على صاحبه وفي الوصيين استوى حقا لصاحبه ولا يصح نظير الاول اياء دين عليهما  
 ونظير الثاني استيعاء دين لهما حيث يجوز في الاول دون الثاني بخلاف مواضع الاستثناء لانها من باب الضرورة لاسن باب  
 اولانه على ما يبييه ومواضع الضرورة مستثناة دائما اذ هو ما استثناء في الكتاب واوحاها وفي التثاوية رحل اوصى  
 الى رحلين مات احد هما ووصى الى صاحبه ما روى ان يصرف وروى انه لا يجوز والصحيح الاول وروى فتاوى  
 اى الميت اذا اوصى الى رحلين فمقل احد هما وصت الآخر فقال الذى قيل لساكت بعد موت الوصى اشتر هذا البيت فقال لم  
 كان قول لا وصية واذا اوصى الى رحلين وقال لهما صاعا ما الى حيث شتا مات احد هما فقل ان هذا كذلك فماتت الوصية  
 ورجع الثلث لورثة الميت ولو لم مات فمات الى الساكن والمستهله عاها قال يجعل العاوى وصيا آخر وان شاء يقول للثاني  
 منهما اضم ائت وحده على قول ابي يوسف اذ لو ان تصدق وحده وفيه ايضا سئل اؤا انه اضم عن اوصى الى رحلين بان  
 يشتر باس ماله عند امكنه اذ هو واحد الوصيين عند قيمته اكثر مما يماها الوصى هل للوصى الآخر ان يشترى العبد بمانين  
 الوصى قل ان فوس الوصى الى كل واحد ان يشترى في ذلك فشرأه من صاحبه جائز ولو ماغ ذلك صاحب العبد من احمى  
 وصله اليه لم يشتر يا جميعا لميت وفي الحاية فهدا اسوب وفيه ايضا سئل او تكرر عن اوصى الى رحل وقال لهما فمات  
 فلان فمات الوصى باه وله ان يعمل بغير رأى ولاى وفي قول آخر ان الثاني هو الوصى التام والاول هو وصى ناقص فله الغنيمة  
 اؤا الميت وبمهم قالوا كلاهما وصيان في الوحيين جميعا وقال بعضهم الاول هو الوصى وبه قال نصير وقال ابو نصر ان قول العمل  
 فيه رأى ولاى هو الوصى خاصة وان قال لا يعمل الا برأى فلاى فمات وصيان وهو اشته بقول انهما باهم قوا وبين وكل آخر  
 يبيع عبده وقال ثالث ودفعه الوكيل بغير شهود حار وكذلك لو قال لهما بغير محضر فلاى فباعه بغير محضر فلاى يجوز ولو قال لا يبيع  
 الا ناكه وذا قال لا تبيع الا محضر من فلاى فباع بغير شهود او بغير محضر فلاى لا يجوز وعلى هذا اذا قيل الوصى يعلم فلاى اؤا  
 الا يعلم فلاى راد اوصى الى رحلين وقال لهما صاعا الثلث مالى حيث شتا وقال اعطياه من شتا ثم احتلماى ذلك فمات احد هما  
 اعطيه فلاى وقال الآخر اعطيه فلاى لم يكن لواحد منهما اذ كان عنداى حبيبة ومحمد خلافا لابي يوسف وفي الحاية رحل اوصى

بصحب بعض والده الى زحل وصحب البعض الى رجل آخر وهذا يشترط ان في الشكل ولو وصى الى رجل يدين والى آخر بان يدين  
عده او بعد وصيته وهو ما وصيان في كل شيء في قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف ويحمد كل واحد منهما وصى على ما يسمى له لا يدخل  
الآخر معه وكذا الوأوصى بغيره في بلد كذا الى رجل وبغيره في بلد كذا الى رجل وبغيره في بلد كذا الى رجل وقال الشيخ الامام  
أبو بكر محمد بن الفضل اذا جعل الرجل رجلا وصيا على ابنه وجعل رجلا آخر وصيا على ابنه أو جعل أحدهما وصيا في ماله الخاص  
وجعل الآخر وصيا في ماله العام فان كان شرط أن لا يكون كل واحد منهما وصيا في وصى الى الآخر تكون الامر على ما شرط عند  
الشكل وان لم يكن شرط ذلك حينئذ تكون المسئلة على الاختلاف والقول على قول أبي حنيفة وفي الوصيتين من جهة الابوين  
وهو وصى الام قلل عند في الزيادة حارة بين رجلين ماتت فولد فادعاهما جميعا حتى تمت المسئلة بينهما وصارت الحارة بأم ولد  
طباعا معارف ثم اتهمه أعتقا الحارة وأكفستا كستما ثم ماتت وأوصت الى رجل ولم يدع وارثا غيرهما هذا وهو صغير  
لم يبلغ كان ولاية التصرف في مال الولد وحفظه والوالدين لا وصى الام فان غالب الوالدان يطهر ولاية وصى ادم فقتله ولا ولاية الحفظ  
ولكن انما ثبت الولاية وبأورث الصغير من الام وفيما كان الصغير قبل موت الام لا يباورث الصغير بعد ذلك ويكنفله ولاية  
الحفظ فقتله ولا ولاية كل تصرف عوق من باب الحفظ كبيع العقول وبيع ما ينسارح اليه الفساد وان غالب أحد الوالدين والآثر أصغر  
فكذلك الجواب عند أبي حنيفة ويحمد وعند أبي يوسف أحد الابوين بنفرد بالتصرف في مال الصغير فولاية التصرف في مال  
الصغير وحفظه والوالدين وصى الام ولو مات أحد الابوين بعد موت الام ولم يدع وارثا غير هذا الصغير وأوصى الى رجل والوالد  
الآخر أصغر فالمراث سجد للصغير ولاية التصرف في التركة للاب الثاني لا وصى الام وان كان الوالد الثاني عائلا فوصى الام حفظ  
ماتركت الام فيها كان من باب الحفظ وان مات الوارث الثاني بعد ذلك وأوصى الى رجل فوصيه يكون أولى من وصى الاب الذي  
مات قبله وأولى من وصى الام قال كان للاب الذي مات أولاد وهو جده هذا العلم وناقى المسئلة بحالها فوصى الاب الذي مات  
آخر أولى بالتصرف في مال الصغير وكذلك لو كان للأب الذي مات آخر أب وهو جده العلم كان وصيه أولى من أبيه وان مات  
وصى الاب الذي مات آخر ولم يوص الى أحد ومات الاب الذي مات آخر ولم يوص الى أحد وقد ترك الاب الذي مات أولاداً وانما جده  
هذا العلم ووصيه فان وصى الاب الذي مات أولاداً وصيه فان كان مات الوالدان أحدهما قبل الآخر ولكل واحد منهما أب  
وأوصى كل واحد الى رجل ان عرف الذي مات أولاً من الذي مات آخر فولاية التصرف في المال لوصى الذي مات آخر وان مات  
هذا الموصى ولم يوص الى أحد ومات الأب الذي عرفه ومات آخر ولم يوص الى أحد وناقى المسئلة بحالها فولاية التصرف في المال  
للجدين لا يفرق أحدهما قبل رجه الله عز الا في التجهيز وشرائه الكهنه كج لان في التأخير فسادا لبيت ولهذا يملكه  
الخير ان أيضا في الخضوع والرفقة في السفر قال رجه الله عز وراحة الصغار والانتباه لهم كج لانه يحرف هلاكهم من الخوع والعري  
راعي اذا أحدهما بذلك خبر ولهذا يملكه كل من هو في يده قال رجه الله عز وورد ودية عين وقضاء دين كج لانه ليس هو من  
باب الولاية وانما هو من باب العناية الا ترى ان صاحب الحق يملكه اذا طهر به مختلف اقتضاء دين الميت لانه وصى بما تراه جميعا  
في النص وان فيه معنى المبادلة وعند اختلاف الجنس حقيقة المادة ورد المعصوب ورد البيع في البيع العاقد من هذا القبيل  
كذا حفظ المال قاله الله فيقره به أحدهما دون صاحبه والاستثناء القدر في مختصره بقوله الا في شراء الكسر لبيت ويحرمه  
طعام الصغار وكسوتهم ورد ودية عينها وقضاء دين وتسيده وصية لغيره واعتق عبد نعيه والخصومة في حقوق الميت اه  
هذه تسعة أشياء كج في قصر القدر في الاستثناء عليها في مختصره واقتضى أن يملك صاحب الهداية وادعوا على ذلك أشياء بقوله  
ورد المعصوب والمشتري شراء فاسدا وحفظ الاموال وقبول الهبة وبيع ما يتخلى عليه التوى والتلف وجع الاشغال الصائفة وهذه  
تجربا رادها في الهداية على ما في الكتاب ستة أشياء فيمير بمجموع الاشياء المعدودة حصة عشر اه قال رجه الله عز وتسيده وصية  
عينة وعقن عسده معين كج لانه لا يحتاج فيه الى رأى قال رجه الله عز والخصومة في حق الميت كج لان الاحتجاج فيه معتذر  
لهذا فمرد بها أحد الوالدين أيضا ولو مات أحدهما جعل الناقص مكانه وصيا آخر انما عند هذا فطهر لان الباقي من ما غاب عن  
لغيره انما تصرف فيهم التناهي اليه وصيا ينظر الى الميت عند حجر الميت وأما عند أبي يوسف فلا ان الحي من ما وان كان قد  
في التصرف فالمرضى قد ان جعل وصيه يتصرفه وذلك ممكن لتحقيق نص وصى آخر مكان الاول قال في الهداية وقضاء دين



أو كونه وقاصداً لمال أو كان المشتري داراً أو صيداً إن كان الأب شهد وقت الشراء أنه يبرع وإن لم يشهد لا يبرع وعن أبي حنيفة  
 وإذا اشترى داراً أو صيداً أو كلاً من الصبي والمهر كان الأب لا يبرع إلا على الرجوع والخس على التفصيل إن أشهد وقت الشراء أنه يبرع  
 يبرع وإن لم يشهد لا يبرع وأن لم يكن للأب مال لا يبرع أبداً على الرجوع وأول يشهد ثم في بعض المواضع يشترط الأشهاد وقت  
 الشراء وفي بعضها يشترط الأشهاد وقت العقد الثمن ويقول إذا أشهد وقت العقد الثمن إماماً ثانياً يبرع إليه وروى الحسن بن مالك  
 عن أبي يوسف عن أبي حنيفة رجل اشترى لاسه الصبي ثم مواده إليه في محته ثم أدى الثمن في ماله لا يبرع على الأب شيئاً وروى  
 لسرعن أبي يوسف رجل تزوج امرأة على أمة لاسه الصبي وهو حائر وإذا أسلم الأمة بصيرة متدياً ويضمن قينة الأمة في قول  
 أبي حنيفة وفي قول أبي يوسف لا يضمن أمهارة الأمة ويكون على الأب قيمتها المروجة وفي الدخيرة تاشترى الأب قريب الصبي أو المعتوه  
 لا يجوز على الصبي والمعتوه ويجوز على الأب ولو اشترى للمعتوه أمة كان استولى بها بحكم الكاح فلم الأب فيأصا وفي الاستحسان  
 يجوز وهذا القياس والاستحسان على قول أبي حنيفة ويحسد وعلى قول أبي يوسف لا يجوز أصلاً فهذه المسئلة على أن الأب إذا باع  
 مال الصبي يدين بنفسه من رب الدين ثلث ما غلبه من الدين على قول أبي حنيفة ويحسد ويجوز ويصير الثمن قصاصاً بدينه ويصير هو  
 مسانفاً بدينه بغير حلف لأبي يوسف وأجوبوا على أن الأب إذا أراد أن يبيع من مال الصبي ليس له ذلك هكذا ذكر شمس  
 الأئمة السرخسي في شرحه أن الأب لا يملك قضاء دين نفسه من مال الصبي وذكر القاضي الإمام صدر الإسلام في شرح كتاب  
 الرهن أنه يجوز ويحتمل أن يكون في المسئلة روايتان وإذا صح رهن الأب متاع الصبي يدين بنفسه عدداً فذلك الرهن في يد  
 الرهن من ذلك بمثابة ويضمن الأب للصبي قيمة الرهن إن كانت القيمة مثل الدين أو أقل أمداً كانت القيمة أكثر من الثلث  
 يضمن مقدار الدين ولا يضمن الزيادة وذكر شمس الأئمة في شرح كتاب الرهن أن للأب أن يستصرص مال ولده لنفسه وذكر  
 شيخ الإسلام في شرحه أنه ليس له ذلك وذكر شمس الأئمة الحلواني وروى الحسن بن مالك عن أبي حنيفة أنه ليس للأب أن يستصرص مال  
 الصبي من الأجنبي وذكر شمس الأئمة السرخسي في الروايات الظاهر قلبي لذلك وفي الدخيرة واختلف المتأخرين في الأب في اختلاف  
 الروايتين عن أبي حنيفة والصحيح أن الأب يبره الوصي لا يبره القاضي والأب إذا أقرص مال نفسه ولده الصبي وأحذرهما من  
 مال ولده جازله ذلك هكذا ذكر شمس الأئمة الحلواني وجواهر زاده وفي نوادرنا من جملة ما عرفت في الجواب في المعتوه لا يبرع  
 المعتوه ولا تصرف عليه لا يصح حتى يضمن عليه ستة من يوم صار معتوهاً ولا حطه فيه عن أبي حنيفة وأبي يوسف شيئاً قال ابن  
 جماعة قال محمد وقت في ذلك شهراً ثم بعد رجوعه من الدي ٧ قدر بدستة وكل جواب عرفت في الجواب في المعتوه لا يبرع  
 يستوي بأن الأحكام وإذا أرسل الأب علامة في حاجة ثم باعها من ابن صبي له جاز ولا يصير الأب قاصداً من أنه غير البيع حتى  
 لو هلك المثل قبل أن يبرع إلى الولد هلك من مال الوالد بخلاف ما إذا وهبه مبيعاً يصير قاصداً له عن ابن سنان في بيع الهبة وإن لم يبرع  
 البعد حتى يبيع الولد ثم يرجع إلى الوالد لا يصير الولد قاصداً حتى لو هلك قبل أن يقبضه الوالد هلك من مال الولد وإن أتته من البيع وفي  
 حيل الأصل ذكر طريق راء الأب على الثمن الذي وجب عليه لاسه الصبي فقال يبرح الأب لمقتدر الثمن من مال نفسه ثم يقول  
 الأساقى اشترت وقد قضيتها لاسي يكون في يدي ويشهد على ذلك وعن محمد بن نوادر أنه قال لا يبرع الثمن ما لم يشتر لاسه بذلك  
 الثمن من مال نفسه شيئاً وعلى هذا إذا أئق من مال أمته الصبي في حاجة بنفسه حتى وجب عليه الصمان ثم أراد أن يبرعه فهو على  
 ما قلنا في الماروي الثمن الذي لم الأب بشراء مال ولده فلا يبرع الأب بماله حتى يكون في يده عن أمه وبيعة وإذا باع داره من أمه  
 في عياله والأب إذا كان فيها يصير الأب قاصداً حتى يبرعها الأب حتى لو أهدمت الدار والأب فيها يكون الملاك على الأب  
 وكذلك لو كان فيها متاع الأب وعياله وهو غير ساكن فيها فإن ورثها الأب صار الابن قاصداً فإن عطا الأب بعد ما تحول منها  
 فسكنها أو جعل فيها متاعاً أو سكنها عياله وكان عينا صار يبره لعاصب وفي الماروي ولو باع الأب من أمه الصبي ربحته وهي على  
 الأب أو طيلها ما هو لاسه أو غنما في ثبته لا يصير الابن قاصداً حتى يزرع ذلك الأب وكذلك في الدابة والأب إذا كرها ذلك  
 أن يكن عليها حل حتى يزرع عنها ولو قال الأب أشهدوا أني قد اشتريت حماري بدينار هذا ألف درهم وأمه صبي في عياله حار الشراء  
 ويصير الابن بضاً بنفس الشراء إن كنت في يده الثمن دين عليه لا يبرع إلا بالظاهر في النبي قلباً في الدخيرة وإذا استأجر الأب الصبي  
 أجبراً أكثر من أحرمه ولا يجوز على الأب إذا كان بحيث لا يتعاضد الناس فيه وذكر شيخ الإسلام في شرح السبر أن الحارة

تعد على الصبر حال العاصي ركن الاسلام على العبدى لو عصب انسان دارصى قبل بعض الناس بحسب عليه أسرة المثل فباطل  
في هذا من المشايخ من روى وجوب مثل الاداء كان المقصود للصبر حيث ينبغي التماس واذا ذلك الرجل وترك  
أما روى كان للأب ان يعد وصاياه ولومات وعليه بنون كثيرة وزور به صار وترك متاعا عقار ما كان للزب أن يبيع شيئا من  
الركبة كعاد كراختصاف في أدب القاضي وفي الصخرة قال بنجره انتم يد كهدا الفصل في المنسوط على هذا الشبان فانه أعلم  
الحديث قام الاب فانه قال ادرك وصيا وأما الوصى أولى فان لم يكن الوصى ولا أب وأولى وإن مات الاب وأوصى لوصيه في وأولى ثم روى  
القاضي وعن محمد القاضي اذا باع مال الصبر من رجل وسلمه للمشتري ثم وجد المشتري عيبا فليس له أن يحاصم القاضي في الرد العيب  
وكذلك اذا باع بعض أسماء القاضي مال اليتيم فليس للمشتري حصة معه في الرد لانه نائب عن القاضي وحكمه حكم الموت عيب  
القاضي اذا باع على صبر دارا فاداه صبر آخر هو في ولايته لا يجوز هكدا روى عن محمد وفي المتن القاضي اذا باع مال اليتيم من بعض  
أو باع مال نفسه من اليتيم كرى في السير الكبر لا يجوز وأسألى المولى وقال لان بيع القاضي مال الصغير يكون على وجه الحسب  
وحكم القاضي لمسه مطلق ود كرى في نوادر رسم في أول مسائل السكاح عن محمد القاضي اذا روج الصخرة اليتيمة من أمه  
الصبر وكذلك لو روجها عن انتمسل شهادته لا يجوز لان سكاح القاضي يكون على وجه الحسب ولا يجوز حكمه لانه الصغير  
ولان لا تسلم شهادته قال القاضي في أحاسنه من مسائل البيوع ذكر محمد في السير الكبر ان بيع القاضي مال الصغير من بعض  
لا يجوز على قول محمد وأما على قول أبي حنيفة ينسب ان يجوز وفي إجماعات القاضي اذا استرى مال اليتيم لمسه من وصي اليتيم يجوز  
وان كان القاضي حله وصيا لان الوصى نائب عن الميت لا عن القاضي اذا باع أمين القاضي مال الصغير فأمر القاضي وقصص المشتري  
المبيع ولم يسلم المثل حتى أمر القاضي أمين ان يصح الثمن عن المشتري فصح صيا وكذلك الخواب في أمين القاضي والاب  
اذا باع مال الصغير وصم المثل عن المشتري لا يصح منه ٢ واذا أراد القاضي نصب الوصى في أى موضع نصب فقد كراهيا  
الفصل ثمانية في أدب القاضي وذكرنا مع أن القاضي اذا أراد نصب الوصى لصغير هل يشترط حصره الصغير ولا يشترط واذا نصب  
القاضي وصيا للصغير وحصل له نوعا من الاوابع تقتصر وصايته على ذلك النوع فالوصاية من قبل القاضي فانه لا تخصص بحلاف  
الوصاية من جهة الاب وفي الفتاوى مات رجل عن عمر وصي فعاد القاضي لرجل جعلت تركته فلاقى وكيلا في حصة الاموال  
خاصة حتى يقول له بيع واشتر ولو قال جعلت وصيا فهو وصي بأمر القاضي وبه لا حدود في نوادر شرع في أي يوسف اذا اشترى  
القاضي من متاع اليتيم لمسه شيئا فهو بمنزلة الوصى فادفع الى فاض آخر طر فيه فان كان صغيرا لا يقيم أحازه والام تحره وذكره القاضي  
شراءه وفي الصخرة القاضي اذا استأجر اليتيم أحرارا كغير من أمر المثل بحيث لا يمتس بالناس ولم يعلم القاضي بذلك فلا خير  
أخر مثل علمه في مال اليتيم ولو قال القاضي نعمت الخوار بعد الاجارة على القاضي وبحسب جع الاجر في مال القاضي واذا أرض  
مال اليتيم صح قال رحمه الله في وصي الوصى وصي البركتين في أي ادانات الوصى فأوصى الى غيره فهو وصي في تركته  
وتركة الميت الاول وقال الشافعي لا يكون وصيا في تركته الميت الاول لان الميت فوص الى غيره فوص الى اليتيم الى غيره  
فلا علمه ولا يوصى برأيه ولم يرص رأي غيره فصار كوصي الوكيل فانه يكون وصيا في مال الوكيل خاصة دون مال الوكيل  
ولان العبد لا يقتضى مثله الا ترى أن الوكيل ليس له أن يوكل ولا لأصا رب ان يصابر وكذا الوصى ليس له أن يوصي في مال  
الموصى له ولنا أن الوصى يصرف بوصية مستقلة اليه فيملك اليتيم الى غيره كخدا الأوى أن الولاية التي كانت ثابته للوصى  
ينقل الى الوصى ولقد انقدم على الحد ولولم ينقل اليه لم يقدم عليه كالوكيل لما ينقل اليه الولاية لم يقدم على الحد اذا انتقلت اليه  
الولاية تلك اليتيم والذي يوضح ذلك أن الولاية التي كانت للوصى تنتقل الى الحد من الوصى الى الوصى في المال ثم الحد قام مقام  
الاب فيما ينقل اليه حتى ملك اليتيم فيه فكذلك الوصى ثم الحد وهذا لان اليتيم إقامة غيره مقامه فيه ولا يثبه وعبد الموت  
كانت الولاية في البركتين فيبرل الثاني ميرته في الترتيب ولا يسلم انه لم يرص رأي من أوصى اليه الوصى بل وحده ما يدل عليه  
لانه لا يستعان به في ذلك مع علمه انه يقتضى اليه صارا وصيا فثابته الى غيره لا سيما على تقدير حصول الموت قبل تقيم مقصوده  
وهو ما فوص اليه بخلاف الوكيل لان الوكيل فيه يمكنه أن يحصل مقصوده نفسه فلم يوجد لاله الرضا بالتعويض الى غيره ما توكل  
فالرحمة الله في توضيح قسمته عن الورثة مع الموصى له ولوعكس لا في معنى قسمة الوصى مع الموصى له عن الورثة حائرة وعكس



لا يجوز وهو ما دأبهم الوصي الورثة عن الموصى له لان الوارث حليقة الميت حتى رد العيب ويرد عليه ويسبب مبرور انشاء  
الميت شيئا عرفه الميت والوصي ايضا حليقة الميت حتى رد العيب حتى يكون حصص الوارث اذا كان عائنا فتقسمه عليه  
حتى لو حصر الدائم وقدر ذلك ما في يد الوصى ليس له ان يشارك الموصى له ائمال الموصى له وليس تخليقة عنه من كل وجه لانه ملكه  
سبب جده يدوم لا يراد ما لم ولا يراد عليه ولا يسبب مبرور انشاء الميت فلا يكون حصصا عديته حتى لو هلك ما قرره عليه  
عند الموصى كان له ثلث مائتي لان القسمة لم تصد عليه غير ان الوصى لا يصنع لانه أمين فيه وله ولاية الحفظ في التركة كما اذا هلك  
بعض التركة قبل القسمة فيكون له ثلث الباقي لان الموصى له يشارك الورثة في توريثه ما تروى من المال المشترك على الشراكه في  
ما بقي على التركة وله البيع في مال الصغار والقسمة في معنى البيع وله ولاية الحفظ في مال الكسار خازنه له به للمحافظة الا الصغار  
فانه محموظ بنفسه ولا يجوز له بيعه وقسمته على الورثة الكسار حال عينتهم في معنى البيع فلا يصنع اذا هلك في يده وفي المسوط  
وقسمة الوصى امانا تكون مع الموصى له او بائني الورثة ما قسمته مع الموصى له حائز قمع الصغار وفي المقول وقصص نصهم  
وأما في العقار لا يجوز على الكبير لان القسمة يبيع معنى وله ولاية بيع المقول على الكسار دون بيع العقار هكذا ذكره في المسوط  
وذكر في الاحتلاف وهو يعقب ان القسمة في العقار لا يجوز عند أبي حنيفة ورور وعنه في يوسف ومحمد يجوز قسمه الوصى على  
للموصى له العائنه مع الورثة وذكر في احتلاف وهو يعقب ان عند أبي يوسف ومحمد يجوز قسم الوصى مقام نفسه رأيت  
الولاية له وباحتاج اليه عند غيره معه وهو يحتاج في تنفيذ وصاياه الى ابطال التركة الى الورثة لانه يثبت برصول التركة الى الورثة  
كما يثبت برصول الوصية الى الموصى له فيجب ان يملك ذلك نظرا للموصى وعلى قياس قوله يجب ان يملك القسمة على الكسار  
المحذور وقضاء الدين من الحاجة اضافة فيمكن تأخيرها اذا امتنعوا عن القسمة حتى يحصر العائنه بخلاف الحاجة الضرورية  
لا يمكن تأخيرها لان التأخير يوجب البيع في البيع صر على الميت فلا يجوز تأخيرها وفي تأخير الحاجة العائنه وان كان  
نوعه الصباغ وفي الصباغ ضرر على الميت لانه لا ضرر فيه على الميت فيجوز تأخيرها وفي كل موضع لا يحل القسمة اذا صاع  
أحد الصباغين يبيع على الشركة وما سقى يسقى على الشركة وقسمة الوصى الميراث بين الصغار لا يجوز لان القسمة معنى البيع  
ولا يجوز شراء الوصى مال أحد الصغيرين للصغير الآخر لان به مقيده شرط ان يكون فيه مسعة طاهرة فلا يصير فان كان لاحدهما  
فيه مسعة طاهرة يكون للاخر فيه مسعة طاهرة فلم يجر البيع فلم تحل القسمة وعند محمد لا يلى العتد من الحاسبين بكل حال والحيلة  
في حواشي هذه القسمة ان يبيع حصص أحد الصغيرين من شاعوا وان كانوا ثلاثة باع حصص أحد الصغار من آخر ثم يقام مع المشتري ثم حصص  
أحد الصغيرين في كل محتار حتى أحدهما عن الآخر وان كانوا الورثة صغارا وكبارا والكسار عيب لا يجوز قسمته في العقار لانه لا يلى  
يبع على الكسار فكذلك قسمته وفي العروض وله ولاية القسمة كما يلى بيعها لان الكسار العيب التحق والاصغار في هذه الحالة  
لصار كان السكل صغار ولو كان السكل صغار انحوز قسمته فكذلك وان كان الكسار حضورا حاز قسمته على الصغار مع الكسار  
لان هذه قسمة حوت بين اثنين والقسمة بين الصغار حوت من الواحد لانه لا يلى القسمة من الحاسبين فلم يجر القسمة في حق الصغار  
حالة القسمة في حق الكسار صحيحة لاجتماع بين الكبير والوصي في صلب الصغار وادانهم الوصيان التركة بين الورثة وأحد  
كل واحد منهم ما نصيب بعضهم بالقسمة فاصد لان القسمة لا تكون الا بين اثنين وكلاهما كشخص واحد لانه أحدهما التفرّد  
بالقسمة عندهما وعند أبي يوسف وان كان ينسرد أحدهما باقسمة الا ان كل واحد وكل صاحبه في القسمة فصر قسمة مع صاحبه  
كقسمته مع نفسه فالرحمة به يجوز لو قسم الورثة وأحد نصيب الموصى له فصاع ورجع ثلث ما بقي في أي لو قسم الوصى الورثة  
وأحد نصيب الوصى له فصاع ذلك في يده ورجع الموصى له بثلث ما بقي لما نصيب الوصى له يشارك الورثة ويرجع الموصى اعدى ما في  
يد الورثة ان كان ما بقيا أحده بثلثه لعدم صحة القسمة في حقه واداهلك في أيديهم ولان بعضهم قدر الثلث ما قسموا وان شاء ضمن  
الوصي ذلك التقدر لانه متعدد فيه بالرفع اليهم والورثة بالقبض فيضمن أيهما شاء قال رحمه الله (وان أوصى الميت بجهة فقام  
الورثة بذلك ما بقي يده أو دفع الى من يبيع عنه فصاع في يده يبيع عنه ثلث ما بقي في أي اذا أوصى بان يبيع عنه فقام الوصى الورثة  
فذلك ما في يد الوصى فانه يبيع عن الميت من ثلث ما بقي وكذلك اذا دفعه الى رجل ليبيع عنه فصاع ما دفعه اليه يبيع عنه بثلث  
الباقي وعندنا عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف ان كان المقر مستمر فالثلث بثلث الوصية ولم يبيع عنه وان لم يكن مستمر فالثلث

يبيع عنه ما بقي من الثلث إلى تمام الثلث وقال محمد لا يتصح سهدي وفدقروا به في الماسك قال رحمه الله لا يردح فسمه القاضي وأخذ  
 حظ الوصي له أن عاتج أي أي عاتب الوصي له لأن الوصية صحيحة وإن كان قبل المصول ولهذا لو مات الموصي له قبل القول تغير  
 الوصية ببرائته الورثة والقاضي ما يرى حتى المات وإقرار صاحب العاتف وقصه من الشرط فيعقد ذلك عليه حتى لو حصر العاتف  
 وقدها ملك الموصي في بدل القاضي أو ما يعلم يكن له على الورثة سنبل ولا على القاضي وهذا المكيل والمورون لأنه إقرار ومعي  
 السادة فيه نافع حتى حارأ حده لأحد الشرأين من عرقه ولا رصا لهذا يجوز بيع نصيبه من أخته وأمثالها يكال ولا يوزن  
 ولا يجوز لأن القسمة في ماله العبر لا يجوز فكذلك القسمة قال رحمه الله يجوز بيع الوصي عدها من التركة  
 بعينة العرأه أي صح بيع الوصي عند الاحل العرأه لأن الوصي قائم مقام الموصي ولو بولا بمسب حال حياته يجوز بيعه وإن  
 كان مراد من الموت بيعه من العرأه فكذلك الوصي ليقام مقامه وهذا لأن حق العرأه يتعلق بالمال لا بالضرورة والبيع  
 لا يطل المالية لأنه أخلص شيئا وهو الفسخ علف العبد للأدول في التجارة حيث لا يجوز لأولي بيعه لأن العرأه لم يحسم الاستيلاء  
 بخلاف ما نص فيه قال رحمه الله يجوز بيع الوصي إن باع عدا أو مبيع يبيع والصنق يشهد استحق العبد بذلك ثم عده  
 معاداة أو مبيع عده والتصدق منه على المالكين فباع الوصي العبد وقص الفسخ فباع الفسخ في يده وهو المراد بالملك  
 المذكور في المختصر ثم استحق العبد بذلك ضمن الوصي الفسخ لشري لأنه هو العاقد فتكون العدة عليه لأن المشتري معهم برص  
 بدل الفسخ لا ليس بالمبيع ولم يسل فقدا أحد الساتع وهو الوصي مال العبر فميرصاه فيجب عليه رده ولم يتعرض لهيأ الوصي  
 في الاستقراض ولا في الطعام والودعة والبيع للرب العرأه أو يعرطك وعن ذلك غلبا للعامة قال في المسوط ولو وصي  
 تارة يضمن وتارة لا يضمن فإذا أمر الوصي المستودع أن يقرض مال اليتيم فأقرضه ضمن المستودع لأن الوصي لا يملك الإقراض  
 من مال الصبي فلا يملك الموكيل والأمر به ولم يصح الأمر بالإقراض ولو قضى الوصي أن يقرضه ضمن المستودع لأن الوصي لا يملك الإقراض  
 لم يجر وضمن إن طهر دس آخر لا يضمنها لأنها مباديعان عن أنفسهما معرأه مالا يملكها صاميين مباديعا على الأول لا مباديعا  
 نعمرا أمر القاضي ولو شهد به قتل أن يضيحا لهما ما شادتهما ثم عدا إلى أنفسهما نفعا ولا بدفعان معرأه وهو يوم قضاء الدين  
 ومسائل الطعام على مصول الأول لو وصي بأن سلم عشرة قسا كين كعارة بمبته وعدي الوصي عشرة ثم ماتوا فالرحل جهته عدي  
 ونعني عشرة أخرى ولا يضمن الوصي لأنه عدها من أمر الوصي لأن التعدي الطعام ولكن لم يكمل وهات الكمال لا تعني من جهته  
 فلا يضمنه بعد بيان أن الطعام ماعى عشرة قسا كين عدا وعشاء ولم يسم كعارة فعدي عشرة ثم ماتوا فانه بعني عشرة سواء هم  
 لأن الواحدي كعارة فليبين سد عشرة حالات ورد عشرة حوعات وذلك يحصل بالتعدي والعشة وبأثوت فأت ذلك فيعدي  
 و بعني غيرهم فأما إذا نص على الطعام عدا وعشاء فليجمع والتعدي سواء وروي هشام عن أبي يوسف أنه قال اطعم عى  
 عشر قسا كين عدي عشرة ثم ماتوا ليعني الوصي قسا ولا يضمن استحصل لو بعني غيرهم لأنهم لم يملكوا الطعام مطلقا حتى  
 لا الطعام الواحد شرعا إلى الكعارة لأنه نص على العدا والعشاء فوآه فرق أو جمع حار رجل أو دج ورحلا مالا وقال ابن مت فادفعه  
 إلى أبي دفعه له وله وارث غيره ضمن حشته ولا يكون هذا وصيالا لأنه يوصى إليه بالبرص في التركة فسي أميا للورثة والأول  
 إذا دفع مال الورثة إلى أحدهم ضمن وإن قال أدفعه إلى فلان عبر وارث ضمن المال الذي دفعه إليه قال أبو يوسف إذا أحاط الوصي  
 بالمال اليتيم عالة فصاع فلا ضمان عليه لأن له ولاية حفظه كيما كان مرسا اجتماع عده فرائده ياكلون من ماله قال أبو القاسم  
 الصغار أن كانوا من الميراث من كان منهم وارثا ضمن ومن كان غير وارث حسب ذلك من ثلثه قال القبة أبو الليث احتاح  
 لم ير إلى تعاذهم في مرضه فكلوا معه ومع عياله نعيأه إراف فلا ضمان عليهم من رجل مات وعليه دين وباع وصيه رقبته للعرأه  
 رقبه الفسخ فصاع عده أومات بعض الرقبين في بدل الوصي قبل أن يسل إلى المشتري فالمشتري يرجع بالفسخ على الوصي ويرجع به  
 الوصي على العرأه لأنه في البيع عامل للعرأه ومن عمل لعبيره وحقه فيه ضمان يرجع به على المموله ولو استحق العد ورجع  
 المشتري بالفسخ على الوصي لم يرجع الوصي بالفسخ على العرأه لأن يكون العرأه أمرا ودينه وكذلك لو قال العرأه له بيع رقبتي  
 بثلث وأصنام بربح سلم ولو كانوا أو أودع عده ولا إن هدا ربح بالفسخ عليهم لاسهم عيوه إذا كان يكون الفسخ من دينهم فلا يرجع  
 عليهم أكثر من دينهم ولو قال له هذا العدة فانه لفلان فقال الوصي لا أبيع ثم باعته ثم استحق وقد صاع الفسخ من دينه الوصي على

البرم ولم يكن على المسدين ولكن اوصى باع الرضى للورثة الصك ارفعهم في جميع هذه الوحد كما هو له العراء وان كانوا  
صغار لم يرجع عليهم في الاستحقاق ولو باع القاصي رضى المسك لماء فصاع النخ عنه ثم اسحق الرضى مع المشتري بالنش  
على العراء لاعلى القاصي لاهم عمله بيع العراء كما هم بالوا السبع ما بينهم وحل اوصى ببيع عبد مخرى العبد حانه بعد موت  
الموصى باعنه اوصى وهو يعلم بالخبايا وصامق ارض الخبايا وان لم يعلم صم عنه ولا يرجع بذلك على خذلان المسامنا  
اوصى باعتقه لئن لم يرضى ولم يرضى ان يرضى الا ان يرضى الخبايا عنه هذا اعمقه ومطوع وعنه والخبايا لارمه  
له فان مال الموصى عند القاصي وبدا حشرت امساك العبد واشهد على بعه بذلك بهودا فليس له ان يرجع ويدفع العبد فان لم يكن  
لم مال غير العبد فعليه ان يسرع ويؤدى ارض الخبايا من عه فان مات الله فليس له دفعه بعد ما حاداره بالخبايا من على اناس  
حتى يؤدوها له رجحه الله بخروج م ركة الميت في لاه عامل له ويرجع به في ركة كاوكل وكان اوصيه بهول اولاد لا يرجع  
الوصى على احد لانه ليس بظالم الوصية باستحقاق العبد ولم يكن عاملا للورثة فان رجح عليهم بشئ ثم رجح على ما ذكره هاوزج  
في جميع البركة وعن محمد انه يرجع في الثلث لان الرجوع بحكم الوصية وما حذركمها رعل الوصية الثلث ونحن لاسلم انه يرجع  
عليه بحكم الوصية في حكم العرور وذلك دين عليه والدين عليه بضم من جمع البركة وان كاس البركة ويهلك اولم يكن بها واء  
ولا يرجع بشئ كجلى سارثو ديون الميت وفي المشتري لا يرجع الوصى في مال الميت بشئ واسا يرجع على المساكين الذين يصدق عليهم  
بالنش لانه عامل لهم وكان عه عليهم هل رجحه الله بخروج م ركة الميت في لاه عامل له ويرجع به في ركة كاوكل وكان اوصيه بهول اولاد لا يرجع  
له هل رجحه الله بخروج م ركة الميت في لاه عامل له ويرجع به في ركة كاوكل وكان اوصيه بهول اولاد لا يرجع  
في وصح احصائه بماله لوجده له في أى يجوز احتيل الوصى بماله الدم اذا كان فيه حرمان يكون الباقي أمرا اذا لولا به نظرية  
وان كان الاول أمرا لا يجوز لان فيه تبعية مال اليتيم على نفس الوحد وهو على تقدير أن يحكم بسقوط حكم رضى سقوط الدين  
اذا مات اشاق بمقاسا أو بخلافه الاول لم يكن له عليه بيعه لا يرى رجوع الدين على الاول وقوله لو حرمان به لصح احصائه اذا كان  
التباني حرامس الاول لم يكن بحكم مادا كاو اسواه في الدخلة واحكام الناس فيه ذكر المحموي ان كان الباقي مثل الاول لا يجوز  
بجواز بيعه مال اليتيم مثل قيمته حيث يجوز والخواله لا يجوز قال الامام الاستحقاق في شرح المحموي اعلم ان الوصى ان ماخذ  
التكامل بدس الميت لان التكامل لا يوجب راءه الاصيل ولو احوال عماله وأحد التكامل بشرط راءه الاصيل به سلطان كان  
ذلك جبر الملتزم به بخور اذا كان الخال علسه مالا حتى لو أدرك وهو أحد الدس فليس له ان يسحق الخواله وان لم يكن أمرا من  
الحيل فانه لا يجوز هذا اذا ثبت ان الدس عناية الميت وأما اذا ثبت بمداية الوصى فانه يجوز سواء كان حرا لليتيم أو شرا لانه اذا كان  
حرا لم يه به بخور بالامتناع من ابيه اذا أدرك وأراد ان يسحق ذلك ليس له ذلك وان كان شرا لم يه به بخور ذلك وعنه من الوصى للدم  
عنه هوازج عدا في يوسف لا يجوز اذا كان شرا فالرجحه الله بخروج م ركة الميت في لاه عامل له ويرجع به في ركة كاوكل وكان اوصيه بهول اولاد لا يرجع  
بما يتقاس الناس في مثله ولا يجوز على ابايعاس الناس لان الاولايه نظرية ولا نظرية العن الفاحش بخلاف الدس لانه لا يمكنه  
المحرور عنه في اعتباره استداناب الوصاية بحرف العبد والذى المأذون طباق المحارة والمساكين حيث يجوز بيعهم وشراؤهم  
بالمعنى الفاحش عنه في حبه لاهم تصرفون بحكم المالكية والاذن فك الخمر والذى تصرفون بحكم السابعة الشرعة نظرا  
في بقية موضوع الطر وعندهما لا يملكوا لان الصرف من العين المحش مبيع وهم ليسوا من أهلها ولا ضرور له وهذا  
اذا ما بيع الوصى للصغير مع الاحدى وأما اذا اشترى شيئا من مال القيمة لسه أو باع شيئا من ماله حرة عند ان حصة اذا كان  
فيه مفعلة طاعره وهو ان يبيع ماساوى حصة عشر عشرة ويشتري ماساوى عشر عشرة حصة عشر وان لم يكن فيه سبع ولا يجوز  
وعلى قول محمد وأصحابه روايات عن أبي يوسف انه لا يجوز بيعه من بعه بكل حال هذا في وصى الاب وأما وصى القاصي ولا يجوز  
بيع من بعه بكل حال لانه وكيل ولذا ان يشتري شيئا من مال الصغير لم يسه ادا لم يكن فيه ضرر على الصغير بان كان عثل القيمة  
والعين كبير وفل المتأخر من أصحابنا لا يجوز للوصى بيع عتار الصغير الا ان يكون على الميت دين أو ربح المشتري فيه بصف  
النش أو يكون للوصى جرحا الى النش قال الصدوق الشهيد به يعني وأطلق المصنف في البيع والشراء وشمل العريض والعقار  
وما يحتاج عليه الفاسد وسير ذلك ردمم حكم العقار اذا كانت الورثة كلهم صغار أو سياتى حكم بصفه اذا كانوا كبارا أو محاطين

وإذا ادعى رد الوديعة بمسألة ثلاثة أقسام يصدق فيها الاتفاق وقسم لا يصدق فيها لا باق وقسم احتلها فيه أما الأول إذا قال  
 الوصي إن أناك ترك رقيقاً أو عقت عليهم أو قال اشتري بترقيقاً وأديت القنى ثم ما واهب يصدق لانه أقر بما هو مسلط عليه من جهة  
 الشرع لانه مسلط على ما فيه إصلاح الصغير والاتفاق عليه وعلى رقبته مقدراً حاجتهم إصلاح لهم فيصدق فيه ولو قال اشتريت من  
 فلان العبد الذي بيده ودفعت القنى وأكره رد اليد يصدق على الوصي دون ذي اليد لانه مسلط على الشراء والبيع وبجبة مال  
 الوصي فانه إصلاح له كإصلاح أصله البعثة ولو قال استأشرت رد لاد لا يصدق في صدق انفاق لان الاستئجار ممل وهو مسلط عليه  
 شرعاً لما فيه من إصلاح الصغير وأحيائه وأما القسم الذي لو قال أني سقت من مالي لأرحم عليك لم يصدق ولذلك قال السهلي كنت  
 ما لا فاديت صباه وأمسكت على أخ لك كان مسلماً يصدق لانه أقر بما يمكن مسلطاً عليه لانه غير مسلط على الاتفاق من مال نفسه  
 ولا على الاتفاق من مال اليتيم على عاومه قبل فرض القاضي وأما القسم الثالث لو قال أني علامك وأديت جعلي الآتي وأديت  
 حراج أرسلك عشر سبعمين وقال الوارث لم تؤد إلا حظ ستة صدق الوصي عند أبي يوسف خلافاً للحماد وكذلك لو احتصم والارمن  
 لا يصلح للرعاة من غلب عليه الماء وقال الوصي كانت كذلك وقال الوصي كانت سالحة وعلى الخلاف وعلى الأول لو كانت تصلح  
 للمحال يصدق الوصي أحكاماً مبدءاً عقلاً على مدة الملك لان الوصي أقر بما ليس مسلطاً عليه شرعاً لان ذلك ليس من العلة والتقليد  
 يصدق على فعل العبد ولا يصدق فيه كما قال ابن عبدك حتى فعديته كذلك أو أني سقتك مالاً إنسان فاديت صباه من مالك لا يصدق  
 فكذلك هذا الآتي يوسف انه أقر بما هو مسلط عليه من مال له بدل مال الوصي وأجد ما رواه عوا يصدق له وسبعة فانه لا يمكن  
 من المراجعة إلا المخراج وكان المخراج بدل ما يقع مقابله وكذلك إصلاح أسرار وصه والوصي مسلط على التصرف في مال الوصي  
 إذا كان فيه إصلاح وأوراق ولو أخصر الوصي وحلالي القاضي فقال إن هذارد عند الوصي من الاتاق فوجسه إلى الخجل ربي يدي مال  
 هذا الوصي فاعطيه هل يصدق القاضي قيل هذا على الخلاف أيضاً وقيل لا يصدق لانه اتفاق ويحتاج أبو يوسف إلى السرق بينهما  
 والعرف انه يفتدح وحوب الخجل في ماله لعبه وهو غير مسلط على الدعوى لعبه في مال الوصي وهذا ادعى انه كان الخجل من مال  
 الصبر ولم يدع الخجل في ماله لئلا يحل في كان مسلطاً على التصرف في مال الصغير لأحيائه ماله وإصلاحه قال رحمه الله يجوز بيعه على  
 الكسر في غير العقار أي بيع الوصي على الكسر والعائنه حائري كل شيء إلا في العقار لان الأب لا يبيع العقار ولا يبيع ما سواه  
 فكذلك وصيه لانه قائم مقامه وكان النقيض أن لا يملك الوصي غير العقار أيضاً والاولا لا يملك علي الكبير الخاصر إلا ما كان  
 فيه حوط ماله حاراً استحقاقاً فيحتاج عليه الفساد لان حفظ ثمنها ليس وهو ملك الخوط وأما العقار فيحوط بنفسه ولا حاجة  
 فيه للبيع ولو كان عليه دين باع العقار ثم إن كان الدين مستعراً باع كما لا اجماع وإن لم يكن مستعراً فباع بقدر الدين عندهما لعدم  
 الحاجة إلى الاكثر من ذلك وعند أبي حنيفة حاربه أن يبيع كله لانه يبيعه بحكم الولاية فادانت في الدعوى ثبت في الكل لانهما  
 لا يتخرأ ولو كان يحتاج هلاك العقار وملك يبع لانه يبيع حفظاً للمستول والأصح انه لا يملك لانه مادر وقال في العاية فان قلت  
 علم حكم ما إذا كان الكل كبيراً عيباً أو الكل صغيراً ان في حكم ما إذا كان بعضهم كبيراً ولو بعضهم صغيراً قال في المحيط وإن كانت  
 الورثة صغيرة أو كباراً وعلى الميت دين أو أوصى أو وصيه بيع العروض والعقار عند أبي حنيفة وعندهما يبيع المقتول وخفة  
 الصبر في العقار وأما حصصة الكسار المحصر فلا يملك يبيعها وإن كانوا عتائين فذلك وقد تقدم بيانه قال رحمه الله يجوز بيعه  
 في ماله أي الوصي لا يتخرأ في مال اليتيم لان الموقوف اليه الحفظ دون التجارة فان قلت هذه العارية على إطلاقها غير صحيحة  
 لان المقتول في جامع الأصولين وفي غيره أن الوصي أن يتخرأ في مال اليتيم وسمى أن يكون المراد ولا يتجر لنفسه في مال  
 اليتيم كما صرح به قاصيحيان ووصى الاخ والعم والام في مال تر جكته ميراثاً للصغير غير وصي الاب في الكبير العائنه بخلاف  
 مال آخر للصغير غير ميراث الوصي حيث لا يملك الوصي يبيع لان الوصي قائم مقام الوصي وهو ذالاح ومن بعده وليس لواحد  
 مهم التصرف في مال الصغير فكذلك وصيه بخلاف الاب والخد حيث يكون لهم ولاية التصرف في مال الصغر مطلقاً من غير  
 تعيين فبما ركه ميراثاً فكذلك وصيه بذلك ويشهد للقيد الذي ذكره ما في المسوط والوصي أن با حسمال الصغير يتخير به  
 لا ما تحارة وليس لأن نواجز يبيع من اليتيم لان القيام بمصالح اليتيم واجب على الوصي فلا حاجة إلى استئجاره وصي كان في يده  
 ألف درهم لا خير في فقال دفعت إلى أحدهما نصيبه وكذبه المدعى عليه فالباقي بينهما ماضعان ولا يضمن الوصي لانه أمين وفيه

وهو مسلط على الدفع والرد فيصدق فيه وصي عبده ألغان اليتيمين فادر كما دفع الى أحدهما ألما وصاحبه الآخر حاضر وحدث  
القاضي القاضى منه بصر الوصى بحسنة بينهما لان قسمته لا يجوز ولو كان القابض مترا كان للآخر أن يأخذ منه خبثا وان  
شاه صعد الوصى ورجع بها عليه لانه المالك المخرج للقسمه في الآخر شرى كما قبضه صاحبه فله أن يأخذ منه منه والوصى بالدفع  
صار ضامنا وحي أدى ألغان ملك المصطفى وهو نصيب الحاضر رجح نصيبه على صاحبه ولو قال طمأنينا كما كذا فندفع اليك  
ألفا فندفعها أحدهما وكذلك الآخر رجح المسكر على أخيه عاتين وخسين درهمي وان أسكر لم يكن لهما على الولى شيء لانه أمين  
ادعى رد الأمانة الى صاحبه اولو له الوصى دفع الى كل واحد منهما كما حسنته على حد قوصد أحدهما وكرهه الآخر رجح المكسب  
على الوصى بمائة وخسين درهمي لان قسمته لا يجوز وعليهما ما حاصرا وان لو كانا عاتين حارث القسمه عليه ما حارح مات وترك  
أبيه صغيرا فمنها أدركا طمأنينا فلهما فقال الوصى جيع تركتهما كما لك وقد أسقط على كل واحد منهما كما حسنته وصدق  
أحدهما وكرهه الآخر رجح المكسب على المصدق عاتين وخسين ولا يرجع على الوصى في ذلك عند رور وهو ربه عن أنى حسيمة  
وى روابه عن أنى مالك عن أنى يوسعاه برجع لان الوصى أمين ادعى صرف الأمانة الى نفسهما وحاشتهما وهو مسلط عليه  
من جهة الشرع فيصدق فيه حق راءة نفسه عن الضمان ولا يصدق في اساطل حق المكسب وما وصل الى المقر بالحقه فصار المقر  
معا المشرى وما وصل اليه وذلك حسنة وقال أبو يوسف لا يرجع المقر على المسكر شيء والقول قول الوصى لانه يصدق في الاتفاق  
على المسكر لانه مسلط عليه وهو مأومر من جهة الشرع فيصدق فيه ثقت الاتفاق عليه فصار كره وصلى اليه خبثا منه معاينة  
وى الفتاوى رجل باع شقة اليتيم من مغلس له لم يبحر عن استيعافه منه قال نوح القاضي المشري ثلاثة أيام فان سنده  
التمن والالتص البيع وقال يسير من يحيى الوصى أن يأكل من مال اليتيم ويرك ذاته اذ اذهب حاجته قال الفقيه أبو الليث  
هذا اذا كان محتاجا لقوله تعالى ومن كان فقيرا فليأكل مما بالعرف فان لم يكن محتاجا لا يجوز لقوله تعالى ان الذين ياكلون  
اليتمى طمأنينا الآية من غير تفصيل ولكن هذه الآية صارت مدسوخة بالاولى ودكرى المشتق لا يرك الوصى من مال اليتيم في حاجته  
الا باذن القاضي والشفقة من مال الموصى وفي فتاوى العزلى وصى أحد أوصى بمراعاة قال لا يجوز ان شرط المدر على اليتيم  
لانه صار مؤاجرا له بعض الخراج وليس له أن يؤاجر نفسه من الصبي وان كان البدر منه يجوز عدلها اذا كان حبرا اليتيم  
لانه صار مستأجرا له بعضه من بذره ولما أن يستأجر أرض الصبي بالترامه فسد بعض الخراج وفي واقعات اللاطي قال ولو  
أخذ الوصى مال اليتيم وأفققه في حاجة نفسه ثم وضعه مثل ما دفع لا يراعى الضمان الا أن يبلغ اليتيم فيه دفعه اليه أو يشتري اليتيم  
شيئا ثم يقول له شاهد كان على اليتيم كذا وكذا وأنا اشتري ذلك له فيصير قصاصا ويراعى الضمان وحل بي حدارا بين دار بين  
الصغير بين لهما عليه جولة وبجاء السقوط ولكل واحد منهما وصى فله أحدهما ماله وفي الآخر فالصبي دفع أمينة اليه فطر  
فيه فان رأى أن تركه ضررا عليهما أحدا لآخر حتى يبنى مع صاحبه تحيلا ما أو أنى أحد الشرى بكنى لانه قدرى ما حال الضرر  
عليه ولا يحبر وهما أن أراد الوصى ادخال الضرر على اليتيم فيجبر وصى على يتيمين فباع دار أحدهما فاداهي اليتيم الآخر فهو حائر  
وقد تقدم ما يحل ذلك في قوله وتعميد وصية معينة وادامع القاضي على انهما مالان فاداهي الآخر لا يجوز لان هذا قضاء والتضاء  
اذا كان المقضى عليه عموما لا يجوز قال رحمه الله يجوز وصى الأب حق بمال الطفل من الخدم وقال القاضي رحمه الله اذ حق  
لان الشرع أقر مقام الأب عند عدمه حتى آخر زيارته فيتقدم على وصيه ولما ان ولاية الأب تنتقل اليه بالابناء فكانت ولايته  
قائمة بغيره فيقدم عليه في المال والخدم والولاية لا يقرى اليه وأشفق عليه حتى ملك الاسكاح دون الوصى  
فصل في الشهادة قال صاحب النهاية لم تكن الشهادة في الوصية أمر يختص الوصية أخود كرهه لهم عرفا فلهما قال  
رحمته بوجاهة يشهد الوصيان ان الميت أوصى لزيد بماله فشهدا فلهما على أى طقت لانهم باعرا نفعالا انفسهما نيات العين لهما  
فدفعتهما فذا ردت صم القاضي اليهما ثالثا لان ضمن شهدتهما اقرارهما بوصى آخرهما بماله فلهما على أى طقت  
ولا يمكن ان من التصرف بعد الوصى لا امتناع تصرفهم بدونه فصار حقا ما يملكه مالومات أحد الوصياء الشارة وجاز ذلك للمناسي  
مع وجود الوصى لا امتناع تصرفهم بدونه فصار كانه مات ولم يوص لا أحد فيضم اليهما ثالثا لكتهم التصرف وهذا وجه الاستحسان  
وعجب الفهم قال صاحب النهاية فان قيل اذا كُنَّ لِيَتِ وصيان فالقاضي لا يحتاج الى أن ينصب عن الميت وصيا آخر فاذالم يكن

لذلك من عدم شهادة فكذلك عدم أداء الشهادة اذ انكسرت التهمة فيه فلما القاصي وان كان لا يحتاج الى نصب الوصي يمكن  
 الوصي اليه ما نفي شهادته بذلك كل من رغبه ما لم يات به من طريق هذا المال الا انما الثالث فاحسن من هذا الوسم ما يمكن ثمرة وصي  
 وهما قبل الشهادة فكذلك كداده الامام المجهول في باب انصاف الشهادة من قضاء الخلع الصغير والى خالفه التوبة  
 وافنى أثره كثر من الشرايح منهم صاحب العاية وقال باح السريعة لو سأل من التامني أن يجعل هذا الرجل وصيا مع ما رثاه  
 فعلى القاصي أن يعيها ذلك اه ثم ان هذا حال الصم الى الوصيين مطلقا وما عاين في فيه فيجب على السامي أن يقيم الثالث  
 اليها السنة وان ظلت شهادتهما كما مضى عليه في عامة الكتب المتبعة اه ولم تعرض لما ذكره انكر الشاهد وعليه أو صدقه  
 ولم يقل أو قبل رد أو لم يرد وعي بد كونه تقيما للمائدة قال في الاصل رادا كعدم الماشهود وعليه أدخل معهما حال أكثر موسى  
 المشهود عليه ومن مشايخنا من قال ما ذكره من انه يسئل معهما انما شاهد أو في أي حصة ويخبر وأما بعد أي يوسف لا يدخل  
 معهما ثالثا ومنهم من يقول لا بل المذكر في الكتاب قولهم جميعا وهو الظاهر فانه لم يوجد فيه خلاف ٧ وان صدقهما وقال  
 لا أقل الوصية قال أدحت معهما ثالثا بخلاف ما قبل ثم أي لا يقبل رده وانما زه الى خالفه الحيط من ان بعض المتأخرين استشكل  
 هذا المقام بوجه آخر فقال فيه ان وجوب كون المصوم ٧ هذا المدعى أن شهادة المتهم مع اياه لا سئل شهادة المتهم فكيف يقترب  
 عليها أثر اه أقول ليس هذا الشيء لان شهادة المتهم اعلا تقبل في انما حق شرعي وانما في اسقاط شيء كونه التبيين في اعين  
 فيه فان شهادته ما سقط عن القاصي مؤنة التبيين وان لم شئت الوصاية كما أشار اليه المصنف بقوله فيسقط بشهادته تمام مؤنة  
 التبيين عنه أما الوصاية فتثبت نصب القاصي وكمن شيء يكون حجة في الدعوى ولا يكون حجة في الالتمات كالاستصحاب ويحوزه  
 فيحوز ان تكون شهادة المتهم أيضا كذلك فيقترب عليها بالدفع وقد أفصح عنه صاحب العاية حيث قال وجه الاستحسان  
 ان القاصي ملك نصب الوصي اذا كان طالبا والموت معروف فلا شئت للقاصي هذه الشهادة ولا يملك تكن واعا أسقطنا عنه مؤنة  
 التبيين ومثاله ان القرعة ليست بحجة ويحوز استعمالها في تعيين الانصاف لدفع التهمة عن القاصي فطلعت دافعة لا موجهة  
 فكذلك هذه الشهادة تدفع عنه مؤنة التبيين اه قال رحمه الله في الان بدعي ريد أي بدعي ريداه وصي معهما حينئذ تسئل  
 شهادتهما ما وجد الاستحسان والقياس أن لا تقبل كالأول وجه الاستحسان انه يجب على التامني ان يصم اليها ثالثا على ما بدأ بها  
 ويسقط شهادتهما مؤنة التبيين عنه ويكون وصيهما معهما نصب القاصي اياه كالأوليات ولم يترك وصيا فانه يصت وصيا انتداه فلما  
 أولى قال رحمه الله في وكذا الانسان يعمى لو شهد الانسان أن أعمى وصي الى الرجل وهو مسكر لا تقبل شهادتهما لقول شرع  
 لا أول شهادة حصم ولا صر ما بأي منهم وان ادعى الشهادة الوصاية تقبل استحسانا على انه نصب وصيا انتداه على ما ذكرنا في  
 شهادة الوصيين بذلك بخلاف ما لا يشهد ان أعمى وكل هذا الرجل نقص ديو به الكوفة حيث لا تقبل سواء ادعى الرجل الوكيل أو  
 لم يدع لان القاصي لا يملك نصب الوكيل عن الحق نطلب ما ذلك بخلاف الوصي قال رحمه الله في وكذا لو شهدا لو ادعى الصغير مال على الميت  
 أي لو شهد الوصيان لو ارث صغير بمال على الميت لا تقبل شهادتهما باطلة لا سيما يشنان ولاية التصرف لا يشهدان ذلك وصارا  
 متممين أو حصصين ولا تقبل قال رحمه الله في وكذا لو شهد الوصيان لو ادعى الميت مال على الميت لا تقبل شهادتهما أيضا  
 لا سيما يشنان ولاية الحظ ولا يسمع للقول لا يسمعها عبد عبية الوارث بخلاف الوصيان لو ادعى الميت مال على الميت لا تقبل  
 عنه لان الميت أقامها مقام نفسه تركه لا في غيرها بخلاف ما إذا كان الوارث صغيرا أو الوصي بأباحت لا تقبل شهادتهما على الكل  
 لان الوصي الاب التصرف في مال الصغير جميعه فيكونان شهيدين فلهذا لم يقبله المال الموروث منه في حق الصغير وقيد به في البكر  
 وهذا بعد أي حصة وقال اذا شهد الوارث كبر محوري الوصيين أي في التركة وغيره لان ولاية التصرف لا شئت لحق مال الميت  
 اذا كان الورثة كبارا فعرفت على التهمة بخلاف ما إذا كانوا أصغارا على ما بدأ به المصنف على ما عاين وفي المحيط اذا شهد عزماء الميت  
 انه أوصى لعلان بكدا لا تقبل شهادتهما فيسألون وشهدا أحدهما انه أوصى لعلان ثلث ماله وشهد الآخر انه أوصى له ثلث ماله  
 وقال أعطوا ماله فلما ألف درهم قال محمد بن علي الوصي له ثلث المال ولا ينقص منه ألفا فانه أوصى له ثلث الالاب لهما ما اتفقا  
 على الشهادة ثالثا وفرد أحدهما شهادة الالاب لعلان ما اتفقا عليه ويقبل ما لم يرد أحدهما به مرد لان القائم به شهادة  
 فرد وصار علة ما واستثنى أحدهما شيامن الالاب واذا شهد شاهدان ان الميت أوصى لغيره وشهد شاهدان انه أوصى

لما بد بغير أو أمان بعد والأخرى من أراهم حارت الشهادة لأن كل فرق يشهد - إلى عقد الوصية لأعلى الملك وتمكن اثبات  
 العقدس وى كان الموصى به واحدا انقلت الشهادة بان كما يشهد أحد العريقين بالمبيع من هذا الآخر تبعه من هذا لم ينقل  
 وفي كل الموصى به مختلفا فقد أمكن اثبات الوصيتين فنقل واداشه الوصيان لرحل كبير أبناس الميت حار وان كان صبر الموصى  
 قياسا لاهم ما يشمان برأيه فيكون ما بينهما من نسل استحسانا على السب وعلى الترويج لأن المشهود به السب واستحقاق  
 للبراث انما يشئت حكما لبيان السب لا مقصود بالثبوت شهادة قال رحمه الله **ولو شهد رجلان على ميت بدس العبد درهم**  
**وشهد الآخران الاولين مثله نسل وان كانت شهادة كل فرق بوصية أهل لا** وهذا عند محمد وقيل أبو يوسف لا ينقل في الدين  
 أيضا ويرى أبو حنيفة مع محمد وروى مع أنى يوسف وعن أبي يوسف مثل قول محمد وروى الحسن عن أنى حبيته انهم اذا حازوا  
 معا وشهدوا بالشهادة باطله وان شهدا ثمان لاسين فثبتت ثم ادعى الشاهدان بعد ذلك على الميت بالعبد درهم فشهدا لما الاولان  
 نقيل قال في العاية حسن هذه المسائل أربعة الاول ما اختلفوا فيه وهو الشهادة بالدين والثاني ما اختلفوا على عدم حواره  
 وهو الشهادة بالوصية بحره شائع من التركة كالشهادة بالف مرسله أو ثلث المال واثبات ما اختلفوا على حواره وهو ان يشهد  
 الرجلان بحارته وشهدا للمشهد ودلما للشاهدين بوصية عبد والرابع وهو الدكوى في السكت استراخا وان يشهد الرجلان بحارته  
 ويشهدا للمشهد ودلما للشاهدين بوصية عبيد يعنى ويشهدا للمشهد ودلما للشاهدين بالف مرسله أو ثلث المال ومضى ذلك كله على  
 ثمة الشركة مما ثبت فيه الهمة لا تنقل الشهادة فيه وهو الثاني والرابع وما لم يثبت فيه الهمة فثبت كالثالث على ما ذكرى  
 في الكتاب وأما الوجه الاول فقد وقع الاختلاف فيه ما على ذلك أيضا اه أقول تقسيم صاحب العاية وتقريره هما محتل لاه  
 ان أراد ما لا حواجه للاقسام السكينة فهي لأنه لا غير أحدهما ما اختلفوا على حواره وثانيهما ما اختلفوا على عدم حواره وثالثهما ما اختلفوا  
 فيه وما عداه وحده رابع داخل في القسم الثاني لا محالة وان أراد بها الامثلة فهي حجة لأربعة كجاءل عليه عبارة الكتاب فلا حواجه  
 لحول الاتيين منها وحدها وأحدها على أن قوله الاول ما اختلفوا فيه والثاني ما اختلفوا على عدم حواره والثالث ما اختلفوا على حواره  
 لا يساعده كون مراده بالوجه هو الامثلة بل يقتضى كون مراده بها هو الاقسام السكينة المذكورة كالأعلى ثم ان صاحب الهية  
 والسكينة وان ذهب أيضا الى كون الوجه في حسن هذه المسائل أربعة الا أن شررها لاسين كون المراد بالوجه هو الامثلة  
 والمسائل دون الاقسام السكينة والاصول كما بينا فيه تقرر صاحب العاية ما هم ما قالوا وحسن هذه المسائل على أربعة أوجه في الوجه  
 الاول تنقل الشهادة بالاجماع وهو ان يشهد الرجلان بوصية عبيد أخرى كالحارته لاه لا شركة للشهود فيه فلا تتحقق التهمة وفي  
 الوجه الثاني لا تنقل بالاجماع وهو ان يشهد الرجلان بالوصية بحره شائع كالوصية ثلث ماله وشهدا للمشهد ودلما للشاهدين بالف  
 مرسله أيضا وفي الوجه الثالث لا تنسل أيضا وهو ان يشهد الرجلان ان الميت أوصى للشاهدين الاولين ثلث ماله لان الشهادة  
 مثبتة للشركة وفي الوجه الرابع اختلفوا فيه وهو الشهادة بالدين ثم ان الحق أن ثبت القصة ههنا كإفعاله العقبة أو باليث في كتاب  
 نيكس الوصايا حيث قال واداشه أربعة مرسه ههنا للدين وهذان للدين على الميت فان ههنا على ثلاثة أوجه وفي وجه نقيل  
 شهادتهما بالانفاق وفي وجه لا نقل بالانفاق وفي وجه اختلفوا فيه ثم فعل كل وجه ما شئت به ودليله كإفعاله شمس الاثمة السرحى  
 في شرح السكاكي للحاكم الشهيد حيث قال وهما ثلاثة فصول أحدها ما لا ينقل فيه الشهادة بالانفاق والثاني ما نقيل فيه  
 الشهادة بالانفاق والثالث ما اختلفوا فيه وبين كل واحد منهما ما لمحمد ان الدين يحجب الهمة وهي قاطبة حقوق شتى ولا شركة فيه  
 اذا لم يجب لسد واحد وطدا يختص أحدهما بمافض ولا يكون للآخر حق المشاركة ولا ينقل بالموت من الدمة الى التركة  
 ألا ترى أن التركة لو هلكت لا يسقط الدين وأن للوارث ان يستخلص التركة قضاء الدين من محل آخر فلا يمكن الشركة بينهم  
 فصار كالمشهد الفر يقان في حال حياته بخلاف الوصية فان حق الموصى به يتعلق بالعين المتروكة حتى لا يسقى بعد هلاك التركة  
 وليس للوارث ان يستخلص التركة ويعطيه من محل آخر ولو قص أحد العريقين شيئا كان للعريين الآخر حق المشاركة فكان  
 كل فر بن مشبها لنفسه حق المشاركة في التركة فلا يصح شهادتهما ولأنى يوسف ان الدين بالموت يتعلق بالتركة خراب الدمة  
 وطدا لا يشئت الملك فيما للوارث ولا يقد تصرفه فيها اذا كان مستعرقا بالدين وشهادة كل فرق للآخر نافي محلا لشر كايه  
 فصار بطريقه سلة الوصية فلا تنقل بخلاف الشهادة في حال الحياة لان الدين في دمه لثقتها في المال فلا تتحقق الشركة وحده





في صف النساء فان كان د كرامته صلاته في صف النساء ولو وقع في صف الرجال ففعل صلاة من يحاذيه ان كان أنثى ولا يخلل  
الرسال ولا النساء وان وقع في صف النساء فان كان بالاعتقاد صدقه وان كان مراهقا يستحب له ان يعيد والاصل في أحكامه ان  
يؤخذ بالا حوط فانه حوط ويعيد الذي عن يمينه ويساره والذي خلفه الصلاة احتياطاً للاحتيال أنه امرأة ويستحب ان يصلي  
بقناع لاحتفال انه امرأة ولو كان العسر اوجب عليه ذلك ويجلس في صلاته حائض المرأة لانه ان كان رجلاً فقد ترك سنة وهو حائض  
في الجملة وان كان امرأة فقد ارتكب مكر وهاتلوه حائض الرجال والاصل فيه فيما رجع الى العادات قال محمد أحسالى ان يصلي  
بقناع لاحتفال انه امرأة يريد قتل الباع وان صلى بغيره فان كان عبر بالغ لا يؤمر بالاعادة الا لاستحسانا واحتياطاً واعتباراً في الهداية  
صلى بغير قناع امرأة ان يعيد وهو الاستحسان هذا اذا كان الحنفي مراهقا غير بالغ فان كان بالغاً فان كان بالغاً فان لم يظهر فيه شيء  
من علامات الرجال والنساء لا يجزى به الصلاة بغير قناع اذا كان الحنفي حراً في البهائي وفي بعض النسخ وان كان بالغاً وصلى بغير  
قناع امرأة فانه يعيد وهذا طريق الاحتياط هكذا لفظ المنسوط ولم تعرض فيه ان طريق الاحتياط فيه على وجه الاستحسان  
أو على وجه الوجوب والظاهر الوجوب قال ويجلس في صلاته كحائض المرأة ولو أجزم هذا الحنفي وقدر ان في البيع ولم يستثن  
انه امرأة قل أبو يوسف لا علم لي بلباسه وقال محمدان ليس المحدث كان أحوط لحواشيها أنثى ولا يجعل لها كشف العورة قال ويكره  
ان يلبس الحنفي وأراد ما بعد الباع بالنس الى المظهر به علامات يستدل بها على كونه رجلاً أو امرأة ويكره للنس الحر أيضاً  
قال وأكرهه ان يستكشف قدام الرجال أو قدام النساء ومعه اذا كان قد رآه في ذلك وهل يكره ان يحلوه رجل أحس ليس  
بمحرّم منه أو يحلوه امرأة تأخيه ليس بمحرّم منها قلت نعم اذا حلا ما خفي رجل محرّمه فلا بأس وكذلك الحنفي اذا حلا ما رآه  
هو محرّم سهواً لا يسافر الحنفي امرأة هي غير محرّمه ولا بأس ان يسافر الحنفي مع محرّم من الرجال ثلاثة أيام وليالها ولا يختره رجل  
وامرأة لان الحنفي صبي أو صفة فان كان صلياً يجوز للرجال ان يختره وان كان مراهقا يشترى أولاً وان كان صفة فلا بأس للنساء  
ان يخترها اذا كانت غير مراهقة لانه لا تشترى وإذا كانت غير مراهقة وهي تشترى أولاً فان قيل ما الفرق بين الحياة والموت  
حيث قُتلت ادمت الحنفي بجم الصعيد ولا يده رجل ولا امرأة ولم تقولوا انه يشترى له حارية من ماله أو من ماله أو من مال بيت  
المال الم يكن لها ثم مال ثم يبيعها الامام بعده ما عساه ويردّها الى بيت المال فلما قرأ الحارث بعد موت الحنفي لتعمله لا يعيد  
اداعة العجل لانه لا يملكها الحنفي ولا تنقضي على ملكه لحاجة العسل فامامهم حيا وهو من أهل الملك لا رجل أو امرأة وبذلك الحارثية  
التي اشترى له واداء ذلك الحارثية التي اشترى له كان شراء الحارثية بغير ما خفي الختان قال رحمه الله عجزوا عن ان يأتوا بغيره  
بما له لانه يجوز لمالكه النظر اليه مطلقاً ان كان د كراً ولا ضرورة ان كان أنثى ويكره ان يختره رجل لاحتفال انه - كراً وامرأة  
لاحتفال انه أنثى فكان الاحتياط فيما كراً لانه لا يجزم على تقدير ان يكون د كراً وعلى تقدير ان يكون أنثى لان سائر الخنس  
الى الخنس أحب والاصل في مسائل السكاح لو روج الاب هذا الحنفي امرأة قبل بلوغه أو روحاً فالكاح وقوف لا يقصد  
ولا يبطال ولا يتوارثان حتى يقضى أمر الحنفي لان التوارث حكم السكاح النافع لحكم السكاح الموقوف فان روج الاب امرأة  
وطلع وظهر علامات الرجال ونحوه حكم حواشي السكاح الامداد لم يصل اليها فانه يؤجل سنة كما يؤجل غيره اذ لم يدل الى امراته  
ولان هذا الحنفي المشكوك روح خفي مثله فالكاح يكون موقوفاً الى ان يبين حالها فان تبين حالها فالكاح حائر وان مات  
أحدهما أو ماتا قبل ان يروا الاسكار لم يتوارثا وان ماتا وترك أحدهما الابوين فاما لكل واحد من ورثتهما البتة انه هو الروح وان  
الأخر هو الروح لا يقضى شيء من ذلك ولوان رجلاً قبل هذا الحنفي يشبهه وليس لهذا الرجل ان يزوج من حماره حتى يقضى أمره  
قل رحمه الله عجزوا فلم يكن له مال من بيت المال ثم تناع عجزوا لان بيت المال عند الوثاق المسلمين وقد حل في ملكه عند الحاجة  
وهي حاجة احتسان وذا احتقنت نياح ويردّها الى بيت المال فدار روج امرأة خفقت ثم طلقها حار لانه ان كان د كراً أصبح السكاح  
وان كان أنثى فطر الخنس أحب ثم يصرق في سبب الاحتفال انه - كرو أصبح السكاح بغير ما خفي الفرقة ثم بعد ان حلا بها احتياطاً  
ولو سلب بشئ أو طلاقاً قال ان كان أول ولد عليه علامات طلق أو وعدى من فوائده حتى لم يبق شيء حتى يستبين لان الحنفي  
لم يثبت بالشك ولو قال كل عدلى حراً أو كل أملى حراً لم يملك حنفي لا يعتق حتى يبين أمره لما قلنا وان قال كل عدلى حراً  
لثبتهن باخذ أو صبين لانه لا يخلو عن أحدهما وان قال الحنفي أحراراً وامرأة لم يقل قوله اذا كان مشكوكاً لانه دعوى لا دليل

ود كفي اسما من راني اندخبر ان هل اغشى المسكن انا د كراؤتي كان يقول قوله لان الامن امن في حق نفسه را يقول قول  
 الامن نام يعرف خلاف ما له كذا داهب المصنفه عسبتي وانكر الروح كان القول قوله ما لم يعرف حركه وثمان في حق مد  
 لا ينعني في منها بعدة الاولى ماد كره في الهاء لا يعصر اغشى على رجل لامرأة داحمال انه كراؤتي فسحب ان يسحب  
 وبه لان ان كن ابي اقم واجب وان كان د كرا لا صره النسخه اذ اذ اراؤتي على غلبه وعلى رجل وامرأة موضع الزنل على غلبه  
 اذ نام واغشى عليه والمرأة حلفت احسني ووجوه من الرجل لاحمال انه امرأة وندم على المرأة داحمال انه رجل ولو دق مع رجل  
 في دوا واحد لا يدر رجل حلف الرجل لاحمال انه امرأة وتعمل بها ما حصر به فليسكون في حكم النكاح وكذا الرجل اذا  
 دق في دوا واحد وان دق مع امرأه فدم اغشى لاحمال انه ابي ويدخل فيه دور حرم غيره منه داحمال انه ابي ولم يعرف المأول  
 لما علق باغشى من الحدود وانما علق به في الامتنان ولا لما علق به من الدعوة والتمتع ولا لسان الاختلاف او اذ  
 فب ولا لسان بهادته في الاصل ولوان رجل دق باغشى المشكل فل الباع او دق الحى رجل فاحسبه على العاذل  
 اما اذا كان العاذل هو الحى فلا به صبي او صبه فاما اذا كان العاذل هو رجل آخر فلا به غير محصن لان الباع من أحد سران  
 احسان له في كالا سلام وان دق الحى بعد اذ علق به لسان فان ظهر له علامه فليس له بها في كراؤتي حلفه الرجل  
 أو النساء ولو دق احد ي رجل علقه بغير علامه الرجل او دق رجل فمساواة فحلف له ولم يظهر له علامه فاحسبه على  
 عاذله وهذا لان الحى ان صار محصنا لم يعل اذ لم يظهر عليه علامه الا بوجه أو باله كرهه دور ان يكون هذا رجلا وان يكون  
 امرأه فان كان امرأه فهو رجله لبقاء لسانها مع كراؤتي ومن دق رجلا لم يحسبوا أو امرأه فاحسبه على وان كان اغشى  
 هو العاذل حلف له به محسوب باع وزمراء باله والحبوب النالغ والزمراء باله اذا دق اذ انما علق عليه الحد وان سرق بعد  
 ما أدرك حلف عليه الحد ان سرق منه ما سرق غيره فعلق بالسارق رجل أو امرأه ولو قطع به هذا الحى قبل ان يملع أو يمس  
 امرأه فاحسبه على فاطمه سواء كان الفاطم رجلا أو امرأه وعلى هذا الخلاف اذا دق الحى رجلا أو امرأه فاحسبه على  
 الفاطم ان قطع هذا الحى بذكر رجل أو امرأه فعلى عاقلة أرش ذلك وبعد الباع اذا قطع بذا لسانه وان سرق منه فاحسبه  
 به حلف عليه الارش في ما وان سرق منه ما سرق غيره فعلق بالسارق رجل أو امرأه ولو قطع به هذا الحى قبل ان يملع أو يمس  
 حلفا ما قبل فاحسبه على صبه وورد الصبي اذ لم يصح سب في يوسف عذابي حقه ويحتمله وان كان صغر رده الصبي  
 العاذل واصبه العاقلة اذ لم يفسد على الرده سبهما وهذا يقع بغير رده ولا جاع الا انه لا يحل ان يكون رجلا أو امرأه  
 فان كان رجلا حلف عليه ولا يحل ان كان امرأه ولا يحل بالسك وان كان من أهل الذمة لا يوضع عليه سراج امرأه حتى يدرك  
 ويسبب امرأه ولا يدخل في المسامه ولو كان الحى أو حافض هو علام ولا يعرف ذلك الا هو له كان القول قوله وكذلك  
 لو قال هي حاربه فالقول قوله اذ لم يكن مسك الخال لان الوصي قائم مقام اذ وان كان مسك الخال لم يصدق ان رجل الحى  
 حلفا قبل ان يمسبب امرأه قال القول في ذلك قول القائل انه د كراؤتي ان كان له حلف على اهل ان لم يحسب به عاقلة  
 وان كان له عاقلة فهو قول القائل وان فاذا لا يدري قال قولهم ورجع عليهم دق وان فاذا ابي ورويه الحى ادعوا  
 انه د كراؤتي قول القائل لا هم يمسبون على القائل العاقلة رده جسمه آذ دق درهم والقاتل والعاقلة يسكرون ذلك فمضى  
 عليهم بده المرأة وسوف ليس الى ان يمسبب امرأه انه د كراؤتي رجل مات ورك د كراؤتي وروحه حلف الحى  
 بعد موت سبه فادعاهم الحى انه د كراؤتي كان دق من أمه نصف المال حلف الحى لانه مات ورك احسن وامرأه  
 فمات الحى فور بلف ذلك النصف لان الحى مات ورك أما وأما حارث الام بلف ذلك النصف وقال اس الملت وهو أحم الحى  
 لان كتب الحى حاربه ورويه المال من الملت بعد الملت فمات فور بلف ذلك فاعول قول أبي الحى الا ان الاح  
 سخط على العلم بانه ما يعلم انه كان د كرا واذ أمه الام المسبه انه كان سول من ماله الرجل ولا سول من ماله النساء  
 به يرب من انه مراء نصف بعد الملت فمات الام بلف ذلك النصف الحى ان أقام الحى المسبه انه سول من ماله  
 النساء ولا سول من ماله الرجل وامرأه سول من الاب بعد الحى فلم اغشى ذلك لعل وان أقام رجل الملت مائة نا الحى  
 كان زوجها سول من ماله زوجها وصدها لاس أو كذبه ولم يحل الام المسبه ان أب الحى على ما دعب فانه ل يقول





ثمانية عشر وعلى هذا طرح المسائل ولو كانوا أكثر من ذلك على المذهب والله أعلم  
 على مسائل شتى وكذا كانت عادة المصنفين أهم من ذكر في آخر الكتاب ما لم يذكر في الأواب السابقة من المسائل استندرا كلفاقت  
 ويرجعون لتلك المسائل بمسائل شتى أو بمسائل منشورة فعلم المصنف هذا أيضا كذلك حتى يعاين عادتهم وفي بعض المسائل  
 شتى أي متفرقة وهو جمع ثبت وهو المتفرق فان قلت جاء في القوم شتى يكون نصا على الخلل أي متفرقين قال رحمه الله في إجماع  
 الآخرى وكثافتة كالبياض خلاف معتق للسان في وصية وكساح وظلاق ومع وشراء وقود في وقال الشافعي لأمر من معتقل  
 اللسان والآخرى ولأن الأشاره أعماقهم مقام العارة إذا صارت معهوده وذلك في الآخرى دون معتقل للسان حتى لو استند  
 ذلك وصارت أثارته معهوده قصر بغيره الآخرى وقدر مدة الامتداد في المحيط شهروى جامع الفصولين مدة أشهر وقدر الحر تاسي  
 الامتداد مدة ود كالحاكم أو بمجرد رابطة عن أنى حبيبة فشل إذا دامت العقله إلى وقت الموت بحور أفراره بالأشارة وبحور الأشهاد  
 عليه لانه عن الدقيق بمعنى لا يرحى رواله فكان كالآخرى قال وعليه الفتوى وأطلق في الآخرى فشمع الأصل والعارض  
 والمراد الأصلي أمال الوصية لأن التصدير صاه من قبله حيث أسر الوصية إلى هذا الوقت فملا الآخرى لانه لا يضر بها من هته  
 ولأن العارض عن غير الوال دون الأصل فلا يقاس أحدهما على الآخر وإذا كان إجماع الآخرى وكثافتة كالبياض وهو المطابق  
 باللسان فلهذا الحكم بالأشارة والكتابة حتى بحور سكا ح وطرفة وعنفه و يهه وشراؤه إلى غير ذلك من الأحكام لأن الأشارة  
 تكون بياناً لمن القادر على المعنى فالعاجز أولى ولا بد من الله عليه وسلم بن الأثر بالأشارة حيث قال الشهر هكذا وأشار نصا به  
 قالوا والكتابة من يأتي عمله لخطاب من ذكر أقول فيه شتى وهو أن هذا يدل على بعض المدعى ولا يدل على بعض الآخر  
 بل يدل على حاره فان كثرة الآخرى من جهة وما سوى الحدود وليس محجة في الحدود وهذا الدليل المذكور لا يدل على عدم كونهما  
 محجة في الحدود أو لأمر في فيه من الحدود وما سواه من يدل على كونهما محجة في الحدود أيضا إذا كانت مستتبه مرسومة وهو بغيره  
 الطاقى والعائب والحاصر على ما قالوا فإنه إذا كان بغيره انطوى في حق الحاصر أيضا لم يكن محجة ضرورة فيمن أن يكون  
 محجة في الحدود أيضا كما كان الدقيق محجة فيها فليقتضى في المحاص والسبيل على أن الدلالة كالبياض هو انه نص على الله عليه وسلم بلع  
 الرسالة بالكتاب كخطاب فإذا كان حينا في حق الشاخر في حق الآخرى أولى لأن عمره ظاهر والرم عادة لأن العائب يقتدر  
 على الحضور بل يقتدر ظاهرا والآخرى لا يقتدر على دنى والظاهر فقاؤه على الدوام فم الكتاب على ثلاثة مرات مستبين  
 ومرسوم وهو أن يكون معنوا أي مصدر بالاعوان وهو أن يكتب في صدره من فلان بن فلان على ما حوت به العادة في سير  
 الكتب فيكون هذا كالمطابق فيلزم محجة ومستبين غير مرسوم كالكتابة على الحديران وأوراق الأشجار أو على السكاك على  
 وجه الرسم فان هذا يكون لهو إلا لا يعرف في الظاهر إلا امر بهذا الطريق فلا يكون محجة إلا ما نصها من شتى آخر اليه كالنية والأشهاد  
 عليه والاملاء على العبر حتى يكتبه لأن الكتابة قد تكون بحره وقد تكون للتحقيق وبهذه الأشارة تنبئ الجهة وقيل الاملاء  
 من غير اشهاد لا يكون محجة والاول أظهر وغير مستبين كالكتابة على الهواء أو الماء وهو محلة كلام غير مرسوم ولا يشت به شتى  
 من الأحكام وإن يرى قول المؤلف وقوفه على في الهداية بقاء القصاص وفيه معنى العوضية لانه شرع جابر إخبار أن يشت مع الشبهة  
 كسائر المعوضات التي هي حق العدد خلاف الحدود والحالفة لله تعالى فشرعت رواحه وليس فيها معنى العوضية فاشت مع الشبهة  
 لعدم الحاجة أقول فيه بحث أما الاول فلان ماد كرههما من حوار ثبوت القصاص مع الشبهة بخالف لما صرح به في ما مرى عدة  
 مواضع منها كتاب الكفالة فانه قل فيه ولا تجوز الكفالة بالنقش في الحدود والقصاص عد أنى حبيبة لأن معنى الشكل على الدرر  
 فلا يجب فيها الاستيفاء ومنها كتاب الشهادات فانه قال فيه ولا تقبل في الحدود والقصاص شهادة النساء لأن شبهة البديلة  
 لقيامه مقام شهادة الرجال ولا تقبل فيما يدرى بالشبهات ثم قال في باب الشهادة الشهادة على الشهادة جائرة في كل حق لا يقط  
 بالشبهة ولا تقبل فيما يدرى بالشبهات كحدود القصاص ومنها كتاب الوكالة حيث قال فيه وتجوز الوكالة بالخصومة في سائر  
 الحقوق وكذا ما يعاينها واستيعاها إلى الحدود والقصاص فان الوكالة لا تصح باستيفاء جميع الموكل عن المجلس لاها بدرأ  
 بالشبهات وكذا في كتاب الدعوى ومنها كتاب الحيات فانه صرح فيه في مواضع كثيرة من عدم ثبوت القصاص بالشبهة بل جعلها  
 أصلا مؤثرا في سقوط القصاص وخرج عليه كثيرا من مسائل سقوط القصاص فيبحث في موضع الشبهة في كل واحدة منها كما لا يخفى

على الظاهر في تمام ذلك الكتاب وأما الثانية فلا بد من قيد الحالة في قوله أما الحدود والحالات فله تعالى فشرعنا وأما مشتركة من حد  
الحد غير حالص لله تعالى بل هي حق الله تعالى وحس العبد مستند كإصراره على الله وأما لا يشبه ما شئت ولا يكون إشارة  
الآخر من جهة هذا أيضاً كما صرحوا به لأنه لا يشبه الشبهة فيما مر آتاه فلا يتم التصرُّع بالطريقه وقول المؤلف الإشارة والكتابة  
كاليان ذلك هذه المسئلة على أن الإشارة معتبرة وإن كان قادراً على الكتابة لأنه جمع بينهما فقال أشار وكتب قال صاحب العناية  
ولما دعوى الجمع بينهما على أن الإشارة لا يقال في الجامع الصبر وإذا كان الآخر من كتب أو يؤى وكلمة أو لا حد الشئين لا تجمع على  
أما يدل على الأصل وإن كان الآخر لا يكتب وكانت الإشارة تعرف في مكانه وطرفه شرعاً وبيعه وحاشاً ويعلم من إشارة  
رواية الأصل أن الإشارة من الآخر لا تعتبر مع القدرة على الكتابة لأنه بين حكم الإشارة الآخر بشرط أن لا يكتب فلوهم  
إلى هذا قال رحمه الله لا لا في حدٍّ يعني إشارة لا يكون كاليان في الحدود لا سيما تدري بالشبهة كما هو ماحي الله تعالى ولا حاجة  
إلى استهواؤه كان معدة للقادف إن قد هو فلا يتحقق أصله الحد وإن كان هو القادف فقد قد ليس مصرح والحد لا يجب  
إلا بالهدف مصرح الزمان في النقصان المسترطله لأنه حتى العبد وهذا الحد لا يشترط بيان فيه شبهة ألا ترى أن الشبهة ولو شهدوا  
مألوذ الحرام أو أقر هو مألوذ الحرام لا يجب عليه الحد ولو شهدوا ما قبل المطلق أو أقر على التسلع يجب عليه النقصان  
وإن لم يشر بالحد وهذا الحد النقصان فيه معنى المعاوضة لا به شرع جارياً إخباراً أن ثبتت مع الشبهة كإثبات المعاوضات التي هي حتى  
العبد ما للحدود والحالات حتى الله تعالى جعلت راحة ليس فيها معنى الدلية أصلاً فلا يشترط مع الشبهة لعدم الحاجة ود كرى كُتب  
القرار أن الكتاب من العاتب ليس يحج في قصاص يجب عليه ويحتمل أن يكون الخواب في الآخر من كذا في فيكون في  
العاتب والآخر من روايتان ويحتمل أن يكون معارة لذلك لأن العاتب يمكنه الوصول إلى الحجة فيعتبر بالطلاق ولا كذلك الآخر  
لعدم وجود الطلق في حقل الآلة التي به ذلك المسئلة على أن الإشارة معتبرة وإن كان قادراً على الكتابة بخلاف ما ذكر بعض  
أصحابنا من أن الإشارة لا تعتبر مع القدرة على الكتابة فالوا لا إشارة حقيقة ضرورية ولا ضرر مع القدرة على الكتابة قلنا  
كل واحد منهما محصور في حق الكتابة ريادة بيان لم يوجد في الإشارة لأن الإشارة حقيقة ضرورية ولا ضرر مع القدرة على الكتابة قلنا  
ريادة أو لم يوجد في الكتابة لأن الأصل في البيان هو الكلام لأنه وضع له والإشارة أقرب إليه لأن العلم الحاصل حاصل مما هو  
معدل بالتكليم وهو إخبار به ما ورأسه صارت أقرب إلى النطق من آثار الألفاظ فاستوى لا يلزم على الآخر بل يحجر وطداً كره  
لكلمه أو إلى التحجير وفلا وفيه صحت بما أو يؤى بين الحكم كالتعلل للسان قال رحمه الله يجمعهم مدبوحة وميتة فإن كانت  
المدبوحة أكثر تحرياً وكل والألفاظ وقال المسامح لا يجوز إلا كل في حالة الاحتيار ولما أن العلة تدل به لضرورة في أفادة  
الإحالة لا يرى أن أسواق المسلمين لا يجوز من مسروق ومعصوب ومع ذلك يتاح التناول اعتداعاً في الظاهر وهذا لأن  
الغلب لا يمكن الحرره ولا يستطاع الامتناع عنه فسقط اعتباره دفعاً لا يخرج كقيليل المحاسة في البدن أو الدوب بخلاف  
ما إذا كانت المسألة كبراً واستوى لأنه لا ضرورة إليه فيمكن الاحتراز فلا تفرق كل قال في العباية أحد من النباهة طوالت الفروق بين هذا  
وبين الثياب فإن المسافر إذا كان معه ثوبان أحدهما محض وأخرهما مزيج بينهما وليس معه ثوب غيرهما فإنه يتحرى ويصلي  
في الذي يجمع ثوبه به يظهر فقد حورهما لك التحري فيما إذا كان الثوب المجنس والظاهر مصعين وفي المذكية والميتة لم يجوز  
وأوجب أن وجه الفرق هو أن حكم الثياب أحسن من غيرها لأن الثياب لو كانت كلها محضة كان له أن يصلي في بعضها ثم لا يبعد  
صلاته لأنه مضطر على الصلاة بخلاف ما نحن فيه من عدم يؤيد به أن الرجل إذا لم يكن معه إلا ثوب محض فإن كان ثلاثاً أو بأربعة محضاً  
وربما ظهر إحدى فيه ولا يصلي عراً ياباً لا جماع فلما حارصه وهو محض يتيقن فلا يجوز يتحرى حاله لا يشك أولاً أم  
أقول الخواب عسدي والسؤال فيه ما طراً الأول فالنحو التحري فيما إذا كان الثوب المجنس والظاهر مصعين إجماعاً  
في حالة الاحتيار كما صرحوا به في شرح الجامع الصبر وصرح به صاحب الهداية بقوله وهذا إذا كانت الحالة حالة الاحتيار وأما  
في حالة الضرورة فيباح له التناول في جميع ذلك فلا توجع المطالبة بالفرق بين المشتتين رأساً والظاهر احتلال حكم الخليل  
الاحتيار والأصطلاحاً وأما الثاني فلا من ماد كروية لا يقتضي كون حكم الثياب أحسن من حكم غيرها لأن حوار الصلاة في بعض  
الثياب عند كونها محضة وعدم لزوم إعادة الصلاة إذا ذلك أدهو في حالة الإصرار كما أجمع عليه الجيب بقوله لا مضطر إلى البصرة

فيه اركون ما عن فيه من العلم خلاف ذلك اعاد في سائر الاحتمال كما تحققت في اثنى عشر حكم كون الثياب احسن من حكم  
 عوامط لاحتى بسلح ان يجعل مدار المرق بين تلك المستثنين قال رحمه الله **في ثوب نجس رطب في ثوب طاهر يابس** فطاهر  
 رطوبته على الثوب ولكن لا يسلح اذا عاصر لانه نجس **في** وذو كرا لم ينعى ان كان اليابس هو الطاهر نجس لانه  
 ياحد قليلا من النجس الرطب وان كان اليابس هو النجس والظاهر هو الرطب لا ينعى لان اليابس هو النجس بأحد من  
 الطاهر ولا يأخذ الرطب من اليابس شيئا ويجعل على أن مراده فيما اذا كان الرطب يفصل منه شيء وفي اعطاه إشارة اليه حيث  
 نص على أحد الوجهين وعلى هذا ان اثر الثوب الملول على محل نجس هو يابس لا ينعى الثوب لما ذكرنا من المعنى وقال قاضى  
 في مساواة ايام الرجل على فراش فاصابه منى وبنس وعرق الرجل وانتل الفراش من عرقه ان لم يظهر أثر اللب في يده لانه نجس  
 يده وان كان العرق كثر راحتي انتل الفراش ثم اصاب تلك الفراش حسه فطاهر اثره في حسه نجس يده وكذا الرجل اذا غسل  
 رجليه ومشي على ارض نجسة بغير مكعب فانتل الارض من ملل رجليه واسود وجه الارض لكن لم يظهر أثر تلك الارض في رجليه  
 وصلى حائز صلاته وان كان ملل الماء في الرجل كثر راحتي انتل وجه الارض وصار طيبا ثم اصاب اللب رجليه لا يجوز صلاته ولو مشى  
 على ارض نجسة رطبة ورجله يابسة نجس قال رحمه الله **في** رأس شاة مطاوع بدم أسرق ورال عسده الدم فاندسه مرقه حار  
 والحرق كالعسل **في** لان البارئ كل ما فيه من النجاسة حتى لا يبقى فيه شيء أو يحمله فيصير الدم رمادا فيطهر بالاستحالة وطحا  
 لو سقت العسرة وصارت رمادا ظهرت بالاستحالة كالخمر اذا تحللت وكالحبر اذا وقع في الملعقة وصار ملحاً وعلى هذا اقولوا اذا  
 نجس الثوب يظهر بالمرحى لا ينجس الخبز وكذلك آفة الحمار تظهر بالمرحى قال رحمه الله **في** سلطان جعل الخراج لرب الارض  
 جاورا من العشر لا **في** وهذا عند أبي يوسف وقال أبو حنيفة ومحمد لا يجوز فيها لهما في جماعة الساجدين ولا في يوسفان  
 احب اخراج له حتى في الخراج فصنع تركه عليه وهو صلب من الامام والعشر حتى الفقراء على الخلوص كالركاة ولا يجوز تركه عليه  
 وعلى قولى في يوسف القتيوى قال رحمه الله **في** ولودع الاراضى المملوكة الى قوم ليهوا والخراج حار **في** معناه ان أصحاب الاراضى  
 اذا عجزوا عن زراعة الارض واداء الخراج دفع الامام الاراضى الى غيرهم بالاشارة أى بنوا الاراضى للادرس على الزراعة بأحد  
 الخراج من آخرتها فان فصلت من آخرتها دفع الامام الاراضى الى غيرهم بالاشارة أى بنوا الاراضى للادرس على الزراعة بأحد  
 ولا وجه الى تعطيل حتى المقتاة فمعنى ما ذكرنا ان لم يحدد من يستأجرها مع الامام لمن يقدر على الزراعة لانه اذا ايدعها عوت  
 حتى المقتاة في الخراج أصلا ولو باع عوت حتى المالك في الدين والعوات الى حلب كلافات فيبيع تحقيقا للمطر من الخاسين وليس  
 لان يملكها غيرهم بغير عوض واداءها بأحد الخراج المماضى من الثمن اذا كان عليهم خراج ورد الفصل الى أصحابها ثم قيل  
 هذا قول أبي يوسف ومحمد لان عدما للتأخير يبيع مال المدين بالدين والمفقه وعدا في حصة لانه ذلك ولا يبيعها لكن  
 بأسرها ببيعها وقيل هذا قول السك والفرق في حصة بين هذا وبين غيره من الدين ان هذا صرحا خاصا وبمعناها  
 والشعم العام مقدم على الصرح الخاص ولان الخراج متعلق برقصة الارض فدار كدس العبد المأذون له في التجارة ودين الميت  
 في التركة فان القاضى يملك البيع فيها متعلقا حتى تارفة فكذلك هذا وذكر في المواد عن أبي حنيفة أن أهل الخراج اذ هموا  
 ان شاء الامام عمرهم من بيت المال والعدل للدين وان شاء دفع الى قوم وأطعمهم على شيء اذ كان ما يحده للدين لان فيه حفظ  
 الخراج على المسلمين والمالك على أن ما اؤذم عمرهم من بيت المال يكون قدر ما يفيق في عمرته اقرضا لان الامام مأور نفيه  
 بيت المال في سنة ينهاية قال رحمه الله **في** ولودوى قصاصه وان لم يدين اليوم صح ولوعى رمضان كقضاء الصلاة صح وان لم  
 يؤول صلاة عليه أو آخر صلاة عليه **في** معناه وكان عليه قضاء يوم أو أكثر من رمضان واحد فقضاء ما وياغه ولم يدين  
 أنه عن يوم كذا صار فكذلك الصوم ونوى عن يومين أو أكثر من يوم واحد ولو نوى عن رمضان أيضا يجوز وكذا اداء الصلاة  
 يجوز وان لم يدين الصلاة يومين أو يومين أو أول صلاة عليه وهذا قول بعض المشايخ والاصح أن يجوز في رمضان واحد ولا يجوز في  
 رمضانين مالم يدين أنه صام عن رمضان ستة كذا على ما يابى وكذا في قضاء الصلاة لا يجوز في رمضانين الصلاة ويوهان عن طهر  
 يوم كذا مثلا ولو نوى أول طهر عليه وأسر طهر عليه حار لان الصلاة عليه تعينت بعينه وكذا الوقت يدين لكوبه ولا يؤثر ان  
 نوى أول صلاة عليه وصلى غما عليه بصيرا ولا يصافى حل في بيته أول طهر عليه نائيا وكذلك نائيا لا يفتاهى وكذا الآخر وهذا

[illegible]



وقال أبو البت في حواه داشتيم يعني جعلت لا ينفع عند السكاح لانه ليس يستعمل على الايجاب والصول ولا يلزم من جعل الله له لانه لا يسهل حصول العقد بينهما قوله دحتر تصم الدال للموالة وسكون اخاء المعجمة وفتح التاء المشقة فوق وفي آخره راء معناه التثاق وقوله يسر لطلان م كان الاول لفظا ماء الوحيدة يؤدي معنى لام الاحتصاص والثاني لفظ يسر تصم التاء البارسية وفتح السين للموالة وفي آخره راء معناه الا ان قوله أروا في فتح الهجزة وسكون الراء وفتح الراء وكسر الدال بعد الدال الساكنة وفي آخره ياء آخر الحروف ساكنة ومعناه ههنا معنى اللاتني وقوله داشني شح الدال للموالة وسكون الدال وسكون السين للمعجمة والتقاء الساكنين في انهم شائع وكسر التاء المشقة من فوق وفي آخره ياء آخر الحروف ساكنة وقوله داشتيم بزيادة التاء آخر الحروف قبل الميم وهذه قاعدة متطردة عندهم قال رحمه الله في معناه كلام اساق مسدا أي مع المرأة روحها وعن الدخول عليها وفي الحال انه في أي الروح فيمكن معناه فيثا شور في لا ما حصلت معناه مع الحق ولا تحب العقبة طامرا مت على معناه فيتحقق النشور معناه في كنهها انفسها في مرل عبرها عند الدامعة ومرادها السكي في مرلها وان كان المدح ليقاها الى مرل لا يكون باثرة لان السكي راحة طاعليه فكان حدها معناه عني ولا تسقط معناه لان التقدير جاء من جهة فصار كما اذا حست معناه لا يستقيم في راحة ما اذا حست بسبب دس عليها أو عصا عاص وذهب بها لان العوات ليس من قبله ولا خلاف ما اذا كانت ساكنة معناه مرل ولم تنكس من الوطء لانه ينكس الوطء كرهاة ولا يندسعا قال رحمه الله في ولو يمكن في بيت الصب فاستعملت لا تكون مباشرة في لا ما حست لان السكي فيه حرام قال رحمه الله في قالت لا أنكس مع أمك وأرأيتي على حدة ليس طلاق في لانه لا بد من عدمه فلا يمكن معناه ذلك قال رحمه الله في قالت ابروثة لروجه امرأتي في يميني اعطيت طلاق في فقال الروح داهه كبرا وكرده كبرا واداده ما وكرده ما يسوي يتبع معناه الاعتبار للنية وعدمه فان بوي سده اللفاظ الطلاق وقع في قول لم يولق معناه لانهم في الكتابات عندهم فلا بد من الية قوله داهه بفتح الدال بعدها التاء ساكنة ومعناه الاعطاء وقوله كبر كسر الكاف الضياء وسكون الياء آخر الحروف وفي آخره راء معناه الاصل امسك ولكن معناه امر صي وقدرى يميني قدرى الطلاق قد اعطى قوله كرده بفتح الكاف وسكون الراء وفتح الدال وسكون الهاء وهو اسم معمول من كراد الى الذي هو المصدر ومعناه الفعل والعمل قوله ما رفتح الراء وسكون الدال والراء المعجمة معناه فليمكن قال رحمه الله في ولو قول الروح داهه است وكرده است يتبع في الطلاق في بوي في الوقوع في اول في أي وان لم يولق لانه في ولو قول الروح داهه اسكار وكرده اسكار لا يتبع في الطلاق في وان بوي الوقوع في وان خرق يسما ان في الاول اسكارا عن وقوع يقع الطلاق في الثاني ليس باسكار لان معنى قوله داهه اسكار امر صي او وقع او احصى لا يتبع به شيء واسكار مع الهجزة وسكون السين وفتح الكاف الضياء وفي آخره راء معناه امر صي وقدرى قوله في بوي مراشادنا ناي است او همه عمر لا يتبع في طلاق في الالية في لانهم في الكتابات قوله دي بفتح الواو وسكون الياء آخر الحروف بمعنى هي التي هو ضمير العائف وقوله مراشع الميم والراء مقصورة ومعناه لاخلى وقوله ناي بفتح السين والشين المعجمة ويا ساكنة معناه مفتوحة آخر الحروف دال به به ومعناه لا يلبس قوله او همه بفتح الهاء والميم وسكون الهاء ومعناه الجميع والمعنى لا يلبس في جميع عمرى او داهه عمرى والى يوم القيامة قوله ما سح التاء التثنية من فوق مقصورة ومعناه الى يوم القيامة والاصل في معنى هذا التركيب لا يلبس في الى يوم القيامة قال رحمه الله في ولو قول الروح حيلة زمان كس اقرار ما ثلاث في أي الوقوع الطلاق الثلاث لان معنى كلامه اعطى حيلة النساء مقصودهم بها احتيل عندك أو دس ايلم عندك فان هذا عندهم كتابة عن وقوع الطلاق الثلاث لان المرأة لا تستعمل ما هو والدة الابعد وقوع الثلاث قال رحمه الله في ولو قال حيلة حو يش كن لا في يعني ليس باقرار ما ثلاث لان هذا ليس بكتابة عن الطلاق عندهم بخلاف الصورة الاولى قوله حو يش بكسر الخاء المشقة والثو لا يتصلط بها عندهم وادها ياء آخر الحروف ساكنة وشين معجمة ومعناه استها لا بمعنى بمعنى آخرى عبر هذا الموضع قال رحمه الله في ولو قول المرأة كايين من ترا عشيديم في معناه ههناك المهر في مراشعك يا ذلزل في معناه خلاصى من مراشعك فاحكم على المهر في ان طلتها سقط المهر والا لا في أي وان لم يطلتها لا يسقط لانه أحابها الى سؤلها في الطلاق حتى سقط المهر وقوله ترى تصم التاء المشقة من فوق وبإزاء المقصورة معناه في وقوله عشيديم بفتح الباء الوحيدة وسكون اخاء المعجمة وكسر السين المعجمة وسكون الياء آخر الحروف وفتح الدال

المهمة في آخره ميساكة ومعناه هت وتقدر هت تحشيد قال رحمه الله **في قولنا المولى لعبدك لما أقال لاهته**  
**أما عندك لا يمتنع** لانه ليس بصرح بالعتق ولا كتابة له بخلاف قوله لا يامر ولا لأن حقيقة هي عن ثبوت الولاء على العبد  
وذلك بالعتق فيمتنع **في قولنا لشخص برمن سوكد است كه** **يعني على اليقين قال رحمه الله** **في قولنا قال ابن كار** **يعني هذا**  
**العمل بكم** **يعني لا لأفعل** **في هذا** **إقرار باليقين بالله تعالى** لانه آخر عن يمينه على ترك هذا العمل فيكون إقرارا باليقين  
على فعل عتق في يمينه ويطرح الكفارة قوله برفتح الباء الموحدة وسكون الراء تؤذي بمعناه على وقوله من منحه المليم وسكون  
النون ومعناه ما أدفعه سوكد بفتح السين المهملة وسكون الواو وفتح الكاف الصماء وسكون النون وآخره دال ساكة بمعناه  
اليقين وقوله ان تكسر الهمزة وسكون الياء آخر الحروف وفي آخره من ساكة أيضا تؤذي بمعنى هذا وقوله كل بفتح الكاف  
وسكون الالف والزاء وهو العمل وقوله بفتح الميم صاعر معني لأن النون المفتوحة في الأول هي حرف الياء وكلمة بمعناه أفعل لتكلم  
وحده واشتقاق من كرون الذي هو المصدر فالمصير كرون والتكلم وحده كرم ومع العير كرم مربة الباء قبل الميم قال رحمه الله  
**في بيان قال شخص برمن سوكد است تطلق له ذلك فان قال قلت ذلك** **أي هذا القول** **في كذا لا يصدق** **في كذا لا يصدق** لانه لا يصدق  
عن يمين معقنة وقوله بعد ذلك قلت ذلك كدنا رجوع منه فلا يصدق ولو قال **في كذا سوكد ما ناست كه** **أي ابن كار** **سك** **بمعناه**  
**أما صاحب البيت ان لا أفعل هذا العمل** **في قولنا إقرار باليقين بالطلاق** لأن اليقين مساهة على العرق وفي العرف يكون عن  
المرأة يقال يعني قال كذا يكون به المرأة فقوله بأنه يقال للنت وكذا به امرأته وبثبة الفاطمة فسر ماها **في قولنا المشتري لفسايع**  
**مهاجرة** **في معناه رد الثمن** **في قولنا النافع بدهم** **يعني أرد** **فيكون مفعلا للبيع الذي كان يبيعهم** لأن استرداده الثمن رد  
وفسخ للعقد وقوله ما يفتح الباء الموحدة الرأه المقصورة بمعناه الثمن وقوله بفتح الباء تؤذي بمعنى تخصيص الإشارة كذا كرا  
قوله بفتح الباء الموحدة وسكون الالف وسكون الراء وكسر الدال المهملة وسكون الهاء بمعناه أعضا قال رحمه الله **في العتار**  
**المسارع فيه لا يبحر من يدي اليد بالميرهن الذي** **أي إذا ادعى عتارا لا يمكنه** **مذكر المدعى انه في بدل المدعى عليه حتى**  
**يصح دعواه** **بل لا بد أن يبرهن أي يبدأ ويطلب القاضى بذلك في الصحيح لأن بدل المدعى عليه لا يدمه تصح الدعوى عليه وهو**  
**شرط فيها** **باحتل أن يكون في بدعه** **محافظة اليمين فتفي حجة المواجهة بقضى القاضى عليه** **آخر أحسن منه** **لحقق بده بخلاف**  
**المقول لأن اليمين مشاهدة ولا يحتاج إلى إثبات باليمين** **فان قيل حده مكررة مع قوله في كتاب الدعوى ولا تثبت اليد في العتار**  
**تصادقها من سنة أو إعلام قاص بخلاف المقول قلنا لا تكرار لأن ذلك بالنظر إلى ثبوت اليد وهذه النظر إلى أن القاضى هل يترك**  
**إسراهما من ذي اليد قال رحمه الله** **في عتار لا في ولاية القاضى لا يصح قضاؤه فيه** **لانه لا ولاية في ذلك المكان** **فد احتساب الشايع**  
**هل يعتبر المكان أو لا** **فيلعتبر المكان وقيل لا** **يعتبر الإهل حتى لا يصدق قضاؤه في غير ذلك على قول من اعتبر المكان ولا في غير ذلك**  
**الأهل على قول من اعتبر الأهل وإن طرح التامى مع الخليفة من المصرقضى وإن طرح وحده لم يجر قضاؤه وهذا يبدى أن يكون**  
**على قول من اعتبر المكان لأن القضاء من اعلام الدين ويكون المصرقضى طاهية كالجمعة والعديد وعن أبي يوسف أن المصليين**  
**بشرط فيه واليه أشار محمد في كتاب أدب القاضى فقال أن المصليين بشرط لسدود القضاء في الخلاصة والصحيح أن الاعتبار بالأهل**  
**لأن المكان حتى لو قضى على الأهل والعقارى غير ولايته وهو عليه عمل القضاة الآن قال رحمه الله** **في أدب القاضى في حادثة بينة**  
**ثم قال رحمت عن قضائي أو بدلى غير ذلك أو وقت في تلمس الشهود أو أملت حكمي ويعود لك لا يعتبر القضاء ماضى أن كان**  
**بعد دعوى صحته وشهادته مستتجة** **في أن رواية الأول قد ترجح بالقضاء ولا يقص ما حثم له ولا يثبت الرجوع عنه ولا إبطاله لانه**  
**بماحق العير وهو المدعى الأخرى أن الشهادته قلما اختلفت بالقضاء لا يصح رجوعه ولاية ذلك إبطاله الماد كذا فكذا القضاء**  
**وقال الشعبي كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقضى بالقضاء ثم يزل القرآن بعد ذلك بخلافه ولا يرد قضاءه** **وقال صاحب المحيط**  
**وهذا يدل على أن القاضى إذا قضى ما حثم في حادثة لا يصح فيها ثم تحول رأيه فإنه يقضى في المستقبل عما هو أحسن عنه**  
**ولا يقص القضاء الذي قضاه بالرأى لانه لم يستن بالقرآن بعد فهدأ أول خلافه ما إذا قضى ما حثم في حادثة ثم تبين نص بخلافه**  
**فانه نقص ذلك القضاء والعرف أن القاضى حال ما قضى ما حثم فالبص الذي هو مخالف لاحتجاده كان موحودا من الأهل حتى**  
**عليه وكان الاحتجاذ في محل البص ولا يصح والنسب حال ما قضى ما حثم كان الاحتجاذ في محل لانه فيه قضح ومصاد ذلك شر لعله فادأ**

قول القرآن يحلفه صار ما حال تلك الساعة دل رجائه **١** في حافوا ثم سال رحمن من فافر به وهم يرون سمعون كلامه  
 وهو لا تراهم حارت سعادتهم على بذلك الاقرار **٢** في الاقرار موجب بنفسه وقد عاموه وهو مكفي في اداء الشهادة قال الله تعالى  
 اذ من شهد بالحق وهم يعلمون وقال عا به الصلاة والسلام اذ اعلمت مثل الشمس فاسيدوا دفع قال رجائه **٣** في اوان سمعوا كلامه  
 ولم يروه لا في **٤** أي لا يعرفون شهادتهم لان العمة تشبهها همه فمحتمل ان يكون المقر غيره فلا يجوز لهم ان يسموا عليه واعلم مع الاحتمال  
 اذا اذ كانوا اذ اوا اليه وعلموا ان الله سمعوا من احد سواهم ثم حلفوا على الساب وانس لا بفساد غيره ثم دخل رجل فسمعه و  
 اقراره الداهل ولم يروه واما الاقرار لان العلم حصل لهم في هذه الصورة فحاز لهم ان يشهدوا عليه دل رجائه **٥** في باع عمارا و  
 اقراره حاصر العلم السمع ثم ادعى لا يسمع دعواه **٦** امكن القرب ههنا في افساد في الساب عنه فقال لو باع عمارا وانه امر به  
 حاصره فلم يره وصراف المسري فمر ما مام ادعى اذ من اياه ما يكون كمن ملك **٧** هو وبالسبع اتفق فاشاع اعلى اياه لا يسمع مثل هذه  
 الدعوى لان صورة عمارا **٨** سبع وركه فباع اقراره ما به ملك الساب وانه لا يسمع في المسح وجعل سكونه في هذه الحالة كالا فاصح  
 باه فرار فباعا طماعا لعماده اهل العصر في الاصرار بالناس ونسب القرب عيسى حوار ذلك مع العرب وقال في الخلاصة  
 والاصح اسم سمع من القرب **٩** وعنده ركني الهداية في كتاب الكفالة بدل الفصل في الضمان قال ومن باع دارا وكفل غيره رجل  
 ما يدرك فهو مسلم لان الكفالة لو كانت مشروطة **١٠** فبما هو مقوله سمى في نفس ما من **١١** في نفس ما من **١٢** في نفس ما من **١٣** في نفس ما من  
 في امرادها احكام السبع وثرة **١٤** في المشتري في اذ لا رغب فيه بدون الكفالة قبل ماله الاقرار **١٥** في ذلك الساب ولو شهد وحق ولم يكفل  
 لم يكن مسلما وهو على دعواه لان الشهادة لا تكون مشروطة في السبع ونسب بشرط **١٦** في ولاه في اقراره ذلك لان السبع مره ووجد  
 من المايت واره من **١٧** في حقه فله كسبه بذلك وهو مسلم اذا اذ **١٨** في كسبه الشهادة على اقراره الماعف من ولو باع سمع ما ادعى انها  
 وفسا عليه على **١٩** في اذ لا يسمع دعواه مضاف لان اذ اذ على البيع اقراره وادا **٢٠** في اذ اذ على المدعي عليه انس له ذلك وان  
 اقام اليه على ذلك قبل **٢١** في لان الشهادة على اقراره من **٢٢** في اقراره من **٢٣** في اقراره من **٢٤** في اقراره من **٢٥** في اقراره من  
 لا يعمل وهو اصبوب **٢٦** في اذ لا ينافاه اليه ان الصبي وقف على يدعي فساد السبع وحقا لمسه ودرج الساب فساد السبع وقال في الخامع  
 الصبر اذ اسع صناع الانسان يدينه وهو مطر لا يصح لانه سكون بحمل الرضا والسطح وقال ان اذ **٢٧** في سكونه يكون اذارة منه  
 لا يسمع في جامع القبول والجمع من سكونه لا يكون مسلما لا محالة اذ اذ **٢٨** في اذ اذ **٢٩** في اذ اذ **٣٠** في اذ اذ  
 لا يسمع في المعامل من حال الناس حال رجائه **٣١** في رجائه **٣٢** في رجائه **٣٣** في رجائه **٣٤** في رجائه **٣٥** في رجائه  
 موها واهل في الصفة فله **٣٦** في أي للروح والنفاس ان يكون القول لا يورثه لان اذ اذ **٣٧** في اذ اذ **٣٨** في اذ اذ  
 اذ اذ **٣٩** في اذ اذ **٤٠** في اذ اذ **٤١** في اذ اذ **٤٢** في اذ اذ **٤٣** في اذ اذ **٤٤** في اذ اذ **٤٥** في اذ اذ  
 ان المرئى اذ اذ **٤٦** في اذ اذ **٤٧** في اذ اذ **٤٨** في اذ اذ **٤٩** في اذ اذ **٥٠** في اذ اذ  
 فلو صه باورث بغير الامكان **٥١** في اذ اذ **٥٢** في اذ اذ **٥٣** في اذ اذ **٥٤** في اذ اذ **٥٥** في اذ اذ  
 اذ **٥٦** في اذ اذ **٥٧** في اذ اذ **٥٨** في اذ اذ **٥٩** في اذ اذ **٦٠** في اذ اذ  
 اذ **٦١** في اذ اذ **٦٢** في اذ اذ **٦٣** في اذ اذ **٦٤** في اذ اذ **٦٥** في اذ اذ  
 اذ **٦٦** في اذ اذ **٦٧** في اذ اذ **٦٨** في اذ اذ **٦٩** في اذ اذ **٧٠** في اذ اذ  
 اذ **٧١** في اذ اذ **٧٢** في اذ اذ **٧٣** في اذ اذ **٧٤** في اذ اذ **٧٥** في اذ اذ  
 اذ **٧٦** في اذ اذ **٧٧** في اذ اذ **٧٨** في اذ اذ **٧٩** في اذ اذ **٨٠** في اذ اذ  
 اذ **٨١** في اذ اذ **٨٢** في اذ اذ **٨٣** في اذ اذ **٨٤** في اذ اذ **٨٥** في اذ اذ  
 اذ **٨٦** في اذ اذ **٨٧** في اذ اذ **٨٨** في اذ اذ **٨٩** في اذ اذ **٩٠** في اذ اذ  
 اذ **٩١** في اذ اذ **٩٢** في اذ اذ **٩٣** في اذ اذ **٩٤** في اذ اذ **٩٥** في اذ اذ  
 اذ **٩٦** في اذ اذ **٩٧** في اذ اذ **٩٨** في اذ اذ **٩٩** في اذ اذ **١٠٠** في اذ اذ

وهو باق الملاقع عليها ولا يصح الرجوع عن التبع وهو عليك من سبهم الا ان الكل هو التي يسجل لغيره وهي عامة لعمها  
 فيكون وكيفية علاج الاحدى قوله ثم في ذلك كذا على اني متى عرلتك فانت وكلي يقول في عرله عرلك ثم عرلتك  
 أي ثم عرلتك لان الوكيع يجوز تعلقها بالشرط فيجوز تعلقها بالعرل عن الوكيع فان عرله العرل عن الوكيع المجردة ثم  
 سمحت العلة فصار توكيد لاحد اتم بالعرل الثاني قد رسم عن الوكيع الثانية قال رحمه الله في رد الوكيع كما عرلتك فانت وكلي  
 يقول رجعت عن الوكيع المعلقة وعرلت عن الوكيع المجردة فيقول في عرله كما عرلتك فانت معزول لانه كما صار وكلا  
 اعرل يجعل مقصوده بذلك والاول اوجه قال رحمه الله في قصص بدل الصلح شرط ان كان ديانا من في وقع فعلى درهم من  
 ديارا وعلى شيء آخرى الدية لانه متى وقع الصلح على غير ما يتحققه الناس بعد الدية فيجوز على المعاوضة صار صرا أو معاوذه  
 لا يجوز الا اتفاق عن الدين بالدين لانه عليه الصلاة والسلام عن الكائي بالكائي وقد يباهن في قتل كتاب الصلح وسببه قال  
 رحمه الله في رد الالاء أي ان لم يكن ديانا من لا يشترط قصه لان الصلح اذا وقع على عين متعينة لا يبقى دينان الدية خذرا لا اتفاق  
 عنه وان كان مال الرماك ووقع الصلح على سعر نفسه عن حطة في الدية وقد يباهن من قبل قال رحمه الله في ادعى رجل على صبي  
 دارا فسلطه بوجهه في مال الصبي فان كان له في بيت حار ان كان ثل الدية أو أكثر بما يتعاضد الناس فيه فيكون لا للصبي فيه سعة  
 وهي سلامة الدين له لان لم يصلح بتمتته المدي ومعد المثل وشر ما يتعاضد فيه عادة لانه لا يمكن التحرر عنه قول رحمه الله  
 في رد ان لم يكن له في بيتا أو كانت عبره له لا في يصح لانه يكون متبرعا بمال الصبي بالصلح لا مشترط لانه لم يمتدح المدي  
 سبحانه ماله لولا الصلح فلا سعة للصبي في هذا الصلح بل فيه ضرر فلا يجوز ان الولاية بطرقة قول الله تعالى ولا تتر بولمال اليتيم  
 الا لما هي أحسن وان كان ادب هو الذي لا يصير ولا يبيع بحور كعصا كان لانه لم يثبت للصبي فيها ادعاء الاب له ذلك ولا معنى للملك  
 وهو التمسك من الاسد فكان عهده مالا من غير ان يخرج من ملك الصبي شيئا بمقامه فكان صفا عاصما فان كان له في بيتا عادله  
 لا يجوز الا المثل واول قدر ما يباح فيه لانه صاري معنى الملك لم يمسك من الاحتياطية العادلة ووصى الاب في هذا كالات لانه قائم  
 مقدمه قول رحمه الله في رد الالاء لا يبيع وهره في اول شهادة في فشهدت بل ومعنى الاول ان يقول المدي ليس لي بيتة على دعوى هذا الحق ثم  
 حاه البينة فبطل لان التوفيق بينهما ممكن ان كانت له بيتة فبطل ثم ذكرها بعد ذلك اذ كان لا يعلمها ثم علمها ووصى ابني حبيفة اباها  
 لا تقبل لانه كذب بيته ومعنى الثاني ان يقول الشاهد لا شهادة لفلان عندى في حق له ثم يشهد له بتقبل شهادته روى ذلك عن أبي  
 حنيفة لا يثبت ان يكون له شهادة قد قسم الاول لم يعلمها ثم علمها وطرد القول لاعلم في حقا على فلان ثم اقام الشقة له عليه حقا  
 بسبل لا يمكن التوفيق بخلاف ما اذا قال ليس لي عليه حق ثم ادعى حقا حتى لا تسمع دعواه لان المناقصة بين الاقرار والدعوى ثابتة  
 فلا يمكن التوفيق بينهما في الحق في هذا كسفي الشهادة لا كسفي الحق حتى اذا قال لا يحتج على فلان ثم ادعى حقا فثبت له لا يثبت  
 بسبل ولو قال هذه الدار ليست لي أو قال ذلك العبد ثم اقام بيته ان الدار والعبد تنقل يبعه لانه لم يثبت باقراره حقا لاحد وكل اقرار لم  
 يثبت به لغيره حقا كان له او طرد ادعى الملاصق بسبل ولدي بعباه بسله لانه حين جاء لم يثبت فيه حقا لاحد قول رحمه الله تعالى  
 في رد الامام الهادي لا د الخليفة ان ينفع اسما من الظرفي الحادة ان لم يصبر للمارة في لان الامام ولا به التصرف في حق السكان فبما هي بطر  
 للسامين فادار أي في ذلك مصاحبة لم كان له ان يعلم من غير ان يلحق صررا واحد الا ترى انه ادار أي ان يبدل بعض الظرفي في  
 السجدة أو بالعكس وكان في ذلك مصلحة للسلمين كان له ان يعل ذلك وامام الهادي ولا خليفة غيره الخليفة لانه فانه فكان فيه مثله  
 قال رحمه الله في رد الامام الهادي ان يبيع ماله فباع ماله صح في أي حار السبع لانه لم يكره على السبع وانما يبيع باختياره غاية الامر انه  
 صار ما حالي يبعه لا يبال لما طلب منه ذلك فبطل كرهه لا ما تقول ذلك لا يوجب الاكراه كذا في ادعاء المدين فباع ماله ليخصي فبطل  
 ديه فانه يجوز لانه ماله باختياره وانما وقع الكره في الابعاء لا في السبع وقد تقدم مثله في السبع وفي العتاري لو ادخل نفسه في مال  
 السلطان ثم كرهه السلطان على بيع ماله لا يكون ذلك اكراهه لان ما ادخل باختياره مع علمه ان السلطان اذا اتزله مال يبيع داره  
 وانفعته صار راضيا بما يربط على الدحول فلا يكون اكراهه لانه لم يثبت له حقا في الصلح حتى وهته مهره لم يصب ان يغير على  
 الصرب في لامه مكرهه عليه الا كراهه على المال يثبت مثله لان التزامي شرط في تلك الاموال والرضا يتبقي بتسله فلا يصح  
 قول رحمه الله في رد ان كرهه على الخلع وقع الطلاق ولا يستط المال في لان طلاق المكره واقع ولا يلزمه المالك به اذ الرضا شرط

فيه على ما بينا من قبل في كتاب الاكراه قال رحمه الله **في اول احوال اسما على الروح بالمرثمة وهت المير للروح لا يصح**  
**لا به ناعى** حتى الحال على مثال الرهن وان كان اسوه المراء عند موتها او رد تصرفه فيه وسار كالميراث في الروح او دونه قال رحمه  
الله **في الخلق** في ما سلكه او بالوعة من مباحاتها جازوه فملك نحو اليه لا عبر عليه وان سقط الخلق منه لم يصح في لانه انصرف  
في حاله ما سلكه ولا ان هذا اسبوه لا يجب الصبان الا اذا كان متديا كوضع الحجر على النارين واتحاد ذلك في ملكه انس منه  
ولا ينضم قال رحمه الله **في الوعد** دار روحته عما لها مذهبها المعارة لها والمفارقة بين عليهما لان الملك لها **في** وقد صرح امر هاد ذلك  
فيستقل الفعل اليها فيسكون كما هو في حق عمره فيبقى على ملكها وهو غير متعلق بالاساق فيرجع لصحة امرها وصار كالمنور  
نفسه اليه من دل رحمه الله **في الوعد** فلا زادها له **في** أي اذا عمر له من من عمره ان المرأة كانت المعارة له لان الآله التي هي بها  
ملكه ولا يفرغ من ملكه ما به من عمره من ملكه فسقط على ملكه ويكون عاصيا لمصرته وشاعلا ملكه **في** عمره ملكه فيؤمر  
بالتمريض ان طلبت روحته ذلك قال رحمه الله **في الوعد** حالها ملاذها فالمعارة لها وهو متعلق **في** أي عمرها لها بعد اذ  
كان لها النساء وهو متعلق بالسما ولا يكون له الروحوع عليها لانه لا لامة له في تحب ذلك عليها قال رحمه الله **في الوعد** عمره  
فدعه انسان من يده لم يضمن **في** أي لا يضمن النازع ولا يضمن الا **في** لملك كادخل فيه المدون في حاله لان المدون لان  
الملك لم يحصل منه له وانما حصل به من المدون وهو مختار وكذا ادول السارق فان العمل حصل به من السرقة لا بد لانه وبني أسك  
هنا بان من عدو حتى فعله العدو فان المدون لا يثبت عليه الصبان فكذلك هذا قال رحمه الله **في** في يده مال انسان فقال له سافان  
اروم الى هذا المال والا فبلغ ذلك أو أضر بك خسران من لم يضمن **في** أي لا يضمن الادع لانه ذكره عليه فكان الصبان على  
المكر أو على الآحاد أو بمشاة المالك اذا كان الآحاد مختارا والادع المكره فقط قال رحمه الله **في** وسع مدون في الصجر  
ليصيده بجرار وحش وسمى عليه فانه في اليوم الثاني ووجد الجرار محررا وحاميا لم يؤكل **في** لان الشرط ان يذبحه انسان  
أو يجره ويدون ذلك لا يخل وهو كالمصلحة والمتردية حتى لو حده ميتة من ساعته لا يخل لعدم شرطه قال رحمه الله **في** كره من  
الشاة الحياء واخيه والدة والفتاة والمرارة والدم المسموح والذكر **في** لما روي لا راي عن واصل بن عاصد قال كره  
رسول الله صلى الله عليه وسلم من الشاة الذكركر والآن في التسل والمنة والمرارة والمثانة قال أبو حنيفة لهم حرام ذكره السنة وذلك  
لقوله تعالى حرمت عليكم الميتة وكره ما دونه لانه مما تنسحت النفس وسكره وهذا المعنى حسب الكراهة لقوله تعالى ويحرم عليكم  
الخنثى وروى ان ابن عمر رضي الله عنهما سئل عن الهند فلهذا قال لا أحد وما أوصى الى عمر ما في طعام فطعمه الله فقال  
شيخ عنده سمعت أبا هريرة يقول ذكر الله بعدد السلي على الله عليه وسلم فقال حدثت من الخناث دل رحمه الله **في** ولا يصح أن  
يقصر مال العائيب والعدل والفقلة **في** لانه ما دل على الاستدلال ولا يوجب الخلفه به وهذه السنة مكره مع ذك في كتاب  
الناسي الى انما يصح ويقصر الناسي مال اليتيم ويكتب اليك خلاف الاب والوصي والمثناة لهم عا حرون عن اسب خلاصه  
فيكون قد بيعا الا ان المثناة اذا اشترى بالثقة وهى مدة الشد يدي أي عذوله الا فراس من الفقراء لانه لو صدق به عامهم  
في هذه الخناثا فالقرص أولى قال رحمه الله **في** حتى حشفه طاهرة بحيث لو رآه انسان شبع محتوما ولا يطاع حلده ذكره  
الابن شد يترك كشيخ أسلم وهل أهل الطر لا يلبق الخناث **في** لان قطع حاد فمكشفت الخشعة وان كانت الخشعة طاهرة ولا حاجة  
الى الصانع وان كان يوارى الخشعة بقطع الفصل ولو حق ولم يقطع الخشعة كما يسطران قطع أكثر من الضعيف يكون حقا ما لان لاكثر  
حكم الشكل وان قطع الضعيف ما دونه لا يمتد به عدم اختان حتى يقة وحكما والأصل أن الخناث ستة كجاء في الخبر وهو من شعائر  
الاسلام ومما نهى عنى لو احقق أهل بلد على تركه بخار هم الامام فلا يترك الا بضرورة وعند الشيخ السلي لا يلبق ذلك ظاهر فيترك  
قال رحمه الله **في** وقت سمع سبي **في** أي وقت الخناث سمع سبي وقيل لا يمتد حتى يبلغ لان الخناث لها طهارة ولا طهارة عليه قوله  
فكان ابلا ما دونه من تبرع حادة وقيل أفضاها شاة شرملة وقيل سمع سبي وقيل وقته غير سبي لانه مؤمر بالامانة اذ ابلغ شرا  
اعتبادا وشما فيحتاج الى الخناث لانه مخرج طهارة وقيل ان كان دوا يلبق في ألم الخناث بين ولا دل وهو أشبه بامته وقيل  
أبو حنيفة لا دل في نوته ولم يرو عن أبي يوسف وعنده فيه شيء وأن الشيخ استدلوا به وستان المرأة انس حسنة واعاها ومكرمة  
لأن رجال في لده الجناح وقيل سنة والأصل أن يصل الى الام الى الحيوان لا يجره شرعا لا يصلح وداليه في اختان اذ امة السنة وتعود

الياء بصام صليحه لانه حامي الحديث الختان سنة صار على تركها وكذا يجوز ترك الصبر وروى هذا قرينه وسيره من المداواة وكذا  
 يجوز ثقب اذن السات الاطفال لان في مسعة القرينة وكان يعمل ذلك من وقته صلى الله عليه وسلم الى يومنا هذا من غير تكبر  
 والخامل لا يعمل ما يصير ما ولد ولا يسمى له ان يحتج به ما لم يتحرك الولد فادخل تركه ولا مانع من ان يقرنه فلا يمنعهم  
 لانه يصبره واما العقد فلا بد له من طلقا ما دامت حتى لا ينجو على الولد وكذا يجوز هذه الهائم وكما وكل علاج فيه مسعة ط  
 وحارقت ما يصير من الهائم كالسكاب العقور والحرة اذا كانت في كل الحمام والدماح لارائه الضرر وبذلك ولا يصير بها لانه  
 لا يبعد فيكون معه طلقا فائدة قال رحمه الله يجوز المساقاة العرس والاول والارجل والري حاتون كذا لقوله صلى الله عليه وسلم  
 لاسي الاي حيا وعل او حافر واذن وصول الله صلى الله عليه وسلم لسته في الا كوع ان سابق رجلا كان لا سابق ابدا فسيقه  
 سلمه في اذ كوع وقال الزهري كانت المساقاة بين أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم والخيل والراكب والارجل ولان العراة  
 محتاجون الى رباصتها هم انفسهم والتعلم للسكاب والنفد ٧ مباح قال رحمه الله يجوز شرط الحمل من الحائض لاسي احد  
 الحائضين في الماروي ان عمر رضي الله عنهما ان الذي صلى الله عليه وسلم سبق بالخيل وراهن ومعنى شرط الحمل من الحائضين ان  
 يقول ان سبق فركك ذلك علي كذا وان سبق فرمي في عليك كذا وهو قار ولا يجوز لان القمار من القمار الذي يراة لانه  
 ويمنع اخرى وسمى القمار مارا لان كل واحد من العمارين من يخور ان يذهبها الى صاحبه ويجوز ان يستفيده مال  
 صاحبه ويجوز الارزاد والقصان في كل واحد منهما فصار ذلك قمارا وهو حرام مباح ولا كذلك اذا اشترى من حاسب واحد  
 ما ن يتول ان سقتك فلك علي كذا وان سقتك فلا تنشئ عليك لان القصان والزيادة لا يمكن فهدا وما على احد مما يمكن  
 الزيادة وفي الآخر النقصان ولا يكون مقاسرة لان المقاسرة معاظله فيقتضي ان يكون من الحائضين وادام يكن في معاظله  
 استحسانا لما روي القياس به لا يجوز لانه في تعليق الملك على الخطر ولهذا لا يجوز فيما عدا الاربعة المذكورة في الكتاب  
 كالعقل وان كان الحمل مشروطا من احد الحائضين وفي الحديث اشارة اليه لانه حصص هؤلاء ولما اذن الاستباق فلا جعل يجوز  
 كل شيء ولا يمكن الخاق ما شرط فيه الحمل ٧ لانه ليس في معاظله لان المانع فيه من وجوب القمار والتعلق بالخطر وفي الآخر من وجه  
 واحد هو التعليق بالخطر لا يصير فليس مثله حتى يقاس عليه وشرطه ان تكون العايدة عاتمه حملها العرس وكذا شرطه ان يكون  
 في كل واحد من العرسين احوال السقي اما اذا علم ان احدهما يسبق للحمل ولا يجوز له ان يباع ما حار فاحذره لانه على خلاف القياس  
 وليس في هذا اعياب المال للعرس على نفسه بشرط لا مسعة فيه ولا يجوز ولو شرط الحمل من الحائضين وأدخلنا ما عدا الاربعة اذ كان  
 درس الخال كموا العرس ما يجوز ان يسبق أو يسبق للحمل ولا يجوز لقوله صلى الله عليه وسلم من أدخل فرسا بين العرسين  
 وهو لا يأمن ان يسبق فلان من رواه احد أو اودود وعرهما بصورة اذ حال الخلل ان ية ولله التان سيقنا ما لال ذلك وان  
 سمعك فلا تنق لسا عليك ولكن الشرط الذي شرطاه بينهما وهو ان أيهما سبق كان له الحمل على صاحبه باق على حاله ويأخذ  
 أيهما غلب المال المشروط لهن صاحبه واعا حار هذا لان الثالث لا يفرم على التقاد تركها فطعا ونقيا واعا يحتمل ان يأخذ  
 أو لا يأخذ حرج بذلك من ان يكون قمارا فصار كذا بشرط من حاسب واحد لان القمار هو الذي يشترط في من الحائضين في الخال  
 العراة على ما يشاء ولو قال واحد من الناس لخاصة من العرس ان ولان من من سبق فله كذا من مال نفسه أو قبل من مائة من أصاب  
 الخلف فله كذا حار لانه من باب التسليم فاما كان التسليم من بيت المال كالسكاب ويجوز يجوز شاطرك بخالص ماله فصار انواع  
 السقي أربعة لانه منها حارة واحدة منها لا يجوز وقد ذكرنا الجميع وروى ذلك التامل وعلى هذا الصفة ما اذا سار عوا في المسائل  
 وشرط لا يصيب مهم جعل حار ذلك اذ لم يكن من الحائضين على ما ذكرنا في الخيل لان المني يجمع الكل اذ التسليم في السابق يرجع  
 الى قوة الذين أو اعلاء كلمات الله تعالى ولما اذنا حار للذكور في باب المساقاة الخيل لا الاستحقاق حتى لو امتنع المعلوم من  
 الدفع لا يجوز القاضي ولا يقتضي عليه وقد قدمنا ذلك فيما تقدم قال رحمه الله يجوز ولا يبي على غير الادباء والماتكة الا ان يرق  
 التسليم لان في الصلابة التسليم بالنسب في عر هامن الدعوات وهي زيادة الرقة والتقرب من الله تعالى ولا يليق ذلك بما يتصور  
 منه الخطا والذنب وما يندعي له المعلوم والمعرفة والتجاوز وقوله الاتعلمان يقولان الهام صل على محمد وآله وصحبه وسلم لان فيه تعظيم  
 النبي صلى الله عليه وسلم واحتوائا على الترحم على النبي صلى الله عليه وسلم ما يقول اللهم ارحم محمد الخلف بعصم لا يجوز لانه ليس فيه

ما يدل على العظيم مثل الصلاة والسلام وطحا يجوز أن يدعى هذا الفاظ لعباد الله والالتصقة عليهم الصلاة والسلام وهو موحوم  
 فقاما فيكون تحصيل الحاصل وقد استعينا على هذه الصلاة ولا حاجة إليها وقال بعضهم يحول لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان من  
 أشوق العباد إلى مريد حقا لله ومعاذ الله في الصلاة ولم يوجد ما يجمع من ذلك ثم الأول أن يدعو للصلاة بالرضا فيه ولربما صلى الله  
 عنهم لأنهم كانوا بالهوى في طلب الرضا من الله تعالى ويحتدون في فعل ما يرضيه ويرضون بما يحلهم من الاعتناء من جهة أشد  
 الرضا ولا أحرى بالرضا وعبرهم لا يلحق أحد منهم ولو أتى كل واحد من هذه النواهي الرحمة فيقولون رحمتهم الله ولبي نعمهم بالمعزة  
 والتجاوزة ولغير الله لم يتجاوز عنهم لكثرة ترويحهم ولقلة اهتمامهم بالأمور الدينية قال رحمه الله يجوز الاعتناء بهم من الدور  
 والمهرجانات لا يجوز في أي هذا المصالح هذين اليومين حرام بل كفر وقال أبو حفص الكبير رحمه الله تعالى لا بد من راحة الله تعالى  
 حينئذ ستة ثم جاء يوم السرور وأهدى إلى بعض المشركين يصفه بدينه عظيم ذلك اليوم فقد كفر وحط عمله وقال صاحب الجامع  
 الأصغر إذا أهدى يوم السرور إلى شيء آخر ولم يرد به تعظيم اليوم ولكن على ما اعتاده بعض الناس لا يكفر ولكن يبدى له  
 أن لا يفعل ذلك في ذلك اليوم خاصة وبه عليه فله أو بعده لكيلا يكون قسما ما في ذلك اليوم وقد قال صلى الله عليه وسلم من تشبه  
 بقوم فهو منهم وقال في الجامع الأصغر وحل اشترى يوم السرور شيئا يشتره بالكفر منه وهو لم يكن يشتره به قبل ذلك أن أراد به تعظيم  
 ذلك اليوم كالتعظيم للمشركين كفر وإن أراد أن لا يكل والشرب والتبذير لا يكفر قال رحمه الله يجوز لأحد من الناس أن يلبس القلاص في مساروي  
 أن النبي صلى الله عليه وسلم كان له فلاس يلبسها وقد صرح بذلك ذكره في الحديث فله ذلك قال رحمه الله يجوز لبس القلاص وأرسل ذلك  
 العمامة بن الكهين إلى سبط الظاهر في لأن محمدا رحمه الله ذكر في السير الكبرى باب العتائم حديثا يدل على أن لبس السواد  
 مستحب ومن أراد أن يحدد الالم للامامة يدعي له أن يقتضاها كروا في كروا فان ذلك أحسن من رفعها على الرأس والقائمها  
 في الأرض دفعة واحدة وأن المستحب إرسال ديب العمامة بين الكهين واحتلوا في مقدار الدب قبل شهر وقيل إلى وسط الظاهر  
 وقيل إلى موضع الخلووس وكان محمد رحمه الله يتعمم بالعمامة السوداء وحلت عليه يوم ما ستورة فثبتت نظرا إلى وجهه وهي متحيرة  
 فقال لها ما شألك فالتأتأت من لباس وجهك تحت سواد عمامتك فوصفها عن رأسه ولم يتعمم بالعمامة السوداء بعد ذلك  
 ويستهجن للرجل أن يلبس أحسن ثيابه وكان أبو حنيفة يأمر أصحابه بذلك ولبس باربعه من ديار وأما الله تعالى إلى ربه بقوله  
 قل من حرم ربه الله تعالى أخرجه لماده وقال صلى الله عليه وسلم إن الله تعالى إذا أعم على عبدا حسنا يرى أثره منته عليه  
 وقد صرح رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه رداء قيمته أربعة آلاف درهم ويرى عمامته في الصلاة وعليه رداء قيمته أربعة آلاف  
 درهم قال رحمه الله تعالى يجوز للشافعي أن يتقدم على الشيع الحلال في لانه أفضل منه قال الله تعالى هل يستوي الذين يعلمون  
 والذين لا يعلمون ولهذا يتقدم في الصلاة وهي أحد أركان الإسلام وهي ثلاثة الإيمان وقال الله تعالى أطيعوا الله وأطيعوا الرسول  
 وأولي الأمر منكم والمراد بأولي الأمر العلماء في أصح القولين والمطاع شرعا عدم وكما لا يتقدمون والعلماء ورتبة الانبياء عليهم  
 الصلاة والسلام على ما جاءت به السنة قال رحمه الله يجوز لحافظ القرآن أن يتخفى كل أمر معين يوما في المصعد من قراءة القرآن  
 وهم معاهب والاعتناء بحاجته لا يحسد الثروة قال الله تعالى أفلا يتدبرون القرآن أم على قلوب أقفالها وذلك يحصل ما تأتي لا تأتي  
 في المعاني فقد أحسن قوله أن يكون يوما كل يوم حزب ونصف أو ثلثا وحزب أو ثلثا والله تعالى أعلم بالصواب

### في كتاب العرائض

اعلم أن علم العرائض هو علم الموارد التي يحتاج إليها لكثرة ما تم به الواجب ويكون فيه من النوازل والفتوى ولهذا احتج الشارع على  
 تعلمه ورغب فيه بحافه أدواحه فقال تعلموا العرائض وعلموها الناس في أمرهم مقصود وسيقصد هذا العلم بقص العلماء  
 وتظهر الفتن حتى تنزع الإنسان في العريضة ولا يجد أحد يفتي بهما وقال عليه الصلاة والسلام تعلموا العرائض وعلموها  
 الناس فإنه أول ما ينزع من أي شيء يحتاج إلى معرفة بتفسير العرائض وسبب استحقاق اليراث وسبب حرمانه والحقوق المتعلقة  
 بالزكاة وأصناف الوارثين أما تفسير عدا لمرص في اللغة عداوة عن التقدير قال الله تعالى فصعب ما فرضتم أي قدرتم ويقال فرض  
 الناس النعقة إذا قدرها وكذا يستعمل للقطع مثال فرص العارة الثوم أي قطعت فحسب كتاب العرائض لأن سببها الموارد  
 كما في مقدرة مقادعة ولأن سبب استحقاق الإرث القرابة وما هو ما حلق بها كلوله أما القرابة هو عان رحم وزوجية ونسب

الكتاب اطلق سدا وهو قوله تعالى بوصيكم الله في اولادكم الآية ولا ان الميت لما استعصى عن طاعة ولولم يستحقه أحد يستحق عاظلا سائنا  
والقرى مأوى الناس به ويستحقه ما عرفه صلته كما يستحق المدة حال حياة مورثه صلته والروحية أصل القرابة وأساسها لان  
اندر انساب يعرفون شيعتهم فالتحق قرابة السب قرابة النسب حتى استحقاق الارث وأما الولاء فله عليه الصلاة والسلام  
اولا لجهة كاحدة السبيعي في حق استحقاق الميراث بعد الحق الولاء بالنسب ولما له الاعتناق نسب الى احيائه سكاكين أزال  
عنه المالكية والولادة الى هي من خاصة الانسانية وكان السب الى الاحياء يعني بالاعتناق وكذا اولاد الموالاة له عليه الصلاة  
والسلام بل ساء عن أسلم على من دخل هو أحق الناس به بحياة وعماه وأما ما يحرم به الميراث فانواع ثلاثة الارث والكفر والقتل  
مباشرة تسرحى أما الارث فلا نه سلب أهلية المالك وأما الكفر فله عليه الصلاة والسلام لا يتوارث أهل ملتين يعني لا يرث كافر  
مسلم ولا مسلم كافرا وأما القتل فلما باقى فيه وأما الحقوقي المتعلقة بالترك كقارعة الكفر والهدن والوصية والدين والميراث فأول  
ما بدأ بها تكفل الميت ودعه لاني استعور به ومواراة من أولادهم من أهم حوائجه واستعرقا الدين عليه لم يمتعه من ذلك حال حياته  
فكذلك بعد وفاته ثم يعصى ذويه لا ساء لهم من قضاء ديون الله لاستعانة الله تعالى وافسار العدل لئلا حدود الله تعالى في حقوق  
العباد وتسكروا عتوانه تعالى وعوه وتغسله وكرمه ثم تندوصيته من الثلث لا هو من حوائج الميت والوارث اعما حتى الميراث  
اذا اسعوى المورث وهذا اذا كانت الوصية بشئ يصيبه فان كانت الوصية شئ ما لم يورثه فله ما وصى به بشرط ان لا يورثه لانه يورث  
الميراث لانه من حقه في جميع التركات كما ساءا حكى سائر ائورته ثم قسم الباقي بين ورثته على فرائض الله تعالى وسنة رسول الله  
صلى الله عليه وسلم وأما أصناف الوارثين فثلاثة أصناف الميراث الذين لهم سهم مقسرة وعصمة وهم الذين بأحد من ما فصل من  
أصحاب الفروع وودوا الارحام وهم الذين ليس لهم فروع مقدرة ولا لهم حقيقة تعصيب واعاظم مجرد قرابة ولم يتعرص المولى  
لبيان ما يحرى فيه الارث وما لا يحرى فيه الارث فتقول لاسك أن أعيان الامه والعرى فيها الارث وأما الحقوقي فيها ما يحرى فيه  
الارث وهو حق الشيعة وخيار السرط وجد العدى عندنا السكاك لا يورث بالاحلاف وحسن المبيع وحسن الرهن يورث والوكالات  
والعواري والودائع لا تورث واختلف المشايخ في خيار الغيب فهم من قال يورث ومنهم من قال لا يورث ولكن لا يشترط لورثته  
ابتداء وابنه يورث بالاحلاف وأما العصا فالاصل أنه يورث ويشترط لورثته ابتداء ويجوز أن يقال القصاص لا يورث عند  
أبي حنيفة ويورث عندهما والولاء يورث بالاحلاف وأما بيان الوقت الذي يحرى فيه الارث فتقول هذا فصل استحباب المشايخ فيه  
قال مشايخ العراق الارث يشترط في آخر جزء من أجزاء حياة المورث وقال مشايخ الحجاز الارث يشترط بعد موت المورث وفائدة هذه  
الاحتياط اعما فلما يرى رجل روح بامة العير ثم قال طام امانات مولاه فانت حرة فبات المولى والروح ورثا هل تغنى فعلى قول  
من يقول بان الارث يحرى في آخر جزء من أجزاء حياة المورث تغنى بعد الموت وذكر هذه المسئلة في المدورى وذكر أنهم اعلى  
قول أبي يوسف لانه نى وعلى قول زرعة تغنى وأما ما يستحق به الارث وما يحرم به فتقول ما يستحق به الارث شئان النسب والسب  
فالنسب على ثلاثة انواع المنتسبون اليه وهم الاولاد والمنتسبون اليهم وهم الآباء والامهات والسب وهم الاحوات والاعمام  
والامهات عند ذلك السب صرمان زوجة وولاء والولاء نوعان ولاه عتاقة وولاء المولاة وفي النوعين من الولاء يرث الاعلى من  
الاصول ولا يرث الاصول من الاعلى هذا بيان حله ما يستحق به الارث حتى ان بيان ما يحرم به الارث فتقول ما يحرم به من الميراث  
الزنى حتى أن العبد لا يرث من الحر والحر لا يرث من العبد وسيأ في شئ من ذلك اعدها واختلاف الدينين حتى لا يرث الكافر من  
المسلم ولا المسلم من الكافر وسيأ في أيضا التل مسارة مبرحق في القتل يشترط لحرمان الميراث ثلاثة اشياء أحدها المباشرة  
سواء كانت عمدا أو خطأ حتى أن من نسب الى قتل مورثه بان صالما على الطريق فترقى به مورثه فان أرحم بتراعى حاقه  
الطريق فموقع فيه ما مورثه ومات لا يحرم من الميراث الثاني أن يكون القتل بعيرحق والقتل بحق لا يوجب حرمان الارث ألا ترى  
أن من صال عليه مورثه فقتله وأورث دفع الصلته لا يوجب حرمان الميراث الشرط الثالث أن يكون الماتر عاظلا حتى أن  
الوصى والمخوم اذا قتل لم تغنى به حق وحبوب القصاص ولا حرمان الميراث وكذلك اختلاف الدارين بسبب حرمان  
الميراث لأن الميراث اعما يستحق بالهجرة ولا ناصر عند اختلاف الدارين ولكن هذا الحكم في أهل الكفر لا في حق  
المسلمين حتى أن المسلم امانات في دار الاسلام وله ان مسلم في دار الهدى والترك يرث وفي الكافي ثم اختلاف الدارين على نوعين



حقيقي كالخرف في مات في دار الحرب وله ابن دمي في دار الاسلام فانه لا يرث الذي من ذلك الخرف في وكذا الوما تدمي في دار الاسلام  
 وله أب أو ابن في دار الحرب فانه لا يرث ذلك الخرف من ذلك الذي وكسبى للمستأن من الذي حتى لو مات مستأن من في دارها  
 لا يرث منه وارثه الذي وكذلك الذين سب حرمات الميراث وهذا اذا كان الدس مستمرا قاله تركه فاما الذي لم يكن مستمرا قاله فليقاس  
 أن لا يرث حسب حرمان الأثر وفي الاستحسان لا يوجب وقيل العسب لحرمات الميراث أي صاحب ليرث العديد من القريب  
 ادلوه بوث لو رث جميع العالم من واحد وأنه محال قال رحمه الله في مدأ من تركه الميت تنجيه به في المراد من الحركة ما ركة الميت  
 حاله عن تعالى حتى العير بعينه وان كان حق العير متعلقا به كرهى والعسب الخلق والمشتري قبل القصص فان صاحبه يقدم على  
 التجهيز كالي حال حياته فاصلا له معتبر بحال حياته فان المرء يقدم بسببه في حال حياته فيما يحتاج اليه من العسب والكسوة والسكنى  
 على أصحاب الدين ما لم يتعالى حتى العير بعين ماله فكذلك العسب فانه يقدم تنجيه به من غير تنجيه به ولا تسدير وهو قد ركن الكفاية  
 أو كمن السنة وقد مر ما كان يلبس في حال حياته من الوسط أو من الذي كان يتزين به في الاعياد والجمع والزيارات على ما اختلفوا فيه  
 له وله تعالى والدين اذا لم يتقوا لم يسرفوا ولم يتقوا وكان بين ذلك قواما وهو يحرم حياته يتأفلا يجوز كشف عورته وفي الأثر لعظام  
 الميت من الحرمة ما لعظام الحي فيحسان به من التركة تعاقبها حقوق أو نعمة جهار الميت ودونه والدين والوصية والميراث فبدأ  
 به بغيره وكفنه وما يعالج في دفعه بالمردف وفي الكفاية من غير تدبير ولا تنجيه في التهديف اذ ماتت الرجل يمدأ من ركنه تشكيه  
 ونجيه به كمثل والمثل ما يلبس في العسب الخرج وقيل في الاعياد وقيل في الجمع والجماعات وهو الاصح نعم الدين وأنه لا يتجاوز ما كان  
 السكل دين المرض وان كان العسب دين الصحة والبعض دين المرض فان كان الكل سواء لا ينتم العسب على العسب وان كان  
 الدين دين الصحة والعسب دين المرض ثبت ما لينة والمعانية فهو دين الصحة سواء وفي المصبرات ومثل عمن مات وله مال في يد  
 أجنبي وطلب منه الورثة تسليم ذلك وعلى الميت ديون والمدي عليه يعلم بذلك واسم ورثته فصالحه الورثة هم عليه وفي يده مال  
 ثم دفع من مال نفسه اليهم هل يعرفهم الميت فقال نعم ولا يعرفها الصلح ومثل عمن مات وله في يده أحسن مال وله ورثته ولا شيء  
 في أيديهم وعلى الميت ديون على من يدعى صاحب الدين وعلى من يقبض البنية فقال على دي اليه حصرة الورثة وتعد وصاياه من  
 ثلث ماله وفي السرائل للحصاني ثم بعد وصاياه من ثلث ما بقي بعد الكفن والدين إلا غير الورثة كثر من الثلث ويقسم الباقي  
 بين الورثة على سهام الميراث وهذا اذا كانت الوصية شيء بعينه فاما اذا كانت الوصية شاعرا أو الوصية بالثلث أو بالربع لا تقدم  
 الوصية على الميراث بل يكون الموصي له غيرك الورثة في هذه الصورة يراد حقه وزيادة تركه الميت ويقص حقه مقصا من تركه الميت  
 قال رحمه الله فيهم بديه في قوله تعالى من بعد وصية يوصي بها أو دين قال على كرم الله وجهه اسكنكم بقرون الوصية مقدمة على  
 الدين وقد شهدت النبي صلى الله عليه وسلم قدم الدين على الوصية ولان الدين واحا ابتداء الوصية ترفع والنداء حالوا أحبا وفي  
 والتقديم ذكر لا يدل على التقديم فعلا والمراد دين له مطالب من جهة العادل لا من الكافة والكفارات ونحوها لان هذه الديون  
 تقف بالموت ولا يلزم الورثة اذا زاعا الاداء أو وصيها أو تدرعت الورثة هم من عدهم لان الركن في العبادات بنية المكاتب فعلة  
 وقد فاشه بوجه ولا يتصور بقاء الواجب لان الآخرة ليست بدار الامتلاء حتى يلزم الفصل فيها ولا العادة حتى يحرم بفعل غيره من غير  
 اختيار بخلاف دين العباد لان فعله ليس بمقصود فيه الا ترى ان صاحب الدين اذا طهر بحسن حقه وأحده بخبري بذلك  
 ولا كذلك حتى استأنته تعالى لان المقصود فعله وبيته ابتداء واسه عي عن ماله وعن العالمين جميعا غير ان الله تعالى يصدق على العبد  
 بثلث ماله في آخر عمره ليتدارك ما فرط فيه تفصلا عن عير حاجته اليه فان أوصي به قام وفل الورثة بمقام فعله لو حود اختياره لا يصاب  
 والافعال رحمه الله فيهم بديه في أي تعدد وصيته من ثلث ما بقي بعد التجهيز والدين لما نالوا وفي أكثر من الثلث لا يجوز  
 الاجارة الورثة وقد يصابه في كتاب الوصية ثم هذا ليس بتقديم على الورثة في المصلى بل هو شركاء في الدين حتى حتمت له ثلث الورثة نصقه  
 أرا أكثر ولا بد من ذلك بخلاف التجهيز والدين فان الورثة والموصي لهم لا يأخذون الا ما فضل منها قال رحمه الله فيهم بديهم بين  
 ورثته وهم دوير من أي دوسهم مقدس لما نالوا وقوله عليه الصلاة والسلام لا تحقوا العرائض ما نالوا فافضل فليدى عصمة ذكر  
 وفي رواية فلا ردى رسل ذكر وذلك على سبيل التأكيد كقوله له في تلك عشرة كاملة ولا طائر يطير بجحاحيه قال رحمه الله  
 في ولا بد من الدس مع الولد وولد الابن في توله تعالى ولا يورثه لكل واحد منهما الدس معترك ان كان له ولد جعل له الدس مع



بالمقاسمة كأحد الاخوة و يباه في المسائل اذا ترك الرجل أحقاب وأم أولاد وحدها فعلى قولنا في حصة المال كله لأحد وعلى  
 بطر المال بينهما على ثلاثة أسهم سهمان لأحد وسهم للاخت ويحمل الحد في هذه الصورة كأخ آخر لان المقاسمة حرة وقد اعدناه  
 أخ آخر نصيبه سهمان من الثلاثة فيجعل كذلك ان ترك ثلاث أخوة لأب وأم وأولاد وحدها يقسم المال بينهم أحاساء عددهم له  
 بهما من ثلاثة وان ترك ثلاث أخوة لأب وأم وأولاد وحدها يقسم المال بينهم أحاساء عددهم له بالاح  
 سهم ثلاث ويحمل الحد كأخ آخر لان المقاسمة حرة لا بالوا عطيها الثلث في هذه الحالة لأعطيها سهمين من ستة وسهمان من  
 ستة جبرله من سهمين من ستة ولوترك حد أو أخوين لأب وأم وأختين لأب وأم فيعطى الحد للمال لان الثلث نصيبه لان  
 حصة تحصل له سهمان من ستة فإذا جعل الحد كأخ آخر كان حيراه وان ترك حد أو أخا لأب وأم وأختين لأب في هذه  
 صورة لا فرق بين المقاسمة وبين الثلث عددهما لان المقاسمة يصير كأنه مات عن ثلاثة أخوة لأب وأم لا جعلنا الاختين أحسا  
 نا كان كذلك بقسم المال بينهم أثلاثا فيكون لأحد الثلث سهم من ثلاثة ولوا عطيها الثلث اربعة أسهم على الحساب من ثلاثة  
 جد سهم من ثلاثة فهو مسمى قولنا انه لا فرق بين المقاسمة وبين الثلث ها والفتوى في هذه المسائل وما يشمل بها على قول  
 بحسبة وفي السكاني ولوترك حد أو أخوين فألثها بالمقاسمة سواء ولوترك حد أو ثلاثة فألثها جبر من المقاسمة  
 ليله في شرح الطحاوي ولومات وترك حد أو أخا لأب وأم وأختين لأب وأم مع الأخ لأب وأم وحدها فان الأخ  
 لا يحصل مع الحد لانه وارث في الحد وان لم يكن ولو ثلثي الأخ لأب وأم فتكون المقاسمة والثلث سواء فيعطى لأحد  
 ث واثنتان للأخوين لكل أخ ثلثه وهذا كما يقول في الاخوين مع الأب رد الام من الثلث الى السدس ومع ذلك لا يرثان  
 الأب وذكري المصبرات ان المسائل المتعلقة بالأخوة حصة أحدها الشركة وهي ان ترك المرأة زوجا أو أم أو أخوة من  
 إمام من أب وأم فله روح والصب وللأم السدس ولولد الأم الثلث ولا شيء للأخ من الأب والأم وهذا قول أبي بكر الصديق رضي  
 عنه ويشاركه أولاد الأب والأم مع أولاد الأم في الثلث كما هم أولاد أم واحد سواء فيه الذكر والأنثى وهذا قول عمر رضي الله عنه  
 أحدهما لك والشاذي وكان عمر رضي الله عنه يقول أولا كما يقول أبو بكر رضي الله عنه ثم حرم في قول غيره وسب رجوعه انه  
 عن هذه المسئلة فأجاب كما هو منه مقام واحد من أولاد الأب فقال يا أم المؤمنين هان أمانا كن حارا ألسان أم واحدة  
 ب لا يرث الا ما في طهر في عمر رأسه متأملا ثم رفع رأسه فقال صدقوا هم سواء أم واحدة فشرركم في الثلث فسميت المسئلة  
 زكاة تشرى بك عمر وجارية لقول القائل وأما المسئلة الموروثة والثالثة الا كدريد والزائدة العنابية وقد صحت وأما الخامسة الجارية  
 ثلاث أخوات متشركات وثلاث بنات متحاذيات وحدها أب الأب تحجب أم الأب باب الأب وتحجب الأخ من الأم أيضا  
 ح من الأب تدخل في المقاسمة وتخرج من شيء على الخلاف وتخرج المسئلة من اثني عشر بعد القطع وأما سميت حرة لان  
 في حبيب فعلا وفي الدخيرة فصل في التحجب كما علم بأن التحجب على نوعين تحجب حرمان وتحجب نقصان فحجب الحرمان يرد  
 الشكل الاعلى ستة الروح والروحة والأب والأم والبنات والاس وتحجب النقصان لا رد الاعلى ثلاثة الروح والروحة والأم والأخ  
 نوعين تحجب نقصان وهو تحجب عن سهم إلى سهم وذلك لثمن من الروحين والأم والأخوة من الاس والاخت لأب وتحجب حرمان  
 رتبة مرقان من رتبة لا يحدون بحال وهم ستة وهذا يسمى على أصليين أحدهما كل من يندى إلى الميت بنحوص لا يرث  
 جود ذلك الشخص سوى أولاد الأم فله سهم برن من معال اعداهم استحقاقها الحركة والثاني الاقرب فالأقرب كما في العصات قال  
 الله عز وجل لا يرث الثلث فجاء ذلك عند عدم الولد وولد الاس لا تولدوا عند عدم الاثنين من الاخوة والاحوات على ما سبق قال  
 الله عز وجل الولد وولد الابن والأخت من الاخوة والاحوات لا أولادهم السدس كما يسي مع واحد من هؤلاء المذكورين لا يرث  
 وأما رث السدس لا تولدوا ولقوله تعالى فان كان له أخوة ولزمه السدس فليس الولد في التولد سواء الولد وولد الاس على قول  
 بالصحابية ويرى عن ابن عباس انه لا يتحجب الأم من الثلث الى السدس الا بثلاثة سهم عملنا ظاهر الآية فان الاخوة جميع  
 ثلاثة والجد والجد على أن الجميع يطلق على التي قال تعالى في وهل هناك ما للحصص اذ تواروا الخراف اذ حاولوا على داود وفرع منهم  
 لا تحجب حصان بنى بعصا على بعض فأعنا صبر الجميع في تسوروا ودخلوا في سهم على التي المال كان اللذان دخل عليه كما  
 برف ومثل هذا كثير شائع في كلام العرب قال رحمه الله في جمع الأب واحد الزوجين ثلث السابق بعد عرض أحدهما

[illegible]

[illegible]

[illegible]

اد لا مربي لتور بنس ورضا قعما قال رحمه الله **بأن** لأن يكون معهن أو أصل منهن د كرمع من كانت عذاته ومن كانت  
 فوقهن لم تكن ذات سهم وبسقط من دونه **بأن** أراد بقوله معهن أن يكون العلام في درجتهن سواء كان حاليين أو لم يكن وهذا  
 مذهب علي ورديد بن ثابت رضي الله عنهما وبه أحد عامة العلماء وروى عن ابن مسعود رضي الله عنه قال بسقط من ذات الاس  
 مني الصلب وإن كان معهن علام ولا يقاسه **بأن** كانت ذات الصلبة واحدة وكان معهن علام كان لسان الابن أسوأ الخالين  
 بين السدس والمقاسة فلهما أقل أعطى وتسمى هذه المسائل الاصرار على قول ابن مسعود وتحتوي ذلك ان ذات الاس ذات  
 وفي ميراثهن أحد امر من اما العرص او المقاسة وعرصهن الثلث والمقاسة طاهرة وليس لمن أن يحصن في الاستسكات الست  
 الثلثين فلو قاس لم الجمع بين ما لا يجوز وإذا كانت الصلبة واحدة أخذت الصفو في من عرص الست السدس فيأخذ منه  
 ان كى مسودات ران كن يحللها مع الدم كور كان لمن أقل الامر من السدس والمقاسة للثقب به وثلاثا أخذت الست أكثر  
 من الثلثين ولا ميراث لمن مع الصلبيات عدل الا عراد فيكنا عدا الاحتجاج كالعمة مع الم واس الا مع أخته وللحجور قوله تعالى  
 يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين وأولاد الاس وأولاد على ما يماس قبل فتشمل في الآية وقضية هذا أن يكون المال  
 مقسوما بين السكك الا ما على حق أولاد الاس باول الآية وفي حق الصلبيات أو الصلبة الواحدة ما يماسها وليس فيه جمع بين  
 الحقيقة والحجاز ولشبهة وانما هو عمل بمقتضى كل لفظ على حدة ومن حيث المعنى ان الست الصلبيات ذوات عرص ذات الاس  
 في هذه الحالة عصمت مع أسمين وصاحب العرص اذا أخذ عرصة من الذين فكأنه لم يكن فصار الباقي من العرص لجميع  
 المال في حق العصة فتشاركه ولا يخرج من العصة فكلوا عرصة الأخرى لصاحب العرص لو كان عبر الست كالابن وأحد  
 الزوجين كان كذلك فكذلك الست عرصة مع الم وذات الاس مع أحبا لهن يصرون عصة معهما مطلقا سواء كان  
 معهن صاحب عرصة أو لم يكن ولا يلزم من انتهاء العصة في محل لا يقبلها التفرع في محل يقبلها وأحدهن ربا على الثلثين ليس  
 بمحذور ألا ترى انهن يأخذن بالمقاسة عند كثرتهم ما يرك أو يعين يتأثم الاصل في ذات الاس عند عدم ذات الصلب ان  
 أقرهن إلى الميت يؤول ميراثه الست الصلبة وإلى ثلثها في القرب ثلثه ذات الاس وهكذا يفعل وإن سفل مثله ترك ثلاث ذات

ميتة			ابن معصن أسهل من بعض هذه الصورة
اس	اس	اس	فأعطى من العرصة في الاول لا يورثها أحد فيكون لها النصف والوسطى
اس	ابن	اس	من العرصة في الاول يورثها من العليا العرصة في الثاني ويصكون لها
ست اس	ست اس	ست اس	السدس تسكتة للثلاثين ولا شيء للصليبات لأن يكون مع واحدة منهن
ست اس	ست اس	ست اس	علام فيه مصارون بمداينهم من فوقها ممن لم يكن صاحبة عرصة حتى
ست اس	ست اس	ست	لو كان العلام مع السدس في العرصة في الاول عصبها وعصب الوسطى من
ست اس			العرصة في الثاني والعليا من العرصة في الثالث وسقطت الصلبيات ولو كان

العلام من الصلبيات من العرصة في الثاني عصبها وعصب الوسطى من العرصة في الثالث عصبها جميعا  
 الفرائض والميت ما ذكرنا من العليا تول ميراثه الست والباقي صار لثلاث الاس ولو كان الاس مع العليا من العرصة في الاول عصب  
 أخته وسقطت النواقي كذا كرماني الاولاد وهذا النوع ع من مسائل تسمى في عرف الفريسيين تشييع ذات الاس اذا ذكرن  
 مع اختلاف الدرجات وهو ما لا مشتق من قولهم تشيع فلان بعلامة اذا أكثر من ذكرها في شعره وشب القصيدة بحسبها ورتها  
 بد كرماء ومن شب البار اذا أودعها الفرس تشبها ارفع يديه جمعا وأشد به اذا اصغته بذلك لانه ترويح وابتاع يقال  
 أشب البار من درجة إلى آخر كحال العرصة في ترويه أي وشبته فصار لثلاث الاس أحوال الست الثلاثة المذكورة في الست والسدس  
 مع الصلبة والسقوط بالابن والصلبيات لأن يكون معهن علام قال رحمه الله في الاحوال لاب وأم كسات الصلب عند عدهن **بأن**  
 أي عند عدم الست ومات الاس حتى يكون للواحدة النصف وللثلاث ربع والاحوة لآب وأم للذكر مثل حظ الأنثيين لقوله  
 تعالى في الله يقتضيكم السكك لان امرؤ هك ليس له ولله ولأخت فلها نصف ما ترك وهو رثتها ان لم يكن لها ولله فان كانتا ثنتين فلها  
 الثلثان عتارك وإن كثرنا احوه قريبا لافساء ولله كرمثل حظ الأنثيين وقد ذكرنا ان للاخت لآب وأم حاليين سهم رة صيد ادم





وأما هذه ثم ولد أخ أو أخت لأم وأطلق الشركة فتعنى المساواة كما إذا قل شرى بيكي فلا في هذا المثل أو قال له شركة لا إن الله تعالى  
 سوي إليهم ما حاله إلا بعد ذلك على استوائهم ما حاله إلا حياح وفي المصبرات ولوترك اني عم أحد هما أخ لأم فله السدس والباقي  
 بينهم ما صورته ان يكونوا أحوه لأم وأب وأب فقط ولكل منهما امرأة أو ابن مهران إلا أنكر طلق امرأة أو مات عمه أو روحهما  
 الأصغر فولدت له ابنتين ثم مات الأصغر والاكثر ثم مات ابن الأكثر فماتت عن ابني عم أحد هما أخ لأم فاصل المسألة من ستة ونصف  
 من ابني عشر وللأخ من الأم سبعة مائة من فرض وحصة الماتعصب قال رحمه الله **في** وخمس ابليس وإن سفل وبالأب والمخمس  
 أي الأحوات كاهن بمعنى مؤلف المند كورس وهم الابن وابن الأم وابن سفل والأب والجدان علا وكذا الأخوة بمحدودين بهم  
 لأن مراثيهم ومشروط بالسكالة واحتلوا أي السكالة هل هي حصه لليت أو للورثة أو لا تتركه قرى بورت بكسر الزايمه وأما ما كان  
 يشترط لنفسه بته عدم الولد والولد لليت فيسقطون سهم والسكالة مشتقة من الاطاعة ومعه الاكليل لاحاطته بالزأس وكذا السكالة  
 من أحاط بالشخص من الأخوة والأحوات فقبل أصلهم المند فقال كتب الرحم بن فارس ولا إن ادناعدت ويقال جل ولا إن  
 على فلا في كل عنده أي ركه وعدمه وغير قرابة الولد بعيدة بالنسبة إلى الولد قال الفرزدق في شعر

ورثتم فشاء المند لأخ كلاله \* عن ابني صاف عدسهم وهاشم

قال رحمه الله **في** والذات تحجب رداء الأم فقط **في** يسمى الميت تحجب الأخوة والأحوات من الأم ولا تحجب الأخوة والأحوات من  
 الأبوين أو من الأب لأن شرط ارث ولد الأم السكالة ولا كلاله مع الولد والميت ردف تحجبهم وكذا بنت الابن لأن ولد الابن يقوم  
 مقامه فإن قيل وجب ان لا يرث الأخوة والأحوات لأب وأم وأب فقط مع الميت ونفت الابن لأن شرط ارثهم السكالة فقلنا السكالة  
 شيء شرط في حق ارثهم الميت مع الأخوة والأحوات لا يرث الكل بالعصبة فادانعت السكالة انتهى هذا الارث المشروط ما هي حقوق  
 الارث المشروط بالعصبة مع الميت من آخر كما ستختلف أولاد الأم فإن جميع ارثهم ومشروط بالسكالة فينتفي بعدمها فصار للأحوات  
 لأب وأم خمس حالات الصنف الأول **في** الثالث لا أكثر والتعصب ما حيين والعصبة مع الميت والسقوط مع الابن والأحوات للأب  
 سبعة أسواق الحصة المند كورة والسدس مع الاحتمال الواحدة من الاب والام والسقوط ما تبين من الأحوال من الابن كما تقدم  
 وللأحوات لأم ثلاثة أحوال السدس الواحدة والثالث للام أكثر والسقوط كما ذكره ما قال رحمه الله **في** وعصبة **في** وهي معلوف على قوله  
 في أول الكتاب ذور عرض فيكون معطوف على الخبر فيكون حرا قال رحمه الله **في** أي من يأخذ السكال إذا اراد **في** ومأفقه  
 أصحاب الفروض وهذا رسم وليس بحال لا بد أن يعرف الورثة كلهم ولا يعرف العصبة إلا بعد أن يعرفهم كما يقول العصبة نوعان  
 عصبة السد وعصبة النسب فالعصبة بالنسب ثلاثة أنواع عصبة نسبه وهو كل ذكر لا يدخل في نسبه إلى الميت ابني وعصبة بعيره  
 وهي كل ابني فرضه بالصنف الأول **في** الثاني يصرف عصبة ما حواتهم كما تقدم وعصبة مع غيره وهي كل ابني نصير عصبة مع ابني أخرى كالبنات  
 مع الأخوات والنسب نوعان مولى العتاقة ومولى المولاة وسباني بيايه وفي المصبرات والعصبة أربعة أصناف عصبة نسبه وهو حرة  
 الميت وأصله حرة أبيه وحرة أخيه وأقرب وعصبة بعيره وهي كل ابني نصير عصبة بذكر يوارى بها كالبنات مع الابن وفي الدخيرة  
 وبنت الابن مع ابن الابن وكلاحت لأب وأم مع الأخ لأب وأم وعصبة مع غيره وهي كل ابني نصير عصبة مع ابني أخرى كالأحوات لأب  
 وأم وأب مع البنات ومات الابن وإذا صار الشخص عصبة بعيره فذلك الغير لا يكون عصبة فأما السكال في العصبة بنسبه فيقول  
 أولى العصباء بالميراث الابن ثم ابن الابن وابن سفل ثم الأبوي المصبرات وإنما كان الابن أو أم من الاب وابن استوي في الخزية  
 وفي إعدام الواسطة لأن الخزية للأب أكثرهما وكان قاصدا على الأول ثم الحدباء الابن وابن علام لا لأب ولا أم ثم لابن وابن الاح  
 لأب وأم ثم ابن الاح لأب ثم سوهما وابن علوا على هذا الترتيب ثم مولى العتاقة وفي شرح الطحاوي ثم عم الحدباء وأم ثم عم الحد  
 لأب وكذلك ولأدهم على هذا الترتيب ثم مولى العتاقة ثم آخر العصبية ثم مقدم على ذوي الارحام وفي السكالي الاخوة مع الميت  
 أي الذين هم سوهما وابن سفل المصبرات ولوأردت معرفة العرب فاعتبر كل نوع أصل وإصال الاح باحبه بواسطة واحدة وإتصال  
 العمومة بواسطة اثنين عرفنا ابن الاح أقرب بمن الم وأما السكال في العصبة بعيره فافصو رها ماد كرا وهو كل ابني نصير عصبة بذكر  
 كتب الابن مع ابن الابن وكلاحت لأب وأم وأب مع أخها وهذا الحكم في الأخوة مع الأخوات متصور على أحوات من حيلة  
 أصحاب الفروض ونصير عصبة بذكر يوارى بها وفي السكالي وأما العصبة بعيره فليبع من النسب وهي الابن فريضين الصنف

[illegible]

ومن الناس من أحارسته والصحيح ما قلنا ويكون لأقرب الناس عصمة من المعتق حتى لو مات مولى العتاقة وترك أسوة به  
ثم المعتق فبرأه لاس المعتق ولا يمتنع لميت المعتق وكذلك أدامات مولى العتاقة وترك أمنا ثم مات المعتق كان مبرأه لاس المعتق  
ولا يمتنع لأنه لاس إلا أن أقرب العصبات إليه فالخالف أن الولاء معه لا يورث بل هو للمعتق على حاله ألا ترى أن المعتق بسبب الولاء  
إلى المعتق دون أولاده فيكون استحقاقه في الإرث بالولاء بل هو معسوب إليه حقيقة ثم شمله فيه أقرب عصمة كخلف ماله  
فيطر إلى موت المعتق آدمولى العتاقة لو كان حيا في هذه الحالة ومات من ربه من عصابه وهو أقرب الناس إليه فبرث ذلك  
الشخص من المعتق وفي السيرة وهذا الذي ذكرنا أن الولاء لا يورث ظاهر الرواية عن أصحابنا وعن أبي يوسف وأبي حنيفة  
ويقسم بين لاس والعتاق كمثل خط الأتقيين وهكذا يروى عن عبد الله بن مسعود في رواية أنه إذا أراحهم المعتق وشريح  
العاصي وأدامات للمعتق ولم يترك الأمانات للمعتق ولا يمتنع طلق ظاهر الرواية عن أصحابنا ويكون الميراث لبيت المال وحكي عن بعض  
مشايخنا أنهم كانوا يفتون في هذه المسئلة أن يدفع الميراث إلى الميراث ولكن لاسها أقرب إلى الميت من بيت المال كيم  
وأه ليس في رماذات بيت المال وأما كان كذلك في رسم الصحابة وإذا دفع ذلك إلى سلطان الوقت أو إلى القاضي لا يصير موقوف إلى  
مصرفه هكذا كل سبي العاصي أو تكرر صدور الشريعة ودكر الإمام عبد الواحد الشافعي وراضه أن العاصم عن سهام الروح  
والروحة لا يوصح في بيت المال بل يدفع إليهما لاسها فأقرب إلى الميت من جهة النسب وكان الدفع إليهما أولى من غيرها وكذلك  
الاس والاس من الرضاع اذ لم يكن لبيت غيرهما يدفع الميراث إليهما وعصمة المعتق ترث أماعة الورثة لا يرث مثاله امرأه اعتقت  
عدها وماتت وترك أمها ووراها ثم مات المعتق لانه عصمه ولو كان لاس مات وترك أمه وهو روح المعتقة  
لا يرث لأن أب لاس ليس عصمة لميت وإذا اعتق الرجل عدنا ثم اعتق للمعتق الثاني عدنا ثم مات الميت الثالث ورثت عصمة المعتق  
الاول لا غير يرث منه ولو أن امرأة اشترت مائة حتى اعتق عليها ثم مات الأب يرث هذه المسترمة وماتت أخرى فبرث الميت أمنا  
وكان الثلث ينقسم على السوية بحكم الفرض والثلث الآخر للشرية بحكم الولاء وكثير من هذا الفصل قدم في كتاب الولاء  
وأما الكلام في ولأه الموالاة فيقول بعضهم ولأه الموالاة أن يسلم الرجل على من يرثه فيقول للميت أسلم على يديه وألعبه واليتك  
على أي أن ميت فبرثي لك وفي شرح النجاشي أن ميت ولم يكن له وارث لاس من جهة الفريضة ولا من جهة العصمة ولا من جهة دوى  
الأرحام فبرثي لك وإن حثت فعق على عليك وعلى عاقبك وقدر الآخر فدا هو تفسير ولأه الموالاة فداحي الأسفل حثا فعق له  
على عاقبة المولى الأعلى وأدامات الأسفل يرث منه المولى الأعلى وإن مات لا يرث منه المولى الأسفل ولا تنته هذه الأحكام بمجرد  
السلام بدون عقد الموالاة وأدامات الأسفل فبرث الأسفل لأقرب الناس عصمة إلى الأعلى كمن ولأه العتاقة ولكل واحد منهما  
أن يقص عقد الموالاة وليس له أن يحل الولاء إلى غيره فإنه لو قال جعلت ولأني لعلى لا يصير له والأسفل له أن يتحول ولولاء  
إلى غيره فإن له أن يوالي مع آخره يقص العقد مع الأولين وإلى مع غيره يقص الأول وإن كان الموالاة مع غيره بعيدة الأعلى وفي  
السيرة ولولاء الموالاة بحال ولأه العتاق من وجود أحد هاتين في العتاقة ترث الأعلى من الأسفل ولا يرث الأسفل من الأعلى وإن  
شرط ذلك في ولأه الموالاة فمتبرئ من طهر ما حثي لشرط يرث كل واحد منهما كما شرطنا والثاني أن لا يعلو الولاية تحتل النفس ولولاء  
العتاقة لا تحتل والثالث أن ولأه العتاقة مقدم على دوى الأرحام ومولى الموالاة مؤخر عن دوى الأرحام المولى الأسفل إذا أمر  
بأحد أو أس غم ثم مات فبرث المولى الموالاة فقد صح منه عقد الموالاة ولم يصح منه الإقرار بالأخ وإن التزم له رجلا ثم غم غصفت  
على الترتيب ثم أي عصمة المولى ومعه ما دل على الترتيب الذي ذكرناه من السبب على الترتيب الذي ذكرناه من السبب فمعه ماله الذي اعتقه فإن لم يكن  
مولاة فمعه غصمة المعتق وهو المولى على الترتيب الذي ذكرناه من السبب يكون حرة المولى أولى وإن سعى ثم أصوله ثم حرة أبيه ثم جزء  
حده يتدور بقوة القرابة عند الاستعلاء أو لعن الدرجة عند التمازق لرجعانه ثم واللاتي فرصهن النصف والثلثان يصرن  
عدة ماحوتين لا غير ثم وهو أو مع من النساء السات ومات لاس والأخوات لآب وأم والأخوات لآب وغيرهن لا يصرن عدة  
ماحتوتين وقد يصادق بيان ميراثهن وقوله ماحتوتين هاتين السات والأخوات ماخر لآب غصبتن تنصصر عليهم وأدامات لاس  
ماخرن يصرن عدة مائة أعماهم من أيتا وإن سفل كذا كبراني مسائل النسب فيكون معاهي حقن ماحتوتين أو من له حكم  
أخوتهن والصنف ذكر حكم العصبات عواستوها إلا العصمة مع غيرها وهن الأخوات مع السات وأما ترك ذكرهن لانه ذكرهن

انقدم وقد شرعنا هناك فلا سيده وانما يحملون مع الساتعة عصه سيرهم ومع احوتهم عصه لان ذلك العير وهو النبات سرط  
 مرورهم عصه ولم يحملون عصه من لان يسهل ليس بعصه فكيف يحمل عيرهم عصه من غلای ماذا كن مع  
 وتبين لان الاحود ما يسهل عصه فيصرونه عصه متعاقلة روحه الله فيؤمن بدلى بعيره بحب به في أى ذلك العير ويؤا بالام  
 به بدلى بالام ولا تخرجه من الى بحب بالانتم موم من اثنت الى السدس على ما يابا وانما لا تخرجه لأم لانها لا تستحق جمع  
 ركة ولا يرث هوارثها لاهارت الولادة وهو بالاحوة فلا يتصور المحب فيه غلای الخلد حيث يحب الاحوة والاخوان كما هم  
 يستحق جميع الحركة وغلای الخلد حيث تحب بالام لاهارت مراث الام والام بدلى منها لاهارت أقرب وغلای الاب  
 يت تحب الخلد والخلد والاحوة والاخوان كما هو لا يسهل جميع الحركة وكذلك الام يحبها مع لاد كراو يكون الخلد  
 رب كالاعمال يحسون بالاحوة واولاؤهم وكأولاد الاعمال والاحوة يحسون بأعلى درجاتهم قال رحمه الله في المحجوب  
 حب كالاحوس أو لا يحب يحسان الام من الثاب الى السدس مع الاب في وهما لا يرثان معه لان ارث الاحوة مشروط بالكلالة  
 بث الام الثالث مشروط بعدم الاثنين من الاحوة وروى عن ابن عباس في أب وأب وأم وثلاث أخوات لأم السدس والارث حوات  
 سدس وما في الاب مثل للاخوة ما نقص من نصيب الام وبيان آية الكلالة تنفع من ذلك وأنه يحب الام هم أيضا لا توجب لهم  
 نص من نصيها ما يحسون بها من غير ان يحصل لهم في كل درجة الله في المحجوب بالارق والعتل مباشرة واختلاف الدس أو الدار في  
 لا يحب المحجوب بهذه الاشياء أحدا رعدا من معدود يحب حجب القصاص كقصص نصيب الزوجين والام ولولد المحجوب  
 عماد كرا بالان الله تعالى ذكره لولم يطلما بقصص نصيبهم من غير فصل بين ان يكون رارثا ومحروما وكذا نص نصيب الام بالاحوة  
 مطلقا من غير فصل فيترك على الملاقاة ولا يحب حجب الحرمان لانه لو حجب هذا الحجب وهو لارث لادى الى دفعه الى بيت المال مع  
 وجود الوارث أو الى نصيبه لان بيت المال أيضا لارث مع الاس والاحوة وسه قول الجمهور ان المحجوب في حق الارث كالميت لانه  
 حرم لم ي في نصه كالميت تمام الميت لا يحب فكذلك المحجوب فصار كحجب الحرمان والصوص التي توجب تقصا ارثهم لا تسلم لها  
 مطلقة لان الله تعالى ذكره الاولاد أولا وأبنت لهم ميراثا ثم ذكر بعد ذلك حجب القصاص بهم فيصرف الى المدكوبين أو أولادهم  
 المشاهلون لارث وهذا لان المحجوب انصت به معه سلب أهلية الارث فاحتكم المأمور ولا وكذلك المحجوب فانه أدخل في نصه الآن  
 حاحمه عليه على ارثه لزيادة قوله فلا يسل على في حق غيره وانما ذكر سلب الحرمان بقوله لا للمحجوب بالارق ايمى الاسباب  
 المتانعة من الارث فان الرق يجمع الارث لان الرقيق لا يملك شيأ قال الله تعالى صرب الله مثلا عبدا لعلوكا لا يقدري على شيء وقال  
 صلى الله عليه وسلم لا يملك العبد الا التلاقي والفرق في ذلك بين أن يكون قرا وهو الذي لم يبعده سلب الحرمة أصلا وبين أن  
 يبعده سلب الحرمة كالدير والمكاتب وأم الولد ومعنى العنص عند أى حيفة لان المعنى يشمل السكن وهو عدم تصور الملك  
 لهم والمكاتب لا يملك الرقمة وهو عد سائق عليه درهم على حماه في الحر فلا يكون أهلا للارث والتتلى الذى يجمع الارث هو  
 الذى يتعان به وحب القصاص أو الكفارة وما لا يتعان به واحد منهما كالقتل بسبب أو قصاص لا يوجب الحرمان لان حومة  
 الارث عقوبة متعاقبة عما تتعان به العقوبة وهو القصاص والكفارة والشافعى يعلقه بمقتضى الغسل حيث لا يرث عبده اذا قتله  
 بقصاص أو رحم أو كان الرب قابضاً فيكم بذلك أو شاهد أو شاهده أو شهد به أو ما عفا قتله أو شمر عليه سبعا فما ككل ذلك منع  
 الارث عبده وهذا لا معنى له لان المالك أو حب عليه قتله أو حاربه قتله في هذه الصورة فكيف وجب عليه العقوبة بعد ذلك  
 ولما لا يذهالى سائر الغسل صائر العقوبة فكذلك الحرمان والمراد شوله عليه السلاوة والسلام ليس للقاتل شيء من الميراث والقتل  
 ناتعدي دل عليه قوله عليه السلاوة والسلام ليس للقاتل ميراث بعد كصاحب القردة أى قاتل وهو كصاحب القردة وهو كان متعديا  
 واحترق شوله مباشرة عن الغسل والسبب واختلاف الدين أيضا يجمع الارث والمراد به الاختلاف بين الاسلام والكفر بقوله  
 صلى الله عليه وسلم لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم وأما الاختلاف على الكفار كالنصرانية واليهودية والمجوسية وعاد الوثن  
 ولا يجمع الارث حتى يحرق الميراث بين اليهودى والنصراني والمجوسى لان الكفر كماله واحدة وقال عليه الصلاة والسلام الناس  
 كلهم حير وعن حبر واختلاف الدار من يجمع الارث والمؤثر هو الاختلاف حكميا حتى لا تعتبر الحقيقة بدونه حتى لا يحرق الارث  
 بين المستأمن والدمى في دارا ولا في دار الحرب ويحرق بين المستأمن وبين من هو في داره لان المستأمن اذا دخل اليها أو اليهم

[illegible]

المال ليس اليهودي وأمانيات الحموي فيايبهم متى على أصول تدره أسداهم لا يتوارثون إلا مسكحة له أسداهم فيايبهم وإنما  
 يتوارثون إلا مسكحة الصبيحة والاصل ان كل مسكاح لو أسداتر كاعلى ذلك فهو مسكاح صحيح ولو أسداهم بتر كاهو مسكاح فاسد  
 وإشاني أن النسب فيايبهم يثبت إلا مسكحة لعمدة ويتوارثون فيايبهم بذلك النسب وان كانوا يتوارثون بذلك النسب انما  
 ان كل من يدلى إلى الميت فليس أبوه به يرث جميع ذلك إلا إذا كان أحد المسلمين يتحد الآخر جديده رثا لحاياب وقد  
 قد ساء ليرث زوج مائة ومائة وأحتتات أحد عمال دارت الأسر وهذا هو الأصل في يوسع ويحد مظاهر لان مسكاح الحارم  
 فيايبهم قد ساعدنا وان كانوا يديسون حوارا ولهذا إذا أذات المسكحة من الخاصي فالخاصي لا يرث من النسبة وإذا دخل بها مسكحة  
 أحصاه حتى لا ينفذ فادوه لو قد وهب له انسا بعد ما لم ولو طلب أحد عمال التبرين فالخاصي سرق وذلك لا تشكل على قول في صيغة  
 على ما هو مختار من مسكح العراوان كان مسكاح الحارم فاسد أعدا في جميعه فاستدوا له ذلك فحصل عدم حرمان الارث بينهما وإنما  
 يشكك على قول متابع ما وراء الهر فاهم يقولون بان مسكاح الحارم فيايبهم حار على قول في حقيقة ويقولون لو لم يكن المسكاح  
 حار أسداهم لافرض لها النسبة ويسدولون أيضا لو دخل بها بعد المسكاح أنه لا يسقط أحصاه عنه وذلك في إشاي العراوي  
 فصل المسكحة ان النسبة كتحجب نسب المسكاح فتحجب نسب الاحتساس ونعم لم يكن مسكاح وان كان مسكاحا فاسدا أو قد  
 النسبة نسب الاحتساس لنسب المسكاح ونساء الاحتساس بعد الدخول لا يدل على محو المسكاح عدا في حقيقة لانه لا يرى ان  
 من يزوج أسرا يدخل بها وكان نظر إلى مخرج من أولادهم فهو وان أحصاه لا يسقط وان كان مسكاحا فاسدا أعدا في حقيقة والعلم  
 لمساخر جهنم الله عن فصل الارث فانه لا يجري ارث فيايبهم وان كانوا يديسون حوارا المسكاح واعتبر دياتهم في حق حوارا  
 المسكاح في حق الارث فيايبهم اعادهم ان يقول ان دياتهم اعانته بحوار المسكاح لان حوارا مسكاح الحارم فله كان في سرقة آدم  
 عليه السلام وفي الحيرة ثم قروا بين مسكاح الحارم فيايبهم وبين النسب انما في هذا المسكاح فقلوا اذا تزوج الحموي  
 بمحارمه ثم مات أحدهما لورثه الباقي فاما اذا حدث بينهما وانفاد به يثبت النسب ويتوارثون بذلك النسب فيايبهم تزوج حموي  
 مائة له فولدت منه اسوارا ثم مات الحموي فقدمت عن ابن ريث وروجه فيقسم المال بينهم للد كمثل حظ الانثيين يورثون  
 بالنسب ويسقط اعتبار المسكاح لانه فاسد يثبت به النسب فيايبهم ولا يتوارثون به فلهذا قال يسقط اعتبار المسكاح ويورثون بالنسب  
 ولو مات الا من بعد ذلك فمات عن أحد الاب وأمه وعن أحد الاب وأمه فلا رث لاب السديس بحكم الامومة والسديس بحكم  
 الاحنية والبصير للاحت لاب وأمه والباقي للامومة كانت والا فردد على ما رد في سهاهم ما ولو لم تمت الا من بعد موت الحموي ولكن  
 ماتت البنت التي هي زوجته فماتت عن اس هو أحواله لا يها وعن بنت هي أختها لا يها يورثون بالسوة والسوية ويقسم المال  
 بينهم للد كمثل حظ الانثيين ولو لم تمت الامة انى هي روح الحموي ولكن ماتت الامة الاخرى فماتت عن أحد الاب وأمه وعن  
 أحد الاب وأمه وعن أحد الاب هي أمها فيكون للام السديس والباقي لاح الاب وأمه ويسقط اعتبار الاحنية لان قرابة الاحت لاب  
 صافقة الاعتبار لقرابة الاح لاب وأمه وإنما كان للام السديس في هذه الصورة لان للبنت أبا وأختا والاحت من أهل الاستحقاق  
 الا انها صارت محجوبة بهذا النسب العارض ولهذا سقط فرض الام عن الثلث الى السديس وفي الدشرة حموي تزوج مائة فولدت  
 بنتا واسما ورثها وتزوج مائة فولدت له مائة ثم مات الحموي فقط ماتت عن أم واس وأبنة بنت ابن فيكون للام السديس باعتبار  
 الامومة والباقي من الاب والثلث للد كمثل حظ الانثيين ولا يثبت لبيت الابن فان مات الاب بعد فاعلمتات عن روضة هي جدته  
 أم أبيه وهي أمه وعن أحد الاب وأمه ولا يثبت للام بالروحية ولا تكون ساعدة لان الحدة لا رث مع الام ولكن طالع السديس بالامومة  
 والابنة الصغرى بالبصيرة ولا يثبت لها بالاحتية لام فان لم تمت الابن ولكن ماتت الامة الكبرى فماتت عن أمه هي خدتهم أم أبيها وعن  
 أحد الاب وأمه وعن أمه هي أختها لا يها فيكون للام السديس بالامومة لان معها أسلاما وأختا وهما يورثان الام من الثلث الى السديس وللأمة  
 السديس بالاحتية لام والباقي لاح لاب وأمه بالصورة فان كانت الابنة التي ماتت هي الصغرى فماتت عن أمه وعن جدتها لا يها  
 وعن أبيها وعن أمه هي أختها لا يها وعن اس هو أحواله لا يها فيكون للام السديس والباقي للاحتية والاحوة والاحوان لا يورثون مع الاب  
 شيئا ولو لم تمت الامة ولكن ماتت الام فاعلمتات عن هو زوجها وهو ابن ابنها وعن أمها هي أختها ولا يثبت للام بالروحية ولكن  
 المال بين الابن والابن للد كمثل حظ الانثيين ولا يثبت للد كذا باعتبار انه ابن ابن ولا لا يثبت باعتبار انها مائة الابن حموي تزوج مائة

[illegible]

[illegible]



[illegible]

ورثنا ما لانسوبة الخواص من هذا رجل روح مثله لان اسمه فولدت له ما تنسب اليه الروح ثم مات الحد وترك من  
اسمه واحده وهي جدته انما اسمها افسار لان اسمها الصمصامي وقال رحمه الله لا وارث بين العرق والآخر في الا  
اداعلم تربس للوث في أي اذامات حاشية في العرق والخرق ولا يدري أيهم مات ولا سعلوا كما هم بانوا جميعا فيكون مال كل  
واحد منهم ثورته ولا رث بعدهم بعض الاداد اعرف تربس موتهم فربث المتأخر من المتقدم هو قول أبي بكر وعمر بن عبد الواحد  
الرواسي بن علي رضي الله عنه وانما كان كذلك لان الارث يبنى على اليقين بسبب الاستحقاق بشرطه وهو حيا والوارث  
بعد موت المورث ولم يست ذلك ولا رث بذلك وكذلك الحكم اذ ماتوا بعد المحدث عليهم أو في المعركة ولا يدري أيهم مات ولا  
وي الاصل احوال من عرفا وحلف احدثا وعشر من ديدار ما لا وحلف الآخر متا عشرة دماير وفي قول عامة الصحابة رعاية  
الدماء لنفس الصمصام والمال والوصف الباقي لان الم وما ركها الا لاسمه احوال مقتضى عرفا وحلف احدثا وما وسوا وحلف  
الاخر من اس روى في حديثه احدثا من ماله على قول العامة بين امة قاته وبين اس احييه الذي عرق معه بعد ان الصمصام لاسمه  
الاس والصمصام لان الاح وحده امر او ما ساعرا قا وحلفت المرأة زوجها اب الاس وحلف الاس اياه واسم على قول العامة مال المرأة  
يقسم بين زوجها وبين اس امه والروح الربع والباقي لاس الاس ومال الاس يقسم بين اسمه وبين الاب والام والاب والام  
وعلى هذا الفيس يجرح حسن هذه المسائل قال رحمه الله في ردود رحم في وهو معطوف على قوله ودور حسن في أول الكتاب  
في وهو قري بسلس يدى سهم ولا عصبة في أي دارل رحم وقري بسلس وارث مصر ولا عصبة وهذا على اصطلاح أهل هذا  
العلم وفي الحقيقة الوارث لا يجرح من ان يسكر وي دارحم ويه ذلة أنواع قريب وهو دوسهم وقري بسلس وهو عصبة وقري بسلس  
يدى سهم ولا عصبة فقد نسبا الكلام في الأولين وفي الثالث فتقول عدد ما هم رثون بعد عدم الموعدين الأولين وهو قول عامة  
الصحابة رضي الله عنهم غير يدين ثابت فانه قال لاميرت لم يورث الارحام بل يوصي في بيت المثل وبه احدث مالك والشافعي لما روي  
عن عطاء بن يسار ان رجلا من الانصار جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله رجل هلك وترك عمته وحالته فسألت  
التي صلى الله عليه وسلم ذلك ثلاث مرات ثم قال لا شيء لها وفي بعض روايات لا يرى يرث على شيء لاسي لما روي انه قال لا أحد طما  
شيئا وادام يرث عليه شيء لا يمكن اثباته بآراء لان المسألة لا يمكن اثباتها بآراء أي ولما روي عن ابن عباس ان الذي صلى الله عليه وسلم  
آسى بن ابيهم فكاوا رثون بذلك حتى رثت واولوا الارحام لنفسهم أولى من بعض في كتاب الله هو ان يورث بذلك وعن المقداد  
اس معنى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من ترك مالا فاورثته ولا وارث له اقل عنه وارثه والحد وارث من لا وارث  
له يملك عنه ويرثه رواه احدثا وادود وغيرهما وحي مات ثابث من الدخاخ وكان عمر بن الخطاب يعرف من ابن هو قال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم أولو لاسه من الميراث احته فأعطاه ميراثه وعن امامة من سهل ان رجلا روي رحلا نسهم فقتله وليس له وارث الا حالا  
فكتب في ذلك أبو عبيدة بن الجراح فكتب عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال الله ورسوله مولى من لا مولى له والحد وارث من  
لا وارث له وقال الترمذي حديث حسن وقال الطحاوي هذه آثار متصلة قد توارثت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى هذا  
كانت الصحابة رضي الله عنهم حتى روي عن عمر رضي الله عنه في عم لام وحالة أعطى المثلين والخاله الثلث ويحتمل ان يكون  
هناك من هو أولى من ماله أو كان ذلك قبل رول الله ويحتمل ان قوله عليه الصلاة والسلام لا شيء طما أراد به العرس أي لا فرض  
لهم مقدري حتى يتوليه فان قيل لا يحتمل في الآية لا وارث يورث النوارث الا لاه ويحتمل ان يكون المراد بها العصبة وأصحاب  
السهم وليس فيها دلالة على ان المراد بها غيرهم قلنا العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب وهي عامة فيعمل بعمومها على ان  
كثيرا من أصحاب الشافعي منهم من سرج حاله ودهوا الى نورث ذوي الارحام وهو اختيار فقهاءهم للتسوية في زماننا لفساد  
بيت المال وصرفه في غير المعارف قال رحمه الله في ردود لا رث مع دى سهم وعصبة سوى أحد الزوجين لعدم الرد عليهم ما في أي لا رث  
دوراد رحام مع وجود ذوي فرض أو عصبة الا اذا كان صاحب العرس أحد الزوجين فيرثون معه سهم الرد عليه لان العصبة أولى  
وكذا الرد على دى السهم أولى من ذوي الارحام لانهم أقرب الال الزوجين فانهم لا اقرا طما مع الميت ولهذا لا يرث عليهم ما  
ما فصل من فرضهما وعليه عامة الصحابة وكان عثمان بن عفان يرد على الزوجين أيضا وقد عرف في موضعه قال رحمه الله  
في ترتيبهم كترتيب العصبات في يسي ربيد ذوي الارحام في الارث كترتيب العصبات فيهم فروع لميت كأولاد النساء وأن











ان عمة لآب لانه اذ اءاد بقرابة الاب وفي استحقاق معنى العوص بقصد قراءة الاب على قراءة الام فان ترك ثلاث بات احوال  
 متفرقات وثلاث مات حالات متفرقات وثلاث مات عمات متفرقات فالثلاث مات العمت ثم يشرح في ذلك ان المتأمله  
 لآب وأم وأسة الخالة لآب وأم فيكون للآل سهم اثلاثا في قول أبي يوسف الآخر على اعتبار ابدالان لآب الخالة اثنتان ولا تسمى  
 الخالة الثلث وعلى قول محمد رحمه الله على عكس ذلك فان كان مع هؤلاء ثلاث مات اعمام متفرقين فالآل كله لآسة الم لآب  
 وأم حاصه لان اسة الم لآب واسة الم لام سواء في ذلك لان كل واحدة منهما المص ولد عصمة ولا ولد صاحب فرض وكما ترجع اسة  
 الم لآب وأم على اسة العمة لآب أو لام فكذلك يرجع على اسة العمة لآب ولا يترجم هذا الاستحقاق بكرة العدم من أحد  
 الحاشين وقوله العدم من الخلف الآخر لان الاستحقاق المأبى به وهو الاب والام وذلك لا يختلف فيه العدد وكثرته وهو سؤال  
 أبي يوسف على محمد في أولاد البنات فان هناك لو كان المأبى به هو المتعسر لما احتلفت القسمة بكرة العدد وقاب كأي هذا  
 الموضع لان الفرق بينهما محمد رحمه الله ان هناك تعدد الفروع تعدد المأبى به حكما رهبا لا يتعدد المأبى به حكما لانه ما يتعدد  
 الشيء حكما اذا صور حقيقة ولا ثبت التعدد حكما بتعدد الفرائد وأما الكلام في أولاد العمت وأولاد الخالات اذا ترك بنت  
 بنت عمة لآب وأم وابن بنت عمة لآب وأم فالآل بينهما للدم كمثل حظ الاثنيين بالإحلاف لان الاصول قد اعتقت ترك اسة عمة لآب  
 وأم وأسة حاله لآب وأم ولا تسمى العمة الثلثان ولست بالخالة الثلث وهذا لا خلاف وكذا اذا ترك بنت ابن عمة لآب وأم وأسة  
 اسة حاله لآب وأم فليست ابن العمة الثلثان ولا تسمى ابن الخالة الثلث أما الكلام في اعمام الام وعماتها واعمام الاب وعماته  
 وأحوال الام وحالها اذا ترك المأبى به لآب وأم وارثه لها طاهرا وحالها بغيره لآب وأم وارثه لآب وأم فسد ذكر  
 أبو سليمان الخرخاني عن أصحابنا ان المال بينهما اثلاث ثلثاه للعمة رثائه للخالة وحصله ما على هذه الرواية بغيره حاله الميت وعمته  
 ود كريمة في أن المال كله للعمة ود كريمة في أن المال كله للعمة ود كريمة في أن المال كله للعمة ود كريمة في أن المال كله للعمة  
 الدوع المأبى به فقام مقام الميت فعممة الأم بغيره عمة الميت وكذلك حاله الام بغيره حاله الميت وفي عمة الميت وحالته القسمة بينهما  
 الاثلاث كذا هذا وان ترك عم الاب وعممة الاب فالآل كله للم الاب ولو ترك عم الاب وعمته وحال الاب وحالها فالآل كله له اذا  
 اعدم الاب لآب وأم أو لآب لانه عصمة وان كان لام فالآل بينهما اثلاثا على ابدالان في قول أبي يوسف الآخر وعلى المأبى به في قوله  
 الاول وهو قول محمد رحمه الله وان كان هناك عمة الاب وحالته فعلى رواية أبي يوسف المال بينهما للدم كمثل حظ الاثنيين  
 كأيها وعلى رواية عيسى بن أنان ويحيى بن آدم المال كله للعمة الاب لا حاصه العصمة وهو ولد الأب ولا يندى بقرابة  
 الاب وقرابة الاب في معنى العوص به مقدم على قرابة الام وان اجتمع الفرقان يعني عمة الاب وحاله الاب وعممة الام وحاله  
 الأم لعدم الاب الثلثان ولعدم الام الثلث ثم قسمه كل جزء بين كل فریق في هذا الفصل كما تقدم ولا يحتاج الجواب يكون  
 أحدهما ذي قرابتي والآخري قرابة واحدة في القسمة عند اختلاف الجهة لكن في نصيب كل فریق يترجم ذو القرابتي  
 والآخري دورانه واحدة على نحو ما يبين في الفصل المتقدم وان اجتمع عم الاب وعمته وحاله الام وحالها فالمشهور من قول  
 أهل العراق ان نصيب الام وهو الثلث يقسم بين حالها وحالها على ثلاثة نصيب الله كره على الاثني وان كانتا من أمه لان النسوبة  
 بين أولاد الام اذا كانوا يتصلون بالميت وهم أحوة للميت وأحواله اذا كانوا يتصلون بوارث للميت فلا  
 نسوبة بل نصيب الله كره على الاثني في رواية الحسن بن زياد وأبي سليمان الخرخاني ونصيب الاب يقسم بين قرأته اثلاثا وهذا  
 ظاهر ولو اسمع لآب أحوال معرفتين أم وعم وعممة أم فمضى الرواية المشهورة من أهل العراق وهم للورثون من حوس  
 سدم من حوالاب ولورثك سالي أم وعمتي أم لآب فعلى الرواية المشهورة من أهل العراق الثلث خالي الام والثلثان بين العمتين  
 ويحصل كأي الام مات وترك ابوين فلام الثلث سهم من ثلاثة وللآب الثلثان سهمان من ثلاثة فما أصاب الام فهو ولي فعلى ما رواه  
 لا يستقيم ولما أصاب الاب ينتقل الى من يندى به ونصيب المشتهل من ستة ثلث أم الاب وأم عمة أم الاب فعلى الرواية المشهورة نصيب أهل  
 العراق فيجعل كان الام مات عن أبوين فمضى نصيبهم من ثلاثة أسهم للام بمعدل الى أحسابهم من الاب بقتل الى أحته ومصير  
 في الحاصل كآله الام شهيم وللأم سهم أم الاب سهمان وان ترك ثلاثة احوال لآب مسعودين وثلاث عمات لآب متفرقات وثلاثة سالات  
 أم متفرقات وعلى القول المشهور من أهل العراق جعل كان الام مات وترك أما كان المال لها تمام اقامات عن أبوين ومدر نصيبهما





في جميع الاسرار يبلغ ستة واذا احتلنا الربع من الاول بكل اثاني أو سبعة فهو من اثني عشر لان محرج الربع وهو الاربعه  
مواضع محرج القدس وهو التسعة عشر متوقفي أحد هما في جميع الآخريه يبلغ اثني عشر ومعه محرج الخواب وان كان  
المسئله للثلاث والثلثان في مواضع يسلمها فصررت ثلاثة في ثمانية يبلغ أربعة وعشرين في محرج الخواب فصار ثلثة الخارج  
سبعة ولاحتتم أن كثر من أربعين في موضع واحد ولاحتتم من أصحابها أن كثر من خمس طوائف ولا يسر على  
أكثر من أربع طوائف ولرجعنا في القول بزيادة أي يقول بزيادة الخارج زيادة من أحواله المحرج اذا احتتم في  
مخرج فروس كثير بحيث لا ياتي في أحواله المحرج لذلك فيحتاج الى القول بزيادة من أحواله المحرج فترفع عنه المسئله والدول  
الميل والخوار يقال حال المسألة في حكمه اذ امكن وحار ومعه قوله تعالى ذلك أدنى أن لا تقولوا المراد بالدول قول بعضنا لان كل ما  
لا يقول وإنما يقول ثلثه منها ستة واسا عشر وأربعة وعشرون والاربعة الأسر لا يقول قل رحمه الله في خمسة تقول الى عشرة  
ورواشعنا في ذلك ويريدنا في السبعة والتسعة والاشع الفماسة والعشر ومثال قولها في السبعة روحه وأختان لابوين أو لأب وأبوين  
وأم وأخت لأب ومثال قولها في ثمانية روح وأخت من أب وأختان من أم وأختان من أم ومثال قولها في عشرة روح وأختان  
من أب وأختان من أم وأم أم قل رحمه الله في أسا عشر الى سبعة عشر أو ثمانية أي أسا عشر يقول الى سبعة عشر وتر الشعا  
والمراد بان ثلثة عشر ووجهه سبعة عشر ومثال قولها في ثلثة عشر روح وبنات وأم وأزوجة وأختان لابوين وأخت  
لام ومثال قولها في خمسة عشر روح وبنات وأبوان ومثال قولها في سبعة عشر أربع أخوات لام وبنات أخوات لابوين  
وحدان وثلاث روحات قل رحمه الله في ثمانية وعشرون الى سبعة وعشرين في أي أربعة وعشرون يقول الى سبعة وعشرين  
واما في الآلهة واحدة وهي في السبعة وهي روحه وبنات وأبوان سميت بذلك لان عليا رضي الله عنه مثل غيرها وهو  
على السر فيقال عادة في اسمها في حملته ولا تقول الى أكثر من ذلك الأعداد في سعد ورضي الله عنه فاما يقول عدده  
الى أحد وثلاثين فيما أدرك امرأة وأختين لام وأختين لأب واسا كافر أو قبيحا أو قماره لان من أصله ان الحرم محجب بحجب  
نقصان ادوين الحرمان فيكون للمرأة الفم عدده واللام السدس ولا أختين لأب والثلثان ولا أختين لام الثلث ومجموع ذلك  
أحد وثلاثون فادفع عنك ذلك احتتم الى التصحيح ولا بد للتصحيح من معرفة أربعة أشياء التماثل والتداخل والتوافق  
والسما بين العددين ليس يمكن من العمل في التصحيح فقول ان كان أحد العددين غائبا لا لا شيء في المائنة فيكتب بصرف  
أحد هما في الآخر وان لم يكن مماثلة فان كان الأقل جزءا لا كثر فهي المتداخلة وان لم يكن له جزء فان وافي جزء فهي  
الموافقة وان يشتراف في جزء فهي المماثلة ولا يتخلو عددان احتتمهما في أحدهما الاحوال الاربعه لهما اما ان يتساويا أو لا فان  
تساويا في المائنة واما ان لا يتساويا فلا يتساويا ان يكون الأقل جزءا لا كثر فان كان جزءا فهي المتداخلة والا فهي المماثلة واما ان  
كل واحدة مد كوري المتولات وهدد الاربعه كلها جارية بين الرأس والرؤس وكذا بين الرؤس والسهام الا المتداخلة فان العمل  
فيها كالموافقة اذا كانت الرؤس أكثر وكالمماثلة اذا كانت السهام أكثر لاهاستسم عليهم كاستقسم المائنة وفائدة  
التصحيح بيان كيفية العمل في التسمية بين المستحقين من أقل عدد يمكن على وجه يسلم الحاصل لكل من الكسر ولهذا سمى  
بالتصحيح قال رحمه الله في أن الكسر خط في يق ضرب وفق العددين العريضة وان في أي اداء الكسر سبب طائفة من  
الورثة يعطى بين رؤسهم وسميهم فان كان بينهم موافقة صرب وفق عدد هم في العريضة وهي أصل المسئله وعو لها ان كانت غالبة  
فالمبلغ يصبح كحدة وأخت لام وعشرين أو ألاف فاصلها من ستة ولا حدة سهم وكذا الاخت لام للإخوات لأب أو لعدة لا قسم  
عليهن وتوافق رؤسهم بل ربع فاضرب ربع رؤسهن ووجهه في أصل المسئله وهو ستة سبع ثلاثين فما يصح قال رحمه الله في الأ  
والعددي السريبة فالع محرج في أي أن لم توافق الرؤس السهام فاضرب عدد الرؤس في سهام العريضة وهي أصل المسئله وعو لها ان  
كانت غالبة فالع من الصرب هو والتصحيح في المستثنى أي في المماثلة والموافقة وقد ذكرنا مثال للموافقة ومثال للمماثلة روح وسبع  
أخوات لأب أصلا من ستة تقول الى سبعة لروح المصنفه ثلثة وللأخوات الثلثان أربعة ولا يقسم عليهم ولا يوافق فاضرب رؤسهن  
في العريضة بلغ تسعة وأربعين منها تصح قال رحمه الله في أن تعدد الكسر وتعالى صرب واحد في أي اذا الكسر على أكثر

من مائة واحدة وتعامل اعداد رؤس المكسر عليهم بصرف من واحد في أصل المسئلة وعولمان كانت فاطم من الصرف  
وهو تصحيح المسئلة مثله ست أحوال لاب وأم وثلاث أحوال لام وثلاث أحداث أصابع ستة وتقول الى سبعة فلا حوات  
لاب وأم والثلاث أو لغة لا يتقسم عليهن ونوافي بالصنف فرد رؤسهن الى الصنف ثم وثلاث أحوال لام والثلاث سهمان لا يتقسم  
عليهن ولا نوافي وللححدات سهم لا يتقسم عليهن ولا نوافي فاجتمع مئة ثمانية أعداد مما له فأصرب واحدا منهم في العريضة تبلغ  
احدى وعشرين فيها اصبح ولكل نفس الأعداد مما له دون السبع صرب رؤس من بقى واحد من المائتين في عدد رؤس العشرين  
المائين لم أرى وفيه ان وافق فاطم صرته في العريضة فاطم بحثت منه المسئلة مثله لو كان عدد الاحوات حوامث في المثال  
المذكور والمسئلة عطا صرته مائة في خمسة سبع خمسة عشر ثم اصرب خمسة عشر في العريضة وهي سبع مائة وسبعة  
وهي اصبح ولو كان المائين أكثر من مائة واحدة يصرب مائة من الصرب الاول وفيه وفيه ثم فاطم في العريضة فاطم  
نصح منه المسئلة مثله أر مع زوجات وخمس أحوال لام وثلاث أحداث وثلاث أحوال أصابع اثنى عشر وتقول الى سبعة  
عشر ولا يتقسم على السك ولا نوافي وعد الاحوات لاب بمائتين الحداث فتكني واحدا فاصرب ثلاثة في أربعة تبلغ اثنى  
عشر ثم في خمسة وتبلغ ستين ثم تصرب الستين في العريضة وهي سبعة عشر تبلغ ائنا وعشرين فيها اصبح المسئلة قال رحمه الله  
في ان نوافي ولو في والا فعدد في العدد ثم ونمو جميع الملغ في العريضة وعولمان أي اذا نوافي بين اعداد الرؤس فاصرب  
وفي احدهما في جميع الآخر ثم اصرب مائة في وفي الثالثة ان وافى الملغ اثنان وان لم نوافي فاصرب كما فيه فاطم فاصرب  
في العريضة فاطم تصح المسئلة ولو كان فريق رابع صرب فيه فاطم من صرب الرؤس في الرؤس ان لم نوافي وان وافقه في  
الوفى ثم فاطم في أصل المسئلة فاطم تصح المسئلة مثال الموافقة أر مع زوجات وثمانية عشر احتالام وثمانية عشر حدة وحة  
عشر احتالاب أصابع اثنى عشر وتقول الى سبعة عشر فلزوجات أربع نازلة لا يتقسم عليهن ولا نوافي وللأحوال لام الثلث  
أو لغة لا يتقسم عليهن ونوافي بالصنف فرد رؤسهن الى الصنف تسعة وللححدات السدس سهمان لا يتقسم عليهن ونوافي  
بالصنف فرد رؤسهن الى الصنف ستة وللأحوال لاب الثلاث ثمانية لا يتقسم عليهن ولا نوافي في خمسة عشر والستة موافقة  
بالتك فاصرب ثلث احدهما في جميع الآخر تبلغ سبعين ثم مائتين التسعين والاربعة موافقة بالصنف فاصرب نصف احدهما  
في جميع الآخر تبلغ مائة وثمانين ثم اصرب المائة والثمانين في العريضة وهي سبعة عشر تبلغ ثمانية آلاف وستين فيها اصبح  
المسئلة ومثال المباشرة خمس أحوال لاب وثلاث أحوال لام وسبع أحداث وأربع زوجات أصابع اثنى عشر وتقول الى  
سبعة عشر وللأحوال الثلاث ثمانية لا يتقسم عليهن ولا نوافي وللححدات السدس سهمان لا يتقسم عليهن ولا نوافي  
فالجسة لا نوافي فاصرب احدهما في الأخرى تبلغ خمسة عشر وثمانية عشر لا نوافي الاربعة فاصرب احدهما في الأخرى تبلغ ستين  
والستين لا نوافي السبعة فاصرب احدهما في الأخرى تبلغ أربع مائة وعشرين ثم اصرب أربع مائة وعشرين في العريضة وهي  
سبعة عشر تبلغ سعة آلاف ومائة وأربعين فيها اصبح وله طرق أخرى كورة في الطولات قال رحمه الله في ومما روى  
دوى الفروض بقدره وصهم الاعلى الزوجين في أي رديا فصل من فرض دوى الفروض اذ لم يكن في الورثة عصبة ولو كان  
فيهم فالفاضل بعد الفروض للعصبة الاعلى الزوجين فانه لا يراد عليهما وهو قول عامة الصحابة رضي الله عنهم وبه أخذنا محاسنا وول  
رشد بن ثابت رضي الله عنه فالفاضل لبيت المال وبه أخذناك والشافعي رحمه الله وقل عثمان بن عفان يرد على الزوجين أيضا  
ولما قوله تعالى وأولو الارحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله وهو الميراث فيكون أولى من بيت المال ومن الزوجين الا لا يثبت  
لهم بالص وكان يدرى ان يكون ذلك لجميع دوى الارحام لاستوائهم في هذا الاسم الا ان أصحاب الرافض قدموا على غيرهم من  
دوى الارحام لقوة قرانهم الا ترى انهم يسمون في الارث فكانوا أحق به ومن حيث السنة ما روى ان رسول الله صلى الله عليه  
وسلم دخل على سعد بن وهب فقال يا رسول الله انى لي ما ولا يرثني الا انا في الحديث ولم يسكر علي رسول الله صلى الله عليه وسلم حصر  
الميراث على ابنته ولولا ان الحكم كذب لا يسكر عليه ولم يقره على اخطأ لاسما في مواضع الحاجة الى البيان وكذا روى ان امرأة  
أنت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله انى تصدقت على أي بجارية فماتت أي وبنت الجارية فقال وسب أجرك  
ورجعت اليك في الميراث فجعل الخديجة راحة اليها يحكم الميراث وهذا هو الرد لان أصحاب الرافض ساووا الناس كلهم وترجموا

بالقرابة فيخرجون بذلك على المسلمين ومساكن السابقين لثلاثة أقسام إن كانوا أحساباً واحداً أو أكثر عددهم من لا يرده عليه أو وعد  
 وجوده وتخرج مسأله عن هذه الأربعة على ما يبيح في أثناء البحث قال رحمه الله إن كان كل من يرده عليه حساباً واحداً  
 فالمسئلة من رؤسهم كدبين أو أحسين لا هم على السواء في الاستحقاق صاروا كاستين وأحسين فيجعل المال بينهم ما نصيب  
 وكذا الخدمان لماد كرموا والمراد بالاحتين أن يمسكوا من واحد ما يكون كلاًهما لأم أو لأب أو لأبوس قال رحمه الله  
 في الأولين سهامهم من اثنين لو سدسان وثلاث لو ثلث وسدس وأربعة لو نصف وسدس وخمسة لو ثلثان وسدس أو نصف وسدسان  
 أو نصف وثالث أي أن لم يكن من يرده عليه حساباً واحداً فإن كان حاسبين جعل المسئلة من سهامهم فتجعل من اثنين لو اجتماع  
 سدسان كحدة وأحت لأم أو من ثلثها إذا اجتمع نصف وسدس كام أو حدة مع من يستحق الثلثين من الأثلاث أو احتين لأب  
 أو ثلاثاً أحوات متفرقات أو أم وأحت لأم وأحت لأب أو نصف وثالث لأم وأحت لأب أو أحوس لأم أو أخت لأبوس أو لأب ولا  
 يشصرون اجتماع في باب الزوا كرمس ثلاث أو ثمانية فإداعت المسئلة من سهامهم بحيثى رد الفاضل عليهم بقدر سهامهم وهذا  
 الوعان للندان كرمهما أحداهما إن يكونوا أحساباً واحداً والآخر أكثر من ذلك فإذا لم يخطأ فهم من لا يرده عليهم وفي  
 الوعان الآخر إن وهما إذا احتل كل واحد من الوعان من لا يرده عليه قال رحمه الله في أولومع الأول من لا يرده عليه أعطاه  
 من أقل محارجه ثم أقسم الباقي على من يرده عليه كزوج وثلاث سيات أي لو كان مع الأول وهو ما إذا كانوا أحساباً واحداً من  
 لا يرده عليه وهو أحد الزوجين أعطاه من لا يرده عليه من أقل محارجه الربع وهو أربعة فإدا أحدر له وهو سهم في ثلاثة أسهم  
 فاستقام على رؤس السيات قال رحمه الله في وان لم يستقم فإن وافق رؤسهم كزوج وثلاث سيات أي لو كان مع الأول وهو  
 ما إذا كان حساباً واحداً من يرده عليه احتسب الباقي على كزوج وثلاث سيات فاصرب وفق رؤسهم في مخرج فرض من  
 لا يرده عليه والأفاصرب كل عدد رؤسهم في مخرج فرض من لا يرده عليه على عدد رؤس من يرده عليه كزوج وخمس  
 سيات أي أن لم يستقم الباقي بعد فرض من لا يرده عليه على عدد رؤس من يرده عليه بيطر فإن كان بين الباقي من فرض من لا يرده  
 عليه وبين رؤسهم موافقة فاصرب وفق رؤسهم في مخرج فرض من لا يرده عليه كزوج وست سيات فإن بينهما موافقة في الثلث  
 فرد رؤسهم إلى اثنين ثم اصاب به أي أربعة إن لم يوافق الباقي رؤسهم كزوج وخمس سيات فإدا موافقة بين الحصة والثلاثة فاصرب  
 جميع رؤسهم وهو الحصة في أربعة فإدا لم يوافق الباقي رؤسهم في جميع المسئلة فصحب في الأول من ثمانية وفي الوجه الثاني من عشرين لأم  
 في الأول صر ثمانية في أربعة وفي الثاني حصة في أربعة فإذا أحد الزوجين في الأول سهمين يبقى ستة فكل واحدة من السيات سهم  
 وبأحد في النهاية حصة فيقسم الباقي على حصة يصب كل واحدة سهمين ثلاثة أسهم قال رحمه الله في أولومع الباقي من لا يرده عليه  
 المراد ما شأني إن يكون طائفتان أو أكثر أي لو كان مع الطائفتين أو أكثر من لا يرده عليه قال رحمه الله في أقسام ما بقي من مخرج فرض  
 من لا يرده عليه على مسئلة من يرده عليه وهو سهامهم على ما يبيح كزوج أو ربع حبات وست أحوات لأم في المروحة الربع فأعطاه  
 من أقل محارجه وهو واحد من أربعة يبقى ثلاثة أقسم على ثلاثة لأن سهامهم ثلاثة قال رحمه الله في وان لم يستقم فاصرب سهامهم من  
 يرده عليه في مخرج فرض من لا يرده عليه كل ربع وروحات وتسع سيات وست حبات أي أن لم يستقم الباقي من فرض من لا يرده عليه  
 على سهام من يرده عليه أي على سهامهم فاصرب سهامهم من يرده عليه في مخرج فرض من لا يرده عليه لما بلغ مخرج منه خلق كل واحد  
 من غير كسره هذا الصرب لبيان مخرج فرض العريقين من أول عدي يمكن لا لا تصح جميع سهامهم من يرده عليه قياساً به خمسة أو ستة  
 للسات وواحدة لاه حبات وما بقي من فرض من لا يرده عليه سبعة وهو لا يقسم على حصة فاصرب الحصة في الثمانية تبلغ أربعة ربع فيه  
 يخرج سهام كل واحد صحيحاً فإن زوحت الخس حصة والباقي على يرده عليه قال رحمه الله في أقسام سهامهم من لا يرده عليه في مسئلة من  
 يرده عليه وسهام من يرده عليه فيما بقي من مخرج فرض من لا يرده عليه وهذا لبيان طريقة معرفة سهام كل فريق من هذا المباح فإذا  
 أردت معرفة سهام الزوجات في المثال الذي صرته فاصرب سهمين في خمسة وفيه نصيبين وإذا أردت معرفة نصيب السيات فاصرب  
 سهامهم في خمسة وهو أربعة فإدا بقي من فرض من لا يرده عليه وهو سبعة تبلغ ثمانية وعشرين في وطن وللحبات سهام مصروبي  
 سبعة تسعة وأما إن كان الضرب على ما ذكر لأن الحصة لما صرته في الثمانية فوجب أن يضرب سهام كل فريق من الثمانية في الحصة

لر وحات واحد من التماسه والناقلي ردعاه وهو صدقه تصرف في الجملة فصار حقه والاثنين وصارت له صدقه وهو في اسمه  
 بالاسمه الى اصل مسدود من ردعاه من كل من اثنين من التماسه تصرف في حقه وكذا اسمه تصرف في نصف كل واحد من  
 التماسه لان سد كل تصرف من كل واحد منهما مسدود ومصرف ماله وطرد من العارضة ولو رداه من ردعاه وفيما  
 من مخرج فرض من لا ردعاه لا عبر العمل وداعرف فرض القرض من عدا كزعمه الى معرفه الصحيح وطايبه  
 ولرجعائه في ادا اسكره صحيح كما في أي اذا اسكره على البعض أو على الكل وصحح المسئله باسمه في المذكرة  
 في الصحيح لان السهام اذ لم يسم على أرقامها الصحيح الى الصحيح وما ذكر في هذا الباب من التصرف لم يكن التصريح  
 سهام كل فرض من ردعاه وفي لا ردعاه من عدد واحد كذا كراما بخارج السهام الى صحيح المسئله عليهم وقد ذكرنا  
 حر في الصحيح وطرد في معرفه سهام كل واحد من أسماء القرض ولو عدد والمال الاول الذي ذكره المصنف وهو ربحه وأربع  
 حداث وست أحوال لم يوضح من تخا وأربعين والمال الثاني وهو أربع روبات وبسبب حداث أصبح من ألف  
 وأربعه وأربعين ولرجعائه في إزائن مات له من قبل القسمة في أي اذ ماتت بعض الورثه قبل اسمه وسمى هذا النوع  
 من المسائل مسائله من المسح وهو الازاله قال سبحانه الشمس الليل أي ازاله ونسحب الكتاب واسمه له وما اذا  
 صار بعض الأسماء من افعال الصدقه لم ينف من قبل العمل والصحيح في السر فيه انه ولرجعائه في ردعاه مسئله الميت  
 الاول وأصله سهام كل راتب ثم صحيح مسئله الميت الذي وانظر من ما في يده من الصحيح الاول وهو نصف المال الاول وبين  
 التصحيح الثاني لرده أحوال في أي احوال في السابق والاسماء في ردعاه استخدام ما في يده من الصحيح الاول والتصحيح  
 من صحيح مسئله الميت الاول في أي صحب القرض من في يده الميت الاول والثاني عما صحب منه الاول في ردعاه لم يسم من كان  
 بينهما موافقه في أي من ما في يده وهو نصفه من الاول ومن في يده وهو الصحيح الى في ردعاه وتصرف في الصحيح الثاني  
 في الصحيح الاول فالملع شرح المسألة في أي ما سلم من التصرف الصحيح القرض من في يده الاول وهو نصف الميت  
 الثاني فلا يطر بين السهام والورث في الاصول المبره في تصحيح الرضه فكذلك اسماء أي اذا افسد ما في يده على في يده  
 لاحاقه الى التصرف كما ان اسم تصب القرض من أصل المسئله على رؤسهم وان لم يسم من وفاق تصرف في يده وان لم  
 يوافق تصب كل القرض باسمه في القرض الاول كذا في الرؤس وداعرف ذلك صحح الى ما في يده من معرفه نصف كل واحد  
 من ورثه الاول والثاني بالقر في المذكرة في التصحيح وقد بحث في المحصر ولرجعائه في ردعاه وتصرف سهام ورثه الميت الاول في  
 التصحيح الثاني أو في ودهم أي نصه في رؤسهم ورثه الميت الثاني في نصف الميت الثاني أو في ودهم في القرض الاول من كان  
 سهم من رث من الميتين صرف سهم من الاول في القرض الثاني أو في ودهم وتصرف في الاول نصف كل واحد لا يكون مصروفا  
 ضرورة فلذلك وصبره فيه وكان يسمى ان تصرف نصف الميت الثاني وهو الذي في يد الثانية أو في ودهم لان من حله ورثه  
 الميت الاول اذ ان نصه لما صار ميراثا كان مستحقا لورثه وكان مسدودا عليهم فاستعنى عن ذلك تصرف نصف كل واحد من  
 ورثه في أي يده أو في ما في يده وهو نصه كذا في الرؤس سهام من لا رسله تصرف في سهام من ردعاه وسهام من ردعاه  
 تصرف فيما بقي من فرض من لا ردعاه ولومات نال فصل السمة فاحل الملغ الثاني مقام الاول والى في العمل ولومات رابع  
 فاحل الثالث مقام الاول الرابع مقام الثالث وهكذا كل مامات را حذ من الصدقه بسمه سهام الى في الملغ انتهى فلما الاول  
 الى ما لا يباحي هذا اذ ماتت اسن رسله ورثه غير من كان معهم ميراث الميت الاول أو كانوا هم يعيهم ولكن حقه أرثهم من الميتين  
 محذله وان كانوا هم يعيهم لم يحل لغيرهم من الورثه وحقه أرثهم من الميتين متحدة التي جميع مامات فصل السمة وصحت  
 في يده الميت آخر كما لم تحت الاصول لم يكن وارث غير ورثه وهذا النوع يسمى الماسح السابق ولرجعائه في ردعاه  
 صدق كل فرض من الصحيح تصب ما لكل من أصل المسئله فيما صار فيه في أصل المسئله في أي يعرف نصف كل فرض من  
 التصحيح تصب نصف كل فرض من أصل المسئله في ملع الررض وهو التصرف في الرضه فبايع فهو تصب ذلك القرض في  
 وقد بيناه من قبل في موضعه مع ما لو ترك رجعة وعشر من ثمن وأما الرجعة ثلثه ولكل من اذن والام أن نصه ونسب ستة

سروى عروى لاتقسم عروى لكن من سهامهم ورؤسهم موافقة الرابح فمصرف وروى رؤسهم وروى حصة في سهمه  
 وسر من مبلغ مائة وحصة مائةين فمده في حصة السهم وروى الرؤس والرؤس بالانه مصرف وروى حصة وعشر من مبلغ مائةين  
 فمده مصرف مائةين كل من من المصحح ويأمر في أصل المسئلة وهو روى الرؤس فلرجه الله عز وجل كل فرد يسبه  
 سهام كل من من أصل المسئلة الى عدد رؤسهم ومقدرا ثم فعل في مثل ملك النسبة من المصروف لكل فرد في أي تعرف نصف كل  
 واحد من أفراد العروى من مناسبتهم جميع العروى من أصل المسئلة الى عدد رؤس ذلك العروى من واحد يسبه على لكل  
 واحد من أفراد ذلك العروى في مثل ملك النسبة من المصروف فمصرف نصف كل واحد منهم ومعنى قوله مجرد أي نسالي وروى  
 واحد من غيرهم من من آخر سند النسبة وهذه المسئلة والتي فيها موصوفه هما باب التصحيح وقد ذكرها ههناك وطرفه آخر  
 ولا يعيدنا دل رجحانه بخلاف أن أرد قسمه ابركة بين أورنه والعراة فأصرب سهام كل فرد من وارث من المصحح في كل البركة  
 ثم انقسم المبلغ على المصحح وكذا الذي كان نصيب من كل عروى البركة وعشم الخارج على مجموع الدين وهذا اذا لم يكن  
 بين البركة والمصحح ولا بين البركة وشيوخ الدين موافقة وان كان بينهما موافقة فأصرب لبيك واحد من الورثة ودين كل  
 عروى في روى البركة كما نفع فاقسمه على روى المصحح وعلى روى مجموع الدين فاشرح من النسبة في ونصف ذلك الوارث  
 أو الدين لا يتجمل دين كل عروى من سهام كل وارث ويخرج الدين بمره التصحيح وهذا في على فائدة فمده في الحساب وهي  
 انه في اجمع أر بعه اعداد مساسه وكان سبه اذول الى الثاني كنسبه الثالث الى الرابع وعلم من ملك الاعداد بانه نوحول واحد  
 أمكن استخرج المحمول وديانين فجمع أر بعه اعداد مساسه وأقسام كل وارث من المصحح وديانين المصحح وثالثها  
 الخاصل لكل وارث من البركة وديانها جمع البركة لان سبه السهام الى التصحيح كنسبه الخاصل من البركة الى جميع البركة  
 والثالث محمول والثاني معلوم فادامرت الطرف في الطرف كان كصرب الثاني في الثالث فكذلك اذا قسمت المبلغ على الثاني  
 شرح الثالث سروره ان كل مقدار ركب من صرب عدد اقسام على أحد العدد من شرح آخر كسبه عشر مثلاً لمار كسب من  
 صرب ثلاثه في حصة اقسامها على ثلاثة شرح حصة وادامتها على حصة شرح بالانه وحده الفائدة هي الاصل في معرفة نصف كل  
 واحد من أفراد ذلك العروى فاذا اجمع ههناك أيضاً رة اعداد مساسه نصف العروى من أصل المسئلة وعدد العروى الخاصل  
 من أصل المسئلة وعدد العروى والخاصل لكل واحد من أفراد العروى من المصحح ومبلغ الرؤس يسبه نصف العروى من أصل  
 المبلغ الى عددهم كنسبه الخاصل الى المصحح لكل واحد الى مبلغ الرؤس وهو المصروف في أصل المسئلة والثالث محمول والثاني  
 معلوم ويستخرج المحمول في مثل هذا بالطرف المذكور في المصحح وكذلك العمل في قضاء الدين اذا كانت البركة في به  
 فدين كل عروى من سهام كل وارث ويخرج الدين بمره التصحيح فطلب الوافه من مجموع الدين وبين البركة كم العمل فسه على  
 ما ينسب لرجحه الله عز وجل من صلب من أورنه على شيء فاسعله كان لم يكن واحده ماني على سهام من من في بخلاف المصالح لما أعطوه  
 سعل مسوفاً نصبه من الدين وبني الباقي مسوفاً على سبهم وقوله فاحله كان لم يكن فيه نذر لانه نقص بدل نصبه فكيف  
 يمكن جعله كان لم يكن بل يجعل كانه مسوفاً سبهم ولم يتوفوا لبايوا ان نصباهم ألا ترى ان المرأة اذا ماتت وحلفت وحواراً ما  
 وعما فصالح لروح على ما دنته من الميراث يسب السابقي من البركة بين الام والم ائلاً لئلا يلام سبهم وان وسبهم لائم ولو جعل الروح  
 كان لم يكن لكان لائم سبهم لانه اذ كانت بعد شرح الروح من الدين ولائم سبهم لانه الباقي بعد السروس ولكن ما أحده في ثلث  
 الكل وهو سبهم من سبه فالروح نصف بالانه وقد استوفاه واحد بدله بقي السدين وهو سبهم لائم وكذا الوفاة المرأة وحلفت  
 بارة أحوال مسرفات ور حالف صاحب الاحب لآب وأم ورحلت من الدين كان الباقي بينهم أجنباً بالانه لروح وسبهم للاحت لائم  
 وسبهم للاحت لآب سبهم ما كان لهم من حمايه لان أصلها سبه وبعول الى حمايه فاذا استوفوا الاحت نصبها وهو ثلثه في حصة  
 ولو جعلت كسبهم لكانت من سبه وروى سهام للعصه

وهذا آخر ما ندرنا ليعه بحمد الله وعونه وحسن توفيقه في هذا الكتاب وأسأل الله العليم أن يسمع به جميع الطلاب ومن  
 نظره من الخبير والاختاب وأن يثني علينا بعباده وبذلنا بالسلام تكملة وحله وجوده ولعله من غير مشقة ولا إحسان  
 ولا عتاب ولا معاناه ولا منافاة ولا عتاب وأن يحتم لنا غير ويجعل لنا الجنة داراً ما ب وأن يجعله قراً على الدرجات ويبلغنا

أقصى المراتب بحمد الله عليه وسلم سيد السادات وأن يشفع فينا بديه المصطفى - ويحشرنا إلى روضة من لم يعم له بمشقة  
ولا حدا آمين والله تعالى أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

عنه يقول راجي عمران المساوي رئيس لجنة التصحيح محمد الزهرى العمراوى

نحمدك اللهم أعمت علينا بصرك طاهرا واطمأنا وأكرمك هذه الأمة بتسميم بعالم ديمها و جعلت فيهم أئمة كل منهم بطى بالحق معلما  
وسألك دوام الصلاة والتسليم على امام المرسلين وسام النبيين سيدنا محمد المبعوث الطهارة العامة والكرامة التامة وعلى آله  
حبر آل وأصحابه ذرى الفصل والكمال (أنا بعد) وقد تم بحمد الله تعالى طبع تكمله الامام المحقق والعلامة المندقق الشيخ محمد  
ابن حسين بن علي الشيرازي وروى رجاء الله وأمانه رضاء لاهجر الزاني شرح كبر الدقائق وهي الجزء الثامن لهذا  
الكتاب فكماله بهار ووضه الدقائق ورواه طه وطاب وأصبح أحد من الكمال التمام وضوء شمس زال  
عن أفق العمام ولا تحب ان التفت من البحر الدور وسعى سعيه في آفة ثمن الخواهر العرر فقد  
أطال العسر في التحقيق واستوعب مسالك المباحثات والتدقيق ولكن يوجد في بعض  
تراكيه نوع عقاده نوح بالواقف بأخبار الاستعانة فاحصرنا نسخة خطية لعلها بها  
بدر الأملية فتعاضت علينا بعض تلك العبارات فمنعنا على بعضها انحواش

من التعليقات ونعها العلامة ٧ هديه خفاء الكتاب على ما يرام

من حسن العناية والدقة في تصحيحه على حسب ما يمكن

من الرعاية وذلك بمطبعة دار الكتب العربية الكبرى

مخروسة مصر العرا مصححا معروفة لجنة

التصحيح تلك المطبعة في شهر صفر

سنة ١٣٣٤ هجرية على

صاحبها أفضل الصلاة

وأتم التحية

أمين



صفحة	صفحة	صفحة
٣٢٩ فصل ما يلحق بدية النفس	١٧١ فصل في الحمل وما لا يحل	٢ كتاب الاحارة
٣٣٣ فصل في الشجاج	١٧٣ كتاب الامنية	٩ باب ما يحرم من الاحارة وما
٣٤١ فصل في الخبث	١٨٠ كتاب الكراهية	يكون خلافها
٣٤٦ باب ما يحدث الرجل في الطريق	١٨٩ فصل في اللبس	١٦ باب الاحارة السابعة
٣٥٣ فصل في الخائنة المسائل	١٩١ فصل في السر والسر	٢٦ باب صبيان الاحار
٣٥٦ باب حمانه البيعة والحماية عليها	١٩٥ فصل في الاستبراء وغيره	٣٥ باب فسح الاحارة
وعنه ذلك	١٩٩ فصل في البيع	٣٩ كتاب المكاتب
٣٦٣ باب جناية المعاونة والحماية	٢٠٩ كتاب احياء الموات	٤٥ باب ما يجوز له كاتب ان يعمل
عليه	٢١٢ مسائل السر	٥٦ باب كثرة العدد المشترك
٣٨١ فصل في بيان احكام الحماية	٢١٧ كتاب الامانة	٦٠ باب موت المكاتب وغيره
على العدد	٢١٩ فصل في طمع العسر	وموت المولى
٣٨٧ باب عصب العدو والمدروا والصبي	٢٢٠ كتاب الصيد	٦٤ كتاب الولاء
والحماية في ذلك	٢٣١ كتاب الرهن	٦٨ فصل في ولاء الموالاة
٣٩١ باب القسامة	٢٤٢ باب ما يجوز ارتكابه والارتهان	٧٠ كتاب الاكراه
٣٩٩ كتاب المغافل	هو وما لا يجوز	٧٨ باب الخمر
٤٠٣ كتاب الوصايا	٢٥١ فصل في من قبل فسخ الخ	٨٤ فصل في حد اللوغ
٤٠٩ باب الوصية ثلث المال	٢٥٥ باب الرهن نوصع على مد عدل	٨٥ كتاب المأذون
٤٢٨ باب العتق في الرخص والوصية	٢٦٢ باب التصرف في الرهن والحماية	١٠٧ فصل في شير الاب والجد لا يتولى
بالتق	عليه وحمايته على غيره	طريق عقد
٤٤٣ باب الوصية للأقارب وغيرهم	٢٨٠ فصل في رهن عصير اقيمته	١٠٨ كتاب العصب
٤٥٠ باب الوصية بالخدمة والسكنى	عشرة عشرة	١١٩ فصل في مسائل في العصب
والقمة	٢٨٦ كتاب الخليات	١٢٥ كتاب الشفعة
٤٥٥ باب وصية الدي	٢٩٣ باب ما يوجب القصاص وما لا	١٢٨ باب طلب الشفعة
٤٥٦ باب الوصى وما يملكه	يوجه	١٣٧ باب ما يملك فيه الشفعة
٤٦٩ فصل في الشهادة	٣٠٢ باب التماس في ما دون النفس	وما لا يصح
٤٧٢ كتاب الحنفي	٣١٠ فصل في الصلح على مال	١٤٠ باب ما سفل به الشفعة
٤٧٧ مسائل شتى	٣١٤ فصل في ذكر الخليات المتعددة	١٤٧ كتاب السمعة
٤٨٧ كتاب العرائض	٣٢٠ باب الشهادة في القتل	١٥٩ كتاب المراجعة
٥١٠ فصل في بيان ميراث من له	٣٢٦ باب في بيان اعتبار حاله القتل	١٦٤ كتاب المساقاة
قراشات من اولاد البيات	٣٢٧ كتاب الديات	١٦٧ كتاب الدناج